كتاب الشعر

أو

شرح الأبيات المشكلة الإعراب

لأبي علي الفارسي
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
٢٨٨ - ٣٧٧ هجرية

تحقيق وشرح
الدكتور محمود محمد الطناحي

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة



كتاب الشعر

أو

شرح الأبيات المشكلة الإعراب

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

رقم الإيداع ٨٩٨٨ / ٨٧

الدولى ٤ - ٠٨٢ - ٥٠٥ - ٩٧٧

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٨٢٧٨٥١



كتاب الشعر

أو

شرح الأبيات المشكلة الإعراب

لأبي علي الفارسي

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار

٢٨٨ - ٣٧٧ هجرية

تحقيق وشرح

الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

ماذا يَلْقَى الأكابِرُ مِن الأصاغِر

كتاب الشِّعر هذا – على ما أريتُك – مِن كُتب أبى علىٍّ الكِبار ، ومِن أكثرها إبانةً عن منهجه فى الإعراب والتصريف وأصولِ النحو . وقد عرفتُ نسخته الكاملة منذ سبع سنوات [١] ، ولعلىِّ أوَلُ من وقعتْ عينُه عليها فى هذه الديار المباركة [٢] . وكان عَهْد الناس به نسخةً وحيدة ، محفوظة بمكتبة برلين ، وفى هذه النسخة – على جلالتها – شئٌ من السَّقْطِ .

وقد زَفَفْتُ إلى إخوانى طلبةِ العِلم نبأً هذه النسخة الكاملة ، وعَزْمى على نشرها ، ولم أطوِ خبرَها ، كما يفعل كثيرٌ من الناس ، إذ كنت منذ اشتغالى بعلم المخطوطات على هذا النهج اللَّاحِب المستتبّ ، لا أطوى صدرى على ما أعرفه من نوادر المخطوطات التى أراها فى البُلدان التى أزورها ، أو ما يسْقُط إلىَّ مِن أخبارها ؛ فإنى رأيت كثيراً من الذين يكنزون الكتب ، ويَغُمُّون أمرَها على الناس ، لم يُبارَكْ لهم فيها ، ولم يُمَكَّنُوا من نشرها .

وكان ما كان من أمرى مع هذا الكتاب : أنى نسخْتُه بقلمى ، وجعلتُه هَمِّى وسَدَمِى ، « وأطعمْتُه لحمى وأسْقيْتُه دمى » . على ما أنشد الميمنيُّ الراجكوتى – رحمه الله – فى خاتمة السِّمط [٣] .

ومنذ نحو ثلاث سنوات أسَرَّ إلىَّ بعضُ المحبِّين بأن إنساناً قد صَوَّر نسخةالكتاب ، وأنه بسبيل نشره ، مع علمه بأنى أعمل [٤] فى الكتاب ، ثم رغِب إلىَّ هذا الأخ الحبيب أن أعْجَلَ وأُخرجَ الكتاب ، فشكرت له ، ثم أخبرته أن مثل هذه الكتب التى ضَنِىَ بها الأوائل ،

---

(١) انظر تاريخ فراغى من نَسْخ الكتاب ، فى آخره .

(٢) أعنى مكة المكرمة – حرسها الله من الآفات – فقد دخلت النسخة إلى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، فى هذا التاريخ .

(٣) ص ٩٧٣ ، وانظر مقدمتى ص ١٠٦

(٤) ومّرةً أخرى فقد أخبرنى الثقةُ أنه أعْلَمَ ذلك المحقق بأنى ماضٍ فى تحقيق الكتاب ، وذلك فى جلسة بمدينة الرياض .



لا ينبغي أن نتواثب حولَها ونركض ، وأنه يجب علينا أن نُعطيَها حظَّها من النظرِ والتأمل ، وننظرَ إناها ونُضْجَها ، وأن نبذُلَ من الجهد فى إخراجها ما يُقارب ما بُذِل فى تصنيفها .

ثم قلت لهذا المحبّ الناصح : إن كنت تعرف هذا الذى صوَّر نسخة الكتاب فأخبره – إن كان جَهِل – بأنى ماضٍ فى تحقيق الكتاب ، ثم أنشِدْه :

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنى المنارَ به

وتمضى الأيام وأنا غيرُ مستجيب لمن يستحثّنى ويطلب عجلتى ، ويستقرُّ الكتاب بعد فراغى من تحقيقه عند أخى الأستاذ محمد أمين الخانجى ، فى أوائل عام ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ، ثم آخذ فى إصلاح تجاربه ، وحين وضعت القلم بعد صنع فهارسه ، أتانى أخى الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتى ، بنسخة مطبوعة من الكتاب ، عُرِضت فى معرض الكتاب الذى أقامته جامعة الملك سعود بالرياض ، فى شهر صفر ، من هذا العام ١٤٠٨ هـ .

وهذه النسخة بتحقيق الدكتور حسن هنداوى ، ونشر دار القلم بدمشق ، ودارة العلوم والثقافة ، بيروت (١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م) .

وأعترف أنى للوهلة الأولى قد حزنت واغتممت . وما كادت نفسى تثُوبُ إلىَّ حتى نظرتُ فى الكتاب ، وأخذت أقلّبُ صفحاته ، وما هى إلَّا ساعة من نهار حتى زال عنّى ما كنت أجد من حُزنٍ وغم ، وأضاءت فى قلبى فرحةٌ غامرة ، ثم هتفْتُ : « الحمد لله الذى عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه » ، وسألت ربى أن يُوزِعَنى شكرَ نعمته ، إذ هيّأ لى من أسباب الخير ، وفتح علىَّ فتحاً مبيناً ، فى تأدية كتاب أبى علىٍّ ، على النحو الذى يُرضى أبا علىٍّ ، ويجد فيه طلبةُ العلم غناءً ونفعًا ، إن شاء الله .

وبَدْءةَ ذى بَدْء ، فقد أكَّد عملُ المحقّق فى هذا الكتاب كلَّ ما قلته فى مقدِّمتى ؛ عن جناية الجامعيِّين على نصوص التراث ، إذ كان فريقٌ منهم قد اتخذوه مركبًا سهلًا للحصول على الشهادات الجامعية ، والترقيات العلمية ، وأصبح تراثُ الآباء نَهْبًا لكلِّ مجترىء ، لا يرجو لله وقارا ، ولا يرعى للعلم حُرمة ، وقلَّ الصُّرحاء ، وكثُرُ الأدعياء ، وغاب الناقدُ البصير ، فلا رقيبَ ولا حسيب ، والكلُّ يحطِبُ فى هوى المال والشهادات والترقيات [1] .

---

(١) انظر مقدمتى ص ٤ ، ٢٠ .



واندفع بعضُهم فى التحقيق والنشر يقفز ويركض ، ينشُر ثلاثةَ أصولٍ من كتب النحو والصرف ، فى أقلَّ من ثلاث سنوات ، والناسُ يُهلِّلون ويكبِّرون ؛ لأنهم يخلطون بين النشاط ، والعجلةِ والاستخفاف ، ولا يكادون يفرقون بينهما ، والمحقّق يمشى بين الناس مختالًا مَزْهُوًّا ، ثانِىَ عِطفه ، كهذا الذى :

أقبـل يختـالُ على ظِلّـه   يذهبُ فى الأدنى وفى الأبعدِ

وماذا عليه ، وقد حصَّل الترقيةَ العلمية ، وحاز المال ، وظهر اسمُه يتلألأُ وَسِيماً بالطيلسان الجامعىّ (الدكتوراه) يكاد سنا برقه يذهب باسم صاحب الكتاب القديم !

ولا تَعْجبْ ولا تُنْكِرْ من كثرة ما يَنْشُرون ؛ فإن تحقيق كتب التراث قد صار فى هذه الأيام من أيسر الأمور وأقربها . وهذه هى خطواتُه ومراحلُه :

١ - نَسْخُ الكتاب . والله وحده هو الذى يعلم مَن يقوم بنسخ الكتاب [١] !

٢ - التعريف بالأعلام ، من كتاب خير الدين الزركلى ، رحمه الله ، وسَلْخ مراجعه وإحالاته .

٣ - تخريج الآيات القرآنية من معجم محمد فؤاد عبد الباقى ، رحمه الله .

٤ - تخريج الأحاديث من المعجم الذى صنعه المستشرقون .

٥ - تخريج شواهد الشعر من كتاب شيخنا عبد السلام هارون - وليته ما صنعه ! .

٦ - صنع فهارس تقليدية ميِّتة باردة .

ثم يأتى السَّطْوُ والإغارة على تعليقات الميمنى فى (السّمط) وعضيمة فى (المقتضب) ومَن إليهما من شيوخنا الأجلّاء الروّاد . ولا بأس من التهويش ببعض الشروح اللغوية التى تعبُّ من المعاجم عبًّا . وكثيراً ما يقع فى نقل هذه الشروح أخطاءٌ فادحة ؛ لعدم التنبّه للمشترك اللفظى .

فهل فى هذا ما يُعْنِت أو يُعْجِز ؟

---

(١) من تجاربى القديمة فى معهد المخطوطات ودار الكتب المصرية ، أن كثيراً من المحققين يعهدون بنَسْخ الكتاب إلى أبنائهم أو بناتهم ، وناهيك بالنُسَّاخ المحترفين الذين يأكلون من النَّسْخ !



وهذا حديثٌ مُرٌّ طويلَ ، لعلّى أُفردُ له كتاباً خاصًّا ، يأتى على هذه المساخر ، ويكشف هذه الألاعيب .

ولْنَعُدْ إلى هذا المحقق ؛ لنرى ماذا صنع بكتاب أبى علىّ . ولست هنا بسبيل الموازنة بين عملى وعمله ؛ فإن هذا ليس من شأنى ، ولست أرضاه لنفسى وَجْهاً ومذهبا ، ولأن مثل هذه الموازنة من حق القارئ وحده (١) .

والحديث مع هذا المحقق ، وما صنعه بالكتاب يدور حول ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : تقديمه للكتاب . **والثانية** : تحقيقه للكتاب . **والثالثة** : فهارس الكتاب .

أما ما يتصل بالنقطة الأولى ، فلم يحدّثنا المحقق عن منزلة هذا الكتاب بين كتب أبى علىّ ، وزمن تصنيفه ، واختصاره ، وعن منهجه فيه ، وأثره فى الدرس النحوىّ والصرفىّ ، ومصادره ، ولم يتلمَّس أثرَه فى مصنَّفات الخالفين ، ولو أنه فعل ، لأعانه ذلك على تحرير كثيرٍ من مسائله ، ولجنَّبه ما وقع فى تحقيقه من أوهام وأخطاء .

وفى وصف نسختى الكتاب ، لم يُحْسِن وصف نسخة (برلين) ، وهى على ما فيها من سقط ، نسخةٌ جليلة ؛ لأنها ترجع إلى أصل ابن جنى من الكتاب ، وقد حملتْ حواشيها تعليقاتٍ مصدرة بالحرف (عُ) عين مضمومه ، وهو رمز لاسم ابن جنى (عثمان) فى الكتب القديمة ، ولم يتعرض المحقّق لهذا الرمز ؛ لأنه لم يعرفه (٢) ، مع أنه قد نقله فى حواشيه .

وكذلك لم يتنبّه هذا المحقّق إلى اتفاق نُقُول البغدادىّ مع قراءة هذه النسخة ، مما يؤكّد كلامَ البغدادىّ ؛ أنه كانت لديه نسخةٌ من الكتاب بخطّ ابن جنّى .

ثم إنه كان ينبغى للمحقق أن ينظر إلى الكتاب ، على أنه كتاب نحوٍ ومعانٍ ،

---

(١) لكمْ أتمنّى أن يعود نقد نشر النصوص ، كما كنا نراه قديماً على يد فُرْسانه : السيد أحمد صقر ، وعبد السلام هارون ، ومصطفى جواد ، ومحمد بن تاويت التطوانى .

(٢) وهذا غريبٌ منه ؛ لأنه نشر لابن جنى : سر الصناعة . والمبهج !



فيُحدّثنا عن شواهد الكتاب بين كتب النحو وكتب المعانى ، ثم يُحصِى هذه الشواهد عدَداً ، وما جاء منها بعد عصر الاحتجاج ، فقد استشهد أبو علىٍّ بشعر بعض المحدَثين .

وكذلك ظهر الإخلال فى سكوت المحقق عن اسم الكتاب ، واختلافِ الناس فيه ... إلى آخر هذه القضايا التى فتح الله علىَّ بمعالجتها ، وهى أمور واجبة فى نشر النصوص ، وإلَّا كنّا نُشبه تلك المطابع القديمة التى كانت تكتفى بنشر مُتُون الكتب فقط ، على ذلك الورق الأصفر ، وكُنّا نَصِفها بأنها نشراتٌ تجارية . ويعلم الله أن هذه النشرات تفضل كثيرًا ما يُخرجه المحققون الآن ؛ لأنه قد توفَّر على تصحيحها أفاضلُ مشايخ الأزهر ، وهم أهل العربية فى ذلك الزمان (١) .

ثم نأتى إلى النقطة الثانية ، وهى عَظْمُ العمل وأساسه ، التحقيق . وأُبادِرُ فأقول : إن عمل هذا المحقّق لم يتجاوز أمرين : الضبط ثم التخريج .

أما الضبطُ فلا فَضْلَ له فيه ؛ لأن النسختين المعروفتين من الكتاب – وقد عَوَّل عليهما فى إخراج النص – مضبوطتان ضَبْطاً كاملًا جيدا ، يغلب عليه السلامةُ والصحّة .

والدليلُ البيِّنُ على أن هذا الضبطَ الذى نراه فى صفحات الكتاب ، لم يخرُجْ مِن كيسِ المحقّق : أنه لم يُعوِّدْنا على مثل ذلك الضبط الكامل فيما نشر من نصوص ، مثل (سرّ صناعة الإعراب) لابن جنى ، و (المسائل الحلبيات) لأبى علىّ .

وأما تخريج الشعر : فقد مضى فيه المحقّق ، كما يمضى محقِّقو هذا الزمان ، على هذا المنهج الغَثّ البارد ، وهو التقاطُ الحبلِ الذى مدَّه شيخنا عبد السلام هارون ، فى (معجم شواهد العربية) – ومرَّةً أخرى : ليته ما صنعه – ثم التنقّل بين الكتب ، والإغارة على إضافات كبار المحقّقين ، وتسويد الصفحات بمراجع ثلاثة عشر قرناً من الزمان ، دون تمييز بين الأصيل من هذه المراجع ، وغير الأصيل (٢) .

---

(١) أشرت إلى شئ من ذلك فى كتابى : (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى) فاطلُبْه واقرأْه ، وستجد فيه إشاراتٍ نافعةً إن شاء الله .

(٢) انظر رأيى فى تخريج الشعر ، فى هذه المقدمة ص ١٠٧ .





والحقيقة أن تخريج الشعر أصبح فى هذه الأيام (لعبة سمجة وسخيفة ومُمِلَّة) ، ولا تقدّم شيئا فى طريق العلم ، وإلَّا فما معنى :

أ – تخريج الشعر من كتاب الاختيارين ، بعد المفضليات والأصمعيات ، أو التخريج من اللسان بعد الصحاح والتهذيب ، وبخاصة إذا لم تكن هناك إضافة ؟

ب – الإفراط فى تخريج مثل :

إذا قالت حذام فصدّقُوها فإن القول ما قالت حذامِ

أو :

لِيُبكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومة ومختبطٌ مما تُطيح الطوائحُ

أو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

ومثل هذه الشواهد قد صارت تُشْبِه « وتفضلوا بقبول وافر الاحترام » .

جـ – إعادة ما ذكره ناشرو الشعر من مراجع فى التخريج ، مثل إعادة ما أورده الدكتور إحسان عباس ، فى تخريج شعر لبيد ، أو ما ذكره الأستاذ عبد الستار فراج ، فى شرح أشعار الهذليين .

وكلُّ ذلك قد كان من محققنا المذكور . على أنه مع إسرافه الشديد فى التخريج قد فاته نسبةُ بعض الأبيات لمشاهير الشعراء ، مثل الفرزدق وذى الرمة ، كما أنه قد خفيت عليه تلك الأبياتُ التى لا تتردّد فى كتب النحو المتداولة ؛ لأن معرفتها والإحاطة بها ترجع إلى ثقافةٍ ومعرفةٍ بكتب الأوائل ، ومُداخلاتِها الحافلة بالغرائب والعجائب ، وهذا شئٌ مِن وراء الفهارس والكشَّافات ، ولا يعيب المحقِّق كثيراً أن يَغفُلَ عن نسبة بيت من هذه البابة ؛ لأنه رِزقُ الله المُقَسَّمُ على خلقه [1] .

(١) هذا عدلٌ وإنصاف لابُدَّ أن نعترف به ، لكنه من جانب آخر : واجبٌ على من حُرِم مثلَ هذه المعرفة الجامعة أن يتأدَّبَ ويعرفَ حجمه وقَدْرَه .



وإذ قد نَفَيْنا عن هذا المحقق فضلَ الضبط وفضلَ التخريج ، فلننظرْ فى بقية عمله وأنا ألخِّص ما لاحظتُه من خلال قراءة سريعة :

١ - واضحٌ جدًّا أن المحقّق قد هجم على تحقيق الكتاب عقبَ اللحظة التى فرغ فيها من نسخه ، كما يفعل أشباهُه من محقّقى هذا الزمان ، فلم يتنبّه إلى تكرار بعضِ شواهد ومسائل الكتاب ، ولو فعل ذلك لوقف على ما كان من تناقض فى آراء أبى على ، وقد أشرت إلى ذلك فى مقدّمتى [1] .

٢ - لم يربط المحقّقُ بين هذا الكتاب وكُتُب أبى علىّ الأخرى ، ولو فعل لرأى كَشْفاً لما غَمَض فى هذا الكتاب ، ولوقف على اختلافٍ فى آراء أبى على [2] .

٣ - عُرِف أبو علىٍّ - رحمه الله - بإغماض الكلام وعَجْنه - وذكر ذلك الأوَّلون - وقد خَفِى أسلوبُ أبى علىٍّ ، على هذا المحقق ، فاقترح بعض الزيادات على النصّ أو تغيير بعض العبارات ؛ لعدم فقه كلام أبى علىٍّ ، والبَصَرِ بأساليب الأوائل فى إدارة الكلام .

٤ - يتّصل بإغماض أبى علىّ ، أنَّ هناك نُصوصاً فى الكتاب ، لابُدَّ أن تُفَسَّر وتُشْرَح ، كما أن أبا علىّ يستعمل مصطلحاتٍ غيرَ شائعة فى كتب النحو المتداولة ، وقد سكت المحقق عن ذلك كلّه وأعرض عنه ، ولست أدرى ما هو عملُنا إذا لم نحُلَّ رموز التراث وإشكالاته ، قياماً بحقِّ هذا الجيل ؟ إننا لا نعملُ لأنفُسنا فقط ، أعنى المشتغلين بتحقيق النصوص وحدَهم .

٥ - لم يبيّن المحقق موضعَ الشاهد ، وهو فى بعض الأماكن عَسِرٌ جدًّا ، وكنت أتصوَّر أحيانا أنه لا يعرفه إلَّا أبو علىٍّ وتلميذُه ابن جنى !

٦ - هناك أخطاء محضة فى كلتا النسختين ، لم يقف عندها المحقق وتركَها كما هى ، ومنها أخطاء فى نصوص القرآن الكريم ، وأخطاء فى نَسَق الكلام ، وأخطاء فى رواية الشعر ، وفى وزنه .

---

(١) ص ٩٨ .

(٢) ص ٤٥ من مقدمتى .



٧ – رسم المحقق بعض آيات الكتاب العزيز ، وضَبَطها على رواية حفص ، والذى فى النسختين على غير ذلك ، وهو من السبعة أيضا ، كما أنه ضبط بعض الآيات على الخطأ ، وسكت عن عَزْو بعض القراءات ، مما يُوهِم أنها روايةُ حفص .

٨ – لم يتنبه المحقّق إلى ما أثارته بعضُ وجوه أبى علىٍّ ، فى هذا الكتاب ، مِن جَدَلٍ فى كتب النحاة والمعربين .

٩ – لم يستفد المحقق من كتب هؤلاء العلماء الذين استكثروا من عِلم أبى علىّ ، وأعنى ابن جنى ، وابن سيده فى المخصص ، وابن الشجرى ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وجامع العلوم ، صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج . ففى كتب هؤلاء كثيرٌ من نصوص كتاب الشعر .

١٠– ترك المحقّق كثيراً من الغريب ، بدون شرح ، وحين شرح شيئاً من الشعر خلَّط وأخطأ خطأً بيِّناً ، وإنصافاً له : لم يأتِ الخطأُ مِن قِبَلِه ، وإنما نقله من حواشى بعض المحققين [١] .

ولكلِّ هذا الذى ذكرت أمثلةٌ كثيرة جدًّا ، جاءت نتيجة قراءة سريعة لعمل المحقق ، سوف أكتبها فيما بعدُ إن شاء الله .

ولنقفِزْ إلى النقطة الثالثة ، وهى فهارس الكتاب : ونعم فقد صنع ذلك المحقق فهارس للكتاب ، ولكنها جاءت على ذلك النحو التقليدىّ البارد ، المألوف عند محققى هذا الزمان .

وإن كتابًا مثل كتاب أبى علىٍّ هذا ، يحمل كلَّ منهج أبى علىٍّ ، من حيث الاستطرادُ والتداعى ، وتزاحمُ المسائل ، وتداخلُ القضايا ، لابُدَّ له من فهرس فنّىٍّ جامع ، يكشف عن هذه الكنوز ، ويستخلصها ، ويفُضّ الاشتباكَ فيما بينها ، فهرسٌ يجمع الأشباه

---

(١) حرصت – لضيق المكان – على عدم ذكر أمثلة ، لكن إذا أراد المحقق شيئاً على سبيل المثال ، فإنى أحيله على ما شرح به « الشَّرَبَّة » من قول الشاعر :

فارحم أصيبيتى الذين كأنهم ... حجلى تدرَّجُ فى الشَّرَبَّة وُقَّعُ

وعليه أن يبحث هو عن الكتاب الذى نقل منه الشرح الخاطىء ، وأنا قد عرفتُه ، ولكننى أُمْسِك عن ذِكره .



والنظائر من مسائل النحو والصرف ، وسائر ما تكلمَّ عليه أبو علىّ من معانى الشعر ، وتفسير اللغة ، وعلوم البلاغة والعروض والقافية .

* * *

ولمَّا كان هذا المحقِّقُ قد أحْزَنَنى وغَمَّنى فى أول الأمر ، فإنى فى آخره أُثِيبُه غَمًّا بغَمٍّ ، فآخُذُه إلى غاشية الغَواشى ، وكارثةِ الكوارث فى تحقيق النصوص . وأعنى : الأسقاط ، ثم التصحيف والتحريف .

إننا قد نتسامح ونتغاضى عن كثير من قضايا تحقيق النصوص – على أهمّيتها – كالإخلال فى الضبط ، وتوثيق النصوص وتخريج الشواهد ، وصنع الفهارس الفنية ، لكننا لا نتسامح ولانتغاضى عما يعترى النصَّ من أسقاط ، أو ما يشيع فيه من تصحيف وتحريف ؛ لأنه لابُدَّ – بَداهةً – فى تأدية النصوص من تمام المادة كما أرادها المؤلف ، وسلامةِ مفرداتها وتراكيبها ، وإلا فقد انتفى النفعُ من تراث الأوائل .

وهذه الأسقاط التى وقع فيها المحقق ، قد تنوّعت إلى : سقوط حرف ، وكلمةٍ ، وكلمتين ، وسطرٍ كامل ، ونحو ثلاثة أسطر . وقد بلغت فى مجموعها أربعةً وثلاثين سقطا (٣٤) . وحتى لا يعجَلَ المحقق ، وتذهبَ نفسُه كلَّ مذهب ، فإنى ذاكرٌ له أرقام هذه الصفحات التى يرى فيها الأسقاط ، وأدعوه إلى أن يراجعها على المخطوطتين ، وبخاصة مخطوطة مكة ، التى اتخذها أساساً لنشرته ، وألَّا يعجلَ فى القراءة ، كما عجل فى التحقيق . وليْعلَمْ هذا المحقق أنى قد تحرَّيْتُ الإنصافَ ما استطعت إليه سبيلا ، وأنى لم أذكر شيئا إلَّا بعد التثبّت منه ومراجعته على أصوله ، فإنى بحمد الله لست ممّن يحبُّون التماس العيوب ونشرَ المساوئ ، ولو كان غرضى التشهير لذكرت أمثلةً ونماذجَ مما وقع فيه المحقّق ، وفيها العجب العجيب ، والمُضْحِك والمبكى .

وهذه هى صفحات الأسقاط :

٣٦ – ٥٦ – ٦٦ – ٧٠ – ٧٣ – ٨٠ – ٨١ – ١٠٩ – ١١٤ – ١٤١ [نحو ثلاثة أسطر] – ١٤٢ – ١٥٤ – ١٩٢ – ٢٢٦ – ٢٢٧ [مرتين] – ٢٤٢ – ٢٧٩ – ٣١٧ – ٣٢٠ – ٣٤٧ – ٣٥٨ – ٤١٣ – ٤٥١ – ٤٥٥ – ٤٥٧ – ٤٧٣ – ٤٨٥ – ٤٩٥ – ٤٩٨ [سطر] – ٥٢١ [كلمتان] – ٥٧٤ – ٥٧٥ – ٥٩٠ .

ومما يتصل بالأسقاط الزّيادةُ ، وهى شرٌّ كذلك ، وقد زاد ذلك المحقّق بعض الحروف ، مِن عنده ، ورأيت له زيادة خمس كلمات مرَّةً واحدة ، فى صفحة ٣٤٢ .

أما التصحيف والتحريف ، فقد وقع فيه المحقّق ، فى أربعين موضعا (٤٠) وأنبِّه هنا إلى أن مرادى بالتحريف ما يشمل تغيير شكل الكلمة بالزيادة أو النقص – كما هو معروف فى تعريفه – ويشمل أيضاً وضع كلمة مكان كلمة ، وقد فعله المحقق ، وهو أمرٌ غريبٌ منه حقًّا ، كيف يضع كلمة مكان كلمة ؟ وغريبٌ منه أيضا أن يغيّر رواية الشعر ، فقد جاء فى شعر عبد الله بن عبد الأعلى الشيبانى :

كانوا وكنّا فما ندرى على وهَمٍ أنحن فيما لبثنا أم همُ عَجِلوا

جعلها المحقق : « كُنّا وكانوا » . كما جاءت فى اللسان ، وترك رواية نسخة مكة ، وهى أصله ومعتمده . ثم هى أحلى وأعذب فى النطق والسمع ، وأدخلُ فى لغة الشعر .

وأشدُّ من ذلك غرابةً أن يقول أبو علىّ : « ولم يعد على خطيئة مما بعده ذِكر » فيجعلها المحقّق : « مما قبله » ولك أن تتصور كيف يعود الضمير من السابق إلى اللاحق !

أما التصحيف الذى وقع فيه ذلك المحقق ، فهو مما يحتاج إلى دراسة ، لأن بعضه يرجع إلى عدم معرفة المصطلح النحوى ، كتصحيف (اتَّسُعوا) بـ (امتنعوا) . والاتّساع من مصطلحات النحو المعروفة ، وبعضه يرجع إلى عدم التنبّه لتقديرات المعربين ، فإن النحويين يقولون فى قوله تعالى : ﴿ واتَّقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئا ﴾ إن التقدير : لا تجزى فيه . وكذلك قال أبو على ، ولكن المحقِّق صحَّف « فيه » إلى « منه » . وبعضه راجعٌ إلى قراءة المحقّق الكلمتين كلمة واحدة [1] . يقول أبو على : « بعد ما جَرَى سرابُ الأَماعز ، أو آلُها بِها » والآل : السَّراب . فيجعلها المحقق : « أو إلهابها » .

وهذه مواضع التصحيف والتحريف من الكتاب :

١٠ – ١٢ – ٥٥ – ٧٩ – ١٠٩ – ١١١ – ١١٢ – ١٤٥ – ١٤٩ – ٢٥٥ – ٢٦٦ – ٢٧٦ – ٣٠٨ – ٣٢٢ – ٣٢٤ – ٣٢٥ – ٣٢٦ – ٣٢٨ – ٣٢٩ – ٣٣٧ –

---

(١) راجع هذه الظاهرة من التصحيف فى كلمتى عنه ، فى كتابى مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٣٠٢ .



٣٣٨ – ٣٤٥ – ٣٤٨ – ٣٥٤ – ٣٥٥ – ٤٣٥ – ٤٤٧ – ٤٥٤ – ٤٥٨ – ٤٥٩ – ٤٧٢ – ٤٨٧ – ٤٩٨ [مرتين] – ٥٠١ – ٥١٨ – ٥٢١ – ٥٧٠ – ٥٧٢ – ٥٧٣ – ٥٧٥ .

وقد بقى شئٌ أحبّ أن أتلبّث عنده ، فإنى قد قرأت عملَ هذا المحقق قراءةً سريعة وقعتُ فيها على ما أرأيتُك ، مما أغضبك وأفزعك لا محالة ، لكنى سأعود إليه إن شاء الله فى قراءة متأنّية ، فإنى أخشى أن يكون ذلك المحقق قد هجم على كلام أبى علىٍّ بتغيير أو تبديل . وقد فعلها واعترف بها فى كتاب أبى على (المسائل الحلبيات) [(١)] .

وبعد : فما أبرئ نفسى من السَّهو والغلط . ورحم الله امرءاً أهدى إلىَّ عيوبى . ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا ، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد النبىّ الأمين . وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

وكتب ذلكم

أبو محمد

محمود محمد الطناحى

بمكة المكرمة فى العاشر من ربيع الأول

من سنة ١٤٠٨ هـ

---

(١) ص ٢١٨ ، ولكن الله سلَّم ، وحال بينه وبين ذلك التغيير فى كتاب الشعر . وقد ذكرت فيه المسألة نفسها . وراجع ص ١٤ من نشرتى هذه .

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الجلال والإكرام ، والحمد لله فاطر السماوات والأرض ، والحمد لله الذى لم يتخذ وليًا من الذُّلّ . سبحانه تنزَّه عن الشريك والمعين ، وتعالى عن التشبيه والتمثيل . خلق الخلْقَ وحده ، فهم مَرْبُوبون له ، يتقلّبون وَفْقَ مشيئته ، ويتصرَّفون بمقتضى حكمته وجبروته . فليس لأحدٍ معه حَوْل ، ولا لمخلوق مِن خَلقه قوّة ، لارادَّ لأمره ، ولا معقِّبَ لحكمه .

نسأله أن يُوزِعَنا شُكرَ نعمته ، وأن يُلهِمَ نفوسَنا صلاحهَا وتقواها ، وأن يجنِّبنا ضلالَ الهوَى وزيغَ القلوب .

والصلاة والسلام على خير خلقِ الله ، سيّدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، دعوة أبينا إبراهيم ، وبشارة كلمةِ الله عيسى . اللهم صلّ وسلم على هذا النبىّ العربىّ الذى تحدَّر من أصلابٍ كريمة ، ثم حفَّه ربُّه بالضّياء وغَشّاه بالنور ، وحرسه فى منشئه ومَرْباه ، منزَّهاً عن ضلالات الجاهلية ليُعدَّه للأمر الجَلَل والخَطْب العظيم ، فصَدَع بأمر ربّه ، وصبرَ وصابر حتى أدَّى الأمانة وبلَّغ الرسالة ، وترك أمته على مثل المحجَّة البيضاء ، ليلهُا كنهارها .

اللهمَّ ارزُقْنا حسنَ التأسِّى به ، وأَمِتْنا على دعوته ، وأدخِلنا فى شفاعته ، واحشُرنا تحت لوائه .

وارضَ اللهمّ عن آل بيته الأكرمين ، وأصحابهِ النجوم الهادين المَهديِّين ، ثم عن كلّ مَن سلك سبيلَه وسبيلَهم إلى يوم الدين .

وارحمِ اللهمَّ آباءَنا وأمهاتِنا ومشايخَنا وأُستاذِينا وكلَّ من له حقٌّ علينا .

ثم أما بعد :

فهذا كتابٌ مِن تُراث أُمَّة ، ضيَّعها الورثة واجْتالَتْها الشياطين . فى فنٍّ عظيم —

هو مِلاك العربية وقِوامُها (١)– تحيَّفه أهلُه وتنقَّصه المُبطِلون (٢) . لإمامٍ جليل ، لم تُؤت مصنَّفاتُه حظَّها من النَّشر والدرس والتأمّل (٣) .

* * *

وأبو عليّ : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغافر الفارسيّ الفَسَوِيّ . وهو فارسيّ الأب ، ولكنّ أمّه عربيّة ، فهى سَدُوسيّة ، من سَدُوس بن شيبان بن بكر بن وائل بن جديلة بن أسد ابن ربيعة الفَرَس بن نِزار بن معدّ بن عدنان .

وُلِد أبو عليّ سنةَ ثمان وثمانين ومائتين ، بمدينة فَسا ، وهى بلدة كبيرة من بلاد فارس ، تقارب فى الكِبَر مدينة شِيراز .

وتوفّى فى بغداد ، يومَ الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول ، سنةَ سبع وسبعين وثلاثمائة . بعد أن جاوز تسعين سنة فى قول ، وفى قول : تسعاً وثمانين سنة .

وبين المولد والوفاة حياةٌ حافلةٌ بالتحصيل والانتقال والدرس والتنصنيف (٤) .

---

(١) يقول أبو العباس ثعلب : « لا يصحّ الشعْر ولا الغريبُ ولا القرآنُ إلّا بالنحو . النحو ميزانُ هذا كله » . وقال : « تعلّموا النحو فإنه أعلى المراتب » مجالس ثعلب ص ٣١٠ .

(٢) نعم ، لم يدخل على فنٍّ من فنون العربية من الحَيْف والضيم ما دخل على فنّ النحو ، فقد تناوشه الأدعياءُ من كل جانب ، وسامه كلّ مفلس .

(٣) ونعم ، شهدت السنوات الأخيرة بعض النشاط الجامعيّ فى نشر مصنَّفات أبى على ، ولكننا كنا نريد لتلك المصنَّفات أن تحظَى بعناية الأشياخ من أئمة التحقيق ، الذين دخلوا ميدانه مزوَّدين بزادٍ ضخم من علوم الأوائل ، ولم يكونوا فى نشرهم لعيون التراث يركضون وراءَ شهادة جامعية ، أو يلهثون خلف ترقية علمية ، فتدفعهم هذه أو تلك إل العجلة والإخلال .

(٤) لا سبيل إلى ذكر ترجمة كاملة لأبى على بعد هذه الترجمة الكاشفة التى صنعها الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . وقد أتى فيها على كلّ دقيقة من دقائق أبى علىّ ، حياةً ومماتاً وشيوخاً وتلاميذَ ، وعِلماً ومصنّفات . وذلك فى كتابه (أبو على الفارسى) الذى نشره أول مّرة بدار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م وقد عوَّل على هذه الترجمة كلُّ من كتب عن أبى علىٍّ بعده .

ولم يبق إلّا أن أذكر بعض ما عرفتُ من الكتب التى ترجمتْ لأبى علىّ ، وطُبعت بعد كتاب الدكتور شلبى . فمنها : تاريخ العلماء النحويين ، لابن مِسعر-ص ٢٦ ، والتمييز والفصل ، لابن باطيش ص ٢٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والوافى بالوفيات ١١/٣٧٦ – ٣٧٩ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ، للبغدادى ١/٩١ ، ٩٢ . =



وقد تلمذ أبو علىّ لمشيخة جليلة من علماء العربية : منهم أبو إسحاق الزجّاج [1] – إبراهيم بن السَّرِىّ المتوفى سنة (٣١١) . وأبو بكر بن السرّاج [2] – محمد بن السَّرِىّ بن سهل المتوفى سنة (٣١٦) . وأبو بكر بن الخيّاط – محمد بن أحمد بن منصور ، المتوفى سنه (٣٢٠) . وأبو بكر بن دُرَيد [3] – محمد بن الحسن ، المتوفى سنة (٣٢١) . وأبو بكر بن مجاهد – أحمد بن موسى ، المتوفى سنة (٣٢٤) . وأبو بكر مَبْرَمان – محمد بن على بن إسماعيل المتوفى سنة (٣٤٥) .

* * *

وقد انتفع بعِلم أبى علىّ تلاميذ ، صار لهم نَباهةٌ وشأن . منهم أبو الفتح عثمان بن جنّى ، المتوفى سنة (٣٩٢) ، وهو من أكثر التلاميذ صحبةً له وانتفاعاً به . وقد بدأت صِلةُ ابن جنّى بشيخه أبى علىّ ، فى جامع الموصل ، بالقِصّة المشهورة التى تقول : إن ابن جنى كان شاباً يُدرِّس العربيّة فى جامع الموصل ، فمرَّ به أبو علىّ ، فوجده يتكلّم فى مسألة قلب الواو ألفاً ، فى نحو قال وقام ، فاعترض عليه أبو علىّ ، فوجده مقصِّراً ، ونبَّهه على الصواب قائلًا له : « تزبَّبْتَ وأنت حِصْرِم » [4] ، وكأنما فجَّرت هذه الكلماتُ مكامِنَ عِلم خَبِيء ، واستنبطت عينَ ماءٍ نَميرٍ ذاهبٍ فى الثَّرى ، واستخرجَتْ مَعْدِنًا نَفيساً ضارباً فى

= وانظر ترجمة أبى علىّ مستَقِلّةً من كتاب بغية الطالب فى تاريخ حلب ، لابن العديم – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . مجلد ٥٨/٤ ، ومجلد ٥٩/١ – ١٩٨٣م – ١٩٨٤م .

(١) وقد روى عنه أبو علىّ « كتاب سيبويه » . فهرس ابن عطية ص ٧٨ ، وحكى عنه فى « كتاب الشعر » هذا .

(٢) وقد روى عنه أبو علىّ « كتاب سيبويه » راجع برنامج الوادى آشى ص ٣٠٧ – تحقيق محمد محفوظ – دار الغرب الإسلامى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م . كما روى عنه أيضا « كتاب المذكر والمؤنث » للمبرد . راجع مقدمة تحقيقه للدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادى . وانظر روايته عنه أيضا فى الخصائص ٢٨٧/٣ ، ٣٣١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٤/١ ، وأبو على الفارسى ص ٢٩٦ . وقد حكى عنه كثيراً فى كتابنا هذا .

(٣) انظر قراءة أبى علىّ مقدّمةَ « الجمهرة » عليه فى الخصائص ٢٨٨/٣ .

(٤) الحِصْرِم : العنب قبل نُضْجه ، ولا يزال العِنب ما دام أخضرَ حِصْرِماً . والزَّبيب : ذاوى العنب ، أى المستوى منه . يريد أنه يزاول الأمور قبل أوانها .

الأرض بعُروقه ، فكانت صلة علمية مباركة ، استمرّت نحواً من خمسة وثلاثين عاما ، أثمرت أطيبَ الثمار ، فى تلك المؤلفات التى صنَّفها ابنُ جنى ، فنفذ من خلالها إلى أسرار العربية ، وكشف عن جوانبَ فذةٍ منها ، ذلك أنّ ابن جنى لازم شيخه حَلًّا وارتحالا [١] وكأنه أرهف سمعه لكلّ ما يقول الشيخ حتى كاد يُحْصى أنفاسَه ، يُنْبِئُك هذا إشاراتُ ابنِ جنّى الكثيرةُ إليه ، وثناؤه عليه ، فكلَّما وقع على لَطيفةٍ من لطائف العربية ردَّها إليه وصَرَفها نحوه ، وهو لا يزال فى « الخصائص » و « المنصف » ، وغيرهما مِن مصنَّفاته يُخبرك أن هذا الذى استخرجه وفَطِن له إنما خَرج مِن كِيس الشيخ [٢] .

وقد جرت علاقةُ ابن جِنى بأبى علىّ ، على خير ما تكون عليه علاقةُ التلميذ بالشيخ ، فالشيخ يُقرئه كتبَ الأوائلِ ، ويُلقى عليه عِلمَه هو ، ثم يُمِدُّ له من حِبال الإيناس والحفاوة ، فيحاوره فى مسائل من العِلم ، يفزع إلى رأيه فيها [٣] . والتلميذ يذاكر شيخه ، ويتنبَّه لما ينفرد به ، ويُفْضى إليه بما يحضُره مِن توجيهات وعِلَل

---

(١) كان هذا هو الغالبَ على صحبة التلميذ والشيخ ، وفى بعض الأوقات التى كانت تفرض عليهما الانفراد ، كانت الرسائل تجمع بينهما . انظر مثالًا على ذلك فى سِرّ الصناعة ص ٥٦٢ (إبدال الهاء من الواو) .

(٢) وهكذا كان تاريخُنا فى أيامنا التى سلفت ؛ يعرف التلميذُ حقَّ شيخه ، ويظلُّ حفيًّا به فى حياته ، وفيًّا لذكراه بعد موته . أما فى هذا الزمان النَّكِد ، فترى من إعراض التلميذ عن شيخه ، وتنكّره له بعد أن فرغ من حاجته إليه ما يحزنك ويروعك ، بل إن بعضهم لا يقنع بالإعراض والتنكُّر حتى يضمَّ إليهما هُزْءًا بشيخه وإحراجاً له حتى يضطرَّه إلى أضيق الطرق .

ولك أن تقول : إن فى بعض شيوخ هذا الزمان ثِقَلًا وكَزازة ، وإن بعضهم يرى أن مشيخته لتلميذه إنما هى مِيسَمُ ذُلّ وطابَعُ صَغار ، وإن منهم لفَريقاً يتهافت على ذوى المناصب من تلاميذه ، حتى إذا رأى أحدَهم فى مجلس طمح ببصره إليه ، وأخذ يمُدُّ عُنُقاً ويُميل رأساً ، ويُسَدِّد نظراً لِيُريَه مكانَه فتلتقى العينان فيذهب بها غنيمةً باردةً يُحدِّث بها أهلَه وولده ، فإذا أبصره فى طريق ركض خلفَه حتى يكاد يعثُر فى أذياله ، وشقّ الصفوف إليه وقد علاه البُهْر وغلبه النَّهيج حتى يوشِك يكتُم أنفاسَه ، فإذا انتهى إليه ابتسم فى صَغارٍ وانكِسار ، وأخذ يذكِّره بتلمذته له فى ثِقَلٍ وغثاثة :

ولو أنَّ أهل العِلم صانوه صانَهُمْ ولو عظَّموه فى النفوس لَعَظَّما

لكنَّ كلَّ هذا الفساد لا ينبغى أن ينقُضَ الأصلَ المركوزَ فى الطبائع السَّليمة ، والفِطَر النقّية ، وهو احترام الأشياخ وتبجيلهم .

(٣) انظر مقدمة تحقيق الخصائص ص ٢٠ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ .



فيرضَى عنها الشيخ ويثبتها فى بعض كتبه [١] . وقد ذكروا أن ابنَ جنى صنَّف كتبه فى حياة شيخه أبى علىّ ، وأنه عرضها عليه ، فرضِيَ عنها واستجادها .

ومن تلاميذ أبى علىٍّ النابهين أيضا : أبو الحسن على بن عيسى الرَّبَعىّ [٢] ، المتوفَّى سنة (٤٢٠) . قرأ علَى أبى علىٍّ بشيراز عشرين سنة ، ثم رجع إلى بغداد . وقال أبو علىّ : « قولوا لعلىٍّ البغدادىّ : لو سِرْتَ من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك » ، ورُوى عن أبى علىٍّ أيضا ، أنه قال لما أتمَّ الربَعىُّ دراسته عليه : « ما بقى له شىءٌ يحتاج أن يسأل عنه » . والربعىُّ من شُرّاح « الإيضاح » .

ومنهم : أبو طالب العَبْدىّ أحمد بن بكر ، المتوف سنة (٤٠٦) ، وقد شرح كتاب شيخه « الإيضاح » شرحا كافيا شافيا ، ويرى القِفْطىّ [٣] أن هذا الشرحَ أصلٌ لكلِّ مَن شرح « الإيضاح » بعده ؛ لأنه شرح الكتاب بكلام أبى علىّ [٤] ، وقد قالوا : إنه أخذ عن أبى علىّ جلَّ ما عنده .

ومنهم : أبو نصر إسماعيل بن حَمّاد الجوهرىّ ، صاحب « الصحاح » المتوفَّى سنة (٣٩٣) .

ومنهم : أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقىّ ، شارح « الحماسة » المتوف سنة (٤٢١) . قرأ على أبى علىٍّ « كتاب سيبويه » ، وتلمذ له بعد أن كان رأساً بنفسه . ومِن عجبٍ أن المؤرِّخين لا يعرفون للمرزوقىّ شيخاً إلَّا أبا علىّ ، وقد ذكر المرزوقىُّ مشيخة أبى علىٍّ له ، وسماعَه منه ، فى مواضعَ من شرحه للحماسة [٥] . وقد استظهرت فى بعض المواضع

---

(١) راجع الخصائص ٢٠٧/١ ، ٣٢١ ، ٣٦٥ ، ١٦٨/٢ ، ٧٥/٣ ، ١٧٣ ، ٢٥٥ ، ٢٨٨ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٧٢٦ ، ثم انظر اللسان (ثمن) .

(٢) هو غير « أبى محمد عيسى بن إبراهيم الرَّبعىّ » من أهل أُحاظة باليمن ، المتوفَّى سنة (٤٨٠) ، وهو صاحب كتاب « نظام الغريب » فى اللغة . وبعض الناس يخلِط بينهما ، فتنبَّهْ .

(٣) إنباه الرواه ٣٨٦/٢ .

(٤) انظر تصديق هذا فى أمالى ابن الشجرى ٢٩٨/١ .

(٥) مقدمة تحقيق شرح الحماسة ص ١٩ ، وص ٢٠٩٠ (فهرس الأعلام) .

من « كتاب الشعر » هذا ، أن المرزوقىَّ حكى إعرابَ أبى على [١] . ثم رأيت بيتاً [٢] أنشده أبو علىّ ، ولم أجده فى غير كتاب « الأزمنة والأمكنة » للمرزوقىّ .

ومنهم : ابن أخته : أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوىّ ، المتوفَّى سنة (٤٢١) . وقد ورث أبو الحسين هذا عِلمَ خاله ، وعليه درس حتى استغرق علمه ، واستحقَّ مكانه ، وحسْبُه نُبْلًا وفضلًا أن الإمام أبا بكر عبد القاهر الجرجانىّ – صاحب « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » – قد أخذ عنه ، وقالوا : إنه لم يأخذ عن غيره ؛ لأن عبد القاهر لم يلقَ شيخاً فى علم العربية غيره ؛ ولأنه أيضا لم يخرج عن جُرجان ، وكان يحكى عنه كثيراً ، وقد ذكر فى مقدمة كتابه « المقتصد » الذى شرح به « الإيضاح » روايتَه للكتاب ، عن طريق أبى الحسين هذا ، عن خاله أبى علىّ [٣] .

ومن معاصرى أبى علىٍّ المشاهير الذين أخذوا عنه : أبو الحسن على بن عيسى الرُّمانىّ المتوفى سنة (٣٨٤) ، حكى ياقوت : « قال أبو الفتح بن جنى : قال لى أبو علىّ الفارسىّ : قرأ علىَّ علىُّ بن عيسى الرُّمّانىّ كتاب الجُمل وكتاب الموجز لابن السرّاج فى حياة ابن السرّاج » [٤] .

وذكر ابن خَير الأشبيلىّ أن الرُّمانىَّ صحب أبا على ثلاثين سنة [٥] . والصُّحْبة فى اصطلاح الأقدمين تعنى غالبًا : الأخذَ والتَّلقِّى .

فهؤلاء أبرزُ تلاميذ أبى علىّ ، وأنبهُهُم ذِكراً ، وقد بقيت منهم بقيّةٌ ، ذكرتْها كتبُ التراجم ، واستقصاها الدكتور عبد الفتاح شلبى ، فى كتابه الشامل عن أبى علىّ .

---

(١) انظر الكلام على هذا البيت :

فأجـبتها أمّـا لجسمـى أنّـه ... أوْدَى بنىَّ من البلاد فودَّعُوا

(٢) هو قوله :

وقاء عليه الليثُ أفلاذ كِبْدهِ ... وكهَّلَه قِلْدٌ من البطـن مُرْدِمُ

(٣) المقتصد ٦٨/١ ، ومقدمة تحقيقه ص ١٨ .

(٤) معجم الأدباء ٢٣٨/٧ ، ٢٣٩ .

(٥) فهرست ابن خير ص ٣٠٩ .

عِلم أبى علىّ

رُزِق أبو علىّ الحُظْوَةَ مَرَّتين : مرَّةً فى عِلمه وكثرة تصانيفه ، ومرَّةً فى نجابة تلاميذه . وعن عِلمه يقول تلميذه أبو طالب العَبدىّ : « لم يكن بين أبى علىّ وبين سيبويه أحدٌ أبصرُ بالنحو من أبى علىّ » (١) .

ويقول القاضى أبو بكر بن العربىّ ، فى سِياق كلامٍ نفيس حولَ الأخذ من كلّ عِلم بِطَرَف ، ونَفْى الإغراق فى طلب عِلمٍ واحد ، واطِّراح ما عداه ، يقول : « والإحاطةُ بعِلْمٍ واحدٍ غيرُ ممكن ، هذا النحو ، ما علمتُ مَن أحاط به إلّا سيبويه والفارِسىّ البِدْعىّ ، وقد أفسدت عليه بدعتُه كثيراً من نحوه » (٢) . يشير إلى اتهام أبى علىٍّ بالاعتزال (٣) .

ويقول ابن بابشاذ ، فى أثناء حديثٍ عن ضمير الفصل ، بعد أن أثار إشكالا : « إنّ هدا موضعٌ مشكل ، ولا يكاد يُحقِّقه إلّا مثلُ الفارسىّ وأصحابِه من المتأخّرين ، وسيبويه رحمه الله من المتقدّمين وأصحابه » (٤) .

فهذه ثلاثة نُقُول تُنبئك أن ليس بين سيبويه وبين أبى علىّ أحدٌ .

---

(١) الموضع السابق من معجم الأدباء ، والوافى بالوفيات .

(٢) العواصم من القواصم ٢/٤٩٨ – وهو المنشور باسم : « آراء أبى بكر بن العربىّ الكلامية » للدكتور عمّار طالبى . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

(٣) أثبت الدكتور عبد الفتاح شلبى هذه التهمة بكلام أبى علىٍّ نفسه . أبو على الفارسى ص ٧٦ – ٨١ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم – القسم الثالث من الجزء الثانى ص ١٧ ، ثم انظر ما كتبه الأستاذ أحمد يوسف الدقّاق ، فى نفى التشيُّع والاعتزال عن أبى علىّ ، فى مقدمة تحقيق « الحجة » ص ٣٤ – ٤١ ، وأشار السيوطىّ إلى اعتزال أبى على ، وتلميذه ابن جنى ، فى المزهر ١/١٠ .

(٤) شرح المقدمة المحسبة ص ١٥٩ ، وهناك نصٌّ آخر – من نُسْخة – يقرن بين سيبويه وبين الفارسىّ ص ٢٢١ ، فى الحواشى .

وتأمل صنيعَ ابن خلدون ، فإنه حين أشار إلى أوائل مصنفات النحو ، ذكر أبا علىٍّ الفارسىَّ بعد سيبويه مباشرة . راجع المقدمة ص ٥٤٧ (طبعة المكتبة التجارية بمصر) .



وقال بعضهم : هو فوق المبرّد وأعلم منه (١) .

ويقول ابن جنى : « وقلت مرّةً لأبى بكر أحمد بن على الرازىّ [الجَصّاص] رحمه الله ، وقد أفضْنا فى ذكر أبى على ، ونُبْلِ قدره ، ونَباوة مَحَلِّه : أحسَب أن أبا علىّ قد خطر له وانتزع مِن عِلل هذا العِلم ثُلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكرٍ إليه ، ولم يتبشَّعْ هذا القولَ عليه » (٢) .

ويقول : « وهذا أبو علىٍّ رحمه الله ، كأنه بَعْدُ معنا ، ولمَ تَبِنْ به الحالُ عنّا ، كان مِن تحوُّبه وتأنِّيه ، وتحرُّجه كثيرَ التوقُّف فيما يحكيه ، دائمَ الاستظهار لإيراد ما يرويه ، فكان تارةً يقول : أُنشِدت لجرير فيما أحسَب ، وأخرى : قال لى أبو بكر فيما أظنّ ، وأخرى : فى غالب ظنّى كذا ، وأُرَى أنى قد سمعت كذا » (٣) .

وقال تعقيباً على مسألة من مسائل التصريف ألقاها عليه أبو علىّ وطلب جَوابَها ، فجاء جوابُه على غير ما رأى أبو علىّ ، فصحَّح الجوابَ له ، فقال ابن جنى : « ولله هو وعليه رحمتُه ، فما كان أقوى قياسَه ، وأشدَّ بهذا العِلم اللطيف الشريف أُنسَه ، فكأَنه إنما كان مخلوقاً له ! وكيف كان لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها وأعيان شيوخها ، سبعين سنةً ، زائحةً عِلَلُه ، ساقِطةً عنه كُلَفُه ، وجعله هَمَّه وسَدَمه (٤) ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يُعارضه فيه مَتْجر ، ولا يسُوم به مَطْلباً ، ولا يخدُم به رئيسًا إلّا بأخَرة (٥) ، وقد حَطَّ مِن أثقالِهِ ، وألقى عصا ترحالِهِ » (٦) .

وقال ، وهو يتحدث عن التأليف فى شواذّ القراءات ، وأن أبا علىٍّ كان يعتزم التصنيف فيها : « هذا على ما كان عليه من خُلوّ سَرْبه وسُروج فكره ، وفُرودِه بنفسه ، وانبتات

---

(١) معجم الأدباء ٢٣٤/٧ ، وإنباه الرواه ٢٧٣/١ .

(٢) الخصائص ٢٠٨/١ .

(٣) الخصائص ٣١٣/٣ ، وسيأتيك تصديقُ ذلك فى كتابنا هذا .

(٤) السدم ، بفتح السين والدال : الهَمّ .

(٥) يشير إلى عضد الدولة بن بويه ، الذى أَلَّف له أبو على كتابه « الإيضاح » حتى سُمِّى : « الإيضاح العضدى » .

(٦) الخصائص ٢٧٧/١ .



علائق الهموم عن قلبه ، يبيت وقواصى نظره محوطةٌ عليه ، وأحناء تصوّره مَحُوزةٌ إليه ، مَضْجَعُه مَقَرُّ جِسمه ومجالُ هِمّته ، ومَغداه ومراحه مقصوران على حِفظ بنيته » [١] .

فهذا الذى نقلتُه لك ، وغيرُه مما لم أنقلْه [٢] ، دالٌّ على أن أهل العِلم مجتمعون على إمامة أبى علىّ ، وعلوِّ شأنه . ودَعْ عنك سَخِيمةَ أبى الحسين بن الطَّراوة وشَنآنه حين أزرى بتصانيف أبى علىّ وتلميذه أبى الفتح بن جنى ، فقال : « فلشَدَّ ما خَدَع نفسَه وغُبِنَ رأيَه مَن عَدَل عن التواليف المسندة والقوانين المقيَّدة ، كالجُمل والكافى ، وكتاب سيبويه الشافى ، وفرغ للإيضاح والشيرازيات ، والخصائص والحلبيات ، ترجمةٌ تَرُوق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جسم » [٣] .

على أن هذه العبارةَ التى نقلَها عنه الناقلون : « ترجمة تروق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جِسم » تَشَبَّع فيها بما لم يُعْطَ ، لأنها ليست له ، وإنما سلَخَها من كلام ابن قتيبة ، ذكرها رحمه الله ، فى مقدّمة أدب الكاتب ، فى سياق الذمّ لهذا الذى أُعْجِب بنفسه ، واجْتَوى النظرَ فى عِلم الكتاب ، وأخبار الرسول ﷺ وصحابته ، وعلوم العرب ولغاتها ، قال : « فعادى ذلك كلَّه ، وانحرف إلى عِلم قد سلّمه له ولأمثاله المسلمون ، وقلَّ فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جِسم » [٤] .



---

(١) المحتسب ١/٣٤ .

(٢) أبو على الفارسى ص ١٤٣ - ١٤٦ .

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى كتاب الإيضاح - لوحة ٩ - نقلًا عن كتاب : ابن الطَّراوة النحوىّ . للدكتور عياد بن عيد الثبيتى ص ٨٨ .

(٤) أدب الكاتب ص ٧ - تحقيق الأستاذ محمد الدالى . مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . ولم أرَ من نبَّه على هذا قَبلى ، فلله الحمدُ والمِنَّة .



مصنّفات أبى علىّ

فَسَح آللهُ فى مُدَّة أبى علىّ ، ونَسَأَ فى أثرِه ، وقد عَمَرت حياتُه بالدرس والتصنيف ، وبلغت مصنفاتُه نحو الأربعين ، قَدْرٌ كَبيرٌ منها مسائلُ أملاها فى البلدان التى نزل بها فنُسِبت إليها ، مثل : الشيرازيات والحلبيات والبغداديات والبصريات والعسكريات . وقد أحصى هذه المصنفات ياقوت ، واستقصاها دارسوه وناشرو كتبه .

وسَلِم من تآليف أبى علىّ هذه ، مِن عوادى الناس والأيام ، عددٌ كافٍ فى الدلالة على عِلم الرجل ، وأثرِه فى الدرس النحوىّ واللغوىّ . فمن كتبه الكِبار التى سلمت وبقيت مخطوطاتها : الحجة فى تعليل القراءات السَّبع ، والإغفال فيما أغفله أبو إسحاق الزجاج من المعانى فى تفسير القرآن الكريم ،والشيرازيات ، والحلبيات ، وكتابنا هذا الذى أقدِّمُ له : الشِّعر .

ومن كتبه التى طبعت : الإيضاح والتكملة ، والعسكريات ، والبغداديات ، والبصريات ، والعَضُديات . وكلّها كتبٌ صِغار ، وإنما ضخَّمْتها تعليقاتُ المحقّقين [(١)] .

ومن أشهر كتب أبى على كتاب « الإيضاح » ، وهو على وَجازته واختصاره وسُهولته ويُسْره [(٢)] ، قد حظى باهتمام أهل العِلم ، فكثُرت شروحُه وشروحُ شواهده ، من مشارقة

---

(١) طبع الإيضاح بتحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الأستاذ بجامعة الملك سعود – القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م ، والتكملة بتحقيقه أيضا – جامعة الملك سعود (الرياض) ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م ، ثم طبعت التكملة أيضا بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – الموصل ، العراق ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . وطبعت العسكريات ثلاث طبعات : الأولى بتحقيق الأستاذ إسماعيل أحمد عمايرة – الجامعة الأردنية ١٩٨١ م ، والثانية بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م . والثالثة ببغداد ، بتحقيق الدكتور على جابر المنصورى ١٩٨٢ م .

والبغداديات طبعت بتحقيق الدكتور المنصورى أيضا ، باسم : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات – وزارة الأوقاف والشئون الدينية ببغداد ١٩٨٣ م .

والبصريات طبعت بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
والعضديات طبعت بتحقيق الدكتور على جابر المنصورى – عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

(٢) بل هو أيسَرُ كتاب وضعه أبو علىّ . راجع أبو على الفارسى ص ٥٢٢ .



ومغاربة . وهو كتاب تعليميّ ، يدخل فى دائرة المتون ، ولكنَّ حظوظَ الكتب كحظوظ الناس ؛ يصيبها ما يصيبهم من ذُيوع أو خُمول »[1] .

★ ★ ★

(١) كنت قد قلت هذه العبارة قديماً فى تقديمى لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط . وهذه العبارة – على ضآلة شأنها – نقلَها بحروفها بعض ناشرى الكتب ، ولم ينسُبوها إلىَّ . فها أنا ذا أذكر ذلك هنا ، وأدعو كلَّ (من أُخِذ منه شيءٌ أن يُبَلِّغَ عنه) لعل فى ذلك رَدْعاً للسُّرَّاق والمحتالين .

هذا الكتاب

هو كتاب نحوٍ ومَعانٍ . أداره أبو عليٍّ علَى الشّعر .

والشّعرُ ما عرفتَ : متعةُ الأديب ، وذوقُ البلاغيّ ، وحُجَّةُ المفسِّر ، وسَنَدُ الأصوليّ ، ودليلُ الفقيه ، وشاهدُ النحويّ ، وميزانُ العروضيّ ، ووثيقة المؤرِّخ ، وخارِطةُ الجغرافيّ .

ثم هو من قبلُ ومِن بعدُ : بَوْحُ العاشق ، ونَفْثةُ المصدُور ، وحنين الغريب ، وأنينُ الفاقد ، وبهجةُ الواجد ، ومَرْثيةُ العزيز ، وآهةُ المُلْتاع ، وتجربة الحكيم .

استودعه العربيُّ أسرارَ حياته ، واستراح إليه ؛ فأفضى إليه بموَاجعه ، وبَثَّه أشواقه ، وقيَّد به المآثِر ، وحَفِظ به الأنساب ، واستنفر به العزائم ، واستنهض الهمم ، وسَجَّل به العادات والتقاليد ، وذَكَرَ الأيّام .

وقد صحبه فى غُدوِّهِ ورَواحه ، فحَدا به رَكُوبَتَه ، وآنَسَ به حَلُوبَتَه ، ووصف به سماءَه وأرضَه ، ونباتَه ونخيلَه ، وسُهولَه ووِديانه وجبالَه ، ومياهَه وحيوانَه ، أليس هو ديوانَ العرب ؟

ولم يُودَع هذا الشعر جُدرانَ المعابد ولَفائفَ البَرْدِيّ ، كتُراث اليونان وقدماء المصريين ، بل وَعَتْه صُدورُ الرُّواة والنَّقَلة ، وسلَّمتْه أجيالٌ إلى أجيال ، حتى أظَلَّ زمانُ التدوين ، وأخذ الشعرُ حَظَّه منه ، شأنُه شأنُ علوم العرب الأخرى .

ومعلومٌ أن جامعى الشعر قد أفادوا من تلك الضَّوابط الصارمة التى أصَّلها علماءُ الحديث ، من حيث القبولُ والردُّ ، والتقويةُ والتضعيف ، واعتبارُ أحوالِ الرواة – وإن كان الدكتور ناصر الدين الأسد يرى أن الرواية الأدبية أصلٌ قائم بذاته (١) – كما أن رواية الشعر قد خضعت – تأثُّراً بعلوم الحديث – لتسلْسُل الإسناد ، وكذلك كتب الأدب الأُولى (٢) .

---

(١) مصادر الشعر الجاهلى ص ٢٥٥ ، وقد ردَّ عليه الدكتور محمد ضارى حمادى ، فى كتابه : الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ص ٢٠٠ – ٢٠٨ – اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى – بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

(٢) انظر مثلًا رواية أبى الحسن الرمانى ، تفسيرَ شعر هذيل ، عن أبى سعيد السكرى ، فى مصادر الشعر الجاهلى ص ٥٦٤ ، ومقدمة شرح أشعار الهذليين ص ٨ ، ثم تأمل أسانيد أبى الفرج فى « الأغانى » على امتداد الكتاب كله .



وقد أخذ جَمْعُ الشعر العربىّ صوراً متعدِّدة ، منها :

أ – جمع شعر شاعرٍ بعينه ، وشَرْحه ، كالذى صنه الأصمعىُّ من جمع شعر العَجَّاج وشرحه ، وكالذى صنعه ابنُ السِّكِّيت من شرح شعر النابغة ، وأبو العباس ثعلب ، من شرح شعر زهير بن أبى سُلْمى ، وابنه كعب رضى الله عنه .

ب – جمع الشعر الخاص ببيئة واحدة ومكانٍ واحد كالمعلَّقات .

ج – جمع الشعر على أساسٍ قَبلىّ ، كالذى صنعه السُّكَّرىّ فى جمع شعر هُذَيل وشرحه [1] .

د – جمع الشعر على أساسٍ فنّى يحكُمه الذَّوقُ الأدبىّ الشخصىّ – وهو ما عُرِف بالاختيارات كالمفضليات التى جمعها المفضّل الضبّىّ ، والأصمعيات التى جمعها عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعىّ ، وجمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشىّ ، ومختارات شعراء العرب ، لابن الشجرىّ .

هـ – جمع الشعر على أساس موضوعىّ ، مثل الحماسات (حماسة أبى تمام – حماسة البحترىّ – حماسة ابن الشجرى) [2] .

و – جمع الشعر على أساس غرابة المعانى ودِقَّتها ، ويُسَمُّون ما ورد من ذلك : (أبيات المعانى) وهى ما كان باطنُها يخالف ظاهرها ، أو هى التى يُحتاج أن يُسأَلَ عن معانيها ، ولا تُفهم من أول وَهْلة [3] .

ومن أقدم المصنَّفات فيها : كتاب الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، وأبيات المعانى لابن السّكّيت ، ومعانى الشعر للأُشنانْدانىّ ، سعيد بن هارون . ومن أغزر تلك

---

(١) وقد امتدت عناية اللغويين بشعر القبائل إلى أواخر القرن الرابع ، فهذا ابن جنى يُصنِّف « التمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّرى » طبعت قطعة منه فى بغداد ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م .

(٢) وإن دخل فى هذه المجموعات ما ليس من شعر الحماسة ، كشعر الرثاء والفخر والمديح والهجاء ، والنَّسيب والأضياف والمُلَح ، وعُقوق الأبناء ومَذَمّة النِّساء . ولكنّ ذلك من باب تسمية الكلّ باسم الجزء ، وقد جاء شعر الحماسة فى أوّل الأبواب .

(٣) راجع الكلام على « أبيات المعانى » فى سفر السعادة ص ٦٦٥ ، ٧٣٨ ، والمزهر ٥٧٨/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣/٤ .

الكتب وأحفلها وأحسنها ترتيباً ، كتاب المعانى الكبير ، لابن قتيبة [1] ، وقد صار هذا الكتاب مورِداً سائغاً لمعاجم المعانى فيما بعد ، وسيأتيك أن أبا علىّ قد عوَّل عليه كثيراً ، فى كتاب الشعر هذا ، وإن لم يُنْصِفْه حيث لم يُسمِّه ولم يصرِّح بالأخذ عنه .

فأنت ترى أن الشعر العربىّ قد جُمع بعناية فائقة ، شملت الشعراءَ المشاهير ، أصحابَ الدواوين ، والشعراءَ الأغفالَ والمُقلِّين .

وقد عكف اللغويون والنحاة على هذا الموروث الشعرىّ الضخم ، يفاتشونه ويستفتونه فى ضبط قوانين اللغة ومعرفة أصولها وضوابطها الكلّية فى الأبنية والتراكيب [2] ، وكان لهم من هذا الشّعر قياسٌ وسماع ، فما لم يضبطه القياس هُرِع فيه إلى السماع .

ولابُدّ من التنبُّه إلى أن كثيراً من علماء اللغة فى الصدر الأوّل لم يكونوا مُنَظِّرين مِن بُعْد ، بل كانوا فى قلب الحركة الشعرية ، وفى الصميم منها ، فهذا أبو عمرو بن العلاء ، المتوفى سنة (١٥٤) وهو إمام فى اللغة والنحو ، وأحدُ القرّاء السبعة ، كان راويةً لذى الرُّمَّة ، الذى يقال : إن شعره يمثّل ثلث لغة العرب [3] . وعنايةُ أبى عمرو بالشعر الجاهلىّ معروفة ، وقد كان يُعَوِّل مع السّماع والرواية على الكتابة والتقييد [4] ، وكذلك حمّاد الراوية المتوفى سنة (١٥٦) . « وقد أخذ عن هذين العالمين – أبى عمرٍو وحمّاد – سائرُ من نعرف من شيوخ العِلم والرواية ، كخلف الأحمر والمفضّل والأصمعىّ وأبى عبيدة وأبى عمرو الشيبانىّ ، وأخذ عن هؤلاء مَن تلاهم كابن الأعرابىّ ، ومحمد بن حبيب ، وأبى حاتم السجستانىّ ، ثم أخذ عن هؤلاء السكرىُّ وثعلبٌ وأضرابُهما » [5] .

---

(١) طبع كتاب ابن قتيبة بحيدر آباد آلدكن – الهند ١٣٦٨ هـ ، كما طبع كتاب الأشناندانىّ بدمشق ١٣٤٠ هـ – وهو مختصر . أما كتابا الأخفش وابن السكّيت ، فهما – إلى الآن – من المفقودات ، وقد كانا موجودين إلى زمن العلّامة البغدادى المتوفى بمصر سنة ١٠٩٣ هـ ، كما صرح بذلك فى شرح أبيات المغنى ١٤/٤ ، وانظر فهارس الخزانة ٥/١٣ .

(٢) رأيت نصًّا يدلُّ على أن مصطلح « التراكيب » يُراد به الإعراب . انظره فى شرح أبيات المغنى ١٤/٤ .

(٣) راجع مقدمة الدكتور عبد القدوس أبو صالح لتحقيق ديوان ذى الرمة ص ٢٠ ، ٢٤ ، ونسخة هذا الديوان مما نحن فيه أيضا ، فإنها برواية أبى العباس ثعلب ، عن أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى ، صاحب الأصمعىّ .

(٤) مصادر الشعر الجاهلى ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٥٢ .



وابن سلّام يسمّى هذه الطبقةَ من الرواة « أهل العِلم » كما يسمّيهم « الرواة المصحِّحين » . جاء ذلك فى سياقاتٍ مختلفة من طبقاته [(١)] .

* * *

إذا علمتَ هذا ، واطمأننتَ إليه – إن شاء آلله – فدَعْ عنك ما يقوله بعضُ المحدَثين مِن تشكيك فى شواهد اللغة والنحو ؛ بناءً على أن كثيراً منها قد جاء فى الكُتب مجهولًا غيرَ معروف القائل ؛ فإنَّ جهالةَ هذا الشعر ، وعدمَ تسمية قائله فى كتب الأوائل ، لا تصدُّ عنه ، ولا تُذهب الثقةَ به ؛ لأن الأوائل من جامعى اللغة وواضعى النحو لم يكونوا يحفِلون كثيراً بتسمية قائل الشعر ، لقُربهم من المنابع الأُولى ، بالرواية والتلقّى والمشافهة .

وعلى ذلك لم ينسُب إمامُ النحاة سيبويه فى « كتابه » إلّا قدراً يسيراً من الشواهد الشعرية ، والجمهور الأعظم من نِسبة الشواهد إنما هو لأبى عُمر الجَرْمىّ [(٢)] ، وكذلك أبو زكريا الفراء لم ينسُب من شواهد كتابه « معانى القرآن » إلّا النَّزْر اليسير [(٣)] . واستشهد أبو الحسن الأخفش ، فى كتابه « معانى القرآن » بسبعة عشر وثلاثمائة شاهد (٣١٧) لم ينسُب منها إلّا واحداً وثلاثين شاهداً (٣١) [(٤)] . وأبو زيد الأنصارى يمضى على هذا السَّنَن أيضاً فى قِلّة نسبة الشواهد ، وهو يخرُج من عُهْدة ذلك الأمر بالحَوالة على سماعه ، فيقول فى مقدمة « النوادر » : « وما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعى من المفضّل بن محمد الضبّىّ الكوفىّ ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز ، فذلك سماعى من العرب » [(٥)] .

ويزيدك اطمئنانا قولُ العلّامة البغدادىّ : « ويؤخذ من هذا أن الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمّته ، إن صدَر مِن ثقةٍ يُعتمد عليه قُبِل ، وإلّا فلا ، ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحَّ

---

(١) طبقات فحول الشعراء ، صفحات ٤ ، ٥ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٤٩ .

(٢) مقدمة تحقيق « الكتاب » ص ٣٣ .

(٣) راجع فهرس شواهده الشعرية ، المسمَّى « الظثريات » ، صنعة الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد – مجلة المورد العراقية . المجلد العاشر – العدد الأول ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م ، وانظر الشواهد والاستشهاد فى النحو ، للأستاذ عبد الجبار علوان النايلة ص ١٢١ وما بعدها .

(٤) مقدمة تحقيقه ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٥) النوادر ص ١٤٢ .



الشواهد ، اعتمد عليها خَلَفٌ بعد سَلَف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها ، وما عِيبَ بها ناقلوها ، وقد خرج كتابُه إلى الناس والعلماءُ كثير ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونُظِر فيه وفُتِّش ، فما طعن أحدٌ من المتقدّمين عليه ، ولا ادَّعى أنه أتى بشعر منكر » [١] .

ويقول الدكتور ناصر الدين الأسد : « وخلاصة بحثنا هذا أن الشعر عامَّةً ، ومنه الشعْر الجاهلىّ لا يعدو أن يكون فى كتب النحو واللغة وسيلةً للاستشهاد والاحتجاج ، ومن هنا أُهمِلَت نسبةُ الكثير منه إلى قائله ، أو نُصَّ على نسبة البيت إلى رجلٍ غير مسمىً من إحدى القبائل العربية ، ولذلك فنحن نرى أن كتب النحو واللغة ليست مصدراً أوّليًّا من مصادر الشعر الجاهلىّ التى تثبت بها نسبةُ البيت أو الأبيات إلى شاعرٍ بعينه » [٢] .

وهذا أبو علىٍّ – مع بُعده عن عصر ازدهار الرواية والمشافهة شيئاً – قد بلغت شواهده فى هذا الكتاب نحو خمسة عشرَ وثمانمائة شاهد (٨١٥) نسَب منها نحو خمسين وثلاثمائة شاهد (٣٥٠) .

فهل يحقّ لى أن أقول : إن أبا علىّ قد غَفَل عن نسبة أكثر من نصف شواهد الكتاب ، وإننى قد رأَبْتُ الصَّدْع ، وسدَدْتُ الثُّلمة بنسبة ما لم ينسُبْه ، إلا أبياتًا قليلةً عجزت عن معرفة قائليها فيما بين يدىّ من مراجع .... إلى آخر هذا الكلام الغَثّ البارِدِ الذى يُفيض فيه محقّقُو هذا الزمان [٣] ؟

فهل تظنُّ أيها القارىء الكريم أن مِثلَ أبى علىّ يجهل أنّ هذا البيت :

فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكِى وإن خِلتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ

للنابغة الذُّبيانىّ ؟ وأنَّ :

تهدّدنا وأوعِدنا رويدًا متى كنّا لأمّك مَقْتَوِينا

لعمرو بن كلثوم ؟

وهل تظنّ أنه غَبِىَ عليه اسمُ قائل هذا البيت السيّار :

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها فإن القولَ ما قالت حذامِ

---

(١) الخزانة ١٦/١ .

(٢) مصادر الشعر الجاهلى ص ٥٩٨ ، ٦١٣ .

(٣) لكنّ الحقّ يقتضينى أن أقول فى أدبٍ وتصوُّن واحتشام : إننى نسبت ممّا ترك أبو علىّ نسبتَه قَدْراً طيّباً ، وما بقى علىَّ منه إلا نحو أربعين شاهدا لم أعرفها . وفوق كلّ ذى علمٍ عليم .



حتى تجىء أنت بعد أكثر من ألف عام فى زمان السُّوء هذا ؛ لتقول لنا : إن أبا علىّ قد جهِل أن قائل البيت هو لُجيم بن صَعْب ، أو دَيْسَم بن طارق !

ومثل هذه الأبيات مع ظهور نِسبتها وتفشّيها إنما يترك أبو علىٍّ وأمثالُه نِسْبَتها استخفافاً [(١)] واستسهالا ، وبخاصة فى المواضع التى يُساق فيها الشاهد استطراداً أو تفريعا ، وقد يُستأنس لذلك بأن أبا علىٍّ يجتزىء أحياناً من البيت بموضع الشاهد فقط ، كما يفعل بعضُ المتقدِّمين ، وسيأتى بيانُ ذلك . وأيضا فإنه يصدِّر البيتَ الشاهد أحيانا بهذه العبارة : « فى قولهم » [(٢)] ، وهى عبارة دالَّةٌ على أنه معنىٌّ باستشهادهم ، وليس باسم الشاعر .

ومن ذلك أيضا تذكيرُه الضميرَ العائد على الخنساء ، فعندما عَرَض لقولها :

كأن لم يكونوا حِمىً يُتَّقى   إذِ الناسُ إذ ذاك مَن عَزَّ بَزَّا

قال : « قوله : إذ ذاك ... » . فكأنه يريد قائلَ الشاهد ، وليس يعنيه اسمَه أو جنسَه ، وكذلك فعل مع شاهد لزينب بنت الطَّثرية ، ترثى أخاها ، وهو قولُها :

فتىً قُدَّ قَدَّ السَّيف لا متآزِفٌ   ولا رَهِلٌ لَبَّاتُه وبآدِلُهُ

ومثل هذا يأتى كثيراً فى عبارات الأقدمين من اللغويين والنحاة ، فيقولون : « قال الشاعر » ، ثم يُنشدون [(٣)] للحُرَقة بنت النعمان ، أو الخِرْنِق بنت هِفَّان ، أو الخنساء ،

---

(١) أى طلَباً للخفّة والسُّهولة . وأنت تجد هذا من نفسك ، حين تكون مستغرقاً فى إنشاء كلامٍ ورَصْفِهِ ، فيعرض لك الشاهدُ والشاهدان ، فتثبته مُلْتَحِماً بكلامك ، دون أن تتلبَّث عنده بنسبةٍ أو توثيق .

(٢) كما تراه فى كلامه على هذا البيت :

صددت فأطولت الصدود وقلَّما   وصالٌ على طول الصدود يدومُ

(٣) فيظُن من لا معرفة له بكلام العرب وعبارات القوم أن هذا محضُ الخطأ – وقد رأيت منه الكثير – وانظر على سبيل المثال معانى القرآن للأخفش ص ٨٧ ، ففيه : « قال الشاعر :

النازلــون بكُــلِّ مُعْتَــرَكٍ   والطَّيِّبــون معاقــدَ الأُزرِ »

والبيت كما تعلم للخرنق بنت هِفّان .

وليغفِرْ لنا أهلُ العِلم هذه الثرثرة فى كشف الواضحات ؛ فإن الجهل قد طَمّ ، والبلاء قد عَمّ ، وأصبح تراثُ الآباء نَهْباً لكلِّ مجترىء ، لا يخاف الله وقارا ، ولا يرعى للعِلم حُرْمة ، وقَلَّ الصُّرحاء وكثُر الأدعياء ، ونُزِع الحياءُ من وجوه الناس ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله . وقد أدركتُ طبقةً من الأشياخ كانوا يحتشدون للكتاب الذى يرومون =

أو جَنُوب أخت عمرو ذى الكلب ، أو ميسون بنت بَحْدَل ، أو عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نُفَيل ، أو قُتْيلة بنت النضر بن الحارث .

* * *

= تحقيقه احتشادا ، ويجمعون له عُدَّته ، ويأخذون له أُهْبَته ، كرامةً لذلك التراث الذى أخلص له الأوائل ، واتّقاءً لهذا الناقد البصير . والآن لا رقيبَ ولا حسيب ، ولا ناقدَ ولا بصير ، والكُلُّ يحطِبُ فى هوى المال والشهادات والترقيات . وقد امتلأت الساحةُ بأسماءٍ غريبةِ المَنْبِت ، شائهةِ اللون . وإن من أشدّ ضُروب هذا العبث ما نراه فى هذه الأيام من اللعب بنشر كتُب السُّنّة المُطَهَّرة على يد الدَّجاجلة والجهلة من المجترئين والمتجاوزين لحدود الله . وإنه لمن أوجب الواجبات أن نقف – حِياطةً لدين الله – فى وجه هؤلاء ، وأن نأخذَ على أيديهم ، ونقعُدَ لهم كُلَّ مَرْصَد ، وإلَّا تفعلوه تكن فتنةٌ فى الأرض وفسادٌ كبير .

ثم إنى أُوصِي نفسى وإخوانى أساتذة الجامعات العربية من مناقشى الرسائل الجامعية ، وأعضاء لجان الترقيات العلمية : أن نتثبّت ونتحرّى فيما يُقدَّم إلينا من نصوص محقَّقة ، فإن بعض هذه النصوص تُجاز وهى ناقصة أو مغيَّرة ، فلنتّق الله ولنبذل غاية الوسع والطاقة فى حفظ هذا التراث ، وإلَّا غشيتنْا الغواشى ، واجتاحتْنا الجوائح ، فإن للبيت رَبًّا يحميه ، وإن الله سائلُنا ومحاسِبُنا ، وإن أخذَه أليمٌ شديد .





اسم الكتاب

جاءنا هذا الكتاب فى عُنواناتٍ شتّى ، فهو :

كتاب الشعر ، والكتاب الشعرى ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح الشعرى ، وإعراب الشعر ، وأبيات الإعراب ، وشرح الأبيات ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ، وكتاب الشعر فى أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح .

فهذه عشرة عنوانات ، إليك حديثَها عُنواناً عُنواناً :

١ – كتاب الشعر : جاء فى صدر النسخة (ب) المكتوبة سنة (٥٧٨) وسيأتيك وصفُها إن شاء الله . وأثبته هكذا ابنُ سِيدَهْ ، والرَّضىُّ الإستراباذىّ ، وعلىُّ بن عَدْلان الموصلىّ ، والبغدادىُّ ، فى كتابيه : الخزانة ، وشرح أبيات المغنى [1] .

٢ – الكتاب الشعرىّ : ذكره الرضىُّ [2] .

٣ – إيضاح الشعر : ذكره البغدادىُّ ، فى كتبه الأربعة [3] .

---

(١) مقدّمة المحكم ١/١٥ وشرح الرضىّ على الكافية ١/١٢٩ ، ٣/١٠١ ، ١٧٧ ، ٤١٩ ، ٤/٧٦ ، ١٢٩ (منشورات جامعة بنى غازى – مطابع الشروق ببيروت ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م – بتحقيق الشيخ يوسف حسن عمر) . والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب – لابن عَدْلان – ص ٣٥ ، وسماه : (كتاب الشعر المسمّى بكتاب أبيات الإيضاح) .

والخزانة ١/١٨ – ٦/٢٥٩ ، ٥٣٤ – ٧/٤٢١ ، ٤٢٩ ، ٤٥٧ – ٨/٣١ ، ٧١ ، ٨١ ، ٥٧١ – ٩/٢٠ ، ٥٨ ، ٢١٣ ، ٣٠٥ ، ٣٢٣ ، ٣٤٦ ، ٤١٠ ، ٥١٢ ، ٥٣٥ – ١٠/١٧٦ ، ٢٤٦ ، ٤٣٠ – ١١/٧١ ، ٧٦ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١٥٤ ، ٣٠٧ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

وشرح أبيات المغنى ١/٣٨٤ – ٢/١٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ١٨٠ ، ١٩٥ – ٣/١٣٤ ، ١٥٥ – ٤/٤٠ ، ٤٣ ، ٢٧٧ – ٥/١٢٣ ، ٣٣٨ . وكذلك جاء فى جواهر الأدب للإربلى ص ٤٧٢ .

(٢) شرحه على الكافية ٣/٩٩ ، وحكاه عنه البغدادىّ ، فى الخزانة ٦/٢٥٩ ، وذكر أنه أراد به كتاب (إيضاح الشعر) ، ثم أشار إلى أنه يسمّى أيضا : (كتاب الشعر) .

(٣) الخزانة ٢/٢٣١ ، ٢٥٤ ، ٤٦٦ – ٣/٣٣ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٣٠٨ ، ٤٤٢ – ٤/٨٩ ، ١٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ – ٥/١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٣٦٣ ، ٣٩٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٨٧ – ٦/٤٢ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ٢١٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ – ٧/١٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٣٠٩ – ٨/٥٨ ، ١٣٩ ، ٣٥٩ ، ٤٥٣ . =



٤ – الإيضاح الشعرى : ذكره ياقوت ، والرضىُّ ، والصلاح الصَّفدىّ ، والبغدادىُّ فى كتبه الثلاثة [١] .

٥ – إعراب الشعر : ذكره البغدادىُّ ، فى كتابيه [٢] .

٦ – أبيات الإعراب : ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والصفدىّ ، والسّيوطىّ ، وإسماعيل باشا البغدادىّ [٣] .

٧ – شرح الأبيات : لم يذكره سوى أبى على القيسىّ ، فى كتابه : إيضاح شواهد الإيضاح [٤] .

٨ – شرح الأبيات المشكلة [٥] الإعراب على نظم كتاب الإيضاح : جاء فى صدر

= وشرح أبيات المغنى ١٥٧/١ – ٣٣٦/٣ – ٢١/٥ ، ٥١ ، ٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ – ١٩١/٦ ، ١٩٥ – ١٥/٧ ، ٧٥ – ٣/٨ ، ١٠٥ ، ١١٥ .

وحاشيته على شرح بانت سعاد ٦٢٦/١ [ولم يطبع منها إلّا الجزء الأول] وشرحه لشواهد شرح التحفة الوردية ص ٥١ .

(١) معجم الأدباء ٢٤٠/٧ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٢٨١/٢ ، والواف بالوفيات ٣٧٩/١١ ، والغيث المسجم فى شرح لامية العجم ٢٠٠/٢ ، حكايةً عن بهاء الدين بن النحاس .

والخزانة ٥٩/١ ، ١٣٩ ، ١٦٦ – ١٠/٢ – ٩٢/٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٨٥ ، ٢٧٦ ، ٣٦٣ ، ٤٢٣ – ١٥٥/٤ ، ٢٦٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥٠ ، ٤٠١ ، ٤٣٨ ، ٤٦٨ – ١٢/٥ ، ٧٢ ، ٣٩١ – ٥٦/٦ ، ٥٥٩ – ٤٣٠/٨ ، ٥٠٩ .

وشرح أبيات المغنى ١٨٥/٢ – ٨٢/٥ – ٣٠٤/٦ ، ٣١٨ – ٣٠٣/٧

وحاشيته على شرح بانت سعاد ٩٢/١ ، نقلًا عن ياقوت .

(٢) الخزانة ٢٠٥/١ – ٥٣٤/٦ .

وشرح أبيات المغنى ٣٣٩/٢ – ١٤٩/٣ ، ١٥١ .

(٣) الفهرست ص ٩٥ ، والموضع السابق من معجم الأدباء ، والواف ، والبغية ٤٩٧/١ ، وإيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٣/١ .

ومما ينبغى التنبّه له أن الحاجّ خليفة ، لم يذكر فى « كشف الظنون » كتاب أبى علىٍّ هذا ، فى أىٍّ من عنواناته التى ذكرتها .

(٤) ٢٥١/١ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – من إعداد الأخ الدكتور محمد بن حمود الدعجانى) ١٤٠٣ هـ .

(٥) يتصل بهذا أنى وجدت عنواناً للكتاب ، هو (الأبيات المشكلة) عند أبى إسحاق الشاطبىّ ، فى كتابه (المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية) الجزء الثالث ورقة ٥٩ من نسخة الخزانة الملكية بالرباط . (مبحث نعم وبئس) .



النسخة (أ) المكتوبة سنة (٥٢٨) وحديثُها آتٍ إن شاء الله .

٩ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب فى الشعر : هكذا أثبته أبو علىٍّ نفسُه ، فى كتابه « الحُجّة » [١] .

١٠ - كتاب الشعر فى أبيات الإعراب المَسُوقة على كتاب الإيضاح : ذكره البغدادىّ [٢] .

وإذ قد فرغتُ من إيراد تلك العنوانات العشرة [٣] ، فإليك ما أدَّى إليه النَّظرُ فيها :

أولا : هذه العنوانات العشرة هى لكتابٍ واحد بلا ريب ، هو الكتاب الذى بين أيدينا . دَلَّنا على ذلك أن نُقُولَ المتأخرين عن الكتاب متفقة تماماً مع نسخته التى معنا ، مع اختلافهم فى الحَوالة على اسم الكتاب .

ثانيا : البغدادىّ ، رحمه الله ، أكثرُ أهل العِلم رُجوعاً إلى الكتاب ، ونَقْلًا عنه ، كما رأيتَ - وقد أنبأنا أن الكتاب جاء فى تسميات مختلفة [٤] .

ثالثا : ترتيب هذه العنوانات بحسَب الكثرة والاستفاضة هو :

إيضاح الشعر

كتاب الشعر

الإيضاح الشعرىّ

إعراب الشعر

أبيات الإعراب

ثم تستوى الخمسة الباقية ، فى أن كلَّ عنوانٍ منها لم يرد إلّا مرَّة واحدة ، فى كتابٍ واحد .

---

(١) ٣٧٤/٢ ، فى الكلام على قوله تعالى ﴿ لم يتسنَّهْ ﴾ ٢٥٩ سورة البقرة .

(٢) شرح أبيات المغنى ١٤٥/٣ .

(٣) لا يهولنّك هذا الاختلاف ، فهو معروف فى بعض تراثنا لأسباب تراها فى الفقرة الخامسة .

(٤) الخزانة ٢٥٩/٦ ، ٥٣٤ ، وبذلك يُجاب سؤال الدكتور عبد الفتاح شلبى . « هل الإيضاح الشعرى هو شرح أبيات الإيضاح ، أو هو كتاب الشعر ، أو هو ما ذكره أبو على فى كتاب « الحجة » باسم : شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ؟ » أبو على الفارسى ص ١٥٠ ، ٥٥٨ .

رابعا : ذكر ياقوت ، والصفدىُّ – نقلًا عنه –: الإيضاح الشعرىّ ، وأبيات الإعراب ، وهما كتابٌ واحدٌ كما علمتَ .

خامسا : العنوانات التى جاءت فى الفِقَرات (٨–٩–١٠) طويلة ، وهى أشبه بوصف الكتاب من أن تكون عنواناً له ، وإن كان العنوان التاسع قد جاء فى كلام أبى علىٍّ نفسه ؛ لأنه يصف كتابَه كما أرجّح ، وكثيراً ما يتصرَّف العلماءُ والنُّسَّاخ فى عنوان الكتاب بالاختصار أو الزيادة ، أو تعبيراً عن موضوع الكتاب ، أو إكمالًا لسَجْعة [١] .

سادساً : لم يتَّضح لى المراد بما جاء فى العنوان الثامن : (على نظم كتاب الإيضاح) وكذلك ما جاء فى العنوان العاشر : (المسوقة على كتاب الإيضاح) .

ومعلوم أن كتاب « الإيضاح » هو كتاب أبى علىّ فى النحو ، ويُعرف بالإيضاح العضدىّ . وقد قايَسْتُ أبواب « كتاب الشعر » هذا بأبواب كتاب « الإيضاح » فلم أجد تشابُهاً إلّا فى عِدّة أبوابٍ يسيرة ، وهو تشابُهٌ فى عنوانات الأبواب فقط ، أما المعالجة فمختلفة تماماً فى الكتابين ، للذى علمتَه من أن كتاب « الإيضاح » موجز جدًّا ، وكتابنا هذا كما ترى كتاب نحوٍ ومعان . وقد أخبرتك أن شواهده بلغت نحو خمسة عشرَ وثمانمائة شاهد (٨١٥) ، أما شواهد « الإيضاح » فهى واحد وتسعون شاهداً (٩١) [٢] .

ولعل عبارة (على نظم كتاب الإيضاح) وعبارة (المسوقة على كتاب الإيضاح) هما

---

(١) راجع مقدمة الأستاذ الكبير سعيد الأفغانىّ ، لتحقيق كتاب « الإفصاح » للفارقى ص ٣٨ ، وقد جاء هذا الكتاب فى ستة أسماء ، منها (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وهو عنوان مسلوخ من بعض ما سُمِّى به كتابنا كما ترى ، وينبغى التنبيه على أن الفارقىَّ قد عُنى فى كتابه هذا كثيراً بأبيات الإلغاز ، وهذا ما لم يتعرض له أبو علىٍّ ألْبَتّةَ ، فبهذا يفترق الكتابان .

(٢) مقدمة تحقيق الإيضاح ص (ى) . وإذا أحصيت شواهد الكتاب وَفق فهرس الشواهد ، فستراها تجاوز هذا العدد ، فاعلم أن محقق الكتاب قد أدرج فى فهرس الشواهد ما التقطه من حواشى أصل الإيضاح . فواجبٌ على من يخرِّج شاهداً من « الإيضاح » أن يتنبّه لهذا .

وإذا ضممت « التكملة » إلى « الإيضاح » باعتبار أنها الجزء الثانى منه الخاص بالصرف ، فاعلم أن شواهدها قد بلغت أربعة وخمسين ومائتى شاهد (٢٥٤) .



اللتان أوهمتا أن كتابنا هذا شرح لأبيات الإيضاح .

وأشير هنا إلى أنَّ كلمة « النظم » استعملت قديماً بمعنى « الطريقة والمذهب » . وستأتى هذه الكلمة فى كلامٍ لأبى حيان التوحيدىّ ، وصف به أبا علىٍّ [(1)] .

فلعل المراد أن هذا الكتاب يعرض للأبيات المشكلة الإعراب ، وَفْق مسائل النحو والصرف التى عَرَض لها أبو على فى كتابه الإيضاح وتكملته .

ومن بين هذه العنوانات اخترت للكتاب هذا الاسم :

(كتاب الشِّعر) لهذه الأسباب :

أ – أنه ثابت فى صدر إحدى النسختين اللتين اعتمدتهما لنشر الكتاب ، وهذه النسخة منقولة عن نسخة بخط أبى الفتح بن جنى ، وسيأتى حديثُ ذلك إن شاء الله .

ب – أنه عنوانٌ مختصر ، ودالٌّ على موضوع الكتاب .

جـ – أن ترتيبه بحسب الشُّيوع والاستفاضة فى كتب المتأخرين : الثانى ، كما أخبرتك .

ثم إنى رأيت أن أضيف تحت هذا الاسم ، وبخطٍّ صغير دالٍّ على رُتْبة التأخير ، هذه العبارة : (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وقد فعلت ذلك – كارِهاً له ، ضائقاً به – لأمرين :

أولهما : إجلالًا لأبى علىّ ، وضَنًّا بكلامه أن يُطَّرَح ، فقد جاءت هذه العبارة فى كلامه ، كما سبق .

وثانيهما : أنى أردت أن أخرُجَ مِن شَناعة التدليس ، وأبرأَ مِن عُهدة الكذب ، وحَمْلِ الناس على اغتيابى ، فإنهم متى رأوا هذا الاسم وحده (كتاب الشعر) ثم أفاضُوا فى قراءة الكتاب ، ظنُّوا أن هذا استدراجٌ لِقِنْية الكتاب ، وبذلِ الغالى فى الحصول عليه ؛ إذ كان للشِّعرِ بَهاء ، وللنفس إليه نُزُوع ، وللقلب به عُلْقة ، وإن كان الكتابُ يتصل بالشعر بنَسَبٍ وثيق ، كما تراه حين تأتى قراءتُك عليه إن شاء الله .

★ ★ ★

---

(1) انظر ما يأتى ، عن الحديث علَى : مصادر أبى على فى هذا الكتاب .

زمن تأليف الكتاب
أو
ترتيبه بين تصانيف أبي عليّ

أشار أبو عليٍّ إلى كتابه « الإيضاح » فى أول (باب من الفاعل) ، ثم أشار إلى كتابه « المسائل الحلبية » فى آخر الباب نفسِه ، ولم يُشر إلى غير هذين من تصانيفه .

ثم هو قد أشار إلى كتابه هذا فى « الحجة » كما تقدّم . وكل أولئك يؤكد ما انتهى إليه الدكتور عبد الفتاح شلبى من أن « كتاب الشعر » يأتى فى التأليف بعد « الحلبيات والإيضاح » [1] .

وعلى ذلك فالكتاب من تصانيف أبى علىٍّ الأخيرة ، فليس بعده إلّا « أقسام الأخبار ، المسائل المنثورة ، ثم الحجة » . و « الحجة » آخر تآليفه ، على ما انتهى إليه الدكتور عبد الفتاح شلبى [2] .

وإذا كان النُّضْجُ وطولُ النَّفَس وقُوَّةُ العارِضة ، من أمارات التآليف المتأخّرة فى حياة العلماء [3] ، فكلُّ هذه الأمور لائحةٌ مستعلِنة فى كتاب الشعر .

★ ★ ★

---

(١) أبو على الفارسى ص ١٥٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٥٢ .

(٣) انظر مثالًا على ذلك فى مقدمة تحقيق مقاييس اللغة – ص ٤١ – لشيخنا العلامة عبد السلام هارون .

تلخيص الكتاب

ذكر المترجمون لأبى البقاء العكبرىّ ، المتوفَّى سنة (٦١٦) من مصنفاته : **تلخيص أبيات الشعر لأبى على الفارسى** . ذكر ذلك ابنُ رجب ، وصلاحُ الدين الصفدىّ ، والداووديُّ . وأورده أخى الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، فى جريدة مصنَّفات العكبرى ، ثم قال : ولا أعلم له وجوداً [1] .

★ ★ ★

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، ونكت الهميان ص ١٨٠ ، وطبقات المفسِّرين ٢٢٦/١ ، ومقدمة تحقيق التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٣ ، ٤٤ .





عَرْض الكتاب ومنهج أبى علىٍّ فيه

كَسَر أبو علىٍّ كتابَه على هذه الأبواب :

١ – باب فى تفسير الكَلِم التى سُمِّيت بها الأفعال .

٢ – وهذا بابٌ منه آخَر .

٣ – باب مما يكون مرّة اسماً من أسماء الأفعال ، ومرَّةً مصدراً ، ومرَّةً حرفَ جرّ .

٤ – باب من الأصوات ولحاق لام التعريف لها .

٥ – باب مِن حذف حروف المعانى .

٦ – باب آخَر من إضمار الحروف .

٧ – باب من الحروف التى يُحذَف بعدها الفعل وغيره .

٨ – باب من الحروف التى تتضمن معنى الفعل .

٩ – باب مالحقه من الحروف بعضُ مالحق الأسماءَ والأفعال .

١٠ – باب مالحقه الحذفُ من الحروف .

١١ – باب من زيادة الحروف .

١٢ – باب مما يكون الحرف فيه على لفظٍ واحد يَحْتمل غير معنى .

١٣ – باب الحروف التى تدلُّ على معانٍ ، فإذا ضُمَّ منها حرفٌ إلى حرف دلَّك بالضمّ على معنىً آخَر لم يدلَّ واحدٌ منهما عليه قبل الضمّ .

١٤ – باب مما إذا ائتلف من الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلّاً .

١٥ – وهذا شىءٌ من ائتلاف الكلِم .

١٦ – باب من التقديم والتأخير .

١٧ – باب مما قُلب الكلامُ فيه عن الحدّ الذى ينبغى أن يكونَ عليه .

١٨ – باب من مَجارِى أواخر الكلِم من العربيّة .

١٩ – باب من التثنية .

٢٠ – باب تحريك نون الاثنين .

٢١ – باب الاسم المفرد الدالّ على التثنية ، كما أن « كُلَّا » اسمٌ مفرد دالٌّ على الجمع .



٢٢ – باب من التثنية يدلُّ على الكثرة .

٢٣ – باب من الجمع بالواو والنون .

٢٤ – باب من الجمع بالواو والنون يبقى فيه الاسمُ المجموع على حرفٍ واحد .

٢٥ – باب ممّا كسِّر من الأسماء ، وجُمع بعد التكسير على حدّ التثنية .

٢٦ – باب مِن الجمع بالواو والنون ممَّا حُذف فيه ياءا النَّسَب ، وكان حقُّه أن يُثبتا فيه .

٢٧ – باب ما جُعلت فيه النونُ المفتوحةُ اللاحقةُ بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب .

٢٨ – باب من الجمع بالألف والتاء تُحذَف فيه اللام .

٢٩ – باب آخَر من الجمع بالألف والتاء .

٣٠ – باب آخَر من الجمع بالألف والتاء .

٣١ – باب مِن الأسماء المبنيّة .

٣٢ – باب من لحاق النون الفعلَ المضارع للجمع أو لعلامة الرفع .

٣٣ – باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ .

٣٤ – باب ما كان لامه من الأفعال حرفَ علّة ، وما أُجْرِى من الملحق مُجرى اللام .

٣٥ – باب مِن الابتداء .

٣٦ – باب مِن الابتداء لا يكون خبره ظرفَ الزمان .

٣٧ – باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء .

٣٨ – باب ما جاء فى الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهِما بالأجنبىّ .

٣٩ – باب مِن حذف خبر المبتدأ .

٤٠ – باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

٤١ – باب مِن حذف المضاف .

٤٢ – باب مِن الصِّلات والأسماء الموصولة .

٤٣ – باب مِن الفاعل .
٤٤ – باب يجمع ضروباً من هذا الباب .

* * *

فهذه أبواب الكتاب كما رسمها أبو عليّ . وقد جرى على أن يبدأ الباب ببيتٍ يعالج مِن خلاله المسألةَ المعقودَ لها الباب ، ثم يستطرد إلى مسائلَ أخرى يجرُّه إليها ما يُثيره من وجوه المعانى والأعاريب .

وقد يبدأ البابَ بأكثَرَ مِن شاهد ، كما ترى فى الباب الأول . وأشير هنا إلى أن الكتاب خَلا من مقدمة ، وتلك كانت طريقة أبى عليٍّ فى بعض مصنَّفاته ، وبخاصة فى المسائل البُلدانيّة ، كالعسكريات والبغداديات . وهذه أيضاً طريقة بعض كتب الأوائل .

فإذا قضى نَهْمَتَه من البيت ، عاد إلى بيتٍ آخر للمسألة التى هى أمُّ الباب ، فنَفَضه وفَتَشَه ، كما فعل بالأول .

وهكذا إلى أن يفرُغَ من شواهد الباب التى أقامها فى نفسه .

وإليك صورةً مُقَرَّبةً لهذا المنهج ، وذلك ما ذكره فى (باب الابتداء) ، فقد فتحه ببيت الفرزدق :

يداك يدٌ إحداهما النَّيْلُ كلُّه   وراحتُك الأخرى طِعانٌ تُغامِرُهْ

ثم تكلَّم أولًا على إفراد « يد » والمراد بها التثنية ؛ لأنها خبرٌ عن مثنى ، وهو « يداك » ، ثم تحدث عن وضع « الراحة » مكان « اليد » ، واستطرد إلى وضع « الكفّ » موضع « اليد » فى شِعْرٍ آخر ، ووضع « الجارة » موضع « الابنة » ، ثم تكلّم على شىء من الفاعل ، ومن سياق شرح ألفاظ البيت تحدَّث عن التباس المصدر بالجمع ، ثم استطرد إلى وضع المفرد موضع التثنية ، ووضع المفرد موضع الجمع ، وتكلم على الحمل على المعنى ، وضمير الفصل واختلافهم فى إعرابه ، ثم ذكر شواهدَ أخرى من الابتداء والخبر ، يقضى ظاهرُ الكلام بتعيين جزءٍ من الكلام فيها للخبريَّة ، لكنّ المعنى يأباه ويردُّه ، وخلَص إلى ذكر أشياءَ من الظروف والصفات والأحوال والتعلّق ، والحذف والزيادة ، وعَودِ الضمير ، وإيقاع الماضى موقعَ المستقبل ، وإيقاع المستقبل موقعَ الماضى ، والاتّساع فى وقوع المعانى على الأعيان .

وهكذا نرى أن الاستطراد هو عَمود هذا الكتاب ومِلاكُه . والاستطراد هو سِمَةُ أبى علىٍّ ، فيما رأيته من كتبه الكبار ، مثل (الشيرازيات ، والحلبيات ، والحجة) .

علَى أن أبا علىٍّ رحمه الله قد عالج فى هذا الكتاب قضايا كبرى من اللغة والنحو ، مثل الاتّساع ، والحمل على المعنى ، والحمل على اللفظ ، والتقديم والتأخير ، والحذوف ، والزيادة ، وتبادل الصِّيَغ ، وهيئات الأبنية ، وأحوال التراكيب .

عالج أبو علىٍّ هذه القضايا وغيرَها من جزئيات النحو والصرف ، جامعاً الأشباه والنظائر ، مستخدماً القياسَ الذى أُولِع به . وأظهر مثالٍ على قوّة عارضة أبى على ، فى إجراء القياس ، وانتزاع الدليل ، ولَمحْ النظير ، ما تراه فى حديثه عن (قَلَّ وقلَّما) ، و (أسماء الأفعال) [1] .

ولست أرتاب فى أن الذين كتبوا عن القياس قد فاتهم شىءٌ كثير ، حين لم ينظروا فى هذا الكتاب ، وفى غيره من كتب أبى علىّ ، ولهذا وأشباهه حديثٌ آخر .

وقد أطال أبو على النَّفَس فى وجوه الإعراب التى يُطيقها البيت ، ويؤدِّى إليها حسنُ البصر بسياق الكلام ، وتوجيه المعانى .

وهذا مثالٌ منبىءٌ عن توسُّعه فى وجوه الإعراب ، قال فى بيت الأعشى :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليفلقَها ... فلم يضِرْها وأوهى قرنَه الوعِلُ

« فاعل « يضرها » يجوز أن يكون أحدَ ثلاثة أشياءْ : الناطحُ الذى تقدّم ذكرُه ، والنَّطحُ الذى دلَّ عليه الناطحُ ، والضَّيْرُ الذى دلَّ عليه : لم يضرها » .

ثم أخذ فى الكلام على توجيه الضمير فى « فلم يضرها » وَفْقَ هذه الوجوه الثلاثة ، وعن الظرف قال : « فأما يوماً » فلا يخلو من أحد ثلاثة أشياء : إما أن يكون متعلّقاً بمحذوف ، على أن يكون وصفاً للصخرة المذكورة ، أو بالفَلْق ، أو بالنَّطح ، فلا يجوز أن

---

(١) باب مما إذا ائتلف من الكلِم الثلاث كان كلاماً مستقلا . والباب الأول فى تفسير الكلم التى سُمِّيت بها الأفعال .



يكون وصفاً للصخرة ؛ لأنها اسمُ عين ، واليوم من أسماء الزمان ، ولا يكون متعلّقاً بالفلق ؛ لتقدُّمه على الصِّلة . فإذا لم يجز هذا علمتَ أنه متعلّق بالنَّطح »[1] .

وهذا التوسُّع فى ذكر الوجوه الإعرابيّة تراه على امتداد الكتاب ، ومنه ما ذكره فى إعراب « أنت » من قول عدىّ بن زيد :

أرواحٌ مودِّعٌ أمْ بكـــــورُ ... أنت فانظُرْ لأىّ حالٍ تصيرُ[2]

ومنه ما ذكره فى انتصاب « بين » من قول الشاعر :

وضاربْتَ يومَ الجسر والموتُ كانعٌ ... وأبناؤه بين الذِّراعين والنحْرِ[3]

والتوسُّع فى وجوه الإعراب إنما هو لغاية تعليميّة تَغَيَّاها أبو علىّ ، هى التمرينُ والتدريب ، وقد جَرَّه هذا إلى شىءٍ من التعسُّف والتمحُّل ، يندفع إليهما المعلّمُ أحياناً حين يُفيض فى تقرير المسألة ، ويحتشد لها بجَمْع كلِّ شاذَّة وفاذَّة ، وقد نبَّه على هذا تلميذه ابنُ جنى ، وابن مالك ، والبغدادىُّ .

فقد أنشد أبو علىّ للفرزدق :

وكلُّ رفيقَـىْ كلِّ رحـلٍ وإن هما ... تعاطى القَنا قوماً هما أخوانِ[4]

ولم يبيّن موضعَ الشاهد فيه ، ولكنه ذكره فى « البغداديات » وأدار عليه كلاماً كثيراً ، مبنياً على تنوين « قوماً » ، وقد تابعه على هذه الرواية – من غير تصريح – ابن هشام ، والعينىُّ ، واستَشْكلا ما فيها .

قال البغدادىُّ : « وهذا البيتُ مع وضوح معناه قد حَرَّفه أبو علىٍّ الفارسىّ ، فى (المسائل البغداديات) بتنوين « قوم » ، وزعم أنه مفردٌ منصوب ، فاختلَّ عليه معنى البيت وإعرابه ، فاحتاج إلى أن صحَّحه بتعسُّفات وتمحُّلات ، كان غنيًّا عنها ،

---

(١) الورقة الأخيرة من الكتاب .

(٢) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

(٣) باب من الابتداء .

(٤) باب من التثنية يدلُّ على الكثرة ، والبغداديات ص ٤٤٤ .





ومقامُه أعلى وأجلُّ من أن يُنْسَبَ إليه مثلُ هذا التحريف » [1] .

وقد أشار أبو عليّ ، فى آخر هذه المسألة من البغداديات ، إلى أن الرواية « قوماهما » بتخفيف الميم ، على أنه مثنى « قوم » مضاف إلى ضمير الرفيقين . قال البغداديّ : « وكأنه إنما ذكر الوجه الأول ، وهو تنوين « قوماً » ؛ إمّا لأنه روايةٌ ضعيفةٌ عنده ؛ وإما ليجعلَه من مسائل التمرين فى الإعراب ، ليُظهرَ قوَّةَ استحضاره للقواعد ووجوه التخريجات » [2] .

ونحوٌ من ذلك ما ذكره فى توجيه رفع « شَرِقٌ » من قول عدىّ :

لو بغير الماءِ حلقـــى شَرِقٌ كنت كالغَصّان بالماءِ اعتصارى [3]

فقد ذكر إعراباً وصفه ابن جنّى بالتعسُّف [4] ، وقال عنه ابنُ مالك : « وهذا تكلُّفٌ لا مزيدَ عليه فلا يُلتفت إليه » [5] .

ولعلَّ خير ما يكشف عن منهج أبى علىّ فى إجراء الإعراب والتوسُّع فى وجوهه ، قَصْداً للدُّربة والتمرين ، ما ذكره فى بيت المتنخّل الهُذَلىّ :

السالك الثُّغـرةَ اليقظـان كالئُهـا مَشْىَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [6]

وقد صرَّح البغداديُّ بأن الذى تكلم به أبو علىّ ، على المصراع الأول إنما هو تمرين للطالب [7] .

وقد استفاضت شهرةُ أبى علىّ ، فى هذا الجانب من الدَّرس النحوىّ ، فيقول عنه ابنُ الخشّاب : « إن أبا علىٍّ معربٌ لانَقّاد » [8] .

---

(١) الخزانة ٥٧٣/٧ .

(٢) شرح أبيات المغنى ٢١١/٤ .

(٣) الباب الأخير .

(٤) الخزانة ٥١٠/٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٦ .

(٦) باب من الصّلات والأسماء الموصولة .

(٧) الخزانة ١٢/٥ .

(٨) الخزانة ١٤٦/٥ .

وقد عرض أبو عليٌّ فيما عرض لبعض الشواهد ، التى تظهر فيها الحركةُ الإعرابيةُ حاسمةً فى تحديد المعانى ، واختلافها ، دُون مُعينٍ من قرائنَ أخرى [(١)] ، وهو مبحثٌ طريف يلَذُّ لبعض أساتذتنا وزملائنا الكلامَ فيه . والغريب أنى أجد له شواهدَ كثيرةً من الحديث الصحيح ، والشعر المنسوب الموثَّق ، والذين يقولون باختلاف المعنى لاختلاف الحركة الإعرابية فى تلك الشواهد فقهاءُ ولغويّون ، وشُرّاحُ شِعر ، وليسوا فى عِداد النحويين أصحابِ الصنعة ، حتى يُشكَّكَ فى كلامهم .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان هذا النشاط الظاهر لأبى علىٍّ فى إجراء الإعراب ، ووجوه التخريجات مَدَدًا سَخِيًّا لكلِّ المعرِبين بعده ، ويأتى فى مقدمتهم : ابن الشجرىّ ، والزمخشرىّ ، والعكبَرىّ [(٢)] .

على أنه لا ينبغى أنْ يُتَّخذَ هذا التوسُّعُ فى وجوه الإعراب – مِن قِبَل أبى علىٍّ أو غيره – ذريعةً إلى الطعن علَى النحاة والوقيعة فيهم ، فإن ذلك ضربٌ من النشاط الذهنىّ الذى تُمليه الصنعة ، وهذه الفروضُ والتقديرات التى يلجأ إليها النحاة للتفسير ، أو لِبيان الأوْجُه الجائزة لم يقل أحدٌ منهم إنها كلَّها من كلام العرب ، وسيبويه إمامهم يصرِّح كثيراً بأن هذا تقريبٌ أو تمثيل ، ولم تتكلم به العرب . وإلَّا فهل تجد فى كلام ربّنا عز وجل ، أو فى شعر الفصحاء ومنثورهم مثلَ « الذى يطير الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » [(٣)] ، أو « يا سارقَ الليلةِ زيداً الثوبَ » ؟ وهل تظنّ أن عاقلًا يفسِّر كلامَ الله تعالى علَى مِثل (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) أو (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) أو (إذا انشقت السماءُ انشقَّت) ، أو (ويُعذِّب الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليما) [(٤)] ؟

---

(١) الباب الأخير . وهذه الشواهد للبيد ، وذى الرُّمَّة ، وأبى ذؤيب ، والأعشى .

(٢) ذكرت فى دراستى للدكتوراه عن ابن الشجرى : تأثُّرَه أبا علىّ ، فى هذا الجانب ، أما عن تأثّر الزمخشرىّ والعكبرىّ ، فانظر : أبو على الفارسى ص ٦٦٨ ، وما بعدها .

(٣) ولكنْ ، لا تسترسِلْ فتظنَّ أن قول النحاة : « أكلونى البراغيث » مِن هذه البابة ، فقد أثبتُّ لك – فى الباب الأخير من الكتاب – أن هذا الشاهدَ النثرىَّ من كلام العرب الأقْحاح ، وأنه ليس مصنوعاً حتى يُتَّخَذَ مادّة للسخرية والإضحاك البارد .

(٤) فى قوله تعالى : ﴿والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليما﴾ آخر سورة الإنسان . وفى قوله تعالى : ﴿إذا السماء انشقت﴾ =



وهل تعتقد أن الشاعر أراد (الدرس) حين قال :

هذا سراقة للقــرآن يدرسه والمرءُ عند الرُّشا إن يلْقها ذِيبُ [(١)]

فهذه أمورٌ يلجأ إليها أهل كلِّ علم وفنّ ، من العلوم النظرية أو التجريبية : افتراضات تُطْرَح لتأصيل قاعدة ، ثم تُنَحّى ، وأشياء تقتضيها القِسمة العقلية ، فيبقى المستعمل ويُهمل ما عداه ، كما ترى فى جذور المادَّة اللغوية ، حين يذكر اللغويون كلَّ الصور التى تحتملها تقليبات المادّة ، ثم ينصُّون بعد ذلك على المستعمل والمهمل .

ولعلَّ مما يوضّح هذا ما تراه عند علماء القراءات والمحتجّين لها [(٢)] ، من قولهم : « ولو قرأ قارئٌ كذا لكان صوابا ، أو لكان وجها » ، ويأخذون فى توجيهه ، وهم يعلمون أن هذا الذى يجوِّزون قراءته ، ليس من المتواتر – الذى هو شرطٌ فى قبول القراءة – ولا مِن الشاذّ ، ولكنه يصحُّ لغةً أو نحواً . والقُرَّاءُ لا تقرأ بكلِّ ما يجوز فى العربيّة ، على ما يقول الفرّاء [(٣)] .

وأيضاً فتلك أمورٌ يلجأ إليها النحاة لاستواء الصنعة النحوية ، واطّراد أحكامها ، وبعد ذلك كان لهم مَنادِحُ واسعة ، فى الاتّساع ، والحمل ، والتضمين ، والإجراء ، والجِوار ، والاستغناء ، ولغة الشعر التى يسمُّونها الضرائر ، ومن هنا أيضا كان تعويلهم على السَّماع ،

= أول سورة الانشقاق . وفى قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ الآية السادسة من سورة التوبة ، وفى قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ الآية العشرون من سورة يوسف .

(١) فإن النحاة يقولون : إن الضمير فى « يدرسه » راجعٌ إلى مضمون « يدرس » أى يدرس الدرس ، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عودُه للقرآن ؛ لئلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معا . وانظر حواراً طريفا متخيّلا بين قائل هذا البيت وبين أبى على ، أورده أبو العلاء فى رسالة الغفران ص ٢٤٧ ، يقول الشاعر لأبى علىّ : « ادَّعيتَ علىَّ أن الهاء راجعةٌ على « الدرس » أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك ؟ » . وقريبٌ من ذلك تأويل النحاة لضمير الفصل فى قول جرير :

وكائن بالأباطـح من صديـق يرانى لو أُصِبتُ هو المصابـا

(٢) ترى هذا كثيراً عند أبى زكريا الفراء ، وأبى جعفر الطبرىّ .

(٣) معانى القرآن ٢٤٥/١ . وروى عن أبى عمرو بن العلاء ، أنه قال : « لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلّا بما قد قُرِىء به لقرأتُ حَرْفَ كذا كذا ، وحَرْفَ كذا كذا » السبعة ص ٤٨ ، والحرف : وَجْهُ القراءة .



وبخاصة إذا كثُر . وكانت كلمة الأصمعىّ « مَن عرَف كلام العرب لم يكد يلحِّن أحدا » [1] . فى حاقّ موضعها . وكلُّ هذا دالٌ على أن اللغة ليست قوالبَ صَمَّاء ، وأن قواعد النحو ليست ضربَةَ لازِب ، لا يستطيع المتكلِّمُ عنها مَصْرِفا .

وقد فطِن العلماءُ مِن قديم إلى ما قد يكون من تعارُض بين مقتضى المعنى ، وحقِّ الإعراب – الذى هو الصَّنعة – فعقد له ابن جِنّى باباً فى الخصائص ، دعاه (باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) استفتحه بقوله : « هذا الموضع كثيراً ما يستهوى مَن يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة » ، ثم ذكر له أمثلة ، وختمه بقوله : « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا ، فاحفظ نفسَك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقديُر الإعراب على سَمْت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءَه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحَّحتَ طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذَّ شيءٌ منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتُفسدَ ما تؤثر إصلاحَه » [2] .

وقال فى (باب فى تجاذب المعانى والإعراب) : « هذا موضعٌ كان أبو علىّ – رحمه الله – يعتاده ويُلمُّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطافِ النظر فيه ، وذلك أنك تجد فى كثير من المنثور والمنظوم ، الإعرابَ والمعنى متجاذبين ؛ هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعُروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب » [3] .

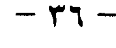
وقال فى المنصِف : « وليس يمتنع أن يكون تفسيُر المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ، ألا ترى أن معنى قولهم : « أهلَك والليلَ » : الحق بأهلك قبلَ الليل ، وإنما تقديره فى الإعراب : الحق أهلَك وسابِق الليلَ ... وسيبويه كثيراً ما يُمثِّل فى كتابه على المعنى ،

---

(١) لكنّ هذا لا يكون قبل استقرار الأصول ، وتمكّنها فى نفس المتكلّم حتى يمضىَ أمرُه فى جُملته على الجادّة فلا تكون كلمة الأصمعى باباً إلى الفوضى اللغوية أو النحويّة .

(٢) الخصائص ١/٢٧٩ – ٢٨٤ .

(٣) الخصائص ٣/٢٥٥ . وقد ذكر ابن جنّى أمثلةً لهذا الذى قاله ، فاطلُبْها من ذلك الموضع ، وما أريد أن أَلخِّصَها لك ، وأؤدِّيَها بلسانى ، فما أكثر ما أفسدْنا كلامَ الأئمة بتلخيصاتنا واختصاراتنا .



فيتخيَّلُ من لا خبرةَ له ، أنه قد جاء بتقدير الإعراب ، فيحمله فى الإعراب عليه ، وهو لا يدرى فيكون مخطئاً ، وعنده أنه مصيب ، فإذا نُوزِع فى ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره » [١] .

والحديث عن المعنى والإعراب ، وما أثير حولهما من جدل وثَرْثَرة وبَعْثرة ، شغلت أبناءَنا عن طلب العلم الحقيقىّ بفقه النصوص والآثار : يجرُّنا إلى أمرٍ أحبّ أن أتلبَّث عنده ؛ لأنه مُفْضٍ إلى قضية ذات خطر ، هى حالُ العربيّة الآن ، على لسان معلّميها وطُلّابها على السَّواء . فأقول مستعيناً بالله :

إن كثرة الوجوه الإعرابية ، وإفاضة النحاة فيها ، وما يستتبع ذلك مِن استطرادٍ إلى تقدير المحذوف ، وذكر الأشباه والنظائر ، كلّ أولئك هو الذى يصنع الملكة النحوية ، ويثبّت العربيّة قراءةً وكتابة ، ولازلنا نحن أبناءَ ذلك الجيل الذى تستطيع أن تَشَمَّ فيه رائحةَ العلم ؛ لأننا ورَدْنا الماءَ صافياً قبل أن تكدِّرَه الدِّلاء ؛ ولأننا أدركْنا معاهدَ العِلم قبل أن يَدْهَمَها السَّيل ، أقول : لازلنا نذكر هذه المشاكلَ النحوية التى التقَيْنا بها فى طَرَاءَةِ الصِّبا وريِّق الشباب ، مثل إعراب قوله تعالى : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [سورة طه : ٦٣] — وقولِهِ تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ [سورة المائدة : ٦٩] — وقولِهِ تعالى : ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ [سورة المدثر : ٦] ، واختلاف المعنى باختلاف حركة الإعراب على الراء ، وقوله تعالى : ﴿ ذرنى ومن خلقت وحيدا ﴾ [سورة المدثر : ١١] ، واختلافهم فى تعيين صاحب الحال . ثم قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » . وقوله : « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه فى عشر ذى الحجة » . وهو شاهد على مسألة الكحل التى يمثلون لها بقولهم : « ما رأيتُ رجلًا أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد » .

كلُّ هذا كنا نستظهره ونُديره على ألسنتنا فى سُهولة ويُسْر — وكانت أسناننا فى تلك الأيام لا تتجاوز الخامسة عشرة — بل إن بعض تقديرات المُعْرِبين فى الشواهد الشعرية كانت تنثال علينا انثيالا ، دون إعنات أو استكراه ، ولا زلنا حتى اليوم نحفظ هذا التقدير :

---

(١) المنصف ١/١٣١ ، وحكاه البغدادىُّ فى الخزانة ٨/٤٣١ .



« فآثر ذكر الخبر وهو يُمسكه » ، فى قول أبى العلاء :

يذيب الرعبُ منه كلَّ عضب فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا

وهذا التقدير : « أى جاءوا بمَذْقٍ مقولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام » ، فى قول الراجز :

حتى إذا جنّ الظلام واختلطْ جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط

ثم عود الضمير على غير مذكور فى قوله تعالى : ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ [سورة ص : ٣٢] — أى الشمس . وقوله تعالى : ﴿ فلولا إذا بلغت الحلقوم ﴾ [سورة الواقعة : ٨٣] — أى الرُّوح . والمصدر المتصيَّد من مثل قوله تعالى : ﴿ وإن تشكروا يرضه لكم ﴾ [سورة الزمر : ٧] — أى الشُّكر ، وفى مثل قول الشاعر :

إذا نُهِى السَّفيهُ جَرَى إليه وخالف والسَّفيهُ إلى خِلافِ

أى إلى السَّفَه .

نعم ، كلُّ هذا عرفناه وخَبَرْناه ، وجَرَى منَّا مجرى المحفوظات والمأثورات ، فأورثَ ملكةً فى النحو ، وأكْسَب إحساساً بالعربيةِ ، فى أبنيتها وتراكيبها ، حتى إذا غَبِىَ علينا شىءٌ من هذه الأبنية والتراكيب فزِعنا فيه إلى هذا المذخُور مِن زمان الصِّبا ، فأسفر وجْهُه ، ودان عَصِيُّه .

فهل عند أبناء اليوم من ذلك شىء ؟

بل هل عند معلِّميهم من ذلك شىء ؟

لقد حِيل بين طلبة العِلم وبين الكتاب القديم ، وهذا أساسُ البلاء ومَدْخَلُه ، ولن يُغنِىَ الجامعيِّين وعلماءَ التربية تلمُّسُ أسبابٍ أخرى يردُّون إليها ضعفَ مستوى الطلاب :

إن هَجْرَ الكتاب القديم — وهو وعاء العِلم — والاستعاضةَ عنه بالمذكِّرات والمختصرات [1] ، حَجَب عن هذا الجيل كُوَى النُّور ، وحَلَّأهم عن موارد العِلم . وكان من أخطر الأمور ردُّ ذلك بالكيد والمكر إلى التيسير والتسهيل . ونَعَم فقد تمَّ للقوم ما أرادوا ، ولكن كان ماذا ؟ كان الجهل المُطْبِق ، إن هؤلاء الذين تصفونهم بالجهل والضعف هم نتاج المذكِّرات والمختصرات [2] ، والتعصير والتحديث (أى عرض النحو بأسلوب عصرىٍّ حديث) .

---

(١) لذلك أسباب كثيرة يعرفها القوم ، ولا أحبُّ الخوض فيها :

وفى النفس أشياءٌ وفيك فطانةٌ سكوتى بيانٌ عندها وخطابٌ

(٢) أتابع ما يُنشر فى الصُّحف ووسائل الإعلام المختلفة حول ضعف خريجى الجامعة فى العربية ، ومن التعليقات =



انظروا إلى ما بأيدى الطلبة الآن من وسائل تحصيل العِلم – وما أريد أن أسمّىَ معهداً أو كلّية – إن بعض إخواننا يُدرِّسُون النحو بمناهج غريبة عليهم هم أنفسهم – وما أريد أيضا أن أعرض لذكر هذه المناهج ، حتى لا أقرِّبَ التعريف بهؤلاء المعلِّمين – وإنى لَعلى ثقة أنهم غير مقتنعين بهذا الذى يُلقونه على طلبتهم ؛ لأنه لا يربطهم به نسَبٌ ، ولا تشدُّهم إليه وَشِيجة ، فإن كثيراً منهم من أبناء جيلنا الذى وصَفْتُ ، وكانوا فى زمان الطَّلَب مرجوِّين لخير كثير . ولك أن تسأل : ما الحامل لهم على ذلك ؟ هل هو الاستسهال ؟ أم أن هناك قُوىً خفيَّة محرِّكة ؟

ولقد كان المأمول أن تستصفىَ الدراساتُ العليا بعضَ النماذج الجيّدة لتصوغَها صياغةً جديدة ، تردُّها إلى تراثها ، وتقوِّى إحساسَها بها ، وتُنمِّى فيها وبها هذه العربيةَ الشريفة ، ولكنّ الذى حدث أن الدراسات العليا أصبحت امتدادًا للسنوات الجامعية الأربع ، وإن أضيفت إليها ثرثرةٌ جديدة حول المنهج العلميّ والتفكير الموضوعىّ ، وقد أفضى ذلك إلى الاشتغال بالنظريات عن النصوص والآثار : فِقْهاً ومحاكاة ، وأصبح حامل الماجستير أو الدكتوراه فصيحاً لَسِنًا جَدِلًا ، إذا أفاض فى المناهج وطرق البحث العلمىّ ، ونشأةِ المدارس الأدبية أو اللغوية ، وإذا تكلّم فى شىء من ذلك ملأ فمه بالحُرُوف ولاكَ ومَضَغ ، وخلَط عربيًّا بعَجَمىّ ، وبَهَر الناسَ بما يُشبه أُخْذَةَ الساحر ، وفغر السامعون أفواههم دَهَشاً لهذا السيلِ المنهمر ، وهو يتلوَّى فى مَنْطِقِه [(١)] ، سادِراً فى لَغْوه نَشْوانَ ، لا يكاد يردُّه شىء ، فإذا أنت أخذته إلى سطرٍ واحد مما كتبه السابقون الأوَّلون ، سقط كلُّ قِناع ، وانكشف كلُّ خَبِىء ، وتَعَرَّى كلُّ زَيْف ، وهجم بك على ما يؤذى سمعَك ؛ من مَساخِرِ اللحن الظاهر والخفِىّ ، وأضاحيك العُجمة ؛ فى صفات الحروف ومخارجها ، ثم فى نطق الأعلام والأنساب

= الصادقة الخالية من التفلسف واللّفّ والدَّوران ما قرأته فى باب (مجرّد رأى) بجريدة الأهرام القاهرية ١٩٨٧/١/١٧ م ، لأحد القراء ، قال : « لا يجب أن نقسو كثيراً على الشباب ، فهم نتاج البذور التى ألقيت ، والتعليم الذى أُعطى لهم ، ومجالات الثقافة التى تلقَّوها ... طارق البوهى – كفر الشيخ » . فهذا رجلٌ من عامَّة الناس – أعنى ليس فيلسوفاً من فلاسفة الجامعة وخبراء التربية – ولكنه وضع يده على مكمن الداء وأصل البلاء .

(١) أى نُطقِه .



والكُنَى والألقاب ، وانتهى بك إلى كلامٍ محرَّفٍ ومُزالٍ عن جِهته . وهكذا تمضى الأمور ، وحسْبُنا الله ونعم الوكيل [١] .

أقول قولى هذا ، ولا أَمَلُّ من ذكره وتكراره وإذاعته ، فيما أحاضر وفيما أكتب ، فإنى رأيت الخطبَ عظيماً فى إهمال النصوص والاشتغالِ بالنظريات ، إن أنماط التعبير عند العرب تكاد تكون مغيَّبةً عن طلبة العِلم ، وهذا النَّفَسُ الشِّعرىّ الذى يسرى فى بعض المفردات والتراكيب العربية مجهولٌ تماما عند كثير من هؤلاء الذين أتقنوا نظريات علم (الدَّلالة) ، أما الشعرُ الذى هو أشرف ما قالته العرب ، والذى هو مستودَع ذخائر الحرف العربىّ ، ومَجْلَى أسرارِ العربية كلّها ، فلا تَسَلْ عنه أحداً . وكلُّ هذا البلاء مأتاه من المناهج التى تدرَّس بها العربية الآن .

وإلى الذين يلوموننى فى الإكثار من الحديث عن هذه القضية أسوق نصَّيْن لأستاذين كبيرين من أساتذة الدراسات اللغوية :

يقول الدكتور لطفى عبد البديع : « وفقه العربية جاز فيه لعهدنا كلُّ شىء إلّا أن يكون فقه العربية ، فقد تحوّل إلى شذرات من الساميّات والكلام فى الأصوات ، استحالت معها اللغة إلى فقاقيع تتطاير فى المعاهد والجامعات . وكان هذا العلم هو العِلمَ المقدَّم عند الأوّلين ، يعدُّونه الأصل الذى تبنى عليه سائرُ العلوم ، وتاريخ البحث فيه يمتدّ إلى تاريخ جمع اللغة وتدوينها ، وما يتصل بذلك من شعور غريب ، ثم تتابعت حلقات البحث بكتب اللغة والمعجمات ، وما صنَّفه علماءُ العربية فى هذا الباب لا يعدِلُه ما صنَّفه غيرهم من أبناء اللغات الأخرى » [٢] .

ويقول الدكتور كمال بشر : « أضف إلى هذا أن الاستمرار فى تقديم النظريات والمبادىء العامّة قد يكون مُغْرياً إلى درجةٍ من شأنها أن تُفوِّت على الدارس فرصة الإسهام فى المجال التطبيقىّ الذى يتّسم بالصعوبة من بعض نواحيه ، والذى يتطلّب جهوداً صادقة فى

---

(١) انظر مقدمتى لفهارس كتاب الأصول لابن السراج ص ١١ .

(٢) عبقرية العربية ص ٥ – إصدار النادى الأدبى بجدة ١٤٠٦ = ١٩٨٦ م .



سبيل الوصول إلى نتائج علمية يحتاج إليها المتعلمون والباحثون جميعا »[1].

فهذه شهادة لما نحن فيه ، وبارك الله فى الأستاذين الكبيرين ، فما قالا إلَّا حقاً ، وما نطَقا إلَّا صِدقا ، ولكنّى أريد أن أسألهما : مَن الذى نَقَب هذا النَّقبَ فى جِدار الدَّرس اللغوىّ ؟ ومن الذى أغرى الشبابَ بهذا اللون النظرىّ من البحث اللغوىّ ، وزَيَّنه فى قلوبهم ، ومن الذى كرَّه إليهم النظرَ فى تجارب ابن جنى وابن فارس ومَن إليهما[2] ؟ ومَن الذى أقام حِجازاً عالياً بينهم وبين كلام العرب ؛ منظومهِ ومنثوره ؟ ألم تخرُج هذه الأشياء التى يَعيبانها من داخل المدرَّج الجامعىّ ؟ إن الإسرافَ فى الدرس اللغوىّ الحديث هو الذى أضعف إحساسَ أبناءنا بالعربية الأولى ، وهو الذى أورثهم العجزَ الذى يأخذ بألسنتهم وأقلامهم ، فلا يستطيعون قولًا ولا بيانا .

والأستاذان الكبيران ما كتبا هذه المصنَّفاتِ التى شرَّقت وغرَّبت ، إلَّا لأنهما ينتميان إلى جِيل المُتُون والحواشى ، وإن عليهما الآن أن يقولا رأيَهما فى هذه القضية بحَسْم ووضوح ، وإن لهما من تاريخهما وأستاذيّتهما ما يمكّنهما من تعديل المسار وتغيير المنهج . والله الهادى إلى سواء السبيل .

* * *

ولْنَعُدْ إلى أبى علىّ – فقد حجَزَنا عنه القوم – لننظر فى بقيّة ما ظَهَر لنا من منهجه فى هذ الكتاب :

فمِن ذلك أن أبا علىٍّ يحرص على أن يربطَ بين الوجوه الإعرابية والمعنى ربطاً محكَماً ، ويجعل اختياره للوجه الإعرابىّ خاضعاً لسلامة المعنى واستقامته ، وقد كان منهجُه هذ أساساً

---

(١) علم اللغة العام – الأصوات – الطبعة الرابعة . دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .

(٢) أشهد أن الأستاذ الدكتور كمال بشر كان من خيرة الأساتذة الذين درست عليهم بكلية دار العلوم ، وأنه كان هادئ الطبع ، كريماً فى معالجته لقضايا اللغة العربية ، ومقارنتها باللغات الأخرى . أماَّ بعضُهم – غفر الله له – فكان كثير السخرية من اللغويين والنحاة العرب ، وكنت أضحك مع الضاحكين ، لغَرارتى وجهلى يومئذ . فليتّق الله هؤلاء المعلّمون الذين يبسُطون أيديهَم وألسنتَهم بالسُّوء إلى تاريخ أمَّتهم ولغُتها ، وليحَذرُوا أن يخرجَ من تلاميذهم مَن يُمسِكَ قلَماً ويبسُط لساناً !



لكلام ابنِ جنى ، الذى نقلتُه لك قريبًا ، وترى هذا على امتداد الكتاب كلِّه [١] .

وقد رأيت أبا علىٍّ يتتبَّع الظاهرةَ النحوية أو اللغوية فى شعر شاعرٍ بعينه ، كما ذكر حذف المضاف فى بيتين لأوس بن حجر [٢] ، وكما ذكر وجوهاً إعرابيةً فى أبيات متتالية لأمية ابن أبى الصَّلْت [٣] ، وكما عالج مسائل من الالتفات فى أبيات الأعشى [٤] ، وكالذى أورده من شواهد إعراب الملحق بجمع المذكّر السالم ، بالحركة على النون ، فى أبياتٍ أربعة للطرمّاح [٥] . ومن ذلك أيضاً تتبّع بعض معانى الشعر ، فى رجز العجاج [٦] .

ومن أبرز الشعراء الذين عُنِى بهم أبو علىّ ؛ الفرزدق وذو الرُّمَّة ؛ فى الأبنية والتراكيب والدِّلالة .

وقد عُنِى عنايةً خاصّة بتحليل تراكيب الفرزدق ، وأورد من تلك التراكيب نماذجَ غايةً فى الغرابة والدقّة ، غير ما ألفه النحاة وخاضوا فيه ، مثلِ « مخُّهاريرِ » و « مُسْحتاً أو مجلَّفُ » و « أبو أمه حىٌّ أبوه يُقاربُه » .

وشكوى النحاة من تراكيب الفرزدق قديمة . وهذا نصٌّ فى ذلك ، أسوقه لأن له صِلةً بأبى علىّ : « قال أبو محمد بن الخشاب : إن أبا حاتم السجستانىّ قال : ليس الفرزدق أهلًا لأن يُستشهد بشعره على كتاب الله ، لما فيه من التعجرف . وقال ابن الخشاب أيضا : لم يجر فى سَنَن الفرزدق مِن تَعَجْرُفه فى شِعره بالتقديم والتأخير المخلّ بمعانيه ، والتقدير المشكل إلّا المتنبّى ، ولذلك مال إليه أبو علىّ وابن جنّى ؛ لأنه مما يوافق صناعتهما ، ولا ينفع المتنبّىَ شهادةُ أبى علىٍّ له بالشعر ؛ لأن أبا علىٍّ معرِبٌ لانقّاد ، وإنما تنفعه شهادة العسكريَّيْن

---

(١) انظر أمثلةً له فى (باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب) وفى (باب من الفاعل) فى إضمار الفاعل وفق ما يقتضيه حقُّ التشبيه .

(٢) باب من حذف المضاف .

(٣) باب من الابتداء ، وباب من حذف المضاف .

(٤) باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ .

(٥) باب ما جُعلت فيه النون المفتوحةُ اللاحقةُ بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب .

(٦) باب من حذف المضاف .



وأبى القاسم الآمدىّ ، فإنهم أئمّة يُقْتَدى بهم فى نقد الإعراب » [1] .

ولعل فى هذا ما يُغرى بدراسة تراكيب الفرزدق ، من خلال تلك النماذج التى أوردها أبو علىٍّ وغيره ، فتكون هذه يداً من أيادى النحو على الأدب .

★ ★ ★

---

(٧) الخزانة ١٤٦/٥ . وانظر غرابة تراكيب الفرزدق فى سرّ الفصاحة ص ١١٢ ، والخصائص ٣٦٩/١ ، والإفصاح للفارق ص ٣٠٤ ، وتأمل تعليق الأستاذ سعيد الأفغانى ، فهو يتعجب من رواية هذا البيت للفرزدق :

ولو سئلت عنى نوارٌ ورهطُها ... إذاً أحدٌ لم تنطق الشفتانِ

فقد حكى الفارقىُّ عن أبى علىّ ، أنه على إرادة (مِنْه) أى : لم تنطق منه الشفتان . ويرى الأستاذ الأفغانىّ أنها رواية محرفة وأن الذى فى الديوان : إذاً لم توارِ الناجذَ الشفتانِ . قلت : وللخبير بشعر الفرزدق أن يقول إن رواية الفارقىّ هى الصحيحة لأنها بتراكيب الفرزدق أشبه ، وأن ما فى الديوان إنما هو من تغيير أصحاب المعانى أو النحاة للخروج من مشكلات الفرزدق .

اختلاف آراء أبى علىّ

اختلفت بعض آراء أبى علىٍّ ، فى هذا الكتاب ، عمَّا حكاه النحاةُ عنه ، وعمّا فى كتبه الأخرى . وهذه نماذجُ ممَّا ظهر لى من هذا الاختلاف :

١ - ذهب أبو علىّ فى قوله تعالى : ﴿ وأمّا إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ﴾ إلى أن الفاء جواب « أمّا » ، ولا تكون جوابَ الجزاء ، وساق تعليلَه [1] .

وقد نسب إليه أبو حيان عكسَ هذا ، فقال بعد أن حكى رأى سيبويه ، فى أن الفاء جواب « أما » : « وذهب أبو على الفارسىّ إلى أن الفاء جواب « إنْ » ، وجواب « أما » محذوف » [2] .

٢ - ذهب أبو علىّ إلى أن الضمير الذى فى « حيَّ هلَ » ينبغى أن يكون فى مجموع الاسمين ، ولا يكون فى كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ [3] .

وحكى الرضىُّ عنه غيرَ هذا ، فقال : « وفى الكتاب الشعرىّ - يعنى هذا الكتاب - لأبى على : حَيَّهلٍ ، بكسر اللام وتنوينه . وعند أبى علىٍّ حالُهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو « حلوٌ حامضٌ » ، يعنى أن فى كلِّ منهما ضميراً كما كان قبل التركيب ، وفى المجموع بعد التركيب ضميرٌ ثالث ، هو فاعل المجموع ، لكون المجموع بمعنى : أسرِعْ ، أو أقبِلْ ، أوائتِ . وعند غيره أنّ فيهما ضميراً واحدا ، وليس فى كلِّ واحدٍ منهما ضمير ؛ لأنه انمحى عن كلٍّ منهما بالتركيب حكمُ الاستقلال » [4] .

---

(١) باب من الحروف التى تتضمن معنى الفعل .

(٢) البحر المحيط ٨/٢٦١ .

(٣) الباب السابق .

(٤) شرح الكافية ٣/٩٩ .



وقد نبّه العلّامة البغداديُّ ، إلى أن ما حكاه الرضيُّ عن أبي عليّ مخالفٌ لما فى هذا الكتاب ، ثم قال : « ولعلَّه نقله عنه من كتابٍ آخَرَ له . والله أعلم » [1] .

٣ – رأى أبو عليٍّ أن الألفَ فى قول رؤبة :

ولا ترضّاها ولا تملَّقِ

شبِّهت بالياء فى نحو :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

فى أن علامة الجزم فيها حذف الحركة المقدَّرة على الياء ، تشبيهاً لها بالصحيح [2] .

وحكى عنه أبو العلاء المعرّىّ غير هذا ، قال : « فهو – أى أبو عليّ – يرى أن هذه الألف زِيدتْ بعد الجزم ، وليست الألف التى فى قولك : هو يترضاها » [3] .

٤ – حَمل أبو عليٍّ الخبرَ على المضاف المحذوف ، فى قول أوس بن حجر :

وآثارُ نِسْعَيْها مِن الدَّفِّ أبلقُ

فآثارُ مبتدأ ، وهو جَمْع ، وخبره « أبلق » وهو مفرد ، ولابدَّ من التطابُق بين المبتدأ والخبر . فانفصل عنه أبو عليٍّ بأنَّ تقديره : « وموضِعُ آثارِ نِسْعَيْها » ثم قال : « فحمل الخبر على هذا المفرد المحذوف » [4] .

وهذا الشاهد ذكره أبو عليٍّ مرَّتَيْن فى كتابه : الشيرازيات . وقد وجَّهه فى الموضع الأول ، على أنه جعل الآثار كالمفرد ، حيث أخبر عنها به ، وقدَّره فى الموضع الثانى على حذف المفرد المضاف ، كما قدَّره هنا [5] .

---

(١) الخزانة ٦/٢٦١ .

(٢) باب ما كان لامه من الأفعال حرفَ علة .

(٣) رسالة الملائكة ص ٢١٨ .

(٤) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

(٥) الشيرازيات ورقة ٨٢أ ، ١١٦أ .

٥ - استشهد أبو علىٍّ ، على عمل اسم الفاعل ، مع الفصل بينه وبين ما يعمل فيه بالصفة ، بقول الشاعر :

إذا فاقدٌ خطْباءُ فَرْخَيْن رجَّعتْ ذكَرْتُ سُلَيْمى فى الخَليطِ المبايِنِ [١]

وقد وجَّه النصبَ فى « فرخين » على هذا أيضاً فى كتابه : الإغفال ، كما ذكر البغدادىُّ فى شرح أبيات المغنى [٢] ، حكايةً عن أبى حيَّان فى التذكرة - وهو رأى الكسائىّ - لكنَّ البدرَ العينىّ ذكر عن أبى علىّ أن « فرخين » منصوبٌ بفعل مضمر دلَّ عليه « فاقد » ، أى فقَد فرخين . قال : « وقال أبو على فى التذكرة : لا يكون « فرخين » منصوباً إلَّا بمضمر دلَّ عليه « فاقد » ، ولا يكون منصوباً بفاقد لأمرين : أحدهما أنك قد وصَفْتَها بخطباء ، واسمُ الفاعل إذا وُصِف لم يعمل ، والآخر : أن فاقداً غير جارٍ على الفعل ، إذ لو كان جارياً عليه لقيل : « فاقدة » ، فدَلَّ على أنه بمعنى النَّسَب ، نحو امرأةٌ طالقٌ ، فلا يعمل حينئذ عملَ فِعلِه » [٣] .

٦ - أدار بو علىٍّ كلاماً على « مَنْ » فى قول الشاعر :

فنعم مَزْكَأُ من ضاقت مذاهبُه ونِعم من هو فى سرٍّ وإعلانِ

انتهى فيه إلى أن « مَنْ » تحتمل أن تكون موصولةً ، ونكرةً موصوفة ، ونكرةً تامَّة . والنحاة ينسُبون إليه القولَ بالوجه الثالث فقط ، ويتعقَّبُونه فيه . وقد ذكرتُ ذلك فى موضع تخريج البيت [٤] .

فهذه النُّقول تُريك أن أبا علىّ قد يختلف قولُه فى المسألة الواحدة من كتاب إلى كتاب ، وقد صرَّح هو بذلك ، فقال فيما حكاه عنه تلميذه ابن جنى ،

---

(١) الباب السابق .

(٢) شرح أبيات المغنى ٣١٥/٦ .

(٣) المقاصد النحوية ٥٦٣/٣ .

(٤) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

فى « هيهات » : « أنا أُفتى مرَّةً بكونها اسماً سُمِّىَ به الفعل ، كصَهْ ومَهْ ، وأفتى مرَّةً أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضُرنى فى الحال » (١) .

ويتصل بحكاية ابن جنى هذه ، ما ذكره أبو علىّ ، فى توجيه بيت عنترة :

هل تُبْلغَنِّى دارَها شَدَنيَّةٌ ... لعُنِتْ بمحروم الشَّراب مصرَّمِ

قال : « لُعِنت : دعاءٌ عليها ، فيكون الجارُّ على هذا متصلًا على ما أراه السَّاعةَ بتُبْلغنِّى ، ويكون « بمحروم الشراب » هى الشَّدَنيَّةُ » (٢) .

وقد ذكروا أن بعض أقوال أبى علىّ فى « الإيضاح » تخالف أقواله فى كتبه الأخرى ، واعتذر له أبو الحجاج الشنتمرىّ فى بعض هذه المواضع ، فقال : « وليس يُنكَر على العالم أن يرجع عن قول إلى ما هو خيرٌ منه » (٣) .

وابن بابشاذ يذكر فى مبحث « ليس » أن أبا علىّ كان يعتقد فيها الفعليَّةَ تارةً ، والحرفيّةَ أخرى (٤) .

بل إن قوله يختلف فى موضعين من الكتاب الواحد ، كما حدث فى كتابنا هذا (٥) .

---

(١) الخصائص ٢٠٦/١ ، وانظر أمثلة لاختلاف رأى أبى علىّ ، فى إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجّاج صفحات ١١٤ ، ٦٤١ ، ٦٨٤ ، ٨٥٨ .

(٢) البصريات ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، وجاء بحاشيتها نقلًا عن هامش الأصل : « أى فى هذا الوقت » .

(٣) الخزانة ١٣١/٨ ، فى توجيه هذا الشاهد :

لقد علمت أولى المغيرة أننى ... كرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضرب مسمعا

وانظر أمثلة أخرى لرجوع أبى علىّ ، عن بعض أقواله ، واختلاف النقل عنه ، فى الخزانة ١٧٥/١٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وانظر أيضا : أبو على الفارسى ص ١٥١ ، فقد حكى الدكتور شلبى ، عن أبى حيان فى « الارتشاف » ، رأىَ أبى على فى أن القسَم يجوز أن يُتلقَّى بلام كى ، ثم قال : « إن أبا علىّ أجازه فى العسكريات ، ورجع عنه فى البصريات والتذكرة » . وأيضا ص ٢٣٥ ، حيث حكى أن أبا علىّ برهن فى البغداديات على أن « ما » فى قوله تعالى : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ حرف ، ثم عاد فى الشيرازيات وبرهن على أنها موصولة . وراجع البغداديات ص ٢٧٢ ، وانظر أيضا : البصريات ص ٩٤ (تقديم المحقّق) .

(٤) شرح المقدمة المحسبة ص ٣٥٠ .

(٥) انظر ما يأتى فى الحديث عن هفوات الكتاب .



وقد عقد أبو الفتح بن جنى باباً للرجوع عن المذاهب ، سماه : (باب فى اللفظين على المعنى الواحد يرِدان عن العالم متضادَّين) أورد فيه كلاماً عالياً شريفاً ، فاطلُبْه وتأمَّلْه ، واحرِصْ عليه [1] .

* * *

(١) الخصائص ١/ ٢٠٠ – ٢٠٨ ، وراجع ما ذكره السيوطىّ فيمن قال قولًا ورجع عنه . فى المزهر ٢/ ٣٢١ .



أبو علىّ رافدٌ من روافد اللغة ، وهو قريب الدار والزمان من الفصاحة والفصحاء ، والرواية والرواة . وقد روى عن ابن دريد [(١)] ، وقرأ كتب ابن السِّكّيت [(٢)] ، ونظر كثيراً فى نوادر أبى زيد ، وكان كثيرَ الإجلال لها ، على ما سيأتى .

وقد عرفتَ فيما سبق أنه قرأ « مقدّمة الجمهرة » على مؤلّفها ابن دُرَيد ، وأن أبا نصر الجوهرىّ صاحب « الصحاح » قد قرأ عليه عِلم العربية ، وقد صرَّح بالأخذ عنه ، فى بعض أبواب الصحاح [(٣)] .

ويُعَدُّ أبو الحسن بنُ سِيده ، مِن أكثر أصحاب المعاجم تعويلًا على أبى علىٍّ ، ونقلًا عنه ، وقد أكثر من ذِكره فى كتابيه المخصَّص والمحكم ، وحكى عنه فى الجزء الأوّل وحده من المخصص مائةً وإحدى وعشرين مرَّة [(٤)] .

وقد وقفت على نصٍّ لابن سِيده ، ينطق بأنه قد ملأ عَيْبَته مِن عِلم أبى علىّ ، قال فى مفتتح كتاب الأضداد ، بعد أن نقل كلام سيبويه ، فى اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، قال : « وأنا أشرح ذلك كلَّه فصلًا فصلًا إن شاء الله تعالى ، وأتحرَّى فيه أَشْفَى ما سَقَط إلىَّ من تعليل أبى علىّ الفارسىّ » [(٥)] .

وقد عُنِىَ أبو علىّ فى هذا الكتاب ، بلغة الشِّعر ، اشتقاقاً وَدلالةً ، ولا سبيل إلى

---

(١) راجع فهارس البصريات ص ١٢٥٣ .

(٢) أبو علىّ الفارسى ص ٩٤ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٤ .

(٤) هذا إحصاء الأستاذ محمد الطالبى فى (كتاب المخصص لابن سيده) ص ٤٤ – ٤٦ ، نقلا عن كتاب (ابن سيده المرسى – حياته وآثاره) ص ١٤٦ ، تأليف دار يوكابانيلاس . ترجمه عن الإسبانية الصديق الدكتور حسن الوراجلى . الدار التونسية للنشر – تونس ١٤٠٠ – ١٩٨٠ م .

(٥) المخصص ١٣/٢٥٨ .

استقصاء ذلك فى تلك التقدمة ، فهو مُنْداحٌ فى الكتاب كلّه ، والإحالةُ على معرفة ذلك ، والكشفُ عنه تأتيك فى الفهارس إن شاء الله تعالى .

وقد أنشد أبو علىّ بعض الشواهد لما فيها من اللغة ليس غيرُ (١) .

وممّا يُعَدُّ من إضافات الكتاب اللغوية : ما حكاه أبو علىّ ، عن محمد بن السرىّ ابن السَّرَّاج ، عن بعض العلماء ، أن لغة هذيل تضبط « الزَّيْزَاء » — وهى ما غلُظ وارتفع من الأرض — بفتح الزاى (٢) . ولم أجد هذا التقييدَ فى شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبى سعيد السُّكّرىّ ، وقد ضُبِط هذا الحرف فى الشرح بالكسر ، على الأكثر الشائع (٣) . جاء فى اللسان ، عن الفراء : « الزيزاء من الأرض ، ممدود ، مكسور الأول ، ومن العرب من ينصب فيقول : الزَّيزاء » .

ومن تلك الإضافات أيضا : ما ذكره أبو علىّ فى توجيه بيت ذى الرمّة :

وقفْنا فسلّمنا فردَّتْ تحيَّةً ... علينا ولم تَرْجِعْ جوابَ المخاطِبِ

فقد حكى معنيين لقوله « فردَّتْ » الأول : « ردَّت التحية ، أى لم تقْبلها » . والآخر : « ردَّتْ تحيَّةً : أى ردَّتْ جوابَها ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا حُيِّيتم بتحيّة فحيُّوا بأحسنَ منها أورُدُّوها ﴾ ، وذلك لما رأينا فى وجهها من البشاشة وإن لم تكلَّم » (٤) .

وقد اقتصر أبو نصر الباهلىُّ شارحُ الديوان ، على الوجه الأوّل (٥) .

وقد صحّحتْ بعضُ تقديرات أبى علىٍّ ، تصحيفاتٍ وقعت فى كتب اللغة ،

---

(١) انظر مثلًا ، البابَ الأخير من الكتاب ، فى بيت سويد بن أبى كاهل :

أرّق الركبَ خيالٌ لم يَدِعْ ... من سُلَيمى ففؤادى مُنتَزَعْ

(٢) باب من حذف المضاف ، فى توجيه قول أبى ذؤيب :

فما برحتْ فى الناس حتى تبيَّنتْ ... ثقيفاً بزَيْزاءِ الأشاء قِبابَها

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٤٧ .

(٤) الباب الأخير .

(٥) ديوان ذى الرمة ص ١٩٠ .





فمن ذلك ما ذكره فى بيت أوس بن حجر :

فلم يكبئُوا مذ أتيتُ وأشرقَتْ إلىَّ وجوهٌ كالشُّنوفِ تَهَلَّلُ (١)

الشُّنوف : جمع الشَّنْف – بفتح الشين – وهو الذى يُلْبَس فى أعلى الأذن ، والذى فى أسفلها هو القُرْط . قال أبو على : « التقدير : كدُرِّ الشُّنوف » . وهذا التقدير يصحّح ما جاء فى الجمهرة واللسان : « كالسُّيوف » (٢) ، فإن الدُّرَّ ألصَقُ بهذا الذى يُلْبَس فى الأذن من السُّيوف .

هذا وقد انفرد أبو علىٍّ ببعض الفُروق اللغوية التى لم أجدها فيما بين يدىّ مِن كتب ، وذلك ما ذكره فى توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفىّ :

لسانُك لى أرْىٌ وغيبُك عَلْقَمٌ وشرُّك مبسوطٌ وخيرُك مُلْتَوِى (٣)

حيث ذكر أن « اللسان » قد يُراد به الجارحة ، وقد يُراد به اللغة ، وأنه حيث يُراد به اللغة يُفْرَد ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسولٍ إلَّا بلسانِ قومه ﴾ ، وحيث يُراد به الجارحة يُجْمع ، كما فى قوله عز وجل : ﴿ واختلافُ ألسنتكِم وألوانِكم ﴾ .

وقد ذكرت فى تعليقاتى أنى لم أجد فيما بين يدىَّ من كتب اللغة والتفسير من وافَق أبا علىّ ، فى أن اللسان إذا جُمع كان المرادُ به الجارحة . ثم نقلت شيئاً من كلامهم ، وكلُّهم على أن المراد بالألسنة فى الآية الكريمة : اللغات .

ومن انفراداته أيضاً قوله إن « الوَزِيع » جمع وازِع ، ونقلتُ فى حوشى التحقيق عن ابن سِيده أنه اسمُ جمع (٤) .

★ ★ ★

---

(١) باب من حذف المضاف .

(٢) الجمهرة ١/٣٢٧ ، ٣/٤٠٢ ، واللسان (كبن) . والبيت مما أخلَّ به ديوان أوس المطبوع .

(٣) باب من الابتداء .

(٤) باب من حذف المضاف ، فى توجيه بيت عمرو بن معديكرب :

دنَتْ واستأخَـرَ الأوغـالُ منها وخُلِّـى بينَهـم إلَّا الوَزِيـعُ

المعانى فى الكتاب

قلت فى صدر هذا الكلمة إن هذا الكتاب كتابُ نحوٍ ومعانٍ . وقد ظهر لى فى غير موضعٍ من الكتاب أن أبا علىٍّ ينطلق إلى التوجيه النحوىّ من خلال ما يلوح له فى البيت من معنىً [(١)] ، ثم من خِلال ما يطيقه التركيبُ من وجوه ، وعلى هذا فهو لا يلوى المعانى لتخضعَ للوجوه النحوية .

ولعلّ تأمّل بعض وجوه المعانى التى عالجها أبو علىّ من خلال الأعاريب فى هذا الكتاب يطفىء غضبَ بعض الذين لا يزالون يتعاقبون على أن النحاة أفسدوا الشعر ، وإن التعلُّقَ بمثل ما قاله الفرزدق لابن أبى إسحاق : « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » ينبغى أن يظلَّ فى نطاق الفرزدق وحده ، لأنه صاحب غرائب فى التراكيب – وقد أشرت إلى شىءٍ من هذا – ولأنه ثانيا شاعرٌ فحل ، مِن فُرسان القصيد . وقد صار الاستشهاد بكلمة الفرزدق هذه ، وبأختها : « على ما يسُوءُك وينُوءُك » غايةً فى السَّماجة والغَثاثة ، وبخاصة عندما تصدُر عمّن لا يعرف شيئاً ذا بالٍ عن لغته وتاريخ أمته ، أو عمّن يريد أن يستر عَواره ويُخفى عجزَه ، وتلك قضية أخرى . ولقد صدق الدكتور طه حسين ، رحمه الله ، حينما قال عن بعض شعراء المَهْجَر [(٢)] : إنه قد اتخذ هذا الضعفَ مذهبا .

وقد عالج أبو علىٍّ أبواباً من المعانى ، يشترك فى دَرْسِها علماءُ النحو والبلاغة ، مثل القَلْب والتجريد والالتفات [(٣)] ، كما عرض لمسائل من التضمين ، والخصوص والعموم ، والقصر والاختصاص .

---

(١) ترى أمثلةً – على وجه الخصوص – فى بابى الابتداء ، وحذف المضاف . وانظر مثالًا قريبا فى بيت يزيد بن الحكم الثقفى .

(٢) هو إيليا أبو ماضى ، وكان يخرج على بعض قواعد النحو . وقد ردَّد رأى الدكتور طه حسين هذا ، الناقدُ اللبنانى صلاح لبكى ، فقال إن شعراء المهجر آنسوا ضعفهم فى اللغة ، ويأسَهم من إصلاحها ، فلم يجدوا بداً من أن يتخذوا هذا الضعف مذهبا . انظر : الصراع الأدبى بين القديم والجديد ، للدكتور على العمارى ص ٥٧ .

(٣) عقد للقلب باباً دعاه (باب مما قلب الكلام فيه عن الحدّ الذى ينبغى أن يكون عليه) أما التجريد والالتفات فقد جاءا فى ثنايا الأبواب . ويظهر ذلك فى فهارس الكتاب إن شاء الله تعالى .



وكانت بعض شواهده فى القصر مصدراً لعلماء البلاغة وأصول الفقه ، كما ترى فى استشهاده ببيت الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى [١]

وقد عُنى أبو علىّ بقضية من قضايا التركيب ، وهى وضع بعض الألفاظ موضع بعضها ، لرعاية الوزن أو القافية ، وسمَّى هذا « تحريفا » [٢] .

فهذا ما كان من أمر مسائل المعانى التى ترجع إلى البلاغة بمعناها الاصطلاحىّ . أمّا معانى الشعر فى آفاقها الرحبة وآمادها البعيدة ، التى تتجلّى فى الأوصاف والتشبيهات ، وحالات النفس ، وظواهر الطبيعة والبيئة ، على النحو الذى أدار عليه مصنفو كتب المعانى تآليفهم ، فقد أفسح له أبو علىّ مكاناً كبيرا فى الكتاب . وأبو علىّ وثيق الصلة بكتب الشعر ومعانيه [٣] ، ويظهر هذا إن شاء الله عند الحديث على شواهده ومصادره .

* * *

---

(١) باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ . والشيخ عبد القاهر هو أول من انتفع بهذا الشاهد ، حيث أدار عليه (فصلًا فى مسائل إنما) فى الدلائل ، والشيخ إنما انتزعه من « الشيرازيات » ، وكتب أبى على يُفضى بعضُها إلى بعض . وقد أثبت فى تعليقاتى أن أبا على إنما انتزع هذا الشاهد وسياق الكلام عليه من أبى إسحاق الزجاج .

(٢) باب من الأسماء المبنية . وانظر قضية « التحريف » أيضاً فى العسكريات ص ٢١١ .

(٣) انظر : أبو على الفارسى ص ٩٣ .

مصطلحات أبي عليّ فى هذا الكتاب

غلبت مصطلحاتُ ابن مالك وشُرَّاحه على الدرس النحويّ إلى يوم الناس هذا ، وقد مكَّن لهذه الغلبة أنَّ جمهور كتب النحو التى اتُّخذت أساساً للتدريس فى الأزهر الشريف ومعاهد العلم الأخرى إنما دارت فى فلك ألفية ابن مالك وشروحها . وتستطيع أن تقول فى اطمئنان إن كتب النحو التى بأيدى الناس فى المائة سنة الأخيرة هى الكتب التى طبعت فى مصر [(١)] ، وهى لا تخرج كثيرا عن ابن مالك وابن هشام والسيوطىّ . وفى هذه المصنَّفات غلب المصطلح البصرىّ ، وإن جاء المصطلح الكوفىُّ على استحياء ، وهو غالباً ما يُذكر عند شرح المصطلح البصرىّ ، كمصطلح (العِماد) الذى يُذكر بذِكْر (ضمير الفصل) .

وهذه جُمْعَةُ مصطلحات ، رأيتها فى كتاب الشعر هذا ، وهى على غير ما أَلِفه طلبةُ العلم واستعملوه . ولا أستطيع أن أقطع بأن أبا علىٍّ هو أوّل من استعمل هذا المصطلح أو ذاك ، فإنّ ذلك يُحْوِجُ إلى مراجعةٍ كثيرة :

١ — عبَّر أبو علىٍّ كثيراً عن الضمير « بالذِّكْر » وقد سبقه إلى هذا ابنُ كيسان ، وابن السرّاج ، واستعمله كذلك الشيخ عبد القاهر [(٢)] .

٢ — سَمَّى اسمَ كان « فاعِلًا » ، وكذلك اسم ليس [(٣)] . وقد تقدَّمه سيبويه والمبّرد بذلك [(٤)] ، وابن السرّاج يجعل اسمَ كان مشبَّها بالفاعل فى اللفظ . وقد نصَّ الصبّان على أن اسمَ كان فاعلٌ مجازا [(٥)] .

وأشار ابنُ مالك إلى التسميتين ، فى التسهيل ، ثم قال فى شرحه : « فأىُّ التعبيرين استعمل النحوىُّ أصاب ، لكنّ الاستعمالَ الأشهر أولى » [(٦)] .

---

(١) سأزيد ذلك بياناً إن شاء الله ، فى آخر هذه التقدمة .

(٢) شرح معلّقة عمرو بن كلثوم ص ٩٤ ، والأصول ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٩ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٠ — وقد استعمله أبو علىٍّ فى كتبه الأخرى . انظر : أبو على الفارسى ص ٥٣١ .

(٣) باب من الصلات والأسماء الموصولة . وباب من الفاعل . والباب الأخير .

(٤) الكتاب ٤٥/١ ، والمقتضب ٦٩/٣ ، ٨٦/٤ . وانظر المغنى ص ٦٧٢ .

(٥) الأصول ٨١/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٤٥/٢ (باب الفاعل) .

(٦) التسهيل ص ٥٢ ، وشرحه ، ورقة ٥٥أ (نسخة دار الكتب المصرية) .



٣ –عبَّر عن اسم الفاعل ، بالفاعل ، فى قول الشاعر :

يخشى الرزيَّةَ بين الماء والبادى [(١)]

ولعله أراد فى هذا الموضع الفاعلَ وَزْنًا لا مصطلحاً ، ولكن يُضْعِفهُ سياقُه وتنظيرُه .

٤ –عبَّر عن الجارّ والمجرور بالظرف كثيراً . وهو اصطلاح قديم .

٥ –وعبَّر عن الفتح بالنصب ، وهو أقدمُ منه أيضا .

٦ –ومن المصطلحات التى استعملها أبو علىّ كثيراً مصطلح « التَّبيين » ، وقد سبقه إليه ابن السرّاج [(٢)] . وسماه أبو علىّ فى البغداديات : « الإبانة » . وقد نقلت تفسير المبرّد وابن جنى لهذا المصطلح [(٣)] . وقد ظهر أن هذا « التبيين » الذى يذكره أبو على يتّصل بالتعلّق ، ويُراد به بيان المحذوف ، وهو بذلك يُشبه ألَّا يكون مصطلحا ، ولكنى نبَّهت عليه لئلّا يلتبس « بالتبيين » الذى يأتى مرادفاً للتمييز والتفسير [(٤)] .

٧ –ذكَر الصلةَ والموصول ، وأراد بهما العاملَ والمعمول ، ولم يُرِدْ معناهما الأصطلاحىّ [(٥)] .

٨ –ولعل مما يتصل بالمصطلحات ، ذلك المصطلح الذى كثُر حولَه الكلام ، وهو (البغداديون) . فقد ذكره أبو علىّ ثمانياً وعشرين مرَّة (٢٨) ، وعلَّقت فى بعض المواضع بأنه يريد الكوفيّين ، أو الكِسائىَ والفرّاء ، على وجه الخصوص [(٦)] .

وقد رأيت ابنَ قتيبة يسمِّى الكوفيين : « البغداديِّين » [(٧)] .

ثم رأيت أبا منصور الأزهرىّ يسمّى الكوفيين : « العراقيين » [(٨)] .

---

(١) باب من حذف المضاف .

(٢) الأصول ١/١١٩ ، ١٤٢ .

(٣) باب من التقديم والتأخير .

(٤) راجع المصطلح النحوى ص ١٠٧ ، ١٦٥ . وقال موفق الدين بن يعيش : « اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد . والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس » . شرح المفصل ٢/٧٠ .

(٥) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

(٦) باب تحريك نون الاثنين ، وباب من الصلات والأسماء الموصولة . وباب من الفاعل . وهذا ممَّا يقوّى رأى الدكتور عبد الفتاح شلبى ، الذى انتهى إليه فى هذه القضية . راجع : أبو على الفارسىّ ص ٤٤٦ .

(٧) انظر أدب الكاتب ص ٣٦٥ (باب ما يكون مهموزاً بمعنىً وغير مهموزٍ بمعنىً آخر) ، وص ٤٨٣ (باب فَعَل يَفْعَل ويَفْعِل) . وعبارته فى هذا الموضع الثانى صريحة فى أن البغداديين هم الكوفيون . قال : « والنحويون من البصريين والبغداديين يقولون .... » .

(٨) مقدمة تهذيب اللغة ١/٢٧ .

أسلوب أبى علىّ

مِن أجلِّ نِعم الله على عباده : نعمةُ البيان ، والإحسانُ فى تأدية المعانى . ووجوه الإحسان كثيرة ، ومَنادِحُها واسعة ، ولا يكاد يظفَرُ بها إلّا مَن وُهِب لطافةَ الحِسّ وخفّةَ الرُّوح ، ورحابةَ النفس ، والارتياحَ والطربَ والعَجَب لمظاهر إبداع الله عز وجلّ فى هذا الكون ، وما بَثّه فى ملكوت السماوات والأرض ، وما أجراه على ألسنة خَلْقه . أما أهلُ « الكثافة » الذين كان يصفهم أبو العلاء ، وهم الذين امتحنهم الله بثِقَل الظلّ ، ورُكُود الهواء ، فما أبْعَدَهم عن البيان والإحسان :

وهُلْكُ الفتى ألّا يَراحَ إلى النَّدَى ... وألّا يرى شيئاً عجيباً فيَعْجَبا (١)

ثم إنّ هذه المواهبَ التى يمتنّ الله بها على من يشاء مِن عباده ، لابُدَّ لها لكى تؤتىَ ثمارَها عند الأدباء وأرباب البيان ، من طولِ دُرْبة ومعالجة ، يأتيان بكثرة النظر فى الأساليب العالية الشريفة ، من بديع الشعر وكريم النثر ، ثم معاشرة الأصفياء أصحابِ الفِطَر السويّة ، والطبائع النقيّة ، والفِرار من مخالطة أهل « الكثافة » ، فإنّ معاشرة الثقيل حُمىَّ الروح – كما يقولون – وإن جاءك فى ألف ثَوْبٍ من العلم الكاذب والفضل المدخول (٢) .

---

(١) وقد نقل لنا إخواننا من تلاميذ الأستاذ عباس محمود العقاد ، رحمه الله ، أنه كان يقول : « إن مِفتاح شخصية الكاتب أو الأديب هو روحُ الفكاهة عنده » . فلما سألوه عن حظّ شيخ العربية شيخنا محمود محمد شاكر ، من روح الفكاهة هذه ، قال : (Over) أى أن حظّه منها عالٍ زائد . هكذا حكَوْا عنه رحمه الله ، وحدّثنى بهذا سماعاً مِن لفظه أخى الذكىّ القلب واللسان ، الأستاذ عبد الحميد البسيونى ، أحسن الله إليه .

(٢) وأشدُّ أنواع الثِّقَل هذا الذى يأتيك فى ثوبِ كذبٍ من التقوى والتصوُّن والاحتشام . وربُّك يعلم ما تُكِنّ صدورُهم وما يُعلنون :

أظهروا للناس دِيناً ... وعلى الدِّينارِ دارُوا
وله صاموا وصَلُّوا ... وله حَجُّوا وزارُوا
لو بَدَا فوق الثُريّا ... ولهم رِيشٌ لطارُوا

ومِن بابَتِهِ :

تُصَلّى الضُّحى ما دهرُها بتعبُّدٍ ... وقد أثخنت فِرعونَ فى كفرِه كفرا



وقد كان الأدب – ولا يزال – خيرَ سبيل لإيصال المعرفة ، وسرعةِ انصبابها إلى السمع ، واستيلائها على النفس ، والبليغ يضع لسانَه حيث أراد ، وإنك لتجد كثيراً من الدراسات قد جمعت فأَوْعَتْ ، لكنها لم تبلغ مبلغَها من النفع والفائدة ؛ لجفافها وعسرها [1] : وحسنُ البيان يُرى الظلماءَ كالنور [2] .

وأهلُ العِلم تتفاوت حظوظُهم من هذا البيان ، فمنهم شقيٌّ وسعيد ، يستوى فى ذلك أربابُ كلِّ علم وفنّ ، لكنه قد شاع وذاع ضعفُ النحاة فى الأدب ، وقُصورُ باعهم فى البيان ، فيقول أبو حيان ، فى مقدمة تفسيره : « ولنبيِّن أن علم التفسير ليس متوقّفا على عِلم النحو فقط ، كما يظنُّه بعضُ الناس ، بل أكثر أئمة العربيّة بمَعْزِلٍ عن التصرُّف فى الفصاحة ، والتفنّن فى البلاغة ، ولذلك قلَّت تصانيفهم فى علم التفسير ، وقلَّ أن ترى نحويًّا بارعاً فى النظم والنثر ، كما قلَّ أن ترى بارعاً فى الفصاحة يتوغَّل فى علم النحو ، وقد رأينا من يُنَسب للإمامة فى علم النحو وهو لا يُحسن أن ينطقَ بأبيات من أشعار العرب ، فضلًا عن أن يعرف مدلولَها ، أو يتكلم على ما انطوت عليه من علم البلاغة والبيان » [3] .

ولا يَسْلَمُ هذا الكلامُ كلُّه لأبى حيّان ، فقد رأينا من النحاة واللغويين مَن مَدُّوا فى البيان يدا ، ورأينا من مصنَّفات النحو ما جرتْ فيه قواعدُ النحو ومسائلُه سهلةً سائغة ،

= وثالثة :

لقد رابنى من أهل يثرب أنهم ... يهمّهُم تقويمُنَا وهـمُ عُصْلُ
يذمُّون لنا الدُّنيا وهم يَرْضِعُونها ... أفاويقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثَعْلُ
إذا ركبوا الأعوادَ قالوا فأحسنوا ... ولكنَّ حُسْنَ القولِ يُفسِده الفِعْلُ

فَذَمُّوا

[والعصل : الاعوجاج . ويرضعونها ، بكسر الضاد ، لغة نجدية . والأفاويق : جمع أفواق ، وهو جمع فيق ، بالكسر ، وفيق : جمع فيقة ، وهو اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين . والثعل ، بفتح الثاء وضمها ، وهو زيادة فى أطباء الناقة والبقرة والشاة . وقيل : الثعل : حلمة الثدى] .

(1) راجع كتابى : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٨٦ .

(2) من أبيات ابن الرومى الحكيمة :

فى زخرف القول تزيينٌ لباطله ... والحقُّ قد يعتريه سوءُ تعبيرِ
تقول هذا مُجاجُ النحل تمدحُهُ ... وإن تَعِبْ قلت ذاقىءُ الزنابيرِ
مدحاً وذماً وما جاوزْتَ وصفَهما ... حسنُ البيان يُرِى الظلماءَ كالنورِ

(3) البحر المحيط ١/٩ .

ولست هنا بسبيل التمثيل بعالمٍ أو كتاب ، ولكن حسْبى أن أشير إلى أبى الفتح بن جنى والشيخ عبد القاهر ، وهما من هما فى النحو والصرف ، ومقامهما فى البيان غير منكور ولا مدفوع [1] . وهذا « أمالى ابن الشجرى » من أصول كتب النحو ، تأتيك القواعدُ والأعاريبُ فيه عذبةً قريبةَ المورد ، ميسورة الاجتناء ، وهذا ابن مالك بمحصولهِ الغزير من الشعر والنثر .

ثم إنَّ أبا حيان نفسَه نحويٌّ ، وقد فسَّر القرآن الكريم ، فى « بحره » وكذلك جار الله الزمخشريّ نحويٌّ ، وقد فسَّر الكتاب العزيز ، فى « كشَّافه » .

وأيضاً فإنه بعيدٌ كلَّ البُعد أن يكون إنسانٌ إماماً فى النحو ، ثم لا يُحسن أن ينطق بأبيات من أشعار العرب ! ورحم الله أبا حيان ، فقد كان صاحبَ شطحات .

ولعلَّ هذه الجفوةَ بين أهل الأدب وأهلِ النحو امتدادٌ لما جرى قديماً بين الفرزدق وابن أبى إسحاق ، وكانت أثراً من آثار تسلُّط النحاة ، وشَهْرِهم سيفَ القواعد فى وجه الإبداع الشعرىّ - زعموا !

على أن الحقَّ يقتضينا أن نعترف أن هذا الرأى - وهو بُعد النحاة عن الأدب ، وتجافيهم عن وجوه البيان - قد امتدَّ شئٌ منه إلى هذا الزمان ، فإننا نعرف فى تآليف بعضهم ثقلًا وغثاثة تكاد تُطبِقُ على القلب ، وتسُدّ مجرى النَّفَس ، وإن تخايلَتْ هذه التآليفُ فى بُرُود المنهجيّة وطَيْلَسان الموضوعيّة . وقد ضاعف مِن هذا الثِّقل هجومُ بعضهم على النحو القديم ، والهُزْء بأعلامه ، فجمعوا بين خِسَّتَيْن ، واحتازوا سَوْأَتَيْن . والله المسؤول أن يصرفَ عنهم ذلك بمنّه وفضله ، فإنه الشافى المعافى .

وهذا شيخنا أبو علىّ - برَّد اللهُ مَضْجعه وأجزل له المثوبة - لم يقنع بالجفاف المعهود فى أساليب النحاة ، حتى ضمّ إليه تعقيداً شديداً ، وعُسْراً بيّنا ، فيما يُريغه ويُديره من

---

(١) معلوم أن الشيخ عبد القاهر كان يُعرف بعبد القاهر النحوى ، وأنت تعرف بيانه العالى فى « الدلائل والأسرار » . أمّا بيان ابن جنى فهو الغاية فى الحسن والاسترسال ، يعرِفُ ذلك من أدام النظر فى كتابه العظيم « الخصائص » ، وإن كانوا قد وصفوا شعره بالبرد - مقدمة تحقيق الخصائص ص ٤٩ - ووصفُ شعرِ النحاة بالغثاثة والبرد تراه كثيراً فى كتب التراجم .



مسائل النحو وقضاياه ، وقد نبَّه إلى هذا الأقدمون ، فقال أبو البركات الأنبارىّ : « قال بعض أهل الأدب : كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمَّانىّ ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علىّ الفارسىّ ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السِّيرافىّ » (١) .

وتلميذه ابن جنى يقول فى بعض أعاريبه : « فأطال الطريقَ وأَغْوَرَ المذهب » (٢) . ويذكر فى مقدمة كتابه « المحتسب » ما يدلُّ على أن شيخه كان يميل إلى الإطالة والإغماض .

ويقول ابن الشجرىّ ، فى توجيه بيت يزيد بن الحكم الثقفىّ :

فليت كفافًا كان خيرك كلّـه ... وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

« قال بعض أهل الأدب : هذا البيت مشكِل ، وقد زاده تفسيرُ أبى علىٍّ له إشكالا » (٣)

وقال أيضاً تعليقاً على كلام لأبى علىٍّ فى تخفيف الهمزة : « قد ألغز فى كلامه هذا ، وما وجدت لأحدٍ من مفسِّرى كتابه الذى وسمه بالإيضاح تفسير هذا الكلام » (٤) .

وقد يتصل بالإغماض ما وصف به ابنُ الشجرىّ بعضَ اختيارات أبى علىٍّ بأنّها « مِن مَرامِيه البعيدة » (٥) .

---

(١) نزهة الألبّا ص ٣١٩ ، وانظر رواية أخرى لهذا الخبر فى معجم الأدباء ٧٥/١٤ . وإنما وُسِم الرمانىُّ بأنه لا يُفهم من كلامه شىءٌ لغلبة المنطق عليه . وقد ردَّ هذه التهمةَ ردًّا قويًّا الدكتور محمد أبو موسى ، بالاحتكام إلى أسلوب الرمانىّ فيما بقى من آثاره ، ثم بوصف أبى حيان التوحيدىّ له ، ثم ذكر كلاماً جيّدا فى إبطال هذا الأثر الضخم المزعوم للفكر الأرسطى ، فى الفكر الإسلامى . انظر « الإعجاز البلاغىّ فى رؤية أبى الحسن على بن عيسى الرمانىّ » . مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى - جامعة أم القرى - العدد الخامس ١٤٠٢ هـ ، وكذلك دفع هذه التهمة ، عن الرمانىّ : الدكتور عبد الفتاح شلبى ، وإن كان قد اتكأ فيها على كتاب « الحروف » . وفى نسبة هذا الكتاب للرمانى شكٌّ كبير . انظر : أبو على ص ٥٨٨ وما بعدها .

(٢) حكاه البغدادى فى الخزانة ٥١٠/٨ .

(٣) الأمالى ١٨٢/١ .

(٤) المصدر نفسه ٣١٧/١ .

(٥) المصدر نفسه ٢٩٨/١ .



والبغدادىّ يصف كلام أبى علىّ ، فى بعض ما عرض له من شِعر ، بأنَّ فيه قَلاقة [١] .

هذا وقد كان أسوأ وصفٍ وُصِف به كلامُ أبى علىّ ، ما كان يقوله أبو حيان النحوىّ : « وفيه عَجْرَفِيَّةُ العَجَم » [٢] . وهذا تجاوزٌ من أبى حيان ، وإقليمية خبيثة – بلغة عصرنا – فإن التلويح بالجنس أو اللون مما يُزرِى بقائله ، وقدْ نَهانا عنه ديننا الحنيف نَهْياً باتًّا قاطعا . وقد قلت مرَّة : إن الأمم ذات الحضارات القديمة حين دخلت فى دين الله الذى ارتضى لعباده ، نسيتْ ما كان يعبد آباؤها من قبل ، ثم هجرت لسانَها القديم ، واتخذت اللِّسانَ العربىَّ أداة فكرٍ وبيان ، ولم يبق مِن فرق بين هذه الأمم والأمةِ العربية إلا فرقُ اللون والدم ، وهو فرقٌ ساقطٌ مُهْدَر فى موازين الدين الخالص ، والرسالة الخاتمة [٣] .

ولابن جنى هنا كلامٌ عالٍ نفيس ، يقول رحمه الله من كلام طويل : « وذلك أنَّا نسأل علماء العربية ممَّن أصلُه عجمىّ ، وقد تدرَّب بلغته قبل استعرابه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤالَ عن ذلك ؛ لبُعْده فى نفسه ، وتقدُّم لُطفِ العربية فى رأيه وحِسِّه ، سألت غير مرّة أبا علىّ – رضى الله عنه – عن ذلك ، فكانَ جوابه عنه نحواً مما حكيتُه » [٤] .

ولأبى حيان أن يصف كلامَ أبى علىّ بالإلغاز ، أو الإغماض ، أو القَلاقة ، كما فعل غيرُه ، أما أن يَنْبِزَ بالجِنس ، فهذا ما يُرَدُّ عليه ، ولا يُقبلُ منه .

ومهما يكن من أمر فالظاهر أن أبا علىّ رحمه الله ، كان راضياً كلَّ الرِّضا عن هذا الأسلوب الذى سلكه فى تقرير القواعد ، وما شاب ذلك من إغماضٍ وعُسْر ؛ لأنه نازِعٌ به إلى نباهة شأن وعلوِّ مقام ، فيقول فى آخر رسالته التى كتبها إلى سيف الدولة ، جواباً عن كتابٍ ورد عليه منه ، يردُّ فيه على ابن خالويه ، يقول : « وهذا أطال الله بقاءَ سيّدنا من

---

(١) الخزانة ٣٠/٤ .

(٢) رأيته فى بعض المواضع من البحر المحيط ، ولم أقيِّده ، وأذكر أنه كان يصف الزمخشرىَّ به أيضا .

(٣) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ١٥ .

(٤) الخصائص ٢٤٣/١ .



العويصِ الذى لا يفهمه أحد ، ولا يعرفه ولا ينقُضُه ولا يُبْرِمه » [١] .

وقد يُقوِّى القولَ بهذه النزعة عند أبى علىّ ، ما ذكره القيسىُّ ، وهو أحدُ شرّاح « الإيضاح » ، قال فى شرح هذا البيت :

دعانىَ من نجدٍ فإن سنينَه   لعِبْنَ بنا شِيباً وشيَّبْننا مُرْدا

« وقد دَلَّه أبو علىٍّ كثيراً من منتحلى هذه الصناعة ، وفضحَهم بقوله : فإن حقَّرْت السنينَ على قول من قال : دعانى من نجد فإن سنينه » . ثم أخذ يُبيِّن وجه كلام أبى علىّ [٢] .

فهذا نصٌّ يُفْضِى إلى أنّ أبا علىّ كان يَعْمِد إلى الإلغاز والإغماض عمداً .

وقد تتبع الدكتور عبد الفتاح شلبى ، مظاهرَ ذلك الغُموض والإبهام فيما ظفِر به من تصانيف أبى علىّ [٣] .

والغريب مع هذا كلّه أن يقولَ الصديق العزيز الدكتور حسن شاذلى فرهود : « بلغت كتب أبى علىّ الذروة فى فصاحة التعبير وجمال الصياغة ، فقد كان يؤثر الوضوح ، ويبعد عن كلِّ ما يؤدّى إلى الإلغاز والتعمية » [٤] .

علَى أنّى قبل أن أعرِض لعُسْر أبى علىٍّ فى كتابنا هذا ، أحبُّ أن أردَّك إلى صدر هذه الكلمة ، فأقول : إننا لا نستطيع أن نَرْجِعَ ما ذكرناه من ضعف بيان أبى علىّ إلى كثافة طبع ، أو ضِيق نَفْس ، فإنَّ بيننا وبينَه حُجُبًا كثيفةً من الزمان والمكان ، والرجل لم يترك آثاراً أدبيّة تشِى بشىءٍ من ذلك ، كما أن كتب التراجم لم تُفصح عن شىءٍ من مِزاج أبى علىٍّ ، وخاصَّة أمرِه ، وتقلّبه فى العالَمين . وهذه الكتب عادةً ما تفيض فى أخبار المترجَم بذكرهذه

---

(١) الحلبيات ورقة ٣٨ ، نقلًا عن : أبو على ص ٥١٠ ، ويعلّق الدكتور عبد الفتاح شلبى فيقول : « وهكذا لا ينتهى أبو على من الكتاب حتى يترك ابن خالويه وقد بدا فى تخاذله واعترافه بإغماض أبى علىّ لأسلوبه ، ولكنّ أبا علىٍّ يعتزّ بذلك الإغماض ، ويردُّه إلى تمرُّسه بالعويص وتعمقّه فى العلم ... » .

(٢) شرح شواهد الإيضاح ص ٩٢٩ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى . من إعداد الأخ الدكتور محمد حمود الدعجانى) . وقوله « دَلَّه » أى حَيَّر وأدْهَش .

(٣) أبو على صفحات ١١٢ ، ٣١١ ، ٤٩٢ ، ٦١١ .

(٤) التكملة – مقدمة التحقيق ص ٨ .



السلوكيّات الدقيقة التى تكشف عن حياته ، وتقيم صورةً سويَّةً له ، وبخاصّة فى تراجم المشاهير من العلماء ، كما ترى مثلًا فى ترجمة أبى الفرجِ الأصفهانى ، وابن الخَشّاب ، وأبى علىّ الشلوبين .

كما أنّنا لا نستطيع أن نردَّ هذا الجفافَ والعُسرَ فى بيان أبى علىّ ، إلى قلّة محصوله من أشعار العرب ومنثورها ، فشواهده الغزيرة ناطقةٌ بأنه كان يمتَحُ من ماءٍ فوّار ، لا يجفُّ ولا ينضُب ، ويؤنِسُ لهذا ما رُوِى أنه قد جَرى ذِكرُ الشعر بحضرته فقال : « إنى لأغبطكم على قول الشعر ، فإن خاطِرى لا يوافقنى على قوله ، مع تحقُّقى بالعلوم التى هى مِن موادّه » [١] .

مَرَدُّ الأمر عندى : إغراقُ أبى علىٍّ فى إجراء القياس وطَلَب العلَّة ، وقد ذكروا أنه كان مُغْرىً بالقياس ، وكان يقول : « لَأَن أخطىءَ فى خمسين مسألةً بما به الرواية ، أحبُّ إلىَّ من أن أخطىءَ فى مسألة واحدةٍ قياسية [٢] » . وفى رواية : « أخطىء فى خمسين مسألة فى اللغة ، ولا أخطىء فى واحدة من القياس » . وهذا الإغراق فى إجراء القياس والتماس العِلّة ، مُفْضٍ إلى عمليات ذهنيّة معقَّدة ، برَع فيها أبو علىّ براعةً فائقة ، وعَلَنَ بها كلُّ تصنيف من تصانيفه . وفَرْطُ العقل ، وفَرْطُ الذكاء إذا عالج بهما المرءُ أمراً من الأمور ، أسلماه إلى دُرُوب موحشة من العَنَت والصَّرامة . والأدبُ والبيان يرجعان إلى السَّماحة واليُسْر [٣] .

على أنى – مع التسليم بذلك كلّه – أحبُّ أن أردَّ الأمرَ أيضاً إلى طبيعة أبى علىٍّ نفسه ؛ لأن كثيراً من القائسين والمنطقيّين والكلاميّين ، فى زمان أبى علىٍّ ، وفى غير زمانه ، كانوا أدباء وأصحابَ بيان – أو على الأقل لم يكونوا مثل أبى علىٍّ ، فى صرامة أسلوبه ، وتعقُّد تراكيبه – كالرّمّانىّ والسِّيرافىّ ، وأبى حيان التوحيدىّ ، الذى كان يقال فيه : فيلسوف الأدباء ، وأديب الفلاسفة [٤] . ولو كان المنطق بأقْيستِه وعِلِله ، وسائر قضاياه ، هو الباعثَ على الإغماض ،

---

(١) إنباه الرواه ٢٧٥/١ ، ووفيات الأعيان ٨٠/٢ .

(٢) انظر أمثلة القياس عنده فى : أبو على ص ٢١٧ ، وسترى أمثلةً كثيرةً منها فى كتابنا هذا .

(٣) كالذى تعرفه من العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، والمُراوَحة بين التصريح والكناية ، واللجوء إلى رحاب التشبيه ، وكلّ ضروب « المعانى والبيان والبديع » التى تتخفف من قيود العقل وصرامته ، وتجْفُو عن التقريريَّة ، والمُباشَرَة .

(٤) معجم الأدباء ٥/١٥ .



والحاملَ عليه ، لوقع فى مَهْواتِه جميعُ أهلِ النحو ، بل لوقع فيه أيضا ابنُ جنى – وهو الوَرِيثُ الحقيقىّ لعِلم أبى علىّ – وأنت قد عرفْت حلاوة لفظه ، وعذوبةَ بيانه ، وحُسْنَ تأتِّيه لِمحْنة اللفظ [1] .

وإذْ لم يصحّ هذا ، علمتَ أن ذلك راجعٌ إلى طبعٍ وغريزة عند أبى علىٍّ ، رحمه الله .

ولم يبقَ إلّا أن أذكرَ لك مُثُلًا من إغماض أبى علىٍّ وعُسْر أسلوبه فى هذا الكتاب . وسترى أن بعضَ هذه المُثُل راجعٌ إلى أنه يطوى الكلامَ طيًّا ، اعتماداً على أنه بسطه فى بعض تصانيفه الأخرى . فمن ذلك :

١ – عَجْنُ الكلام بعضه ببعض ، كما ترى فى مثل توجيهه لبيت ذى الرمّة :

كلٌّ من المنظر الأعلى له شَبَهٌ ... هذا وهذان قَدُّ الجِسم والنُّقَبُ

قال فيما قال : « ومعنى ذلك فيما حكى عن الزّيادىّ : أنّ جِسمَه مثل جِسمه الحسن والمراد بالجسم الأجسام ... » [2] . وقد علّقت فى هذا الموضع بأن الكلام ينبغى أن يقف عند قوله « جسمه » وأن كلمة « الحسن » لعل المراد بها : الحسنُ بن الحسين السُّكّرى ، وهو أحد الذين صنعوا ديوان ذى الرمّة ، وقد أعاننى على ذلك أنّ نون « الحسن » قد ضُبطت فى نسختى الكتاب بالضم – ولا يمكن أن يكون « الحسن » خبراً لإنّ ، لأنّ « إنَّ » استوفَتْ خبرها فى قوله « مثل » – فيكون المراد « قال الحسن » ، وما بعده مقولُ القول ، وهو أسلوبٌ معروفٌ فى كلام الأقدمين ، ولكنه هنا عَسِرٌ .

٢ – تلقِّى جوابِ الشرط بغير ما اعتاد المصنِّفون أن يتلقَّوْه به ، فى مثل : « فإن قلتَ .... قلْتُ [3] » ، وأبو علىّ يعدِل عن هذا المألوف ، فيقول فى الباب الأوّل ، الذى عقده لأسماء الأفعال : « فإن قلت : فهلا استدللت بتنوين مانُوِّن من هذا على أنه اسمٌ نحوصَهٍ ..... فإنَّ هذا التنوين الذى فى صَهٍ ليس الذى فى يدٍ .... » فقوله « فإنّ هذا

---

(١) « حسن التأتّى لمحنة اللفظ » من كلام أبى سليمان الخطابى ، رحمه الله ، فى مقدمة غريب الحديث ٥٧/١ – وهو تعبير غريبٌ دقيق ، يصلح أن يكون أساساً لما يقوله نُقّاد الشعر المعاصرون فى (المُعاناة) .

(٢) باب من حذف خبر المبتدأ . وانظر أيضاً لعجن الكلام ص ٢٢٣ ، س١ .

(٣) وهو ما يسمِّيه الفقهاء « الفَنْقَلَة » نَحتُوه مِن : فإن قلتَ ... قلْتُ . كما ترى .



التنوين الذى فى صهٍ » هو الجواب . وقد قلت فى تعليقى على هذا الموضع : هذا جواب « فإن قلت » ، وسيمرُّ بك شىءٌ كثيرٌ من هذا ، فتنبَّه ، فإن لأبى علىٍّ رحمه الله أسلوباً فى الأداء وإدارةِ الكلام غيرَ الذى عَهِدْتَه .

وقد سبق إلى تلقّى الجوابِ بهذا الأسلوب ، أبو الحسن الأخفش [1] ، وتبعهما الشيخ عبد القاهر ، ونبَّه عليه شيخُنا محمود محمد شاكر – حفظه الله – وما نبَّه عليه إلّا لغُموضه وجَريانه على غير المألوف [2] ، عند أهل زماننا .

وقد كان الأجدرُ بى ألّا أُنبِّه على هذا ، وألّا أقفَ عنده كثيرا – إذ كان مِن فصيح الكلام ومن مستعمَله عند أهل العِلم – ولكنّى رأيتُه فى بعض السِّياقات يدِقُّ ويغمُض حتى لا يكاد يُرَى ، مما حَمل البغدادىَّ على أن يغيِّره إلى المألوف المعتاد :

فمِن ذلك قولُ أبى علىّ : « فإن قلت : فهلّا جاز حذفُها ... فإن إبقاء الموصول ... [3] جعله البغدادىُّ : « قلت : إبقاء الموصول » [4] .

ومنه أيضا : « فإن قلت : أفيجوز إذا نصبتُ كالئها أن أجعل الكالىء حالًا من الموصول .... فإنّ وصفَ الثُّغرة باليقظان ليس بالسَّهل » [5] . غيَّره البغدادىُّ إلى : « فالجواب أن وصف الثغرة باليقظان ... » [6] .

ومن تغييرات البغدادىِّ كلامَ أبى على ، فى غير ما ذكرت ، ما قاله أبو علىٍّ فى توجيه قوله العجاج :

خالط مِن سَلْمَى خياشيم وَفا

قال فيما قال : « ولكنْ جعل النصبَ فى أن لم يُبدِل من التنوين فيه الألْفَ كالجر والرفع » [7] . بدَّله البغدادىُّ فجاء : « ولكنْ جَعل النصب فى عدم إبدال التنوين ألفاً

---

(١) معانى القرآن ١/١٤٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١١٤ .

(٣) باب من الصلّات والأسماء الموصولة .

(٤) الخزانة ٣/٤٢٤ .

(٥) الباب نفسه .

(٦) الخزانة ٥/١٣ .

(٧) باب من مجارى أواخر الكلم من العربية .



كالجرّ والرفع » [١] .

وقال أبو علىّ ، فى وجه مشابهة « عسى » « لَعَلّ » : « فإن قلت : إذا صارت بمنزلتها لهذا الشبه ، فما المرفوع بها ؟ وهى إذا صارت بمنزلة لعلَّ اقتضى مرفوعا » [٢] . وقد علّقت على هذا الموضع بأن الكلمة جاءت هكذا فى النسختين ، والمراد « اقتضى ذلك » أو نحوه ، وهو أسلوب أبى علىّ ، ولكنَّ البغدادىَّ غيَّره إلى « تقتضى » [٣] .

وما غيرَّ البغدادىُّ مثلَ هذه المواضعِ من كلام أبى علىٍّ ؛ إلَّا لأنه وجد فيها قلاقة [٤] ، كما نقلتُ عنه قريبا .

٣ – الفصل بين الشرط والجواب بفاصلٍ طويل . ومن ذلك ما ذكره فى توجيه بيت أميّة ابن أبى الصَّلت :

الحاملُ النارَ فى الرَّطْبَين يحملُها ... حتى تجىء من اليُبْسَين تضطرمُ

جاء فيما ذكره : « فإن قال أجعل « يحملها » الخبرَ ، وأعلّق « حتى » به ... » ثم استطرد إلى أشياء كثيرة ، بعدَها أجاب فقال : « فهو قولٌ » [٥] ، وبين الشرط والجواب عشرة أسطر ، فى كلِّ سطر نحو عشر كلمات .

٤ – إجراء الإعراب على غير المألوف . قال فى إعراب بيت أوس بن حَجَر :

كأنّ جديدَ الأرض يُبليك عنهمُ ... تقىُّ اليمين بعد عهدك حالفُ

« وفاعل يبليك : جديد الأرض » [٦] . وعلّقت على ذلك بأنه يريد الضميرَ المستتر فى « يبليك » العائد على « جديد الأرض » الذى هو اسمُ كأنَّ .

---

(١) الخزانة ٣/٤٤٢ .

(٢) الباب الأخير – فى توجيه قول رؤبة : يا أبتا علَّك أو عساكا .

(٣) الخزانة ٥/٣٦٣ ، وانظر ما يأتى فى الفِقرة (٤) .

(٤) وكذلك كان يفعل ابن الأثير مع الزمخشرىّ . راجع مقدمتى لمنال الطالب ص ٣١ .

(٥) باب من الابتداء .

(٦) باب من الفاعل .

ومثلُه ما ذكره فى إعراب قول القُطاميّ :

إذا التيّازُ ذو العضلات قُلْنا إليك إليك ضاق بها ذِراعا

قال : « فاعل ضاق : التيّازُ المتقدّم ذكرُه » (١) . وجاء فى الخزانة : « فاعل ضاق ضمير التياز » (٢) . وقلت فى تعليقاتى : البغداديُّ ينقل عن كتابنا ، وقد زاد كلمة « ضمير » كما ترى ؛ ليجرىَ الكلامُ على سَنَن النحاة ، فيما اعتادوه من إجراء الإعراب ؛ لأن ظاهر كلام أبى علىّ يُجيز تقدّم الفاعل على الفعل ، وليس الأمر هكذا ؛ لأن أبا علىّ يريد أن فاعل « ضاق » ضميرُ التيّاز ، ثم نَظَّرْتُ له بما قاله فى بيت أوس السابق .

وقد جاء لذلك نظيرٌ فى شاهدين للنابغة وعدىٍّ بن زيد (٣) . فالأول :

خلَّتْ سبيلَ أتىٍّ كان يحبسُهُ ورفَّعتْه إلى السِّجفين فالنَّضَدِ

وقال فيه أبو علىّ : « فاعل يحبسُ السَّبيل » . وقلتُ : يريد ضمير « السبيل » . والثانى :

مَن رأيتَ المنونَ عرَّيْنَ أم مَنْ ذا عليه من أن يُضامَ خفيرُ

قال : « فاعل عرَّيْن المنون » وقلت : يريد نون النِّسوة العائدةَ على « المنون » .

٥ – ومن إغماض أبى علىٍّ فى هذا الكتاب ، سكوتُه عن بيان وجه الدلالة فى البيت الشاهد أو المثال ، ومن ذلك أنه ساق هذا الشاهد :

وقد شُئِيتْ بها الأقوامُ قبلى فما شُئِيتْ أبِىَّ ولا شَئِيتُ (٤)

ولم يبيّن وجه الدلالة منه ، وذكرتُ فى تعليقاتى أنه قد أَبان عنه فى « الشيرازيات » فاكتفى بذلك عن إعادته هنا .

---

(١) الباب الأخير .

(٢) الخزانة ٣/٣٣ .

(٣) الباب الأخير أيضا . وانظر كذلك ما قاله وقلتُه فى هذا البيت :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

وهو آخر شاهدٍ فى الكتاب .

(٤) باب من مجارى أواخر الكلِم من العربية .

ومن ذلك أيضا سكوتُه عن بيان وجه الدلالة ، فى أن صوغَ الاسم على التثنية من أول الأمر ، مع عدم تقدير انفصال الواحد ، فى نحو « مِذْروان » دليلٌ على أن التثنية حرفُ الإعراب [١] . وقد ذكرت فى تعليقى وجه الدلالة من « اللسان » ، والغالب أنه أخذ من ابن سيده ، الذى يأخذ من أبى علىّ .

وكذلك ما ذكره من شواهد التعبير عن الماضى بالحاضر ، فقد مثَّل له بقوله تعالى : ﴿ هذا مِن شيعته وهذا مِن عدوّه ﴾ [٢] ، وسكت عن بيان دلالة ذلك على الحاضر ، وقد كشفه فى البغداديات ص ١٠٧ ، بأن وجه الاستدلال هنا استعمالُ أداة الإشارة ﴿ هذا ﴾ ، وهى لا تكون إلَّا للحاضر ، وإنما المراد حكاية الحال فى ذلك الوقت ، وإن كانت القصّة فيما مضى ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ فوجد فيها رجلين يقتتلان ﴾ .

٦ – ومنه أيضا أن أبا علىٍّ يشير إلى القياس ولا يُصَحّحه ، ويُومىء إلى التنظير ، ولا يكشفه . وأرى أنه إنما ترك ذلك ثِقةً بعلِم قارىءِ زمانه ، أو اكتفاءً بأنه ذكره فى بعض تصانيفه الأخرى .

فمن ذلك قوله : « كما أُجرِى يذَر مُجْرَى يدَع » [٣] . ولم يبيّن وجْهَ هذا الإجراء ، وقد بيَّنه فى كتابه الحلبيات – ص ٨٩ ، ١١٢ من مصورة دار الكتب المصرية – ولخَّصتُ كلامه فقلت : « وذلك بفتح عين « يذَر » ، وهى الذال ، وجاز ذلك فى هذا الفعل ، مع أن عينه أو لامه ليستا من حُروف الحلقِ ؛ لأنه أشبه « يدع » من حيث إن كليهما ليس له ماضٍ ولا مصدر ، ولو كان للفعل « يذَر » ماضٍ لجاء على « يفعُل » أو « يَفْعِل » ، بضم العين وكسرها .

ومن ذلك قوله : « وإن شئت قلت : استغْنَوا بجمع عِرْق عن جمع عِرْقاة ، كما استغْنَوا بجَمْع لَجَبة عن جمع لَجْبة ، حيث قالوا : لَجَبات » ، ولم يُبَيِّن وجْهَ هذا التنظير ،

---

(١) باب من التثنية .

(٢) باب من الابتداء .

(٣) باب من الجمع بالألف والتاء تحذف فيه اللام .

وقد نقلته فى تعليقاتى عن ابن سِيده ، فيما حكاه عن أبى علىٍّ ، ثم رددتُه إلى سيبويه [١] .

ومنه ما ذكره فى تأويل « إنما » فى الحصر ، بمعنى « ما وإلَّا » قال منظِّراً له : « وقد قال سيبويه قريباً مما قالوا ، وهو قوله : إنما سرتُ حتى أدخلَها ، إذا كنت محتقراً لسيرك إلى الدخول ؛ لأنك لا تجعله سيراً يؤدّى إلى الدخول ، وأنت تحتقره » [٢] . هكذا قال رحمه الله ، ثم سكت عن بيان وجه الشبه بين ما هو بسبيل تقريره ، وبين قول سيبويه ، وقد نقلته فى تعليقاتى ، حكايةً عن كتابه : الشيرازيات .

ومنه ما أورده فى توجيه قول الشاعر :

ويل آمّ قومٍ طعنتم فى جِنازتهم بنى فُعَيلٍ غَداةَ الرَّوع والرَّهَبِ

فقد ذكر أن الهمزة فى « أمّ » قد لزمها الحذفُ فى هذا الموضع على غير قياس ... ثم قال : « فإن قلت : فلم لا يكون « وَىْ » فى هذا الموضع للتعجُّب ، وتكون اللامُ الجارَّة . فالذى [٣] يدلُّ على أنه « ويلٌ » والهمزة محذوفة من « أمّ » قولُ الشاعر :

لأمّ الأرض ويـلٌ مّا أجنَّتْ بحيثُ أضرَّ بالحسَن السَّبيلُ [٤]

وقلت فى تعليقاتى : ولم يُبيّن أبو علىّ ، رحمه الله ، وجه الدلالة من هذا الشاهد ، على عادته فى اجتزاء الكلام وطيِّه ، ثقةً بعلِم قارىء زمانه ، وقد كشف ابنُ الشجرىّ وجه الدلالة ، قال : « فلما ظهرت اللامُ فى « ويل » لما قدَّم الشاعرُ اللامَ الجارَّة ، كذلك إذا أُخِّرت اللام ، فقيل : ويلٌ لأمّه . هذا معنى كلام أبى على فى هذه المسألة ، وفى كلامى بعضُ لفظه » [٥] . انتهى كلامه ، وهو دالٌّ – كما ترى – على أن أبا علىٍّ قد عَرَض لهذا الشاهد فى كتابٍ آخَرَ من كتبه غير كتاب الشِّعر .

وبعد : فإن الأمثلةَ التى ذكرتُها فى إغماض أبى علىٍّ وطيِّه الكلامَ طيًّا ، أردتُ بها أيضا – فوق الدلالة على أسلوبه ومنهجه فى الأداء – أن أُمَهِّدَ عُذْرِى فيما تراه مِن توسُّع

---

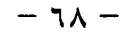
(١) باب آخر من الجمع بالألف والتاء . والمخصّص ١٨٢/٧ ، والكتاب ٦٢٧/٣ .

(٢) باب ما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ .

(٣) هذا جواب « فإن قلت » فضُمَّه إلى الأمثلة التى ذكرتُها من قبل عن أسلوب أبى علىٍّ فى تلقّى الجواب .

(٤) باب يجمع ضُروبا من هذه الأبواب .

(٥) أمالى ابن الشجرى ٥/٢ .



فى الشرح والإحالة ، وإكثارٍ من التخريج والبَسْط . وتحقيقُ النُّصوص ينبغى أن يظلّ فى دائرة تحرير النصّ ، وبذلِ أقصى الوُسْع فى « أن يؤدِّى الكتابُ أداءً صادِقاً كما وضعه مؤلِّفه كمًّا وكَيْفاً بقَدْر الإمكان » [1] . ثم ما يكون بعد ذلك من شرحٍ موجَز للغريب ، وتخريجٍ للنصوص ، وتوثيقٍ للنُّقول ، وإضاءة النصّ ببعض التعليقات ، ويكون ذلك كلُّه فى خدمةِ النصّ وتَجْليته . أما الرَّكضُ هنا وهناك ، وجمْعُ الشاذَّة والفاذَّة ، واستدعاء الدانى والقاصى ، ومَلْء العَيْبة [2] بما ينبغى أن يظلّ فى موضعه ، يَرْجع إليه ويُفيد منه من يُريد التوسُّع والاستزادة : فليس ذلك من التحقيق فى شىء ، وهو تضخيمٌ للنصّ ، وإثقالٌ عليه ، وحَجْبٌ لضيائه وسَناه ، والسالكُ هذا الطريق لا يأمن العَثْرةَ بعد العَثْرة ، والزَّلَّةَ إثرَ الزَّلَّة .

ولا تَحْتَجَّنَّ علينا بما تراه فى حواشى تفسير أبى جعفر الطبرىّ ، وطبقات ابن سلّام ، لشيخنا محمود محمد شاكر ، حرس الله مُهْجَته ، وبما تراه فى حواشى مقتضب المبرِّد للشيخ الجليل محمد عبد الخالق عُضَيْمة رحمه الله ، فذلك مِن بابةٍ أخرى ؛ لأن الذى تراه من كلام هذين الإمامين موصولٌ بكلام الأوائل ، مُنْتَزعٌ منه ، ودالٌّ عليه ، ومكمِّلٌ له ، والشيخان الجليلان يسيران فى طريق الفُحول ، لا تَخْرِمُ مِشْيَةُ أحدِهما مِشْيَةَ واحدٍ من علماء الصَّدْر الأول . أمّا أنا وأنت – مِن حَمَلةِ الدكتوراه – فَدَعْنا نَرْتزِق ، وَصَلِّ على النبى !

وأمرٌ آخر ، أريد أن أنبِّه عليه من خلال تلك الأمثلة التى ذكرتُها : إنَّ محقِّق الكتاب مطالَبٌ بأن يجمع آثارَ صاحب الكتاب كلِّها ، مخطوطَها ومطبوعَها ، فقد ظهر لك أن أبا علىّ كان يسكت عن توضيح الشىء فى كتاب ؛ لأنه كشفه فى كتاب آخر ، ويؤكِّد ذلك ما ذكروه من أن أبا طالب العَبْدىَّ تلميذَ أبى علىّ ، وشارحَ « إيضاحه » كان يشرح كلامَ أبى علىٍّ بكلام أبى علىّ .

وكذلك لابدّ أن يكون محقِّق الكتاب على صِلةٍ بالفنّ الذى يعالجه كتابُه ، خبيراً بالكتُب الأخرى التى تدُور فى فَلَكِهِ ، أو تكونُ على نَسَبٍ منه ووَشِيجة .

---

(١) هذا أدقُّ تعريف وأوفاه لتحقيق النُّصوص . وهو مما سبَق إليه شيخنا العلّامة عبد السلام هارون . والناس يتداولونه بينهم ، وقليلٌ منهم مَن يردُّه إليه .

(٢) العيبة : ما يُجعَل فيه الثياب .



هذا كتابٌ مَدارُه على الشِّعر ، كما عرفتَ ، فالقضايا النحوية والصرفية ، وقضايا المعانى عُولجت فيه من خِلال الشعر ، لكنّ الذى يُعالج هذه القضايا لا غِنى له عن شواهد الكتاب العزيز ، والحديث الشريف ، وكلام العرب فى حِكمها وأمثالِها ، وتعبيراتِ النحاة ونماذجها . وقد استشهد أبو علىٍّ بذلك كلِّه (١) .

والذى ينبغى الوقوفُ عنده ، هو استشهاده بالحديث الشريف ؛ للذى علمتَه من الجدل حولَ هذه القضيّة ، قديماً وحديثا ، وهل كان ابن مالك هو أولَ من توسَّع فى الاستشهاد بالحديث ، أم أنه مسبوقٌ بابن خروف ، أم أن الاثنين مسبوقان بغيرهما من نُحاة الصدر الأوّل ؟

والذى يعنينى من هذه القضية استشهادُ أبى علىٍّ بالحديث فى هذا الكتاب .

لقد جاء الاستشهاد بالحديث فى ثمانية مواضعَ من الكتاب . وإليك نصَّ الحديث ومكانَ الاستشهاد منه :

١ – « العائدُ فى هِبته » استشهد به على مجىء المصدر بمعنى اسم المفعول ؛ فإن الهِبةَ هنا بمعنى الموهوب (٢) .

٢ – « كان يلطخُ أُغَيلمة بنى عبد المطّلب » – وهو من حديث ابن عباس رضى الله عنهما – جاء به شاهداً على تصغير فِعْلة على أُفَيْعِلة (٣) .

٣ – « صواحبات يوسُف » استشهد به على جَمع التكسير إذا جُمع جَمْعَ المؤنَّث السالم ، واستشهد به فى موضعين من الكتاب (٤) .

---

(١) وكان استشهاده بالقرآن الكريم ، بما هو من السبعة ، وبما هو فوق السبعة .

(٢) باب من التقديم والتأخير .

(٣) باب من الجمع بالواو والنون .

(٤) باب ما كُسِّر من الأسماء وجُمع بعد التكسير على حَدّ التثنية . وباب من الصِّلات والأسماء الموصولة .



٤ – « مَثَلُ المؤمنِ كَمَثَلِ الجمل الأَنِفِ » استشهد به على أن « الذُّلّ » فى قوله تعالى : ﴿ أذلّةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين ﴾ هو ذُلّ التواضع ، لاذُلّ الهوان (١) .

٥ – « رُدُّوا علىَّ أبى » جاء به شاهداً على أن العربَ تجعل العَمَّ أباً ، فإنه صلى الله عليه وسلم يريد عمَّه العباسَ رضى الله عنه (٢) .

٦ – « هو لأخيك أو للذئب » استشهد به على أن المراد من قوله : « للذئب » الافتراس . والمعنى : أن ضالَّة الغنم التى لا صاحبَ لها ؛ إمّا أن يأخذَها أخوك المسلم ، أو يفترسَها الذئب (٣) .

٧ – « كان إذا رأى مَخِيلةً » – وهو من حديث أمّ المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها – استشهد به على أن « المَخِيلة » هى السَّحابة الخَليقةُ بالمطر ، المتهيّئةُ له ، وأن ما جاء فى هذا الحديث إنما هو على حذف الموصوف والمضاف ، وتقديره : إذا رأى سحاباً ذا مَخِيلة (٤) .

فهذه هى الأحاديث التى استشهد بها أبو علىّ فى هذا الكتاب . وكلُّها مخرَّجةٌ فى كتب السُّنّة ودواوينها الصحيحة ، كما تراه فى تعليقاتى .

ولك أن تقول : إن الاستشهاد بتلك الأحاديث يدور فى فَلَك قضايا صرفيّة ولغوية ودلاليّة ، وليس منها ما هو نصٌّ فى قضايا النحو (٥) ، وهم غير مختلفين فى أن الحديث قد استشهد به الصدرُ الأول فى توثيق اللغة وتحريرها (٦) . ولكنك تعلم أن الصرف يدخل فى النحو بمعناه العام ، وأن الدلالة هنا متصلة بالمتن اللغوىّ الذى هو أساسٌ فى التركيب النحوىّ .

---

(١) باب من الأسماء المبنية .

(٢) الباب السابق .

(٣) باب من الصلات والأسماء الموصولة .

(٤) باب من الفاعل .

(٥) إلّا ما جاء فى الحديث السابع ، فإنه داخل فى باب النعت ، وفى باب الإضافة .

(٦) يقول الدكتور محمد ضارى حمادى : « على أن من الحق القول بأن اندفاع المتقدمين فى اتجاه الاحتجاج بالحديث كان مَشُوبًا بعيبٍ كبير ، لقد كانوا إلى الاحتجاج به للتثبّت اللفظى ، والتحقّق من نصوص اللغة أقربَ =



وهذا الفصل الذى اصطنعه المتأخّرون بين علوم اللسان ، لم يكن وارداً عند الأوائل ، وهم كالمُجْمعِين على أن العربيَّة كتابٌ واحد .

ومهما يكن من أمر ، فإن صنيع أبى علىٍّ هذا دالٌ على أن « الحديثَ » كان قريباً منه ، إذا احتاج إليه انتزع منه ، ويستوى فى ذلك عنده ما نقوله نحن الآن ، من مسائل النحو أو الصرف ، أو اللغة أو الدَّلالة .

هذا وقد ذكر أستاذنا الكبير الدكتور شوقى ضيف أن أبا علىّ « قد يتمثَّل بالحديث النبوىّ أحياناً ؛ لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس » [1] . والذى رأيناه من أبى علىٍّ فى هذا الكتاب ، أنه يذكر الحديث أصلًا فى الاستشهاد ، لا استئناساً [2] .



= وألصقَ منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية ووضع الأحكام » . ثم حكى عن الأستاذ طه الراوى قوله : « فأصبح رَبْعُ اللغة به خصيبا ، بقَدْر ما صار رَبْعُ النحو منه جَديبا » ، لكن الدكتور حمَّادى ذكر بعد ذلك أن « الجدب » لم يكن بمعناه وإطلاقه ، ثم حكى عن الأئمة الأوائل استشهادهم بالحديث فى مسائل النحو . راجع : الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغويّة والنحوية . ص ٣٣٥ ، وما بعدها .

(١) المدارس النحوية ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) انظر مناقشة فكرة « الاستئناس » هذه ، فى كتاب الدكتور حَمَّادى السابق ص ٣٢٩ ، ثم انظر موقف أبى علىّ من الاستشهاد بالحديث ، فى كتاب الدكتور عبد الفتاح شلبى : أبو على الفارسى ص ٢٠٣ ، ٥٥٣ ، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ص ٧٩ ، ١٢٩ – ١٣٤ .

وقد أفادت الدكتورة خديجة أن الاحتجاج بالحديث فى اللغة والأدب والتفسير ، لا يُعَدّ من مسائل الخِلاف ، ولا يدخل المحتجّ فيها ضمن المحتجيّن به فى مسائل النحو والصرف ، وكأنها تردُّ على الدكتور عبد الفتاح شلبى ؛ لأن كثيراً من النماذج التى أوردها فى استشهاد أبى علىٍّ بالحديث ، تدور حول الاحتجاج للقضايا اللغوية ، وتفسير الكلمات الواردة فى الشعر .

وانظر : الحديث النبوىّ فى النحو العربى – ص ٩٩ وما بعدها – للدكتور محمود فَجَّال . نشر نادى أبها الأدبى . شركة العبيكان للطباعة والنشر – الرياض ١٤٠٤ = ١٩٨٤م .





ونأتى إلى عَظْم الكتاب وصُلْبه ، وهو شواهد الشعر ، وقد عرفْتَ أن مدارَ هذا الكتاب على الشعر ، وعرَفْتَ أيضا أن عدد هذه الشواهد قد جاوز الثمانمائة بقليل ، غيرَ المكرَّر ، وغيرَ القِطَع والأجزاء من الأبيات ، التى يجتزىء بها أبو علىٍّ عن إنشاد البيت ، لأنها موضع الشاهد . وقد تكون القطعة المُجْتَزَأُ بها كلمةً واحدة ، مثل « خريج » و « اليُجَدَّعُ » و « طفلُ » و « يعلُو » ، و « الجبابيُر » ، وقد تكو جارًّا ومجروراً ، مثل « مِن عليه » و « لدن غدوة » و « دلو الدالْ » ، وقد تكون جملة ، مثل « تظلُّ تحفر عنه » و « ذلَّ الزمانُ لهم » و « يجول بريمُها » و « طاطٍ عن الحقّ » و « بمنصلت مثل الحسام » .

فهذه قِطعٌ من أبيات يعرفُها أبو علىّ ، ويُقَدِّر أن قارئَه يعرفها مَعْرِفته . وقد سَبَق إلى هذا المنهج فى الاستشهاد سيبويه وابنُ السراج ، ومن إليهما ، ولكنَّ أبا علىٍّ توسَّع فيه كثيرا .

وشواهد الكتاب انتزعها أبو علىٍّ من شعر الجاهليين ، ومَن بعدَهم إلى نهاية عصر الاحتجاج . ثم طمَح ببصره إلى ما بعد هذا العصر ، فأخذ من شعر شعرائه ، وقَرَن بعضَ شواهدهم بقوله : « فأما قول المحدَث » ، أو « قال بعضُ المحدَثين » ، أو « أخذ المحدَثُ قولَه » .

ومن هؤلاء الشعراء المحدَثين الذين عرفتهم : بشَّار ، وأبو نُواس ، وأبو محمد اليزيدىّ ، وأبو تمام [1] ، وعبد الصمد بن المعذَّل .

---

(١) بَشّار فى قوله :

وليس للمُلحِف مثلُ الردِّ

الباب الأخير .

وأبو نُواس – على ما رجَّحتُ – فى قوله :

دارت على فتية ذلَّ الزمانُ لهم ... فما أصابهمُ إلَّا بما شاءوا

باب من الأسماء المبنية .

وأبو محمد اليزيدىّ فى قوله :

سِيّانِ كَسْرُ رغيفِهِ ... أو كسْرُ عَظْمٍ مِن عِظامِهْ

باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب .

وأبو تمام فى قوله :– وقد نازعه فيه عبد الصمد بن المعذَّل ، وهو محدَثٌ أيضا –:

الموت عندى والفِرا ... قُ كلاهما ما لا يُطاقُ

الباب نفسه .

ولم يُسَمِّ أبو عليٍّ واحداً من هؤلاء المحدَثين – ليس لأنه لا يعرفهم ؛ فإنَّ كلمة « المحدَث » وصفٌ مُقرِّب ، ويكاد يُشعِر بأن موصوفَه معروف ، بل كأنه كان فى صدره حَرَجٌ من الاستشهاد بشعرهم .

ومما ينبغى التنبُّه له أن هذه الشواهدَ الأربعةَ التى انتزعها أبو علىّ مِن شعر المحدَثين ، منها اثنان ساقهما للمعانى ، واثنان للإعراب ، فجاء ببيت بشّار شاهداً على استعمال « الرَّدّ » بمعنى عدم القبول ، أو عدم الإعطاء ، واستشهد ببيت أبى نواس على مجىء « الذُّلّ » فى معنى الانقياد والمُواتاة ، لا الهوان والخضوع .

وساق بيت أبى محمد اليزيدىّ ، وبيت أبى تمام – أو عبد الصمد بن المعذَّل – لقضايا إعرابية ، حول « سِيّان » و « كلاهما » . وقد عقَّب أبو علىٍّ بيت اليزيدىّ بعبارةٍ ذات دلالة ، قال : « فهذا فى القياس كما جاء فى الشعر القديم » . أفلا تدلُّ هذه العبارة على أن ما جاء من الشعر المحدَث أو المولَّد ، صالحٌ للاحتجاج به ، وبناءِ القواعد عليه ، ما دام قد جاء على وَفْق القديم ؟

وهذا كلامٌ يجرُّنا إلى قضية شهيرة فى نحو أبى علىّ ، بل فى تاريخ الاستشهاد كلّه ، وذلك ما ذكروه من أنه استشهد فى « الإيضاح » ببيت لأبى تمام ، هو :

مَن كان مَرْعَى عزمِهِ وهمومِهِ ... روضُ الأمانى لم يزل مهزولا [1]

وأبو تمام ليس ممّن يُستشهد بشعره ، وقد اعتذروا له عن ذلك بأن عضُد الدولة – وقد عمل أبو علىٍّ « الإيضاح » له – كان يحبُّ هذا البيت ، وينشده كثيراً .

وقيل : إنما استشهد به لمكان حبيبٍ من الأدب والعلم ، فأراد التنويه به والتعظيمَ – لشأنه ، ثم ذكروا عن الزمخشرىّ تجويزَه الاستشهاد بشعر أبى تمام ، وحُجَّتُه أننا قد وثِقنا بمروّياته فى « الحماسة » فيُجعَل ما يقوله بمنزلة ما يرويه [2] .

---

(١) الإيضاح ص ١٠٢ .

(٢) الكشاف ١/١٧٠ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾ [سورة البقرة : ٢٠] ، والبحر المحيط ١/٩٠ ، ٩١ ، ووفيات الأعيان ٢/٨١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٠١ ، وانظر أيضاً الروض الأنف ٢/٧٢ .



قلت : ولم يكن أبو علىّ أوّل من استشهد بشعر أبى تمام ، فقد سبقه إليه أبو العباس المبرّد . قال ابن جنى فى سياق الاستشهاد بشعرٍ للمتنبى : « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل – وإن كان مولَّدا – فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف مُتَسرَّبه ، فإن المعانىَ يتناهبها المولَّدون ، كما يتناهبها المتقدِّمون ، وقد كان أبو العباس – وهو الكثير التعقُّب لجِلّة الناس – احتج بشىء من شعر حبيب بن أوس الطائى ، فى كتابه فى الاشتقاق ، لمَّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيدَ خُطَّةَ عَجْزٍ ما شفَعْنا الأذان بالتثويبِ » [1]

والذى يعنينا هنا ما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجانىّ ، دفاعاً عن أبى علىّ ، وتسويغاً لما فعله ، قال رحمه الله : « وأما البيت الذى أنشده فطريفُ الشأن ؛ لأجل أنه من قصيدة أبى تمام التى أوّلُها :

يومَ الفراق لقد خُلِقتَ طويلا لم تُبْقِ لى صَبْراً ولا معقُولا

وقبله قوله :

لو جاز سلطان القُنوع وحكمُهُ فى الخَلْق ما كان القليلُ قليلا

والشيخ أبو علىّ ليس ممَّن يحتجُّ ببيتٍ محدَث فى الإعراب ، وإنما يحتجّ بأشعار المولَّدين فى المعانى فقط ؛ لأن ذلك شىءٌ مشترك ، فأمّا حديث اللفظ فللمُعْرِب ، وكان شيخُنا [2] يحملُه على أن يكون جرى فى المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثلُ ذا بيتُ فلانٍ تقريبا ، فألحق ذلك بحاشيه الكتاب ، ثم وقع فى العمود ، فأما [3] يكون دونه فبعيد . فإن قيل : إن هذا النحوَ لماّ كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة ، وكان القصدُ فيه زيادة البيان بالتمثيل ، أورد هذا البيت ، لم يمتنع . وقد يقال : وإلى هذا ذهب فلانٌ فى قوله ، ولا يُقصَد بذاك الاحتجاجُ ، وإنما يرادُ إيضاح قصْدِه ، وتقريبُ المَسْلك » [4] .

---

(١) الخصائص ١/٢٤ ، وانظر بقية كلامه ، وحاشيته .

(٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث . وأبو علىٌ خالُه ، كما سبق .

(٣) هكذا فى المطبوع من المقتصد ، وفيما حكاه – عن مخطوطته – الدكتور عبد الفتاح شلبى : « فأمّا أن يكون » .

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٤١٢ ، ٤١٣ . وأبو على الفارسى ص ٥٣٠ .

فهذا كلام الشيخ عبد القاهر ، أراد به أن يُبعد عن أبى علىّ تهمة الاستشهاد بالشعر المحدَث فى مسائل الإعراب ، وقد أريْتُكَ أنّ شاهديْن من الشعر المحدَث فى هذا الكتاب قد ساقهما أبو علىٍّ لمسائلَ من الإعراب ، بغير شكٍّ ولا ارتياب ، والبيتان ملتحمان بسياقهما التحاماً شديداً ، فليس فيهما شبهةُ الإلحاق التى حكاها عبد القاهر ، عن شيخه ، ولا تَشَمُّ منهما رائحةَ الاستئناس بعد ذكر الشاهد الموثَّق ، بل إن الشاهد القديم يكتنفهما من أمام ووراء ، فهُما كهُوَ ، سواءٌ بسواء [(١)] ، وليس هنا استرضاءٌ لعضُد الدولة ، كما قالوا فى بيت « الإيضاح » ، وليس هنا أيضاً خوفٌ مِن « بَشّار » كما قالوا فى إنشاد سيبويه له [(٢)] .

ولست أفهم سرَّ هذه المبالغة فى التوقّى من شعراء ما بعد عصر الاحتجاج ، والاعتذار عمَّن سوَّلَتْ له نفسُه من النحاة الاقترابَ من هذه المنطقة ، وكأنها منطقة عسكريَّة (ممنوع الاقتراب – ممنوع التصوير) . وتأمَّلْ كلمة ابن جنى السابقة ، والقضية كبيرة ، وقد عالجها أساتذتنا ومشايخنا ، وليس هنا مجالُ الإفاضة فيها .

* * *

ولمّا كان هذا الكتابُ كتابَ نحوٍ ومعانٍ ، فإنك واجدٌ فيه قَدْراً كبيراً من الشعر ، ليس مما استهلكه النحاة ، ومُطالِعٌ أسماءَ شعراء لا يتردَّدون فى كتب النحو ، وإنما مكانهم كتب الأدب والأخبار ، مثل « عبد الله بن عبد الأعلى الشيبانىّ » الذى تقرأ له شعراً شجىَّ النَّغَم ، نَدِىَّ الإيقاع ، هو قوله :

ياليت ذا خبرٍ عنهم يُخَبِّرنا ... بل ليت شعرىَ ماذا بعدنا فعلُوا

كانوا وكنَّا فما ندرى على وَهَمٍ ... أنحن فيما لبِثْنا أم هُمُ عَجِلُوا [(٣)]

---

(١) وقد وجدت كلمة لأبى على تنطق بجواز الاستشهاد بشعر المحدثين ، وذلك قوله ، فيما حكاه ابن جنى : « يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، وشعرَنا على شعرهم » . ذكره السيوطى فى المزهر ١/٥٩ .

(٢) ردَّ هذه التهمة ردًّا حاسما أستاذنا العلّامة على النجدى ناصف – رحمه الله ورضى عنه – وحكاه عنه الدكتور عبد الفتاح شلبى فى كتابه ص ٤٦٤ .

(٣) باب يجمع ضُروباً من هذه الأبواب .

ولك أيها المحبُّ للشعر المتذوِّقُ له ، أن تسأل : أين بقيَّةُ هذا الشعر الشجىّ النِدِىّ ؟ بل أين نجد هذا الشاعر ؟ فإن هذين البيتين يُنبئان عن شاعرٍ مُطرِب ، آسِر النَّغْمَة ، جهير الصَّوت . =

ومن طريف ما أنشده هذا البيت :

يموت الصالحون وأنت حيٌّ ... تَخَطَّاك المنايا لا تموتُ [1]

ولم ينسُبْه ، ووجدتُه فى قصّةٍ صالحةٍ للمُذاكَرَة ، فقد ذكر المسعوديُّ أن عمرو بن العاص ، رضى الله عنه ، قدم من مِصر ، على معاوية ، رضى الله عنه ، فى بعض الأيام ، فلمّا رآه معاوية قال :

يموت الصالحون وأنت حيٌّ ... تخطَّاك المنايـــا لا تموتُ

فأجابه عمرو :

فلستُ بميّتٍ ما دمتَ حيًّا ... ولستُ بميّتٍ حتى تموتُ

وحكاها عن المسعوديّ الصلاحُ الصفديُّ ، فى تمام المتون .

وستجد فى الكتاب أيضا إضافاتٍ جيّدة لشعر الشعراء الذين نُشِرت دواوينُهم عن أصولٍ خطّية ، أو جُمِعت جَمْعاً ، ومنهم : أبو دؤاد الإياديّ ، وأوس بن حجر ، والأسود بن يَعْفُر ، وأميّة بن أبى الصَّلت ، وعمرو بن معد يكرب ، والنمر بن تولب ، والقتال الكلابى ، والشمَّاخ ، وحميد بن ثور ، والأخطل ، وعدىّ بن الرقاع ، والكميت ، وعمران بن حطان ، وإبراهيم بن هرمة .

أمّا اختلاف رواية أبى علىٍّ عمّا هو ثابتٌ فى دواوين الشعراء ، فستجد منه أبياتاً ذواتِ عدد ، وما أريد أن أُطيل بذكر أمثلته .

= ومثلُ هذا الشاعر الواعِد كثيرٌ من الشعراء المقلّين المُجِيدين ، وإن إحصاءَ شعر هؤلاء الشعراء وجَمْعَه ، ثم تحليلَه وتذوُّقَه ، ضروريٌّ لرسم الصورة الكاملة لشعرنا العربىّ الذى هو مَجْلَى حياتنا كلها . واقرأ الاختيارات ، والحماسات ، والمجاميع الشعرية ، على اختلاف مناهجها ، بل اقرأ كتب التاريخ والبلدان (الجغرافيا) وكتب المعارف العامة ، تَرَ من شعر هؤلاء المقلّين العجبَ العجيب . ودَعْ عنك يا طالبَ العلم ما يُقال لك من أن « محاضرات الأدباء » للراغب ، و « شرح مقامات الحريرى » للشَّرِيشىّ ، و « المستطرف » للأبشيهى ، و « ثمرات الأوراق » لابن حجّة الحموى ، و « الكشكول » و « المخلاة » للعاملى : كلُّها كتبٌ صنعها أصحابُها للتسلية والسَّمر وإزجاء الفراغ ، وأنها جميعها تمثل الاهتمام بالجزئىّ دون الكلّىّ ، لأن العقلية العربية غير قادرة على التركيب ! فهذا سُخفٌ وجَهْل . وردُّه ودَفْعُه فى غير هذا المكان .

(١) الباب الأخير من الكتاب .

وقد رأيت أبياتاً شهيرة فى الدرس الأدبىّ ، دخل إليها أبو علىّ من باب النحو ، فمن ذلك حديثُه عن « إنْ » فى قول النابغة :

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خِلتُ أن المنتأى عنك واسعُ [1]

فهذا البيت لا تجده إلّا فى كتب الأدب والبلاغة .

★ ★ ★

(١) باب مما يكون الحرفُ فيه على لفظٍ واحدٍ يَحْتمل غير معنى .

مصادر أبى علىّ فى هذا الكتاب

أفاد أبو علىٍّ من أعلام النحو واللغة الذين تقدَّموه ، على اختلاف مذاهبهم ، بدءاً من سيبويه ، وانتهاءً بشيخيه أبى بكر بن السرَّاج ، وأبى إسحاق الزجَّاج ، مصرِّحاً وغيرَ مصرِّح . وقد أفضى تخريجُ شواهِده ، وتتبُّعُ مسائله إلى معرفة هؤلاء الذين لم يصرِّح بالأخذ عنهم .

فمن الذين صرَّح بهم : سيبويه ، والأخفش الأوسط ، وأبى زيد الأنصارى . وقد استكثر أبو علىٍّ مِن عِلم هؤلاء الثلاثة استكثاراً .

أما سيبويه فلا غِنى لأى نحوىٍّ عن الإفادة منه والحكاية لأقواله . وقد روى أبو علىٍّ « كتابه » عن شيخه ابن السرّاج (١) ، كما رواه عن أبى إسحاق الزّجاج (٢) ، وله « تعليقة » (٣) عليه .

ويقول أبو حيان التوحيدىّ ، فى سياق المقارنة بين أبى سعيد السِّيرافىّ ، وأبى علىّ — وكان أبو حيان شديدَ الميل إلى السِّيرافىّ ، منحرفاً عن أبى علىّ —: « وأمّا أبو علىٍّ فأشدُّ تَفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه ، وأبعدُ من كلِّ ما عداه ، مما هو عِلمُ الكوفيّين » . ثم قال : « ولأبى علىٍّ أطرافٌ من الكلام فى مسائلَ أجادَ فيها ولم يأْتَلِ ، ولكنه قعد على « الكتاب » على النظم المعروف » (٤) .

---

(١) برنامج الوادى آشى ص ٣٠٧ ، وأبو علىّ ص ٢٩٦ .

(٢) فهرس ابن عطية ص ٧٨ .

(٣) من هذه التعليقة نسخة فى (٢١١) ورقة ، نسخت سنة (٧٣٤) محفوظة بمكتبة شهيد على ، بالمكتبة السليمانية باستانبول ، برقم (٢٣٥٧) نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا ٢٦٥/١ . وقد أخبرنى أخى الدكتور عياد بن عيد الثبيتىّ أن الدارس السعودىّ ، السيّد / عوض القوزى ، قد أقام على هذه « التعليقة » درساً للدكتوراه بإحدى جامعات بريطانيا ، وأوشك أن يفرغ منه . وفى ذلك إجابة عن سؤال الدكتور شلبى « أكان للفارسىّ كتابٌ بشرح الكتاب ؟ » وكان قد وجد فى حاشية الأمير على المغنى نصًّا من شرح أبى على للكتاب . أبو على ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، قلت : ومن قبل الأمير صرَّح ابن جنى بشرح أبى علىّ لكتاب سيبويه . سر صناعة الإعراب ص ٨٠٦ .

(٤) إمتاع المؤانسة ١٣١/١ . وقوله « على النظم المعروف » يريد أنه اقتصر على دراسته على الطريقة المعروفة .



ونُقُول أبى عليٍّ عن سيبويه فى هذا الكتاب كثيرة ، وقد رأيته فى مواضعَ كثيرةٍ يُضمِر له من غير تقدُّم ذِكْر ، مِن مثل « ألا ترى أنه قال » [١] ، و « كما قال » [٢] ، و « فى البيت الذى أنشده » [٣] ، و « ألا ترى قوله فى يَسْتَعُور » [٤] . ومثلُ هذا كثيرٌ دللتُ عليه فى تعليقاتى .

وقد يؤدِّى أبو عليٍّ كلامَ سيبويه بعبارته هو ، وكأنه يشرحه ، ولا يحكى كلامَه ، كما ترى فى حديثه عن حذف الفعل بعد « أن » فى نحو « أما أنت منطلقا انطلقت » [٥] ، وقد ينتزع آراءَه دون أن ينسُبَها إليه ، كما ترى فى توجيهه لقولهم : « إمَّالا » [٦] ، وقد نسبها إليه فى « البغداديات » ، وكما ترى فى تفسير « أنْ » فى قوله تعالى : ﴿ أنِ اعبدوا الله ﴾ [٧] .

وكلُّ هذا دالٌّ على عناية أبى عليٍّ بكتاب سيبويه ، مما يضعه فى هذا الكتاب ضِمنَ شُرَّاحه ومُفَسِّريه .

وأما الأخفش فقد ساق أبو عليٍّ كثيراً من آرائه وتوجيهاته وإنشاداته . وقد ينقل عنه من غير تصريح ، كما ترى فى كلامه على هذا الشاهد :

أبى جودُه لا البُخلَ واستعْجلَتْ به ... نَعَمْ مِن فتىً لا يمنعُ الجودَ قاتلَهْ [٨]

وهذا هو الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، كما تعلم ، وهو يجرُّنا إلى الأخفشين : الكبير والصغير . أما الكبير – وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد – فقد رأيت أبا على يُضمِر له من غير تقدّم ذِكر ، وذلك قوله : « وزعم أن بعضهم يقول : حيَّ هلَ الصلاة [٩] » .

---

(١) الباب الأول (مبحث بَلْهَ) .
(٢) باب من الجمع بالواو والنون (أُبَيْنِين) .
(٣) باب مما كُسِّر من الأسماء وجُمع بعد التكسير على حَدّ التثنية .
(٤) باب من لحاق النون الفعلَ المضارع للجمع أو لعلامة الرفع .
(٥) باب من الحروف التى يُحذف بعدها الفعلُ وغيرُه .
(٦) الباب نفسه .
(٧) باب مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد يَحْتمل غيرَ معنى .
(٨) باب من مجارى أواخر الكلِم من العربية .
(٩) باب من الحروف التى تتضمن معنى الفعل .





وأشرت فى تعليقاتى إلى أن فاعل « زعم » هو أبو الخطاب الأخفش الكبير ، اعتماداً على التصريح به فى سيبويه ، واللسان ، والخزانة .

وأما الصغير – وهو أبو الحسن على بن سليمان ، وهو من طبقة شيوخ أبى على – فقد أفاد منه أبو على ، فى الجانب الذى شُهِر به وعُرِف ، وهو إنشاد الشِّعر ، فأنشد عنه أبياتًا ذواتِ عدد . ومِن أشهر ما أنشد عنه قصيدةُ يزيد بن الحكم الثقفىّ ، الشهيرة التى أولها :

تكاشرنى كرهاً كأنّك ناصحٌ وعينُك تُبدى أن صَدْرَكَ لى دوِى [1]

وما بقى من الذين استكثر عنهم أبو علىّ إلّا أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارىّ ، صاحب « النوادر » فى اللغة ، وهو من أئمة اللغويّين فى الصَّدر الأول ، وحسبُه فَضْلًا ونُبْلًا أن سيبويه كان يَكنى عنه فى « الكتاب » بقوله : « مَن نَثِقُ به » ، و « أخبرنى الثقةُ » وأشباهما .

وإجلالُ أبى علىٍّ للنوادر مشهورٌ مذكور ، فيقول غلامُه ابنُ جنى ، فى سياق حديثه عن نوادر اللِّحيانىّ : « وذاكرتُ بنوادره شيخنا أبا علىّ ، فرأيتُه غيرَ راضٍ بها ، وكان يكاد يصلّى بنوادر أبى زيد ، إعظاماً لها ، وقال لى وقتَ قراءتى إيّاها عليه : « ليس فيها حرفٌ إلّا ولأبى زيد تحته غرضٌ مّا » ، وهى كذلك لأنها محشُوَّةٌ بالنكت والأسرار » [2] .

وقد عوَّل أبو علىّ فى هذا الكتاب علَى أبى زيد ، وحكى عنه كثيراً ، فى اللغة ، وإنشاد الشعر ، ومعلومٌ أن أبا علىٍّ روى « النوادر » عن شيخه أبى بكر بن السرّاج ، بسنده إلى أبى زيد [3] ، وحمَلَتْ أقدمُ نسخةٍ مخطوطة عُرِفَتْ من « النوادر » تعليقاتٍ لأبى على الفارسىّ ، مقرونة بالرمز (فآ) ، وهو رمزُ أبى علىٍّ فى الكتب القديمة [4] .

---

(١) البصريات ص ٢٨٥ – ٢٩٣ ، وقد أنشد منها أبو علىّ بيتين ، فى هذا الكتاب ، يظهران فى الفهارس ، إن شاء الله . وانظر أبو على ص ١١٩ .

(٢) سرّ صناعة الإعراب ص ٣٣١ ، وحكاه ابن سيده فى المحكم ٢٧١/٣ ، والبغدادىّ فى الخزانة ٤٩٢/٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢١٦ .

(٣) شرح أبيات المغنى ١٠٨/١ .

(٤) راجع مقدمة تحقيق النوادر ص ٨٠ ، وانظر كتابنا (باب ما جُعلت فيه النونُ المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب) الشاهد الأول فى الباب ، وتأمّل تعليقى عليه .





ومن شيوخ العلم الذين أضمر لهم أبو عليٍّ من غير تقدُّم ذِكر : أبو العباس المبرّد ، وذلك قوله : « واعلم أن ما ذهب إليه من أن قولَهم : « مُ الله » إنما هو محذوف من : أيمن لله » [1] . فقد ظهر لى أنه يريد المبرِّد ، وقد صرَّح بنسبة هذا القول إليه فى « البغداديات » ، وأعاده على هذا الإبهام أيضا فى موضعٍ آخر [2] . ثم أشار إليه على الإبهام كذلك ، بقوله : « ومن زعم أن قول الشاعر : قَدَرٌ أحلَّكَ » [3] . وصرَّح باسمه فى « الشيرازيات » .

وأشير هنا إلى أن أبا عليٍّ كان قد عَدَل عن إقراء كتب المبرِّد ، والتكثُّرِ بالرواية عنه ؛ لأسبابٍ ذكرها ابنُ مِسْعَر [4] .

ومِن أعلام الكوفة حكى أبو علىّ عن أبى زكريّا الفَرّاء ، وكَنَى عنه فى بعض المواضع « ببعض البغداديّين » . ومن أئمة الكوفة الذين حكى أبو علىّ رواياتهم وإنشاداتهم ، فى كثرةٍ ظاهرة : أبو العباس ثعلب ، وبعض نُقُوله عنه عزيزة ، فإنى لم أجدها فى المطبوع من كتبه .

أمَّا ما وراء ذلك من ذِكر بعض أهل العِلم ، على الإبهام ، أو على الوصف ، من نحو « أحد أهل النظر » و « أحد شيوخنا » و « بعض البغداديِّين » فقد اجتهدت فى تعيين المراد ، على ما أدَّى إليه النظرُ ، وما أُريد أن أشقَّ عليك بذكر أمثلته ، وستراه حين تأْتى قراءتك على الكتاب إن شاء الله .

* * *

فهذا ما كان من أمرِ موارد أبى علىّ ، فيما عالجه من مسائل النحو واللغة ، سُقْتُه على سبيل الوَجازَة والاختصار .

أما ما كان من موارده فى المعانى – وهى قَسِيمُ النحو فى هذا الكتاب – فقد سبق أنّ مِن أقدم المصنفات فيها ما أَلَّفه الأخفش الأوسط ، وابن السِّكِّيت ، والأُشْنانْدانىّ ، وابن قتيبةَ .

---

(١) باب من مجارى أواخر الكلم من العربية .

(٢) باب من الجمع بالواو والنون ، يبقى فيه الاسمُ المجموع على حرفٍ واحد .

(٣) الباب الذى قبل السابق .

(٤) تاريخ العلماء النحويين ص ٦١ .

وقد أشرتُ إلى أن أبا عليٍّ قد استكثر من الرواية عن الأخفش ، نحواً ولغةً وإنشاداً ، ولم يصرِّح أبو عليٍّ بأيٍّ من كتب الأخفش التي روى عنها ، وأنت تعلم أن للأخفش فى إعراب القرآن : معانىَ القرآن ، وفى النحو : الأوسط ، وفى المعانى : أبيات المعانى ، أو المعاياة .

فأما ابنُ السّكّيت ، فقد حكى عنه أبو عليٍّ فى مواضعَ ذاتِ عدد ، وبخاصّة فى الإنشاد ، ولم أجد ما حكاه عنه فى كتبه المطبوعة : إصلاح المنطق ، والألفاظ ، والقلب والإبدال ، فحاكَ فى صدرى أن أبا عليٍّ يحكى عن كتابه فى المعانى ، حتى رأيته صريحاً بيِّناً فى كلام رضىّ الدين الصاغانىّ (١) .

وأما ابن قتيبةَ فقد ذكرت لك أن كتابه فى المعانى مِن أغزر تلك الكتب وأحْفَلِها ، وأحسنِها ترتيباً . ولقد كان موقف أبى علىّ منه عجباً من العجب : فقد أغار عليه فى أكثر من شاهد ، وسلخ شرحَه فى أكثر مِن موضع ، وتطابَقَ سياقُهما تطابُقاً تامًّا ، ولم يُصرِّح أبو عليٍّ باسمه مرّة واحدة (٢) ، ولست أجد تفسيراً ظاهراً لهذا الإغفال والصّمت ، فلا معاصرةَ بين الرجلين مانعةٌ من الإنصاف ، فبينهما مائةُ عامٍ وعام ، ولا خلافَ فى المذهب النحوىّ ، فلم يكن لابن قتيبةَ شأنٌ كبيرٌ فى النحو . فلم يَبْقَ إلّا عصبيةُ المذهب والمُعْتَقَد ، وهى آكِلَةُ القلب ، وفارِيةُ الكَبِد ، ومُغْمِضَةُ العين ، وعاقِدةُ اللّسان ، والسَّعيدُ مَن عَصَمه الله .

فابن قتيبةَ – كما علمتَ – من أهل السُّنَّة ، ويقال : هو لأهل السنّة مثل الجاحظ للمعتزلة ، فإنه خطيب السنة ، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة . وقد نسبَه إلى السُّنَّة نسبًا صريحاً قاطعاً ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، رحمه الله ، فذكر أن الإمام أحمد بن حنبل يذهب

---

(١) وذلك ما حكاه عنه فى شرح « الزجلة » فقد صرَّح الصاغانى فى التكملة ٣٧٨/٥ ، ٣٧٩ ، بأنه فى المعانى لابن السّكّيت . راجع (باب من حذف المضاف) وانظر تعليقى على قول الشاعر :

لعـلَّك يومــاً إن أثَـرْتَ خليَّـةً بجذماء فيها ضربةُ السيف تغضبُ

فى الباب نفسه ، وبعد الموضع السابق بقليل .

(٢) وكأنما هى دُيونٌ تُقضَى ، فقد انتفع ابن قتيبة من كتابى ابن السّكّيت « الألفاظ » و « إصلاح المنطق » فى كتابه الشهير « أدب الكاتب » ، ولم يذكر فضله ولا سَبْقه . راجع مقدمة تحقيق إصلاح المنطق ، لشيخنا عبد السلام هارون .



إلى أن الراسخين فى العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه ، ثم عقَّب على ذلك بقوله : « وهذا القول اختيار كثيرٍ من أهل السُّنَّة ، منهم ابن قتيبةَ ، وأبو سليمان الدمشقيُّ وغيرهما ، وابن قتيبةَ من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق ، والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة » [١] .

وأبو عليٍّ معتزليّ ، كما ذكر مترجموه ، وقد نقلت لك فى صدر هذه التقدمة ، كلمةَ القاضى أبى بكر بن العربيّ ، فيه . وهذا القاضى أبو بكرٍ رجلٌ صحيح العقيدة ، سائرٌ فى طريق الإنصاف .

وقد عُرِف ابن قتيبةَ بهجومه على المعتزلة ، والتشنيع عليهم ، والإزراء برجالهم ، كما ترى فى طعنه على أبى الهذيل العلَّاف ، وثُمامة بن الأشرس ، والنَّظَّام ، ولم يسلم من هذا الطعن شيخُه الجاحظ [٢] .

فلا عَجَبَ أن يُعرِض عن ذكره أبو عليّ ، لهذه الحَسِيكة التى لابُدَّ أن يطوىَ عليها صدرَه ، وكذلك فعل الشريف المرتضى ، مع ابن قتيبةَ ، فهو لا يكاد يصرح باسمه – فى كتابه غرر الفرائد ودرر القلائد ، المعروف بأمالى المرتضى – إلَّا فى معرض النقد والتخطئة [٣] .

ومهما يكن من أمر ، فهذه بعضُ أمثلة لماأخذه أبو عليٍّ من ابن قتيبةَ :

١ – أنشد أبو عليّ :

جَدَّت جَدادِ بلاعبٍ وتخشَّعَتْ ... غمـــراتُ قالِبِ لِبْسةٍ حَيرانِ

ولم أجده فى غير المعانى الكبير [٤] .

٢ – أنشد أبو عليّ بيتين لعلقمة وابن أحمر ، فى معنى أن الطير لا تطير من خوف الصاعقة . والبيتان متجاوران بهذا المعنى عند ابن قتيبةَ [٥] .

---

(١) تفسير سورة الإخلاص ص ١٢٩ ، ١٣٠ – تصحيح الشيخ طه يوسف شاهين – دار الطباعة المحمدية بالأزهر – القاهرة بدون تاريخ . وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن – ص ٥٣ – لشيخنا العلامة السيد أحمد صقر ، هوَّن الله عليه ما به ، وألبسه ثوبَ الصحة والعافية .

(٢) المرجع السابق ص ٦٥ – ٦٦ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٤) باب من الابتداء ، والمعانى الكبير ص ٩٦٤ .

(٥) باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء ، والمعانى ص ٨٦٠ .



٣ – سَلَخ أبو عليٍّ شرحَ ابن قتيبةَ لقول أبى ذؤيب :

وكـأنَّ سَفُّودَيْـنِ لَمَّــا يُقْتِــرا عَجِلا له بشِواءِ شَرْبٍ يُنْزَعُ [١]

٤ – أخذ أبو عليٍّ تقدير ابن قتيبةَ لفاعل « علا » فى هذا الشاهد :

ومُجَوَّفَــاتٍ قد علا ألوانَهـــا أسآرُ جُرْدٍ مُتْرَصاتٍ كالنَّوى [٢]

٥ – أورد ابن قتيبةَ شعراً لأبى دؤاد ، وامرىء القيس ، والفرزدق ، فى (العُنُق وما يُحْمَد من طُولِها) وقد اسْتاقه أبو عليٍّ بهذا الترتيب [٣] .

٦ – أنشد أبو على لطُفَيل :

كأنَّ عراقيب القَطا أُطُرٌ لَهـــا حديثٌ نَواحِيها بِوَقْــعٍ وصُلَّبِ

وأغار على شرح ابن قتيبةَ له [٤] .

٧ – أنشد أبو عليٍّ ثلاثةَ شواهد ، فى سياقٍ واحد ، لوصف السَّحاب ، من شعر الهذليِّين ، وهذه الشواهد الثلاثة فى سياقٍ واحد أيضاً عند ابن قتيبةَ [٥] .

٨ – أنشد أبو علىّ ثلاثة أبيات فى وصف النَّعام ، لأبى النجم ، وللأعلم الهذلىّ ، ولزهير ، والشواهد الثلاثة بشرحها منتزعةٌ من ابن قُتيبةَ [٦] .

٩ – أنشد أبو علىّ للأسود بن يعفُر ، ولأُميّة بن أبى عائذ الهُذلى ، فى معنى (قيد الأوابد) ، أى لحوق الخيل بالصَّيد . والبيتان فى هذا الباب عند ابن قتيبةَ [٧] .

١٠ – أنشد أبو عليٍّ لأبى وَجْزة السَّعدىّ :

وأرى كريـمَكَ لا كريمةَ دُونَـه وأرى بلادكَ منقـعَ الأجـوادِ

---

(١) باب ما جاء فى الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهما بالأجنبىّ ، والمعانى ص ٢٢٣ .

(٢) باب من الفاعل ، والمعانى ص ٣٦٣ .

(٣) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب ، والمعانى ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤) الباب نفسه ، والمعانى ص ١٠٦٣ .

(٥) الباب نفسه ، والمعانى ص ٨٩٢ .

(٦) باب من حذف المضاف ، والمعانى ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وانظر أيضا ص ٣٦٤ .

(٧) الباب نفسه ، والمعانى ص ٢٤ ، ٢٦ .

وسَلَخ شرْحَه من كلام ابن قتيبةَ [1] .

١١ – من معانى الشعر التى ذكرها أبو على ، أنّ الضَّربَ بالسَّوط يُجْعَل رِداءً للمضروب ، لوقوع الضَّرب موقع الرِّداء ، واستشهد لهذه الصورة بشعر للخنساء ، والنابغة . وهذا الشعر بشرحه عند ابن قتيبيةَ [2] .

١٢ – ذكر أبو علىٍّ أن الفاعلَ يكون مرَّةً فاعلًا ، ومرَّةً مفعولا ، واستشهد له بقول ذى الرُّمَّة :

ربلًا وأرْطَى نفت عنه ذوائبه ... كواكبَ القيظِ حتى ماتت الشُّهُبُ

ووَجَّه الرفع والنصب فى « ذوائبه » و « كواكب القيظ » بكلام ابن قتيبةَ [3] . وإن كان كلامُ ابن قتيبَة أيضاً راجعاً إلى تفسير أبى نصر – شارح الديوان – وشيخه الأصمعىّ .

هذا وقد تابَعَ أبو علىٍّ ابنَ قتيبةَ ، فى روايته هذا البيت :

مستحقباتٌ رواياها جَحافلها ... يأخُذْنَ بين سَوادِ الخَطِّ فاللُّوبِ

وهو مُلَفَّقٌ من بيتين للحُطيئة وسلامة بن جندل ، وبيت الحطيئة هو :

مستحقباتٌ رواياها جحافلها ... يسمُو بها أشعرىٌّ طَرْفُه سامى

وبيت سلامة هو :

حتى تُرِكْنا وما تُثْنَى ظعائنُنا ... يأخذن بين سواد الخَطِّ فاللوبِ [4]

فهذا ما كان من أمر أبى علىٍّ مع ابن قتيبةَ . ولا تَقُلْ : قد يكون اتفاقُ كلام أبى علىّ مع كلام ابن قتيبةَ راجعاً إلى أن الاثنين يُعَوِّلان على كتابٍ واحدٍ فى المعانى ، قد يكون كتابَ الأخفش ، أو كتابَ ابن السِّكِّيت ، لا تَقُلْ هذا ؛ لأن أبا علىٍّ عَوَّدَنا أن يُصرِّح بالأخفش ، وابنِ السِّكِّيت . والله أعلم .

---

(١) الباب الأخير ، والمعانى ص ٥٣٨ .

(٢) الباب نفسه ، والمعان ص ٤٨٠ ، ١٠٧٨ .

(٣) الباب نفسه ، والمعانى ص ٧٤٥ .

(٤) الباب الثانى ، وهو (وهذا بابٌ منه آخر) ، والمعانى ص ٩٨ ، ٨٩٩ ، لكنّ ابن قتيبة نسبه لسلامة – على حقِّ روايته – فى ص ٩٤٥ .

أثر هذا الكتاب فى الخالِفين

عرفْتَ محلَّ أبى علىٍّ من العِلم ، وعَرفْتَ أنه يُقْرنُ بسيبويه ، وقد أظْهَرْتُك على نصٍّ عزيز [(١)] ، لأبى بكر بن العربىّ ، يُنبئك أن ليس بين سيبويه وأبى علىّ أحدٌ . فكان عَدْلًا أن تمتلىء كتبُ النحو ، كبارُها وصغارُها ، بالنقل عنه ، والحكاية لأقواله ، ولكنك لا تكاد تظفر بالنصّ على كتابٍ من كتبه بذاته ، إلّا فى القليل النادر . فتلمُّسُ أثر « كتاب الشِّعر » فى تصانيف المتأخرين لا يكون إلا بالنصّ على الأخذ منه . فإذا عَدِمْنا هذا لم يبقَ أمامَنا إلّا اتفاقُ السِّياق ، ولكنَّ هذا غيرُ حاسِم ، للذى علمتَه من أبا علىّ يُعالج بعض المسائل [(٢)] فى غير كتابٍ من كتبه بنفس الأسلوب والسِّياق .

فلْنبدَأْ بذكر هؤلاء الذين صرَّحوا باسم الكتاب ، وهم فيما عرفتُ :

١ – القَيْسىّ ، شارح « الإيضاح » ، وهو من رجال القرن السادس .

٢ – علىّ بن عَدْلان الموصلىّ ، المتوفى سنة ٦٦٦

٣ – الرضىّ الاستراباذىّ ، المتوفى نحو سنة ٦٨٦

٤ – بهاء الدين بن النحاس ، المتوفى سنة ٦٩٨

٥ – أبو إسحاق الشاطبىّ ، المتوفى سنة ٧٩٠

٦ – عبد القادر البغدادىّ ، المتوفى سنة ١٠٩٣

وقد ذكرتُ أسماءَ كتبهم ، وموضعَ ذِكرِهم لكتاب أبى علىّ ، عند الحديث عن الاختلاف فى اسم « كتاب الشعر » .

لكنّ البغدادىَّ يحتاجُ منّا وقفة . فهذا الرجل : عبد القادر بن عمر البغدادىّ ، المولود ببغداد عام ١٠٣٠ ، والمقيمُ والمتوفَّى بمصر عام ١٠٩٣ ، قد جمع من أصول الكتب

---

(١) إنما كان نصًّا عزيزاً ، لأنه ليس فى كتابٍ من كتب النحو ، وليس فى كتاب تراجم من تراجمهم . وانظره فى صدر هذه المقدمة .

(٢) وكذلك إنشاد الشعر . يقول البغدادىّ فى قول الشاعر :

مرُّوا سِراعاً فقالوا كيف صاحبكم ... قال الذى سألوا أمسى لمجهودا

« وهذا البيت شائعٌ فى كتب النحو ، ذكره أبو علىّ فى غالب كتبه » الخزانة ٣٢٨/١٠ ، وأيضا ٩/٢ .



العربية ونوادرها ما لم يجمعه أحدٌ فى عصره ، وإنّ دراسةَ ما جمعه هذا الرجل من أصول كتب العربية ودواوين الشعر التى لا نجد كثيراً منها الآن ، تنتهى بنا إلى نتائج خطيرة عن حال تراثنا وسلامته ووفوره عَبْرَ الأجيال والعصور ، وأنّ نكبتنا فى العصور الحديثة هى أشدُّ من نكبتنا زمانَ الصليبيِّين والتتار . إن المخطوطات التى أخذها السلطان سَليم – غازى مصر ، زَعَموا [١] – من مصر ، لازالت مصونةً محفوظةً بمسجده بمدينة « أَدِرْنَة » بشمال تركيا ، وقد رأيتها [٢] رأىَ العين ، ولمستُها لمْسَ اليد . ولكنْ أين تلك المخطوطات التى كانت بمصر ، فى مكتبة العلّامة البغدادىّ ، وبعض تلك المخطوطات لأبى الحسن الأخفش المتوفى سنة ٢١٥ ؟

إنّ دراسة تاريخ مصر الحديث – أعنى ما بعد الألف الهجرىّ – تحتاج إلى تنبّه شديد ؛ لما حدث فيها من المداخَلات وخَلْط الأوراق [٣] ، وما شاب تحديثَ مصر مِن نوايا ونوازع ، ولعلّه من اللّافت للنظر ، والمثير للانتباه ، أنه فى الوقت الذى كانت تتمُّ فيه عمليّات الإغراء لابتعاث النابهين من أبناء مصر للتزوّد مِن عِلم أوربا ، والوقوف على نهضة الفرنجة ، كانت تتمّ عمليةٌ أخرى نشطةٌ جدا ، فى إخراج نوادر المخطوطات من مصر ،

---

(١) انظر الإشارة إلى دحض تلك الفرية ، بإيجاز فى كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٢١١ ، وانظر تاريخ هذا السلطان المسلم ، فى : تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٦٧ . ليوسف آصاف . تحقيق بسّام عبد الوهّاب الجابى – دار البصائر . دمشق ١٤٠٥ – ١٩٨٥ م .

(٢) كان ذلك فى شتاء عام ١٣٩٠ = ١٩٧١ م .

(٣) بعد أن فرغت من كتابة هذا الكلام ، وأخذتُ أُخرجه مِن المُسَوَّدة ، جاءتنى من القاهرة غريبةٌ من غرائب شيخنا محمود محمد شاكر ، وعجيبةٌ مِن عجائبه ، رجَّتْ نفسى رجًا ، ودَلَّهَتْ عقلى تدْليهاً ، وذلك ما كتبه حفظه الله عن هذه الحقبة من الزمان ، فى تاريخ أهل الإسلام وأهل مصر على وجه الخصوص ، وقد ذكر – أمتع الله المسلمين ببقائه – كلاماً عالياً خطيراً ، حُدِّث به تحديثاً ، ووُفِّق إليه توفيقاً ، كلامٌ لا يعرفه المؤرِّخون ولا الأدباء ، ولا أىُّ صنيفٍ مِن حَمَلَة الأقلام : حقائقُ لا مَرَدَّ لها ولا مَدْفَع ، ساقها فى بيانٍ آسِرٍ حلوِ النَّغم ، هو أسلوب شيخنا الذى يجمع بين الفحولة والسُّهولة والعُذوبة .

وذلك ما سَمّاه (رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا) جعلها صَدْراً لنشرته الجديدة من كتابه العظيم (المتنبى) – نشر دار المدنى بجدة ومكتبة الخانجى بمصر – مطبعة المدنى بالقاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

وإنه لَحَتْمٌ واجبٌ على كلّ عربىٍّ مسلِمٍ أن يقرأ (هذه الرسالة) ؛ لأنها تردُّه إلى تاريخ أمّته ، وما أحاط بها من كيدٍ ومكر ، التقطتْه عينٌ بصيرةٌ مفتّحةٌ سريعةُ اللَّمْح ، ووعاه عقلٌ مُدرِكٌ محيط ، يضمُّ النظير إلى نظيره ، والشبيه إلى شبيهه ، وأدّاه لسانٌ جرىءٌ يصرِّح ولا يُجَمْجِم . أحسنَ اللهُ إليه ، وجزاه خير الجزاء الذى يجزى .



عن طريق السماسرة وقناصل الدول الأجنبية ، وكأنما كان القصد والغاية : التفريغ ثم الإحلال ... وهذا حديثٌ طويل . لكنْ لابدَّ من التذكير بأن مصر لم تَعْدَم رجالًا أوفياء ، حَرَصوا على أن تظلَّ مصرُ عربيّةَ الوجه واليد واللّسان ، وستظلُّ إن شاء الله وفيّةً للعُهُود ، حاميةً للثُّغور (١) .

وعودة إلى العلّامة البغداديّ ، فأقول : إنه كان من أكثر أهل العِلم انتفاعاً بكتاب الشعر ، وقد أحال عليه فى كتبه الأربعة : الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، وحاشية على شرح بانت سعاد ، وشرح شواهد شرح التحفة الورديّة . وقد ذكرت مواضع ورود الكتاب فى هذه الكتب الأربعة ، عند الحديث عن الخلاف فى اسمه . وكانت الخزانة أكثر هذه الكتب ذِكراً للكتاب ونقلًا عنه .

وقد أنبأنا البغداديُّ أنَّ لديه نسختين من كتاب الشعر ، إحداهما بخط ابن جنى ، والثانية قُرئت علَى أبى علىٍّ ، وعليها خطُّه (٢) .

ثم رأيت البغداديَّ ينقُل مسائلَ بأكملها من الكتاب ، ويقول فى آخر نقله : « انتهى كلامُ أبى علىّ ، وسُقْناه برُمَّتِهِ لنفاسته » (٣) . ولهذا وأشباهه توشك أن تكون « الخزانة » نسخةً ثالثةً من الكتاب ، وبخاصّة أن نسخة (ب) المخطوطة تتفق كثيراً مع نُقول البغداديّ ، مما رجَّح عندى أن تكون تلك النسخة منقولةً عن نسخة ، منقولةٍ عن نسخة بخط ابن جنى ، وسيأتى بيانُ ذلك إن شاء الله .

وقد أشرتُ إلى أن البغداديّ كان يُغيِّر بعضَ عبارات أبى علىٍّ العَسِرة ، إلى الشائع المألوف (٤) .

* * *

(١) ولا تعبأ بهذه النماذج الرديئة التى تُغَبِّر فى وجه مصر ، حين تخرج للعمل خارجَ مصر ، وكذلك لا تفزع من هؤلاء المخرِّبين المخرِّفين داخلَ مصر ، فكلُّ ذلك إلى زوال وانحسار إن شاء الله .

(٢) الخزانة ٣/٣٣ ، ٥/١٤٣ ، وشرح أبيات المغنى ٣/١٤٩ ، ٥/٩٠ .

(٣) الخزانة ٣/٣٦٣ – ٣٦٨ ، وانظر شبيهه أيضا فى ٧/١٧٩ – ١٨٣ .

(٤) راجع الكلام على « أسلوب أبى علىّ » .

وإذ قد فَرَغْنا من هؤلاء الذين أفادوا من كتاب الشِّعر ، وصرَّحوا بالنَّقل منه ، فلْنأْتِ إلى هؤلاء الذين لم يصرِّحوا ، واتفقت سياقاتُهم مع سياق الكتاب ، ودَعْك من نُقول ابن جنّى ، وابنِ سيده ؛ فإنها إلى الكثرة ما هى ، وأنت تعرف منزلة أبى علىٍّ عند ابن جنى ، أمّا ابنُ سيده فهو كثير النقل عن أبى علىّ ، وقد أشرتُ إلى غزارة نقله عنه ، فى حديثى عن « اللغة فى الكتاب » .

ولابُدَّ من التذكير مرَّةً أخرى ، بأنَّ أبا علىٍّ يُعالجُ بعض المسائل فى أكثر من كتابٍ من كتبه ، بأسلوبٍ مقارِبٍ أو مُشابه ، فأنا لا أقطع بأنَّ نقْلَ الناقلين هو من كتاب الشعر هذا ، ولكنى أسجِّل مواطنَ النقل هنا لتطابُق السِّياق فقط :

فأوَّل مَن يلقانا : على بن محمد الهرویّ النحویّ ، المتوفى نحو سنة (٤١٥) ، وهو صاحب كتاب « الأزهية فى معانى الحروف » . وقد رأيته أخذ كلام أبى علىٍّ فى موضعين : الأول ما ذكره أبو علىٍّ فى تأويل قولهم : « بعتُ الشاءَ شاةً ودِرهم » [١] . والموضع الثانى : ما قاله أبو علىٍّ ، فى توجيه قولهم : « متى أنت وبلادُك » [٢] .

وبعد الهرویّ يأتى أبو علىّ المرزوقىّ ، وهو تلميذ أبى علىّ ، وقد ذكرتُ ما رجَّحتُ أنه أخذه من كتابنا ، فيما سبق ، عند الحديث عن تلاميذ أبى علىّ .

وهذا إمامٌ من أئمة العربية فى القرن السادس ، هو : أبو السعادات بن الشجرىّ ، المتوفى سنة (٥٤٢) ، وهو صاحب « الأمالى » الشهيرة . وعن صِلته بأبى علىّ قلت فى رسالتى عنه : « وابنُ الشجرىّ موصول النَّسب النحویّ بأبى علىّ ، ويبدو إجلالُه له واحتفا له بمصنَّفاته فى هذا الحشد الهائل من النُّقول التى حكاها عنه ، وملأَ بها كتابَه ، ثم فى تصدِّيه لشُرّاحه ، وردِّه كتُبَه بعضَها إلى بعض » .

ثم قلت : « وأظن ظنًّا أن قَدْراً كبيراً من الآراء التى ساقها ابنُ الشجرىّ غيرَ معزُوَّة إنما ترجع إلى مصنَّفات أبى علىّ » [٣] .

---

(١) آخِر (باب من الابتداء) والأزهية ص ٢٤١ .

(٢) باب من الابتداء لا يكون خبرُه ظرف الزمان . والموضع السابق من الأزهية .

(٣) ابن الشجرى وآراؤه النحوية . مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الأمالى (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة) ص ١٠٨ من الدِّراسة .



هذا ما قلتُه منذ نحو تسع سنوات ، وقد رأيت تصديقَه فى كتاب الشعر هذا . ومنه ما ذكره ابن الشجرىّ من الاحتجاج لسيبويه فى أن الاسم بعد « لولا » لا يرتفع بها ، وقد ظهر لى أن ابن الشجرىّ قد انتزع الحجَّةَ فيه من كلام أبى علىّ [1] .

ومِن أمثلة أخْذِ ابن الشجرىّ من أبى علىٍّ فى هذا الكتاب :

١ – أنشد ابنُ الشجرىّ للأخطل :

كانت منازلُ أُلّافٍ عهدتهُمُ إذ نحن إذ ذاك دون الناسِ إخوانا

وأورد كلاماً فى إعرابه ، رأيتُه فى كتابنا . وقال البغدادىُّ : « والكلامُ على هذا البيت أصلُه لأبى علىّ » .

وهذاَ البيتُ لا يوجد فى ديوان الأخطل المطبوع – صنعة السُّكّرىّ – فنِسْبتُه إليه إنما أخذها ابنُ الشجرىّ من أبى علىّ . وكأنما خفِىَ هذا على السُّيوطىّ فقال : « قال ابن الشجرىّ فى أماليه : هو للأخطل » [2] .

٢ – حكى ابنُ الشجرىّ كلامَ أبى علىٍّ ، فى جَرِّ الاسم بعد « بل » . فى قوله :

بل بلدٍ ملء الفجاج قَتَمُهْ

وصرَّح بنِسبته إليه ، دون ذكر اسم كتاب ، والكلام بحروفه فى كتاب الشِّعر [3] .

٣ – سَلَخ ابنُ الشجرىّ إعرابَ قول الخنساء :

إذ الناسُ إذ ذاك مَن عَزَّبزّا

من كلام أبى علىّ [4] .

٤ – أخذ ابن الشجرىّ تأويلَ أبى علىٍّ لقول كعب بن سعد الغنوىّ :

---

(١) باب من الحروف التى تتضمن معنى الفعل ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) باب من حذف خبر المبتدأ ، والأمالى ١/٢٠٠ ، وشرح أبيات المغنى ٢/١٧٩ ، ١٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨ .

(٣) باب آخر من إضمار الحروف . والأمالى ١/١٤٤ ، وانظر أيضا ص ٣٦٦ .

(٤) باب من الابتداء لا يكون خبره ظرف الزمان . والأمالى ١/٢٤٦ .

لعل أبى المِغوار منك قريبُ

وتصرَّفَ فيه . ونصَّ على ذلك البغداديُّ [1] .

٥ - ذهب أبو علىّ إلى أن « لا » فى قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ للنفى ، وليست للنهى ؛ ولذلك ثبت الألفُ فى الفعل . وقد أغار على ذلك ابنُ الشجرىّ بدلالة ذِكره له فى سِياق الأبيات التى أنشدها أبو علىّ ، وأنشدها هو أيضاً فى هذا الموضع [2] .

٦- أنشد أبو علىٍّ لأميَّة بن أبى الصَّلت :

وقد عَلِمْنـا لوَآنَّ العِلـمَ ينفعنـا   أنْ سوف تلحق أُخرانا بأُولانا

وقد أنشده ابنُ الشجرىّ فى ثلاثةِ مواضعَ من الأمالى ، وسِياقُه يُؤْذِن بأنه ينقُل عن أبى علىّ [3] .

* * *

وبعد ابن الشجرىّ يأتى نحويّان كبيران من نحاة القرن السابع ، هما : ابن يعيش (٦٤٣) ، وابن عصفور (٦٦٩) ، وقد رأيت فى كتابيهما اتفاقاً تامًّا ، أو شِبه تامٍّ مع ما أورده أبو علىٍّ فى هذاالكتاب .

أما ابنُ يعيش فإليك أَخْذَه ومُوافَقاتِه :

١ - ذكر أبو علىٍّ كلاماً فى اشتقاق « أَوِّهْ » ورأيت هذا الكلامَ عند ابن يعيش ، فى سياقٍ ينطق بأنه خَرَج مِن كِيس أبى علىّ . ويؤكّد ذلك أن البيتَ الذى أنشده ابنُ يعيش ، وهو :

أَوِّهِ مِن ذِكرى حُصَيْناً ودُونَـهُ   نَقاً هائلٌ جَعْد الثَّرَى وصفيحُ

---

(١) باب ما لحقه الحذف من الحروف ، والأمالى ١/٢٣٧ ، والخزانة ١٠/٤٢٦ .

(٢) باب ما كان لامه من الأفعال حرفَ عِلّة ، وما أجرى من الملحق مجرى اللام . والأمالى ١/٨٦ .

(٣) باب من الصِّلات والأسماء الموصولة ، والأمالى ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ ، وأنشده ابنُ الشجرىّ أيضاً فى المجلس التاسع والسَّبعين ، وهو ممّا أخلّت به مطبوعةُ الأمالى الهندية . وقد نشر هذه المجالسَ الساقطةَ أخى الدكتور حاتم صالح الضامن ، فى مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العدد الأول والثانى ١٩٧٤ م باسم (ما لم ينشر من الأمالى الشجرية) .



ليس يُوجَد – فيما علمتُ – إلّا فى كتابنا [1] .

٢ – أنشد أبو علىٍّ فى لحاق تاءِ التأنيث الحرفَ « رُبَّ » :

ماوِىَّ بل رُبَّتَمـــا غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعة بالْمـيسَمِ

وأنشده ابن يعيش لهذا أيضاً ، وانتزع الحجَّةَ فيه مما ذكره أبو علىّ [2] .

٣ – ذكر أبو علىّ أن الحرفَ المضعَّفَ قد يُخفَّف بالحذف منه ، فإذا كان هذا فالقياس أن يبقى الحرفُ المخفَّف ساكناً ، ثم اعتذر لما جاء من ذلك محرَّكاً ، فى نحو :

أزُهَيْرُ إن يشبِ القَذالُ فإنه رُبَ هَيْضَلٍ لَجَبٍ لفَفتُ بهَيْضَلِ

واسْتاقَ ذلك كلَّه ابنُ يعيش [3] .

٤ – استشهد أبو علىّ لمجىء « لعلَّ » بدون اللام ، بقول جرير :

علَّ الهوى مِن بعيدٍ أن يُقرِّبَه أمُّ النجوم ومَرُّ القومِ بالعِيسِ

والبيت أورده ابن يعيش ، شاهداً على ذلك أيضا ، ولم أجده فى غير كتابهِ وكتاب أبى علىّ هذا [4] .

٥ – تكلَّم أبو علىٍّ ، على فتح تاء الجمع ، فى قولهم : « سمعتُ لغاتَهم » بكلامٍ رأيتُه عند ابن يعيش [5] .

٦ – أورد أبو علىٍّ كلاماً حولَ « أبىَّ » فى قول الشاعر :

قَدَرٌ أحلَّك ذا المجاز وقد رأى وأبِـىَّ مالَكَ ذى المجاز بدار

انتزعه ابن يعيش بألفاظه [6] .

٧ – ذكر أبو علىّ أن التثنية على ضربين : أحدهما أن يلحق الاسمَ فيها حرفُ التثنية ،

---

(١) باب منه آخر – وهو الباب الثانى – وشرح المفصل ٣٩/٤ .

(٢) باب ما لحقه من الحروف بعضُ ما لحق الأسماءَ والأفعال . وشرح المفصل ٣١/٨ .

(٣) باب ما لحقه الحذف من الحروف .والموضع السابق من شرح المفصل .

(٤) الباب السابق . وشرح المفصل ٨٧/٨ .

(٥) باب آخر من الجمع بالألف والتاء . وشرح المفصل ٩/٥ .

(٦) باب من مجارى أواخر الكلم من العربية ، وشرح المفصل ٣٦/٣ ، ٣٧ .

والآخر : أن يُصاغَ الاسمُ على التثنية . وضَرَبَ لذلك الأمثلة ، وقد أخذ هذا الكلامَ بحروفه ابنُ يعيش [١] .

* * *

وأما ابن عُصفور فكان سياقه فى كتابه « الضرائر » مؤذِناً بأنه ينقُل عن كتابنا هذا . ومن ذلك :

ما أنشده من قول الشاعر :

سِنِينى كلّها لاقيتُ حَرْباً   أُعَدُّ مع الصَّلادِمةِ الذُّكُورِ [٢]

وقوله :

حَذَوْا بأبى أمِّ الرِّئالِ فأجْفَلَتْ   نَعامتُه عن عارِض متلهِّبِ

ولم أَرَ البيت فى غير كتابنا ، مع اتفاق سياقِ الشاهد فيه وفى « الضرائر » [٣] .

وقولِ الأسود بن يعفُر :

هَوَى بهم مِن حَيْنِهم وسِفاهِهِمْ   من الرِّيح لا تَمْرِى سَحاباً ولا قطرا

وهذا البيت لا يوجد فى ديوان الأسود ، المطبوع ، والذى نسبه إليه هو أبو علىّ [٤] .

وقولِ عمر بن لجأ :

لمّا خَشِيتُ نسَبَىْ إضوائها

ولم ينسبه ابن عصفور ، وقال : « أنشده بعض البغداديّين » والراجح أنه يريد أبا علىّ ، والسِّياق فى الكتابين يؤذِن بذلك [٥] .

---

(١) باب من التثنية . وشرح المفصل ١٤٩/٤ ، وانظر أيضا ١٢/٥ ، وقارنه بما ذكره أبو علىّ فى (باب ما جُعلت فيه النون المفتوحة اللاحقةُ بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب) .

(٢) الضرائر ص ٢٢٠ ، وقارنه بما ذكره أبو علىٍّ فى الباب السابق .

(٣) باب من الأسماء المبنية . والضرائر ص ٢٤٢ .

(٤) باب من الفاعل . والضرائر ص ٦٤ .

(٥) باب ممّا قُلِب الكلامُ فيه عن الحدّ الذى ينبغى أن يكون عليه . والضرائر ص ٢٧١ ، والبيت فيه محرَّف .



هذا وقد وجدت أبا نصر الفارقيَّ يُنشِد فى كتابه « الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب » كثيراً من الشواهد ، عن أبى علىّ . وهذه الشواهد ثابتةٌ فى كتابنا هذا ، ولم أنصَّ عليها هنا ؛ لاختلاف سياق الكتابين ، مما يجعل احتمال نقلِها من كتابٍ آخَرَ لأبى علىٍّ وارداً ، إلَّا شاهدين حاك فى صدرى أنهما منتزَعان من هذا الكتاب ، أولهما قول الشاعر :

هما حين يسعى المرءُ مَسْعاةَ أهلِه أناخا فشدَّا كالعقال المؤرَّبُ [1]

والثانى قولُه :

فقلت ادعُ أُخرى وارفعِ الصوتَ مرَّةً لعلَّ أبى المغوار منك قريبُ [2]

وكذلك رأيت شيئاً من إنشادات أبى علىّ فى هذا الكتاب ، ومَشابِهَ من إعرابه ، عند علم الدين السّخاوىّ ، فى كتابه سِفر السعادة ، وذلك فيما ذكره (مِن أبيات المعانى الأبيات المشكلة الإعراب) [3] .

وكذلك حكى عنه فى كتابه : منير الدَّياجى ، فى توجيه هذه الأبيات ، لامرىء القيس وأبى ذؤيب ، والفرزدق :

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ من بين مُنْضِجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجلِ
وصرَّح الموتُ عن غُلْبٍ كأنهُمُ جُرْبٌ يُدَفِّعُها السَّاقى مَنازِيحُ
لعلَّك فى حدراءَ لُمْتَ على الذى تَخَيَّرت المِعْزَى على كلِّ حالبِ [4]

---

(١) الإفصاح ص ٩١ ، ٩٢ ، وكتابنا (باب ما جاء فى الشعر من الفصل بين المبتدأ وخبره وبين غيرهما بالأجنبىّ) .

(٢) الإفصاح ص ١١٠ ، و (باب ما لحقه الحذف من الحروف) .

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادةَ ص ٧١٢ – ٧٣٨ ، ولم تصلْ نسخةُ هذا الكتاب المطبوعةُ إلىَّ بمكة المكرَّمة ، إلَّا بعد فراغى من تحقيق الكتاب ، وبذلك حُرِمتُ الإفادة منه فى التخريج . ومعرفتى بهذا الكتاب قديمة ، إذ كنت قد صورْتُ نسختيه المحفوظتين بمكتبة عارف حكمة بالمدينة المنورة – على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام – عام ١٣٩٣ = ١٩٧٣ م لمعهد المخطوطات القاهرة .

(٤) منير الدياجى فى تفسير الأحاجى ص ٢٤٢ ، ٢٤٤ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٠٦ – ١٩٨٥ م – إعداد الدكتور سلامة عبد القادر المرافى) وسياق السخاوىّ متفق تماماً مع سياق كتابنا ، فى (باب حذف المضاف) .



أمّا شيخ النُّحاة فى عصره : جمال الدين بن مالك ، فقد رأيت كثيراً من شواهد أبى علىٍّ ، وتقديراته فى كتابنا هذا ، فى « شرحه على التسهيل » ، وهو مخطوط ، فالإحالة عليه الآن غير مجدية [1] .

* * *

ونأتى إلى رجل مِن أهل العِلم ، أكثَرَ من النقل عن أبى علىّ كثرةً ظاهرة ، وأُراه الرجلَ الثانى بعد ابنِ سيده ، تعويلًا علَى أبى علىٍّ ، وحِكايةً عنه : وهو صاحب كتاب « إعراب القرآن » المنسوب خطأً إلى الزَّجاج ، الذى نشره الأستاذ إبراهيم الأبيارىّ ، بمصر ، فى ثلاثة أجزاء ، عام ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م ، وخلَّط فى نِسْبته تخليطاً ، حتى جاء شيخُنا علَّامةُ الشام ، الأستاذ أحمد راتب النفّاخ – أطال الله فى النعمة بقاءَه – فى عام ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م فكتب كلاماً عالياً ، فى « تحقيق نسبة الكتاب واسمِه ، والتعريف بمؤلفه ، واستكمالِ تحقيق بعض أبوابه » [2] . انتهى فيه إلى أن مؤلف الكتاب يوشك أن يكون « على بن الحسين بن علىّ الضرير الأصبهانىّ الباقولىّ » ، المعروف بـ « الجامع » أو « جامع العلوم » ، الذى كان حيًّا سنة (٥٣٥) [3] ، وأن اسم الكتاب : إما أن يكون « الجواهر » – وهو الأكثر – وإما أن يكون « نتائج الصناعة » .

ومع أن الأدلّة التى ذكرها شيخُنا صريحةٌ فى نسبة الكتاب إلى « جامع العلوم » فإنه ، حفظه الله ، جرى على سَنَن أهل العِلم ، فى التوقّف والحَذَر والتواضع أيضا ، فقال فى آخر كلمته : « ولا نكران ، بعدُ ، أنّ ما انتهيتُ إليه فى اسم الكتاب على هُدَى ما اجْتمع لدىَّ من قرائنَ لا يعدو أن يكون ظنًّا من الظنّ يرتفع عندى إلى مرتبة الرجحان ، وأما القول الفصلُ فيه فرهينٌ بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح ، وتقطع الشكَّ باليقين » .

---

(١) يقوم على درسه وتحقيقه الآن بجامعة أم القرى بمكة المكرمة – للحصول على درجة الدكتوراه ، بإشراف – الأخ عدنان خلف قُلَيّل ، من الأردن ، والأخ علاء الدين حموية من سورية .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . المجلدان ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) ترجمته فى معجم الأدباء ١٣/١٦٤ ، وانباه الرواه ٢/٢٤٧ ، ونكت الهميان ص ٢١١ .



ومهما يكن من أمر ، فقد قرأت هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة قراءةَ بحث وإمعان ، فرأيت صاحبَه لا يكاد يُدير وجهَه عن أبى علىّ [1] ، وقد نقل عنه – وعن صاحبه ابن جنى – « فصولًا شتى ، قد تكون معظم مادّة الكتاب ، مصرِّحا بالنقل فى مواضع ، ومغفلًا الإشارةَ إلى ذلك ألبَّتةَ فى مواضع » كما قال شيخنا .

وقد رأيت فى الكتاب مشابِهَ كثيرةً من كلام أبى علىٍّ فى كتابنا هذا ، ولم أقطع بردِّه إليه ، لأن الرجل لم يصرح باسم الكتاب ، ولأن أبا علىٍّ – كما أخبرتُك – يعالج المسائلَ فى كُتبِه بأسلوبٍ مقارِب .

* * *

(١) جاء ذكره فى فهرس الأعلام (١٢٠) مرة . وكان هذا المصنف يثنى علَى أبى علىّ ، فيكنى عنه بـ« الفارس » و « فارسهم » و « فارس الصناعة » وهذا من باب الإجلال لأبى علىّ ، لا مِن باب التحامل عليه ، كما فهم الأستاذ الأبيارىّ ، وقد نبّه على هذا شيخنا الأستاذ أحمد راتب النفاخ ، فسَح الله فى مُدَّته .



بعضُ هَفَوات

وقعْتُ فى الكتاب على شىءٍ من الإخلال فى العبارة ، والسَّهْو أو التناقُض .

فمن الإخلال قوله : « وأمّا أوَّتِ مِن ذكرى ، فمن قولهم ، آوَّتاه ، الفاءُ همزة والعين واللام مِن باب قُوَّة » [1] . وقد علَّقْتُ عليه بأن تمامه : « والعين واللام واوان » ، وأشرتُ إلى أنه جاء هكذا على التمام فى الحلبيات والخصائص والمنصف . وقد يقال : إن قوله : « من باب قوة » يُفْضِى إلى ما ذكرت ، ولكنَّ التصريح به فى الحلبيات وكتابى ابنِ جنى ، يدلُّ على أنّ ثمَّتَ إخلالا .

ومن الإخلال أيضاً ما ذكره فى « قبعثرى » من أنَّ ألفه ليست للإلحاق ، ولا للتأنيث ، وأنه لا ثانىَ له [2] . وقد ذكرتُ فى تعليقاتى أنّ ابنَ خالويه قال ذلك أيضا ، والصحيح أنّ له ثانياً ، هو « ضبغطرى » وقد ذكره سيبويه وابن جنى ، وابن عصفور .

ومن السَّهو أو التناقض ، ما ذكره فى ارتفاع « سائرُه » من قول ذى الرمّة :

شَخْتُ الجُزارةِ مثلُ البيت سائرُه   من المسوح خِدَبٌّ شَوْقَبٌ خَشِبُ

قال : « فإن « سائره » يرتفع بمثلٍ ، ولا يكون ابتداءً مؤخَّراً » ثم ذكَر علّةَ المنع [3] . ولكنه عاد بعد ثلاثة وعشرين باباً ، ينشد البيت ، ويقول : « القولُ فى ارتفاع « سائره » أنه يكون على ضربين ، أحدهما أن يكون يرتفع بمِثل ... والوجه الآخر أن يرتفع سائرُه بالابتداء ، كأنه : شخت الجزارة سائرُه مثلُ البيت من المسوح . فقدَّم خبر المبتدأ » [4] . وهذا يرجع إلى ما ذكرته من قبل ، من اختلاف أقواله ، وتعدُّد آرائه فى المسألة الواحدة .

وهناك أخطاءٌ أخرى ، تأتيك فى الصفحات التالية ، فى وصف نسختى الكتاب .

★ ★ ★

---

(١) بابٌ منه آخر – وهو الباب الثانى .

(٢) باب آخر من الجمع بالألف والتاء .

(٣) باب من التقديم والتأخير .

(٤) باب يجمع ضروبا من هذه الأبواب .





وَصْفُ نُسْخَتَى الكتاب

عرفتُ من هذا الكتاب نسختين صحيحتين جيّدتين :

النسخة الأُولى : بقلم نَسخىّ مُتقَن ، مضبوط بالشكل الكامل . نسخها أحمد بن منير بن أحمد بن مفلح الأطرابلسى ، وفرغ منها يوم الخميس ، لليلتين بقيتا من صفر سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة (٥٢٨) ، وقد نسخها من نسخة مقابلة على أصل المصنِّف .

ونسختنا هذه تقع فى سبع وعشرين ومائة ورقة (١٢٧) ، والورقة فى صفحتين ، فى كل صفحة عشرون سطراً (٢٠) ، والسطر يحتوى على نحو خمس عشرة كلمة (١٥) . والكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرف .

والنسخة مقابلة ومقروءة ، وعلى حواشيها بعضُ الإشارات إلى أن بعض العبارات مكرَّرَة ، أو أن فى الموضع نقصاً ، فيكتب الناسخ أو القارىء بإزاء ذلك : « مكرَّر » و « كذا فى الأصل » .

وهذه النسخة ظلّتْ مُغَيَّبةً مجهولةً هذه الآماد المتطاولة ، فلم تقع عليها عينُ مُفَهْرِس ، أو دارِس ، حتى دخلَتْ إلى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢ هـ وهى محفوظة بقسم المخطوطات بالمكتبة برقم (٣١٨٠) .

وهى فى مجلدٍ واحد ، وأوراقها مضطربةٌ جدًّا ، وقد أعدتُ ترتيبها حتى استقامت على الطريقة .

والنسخةُ على نفاستها وصِحّتها ، بها شىءٌ يسيرٌ من أخطاء الضَّبط ، عرَّفْتُ بعضَه وأعرضتُ عن بعض . أما الأخطاء والأسقاط التى يُنبَّه عليها ، فإليك بيانَها ، مع التذكير بأن هذه الأخطاءَ أيضا ثابتةٌ فى النسخة الثانية ، الآتى وصفُها ، وأخشى أن تكون هذه الأخطاءُ من أبى علىٍّ نفسِه :

١ – استشهد أبو علىٍّ لإضمار اللام فى الفعل بقوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ . وجاء فى النسختين : ﴿ قل لعبادى يقيموا الصلاة ﴾ [1] .

---

(١) باب آخر من إضمار الحروف .



٢ – أدار أبو علىّ كلاماً حولَ الفاء ، فى قوله تعالى : ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ . وجاء فى النسختين : ﴿ فأما ﴾ بالفاء ، والصواب بالواو [١] .

٣ – نقل أبو علىّ عن سيبويه ، إجازته حكاية « عاقلة لبيبة » إذا سُمِّى بها ، وقد سقطت من النسخة كلمة « عاقلة » [٢] ، وأثبتُّها من سيبويه ، والرضىّ ، والخزانة .

٤ – نظَّر أبو علىٍّ لحذف الفعل بعد « إذا » بحذفه بعد « لو » ، فقال : « ومثل حذف الفعل الذى تقتضيه « إذا » هنا ما جاء من حذف الفعل الذى تقتضيه « لو » فى قول الشاعر ... » [٣] . ووقف الكلام دون ذكر الشاهد ، وكتب فى النسخة بالهامش : « كذا فى الأصل » . أما فى النسخة الثانية ، فقد اتصل الكلام ، ولم يُنبَّه على هذا السقط ، وقد تداركتُه فى تعليقاتى بإيراد بعض الشواهد التى تصلُح فى هذا الموضع .

٥ – استشهد أبو علىّ لنصب الفعل بعد « حتى » بقولهم : « ما سرتُ فأدخلها » . وهذا واضح الخطأ ، وصوابه : « ما سرت حتى أدخلَها » وقد جاء على الصواب فى البغداديات ، والخزانة ، فيما يحكيه البغدادىُّ عن كتابنا [٤] .

٦ – وبعد ذلك بسطرٍ واحد ، سقطت هذه الجملة : « كما تقول : ما جاءنى إلا زيد » ، وقد أثبتها من الخزانة ، لأنه يحكى عن كتابنا كما علمتَ ، وذكرت حول ذلك كلاماً .

٧ – ومن أخطاء الضبط التى ينبغى التنبيه عليها ، ما جاء فى قول المتنخّل الهذلىّ :

رَبَّـاءُ شمّـاءَ لا يأوى لقُـلّتها   إلَّا السَّحابُ وإلّا الأوبُ والسَّبَلُ [٥]

---

(١) باب من الحروف التى تتضمن معنى الفعل .

(٢) باب مما إذا ائتلف من الكَلِم الثلاث كان كلاماً مستقلّا . ويلاحظ أن هذا الموضع كله ساقط من النسخة الثانية ، مع خمسة أبوابٍ أخرى ، وسيأتيك التنبيه عليه .

(٣) الباب الأخير .

(٤) باب مما إذا ائتلف من الكلم الثلاث ...

(٥) باب من الصِّلات والأسماء الموصولة .

وقلت فى تعليقى عليه : « و « شمّاء » ضُبطت فى النسختين بضم الهمزة ، وكذلك فى شرح أشعار الهذليين ، وكثيرٍ من مراجع تخريج البيت ، لكنَّ استشهادَ النحاة بالبيت يقضى أن تكون الهمزة مفتوحة ؛ لأنهم قالُوا إن « ربّاء » صفة لموصوف محذوف – هو المرثىّ – فيكون قوله « شماء » مخفوضاً بإضافة « رباءَ » إليه ، والفتحة علامة الخفض ؛ لأنه لا ينصرف ، وهمزته للتأنيث » . ثم أحلتُ على شرح المفصل ، والخزانة .

٨ – أنشد أبو علىّ شاهداً على مجيء الصلة محمولةً على المعنى :

أنا الذى كَرَرْتُ يوم الحَرَّةْ [١]

وقلت : إن صوابه : « فَرَرْتُ » . وهذه قصتّه وسياقه : قالوا إن عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوىّ كان فَرَّ يومَ الحَرّة من جيش مسلم بن عقبة ، فلمَّا كان أيام حصار الحجَّاج بمكة لعبد الله بن الزبير ، جعل يُقاتل أهلَ الشام ويقول :

أنا الذى فررْتُ يوم الحَرَّةْ ... والشيخ لا يفرُّ إلَّا مرَّةْ

فاليوم أجزى فرَّةً بكَرَّةْ ... لا بأس بالكَرَّةِ بعد الفَرَّةْ

فلم يزل يقاتل حتى قُتِل .

وفيما عدا ذلك فهناك بعض أخطاء فى الكلمة والكلمتين ، نبَّهت عليها فى مواضعها [٢] .

وقد اختلف ترتيب هذه النسخة عن النسخة الثانية ، فى مواضع ثلاثة ، نبَّهتُ عليها . وجاء اسم الكتاب فى صدر النسخة : (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) وقد عرضتُ لذلك فيما تقدم .

* * *

النسخة الثانية : بقلم نسخى صحيح مضبوط بالشكل الكامل . نسخها أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن أحمد بن موسى ، وفرغ منها يومَ الثلاثاء ثالث رجب ، من سنة

---

(١) الباب السابق .

(٢) باب يجمع ضروباً من هذه الأبواب ، وباب من الصلات والأسماء الموصولة ، والباب الأخير .

ثمانى وسبعين وخمسمائة (٥٧٨) . وتقع فى إحدى وسبعين ومائة ورقة (١٧١) والورقة ذات صفحتين ، فى كل صفحة خمسة عشر سطرا (١٥) والسطر يحتوى على نحو عشر كلمات (١٠) . وبها آثار رطوبة ، فى أعلاها وأسفلها ، وحافتَيْها ، انطمستْ بسببه بعضُ الكلمات ، وقد كثرت الرطوبة بأسفل الصفحات ، فى أواخر الكتاب .

وهذه النسخة منقولة عن نسخة ، منقولةٍ عن نسخة بخط ابن جنى . ولم يأت التصريحُ بذلك فى آخر النسخة ، كما هو المعتاد ، ولكن جاء فى آخر (باب من الصلات والأسماء الموصولة) فقد كُتِب على الهامش : « فى الأصل هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبى على رحمه الله ، نقلته من خط أبى الفتح بن جنى » .ومما يؤكد أن هذه النسخة ترجع إلى أصل ابن جنى ، اتفاقُها الذى يكاد يكون كاملًا ، مع ما حكاه البغداديُّ عن الكتاب ، وهو قد أخبرنا أن لديه من الكتاب نسختين ، إحداهما بخط ابن جنى [(١)] . وقد أثبتُّ فى تعليقاتى مواطن الاتفاق بين هذه النسخة ، ونسخة البغدادىّ ، فيما يتصل بالزيادات والأسقاط والروايات .

وأيضاً فإنى قد رأيتُ على حواشى النسخة بعض تعليقات مصدَّرة بحرف « عُ » عين مضمومة . ومعلومٌ أن هذا الرمز يراد به « عثمان بن جنى » .

وفى بعض روايات النسخة فوائد ، منها رواية هذا البيت :

لا تجزعى إن منفساً أهلكتُه   وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعى [(٢)]

فقد جاءت الرواية فيها : « فإذا هلكت » بالفاء ، وكذلك ذكرها العينىّ ، وتعقَّبه البغداديُّ ، فقال : « ولم أرَ فى جميع الطرق مَن رَوى بالفاء بدل الواو إلَّا العينىَّ » ثم ذكر كلاماً نقلتُه فى تعليقاتى . فأنت ترى أن رواية النسخةِ تشهد لِما رَوى العينىُّ .

ومن فوائد النسخة أيضاً ، ما جاء بحاشيتها ، بقلم الناسخ نفسِه ، مِن ذِكر هذا الشاهد :

بمُنْخــرق تحنُّ الرِّيــحُ فيــه   حنينَ الجُلْبِ فى البلد السّنينِ [(٣)]

---

(١) انظر ما تقدم قريبا عن : أثر الكتاب فى الخالفين .

(٢) باب من زيادة الحروف .

(٣) باب ما جعلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء فى الجمع حرفَ إعراب .





وهو للطرِمّاح . وقد تكلمتُ فى تعليقاتى على مناسبة هذا الشاهد لشواهد الباب .

وهذه النسخة – على ما فيها من أصالة نَسَب ، وصِحَّةِ ضَبْط ، وفوائدَ فى الرواية – مَوْءُوفَةٌ بعِدَّةِ أسقاط ، تبلغ فى مجموعها نحو ثلاثين ورقة ، إليك مواضعَها :

١ – فى أثناء باب من الحروف التى تتضمّن معنى الفعل = ومقدار السَّقْط ورقة ونصف .

٢ – فى أثناء باب مما إذا ائتلف من الكلِم الثلاث كان كلاماً مستقلًّا = عَشْرُ أوراق ونصف .

٣ – فى أثناء باب آخر من الجمع بالألف والتاء – وهو الباب الثانى للعنوان نفسه = ورقتان ونصف .

٤ – فى أثناء باب من الابتداء = ثلاث عشرة ورقة ونصف .

٥ – فى أثناء باب ما جاء فى الشعر من الفصل بين المبتدأ والخبر وبين غيرهما بالأجنبىّ = ورقة ونصف .

وهذه الأسقاط حادِثةٌ ، نتيجة ضَياع بعض الأوراق من المخطوطة ، أو سقوطها عند تجليد النسخة ، بدليل أن هناك ترقيمين مختلفين فى أعلا الصفحات : أحدهما ترقيم قديم (بالأعداد التى نكتب بها الآن فى المشرق العربى) وفيه تظهر هذه الفَجَوات بسقوط الأرقام . والثانى ترقيمٌ حديث (بالأعداد التى يكتب بها إخواننا فى المغرب العربىّ ، والتى عليها الفرنجة الآن . ويقال : إنها عربية) وهذا الترقيم الحديث تتوالى فيه الأرقام ، بدون سقط ، لأنه تمَّ بعد تجليد النسخة . وأيضاً فإن الأسقاط تأتى فى نهاية الصفحات .

لكنَّ هناك سقطاً هو فى أصل رواية الكتاب ؛ لأنك تراه فى أثناء الصفحة ، وذلك ما جاء فى الباب الأخير من الكتاب ، فى الكلام على أن الفاعل يكون مرَّةً فاعلًا ومرَّةً مفعولا : فقد جاء فى النسخة : « وقد قرىء ﴿ لا ينال عهدى الظالمون ﴾ أنشد أحمد بن يحيى لجرير :

شفّت فؤادَك إن لم يأت خازنُها ... راحٌ بَبرْد قَراح الماء مقطوبُ »

هكذا جاء فى النسخة ، وجاء فى النسخة الأولى ، بين الآية التى تلَوْتُها وبيت جرير ، ثلاثةُ شواهد لأبى ذؤيب ، وأبى النجم ، والأعشى ، أدار عليهنّ أبو علىٍّ كلاماً ، استوفى نحو ورقة من المخطوطة .

وكذلك سقط من النسخة أوَّل شاهدٍ فى الكتاب – وهذا غريبٌ مِن نسخةٍ صحيحة متقنة ، ترجع إلى نسخة ابن جنى ، ولكنْ هكذا كان – وهذا ما تراه :

« قال الأعشى :

أعيّاشُ قد حاف القيونُ مرارتى وأوقدت نارى فادْنُ دُونَك فاصْطَلِ »

والصواب فى النسخة الأُولى :

« قال الأعشى :

فاذهبى ما إليكِ أدركنى الحِلْمُ عَدانِى عن هَيْجكم أشغالى

وأنشد أبو زيد :

أعيّاشُ قد ذاق ... » البيت . وهو لجرير .

وجاء اسم الكتاب فى صدر النسخة (كتاب الشِّعر) وكتب بجانب ذلك على اليسار ، بخطٍّ صغير ، وبقلم مغاير لقلم الناسخ (كتاب شرح الأبيات لأبى علىّ الفارسىّ) ثم كتب فوق عنوان الكتاب : « وقد صنَّف أبو على الفارسىّ هذا الكتاب بعد تصنيفه كتاب الإيضاح فى النحو ، وإليه أشار فى هذا الكتاب فى باب من الفاعل ، ويتلوه آخر أبواب الكتاب » .

وعلى يمين الورقة فهرس لأبواب الكتاب .

وهذه النسخة محفوظة بمكتبة برلين برقم (٦٤٦٥ – Cod. Berol) [(١)]

وقد رجع إلى هذه النسخة جمهرةٌ من المستشرقين ، فى توثيق ما نشروه مِن شعر ، منهم جرنباوم ، ناشر شعر أبى دؤاد الإيادى ، ومكارتنى ، ناشر ديوان ذى الرمة ، وكرنكو ، فى نشرته لكتاب المعانى الكبير ، لابن قتيبةَ [(٢)] .

---

(١) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان ١٩٢/٢ (الترجمة العربية) .

(٢) راجع شعر أبى دؤاد ، ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى . تعريب الدكتور إحسان عباس ، صفحات ٢٥٠ ، ٢٩٣ ، ٣٥٢ ، ومقدمة تحقيق ديوان ذى الرمة ، للدكتور عبد القدوس أبو صالح ص ١٠ ، والمعانى الكبير ص ٣٣٥ حاشية (٢) وص ٤١٨ حاشية (٥) وص ١٢٤٧ حاشية (١) .



وقد تكرَّم بإهدائى مصوَّرة هذه النسخة أخى البارّ النبيل الدكتور عيّاد بن عيد الثُّبَيْتِىّ ، أحسن اللهُ إليه ، وجزاه خير الجزاء .

* * *

فهاتان هما النسختان اللتان اعتمدتهما فى نشرتى للكتاب ، وقد رمزت للنسخة الأُولى بالرمز (أ) وللثانية بالرمز (ب) .

ولم يبق إلَّا أمران :

الأول : ذكر العلَّامة الشيخ عبد العزيز الميمنىّ [١] ، رحمه الله ، أنّ مِن الكتاب نسخةً مكتوبة سنة (٥٩٩) فى (١٢٦) ورقة ، ببانكى بور . ولم أعلم من أمر هذه النسخة شيئا .

والأمر الثانى : أن المستشرق رودجر ، نشر الباب الأُول من هذا الكتاب ، عن نسخة برلين المذكورة ، وطبع فى (Halis) سنة ١٨٦٩ م [٢] .

ثم أعاد نشر هذا الباب ، عن نسخة برلين أيضا ، الدكتور على جابر المنصورى ، فى مجلة المورد العراقية (المجلد التاسع – العدد الأول ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م) .

★ ★ ★

---

(١) إقليد الخزانة ص ٢٣ .

(٢) تاريخ الأدب العربى ، الموضع السابق . وأبو على الفارسى ص ٥٦١ .

عملى فى الكتاب

لم أكد أظفر بهذا الكتاب ، وأمضى فى قراءته شوطاً ، حتى أيقنت أنى أمامَ كنزٍ مِن كنوز العربيّة ، ألقت إلىَّ المقاديرُ فَضَّ خَتْمِه وكَشْفَ خبيئه ، فحمدت الله عزّ وجل ، أنْ ساق إلىَّ هذا الفضل ، وخصَّنى بتلك المكرُمة ، وحين عزمت على نشره وإذاعته ، استعنت الله عزّ وجل ، ثم أخذْتُ له أُهْبَته ، وأعددت له عُدَّته ، فنسخْتُه بقلمى ، وقابلت بين نسختيْه ، ثم التمست مواردَه فى كتب السابقين ، وتتبَّعْتُ نُقوله فى كتب الخالِفين ، وجرَّدتُ شواهدَه ، واصطحبتُها فى حَلِّى وتَرْحالى ، أعرِضها على ما أعرف من كتب العربية .

وقد حَرَصْتُ على ربْطِ قضايا الكتاب ومسائلِهِ بالمُتاح لى من كتب أبى علىّ : مطبوعها ومخطوطها ، ثم وَصْل هذه القضايا بكتب النحو ، وبخاصة فى مواطن الإبهام والغموض التى عُرِف بها أبوعلىّ ، ثم فى المواضع التى تقتضى بَسْطَ عِبارة ، أو توضيح فكرة ، أو رَدَّ مجهولٍ إلى معلوم ، وغير ذلك مما يقتضيه الوفاءُ بحقّ هذا التراث الذى ضَنِيَ به الأوائل ، وسجَّلوه فى أمانةٍ وحِرْص ، ثم انتهى إلينا لِيذُمَّه مَن يذمُّه بجهل ، ولِيمدَحَه مَن يمدحُه بغَباوة .

ويعلَم الله أن المِحنةَ بمادِحِي التُّراث أشدّ ، وأن المُصيبةَ بالمتعصِّبين له أَبْيَن ؛ فقد كثرت الثرثرةُ حول « أهمّية التراث » و « جمع التراث » و « نشر التراث » فإذا نظرتَ إلى ما بأيديهم منه لم تجد شيئا ، فهى حماسة كاذبة ، ووفاءٌ مدخول :

وكـلٌّ يدَّعـى وَصْلًا بليلى ... وليلى لا تُقِـرُّ لهم بذاكا

وهؤلاء المتحمِّسون للتراث ، لم يُداخلوه المداخَلَةَ المستحكِمة ، التى تُعينهم على الخبرة به ، والوقوف على جوانب العظمة فيه ، واستلهامِه فى أعمالٍ تُغْرِى بالرجوع إليه ، والتشبّث به ، بل إن منهم مُنَفِّرين ومُسِيئين ، تماماً مثل كثيرٍ من الشعراء (العَمُوديِّين) الذين ينظمون الآن ، لم يستطيعوا أن يقدِّموا نماذجَ عالية من هذا الشعر (العَمُودىّ) موصولةً بما كان يقوله فحول الشعراء ، نَعم لم يقدّم هؤلاء شعراً يقف فى وجه الشعر الحرّ ويَقْهَرُه ، ويُبرز ضِيقَ نَفَسِه ، وضآلَةَ محتواه .

ومهما يكن من أمر ، فما أُحبُّ أن أُفيض فيما صنعتُه بهذا الكتاب ، حتى لا تَزِلَّ قَدَمٌ بعد ثُبوتها ، فأُستَدْرَجَ إلى تزكية عَمَلِى ، أنا أعلمُ الناس بما يكتنفه من ضعف ،



ولستُ بحمد الله ممَّن يذهبون عن أنفُسِهم ؛ فإني فى كلّ يوم أقرأ فيه سطراً مما كتبه الأوائل أستشعر ضعْفَ قوّتى وقلّةَ حِيلتى ، والسعيدُ مَن وفّقه الله . وهذا الإمام الجليل أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطّابى البُسْتىّ المتوفى سنة (٣٨٨) يُرسِل إلينا كلاماً شريفاً نفيساً ، من قبل ألف عام ، فيما ينبغى أن يكون عليه أهلُ العِلم من تواضُعٍ وانكِسار وهَضْمٍ للنَّفْس . يقول رضى الله عنه : « فأمَّا سائرُ ما تكلَّمْنا عليه مما استدركناه بمبلغ أفهامنا ، وأخذناه عن أمثالنا فإنا أحِقَّاءُ بألّا نُزكِّيه ، وألّا نؤكِّد الثقة به ، وكلُّ من عثَر منه على حَرْف أو معنىً يجب تغييرُه ، فنحن نناشدُه الله فى إصلاحه ، وأداءِ حقِّ النصيحة فيه ، فإن الإنسان ضعيفٌ لا يسلَمُ من الخطأ إلَّا أن يعصمَه الله بتوفيقه ، ونحن نسأل الله ذلك ، ونرغب إليه فى دَرْكِه ، إنه جَوادٌ وَهُوب » [1] .

لكنىّ أُريد أن أقفَ وقفةً عند تخريج شواهد الشعر ، وأسلوبى فى ذلك التخريج ، وأنا هُنا أبسُط تجربتى أمامَ هؤلاء النَّشأ الشباب الذين يحبُّون التراث ، ويرُومون معرفة أعدل المناهج لإخراجه وتحقيقه ، وقد انقطعت دُونَهم وسائلُ الرواية عن أشياخ العلم ، ومجالسةِ حُماتِهِ وسَدَنَتِهِ ، نعم أذكر لهم تجربتى فى هذا الميدان ، مَرْثِيَةً لهم من هذا العَبَث الذى يُصَبُّ فى أدمغتهم صبًّا ، ومَحْمِيَةً لعقولهم من تأثير هذه النماذج الرديئة التى يخرج بها التراثُ فى هذه الأيام .

إن الخطوةَ الأُولى فى تخريج الشاهد أن تردَّه إلى ديوان الشاعر – إن كان الشاهدُ معروفَ النسبة – لتتأكد من وجود الشاهد فى ديوان الشاعر ، بهذه الرواية التى سِيق لها فى كتابك الذى تحققه ، فإذا لم يكن الشاهد منسوباً لقائل ، تضاعفت مهمتُك ، فكنت مطالباً بمعرفة قائله ، وتحقيق الرواية التى يدور حولَها الشاهد ، وأنت فى الحالتين مطالَبٌ بالرجوع إلى طائفة من كتب النحو ، سابقةٍ على كتابك وتاليةٍ له ، لتوثيق الشاهد .

فهذا هو الحدُّ الأدنى من تخريج الشاهد الشِّعرىّ . وقد تكفّل شيخنا العلامة عبد السلام هارون – حفظه الله – بالوفاء بهذا الجانب ، فى كتابه الرائد (معجم شواهد العربية) . ولكنَّ شيخَنا لم يقل لك : حَسْبُك هذه المراجع التى ذكرتُها ، ولا تَعْدُ عيناك عنها .

---

(١) غريب الحديث ٤٩/١ .

إن تخريج الشاهد النحوىّ ينبغى أن يُسلَكَ به مسالكُ كتبِ العربيّة كلها : من نحو وبلاغة ولغة وعروض وأدب وتفسير وحديث ، وستجد فى تعليقاتى – حين تأتى قراءتك عليها إن شاء الله – إحالاتٍ على كتبٍ هى فى تصنيف الناس خارجةٌ عن كتب النحو ، مثل الأغانى ، ورسالة الغفران ، وشروح الحماسة ، وشرح النقائض ، وشرح المفضليات ، وشروح دواوين الشعر ، والمجاميع الأدبية ، وكتب الجغرافيا والبلدان ، والتاريخ والتراجم ، والمعارف العامة ، بل إنك واجدٌ شيئاً من كتب أصول الفقه (١) .

وليس الرجوع إلى هذه المراجعِ فى فنونها المختلفة ، من باب التَّرَف العِلمىّ ، وإظهار القوة ، أو « استعراض العضلات » كما يقال فى هذه الأيام ؛ فإنك تجد فى « الأغانى » مثلا روايةً لقول جرير ، على غير ما يروى النحاة ويستشهدون ، فهم يُنشِدُون له يخاطب الفرزدق :

نفاك الأغَرُّ بنُ عبد العزيز وحَقُّك تُنْفَى من المسجدِ (٢)

شاهداً على حذف « أن » قبل الفعل ؛ لأن تقديره : وحقُّك أن تُنْفَى ، أى : وحَقُّك النَّفْىُ .

لكن أبا الفرج يرويه :

ومثلُك يُنْفَى من المسجدِ

فلا شاهدَ فيه على هذه الرواية .

وعلى ذلك يكون الرجوع أحياناً إلى مثل هذه الكتب الخارجة عن دائرة علم النحو ، ضرورةً يفرضها توثيقُ الشاهد أو توهينُه . إن الكتب العربية تتواصَل وتتنادَى فى أمور كثيرة (٣) .

---

(١) وذلك فى تخريج بيت الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

(٢) باب من الصلات والأسماء الموصولةِ .

(٣) لقد دللت بعض زملائى – وكان معنيًّا بظاهرة الخَزْم فى الشعر – دللته على كلامٍ حولها فى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » للحافظ ابن حجر العسقلانى ، و « حاشية على شرح بانت سعاد » لعبد القادر البغدادى ، ويا بُعْدَ ما بين هذين وكتب العَرُوض !

وانظر كتابى : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٣٦ .





وليس فى الأمر مَشَقَّة ، ولسنا نريد من طلبة العِلم أن يركبوا الصعب ، ويُبْعدوا المَذْهَب ، إن الكتب يُفضِي بعضُها إلى بعض ، وكثيرٌ من مصنِّفى الكتب كانوا أمناءَ ، أو (مَنْهجيِّين) فى ذِكر مواردهم ومصادرهم ، وخُذ على سبيل المثال : عبد القادر البغدادىّ ، فإنه يحرص فى (الخزانة) على أن يذكر مصادره ، على تنوّعها وكثرةِ عددها ، وأنت تستطيع أن تُمْسِك بهذا الحبل الذى يَمُدُّه لك البغدادىُّ لتصل إلى ما تشاء من المكتبة العربية ، لكنّ الأمر مَنُوطٌ بإخلاصك فى البحث ، وعدم الضَّنِّ بالجهد أو الوقت :

أخلقْ بذى الصبرِ أن يحظى بحاجتهِ ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أن يَلِجا

وأمرٌ آخر يُفضِى بك إلى الكُتُب ، ويُنَمِّى معرفتَك بها والوقوفَ على أسرارها : أنّك إذا وجدْتَ بُغْيتَك وشاهِدَك فى الكتاب ، فلا تعجَلْ بتسجيل الجزء والصفحة وتَمْضِ فى طريقك - كأنّها حَسْوَةُ الطائر ، أو قَبْسَةُ العَجْلان - بل قِفْ وتَلبَّثْ ، وما فى وقوفك ساعةً مِن باس ، تعرِفْ مدار الشاهد فى ذلك الكتاب ، ومعالجة المؤلف له ، والتقاط ما عساه يوجِّهكَ إلى كتابٍ آخر .

وبهذا المنهج المُتراحِب المترامى فى تخريج الشاهد - والمسألةِ أيضا - تعرفُ مُداخَلاتِ الكتب ، وتُدركُ العلائقَ بينها ، وبذلك وأشباهه تُحيط بأصول العلم ، وتتهدَّى إلى مَظانِّ البحث ، وتسلُك له طرائقه .

وأحبّ فى ختام هذه الكلمة عن تخريج الشواهد ، أن أشير إلى أمرٍ ينبغى التنبُّه له ، وهو أن بعض الأبيات تتضمن أكثر من شاهد ، مثل :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زيادِ

و :

صددتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصالٌ على طُول الصُّدود يدومُ

و :

عميرةَ ودِّعْ إن تجهَّزْتَ غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا



وكنتُ حَرِيًّا ألَّا آخُذَ فى مراجع التخريج إلَّا تلك الكُتبَ التى أتت بالبيت على ما استشهد به أبو علىّ ، لكنى رأيت أن أثبت جميع [1] مراجع البيت ؛ عوناً لجامعى الشعر ودارسى الأدب .

★ ★ ★

(١) لكنى أعرضت عن بعض المراجع الهيِّنة الخفيفة ، مثل « الدرر اللوامع » لأحمد بن الأمين الشنقيطى . فليس فى هذا الكتاب كبير فائدة .

وأحب أن أشير أيضا إلى أننى وجدت فى حواشى بعض الكتب التى حققها مشايخى وزملائى فَضْلَ تخريج ، فأحلت على هذه الحواشى ، ولم أرضَ أن آخذ ما فيها فأجعلَه فى إنائى ، فأكونَ كالمتشبِّع بما لم يُعْطَ ، وهو لابِسُ ثوبَي الزُّور ، نسأل الله العفو والعافية .

وبعد : فهذا كتاب الشِّعر ، أرجو أن أكونَ قد أحسنتُ تقديمَه والتعريفَ به ، كما أرجو وآمُل أن أكون قد وُفِّقْتُ فى أدائه وتحقيقه .

وسيجد فيه أهلُ العلم طرائقَ فى الدَّرس النحوىّ جديدة – وبخاصة فى الأعاريب – فإنَّه أولُ أثرٍ يُنشَرُ – إن شاء الله – من آثار أبى علىٍّ الكبيرةِ ، والكاشفةِ عن منهجه ، فإذا نُشِرت « الحجّة » و « الشيرازيات » و « الحلبيات » – وكلُّها من مصنَّفات أبى علىٍّ الكِبار – أمكنك أن تقول : هذا نحو أبى علىّ الفارسىّ ، الشخصية النحوية الثانية بعد سيبويه [(١)] .

ولك أن تسأل : لماذا تأخَّر نشرُ هذه الآثار الكبيرة ؟ مع وفور مخطوطاتها وأصولها ؟

وإذا كان الحاجز هو صعوبةَ منهج أبى علىّ ، أو أن بعضَ هذه الآثار ليس لها إلَّا نُسَخٌ وحيدةٌ ، فما بالُ كتابٍ مثل « الحجة فى القراءات السبع » ونُسَخُه غاية فى النفاسة والجَوْدة ، وأسلوب أبى علىٍّ فيه يكاد يخلو من العُسْر والإغماض المألوف فى مصنَّفاته الأخرى ؟

فى رأيى أن الأمر يتصل بقضية كبيرة ، وهى : تاريخ نشر كتب النحو ، وحَظُّ الكُتُب الأصول منه فى النشر .

إن التتبُّعَ الدقيق لتاريخ نشر التراث النحوىّ ، ينتهى بنا إلى أن هناك فجوةً واسعة بين القرن الثانى والقرن السابع ، أو قُل : بين سيبويه وابن مالك . وبيان ذلك يأتى فى هذه العُجالة الخاطفة :

١ – لعلَّ أول كتابٍ نحوىّ ظهر مطبوعاً هو « الكافية » فى النحو ، لابن الحاجب ، الذى طبع فى رُوما بإيطاليا عام ١٥٩٢ م . ثم كان من أقدم المطبوعات النحوية : شرح كافية ابن الحاجب ، للرضىّ الاستراباذى ، بالمطبعة العامرة باستانبول عام ١٢٧٥ هـ ، والكتاب لسيبويه ، نشرة ديرنبورج – باريس ١٨٨١ م ، وبعد ذلك بنحو عشرين عاما ظهرت طبعة بولاق بمصر ، للكتاب .

---

(١) انظر ما تقدَّم عن « عِلم أبى علىّ » .

٢ – نشطت حركة نشر النحو بمصر ، نشاطاً ملحوظاً ، وأخرجت عشراتُ المطابع بمنطقة الأزهر ، والأحياء المحيطة به ، فضْلًا عن مطبعة بولاق الكبرى ، مئاتٍ من كتب النحو الصغارِ والكبار ، شَمِلت المتونَ والمنظوماتِ ، والشروحَ والحواشيَ ، وقد شرَّقت هذه المطبوعاتُ وغرَّبتْ .

٣ – ظهر بعض التراث النحويّ خارجَ مصر ، مثل « ألفيّة ابن معطى » الذى نشره زتسترين ، فى ليبزج عام ١٩٠٠ م ، و « الجمل » للزجاجىّ ، الذى نشره ابن أبى شنب ، بالجزائر ، سنة ١٩٢٦ م ، و « شرح الألفية » لابن الناظم ، ببيروت سنة ١٣١٢ هـ ، و « منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك » لأبى حيان ، الذى طُبع منه جزء ، ينتهى بباب أفعل التفضيل ، نشره سِدْنى جليزر – نيوهافانا – أمريكا سنة ١٩٤٧ م . وغير ذلك فى مطابع الشام والعراق وفاس . ولكنَّ ذلك كلَّه لم يُكتب له من الذيوع والانتشار ، ما كُتِب لذلك التراث الذى طبع بمصر ، ولذلك أسباب : منها وجود الأزهر الشريف بمصر ، مما جعلها مَهْوَى الأفئدة ، ومستقرَّ الرحلة ، ومنها : كثرة المطابع وجودتها ، ودقّة المصحِّحين وعنايتُهم ، وأنت تعرف حديث مطبعة بولاق ودار الكتب المصرية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، ومطبعة السعادة ، والخانجى ، والحلبى ، ومن إليهما (١) .

وحسبُك بمطبوعات الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – رحمه الله ورضى عنه – وما بذله فيها من تجويد وإتقانٍ طباعىّ . وهذا الرجل مَعْلَمٌ بارزٌ من معالم المكتبة

---

(١) ولا تَنْسَ سهولةَ الحياة فى مصر ، فى تلك الأيام ، وإطلاق العِنان لمُصَدِّرى الكتب ، فكان طبع الكتاب بمصر ، وإخراجه منها إلى شتّى أرجاء العالَم يتمُّ فى غير عَنَتٍ ولا مشقَّة ، أما الآن – وإلى الله المشتكى – فالكتاب يُعامل معاملةَ السِّلع الاستهلاكية ، شانهُ شأن « البرتقال والطماطم » . ولقد كنت فى مطلع شبابى أعمل مصحِّحاً بمطبعة عيسى البابى الحلبى بحىّ الأزهر ، وكنت أرى – فيما يشبه البرنامجَ اليومىَّ – صناديقَ الكتب تُصَدَّر إلى أندونيسيا ، وسائر بلاد جنوب شرق آسيا ، بَلْهَ البلدانَ العربية والإسلامية .

وهذا تاريخ مصر و (دَوْرُها) فى نشر الكتاب العربىّ ، ينبغى أن يُعْرَف ويُسَجَّل ويُنشَر أمام هذا الجيل المظلوم المفترى عليه ، الذى لا يعرف إلّا (معرض الكتاب الدولى) وما يُثار حولَه من ضجَّة إعلامية تصُمُّ الآذان (وتعُوقُ حركة المرور) إن القاهرة كانت معرضاً للكتاب العربىّ طولَ العام . فاعلموا يا قوم !



النحوية ، ومهما قيل فيه ، فإن هذا الجيلَ الذى تعلَّم النحوَ وعلَّمه مدينٌ له ولجهده السخىّ فى نشر التراث النحوىّ وإذاعته [1] .

٤ – كان لمناهج تدريس النحو فى الأزهر الشريف ، أثرٌ ظاهر فى توجيه مَسار طبع الكتب النحوية ، فكادت المطابع تفرغ لابن مالك ومدرسته ، بدءاً من بهاء الدين بن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩) وانتهاءً بالخُضَرىّ المتوفى سنة (١٢٨٧) ، وأنت تعرف الكوكبة المتوسطة : ابن هشام ، وأبو حيّان ، والدَّمامينىّ ، والعَيْنىّ ، والشيخ خالد ، والأشْمونىّ ، ويس العُلَيْمِىّ ، والصبّان ، والأمير .

ومن عجائب الاتفاق أن هؤلاء كلَّهم مصريُّون ، ومن لم يولد منهم بمصر – كأبى حيان ويس العليمىّ – أقام وتوفِّى بها .

٥ – تأسيساً على هذا ؛ فإنّ نشر التراث النحوىّ قفز من سيبويه إلى ابن مالك . فهذه خمسة قرون زاخرةٌ بالنحو والنحاة ، لم تأخذ مصنَّفاتُها حظَّها من النشر والذيوع ، ونعم طبعت بعضُ نُصوص من تلك القرون ، مثل « الجمل » للزجاجى ، و « المفصل » للزمخشرى ، و « أمالى ابن الشجرىّ » . ولكن « الجمل » لم ينتشر – كما أخبرتك – والمفصَّل غطَّى عليه « شرحُه » لعلم الدين السَّخاوىّ ، و « أمالى ابن الشجرىّ » لم يَلتفِت إليه الدارسون كثيراً ؛ للذى يُوحى به عنوانه بأنه فى الأدب .

٦ – منذ نحو عشرين عاماً اندفعت الجامعات العربية فى قبول نصوص التراث ، للحصول على درجاتها الجامعية العليا ، وبرغم ما شاب هذا الاتجاهَ من قُصور وتقصير ، فإنه قد أخرج إلى الناس نصوصاً نحوية أصيلة لعلماء تلك القرون المتوارية ، فعرفنا نحو ابن السراج ، والزجاج ، وأبى جعفر النحاس ، وأبى على الفارسىّ ، والزجاجىّ ، والسُّهيلىّ ، والصَّيمرىّ ، والشيخ عبد القاهر ، وابن السِّيد ، وابن الخشاب ، وابن بابشاذ ، وابن معطى ، وأبى على الشلوبين ، والعكبرىّ ، والمالقى ، وابن عصفور ، والمرادى [2] .

---

(١) كتبت عنه كلمةً فى كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربىّ . رضى عنها أهلُ العِلم .

(٢) وهذه نصوصهم : الأصول والموجز ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، والقطع والائتناف وإعراب القرآن ، والإيضاح العضدى ، والبغداديات والعسكريات والبصريات ، والإيضاح فى علل النحو ، واشتقاق أسماء الله =

٧ — برغم هذا النشاط الظاهر فى طبع التراث النحوىّ فى مختلِف عصوره ، فلا زال هناك جانبٌ على قدرٍ كبير من النفع والفائدة ، بل قُلْ : إن الصورة الكاملة للنحو العربىّ تظلّ غائمةً مُشوَّشة ، ما لم يُستكمل هذا الجانب ، وأعنى الشُّروح : شروح الكتب الأولى ، والمتون ، والمنظومات .

وينبغى أن يكون واضحاً ، أن المراد بالشروح كلُّ ما يتصل بالكتاب المشروح ، من حيث شرحُ مَتْنه ، أو شرح شواهده ، أو الاستدراك عليه ، أو التذييل أو الاعتراض عليه ، أو اختصاره ، أو شرح مشكلاته . وعلى ذلك فإن تراثنا لم يأخذ مكانه الرَّحْب بين تراث الأمم إلّا بما صنَّفه الأوائل ، مضافاً إليه تلك الشروح ، والمختصرات ، والذُّيول ، والحواشى والتقريرات [1] .

وسأكتفى هنا بذكر ستّةٍ من هذه الشروح :

١ — شروح الكتاب ، لسيبويه .

٢ — شروح الإيضاح ، لأبى على الفارسىّ .

= وأمالى السهيلى ، ونتائج الفكر ، والتبصرة ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ، والمرتجل فى شرح الجمل ، وشرح المقدمة المحسبة ، والفصول الخمسون ، والتوطئة ، والتبيين عن مذاهب النحويِّين البصريين والكوفيين ، ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، والضرائر ، وشرح الجمل ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك .

ومن خارج الدراسات الجامعية ظهرت نصوص نحوية وصرفية كثيرة — لا سبيل إلى حصرها هنا — منها : المنقوص والممدود للفراء ، والمقتضب للمبرد ، واللامات للزجاجى ، والألفات لابن خالويه ، وبغية الآمال فى مستقبلات الأفعال ، لأبى جعفر اللبلى ، والأزهية للهروى ، ومسائل خلافية للعكبرى ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ، له أيضا .

ومن كتب الأعاريب ، والكتب التى تُعْنَى بالقرآن الكريم : مشكل إعراب القرآن ، لمكّىّ بن أبى طالب والكشف عن وجوه القراءات له ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى ، وإعراب الحديث للعكبرى ، وإيضاح الوقف والابتداء ، لأبى بكر بن الأنبارى ، وَطائفة كبيرة من كتب المذكر والمؤنث ، وغريب الحديث ، والأضداد ، وخلق الإنسان ، والمثلثات ، وكتب أخرى كثيرة لها صلة بالدرس النحوى واللغوىّ ، أخرجتها المطابع فى السنوات الأخيرة ، وحُرِمَتْ من الإفادة منها الدراساتُ النحوية الحديثة .

(١) انظر كتابى : الموجز ص ٣٥ .





٣ - شروح الجمل ، للزجاجيّ .

٤ - شروح المفصل ، للزمخشريّ .

٥ - شروح الكافية ، لابن الحاجب .

٦ - شروح التسهيل ، لابن مالك .

ولَنا أن نسأل : ما هو حَظُّ تلك الشروح من النشر ؟

لم يُنْشَر مما يتصل بسيبويه إلَّا شرحُ أبياته ، لابن السيرافيّ [1] ، وفُرْحة الأديب في الردّ عليه ، للأسود الغُندجانيّ ، وكذلك نُشِر شرح أبياته لأبي جعفر النّحاس ، وشَرْحُ عيون سيبويه ، لهارون بن موسى القرطبيّ .

أمَّا أضخم شروحه وأوفاها ، وهو شرح أبي سعيد السِّيرافيّ ، فلم ينشر إلى يوم الناس هذا ، مع الوَعْد بنشره منذ سنين ، من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ، ولا تعبأ بظهور جزء أو جزءين . ومثل هذه الأعمال الكبيرة لابدَّ أن يكون وراءَها حماسةٌ طاغية ، تتخطَّى كلَّ صَعْب ، وتقتحم كلَّ عَقَبة ، ولا يتحقّق هذا إلَّا بجهود الأفراد ، أمَّا الهيئات والمجالس والمراكز ، فإن الأعمال العلمية تتعثر بها تعثُّراً شديداً ، وإذا قُدّر لتلك الأعمال الكبيرة أن تخرجَ من خلال هذه الهيئات ، فإنك تجد من اضطراب المنهج وتباين الأسلوب ، ما يُضعِف الثقةَ بالعَمل ، ويصُدّ عنه . وقل لى : ماذا كان يكون الحال ، لو أن كتاباً مثل « الحيوان » للجاحظ ، أو « طبقات الشافعية الكبرى » لابن السبكى ، عُهِد بنشرهما إلى هيئة علمية ؟ أكنت ترى ما رأيت من الإتقان فى تحقيقهما ، والجِدّ فى إخراجهما [2] ؟

---

(١) طبع طبعتين : الأولى بمكتبة الكليات الأزهرية بمصر ١٣٩٤ هـ ، والثانية بمطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ وهذه الطبعة أصحُّ من الطبعة الأولى .

(٢) وإليك صورتين من صور تقاعُس الهيئات فى نشر النصوص ، الأولى : المحكم لابن سيده ، صدر الجزء الأول منه عن معهد المخطوطات بالقاهرة ، عام ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م ، ولم يطبع منه إلى الآن إلا سبعة أجزاء ، وبقى منه خمسة . والصورة الثانية : تاج العروس للزبيدى . صدر الجزء الأول منه عن وزارة الإعلام بالكويت عام ١٣٨٥ هـ . وآخر ما صدر منه الجزء الثالث والعشرون . ومقدَّرٌ له أن يكون فى أربعين جزءًا . ثم انظر فرْق ما بين الأزمنة والناس : كتاب المخصص لابن سيده ، طبع بمطبعة بولاق بمصر ، فى سبعة عشر سِفْراً ، وشغل طبعُه المدة بين سنتى ١٣١٦ هـ و ١٣٢١ هـ ، ولم يكن هناك كمبيوتر ، ولا جمعٌ ألكترونى . ولكنها عزائم الرجال ، وصلاح الأزمان !



ولم يُنشَر من شروح الإيضاح ، إلّا المقتصد ، للشيخ عبد القاهر الجرجانىّ .

ولم يُنشر من شروح الجمل إلا شرحان : شرح ابن عصفور ، وشرح ابن أبى الربيع ، المسمَّى « البسيط » ولا يوجد منه إلّا السِّفْرُ الأول .

ولم ينشر من شروح المفصل غير شرح ابن يعيش ، وشرح ابن الحاجب .

ولم ينشر من شروح الكافية غير شرح رضى الدين الإستراباذىّ [١] .

ولم ينشر من شروح التسهيل سوى جزء واحد من شرح المصنّف ، والمساعد لابن عقيل ، وشفاء العليل للسَّلْسِيلى ، وجزءين من شرح الدمامينىّ .

إن شروحَ هذه الكتب تملأ أسفاراً ضخمة ، وتكوّن بمجموعها الصورةَ الكاملة للنحو العربىّ .

إن الكتب التى دارت حول كتاب سيبويه – بالوصف الذى ذكرتُه – بلغت (٥٥) كتاباً [٢] .

وبلغت شروح الإيضاح (٣٠) شرْحاً [٣] .

ودار حولَ جُمَل الزجّاجى (٧٩) كتاباً ، يوجد منها مخطوطاً (٢٥) كتاباً [٤] .

وبلغت شروح المفصل (٩٤) شرحاً ، يوجد منها (٥٠) شرحاً [٥] .

أما كافية ابن الحاجب فقد أثارت نشاطاً ضخماً حولَها ، فبلغت شروحها بالعربية (١٤٢) شرحاً ، وبالتركية ثلاثة شروح ، وبالفارسية سبعة شروح ، وبلغت مختصراتها

---

(١) طبع شئٌ من شروح الكافية ، ولكنه لم ينتشر ولم يشتهر ، راجع مقدمة تحقيق الكافية للأخ الدكتور طارق نجم .

(٢) مقدمة تحقيق الكتاب لشيخنا عبد السلام هارون ص ٤١ .

(٣) مقدمة تحقيق التكملة ص ٨ لأخى الدكتور حسن شاذلى فرهود .

(٤) مقدمة تحقيق البسيط – لأخى الدكتور عياد الثبيتىّ – ص ٨٧ .

(٥) مقدمة تحقيق شرح المفصل فى صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمى . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى – إعداد أخى الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ص ٤٨ .



خَمْساً ، ثم نُظِمت فى تسع منظومات ، وأُعْرِبتْ فى ستّة أعاريب [١] .

وبلغت شروح التسهيل (٦٦) شَرْحاً ، يُوجَد منها (٣٢) شرحاً [٢] .

أرأيتَ هذه الأعداد الضخمة من تراثنا النحوىّ المُغَيَّب المجهول ! وأخشى أن يَسْتَزِلَّكَ شيطانُ التفكير العلمىّ المزعوم ، فتقول : ما هذا السَّيْلُ المتدافِعُ من الشروح والتعليقات ؟ أليس يكفينا خمسةٌ أو عشرةٌ من تلك الشروح ؟

وهذه قضية قد عالجتها من قبل – وهو أنه لا يُغنى كتابٌ عن كتاب [٣] – ولن أمَلَّ مِن الحديث فى هذه القضية ، ولا أزال – إن شاء الله – أفتح أبواباً وأغلقها حتى أثبّتها فى عقول الشباب من طلّاب العلم .

ولقد قلت مرَّة فيما كتبت : إن المتأمل فى حركة التأليف فى الأجناس الأدبيّة ، كالشعر وفنونه ، والقصة والرواية والمسرح ، وتاريخ النقد ومدارسه ، والأدب المقارن ، سيجد سيلًا منهمراً أيضا من التصنيف والتأليف والترجمة ، فلماذا نُنكِر على أسلافنا أن يؤلّفوا فى الفنّ الواحد كتباً ذواتِ عدد ، أو يتعاوروا على الكتاب الواحد شرحاً وتفسيراً ، جيلًا بعد جيل ، ثم ننعتهم بالثَّرثرة والدَّوَران حول أنفسهم ؟ ولكنها آفةُ الذين يلتمسون المَعَابةَ لأسلافهم بالوهم الخادع ، والظنّ الكذوب .

وقد قال القائلُ وأحسَنَ : « فما راءٍ كمَن سمِعا » فلقد أشرفت على رسالتين للدكتوراه ، فى تحقيق نَصَّيْن يتناولان شرح « جمل الزجاجىّ » أحدهما لابن أبى الربيع المتوفى سنة (٦٨٨) ، والثانى لأبى عبد الله بن الفخّار المتوفى سنة (٧٥٤) وقد وجدت البَوْنَ شاسِعاً بين الشرحين . وهذا أمرٌ متعالَمٌ مشهور ، لا يُنكره إلا جاهِلٌ أو معانِد .

ثم نعود إلى المجهول من تراثنا النحوىّ ، فنسأل : أين شروح ابن معطى ؟ لقد قامت حركةٌ شارحة لكتابيه : الدرة الألفية ، والفصول الخمسون ، أبَنْتُ عنها فى دراستى

---

(١) مقدمة تحقيق الكافية ، لأخى الدكتور طارق نجم ص ٥٠ .

(٢) مقدمة تحقيق شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، لأخى الدكتور الشريف عبد الله الحسينى البركاتى – ص ٥٤ .

(٣) انظر كتابى : الموجز ص ٢٤ .



عن ابن معطى [1] ، وأغريتُ طلبة العلم بالاشتغال بها ، ومع جود مخطوطات هذه الشروح ، فلم يظهر منها سوى شرح الألفية ، لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز بن جمعة ابن زيد القوّاس الموصلىّ ، المتوفى سنة ٦٩٦ .

وعلى كثرة ما طبع من شروح لألفية ابن مالك ، فلا يزال أضخم شروحها وأحْفَلُها مخطوطاً ، وهو (المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية) لأبى إسحاق الشاطبىّ المتوفى سنة (٧٩٠) ، وقد أخبر الإخوة الأفاضل [2] الذين يعملون فى تحقيقه أن بهذا الكتاب من دقائق النحو وغرائبه ما لا يُوجَد فى كتاب .

وبعد هذه الإطلالة السريعة على تاريخ نشر التراث النحوىّ ، والإشارة إلى هذا القدر الضخم المخطوط منه : ألست توافقنى على أن ما نُشِر من كتب النحو لا يجاوز نصفَ الموجود منه ، وأنَّ دراستنا للنحو العربىّ – عَرْضاً أو دفاعا أو هجوما – لا يزال بها كثيرٌ من الثغرات ؛ لأنها قامت كما علمتَ على نصوصٍ محدودة – رغم كثرتها – هى فى الغالب منتزعة من تراث ابن مالك ومدرسته ، وأنت تعرف أن المنهج يقول : لا تقوم دراسةٌ صحيحة قبل استيفاء أدوات البحث ، وأهمُّ هذه الأدوات ، بل عُدَّتُها الأولى ، النصوصُ فى عصورها المختلفة .

وأيضاً لابدَّ أن يُلتَمَسَ النحوُ من كتب التفسير والقراءات ، واللغة والأدب ، وشروح الشعر الأولى ، بل ومن بعض كتب المعارف العامة . والله الموفّق والمعين .

* * *

وبعد : فهذه مقدِّمة طالَتْ ، وما كان ينبغى لها أن تطول ، ولكنَّ الحوضَ ملآن ، والنَّفْسَ ظَمْأى ، وحُبَّ العربيّة آسِرٌ غَلَّاب . « ولن يظمأَ على التَّقْوى سِنْخُ أَصْل » [3] .

* * *

---

(١) راجع : الفصول الخمسون ص ٥٠ ، وما بعدها ، و ١٣٤ ، وما بعدها .

(٢) هم الأساتذة : عبد المجيد قطامش ، ومحمد إبراهيم البنا ، وعيّاد بن عيد الثبيتىّ ، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين . وقد جمعوا من الكتاب أصولًا جيدة ، وفرغوا من تحقيقه ، وينتظر أن يكون فى عشرة أجزاء . سهَّل الله لهم نشرَه وإذاعته .

(٣) هذه من كلام على بن أبى طالب ، رضى الله عنه . والسِّنْخُ والأصلُ واحدٌ . والمراد : أنه من عَمِلَ لله عملًا ، =



وتزكُو هذه المقدمةُ – إن شاء الله – بتقديم أصدق الشكر وأخلصه إلى الإخوة الأحباب :

الدكتور عيّاد بن عيد الثُّبيتىّ ، الذى اتَّخذ عندى صنائعَ كثيرة ، فقد أهدى إلىَّ نسخة برلين من كتاب الشعر ، ثم أمدَّنى بكتب أبى علىٍّ المخطوطة ، وكانت مكتبته كلّها منّى على طَرَف الثُّمام .

وهذا « عيَّادٌ » الكريمُ الوُدّ ، الثابتُ الإخاء ، عرفتُه فى بلَدِى ، ثم عرفتُه فى بلَدِه ، فما تغيَّر علىَّ فى يومَيْه ، وما تغيَّرتُ عليه فى حالَيْه ، والعِلمُ رَحِمٌ بين أهلِه ، والناسُ تَغْدُو وتَرُوح بكَواذِب الآمال وخُدَع الرِّغاب ، حتّى إذا نَشِفَ المُدْهُنُ وجَفَّ الضَّرْع ، تلَفَّتوا حولَهم فلم يجدوا إلّا صِدْقَ النَّفس ، والمَلْجأُ اللهُ .

والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الذى يُسارع إلى تلبية حاجاتى من مكتبته الغنيّة . ثم إن لعبد الرحمن فَضْلًا علىَّ آخَرَ ، هو أجَلُّ عندى من كلِّ شيءٍ سِواه ، وهو ما يُذاكرنى به من نوادر ما يقع عليه من مخطوطات ، ومِن غوامِض ما يقرأه من مطبوعات ، فيرُدُّنى إلى أيامٍ هى أزكَى الأيام وأطيبُها ، تلك أيامى فى معهد المخطوطات بالقاهرة :

استعْجَمَتْ دارُ مَىٍّ ما تكلّمُنا والدارُ لو كلمَّتْنا ذاتُ أخبارِ

والدكتور عليّان بن محمد الحازمىّ ، هذا الأخ النبيل الذى أستمدُّ من قُرْبه عوناً على السَّير فى الطريق ، وهو – حفظه الله – لا يزال يُظهر رِضاً عمّا أصنع ، ويُبْدِى حَفاوةً بما أكتب .

والدكتور عبد الله بن سليمان الجُرْبُوع ، هذا الأخ السَّخِىُّ النَّفْس ، العالى الهِمَّة ، السَّامى الخُلُق . وهو – أعزَّه الله – مِن خير مَن عرفتُ ؛ بِرًّا بالعِلم ، وإعظاماً لأهله .

= لم يفسُدْ ذلك العملُ ولم يَبْطُل ، كما يفسُد النَّبْتُ بيُبْسِه وعطشِ أصله .

نسألك اللهم أن تجعلنا من المقبولين ، وأن تجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهك الكريم ، مُبَرَّءاً من شوائب الرياء والسمعة ، وأن ترحمَ أبا علىٍّ ، وترحمنى ، وتبارك لى فى ذريّتى . إنك سميع مجيب الدعاء .



أشكر هؤلاء الإخوة ، ثم أشكر غيرهم ، ممَّن لم أُسَمِّ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى ، هؤلاء الأحباب الذين أفاضوا عليَّ مِن حُبِّهم وحَثِّهم وإخائهم ، ما آنَسَني وأرضانى فى كلِّ وقتٍ وحين ، فأنا أشكرهم وأدعو لهم بالسلامة والعافية .

وأستغفر الله من كلِّ عَثْرةٍ وزَلَّة ، وأبرأ إليه من كلِّ حولٍ وقُوَّة ، سبحانه لا رجاءَ إلَّا إليه ، ولا اتِّكالَ إلَّا عليه ، ولا طمَعَ إلَّا فيما عنده .

وصلى الله وسلم وبارك على سيّدنا محمد خاتم الأنبياء وسيّدِ المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . والحمد لله رب العالمين .

* * *

وكتب

أبو محمد

محمود محمد الطناحى

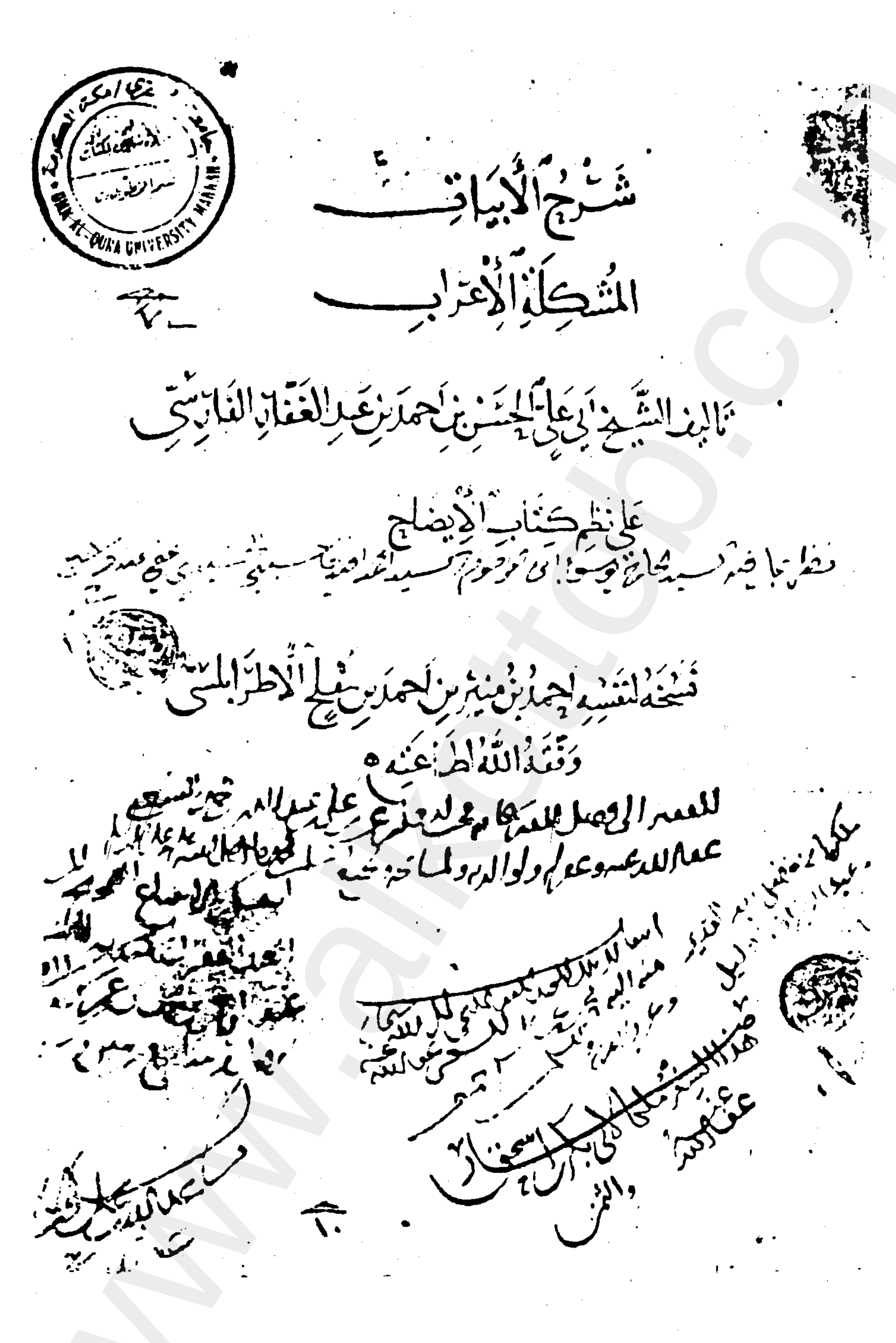
بمكةَ البلدِ الأمين

فى يوم الجمعة المبارك غرّة جمادى الآخرة

من سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق ٣٠ من يناير ١٩٨٧ م




شرح الأبيات

المشكلة الأعراب

تأليف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

على نظم كتاب الإيضاح

نسخه لنفسه أحمد بن منير بن أحمد بن علي الأطرابلسي

وفقه الله لطاعته

صفحة العنوان من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

في تفسير الكلم التي سميت بها الأفعال قال الأعشى

فاذهبي ما إليك أدركني الحلم عداني عن هيجكم أشغالي

وأنشد أبو زيد

أعباس قد ذاق القيون مرارتي وأوقدت ناري فادن دونك فاصطل

وأنشد أبو عبيدة

فقلت لها فيئي إليك فإنني حرام وإني بعد ذاك لبيب

وأنشد أحمد بن يحيى

إذهب إليك فإني من بني أسد أهل القباب وأهل الخيل والنادي

وقال الفرزدق

إذا اجشأت نفسي أقول لها ارجعي وراءك واستحيي بياض اللهازم

وأنشدنا علي بن سليمن

فرت يهود وأسلمت جيرانها صمي لما فعلت يهود صمام وقال

أبو علي بالفلا لعوز عاقر إليك فمنه من عبيدك عامر

وقال الأسود بن يعفر

كان التفرق بيننا عن ميسرة فاذهب إليك فقد شفيت فؤادي

وقال عمرو بن كلثوم

إليكم يا بني بكر إليكم ألما تعلموا منا اليقينا

قال أبو علي رحمه الله إن سأل سائل عن هذه الكلم أسماء هي أم أفعال قلنا

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

الزمان ولا يجوز متعلقاً بالقول لتقدمها على الصلة فإذا لم يجز هذا إن .... متعلق النظم

هذا آخر ما عمله أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله صححه من نسخة مقابلة على أصل المصنف ووافق الفراغ من نقله يوم الخميس لليلتين بقيتا من صفر سنة ثمان وعشرين وخمس مائة وكتب أحمد بن منير بن أحمد بن مفلح الاطرابلسي حامداً الله تعالى ومصلياً على سيد الأولين والآخرين محمد نبيه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم تسليماً

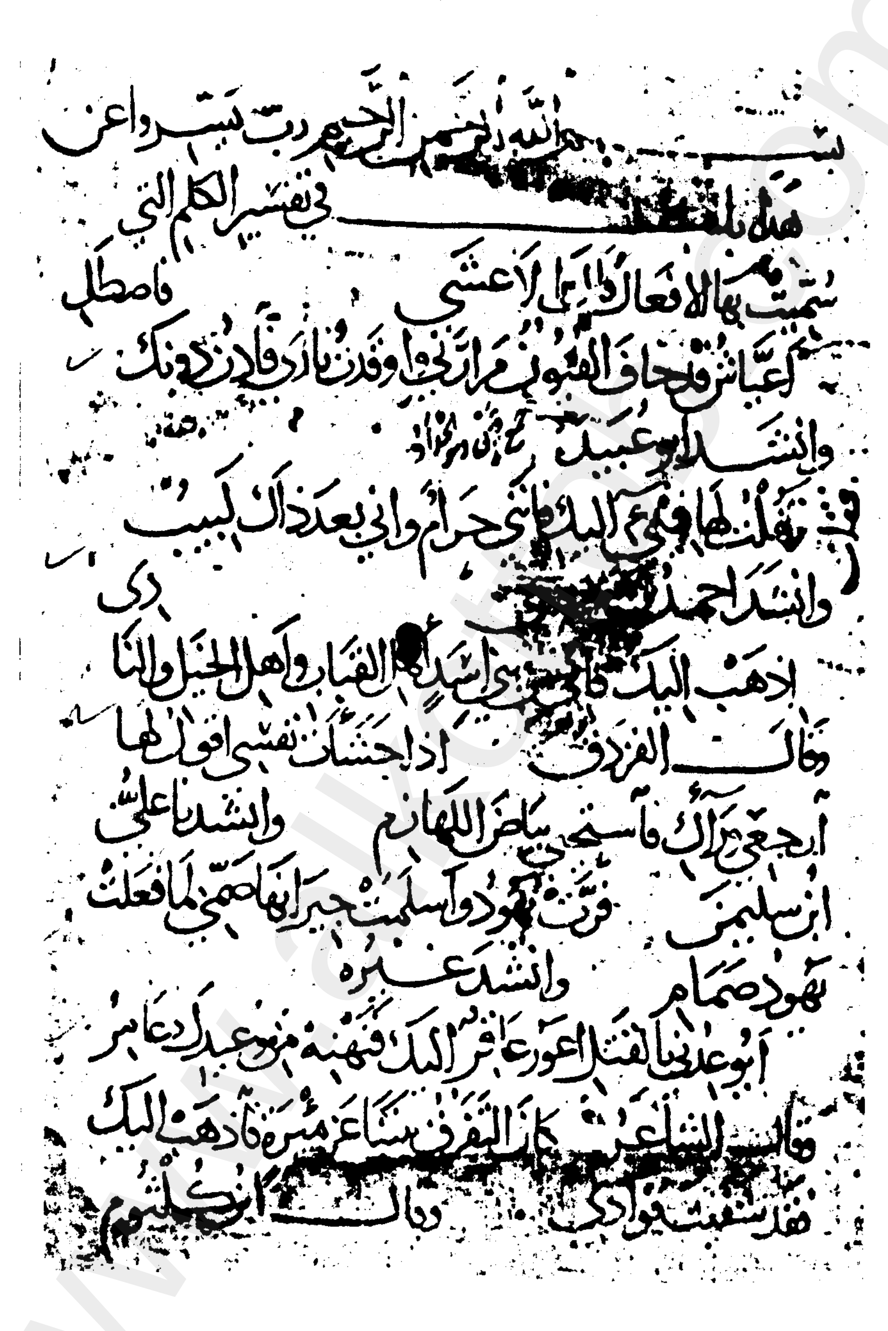
وقد تم على الحبيب يوسف افندي ابن الحبيب أحمد افندي حسيبي الحسيني عفي عنه

وخرج من ملك الحاج يوسف حسيبي الواضع ختمه تحت اسمه أعلاه ودخل في ملك الفقير الراجي عفو ربه القدير عبد الرزاق الذي لايحل عوق

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



صفحة العنوان من النسخة (ب)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)

فاعلا جزتها فيجوز أن يكون أحد ثلاثة أشياء الناطح الذي يتقدم [illegible]
والنطح الذي دل عليه الناطح والضمير الذي دل عليه لم يجز فيها لأنك
جعلت فاعلها الناطح جائز في قولك فلم جزتها إن جعلت الفاء
زائدة أمران أحدهما أن يكون صفة للناطح النطح والآخر أن يكون صفة
للصخرة لأن في كل واحد منهما ذكرا من الجملة إن جعلت فاعل يضرها
النطح أو الضمير كان صفة للصخرة ولم يجز أن يكون وصفا للناطح لأنه
لا ذكر له على هذا في الجملة التي هي يضرها وإن لم تجعل الفاء زائدة
ولكن جعلتها على معنى الجزاء لأن المعنى كناطح صخرة يوما كلما يكن
صفة لواحد منهما وفي ناطح ذكر للموصوف المحذوف التقدير كوعل
ناطح صخرة يدلك على ذلك قوله وهي قرينة الوعل فأما يوما فلا يخلو
من أحد ثلاثة أشياء أما أن يكون متعلقا بخاف أو على أن يكون صفة للصخرة
المتناع [illegible] يكون صفا [illegible] لأنها اسم عين
واليوم من أسماء الزمان [illegible] متعلقا بالعلو لتعذر [illegible] على الإضافة [illegible]
[illegible] تم [illegible] بالنطح [illegible] آخر ما عمله أبو علي رحمه الله
[illegible] الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الصفحة التى قبل الأخيرة من النسخة (ب)

ونسخ منه نسخا لنفسه احمد بن الحسين بن احمد بن

علي بن احمد بن موسى في يوم الثلثا ثالث شهر الله الاصم

رجب من سنة ثماني وسبعين وخمس مئة للهجرة النبوية

وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible] عام [illegible]

تملكه [illegible] [illegible]

عالم الله تعالى باللطف الكلي ولكنه [illegible]

[illegible]

ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا

صلوا عليه وسلموا تسليما اللهم صل على سيدنا محمد [illegible] وعلى آله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)





كتاب الشعر

أو

شرح الأبيات المشكلة الإعراب

لأبي علي الفارسي
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
٢٨٨ - ٣٧٧ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

فى تفسير الكَلِم التى سُمِّيتْ بها الأفعالُ

قال الأعشى :

[1][فاذْهَبِى ما إليكِ أدْرَكِنى الحِلْـ — ـمُ عَدانى عن هَيْجِكُمْ أشغالِى [2]

وأنشد أبو زيد] :

أعيَّاشُ قد ذاقَ القُيُونُ مَرارتى — وأوقدْتُ نارى فادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ [3]

وأنشد أبو عبيدة :

فقلتُ لها فِيئى إليكِ فإنَّنى — حرامٌ وإنِّى بعدَ ذاكِ لَبِيبُ [4]

---

(1) ما بين الحاصرتين سقط من ب .

(2) ديوانه ص ٥ ، وسر الفصاحة ص ١٥٧ ، وشرح المفصل ٣٣/٤ - بقافية مضمومة : أشغالُ ، وهو خطأ - وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٨/٤ . وأنشده فى اللسان (ألا) ٣٢٠/٢٠ ، بقافية : « إشفاق » .

وقوله : « عدانى » أى صرفنى وجاوز بى . وفى الديوان : « عن ذكركم » مكان « هيجكم » . والهيج ، هنا : الشوق الذى تبعثه الذكرى .

(3) البيت لجرير ، فى ديوانه ص ٩٤٥ ، عن النقائض ص ٧٠٧ ، ونوادر أبى زيد ص ٣٦٠ ، والإيضاح ص ١٦٥ ، والمقتصد ٥٦٩/١ ، واللسان (دون) ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى المقتصد .

وعياش : هو عياش بن الزبرقان بن بدر التميمى السعدى ، وهو ابن عمة الفرزدق . معجم الشعراء ص ١٢٨ .

والقيون : جمع قين ، وهو الحَدَّاد . وجاء فى ب : « حاف » مكان « ذاق » .

(4) البيت للمضرب بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، كما فى سمط اللآلى ص ٧٩١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٠/٧ ، ونسب إلى المخبّل السَّعدى فى شروح سقط الزند ص ١١٤٣ ، قال ابن السيد : « ويروى لشبل بن الصامت المرى » ، الاقتضاب ص ٤٧٥ .

وانظر مجاز القرآن ١٤٥/١ ، ٣٠٠/٢ ، وحواشيه ، وأدب الكاتب ص ٦١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٤/١ ، والخزانة ٩٦/٢ ، واللسان (لبب) . وقوله : « لبيبُ » أراد : مُلَبٍّ .

وأنشد أحمد بن يحيى :

إذهبْ إليكَ فإنّى من بنى أسدٍ   أهلِ القِبابِ وأهلِ الخيلِ والنَّادِى [(١)]

وقال الفرزدق :

إذا جَشأَتْ نَفْسِى أقولُ لها ارْجِعِى   وراءَكِ واسْتَحْيِى بَياضَ اللَّهازِمِ [(٢)]

وأنشدَنا علىُّ بن سليمان :

فرَّتْ يَهُودُ وأسْلَمَتْ جِيرانَها   صَمِّى لِمَا فَعلتْ يَهُودُ صَمامِ [(٣)]

وقال [(٤)] :

أيُوعِدُنى بالقَتْلِ أعْوَرُ عاقِرٌ   إليكَ فَنَهْنِهْ مِن وَعِيدِكَ عامِرُ

وقال [(٥)] الأسودُ بن يَعْفُر :

كان التفرُّقُ بَيْنَنا عن مِئْرَةٍ [(٦)]   فاذهَبْ إليك فقد شَفَيْتَ فُؤادِى

وقال عمرو بنُ كُلْثُوم :

---

(١) قائله عبيد بن الأبرص ، وهو فى ديوانه ص ٤٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٤/١ ، ومختاراته ص ٣٧٢ ، وشرح المفصل ٣٣/٤ ، والخزانة ٥٠٤/١١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/٤

(٢) ديوانه ص ٨٥١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٤/١ .

وفى ب : « فاستحيى » ، وجشأت نفسه : أى تطلعت ونهضت ، جزعاً وكراهة .

(٣) للأسود بن يعفر ، ديوانه ص ٦١ ، وتخريجه فى ص ٨٢ ، وزد عليه : المسائل العسكرية ص ٢٢٧ ، وما فى معجم شواهد العربية ص ٣٧٥

وصمام مثل قطام : اسم للداهية الشديدة ، ويضرب مثلا للداهية تقع فتستَفْظَع .

جمهرة الأمثال ٥٧٨/١ ، واللسان (صمم) . وانظر عجز البيت فى شعر للحصين بن الحمام المرى ، ذكره البغدادى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٣٧/٢

(٤) فى ب : « وأنشد غيره » . ولم أعرف قائل البيت . و « عامر » فى البيت ، هو عامر بن الطفيل ؛ فإن هذا الوصف مصروف إليه لا محالة . انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ٣٣٤/١ ، وحواشى النقائض ص ٣٦٠

(٥) فى ب : « وقال الشاعر » . والبيت فى ديوان الأسود ص ٣٢ ، وتخريجه فى ص ٧٦

(٦) المئرة ، بالهمزة : الذَّحْل والعداوة . وجمعها : مِئَرٌ .

إليكُمْ يا بنى بَكْرٍ إليكُمْ ‌‌ ‌ ‌ أَلَمَّا تَعْلَمُوا مِنَّا اليَقِينا [(١)]

[(٢)] [قال أبو عليّ رحمه الله] : إن سأل سائلٌ عن [(٣)] هذه الكَلِم ، أأسماءٌ هى ، أم أفعالٌ ؟

قلنا : إنَّها أسماءٌ . والدَّلالةُ على ذلك أنَّها لا تَخلُو من أن تكون أسماءً [(٤)] ، أو أفعالاً .

ولو كان شئٌ من ذلك فِعْلاً ؛ لا تَّصلَ الضميرُ بما اتَّصل به منها ، على حَدِّ ما يَّتصل بالأفعال ، فلمَّا اتَّصلَ به على حَدِّ اتِّصاله بغيرِ الفِعل ، ثَبَت أنَّه اسمٌ ، ليس بفِعل .

فلمَّا كان « هاءَ » اسْماً لقولهم : خُذْ ، واتَّصَل به [(٥)] الضَّميرُ ، على حَدِّ اتِّصاله بغير الفِعل ، فى قولهم : هاؤُما ، وهاؤُمُ ، ولم يكن : هاءا ، ولا هاءُوا ، كقولهم : اضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، ولكن كقولك : أنتُما ، وأنتُم ؛ دَلَّ أنَّه ليس بفِعْل ، وإذا لم يكن فِعلاً كان اسماً .

فإن قلت : فقد يتَّصلُ الضَّميرُ بالفِعل ، على حَدِّ ما اتَّصَل بهاؤُما ، وهاؤُمُ ، وذلك قولُك : قُمْتُما ، وقُمْتُم ، فَهلاَّ لم يدُلَّ اتِّصالُه على هذا الوجهِ عِنْدَك ؛ أنَّه اسمٌ ، إذ قد يَتَّصل بالفِعْل ، على ما أرَيْناكَ ؟

قيل [(٦)] : هذا ليس بداخِلٍ على ما قُلْنا ؛ لأنَّ ما أوْرَدْتَه مِن [(٧)] قُمْتُما ليس بأَمْرٍ ، وهذه الكَلِمُ موضُوعةٌ للأمرِ ، فلو كان فِعلاً لاتَّصَل بها [(٨)] الضميرُ ، على حَدِّ ما يَتَّصل بأمثلةِ الأَمرِ ، فلمَّا لم يَتَّصلْ به ، على ذلك الحَدِّ ، دَلَّ ذلك [على] [(٩)] أنَّه ليس بفِعْلٍ .

---

(١) من معلقته الشهيرة . شرح القصائد السبع ص ٤١٣ . وفى ب : « يا بنى سعد » . وانظر الخزانة ٩/١٠

(٢) ساقط من ب .

(٣) فى ب : « أى شىء هذه الكلم » .

(٤) فى ب : « اسماً أو فعلا » .

(٥) فى ب : « الضمير به » .

(٦) فى ب : « قيل له : ليس هذا » .

(٧) فى ب : « فى » .

(٨) هكذا فى النسختين ، والأولى : « به » .

(٩) زيادة من ب .

فإن قال : فهَلاَّ زعَمْتَ أنها أفعالٌ ؛ لأنه كما اتَّصل به الضميرُ ، على حَدِّ ما ذكرتَه ، ممَّا يتَّصِلُ بغيرِ الأفعالِ ، فقد اتَّصَل به أيضاً على نحوِ ما يتَّصِلُ بالفِعل ؛ لأنَّ أبا عمر (١) قد حَكَى أنَّ منهم من يقولُ : هاءَا ، وهاءُوا ، فهذا مِثل : اضرِبا ، واضْرِبُوا .

أو (٢) هَلاَّ قلتَ : إنّه يكون اسماً تارةً ، وفِعْلاً أُخرى .

قلت (٣) : إنّ الذى قال : هاؤُما وهاؤُمُ ، فهو عنده اسمٌ ، والذى قال : هاءَا ، وهاءُوا ، فهو عنده فِعْلٌ ، كما أنَّ من قال : مررتُ عليه ، كانت الكلمةُ (٤) عنده حَرْفاً ، والذى قال : « مِن عليه » (٥) ، كانت عنده اسماً .

قيل : قد ثَبَت أنه اسمٌ ، بالدَّلالةِ التى ذكَرْنا ؛ من اتِّصال الضَّميرِ به ، ومن قال : هاءَا ، أو هاءِى ، فإنّه عنده اسمٌ أيضا ، فى الأصل ، إلاَّ أنّه لمّا كان واقِعاً مَوْقِعَ مِثال الأمرِ ، أَجْراه مُجْراه ، فى اتِّصالِ الضَّميرِ به ، على حَدِّ اتِّصاله به ، وأجراه مُجْرَى ما يُقابِلُه ، ويُسْتَعْمَلُ استِعْمالَه ، مِن (٦) قولهم : هاتِ ، وهاتِيا ؛ ألا تَرَى كيفَ أُلْحِقَ حَرْفَ اللِّينِ آخِرَها ، كلَحاقِها فى آخِرِ هاتِى (٧) ، والمُهاتاةِ ، فشَبَّهه بهذا ، كما شُبِّه « ليس » بما ،

---

(١) الجرمى ، وذكر أن ذلك قليل . راجع شرح المفصل ٤٤/٤

(٢) فى ب : « وهلا » .

(٣) فى ب : « فقلت » .

(٤) أى « على » .

(٥) يجىء هذا فى شعر مزاحم بن الحارث العقيلى ، وذلك قوله :

غدت من عليه بعد ما تم خِمْسُها ... تصلُّ وعن قيضٍ ببيداءَ مجهلِ

ديوانه ص ١٢٠ ، والكتاب ٢٣١/٤ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، وحواشيهما . والأصول ٢١٦/٢ ، ١٧٦/٣ ، ٣١٩ ، والإيضاح ص ٢٥٩ ، وجاء أيضا فى شعر يزيد بن الطثرية ، وهو قوله :

غدت من عليه تنفضُ الطلَّ بعدما ... رأت حاجبَ الشمس استوى فترفّعا

ديوانه ص ٨٧ ، ونوادر أبى زيد ص ٤٥٣ ، والذى يظهر أن أبا على يريد بيت مزاحم ؛ لأنه أنشده كاملا فى الموضع السابق من الإيضاح . وسينشد أبو علىٍّ موضع الشاهد فى (باب من الأسماء المبنية) .

(٦) فى ب « فى » .

(٧) فى أ : « هات » .



عند سيبويه [١] ، فى قولهم : « ليس الطِّيبُ إلاّ المِسكُ » ، حيث كانت بمعناه ، وواقعةً مَوْقِعَه .

واتِّصالُ الضَّميرِ بقولهم : هاءِ ، فى قول من قال : ها إيَا ، لا يدُلُّ أنّه فِعْلٌ مَحْضٌ ، إذ كان للشَّبَه بَغيْرِهِ ، كما أنَّ اتِّصالَ الضَّمير بليس ، على حَدّ اتصاله بكان ، لم يَجعلْه مِثْلَه ، وإن كان قد جُعِل فى الإعمال بمَنْزلتِهِ ؛ ألا تَرى أنه يُنْفَى بليس ما فى الحالِ ، كما يُنْفَى بما ما كان فى الحال ، [٢] فكونُها على أمثلةِ الماضى ، إنَّما هو شَبَهٌ لَفْظِىٌّ ، لا حقيقةَ تَحْتَه .

يدلُّك على ذلك ، أنَّه لا يدلُّ على زَمانٍ ، كما يدُلُّ سائرُ أخواته عليه .

فأمَّا دَلالتُه على نَفْيِ الحال ، فهى على حَدِّ دَلالة « ما » عليه ، [٣] فلو جازَ لقائلٍ أن يقول : إنَّه يدلُّ على الكائنِ الذى لم يَنْقطع ، كما تدلُّ الأمْثلةُ ، لَجازَ لآخَرَ أن يقولَ ذلك بإزائه ، فى « ما » .

على أن ذلك يَفْسُدُ مِن موضعٍ آخَرَ ؛ وهو أنَّه لم يَلْحقْه من حُروفِ المُضارعةِ شىءٌ ، ولو كان من أمثلةِ الحالِ ، لم يَخْلُ مِن أَحدِها .

فإذا فَسَد كونُه مِثالًا للحاضِر بهذا ، ثبت أنه لا دَلالةَ فيه على ما مَضَى ، ولا على ما لم يَقَعْ ، ولا على ما هو كائنٌ لم يَنْقطِع .

وإذا خَلا مِن ذلك ، لم يكن فى الحقيقة فِعْلًا ، إلَّا أنَّه لمّا كان وَصْلُهم المُضْمَرَ به ، على حَدِّ وَصْلِه بالأمْثلةِ المأخوذةِ من الأحداث ، ولم يكن ذلك فى « ما » ونحوِه ، ذكره النحويُّون مع الفِعل ، وإن لم يكن فِعْلا ، كما ذكروا « إمَّا » مع حروف العَطْف ، وإن لم يكن

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٧ ، لكنه قال : « وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما ، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعرف » وسيشير أبو على قريبا إلى هذه القلّة . وانظر الأصول ٢/ ٥٩ وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٩٥ ، والمجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجى ، وفيه قصة الشاهد وتخريجه . وانظر أيضا مغنى اللبيب ١/ ٢٩٤ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٨١ ، فى أثناء ترجمة أبى حيان . وذكره أبو على فى البغداديات ص ٣٨٣ .

(٢) فى ب : « وكونها » .

(٣) فى ب : « ولو » .



حَرْفَ عَطْف ، وليس فى الحقيقة كذلك ؛ أَلا تَرَى أنَّ هذه الأمْثلةَ إنَّما صِيغَتْ لتدُلَّ على ضُرُوب الزَّمان ، ولولا ذلك لأغْنَتْ ألفاظُ الأحداث عنها ؛ يدلُّك على ذلك أنَّها بُنِيَتْ على أقسام الزَّمان ، [١] فكما كان الزَّمانُ على أنْحاءٍ ثلاثةٍ عندَهم ، كذلك كانت هذه الأمْثلةُ التى صِيغَتْ مِن ألفاظ الأحداث ، ويدُلُّك على ذلك ، أنَّهم جَرَّدُوا دَلالةَ الزَّمان ، [٢] فى بعض هذه الأمْثلة ، وخَلَعُوا منه دَلالةَ الحَدَث ، وذلك فى الأمْثلة الداخلة على الابتداء والخَبر ، فمِن ثَمَّ لَزِمْتها الأخبارُ ، وكان الكلامُ غيرَ مستقلٍّ بهذه الأمْثلة مع الفاعل ؛ لتُوازِيَ هذه الجملةُ ، بلُزُومِ هذا الخَبر لَها ، الأمْثلةَ التى لم يُخْلَعْ عنها دَلالةُ الحَدَث . أَلَا تَرَى أنَّها لو لَمْ تَلْزَمْها الأخبارُ ، لانْتَقصَتْ عنها ، ولم تُوازِها . فكان تَجْريدُهم هذه الأمْثلةَ للأزمنة ، وخَلْعُهم دَلالةَ الحَدَثِ عنها ، كتجريدهم من بعضِ الكَلِم ، الخِطابَ ، وخَلْعِهم معنى الاسمِ عنه ، وذلك قولُهم [٣] : ذلك ، وأولئك ، وأنت ، فكما أنَّ الغالبَ والأعَمَّ فى هذا ، معنى الحرفِ ؛ بدَلالة بِنائهم [٤] [لها] قبل خَلْعِ معنى الاسم عنه ، كذلك [٥] نَعلَم أنَّ الغالبَ والأعَمَّ فى هذه الأمْثلة ، إنّما هو دَلالةُ [٦] الزَّمان ، فمِن ثَمَّ جاز أن يُخلَعَ عنها معنى الحَدَث ، فتتجرَّدَ دَلالتُها على الزَّمان .

ويدلُّك على ذلك ، أنَّه ليس مِثالٌ من هذه الأمْثلة ، التى تُنتزَعُ [٧] عنها دَلالتُها على الحَدَث ، إلا وجائزٌ فيه أن لا يُنْزَعَ ذلك عنه ، فيستقلَّ بفاعِله استقلالَ سائرِ الأمْثلةِ بِفاعليها .

فالأصلُ الثابتُ فى هذه الأمْثلةِ ، هو ما لا يَنْفكُّ مِن دَلالتها عليه ، ومِن ثَمَّ جاءت المصادرُ المُشْتقَّةُ منها هذه الأمْثلةُ ، دالَّةً على الحَدَث ، دُونَ الزَّمان ؛ أَلا تَرَى أنّ الكونَ

---

(١) فى أ : « فلمّا » بلام مستقيمة وتشديد الميم .

(٢) فى ب : « من » .

(٣) فى أ : « قولك » .

(٤) سقط من ب .

(٥) فى ب : « تعلم » .

(٦) فى ب : « دلالة على الزمان » .

(٧) فى ب : « ينزع » .

الذى هو مصدرُ المِثالِ المستقلِّ بفاعلِه فى دَلالته [١] على الحَدَث ، كالكونِ الذى هو مصدرُ المِثال الذى لا يستقلُّ به ؟

فهذا مماَّ يدُلُّك على أَخْذِ المِثالين جميعاً من لفظ الحَدَث ، وإنَّما جُرِّدَ دَلالةُ الزَّمان ؛ ليُعلمَ أنَّ الغَرضَ فى صِياغة هذه الأَمْثِلة إنَّما هو الدَّلالَةُ على أقسامِ الأزمنةِ .

وإذا كان حُكْمُ الأمثلةِ ، هذا الذى ذكَرْنا ، ولم يكن فى « ليس » دلالةٌ على ضَرْبٍ مِن الضُّروب الثلاثة ، ثبت أنه ليس بفِعلٍ على الحقيقة [٢] ، وإنّما أُجْرَوْها مُجْرَى الأفعالِ فى اللفظ ، كما أجْرَوْا « ما » مُجْراها ، وكما أنَّ أخواتِها [٣] أُجْرِيتْ مُجراها ، [وكما] [٤] جعلوا النون فى « لَدُنْ غُدْوةً [٥] » بمنزلة النون [٦] فى ضاربٍ ونحوِهِ ، من الأسماء المُعْملة عملَ الفِعل .

---

(١) فى ب : « الدلالة » .

(٢) وهذا هو المأثور عن أبى على فى « ليس » أنها حرف ، وليست فعلا ، وقد تبع فى ذلك ابن السراج ، كما ذكر ابن هشام .

انظر المغنى ٢٩٣/١ ، وتبعه محقق الأصول ، لكن ابن السراج صرَّح بفعلية ليس ، فى الأصول ٨٢/١ ، وذكر ابن بابشاذ أن أبا علىٍّ كان يعتقد فى « ليس » الفعلية تارةً ، والحرفية تارةً أخرى . شرح المقدمة المحسبة ص ٣٥٠ .

(٣) يريد أخوات « ما » التى تعمل عمل ليس ، وهى : « لا ، ولات ، وإنِ النافية » ، وفى إعمال « إنِ النافية » عمل « ليس » خلاف ، فأبو على وابن جنى يجيزانه ، وسبقهما إلى ذلك الكسائى وأكثر الكوفيين . راجع حواشى أوضح المسالك ٢٩١/١ ، والمغنى ٢٣/١ .

وجاء فى ب : « وكما أنّ إنَّ وأخواتها » . وهو خطأ بيّن .

(٤)سقط من ب .

(٥) جرى أبو على رحمه الله ، فى بعض مواضع الاستشهاد فى هذا الكتاب ، على أن يجتزئ من البيت بموضع الشاهد فقط ، ويصعب تحديد البيت المراد ، إذا كان موضع الشاهد قد جاء فى غير بيت ، كما سبق فى قوله : « من عليه » ، وكهذا الذى تراه ، فقد جاء « لدن غدوةً » شاهدًا على نصب « غدوة » فى ثلاثة أبيات ، الأول لذى الرمة ، وهو قوله :

لدنْ غُدوةً حتى إذا امتدّت الضحى ... وحثّ القطينَ الشحشحان المكلَّفُ

والثانى قول أبى سفيان بن حرب :

مازال مهرى مزجر الكلب منهم ... لدن غدوةً حتى دنَتْ لغروبِ

والثالث :

لدن غدوةً حتى ألانَ بخُفِّها ... بقيّة منقوصٍ من الظِّلِّ قالصِ

راجع شرح المفصل ١٠٠/٤ ، ١٠٢ ، والهمع ٢١٥/١ ، وشرح التصريح ٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، واللسان (لدن) . =

ويدلُّك على أنَّها ليست كالأمثلة التى ذكرناها ، أنَّها لا تُوصَلُ بها [١] « ما » ، التى تكون مع الفِعل فى تقدير المصدر ، كما وصَلُوها بأخواتِها ، ألا تَرَى أنك لا تقول : ما أحْسَنَ ما ليس زيدٌ قائماً ، فتصلَ بلَيْس [٢] [ما] ، كما لا تصلُها بما النافية . فهذا مما يُبيِّن أنَّها ليست بمَنزلةِ أخَواتِها ، وأنَّه قيل فيه : إنَّه فِعلٌ ؛ للشَّبَه اللفظىّ .

فكما كان هذا حكمَ « ليس » ، وإن اتَّصل بها [٣] الضميرُ على هذا النحو الذى اتَّصل [٤] [به] ، كذلك [يكون] [٤] حُكمُ « هاءِ » فى قول مَن قال : هاءِيا ، وهاءُوا .

واعلَمْ أن قولَهم : هاؤُما ، وهاؤُمُوا [٥] ، من نادِر العربية ، وما لا نظيرَ له ، ألا تَرَى أنَّه ليس فى الأسماءِ المُسَمَّى بها الأفعالُ ، اسمٌ ظهر فيه علامةُ الضَّمير ، كما ظَهَر فى هاؤما ، وهاؤم [٦] ، وإنَّما يكون الضميرُ الذى تتضمَّنُه على حَدِّ الضَّمير الذى يكون فى أسماءِ الفاعلين ، وهذا مما يدُلُّك أنَّها أسماءٌ ؛ لأن الضَّمير لا يَظْهَرُ فى الأسماء المُقامةِ مُقامَ الفِعْلِ ؛ إلَّا أن ذلك وإن كان نادِراً عن قياس نظائرِه ، فهو غير شاذٌّ فى الاستعمالِ ، ألا تَرَى أنه قد جاء فى التنزيل : ﴿ هَاؤُمُ ٱقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [٧] ، وقد جاء أيضاً على قياس نظائرِه .

= (٦) يعنى النون الحادثة من التنوين فى اسم الفاعل العامل ، فى نحو ضاربٍ زيدا ، قال الشيخ خالد : « فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى ، كما فى اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو على : النون فى « لدن » زائدة ، نقل ذلك عنه ابن الشجرى ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بضارب ، منونا ، حتى نصبت بعدها غدوة » . شرح التصريح ، الموضع السابق ، وانظر أمالى ابن الشجرى ٢٢٣/١ .

(١) فى أ : « لا توصل بما » .

(٢) سقط من أ .

(٣) فى ب : « به » .

(٤) سقط من ب .

(٥) فى ب : « وهاؤمْ » .

(٦) فى ب : « وهاؤموا » .

(٧) سورة الحاقة ١٩ .



وحكى أبو عمر أنّهم يقولون : ها [١] يا رجلُ ، وها يا رجلان ، وها يا رِجالُ ، [٢] وهذا بمنزلة « رُوَيْدَ » فى أنّك تستعملُه للواحدِ والاثنين والجميع .

فأمَّا الوجْهُ الآخَرُ ، فهو نادرٌ عن قِياس نظائره ، وقليلٌ فى الاستعمال أيضاً على ما حكاه أبو عمر ، وقِلَّةُ هذا فى الاستعمال ، كقِلّةِ استعمالِ « ليس الطِّيبُ إلّا المِسْكُ [٣] » على التشبيه بما .

ونظيرُ « ها » فى القياس « ليس » ، إلّا أنّ « ليس » مُطَّردٌ فى الاستعمال ، كثيرٌ فيه ، وهذا غير مُطَّردٍ فى الاستعمال .

وممَّا يدلُّك على أنَّ هذا الضَّربَ أسماءٌ ، وليست بأفعال : أنَّ فَعالِ ، نحو دَراكِ [ونَزالِ] [٤] وتَراكِ ، لا يخلو من أن يكون اسماً ، أو فِعلًا ، فلو كان فِعلًا لَوجبَ إذا نقلْتَه ، فسمَّيْتَ به شيئاً ، أن تُعربَه ، ولا تدعَه على بنائه ، ألَا تَرى أنّ الأفعالَ إذا نُقِلتْ فسُمِّى بها ، تُعْربُ ، وتُزالُ عمَّا كانت [٥] عليه مِن البِناء ، قبلَ النَّقل ، لا تختلفُ العربُ ولا النحويُّون فى ذلك ، وإن كان عيسى [٦] قد خالَفَ فى كيفيَّة الإعراب .

وأنت إذا نقلْتَ شيئاً من ذلك ، فكان فى آخره راءٌ ، ترَكْتَه ، فى قول الحجازيِّين والتَّميميين ، على بِنائه ، ولم تُغيِّرْه عمّا كان عليه قبلَ النَّقْل ، فدَلَّ ذلك على أنّه اسمٌ ؛ إذ لو كان فِعْلًا لغَيَّرْتَ [٧] ، كما غَيَّروا : [٨] [اضْرِبْ و] كَعْسَبَ ، ويَزِيدَ ، ونحو ذلك ، عمَّا كان عليه قَبْلَ التسمية به .

---

(١) فى ب : « هاءَ » فى المواضع الثلاثة . ومدُّ ألِف « ها » جائز . راجع المغنى ٣٤٩/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ .

(٢) فى ب : « فهذا » .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سقط من أ .

(٥) فى ب : « كان » .

(٦) قال سيبويه : « وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعَسَبًا ، وإنما هو فَعَل من الكعسبة ، وهو العَدْوُ الشديد مع تدانى الخُطا » . الكتاب ٧/٢ (باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا) . ويقال أيضا : كعسب فلان : إذا هرب ، وكعسب ذاهبا : إذا مشى مشية السكران .

(٧) فى ب : « لغيِّر » .

(٨) سقط من ب .

فإن قلت : [(١)] هلَّا قلتَ إنه فِعْلٌ ؛ لإعراب بنى تميمٍ ، من ذلك فى التسمية ، ما لم يكن آخرُه راءً ؟

قيل : هذا لا يدلُّ ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة « أينَ » و « كيفَ » إذا سُمِّىَ به ، وإجماعُهم مع الحِجازيِّين ، على إقرار البناءِ فيه بعد النَّقْل ، فيما كان آخِرُه راءً ، دَلالةٌ على أنه اسمٌ عندهم ، فلم يُغيِّروه عن البِناء ، كما لم يُغيِّروه قَبْلُ ؛ لأنَّه فى كِلا الموضعين اسمٌ .

فإن قلتَ : إنما لم يُعرِبْه ؛ لأنه [(٢)] [قد] حكَى ، فكان بمنزلة « بَرَقَ نَحْرُه [(٣)] » ، ونحوِه .

قيل : هذا لا يستقيم ؛ لأنَّ الضَّميرَ الذى يَحتملُه هذا الضَّربُ ، ليس على حَدِّ ما يَحْتملُه الفِعْلُ ، إنَّما هو على حَدِّ ما يحتملُه الاسمُ ، ألا تَرَى أنَّه لا يظهرُ إذا جاوَزْتَ الواحِدَ ، فى عامَّة هذه الأسماء كما لا يَظْهرُ فى أسماءِ الفاعِلين ، والظُّروفِ ونحوِها ، ولو كان الضَّميرُ فيها على حَدِّ كونهِ [(٤)] فى الأفعال ، لظَهَرتْ له فى اللَّفظ علامةٌ ، فلمَّا لم تَظْهَرْ [كما لم تَظْهرْ [(٥)]] فى أسماء الفاعِلين ، والصِّفاتِ المُشبَّهة بها ، دلَّ على أنَّها احتملَت الضَّميرَ ، على حَدِّ ما احتملَتْه ، وإذا كان كذلك لمَ تْحكِه ، كما لَا تْحكِى اسماءَ الفاعِلين ؛ إذا سَمَّيْتَ بها فى الأمرِ الأشْهَر الأَفْشَى ، فلا يكون إذَنْ « سَفارِ » و « حَضَارِ » و « حَذامِ » فى الحِكاية ، كقوله [(٦)] : « أنا ابنُ جَلَا » ، ولكن حَذامِ فى قوله :

* إذا قالتْ حَذامِ فصَدِّقُوها [(٧)] *

---

(١) فى ب : « فهلّا » .

(٢) سقط من ب .

(٣) راجع الهمع ١٥٤/٢ .

(٤) فى ب : « كونها » .

(٥) سقط من ب .

(٦) فى أ : « كقولك » . وهذا جزء من بيت سيّار ، لسحيم بن وثيل الرياحى . وهو بتمامه كما تعرف :

أنا ابنُ جلا وطلاعُ الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفونى

الكتاب ٢٠٧/٣ ، والخزانة ٢٥٥/١ ، وبينهما كثير .

(٧) تمامه :

فإن القول ما قالت حذامِ

=



بعد النَّقْلِ ، مثلُه قبلَ النَّقْل ؛ لأنه نقله من اسمٍ إلى اسمٍ ، فتركَه فى النَّقْل على حالِه قبلَ النَّقْل .

فإن قلت : فَهلَّا استَدْلَلْتَ بتنوين ما نُوِّنَ من هذا ، على أنَّه اسمٌ ، نحو « صَهْ » و « صَهٍ » ؛ لأنّ التنوين مما يَخْتَصُّ الاسمَ ، كما أنّ دُخولَ لامَ التعريف كذلك ؟

فإنَّ [١] هذا التنوينَ الذى فى « صَهٍ » ليس الذى فى يدٍ ، ودَمٍ ، ألا تَرَى أنّ هذا إنَّما يَلْحَقُ بعد استيفاءِ الاسمِ جميعَ وُجوه الإعراب ، وتمكُّنِه فيه ، وقد لا يَلْحَقُ ضَرْباً منها ، وإن كان مُعْرَباً ، كبابِ ما لا يَنْصرِفُ .

فإذا كان هذا التنوينُ مِن وَصْفِهِ أن لا يَلْحقَ إلَّا بعدَ تمكُّنِ ما يلْحقُه فى الإعراب ، ولم يكن « صَهٍ » وبابُه مُعْرَباً ، علمتَ أنه ليس إيَّاه ، ولكنه التنوينُ الذى يلحَقُ الأسماءَ التى هى غير مُتمكِّنة ، وما أشْبَهها فى قِلَّة التمكُّنِ من الأصوات ، نحو غاقٍ ، وعَمْروَيْهٍ ، فيدُلُّ على أن المرادَ بالاسم ، أو بالصَّوت ، النَّكِرةُ ، فلهذا [٢] [المعنى] يَلْحَقُ ، وليس الذى يَلْحَقُ بعد استيفاءِ الاسمِ وجُوهَ الإعراب كذلك ، ألا تَرَى أنه يلحَقُ المعرفةَ ، فى نحو زيدٍ ، وجَعْفرٍ ، وفَرزْدَقٍ ، كما يلحق النكرةَ ، فى رجُلٍ ، وفرسٍ ، فتعَلَّمْ أنَّه ، وإن كان على لفظِهِ ، فهو غيرُه ، كما أنَّ الذى يَلْحَقُ القوافِىَ [٣] [فى] نحو :

* مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِىِّ أنْهَجَنْ [٤] *

= وقد مرَّ بك كثيرا فى غير كتاب ، وقائله لجيم بن صعب ، أو ديسم بن طارق . الخصائص ١٧٨/٢ – فى حكاية ، تدل على إجلال أبى على للخليل – وأمالى ابن الشجرى ١١٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وشرح التصريح ٢٢٥/٢ ، وغير ذلك كثير .

(١) هذا جواب « فإن قلت » . وسيمرّ بك شئ كثير من هذا ، فتنبَّه له ، فإن لأبى علىٍّ رحمه الله أسلوبا فى الأداء وإدارةِ الكلام غير الذى عهدتَه . ولعلّى أشير إلى ذلك فى المقدمة إن شاء الله . وقد سبق إلى تلقى الجواب بهذا الأسلوب أبو الحسن الأخفش ، فى معانى القرآن ١٤٥/١ .

(٢) سقط من ب . وانظر الكتاب ١٩٩/٢ .

(٣) ليس فى أ .

(٤) للعجاج ، فى ديوانه ص ٣٤٨ ، بقافية مطلقة « أنهجا » . وانظر الكتاب ٢٠٧/٤ ، والأصول ٣٨٧/٢ ، والخصائص ١٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٤٢٨ ، وتذكرة النحاة ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، والمغنى ص ٣٧٢ ، وشرح أبياته ٣٧٤/٣ ، ١٦٧/٦ ، والمقاصد النحوية ٢٦/١ .



غيرُهما ، وإن كان على لفظهما ، ألا تَرَى أنه يلحَقُ الفِعلَ ، كما يلحَقُ الاسمَ ، ويلحَقُ ما فيه لامُ المعرفةِ [١] ، كما يلحَقُ مالا لامَ فيه ، ويلحَقُ المعرفةَ ، كما يلحق النكرةَ ، ولو كانت [٢] التى فى زيدٍ ، ورجُلٍ ، لم تَلْحَقْ فى قولِهِ [٣] :

* يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَنْ *

ولا مع اللام ، فى قوله [٤] :

* يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ *

و :

أقِلِّى اللَّومَ عاذِلَ والعِتابَنْ [٥]

---

(١) فى ب : « التعريف » .

(٢) قوله : « ولو كانت التى » هو هكذا فى النسختين ، والحلبيات ص ١٦٩ ، وهو يريد النونَ الحادثة من التنوين وتقدم نظيره قريبًا ، فى كلامه على « لدن غدوةً » « وضاربٍ » ، وذكر ابن جنى أن التنوين هو نون فى الحقيقة سر صناعة الإعراب ص ٤٩٠ وقد دلَّنى أخى الدكتور محمد البنا ، علَى شبيه لهذا فى أمالى السهيلى ص ٢٦ ، ثم رأيتُه بعد ذلك فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٩٤ ، حيث ذكر للنون أربع أحوال تظهر فيها ومثَّل للحالة الرابعة بقوله تعالى : ﴿ على شفا جرفٍ هار ﴾ فالنون هنا هى الحادثة من تنوين ﴿ جرفٍ ﴾ .

(٣) رؤبة بن العجاج . والبيت فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وسينشده أبو على بعد ذلك فى موضعين : باب من زيادة الحروف ، والباب الأخير من الكتاب ، بقافيه مطلقة : « عساكا » . وانظر الكتاب ٢/٣٧٥ ، ٤/٢٠٧ – وهذا الموضع الثانى هو مكان الاستشهاد – والمقتضب ٣/٧١ ، والأصول ٢/٣٨٧ ، والخصائص ٢/٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٧٦ ، ١٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٦٢ ، ٤٦٦ ، ١٤٢٨ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٣٣٤ ، والخزانة ٥/٣٦٢ ، وفيها نقل عن كتابنا يأتى الحديث عنه فى موضعه إن شاء الله . ويأتى هذا الرجز فى كتب كثيرة تراها فى حواشى ماذكرت .

(٤) العجاج . ديوانه ص ٤٨٨ ، بقافية مطلقة : « الذرفا » . وانظر الكتاب ٤/٢٠٧ ، وحواشيه ، والأصول ٢/٣٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٤٢٨ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٣٧٤ .

(٥) مطلع قصيدة لجرير ، بقافية مطلقة :

أقلِّى اللــوم عاذل والعتابــا   وقـولى إن أصبت لقـد أصابــا

ديوانه ص ٨١٣ ، عن النقائض ص ٤٣٢ ، وهو بيت دائر فى كتب العربية ، تراه فى الكتاب ٤/٢٠٥ ، ونوادر أبى زيد ص ٣٨٧ ، والمقتضب ١/٢٤٠ ، والأصول ٢/٣٨٦ ، ٣٨٨ ، والخصائص ١/١٧١ ، ٢/٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٤٢٤ ، ١٤٢٩ ، والخزانة ١/٦٩ ، ١١/٣٧٤ ، وشرح أبيات المغنى ٦/٤٦ ، ١٤١ وسيعيد أبو على إنشاده بالقافية المطلقة فى باب من الجمع بالواو والنون مما حذف فيه ياءا النَّسَب .



فقد تَتَّفِقُ الألفاظُ فى الحروفِ ، وتختلِفُ المعانى ، كما كان ذلك فى الأسماءِ والأفعال .

وهذا بابٌ منه آخَرُ

أنشد أحمدُ بن إبراهيم [١] ، قال : أنشدتْنى امرأةٌ من بنى قُرَيْط بن أبى بكر بن كِلاب :

أَوِّهِ مِن ذِكْرَى حُصَينٍ ودُونَه نَقاً هائلٌ جَعْدُ الثَّرَى وصَفِيحُ [٢]

قال : قالت : « أَوِّهِ من ذِكرَى » [و « أَوَّتِ من ذِكرَى »] [٣] ، و « أَوَيَّةٍ مِن ذِكرَى » ، كلُّ ذلك تأَوُّهٌ .

قال أبو علىٍّ رحمه الله : أمَّا أَوِّهِ [٤] [من ذِكرَى] ، فمن قولهم ، أَوَّاهٌ ، و « آهةَ الرجلِ الحَزِينِ [٥] » ، وكان القياسُ أن تُسَكَّنَ الهاءُ التى هى لامٌ ؛ لأنَّ ما قَبْلَها متحرِّكٌ ، وما قبلَ الآخِرِ مِن « أُفٍّ » و « لَبٍّ » غير مُتحرِّك ، ومن ثَمَّ أسكنوا الآخِرَ من قولهم :

بِذِخْ بقَرْقارِ الهَدِيرِ بَذَّاخْ [٦]

---

(١) فى الموضع الآتى من شرح المفصل : « أحمد بن يحيى » . وهو أبو العباس ثعلب . وأحمد بن إبراهيم هذا : هو أبو عبد الله النديم ، وكان خصيصا بالمتوكّل ، ونديماً له ، وهو أستاذ ثعلب . إنباه الرواة ٢٥/١ ، ومعجم الأدباء ٢٠٤/٢ .

(٢) البيت فى شرح المفصل ٣٩/٤ ، وفيه وفى ب « حصينا » وهذا إنما يستقيم على كسر الراء فى « ذكرى » والنقا : كثبان الرمل . والصفيح : الحجارة العريضة

(٣) سقط من ب .

(٤) سقط من ب .

(٥) هذا منتزع من قول المثقب العبدى ، فى ناقته :

إذا ما قمت أرحلُها بليلٍ تأوه آهةَ الرجلِ الحزينِ

ديوانه ص ١٩٤ ، والخصائص ٣٨/٣ ، وشرح المفصل ٣٩/٤ ، والغريبين ١٠٩/١ ، وأنشد أبو على عجزه فى الحلبيات ص ٢٨١ .

(٦) لم أعرفه ، ولم أعرف قائله . وأنّبه هنا إلى أن سياق ابن يعيش فى هذه المسألة ، يؤذن بأنه ينقل عن أبى على ، إلا أنه تجاوز هذا التنظير والاستشهاد إلى ما بعده ، وانظر الموضع السابق من شرح المفصل .

ويقال : بذخ البعيرُ يبذُخ بذخانًا فهو باذخ وبذَّاخٌ : اشتدَّ هدرُه ، فلم يكن فوقه شىء ، وإنه لبذاخ ، وتقول إذا زجرته عن ذلك ، أو حكيته : بِذِخْ بِذِخْ والقرقرة : قرقرة الفحل إذا هدر .

قال أحمد بن يحيى : « معناه افْخَرْ به » . إلا أنّه حَرَّك الآخِر ، من « أوِّهِ » للإتباع ، إذ قد فعلوا [١] [ذلك] ببعض المُعْرَب ، نحو أُخُوُكَ [٢] .

وأمَّا أوَّتِ [٣] مِن ذِكرَى ، فمن قولهم [٤] : آوَّتاهْ ، الفاء همزةٌ ، والعينُ واللَّامُ [٥] من باب قُوَّةٍ .

ويَحْتمل ضربين : أحدُهما أن يكون الفِعْلُ سُمِّىَ بفَعْلَةٍ ، كما سُمِّىَ بلَبِّ ، وبأُفِّ ، والكسرةُ فيه للبِناء ، ويُقاربُ ذلك قولُهم : كَيَّةَ ، وذَيَّةَ .

والآخَرُ : أن يكون أَوَّةِ ، وآوَّةِ ، مثل أمينَ ، وآمِين [٦] . والأَقْيَسُ فى أَوَّتاهْ ، أن يكون على فَعْلَةٍ ، والألِفُ على حَدِّ التى فى « مُنْتَزاح » [٧] ؛ لأنّه لو كانت فاعلةً لانْقلَبَت اللامُ ياءً ،

---

(١) سقط من ب .

(٢) فى أ : « أَخوُك » ، بخاء معجمة ساكنة ، بعدها واو مهموزة مضمومة ، وفى ب : « أجْوُك » بجيم مضمومة ، بعدها واو مهموزة ساكنة . وكل ذلك خطأ ، أثبت صوابه من شرح المفصل ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على ، كما سبق . وانظر المرتجل ص ٥٥ ، وشرح المفصل ٥٢/١ .

(٣) فى ب : « أوة » بالتاء المعقودة .

(٤) فى ب : « فمن باب » . وقد جاءت الكلمة فى النسختين : « ءاوّتاه » على مقتضى الرسم القديم .

(٥) هكذا فى النسختين . ولعل تمام الكلام : « والعينُ واللامُ واوان » . ويستأنس لهذا بما فى الخصائص ٣٨/٣ ، وقال أبو على فى الحلبيات ص ٢٨١ : « ومن قال : فأوِّ لذكراها ، فاللام عنده واو ، كالقوّة والحوّة ، وأوِّ ، مثل قَوِّزيدا » . وراجع المنصف ١٢٦/٣ ، والمخصص ١٤٢/١ ، وحكاه ابن سيدة عن أبى على .

(٦) قال ابن يعيش : « ومن قال : آوة ، بالمدّ ، فيحتمل أن يكون أشبع فتحة الهمزة ، فصارت ألفا ، كما قالوا : آمين ، فى أمين ، وفتحوا الواو إتباعا للفتحة قبلها » . شرح المفصل ٣٩/٤ وقال أبو حاتم السجستانى ، فى « آوة » : « هو من الفعل فَعْلة ، بمعنى « أوَّة » ، زيدت هذه الألف ، كما قالوا : ضرب حاقَّ رأسه ، فزادوا هذه الألف » اللسان (أوا) ٥٦/١٨ .

(٧) هو فى قول ابن هرمة :

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذمّ الرجال بمنتزاح

يريد : « بمنتزح » فأشبع الحركة – وهى الفتحة – فنشأ عنها حرف من جنسها ، وهو الألف . ديوان ابن هرمة ص ٩٢ ، وتخريجه فى ص ٢٥١ ، وزد عليه ما فى حواشى ضرائر الشعر ص ٣٢ وأنشده أبو العلاء ، عن أبى على . انظر رسالة الملائكة ص ٢١٧ .



ولم تُدْغَمِ العينُ فيه ، أَلا تَرَى أَنَّك لو بَنيْتَ مثل فاعلةٍ من قَوِيتُ ، لقُلت : قاويةٌ غداً ، ويُمكن [1] أن تكون فاعلةً فى الأصل ؛ إلَّا أنّ الواوَ صَحَّتْ ؛ لأنه لم يُشتقّ منه فِعْلٌ ، فيلْزَمَ قلبُ الواوِ إلى الياء ، فلمَّا لم يجرِ على الفِعْل ، وكانت مَبنيّةً على التأنيث ، [صَحَّتْ] [2] كما صَحَّتْ فى شَقاوَة وغَباوةٍ ، ونحوِ ذلك .

ويجوز أن يكون « أَوَّتِ مِن ذِكرَى » فَعْلَة ، سُمِّىَ بها الفِعلُ ، ألا تَرَى أنَّهم [3] قالوا : كان من الأمرِ كَيَّةَ وكَيَّةَ ، وذَيَّةَ وذَيَّةَ ، فكَنَوْا بها عن الجُمَل ، فكذلك [4] تكون اسْماً للفِعْل .

وأمَّا « أَوَيَّةٍ من ذِكرَى » فينبغى أن يكون تحقير « أَوَّتِ » ، وحُقِّرت كما حُقِّرت الأسماءُ المُبْهمةُ ، كما حُقِّر الَّذى والَّتى ، تَحْقيرَها ، ففُتِح الأوَّل منه [5] ، كما فُتِح من المُبْهَمة ، ومِن الذى ، وهذه أَجْدَرُ ؛ لأنّها أَقَلُّ تصرُّفاً ، والضميرُ الذى فيه لا يَمْنَع من تحقيرِه ؛ ألا تَرَى أن « رُوَيْدَ » مُصَغَّر ، وهو اسمُ الفِعل ؛ لأن الضميرَ [الذى] [6] فيه على حَدِّ الضَّمير الذى فى أسماءِ الفاعلين ، وما شُبِّه بها من الصِّفات .

ويجوز أن يكون « أَوَيَّةٍ » تصغير آوَّةٍ ، كقولك فى حارِثٍ : حُرَيْثٌ ، وأما قول الشاعر [7] :

أَوْلَى فأَوْلَى يا امْرأَ القيس بَعْدَما ... خَصَفْنَ بآثارِ المَطِىِّ الحوافِرا

---

(١) فى أ : « ولم يمكن » .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى ب : « قد قالوا » .

(٤) فى أ : « وكذلك يكون » .

(٥) فى أ : « منهما » .

(٦) سقط من أ .

(٧) هو مقّاس العائذى . وامرؤ القيس فى البيت هو : امرؤ القيس بن بحر بن زهير بن جناب الكلبى . المفضليات ص ٣٠٦ ، والأصمعيات ص ٥٧ والمعانى الكبير ص ٩٩ ، ٨٩٨ والخصائص ٣٠٦/٢ ، واللسان (ولى) . وسينشد أبو على البيت مرة أخرى فى (باب من حذف المضاف) .

قال ابن برى : « يقال : خصفت الإبلُ الخيل : تبعتها » وأنشد البيت . اللسان (خصف) .



فإن « أوْلَى » وزْنُه أفْعَلُ ، مِن وَلِيَ يَلِي ، كأنه يريدُ وَلِيَه الشَّرُّ ، وما يكْرَهُه ، وهو اسمٌ ؛ إلا أنّه لا يَنْصرِفُ ؛ لأنه قد صار علَماً للوعيد ، فصار بمنزلةِ رجُلٍ اسمُه أحمدُ ، كما أنَّ ما حكاه أبو زيدٍ ، من قولهم : « ما رأيت عِنْدَه أبْعَدَ (١) » ، عَلَمٌ كذلك ، فكذلك قولهم : [« أولى »] (٢) وأمّا (٣) فى التنزيل : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى (٤) ﴾ ، فهذا خِطابٌ للمُوعَد ، وموضِعُه رَفْعٌ بالابتداء ، وحُذِف الخَبرُ الذى هو « لك » بعد قوله : ﴿ أَوْلَى ﴾ الثانية ، كما حُذِفَ من قولهم : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو .

فإن قال قائلٌ : أيَجُوز أن يكون خَبَرَ (٥) مُبْتدأ مَحذُوفٍ ، ويكونَ التقدير : الوعيدُ أوْلَى لك مِن غيرِك ، فحُذِفَ المبتدأ ، وأُلْزِمَ الحَذْفُ الخَبَرَ ، كما أُلْزِمَ الحَذْفُ الصِّفَةَ ، فى قولهم : رأيتُه عامًّا أوَّلَ (٦) ، وقولِ الشاعر :

يا لَيْتَها كانت لأَهْلِى إبِلا ... أو هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أوَّلا (٧)

أو : هل يجوز أن يكون « أفْعَلُ » مبتدأً ، والمُرادُ به : أفعلُ من غيرِك ، و « لك » الخَبَرُ ؟

---

(١) الذى فى النوادر ص ٥٨٨ : « لم أجد عنده أبعَدَ . أى طائلا » . وفى اللسان :

« ما عنده أبعد : أى طائل ، قال رجل لابنه : إن غدوت على المِرْبد ربحت عنا أو رجعت بغير أبعد ، أى بغير منفعة » .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى أ : « وفى التنزيل » .

(٤) سورة القيامة ٣٤ ، ٣٥ .

(٥) فى ب : « ابتداء » .

(٦) فى أ : « أولا » . والمراد : أوَّلَ من هذا العام ، فيكون منصوبا على الوصف ، وجائز أن يكون منصوبا على الظرفية ، كأنه أراد : عاماً قبلَ عامك . راجع الكتاب ٢٨٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٤/٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، واللسان (وأل) وعرض له أبو على فى الشيرازيات ورقة ٨ ب .

(٧) تخريجه فى المراجع السابقة . وأنشده ابن سيده فى المخصص ٨٦/١٦ ، ثم قال : « وهكذا أنشده سيبويه : « أو هزلت » ، فأما الفارسىّ فأنشده : « أو سمنت » ، وهذا على الدعاء لها أو عليها » . انتهى كلامه . ولعل أبا على أنشده بما ذكره ابن سيده فى بعض تصانيفه الأخرى ، فهذان كتابان له يرويان : « أو هزلت » .



فالقول فى ذلك : أنّ « أَوْلَى » لا يجوز فى واحدٍ من التقديرين ، أن يكون أفْعلَ مِن كذا ، كما كان ذلك فى « عامٍ أوّلَ » ، ونحو قوله سبحانه : ﴿ فإنَّه يَعْلَمُ السرَّ وَأَخْفى [١] ﴾ ؛ لأنَّ أبا زيدٍ حكى أنَّهم يقولون : « أَوْلاةُ الآنَ ، وهاهِ الآنَ [٢] » ، إذا أَوْعَدُوا ، فدُخولُ علامة التأنيث على « أفْعَلَ » يدُلُّك أنَّه ليس بأَفْعَلَ مِن كذا ، وأنَّه مِثلُ أَرْمَلَةٍ ، وأُضْحاةٍ [٣] ؛ فى أنَّه على أفْعَلَ ، لا يُرادُ فيه اتِّصالُ الجارِّ به ، إلَّا أنَّهم جَعلُوا المؤنَّثَ فيه أيضا معرفةً ، كما جَعلُوا المُذكَّرَ كذلك ، فصار بمنزلةِ شيءٍ سُمِّىَ بأَضْحاةَ ، فلمَ ينصرِفْ .

فأماَّ ما فى البيت مِن قوله : « أولى فأولى يا امرأَ القيس » ، فإنَّ [٤] الخبر منه محذوفٌ ، للعِلْم به ؛ ألا تَرَى أن الكلمةَ استُعْمِلت كثيراً فى الوعيد ، حتى [٥] صارتْ علَماً له ، فحُذِف الخبرُ لذلك .

والمعنى فى [قوله] [٦] « بعد ما خَصَفْنَ بآثار المَطِيِّ [٦] [الحوافرا] » : [بعدما [٧]]

---

(١) سورة طه ٧ .

(٢) النوادر ص ٦٠٨ . وكلام أبى زيد : « ويقال : أولاةُ الآن ، وهذا ازدجارٌ من المسبوب للسابّ ، يقول : قد سببتنى فأولى لك ... ومثله : هاهِ الآن ، إذا ذممته ، الأُولى فى الوصل تاء ، والآخرة هاء » .

وحكى الرضىّ كلام أبى على ، فقال : « وأما أولى لك فهو علم للوعيد ، فأولى مبتدأ ، ولك : خبره ، والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل ، ولا أفعل فعلاء ، وأنه علم ، ما حكى أبو زيد ، من قولهم : أولاةُ الآن ، وهاه الآن ، إذا أوعدوا ؛ فدخول تاء التأنيث دالٌ على أنه ليس أفعل التفضيل ، ولا أفعل فعلاء ، بل هو مثل أرمل وأرملة ، وأضحاة ، وأولاة أيضا علم ، فمن ثمة لم ينصرف ، وهو من وليه الشر : أى قَرُبَهُ ، وليس أولى ، اسمَ فعل أيضا ، بدليل أولاة ، فى تأنيثه ، بالرفع . والآن : خبر أولاة . أى الشرّ القريب الآن . وأما هاه الآن . فالزمان متعلق باسم الفعل ، كذا قال أبو على » . شرح الرضى على الكافية ٢٤٨/٣ ، ٢٤٩ (باب العَلَم) . وانظر الخصائص ٤٤/٣ ، واللسان (ولى — هوه) ، وروح المعانى للآلوسى ٦٧/٢٦ ، فى تفسير الآية المتمة العشرين من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٣) الأُضحاة : هى الضحّية ، وهى الشاة التى تُذْبَح وقت الضحى . وفى الحديث : « إنّ على كلّ أهل بيتٍ أضحاةً كلّ عام » النهاية ٧٦/٣ .

(٤) فى ب : « فالخبر منه محذوف » .

(٥) فى أ : « صار » .

(٦) زيادة من ب ، فى الموضعين .

(٧) ساقط من ب .

خَصَفْن بآثارِ قوائمِ المَطِيِّ آثارَ الحَوافِرِ ، ومثلُ ذلك فى المعنى :

مُسْتَحْقِباتٌ رَواياها جَحافِلَها   يأخُذْنَ بينَ سَوادِ الخَطِّ فاللُّوبِ (١)

ومثلُه قولُ الأعشى :

وما خِلْتُ أبْقَى بَيْنَنا مِن مَوَدَّةٍ   عِراضُ المَذاكِى المُسْنِفاتِ القَلائِصا (٢)

فإن قلت : أيَجُوزُ أن يكونَ « أولى » اسماً للفِعل ، وفيه ضميرُ المخاطَب ، كأُفٍّ ،

---

(١) عجز البيت لسلامة بن جندل ، من قصيدته المفضلية التى أولها :

أودى الشباب حميدًا ذو التعاجيب   أودى وذلك شأو غير مطلـوبِ

وصدره :

حتى تُرِكْنا وماتُثْنَى ظعائنُنا

وقوله : « تُثْنى » أى تمنع وتُردُّ عن وجهها . والخط : موضع بالبحرين ، مشرف على البحر . واللوب : جمع لابة ، أو لوبة ، وهى الحرة : الأرض ذات الحجارة السُّود .

يقول : لما نَحَّيْنا عدوَّنا سرَّحْنا كيف شئنا . ديوان سلامة ص ١٣٠ ، ٢٣٤ ، وتخريجه فى ص ٢٧٦ . وحكى القالى ، فى الأمالى ١/١٠ عن أبى على أن من قال : لابة ، قال فى جمعها : لابٌ ، ومن قال : لوبة ، قال فى الجمع : لوب . والبيت كما رواه أبو على ملفَّق من بيتين لسلامة والحطيئة . وقد سبق بيت سلامة . أما بيت الحطيئة فهو :

مستحقباتٍ رواياهـا جَحَافلَهـا   يسمو بها أشعرىٌّ طرفُه سامى

من قصيدة يمدح بها أبا موسى الأشعرى رضى الله عنه . ديوانه ص ٢٢٧ – وفى ص ٢٣٢ بعَجُز آخر – والأغانى ١٧٦/٢ ، وأمالى القالى ٥٥/٢ . وأبو على فى هذا تابع لابن قتيبة ، فقد روى البيت ملفَّقاً هكذا فى المعانى الكبير ص ٩٨ ، ٨٩٩ ، وإن كان قد ذكره لسلامة – على حقِّ روايته – فى ص ٩٤٥ . والمستحقبات : الحاملات مِن خلف . والروايا : جمع الراوية ، وهى البعير أو البغل أو الحمار ، يستقى عليه الماء . والجحافل : جمع جحفلة ، وهى من الخيل والحمير والبغال بمنزلة الشفة للإنسان والمشفر للبعير . قال ابن قتيبة : البعير يكون عليه الماءُ والزاد ، فيُقْرن به الفرسُ ، فإذا طال القيادُ بالفرس وضع جحفلته على عَجُز البعير ، فجَعَل جحفلةَ الفرس بمنزلة الحقيبة للبعير .

(٢) ديوان الأعشى ص ١٥١ واللسان (سنف) من قصيدته التى يهجو فيها علقمة بن علاثة . والمذاكى مِن الخيل : هى التى قد بلغت أسنانها ، وقيل : هى التى أتى عليها بعد قروحها سنة أو سنتان .

والمفرد : مُذَكٍّ . والمسنفات من الخيل : المتقدمات . يقال : أسنف الفرسُ : أى تقدّم الخيلَ . يقول : إن هذه الحروب التى خبّت فيها الخيل وتقدمت ، لم تبق بينه وبينهم مودة ، يستديمها ويحرص عليها .



ولَبٍّ ، وشَتَّانَ ، ووَشْكانَ ، وسَرْعانَ (١) ، وما أنشده أبو زيدٍ ، من قوله :

لَوَشْكانَ ما غَنَّيْتُـم وشَمِتُّـمُ ... بإخوانِكُمْ والعِزُّ لم يَتَجمَّعِ (٢)

ويكون « لك » فى « أَوْلَى لك » لا يكون الخَبَرَ ، ولكنه بمنزلةِ قولهم : « لك » فى « هَلُمَّ لك » للتَّبْيين (٣) ، وفى « سَقْياً لك » ، ونحو ذلك ، ويكون امتناعُ التَّنوين من الدُّخولِ عليه ، كامتناعهِ من الدُّخولِ على « سَرْعانَ » ونحوِه ، (٤) [لا] كما امتنع من الدُّخول على غيرِ المُنْصرِف (٥) .

فالقول فى ذلك ما قَدَّمْناه ، من أنّ موضع « أولى » رَفْعٌ بالابتداء ، ويدلُّك (٦) على صحّةِ ذلك أنّ أبا زيدٍ حكى [عنهم] (٧) أنهم يقولون : « أَوْلاةُ الآن » ، بالرفع ، وهذا تأنيثُ أَوْلَى ، ولو كان اسماً للفِعْل ، لم يُرْفَعْ ، ألا تَرَى أنك لا تَجِدُ فيما سُمِّىَ به الفعلُ شيئاً مرفوعاً ، فتجعل « أولى » مِثْلَه .

فأمّا الكسر فى « أَوَّةِ » فللبِناء ، ولا يكون التقديرُ بالكلمة ، الإضافةَ ؛ لأنَّ هذه الكَلِمَ (٨) لم تُضَفْ .

---

(١) السين مثلثة ، وتضم الراء مع فتح السين . راجع اللسان ، وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ ، وتكلم عليه أبو على فى البغداديات ص ٥٢٢ .

(٢) نوادر أبى زيد ص ٢٨٤ ، برواية : « والغُرّ لم يتجمعُوا » . والبيت بالقافية المكسورة ، فى المؤتلف والمختلف ص ١١٨ ، واللسان (وشك) . ونسبه أبو زيد للحِناك أخى بنى أبى بكر الكلابى ، وهو جاهلى .

وحناك ، بالحاء المهملة بعدها النون : هكذا هو فى نسختين من نوادر أبى زيد ، والمؤتلف والمختلف ، والقاموس المحيط ، مقيدًا بالعبارة – وهو فى القاموس : أبو حناك – لكن محقق النوادر الأخ الدكتور محمد عبد القادر اختار فى المتن « الحبال » بالباء الموحدة مكان النون ، اعتماداً على نسخة واحدة من النوادر .

وواو : « وشكان » تروى بالحركات الثلاث ، والكسر أقلها . كما فى النوادر .

(٣) سيأتى شرح هذا المصطلح قريبا ، إن شاء الله ، فى (باب من التقديم والتأخير) .

(٤) ساقط من ب .

(٥) فى ب : « المتصرف » .

(٦) فى ب : « ويدلّ » .

(٧) ساقط من ب .

(٨) فى ب : « الكلمة » .



فإن قلتَ : فهلّا جازت الإضافةُ فيها ، كما جازت إضافةُ أسماءِ الفاعِلين ، والصِّفاتِ المُشَبَّهة بها ، وفى كلِّ شىءٍ من ذلك ضميرٌ .

فالقولُ أنّ ذلك الضميرَ ، الذى فى اسم الفاعِلِ ، لمّا لم يقعْ به اعتدادٌ ، صار [(١)] الاسم الذى يتضمّنه بمنزلة غُلامٍ ، ورجُلٍ ، وليست هذه الأسماءُ كذلك ، ألا تَرَى أنها قد قامت مَقام الجُمَل ، فى نحو : « صَهْ » ، و « رُوَيْدَ عَلِيًّا » [(٢)] ، فلماّ قامت مَقامَها لم تَجُز إضافتُها ، كما لم تَجُز إضافةُ الجُمَل .

فإن قلت : فقد قالوا : رُوَيْدَ زيدٍ .

فهذا ليس الذى سُمِّىَ به الفعلُ ، ولكنه المصدر المُصغَّر بحَذْف الزَّوائد ، وعلى هذا وُصِفَ به ، فى نحو : ضَعْهُ وَضْعاً رُوَيْداً [(٣)] ، وكذلك القولُ فى بَلْهَ زيداً ، مَن [(٤)] نصب زيداً ، جعل « بَلْهَ » اسماً للفِعل ، ولا يجوز إضافتُه على هذا القول ، ومن قال : بَلْهَ زيدٍ ، جعله مصدراً مضافاً ، مثل رُوَيْدَ زيدٍ .

وإذا لم يَجُز إضافةُ هذه الأسماء ، كانت الهاءُ فى تَراكِها ، ومَناعِها ، فى مَوضع

---

(١) فى ب : « كان » .

(٢) هذا جزء من بيت ، وهو بتمامه :

رويد عليًّا جُدَّ ماثَدْىُ أُمِّهِمْ إلينا ولكنْ بُغْضُهم مُتمايِنُ

وهو من قصيدة لمالك بن خالد الخُناعى الهذلى . وتروى للمعطّل الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٤٤٧ ، وتخريجه فى ص ١٤٣٠ ، وزد عليه : المقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، والتبصرة ص ٢٤٦ .

و « على » هو على بن مسعود الأزدىّ ، جدٌّ جاهلى ، من بنى عبد مناة بن كنانة ، من أمه ، فلما مات عبد مناة حضَنَ ولدَه ، فنُسبوا إليه . و « جُدَّ » : أى قُطع ، و « ما » زائدة ، أى قطع ثديُهم من أمهم . يقال للرجل إذا لم يصل قرابته ورحمه : « جُدَّ ثدْىُ أمّه إلينا » أى ثدىُ أمهم عندنا .

ورُوِى : « ولكن بغضهم » . وروى : « ولكن وُدُّهم » . ورُوِى : « متماينُ » من المَيْن ، وهو الكذب والملق . وروى : « مَتائن » بالهمز ، أى قديم متباعد . وروى : « متيامن » أى مائل إلى اليمين . انظر توجيه ذلك فى شرح أشعار الهذليين ، وحواشى المقتضب .

(٣) راجع الكتاب ٢٤٣/١ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ .

(٤) فى ب : « فيمن » . هكذا جاءت ، ولعلها إن صحت عن أبى على ، تكون : « فمَن » .



نَصْبٍ ، على حَدِّ انتِصابِها فى : اتْرُكْها ، وامْنَعْها ، ولو جاز تقديمُ الضميرِ عليها ، لقلتَ : إيَّاها تَراكِ ، ولكنَّ التَّقديمَ عليها لا يجوز عندَ أصحابِنا ، ومن ثَمَّ حَملُوا قولَ الشاعر [(١)] :

* يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكا *

على مُضْمرٍ عاملٍ [(٢)] فيه ، غير « دُونك » ؛ لأنهم لا يُجيزون : زيداً دُونَكَ ، وعلى هذا تأوَّلوا الآية ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [(٣)] ولم يحملُوها على ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ .

فأمَّا ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم : « أَوْلاةُ الآن » ، فالآن متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، كما تقول : الوعيدُ الآنَ ، أو غَداً .

وما حكاهُ من قولهم : « هاهِ الآنَ » ، فاسمُ الزَّمان مُتعلِّق [(٤)] فيه بما هو اسمُ الفِعل ، خِلافَ الأول .

---

(١) هو راجز جاهلى ، من بنى أُسيِّد – بضم الهمزة وتشديد الياء المكسورة – بن عمرو بن تميم . وهذا الشاهد مما استفاضت به كتب النحو واللغة وإعراب القرآن . انظر أمالى القالى ٢٤٤/٢ ، والإنصاف ص ٢٢٨ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٦٠/١ ومغنى اللبيب ص ٦٠٩ ، ٦١٨ ، وشرح أبياته ٢٧٥/٧ ، والتبصرة ص ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٣٩٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ ، واللسان (ميح) ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حاشية الخزانة .

والمائح : بالهمز : هو الذى ينزل فى البئر إذا قلَّ الماءُ ، فيملأ الدلو . فأما الماتح ، بالتاء الفوقية : فهو الذى يقوم على رأس البئر فيجذب الدلو .

(٢) فى أ : « فيه عامل » ، مع رفع اللام . وهذا المضمر العامل هو « خذ » ، ونحوه ، وهذا هو رأى البصريين ، وجوَّزوا أيضا أن يكون « دلوى » خبر مبتدأ مقدر . و « دونك » المذكور ، على هذا : اسم فعل قد حذف مفعوله ، أى دونكه ، وفى إعراب « دلوى » خبر مبتدأ محذوف ، يكون « دونك » ظرفا فى موضع الحال ، لا اسمَ فعل . قاله الزجاج . راجع الخزانة ٢٠٢/٦ ، والموضع السابق من الإنصاف .

(٣) سورة النساء ٢٤ ، وقد جاءت الآية فى هذا الموضع ، فى ب ، وجاءت فى أ بعد قوله : « عليكم » ، قال : « يعنى كتاب الله عليكم » .

و ﴿ كتاب الله ﴾ على هذا التأويل ، منصوب على المصدر المحذوف عامله ، لأنه لما قال عز وجل : ﴿ حُرِّمت عليكم أمهاتكم ﴾ عَلِم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم ، مثبَّت عليهم ، فكأنه قال : كتب الله ذلك عليكم كتابا . وهذا قول سيبويه . راجع الكتاب ٣٨١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٨٦/١ ، وإعراب القرآن ٤٠٦/١ ، والموضع السابق من معانى القرآن ، والإنصاف .

(٤) فى أ : « يتعلق » . وما فى ب مثله ما حكاه الرضىُّ من كلام أبى على . وأشرت إليه قريبا .



ولا يجوز أن يكون « الآنَ » [الآخِرُ] [١] في موضع خَبَرٍ ، كما كان ذلك في قولهم : « أَوْلاةُ الآنَ » ؛ ألا ترى أنّ هذه الأسماءَ لم يُخْبَرْ عنها ، في موضعٍ من كلامهم ، كما لم يُخْبَرْ عن الجُمَل .

★ ★ ★

(١) سقط من أ ، ويريد بالآخر ، ما في قوله : « هاه الآن » .

هذا باب

ممّا [١] يكون مرّةً اسماً من أسماءِ الفِعْل ، ومرَّةً مصدراً ، ومرَّةً حرفَ جَرٍّ

قال الشاعر [٢] :

حمَّالُ أثقالِ أهلِ الوُدِّ آوِنَةً   أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنّى بَلْهَ ما أَسَعُ

قال أبو الحسن ، فى باب مِن الاستثناء : إنّ « بَلْهَ » حرفُ جَرٍّ .

قال أبو علىٍّ : ووَجْهُ كَوْنِهِ حَرْفاً ؛ أنَّه يُمكن أن يُقال : إنَّك إن حَملْتَه على أنّه اسمُ فِعْلٍ ، لم يَجُز ؛ لأنّ الجُملَ التى تقع فى الاستثناء ، مثل : لا يكونُ زيداً ، وليس عَمْراً ، وعَدَا [خالداً] [٣] ؛ فيمَن جعَلَه فِعْلًا ، ليس شىءٌ منه أمراً ، وهذا يُرادُ به الأمْرُ ، وهو اسمٌ للفِعل ، فإذا كان كذلك لم يَجُز ؛ لأنَّه لا نظيرَ له .

فإن قلت : فلِم لا تَجعلُه المَصْدَرَ ؛ لأنّ المصدرَ قد وقَعَ فى الاستثناء ، فى قولك : أتانى القومُ ما عدا زيداً ، والتَّقديرُ : مجاوزَتَهم زيداً ، فهو مصدرٌ ؟

فإنه [٤] يمكن أن يُقال : إنّ « ما » زائدةٌ ، وليست التى للمصدر ، و « عدا » إذا قدَّرْتَ زِيادةَ « ما » كان جُملةً ، فليس فى ذلك دَلالةٌ ؛ لاحتمالِه غيرَ ذلك . والحروفُ قد وقعتْ فى الاستثناء ، نحو : خلا ، وحاشا ، ولا وَجْهَ لهذه الكَلِمِ إلَّا أن تكون حُروفَ [٥] جَرٍّ .

---

(١) فى ب : « ما » .

(٢) هو أبو زبيد الطائى . والبيت فى ديوانه ص ١٠٩ ، وتخريجه فى ص ١٦٨ ، وهو وجملة من الكلام الآتى ، حكاه البغدادى نقلا عن كتابنا . الخزانة ٦/٢٢٩ .

(٣) تكملة من الخزانة ، وقد أفادنا البغدادى ، رحمه الله ، أنه كانت لديه نسخة من كتابنا بخط ابن جنى . راجع الخزانة ٥/١٤٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٩٠ .

(٤) هذا هو جواب : « فإن قلت » . وهو نمط من أساليب أبى على فى تلقّى الجواب ، وقد نبهت عليه من قبل . وجاء مكان هذا فى الخزانة – وهو ينقل عن كتابنا كما سبق – : ... قلت : يمكن ... » ، وهو تصرف من البغدادى فى أسلوب أبى على ، بلا ريب عندى فى ذلك .

(٥) فى أ : « حرف » وما فى ب مثله فى الخزانة .



فإذا كان بَلْهَ زيدٍ ، هنا ليس يَخلُو من أن يكون اسمَ فِعْلٍ ، أو مصدراً ، أو حرفاً ، وليس يجوزُ وُقوعُ اسمِ الفِعْل هنا ؛ لِما قدَّمْنا ، ولا المصدرُ ؛ لأنه لم تَقعْ عليه دَلالةٌ ، من حيثُ جاز أن تكون « ما » زائدةً فى « ما عدا » : كان حرفَ جَرٍّ ؛ لأنَّ حروفَ الجَرِّ قد وقعَتْ فى موضع الاستثناء .

وقال سيبويه : « أمَّا بَلْهَ [زيداً] [١] ، فتقول : دَعْ زَيْداً ، وبَلْهَ هاهنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضَرْبَ زيدٍ » .

[قال أبو علىّ [٢]] : فمَن قال : بَلْهَ زيداً ، جعَلَه بمنزلةِ دَعْ ، وسَمَّى به الفِعْلَ ، ومَن قال : بَلْهَ زَيْدٍ ، فأضاف ، جعله مَصدراً ، ولا يجوز أن تُضيفَ ، ويكونَ مع الإضافةِ اسمَ الفِعل ، لأنَّ هذه الأسماءَ التى تُسَمَّى بها الأفعالُ ، لا تُضافُ ؛ ألا تَرَى أنّه قال [٣] : جعلوها بمنزلة النَّجاءَك ، أى لم يُضيفوها إلى المفعول به ، كما أَضافُوا أَسماءَ الفاعِلِين والمصادرَ إليه . فهى فى قوله على ضَرْبَيْن : مَرَّةً تَجْرِى مَجْرَى الأسماء التى تُسَمَّى بها الأفعالُ ، ومرة تكون مصدراً .

وقال أبو زيد : [٤] إنّ فلانا لا يُطيقُ أن يَحْملَ الفِهْرَ ، فمِنْ بَلْهِ أن يأتىَ بالصَّخْرة ! يقول : لا يُطيقُ أن يَحملَ الفِهْرَ ، فكيف يُطيقُ حَمْلَ [٥] الصَّخْرةِ ؟

قال : وبعض العرب يقول : مِن بَهْلِ أن يَحملَ الصَّخرة ! ، فقَلَب ، وأنشد لكعب ابن مالك :

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحياً هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ [٦]

---

(١) ساقط من أ ، وهو فى الكتاب أيضا ٢٣٢/٤ ، لكنه فيه برفع زيد ، وفى الخزانة ٢١٣/٦ ، نقلا عن كتابنا ، مع بعض اختلاف .

(٢) ساقط من ب .

(٣) يعنى سيبويه . راجع الكتاب ٢٤٢/١ ، ٢٤٤ .

(٤) لم أجده فى كتابه النوادر المطبوع ، وهو فى الخزانة ٢١٤/٦ ، عن كتابنا ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥/٣ ، وشرح المفصل ٤٩/٤ .

(٥) فى ب : « أن يحمل » .

(٦) ديوانه ص ٢٤٥ ، وتخريجه فى ص ٣٠٦ ، والمراجع السابقة . وقوله : « ضاحيا » من ضحا يضحو : =



فما حكاه أبو زيد ؛ من دخول « مِن » عليه ، والإضافةِ والقَلْبِ ، يدلُّ أنّه مصدرٌ ، وليس باسمِ فِعْل ؛ لأن أسماءَ الفِعل لا تُضافُ ، ولا يدخُلُ عليها عَواملُ الأسماءِ ، ألا تَرَى أنّ أبا الحسن يقول : إنّ « دُونَك » ليسَ ينتصبُ على حَدِّ انتِصابه قَبْلُ [١] .

ويُقَوِّى كَوْنَه مصدراً ، أنَّ أبا عمرٍو الشَّيبانيَّ حَكَى : ما بَلْهُكَ لا تَفْعَلُ كذا ؟ أى مالَك ؟

ومِن الناس مَن يُنْشِدُه : « بَلْهَ الأكُفَّ » فهذا على [هذا] [٢] الإنشادِ اسمُ فِعْلٍ ، كأنه قال : دَعِ الأكُفَّ ، فجعلها اسماً لِدَعْ .

والدَّلالةُ على جَوازِ كَوْنِها اسماً للفِعْل – كما أجاز [فيه [٢]] سيبويه – قولُ الشاعر [٣] :

تَمْشِى القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ بِها   مَشْىَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

فأمَّا قول الشاعر [٤] : « بَلْهَ ما أسَعُ » ، فيجوز على قِياسِ قولِ سيبويه أن يكونَ موضعُ « ما » نَصْباً [٥] ، ويكون فى « بله » ضميرٌ ، ويدُلُّ [٦] على ذلك : « بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا » .

= إذا ظهر ، وبرز عن محله . ومعنى البيت على رواية جرّ الأكفّ بالإضافة : أنك ترى تطاير الرءوس عن الأبدان ، فتركاً لذكر الأكفّ ، أى فاترك ذكرها تركا ، فإنها بالنسبة إلى الرءوس سهلة . فبله كما قال أبو حيان وغيره : مصدر الترك النائب مناب أترُكْ . راجع الخزانة ٦/٢١٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٢٦ ، وسيأتى فى كلام أبى على توجيه نصب « الأكفّ » .

(١) فى شرح المفصل ٤/٤٩ ، وكأنه ينقل عن أبى على : « ولذلك قال أبو الحسن إن « دونك » فى الإغراء لا ينتصب على حدّ انتصابه قبل التسمية والنيابة عن الفعل » .

(٢) سقط من ب ، فى الموضعين .

(٣) هو إبراهيم بن هرمة ، كما فى شرح المفصل ٤/٤٩ ، واللسان (بله) ، وصدره فى الخزانة ٦/٢٣١ ، استطرادا . ولم أجده فى ديوانه المطبوع بدمشق ، وانظر معجم الشواهد ص ٣٠ ، والقطوفُ من الدواب : البطىء .

(٤) هو أبو زبيد ، وتقدم قريبا . وقد أُنشد البيت كاملاً فى ب .

(٥) النصب على المفعولية ، والضمير الذى فى « بله » فاعل .

(٦) فى ب : « ويدلُّك » ، والذى فى أ جاء مثله فى شرح المفصل – الموضع السابق – وكأنه ينقل عن أبى على .

ويجوز أن يكون جرًّا ، على مَن أنْشدَ : « بَلْهَ الأكُفِّ » ، وعلى إجازته ، أنه مصدرٌ ، وكذلك قول أبى دُوادٍ :

فَدَتْ نَفْسِي وراحلَتِي ورَحْلِي نِجادَكَ بَلْهَ ما تَحْتَ النِّجادِ [١]

فأمَّا ما يتعلَّقُ به « مِن » فيما حكاه أبو زيدٍ ، من قوله : « فمِنْ بَلْهِ أن يأتىَ بالصَّخْرة » فهو [٢] ما يَنْتصِبُ عليه « بَلْهَ » فيمن جعلَه مَصْدراً ، فقال : « بَلْهَ الأكُفِّ » و « بَلْهَ زيدٍ » ، كقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [٣] .

وليست الفتحةُ التى فى « بَلْهَ » فى قول من نَصَب بها ، الفتحةَ التى فيها ، فى قول مَن أضافَها ؛ لأنها فى الإضافة نَصْبةٌ ، كالتى فى « ضَرْبَ الرِّقابِ » ، وفى القول الآخَرِ فتحةٌ ، كفَتْحةِ « رُوَيْدَ » . وحكى البَغْداذيُّون [٤] : « تَيْدَكَ زيداً » ، قالوا : فإذا وصلْتَه بالكاف ، لم يكن إلَّا النَّصبُ ، وهذا الذى قالوه صحيحٌ ؛ وذاك أنّ الكافَ لا تَخلُو مِن أن تكونَ اسماً ، أو تكونَ للخِطاب ، مجرَّدةً من معنى الاسم ، فإن كانت اسماً ، كان بمنزلةِ « ضَرْبَ زيدٍ عَمراً » ، وإن كانت الأخرى ، كان بمنزلةِ « رُوَيْدكَ زَيْداً » ، فإذا لم تَلْحَقْها الكافُ [٥] أجازُوا فيها النَّصبَ : « تَيْدَ زيداً » ، وهذا يكون بمنزلةِ « رُوَيْدَ زيداً » .

ولم أعلَمْ أحداً حكَى لَحاقَ الكافِ « بَلْهَ » ، وقِياسُ مَن جعَلها اسماً للفِعْل أن يُجوِّزَ لَحاقَ الكافِ لها ، على قوله .

---

(١) ديوانه ص ٣١٠ ، وتخريجه فيه ، ومن مصادره كتابنا .

(٢) فى ب : « فهو على ما ينتصب ... » .

(٣) الآية الرابعة من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٤) هكذا بالذال المعجمة فى النسختين ، وهو صحيح .

(٥) كأن أبا على ، رحمه الله ، يريد أن يقول إنه إذا لم تلحقها الكاف ، خفضت على الإضافة ، وأجازوا فيها النصب . جاء فى اللسان (تيد) حكاية عن ابن كيسان : « وربما زيد فيها الكاف للخطاب ، فيقال : رويدك زيدا ، وتيدك زيدا ، فإذا أدخلت الكاف لم يكن إلا النصب ، وإذا لم تكن تدخل الكاف ، فالخفض على الإضافة ؛ لأنها فى تقدير المصدر ، كقوله عز وجل : ﴿ فضرب الرقاب ﴾ » . وحكى الرضى كلام أبى على هذا ، فى شرحه على الكافية ٣/٩٤ .



وأُرَى أن هذا الحَرْفَ مأخوذٌ من التُّؤَدَة ، الفاءُ واوٌ ، أُبدِل منها التاءُ ، والعينُ همزةُ ، وقد [١] أُلزِمتْ بدلَ الياءِ [٢] ، بمنزلةِ ما حكاه سيبويه ، من أنه سمع [٣] [بعضَ العرب يقول] : بِيْسَ [٤] [٣] [فلا يُحقِّقُ الهمزةَ ، ويَدَعُ الحرفَ على الأَصل] .

★ ★ ★

(١) زدت الواو من ب .

(٢) فى أ : « التاء » بنقطتين من فوق .

(٣) سقط من ب ، فى الموضعين . وهو فى كتاب سيبويه ٤ ١٠٩ (باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحا) .

(٤) فى ب : « بيس الرجل » . ولم ترد كلمة « الرجل » فى الكتاب . وتمام كلام سيبويه : « كما قالوا : شِهْدَ ، فخففوا وتركوا الشين على الأصل » . قال السِّيرافى : « يريد أن الهمزة قد يترك تحقيقها ، ولا يتغيَّر كسرُ الأول ، وكذلك شِهْد ، إنما كُسِرت الشينُ لكسرة الهاء فى الأصل ، ولما سكنت الهاءُ لم تغير كسر الشين ؛ لأن النيّة كسرُ الهاء وتحقيق الهمزة ، وإن كان قد لحقه هذا التخفيف » . شرح السيرافى على سيبويه . الجزء الخامس ، ورقة ١١٥ ، من نسخة دار الكتب المصرية .



هذا باب
من الأصوات ، ولحاقِ لامِ التَّعريف لها

قال ذو الرُّمَّة :

وَنادَى بِها ماءٍ إذا ثارَ ثَوْرَةً   أُصَيْبِحُ نَوَّامٌ إذا قام يَخْرَقُ (١)

وقال :

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلَّا ما تَخَوَّنَهُ   داعٍ يُنادِيه باسم الماءِ مَبْغُومُ (٢)

وقال آخَرُ :

* يَدْعُونَنِي بالماءِ ماءً أَسْوَدا (٣) *

---

(١) ديوانه ص ٤٨٢ ، برواية :

أصيبح أعلى نقبة اللونِ أطرقُ

وأشار شارحه أبو نصر إلى روايتنا . والبيت فى المخصص ٢٧/٨ ، عن أبى على ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٣ . وجاء صدره استطراداً فى الخزانة ٣٤٥/٤ .

و « ماء » حكاية صوت الظبى ، أى أنه يقول : ماءْ ، ماءْ . والأُصَيبح : الغزال الصغير . والصُّبح : بياض إلى حمرة . ونوّام : كثير النوم . ويخرق : أى هو من ضعف قوائمه يعجز عن النهوض ، فلا يقدر على الهرب . يريد أن هذا الغزال صغير لم يشتدّ بعد .

(٢) ديوان ذى الرمة ص ٣٩٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٦٢ ، وزِد عليه : الإفصاح ص ٨١ ، عن أبى على ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤١٨/١ ، والشيرازيات ، ورقة ١٥٠ ب .

والشاعر يصف ذلك الغزال الصغير ، كما صنع فى البيت السابق . وينعش ، كيرفع ، وزنا ومعنى ، يصفه بكثرة النوم ، لأنه يغلب على الطفل . يقول : لا يرفع طرفه ولا جفن عينه ، من شدة نعاسه ؛ إلا أن تأتى إليه أمه ، فيسمع حسَّها أو صوتها ، فعند ذلك ينتعش ويقوم .

والتخون : التعّهد ، يُقال للحمى : تتخون فلانًا : أى تتعهده . وأصل التخوّن : التنقّص . أى أن هذا الغزال يظل ناعساً لا يرفع طرفه إلا أن تجئ أمه ، وهى المتعهدة له ، ويقال : إلاّ ما تنقصه نومَه دعاءُ أمّه له . ومبغوم ، من بغام الناقة ، وهو صوت لا تفصح به . انظر الخزانة ٣٤٦/٤ .

(٣) المعانى الكبير ص ٦٩٠ ، والخصائص ٣٠/٣ ، والمنصف ١٢٦/١ ، ١٣٥/٣ ، عن أبى على ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، ٨٢/٤ . قال ابن جنى فى الخصائص : « والماء : صوت الشاء . أى يدعوننى – يعنى الغنم – بالماء ، أى يقلن لى : أصبت ماءً أسود » .



قال سيبويه ، فى « لَوْ » و « لَيْتَ » ونحوِه ، إذا جُعِل اسماً : جَعلُوه بمنزلةِ « ابن عِرْسٍ [(١)] » ، وقال فى الحاء والجيم ، ونحوه : جعلوه بمنزلةِ « العَبّاس » . ممّا يدلُّ على ما قال ، قولُ النَّمِر [(٢)] :

عَلِــقَتْ لَوًّا تُكَــرِّرُهُ ... إنَّ لَوًّا ذاكِ أَعْيانـــا

فوَصْفُه بذاك ، يدُلُّ على أنه بمنزلةِ ابن عِرْسٍ ، وزيدٍ .

فيقول القائلُ : إنَّ هذا الضَّرْبَ من قَبِيلِ « لو » و « غاق » ، ونحوِه ، فكيف أُلْحِقَ لامَ التعريفِ ، فى قوله : « باسم الماءِ » ، وقد قال فى البيت الآخر : « بِها ماءٍ » على القياس .

فالقولُ فى ذلك ، أن قوله : « باسِمِ الماءِ » إن شئتَ قلت : إنَّ تقديره : يناديه بالماء ، والاسم دُخولُه وخُروجُه سواءٌ [(٣)] ، كقوله : « ثم اسمُ السَّلامِ عليكما » [(٤)] ، أى السَّلامُ ، ومثلُ [ذلك [(٥)]] قول الشاعر :

* لو أنَّ حَيَّ الغانياتِ وَحْشا [(٦)] *

أى الغانيات ، وأنشد أبو زيد :

يا قُرَّ إنَّ أبـاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ ... قد كنتُ خائفَه علَى الإحْماقِ [(٧)]

---

(١) فى الكتاب ٣/٢٦٤ : « ابن مخاض ، وابن لبون » والمراد عدم دخول الألف واللام ، على ما ذكر . وفى اللسان : « وابن عرس : دويّبة معروفة ، دون السِّنّور ... والجمع : بنات عرس ، ذكرا كان أو أنثى ، معرفة ونكرة . تقول : هذا ابنُ عرسٍ مقبلا ، وهذا ابن عرسٍ آخر مقبل ، ويجوز فى المعرفة الرفع ، ويجوز فى النكرة النصب ... وكذلك ابن آوى وابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء » .

(٢) النمر بن تولب . ديوانه ص ١٢٠ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ ، وفى ب : « تردّده » مكان : « تكرره » .

(٣) يريد أنه زائد .

(٤) هذا من قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ

ديوانه ص ٢١٤ ، وتخريجه فى ص ٣٨٦ ، وزد عليه : الإيضاح فى شرح المفصل ١/٤١٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/١٨ .

(٥) ليس فى ب .

(٦) أنشده البغدادى فى الخزانة ٤/٣٢٢ ، استطراداً ، نقلاً عن كتابنا .

(٧) البيت لجَبّار بن سلمى بن مالك ، جاهلى . نوادر أبى زيد ص ٤٥١ ، وعنه شرح الحماسة للمرزوقى ص ٤٥٣ ، والخصائص ٣/٢٨ ، وشرح المفصل ٣/١٣ ، ١٥ ، والمقرب ١/٢١٣ ، والخزانة ٤/٣٣٤ ، عن كتابنا . =



وأنشد أبو الحسن :

أبو بَحْرٍ أشَدُّ النَّاسِ مِنَّا ... عَلَيْنا بعدَ حَيِّ أبى المُغِيرَهْ (١)

وأنشد أحمدُ بن إبراهيم (٢) :

* وحَيَّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنَةً نَجرَا (٣) *

وحكَى (٤) فى أبيات ، أنه سَمِع من يقول فيها : قالَهُنَّ حَيُّ رِياحٍ » يريد (٥) رِياحاً .

ومثل « حَيّ » فى هذا : « ذو » فمن (٦) ذلك قولُ الشَّمَّاخ :

أطارَ نَسِيلَهُ عنه جُفالًا ... وأُدْمِجَ دَمْجَ ذى شَطَنٍ بَديعِ (٧)

= وقُرّ ، بضم القاف : مرخم قُرّة و « حيّ خويلد » : بدل من « أباك » ، أو عطف بيان . والإحماق : مصدر أحمق الرجلُ : إذا وُلِد له ولدٌ أحمق . ويقال : خفته على كذا : أى خفت منه . والمعنى : إننى كنت أرى من أبيك مخايل تدلّ على أنه يلدُ ولدًا أحمق ، وقد تحقق ذلك بولادته إياك .

(١) أنشده البغدادى فى الخزانة ٣٢٣/٤ ، نقلا عن كتابنا ، وهو فى اللسان (حيى) لأبى الأسود الدؤلى . وهو فى ديوانه ص ٤٨ . وأبو بحر : كنية عبد الرحمن بن أبى بكرة الثقفى ، مختلف فى صحبته . راجع الإصابة ١٤٩/٥ . وأبو المغيرة : هو زياد بن أبيه .

(٢) هو أستاذ ثعلب ، وتقدم التعريف به .

(٣) الخصائص ٢٧/٣ ، والمحتسب ٣٤٧/١ ، والخزانة ٣٢١/٤ ، واللسان (حيى) . وجاء فى أ : « وحى عمرو » . وأثبت ما فى ب ، ومثله فى مراجع التخريج السابقة . وقوله : « نجرا » هكذا هو فى النسختين ، بالنون والجيم ، ولم أجد له معنًى مناسبا . وفى المحتسب ، والخزانة : « بحرا » بالباء الموحدة ، والحاء المهملة ، وهو أقرب ، لأنه من البحر ، وهو الاتّساع ، والراجز يصف الطعنة التى طعنها بالاتّساع والانتشار . وجاء فى الخصائص واللسان : « فجرى » .

(٤) أى أبو الحسن الأخفش ، كما صرح البغدادى ، فى الخزانة ٣٢٣/٤ ، نقلا عن كتابنا . والمراد أن الأخفش سمع أعرابيا أنشد أبياتا ، فقيل له : من قال هذه الأبيات ؟ فقال : قالهنّ حيّ رياح . راجع الخزانة ٣٢٢/٤ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، واللسان (حيى) .

(٥) فى ب : « يريدون رياحيا » .

(٦) فى ب : « من » .

(٧) ديوانه ص ٢٣٣ ، وتخريجه فى ص ٢٣٩ ، يصف حمار وحش . أطار : أى هذا الحمار . والنسيل : ما سقط من ريش الطائر . والجُفال ، بضم الجيم ، من الشعر : المجتمع الكثير . وأدمج : اشتدّ وصَلُب ، لسِمَنه . والشَّطن : الحبل . والبديع من الحبال : الذى ابتدئ فتله ، ولم يكن حَبْلاً فُنكث ثم غزل وأعيد فتله .



ومثله : « ذو آلِ حَسَّانَ [1] » .

وإن شئتَ جعلتَ الاسمَ المُسمَّى [2] ، على الاتِّساعِ ؛ لمصاحبته له ، وكثرةِ المُلابَسةِ ، ولا يكون ذلك بأبْعَدَ مِن قولهم : « وُلِد له سِتُّون عاماً » ، ونحوِه ، وإسنادِ الفِعل إلى السِّتِّين ، لمَّا كانت الوِلادةُ فيها .

فإن [3] شئتَ قلتَ : إن التقديرَ : يُناديه باسمِ معنى الماءِ ، فحذَفَ المضافَ ، واسمُ معنى الماء هو الماءُ ، فيكون التقديرُ : باسمِ ماءٍ ، وتكون الألفُ واللامُ فيه زائدةً ؛ لأنَّها لم تلحق هذا القَبيلَ ، ألا تَرَى أنَّهم لم يُلْحقُوه « غاقِ » و « صَهٍ » ، ونحوِه .

فإن قلت : فقد ألحقُوهُما « الخازِبازِ [4] » ، والغالبُ عليه عندكَ [5] أنَّه صَوْتٌ ، ويُقَوِّي ذلك اشتِقاقُهم منه الخِزْبازَ ، والخازِباءَ ، وهو بمنزلةِ « هَلَّل » و « لَبَّى » ، ونحوِ ذلك ، فيمن جعله تثنيةً .

قيل : هذا الغالبُ عندنا على الخازِبازِ ، ولكن جاز دخولُ اللامِ فيه ، ولم يكن بمنزلةِ « غاقِ » و « طِيخَ » و « وقَبَّ » و « طَقَّ » ونحو ذلك ، ممّا أُجْرِي مُجْرَى « سَامَّ أبْرَصَ » عند سيبويه [6] ؛

---

(١) هذا جزء من بيت للأعشى ، وهو بتمامه :

فكذبوهــا بما قالت فصبَّحهــم ذو آلِ حسَّانَ يزجى الموت والشرَّعا

ديوانه ص ١٠٣ ، والخصائص ٢٧/٣ ، والمحتسب ٣٤٧/١ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، والخزانة ٣٠٨/٤ . ويزجى : يسوق ويدفع . والشرع ، بكسر الشين المعجمة وفتح الراء ، بوزن عنب : جمع شِرْعة ، بكسر فسكون ، وهو الوتر الرقيق . والأعشى يتحدث عن زرقاء اليمامة ، حين أبصرتَ من مسيرة ثلاثة أيام جيش حسّان بن تبع ملك اليمن ، زاحفاً على اليمامة ، فأنذرت قومها فلم يصدقوها ، وفجئهم الجيش فاستباحهم . والبيت فى اللسان (أول) برواية : « يزجى السَّمَّ والسَّلَعا » .

(٢) راجع كلام ابن جنى حول ذلك ، فى الخصائص ٢٤/٣ .

(٣) فى ب : « وإن » .

(٤) هو اسمٌ للذُّباب . والخازباز : اسمان ، جُعلا واحدًا ، وبُنِيا على الكسر ولا يتغير فى الرفع والنصب والجرّ . وهما صوتان جُعِلا صوتًا واحدا ، لأن صوت الذباب : خازباز . انظر القاموس (بوز) ، واللسان (خوز) . وقيل : إنه ورم ، وقيل : نبت ، كما سيأتى .

(٥) فى ب : « عندى » .

(٦) راجع الكتاب ٢٩٩/٣ ، والخصائص ٢٢٨/٣ ، ومراجع تخريج الشعر التالى .

لأنّهم قد أوْقَعُوه أيضاً على غير الأصوات ، ألا تَرَى أنَّهم قد قالوا : إنَّه وَرَمٌ ، وقد أنشد أبو زيد :

يا خازِبازِ أرسِلِ اللَّهازِمـا إنِّى أخاف أن تكونَ لازِما [(١)]

وقد قالوا أيضاً : إنَّه نَباتٌ ، قال الشاعر [(٢)] :

تَقَلَّعُ فَوْقَه القَلَـعُ السَّوارِى وجُـنَّ الخازِبـازِ به جُنُونـا

فلمّا جاء لغيرِ الصَّوتِ ، لَزِمه [(٣)] الألفُ واللامُ .

وقد يجوز أن يُشبَّه ما كان من باب « العَبّاس » بباب [(٤)] « سامَّ أَبْرَصَ » ؛ لأنّ ما دخَلَه الألفُ واللامُ من ذلك كثيرٌ ، يدلُّك على ذلك قولُ الراعى [(٥)] :

فلمَّا دَعَتْ شِيبًا بجَنْبَى عُنَيْزةٍ مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ

---

(١) نوادر أبى زيد ص ٥٤٩ ، ٥٧٠ ، الإنصاف ص ٣١٥ ، وشرح المفصل ١٢٢/٤ ، وإصلاح المنطق ص ٤٤ واللسان (خوز) والخزانة ٤٤٢/٦ ، استطرادا . واللهازم : جمع لهزمة ، بكسر اللام والزاى ، بينهما هاء ساكنة . واللهزمتان : عظمان ناتئان تحت الأذن . ومعنى « أرسل » أطلق واترك ، وكأنه جعل هذا الورم الناشب فى الحلق قيدا يمسك اللهازم ، فهو يناديه بأن يفكها ويطلقها .

(٢) هو عمرو بن أحمر الباهلى . والبيت فى ديوانه ص ١٥٩ ، وتخريجه فى ص ٢٢١ ، وانظر التكملة ص ٦٨ وحواشى الكتاب ٣٠١/٣ ، والخزانة ٤٤٢/٦ ، وإصلاح المنطق ص ٤٤ ، ومجمع الأمثال ٢٤٨/١ ، (حرف الخاء) .

وجاء فى ب : « تفقأ » ، ويروى : « تكسَّر » فهذه ثلاث روايات . وقوله : « تفقأ » أى تتفقأ ، فهو مضارع ، أى تنشق السحائب فوق هذه الروضة التى فى هذا الهجل – فى البيت السابق على الشاهد – والهَجْل ، بفتح الهاء وسكون الجيم : هو المطمئنّ من الأرض . ويقال : تفقأ السحاب : أى سال بالمطر . والقلع ، بفتح القاف واللام ، جمع قلعة ، بفتحهما أيضا ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسَّوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تأتى ليلا . وجنون الخازباز – وهو النبت – طوله وسرعة نباته . و « به » أى بهذا الهَجْل الذى فسرتُه . فأما إن فُسِّر « الخازباز » هنا بالذباب ، فالمراد بجنونه نشاطه فى هزجه وطيرانه .

(٣) فى ب : « دخله » .

(٤) فى ب : « بباب ما جُعِل من باب سامّ أبرص » . وتلخيص ذلك ما قاله الفيومى : « وسامُّ أبرص : كبار الوزغ ، وهما اسمان جُعِلا اسماً واحدا ، فإن شئت أعربت الأول وأضفته إلى الثانى ، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثانى ، ولكنه غير منصرف فى الوجهين للعلمية الجنسية ووزن الفعل ، وقالوا فى التثنية والجمع : سامّا أبرص ، وسوامّ أبرص ، وربما حذفوا الاسم الثانى فقالوا : هؤلاء السوامّ ، وربما حذفوا الأول فقالوا : البِرَصَة والأبارص » . المصباح المنير (برص) . وانظر الكتاب ٩٥/٢ ، والمقتضب ٤٥/٤ ، ٣١٩ .

(٥) ديوانه ص ٧٧ ، وتخريجه فيه ، وسينشده أبو على مرة أخرى ، فى أواخر الكتاب . ورواية الديوان : « إذا ما دعت شِيبَى » . و « عنيزة » : موضع بعينه بين مكة والبصرة ، والمشافر : جمع مشفر ، بكسر الميم وتفتح ، مع سكون الشين ، =



وقال ذو الرُّمَّة [١] :

تَنادَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ فى مُتَهَدِّمٍ جَوانِبُـــه مِن بَصْرةٍ وسِلامِ

وإنّما « شِيبُ » حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ ، ورَشِيفِها له عندَ الشُّرْبِ . وقال :

دَعاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظِّماءَ الصَّوادِيا [٢]

= وهو للبعير كالشفة للإنسان . والباقل : مِن أبقل المكان فهو باقل ، من نبات البقل ، والبقل من النبات : ماليس بشجر . قال ابن جنى : مكان مُبْقِل ، هو القياس ، وباقلٌ أكثر فى السَّماع ، والأول مسموع أيضا . اللسان (بَقل)

(١) ديوانه ص ١٠٧٠ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٤ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ، ورقة ١٤٢ أ ، ١٥٠ ب . وجاء فى النسخة ب : « تداعين » وكتبت إزاءَها فى الهامش : « تنادين » وهما روايتان ، كما أفاد البغدادى ، فى الخزانة ١٠٥/١ . والمتهَدِّم : حوض متكسِّر . والبصرة ، بفتح الباء : حجارة رخوة فيها بياض . وسِلام ، بكسر السين : حجارة ، الواحدة : سَلِمة بفتح فكسر . يصف إبلاً واردات على حوض متهدّم فشربن الماء ، فيقول : دعا بعضُ الإبل بعضًا إلى الشُّرب بصوت مشافرها عند شرب الماء من ذلك الحوض ، أى إذا سمع كلٌّ منها صوت تجرُّع الماء من الآخر ، ازداد رغبة فى الشرب ، فكان ذلك كأنه دعاء إلى الشُّرب . الخزانة ٣٤٣/٤ .

(٢) عجزه من غير نسبة فى مقاييس اللغة ٤٩٢/١ ، والتهذيب ١٦٤/١١ ، والمخصص ٨٠/٧ ، وهو بتمامه من غير نسبة أيضا فى اللسان (جوت) ، وشرح المفصل ٧٥/٤ ، ٨٢ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤ .

وقال العلامة البغدادى : « والبيت وقع فى شعرىْ شاعرين : أحدهما : فى شعر عُوَيف القوافى ، وهو المشهور ، واختلف فى معناه ، فقيل : أراد بالرِّدْف تابِعَه من الجنّ ، فإن القوافىَ إذا تزاحمت فى خاطره ووسوسته يقولون : إن له شيطانا يوسوسه ، فضمير « دعاهنّ » للقوافى ، أى دعا شيطانى القوافىَ فأُجبْنه وانثلن عليه . يعنى أن الشعر أطاعه . والرّدف ، بكسر الراء ، فى الأصل : المرتدف ، وهو الذى يركب خلف الراكب . وقوله : « رُعْتَ » هو من قولهم : هذه شربة راع بها فؤادى ، أى برد بها غُلَّةُ رُوعى – بضم الراء – وهو القلب . والصوادى : جمع صادية ، من الصَّدَى ، وهو العطش . وقيل معناه : أن رديفَه لمّا دعا النساء اجتمعن ورجَعْن عمّا كنّ عليه من الشغل ، كما لو دعوت إلى الشرب الإبل فالتفتن وتضامّن للشرب ، فضمير « دعاهن » راجع للنساء .

والثانى : وقع فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس ، هكذا :

وأَوْدَهَ رِدْفِى فارعوين لصوته

وأوده : فعل ماض . يقال : أوده بالإبل : أى صاح بها .... وقد وقع المصراع الأول صدر بيت من قصيدة لمضرِّس بن ربعىّ ، وهى قصيدة مختلفة المعانى ، وصف فيها الإبل ، ثم قال :

دعاهنّ رِدْفِي فارعوين لصوته وقلن لحاديهنّ هل أنت ناظِـــرُهْ

قال الأصمعى : دعاؤه أن يغنّى ليعرفن صوتَه وإنشادَه فيُحْبَسْن عليه » . هذا كلام البغدادى فى الخزانة ٣٨٢/٦ – ٣٨٤ ، ولم أجد هذا البيت فى ديوان سحيم الذى نشره العلامة عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، رحمه الله .

الجَوْتُ (١) : دُعاءُ الإبِلِ إلى الماءِ . وقال آخَرُ :

* وأَرْقَعُ الجَفْنَةَ بالهَيْهِ الرَّثِعْ (٢) *

وحكى بعضُ البَغْدادِيِّين : أنّ العرب تقول : كيف لى بفُلان ؟ فيُقال : كلُّ الكَيفِ ، والكَيْفَ ، وأين مِثْلُكَ (٣) ؟ فيقال : كلُّ الأَيْنِ ، والأَيْنَ . وحكى سيبويه : « لا مِنْ (٤) أَيْنَ » . فحكى (٥) البِناءَ والإعرابَ جميعاً ، مع دخُولِ لامِ المعرفة عليه ، ومماّ يُقَوِّى ما حكاه من ذلك ، أنَّ أبا زيدٍ (٦) أنشد :

يَحْجُلُ فيها مِقْلَزُ الحَجُولِ ... بَغْياً على شِقَّيْه كالمَشْكُولِ

بخَطٍّ لامِ ألِفٍ موصولِ ... والزَّاىَ والرَّا أيَّما تَهْلِيلِ

[قال : أدخل الألفَ واللام ، فتركه على البناء الذى كان عليه] (٧) .

---

(١) ونُصِبت التاءُ فى الشاهد . قال الكسائى : « إنما نصبه مع الألف واللام على الحكاية » . ذكره فى الصحاح وفى القاموس : التاء مثلثة الآخر مبنية .

(٢) المحتسب ٩٣/٢ ، عن أبى على ، واللسان (رثع - هيه) . قال ابن جنى : « الهَيْه : المرقَّع من الناس المرذول ، الذى يقال له فى إبعاده : هَيْهْ » . وحكى صاحب اللسان عن أبى على ، فى تفسيره أنه الذى ينحىَّ ويُطْرَد لدنس ثيابه . والرثع ، بفتح الراء والثاء : الطمع والحرص الشديد ، وقد رَثِع رثَعًا فهو رثِع : أى شَرِه ورضى الدناءة .

(٣) فى ب : « منزلك » .

(٤) فى أ : « لا أينَ أين » . ولم أجد هذه الحكاية فى كتاب سيبويه ، فى المواضع التى تكلم فيها على « أين » .

(٥) الضمير فى « حكى » راجع إلى بعض البغداديين ، وليس إلى سيبويه .

(٦) النوادر ص ٤٦٣ ، والتهذيب ٤٣٣/٨ ، واللسان (قلز - زيا) ، والخزانة ١٠٠/١ ، ١١٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٢/٦ . وهذا الراجز يصف جندباً - وهو ضرب من الجراد - أو يصف غرابا يحجل ، والحجلان : مشية المقيد . والمقلز ، بكسر الميم وفتح اللام : أراد به رجل الجندب أو الغراب . والحجول : صفة الجندب أو الغراب ، وضمير « فيها » للأرض ، أو للدار التى خلت من أهلها فصار فيها الغربان والوحش ، والبغى هنا : الاختيال والمرح . والمشكول : الذى فى رجليه شكال - بكسر الشين - وهو قيد تقيَّد به الرجل . ومن ذلك قولهم : شكلت الكتاب شكلا : أى قيدته وأعلمته بعلامات الإعراب . وقوله : « بخَطٍّ » متعلق بيحجل ، ويروى : « يخط » بياء المضارعة ، فيكون الضمير المستتر للمقلز .

(٧) زيادة من ب . والمراد إدخال الألف واللام على الزاى . ويروى : « الزىَّ » بإسقاط الألف وتشديد الياء ، وفى الزاى لغات أخرى حكاها فى الموضع السابق من الخزانة ، وذكر أيضا أن قوله : « والرا » إنما أراد : « والراء » ممدودة ، فلم يمكنه ذلك لئلا يكسر الوزن ، فحذف الهمزة من الراء .



قال : يصفُ جُنْدُباً ، فكما (١) تركه على ما كان عليه ، قبلَ إلحاقِ اللامِ ، من كونهِ على حَرْفَيْن ، أحدُهما حرفُ لِين ، فلم يُخْرِجْه بذلك عن حُكْم الأَصْوات ، كذلك إذا أَدْخَلَ (٢) اللامَ .

ويُقَوِّى ذلك أنَّ لحاقَ (٣) اللامِ الأسماءَ لا يُوجِبُ لها الإعرابَ ، ألا تَرَى قولَهم : الآنَ ، والذى ، والّتى ، واللّاتى ، ونحوِ ذلك . فأمّا ما ذكَره سيبويه (٤) ، من أنَّ منهم من يقول : « هذا يومُ اثنين مباركاً فيه » ، فيحذفُ اللامَ منه ، فالذى فَعل ذلك خالف بينه وبين الأسماءِ الأُخَرِ ؛ لأنَّ تلك على أمثلةِ الأسماءِ التى ليست بعَدَدٍ (٥) ، فأشْبَه من أجل ذلك « العَبَّاسَ (٦) » ونحوَه .

ولمّا كان « اثنان » على لفظ العَددِ ، جَعلَه بمنزلةِ [أمثلة] (٧) الأسماء التى لا تُشْبِه الصِّفات ، إذا جُعلِتْ أعْلاماً . والذى ألْحَق اللامَ فقال : الاثنان ، جعله بمنزلةِ الأحَدِ ؛ لأنَّه عَدَدٌ ، وقد أدخلُوا اللامَ ، فكأنّه أراد الشيءَ بعَينه فى العَدَد ، كما يُريده فى الصِّفة ، فجعلَه بمنزلةِ تسميتِهم الاسمَ بالفَضْل (٨) ، فى إلحاق لامِ المعرفةِ به ، لمّا جَعَله إيّاه فى المعنى ، ولم يقولوا هذا فى « زيدٍ » ، وإن كان فى الحقيقة زِيادةً فى عَدَد المولُودِ له ، وفى عُدَّتِهِ ، كما فعلوا ذلك بالفَضْل ؛ لأنَّ ذلك كلَّه مَذْهَبٌ ووَجْهٌ ، فله أن يستعملَ أحدَهما ويرفضَ الآخر ، وله أن يجمعَ بينَهما ، كما قال (٩) :

---

(١) فى ب : « فلما » .
(٢) فى أ : « دخل » مع رفع اللام .
(٣) فى ب : « إلحاق اللام الاسم » .
(٤) الكتاب ٣/٢٩٣ .
(٥) فى ب : « لعدد » .
(٦) يريد أعلام الأسماء المنقولة من وصف ، كحارِثٍ وحَسَن .
(٧) زيادة من ب .
(٨) فى أ : « بالفصل » بالصاد المهملة ، وعليها علامة الإهمال . وفى ب : « الفعل » . وأثبته بالضاد المعجمة . وسيأتى كذلك فى النسختين قريبا . ومعلوم أن « الفضل » بالضاد المعجمة ، هو ما يمثّل به فى هذا الموطن ، مقترنا بزيد . انظر مثلا « باب العلم » فى أوضح المسالك ١/١٢٣ .
(٩) جرير . والبيت فى ديوانه ص ١٣١ ، ورواية الشطر الثانى فيه :
أولاد ذهل بنو السُّودِ المدانيسِ
=



والتَّيْمُ أَلْأَمُ مَن يَمْشِي وأَلْأَمُهُمْ ... ذُهْلُ بنُ تَيْمٍ بنو السُّودِ المَدانيسِ

فألحقَ مرَّةً ، ولم يُلحقْ أُخرى . وقال ابن الرِّقاع :

أَرواحٌ أمْ بُكْــرةٌ فاغْتِــداءُ ... بدُيُونٍ لم تَقْضِهِنَّ الشَّفاءُ (١)

الشَّفاءُ : اسمُ امرأةٍ .

ولم يتمكَّنْ إلحاقُ اللامِ فى المصادر (٢) غيرِ الصِّفات ، إذا سُمِّىَ بها ، نحو زيدٍ ، وعَوْنٍ ، وعَمْرٍو (٣) ؛ لأنَّ الأصلَ فى إلحاق اللَّام إنّما هو فى الصِّفات ؛ لأنها تصيرُ بمنزلة الوصفِ الغالب ، نحو النابغة .

ويجوز أن يكون الذين استجازُوا إلحاقَ اللامِ المصدرَ ، إذا صار علَماً ، نحو التَّيْم ، والفَضْل ، والغَمْر (٤) ، هم الذين جَعلُوا المصدرَ بمنزلةِ الوصف ، فأَجْرَوه مُجراها ، فى إلحاق اللَّام ، كما أَجْرَوها مُجْرَى الصفات ، حيث قالوا : عَدْلَةٌ ، فأنَّثوا (٥) كما أنَّثوا الصِّفةَ .

وهذا يتَّجِهُ على قول من قَدَّر (٦) المضافَ ، ثم حذَفَه ، وأقام المضافَ إليه مُقامَه ،

= وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد . والمدانيس : جمع مِدْناس ، وهو الكثير الدنس ، وهو الوسخ فى الثوب والعِرض . شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٣٢٢ .

(١) فى ب : « واغتداء » ، ولم أجد البيت . ولعدىّ بن الرقاع من هذا البحر والروىّ أبياتٌ فى ديوانه ص ٤١ ، ٤٢ ، وليس فيها هذا البيت .

(٢) فى ب : « وغير » .

(٣) فى ب : « عَمْرٍ » بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء منونة ، وإسقاط الواو ، وكأنه نظر فيه إلى المصدرية الخالصة قبل التسمية به . وأصله : عَمِر يَعْمَر ، بكسر الميم فى الماضى ، وفتحها فى المستقبل : أى عاش وبقى زمانا طويلا ، ومنه قولهم : لعمرك ، ولعمر أبيك . فلما سُمِّى به زيدت الواو ، فرقا بينه وبين « عُمَر » . وانظر لإدخال « أل » على « عمرو » : المقتضب ٤/٤٩ ، والمنصف ٣/١٣٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٥٢ ، وشرح المفصل ١/٤٤ ، ٢/١٣٢ ، ٦/٦٠ .

(٤) هكذا بالغين المعجمة ، واضحة فى النسختين . ولو جاء : « العمر » بالعين المهملة – على ما أريتك فى التعليق السابق – لكان وجها ، بل هو الوارد فى الاستشهاد .

(٥) فى ب : « فأنثوه » .

(٦) فى ب : « قلّل » . وأبو على يشير إلى خلافهم فى « رجل عدل » فإن بعضهم قدَّر فيه محذوفا ، وهو « ذو » أى : رجل ذو عدل . وبعضهم قال : لا تقدير ولا حذف ، وأنه وصف بالعدل نفسه مبالغة فى تلبُّسِه به ، وأنه لا ينفكّ عنه .



ولا يكون على قول مَن جَعلَه الشيءَ بعَيْنه ؛ لأنّ ذلك لا يَلْحقُه التأنيثُ ، إذ كان معنىً ليس بعَيْنٍ ، إلا أن تقول : إنهم قد يؤنِّثون للّفظِ ، كقوله :

وكنّا إذا الجَبّارُ صَعَّر خَدَّه ضَرَبْناه فوق الأُنْثَيْين على الكَرْدِ [١]

وقد يَحْتَمِلُ قولُه : « والتَّيْم أَلأمُ من يَمشي » وَجْهاً آخَرَ ، وهو أن تَجعلَ التَّيم جَمْعاً ، كيَهُودِيٍّ ويَهُودَ ، ثم تُعَرِّفَه ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ [٢] ﴾ ، فأَنَّثَ وأَلْحقَ اللاّمَ . ويَهُودُ إذا كان المرادُ به الإفرادَ ، لا يَلْحَقُه اللامُ ؛ لأنّ الاسمَ قد صارَ غالباً يُرادُ به القَبيلةُ .

ويُقَوِّى ذلك قولُه : « وأَلأَمُهم » .

وأمَّا قولُه :

* يومٌ كَثيرٌ تَنادِيهِ وَحَيَّهَلُهْ [٣] *

فإعرابُه [٤] على قياس مَن أعْربَ « سَفارِ » ونحوَه ، إذا سَمَّى به ، وقولُ الآخَر :

---

(١) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ص ٢١٠ ، والمعرَّب ص ٣٢٧ ، واللسان (نبب – أنث – كرد) . وفى رواية صدر البيت خلاف .

والأنثيان : الأذنان ، فى هذا البيت ، لأن الأذن أنثى . والكرد : العُنُق ، فارسى معرب . وصعَّر خده : أماله من الكِبْر ، ذكره صاحب اللسان (صعر) وأنشد عليه بيتا للمتلمس صدره هو صدر بيت الفرزدق الذى معنا .

(٢) سورة البقرة ١١٣ ، وغيرها من الكتاب العزيز .

(٣) صدره :

وهيَّج الحىَّ من دارٍ فظَلَّ لهم

وهو لرجل من بنى أبى بكر بن كلاب . راجع الكتاب ٣٠٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، والأصول ١٤٥/١ وشرح المفصل ٤٦/٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٥٠٠/١ ، والخزانة ٢٦١/٦ ، ٢٦٦ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ورقة ٥٢ ب .

وقوله : هيَّج بمعنى فرَّق ، وفاعله ضمير الجيش . والحىّ : القبيلة . ودار : واد قريب من هجر ، وهو معرفة مصروف ، لا تدخله الألف واللام . وظلّ : بمعنى استمرّ . ويوم : فاعل ظل ، وتناديه فاعل كثير . والتنادى : تفاعُل ، وهو مصدر من نادَى القوم بعضُهم بعضا . وحيهله : معطوف على تناديه ، فضمة اللام فيه حركةُ إعراب .

(٤) فى ب : « فإنه على ... » .



بِحَيَّ هَلَا يُزْجُونَ كلَّ مَطِيَّةٍ أَمامَ المَطايا سَيْرُها مُتَقاذِفُ [١]

وتَرْكُهُ على البِناء ، على قياسٍ من تَرَكَهُ مَبْنياً مع التَّسْمية .

★ ★ ★

---

(١) عجز البيت من ب . وقد تنازع هذا البيت النابغة الجعدى ، وهو فى ملحقات ديوانه ص ٢٤٧ ، ومزاحم العقيلى ، وهو فى شعره المجموع ص ١٠٥ ، وتخريجه فى ص ١٣٦ ، وراجع حواشى الكتاب ٣٠٠/٣ ، والخزانة ٢٦٨/٦ .

وقوله : « يزجون » أى يسوقون ويدفعون . يقول : إنهم لعجلتهم يسوقون المطايا ويحثونها بقولهم : حيهل ، ومعناه الأمر بالعجلة ، مع أنها متقدمة فى السير ، متقاذفة عليه ، أى مترامية ، وجعل التقاذف للسَّير ؛ اتِّساعا ومجازا .



باب
مِن حذفِ حروفِ المعانى

قال الشاعر (١) :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفْضَلْتَ فى حَسَبٍ ... عنِّى ولا أنت دَيَّانى فَتَخْزُونى

عَنِّى ، قيل : معناه علىَّ ، وقال [آخر (٢)] :

كَحَلْفَــةٍ من أبى رِيــاحٍ ... يَسْمَعُهـا لاهُــهُ الكُبــارُ

ويُروَى : « لا هُمُ الكُبارُ (٣) » .

---

(١) هو ذو الإصبع العدوانى – بفتح العين وسكون الدال – والبيت من قصيدته الشهيرة فى المفضليات ص ١٦٠ ، وراجع الخصائص ٢٨٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، والإنصاف ص ٣٩٤ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٩٤٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والأزهية ص ٩٧ ، ٢٩٠ ، والمغنى ص ١٤٧ ، وشرح أبياته ٢٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨٠٩ ، والخزانة ١٧٣/٧ – ١٨٣ ، ونقل هنا كلام أبى على ، ١٢٤/١٠ .

وقوله : « لاه ابن عمك » أى : للهِ ابن عمك – على ما سيأتى . وحكى ابن الشجرى ، عن الخليل ، قال : « وكانت العرب تقول : لاه أنت ، فى معنى : لله أنت ، وكُرِه ذلك فى الإسلام » .

وقوله : « أفضلت » أى زِدْتَ ، والحَسَب : ما يعدُّه الإنسَانُ من مآثر نفسه ، والديان : القهار ، والقيِّم بالأمر المجازى به ، وتخزونى : أى تسوسنى وتقهرنى . ومعنى البيت : لله ابنُ عمك الذى ساواك فى الحسب ، وماثلك فى الشرف ، فليس لك فضلٌ عليه فتفخر به ، ولا أنتِ مالك أمره فتسوسَه وتصرِّفَه على حكمك . ويعنى بابن العمّ نفسَه .

(٢) زيادة من ب . وهو الأعشى ، والبيت فى ديوانه ص ٢٨٣ ، ومعانى القرآن ٢٠٤/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٣١٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥/٢ ، وشرح المفصل ٣/١ ، وشرح الملوكى ص ٣٦١ ، وخزانة الأدب ٢٦٦/٢ ، ١٧٦/٧ ، وأنشده المصنف فى الشيرازيات ، ورقة ٥٣ أ ، وانظر فضل تخريج فى معجم الشواهد ص ١٦٥ .

وجاء فى أ : « وحلفة » . وفى ب : « رباح » بفتح الراء ، وبعدها باء موحدة . وهو خطأ ، وقد نص البغدادى على أنه بمثناة تحتية لا بموحدة ، كما زعم شرّاح الشواهد . وأبو رياح : رجل من بنى ضبيعة ، وهو حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلا من بنى سعد بن ثعلبة ، فسألوه أن يحلف أو يعطىَ الدية ، فحلف ثم قُتل بعد حلفته ، فضربتْه العرب مثلا لما لا يغنى من الَحلِف . والكُبار ، بضم الكاف وتخفيف الباء الموحدة : صيغة مبالغة الكبير ، بمعنى العظيم .

(٣) ويروى أيضا : « يسمعها اللهُمُ الكبار » بتخفيف الميم ، ويروى : « يسمعُها الواحد الكُبار » . راجع الخزانة .

[قال أبو علىّ] (١) : حروف المعانى تُحْذَفُ مع الأسماء على ضُرُوب ، أحدُها : أن يُحذَفَ [الحرفُ] (٢) ويُضَمَّنَ الاسمُ معناه (٣) ، وهذا يُوجِبُ بِناءَ الاسم ، نحو أينَ ، وخمسةَ عَشَرَ ، وأمْسِ ، فى قولِ الحِجازيِّين ومَن بَناه ، ولَهْىَ أبُوكَ .

والآخَرُ : أن يُعْدَلَ الاسمُ عن اسمٍ فيه حَرْفٌ ، فهذا المَعْدولُ لا يجب بِناؤُه ؛ لأنه لم يتضمَّن الحرفَ ، فيَلْزمَ البِناءُ ، كما تضمَّنه الأوّلُ ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ فى ذلك البناء الذى وقَعَ العَدْلُ عنه ، وإذا كان هناك مُراداً ، لم يتَضمَّن هنا (٤) الاسمَ ، ألا تَرَى أنّه مُحالٌ أن يُرادَ ثَمَّ ، فيُعدَلَ هذا عنه ، ويتضمَّنَ معناه ؛ لأنَّك إذاً تُثْبتُ (٥) الحَرْفَ فى موضعين ، فلا يكونُ حينئذ عَدْلًا ، ألا تَرَى أنَّ العدلَ إنما هو أن تلفِظَ بِبناءٍ ، وتُريدَ الآخَرَ ، فلابُدَّ مِن أن يكون البِناءُ المعدولُ غيرَ المعدولِ عنه ، ومخالِفاً له ، ولا شىءَ يقعُ فيه الخِلافُ بين « سَحَرَ (٦) » المعدولِ والمعدولِ عنه ، إلَّا إرادةُ لامِ التعريف فى المعدولِ عنه ، وتَعَرِّى المعدولِ منه ، فلو ضَمَّنْتَه معناه ، لكان بمنزلةِ إثباته ، ولو أثْبَتَّه لم يكن عَدْلًا ، فإذا كان كذلك ، لم يَجُزْ أن يتضمَّنَه ، وإذا لم يتضمَّنْه لم يَجُزْ أن يُبْنَى كما بُنِي أمْسِ .

والضَّرْبُ الثالث : أن يُحذف الحرفُ فى اللَّفظ ، ويكونَ مُراداً فيه ، وإنما تَحذِفُه من اللفظ اختصاراً واستخِفافاً ، فهذا يجرى مَجْرَى الثَّبات ، فمِن هذا القِسم : الحذفُ فى جميع الظُّروفِ ، [« فى » (٧)] حُذِفَت اختصارا ؛ لأنَّ فى ذِكْرِك الأسماءَ التى هى ظُروفٌ دلالةً على إرادتِها ؛ ألا تَرَى أنَّك إذا قلت : جلستُ خَلْفَك ، وقدمت اليومَ ، عُلِمَ أنّ هذا

---

(١) مكان هذا فى ب : « وهذا باب منه » .

(٢) زيادة من ب ، والخزانة ١٧٩/٧ ، وقد نقل البغدادى كلام أبى على هذا كله بحروفه إلى آخر الباب ، ونص على أنه من كتابنا هذا « إيضاح الشعر » .

(٣) فى ب : « معناها » . وما فى أ مثله فى الخزانة .

(٤) فى الخزانة : « هناك » .

(٥) فى الخزانة : « إذا ثَبَّتَّ » بتشديد الباء والتاء

(٦) ضبط فى أ بفتح الراء ، غير مصروف ، وفى ب بكسر الراء مصروفا . وهو ذلك الخلاف المعروف ، فى « سحر » فإنه إذا أُريد به سحر ليلة بعينها لا يصرف – أى لا ينّون – لأنه يصير معرفة ، وإذا أريد به مطلق سحر ، صرف ، لأنه حينئذ يكون نكرة .

(٧) سقطت من ب ، والخزانة .



لا يكونُ شيئاً مِن أقسام المفعولات ، إلّا الظَّرْفَ ، فلمّا كان كذلك ، كان حَذْفُها بمنزلةِ إثباتها ؛ لقيامِ الدَّلالةِ عليها ، فإذا كنيتَ رددْتَ « فى » التى كانت محذوفةً للاختصار ، وللدَّلالةِ القائمةِ عليها (١) ؛ لأنَّ الضميرَ لا يَتميَّز ، ولا يَنفصِل ، كما كان ذلك فى المُظْهَر ، ألا تَرَى أنّ الهاءَ فى كِناية الظَّرفِ ، كالهاء فى كِناية المفعولِ به ، فإذا رددْتَ الحرفَ الذى كنتَ حذفْتَه ، فوصلتَه به ، دَلَّ على أنه من بين المفعولات ظَرفٌ ، فقد علمتَ بردِّك له فى الإضمار ، أنّك لم تُضمِّن الاسمَ معنى الحرفِ فتبْنِيَه ، وأنه مُرادٌ فى حالِ الحَذْف ، إلّا (٢) أنَّ فى ظُهور الاسمِ دَلالةً عليه ، فحذفْتَه لذلك ، فهذا يُشْبِه قولَهم : « اللهِ لأَفْعلَنَّ » فى أنهم مع حَذْفِهم (٣) ذلك يجرى عندهم مجرى غيرِ المحذوف ، إلّا أنه لمّا حُذِف فى الظَّرف ، واستُغْنِى عنه ، وَصَلَ الفِعلُ إليه ، فانْتَصَب ، والجارُّ إذا حذفوه على هذا الحَدِّ الذى ذكَرْتُه لك ؛ من أنّ الدَّلالة على (٤) حذفه قائمةٌ ، يجرى على ضَرْبين : أحدُهما أن يُوصَلَ الفِعلُ ، كباب الظُّروفِ ، واخترْتُ الرجالَ زيداً (٥) .

والآخَرُ : أن لا يُوصلَ الفِعلُ ، ولكن يكونُ الحرفُ كالمُثْبَتِ فى اللَّفظ ، فيَجُرُّون به ، كما يَجُرُّون به وهو مُثْبَتٌ ، وذلك قولُهم : « اللهِ » ، (٦) كما قام لنا مِن الدَّلالةِ على حَذْفِهم له فى « وبَلَدٍ (٧) » ، وكما ذهب إليه سيبويه (٨) فى :

---

(١) فى أ : « عليه » . وأثبت ما فى ب ، ومثله فى الخزانة .

(٢) فى ب ، والخزانة : « لأنّ فى ظهور ... » .

(٣) أى حذف حرف القسم من لفظ الجلالة ، وهو الواو ، ونحوه .

(٤) فى ب ، والخزانة : « قائمة على حذفه » .

(٥) أى اخترت من الرجال زيدا . وهم يستشهدون لذلك بقوله عز من قائل : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ . سورة الأعراف ١٥٥ . وانظر الكتاب ٣٧/١ .

(٦) فى ب ، والخزانة : « وكما » .

(٧) هذا جزء من بيت رجز ، سينشده المصنف بتمامه فى الباب التالى ، وهو :

وبلدٍ بآلِهِ مؤَزَّرِ

وقد علّق شيخنا عبد السلام هارون ، على هذا الموضع من الخزانة – والنقل فيها عن كتابنا – فقال : إشارة إلى ما أنشده سيبويه [الكتاب ١٢٨/٣] :

وبلدٍ تحسبه مكسوحا

(٨) ذهب سيبويه إلى أن قوله : « ونارٍ » مجرور بتقدير : « وكلِّ نارٍ » قال : « فاستغنيت عن تثنية « كل » =



ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارا

وكما ذهب بعض المتقدمين من البَصْريِّين ، فى قوله عزّ وجَلّ : ﴿ وَاخْتِلَافِ الَّلْيلِ وَالنَّهَارِ (١) ﴾ ، إلى أنّه على ذلك .

ولو قال قائلٌ فى إنشاد مَن أنْشَد : « ولا مُسْتَنْكَرٍ أن يُعَقَّرا (٢) إلى هذا الوَجْهِ ،

= لذكرك إياه فى أول الكلام » الكتاب ٦٦/١ ، وقوله : « تثنية » أى ذكره ثانيا .

وصدر البيت :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءا

وينسب لأبى دؤاد الإيادى . ديوانه ص ٣٥٣ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : الأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، والتبصرة ص ٢٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٧٤ ، والمقرب ٢٣٧/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٩٠/٥ ، وانظر فهارسه . وينسب أيضا إلى عدىّ بن زيد العبادى ، انظر زيادات ديوانه ص ١٩٩ .

وأنشده أبو على فى كتابه التكملة ص ٥١ ، والشيرازيات ، ورقة ٦٢ ب ، وسيعيد إنشاده فى موضعين آخرين من كتابه هذا .

(١) جاء هذا الجزء من الآية الكريمة فى ثلاثة مواضع من الكتاب العزيز : البقرة ١٦٤ ، وآل عمران ١٩٠ ، والجاثية ٥ ، ولكن المراد هنا آية الجاثية ، لأنها هى موضع كلام النحاة والمعربين ، وهو الذى يتجه إليه كلام أبى على ، فإنّ جرَّ ﴿ واختلافِ ﴾ إنما هو على تقدير حذف « فى » ، أى : وفى اختلاف الليل والنهار ؛ وذلك لتقدم ذكرها فى قوله تعالى : ﴿ إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين ﴾ [آية ٣] ، وفى قوله : ﴿ وفى خلقكم وما يبثّ من دابة آيات لقوم يوقنون ﴾ [آية ٤] ، فلما تقدمت « فى » مرتين حذفها مع الثالث ، لتقدم ذكرها . وهذا قول مكى بن أبى طالب . انظر مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦٧/٢ ، والبحر المحيط ٤٣/٨ . والمراد ببعض المتقدمين من البصريين : أبو الحسن الأخفش . راجع المقتضب ١٩٥/٤ .

(٢) جزء من بيت للنابغة الجعدى ، وهو بتمامه فى ديوانه ص ٦٨ ، ٧٢ :

وما كان معروفاً لنا أن نردَّها ... صِحاحًا ولا مستنكراً أن تُعَقَّرا

ويروى : « وليس بمعروف لنا » .

يصف خيلا . والبيت من قصيدته التى أنشدها بين يدى رسول الله ﷺ حين وفد عليه مسلما ، وأولها :

أتيت رسول الله إذ جاء بالهدى ... ويتلو كتاباً كالمجرّة نيِّرا

وفى قوله : « ولا مستنكرا » ثلاثة أوجه : الرفع على تقدير : فليس بمعروف لنا ردُّها ، ولا مستنكرٌ عقرها ، قال المبرد : « فهذا لا يكون إلا منقطعاً عن الأول ؛ لأن العقر مضاف إلى ضمير الخيل ، وليس يرجع إلى الردّ » . والوجه الثانى : النصب ، بالعطف على موضع خبر « ليس » فى رواية : « وليس بمعروف لنا أن نردها » . وبالعطف على خبر « كان » فى الرواية الأخرى . والوجه الثالث : الجرّ ، على حذف الباء وإرادتها ، فى قوله : « ولا مستنكر » ، والتقدير : « ولا بمستنكر » . وذلك لتقدمها فى « وليس بمعروف » . وهذا الوجه هو الذى يقيسه أبو على ، وهو غير جائز عند المبرد . راجع المقتضب ١٩٥/٤ ، ٢٠٠ ، والكتاب ٦٤/١ ، والأصول ٧٠/٢ وشرح الكافية الشافية ص ٤٢٩ .



لكان قياسَ [هذا] (١) القَوْلِ .

فأمّا تَرْكُهُم الرَّدَّ فى حالِ الإضمار ، فى نحو :

ويومٍ شهدْناه سليماً وعامِراً قليلٍ سِوى الطَّعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ (٢)

فمنهم من قال (٣) : إنّما فُعِل ذلك ؛ لأنّ الإضمارَ لا يكونُ إلّا بعدَ مَذْكُورٍ ، فيُعلمُ أنه إضمارُ ذلك ، وهذا إذا اتَّسَعُوا فيه ، فجعَلُوا نَصْبَه نَصْبَ المفعولِ به ، لم يَلْزمْ أن يكونَ عليه دَلالةٌ ، كما كان فى حالِ كونِهِ ظَرفاً .

فأما قولُهم : « لَهْىَ أبوك » فلا تكون هذه اللامُ الثابتةُ فى الاسم ، إلّا التى هى فاءُ الفِعْل .

والدليلُ على ذلك : أنّها لا تَخْلُو من أن تكونَ الجارَّةَ ، أو المُعَرِّفةَ ، أو التى هى فاءٌ ؛ فلا يجوز أن تكون المُعرِّفةَ ؛ لأنّ تلك يتضمَّنُها الاسمُ ، وإذا (٤) تَضمَّنها الاسمُ لم تَظْهَر ، ألا تَرَى أن الواوَ فى « خَمسةَ عَشَرَ » ، لا تَثْبُتُ ، واللامُ فى « أَمْسِ » فى قول مَن بَنَى ، لا تَظْهَر .

فلمّا كان الاسمُ هنا مَبْنيًّا على الفتح أيضاً ، ولم يكن فيه معنىً يُوجِبُ بناءَه ، غيرُ تَضمُّنِهِ لمعنى [حرف] (٥) التعريف ، وجبَ أيضاً أن لا يَظْهرَ ، كما لم يَظْهَرْ [أيضا] (٥) فيما ذكرتُ لك .

---

(١) زيادة من ب ، والخزانة .

(٢) ذكر فى أ ، موضع الشاهد فقط ، وهو : « ويوم شهدناه » . وأثبته كاملا من ب ، والخزانة ، وهو لرجل من بنى عامر . راجع الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، والكامل ٣٣/١ ، والمقرب ١٤٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٨٦/١ ، وأنشده أيضا فى المجلس الثالث والثمانين ، وهو من الساقط من الطبعة الهندية من الأمالى ، وشرح المفصل ٤٦/٢ ، والتبصرة ص ٣٠٨ ، ٥٢٩ ، ومجمع الأمثال ١٢/١ ، والمغنى ص ٥٠٣ ، وشرح أبياته ٨٤/٧ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب خطأً للعكبرى ٢٩٩/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٤٥٠ واللسان (جزى) . وفى حواشى المقتضب تخريجات أخرى .

(٣) فى ب ، والخزانة : « يقول » .

(٤) فى ب : فإذا .

(٥) زيادة من ب ، والخزانة .

فإذا لم يَجُزْ ظُهورُ حرفِ التعريفِ ، لم تَخْلُ المحذوفةُ من أحدِ أمرين : إمّا أن تكونَ الجارَّةَ ، أو التى هى فاءُ الفِعْل .

فلا يجوز أن تكونَ الجارَّة ؛ لأنَّها مفتوحةٌ ، وتلك مكسورةٌ مع المُظْهَرَة ، فلا يجوز إذاً أن تكونَ إيَّاها للفتح .

فإن قال قائلٌ : ما تُنْكِرُ أنَّها [١] الجارَّةُ ، وإنَّما فُتِحَت لأنَّها جاورت الألفَ ، والألفُ يُفْتَح ما قَبْلَها ؟

قيل [له] [٢] : الدَّلالةُ على أنَّها فى قولهم : « لاهِ أبوكَ » [هى الفاء] [٣] ، وليست الجارَّةَ : أنَّها لو كانت الجارَّةَ فى « لاهِ » وفُتِحت لمُجاورةِ الألف ، لوجب أن تُكْسَر فى « لَهْىَ » ولا تُفْتَح ؛ لزوال المعنى الذى أوجب فَتْحَه ، وهو مُجاورةِ الألِف ، فلمَّا انفتَحتْ فى غير مجاوَرَةِ الألِف انفِتاحَها فى مُجاورةِ الألف ، علمتَ أنّ الفَتْحَ لم يكن لمجاورةِ الألِف .

فإن قال : تُرِكَ فى القَلْب ، كما كان فى غير القَلْب .

فذلك دَعْوَى لا دَلالةَ عليها ، ولا يستقيمُ فى القَلْب ذلك ، ألا تراهم قالوا : جاهٌ ، فى قَلْب وَجْهٍ ، وفُقاً [فى فُوقٍ] [٤] ، فإذا كانوا قد خَصُّوه بأبْنيةٍ لا تكونُ فى المَقْلُوب عنه ، دَلَّ ذلك على أنَّه ليس يَجِبُ أن يكون كالمَقْلُوب عنه .

على أنَّ ادِّعاءَه [٥] فَتْحَ هذه اللام ، مع أنَّها الجارَّةُ لا يَسُوغُ فى اللُّغة ، التى هى أَشْيَعُ وأفْشَى ، ولم يُفتح [٦] فى هذه اللُّغة الشائعة إلَّا مع المُنادَى ، وذلك لمُضارعتهِ المُضْمَر [٧] .

---

(١) فى ب ، والخزانة : « أن تكون » .

(٢) زيادة من ب ، والخزانة .

(٣) سقط من أ .

(٤) تكملة من ب ، والخزانة . والفُوق ، بضم الفاء : موضع الوتر من السَّهم .

(٥) فى ب ، والخزانة : « ادعاء » بإسقاط الهاء .

(٦) فى ب : « ولم تفتح » بالتاء الفوقية ، وكذلك هو فى نسخة من الخزانة .

(٧) فى ب : « المضمرة » .

فإذا لم يَجُزْ ذلك ، ثَبَتَ أنَّها فاءُ الفِعل ، وإذا ثَبَت ذلك ثَبَت أنَّ الجارَّةَ مُضْمَرةٌ ، لابُدَّ من ذلك ، ألا تَرَى أنَّك إذا [١] لم تُضْمِرْها لم يتَّصلِ الاسمُ الثانى بالأوَّل ؛ لأنّه ليس إيَّاه . فالمعنَى إذاً : لِلَّهِ أبوكَ .

ويدلُّ على فَسادِ [٢] أنَّ هذه اللامَ هي الجارَّةُ : أنَّها إذا كانت إياها ، كانت فى تقدير الانفِصالِ من الاسم ؛ من حيث كان العاملُ فى تقدير الانفِصال عن المعمولِ فيه ، فإذا كان كذلك فقد ابتدأ الاسمَ [٣] وأوَّلُه ساكِنٌ ، وذلك ممَّا قدْ رفَضُوه ، ولم يستعملوه ، ألا تَرَى أنّهم لم يُخفِّفوا الهمزةَ إذا كانت أوَّلَ الكلمة [٤] ، من حيث كان تخفيفُها تقريباً مِن الساكن ، فإذا رفَضُوا التقريبَ من الساكن فى الابتداء ، فأنْ يَرفُضُوا فيه الابتداءَ بالساكن نَفْسِهِ أولَى .

ويدلُّك [٥] على فسادِ ذلك : أنّهم لم يَخْرِمُوا أول « مُتَفاعِلُنْ » كما خَرمُوا أول « فَعُولُنْ » و « مَفاعِيلنْ [٦] » ، ونحو ذلك ، ممَّا يَتوالَى فى أوّله متحرِّكان ؛ لأنَّ « مُتَفَا » قد يُسَكَّن ثانيه للزِّحاف ، فيَلْزَمُ لو خَرَمه ، كما خَرَم ما ذكرتُ لك ، أن تبتدِئَ [٧] بساكِنٍ .

فإذا رفَضُوا ما يَلْزَمُهم [٨] ، ويُؤَدِّى إليه ، فأن يَرْفُضُوا الساكنَ نَفْسَه ، والابتداءَ به أجْدَرُ .

وعلى هذا قال الخليلُ : [إنّك] [٩] لو لَفَظْتَ بالدال مِن « قد » والباء مِن « اضْرِبْ » ،

---

(١) فى ب ، والخزانة : « إن لم » .

(٢) فى ب ، والخزانة : « ومما يدلّ على فساد قول من قال إن هذه اللام .. » .

(٣) سقطت هذه الواو من ب ، والخزانة . وقد ذكر أبو على هذا الكلام ، والاحتجاج لعدم الابتداء بالساكن ، فى كتابه التكملة ص ١٤ (باب الابتداء بالكلِم التى يلفظ بها) .

(٤) فى ب ، والخزانة : « كلمة » .

(٥) فى ب ، والخزانة : « ويدلّ » .

(٦) فى أ ، والخزانة : « مفاعلن » . وما فى ب هو المعروف . راجع الكافى ص ٢٧ ، واللسان (خرم) .

(٧) فى ب : « يبتدئ » ، وفى الخزانة : « الابتداء بالساكن » .

(٨) فى ب : « يُلْزِمه » بضم الياء وكسر الزاى . وقد سقط هذا السطر كلّه من الخزانة . وفى التكملة : « فإذا رفضوا ما يؤدِّى إليه فأن يرفضوه نفسه أولى » .

(٩) سقط من ب ، والخزانة .

لقلتَ : « إِبْ ، [ومن قد] [١] : إِذْ » ، فاجْتلَبْتَ همزةَ الوصلِ .

وقال أبو عثمان : لو أَعْلَلْتَ الفاءَ ، من عِدَةٍ ، وزِنَةٍ ، ونحوِها ، ولم تحذِفْها ، لَلَزِمَك أن تَجْتلبَ همزةَ الوصْلِ فيها ، فتقول : إِيْعِدَةٌ .

ومن زعم أنّ الهمزةَ [٢] من « أنا » كان الأَصلُ فيها ألفاً [٣] ، ثم أُبدِلَ منها همزةٌ ، فقد جَهِلَ ما ذكرناه من مَذاهبِ العرب ، ومقاييسِ النحويِّين .

فأمّا « أمسِ » فقد جوَّزَت العَرَبُ فيه ضَرْبين : ضَمَّنها قومٌ معنى الحَرْفِ ، فبَنَوْها فى كلِّ حال ، وعَدَلها آخَرُون ، فلم يَصْرِفُوه ، فهؤلاء جعلوه بمَنْزلِةِ « سَحَرَ » فى باب العَدْل ، وأنّهم لم يُضَمِّنوه الحَرْفَ [٤] .

فأمّا « أُخَرُ » والعَدْلُ فيه ، فإنّه من بابٍ آخَرَ ، يُذْكَرُ فيه ، إن شاء الله تعالى .

* * *

---

(١) زيادة من ب . وذكر سيبويه كلام الخليل هذا ، فى الكتاب ٣/٣٢١ .
(٢) فى ب ، والخزانة : « فى » .
(٣) فى ب ، ونسخة من الخزانة : « ألف » .
(٤) راجع الكتاب ٣/٢٨٣ .

بابٌ آخَرُ

من إضمار الحروف

اعلم أنَّ الحروف التى تُضْمَر على ضَرْبين : أحدُهما عاملٌ ، والآخر غيرُ عاملٍ .

فالحُروفُ العاملةُ على ضربين : عاملةٌ فى الاسم ، وعاملةٌ فى الفعل . فالعاملةُ فى الاسم ، نحو الحُروفِ الجارَّة ، وذلك قولهُم : اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، ومن ذلك قولُه (١) :

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نَعامُها كمَشْيِ النَّصارَى فى خِفافِ الأَرَنْدَجِ

[وقال (٢)]

* وبَلَدٍ بآلِهِ مُؤَزَّرِ *

فالبلَدُ مُنْجَرٌّ بالجارِّ المُضْمَر ، والدليلُ على ذلك أنه لا يَخْلُو [من] (٣) أن يكون الانجِرارُ بإضمار الجارِّ ، أو بأنَّ حرفَ العطفِ صار بَدَلًا منه . فالدَّليل على أن الجرَّ بإضمارِ الحرفِ أنّ الاسمَ قد انْجرَّ ، حيث لا حرفَ معه ، يُظَنُّ أنه بَدَلٌ منه ، وذلك قولُه (٤) :

---

(١) فى أ : « قولهم » وفيه صدر البيت فقط . واستكملته من ب ، وهو للشماخ فى ديوانه ص ٨٣ ، وتخريجه فى ص ١٠١ ، والدّوية : الصحراء . والفعل « تمشى » ضبط فى النسختين بضم التاء وفتح الميم ، وكسر الشين . وضبطه فى اللسان بثلاث فتحات ، وأنشد عليه بيت الشماخ هذا ، وهو بمعنى مشى . والأرندج ، واليرندج : الجلد الأسود ، تعمل منه الخفاف . شبه أرجُلَ النعام فى سوادها بخفاف الأرندج ، وخص النصارى ، لأنهم كانوا معروفين بلبسها .

(٢) زيادة من ب . وقد تقدم الاستشهاد بجزء من هذا البيت فى الباب السابق ، ولم أعرفه .

(٣) زيادة من ب .

(٤) المتنخل الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ ، والتخريج فى ص ١٥١٤ ، وزد عليه : المرتجل ص ٢٢٥ ، والانتخاب لابن عدلان ص ٥٤ ، وما فى معجم شواهد العربية ص ٢٠٦ و « أميم » تصغير أميمة . و « ينزغك » هكذا هو فى النسختين بالغين المعجمة ، وهو من النزغ الذى هو الإفساد . وجاء فى شرح أشعار الهذليين : « ينزعك » بالعين المهملة ، وتفسيره فيه : « يودُّونكِ ويقرِّضونك » . والنِّباط ، بكسر النون بعدها باء موحدة . قال ابن الشجرى : « وروى بعضهم : « أولو النّباط » ، وفسَّره بأنه الكذب ، فكأنه من استنباط الحديث ، وهو استخراجه ، وأصله استنباط الماء » . أمالى ابن الشجرى ١٤٥/١ . ويروى : « النياط » بالياء التحتية ، مكان الباء الموحدة : جمع نوطة ، وهى الحقد . والحور : جمع حوراء ، وهى شديدة سواد العين ، مع شدة بياضها . وعِين : جمع عيناء ، وهى الواسعة العين . والرياط : جمع الريطة ، وهى كلّ ملاءة غير ذات لفقين ، كلها نسجٌ واحد ، وقطعة واحدة .



فإمّـا تُعْـرِضِنَّ أُمَيْـمَ عَنـىّ ويَنْزِعْكِ الوُشاةُ أُولُو النِّباطِ
فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بهِنّ عِينٍ نَواعِمَ فى البُرُودِ وفى الرِّياطِ

فالفاءُ جوابُ « إنْ » ، وإذا حصلَتِ الفاءُ جواباً للجزاءِ ، حصل انْجِرارُ الاسم بإضمار « رُبَّ » [(١)] .

وممَّا يدلُّ [على] [(٢)] أنّ الواوَ ليستْ بَدَلًا [(٣)] من « رُبَّ » ، كما أنّ التاءَ بدلٌ من الواو ، فى « تاللهِ » : أنَّ غيرَ الواو قد انْجَرَّ الاسمُ بعدَه بإضمار « رُبَّ » ، كما انْجَرَّ بعد الواوِ بإضمارِها ، وذلك نحو قولهِ [(٤)] :

* بَلْ بَلَدٍ ذى صُعُدٍ وأصْبابْ *

وقوله [(٥)] :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُـهْ

---

(١) لأن الفاء لم توجد جارَّةً فى شئ من كلامهم ، فلابدّ أن يكون التقدير : فرُبَّ حورٍ . قاله ابن الشجرى . راجع الأمالى ١/١٤٤ ، ٣٦٦ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) فى ب : « ببدل » .

(٤) رؤبة بن العجاج . والبيت فى ديوانه ص ٦ ، ومغنى اللبيب ص ١٣٦ ، وشرح أبياته ٣/١٨٩ ، والخزانة ١٠/٣٢ ، وانظر حواشيها . والبلد هنا : القَفْر ، والصعد ، بضم الصاد والعين : جمع صَعود ، بفتح أوله ، وهو المرتفع من الأرض ، خلاف الهَبُوط ، بفتح الهاء . والأصباب ، بفتح الهمزة : جمع صَبَب ، بفتحتين ، وهو ما انحدر من الأرض . ورواية المغنى : « صعد وآكامْ » .

(٥) رؤبة أيضا . والبيتان فى ديوانه ص ١٥٠ ، وتخريجه فى معجم الشواهد ص ٥٣٦ ، وزد عليه : التكملة ص ١٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨٢٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣ ، ٤/٢٠ .

والبلد هنا : القفر – كما سبق – والفِجاج : جمع فجّ ، وهو الطريق الواسع بين جبلين . والقتم ، بفتح القاف والتاء : الغبار ، لغة فى القتام . و « ملء » ضبطت فى النسختين بكسر الهمزة ، والصواب الضم . قال البغدادى ، فى شرح أبيات المغنى ٣/٥ : « وملء : مبتدأ ، وقتمة : خبره ، والجملة صفة لبلد » . والكتان : معروف ، يصنع بمصر . والجهرم : البِساط من الشَّعَر . وقد تكلم عليه أبو علىّ فى الموضع السابق من التكملة ، وانظر اختلافهم فى تفسيره ، فى الموضع المذكور من شرح أبيات المغنى .



فلو كان الجَرُّ بالواو ، دون « رُبَّ » المُضمرةِ ، لكان فى قوله : « بل بَلَدٍ » الجَرُّ ببَلْ ، وهذا لا نَعْلَمُ أحدًا به اعْتِدادٌ يقولُه [١] .

ومن ذلك : كم رجُلٍ عندك ! وما قاله الخليلُ من أنه يكونُ على إرادةِ « مِن [٢] » ، والدليل على جوازِ الجَرِّ فيه بإضمارِ « مِن » ، كما قال الخليلُ ، قولُ الأعشى [٣] :

يا عَجَبَ الناسِ مَتَى سُوِّيا ... كم ضاحِكٍ مِن ذا ومِن ساخِرِ

وقال جريرٌ ، أو غيرُه :

رأينَ خَلِيساً بعد أحْوَى تلَعَّبتْ ... بفَوْدَيْه سَبْعُون السِّنينَ الكَوامِلِ [٤]

إنّما هو سبعون من السِّنين .

ومن ذلك [أيضاً] [٥] ما حكاه [٦] عن يونُس ، من قولهم : « قد مررتُ برجلٍ إن زيدٍ وإن عمرٍو [٧] » ، و « قد مررت برجُلٍ صالح ، إلَّا صالِحٍ فطالِحٍ [٨] » ، ومن ذلك

---

(١) نقل هذه الفقرةَ كلها عن أبى على ، ابنُ الشجرى ، فى الموضعين السابقين من الأمالى .

(٢) راجع الكتاب ١٦٠/٢ .

(٣) ديوانه ص ١٤١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٤/١ ، ورواية الديوان :

ياعجبَ الدهرِ متى سُوِّيا ... كم ضاحِكٍ من ذا وكم ساخرِ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت ؛ لأن منزع الشاهد هو من قوله : « ومن ساخر » فإنّ ذكر « مِن » هنا دليل على أنها مرادة قبل « ضاحك » . قال ابن الشجرى : « أراد : كم من ضاحك ، فلذلك عطف عليه بمن ، فقال : ومن ساخر » .

(٤) لم أجده فى ديوان جرير المطبوع . ونسبه ابن الشجرى مع بيت بعده فى الأمالى ٣٦٤/١ ، لأبى حية النميرى ، ولم أجده فى شعره المنشور بالعدد الأول ، من المجلد الرابع ، من مجلة المورد العراقية ١٩٧٥ م وأثبته الدكتور يحيى الجبورى ، فى ص ١٦٧ ، من شعره الذى جمعه ، نقلا عن ابن الشجرى فقط وزارة الثقافة والإرشاد القومى ببغداد ، سنة ١٩٧٥ م . والبيت ذكره ابن عصفور ، فى ضرائر الشعر ص ١٤٤ من غير نسبة . والخليس : الشعر الأشمط ، وهو الذى اختلط سواده ببياضه . والأحوى : الأسود الخالص . والفودان : شعر جانبى الرأس مما يلى الأذنين .

(٥) زيادة من ب .

(٦) الضميرُ يعود إلى سيبويه ، ولم يتقدم له ذكر ، ولكنّ هذا شأن أبى على مع إمام النحاة : سيبويه ، وهو دالٌّ على إجلاله له ، وتعويله عليه ، وقد تقدم لهذا نظير فى أثناء الحديث عن « بله » . وهذا النقل عن سيبويه فى الكتاب ٢٦٢/١، ٢٦٣ (باب ما يضمر فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه بعد حرف) .

(٧) الذى حكاه سيبويه عن يونس فى الكتاب : « امْرُر على أيهم أفضل ، إن زيدٍ وإن عمرٍو » ثم قال : « يعنى إن مررت بزيد أو مررت بعمرو » . أما هذا الذى ذكره أبو على ، فقد جاء فى أثناء شرح سيبويه بعدُ .

(٨) تقديره عند سيبويه : « إن لا أكُن مررتُ بصالحٍ فبطالح » ثم قال عقبه : « وهذا قبيح ضعيف ؛ =



ما رُوِى عن رؤبة ، أنه [كان] (١) يُقال له : كيف أصبحتَ ؟ فيقول : خيرٍ والحمدُ لله .

وأما العاملةُ فى الفِعل ، فعلى ضَرْبَيْن : منه ما يُضْمَر مرَّةً ، ويَظْهَرُ أُخرى ، ومنه ما لا يُستعمَلُ إظهارُه (٢) .

(٣) فما يُضْمَر مرّةً ويَظْهَر أُخرَى قولُهم : جئتُ (٤) لأُكرِمَك ، ولِأَن أُكرِمَك ، وما لا يُستعمَلُ إظهارُه ، نحو : ما كنتُ لأضرِبَك ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾ (٥) . ومِن الجازمة لامُ الأمر فى نحو :

مُحمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شىءٍ تَبالَا (٦)

= لأنك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غيرَ الذى تضمر بعد إن لا ، فى قولك : إن لا يكن صالحاً فطالح ، ولا يجوز أن يضمر الجارّ .. » إلى آخر ما قال .

(١) تكملة من ب . وقول رؤبة هذا تراه فى الخصائص ٢/٢٨١ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٨٤ ، ٣٦٤ ، والإنصاف ص ٥٣٠ ، والروض الأنف ٢/٧٢ وغير ذلك كثير .

(٢) فى أ : « إضماره » . وهو خطأ .

(٣) فى ب : « فمما » .

(٤) فى ب : « جئتك جئت لأكرمك » .

(٥) سورة هود ١١٧ ، وواضح أن الحرف الذى لا يُستعمل – أو لا يصحُّ – إظهاره هنا هو « أنْ » وأن هذه اللام هى التى يسمونها لام الجحود ، وهى المسبوقة بكونٍ ماض منفى .

(٦) نسب إلى ثلاثة من الشعراء : أبى طالب ، عمّ النبى ﷺ ، والأعشى وحسّان ، كما ذكر البغدادى فى الخزانة ٩/١٤ ، وليس فى ديوان واحد منهم ، كما ذكر شيخنا عبد السلام هارون فى حواشى الكتاب ٣/٨ ، والأمر على ما قال . وفى حواشى التبصرة ص ٤٠٦ ، أن البيت فى زيادات ديوان الأعشى ص ٢٥٢ ، من طبعة جاير – فيينا ١٩٢٧ م والأمر على ما قال محقق التبصرة ، والبيت مفرد فى هذا الموضع المذكور من ديوان الأعشى المسمى : الصبح المنير فى شعر أبى بصير . وانظر ص ٢٢٧ من التخريج . وتخريج البيت فى حواشى الكتاب ، والتبصرة ، وهو أيضا فى معانى القرآن للأخفش ١/٧٥ ، والأصول ٢/١٧٥ ، وضرائر الشعر ص ١٤٩ ، ومسائل خلافية فى النحو ، للعكبرى ص ١١٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٧/٣٥٢ .

والشاهد فى البيت إضمار اللام الجازمة وإبقاء عملها ، والتقدير : لِتَفْدِ . قال ابن عصفور فى الضرائر : « وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء » . وانظر شرحه على الجمل ، ٢/١٤٩ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٣٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٧٥ . والتَّبال : هو سوء العاقبة ، وأصله : وبال ، فتاؤه مبدلة من الواو ، مثل : تراث وتجاه .



فأمّا ما أنشده أبو زيدٍ [١] ، من قول الشاعر :

فتُضْحِي صَرِيعاً لا تَقُومُ لحاجةٍ ولا تُسْمِعُ الداعي ويُسْمِعْك مَن دَعا

فيجوز أن يكون خَفَّفَ [٢] ؛ لتوالي الحركات ، وأنّ الكلمة على زِنةِ سَبُعٍ فخفَّف ، كما يُخَفَّف سَبُعٌ .

ويجوز فى اللفظ أن تُقدِّرَ إضمارَ اللامِ ، وقد قال الكسائيُّ ، فى قول الله سبحانه : ﴿ قُلْ لِعِبَادِىَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ [٣] ﴾ ، ونحوِه : إنّ ذلك على إضمار اللام [٤] ، وقد حكى هذا القولَ أبو الحسن [٥] أيضاً ، فى هذه الآى .

وأمّا ما أُضْمِر من الحُروف التى لا تعمل فى اسمٍ ولا فِعْلٍ : فاللامُ التى يُتَلَقَّى بها القَسَمُ ، فى نحو قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا [٦] ﴾ قيل : إنّ المعنى : لقد أفلح [من زكاها [٧]] ، فحذف اللام ، ومن ذلك ما أنشده أبو الحسن ، وأبو عثمان :

وقَتِيلِ مُرَّةَ أثْأَرَنَّ فإنَّــه فِرْغٌ وإنَّ أخاهُمُ لم يُثْأَرِ [٨]

إنما هو : لَأَثْأَرَنَّ . فحذَفَ اللام .

---

(١) لم أجده فى نوادر أبى زيد المطبوع بدار الشروق ، وهو عن أبى زيد أيضا فى شرح المفصل ٦٠/٧ ، ٢٤/٩ ، وذكر شيخنا عبد السلام هارون أنه لم يجده فى النوادر . معجم الشواهد ص ٢١٢ .

(٢) المراد بالتخفيف هنا : السكون ، وهو يُقال فى مقابلة التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف بأحد الحركات الثلاث .

(٣) سورة إبراهيم ٣١ . وفى كلتا النسختين : ﴿ قل لعبادى يقيموا الصلاة ﴾ فهل هو سهو من أبى على ، أم هو من غفلة النُّسّاخ ؟ ورحم الله الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى وجزاه خير الجزاء ، فلولا معجمه المفهرس لما اهتدينا إلى مثل ذلك فى سهولة ويسر .

(٤) أى : ليقيموا . وقيل : إنه جواب « قُلْ » ، وقيل : إنه جواب لأمر محذوف ، تقديره : قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا . راجع الكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨١/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٥١/١ .

(٥) يعنى الأخفش . وهو فى كتابه معانى القرآن ٧٥/١ .

(٦) سورة الشمس ٩ ، وواضح أن القسم قد تقدّم فى قوله تعالى : ﴿ والشمس وضحاها ﴾ .

(٧) زيادة من ب ، وشرح أبيات المغنى ٣/٨ ، وقد حكى كلام أبى على هذا من كتابنا .

(٨) البيت لعامر بن الطفيل من قصيدة دالية فى ديوانه ص ٥٦ ، وقافيته : « لم يُقْصَدِ » . وكذلك هى فى الأصمعيات ص ٢١٦ ، والمفضليات ص ٣٦٤ ، وشرح الحماسة للمرزوق ص ٥٥٨ ، وضرائر الشعر ص ١٥٧ ، والخزانة ٦٠/١٠ . =



وكما حُذِفَت اللامُ ، وتُرِكَت النُّونُ ، كذلك حُذِفت النونُ ، وتُرِكت اللامُ ، وذلك قولهُم [1] : واللهِ لَيَخْرُجُ ، يريد : واللهِ ليخرُجَنّ ، فحذَف النونَ ، ومن ذلك حَذْفُ « لا » فى جواب القسم ، فى نحو قوله [2] :

لِلَّهِ يَبْقَى على الأيّامِ مُبْتَقِلٌ   جَوْنُ السَّراةِ رَباعٍ سِنُّه غَرِدُ

وقوله [3] :

تاللهِ يَبْقَى على الأيّامِ ذُو حَيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

المعنى : لا يَبْقَى ، فحذَفَ اللامَ ، والمعنى : لا يبقى على حوادِثِ الأيّامِ ، فحَذَف المضافَ .

= والبيت بروايتنا فى : أمالى ابن الشجرى ١/٣٦٩ ، ٢/٢٢١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٢٩ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٤٩ ، ورصف المبانى ص ٢٤٠ ، والمغنى ص ٦٤٥ ، وشرح شواهده ص ٩٣٥ ، وشرح أبياته ٣/٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨٣٧ .

وقتيل مرة : هو أخوه حنظلة بن الطفيل ، وقيل : اسمه الحكم . و « قتيل » يروى بالحركات الثلاث : أما الخفض فعلى أن الواو للقسم ، وعليه استشهاد النحويين هنا . وأمّا النصب – وبه جاء الضبط فى نسختىْ كتابنا – فعلى أن الواو عاطفة على محل « مالك » المجرور بالباء الزائدة ، فى قوله :

ولأثأرنَّ بمالك وبمالكٍ

وأما الرفع ، فعلى الابتداء ، وأثأرنَّ : خبره ، والعائد محذوف : أى أثأرنَّ به ، أو أثأرنّه . وفرع ، بكسر الفاء وسكون الراء : أى هَدَرٌ باطل . وروى : « فرع » بفتح الفاء وسكون الراء بعدها عين مهملة ، أى أنه رأسٌ عالٍ فى الشرف . وقوله فى الرواية الأخرى : « لم يقصد » أى لم يقتل ، يقال : أقصدت الرجل : إذا قتلته . شرح المفضليات ص ٧١٣ .

(١) جاء السياق فى ب كله على الخطاب : « قولك : والله لتخرج ، تريد : لتخرجنّ ، فحذفت » .

(٢) أبو ذؤيب الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٥٦ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٥ ، وزِد عليه : الإيضاح ص ٢٦٤ ، وشرحه المقتصد ص ٨٦٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨٦٤ .

والرواية : « تالله » ، وقال ابن مالك فى الموضع المذكور من شرح الكافية : « وجَرُّوا المحلوفَ به فى التعجب باللام ، كقولهم : للهِ لا يؤخِّر الأجل . بمعنى تالله » . ثم أنشد بيت أبى ذؤيب . ومبتقل : أى حمار يأكل البقل . وجون السراة : أسود الظهر . رباع ، يضبط بتنوين العين مكسورة ، وهو منقوص ، يعامل معاملة قاضٍ وداعٍ ، وتظهر ياؤه فى النصب ، تقول : ركبت بِرْذونًا رباعيا » . وهو ما دخل فى السنة الرابعة ، حين يلقى رباعيته ، وهى السنّ التى بين الثنية والناب . وغرِدٌ : أى ذو صوت يُطَرِّبُ .

يقول : تالله لا يبقى على الأيام مخلوق ، ولا هذا الحمار الذى هذه صفته .

(٣) هو مالك بن خالد الخناعى الهذلى ، ويروى لأبى ذؤيب ولأمية بن أبى عائذ . شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٧ ، ٤٣٩ ، وتخريجه فى ص ١٣٩٨ ، وزد عليه : الأصول ١/٤٣٠ ، والتبصرة ص ٤٤٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل =



واللامُ التى قال سيبويه (١) فيها : إنَّها لابُدَّ منها ، مضمرةً أو مظهرةً ، هى ما ذكرْنا حَذْفَها ، من نحو قوله : « أثارَنَّ » ، ولا يجوز أن تكونَ التى عَناها بهذا القول ، التى فى نحو : لئنْ أتيْتَني لآتِيَنَّكَ ؛ لأنّ هذه زيادةٌ ، والزيادةُ لا تُضْمَر ، والدَّليلُ على زِيادتها دخولُها تارةً ، وسُقوطُها أُخرى ، فى نحو : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ المُنَافِقُونَ ﴾ (٢) ثم قال : ﴿ لَنُغْرِيَنَّكَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ (٣) ، فصارت بمنزلةِ « أَنْ » فى قوله : واللهِ أَنْ لو جئتَ لَجئتُك ، وواللهِ لو جئتَ لَجئتُك . وممَّا يدلُّ على زيادتها قولُ أُميَّة (٤) :

طعامُهُمُ لَئِنْ أكَلُوا مُعَـنٌّ ... وما إن لا تُحاكُ لَهُمْ ثِيابُ

ومن ذلك قولُه عزّ وجلّ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً ﴾ (٥) ، أى وقد كنتم (٦) ،

= ١٤٩/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٩٧/٤ ، وانظر فهارسه ، وحواشى الكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ .

وروى : « لله يبقى » ويوردونها شاهدا على أن اللام فى « لله » هنا للقسم والتعجّب معا . قال سيبويه : « وقد تقول : تالله ! وفيها معنى التعجب . وبعض العرب يقول فى هذا المعنى : لله ، فيجئ باللام ، ولا تجئ إلا أن يكون فيه معنى التعجب » . وانظر كلام ابن مالك فى التعليق السابق .

والرواية فى شرح أشعار الهذليين :

يامىُّ لا يعجز الأيامَ ذو حيد

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والحيد ، بفتح الحاء والياء ، مصدر بمنزلة العَوَج والأَوْد ، وهو اعوجاج يكون فى قرن الوعل . ورُوِى بكسر الحاء وفتح الياء : جمع حَيْد ، بفتح وسكون ، وهو كل نتوء فى القرن أو الجبل . والمشمخر : الجبل العالى . والظيان : ياسمين البرّ ، والآس : الريحان . وإنما ذكر هذين إشارة إلى أن الوعل فى خصب ، فلا يحتاج إلى أن ينزل إلى السهل فيصاد .

(١) الكتاب ٦٦/٣ .

(٢) سورة الأحزاب ٦٠ .

(٣) سورة المائدة ٧٣ .

(٤) ديوانه ص ١٦٥ ، نقلا عن الخصائص ٢٨٢/٢ ، فقط . وهو فى الخصائص أيضا ١٠٨/٣ ، وتذكرة أبى حيان ص ٦٦٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤١/١ ، والهمع ١٥٨/٢ ، وسينشده المصنف مرة أخرى ، فى (باب مما يكون الحرف فيه على لفظ واحد ، يحتمل غير معنى) . وذكر ابن جنى فى الموضع الثانى من الخصائص أن « ما » فى البيت للنفى ، و « إنْ » و « لا » جميعا للتوكيد ، ثم قال : « ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام » . وسيأتى ذلك فى كلام أبى على عند إنشاد البيت فى الموضع الذى أشرت إليه . وصرح السيوطى بأن الزائد هنا « إنْ ولا » .

(٥) سورة البقرة ٢٨ .

(٦) ذكر هذا أبو جعفر النحاس ، فى إعراب القرآن ١٥٦/١ ، وانظر البحر المحيط ١٣٠/١ ، والتعليق التالى .



ومن ذلك : ﴿ أَوْجَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (١) ﴾ ، وقيل فى قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيل (٢) ﴾ : إنّ المعنى الاستفهامُ ، وهمزتُه مُرادَةٌ ، ومن ذلك قولُ الشاعر (٣) :

وأصبحتُ فيهمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنى فقالُوا من ربيعةَ أو مُضَرْ
أَمِ الحيِّ قَحْطانٍ وتِيكُمْ سَفاهَةٌ ... كما قال لى عَوْفٌ (٤) وصاحِبُه زُفَرْ

المعنى : فقالوا : أَمِن ربيعةَ أو مُضَر ، أم الحَيِّ ؟ ومن ذلك إضمارُ « لا » فى نحو قوله (٥) :

وأَبْرَحُ ما أدامَ اللهُ قومى ... بحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

وقد كثُر حذفُ « لا » فى جواب القَسم . ومن ذلك حَذْفُ حرفِ النِّداء ، فى نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا (٦) ﴾ ، وفى نحو قوله : ﴿ رَبَّنا وتَقَبَّلْ دعائى . رَبَّنا اغْفِرْ لى ولِوالِدىَّ ﴾ (٧) .



---

(١) سورة النساء ٩٠ ، وأبو على جارٍ على مذهب البصريين الذين لايجيزون وقوع الفعلَ الماضى حالا ، فإذا وقع من ذلك شئ قدَّرُوا معه « قد » . وهى مسألة خلافية ، انظرها فى المقتضب ٤/١٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٧٢ ، والإنصاف ص ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٣/٣١٧ ، والخزانة ٣/٢٥٥ ، وقد تتبع العلّامة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – هذه المسألة ، تتبعا جيدا فى البحر المحيط ، فانظر ذلك فى حواشى المقتضب .

(٢) سورة الشعراء ٢٢ ، والتقدير : أَوَ تلك نعمةٌ تمنُّها ؟ معانى القرآن للأخفش ص ٤٢٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٦٧ ، وتفسير القرطبى ١٣/٩٦ .

(٣) هو عمران بن حطان . شعر الخوارج ص ٢٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ ، وزد عليه : المحتسب ١/٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢١٥ ، وسينشد أبو على عجز البيت الأول مرة أخرى ، فى (باب من الصلات والأسماء الموصولة) .

(٤) فى ب : « روح » ثم صححت فى الهامش : « عوف » ، وجاء بحاشية أ : « وروحٌ أيضا » .

(٥) هو خداش بن زهير . والبيت فى المقرب لابن عصفور ١/٩٤ ، وشرح الجمل ، له ١/٣٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٤ ، والخزانة ٩/٢٤٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٣٣٩ ، وهمع الهوامع ١/١١١ ، والمقاصد النحوية ٢/٦٤ .

(٦) سورة يوسف ٢٩ .

(٧) سورة إبراهيم ٤٠ ، ٤١ . وجاء فى النسختين : ﴿ دعائى ﴾ هكذا بإثبات الياء . وقد أثبت الياءَ فى حال الوصل أبو جعفر وأبو عمرو ، وحمزة و ورش ، وأثبتها فى الوصل والوقف يعقوب والبزى . وقرأها الكسائى وابن عامر وعاصم فى رواية أبى بكر ، بغير ياء ، فى وصل ولا وقف . السبعة ص ٣٦٣ ، والنشر ٢/٣٠١ .



باب
من الحروف التى يُحذف بعدَها الفِعلُ وغيرُه

قال الشاعر [١] :

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

فالناصِبُ للكَمِيِّ الفِعلُ المرادُ بعد « لولا » ، وتقديره : لولا تَلْقَوْن الكَمِيَّ ، أو تُبادِرُون [٢] ، أو نحوُ ذلك ، إلّا أن الفِعلَ حُذِفَ بعدَها ؛ لدلالتها عليه ، كما حُذِفَ بعد « إنْ » كذلك ، فى نحو قولهم : « الناسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالِهم ، إن خَيْراً فخَيْرٌ [٣] » ، وقال [٤] :

قد قِيل ذلك إنْ حَقاًّ وإن كَذِبا   فما اعتذارُك مِن شيءٍ إذا قِيلا

---

(١) هو جرير ، وقيل : الأشهب بن رميلة . انظر ديوان جرير ص ٩٠٧ ، عن النقائض ص ٨٣٣ ، ومجاز القرآن ٥٢/١ ، ١٩١ ، ٣٤٦ ، والكامل ٢٧٨/١ ، والإيضاح ص ٢٩ ، والمسائل العسكرية ص ١١٢ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، والتبصرة ص ٣٣٤ ، والفوائد المحصورة ص ١٥٨ ، والمرصع ص ٢٢٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٣٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٦٥٤ ، وتذكرة النحاة ص ٧٩ ، ومغنى اللبيب ص ٢٧٤ ، وشرح أبياته ١٢٣/٥ ، ١٢٤ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٥٦ ، وحكى البغدادى فى الكتابين بعض كلام أبى على فى كتابه هذا .

وتعدُّون هنا : بمعنى تعتقدون ، ولا يجوز أن يكون من العَدِّ بمعنى الحساب . والعقر : مصدر : عقر الناقة بالسيف : إذا ضرب قوائمها به . والنيب ، بكسر النون : جمع ناب ، وهى الناقة المسنّة . والمجد : العز والشرف . وضوطرى : هو الرجل الضخم اللئيم الذى لا غناءَ عنده . ويقال فى الذم والسّبّ : أبو ضوطرى ، وبنو ضوطرى . والعرب تقول أيضا : يا ابن ضوطر : أى يا ابن المرأة الحمقاء . والكمى : الشجاع المتكمّى فى سلاحه ، أى المستتر بالدرع والبيضة . والمقنّع ، بصيغة اسم المفعول : الذى على رأسه البيضة والمغفر . ومعنى البيت : إنكم تعدون عقر الإبل المسنّة التى لا ينتفع بها ولا يرجى نسلُها أفضل مجدكم ، فهلّا تعدُّون قتل الشجعان أفضل مجدكم .

(٢) فى ب ، والخزانة ، وشرح أبيات المغنى : « تبارزون » .

(٣) تمامه : « وإن شرًّا فشرّ » . وهو فى الكتاب ٢٥٨/١ ، ١١٣/٣ ، ١٤٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤١/١ ، وشرح التصريح ١٩٣/١ ، و (باب كان) من كتب النحو الأخرى .

(٤) هو النعمان بن المنذر . الكتاب ٢٦٠/١ ، والفاخر ص ١٧٢ ، والأغانى ٣٦٦/١٥ ، ١٨٧/١٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٢ ، ١٠١/٨ ، والمغنى ص ٦١ ، وشرح أبياته ٨/٢ ، =



ومِمَّا حُذِف بعدَه الفِعلُ « أَنْ » الناصبةُ للفِعل ، فى قوله [(١)] :

أبا خُراشَةَ أَمَّا أنت ذا نَفَرٍ　　فإنَّ قَوْمِىَ لَمَ تأكُلْهُم الضَّبُعُ

فالفِعلُ بعد « أنْ » مُرادٌ ؛ إلا أنَّه عُوِّضَ منه « ما » فصارَ الفِعلُ لا يَظْهَرُ معه ، قال سيبويه : فإن كسَرْتَ « إمَّا » لم يَجُزْ حذفُ الفِعلِ [(٢)] .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يَجُزْ حذْفُه ، وقد حُذِفَ الفِعْلُ فى نحو : « إن خيراً فخَيْرٌ » ؟

فالقول أنّ حذْفَه يَقْبُح ، وإن كان قد جاء فيما ذكَرْتَ ؛ لأنّ دخولَ « ما » قد أشْبَه دخولَ اللامِ التى تؤكِّد الفِعْلَ ، ألا تَرَى أنَّ النُّونَ تدخل معها على المضارع ، فى نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [(٣)] ، وفى : « عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها [(٤)] » ، كما تدخلُ مع اللام ،

= وشرح الكافية الشافية ص ٤١٧ ، والخزانة ١٠/٤ ، وغير ذلك كثير . وأنشد أبو على ، موضع الشاهد منه فقط ، فى البغداديات ص ٣٢٢ .

(١) هو العباس بن مرداس ، رضى الله عنه . والبيت فى الكتاب ٢٩٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، والإنصاف ص ٧١ ، والمقرب ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/١ ، والمغنى صفحات ٣٥ ، ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ — وانظر فهارسه — والخزانة ١٣/٤ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى ما ذكرت . وذكره أبو على فى البغداديات ص ٣٠٤ ، ٣٤٧ .

وأبو خراشة : هو خفاف بن ندبة ، رضى الله عنه . ونفر القوم : رهطه وجماعته . ويقال لعدَّة من الرجال ، من ثلاثة إلى عشرة ، على المشهور .

(٢) الكتاب ٢٩٤/١ ، وأبو علىّ يؤدى كلام سيبويه بعبارته هو . فإن كلام سيبويه : « فإن أظهرت الفعلَ قلت : إمّا كنت منطلقا انطلقت ، إنما تريد : إن كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز ها هنا ... » إلى آخر ما قال .

(٣) سورة الأنفال ٥٨ .

(٤) هذا جزء من بيت ، يأتى عجزا ، ويأتى صدرا ، وهو بتمامه فى العجز :

إذا مات منهم سُرِق ابنُه　　ومن عضة ما ينبتن شكيرها

وفى الصدر :

ومن عضة ماينبتِنَّ شكيرها　　قديما ويُقْتَطّ الزِّناد من الزَّنْدِ

والعِضَة ، بكسر العين وفتح الضاد : شجرة ، وشكيرها : شوكها ، وقيل : صغار ورقها . يعنى أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها . ويضرب مثلا فى مشابهة الرجل أباه . =

فلمّا كان كذلك لم يَجُزْ أن تَحذِفَ [1] الفِعْلَ هنا ، وقد أتيتَ بما يؤكِّده ، إذِ الأَوْلَى من تأكيدِه تَبْقيتُه ، وتَرْكُ حَذْفِه ، فذِكْرُك ما يؤكِّدُه لا يُلائمُ حَذْفَه .

ومِثْلُ حَذْفِ الفِعْل بعد « أنْ » فى قوله : « أمَّا أنتَ ذانَفرٍ » وكونِ « ما » عِوَضاً منه ، حَذْفُه [2] بعد « إنْ » ، وتعويضُ « ما » منه ، فى [قولهم [3]] : « إمَّا لَا » ، وسمعتُ أبا إسحاق [4] يقول : إنها تُقالُ مُمالَةً ، ووَجْه ذلك أنّ الحروفَ كلَّها صارت بمنزلة كلمةٍ واحدة ، فأُميلَ الألفُ الآخِرُ منها ، كما أُميلَت الألفُ فى حُبارَى ، وحَبالَى ، ونحوِ ذلك .

ومن ذلك « لا » فى قولِ ذى الرُّمَّة [5] :

خَليلَيَّ هل مِن حِيلَةٍ تَعْلَمانِها ... يُدَنِّيكُما مِن وَصْلِ مَيَّ احْتِيالُها

فنَحْتالَها أوْلَا فإلَّا فلم نكُنْ ... بأوَّلِ راجٍ حِيلَـةً لا يَنالُهـا

التقدير : أوْلا تَعْلَمانِها .

فأمَّا قولُه : « فإلَّا فلمَ نكُنْ » فالتقدير : فإنْ لا تَعْلَما فلم نكُنْ ، فحذَفَ الفِعْلَ بعد « إن » كما حُذِف فى قوله : « إن حقًّا وإن كَذِبا » .

ومثلُ ذلك فى حذف الشرط [6] بعد « لا » قولُه :

= وقوله :

إذا مات منهم ميت سُرِق ابنُه

يريد أن الابن يشبه أباه ، فمن رأى هذا ظنَّه هذا ، فكأن الابن مسروق . راجع الكتاب ٥١٧/٣ ، والأمثال لأبى عبيد ص ١٤٥ ، والتبصرة ص ٤٣١ ، وشرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٧ ، والمغنى ص ٣٤٠ ، وشرح أبياته ٤٤/٦ ، والخزانة ٢٢/٤ ، وفى حواشيها فضل تخريج .

(١) فى ب : « يُحْذَف » بالبناء للمفعول .

(٢) فى ب : « حذفهم ... وتعويضهم » .

(٣) سقط من ب . وهذه اللفظة جاءت فى حديث بيع الثمر : « إمَّا لا فلاتَبا يَعُوا حتى يبدو صلاح الثمر » . قال ابن الأثير : « هذه الكلمة ترد فى المحاورات كثيرا ، وقد جاءت فى غير موضع من الحديث ، وأصلها : إنْ وما ولا ، فأدغمت النون فى الميم ، و « ما » زائدة فى اللفظ ، لا حكم لها ... ومعناها : إن لم تفعل هذا فليكن هذا » . النهاية ٧٢/١ ، وكلام أبى على ، هنا ، مسلوخ من كلام سيبويه ، فى الكتاب ٢٩٤/١ ، وقد نسبه إليه فى البغداديات ص ٣٠٩ .

(٤) هو الزجاج . وانظر اللسان (إمّا لا) ٣٥٧/٢٠ ، والإنصاف ص ٧٢ وشرح المفصل ٦٥/٩ .

(٥) ديوانه ص ٥٤٩ ، وتخريجه فى ص ١٩٧٥ ، ومعجم الشواهد ص ٢٨٨ .

(٦) فى أ : « فى حذف الشرط بعد لا فى الشرط » ، وفى ب : « فى حذف الشرط قوله » .



أقيموا بنى النُّعمان عنَّا صُدُورَكم وإلَّا تُقِيمُوا صاغرين الرُّءوسَا [١]

تقديره : وإلَّا تُقيمُوا [٢] تُقِيمُوا ، فحذَفَ الفِعلَ بعد « لا » ، من حيث كان شرطاً ، لا مِن حيثُ حُذِف بعد قوله فى « أوْلَا » والمُثْبَتُ هو الجزاءُ ، ومن ذلك قولُ الكُميت ، أو غيرِه :

أأَسْلَمُ ما تأتى به مِن عَداوةٍ وبُغْضٍ لَهُمْ لا جَيْرِ بل هو أَشْجَبُ [٣]

تقديرهُ : لا أُسْلَمُ ، أى لا هو أَسْلَمُ ، فحذَفَ المبتدأ ، وجَعَلَ « لا » بَدَلًا منه ، كما كان بَدَلًا منه ، فى قولهم : لا سَواءٌ . وحَذَفَ الخَبَر ، الذى هو « أَسْلَمُ » لجَرْيِ ذِكْرِه ، ومثلُ ذلك قولُهم : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أم لا ؟ ومن ذلك قولُ ابنِ أحمر [٤] :

وجُـرْدٍ يَعْلَـهُ الداعِـى إليها متى رَكِبَ الفوارِسَ أو مَتَى لا

ومثلُ قولِه [٥] :

* وإلَّا تُقيموا صاغرين الرءوسا *

---

(١) البيت ليزيد بن الخَذَّاق الشَّنِّى . المفضليات ص ٢٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٨٣/١ ، ٣٤١ ، وهذا البيت من شواهد العروضيين أيضا . راجع الكافى ص ٢٤ ، والعيون الغامزة ص ١٣٨ ، والعقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وشرح المفصل ١١٥/٦ ، وهو فى غير كتاب .

(٢) عبارة ابن الشجرى : « وإن لا تقيموا صدوركم تقيموا الرءوس » . راجع الموضع الثانى من الأمالى .

(٣) الهاشميات ص ٣٨ ، و « جير » بمعنى أجَلْ ، وتكسر راؤها على أصل التقاء الساكنين ، كأمسِ ، وتفتح للتخفيف كأينَ وكيفَ . وهى حرف جواب كنعم ، وتستعمل بمعنى اليمين ، تقول : جير لا أفعل ذلك . وتستعمل اسما بمعنى حقا ، فتكون مصدرا ، تقول : جير لا أفعل ذلك ، ولا جيرَ لا أفعل ذلك . راجع المغنى ص ١٢٠ ، واللسان (جير) .

(٤) ديوانه ص ١٣٢ ، وتخريجه فى ص ٢١٤ ، عن ابن الشجرى ، وانظر الأمالى ١٣٧/١ - ١٤٤ ، ٩٤/٢ وجُرْد : جمع أجرد . والأجرد من الخيل والدوابّ كلها : القصير الشعر ، وذلك من علاماتِ العتق والكرم . ويقال : عَلِهْتُ إلى الشئ : إذا نازعتك نفسُك إليه ، وأراد بالداعى : الذى يدعو الخيل لشدّةٍ تنزل به . قال ابن الشجرى : « تقديره : أو متى لا ركبوا ، ولا ركبوا بمعنى : لم يركبوا » ، وقد تحدث ابن الشجرى عن وضع « لا » فى موضع « لم » فى الأمالى ٩٤/٢ ، ٢٢٨ .

وقد أفادنا ابن الشجرى فائدة أخرى تتصل بالرسم ، فقال رضى الله عنه : « وينبغى أن تكتب « متالا » الثانية بألف ؛ لأن ألفها ردف ، وإذا صوّرْتَها ياءً كان ذلك داعيًا إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تقرّبها من الياء ، وإذا كانت الألف ردفاً انفردت بالقصيدة أو المقطوعة » . الأمالى ١٤٤/١ .

(٥) فى ب : « قول الشاعر » .

قولُ الأحوص (١) :

فطَلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ   وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

★ ★ ★

(١) ديوانه ص ١٩٠ ، وتخريجه فى ص ٣١٩ ، وزد عليه : التبصرة ص ٣٥٥ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٦٠٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٨ ، وانظر فهارسه .



باب
من الحروف التي تتضمَّن معنى الفِعْل

قال الشاعر [١] :

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صَفْحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مُفْتَأَدِ

العامِلُ فى الحال ما فى « كأَنَّ » مِن معنى الفِعْل .

فإن قلتَ : لِم لا يكونُ العاملُ ما فى الكلام ، من معنى التشبيه ، دُونَ ما ذكرتَ ، مما فى [٢] « كأنَّ » من معنى الفِعل ؟

فالقول : أنَّ معنى التشبيه لا يَمتنعُ انتِصابُ الحالِ عنه ، نحو : زيدٌ كعمرٍو مُقْبِلًا ، وزيدٌ عمرٌو مُقْبِلًا ، إلّا أنَّ إعمالَ ذلك فى البيت لا يستقيمُ ؛ لتقدُّمِ الحال ، وهى لا تَتقدَّم على ما يَعْمَلُ فيها من المعانى .

فإن قلت : لِمَ لم يَعملْ فى نحو : أزيدٌ أبوكَ [٣] ؟ وما هِندٌ أُمَّكَ ، ونحوِ هذا ، فتُعْمِلُ فى الحالِ معنى الفِعْل [٤] ، الذى هو : أَسْتفهِمُ ، أو أَنْفِى ، ونحوِ ذلك ، كما أعملتَ ما فى « كأنَّ » من معنى الفِعْل .

---

(١) هو النابغة الذبيانى ، والبيت فى ديوانه ص ١١ ، والخصائص ٢/٢٧٥ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ص ٤٥٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٥٦ ، ٢/٢٧٧ ، والخزانة ٣/١٨٥ ، وفى حواشىَ المقتصد مراجع أخرى للتخريج ، وسينشد أبو على البيت فى موضعين قادمين من الكتاب .

والسَّفُّود ، بفتح السين وتشديد الفاء المضمومة ، وهى الحديدة التى يُشْوَى بها الكَباب ، والشَّرب ، بفتح الشين : جمع شارب ، ونَسُوه : أى تركوه حتى نضج ما فيه . والمفتأَد ، بضم الميم وسكون الفاء وفتح التاء والهمزة : المشتوى ، والمطبخ ، وهو محلُّ الفَأْد ، بسكون الهمزة ، وهو الطبخ والنضج . يقال : فأَدْتُ اللحم : أى شويته .

والشاعر يصف قرن ثور وحشى طعن به كلبا فأخرجه من صفحة عنقه ، بسَفُّود قوم يشربون الخمر ، نسوه عند مفتأد ، فكان أحْمَى له وأنفذ .

(٢) فى ب : « مما كان من معنى الفعل » . وما فى أ مثله فى الخزانة ، نقلا عن كتابنا .

(٣) يريد أنك لا تستطيع أن تأتى بالحال هنا ، فتقول : « أزيدٌ أبوك قائما ؟ » و « ما هند أمك قائمةً » . راجع الخصائص ٢/٢٧٥ .

(٤) من هنا سقط فى ب ، ينتهى عند قوله : « واحدة منهما الحرف » بعد صفحتين .



فالقولُ : أنَّ هذه الحروف كأنَّها وُضِعَت اختِصاراً ؛ لتَنُوبَ عن هذه المعانى ، وتدُلَّ عليها ، ألا تَرَى أن الهمزةَ فى الاستفهام قد أغْنَتْ عن « أسْتَفْهِمُ » ، وكذلك « ما » عن « أنْفِى » ، فلو أُعْمِلَتْ معانى الفِعْل فى هذه المواضع ، كما أُعْمل المعنَى فى « كأنَّ » ، والظُّروفِ ، لأدَّى ذلك إلى نَقْضِ الغَرَض الذى وَصَفْنا ؛ من إرادة الاختصار ، ألا تَرَى أن هذه الحروفَ لو أُعْمِلَتْ ، لكانت الأفعالُ كالمُرادَة ، كما أنَّها لمَّا أُعْمِلَتْ فى الظُّروف كانت مُرادةً ، وإذا كانت مُرادةً كأنَّها [1] مذكورةٌ ، وإذا كانت مذكورةً كان ذلك نَقْضَ الغَرَضِ الذى أُرِيد من الاختِصار [2] .

فإن قلت : فَهلَّا يعمَلُ ما فى « كأنَّ » من معنى الفِعْل ، وفى ليتَ ولَعلَّ ؟

فهذا كان القِياسَ فيها ، ولكنْ لمَّا جِئْنَ على لَفْظِ الأفعال ، أُعْمِلَتْ إعمالَها ، وإن كانت لو لم تجِىءْ على ألفاظِها لم تَعملْ ، ألا تَرَى أنّ المعنى الواحدَ قدتَجِدُه فى كلامهم لا حُكْمَ له ، فإذا انْضَمَّ إليه معنىً آخَرُ ، قَوِّى المعنى ، فحَدَث باجتماعِهما حُكْمٌ لم يكن فى الانفِراد ، فكذلك هذه الحروفُ ، لمّا انْضَمَّ إلى المعنى لَفْظُ الفِعْلِ ، عَمِلَ بعضَ عَملِه ، كما صار أحْمَدُ كأذْهَبُ .

ومن ذلك « أمَّا » فى قولهم : أمَّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ ، فالذى يدلُّ على تضمُّنِه معنى الفِعْل ؛ دخولُ الفاءِ فى جوابِه .

والذى يدلُّ على أنّ الفاءَ جوابٌ ؛ أنّها لا تَخْلُو من أن تكونَ للعطفِ أو للجزاء ، فلا يجوزُ أن تكونَ للعطف ؛ لأنَّها لو كانت له لم تَخْلُ من أن تَعْطِفَ مُفْرَداً على مُفْرَد ، أو جُملةً على جُملَة ، وليس فى هذا الكلام واحدٌ منهما ، فإذا لم يكن ثَبَت أنَّها ليست عاطِفةً .

وإذا لم تكن عاطفةً ، كانت للجزاء ، والجزاءُ لا يكون إلّا بفِعْل ، أو بمعنى فِعْلٍ ، وليس هاهنا فِعْلٌ ، فثَبَت أنَّ هنا معناه ، وذلك المعنى تتضمَّنه « أمَّا » ، ولم يُذكَرِ الفِعلُ [3] بعدَها ؛

(١) هكذا فى أ ، ولعله : « كانت كأنها مذكورة » .

(٢) لخَّص هذا الكلام ابن جنى فى الخصائص ٢/٢٧٤ .

(٣) وتقدير هذا الفعل فى ذلك التركيب : « مهما يكن من أمر فزيد منطلق » . راجع الكتاب ٤/٢٣٥ ، والمغنى ص ٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٨٩ ، ٢/٣٤٨ .

لتضمّنها معناه ، وإغْنائها عنه ، كما لم يُذْكَر [١] بعد « يا » فى النداء ، ومن هنا أجازوا : أمَّا يومَ الجُمُعة فإنِّى خارجٌ ، ولم يُجِيزوا : أمَّا زيداً فإنِّى ضارِبٌ ؛ لأنَّ الحالَ والظَّرفَ يَعملُ فيهما المعنى ، ولا يَعمَلُ فى المفعول به ، فصار العامِلُ فى الحال معنى الفِعل ، كما صار العامِلُ بعد « كأنَّ » معناه .

فأمَّا تَقْديمُهم ما يتعلَّق بما بعدَ الفاء ، نحو : أما زيدٌ فمُنْطلِقٌ ، فلِتَحْسين اللفظ ، وإجْرائِهم إيَّاه على ما فى سائرِ الكلام ، ألا ترى أنَّ العاطفةَ والمُجازِيَةَ لا تَلِيان إلَّا الأسماءَ المفردَةَ ، والجُمَلَ ، ولا تلى واحِدَةٌ [٢] منهما الحرفَ ، فقُدِّمَ ما قُدِّمَ ، مِّما فَصَلَ بين « أمَّا » والجزاء ، لتحسينِ اللَّفظ ، كما أُكِّد الضَّميرُ فى نحو : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ [٣] ﴾ لذلك .

فإذا كان كذلك ، علمت أن الفاءَ محذوفةٌ فى قول الشاعر [٤] :

فأمَّا القِتـالُ لا قِتـالَ لَدَيْكُـمُ ... ولكنَّ سَيْراً فى عِراضِ [٥] المواكِبِ

فأمَّا قولُه تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ [٦] ﴾ ، فالفاءُ جواب « أماً » [٧] ، ولا تكون جوابَ الجزاء ، ألا تَرَى أن

---

(١) معلوم أن الفعل الذى يقدَّر بعد « يا » هو : أدعو ، أو أُنادى .

(٢) هنا انتهى سقط ب ، وجاء فى أ : « ولا يلى واحد » بالتذكير ، وأثبت ما فى ب .

(٣) سورة الأعراف ٢٧ ، وقد أُكِّد الضمير هنا بالضمير المنفصل « هو » ليحسُنَ العطفُ عليه . كما فى قوله تعالى : ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ﴾ سورة الأنبياء ٥٤ ، وراجع إعراب القرآن للنحاس ٦٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ .

(٤) هو الحارث بن خالد المخزومى ، وعليه أكثر الكتب . وقال القيسى فى كتابه إيضاح شواهد الإيضاح ص ٩٢ (رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة أم القرى للدكتور محمد الدعجانى) : « هذا البيت للوليد بن نهيك ، أحد بنى ربيعة ... ويكنى أبا حزاقة ، وينسب للكميت بن زيد ... »

وهذا البيت سيّار ، وهو فى المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، والإيضاح ص ٨٦ ، وشرحه المقتصد ص ٣٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٨٥/١ ، ٣٤٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٦٤٨ ، والمغنى ص ٥٦ ، وشرح شواهده ص ١٧٧ ، وشرح أبياته ٣٦٩/١ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى المقتصد ، ومعجم الشواهد ص ٥٦ . وسينشد أبو على صدره قريبا .

(٥) العِراض ، بكسر العين : جمع عُرْض ، بضم العين وسكون الراء ، بمعنى الناحية . ويخطئ من يقول : عَرْض البحر ، بفتح العين .

(٦) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١ ، وجاء فى النسختين : « فأما » بالفاء . وهو خطأ محمول على النُّسّاخ إن شاء الله .

(٧) نسب أبو حيان إلى أبى على عكس هذا ، فقال : « وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، =



جواب « أمَّا » لا يُحْذفُ فى حالِ السَّعَة والاختيارِ ، وجواب « إنْ » قد يُحذَفُ فى الكلام ، فى نحو : أنت ظالِمٌ إن فعَلْتَ ؛ إلَّا أنَّ « أمَّا » وجوابَها استُغْنِىَ بهما عن جواب الجزاء ، كما استُغْنِى عن جواب الجزاء فى قولهم [(١)] : أنت ظالِم ، عن جواب : إن فعلتَ .

ومِثلُ سَدِّ الفاءِ ، وما هو جوابٌ له ، مَسَدَّ الجوابَيْن ، قولُه عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [(٢)] ، فقوله : ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ قد سَدَّ مَسَدَّ الجوابَيْن [(٣)] ، كما كان الجوابُ فى الآية الأخرى كذلك .

فأمَّا فَصْلُك بين « أمَّا » وجوابِها ، بالشَّرْطِ ، فى قوله تعالى : ﴿ وأَمَّا [(٤)] إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ وأنت لا تقول : أمّا ينطلقُ فزيدٌ ، وأماَّ مررتُ فبزيدٍ ؛ فلأنَّ الشرطَ ؛ وإن كان على ألفاظِ الجُمَل ، فقد خَرَج [(٥)] مِن أحكامِها ، ألا تَرَى أنّ أبا الحسن قد ذهب إلى أنَّ الجازِمَ للجزاء هو فِعلُ الشَّرط ، ولو كان باقياً على أحكام الجُمَل ، لم يَجُز ذلك فيه

فإن قال قائلٌ : فهل تقول فى « لولا » إنه متضمِّنٌ لمعنى الفِعْل ، كما قلتَ فى « أمَّا » من حيث كان مقتضياً للجواب ، اقتضاءَ « أمَّا » له ؟

قيل : إنّ اقتضاءَ الحرفِ للجَواب ، لا يدلُّ على تضمُّنه معنى الفِعْل ، ألا تَرَى أنَّ « لَماَّ [(٦)] » و « إنْ » و « لَوْ » يَقْتَضِين أجوبةً ، ولم تتضمَّنْ واحدةٌ منهنَّ معنى الفِعل ،

= وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ ، أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب « أما » ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب « إن » ، وجواب « أما » محذوف ، وله قولٌ موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معا » . البحر المحيط ٢١٦/٨ . وانظر الكتاب ٧٩/٣ ، والمقتضب ٦٨/٢ .

(١) فى ب : « بقولهم » .

(٢) سورة الفتح ٢٥ .

(٣) يعنى جواب « لولا » وجواب « لو » . راجع البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٧٨/٢ ، والكشاف ٤٦٧/٣ ، والبحر المحيط ٩٨/٨ .

(٤) فى النسختين : « فأما » ونبهتُ عليه قريبا .

(٥) فى ب : « عن » .

(٦) فى ب : « أمّا » .



ولم تتضمَّن « أمَّا » معنى الفِعل ؛ لاقتضائها الجوابَ ، ولكنْ لتعلُّقِ الظَّرفِ والحالِ به ، وأنَّ الفاءَ قد قامت الدَّلالةُ أنَّها جوابٌ ، ولا تكون جواباً إلّا لفِعْلٍ ، أو لِمعناه ، فلمَّا لم يُوجَدْ واحِدٌ منهما بعد « أمَّا » عُلِمَ أن « أمَّا » هو المتَضمِّنُ لذلك ، وليس « لولا » كذلك .

وقد حُكِيَ عن أبى عثمان ، أنَّ ناساً زَعمُوا أن الاسمَ بعد « لولا » [١] مرتفعٌ به ، وهذا لم يذهب إليه سيبويه .

ومماً يُضَعِّف ذلك ، أنَّ الحروفَ التى ترفَعُ الأسماءَ الظاهرةَ ، تَنْصِب ، كما تَرفَعُ ، نحو « ما [٢] » و « لات » و « إنَّ » وأخواتها ، وليس فيها شىءٌ يَرفَعُ ولا يَنْصِب ، فليس هذا القولُ بالمستقيم [٣] ؛ لِدَفْعِ الأُصولِ له .

ومن ذلك « يا » التى تَلْحقُ المُنادَى ، فى نحو : يا زيدُ ، ويا عبدَ اللهِ ، ويا رجُلًا ، وتلحَقُ غيرَ المنادَى أيضاً ، وذلك نحو لَحاقِها فى نحو : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ [٤] ﴾ ، وقوله :

---

(١) فى ب : « يرتفع » . وهذا الذى حكاه أبو عثمان المازنى من رفع الاسم بلولا منسوب إلى الفراء وغيره من الكوفيين . والذى ذهب إليه سيبويه أن الاسم بعد « لولا » مرتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : « أزيدٌ أخوك ؟ » راجع الكتاب ١٢٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١١/٢ ، والإنصاف ص ٧٠ – ٧٨ .

(٢) فى لغة أهل الحجاز ، كما صرح ابن الشجرى ، وقد انتزع حجة أبى على هذه ، ولم يعزها إليه . راجع الأمالى الموضع المذكور فى التعليق السابق .

(٣) فى ب : « بمستقيم » .

(٤) سورة النمل ٢٥ ، والاستشهاد هنا على تخفيف ﴿ أَلاَ ﴾ ، وهى قراءة الكسائى ، وقرأ بها أيضا أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ورُوَيْس عن يعقوب . السبعة ص ٤٨٠ ، وحجة القراءات ص ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥١/٢ ، وغريب الحديث للخطابى ٢٢٧/١ ، والمغنى ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٩٩/١١ .

وجمهور النحاة والمعربين على أن المنادى هنا محذوف ، وأن التقدير : « ألا يا هؤلاء – أو : ياقوم اسجدوا » ، أما أبو على – كما ترى فهو يعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، وقد سبقه إلى ذلك أبو الحسن الأخفش . راجع كتابه معانى القرآن ص ٤٢٩ . وقال ابن جنى : « ومن ذلك « يا » فى النداء تكون تنبيها ، ونداء ، فى نحو : يازيد ، ويا عبد الله ، وقد تجرّدها من النداء للتنبيه ألْبتّةَ ، نحو قول الله تعالى : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ ، كأنه قال : ألاها اسجدوا ، وكذلك قول العجاج :

يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى

إنما هو كقولك : ها اسلمى ، وهو كقولهم : « هلمّ » فى التنبيه على الأمر . وأما قول أبى العباس – يعنى المبرد – إنه أراد : ألا ياهؤلاء اسجدوا ، فمردود عندنا ، وقد كرّر ذلك أبو على فى غير موضع ، فغَنِينا عن إعادته » . =



* يا دارَ سَلْمَى يا آسْلَمِى ثم اسْلَمِى [(١)] *

فإن قلت : فلِمَ [(٢)] لا يكونُ المُنادَى مُراداً محذوفاً هنا ، كما يُحذَفُ المفعولُ فى مواضعَ من كَلامِهم ؟

فالذى يدلُّك على أنه غيرُ محذوفٍ ، وأنّ التَّنبيهَ لَحِقَ مثالَ الأمر ؛ للحاجة إلى استعطافِ المأمورِ ، كالحاجة إلى استعطافِ المنادَى ، قولُهم : هَلُمَّ [(٣)] ، وبِناؤُهم الحرفَ مع الفِعْل على الفتح ، فكما أنَّ التنبيه لَحِق المِثالَ دونَ المأمور [(٤)] كذلك فى قولهم : « ألا يا آسلمى » [(٥)] ، ونحوِه .

ويدلُّ على تضمُّنه معنى الفِعل ، انتصابُ الحالِ عنه ، ووصولُه مرَّةً بالجارِّ ، ومرَّةً بغيرِه ، وجوازُ الإمالةِ فيه ، وأنَّ الفِعلَ لا يَظْهرُ معه ، كما لم يَظْهرْ مع « أمَّا » .

= الخصائص ١٩٦/٢ ، وقال محققه العلامة المرحوم الشيخ محمد على النجار – رحمه الله وبرَّد مضجعه – : « ووجه ردّه أن فى حذف المنادى مع حذف الفعل الذى ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجحافا . وقد بسط الكلام على هذا أبو حيان فى البحر ٦٩/٧ » .

(١) مطلع أرجوزة للعجاج ، فى ديوانه ص ٢٨٩ ، ونسب الشطر إلى ابنه رؤبة ، فى ذيل ديوانه ص ١٨٣ ، وهو فى الخصائص ١٩٦/٢ ، ٢٧٩ ، والإنصاف ص ١٠٢ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ، ورقة ٤٩ ب . وقد جاء هذا البيت فى بعض الكتب شاهداً على غير ما نحن فيه . راجع معجم الشواهد ص ٥٤٠ .

(٢) فى ب : « لم » .

(٣) قال أبو على ، فى الشيرازيات ، ورقة ٤٩ ب : « فالقول فى هَلُمَّ ، أن الهاء فيها إنما هى مِن « ها » التى للتنبيه ، دخلت على « لُمَّ » ، والمراد بها الأمر ، مثل رُدّ ، إلاَّ أنّ « ها » دخلت على فِعل الأمر ؛ لأنه موضع يُحتاجُ فيه إلى استعطاف المأمور ؛ ليُقْبِل على الآمر لِه ، فدخلت « ها » على مثال الأمر ، كما دخلت « يا » عليه فى نحو قوله : ﴿ ألا يا اسجدوا لله ﴾ ثم أنشد بيتى العجاج وذى الرمة . وسيأتى شئ من هذا قريبا .

(٤) فى ب : « المأمور به » .

(٥) قطعة من بيت ذى الرمة :

ألا يا أسلمى يادارمىَّ على البِلَى ... ولازال منهلاً بجرعـائك القطـرُ

ديوانه ص ٥٥٩ ، وتخريجه فى ص ١٩٧٦ ، وهو بيت سيّار ، وقد أنشد أبو على صدره فى الشيرازيات ، الموضع السابق . والبلى ، بكسر الباء والقصر : طموس معالم الديار ، وذهاب آثارها . وانهل المطر : سال بشدة . والمنهلّ : اسم فاعل ، لا اسم مفعول ؛ لأنه من فعل لازم . والجرعاء : مؤنث الأجرع ، وهى أرض لينة ، لا يبلغ ترابها أن يكون رملا . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٥/٤ .



ومِثْلُ « يا » في وُصولِها إلى المفعول به ، بحرف الجَرِّ ، قولُهم : « حَيَّ » في قولهم : « حَيَّ على الصلاة » فوُصِلتْ بعَلَى ، كما وُصِلَتْ « يا » باللّامِ ؛ إلّا أنَّ هذا من الأسماءِ التى سُمِّيتْ بها الأفعالُ ، وتشابَهَتا ، لتضمّنهما معنى الفِعل ، وقد وَصَلُوها بهَلْ ، فقالوا : حَيَّ هَلَ ، وزَعَم [1] أنَّ بعضَهم يقول : [2] : حَيَّ هَلَ الصَّلاةَ ، وقال أبو زيد [3] : حَيَّ هلَ ، وحيَّ هلٍ ، وحَيَّ هَلَكَ [4] .

والقولُ فى حَيَّ هلٍ : أن التنوينَ دخَلَه للتنكير ، كما دَخَل فى « صَهٍ » ، ونحوِها ، وكأنَّه قدَّر فيه [5] الإسكانَ ، كأنَّه قال : حَيَّ هَلْ ، على الوقفِ ، كما قال لبيدٌ :

يَتمارَى فى الذى قلتُ له ولقد يَسْمَعُ قولى حيَّ هَلْ [6]

فكسر اللامَ ، كما كسر الذالَ ، فى يَوْمَئِذٍ .

ولا يجوز أن تكون حركةُ اللامِ للإضافة ؛ لأنَّ هذه الأسماءَ التى سُمِّيتْ بها الأفعالُ ، لا تُضافُ ، ألا تَرَى أنَّه قال [7] : جَعلُوها بمنزلة النَّجاءَكَ ، أى لم يُضيفوها إلى المفعول ، كما أضافوا المصادرَ ، وأسماءَ الفاعلين ، إليه .

ويجوز أن يكون لمَّا نُكِّرَ ، حُرِّكَ بالكسر ، ليكونَ على لفظ غيرِهِ ، فى أمثالِه من النَّكِرات ، نحو : صَهٍ ، وإيهٍ ، ولمَّا جَرَى فى كلامهم غيرَ مضافٍ ؛ لإجْرائِهم إيَّاه مُجْرَى

---

(١) أى أبو الخطاب الأخفش الكبير . راجع الكتاب ١/٢٤١ ، ٣/٣٠٠ ، واللسان (هلل) ، وقد صرح به البغدادى ، فيما نقله من كتابنا هذا . ونقلُ البغدادى يبدأ من قول أبى على : « وقد وصلوها بهل » إلى بيت ابن أحمر : « أنشأتُ أسأله » . الخزانة ٦/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢) فى أ : « قال » ، وأثبت ما فى ب ، والكتاب – الموضع الأول – والخزانة ، واللسان .

(٣) فى النوادر ص ٥٥٠ ، ولم أجد فى هذا الموضع إلّا « حى هلك » ، وأخشى أن يكون قد ذكره فى موضع آخر ، فإنى عولتُ على الفهارس فقط ، ولعله ذكره فى كتابٍ آخر له غير النوادر .

(٤) فى ب ، والخزانة : « حيَّ هلا » ، وما فى أ مثله فى النوادر .

(٥) فى أ : « فيها » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٦) ديوانه ص ١٨٣ ، وتخريجه فى ص ٣٨٣ ، ولم يأت فى أ إلاَّ عجز البيت وحدَه ، وسيعيد أبو على إنشاده قريبا .

(٧) يريد سيبويه ، وقد تقدم هذا ، فى أثناء حديثه عن « بله » . وجاء فى أ ، ب ، والخزانة : « النجاك » بطرح الهمزة .



الفِعْل ؛ لنَصْبِهم الأسماءَ المَخْصُوصةَ بعدَه ، لم يَسْتَجِيزوا إضافَتَها إلى المفعول به ، فيكونَ ما لم يُجعَلْ بمنزلةِ الفِعْل ، على حَدِّ ما جُعِلَ من هذه الأسماء بمنزلتِهِ ، ألا تَرَى أنّ الأسماءَ لم تُجْعَلْ بمنزلةِ الفِعْل مفردةً ، حتى يَنْضَمَّ إليها جزءٌ آخَرُ ، وإن كان فيها ضميرٌ ؛ لأن الضميرَ الذى فى اسم الفاعِلِ ، لمّا لم يَظْهر فى أكثر أحوالِه ، صارَ لا حُكْمَ له .

فإذا لم يُضِيفوا هذا البابَ ؛ لأنَّ إضافتَه يخرُجُ بها عن الحَدِّ الذى استُعمِلَتْ عليه ؛ علمتَ أنَّ الكافَ فى : « حَيَّ هَلَكَ » للخِطاب ، لا لضمير الاسم ، وإذا كان كذلك علمتَ أنَّ الكافَ فيه مِثلُ الهاء فى : هاهُناهْ ، وهاؤُلاهْ ، فى أنَّها لَحِقَت الألفَ لتُبَيِّنَها ، لمَّا لم تَلْتبِس بالإضافة ، فكذلك الكافُ فى « حَيَّهَلَكَ » لحقَتْ للخِطاب ، حيث لم يَجُز لَحاقُ التى تكونُ اسماً فى هذا الموضع ، كما لم تلحق الهاءُ التى لَحِقَتْ فى : هاهُناهْ ، أفْعاهْ ، ونَحْوَها .

والضَّميُر الذى فى : حَيَّ هَلَ ، ينبغى أن يكونَ فى مجموع الاسمين ، ولا يكون فى كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ [1] ، كما كان فى : حيَّ على الصلاة ، ضميرٌ ، لأنَّ الاسمين جُعِلا بمَنْزِلةِ اسمٍ واحِدٍ ، كما أنَّ خمسةَ عشَرَ بمنزلة مائةٍ ، فكما أنَّ خمسةَ عشَرَ حكمُه حكمُ المُفْرَد ، كذلك حيَّ هَلَ ، حكمُه حُكْمُ المُفْرَد ، وإذا كان كذلك كان متضمِّناً ضميراً واحداً .

ويدلُّك على ضَمِّ الكلمةِ الثانية إلى الأُولى ، قولُ ابنِ أحمر [2] :

أنْشأْتُ أسأُله عن حالِ رُفْقتِهِ ... فقال حيَّ فإنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا

★ ★ ★

---

(١) حكى الرضى عن أبى على عكس هذا ، فقال فى شرح الكافية ٩٩/٣ : « وفى الكتاب الشعرى – يعنى هذا الكتاب – لأبى على ، حيهل ، بكسر اللام وتنوينه ، وعند أبى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير ، كحال نحو : حلو حامض ، يعنى أن فى كلٍّ منهما ضميرا كما كان قبل التركيب ، وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث ، هو فاعل المجموع ، لكون المجموع بمعنى : أسرِعْ أو أقْبِل ، أو ائت . وعند غيره أن فيهما ضميراً واحدا ، وليس فى كل واحدٍ منهما ضمير ؛ لأنه انمحى عن كلٍّ منهما بالتركيب حكم الاستقلال » .

وقد نبَّه العلامة البغدادى إلى أن ما حكاه الرضى عن أبى على ، مخالف لما فى هذا الكتاب ، ثم قال : « ولعله نقله عنه من كتابٍ آخر له . والله أعلم » . الخزانة ٢٦١/٦ .

(٢) ديوانه ص ٤٣ ، وتخريجه فى ص ١٩٤ ، وانظر شرح المفصل ٤٧/٤ ، والخزانة ٢٥١/٦ ، وفى البيت اختلاف فى الرواية ، ذكره البغدادى .



باب
ما لَحِقَه من الحُروفِ بعضُ ما لحق الأسماءَ والأفعال

من ذلك قولهم : « إذاً » فى الحرف الذى هو جَوابٌ وجزاءٌ ، لَحِقَه الإلغاءُ فى قولهم : أنا إذًا أُكرِمُك ، كما لَحِقَ الفِعْلَ فى قولهم : ما كان أحسنَ [١] زيداً ، والاسمَ فى قولهم : كان زيدٌ [٢] هو العاقِلَ .

ووقعَتْ آخِراً غيرَ مُتَّصلةٍ [٣] بالفِعْل ، كقولِك : أنا أُكْرِمُك إذاً ؛ لمُشابَهتِها الاسمَ ، كما وقعَتْ « لَمَّا » آخِراً ، لمَّا استُعمِلَت استعمالَ الأسماءِ ، فى قولهم : لمَّا جئتَ جئتُ ، ألا تَرَى أنّه ظَرْفٌ [٤] مِن الزّمان .

ولَمَّا جاء فيها ما أشْبَهت به الاسمَ والفِعْلَ ، أُبْدِلتْ مِن نُونِها الألِفُ [٥] فى الوَقْف ، كما أُبْدِلَت فى : رأيت رجُلا ، و ﴿ لَنَسْفَعاً [٦] ﴾ .

ولَحِق « أمَّا » البَدَلُ فى قولهم : « أيْمَا إذا الشَّمسُ عارَضَتْ [٧] » ، كما لَحِقَ قِيراطاً ،

---

(١) واضحٌ أن الفعل الملغى هنا هو « كان » . وهذا هو المفهوم من قول سيبويه : « وتقول : ما كان أحسن زيدا ، فتذكر كان لتدلَّ أنه فيما مضى » . الكتاب ٧٣/١ ، وقد كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، ويمثلون لزيادتها أيضا بقول بعضهم : « لم يوجد كان مثلُهم » . راجع أوضح المسالك ٢٥٧/١ .

(٢) الاسم الملغى هنا : الضمير « هو » ، على اعتباره ضميرَ فصل ، لا موضع له من الإعراب ، أما إذا اعتبر مبتدأ وما بعده الخبر ، فهى جملة فى محل نصب خبر كان ، ولا إلغاء . وهو وجه من العربية . قرأ ناس : ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ الزخرف ٧٦ ، وانظر الكتاب ٣٩٣/٢ ، والتبصرة ص ٥١٤ ، والبحر المحيط ٢٧/٨ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١٠٧/١ . وهذا هو ضمير الفصل عند البصريين ، ويسميه الكوفيون : العماد .

(٣) فى أ : « متصل » .

(٤) بمعنى حين ، وهو رأى ابن السراج ، وتبعه الفارسى ، كما ذكر ابن هشام فى المغنى ص ٢٨٠ .

(٥) انظر الخلاف فى رسم « إذن » وهل ترسم بالنون أم بالألف ؟ فى رصف المبانى ص ٦٨ .

(٦) سورة العلق ١٥ .

(٧) هذا جزء من بيت لعمر بن أبى ربيعة ، وهو بتمامه :

رأت رجلاً أمّا إذا الشمس عارضت فيَضْحَى وأما بالعشىّ فيَخْصَرُ

ديوانه ص ٩٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١٩٤/٢ ، والكامل ٧٠/١ – وانظر فهارسه – والمحتسب ٢٨٤/١ ، والأزهية ص ١٥٧ ، والممتع ص ٣٧٥ ، والمغنى ص ٥٦ ، وشرح شواهده ١٧٤/١ وشرح أبياته ٣٦٠/١ ، والخزانة ٣٦٧/١١ ، وفى حواشيها زيادة تخريج . =



وظِلْتُ (١) ؛ وذاكَ أنَّها أشْبَهت الفِعْلَ بما ذَكَرْنا .

ولحِقَتْ بعضَ الحُروفِ تاءُ التأنيث ، وذلك نحو رُبَّ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّ ، وثُمَّتَ ، ولا ، ولاتَ ، وقال (٢) :

ثُمَّتَ لا تَجْزُونَني عندَ ذاكُمُ ۝ ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعْقِبا

وأنشد أبو زيد (٣) :

ماوِيَّ بل رُبَّتَمـــــا غارةٍ ۝ شَعْواءَ كاللَّذْعةِ بالمِـيسَمِ

= وأيما : أصلها أمّا ، أبدلت الميم الأولى ياء ؛ استثقالا للتضعيف . قال المبرد : « وهذا يقع ، وإنّما بابه أن تكون قبل المضاعف كسرة فيما يكون على فِعّال ، فيكرهون التضعيف والكسر ، فيبدلون من المضعف الأول ، الياءَ ، للكسرة ، وذلك قولهم دينار وقيراط ، وديوان وما أشبه ذلك ، فإن زالت الكسرة وانفصل أحد الحرفين من الآخر ، رجع التضعيف ، فقلت : دنانير وقراريط ، ودواوين ، وكذلك إن صغرت قلت : قريريط ودنينير » . انتهى كلامه . وأصل قيراط ودينار : قِرّاط ودِنّار ، بكسر الأول وتشديد الثانى . وقد علق البغدادى على كلام المبرد ، فقال : « وقوله يقع . يريد أنه نادر » .

وقوله : « إذا الشمس عارضت » يريد ارتفعت حتى صارت حيال الرأس وقبالة العيون . ويضحى : أى يعرق ، ويخصر : أى يؤلمه البرد فى أطرافه . والخصر ، بالتحريك : البرد .

(١) القول فى ظلت ، أن أصلها : ظللت ، بلامين ، حذفت اللام الثانية تخفيفا ، لمّا تعذر التخفيف بالإدغام ، لأن ثانى المثلين ساكن ، وإدغام مثل هذا يؤدى إلى اجتماع الساكنين . وقد حكموا على حذف اللام هنا بالشذوذ ، وكذلك حذف السين الثانية من أحسَسْت ومسَسْت . ويقال : ظَلْت ، بفتح اللام ، وظِلْت ، بكسرها ؛ فمن فتح فالأصل فيه : ظَلِلْتُ ، ولكن اللام حذفت لثقل التضعيف والكسر ، وبقيت الظاء على فتحها ، ومن كسر ، فقد حوَّل كسرةَ اللام على الظاء . راجع الكتاب ٤٨٢/٤ ، ٤٨٤ ، والممتع ص ٦٦٠ ، واللسان (ظلل) ومشكل إعراب القرآن ٣٥٣/٢ .

(٢) الأعشى . ديوانه ص ١١٧ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، استطرادا نقلا عن كتابنا . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على نصب الفعل المضارع بعد الفاء فى غير الأجوبة الثمانية ، مما ليس فيه معنى النفى أو الطلب ، وعدَّه ضرورة . الكتاب ٣٩/٣ ، والتبصرة ص ٤٠٣ ، وضرائر الشعر ص ٢٨٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١١٥/٤ ، استطرادا .

ويعقب : أى يجزى . يقال : أعقبه الله بطاعته : أى جازاه . وجاء بحاشية ب : « والمليك » يعنى أنها رواية بإزاء « الإله » .

(٣) فى النوادر ص ٢٥٣ ، ونسبه إلى ضمرة بن ضمرة النهشلى ، وهو فى المعانى الكبير ص ١٠٠٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٣/٢ ، والإنصاف ص ١٠٥ ، وشرح المفصل ٣١/٨ – وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على – وشرح الكافية الشافية ص ٨١٧ ، والخزانة ٣٨٤/٩ ، ١٩٦/١١ واللسان (ربب) ، وللبيت تخريجات أخرى ، ذكرها شيخنا عبد السلام هارون ، فى معجم الشواهد ص ٣٧٧ ، والشعواء : الغارة المنتشرة ، والميسم : ما يوسم به البعير بالنار .

وأنشد أيضا (١) :

يا صاحِبا رُبَّتَ إنْسانٍ حَسَنْ　　يَسْأَلُ عنك اليومَ أو يَسأَلُ عَنْ

وقِياسُ من أسْكنَ (٢) التاء ، فى : ثُمَّتْ ، ورُبَّتْ ، أن يَقِفَ عليها بالتاء ، كما يَقِف على ضَرَبَتْ ، وقِياسُ مَن حَرَّكَ أن يقف بالهاء ، كما يقف على كَيَّةَ ، وذَيَّةَ ، بهاءٍ (٣) .

★ ★ ★

(١) زدت « أيضا » من ب ، والشطران فى النوادر ص ٣٤٣ ، والشطر الأول فى شرح المفصل ٣٢/٨ – وكأنه ينقل من كتابنا كما أشرت – وانظر الأزهية ص ٢٧١ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، ٣٨٦/٩ .

(٢) فى ب : « يسكن » ، وكذلك فى الخزانة ، الموضع الأول ، وفى شرح المفصل : « أسكنها » .

(٣) فى ب : « بها » .

باب
ما لحقه الحَذْفُ من الحروف

الحروفُ على ضَرْبين : حرفٌ فيه تضعيفٌ ، وحرفٌ لا تضعيفَ فيه ، فما كان فيه تضعيفٌ من الحروف ، فقد يُخَفَّفُ بالحَذفِ منه ، كما فُعِل ذلك فى الاسم والفِعل ، بالحذفِ أو القَلْب ، وذلك نحو إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، ورُبَّ .

والقياسُ إذا حُذف المُدْغَمُ فيه ، أن يُبَقَّى المُدْغَمُ على السُّكون ، وقد جاء :

أَزُهَيْرُ إن يَشِبِ القَـذالُ فإنَّـه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَففْتُ بهَيْضَلِ (١)

ويُمكن أن يكون الآخِرُ منه حُرِّك ، لمَّا لَحِقَه الحذفُ والتأنيث ، فأشْبَه بهما الاسمَ (٢) ، كما حُرِّك الآخِرُ مِن ضَرَبَ . ولم نعلمهم خَفَّفوا ثُمَّ .

وحكى أبو عُمرَ (٣) ، عن يونُسَ أنَّ لكنَّ إذا خُفِّفتْ ، لا تكون حرفَ عَطْف ، ووجْه قوله أنَّ لكنَّ إذا خفّفت ، كانت بمنزلةِ إنَّ وأنَّ ، فكما أنَّهما بالتخفيف لم يَخرجا عمَّا كانا عليه قبلَ التخفيف ، فكذلك تكون لكنَّ ، فإذا قال : ما جاءنى زيدٌ لكنْ عمرٌو ، كان الاسمُ مرتفعاً بلكنْ ، والخبرُ مضمرٌ ، وإذا قال : ما ضربْتُ زيداً لكنْ عَمراً ، كان فى لكنْ ضميرُ القِصّة ، وانتصب زيدٌ بفِعلٍ مُضْمَر .

---

(١) قائله أبو كبير الهذلي . شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٠ ، وتخريجه فى ص ١٤٨٤ ، وزد عليه : المحتسب ٣٤٣/٢ ، والصاهل والشاحج ص ٤٢٢ ، والأزهية ص ٢٧٤ ، والتبصرة ص ٢٩١ ، ورصف المبانى ص ٥٢ ، ١٩٢ ، والمقرب ٢٠٠/١ ، وفى حواشى هذه الكتب فضل تخريج .

والقذال : ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن ، وقد يطلق على الرأس كله . والهيضل : الجماعة المتسلّحة . واللَّجِب : المرتفع الأصوات .

(٢) فى ب : « الأسماء » . وانظر شرح المفصل ٣١/٨ ، فقد أورد ابن يعيش هذا القياس فى تحريك آخر « رب » وكأنه انتزعه انتزاعًا من أبى على .

(٣) فى ب : « أبو عمرو » بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء بعدها واو . والصواب ما فى أ ، وهو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى ، وقد لقى يونس بن حبيب ، أما أبو عمرو ، فهو ابن العلاء ، ويعد من شيوخ يونس . طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ ، ٥١ ، وإنباه الرواه ٨٠/٢ ، وراجع المغنى ص ٢٩٢ .



فإن قلت : فهل خُفِّفت لعلَّ ، كما خُفِّفت إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ؟

فالقول فى ذلك أنَّ لعلَّ إنما هو : علَّ ، واللامُ فيه زيادةٌ ، على حَدِّ زِيادتها فى قراءةِ سعيد بن جُبَير : ﴿ إلَّا أنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ ﴾ (١) ، وعلى حَدّ ما أنشده أحمدُ بن يحيى :

مَرُّوا سِراعًا فقالوا : كيف صاحبُكمْ   قال الذى سألوا أمسى لَمَجْهودا (٢)

وقد جاء بِلالامٍ ، قال جريرٌ (٣) :

علَّ الهَوَى مِن بعيدٍ أن يُقرِّبَه   أُمُّ النُّجومِ ومَرُّ القومِ بالعِيسِ

فهو على أوزانِ الفِعل ، كإنَّ وأنَّ ، ودخولُ اللامِ عليها ، كدخول الكاف فى كأنَّ ، إلا أنَّ معنى التشبيه فى كأنَّ بالكاف قائمٌ .

وعلى التخفيف يُحمل ما أنشده أبو زيد ، من قول الشاعر (٤) :

---

(١) سورة الفرقان ٢٠ ، قال أبو حيان فى توجيه هذه القراءة : « وقرى « أَنهم » بالفتح على زيادة اللام ، و « أنَّ » مصدرية ، التقدير : إلاّ أنهم يأكلون ، أى ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلاَّ لكونهم مثلهم » البحر المحيط ٤٩٠/٦ ، وقد روى هذا عن المبرد أيضا . راجع إعراب القرآن للنحاس ٤٦٢/٢ ، وفتح القدير ٦٨/٤ . والحديث عن هذه القراءة يأتى فى أثناء الكلام على الشاهد التالى ، فانظر مراجع تخريجه .

(٢) مجالس ثعلب ص ١٢٩ ، والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/٨ ، ٨٧ ، وضرائر الشعر ص ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤٩٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٩/٤ ، استطرادا ، والخزانة ٣٢٨/١٠ ، وفى حواشيها مراجع أخرى . وقال البغدادى : « وهذا البيت شائع فى كتب النحو ، ذكره أبو على فى غالب كتبه ، وابن جنى كذلك ، وكلهم يرويه عن ثعلب ، وثعلب أنشده غير معزوٍّ إلى أحد ، والله أعلم بقائله » .

(٣) ديوانه ص ١٢٦ ، وشرح المفصل ٨٧/٨ ، وأم النجوم : المَجرَّة ؛ لأنها مجتمع النُّجوم .

والعيس : الإبل البيض ، يخالط بياضَها شىءٌ من الشُّقرة.

(٤) هو كعب بن سعد الغنوى ، من قصيدته الشهيرة التى يرثى بها أخاه أبا المغوار . انظرها فى الأصمعيات ص ٩٦ ، وأمالى القالى ١٥١/٢ ، والبيت الشاهد فى غير كتاب ، راجع نوادر أبى زيد ص ٢١٨ ، والإفصاح ص ١١٠ ، والاقتضاب ص ٤٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، والمغنى ص ٢٨٦ ، ٤٤١ ، وشرح شواهده ص ٦٩١ ، وشرح أبياته ١٦٦/٥ ، والخزانة ٤٢٦/١٠ ، وانظر حواشيها . وقد حكى البغدادىّ فى كتابيه المذكورين كلام أبى على ، فى هذه المسألة ، من كتابيه الحجة ، وكتاب الشعر هذا .

وقول أبى على : « وعلى التخفيف » إلى آخره : يريد به حذف اللام الثانية من « لعل » وإسكان اللام الباقية ، وهذا هو التخفيف ، وهم يسمون إسكان الحرف تخفيفا ، ويقولونه فى مقابل التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف بأحد الحركات الثلاث ، وقد أشرت إلى ذلك من قبل . =



فقلتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصوتَ دعوةً (١) لَعلِّ أَبِي المِغْوارِ منكَ قريبُ

إن فتحتَ اللامَ ، أو كسرتَ ، فوجْهُ الكسر ظاهِرٌ ، وأمّاً الفتحُ ؛ فإنّ لامَ الجرِّ يَفتَحُها قومٌ مع المُظْهر (٢) ، كما تُفْتَح مع المُضْمَر ، فإنّما خَفَّف لعلَّ ، وأَضْمَرَ فيه القِصَّة والحديثَ ، كما أَضْمَر فى إنَّ وأنَّ ، والتقدير : لعلَّه لأبى المِغْوار منك قريبٌ ، أى جوابٌ قريب ، فأقام الصفة مُقام الموصوف . [وأنشد أبو الحسن :

لعلَّ اللهِ يُمكِنُنِي عليها جِهاراً من زُهَيرٍ أو أُسِيدِ (٣)]

وما لا تضعيفَ فيه ، فقد لحقه الحذفُ ، منه مُذْ (٤) ، فيمَنْ جَرَّبها .

وحُذِف الألفُ مِن ها ، فى قولهم : هَلُمَّ ؛ لأنها إنَّما هى : لُمَّ ، لحقتْها ها للتنبيه .

فإن قال قائل : إنما هى : هَلْ ، دخلَتْ على أُمَّ .

قيل : ليس يخلو ذلك من أن تكون « ها » التى للتنبيه ، كما قلنا ، أو تكون هَلْ .

= وقد بسط ابن الشجرى كلام أبى على هذا ، بعد أن أخذه وتصرَّف فيه ، كما نبَّه البغدادى فى الخزانة . قال ابن الشجري : « أراد لعلّ لأبى المغوار منك مكان قريب ، فخفف « لعلّ » وألغاها كما يلغون إنَّ وأنَّ ، ولكنَّ ، إذا خفَّفوهنّ .... ولمَّا حذف اللامَ المتطرفة بقى « لعل » ساكن اللام ، فأدغمها فى لام الجرّ ، وفتح لام الجرّ ، لاستثقال الكسرة على المضاعف ، والقياس فى الخط أن تكتب منفصلة من لعل » .

(١) فى ب : « رفعةً » . ويروى : « جهرة » .

(٢) فيقولون : « المالُ لَزيد » بفتح اللام ، ذكر ابن هشام فى المغنى ص ٢٨٦ ، وهو يحكى كلام أبى على هذا ، ثم قال فى ختام حكايته : « وهذا تكلّف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعلّ ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرّ بلعل لغة قوم بأعيانهم » .

(٣) زيادة من ب . وأبو الحسن : هو الأخفش ، وقد أنشد هذا البيت فى كتابه معانى القرآن ص ١٢٤ ، والبيت لخالد بن جعفر بن كلاب العامرى ، من أبيات قالها خالد فى زهير بن جذيمة العبسى ، وأخيه أسيد ، راجع الأغانى ٨٣/١١ ، والخزانة ٤٣٨/١٠ - ٤٤٤ ، وفى توجيه الجرّ فى لفظ الجلالة ، فى البيت ، كلام كثير ، أورده البغدادى ، وبعض ما ذكره من « المسائل البصرية » لأبى على ، وفى تقديره تكلّف كثير ، أشدُّ مما فى البيت السابق . وانظر شرح الرضىّ على الكافية ٣٧٤/٤ ، وأسهل الأقوال فى ذلك أن « لعل » حرف جرّ ، فى لغة عقيل ، ولفظ الجلالة مجرور بها ، كما قيل فى الشاهد السابق .

(٤) لأن أصلها « منذ » . راجع المغنى ص ٣٣٦ .



فإن كانت هَلْ ، لم تَخْلُ مِن أن تكون التى للاستفهام ، أو التى بمعنى (١) قَدْ ، أو تكون هَلْ ، الذى هو الصوتُ المستعملُ للحَضِّ (٢) والحَثِّ .

فلا يجوز أن تكون التى للاستفِهام ؛ لأن الاستفهامَ إنّما يدخُل على ما كان خبراً .

ولا يجوز أن تكون بمعنى قَدْ (٣) ، لأنها تدخلُ على الخَبر .

ولا تكون التى للحَضِّ ؛ لأن تلك متحرّكةُ الآخِر بالفتح ، فإذا وُقِفَ عليها ، وُقِف بالألف ، كما يُوقَفُ على « أنا » بها .

فإن قال : أُسْكِنت فى هذا الموضع ، كما أسْكَنها لَبيدٌ ، فى قوله (٤) :

ولقد يَسمعُ قولى حَيَّهَلْ

قيل : هذا الإسكانُ ليس بالأكثرِ الأعرفِ فى كلامِهم ، ومع ذلك فلا يجوزُ أن تُسْكِنَها فى هذا الموضع ؛ لأنّه قد ضُمَّت إلى غيرِها ، فجُعِل (٥) معها كالشىء الواحد ، يدلُّ على ذلك اتّفاق الجميع ، على تحريك الآخِر منها بالفتح ، فإذا كان كذلك لَزِم أن يُحرَّكَ الصَّدْرُ منهما بالفتح ، ولا يُسكَّنُ ، ألا تَراهُم لمَّا جَعلُوا الكلمتين فى حيَّ هَلْ (٦) ، شيئاً واحداً ، حرَّكوا الأوَّلَ منهما بالفتح [فكذلك حرَّكُوا هَلْ بالفَتْح (٧)] صَدْراً ، كما حَرَّكُوها آخِراً ، بالفتح .

وزَعَم الخليلُ أنَّ لَنْ أفْعلَ ، إنَّما هى : لا أنْ ، وقد ذكَرْنا الاحتجاجَ لقوله (٨) .

---

(١) فى ب : « لمعنى » .

(٢) فى ب : « للحث والحض » بتقديم وتأخير .

(٣) هى التى يمثلون لها بقوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ أول سورة الإنسان .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) فى ب : « فجعلت » .

(٦) فى ب : « هلا » .

(٧) ساقط من ب .

(٨) يريد ذكره فى بعض تصانيفه ، فإنه لم يذكره فيما مضى من هذا الكتاب . وانظر رأى الخليل هذا فى الكتاب ٣/٥ ، وشرح المفصل ٧/١٥ ، والمغنى ص ٢٨٤ ، وانظر الإيضاح ص ٣٠٩ ، فقد نقل محققه من حاشية نسخة الأصل كلاماً حول هذا .



باب

مِن زيادة الحروف

قال الشاعر :

وكأنّـه لَهِـقُ السَّراةِ كأنَّـــه ما حاجِبَيْه مُعَيَّنٌ بِسَوادِ (١)

فقوله : « حاجبيه » بَدَلٌ من الضَّمير ، و « ما » لا تكون إلَّا زائدةً ، وقال (٢) :

لا تَجْزعِي إنْ مُنْفِساً أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعِي

(١) نسب فى طبعة بولاق من الكتاب ١/٨٠ ، للأعشى ، وليس فى صلب ديوانه ، وإنما أثبته ناشره المستشرق جاير فى زيادات الديوان ص ٢٤٠ ، بيتا مفردا ، وقد أسقط شيخنا عبد السلام هارون هذه النسبة فى طبعته للكتاب ١٦١/١ ، حيث لم تصح عنده . وقد جاء البيت فى إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ، فى موضعين منه : ص ٥٧٩ ، ٧٠٨ ، وفى الموضع الأول ورد ملفقًا من بيتين هكذا :

وكـأنها ذو جُدَّتَيْـنِ كأنـــه ما حاجبيـــهِ معيَّـــنٌ بسوادِ
لهق السَّراةِ كأنـــه فى قهـره مخطوطـة يقـقٌ من الإسنـــادِ

مع نسبتهما لأبى حيَّة النميرى [وجاء فى ذلك الموضع : حيوة ، وهو على الأصل ، كما قالوا : رجاء بن حيوة] . وورد فى الموضع الثانى بروايتنا ، ومن غير نسبة وأنشد منه جزءًا فى موضع ثالث ص ٧٨٩ وهو من غير نسبة أيضا فى الروض الأنف ١٣٤/٢ ، والانتخاب لابن عدلان ص ٣٥ ، نقلاً عن كتابنا هذا ، وضرائر الشعر ص ٦٩ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٤٧ ، والهمع ١٥٨/٢ ، والخزانة ١٩٧/٥ ، واللسان (عين) .

وأنشده المصنف فى الشيرازيات ١١٥ ب ، ١٣٥ أ ، وأعاد إنشاده فى آخر هذا الكتاب . وأنشده كذلك فى البغداديات ص ٣٤٣ .

واللهق : البياض ، والسراة : أعلى الشئ ، وقيل ظهره ووسطه . والمعيَّن ، بفتح الياء المشددة ، كمعظَّم : ثور بين عينيه سواد . يصف ثوراً وحشيًا ، شبَّه به بعيره فى سرعته ونشاطه .

(٢) النمر بن تولب رضى الله عنه . ديوانه ص ٧٢ ، وتخريجه فى ص ١٤٧ ، وزد عليه : معانى القرآن للأخفش ص ٣٢٧ ، والتبصرة ص ٣٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٢٧ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣١٥/١ ، وشرح أبيات المغنى ٥٢/٤ . وهذا البيت سيَّار ، تراه فى غير كتاب ، وقد أنشده أبو على فى الحجة ٣٢/١ ، والبغداديات ص ٤٦٣ ، وسيأتى إنشاده مرة أخرى فى هذا الكتاب . والمُنفس ، بضم الميم وسكون النون وكسر الفاء : المال النفيس ، أو كل ما يُتنافَسُ فيه ويُرْغَب . وجاء فى ب : « فإذا هلكت » بالفاء ، وهى تشهد لما فى العينى ، فإنه رواه هكذا ، وقال : « الفاء للعطف ، وإذا للشرط » ، وتعقبه البغدادى فقال : « وقوله : « وإذا هلكت » الواء عطفت هذه الجملة الشرطية =



لا تكون إحدى الفاءين إلّا زائدة [(١)] .

وقال [(٢)] :

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالًا أسائلُها   أَعْيَتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ مِن أحدِ

ففى قولهم : ما جاءنى من أحدٍ ، دلالةٌ على أنّ « مِن » زيادةٌ ؛ لأنّ معنى الجمع [(٣)] والعُمُومِ ، إنّما عُلِمَ بأَحَدٍ ، ولم يُعلم بمِنْ ، كما عُلِم فى قولهم : ما جاءنى رجلٌ بها .

ويدُلُّك [(٤)] على أنّ أحدًا للكثرةِ والعُموم ، أنّها مِثلُ كَرَّابٍ ، ودَيَّارٍ ، وعَرِيبٍ ، ونحوِ ذلك ، وعلى هذا قولُه جَلَّ وعزَّ : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [(٥)] .

وإذا لم تتجه فى هذه المواضع التى ذكرنا إلّا على الزِّيادة ، ثبت أنّ الحكمَ بزيادتها فى نحو : ما جاءنى مِن رجُلٍ ، جائزٌ ، وأنّها فى الكلام على ضَرْبين : تكون زيادةً ، على نحوِ زيادتها فى [نحو [(٦)]] : ما جاءنى أحدٌ ، وتكون للجْمع والكثرة .

= على الشرطية التى قبلها ، ولم أر فى جميع الطرق من روى بالفاء بدل الواو إلاّ العينى ، فإنه قال : « الفاء عاطفة » ، والمعنى لا يقتضى الفاء ، فإنها تدلُّ على الترتيب والتعقيب والسببيّة ، والثلاثة منفية ، سواء كان الترتيب معنويا ، كما فى : قام زيد فعمرو ، أو ذِكْريا ، وهو عطف مفصَّل على مجمل ، ونحو : ونادى نوح ربَّه فقال ربّ » . المقاصد النحوية ٥٣٥/٢ – ٥٣٧ ، والخزانة ٣١٤/١ .

(١) حكى البغدادى ، عن أبى على ، فى المسائل القصرية ، قال : « الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء . ثم قال : اجعل الزائدة أيّهما شئت » . الخزانة ٣١٥/١ ، ٣٦/١١ .

(٢) النابغة الذبيانى . ديوانه ص ١٤ . وهذا بيت كثير الدوران فى كتب النحو ، وهم يستشهدون به فى غير مسألة . راجع الإيضاح لأبى على ص ٢١١ ، وشرحه المقتصد ص ٧١٩ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، والأصول ٢٩٢/١ ، ٢٧٥/٣ ، والتبصرة ص ٣٨١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤١١/٢ ، وترى فى حواشى هذه الكتب مراجع أخرى .

وجاء فى ب : « عيَّت جوابا » .

(٣) فى ب : « الجميع » . وانظر زيادة « من » فى الكتاب ٣١٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وشرح المفصل ١٢/٨ ، والمغنى ص ٣٢٣ ، ونَقَل فى المسألة أشياء عن أبى على .

(٤) فى ب : « ويدلّ » .

(٥) سورة الحاقة ٤٧ ، وانظر معانى القرآن للأخفش ص ٥٠٧ ، والمقتضب ٢٥٢/٣ ، وحواشيه ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٤/٢ .

(٦) ليس فى ب .



وإذا كان كذلك ، علمتَ أنّ إنكارَ مَن أنكر على النحويّين ، أنَّ « مِن » هذه لا يجوز أن تُحملَ على الزّيادة ، لحُدوث معنى الكثرةِ بدُخولها ، غيرُ مستقيم .

وممّا جاء فيه الحرفُ زائداً [١] ، قولُهم : لَعلَّ ، يدلُّ على زيادتها قولُه :

يا أَبَتا علَّك أو عساكا [٢]

ومِن النَّظَر أنّها لا تخلو من أن تكون زائدةً ، أو غيرَ زائدة ، فإن كانت غيرَ زائدة ، فلا تخلُو مِن أن تكونَ التي للابتداء ، أو التي للقَسَم ، أو الفاصِلةَ [٣] بينَ الإيجاب والنّفي ، أو الجارَّة في قول مَن فَتح [٤] ، ولا يجوز أن تكونَ [٥] في ضَرْبٍ من هذه الضُّروب ، فإذا لم يجُزْ ذلك ، ثَبَت أنها زائدة .

* * *

(١) في ب : « وممّا جاء الحرف فيه زائداً لعلّ » .

(٢) سبق تخريجه في أول الكتاب .

(٣) وهي اللام الفارقة بين « إنْ » النافية و « إنْ » المخففة من الثقيلة ، في مثل قوله تعالى : ﴿ وإن كنت من قبله لمن الغافلين ﴾ راجع الكتاب ١٣٩/٢ ، ١٠٤/٣ ، واللامات للزجاجي ص ١١٩ ، والمغني ص ٢٥٦ .

(٤) سبق هذا قريبا في الكلام على « لعل » .

(٥) في ب : « عن » .

باب
مما يكون الحرفُ فيه على لفظٍ واحدٍ ، يَحْتمل غيرَ معنىً

قال الشاعر [(١)] :

فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكِى   وإن خِلْتُ أنّ المُنْتأى عنك واسعُ

يَحْتمِلُ أن تكون نافيةً ، كأنه [(٢)] قال : ما خِلْتُ أنّ المنتأى عنك واسعٌ ، لأنك كالليل المُدْرِكِى أينما كنتُ .

ويجوز أن تكون التى للجزاء ، كأنه قال : إن خِلتُ أنّ المُنتأى عنك واسعٌ ، أدركْتَنِى ، ولم أَفُتْك ، كما يُدرِكُنى الليلُ ، والأَوّلُ أشْبَهُ .

وكذلك قولُه عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ إنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [(٣)] يكون المعنى : ما كان للرحمنِ ولدٌ ، كقولِهِ تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ [(٤)] ﴾ .

﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ تكون الفاءُ عاطفةً جُملةً على جُملة .

وتكون « إن » للجزاء ، [أى [(٥)]] إن كان للرحمن ولدٌ فى زَعْمِكم ، فأنا أوّلُ العابدين له ، ويكون فى هذا دلالةٌ على نَفْى الولدِ عنه ؛ لأنَّ ذا الولدِ لا يستحقّ العبادةَ .

وكذلك : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ [(٦)] ﴾ تكون « أن » الناصبةَ

---

(١) النابغة الذبيانى . ديوانه ص ٣٨ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢٢ ، والإحالات فيه إلى مراجع أدبية وبلاغية ، فكأنَّ هذا البيت لم يَدُرْ فى شواهد النحويين .

(٢) فى ب : « كأنك قلت » .

(٣) سورة الزخرف ٨١ ، وانظر الكلام على تأويل « إن » هنا فى تفسير الطبرى ١٠١/٢٥ ، والكشاف ٤٢٧/٣ ، والبحر المحيط ٢٩/٨ ، والتبيان فى إعراب القرآن ٣٥٥/٢ .

(٤) سورة مريم ٣٥ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) سورة المائدة ١١٧ ، وراجع إعراب القرآن للنحاس ٥٣٢/١ ، والبحر المحيط ٦٠/٤ .



للفِعل وُصِلَت بمِثال الأمر ، كما يُوصَل الذى بِتَفْعَلُ [١] ، وتكون « أنْ » بَدَلًا من الضَّمير [٢] ، وتكونَ أنْ للتفسير ، بمنزلة أىْ .

ومن ذلك قولُه :

فأَجْبتُها أمَّا لجِسْمِى أنَّهُ أَوْدَى بنىَّ من البلادِ فَودَّعُوا [٣]

يَحْتمِلُ « أمَّا » غيرَ شيءٍ ، منه : أن يكون حَكَى الكلمةَ التى مِن كلامِ سائِله ، ونظيرُ ذلك ما حكاه سيبويه ، من أنّ القائلَ يقول : لِمَ فعلتَ ذا ؟ فيقولُ المجيبُ : لِمَهْ ؟ لِمَ أنه ظريفٌ ، فقولُه : لِمَهْ ؟ حكايةٌ لِما كان من كلامِ السائل ، مِن لِمَهْ ؟ فكذلك يَحْكى هنا ما كان من كلام السائل ، [٤] وهو قوله : « أمَّا » ، وهى أم المنقطِعة ، وما التى للاستفهام ، فيكون التأويلُ : لِجِسمى أنَّه أَوْدَى بنىَّ من البِلاد ، فيكون « أنَّه » مُرْتفعاً بالظَّرف الذى هو « لجسمى » .

فإن قلت : فما معنى قوله : « لجسمى أنَّه أَوْدَى » ، وهل يستقيم على هذا : لجِسْمى هلاكُ بَنِىَّ ؟

فالقولُ : أنَّه قد حذَفَ المُضافَ ، وأقامَ المضافَ إليه مُقامَه ، كأنه قال : لجِسمى

---

(١) فى أ : « ينفعل » مضبوطا بفتح الياء والفاء وكسر العين ، وهو خطأ صوابه من ب ، والكتاب ١٦٢/٣ ، وهذه عبارة سيبويه ، وقد ساقها فى توجيه قوله : « كتبت إليه أنِ افعل » ، قال رحمه الله : « على أن تكون أنِ التى تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر والنهى ، كما تصل الذى بتفعلُ ، إذا خاطبتَ حين تقول : أنت الذى تفعلُ ، فوصلتَ أنْ بقُمْ ؛ لأنه فى موضع أمر ، كما وصلت الذى بتقول ، وأشباهها إذا خاطبتَ » . وانظر كلام السيرافى ، فى حاشيته .

(٢) وهو الهاء مِن ﴿ به ﴾ . راجع مشكل إعراب القرآن ٢٥٤/١ .

(٣) لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدته الشهيرة التى رثى بها أولاده الخمسة . شرح أشعار الهذليين ص ٦ ، والبيت فى المنصف ١١٧/٣ ، عن أبى على ، وضرائر الشعر ص ٦١ ، ٧٤ ، وحكاه فى هذا الموضع عن أبى على ، وذكره البغدادى فى الخزانة ٦٣/١١ ، استطرادا عن ابن عصفور فى الضرائر . كما حكى إعرابه عن المرزوق ، فى شرح أبيات المغنى ٢١٠/٢ . وكأن المروزق انتزعه من كلام أبى على .

وقد جاءت الرواية فى شرح أشعار الهذليين : « فأجبتها أنْ ما » بالفَكّ ، وحكى السُّكَّرِىّ ، عن الأخفش أنّ « ما » صلة ، أى زائدة ، ثم ذكر قول الأصمعى : « أن ما لجسمى » « فى موضع الذى – يعنى أنها غير زائدة – يقول : أن الذى بجسمى غمٌّى لذهاب ولدى ونفادهم ، فهذا الذى ترين بجسمى لذلك » . وسيأتى ذلك فى كلام أبى علىّ .

(٤) فى ب : « وهى » .

أَسَفُ هلاكِ بنىٍّ ، أو حُزْنُه ، أو شُحُوبُه ، ونحو ذلك ممّا يُلوِّحُ الأجسامَ ، ويُغيِّرها ، والمعنى فيه : الأَسَفُ الحادِثُ عن هلاكهم ، قال جريرٌ (١) :

فبِتُّ والهَمُّ تَغْشانِى طَوارِقُــه مِن خَوْفِ رِحْلةِ بَيْنِ الظاعِنين غدا

التقدير : من خوفِ الارتحالِ ، وخوفِ الفِراق ، (٢) وإنما هو ممّا يحدُث عنه ، وكذلك قولُ الآخَر :

فما لِلنَّوَى لا بارَكَ اللهُ فى النَّوَىَ وهَمٌّ لنا منها كهَمِّ المُراهِنِ (٣)

هَمُّ الرِّهان وهمُّ الفراق (٤) ما يحدُثُ عنهما .

ويجوز أن تكون « أَمَّا » إنّما هى « أن » المخفَّفة من الشَّديدة (٥) ، وتكون « ما » موصولةً ، فيكون التقدير : فأجبتُها بأنّ الذى لجسمى أنّه أوْدَى بنىٌّ ، فيكون « ما » فى موضع رفعٍ بالابتداء ، ويكون « أنّه » فى موضع الخَبَر ، وتكون الجملة فى موضع رفعٍ بأنه خبر الهاء المضمرة فى « أن » المُخفّفة من الشديدة ، ألا ترى أنّ المعنى : فأجبتُها بأنّه الذى لجِسمى [إيداءُ بَنِىٍّ (٦)]

---

(١) ديوانه ص ٣٩٤ ، ببعض اختلاف فى الرواية . والبيت فى الخزانة ١٣٩/٨ ، وحكى البغدادى بعضا من كلام أبى على فى هذا الكتاب .

(٢) زدت الواو من ب ، ويؤكد ثبوتها ضبطُ « خوف » الثانية بالكسر .

(٣) البيت للطرماح ، فى ديوانه ص ٤٧٤ ، وجاء فى أ : « كهمِّ المخاطرِ » . وأثبت رواية ب ، والديوان ، والبيت من قصيدة نونية . وجاء بهامش ب : « والمخاطرِ » إشارة إلى رواية أخرى . وقد أنشد أبو على عجز البيت فى آخر الكتاب برواية : « والمخاطر » . فى النسختين . والمراهن والمخاطر فى المعنى سواء .

هذا وقد أنشد ابن الشجرى بيتًا ، صدره يشبه صدر هذا البيت ، مع قصة ظريفة ، قال : « وسمع الأصمعىّ منشدًا ينشد :

فما للنوى جُدَّ النوى قُطِع النوى كذاك النَّــوى قطاعــةٌ للقرائــــن

فقال : لو قيّض لهذا البيت شاةٌ لأتتْ عليه » . الأمالى ٢٨١/١ .

(٤) فى أ : « هم الفراق وهم الخطار » . وأثبت ما فى ب ، وهو مبنىّ على اختلاف الرواية كما رأيت .

(٥) فى ب : « الثقيلة » .

(٦) تكملة من ب ، وشرح أشعار الهذليين ، وشرح أبيات المغنى ، فيما حكى عن المرزوق . والإيداء : الهلاك ، وهو مصدر أودى .



ويجوز أن تكون « ما » زائدةً ، فيكون التقدير : فأجبتُها بأنّه لجِسمى [كذا[١]] .

ويجوز أن تكون « أنْ » زائدةً ، فيكون التقدير فى « فأجبْتُها » : قلتُ ، عند البَغْداديين ، فأغْنَى عنه ، وعند غيرِهِم يُضْمَرُ القولُ ، كأنه قال : فأجبْتُها فقلت : الذى بجسمى أنَّه أوْدَى بنىَّ ، فيكون « ما » ابتداءً ، و « أنّه » الخَبَر ، وتكون الجملةُ فى موضع نصبٍ[٢] بالقول المضمَر ، وتكون « أن » زائدةً ، على قياس ما أنشده أبو زيدٍ ، من قوله :

ويوماً تُوافِينــا بوجــهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[٣]

أى كَظَبْيةٍ .

وتكون « أمّا » إنّما هى « أمْ » دخلَتْ على « ما » على قِياس ما حكاه أبو زيدٍ[٤] ، من زيادة « أم » .

ويجوز أن تكون « أنْ » التى للتفسير ، كالتى فى قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾[٥] التأويل : أىْ ، وأىْ هى التى للتفسير ، وقومٌ يقولون : إنّ[٦] معناه : قال ، أو قلتُ ، فكأنّ المعنى : فأجبْتُها أنّ الذى لجِسمى ، أو أجبْتُها فقلت : لجِسمى ، إذا جعلتَ « ما » زائدةً .

---

(١) تكملة من ب .

(٢) فى ب : « النصب » .

(٣) جاء فى أ : « كأن ظبية » فقط ، وهو موضع الشاهد ، والبيت بتمامه فى ب ، ولم أجده فى نوادر أبى زيد المطبوع .

وهو بيت كثير الدوران ، ونسب إلى ابن صُرَيم اليشكرى – واسمه باغت ، أو باعث ، كما نسب إلى غيره من الشعراء . انظر : الكتاب ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والكامل ٨٢/١ ، والأصول ٢٤٥/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، ٢٦٥ ، والتبصرة ص ٢٠٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٣/٢ ، والمقرب ١١١/١ ، ٢٠٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ٥٩ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٩٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤٩٦ ، ١٥٢٩ ، والخزانة ٣٩٩/١٠ ، ٤١١ ، ٢٢٠/١١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٨/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى هذه الكتب .

(٤) لم أجده فى النوادر المطبوع ، وقد حكاه عنه أيضا ابن هشام ، وذكر أنه قال فى قوله تعالى : ﴿ أفلا تبصرون . أم أنا خير ﴾ – الزخرف ٥١ ، ٥٢ – « إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير » . المغنى ص ٤٨ .

(٥) سورة ص ٦ .

(٦) فى ب : « فإن » .

ويجوز أن تكون « أمَّا » فى قوله : « أمَّا لجِسمى » هى « أمَّا » التى فى قولك [١] : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، وأمَّا جِسمى فشاحِبٌ ، وأمَّا جَنْبِى فلا يلائمُ مضجعاً ، إلَّا أنه حذَفَ الفاء ؛ لأنه فى شِعرٍ ، كما حذَفَه الآخَرُ ، من قوله :

فأمّا القتالُ لا قِتالَ لديكُمُ [٢]

والتقدير : مهما يكن من شيءٍ فلجِسمى أنَّه ، فيرتفع « أنّ » بالظَّرف ، فإذا فتحتَ « أنَّ » كان الظَّرفُ متعلّقاً بالمحذوف الذى يتعلّقُ به ، فى نحو : يومَ الجمعةِ القتالُ .

ولو كسرتَ « أنَّ » كما تكسِرُها فى قولك : أمّا اليومَ فإنِّى راحِلٌ ، وأمَّا غداً فإنِّى مقيمٌ ، لكان الظرفُ متعلقاً بما فى « أمّا » من معنى الفعل ، ولا يجوز أن يتعلّقَ بما بعد « إنَّ » ؛ لِما ذُكِر فى موضعِه .

وقد أجاز قومٌ زيادةَ حرفين ، كما أجازوا كلُّهم زيادةَ حرفٍ ، وأنشدوا :

كما ما امرىءٍ فى مَعْشَرٍ غيرِ قومِهِ ضعيفِ الكلامِ شَخْصُه مُتَضائلُ [٣]

بجرّ امرىءٍ ، على أن تكون « ما » فى « كما » ، والأخرى زائدتين ، وأنشدوه أيضاً بالرفع [٤] : « كما ما امرؤٌ » ، على أن تكون موصولةً .

ويدلُّ على جوازِ توالى زيادَتيْن ، قولُ أُمَّيةَ :

طَعامُهُـمُ لَئِـنْ أكلُـوا مُعَـنٌّ وما إنْ لا تُحاكُ لهم ثِيابُ [٥]

---

(١) فى ب : « قوله » .

(٢) سبق تخريجه . وأزيد هنا أن ابن جنى قال فى الموضع المذكور هناك من المنصف : « أنشدنا أبو على نصفه الأول » . وهذا أبو على ينشد هنا نصفه الأول فقط ، فكأنّ حكاية ابن جنى من هذا الكتاب .

(٣) البيت من غير نسبة فى معانى القرآن ٦٨/١ ، ١٧٦ ، وضرائر الشعر ص ٦٨ ، والهمع ١٥٧/٢ .
وهذا البيت ، مع بيت قبله يُنْسبان إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وإلى إبراهيم بن هرمة ، بهذه الرواية:

وقومك لا تجهل عليهم ولا تكن بهم هَرِشًا تغتابُهـم وتُقاتِـلُ
فإنّ امرءًا فى معشرٍ غير قومه ضعيفُ الكلام شخصُه متضائلُ

وعلى هذه الرواية ، لا شاهد فى البيت . انظر ديوان ابن قيس الرقيات ص ٥١ ، وديوان ابن هرمة ص ٢٧٤ (طبعة بغداد) .

(٤) وهى رواية الفراء ، فى معانى القرآن .

(٥) سبق تخريجه . وجاء فى ب : « وخيم » مكان « معنّ » ، وهى رواية ، كما جاء بحاشية أ .

وقد أنشدوا أبياتاً أُخَر ، فى توالى زيادة حرفين ، فيجوز على قياس قولهم ، أن يكون الحرفان « إنْ » و « ما » زائدين [١] ، ويكون المعنى : فأجبْتُها فقلت : لجِسمى أنّه أوْدَى بنىَّ .

ولا يجوز أن تكون أم ، مِنْ « أمَّا » أم المنقطعة ، وقولُه « ما » هذه الكلمةُ موصولةً ، إلّا على حَدِّ الحِكاية ، كما قدَّمناه .

وكذلك لا يجوز أن تكون زائدةً ؛ لأنّ « أم » استفهامٌ ، والجوابُ ضَرْبٌ من الخَبر ، فلا يجوز أن تُجيبَ بما ليس بخَبر .

واختلفوا فى قول الشاعر [٢] :

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ　　وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَما

فحمله سيبويه [٣] على أنه « إمّا » المكسورة الهمزة التى تجىءُ لأحدِ الأمرين ، نحو ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، تقديره : سقَتْه الرَّواعدُ ؛ إمَّا من صَيِّف ، وإمَّا مِن خريف ، فحذف « إمَّا » ؛ لأنَّ المُبقَّاةَ تدُلُّ عليها ، ومِثلُ ذلك فى حَذْفِ « إمّا » منه فى الشّعر ، قولُ الفرزدق [٤] :

---

(١) فى أ : « زائدتين » .

(٢) هو النمر بن تولب رضى الله عنه . والبيت فى ديوانه ص ١٠٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٣ ، وزد عليه : إصلاح الخلل ص ٣٨١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٢٩ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٩٨/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٧/١ . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، وذكره ابن الشجرى فى المجلس التاسع والسبعين من أماليه . انظر : ما لم ينشر من الأمالى الشجرية – مجلة المورد – المجلد الثالث – العدد الأول ١٩٧٤ م .

والشاعر يصف وعلا يشرب من عين مملوءة – فى بيت سابق – وهو معتصم بجبل منيع ، وهو يرتوى من رواعد الصيف . وهى جمع راعدة ، أى سحابة ماطرة وفيها صوت الرعد غالبا . والصيِّف ، بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يجىء فى الصيف . وأراد بالخريف المطرَ الذى يأتى فيه . وفى البيت كلام كثير أورده البغدادى ، فى الموضع المذكور من شرح أبيات المغنى ، والخزانة ٩٣/١١ – ١٠٩ .

(٣) الكتاب ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ .

(٤) ديوانه ص ٦١٨ ، والبيت ينسب أيضا لذى الرمة . راجع ملحقات ديوانه ص ١٩٠٢ ، ومعانى القرآن ٣٩٠/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٢ ، وحواشيه ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦/٢ ، ١٨ ، نقلا عن كتابنا . والخزانة ٧٦/١١ .

وتُهاض : أى يتجدد جُرحُها . ويقال : هاض العظمَ يهيضُه هيضا : إذا كسره بعد الجبر .

وقبل البيت :

فكيف بنفسٍ كلّما قلتُ أشرفَتْ　　على البُرءِ من دَهْماءَ هِيضَ اندمالُها

تُهاضُ بِدارٍ قد تَقادمَ عهدُها وإمَّا بأمواتٍ أَلَـمَّ خيالُها

فحذف « إمَّا » ، والتقدير : تُهاضُ إمّا بدارٍ ، وإما بأمواتٍ ، فكذلك سقَتْه الرَّواعدُ ؛ إماّ مِن صيِّفٍ ، وإمَّا مِن خريف ، فحذف « إمّا » .

ومِثْلُ ذلك فى حَذْف « ما » مِن « إمَّا » قولُ الشاعر (١) :

لقد كذَبتْكَ نَفْسُك فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإن إجْمالَ صَبْرِ

تقديره : فإمَّا جَزِعْتَ جزَعاً ، وإمَّا أجْمَلْتَ صَبْراً ، يدلُّ على ذلك أنه لا يَخْلُو [مِنْ] (٢) أن تكون « إنِ » الجزاء ، أو الأُخرى التى ذكرناها (٣) ، فلو كانت التى للجزاء ، وألحقْتَ الفاءَ ، فى قولِك : « فإمَّا جزَعًا » للزِمَك أن تذكرَ الجوابَ ، ألا تَراكَ (٤) أنّك لو قلتَ : أنت ظالِمٌ إن فعلتَ ، لَسَدَّ ما تقدمٌ حرفَ الشَّرط ، مَسَدَّ الجواب ، ولو ألحقْتَ الفاءَ ، فقلت : أنت ظالِمٌ فإن فعلتَ ، للزِمَك أن تذكرَ للشَّرط جواباً (٥) ، ولا تجتزِىءَ بما تَقدّم ، عماَّ يقتضيه الشَّرطُ من الجزاء .

فكما أنَّ « إنْ » فى قوله : « فإن جَزَعاً » فى معنى « إمَّا » كذلك فى بيت النَّمِر . فهذا مذهب سيبويه فى البيت .

وقال أبو عبيدة : إنْ زائدةٌ ، تقديره : سقَتْه الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ ومِن خَرِيف ، وجاز (٦) زيادةُ « إنْ » هنا ، كما جاز زيادتُها فى نحو : ما إن فعلتَ ، وهذا فى نحو (٧) قولك : ضربَ القومُ زيداً مِن داخلٍ ومِن خارِجٍ .

---

(١) هو دريد بن الصمة . الكتاب ٢٦٦/١ - وحاشية ١٤١/٣ ، ٣٣٢ ، والمقتضب ٢٨/٣ ، والكامل ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، والخزانة ١٠٩/١١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٨/١ ، استطرادا . وشرح الكافية الشافية ص ١٢٢٧ . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٣٢٢ ، وهو أيضا فى تذكرة النحاة ص ١٠٩ .

(٢) تكملة من ب ، والخزانة ١١٠/١١ ، نقلا عن كتابنا .

(٣) فى ب : « ذكرنا » ، وفى الخزانة : « أو غيرها » تصرَّف البغدادىّ فى عبارة أبى علىّ ، لاختلاف السياق .

(٤) فى ب ، والخزانة : « ألا ترى » .

(٥) فى ب : « جوابا تجتزىء ولا تجتزىء .... » ، وهو مضطرب . وفى الخزانة : « ولا يجزىء ما تقدّم » .

(٦) فى ب : « وكان زيادة ... كما جاءت بزيادتها » . وفى الخزانة ٩٩/١١ ، وشرح أبيات المغنى ٣٨٤/١ : « وجاءت زيادتُها هنا كما جاءت زيادتها » .

(٧) فى ب ، والخزانة ، وشرح أبيات المغنى : « وهذا كقولك » .

وقال الأصمعيّ : إنْ للجزاء ، كأنه قال : سقَتْه الرَّواعِدُ من صَيِّف ، وإن سقَتْه من خريفٍ ، فحذَف الفِعلَ بعدَ إنْ ، لأنّ « إنْ » قد يُحذَفُ بعدها الفِعْلُ ، وإن لم يَجْرِ له فى الكلام ذِكرٌ ، فإذا جَرى له ذِكرٌ ، كان حذْفه أقْوَى وأبْيَنَ .

والمعنى فى الأقاويلِ كلِّها : فلن يَعْدَمَ الرِّيَّ .

وأنشد أبو زيدٍ لقيس بن زُهَيْر :

قتلتُ به أخاك بخَيْرِ عَبْسٍ   فإنْ حَرْباً حُذَيْفَ وإنْ سلاما [١]

فهذا على قياس ما ذَهب إليه [٢] ، فى « فإنْ جَزَعاً » ، إنَّما هو « إمَّا » تقديره : قتلتُه فإمَّا حاربْتَ حَرْباً ، وإمّا سالَمْتَ سَلاماً ، وكأنَّ المعنى : لا أُبالِى واحداً منهما .

ويجوز على قياس قوله [فى [٣]] « فعند ذلك فاجْزَعِى » أن تكون « إنْ » للجزاء ، وما قبله يسُدُّ مَسَدَّ الجواب .

* * *

---

(١) نوادر أبى زيد ص ٤١٩ ، وفى حواشيها تخريجه .

(٢) يريد سيبويه .

(٣) سقط من ب . وسبق تخريج الشاهد الذى منه هذه القطعة .

باب

الحروف التى تدلُّ على معانٍ ، فإذا ضُمَّ منها حَرْفٌ إلى حَرْف دلّك بالضمّ على معنىً آخر لم يدلَّ واحدٌ منهما عليه قبل الضمّ

من ذلك « لولا » معناها امتناعُ الشيء لوجود غيره ، نحو : لولا زيدٌ لزرتُكَ . دلَّت الكلمةُ فى حال الضمِّ على ما لم تدلَّ عليه « لو » مفردةً ، ولا « لا » . وكذلك « لولا » التى للتحضيض ، واتَّفق اللفظانِ فى الكلمتين ، واختلف معناهما ، كما كان ذلك فى الحروف المُفْردة ، نحو همزة الاستفهام ، وهمزةِ النداء ، [واللام فى : لِزيدٍ ، واللام فى لِيَضْرِبْ زيدٌ] [١] واللامِ فى : لَزيدٌ منطلقٌ ، واللام فى : لَتفعَلَنَّ ، وهل فى قولك : هل زيدٌ منطلقٌ ؟ وهل التى بمنزلة [٢] « قد » فى نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ [٣] ﴾ ، وقولِهِ [٤] :

أَهَلْ رأَوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذِى الأَكَمِ

ولا التى تُنْفَى بها النكرة ، ولا التى فى نحو : لا تَفْعلْ ، وإنْ التى للنفى ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مكَّنَّاهُمْ فِيمَا إنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ [٥] ﴾ فإنْ للنفى ، يُبَيِّن لك ذلك قولُه تعالى :

---

(١) تكملة من ب .

(٢) فى ب : « بمعنى » .

(٣) الآية الأولى من سورة الإنسان .

(٤) هو زيد الخيل . وصدر البيت :

سائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بشَدَّتنا

انظر : المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٠٨ ، ٢/٣٣٤ ، وشرح المفصل ٨/١٥٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٤٠ ، والكشاف ٤/١٦٦ ، والبحر المحيط ٨/٣٩٣ ، وتذكرة النحاة ص ٧٨ ، ورصف المبانى ص ٤٠٧ ، والمغنى ص ٣٥٢ ، وشرح أبياته ٦/٦٧ ، والخزانة ١١/٢٦١ ، استطرادا ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٤٩ ب .

ويربوع : أبو حىٍّ من تميم . والباء بمعنى عن . والشَّدَّة ، بفتح الشين : الحملة ، وروى بكسرها . وسفح الجبل : أسفله . والقُف ، بضم القاف : حجارة غاص بعضُها ببعض ، لا يخالطها سهولة ، وهو جبل غير أنه ليس بطويل فى السماء . والأكم ، بفتحتين ، واحدها : أكمة ، وهى ما ارتفع عن الأرض ، ولا يبلغ أن يكون جبلا .

(٥) سورة الأحقاف ٢٦ .



﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِى الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ [١] ﴾ .

فكما اتّفقتْ ألفاظُ الحروف المفردة ، واختلفْتْ معانيها ، كذلك هذه الحروفُ المركَّبة .

ومن ذلك : هَلَّا ، فى التحضيض ، ومنه : لَوْ ما ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ [٢] ﴾ .

ومن ذلك « إمّا » فى : ضربتُ إمّا زيداً وإمَّا عَمْراً ، لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه « إنْ » ، ولا ما تدلُّ عليه « ما » .

فهذا شأن هذه الحروف .

فأمّا « لمَّا » ، فإن « لم » بدخول « ما » عليها قد تغيَّرتْ عمَّا كانت عليه ، ألا ترى أنها صارت ظرفاً [٣] ، ولم تكن كذلك قبلُ ، إلا أنّها بقيتْ على الجزم والنّفى اللذين كانا فيه قبلُ ، وذلك نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا [٤] ﴾ .

★ ★ ★

---

(١) سورة الأنعام ٦ .

(٢) سورة الحجر ٧ .

(٣) يريد ظرفاً بمعين حِين ، وهى التى يُسمُّونها : لمَّا الحِينيّة ، وتدخل على الماضى ، وذلك فى قولهم : « لمّا جئتَ جئتُ » كأنك قلت : حين جئتَ جئتُ . الإيضاح ص ٣١٩ . وراجع البغداديات ص ٣١٦ . وأصل هذا عند سيبويه فى الكتاب ٤/٢٢٣ ، ٢٣٤ ، وذكر ابن هشام أن أبا على تبع فى ذلك ابن السراج . المغنى ص ٢٨٠ .

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

باب
ممّا إذا ائتلف من الكَلِم الثلاث كان كلاماً مستقلّا

قال لبيدٌ (١) :

قَلَّ ما عَرَّس حتَّى هِجْتُهُ   بالتَّباشير من الصُّبْح الأُوَلْ

اعلم أنهم قالوا : أَقَلُّ رجُلٍ يقول ذاك ، وأَقَلُّ امرأةٍ تقول ذاك (٢) ، وأَقَلُّ امرأتين تقولان ذاك ، فحَمَلُوا الصِّفَةَ (٣) فيه على المضاف إليه أَقَلُّ ، لا علَى أَقَلّ .

فإن قال قائل : ما موضعُ « يقول ذاك » و « يقولان ذاك » ؟

فالقولُ فيه أنَّ موضعَه جَرٌّ ، على ما عليه استعمالُهم (٤) ، ولا يجوز أن يكون رفعاً ؛ لأنه لو كان رفعاً ، لكان ينبغى أن يكون محمولًا على « أَقَلّ » ؛ إمَّا أن يكون وصْفاً له ، أو خبراً .

فإن قلت : إذا كان أَقلُّ مبتدأ ، فما خبُره ؟

فالقولُ فيه : أنّه لا يخلو من أن يكون مضمراً ، متروكَ الإظهار والاستعمال ، كما كان خبرُ الاسم بعد « لولا » كذلك (٥) ، أو يكون قد استُغْنى عن خبر المبتدأ بالصفة

---

(١) ديوانه ص ١٨٢ ، وتخريجه فى ص ٣٨٣ ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٠٨ أ .

وقد حكى البغدادى كلام أبى على هذا كلَّه ، فى هذه المسألة ، وقال فى آخر نقله : « انتهى كلام أبى على ، وسُقْناه برمَّته لنفاستِه » . الخزانة ٣٦٣/٣ - ٣٦٨ .

والتعريس : النزول فى آخر الليل ؛ للاستراحة والنوم . وهِجْتُه : أيقظتُه من النوم . قال البغدادى : وحتّى هنا : حرف جرّ ، بمعنى إلاّ الاستثنائية ، أى ماعرَّس إلاّ أيقظته ، أى نام قليلا ثم أيقظته . وقوله : « بالتباشير » أى بظهورها ، والتباشير : أوائل الصبح . يصف صاحبًا له كسلان .

وأريد أن أنبّه إلى أن هذا العنوان الذى صدَّر به أبو علىّ الباب ، قد جاء فى أوائل كتابه الإيضاح ص ٩ ، ولكنّ الكلام الذى تحته هناك مختلف عما أثاره هنا . فتأمَّلْ .

(٢) فى ب ، والخزانة : « ذلك » .

(٣) فى ب ، والخزانة : « فيها » .

(٤) مِن جَعْلِهِ صفةً للمضاف إليه المجرور ، وهو « رجل » .

(٥) نقل الرضىّ رأى أبى على هذا ، ثم تعقبه ، فقال : « وفيما قال نظر ؛ لأنه لا معنى لقولك : أقلُّ رجل يقول ذلك إلاّ زيدٌ موجود ، كما لا معنى لقولك : أقائم الزيدان موجود » . شرح الرضى على الكافية ٩٤/٢ .



الجارية (١) على المضافِ « أقلُّ » إليه ، وصار « أقَلّ » لا خبرَ له ؛ لما فيه مِن معنى النفى ، كما أنَّ « قَلَّما » فى قولهم :

.... قلّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدُود يَدُومُ (٢)

غيرُ مسندٍ إلى فاعل ؛ لما فيه من معنى النفى ، فكما صار « قَلَّ » غيرَ مسندٍ إلى فاعل ، كذلك « أقَلُّ » غير مسنَدٍ إليه (٣) خبرٌ ؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما قد جَرَى مَجرى صاحبِه ؛ ألا تَرى أنهم قالوا : قَلَّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، كما قالوا : ما رجلٌ يقول ذاك إلّا زيدٌ ، وقالوا : أقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، فأبدلوا زيداً من أقَلّ ، وأجروه مُجْرى : قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلَّا زيدٌ ، ألا ترى أنّه لم يُبدلْ من رجُلٍ المجرور ، بل أُجْرى مُجْرى : قلَّ رجلٌ .

فأمّا صفةُ الاسم الذى يُضافُ إليه أقَلُّ ، فإنه يكون فِعْلًا ، أو ظَرْفاً ؛ لأنّ الظَّرفَ كالفِعل والفاعل ؛ ألا تَرى أنه فى صِلات الموصولة (٤) كالفِعل ؛ لاستقلال الموصولِ به .

وقال أبو الحسن : لو قلتَ : أقلُّ رجُلٍ ذى جُمَّةٍ ، أو نحو ذلك ، لم يَحْسُن .

قال أبو على : وإنما امتنع هذا ؛ لأنّ « أقَلّ » قد جَرى مَجْرَى حرفِ النفى ، فلم يظهر له خَبرٌ ، كما أنّ « قَلّ » جرى مجراه ، فلم يُسْنَد إلى فاعل .

---

(١) فى ب : « الجارى » . وما فى أ مثله فى الخزانة .

(٢) صدره :

صددت فأطولت الصدود وقلَّما

وينسب للمَرَّار بن سعيد الفَقْعسى الأسدىّ ، ولعمر بن أبى ربيعة . راجع ملحق ديوانه ص ٥٠٢ ، والكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، ٤٦٦/٣ ، والخصائص ١٤٣/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والمحتسب ٩٦/١ ، وفرحة الأديب ص ٣٦ ، وسر الفصاحة ص ١١٣ ، والأزهية ص ٩٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٣٩/٢ ، ٢٤٤ ، والفوائد المحصورة ص ١٥٤ ، ٢٠١ ، ٣٦٠ ، وشرح المفصل ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص ٢٠٢ ، والممتع ص ٤٨٢ ، والمغنى ص ٣٠٧ ، وشرح أبياته ٢٤٦/٥ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى الخزانة . والبيت أنشده أبو على فى البغداديات ص ٢٩٦ ، والشيرازيات ١٣٢ ب .

(٣) من هنا يبدأ سقط كبير فى النسخة ب ، استغرق بقية هذا الباب ، وخمسة أبواب أخرى .

(٤) فى الخزانة : « فى صلة الموصول ، كالفعل ، فى استقلال الموصول به » .



فإذا علمتَ أنه قد جرى مَجْرى حرف النفى ، بما ذكرتُ ، وبأنهم قالوا : قَلَّ رجلٌ يقول [ذاك] [١] إلَّا زيدٌ ، [فجعلوه بمنزلة : ما رجلٌ يقول ذاك إلّا زيدٌ] [٢] ، كان قولهم : « أقَلُّ رجلٍ يقول ذاك » « أقَلُّ » فيه بمنزلة حرف النفى ، وحرفُ النَّفي ينبغي أن يدخلَ على كلامٍ تامٍّ ، والكلام التامُّ : الفعلُ والفاعلُ ، وما فى حكمهما من الظَّرف [٣] ، وليس المبتدأُ وخبُره ممّا يجرى مَجْرَى الفعل والفاعل هاهنا ، ألا تَرَى أن أبا الحسن يقول : لو قلتَ : أقَلُّ رجلٍ وجْهُه حَسَنٌ ، لم يَحسُنْ ، فدلَّ ذلك [٤] أنهم جعلوا « أقَلّ » بمنزلة « ما » و « ما » حقُّها أن تنفىَ فعلَ الحال فى الأصل ، ويؤكِّدُ ذلك أنه صفةٌ ، والصِّفةُ ينبغى أن تكون مصاحبةً للموصوف ، فكما لا تدخلُ « ما » فى نفى الفِعل ، إلَّا على فِعْلٍ وفاعلٍ ، كذلك ينبغى أن يكون الوصفُ الواقعُ بعد الاسم المضافِ إليه « أقَلُّ » فعلًا وفاعلًا ، أو ظَرْفاً ؛ لأنّ الظرفَ كالفِعل ؛ [ألا ترى أن قولَه تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [٥] صار دخولُ الفاءِ فى الخبر للجزاء ، كدُخُولها إذا كانت الصِّلَةُ فعلًا محضاً ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ﴾ [٦] ثم قال : ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾] [٧] فإذا كان [٨] كذلك ، فلو أوقعْتَ جملةً مِن ابتداءٍ وخبرٍ بعدَه ، لم يَحْسُن ؛ لأنَّ « ما » فى الأصل ، لا تنفيها ، إنما تنفى الفِعلَ ، ولو أوقعتَ صفةً لا معنًى للفعل فيها ، نحو ذات [٩] الجُمَّةِ ، وما أشْبَهه ؛ مما لا يُشابه الفعلَ ، لم يَجُزْ ، ولو أوقعتَ الصِّفةَ المشابهةَ للفِعل نحو ضاربٍ وصالحٍ ، لم يَحسُنْ فى القياسِ أيضاً ؛ ألا ترى أن هذا موضعُ جُملةٍ ، واسمُ الفاعِلِ لا يسُدُّ مَسَدَّ الجُملةِ ، ولذلك لم تستقلَّ الصِّلةُ به ،

---

(١) تكملة من الخزانة ، وتقدمت فى كلام أبى على .

(٢) سقط من الخزانة .

(٣) فى الخزانة : « الظروف » .

(٤) فى الخزانة : « فدلَّ ذلك على ... » .

(٥) سورة النحل ٥٣ ، وواضح أنه يريد بالظرف هنا : الجار والمجرور ، فى قوله تعالى : ﴿بكم﴾ ومثل ذلك « فى الدار » من قوله : « الذى فى الدار فله درهم » . راجع الإيضاح ص ٥٥ .

(٦) سورة البقرة ٢٧٤ .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من الخزانة .

(٨) فى الخزانة : « وإذا كانت كذلك » .

(٩) فى الخزانة : « ذى جمة ، وما أشبهها » .

واسمُ الفاعل فى صفة الاسمِ المجرور برُبَّ ، أَحْسَنُ منه فى صفة الاسم المضاف إليه « أَقَلُّ » ؛ لأن « رُبَّ » وما انْجَرَّ به مِن جُملة الكلام ، ألا تَرَى أن الفعلَ الذى يتعلَّقُ به مُرادٌ ، وإن كان قد يُترَكُ مِن اللفظ ، كما أن ما تتعلَّقُ به الكافُ ، فى قولك : الذى كزيدٍ ، كذلك ، فإذا كان [(١)] كذلك كانت فَضْلَةً ، والفَضْلَةُ لا يمتنعُ أن تُوصَفَ بالصِّفات التى لا تُناسِبُ الفِعلَ ، والتى تُناسِبُه ، وليس صِفةُ المضافِ إليه « أَقَلُّ » كذلك ؛ ألا ترى أنّ « أَقَلُّ » بمنزلة حرفِ النفى ، كما كان « قَلَّ » كذلك ، وحكمُ حرفِ النفى أن يدخلَ على جُملة .

ووجْهُ جوازِ وصفِ الاسمِ المضاف إليه « أَقَلُّ » بصالحٍ ونحوِه [(٢)] : أن هذا الضَّرْبَ قد أُجْرِىَ مُجْرَى الجُمل ، فى غير هذا الموضع ؛ ألا ترى أن سيبويه قد أجاز حكاية [عاقِلةٍ] [(٣)] لبيبةٍ ، ونحوِها ، إذا سُمِّى بها ، فجعَلَه فى ذلك بمنزلة الجُمَل ، حيث كان فى حُكمِها ، من حيث كان حديثاً ومُحَدَّثاً عنه . وقد جَرى هذا النحو مَجْرى الفِعل والفاعِل أيضاً فى الأسماء المُسَمَّى بها الفِعلُ ، [(٤)] وكذلك فيما ذكَرْنا .

والأَقْيسُ فيما انْجَرَّ [(٥)] برُبَّ ؛ أن يوصفَ بفِعلٍ وفاعل [أو اسمِ فاعلٍ [(٦)]] ؛ لأن أصل « رُبَّ » ، وإن كان كما ذكرنا ، فقد صار عندهم بمنزلة النفى ، ألا تَرى أنّها لا تقع إلّا صَدْراً ، كما أن النَّفْىَ كذلك ، وأن المفردَ بعدَه قد [(٧)] دلَّ على أكثر مِن واحد ، وهذا مما يختص به النفىُ ونحوه .

---

(١) فى الخزانة : « فإذا كانت كذلك » .

(٢) فى الخزانة : « هو أن ... » وعبارة الرضى فيما حكاه عن أبى على : « فلإعطائه معنى الفعل » ، غير أنه لم يصرح بنقله عن كتابنا هذا ، كما فعل البغدادىّ .

(٣) تكملة من شرح الرضى والخزانة ، وهي فى الكتاب ٣٢٩/٣ . قال سيبويه : « وإن سميت رجلا بعاقلةٍ لبيبة أو عاقلٍ لبيب ، صرفتَه وأجريتَه مجراه قبل أن يكون اسما » .

(٤) فى الخزانة : « فكذلك » .

(٥) فى الخزانة : « يُجَرّ » .

(٦) سقط من الخزانة .

(٧) فى الخزانة : « بعد قَلّ دلّ » . وعلّق شيخنا عبد السلام هارون قائلا : كذا فى النسختين . وغيَّره الشنقيطى بقلمه هكذا : « بعده قد دل » . وانظر وصف شيخنا لنسخة الشنقيطى من الخزانة ، فى مقدمة تحقيقها ص ٢٤ .

فإذا كان كذلك ، صار ذلك الأصلُ [١] كالمرفوضِ ، وصار الحكمُ لهذا الذى عليه الاستعمالُ الآن ، وقد صار كالنفى ، بما لَزِمه ، ممّا [٢] ذكرْنا ، كما صار أقَلُّ رجلٍ ، بمنزلة ذلك .

فكما أنّ حكم صفةِ المضاف إليه « أقَلُّ » ، أن يكونَ على ما ذكرنا ، كذلك حكمُ ما انْجَرَّ برُبَّ .

ومما يدلُّ على أنّ « أقَلّ » متنزِّلٌ [٣] منزلةَ النفى ، امتناعُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأ من الدخولِ عليه ، امتناعَها [٤] على ما لَزِمه حرفُ النفى .

وممّا جَرَى مجرى « أقَلُّ رجُلٍ » فيما ذكرنا ، قولُهم : « خَطيئةُ يومٍ لا أُصيدُ فيه » [٥] ، ألا ترى أنَّ الكلامَ محمولٌ على ما أُضِيف « خطيئةٌ » إليه ، كما كان محمولًا على ما أُضيف « أقَلُّ » إليه ، ولم يَعُدْ على « خطيئةٍ » ممَّا بعدَه ذِكْرٌ [٦] ، كما لم يعُدْ على « أقلُّ » شىءٌ ممّا بعدَه .

وقياسُ « خَطيئةٍ » أن تمتنعَ العواملُ الداخلةُ على المبتدأ والخبر ، من الدخولِ عليها ، كما امتنعَتْ من الدخول على « أقلّ » ؛ لاتّفاقِهما فيما ذكرتُ ، وفى المعنى ؛ ألا ترى أنه يريدُ : ما يومٌ لا أصيدُ فيه إلَّا الخَطأُ [٧] ، فصار كقولهم : « أقَلُّ » من جِهة المعنى ، ومن جِهة حَمْلِ ما بعدَها على ما أُضيفتْ إليه مِن دُونِها .

---

(١) فى الخزانة : « الأمر » .

(٢) فى الخزانة : « بما » .

(٣) فى الخزانة : « منزل » .

(٤) فى الخزانة : « امتناعها من الدخول على ... » .

(٥) الكتاب ٨٤/١ . وجاء فى اللسان (خطأ) : « ويقال : خطيئةُ يومٍ يمرُّ بى أن لا أرى فيه فُلاناً ، وخطيئة ليلةٍ تمرُّ بى أن لا أرى فلاناً فى النوم ، كقوله : طِيل ليلة ، وطِيل يوم » .

وجاء بها مشه : « قوله كقوله : طيل ليلة الخ كذا فى النسخ وشرح القاموس . تأمل كتبه مصححه » .

(٦) أى ضمير .

(٧) فى الخزانة : « الخطيئة » . وفى نسخة الشنقيطى بحاشيتها : « الخطأ » .

والقياس فيها ، وفى « أقلّ » أن يكون ما جَرَى بعدَهما (١) من الكلام قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، وصار معنى « أَقَلُّ امرأتين تقولان ذاك » : ما امرأتان تقولان ذاك . وكذلك « خطيئةٌ » حُمِل (٢) الكلامُ على المعنى ، فلم يَحْتَج إلى إضمارِ خبر ، كما لم تَحتجْ إليه فى قولك : أذاهِبٌ أخواك ؟ وما أشبهه (٣) .

وأمّا قولُ لَبِيد :

قَلَّ ما عَرَّسَ حتى هِجْتُه

فإن قولهم : « قَلَّ (٤) » يُستعمل على ضَرْبين ، أحدُهما : أن يكون بمعنى النفى ، لا يثبُتُ به شىءٌ ، والآخَرُ : أن يكون خِلافَ كَثُرَ ، يثبُتُ به شىءٌ قليلٌ .

فمن الأول ، قولهم : « قَلَّ ما سِرتُ حتَّى أدخُلَها (٥) » ، تنصبُ الفِعلَ معه بعد « حتىّ » ، كما تنصبُ فى قولك : ما سِرتُ حتَّى (٦) أدخُلَها ، ومنه : « قلَّما سِرْتُ فأَدخُلَها » ، فتنصبُ (٧) معها بالفعل بعدَ الفاء ، كما تفعلُ ذلك بالفاء بعد النَّفى ، ومنه : قَلَّ رجلٌ جاءنى إلَّا زيدٌ [كما تقول : ماجاءنى إلّا زيدٌ] (٨) . فهذا فى هذه المواضع بمنزلة النَّفى .

ولو أردتَ نفى كَثُرَ ، لجاز الرفعُ فى الفِعل بعدَ حتَّى ، كما تقول : سرتُ قليلًا حتى أدخُلُها .

ولو أُجْرِى هذا الضَّرْبُ مُجْرى الأوّلِ – على معنى أنّ القليلَ لم يُعْتدَّ به لقِلَّته –

---

(١) فى أ : « بعدها » . وأثبتُّ ما فى الخزانة .

(٢) فى الخزانة : « فحمل » .

(٣) إلى هنا انتهى نقل صاحب الخزانة عن كتابنا ، فى هذا الموضع ، والكلام الآتى نقله عن كتابنا أيضا ، ولكن فى أول حديثه على بيت لبيد ، فهو قد قدَّم ما أخَّره أبو علىّ . راجع الموضع المذكور قبلا من الخزانة .

(٤) فى الخزانة : « قلما » .

(٥) البغداديات ص ٣٠٠ ، وانظر الإيضاح ص ٣١٥ .

(٦) فى أ : « ما سرت فأدخلها » . وصححته من البغداديات ، والخزانة .

(٧) فى الخزانة : « معه الفعل بعد الفاء ، كما تفعل ذلك بالنفى » .

(٨) تكملة من الخزانة ، يقتضيها تنظيره ، ولست أشك أن هذه التكملة ثابتة فى الأوراق الضائعة من نسخة ب ، فإن نقل البغدادى عن هذا الكتاب يتفق دائما مع قراءة هذه النسخة . وانظر ما سبق فى ص ٩٢ .

لكان ذلك قياساً على كلامهم ، ألا تراهم قالوا : ما أدرِى أأذَّن أو أقام [١] ، فجعلَ الفعلَ غيرَ مُعْتدٍّ به ، والبيتُ مِمَّا قد ثَبَت فيه التَّعريسَ ، ولم يَنْفِه ألْبَتَّةَ ، يدلُّك على ذلك قولُ ذى الرُّمَّة [٢] :

زار الخيالُ لِمَىٍّ هاجِعاً لَعِبتْ ... به التَّنائفُ والمَهْرِيَّةُ النُّجُبُ
مُعَرِّساً فى بياض الصُّبْح وَقْعَتُهُ ... وسائرُ السَّيرِ إلَّا ذاك مُنْجذِبُ

* * *

---

(١) ومثله : « ما أدرى أسَلَّم أو ودَّع » ، حكاه ابن هشام عن الحريرى ، وخطَّأه فيما ذهب إليه من أن معنى « أو » هنا التقريب ، أى تقريب وقت السلام من وقت التوديع ، وذهب إلى أنها للشك . وحكى السيوطىُّ هذا ، وجمع بين ما ذكره أبو على ، وما ذكره ابن هشام ، هكذا : « ما أدرى أسلَّم أو ودَّع ، وأذَّن أو أقام » . المغنى ص ٦٧ ، والهمع ١٣٤/٢ .

وقول أبى علىّ : « فجعل الفعل غير معتد به » يشير إلى مسألة التعليق المعروفة فى (باب ظن وأخواتها) ، فإن الفعل « أدرى » قد علّق عن العمل فى الجملة التى بعده ، لفظا لا معنى ؛ وذلك لاعتراض الاستفهام بين العامل والجملة ، وذلك لأن الاستفهام له الصدر ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ماتُوعَدُون ﴾ الأنبياء ١٠٩ ، قال أبو حيان : « وإنْ نافية ، وأدرى معلّقة ، والجملة الاستفهامية فى موضع نصب بأدرى » . البحر المحيط ٣٤٤/٦ ، وراجع أوضح المسالك ٦٢/٢ . وانظر الأصول ٢١٣/٢ ، ٢١٥ ، والخصائص ١٦٩/٢ . وانظر الحكاية عن أبى على ، فى شبيه هذا الشاهد – فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٢٩ .

(٢) ديوانه ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٢ ، وقال البغدادى ، موضحاً وجه الاستدلال بهذين البيتين : « بيانه أن ذا الرمّة أراد بالهاجع المعرِّسَ نفسه . والهاجع : النائم . ولعبت به : ترامتْ به بلدةٌ إلى بلدة . والمَهْرِيّة ، بالفتح : الإبل المنسوبة إلى مَهْرة ، وهى حىٌّ باليمن . والنجب : جمع نجيب : كرام الإبل . والتعريس : الإقامة فى آخر الليل . ومعرّسًا : صفة « هاجعا » . أى زارنى خيالُ مىٍّ وأنا معرِّسٌ نائم . وجملة « فى بياض الصبح وقعتُه » صفة لقوله : معرسا ، يريد الوقعة التى ينامها عند الصبح ؛ لأن كلَّ من سار ليلتَه فذلك وقتُ إراحته ونومه . ويروى : « وسائر الليل » . ومنجذب : خبر سائر ، أى ماضٍ . وقوله : « إلاَّ ذاك » استثناءٌ للتعريس من السَّير . وهذا وجه الدليل » . والتنائف : جمع تنوفة ، وهى الصحراء ، أو القفر من الأرض .



وهذا شىءٌ من ائتلاف الكَلِم

من زعم أن حبَّ مع ذا ، فى قولهم : حَبَّذا زيدٌ ، بمنزلةِ شىءٍ واحدٍ [١] ، وجب أن يزعُمَ أن ارتفاعَ زيدٍ بعده ، بمنزلة ارتفاع الاسمِ بعدَ الاسمِ المبتدأ ، ولا يكون بمنزلة ارتفاعهِ بعدَ الفِعل ، نحو قام زيدٌ ، وذلك أن الفِعلَ جُعِلِ مع الاسمِ شيئاً واحداً عندَه ، فصار الحكمُ للاسم ، وتبعَ الفِعلُ الاسمَ ؛ ألا ترى أنك لو جعلتَ الاسمَ تابعاً للفِعل ، لجعلت الاسمَ غْيرَ مُعْتدٍّ به ، ولجعلْتَه بمنزلة بعض أجزاء الفِعل ، وليس يوجد اسمٌ فى نحو هذا ، ليس يقع به اعتدادٌ .

فإن قلت : الفَصْلُ .

فإن الفصلَ وإن لم يكن له حظٌّ فى الإعراب ، فإنَّه دالٌّ على معنىً ؛ ألا تَرَى أنه فى قولِ قومٍ أنّها [٢] تُؤذِنُ بأن الخبر معرفةٌ ، أو قريبٌ من المعرفة ، وعندَ قومٍ آخرين أنه يفصلُ الخبرَ من الصِّفة .

والفِعلُ قد جاء غيرَ مُعْتدٍّ به فى نحو : ما كان أحسنَ زيداً [٣] . فإن قلت : فقد جاءت « ظننتُ » لَغْواً ، فى نحو : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ .

فإن حبَّذا هنا ليس بلَغْوٍ ؛ ألا تَرَى أن الذى بعدَه مفردٌ ، والمفردُ لا يكون كلاماً إذا ألْغيتَ حبَّذا ، كما يكون زيدٌ منطلق ، كلاماً ، إذا ألغيتَ ظننتُ .

فإذا كان كذلك ، وجب أن يُجعلَ الفِعلُ تابعاً للاسم ، والحُكْمُ للاسم ، كما كان الحكمُ فيما جُعِلِ مع الحرف اسماً للفِعل ، لاسمِ الفِعل دُونَ الحرف ، وذلك قولُهم : هَلُمَّ ؛ لأنه كما أنّ الاسمَ أقْدَمُ رُتْبةً مِن الفِعل ، فكذلك الفِعل أقْدَمُ رُتْبةً من الحرف .

★ ★ ★

---

(١) راجع الكتاب ١٨٠/٢ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١٣٨/٧ – ١٤٢ ، وكتب النحو المتداولة ، فى (باب نعم وبئس) . وذكر أبو على مسألة (حبذا) فى البغداديات ص ٢٠١ .

(٢) هكذا فى أ ، ولعله يريد ضمائر الفصل ، فلذلك أنّث . لكنه جاء به بعد ذلك مفردا . وانظر ما قلته فى تعليقاتى حول ضمير الفصل ، فيما تقدم (باب مالحقه من الحروف بعضَ مالحق الأسماءَ والأفعال) .

(٣) وسبق هذا أيضا فى الموضع المذكور فى التعليق السابق .

باب
من التقديم والتأخير

قال الهُذلىُّ [١] :

ولكنْ فتىً لم تَخْشَ منه فَجيعةً   حديثاً ولا فيما مَضَى أنت وامِقُ

تقديره : ولكنْ فتًى أنت وامِقٌ ، لم تَخشَ منه فَجيعةً ؛ حديثاً ، ولا فيما مَضَى ، فحذَفَ الضميرَ العائدَ إلى الموصوف من اسمِ الفاعل ، كما يَحْذِفُ من الصِّلة ، والحذفُ من الفِعل أكثرُ .

وقال الفرزدق [٢] :

وما أحدٌ فى غيرِهِم بطريقهمْ   مِن الناس إلَّا فيهمُ بمُقيمِ

تقديره : وما أحدٌ من الناس فى غيرهم بطريقهم إلَّا فيهم .

وقال النابغةُ [٣] :

يُثِرْنَ الثَّرَى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه   إذا الشَّمسُ مَجَّتْ رِيقَها بالكَلاكِلِ

المعنى : يُثِرْنَ الثَّرَى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه بالكَلاكِلِ [٤] ، إذا الشّمسُ مَجَّتْ رِيقَها .

---

(١) هو أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٥٨ ، من قصيدة يرثى بها نُشَيْبة بن مُحرِّث ، والرواية فيه :

ولكنْ فتًى لم تُخْشَ منه فجيعةٌ   حديثاً ولا فيما مَضَى لك لاحقُ

قال السكرىّ : « ويروى : « أنت وامق » ، أى لم يأتك من مثله قطيعة ، و « أنت وامق » ، أى محبّ . يقول : لم تخش منه فجيعة حديثا ، ولا أيضاً فيما مضى . ثم ابتدأ فقال : وهو « لك وامق » ، وإن شئت ، وكأنه أراد : فتًى لك وامقٌ » .

(٢) ديوانه ص ٧٦٢ ، برواية :

فما أحدٌ من غيرهم بسبيلهم   وما الناسُ إلاَّ منهمْ بمقيم

(٣) ديوانه ص ١٤٢ .

(٤) قال الأعلم فى شرح الديوان : « أراد يثرن الحَصَى بالكلاكل حتى يباشرن برده . وقوله : إذا الشمس مجّت ريقها . قال الأصمعى : ريق الشمس : شىء تراه بالهاجرة إذا اشتد الحر ، ومثله قول جرير :

وذاب لعاب الشمس فوق الجماجم

والكلاكل : جمع كلكل ، وهو الصدر » .

وقال [١] :

إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجني ... ولو تَعزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

هَيَّجني دلَّ على ذكَّرني ، فكأنه قال : ذكَّرني أمَّ عَمَّارٍ ، ولو تعزَّيتُ عنها . هذا روايةُ الكتاب ، وتفسيرُ الخليل ، وقد رُوِي : ذكَّرني [٢] .

وقال الشَّمّاخ [٣] :

تَخامَصُ عن بَرْدِ الوِشاحِ إذا مَشَتْ ... تَخامُصَ حافى الخيلِ فى الأمْعَزِ الوَجِى

التقدير : حافِى الخيلِ الوَجِى فى الأمْعَز ، ومثل ذلك فى المعنى :

إذا تَجافَيْنَ عن النَّسائجِ ... تَجافِىَ البِيضِ عن الدَّمالِجِ [٤]

وقال ذو الرُّمَّة [٥] :

حتى إذا زَلجَتْ عن كلِّ حَنْجَرةٍ ... إلى الغَليل ولم يَقْصَعْنَهُ نُغَبُ

يريد : زَلِجتْ نُغَبٌ عن كلِّ حَنْجرةٍ إلى موضعِ الغَليل ، فأمَّا قولُه [٦] :

كأنَّها إبِلٌ يَنْجُو بها نَفَرٌ ... مِن آخَرِين أغارُوا غارةً جَلَبُ

يريد : كأنَّها إبِلٌ جَلَبٌ ، أى تُجْلَبُ لسُوقٍ ، يَنْجو بها نَفَرٌ ، أغارُوا مِن آخرين ، فهم يَنْجُون بهذه الإبل ، فكذلك هذا الحِمارُ ، يَنْجُو بهذه الحَمير .

---

(١) النابغة أيضا ، والبيت من قصيدة منحولة ، فى ديوانه ص ٢٠٣ . وهو من غير نسبة فى الكتاب ١/٢٨٦ ، والخصائص ٢/٤٢٥ ، ٤٢٨ .

(٢) وهى رواية الديوان .

(٣) ديوانه ص ٧٥ ، وتخريجه فى ص ٩٩ ، والتخامص : التَّجافى عن الشىء . والأمعز والمعزاء : المكان الكثير الحصى ، الصُّلب . والوَجِي : هو الحافى .

(٤) أمالى القالى ١/١٧٦ ، عن ابن دريد . وقال : « يعنى إبلا . يقول : بهنّ جِراحٌ من حُزُمِهنّ ، فهنّ يَتجافَيْن عنها ، كما تَجافَى النساءُ عن دمالجهنّ إذا بَرَدَتْ عليهنّ » .

والنَّسائج : جمع المَنْسِج – بكسر الميم وفتح السين ، ويقال : بالعكس : ما شخص من فروع كتفى الدابة إلى أصل العنق ، إلى مستوى الظهر . والدمالج : جمع الدملج والدملوج ، بضم الدال : وهو المعضد من الحلىّ .

(٥) ذو الرمة . ديوانه ص ٧٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٦ . ونُغَب : أى جُرَعٌ ، الواحدة نُغْبة . أى زلقت إلى الغليل ، وهو حرارة العطش . ولم يَقْصعْنه : أى ولم يقتلن عطشهنّ ، أى لم يَرْوَيْن ، والقصع : قتل العطش .

(٦) ديوانه ص ٦٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٥ .

فهذا كلامٌ على وجهه ، وإنَّما قدَّم فيه بعضَ الصِّفةِ على بعض ، ومثلُ ذلك ، فى تقديم الجُملة على المُفْرد ، فى الصفة ، قولُه عزَّ وجلَّ : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [(١)] ، فأمَّا قولُه [(٢)] :

عَيْناً مُطَحْلِبَةَ الأرجاءِ طاميةً فيها الضَّفادعُ والحِيتانُ تَصْطَخِبُ

فالتقدير : فيها الضَّفادعُ مُصْطخبةً ، والحِيتانُ [(٣)] ، فموضعُ « تَصْطخِبُ » نَصْبٌ ، والخبرُ مُضْمَر ، مثلُ : فيها زيدٌ قائماً وعمرٌو .

ومن رواه : « تَصْطحِبُ » ، بالحاء [(٤)] ، فنُراه خَفِى هذا المعنى عليه ، مع وضوحه .

وقال أبو الحسن ، فى قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [(٥)] المعنى : والذين يظاهرون من نسائهم ، فتحرير رقبةٍ لما قالوا ، ثم يعودون إلى نسائهم [(٦)] .

فإن قلت : كيف جاز أن تُقدِّر تقديمَ ﴿ لِماَ قَالُوا ﴾ ، وهو متعلِّق [(٧)] بالمصدر ، وقد تقدم ؟

---

(١) سورة الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ ، وجملة : ﴿ أنزلناه ﴾ فى موضع رفع ، لأنها صفة ﴿ كتاب ﴾ ، و ﴿ مبارك ﴾ وصف ثان . ويجوز فى غير القرآن نصبه على الحال . إعراب القرآن للنحاس ١/٥٦٥ ، ٥٩٣ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/٣٥٠ ، وانظر معانى القرآن للأخفش ص ٢٨٢ .

(٢) ديوانه ص ٦٣ . ويريد عيناً من الماء ، عليها الطُّحلُب ، وهو خضرةٌ على رأس الماء . وطامية : أى طما ماؤها وارتفع . والأرجاء : نواحى العين . وتصطخب : تصيح .

(٣) وهذا هو تقدير أبى نصر الباهلى ، شارح ديوان ذى الرمة أيضا ، قال : « فيها الضفادع تصطخب : تصيح ، وفيها الحيتان أيضا » . وجاء فى هوامش الديوان ، من نسخة المتحف البريطانى : « يريد فيها الضفادع تصطخب ، والحيتان لاتصطخب ، فقدّم وأخّر » .

(٤) ذكر هذا أهل التصحيف والتحريف ، وجعلوا رواية « تصطخب » بالخاء المعجمة ، من تصحيفات الأصمعى . قال أبو على الأصفهانى ، منكرا ساخرا : « أىّ صوت للسمك ؟ إنما هو تصطحب : أى تتجاور » . التنبيه على حدوث التصحيف ص ٦٦ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٠٢ ، وتصحيح التصحيف ص ١٨٦ .

(٥) سورة المجادلة ٣ .

(٦) معانى القرآن للأخفش ص ٤٩٦ ، وأبو على اختصر كلام الأخفش . وقال أبو حيان ، عن تقدير الأخفش هذا : « وهذا قول ليس بشىء ؛ لأنه يفسد نظم الآية » . البحر المحيط ٨/٢٣٣ .

(٧) حكى القرطبى عن الأخفش ، أن الجارَّ فى قوله : ﴿ لما قالوا ﴾ – متعلّق بالمحذوف الذى هو خبر الابتداء . =





قيل : لا يمتنع أن يتقدَّمَ ، على وجه التَّبْيين ، ليس على أنه متعلّق بالصِّلةِ ، كقوله [١] :

أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقاعِسُ

وقولِه :

كان جزائى بالعَصَا أَنْ أُجْلَدا [٢]

= وهذا المحذوف فيما حكاه : « فعليهم » أى : فعليهم تحرير رقبة . تفسير القرطبى ٢٨٢/١٧ .

(١) هو المذلول بن كعب العنبرى ، قاله حين رأته امرأته يطحن للأضياف . وصدره :

تقول ودقَّت صدرَها بيمينها

ونُسب لأبى محلم السعدى . راجع الكامل ٣٥/١ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، واللامات للزجاجى ص ٤٢ والمنصف ١٣٠/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ص ٦٩٦ ، والعقد الفريد ١٠٩/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٨٢ ، وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٥٥٩ ، والمتقاعس : من القعس ، وهو دخول الظهر ، وخروج الصدر ، ضدّ الحَدَب . قال المرزوقى : « المتقاعس : بناءٌ لما يُفعل تكلّفا » . وقال فى إعراب البيت : « أبعلى موضعه رفع بالابتداء . وقوله : « هذا » يكون فى موضع الخبر . والمتقاعس ، يتبعه على أنه عطف البيان له ، وإن شئت جعلت « هذا » صفة لبعلى ، والمتقاعس ، خبرا . وقوله : « بالرحا » لا يجوز أن يتعلق بالمتقاعس ؛ لأنه فى تعلقه به يصير من صلة الألف واللام ، وما فى الصلة لا يتقدّم على الموصول ، ولكن تجعله تبيينا ، وتتصور « المتقاعس » اسماً تامّا ، ويصير موقع « بالرحا » بعده موقع « بك » بعد « مرحبا » ، و « لك » بعد « سقيا وحمدا » .

وقال المبرد : « وجعل قوله : « بالرحا » تبيينا ، بمنزلة « لك » التى تقع بعد قولك : « سقيا » وبمنزلة « بك » التى تقع بعد « مرحبا » .

وعلّق المرصفى فقال : « بمنزلة لك : فى أنها غير متعلقة بالعامل المذكور ، بل هى معلقة بمحذوف ، تقديره : إرادتى بدعاء السُّقيا لك . ويُقدّر فى « مرحبا بك » : أنسى بك » . ثم علّق على التبيين ، فقال : « يريد أنه بيان للمحذوف » . رغبة الآمل ١٤٤/١ . وانظر الكتاب ٢٩٥/١ ، ٣١٢ ، والمغنى ص ٢٢١ (حرف اللام)

وقال ابن جنى : « ومعنى التبيين : أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام ، ولا تقدره فى الصلة » . المنصف ١٣١/١ ، وانظر الموضع السابق من اللامات . وسيستعمل أبو على هذا المصطلح كثيرا . ويسميه أحيانا « الإبانةَ » راجع البغداديات ص ٥٥٤ ، ٥٥٧ .

وينبغى التنبه إلى أن مصطلح « التبيين » هذا ، من الألفاظ المشتركة ، فهو يأتى أيضا عند الكوفيين بمعنى البدل عند البصريين ، ويستعمله البصريون مرادفاً للتمييز . راجع : المصطلح النحوى ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) ينسب إلى العجاج ، وقبله :

ربَّيْتُـــه حتـــى إذا تمعـــددا وآض نَهْدًا كالـحِصان أجـردا

ويقال : تمعدد الصبىّ : أى غلظ وصلب ، وذهبت عنه رطوبة الصبا . وآض : صار . والنَّهْد : العالى المرتفع . والأجرد : القصير الشعر ، وهو ممّا تُمْدَح به الخيل . =



[وقوله تعالى (١)] : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٢) .

لم يَجعلُوا « بالعصا » متعلِّقاً بالجزاء (٣) ، ولكن جعلوه تَبْييناً للجَلْد ، فكذلك ما تأوَّله أبو الحسن .

فأمَّا ما قدَّرَه من التَّقديم والتَّأخير ، فكقوله : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ (٤) ﴾ التقدير : فألْقِهْ إليهم فانظُرْ ماذا يرجعون ، ثم تَولَّ عنهم (٥) .

وقد تُؤُوِّلَتْ على أن يكون التقدير : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ أى ثُمَّ يَعُودُون للقولِ ، والقولُ فى المعنى هو المَقُولُ فيه ، مثل ضَرْبِ (٦) الأميرِ ، ونَسْجِ اليَمنِ ، وقاله الخَلْقُ ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٧) فالخَلْق هو

= ذيل ديوان العجاج ص ٧٦ ، وغريب الحديث لأبى عبيد ٣٢٧/٣ ، والمحتسب ٣١٠/٢ ، والمنصف ١٢٩/١ ، ١٣٠ ، ٢٠/٣ ، واللامات للزجاجى ص ٤٣ – وفيه أوجُهُ إعراب البيت – وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٨٣ ، وشرح المفصل ١٥١/٩ ، والخزانة ٤٢٩/٨ ، عن كتابنا ، وشرح أبيات المغنى ٣٠٤/٦ ، استطرادا ، عن كتابنا فى غير هذا الموضع . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٥٩ ب ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب ، فى ثلاثة مواضع .

ونقل البغدادى ، فى الخزانة ، عن التبريزى ، شارح كافية ابن الحاجب ، قال : « لم يتعلق بالعصا بأن أجلد ، بل : إما بأعنى ، للتبيين ، أو بمثل المؤخر ، أو بجعل « كان » تامة ، وبالعصا متعلقا بها ، وأن أجلد : فى موضع رفع ، على أنه بدل من الجزاء » .

(١) تكملة لازمة من الخزانة ، عن كتابنا .

(٢) سورة يوسف ٢٠ ، وأفاد أبو حيان أن الجارَّ « فيه » يتعلَّق : إمَّا بأعنى مضمرة ، أو بمحذوف يدلُّ عليه ﴿ من الزاهدين ﴾ ، أى : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، أو بالزاهدين ؛ لأنه يتسامح فى الجارّ والظرف ، فجوّز فيهما مالا يجوز فى غيرهما . البحر المحيط ٢٩١/٥ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٣١/٢ وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ، صفحات ٦٥ ، ٢٩٧ ، ٥٣٣ ، ٧١٦ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٣٧/٢ . وقد تكلم أبو على ، فى هذه الآية كلاماً شافيا ، فى البغداديات ص ٥٥٣ – ٥٥٩ .

(٣) فى الخزانة : « بالجلد » والذى فى كتابنا مثله فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٨٣ ، والذى منع تعلُّق « بالعصا » « بجزائى » أن الباء فى صلة « أن » من قوله : « أن أجلدا » ، ومحال تقديم شيءٍ من الصلة على الموصول . قاله ابن جنى ، فى المنصف .

(٤) سورة النمل ٢٨ .

(٥) معانى القرآن للأخفش ص ٤٣٠ .

(٦) والمراد : مضروب الأمير ، ومنسوج اليمن . راجع البغداديات ص ٥٩٨ .

(٧) سورة الروم ٢٧ .



المخلوق ؛ ألا تَرَى أن الذى يُعادُ ، هو الأَجْسامُ ، وأنه مِثل قوله : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ (١) ، ومثل ذلك : « العائدُ فى هِبَته » (٢) ، أى فى مَوْهُوبه ؛ ألا ترى أن العَوْدَ لا يكون إلى الهِبة ، التى هى العقدُ المُوجِبُ للتمليك ، إذا انضمَّ إليه القَبْضُ ، فإذا كان كذلك ، كان المرادُ الموهوبَ ، فكذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِماَ قَالُوا ﴾ .

فإن قلت : فكيف وقعت اللامُ مَوْقِعَ « إلى » فى قوله : عُدْتُ إلى كذا ؟

فإنّ (٣) ذلك لا يَمْتنعُ ؛ ألا تَرَى أنه قد جاء : ﴿ قُلِ اللهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ﴾ (٤) ، ﴿ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥) ﴾ و ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (٦) ، ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ (٧) .

وقال : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾ (٨) قيل : إن التقدير : ليقولَنّ يا ليتنى كنتُ معهم كأن لم يكن بينَكم وبينَه مودّةٌ .

وهذه الجُملُ التى يقعُ فيها التقديمُ والتأخيرُ ، على ضَرْبين : منها ما هو تقديمُ جُملةٍ على جُملة ، كنحوِ ما ذكرنا ، ومنها ما هو اعتراضٌ .

---

(١) سورة الأعراف ٢٩ .

(٢) جزء من حديث شريف ، يروى بروايات مختلفة . منها : « العائدُ فى هبته كالكلب يعود فى قيئه » ، و « العائد فى هبته كالعائد فى قيئه » . وانظره بهاتين الروايتين ، فى صحيح البخارى (باب هبة الرجل لامرأته ، والمرأةِ لزوجها . من كتاب الهبة) ٢٠٧/٣ ، وصحيح مسلم (باب تحريم الرجوع فى الصدقة والهبة . من كتاب الهبات) ص ١٢٤١ ، وسنن ابن ماجة (باب الرجوع فى الهبة من كتاب الهبات) ص ٧٩٧ .

(٣) هذا جواب : « فإن قلت » ، وقد نبهت على نظيره من قبل .

(٤) سورة يونس ٣٥ ، وقد ذكر الفعل « يهدى » فى الآية ثلاث مرات ، تعدى فى اثنتين منها بإلى ، وفى الثالثة باللام ، وهى التى اكتفى بها أبو على . وذلك قوله تعالى : ﴿ قل هل من شركائكم من يهدى إلى الحقّ قل الله يهدى للحق أفمن يهدى إلى الحق أحقُّ أن يتبع أمَّنْ لا يَهِدِّى إلاّ أن يُهْدَى فمالكم كيف تحكمون ﴾ . وأنظر أمالى ابن الشجرى ٢٣/١ .

(٥) سورة الأنعام ٨٧ .

(٦) سورة الزلزلة ٥ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٢ .

(٧) سورة يوسف ١٥ .

(٨) سورة النساء ٧٣ ، وتمام الآية ، حتى يظهر فيها وجه الاستشهاد : ﴿ ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾ . وجاء فى النسخة أ : ﴿ يكن ﴾ بالياء التحتية ، وهى قراءة نافع وأبى عمرو ، وابن عامر ، وعاصم فى رواية أبى بكر ، وحمزة ، والكسائى . السبعة ص ٢٣٥ ، وقال أبو جعفر النحاس : « وقرأ ابن كثير ، وعاصم ، من رواية حفص : ﴿ كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ﴾ ومن ذكَّر [بتشديد الكاف] جعل مودّة بمعنى الود » . إعراب القرآن ٤٣٣/١ .



فمِن الاعتراض قولُه تعالى : ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ (١) ﴾ تقديره : ولا تؤمنوا أن يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم إلّا لمن تبع دِينَكم . وقوله : ﴿ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ ﴾ اعتراضٌ (٢) .

وكذلك قولُه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣) ﴾ فالخبر ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ (٤) ﴾ ، وأبو الحسن يقول : إن التقدير : أَجْرَ من أحسنَ عملًا منهم ، وقد يكون على قولٍ له آخر (٥) : إنّا لا نُضيع أَجْرَهم ؛ لأنَّ مَن أحسنَ عملًا ، هم الذين آمنوا فى المعنى .

وأمَّا قولُه (٦) :

شَخْتُ الجُزارةِ مِثْلُ البَيْتِ سائرُهُ ... مِنَ المُسوحِ خِدَبٌّ شَوْقَبٌ خَشِبُ

فإن « سائره » يرتفع بمِثْلٍ (٧) ، ولا يكون ابتداءً مؤخَّراً ؛ لأنّك حينئذٍ تَفصِلُ بينَ الحالِ (٨) وذى الحال بالأجنبىّ منهما ، وهذا النحوُ من الفصل بالأجنبى ، وإن كان قد جاء فى الشِّعر ، فإذا أمْكَنَ حملُه على غيره ، لم يُحمَل على الفصل .

---

(١) سورة آل عمران ٧٣ .

(٢) هذا بعض ما قيل فى الآية الكريمة . وفيها كلام كثير ، استقصاه وجمع أطرافَه أبو حيان ، فى البحر المحيط ٢/٤٩٤ – ٤٩٧ . وقال أبو جعفر النحاس : « هذه الآية من أشكل ما فى السورة » ، وذكر ما قيل فيها . إعراب القرآن ١/٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) سورة الكهف ٣٠ .

(٤) الآية ٣١ .

(٥) وعلى هذا اكتفى ، فقال فى معانى القرآن ص ٣٩٦ : « لأنه لما قال : لا نضيع أجر من أحسن عملا ، كان فى معنى : لا نضيع أجورهم ؛ لأنهم ممن أحسن عملا » . وراجع إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٣ .

(٦) ذو الرمة . ديوانه ص ١١٥ ، وتخريجه فى ص ١٩٤١ ، وسيعيد أبو على إنشاده مرة أخرى . والشاعر يصف الظليم ، وهو ذكر النعام . فقوله : شخت الجزارة ، يريد : دقيق القوائم والرأس . والشخت : الدقيق ، من الأصل ، لا من الهزال . وأصل الجزارة : ما يأخذ الجزار ، وهى القوائم والرأس . والمسوح : الشعر . يريد بيتًا من شَعر ، شبهه به لسواده ، وخِدَبٌّ : ضخم . وشوقب : طويل . وخشب : غليظ جاف .

(٧) لأنه بمعنى مماثل ، فيعمل عمل الفعل ، فيرتفع « سائره » على أنه فاعلٌ له . وقول أبى على : « ولا يكون ابتداءً مؤخرا » ستأتى إجازته ذلك ، فى موضع آخر من الكتاب .

(٨) الحال هنا هو ما يتعلق به الجار والمجرور « من المسوح » . وصاحب الحال هو المضاف إليه « البيت » .



بابٌ
ممّا قُلِبَ الكلامُ فيه عن الحدّ الذى ينبغى أن يكون عليه

قال أبو زيد (١) : يُقال : إذا طَلَعت الجَوْزاءُ انْتصَبَ العُودُ فى الحِرْباء . يريدون : انتصبَ الحِرْباءُ فى العُود .

وقال أبو الحسن : تقول : عرضْتُ الناقةَ على الحَوْض ، وعرضْتُها على [الماء (٢)] وإنما يريدون : عرضتُ الماءَ عليها . وقال الحُطَيْئةُ (٣) :

فلمَّا خَشِيتُ الهُونَ والعَيْرُ مُمْسِكٌ ... على رَغْمِه ما أمْسَكَ الحبلَ حافِرُهْ

التقدير : أمسكَ الحبلُ حافِرَه (٤) ، والمعنى : ولستُ كالعَير ، ومِثْلُه :

---

(١) النوادر ص ٤٠٩ . ويقال أيضا : طلعت الجوزاء ، ووافى على عُودِ الحِرْباء . وهو من أسجاع العرب فى طلوع النجوم . ذكره ابن سيده فى المخصص ٩/١٥ . والجوزاء : نجم يقال إنه يعترض فى جَوْز السماء ، أى وسطها . والحِرْباء : دُوَيْبَّة على شكل سام أبرص ، ذات قوائم أربع ، دقيقة الرأس ، مخططة الظهر ، تستقبل الشمس نهارها ، فإذا زالت زالت معها ، مقابلة لها ، وتتلون ألواناً بحَرِّ الشمس . ويذكر ويؤنث . ويقال : الحرباء ، مذكر ، والحرباءة مؤنث . ويقال لها : أم حُبَيْن .

(٢) تكملة لازمة من أمالى ابن الشجرى ١/٣٦٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٧١ ، وسياقهما يؤذن بأنهما ينقلان عن أبى على . وشرح أبيات المغنى ، نقلا عن كتابنا . انظر التعليق التالى .

(٣) ديوانه ص ١٨٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ، والموشّح ص ١٢٨ ، وسرّ الفصاحة ص ١١٦ ومجالس العلماء للزجاجى ص ٢٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٧١ وشرح أبيات المغنى ٢/٣٢٦ ، ٨/١١٥ ، وفى هذا الموضع حكاه بسياقه عن كتابنا ، وعجز البيت من غير نسبة فى شرح الحماسة ص ٥٥٧ والمحتسب ٢/١١٨ . والعير : الحمار .

(٤) قال ابن قتيبة : وكان الوجه أن يقول : « ما أمسك حافِرَه الحبلُ ، فقلب » ؛ لأن ما أمسكتَه فقد أمسكك ، والحافر ممسكٌ للحبل ، لا يفارقه ، مادام به مربوطا ، والحبل ممسك للحافر » .

وقال ابن عصفور ، فى الضرائر ، بعد ذكر بيت الحطيئة : « فإن كثيرا من النحويين جعلوه مقلوبا ، وزعموا أنه يريد : ما أمسكَ الحبلُ حافِرَه ، إلا الأصمعىّ ؛ فإنه زعم أنه غير مقلوب ، وأن الحافر هو الذى يمسك الحبل ؛ إذ لولاه لخرج الحبلُ من رجلِه » . هذا وقد ذكر ابن قتيبة ، وابن عصفور ، كثيرا من شواهد القلب ، وكذلك فعل الشريف المرتضى ، كما سيأتى فى تخريج بيت ابن مقبل ، وابن هشام ، فى المغنى ص ٦٩٥ (القاعدة العاشرة . من فنون كلامهم القلب) ، وفى شرحه على بانت سعاد ص ٧٤ . وانظر شروح التلخيص ١/٤٨٦ – ٤٩١ .



رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ (١)

أى : ولستُ كذاك ، ويُنشَدُ للفرزدق (٢) :

ووَفْراءَ لم تُخْرَزْ بسَيْرٍ وَكِيعةٍ غَدوْتُ بِها طَيًّا يَدِى برِشائِها

قيل فيه : طَيَّارِشائها بيدى . وأنشد الطُّوسىُّ :

لَمَّا خَشِيتُ نَسَبَىْ إضْوائِها (٣)

---

(١) صدره :

آذنتنا ببَيْنِها أسماءُ

وهو مطلع معلقة الحارث بن حلِّزة اليشكرى . ديوانه ص ٩ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٣٣ ، وشرح أبيات المغنى ، الموضع السابق .

وواضح أن استشهاد أبى على بهذا الشعر ، إنما هو لمعناه ، ومطابقته لبيت الحطيئة ، فى نفى الحكم ، ليس غير ، إذ لا محلّ للقلب النحوىّ فى بيت الحارث . والثاوى : المقيم ، والثواء : الإقامة . والمعنى : رُبَّ مقيم تُمَلُّ منه إقامتُه ، ولكنا لا نَمَلُّ ثَواءَ هذه المرأة .

(٢) ديوانه ص ٤ ، والمعانى الكبير ص ٧٤ ، والخصائص ١٧٣/٣ - عجزه فقط - والمخصص ٦/١٠ ، ٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٠ ، واللسان (وكع - عمى) ، وشرح أبيات المغنى . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٤٤٨ .

ووفراء : أى وافرة ، لم ينقص منها شىء ، يعنى فرسا ، وتخرز : أى تخاط . ووكيعة : أى وثيقة الخلق شديدة . والرشاء : الحبل ، وأراد لجام الفرس .

وقال أبو على ، فى البغداديات : « إن نُوِّن (طيًّا) بالتنوين ، أمكن أن يكون حالاً من الفاعل ، وحالاً من المفعول [يعنى المجرور ، فى : بها] فإذا جُعِل حالاً من الفاعل ، كان من قوله : طوى الأرضَ فيها ، وإن جُعِل حالاً من المفعول ، فمن قوله :

غُضُفًا طواها أمسِ كلَّابىُّ

أى : أضْمَرَها ، أى غدوت بها ضامرةً .

وإذا لم يُنوَّن احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون (فَعْلَى) مؤنث (طَيَّان) ، ويمكن أن يكون [الألفُ] للتثنية ، تقديره : طَيَّايدى برشائها ، أى طيّارشائها بيدى ، فقلب » . انتهى كلامه . وفى هذا النص كلمتان فى النفس منهما شىء ، وهما قوله : « بالتنوين » وقوله : « فيها » بعد : طوى الأرض - ولعله منتزَعٌ من شاهد - . وقد راجعتهما على مخطوطة الكتاب فوجدتهما كما فى المطبوعة ، إلا أن « بالتنوين » تشبه أن تكون فى المخطوطة : « فالتنوين » بالفاء .

وروى فى المخصص ، واللسان « طبًّا » بالباء الموحدة ، أى : فطنا خبيرا . يقال : رجلٌ طبٌّ بكذا - بفتح الطاء - أى عالمٌ به . وقال ابن سيده : « فأمّا طبًّا ، من قوله : طبّا يدى » فقد يكون حالاً من الأقرب ، الذى هو متعلّق بحرف الجرّ ، ومن الأبعد الذى هو مُعْتَمَدُ الفائدة » .

(٣) قائله عمر بن لجأ التيمىّ ، من أبيات يصف فيها إبله ، ويمدحها ، فى قصة تراها فى ديوان جرير ، بشرح ابن حبيب ص ٢٠٩ ، ٥٣٣ ، والنقائض ص ٤٨٧ ، وطبقات فحول الشعراء ص ٤٢٤ . وهو فى شعره ص ١٤٩ . =



يريد : إِضْواءَ نَسَبَيْها ، وأنشد أيضا :

كما لَفَفْتَ الثَّوبَ فى الوِعاءَيْنْ [١]

أى الثَّوبَيْن فى الوِعاء [٢] . وأنشد أبو الحسن :

وإِنْ أنت لاقَيْتَ فى نَجْدةٍ فلا تَتهيَّبْك أن تُقْدِما [٣]

قال : يريد : لا تَتهيَّبْها ، وحكى سيبويه : « تَهيَّبَتْنى البِلادُ [٤] » ، فيكون معناه القَلْبَ ، على تأويل أبى الحسن ، وقال ابن مُقْبِل [٥] :

ولا تَهيَّبنى المَوْماةُ أركبُها إذا تجاوَبَت الأَصْداءُ بالسَّحَرِ

وقال الأخطل [٦] :

مثلُ القَنافِذِ هَدَّاجُون قد بَلَغَتْ نَجْرانُ أو بلغَتْ سَوْآتِهم هَجَرُ

= والإضواء : أن يجىء الولدُ ضاويا ، أى هزيلاً ضعيفا . وبعد البيت الشاهد :

مِن قِبَلِ الأمِّ ومِن آبائها

والبيت بتحريف ومن غير نسبة فى ضرائر الشعر ص ٢٧١ ، وقال ابن عصفور : « أنشده بعض البغداديين » ولعله يريد أبا على . وهو أيضا فى شرح أبيات المغنى ، نقلاً عن كتابنا ، كما سبق .

(١) من غير نسبة فى المخصص ١٢٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٧/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٠ ، واللسان (دحس) ، وشرح أبيات المغنى .

(٢) قال ابن عصفور : « وهذا ليس بقلب إعراب ، وإنما قلب حكم الإفراد والتثنية ، فجعل التثنية التى ينبغى أن تكون للثوب للوعاء ، وجعل الإفراد الذى ينبغى أن يكون للوعاء للثوب » .

(٣) قائله النمر بن تولب ، رضى الله عنه . ديوانه ص ١٠١ ، وتخريجه فى ١٥١ ، وزد عليه : الحلل ص ٣٤٦ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٩ – بصدر مختلف – وشرح أبيات المغنى ٣٨٥/١ ، ١١٣/٨ ، ١١٦ . والنجدة : القتال وقيل : الشجاعة والبأس ، والقوة . وحذف مفعول « لاقيت » . يريد : إذ الاقيت قومًا ذوى نجدة فى حربٍ ونحوها ، فلا يتهيبْك الإقدامُ عليهم .

(٤) الكتاب ٧٢/٤ (باب استفعلت) .

(٥) ديوانه ص ٧٩ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : الحلل ص ٣٤٦ ، وأمالى المرتضى ٢١٧/١ ، وشرح أبيات المغنى ٣٢٤/٢ ، ١١٦/٨ ، وما فى حواشى ضرائر الشعر ص ٢٦٩ . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٣٦ أ .

(٦) ديوانه ص ٢٠٩ ، وهو بيتٌ سيّار ، تراه فى غير كتاب . انظر معانى القرآن للأخفش ص ١٣٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ، وحواشيه ، والأصول ٤٦٤/٣ ، والمحتسب ١١٨/٢ ، والحلل ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٨ ، وحواشيه ، وشرح الكافية الشافية ص ٦١٢ ، وشرح أبيات المغنى ١١٦/٨ ، ١٢٥ ، وانظر فهارسه . وسينشد أبو على البيت مرة أخرى فى هذا الكتاب . =

قال أبو الحسن : جَعَل هَجَرَ كأنّها هى البالِغةُ ، وهى المَبْلُوغَة فى المعنى ، وأنشد لكعب الغَنَوِىّ :

وكُنْ أنت تَرْعَى سِرَّ نَفْسِك واعْلَمَنْ   بأنَّ أَقَلَّ الناسِ للسِّرِّ ساتِرُهْ (١)

قال : يريد : إنَّ أستَرَ الناسِ للسِّرِّ أقَلُّهم ، وهذا يُشْبِه : دخَلَتِ (٢) الكُمَّةُ فى رأسِى ، والخاتَمُ فى إصْبَعى ، وقال الفرزدق (٣) :

لا تَحْسَبَنَّ دراهِماً سَرَّقْتَهـا   تَمْحُو مَخازِيَكَ التى بِعُمانِ

= وقد جاء البيت فى ديوان الأخطل بهذه الرواية :

على العيارات هَدَّاجُون قد بلغت   نجرانَ أو حُدِّثَتْ سوآتِهم هَجَرُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت ، وقد أشار أبو تمام إلى الروايتين ، فى نقائض جرير والأخطل ص ١٦٣ .

وهدّاجون : مشاءون ، يقال : هَدَج يَهْدِج : إذا أسرع ، والمصدر : الهَدَج ، والهَدَجان ، شبّههم بالقنافذ ؛ لمشيهم بالليل ؛ للسرقة والفجور ، كما يمشى القنافذ ، والقنفذ يُضرب به المثل فى السُّرى بالليل ، يقال : هو أَسْرَى من قنفذ . ونجران وهجر : بلدان معروفان . قال ابن السِّيد ، فى الحلل ص ٢٧٨ : « وكان الوجه أن يرفع « السوءات » ؛ لأنها تأتى البلادَ ، والبلادُ لا تأتى إليها ، فقلب اضطراراً ، حين فُهم المعنى . والظاهر من كلام أبى القاسم [يعنى الزجاجى] أنه إنما جعل الاضطرار فى « هجر » وحدَها ؛ لأنه قال : « فقلب ، لأن السوءات تبلغ هجر » فنصبها ورفع « هجر » . وأنشده أبو العباس المبرد ، برفع « نجران » و « هجر » ، وقال : تجعل الفعل للبلدين على السَّعة . وهذا هو الصحيح » .

والأمر على ما قال ابن السِّيد فى الكامل ٣٧٠/١ ، وعبارته : « فجعل الفعل للبلدتين على السعة » .

وقال البغدادى فى شرح أبيات المغنى ١٢٦/٨ : « ونجران : فاعل بلغت ، والمفعول محذوف ، يدلُّ عليه مفعول بلغت الثانى ، تقديره : قد بلغت نجرانُ سوءاتهم » .

فكلام المبرد وابن السِّيد والبغدادىّ دالٌّ على أنّ نصب « نجران » الذى تراه فى بعض الكتب ، من الإعراب المرجوح . وأنبّه هنا إلى أن « نجران » قد جاء بالنصب أيضا فى نسخة كتابنا .

(١) لم أجده فى غير شرح أبيات المغنى ١١٦/٨ – وهو ينقل عن كتابنا – ولم ينشده أبو الحسن الأخفش فى الموضع المذكور من معانى القرآن . وقد وجدت شبيها لهذا البيت فى شعر كعب ، وذلك قوله :

ولست بمبدٍ للرجـال سريــرتى   وما أنا عن أسرارهــم بسؤولِ

رغبة الآمل ١٠١/٦ .

(٢) فى شرح أبيات المغنى : « أدخلت الكمّ فى رأسى » ، وفى أمالى ابن الشجرى ٣٦٦/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٧١ ، والمغنى ص ٦٩٦ : « أدخلت القلنسوة فى رأسى » . وواضح أن الرأس هى التى تدخل فى القلنسوة ، وكذلك الإصبع هى التى تدخل فى الخاتم . ويقال للقلنسوة : كُمَّة ؛ لأنها تُغطِّى الرأس .

(٣) ديوانه ص ٨٦٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٩ ، واللسان (سرق) وشرح أبيات المغنى . ورواية الديوان : =

قال : يريد : سَرَّقْنَك ، وهذا الضَّربُ كثيرٌ . وأمَّا قولُه (١) :

إلى مَلِكٍ ما أُمُّه مِن محارِبٍ   أبوه ولا كانت كُليبٌ تُصاهِرُهْ

فتقديره (٢) : أبوه ما أُمُّه من محارِب ، فقدَّم خبر المبتدأ ، (٣) وهو جُملةٌ ، كما قدّمه وهو منفردٌ ، نحو منطلقٌ زيدٌ ، و « مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك » (٤) .

* * *

= « أعْطَيْتَها » بالبناء للفاعل . وفى ضرائر الشعر : « شَرَّفْتَها » وقال : « يريد دراهم شرفتك » . وجاء فى اللسان ، عن ابن برى ، قال : « وقد جاء سَرَّق فى معنى سَرَق . قال الفرزدق :

لا تحسبَنَّ دراهماً سَرَّقْتَها ... البيت

أى سَرَقْتَها . قال : وهذا فى المعنى ، كقولهم : إن الرِّقين يُغَطِّى أفْنَ الأفين . أى لا تحسَبْ كسْبَك هذه الدراهم مما يغطِّى مخازيك » . والرقين ، بكسر الراء والقاف : جمع الرِّقَة ، بكسر الراء وفتح القاف ، وهى الدراهم ، وأصلها : الوَرِق ، بفتح الواو وكسر الراء ، فالهاء عوض من الواو ، مثل عدة ، وزنة ، من الوعد والوزن . وواضح أن ابن برى بهذا التأويل لا يرى فى البيت قلباً .

ويبقى أن أشير إلى أن ضبط الفعل فى النسخة أ جاء بضم السين وتشديد الراء مكسورة ، فى الموضعين « سُرِّقْتَها » و « سُرِّقْنَك » بالبناء للمفعول ، ولا وجه له إلا أن يكون بفتح السين والراء المشددة ، ويكون معنى « سَرَّقَنك » أى جَعَلَنك سارقا . كما تقول : فسَّقه وجَهَّله : أى نسبه إلى الفسق والجهل .

(١) ديوانه ص ٣١٢ ، من قصيدة يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان . والبيت فى الخصائص ٢/٣٩٤ ، والمغنى ص ١١٦ ، وشرح شواهده ص ٣٥٧ ، وشرح أبياته ٣/٣٤ ، ٨/١١٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٣٠ ، والمقاصد النحوية ١/٥٥٥ ، والهمع ١/١١٨ ، واطلبْه أيضا فى كتب البلاغة ؛ فإنهم يوردونه شاهدًا على التعقيد اللفظى ، الذى سببه التقديم والتأخير . راجع شروح التلخيص ١/١٠٦ .

ورواية الديوان : « أبوها » ، وعليها فلا شاهد فى البيت ، قال البغدادى : « ولكن المشهور فى كتب النحو تذكير الضمير ، فى « أبوه » ، والتقدير على رواية الديوان : إن أمه ليس أبوها من محارب . فيكون « أبوها » بدلا من « أمه » بدل اشتمال ، ولا يكون فيه شاهد » .

(٢) لم ترد « أبوه » فى النسخة أ ، وهى فى المراجع التى ذكرت .

(٣) فى أ ، وشرح أبيات المغنى : « وهى » .

(٤) الإنصاف ص ٦٦ ، وسائر كتب النحو (باب المبتدأ والخبر) . والمشنوء : المُبْغَض .



بابٌ
من مجارى أواخِر الكلِم من العربيّة

اعلم أن أبا الحسن قال فى قول الراجز (١) :

خالَطَ مِن سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

إن التقدير : وفاها ، فحذف المضافَ إليه ، وكذلك قال فى قولهم : ليس غيرُ ؛ إن التقدير : ليس غيرُه .

وحكى بعضهم (٢) أنّ من الناسِ مَن قد لَحَّنه ، والتَّلْحين ليس بشيءٍ ؛ لاحتماله ما قال أبو الحسن .

وفيه قولٌ آخَرُ : وهو أنه جاء به على قولِ من لم يُبدلْ من التنوين الألفَ فى النَّصب ، ولكن جَعل النَّصْبَ ؛ (٣) فى أن لم يُبدِل من التنوين فيه الألفَ ، كالجَرِّ والرَّفْع ، كما جعلوا النَّصبَ فى نحو :

كَفَى بالنَّأْيِ مِن أسماءَ كافِ (٤)

---

(١) هو العجاج . ديوانه ص ٤٩٢ ، والبيت فى : المقتضب ١/٢٤٠ ، وشرح المفصل ٦/٩٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/١١٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٣٤ ، ٩٦٠ ، ٩٦٧ ، ٩٧٧ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٣ . والخزانة ٣/٤٤٢ ، نقلا عن كتابنا ، و ٤/٤٣٨ ، وأنشده ابن سيده فى المخصص ١/١٣٦ – ١٣٨ ، وحكى كلام أبى علىٍّ فيه ، وانظر أيضا ١٤/٩٦ ، ١٥/٧٨ .

وأنشده أبو على فى كتبه : الشيرازيات ، ورقة ٤٤ب ، والبغداديات ، صفحات ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٣٨٥ ، والعسكريات ص ١٦٩ – ١٨٠ .

(٢) هو أبو العباس المبرد ، كما فى المقتضب ، وصرح به أبو على فى البغداديات ص ١٦٠ ، وحكاه البغدادى فى الخزانة ٤/٤٣٨ .

(٣) فى الخزانة : « فى عدم إبدال التنوين ألفاً كالجرّ .... » ، وهذا من تغيير البغدادى عبارةَ أبى على ، فإنه ينقل عنه ، كما سبق . وقد نبهت إلى صنيع البغدادى هذا من قبل .

(٤) تمامه :

وليس لحبّها إذ طال شافِ

وهو لبشر بن أبى خازم . ديوانه ص ١٤٢ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : المقتضب ٤/٢٢ ، والحلل ص ٣٤٩ ، =



مثلَ الجَرّ والرَّفع ، فكذلك جعل النصبَ مثلَهما فى نحو قوله :

وآخُذُ من كلِّ حَيٍّ عُصُمْ (١)

وهذه اللغةُ – وإن لم يحكها سيبويه – فقد حكاها أبو الحسن وغيُره ، ووَجْهُها من القياس ما أعلمْتُك .

فإذا جاز أن يُقَدَّر على هذه اللغة ، قَدَّرْناه عليها ، (٢) فكانت الألفُ فى الكلمة التى هى بَدَلٌ مِن عين الفِعل ، وجاز ذلك ؛ لأنه ليس يبقى الاسمُ المتمكِّن على حَرْف ؛ ألا ترى أن الألفَ منقلبةٌ عن العين ، فصار فى ذلك كالأسماء التى لَماَّ أُمِنَ لَحاقُ (٣) التَّنوين بها ، جاز أن تَبْقَى على حرفين ؛ أحدُهما حرفُ لِين ، كقوله : « ذُو » ، التى فى معنى « الذى » و « ذا » و « تا » ، ونحو ذلك ، مما جاء على حرفين ، أحدُهما حرفُ لين ، لماّ لم يكُن ممّا يلحقه التنوينُ .

= من غير نسبة – وسها محققه فنسبه فى فهارسه إلى أبى حية النميرى ، وأبو حيّة منشد ، لا منشىء – وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٠٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٦/٨ ، استطرادا ، وحواشى الخزانة ٤٣٩/٤ . وسيعيد أبو على إنشاد البيت مرة أخرى فى هذا الكتاب ، وأنشده فى كتبه : الشيرازيات ورقة ١٣٧ أ ، والبغداديات ص ٥٤٦ ، والعسكريات ص ١٤٩ .

قال ابن الشجرى : « وكان حقه كافيا ؛ لأنه حال ، كما قال الآخر :

كفى الدهرَ لو وكَّلْته بِىَ كافيا » .

الأمالى ١٨٣/١ ، وانظر حواشى المقتضب .

(١) صدره :

إلى المرءِ قيسٍ أُطيل السُّرَى

وهو للأعشى ، من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب . ديوانه ص ٣٧ ، والخصائص ٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٩ ، والخزانة ٤٤٥/٤ ، وأنشده أبو على فى العسكريات ص ٢٠٠ ، والحلبيات ص ٣٤ .

قال البغدادى : « والاستشهاد بهذا البيت كثيرٌ فى مؤلفات أبى على ، وتلميذه ابن جنى . وكان القياس أن يقول « عُصُمًا » ؛ لأنه مفعول « آخذ » ، وهو جمع عصام ، ككتب جَمع كتاب » وعصام القربة : وِكاؤها ، وعصامها أيضا : عروتها . يعنى عهداً يبلغ به ، ويعزُّ به . وهذا ضبط ابن جنى ، وشرحه ، فى كتابه المبهج ص ٤٧ ، وضبطه ابن هشام بكسر العين وفتح الصاد ، قال : « واحدة العِصَم : عِصْمة ، وهى الحبل والسبب » ، وأنشد بيت الأعشى هذا ، فى سياق تفسير قوله تعالى : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ فى حديث الحديبية . السيرة النبوية ٣٢٦/٣ .

(٢) فى الخزانة ٤٤٣/٣ : « وكانت » .

(٣) فى الخزانة : « إلحاق » .



فكذلك قولُه : « خَياشِيمَ وفا » لا يمتنع أن يكونَ على حرفين ، أحدُهما حرفُ لِين ، على الوجه الذى ذكَرْنا .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : كسَرْتَ فاىَ ، كما تقول : رأيت فاكَ ؛ لأنَّ الفاءَ إنّما تَتْبَعُ العينَ ، فكما أنّ العينَ إذا كانت فى موضع جَرٍّ انقلبَتْ ياءً ، كذلك إذا كانت فى موضع كَسْرٍ ؛ ألا تَرَى أنه لا فَصْلَ فى اللفظ بين الكسرِ والجَرّ ، فى قولِك : مررتُ بغُلامِك ، ورأيتُ غُلامِى ، فكذلك لا يكونُ بين : كسَرْتَ فِيَّ ، ووضعْتُه فى فِيَّ ؛ لكونه فى الموضعين فى موضع كسرةٍ ، وعلى هذا القِياس أنْشَدوا :

ومِنَّا لَقِيطٌ وابْنَماهُ وحاجِبٌ (١)

فتحوا النُّونَ ؛ لانفتاح الميم ؛ لمجاورة الألف ، كما أتْبَعْتَ الفاءَ ، مِن فِيَّ ، فى النَّصب ، فى قولك : كسرتَ فِيَّ ، حركةَ عينِ الإعراب ، فى نحو : رأيتُ غُلامِى ، كما أتْبعته حركةَ الإعراب .

واعلَمْ أنّ ما ذَهَب إليه (٢) ؛ من أنّ قولَهم : مُ اللهِ ، إنّما هو محذوفٌ من : أيْمُنُ اللهِ ، يَتَّجه على أنَّ الياءَ قد حُذِفَت ، كما حُذِفت الواوُ ؛ لأنّهما يتّفقان فى الإعلال ، فى مواضع ، فلما حُذِفَتْ سَقَطتْ همزةُ الوصلِ ، وحُذِفت النُّونُ ، كما حُذِفت فى « دَدٍ (٣) » ؛ لأنّها تُوافِق

---

(١) تمامه :

مؤرِّثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخْبِى

وهو للكميت ، وهو بيت مفرد فى ديوانه ١/١٢٥ ، وتخريجه فى ص ٣٠٣ ، وزِد عليه : ديوان المتلمس بشرح الأصمعى ص ٣٢ .

(٢) يعنى أبا العباس المبرد ، وقد صرَّح به فى البغداديات ص ١٦١ ، وهو فى المقتضب ٢/٣٣٠ ، وانظر العسكريات ص ١٧٤ .

(٣) أصله : دَدَنٌ ، وهو اللهو واللعب . وجاء فى الحديث عنه ، ﷺ : « ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ منّى » ، وفى رواية : « لست من دَدٍ ، ولا دَدٌ منى ، ولست من الباطل ولا الباطلُ منّى » . ذكره السيوطى ، فى الجامع الصغير ٢/١٢٣ ، وقال : « أخرجه ابن عساكر ، عن أنس » ورمز له بالحرف (ض) أى ضعيف .

وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، فى غريب الحديث ١/٤٠ ، ثم قال : « قال الأحمر : وفى الدد ثلاث لغات : يقال : هذا دَدٌ ، على مثال يدٍ ودمٍ ، وهذا دَدًا ، على مثال قفاً وعصًا ، وهذا دَدَنٌ ، على مثال حَزَن . قال الأعشى :

أترحلُ عن ليلى ولمَّا تزوَّدِ ... وكنتَ كمن قَضَّى اللُّبانةَ من دَدِ =



حُروفَ الاعتِلال ، فى أشياءَ (١) كثيرة . وجاز الحذفان ؛ لأنهما ليسا على التَّوالى ، فيُكْرَهَ ، وهذا فى الاسم مِثْلُ عِهْ ، وشِهْ (٢) ، فبقى الاسمُ على حرفٍ واحد .

ووَجْهُ بَقائِه على حرفٍ واحِد ، أنّ الإضافة تَلْزَمُه ، ولا يُستعمَلُ وحدَه ، فجاز لذلك ، كما جاز عند الجميع بقاءُ الاسم على حرفين ، أحدُهما حرفُ لينٍ ؛ من أجل الإضافة ، أو علامةِ التأنيث ، فى نحو : شاةٍ ، ولاةٍ .

فلما جاز عند الجميع بقاءُ الاسمِ على حرفين ؛ أحدُهما حرفُ لِين ، مِن أجلِ الإضافة ، وإن لم يكن ذلك فى الإفراد ، كذلك جاز بقاؤُه على حرفٍ واحدٍ من أجل الإضافة ؛ ألا تَرَى أنَّ كونَ الاسمِ على حرفين ، أحدُهما حرفُ لين ؛ فى أنه غيرُ موجودٍ إلَّا فى الإضافة ، أو ما فى حكمها ، كبقاء الاسمِ على حرفٍ واحد ؛ فى أنّه ليس إلَّا فى الإضافة .

وما ذَهَب إليه من ذلك ، أوْلَى مِن قول مَن (٣) قال إنه محذوفٌ مِن « مِن » الجارَّة ؛ ألا تَرَى أن الحروفَ لا تُحذَفُ ، وأنَّ مَن حَذَف : « ولاكِ اسْقِنِى (٤) » إنما حذفه لالتقاء

= وقال عدىّ بن زيد :

أيها القـلب تعلَّـلْ بدَدَنْ　　إنَّ هَمِّـى فى سَمـاعٍ وأَذَنْ »

وتكلم عليه الزمخشرى كلاماً جيدا ، فى الفائق ١/٤٢٠ ، ٤٢١ ، وحكاه عنه ابن الأثير ، فى النهاية ٢/١٠٩ ، وانظر أمالى ابن الشجرى ٢/٣٦ .

(١) ذكر هذه الأشياء فى العسكريات ص ١٧٤ .

(٢) عِه : مِن وَعَى ، وشِهْ : مِن وَشْى الثوب . راجع المنصف ٢/٢٣٠ .

(٣) هو أبو بكر بن السراج ، كما صرح به فى البغداديات ، والعسكريات ، وقال فى هذا : « على أن أبا بكر كان يقول : إنها ليست محذوفةً عنده من « أيمن » ، وإنما هى « مِن الله » ، فحذفت النون لالتقاء الساكنين . قال : ألا ترى أنهم قد استعملوا هذا الحرف فى القسم ، فقالوا : مِن ربى لأفعلنّ ، وغيَّروه أيضاً فضمُّوا الميمَ منه » .

(٤) تمامه :

فلستُ بآتيـه ولا أستطيعُـهُ　　ولاكِ اسْقِنِى إن كان ماؤكَ ذا فضلِ

وهو للنجاشى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك الحارثى ، كان فاسقاً رقيق الإسلام ، أقام عليه علىٌّ رضى الله عنه ، الحَدَّ ، لشربه الخمر فى نهار رمضان . الشعر والشعراء ص ٣٢٩ . =



الساكنيْنِ فى الضرورة ، على التشبيه بـ﴿ أَحَدُ اللهُ ﴾ [١] ، « ولا ذاكرَ اللهَ [٢] » ، وهذا فى الكلام ، وليس فى الشعر ، فليس حذْفُه إذًا لالتقاء الساكنين ، ولكنْ على حَدِّ « دَدٍ » .

والحذْفُ فى الكلام إذا كان موضعاً تتحرّك فيه النونُ ، لا تُحذَف ، فكذلك لو كان مِن « مُ اللهِ » إنما حُذِف لالتقاء الساكنين ، وجب ألَّا تُحذفَ ؛ لأنه موضعٌ تتحرَّك فيه ، كما لم يُحذَف مِن ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٣] ، فأمّا قولُه :

لم يكُ الحقُّ على أن هاجَهُ [٤]

= والبيت الشاهد فى الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٣١٠/١ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، والموشح ص ١٤٧ ، وأمالى المرتضى ٢١١/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٥/١ ، وحماسته ص ٧١٨ ، والإنصاف ص ٦٨٤ ، ونضرة الإغريض ص ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ص ١١٥ ، وشرح المفصل ١٤٢/٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣٥٧/٤ ، ١٩٤/٥ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى الخزانة ٤١٨/١٠ ، وقد أنشده أبو على ، فى العسكريات ص ١٧٩ .

والمحذوف فى البيت هو النون ، وتقديره : ولكن اسقنى .

(١) سورة الإخلاص ١ ، ٢ ، والاستشهاد هنا بحذف التنوين ، مع الوصل ، لالتقاء الساكنين ، وهى قراءة مروية عن أبى عمرو ، فى بعض طرقه ، كما ذكر ابن الشجرى فى الأمالى ٣٨٢/١ ، وانظر هذا الطريق فى السبعة ص ٧٠١ ، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ ، والخزانة ٣٧٦/١١ .

(٢) تمامه :

فألفيتـــــه غير مستعـــــتبٍ ولا ذاكـــر الله إلاَّ قليـــــلا

وهو لأبى الأسود الدؤلى . ملحقات ديوانه ص ١٢٣ ، والكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٣ ، ومعانى القرآن ٢٠٢/٢ ، والخصائص ٣١١/١ ، والمنصف ٢٣١/٢ ، وتفسير الطبرى ٣٠٦/٣ ، والإفصاح ص ٥٦ ، والتبصرة ص ٧٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٣/١ ، ونضرة الإغريض ص ٢٦٥ ، والإنصاف ص ٦٥٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٦٩/١ ، ٢٧٨/٢ ، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ ، وشرح أبيات المغنى ١٨٢/٧ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى هذه الكتب . وأنشد أبو على موضع الشاهد منه ، فى البغداديات ص ١٦٢ .

وقوله : « ولا ذاكرَ اللهَ » يروى بنصب « ذاكر » وجرّه ، فالنصب للعطف على « غير » والجرّ للعطف على « مستعتب » ، و « لا » لتأكيد النفى المستفاد من « غير » .

(٣) أول سورة البيّنة .

(٤) تمامه :

رسمُ دارٍ قد تعفَّى بالسَّرَرْ

وقائله حُسَيْل بن عرفطة — شاعر جاهلى — وحُسَيْل : مصغر حِسْل ، بكسر الحاء ، وسكون السين المهملة ، =



فشِعْرٌ (١) ، وليست من الحروف التى يُحذَف منها ؛ لأنها ليست بمُضاعَفة .

فإذا كان كذلك ، كان حَمْلُه على أنه « مُنَ » التى فى « مُن رَبّى » لا يَسوغُ لأمرين ؛ أحدُهما أنه قد حَذف ما لا يُحذَفُ مثلُه ، والآخَرُ أنه استعمل الحرفَ مضموماً ، فى غير الموضع الذى استعملوه فيه ؛ ألا ترَى أنه زعم (٢) أنه لا يُستعمل ذلك إلّا فى هذا الاسم وحدَه ، يعنى فى « مُنْ ربِّى » فى القَسَم .

واعلم أن القولَ فى أَدْلٍ ، وأَجْرٍ ، وأَحْقٍ ، وقَلَنْسٍ (٣) : أنّ الواوَ أُبدلت ياءً ، فى هذا النحو ، لما كانت تَغْلِبُ عليه الياءُ فى الإضافة إلى المتكلّم ، فلمّا أُبدِلت ياءً ، أُبْدلتْ من الضّمة الكسرةُ ، كما أُبدلتْ منها ، فى مَرْمِىّ ، لمّا أُبدلتْ واوُ مفعولٍ ياءً ؛ لادّغامها فى الياء ،

= بعدها لام ، وهو ولد الضب . وقال أبو العباس المبرد : هو حَسِيل ، بفتح الحاء وكسر السين . وقال أبو حاتم : وحُسَين ، مصغر حسن ، بالنون . راجع نوادر أبى زيد ص ٢٩٥ ، والخزانة ٣٠٨/٩ ، وانظر البيت أيضا فى : الخصائص ٩٠/١ ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، وضرائر الشعر ص ١١٥ – وقافيته : بالُطّلَل – وإعراب القرآن ، المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٣٥ – نقلا عن أبى على – والهمع ١٢٢/١ ، وأنشده أبو على ، فى العسكريات ص ١٧٨ ، وانظر اللسان (كون) .

وتعفّى : مبالغة ، من عفا الرسم : أى دثر ودرس . والسِّرر : بكسر السِّين ، وبعضهم يفتحها ، والمحدِّثون يضمونها : موضع على أربعة أميال من مكة ، عن يمين الجبل ، وهناك الشجرة التى سُرَّ تحتها سبعون نبيًّا ، أى قُطِعت سُرَرُهم . انظر شرح أشعار الهذليين ص ١١٣ ، ومعجم ما استعجم ص ٤٢٧ ، ٧٣٣ (فى رسم : الحجون – والسِّرر) ، ومعجم البلدان ٢١٠/٣ ، والنهاية ٣٥٩/٢ .

(١) يعنى ضرورة .

(٢) يعنى سيبويه . الكتاب ٤٩٩/٣ .

(٣) أدل : جمع دلو ، وهو معروف ، وأصل أدلٍ : أدْلُوٌ ، فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضمًّا أصليا ، وذلك ممّا لا نظير له فى العربية ، قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياءً ، ثم أعلت إعلال قاضٍ .

وأجر جمع جِرو ، بكسر الجيم ، وتفتح وتضم ، والكسر أفصح ، كما قال ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص ١٧٤ ، ويقال فى تصريفه ما قيل فى أدلٍ . والجِرْو : الصغير من كل شىء .

وأحقٍ : جمع حَقو ، بفتح الحاء ، وهو موضع شدّ الإزار ، وهو الخاصرة ثم توسَّعُوا حتى سَمّوا الإزار الذى يُشَدّ على العورة حقوا . وأحقٍ حكمها فى التصريف حكم سابقيْها .

وقلنسٍ : جمع قلنسوة ، وهى لباسٌ وغطاء للرأس . وقد جمعت بإسقاط التاء ، على حدّ تمرة وتمر ، فجاء الجمع : قَلَنْسُوٌ . فُفعِل به ما فعل بالثلاثة السابقة . راجع فى ذلك : الكتاب ٣١٧/٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٣٨٣/٤ ، ٣٨٤ ، ٤٨٢ ، والمقتضب ١٨٨/١ ، والمنصف ١١٨/٢ ، ١٢٠ ، والخصائص ٢٣٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٥/٢ ، ١٠٠ ، وشرح المفصل ١٠٨/١٠ ، وحواشى شرح الشافية ١١٦/٢ .



ومن [١] زعم أن قول الشاعر :

قدرٌ أحلَّكَ ذا المجازِ وقد أَرَى وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجاز بدارِ

إنما ردَّ الواوَ التى هى لامُ الفِعل فى الإضافة إلى الياء [٢] ، كما ردَّه مع الكاف ، فى نحو : أبوه ، وأبوك ، فليس بمُصِيب . وذاك أن هذا الموضعَ لما كان يلزمُه الإعلالُ بالقَلْب ، وقد استمرَّ فيه الحَذْفُ [٣] ، أَمْضَى ذلك فيه ، ولم يَرُدّ فيه ما كان يلزمه الإعلالُ له .

وإنّما « أبِيّ » جَمعٌ [٤] ، مثل عِشْرِيَّ ، ويدلُّك على ذلك قولُ الشاعر [٥] :

وقد شُئِيَتْ بها الأقوامُ قَبْلى فما شُئِيتْ أَبِيَّ ولا شُئِيتُ

وقد أنشدوا [٦] قولَ الشاعر :

---

(١) هو أبو العباس المبرد ، كما صرح به أبو على ، فى الشيرازيات ، ورقة ٨٨ ب ، وحكاه عنه ابن الشجرى فى الأمالى ٣٧/٢ .

والبيت الشاهد لمؤرّج السُّلَمىّ ، من شعراء الدولة الأموية . وهو فى مجالس ثعلب ص ٤٧٦ ، ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥ ، فى رسم (الربذة) ، وإنباه الرواة ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ ، ومعجم الأدباء ٢٠٠/١٣ (فى ترجمة الكسائى) ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٠٩ ، وشرح المفصل ٣٦/٣ – نقلاً عن أبى على ، وإن لم يصرح – والمغنى ص ٤٦٨ ، وشرح أبياته ٣٠/٧ ، والخزانة ٤٦٧/٤ ، حكاية عن كتابنا . واللسان (قدر – نخل) .

(٢) فيكون أصله أَبُوى ، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها ، عملاً بالقاعدة ، حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً ، وأبدلت الضمة كسرة لئلاً تعود الواو . قاله فى الخزانة .

(٣) فى الخزانة : « القلب » . وما عندنا مثله فى شرح المفصل .

(٤) فيكون أصله على هذا : أبين ، مثل عشرين ، حذفت النون عند الإضافة إلى ياء المتكلّم ، ثم أدغمت الياء التى هى ياء الجمع فى ياء المتكلّم . راجع الخزانة ، والمحتسب ١١٢/١ ، واللسان (أبو) .

(٥) نُسب فى الجمهرة ٤٨٤/٣ ، لقُصَىّ بن كلاب ، وهو من غير نسبة فى الخصائص ٣٤٦/١ ، وشرح المفصل ٣٧/٣ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ورقة ٨٨ ب ، مع بيت قبله :

فمن يك سائلاً عنى فإنى بمكة مولدى وبها رَبِيتُ

وقوله : « شئيت » أى سُبِقْتُ ، من قولهم : شأوت الرجل : إذا سبقتَه . قاله ابن دريد . وجاء فى الخصائص : « شنئت » بالنون . وكذلك فى شرح المفصل .

ولم يبيّن أبو علىّ ، رحمه الله ، وجه الدلالة من البيت ، حيث قال : « ويدلُّك على ذلك » . وقد ذكرها فى الشيرازيات ، قال : « فقوله : « وأبىَّ » فى هذا البيت جمعٌ ، لا يكون غير ذلك ، بدلالة لحاق التأنيث الفعل ، وإنما لحقتْ لعلامة الجمع ، كأنه جعل التصحيح بمنزلة التكسير ؛ لأن التصحيح فى المعنى آباء » .

(٦) يأتى هذا الإنشاد – بعد استطراد أبى على – متصلاً بمسألة بقاء الاسم على حرفين ، أحدهما حرف لين ، من أجل الإضافة ، وهو ما يتحقق باعتبار « لا » اسماً مفعولاً به ، وإضافته إلى البخل .



أَبى جُودُه لا البُخْلَ واستَعْجَلَتْ به   نَعَمْ مِن فَتىً لا يَمْنَعُ الجُودَ قاتِلَهْ (١)

على ضربين : لا البُخْلَ (٢) ، ولا البُخْلِ ، بالجَرّ ، والجَرُّ قولُ أبى عمرٍو ، فيما رواه يونسُ ، عنه ، جعلها مضافةً إليه ؛ لأنَّ « لا » قد تكون للجُود ، وللبُخْل ، ألا ترى أنه لو قال : امنَعِ الحقَّ واحْرِمِ المساكينَ ، فقال : لا ، كان هذا جُوداً (٣) .

فأمّا بقاؤهما على حرفين ، فمِثْل : رأيتُ (٤) فازيدِ ، وذا مالٍ .



(١) هذا بيت كثير الدوران فى كتب العربية ، انظره فى معانى القرآن للأخفش ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ - وأبو على ينقل عنه - والخصائص ٣٥/٢ ، ٢٨٣ ، وتفسير الطبرى ٣٢٤/١٢ [فى تفسير الآية ١٢ من سورة الأعراف] ، وتفسير القرطبى ١٧٠/٧ ، والبحر المحيط ٢٧٣/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٨/٢ ، ٢٣١ ، وضرائر الشعر ص ٧٧ ، والجنى الدانى ص ٣٠٢ ، والمغنى ص ٢٤٨ ، وشرح أبياته ٢٠/٥ ، ٢١ - عن كتابنا - وشرح شواهده ص ٦٣٤ ، واللسان (نعم) ٦٩/١٦ ، عن أبى على و (لا) ٣٥٥/٢٠ . وأنشده أبو على ، فى العسكريات ص ١٨٠ ، والشيرازيات ورقة ١٥١ أ .

وأنبّه إلى أن بعض هذه الكتب قد ضبطت « قاتله » برفع اللام . وهو غير معروف ، قال البغدادى فى شرح أبيات المغنى ٢٦/٥ بعد أن ذكر عن ابن الخباز وجْهاً متكلَّفا للرفع : « ولم أر من روى قاتلُه بالرفع » . وكان قد نقل عن الزمخشرى أن « قاتلَه » منصوب ، إمَّا على الحال ، أى : لا يمنع الجودَ فى حال قتله إيَّاه ؛ لأن الجود يُفْقِره [وقد قالوا : الفقر هو الموت الأحمر] وإما على أنه مفعول ، أى : لا يمنع من يريد أن يقتله الجودَ » .

(٢) وجه النصب أن تكون « لا » زائدة ، و « البخل » مفعول « أبى » ، وأن تكون « لا » اسماً مفعولَ « أبى » ، و « البخل » : بدلٌ منه . وفيه أعاريب أخرى استقصاها البغدادى ، فى شرح أبيات المغنى .

(٣) بسط هذا ابنُ الشجرى ، فقال فى الأمالى ٢٣٢/٢ : « لأن « لا » تكون للبخل ولغير البخل ، فأراد أنه يمتنع من « لا » التى للبخل خاصة ، فمثال التى للبخل أن يقول له : هل تجود علىّ بدرهم ؟ فيقول : لا ، ومثال التى لغير البخل أن يقول له : هل تمنعنى عطاءك ؟ فيقول : لا » .

(٤) ومن ذلك قولهم فى الأمثال : « لَوْ وجدتُ إلى ذلك فَاكَرِشٍ لفعلته » . المستقصى ٣٠٠/٢ ، ومجمع الأمثال ١٧٨/٢ ، واللسان (فوه) .



بابٌ

من التثنية

قال عنترةُ :

أَحَوْلِى تَنفُضُ استُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتلَني فها أنذا عُمارا [١]

اعلم أن التثنية على ضَرْبين [٢] : أحدهما أن يلحقَ الاسمَ فيها حرفُ التثنية ، ويكونَ فى تقدير الانِفصال ، والآخَرُ : أن يُصاغَ الاسمُ على التثنية ، ولا يُقَدَّرُ فيها انفصالُ الواحد ، كما قُدِّر فى الوجه الأول ، ولكن بُنِى على التثنية ، كما بُني نحوُ السَّماوةِ والعَظاية [٣] ، على التأنيث ، غيرَ مُقَدرٍ فيها دخولُ التاء على التذكير ، وهذا أحدُ ما يدلُّ على أن التثنيةَ حرفُ الإعراب [٤] .

فالأول كقولك : رجلٌ ورجُلان ، وامرأةٌ وامرأتان ، وعَصاً وعَصَوان ، ورَحاً ورَحَيان ، ومِعْزًى ومِعْزَيان ، ونحو ذاك .

---

(١) ديوان عنترة ص ٢٣٤ ، وتخريجه فى ص ٣٤٧ . والبيت من قصيدة يتوعَّد فيها عنترة عمارةَ بن زياد العبسى ، وكان قد بلغه أن عمارة يظهر تحقيره ، ويستصغر شأنه . والاست : معروفة . والمذروان : جانبا الأليتين المقترنان . ومن كلام العرب : جاء ينفض مذرويه : إذا جاء يتهدّد ويتوعّد . إصلاح المنطق ص ٣٩٩ ، وأنشد البيت . واللسان (ذرا) وحكى كلام أبى على .

(٢) ذكر هذا الكلام بحروفه ابن يعيش ، ولم يَعْزُه إلى أبى على . انظر شرح المفصل ١٤٩/٤ .

(٣) سماوة البيت : سقفه ، وسماوة كلِّ شيءٍ : شخصه وطلعته . والسماوة أيضا : ماء بالبادية . والعظاية : على خلقةِ سامّ أبرص . وهذه لغة تميم . ولغة أهل العالية : العظاءة .

وانظر مبحث الأسماء التى بنيت على التأنيث من أول أحوالها ، فى المنصف ٣٧/١ ، ١٢٨/٢ – ١٣١ ، وانظر أيضا الكتاب ٣٩٢/٣ ، ٣٨٧/٤ .

(٤) لم يبين أبو علىٍّ هنا وجه الدلالة ، وقد بيّنه فى بعض تصانيفه الأخرى ، وحكاه عنه صاحب اللسان ، قال فى ترجمة (ذرا) ٣١٢/١٨ : « قال أبو على : الدليل على أن الألف فى التثنية حرف إعراب صحة الواو فى مذروان . قال : ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليلَ إعراب ، وليست مصوغةً فى بناء جملة الكلمة ، متصلةً بها اتصالَ حرفِ الإعراب بما بعده ، لوجب أن تقلب الواوُ ياءً ، فيقال : مذريان ؛ لأنها كانت تكون على هذا القول طرفاً كلامِ مَغْزًا ، ومَدْعًى ، وملهًى . فصحة الواو فى مذروان دلالةٌ على أن الألف من جملة الكلمة ، وأنها ليست فى تقدير الانفصال الذى يكون فى الإعراب . قال : فجرت الألف فى مذروان مجرى الواو فى عنفوان ، وإن اختلفت النون » .



والثانى كقولهم : مِذْرَوان ، وعَقَلْتُه بِثِنايَيْن [١] ، فهذان بُنِيا على التثنية ، كما بُنِى نحو الإداوةِ على التأنيث ، ولولا ذلك لا نقلبت الواوُ والياء ، كما انقلبتا فى ردائين ، ومَغْزَيان ، فلا مُفردَ لكلِّ واحدٍ مِن مِذْرَوَين وثِنايَيْن ، كما أنه لا مُذكَّر للإداوة والنِّهاية .

وممّا ثُنِّىَ على غير واحِدِه قولُهم : ضِبْعانٌ ، لذكر الضِّباع . زعم أبو الحسن وأبو عُمَر [٢] ، أنّهم إذا أرادُوا تثنية ضِبْعانٍ ، قالوا فى تثنيته : ضَبُعانِ ، فثَنَّوا المذكَّر على اسم المؤنَّث [٣] ، فغَلَبَ المذكَّر المؤنَّثُ فى هذا الباب .

وقال أبو زيد : « قالوا : ضَبُعٌ وضَبُعانِ ، وثلاثُ أضْبُعٍ ، وهى الضِّباع ، وضِبْعانٌ ، وضِبْعانان ، وثلاثَةُ ضِبْعاناتٍ ، وهى الضِّباعُ ، الذِّكارةُ منها [٤] » .

قال أبو على : نقول : إنه لا يَخْلُو من أن يكونَ قاله قِياساً أو سماعاً ، وإنّما لم نقطع على أنه قاله سماعاً ؛ لأنه لم يُسْنِد القولَ فيه إليهم ، كما أسنده فى الضَّبُع ، فقال : « قالوا : ضَبُعٌ » . فيَحْتمِل أن يكون قال ذلك قياساً على الضَّبُع ، ويَحْتمِل أن يكونَ سمع اللفظَةَ [٥] كما حكاها مُثَنّاةً .

فإن كان قاله قياساً ، كان قولُ أبى الحسن أوْلَى ؛ لأنه روى استغناءَهم بتثنية المؤنَّث عن تثنية ضِبْعانٍ ، ولا يجوز القياسُ فيما يَرُدُّ المسموعَ ، أو المفهومَ [٦] منه .

---

(١) هو حبلٌ مَثْنِيٌّ يُشَدُّ به البعير ، وكلُّ واحد من ثِنْيَيه فهو ثِناءٌ لو أُفرِد . قال ابن برى : إنما لم يفرد له واحد ؛ لأنه حبل واحد تُشَدُّ بأحد طرفيه اليد ، وبالطرف الآخر الأخرى ، فهما كالواحد . اللسان (ثنى) .

وانظر مسألة (مذروان) و (عقلته بثنايين) فى الكتاب ٣/٣٩٢ ، ٤١٠ ، ٤/٣٨٧ ، ٤١٥ ، وإصلاح المنطق ص ٣١١ ، وأدب الكاتب ص ٦٠٢ ، والأصول ٢/٤١٨ والمنصف ٢/١٣٢ ، وليس فى كلام العرب ص ٢٦٦ وأمالى ابن الشجرى ١/١٩ ، واللسان (ثنى – ذرا) . وقد عرض أبو على إلى هذه المسألة بإيجاز فى التكملة ص ٣٩ .

(٢) فى أ : « أبو عمرو » . وسيأتى تصحيحه . وأبو عمر : هو الجرمى ، صالح بن إسحاق .

(٣) وذلك لأن مفرده « ضَبُع » وهو مؤنث . قال العباس بن مرداس ، فى بيته الشهير :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر … فإن قومى لم تأكلهم الضَّبُعُ

وسبق تخريجه . والضبع : السَّبُع المعروف ، والعرب تكنى به عن سنة الجَدْب . فيقولون : أكلتهم الضبع : أى أصابهم الجدب والقحط .

(٤) النوادر ص ٥٣٧ . ومن قوله : « الذكارة » التأم الكلام فى النسخة ب ، بعد ذلك السقط الكبير .

(٥) فى أ : « اللفظ » .

(٦) هكذا ضُبِط « المسموع والمفهوم » بالنصب فى النسختين . وتوجيهه سهل ، وإن كان الرفع أولى .



وإن كان قد سَمِع هذه اللفظةَ مثنَّاةً ، فلا دلالةَ فى سماعها على دَفْع ما رواه أبو الحسن وأبو عُمَر (١) ؛ لأنه يمكنُ أن يكونَ القائلُ (٢) لذلك من العرب ، جَمَع ضِبْعاناً المفردَ ، علَى ضِبْعانٍ ؛ لأنَّ فِعلاناً من أبنية الجُموع ، فيجوز أن يكونَ جَمَع ضِبْعاناً بحذفِ الزِّيادة ، كما جَمَعُوا كَرَواناً ووَرَشاناً (٣) ، على ذلك ، فقالوا : كِرْوانٌ ، قال :

كأنَّهمُ الكِرْوانُ أبْصَرْن بازِيا (٤)

فالكسرةُ فيها غيرُ الكسرةِ التى كانت فى الواحد ، كما أنّ الألفَ والنون كذلك ، وكما أنّ الكسرةَ فى : قِنْوانٍ ، وصِنْوانٍ ، غيرُ الكسرة فى : قِنْوٍ ، وصِنْوٍ ، وكذلك الكسرة فى سِيدانٍ ، [وسِيَدَةٍ (٥)] ، غيرُ التى كانت فى سِيدٍ ، قال أبو زيد : « قالوا : سِيدٌ ، وهى السِّيدانُ ، وسِيَدَةٌ » (٦) . وكذلك الكسرةُ فى : ذِيَخَةٍ ، غيرُ الكسرة التى فى ذِيخٍ ، قال أبو زيد : « ثلاثُ ذِيَخَةٍ ، وهى الضِّباعُ ، الذِّكارةُ » ، وقال : « قالوا : عِجْلٌ ، وثلاثةُ عِجَلَةٍ » (٧) .

وكما أنّ الكسرةَ فى دِلاصٍ وهِجانٍ (٨) ؛ إذا أردتَ بهما الجمعَ ، إنما هى على حَدِّ ظِرافٍ ، وشِرافٍ ، وليست التى كانت فى الواحد .

وكذلك الضّمةُ التى فى الفُلْك ، وأنت تُريد الجمعَ ، غيرُ التى كانت فى الواحد (٩) ؛

---

(١) فى أ : « أبو عمرو » . وصححت فى الهامش ، وكذلك جاءت على الصواب فى ب . وتقدَّم قريبا .

(٢) فى ب : « السامع » . وكتب فى هامشها : « والقائل » كأنه يشير إلى رواية نسخة أخرى .

(٣) الورشان ، بفتح الواو والراء : طائر يشبه الحمامة .

(٤) صدره :

مِنَ آلِ أبى موسى ترى الناسَ حولَه

وهو لذى الرمة . ديوانه ص ١٣١٣ ، وتخريجه فى ص ٢٠٣٦ ، وزد عليه : الخصائص ٢٢٢/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٣٠/١ .

(٥) سقط من ب . والسيدان ، والسيدة : جمع السِّيد ، كل ذلك بكسر السِّين ، وهو الذئب . وفى لغة هذيل : الأسد . الصحاح (سود) وشرح أشعار الهذليين ص ٤٦٩ ، ٥٦١ .

(٦) النوادر ص ٥٣٨ .

(٧) النوادر ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٨) الدِّلاص من الدروع : اللَّينة البَرّاقة المَلْساء . والهِجان من الإبل : البيضاءُ الخالصةُ اللون . وانظر هذه المسألة فى الكتاب ٦٣٩/٣ ، واللسان (دلص – هجن) . وحكاها ابن سيده ، عن أبى على ، فى المخصص ٧٠/٦

(٩) راجع العسكريات ص ١٨٢ ، واللسان (فلك) .

لأنَّها على حَدِّ رَهْنٍ ، ورُهْنٍ ، وكَثٍّ ، وكُثٍّ ، ووَرْدٍ (١) ، ووُرْدٍ ، ونحوِ ذلك .

ويجوز أن يكونَ شبَّه الألفَ والنُّونَ ، فى ضِبْعانٍ ، فى الواحد ، بالتاء ، فحذَفَها ، وكَسَّر الكلمةَ ، على حذفِ التاء منها ، كما قالوا : نِعْمةٌ وأَنْعُمٌ ، وأَكَمَةٌ وآكُمٌ (٢) ، وأَمَةٌ وآمٍ ، وشِدَّةٌ وأَشُدٌّ ، كما شَبَّهها (٣) الآخَرُ بها ، فيما أنشده (٤) الأصمعيُّ :

قُبِّحْتُـمُ يا ظَرِبـاً مُجَحَّـرَهْ ... أو الوِبارِ يَبْتَدِرْنَ الجِحَرَهْ (٥)

ألا تَرَى أنَّ الواحدَ : ظَرِبانٌ ، ويكون تثنيةَ الجمع ، كقولهم : جِمالانِ ، قال :

لَأَصبحَ القومُ أَوْباداً ولم يَجِدُوا ... عند التَّفرُّقِ فى الهَيْجا جِمالَيْنِ (٦)

---

(١) الورد هنا : الأسد ، شبّه بلون الورد ، الذى يُشم ، وهو أحمر يضرب إلى صفرة ، وكذلك لون الفرس ، بين الأشقر والكميت .

(٢) فى ب : « أُكُم » ، بضمتين . وهو صحيح أيضا ، مثل خشبة وخُشُب . راجع اللسان (أكم) .

(٣) فى أ : « شبهها » .

(٤) فى ب : « أنشدنا » .

(٥) البيتان من غير نسبة فى التكملة ص ١٩٤ ، والأول فى الخصائص ٢٠٨/٣ ، ونسبهما ابن برى إلى الحصين ابن بكير اليربوعى . كما فى حواشى التكملة . والشاهد فى قوله : « ياظربا » ، حيث حذف الألف والنون من « ظربان » فى التكسير ، وذلك أن الألف والنون أشبهتا تاء التأنيث ، فى حذفها عند الجمع ، فى نحو : شعيرة وشعير .

والظربان : دُوَيْبَّة شبه الكلب ، منتن الريح . ومن أمثالهم : « أَفْسَى من ظَرِبان » قال العسكرى : « وهى دابة سلاحها الفَسْو ، تقصد جُحْر الضبّ ، وفيه حُسوله وبيضُه ، فتفسو فيه ، فيخرُّ الضبُّ مغشيًّا عليه ، فتأكله ، وتأكل حسوله وبيضه » . جمهرة الأمثال ١٠٥/٢ ، والوِبار ، بكسر الواو ، جمع وبر ، بفتح الواو وسكون الباء ، وهى دُوَيْبَّة على قدر السِّنَّور ، من دوابّ الصحراء .

(٦) يرتبط بهذا البيت بيت سابق ، وهو :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سَبَداً ... فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

والبيتان لعمرو بن العدَّاء الكلبى ، وكان معاوية رضى الله عنه ، قد استعمل ابنَ أُخيهِ عمرو بن عتبة بن أبى سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبى هذا الشعر . الأغانى ١٦٢/٢٠ ، ومجالس ثعلب ص ١٤٢ ، والمخصص ١٣٤/٧ ، ١٠٥/١٧ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، والمقرب ٤٣/٢ ، واللسان (وبد) ، والخزانة ٥٧٩/٧ . وموضع الشاهد فى الكشاف ١٠٩/٣ ، فى تفسير الآية ٢٤ من سورة الشعراء . وأنشده أبو على ف التكملة ص ١٧٦ . وسيشير إليه قريبا فى هذا الكتاب .

وقد ذكر البغدادى أن أبا عبيد القاسم بن سلام أنشد البيتين فى أمثاله . ولم أجدهما فى كتاب الأمثال المطبوع . لكنى وجدتهما فى كتابه غريب الحديث ٢١١/٣ . =



وقالوا : لِقاحان سَوْداوانِ ، وإنَّما لِقاحٌ جَمْعُ لِقْحَةٍ ، حكاه سيبويه [١] ، وأنشد أبو زيد [٢] :

هما إبلانِ فيهما ما عَلِمْتُمُ فعَنْ أيِّها ما شئتُمُ فتنكَّبُوا

فإذا أمكن فيه هذا الذى وصَفْنا لم يكن القولان مُتدافِعَيْن .

ومما ثُنِّىَ على غير واحِدِه ، ما حكاه بعضُ البغداذيِّين ، من أنهم يقولون : هذه فعلَتْ ذاكَ ، وهاتا فَعَلتْ [ذاك] [٣] ، وذِهْ فَعَلتْ [ذا] ، وذِى ، ويُثنَّى فى اللُّغاتِ كُلِّها : هاتانِ .

ومن هذا الباب : تثنيةُ الأسماءِ المُبْهَمة ، [الأسماءُ [٤]] المُثَنّاةُ فيها مَصُوغةٌ فى التثنية ، وليست على حَدِّ رجُلٍ ورجُلان ، ولكن على حَدّ مِذْرَوانِ ؛ لأنَّ التنكير لا يجوز أن يَلْحقها .

★ ★ ★

= وقوله : « سعى » : من سعى الرجل على الصدقة ، أى الزكاة ، وأخذها من أربابها . والعقال : صدقة عام . وعقالا وعقالين ، منصوبان على الظرف . أراد مدة عقال ، ومدة عقالين . والسَّبَد ، بفتحتين : الشعر والوَبَر . ومِنْ أمثالهم : ما له سَبَدٌ ولا لبد ، أى ما له إبلٌ ولا غنم . والأوباد : جمع وَبَد ، بفتحتين ، وهو شدة العيش وسوءُ الحال ، مصدرٌ يوصف به ، فيستوى فيه الواحد والجمع ، ثم يُجمع فيقال : أوباد ، كما يقال : عدلٌ وعدول . ونقل البغدادى عن ابن برى ، فى شرح أبيات الإيضاح ، قال : « الوجه أن يكون جمعَ وَبِد - بفتح الواو وكسر الواو - وهو السّيىء الحال ، كفخذ وأفخاذ » . والهيجاء : الحرب ، تمدّ وتقصر . قال البغدادى : وثنّى الجمالَ لأنه جعلها صنفين : صِنفاً لترحُّلهم يحملون عليها أثقالهم ، وصنفاً لحربهم ، يركبونه ، إذا جَنَبُوا خيلهم . ويؤيده روايةُ أبى الفرج : « يوم الترحُّل والهيجا » .

(١) الكتاب ٦٢٣/٣ ، وانظر أيضا ص ٥٨٥ . واللقحة من الإبل : الحلوب الغزيرة اللبن ، وقد ضبطت فى النسختين بفتح اللام وكسر القاف ، وضبطتها بكسر فسكون من الكتاب ، ويجوز فيها أيضا فتح اللام . راجع المصباح واللسان . وانظر البغداديات ص ٤٧٢ ، والتكملة ص ١٧٦ .

(٢) النوادر ص ٤١٧ ، مع ثلاثة أبيات قبله ، لشُعْبة بن قُمَيْر - مصغرا - الطهوى ، وهو جاهلى أدرك الإسلام . ذكره الآمدى فى المؤتلف ص ٢١٠ ، وعنه ابن حجر فى الإصابة ١٦٧/٢ ، مع تصحيف فى اسم أبيه : « عمير » .

والبيت فى شرح المفصل ١٥٤/٤ ، واللسان (نكب) ، والخزانة ٥٦٤/٧ - ٥٧٢ ، وأنشده أبو على ، فى التكملة ص ١٧٧ . وأنشد الزمخشرى صدر البيت فى الكشاف ٤٥/٤ ، عند تفسير الآية ١٢ من سورة القمر .

وقد جاء صدر البيت فى شعر عطية بن الخَرِع التيمى ، وذلك قوله :

هما إبلان فيهما ما علمتُمُ فأدُّوهما إن شئتمُ أن نسالِما

راجع الأصمعيات ص ١٦٧ ، والخزانة .

(٣) زيادة من ب فى الموضعين ، وسقط منها كلمة « ذى » .

(٤) سقط من ب . ويعنى بالأسماء المبهمة : أسماء الإشارة ، والموصول . وقد جمعها سيبويه فى الكتاب . ٥/٢ ، ٧٧ ، ٤١١/٣ .

باب

تحريك نون الاثنين

قال أبو زيد : أنشدنى المفضّلُ ، لرجلٍ من بنى ضَبَّةَ ، هَلَكَ مُذْ أكثر من مائة سنةٍ :

وَهْيَ ترى سَيِّئَها إحسانا أعرِفُ منها الأنفَ والعَيْنانا

ومَنْخِرَيْنِ أشْبَها ظَبْيانا (١)

فتحريكُ النُّون بالفتح ، يَحْتمل غيرَ وجه : منها أنَّ حركتَها لمَّا كانت لالتقاء الساكنين ، ورأى التحريكَ فى التقائهما فى المنفصل والمتّصل ، لا يُحَرَّكُ بضَرْبٍ واحدٍ من الحركة ، جَعَل التثنيةَ مثلَ ذلك ؛ ألا ترى أنهم قالوا : رُدَّ ، ورُدِّ ، ورُدُّ ، وقالوا : عَوْضَ ، وعَوْضُ (٢) ، ونحوَ ذلك ، فلم يَلْزَموا فى المتّصل ضَرْباً واحِداً من التحريك ، فكذلك جعلَ نونَ التثنية بمنزلته .

ويجوز أن يكونَ شبَّه التثنيةَ بالجمع ، لَمَّا رآهم يقولون : مضَتْ سِنونَ ، ويقولون : مضَتْ سِنِينٌ ، فيجعلون النونَ فى الجمع ، حرفَ الإعراب ، جعلَها فى التثنية كذلك .

ويجوز أن يكونَ شَبَّه غيرَ العَلَم بالعَلَم ، ألا تَرى أن النَّحويين قد أجازوا فى رجُلٍ يُسمَّى بتثنيةٍ ، أن يجعلوا النونَ حرفَ الإعراب ، فيقولوا (٣) : هذا زيدانٌ وعَمْرانٌ . وكان القِياسُ ألَّا يُعَرَّى من شيءٍ يدلُّ على التثنية ، كما أنه إذا سُمِّيَ بجمعٍ بالألف والتاء ، لم يُعَرُّوه

---

(١) النوادر ص ١٦٨ . وينسب هذا الرجز لرؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٨٧ ، وضرائر الشعر ص ٢١٨ ، والمقرب ٤٧/٢ – وفيه أن البيت الثانى مصنوع – وشرح المفصل ١٢٩/٣ ، ٦٧/٤ ، ١٤٣ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/١ ، والخزانة ٤٥٢/٧ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى الخزانة . وقد حكى البغدادى كلام أبى على هنا ، فى الخزانة ٤٥٧/٧ – ٤٥٩ .

و « ظبيان » : اسم رجل ، أراد : منخرى ظبيان ، فحذف . وقيل : إنه مثنى ظَبْى . وصحّح العينىُّ الأول . والمنخر ، بوزن مَسْجد : خرق الأنف ، وأصله موضع النخير ، وهو الصوت من الأنف .

(٢) حكى شيخنا عبد السلام هارون ، فى حواشى الخزانة ، أنها مثلثة الضاد .

(٣) فى ب : « فيقولون » . وكذلك فى الخزانة .



ممّا يدلُّ على حكايةِ ذلك ؛ إلّا أنهم لمَّا قالوا : السَّبْعانُ [١] ، فى الاسم المخصوص ، فلم يُبَقُّوا شيئاً يدلُّ على حكاية التثنية ، جازَ على ذلك تغييُر ما سُمِّىَ بتثنية .

وقد حكى البغداذيُّون تحريكَ نون التثنية [٢] بالفتح ، إذا وقعتْ بعدَ الياء [٣] ، وأنشدوا : « علَى أحْوذِيَّيْنَ [٤] » .

ويُشبُه أن يكونوا شَبَّهوا التثنية بالجمع ، فكما فتحوا النونَ بعدَ الياء ، فى الجمع ، كذلك فتحوا ما بعدَ الياء فى التثنية ، وهذا مما يُقوِّى فتحَ النون ، فى قوله : « العَيْنانا » ؛ ألا ترى أنّه ليس يَلزمُها على رأيهم ، وعلى ما أنشدوه ، حركةٌ واحدةٌ .

وما عليه الجمهورُ أولَى ، من جهة القِياس أيضاً ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، وذلك أنّ هذه الياءَ لا تلزمُ الكلمةَ ، وقد وجَدْتَ من الحروف ما لم [٥] يَقعْ به الاعتدادُ ، لمَّا لم يَلْزَم ، فالياءُ فى هذا الموضع ليست بلازِمةٍ ، ألا ترى أن منهم من يجعلُها فى جميع الأحوالِ ألِفاً [٦] ،

---

(١) فى ب : « الشبعان » بالشين المعجمة ، وليس بشىء . والسبعان ، منقول من تثنية السبع : جبل ، وقيل : موضع معروف فى ديار قيس . ولا يُعرفُ فى كلامهم اسم على فَعُلان – بفتح الفاء وضم العين – غيره . وقال سيبويه : هو قليل . الكتاب ٢٥٩/٤ ، ومعجم ما استعجم ص ٧١٩ ، ومعجم البلدان ١٨٥/٣ ، والتهذيب ١١٩/٢ ، ولم أجده فى « ليس فى كلام العرب » المطبوع .

(٢) الذى حكى تحريك النون بالفتح : الكسائى والفراء ، وهذا مما يؤكد أن أبا على يريد بالبغداديين الكوفيين . راجع شرح الأشمونى ٩٠/١ .

(٣) فى ب : « ياء » . وكذلك فى الخزانة .

(٤) تمامه :

على أحوذيين استقلّتْ عشيّة ... فما هى إلاّ لمحةٌ وتغيبُ

وهو لحميد بن ثور الهلالى . ديوانه ص ٥٥ ، ومعانى القرآن ٤٢٣/٢ ، والمقرب ٤٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٦٩/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، واللسان (حوذ) وغير ذلك كثير ، تراه فى معجم الشواهد ص ٣٨ .

والشاعر يصف قطاة . والأحوذى : الخفيف السريع . وأراد به هنا جناح القطاة . واستقلت : ارتفعت وطارت .

(٥) فى ب ، والخزانة : « ما لا يقع » .

(٦) وهم بنو الحارث بن كعب ، وبطون من ربيعة .



وقد حذفوا هذه النونَ ، فى غير الإضافة ، كما حُكِى عن الكسائىّ أنه أنشد :

يا حِبٌّ قد أمْسَيْنــــا ولم تنـامِ العَيْنـا [١]

[قال [٢]] : أراد : العينان ، فحذف النون ، وقوله : « إنَّ عَمَّىَّ اللَّذا [٣] » أشْبَهُ شيئاً ؛ لأنّ الاسمَ قد طال بالصِّلة .

★ ★ ★

---

(١) من غير نسبة فى التهذيب ٥٢١/٧ ، وضرائر الشعر ص ٤٨ ، ١٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٠٩ ، والخزانة – فى الموضع السابق ، حكاية عن كتابنا – ، واللسان (خظا) . بصدر مختلف . وسيعيد أبو على إنشاده فى هذا الكتاب .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وفى هذا شاهدان : شاهدٌ على ردّ الألف ، اعتداداً بحركة الميم ، وهى عارضة . وشاهد على حذف نون التثنية دون إضافة » .

والحب بكسر الحاء : هو المحبوب ، فِعْل بمعنى مفعول ، مثل ذِبْح بمعنى مذبوح . وضبطت الباء فى أ بالكسر ، وفى ب بالفتح ، وفى بعض مراجع التخريج بالضم . وكلها أوجهٌ جائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم . والأكثر الكسر . أوضح المسالك ٣٧/٤ .

(٢) ليس فى ب ، والخزانة .

(٣) تمامه :

أبنى كُلَيبٍ إنّ عَمَّىَّ اللــذا قتلا الملوك وفكَّكا الأغــلالا

وهو للأخطل . ديوانه ص ١٠٨ ، ونقائض جرير والأخطل ص ٧٣ ، وهو بيت دائرٌ فى كتب العربية ، تراه فى الكتاب ١٨٦/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، والعمدة ٢٧٢/٢ ، وشرح الحماسة ص ٧٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٢٠٦ ، والتبصرة ص ٢٢٣ ، والإفصاح ص ٣٠٠ ، والتهذيب ٥٢٠/٧ ، ٣٩/١٥ ، ٤٠ ، وضرائر الشعر ص ١٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٦/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٢ ، والخزانة ٦/٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٨١/٤ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى هذه الكتب . وقد أنشده أبو على فى العسكريات ص ٢٨١ . وتعليل الحذف هنا بأن الاسم قد طال بالصلة ، هو رأى البصريين . أما الكوفيون فقد أجازوا الحذف مطلقا ، طالت الصلة أم لم تطل . راجع ابن الشجرى .



باب

الاسم المفرد الدالّ على التثنية . كما أن « كُلًّا » اسمٌ مفردٌ دالٌّ على الجمع

قال جرير :

ولو شاءت أمامةُ قد نَقَعْنا   بعَذْبٍ باردٍ يَشْفِى الأُواما
كِلَا يَوْمَىْ أُمامةَ يومُ صَدٍّ   وإن لم نَأْتِها إلّا لِماما [١]

فكِلا يرتفعُ بالابتداء ، ويومٌ خبُره ، وهو مفردٌ ، فيدلُّ [ذلك [٢]] على أنّ المبتدأ أيضاً كذلك .

ومَن [٣] ذهب إلى أنه تثنيةٌ ، لم يستقِمْ قولُه ، بدلالة السَّماع والقِياس ، فأمّا السَّماعُ : فإنّ ما جاء منه [٤] فى كلامهم يدلُّ على غير التثنية ، كبيت [٥] جريرٍ ، وكقول الآخَر [٦] :

فكِلاهُما فى كفِّه يَزَنِيَّةٌ   فيها سِنانٌ كالمنارةِ أصْلَعُ

---

(١) ديوان جرير ص ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، والبيتان متباعدان فيه ، كما ترى . والبيت الشاهد فى شرح المفصل ١/٥٤ ، والإنصاف ص ٤٤٤ ، واللسان (كلا) . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ورقة ٢٢ أ ، ١١٠ أ ، ١١٨ ب ، وجاء بحاشية ب : « هذه التثنية من لبّيك وسعديك . أعنى قوله : كلا يومىْ » . وسيأتى حديث لبّيك وسعديك ، قريبا .

(٢) سقط من ب .

(٣) وهم الكوفيون . وقول أبى على هنا : « تثنية » يريد فى اللفظ والمعنى .

(٤) فى ب : « من » .

(٥) فى ب : « كقول » .

(٦) أبو ذؤيب الهذلى . والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص ٣٨ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٢ ، وأحال على المخصص ، ولم أجده فى الموضع الذى ذكره . واليزنيّة : الأسنة ، منسوبة إلى ذى يزن ، وهو أول من عملت له الأسنة . والمنارة : المسرجة . قال أبو سعيد السّكّرى : « يريد كالمصباح نفسِه ، فأوقع اللفظَ على المنارة ، لمّا لم يستقم بيته على السّراج . أصلع : يريد أنه يبرق ، لا صدأ عليه » .

وأنشد أبو على صدر البيت فى الشيرازيات ، ورقة ٢٢ أ ، ١١٠ أ .





وقولِه (١) :

وكِلاهما قد عاش عيشةَ ماجِدٍ   وحَوَى العُلَى لو أَنّ شيئاً يَنْفَعُ

وكقول الأعشى (٢) :

كِلا أبويكُمْ كان فَرْعاً دِعامةً   ولكنَّهم زادُوا وأصبحتَ ناقِصا

وقوله :

أُكاشِرُه وأعْلَمُ أَن كِلانا   على ما ساءَ صاحبَه حَرِيصُ (٣)

ونحو ذلك ، ولو كان تثنيةً لم يستقِمْ هذا ؛ ألا ترى أنه لا يستقيم : الرَّجلانِ قام ، والغُلامان فى كفّه .

(٤) ولو جاء شيءٌ من ذلك مُثَنًّى ، لم يكن فى تثنيته دَلالةٌ ؛ لأنَّ ما جاءَ من (٥) الإفراد ،

---

(١) هو أبو ذؤيب أيضا . شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٢ . وجاء فى أ : « حَتَّى العلاء » . وأثبتُّ رواية ب . وفى أشعار الهذليين : « وجنى العلاء » . قال : « ويروى : وجنى العلا » . وقوله : لو أن شيئا ينفع ، يريد : ليس مع الموت شيء ينفع . وأنشد أبو على صدر البيت فى الشيرازيات ، ورقة ١١٠ أ .

(٢) ديوانه ص ١٤٩ ، والإنصاف ص ٤٤٢ ، وصدره فى الخصائص ٣/٣٣٥ . وفَرْعُ القوم : الشريف منهم . ودعامة العشيرة : سيّدها ، تشبيها بدِعامة البناء . ويقال : دعم الشيءَ يدعمه دعماً : أى مال فأقامه . والأعشى يريد علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل .

(٣) نُسِب فى الكتاب ٣/٧٣ ، ٧٤ ، لعدىّ بن زيد ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع ببغداد . وهو من غير نسبة فى المقتضب ٣/٢٤١ ، وتفسير الطبرى ١٢/٤٤٤ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٢٩٩ ، والصاهل والشاحج ص ٥٠٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٨٨ ، والإنصاف ص ٢٠١ ، ٤٤٣ ، وشرح المفصل ١/٥٤ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٢٢ أ ، ١١٠ أ ، ١١٩ أ

وقد أفاد محقق المقتصد ١/١٠٤ ، أن البيت مع بيت قبله ، منسوبان لعمرو بن جابر الحنفى ، فى حماسة البحترى ص ١٨ ، وقد راجعت هذا الموضع ، فوجدت الأمر على ما قال ، أحسن الله إليه .

وقوله : « أكاشره » أى أضاحكه . والكشر : بدوُّ الأسنان عند التبسُّم . وجاء فى حديث أبى الدرداء رضى الله عنه : « إنا لنكشِرُ فى وجوه أقوام وإن قلوبنا لتقليهم » أى لتبغضهم . ويروى : « وإن قلوبنا لتلعنهم » . النهاية ٤/١٧٦ ، ومجمع الأمثال ١/٥٩ (باب الهمزة) . أما قولهم : كشَر فلان لفلان ، بمعنى تنمَّر له وأوعده ، فهو من : كشَر السَّبُع عن نابه : إذا هرَّ للحِراس . والشين فى ذلك كله مخففة .

(٤) فى ب : « فإذا » .

(٥) فى ب : « على الإفراد مما ذكرنا » .

على ما ذكرنا ، قد ثَبت به أنّه اسمٌ مفردٌ ، فإذا جاء شيءٌ من ذلك على التثنية ، كان محمولًا على المعنى ، دونَ اللفظ ، [وذلك [1]] كقول الفرزدق ، [2] أنشده أبو زيد :

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْىُ بينَهما   قد أقْلَعا وكِلا أنْفَيْهما رابِى [3]

فحَمَل مرَّةً على اللفظ ، ومرَّةً على المعنى ، كما أن قولَه سبحانه : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً ﴾ [4] وقولَه عزّ وجلّ : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ [5] ﴾ كذلك ، وما أقلَّ ما يجيء على المعنى [6] ، وفى التنزيل : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً ﴾ [7] .

وممّا يدلُّ على فساد كونها تثنيةً أنّها قد جاءتْ مضافةً إلى التثنية ، فلو كانتْ [8] تثنيةً لم يجز إضافتُها إلى التثنية ؛ لأنّ الشيءَ لا يُضاف إلى نفسِه ، ألا تَرى أنهم لم يقولوا :

---

(١) سقط من ب .

(٢) فى ب : « ثم أنشده » .

(٣) ديوان الفرزدق ص ٣٤ ، ونوادر أبى زيد ص ٤٥٣ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، ٣١٤/٣ ، والمقتصد ص ١٠٥ ، والإنصاف ص ٤٤٧ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، وشرح أبيات المغنى ٢٦٠/٤ ، والخزانة ٩٦/٣ ، ٩٨ – استطرادا – وغير ذلك كثير ، تراه فى معجم الشواهد ص ٦٢ ، وحواشي المقتصد . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٢٢ أ ، ١١٠ ب ، ١١٩ أ ، ١٢١ أ .

والضمير فى « كلاهما » يرجع إلى ابنة جرير ، وزوجها ، وكان جرير – فيما يزعم الفرزدق – قد نغَّص عليهما حياتهما ، فتفرقا بعد طول وِداد ، فى قصة مسطورة فى كتب الأدب والأخبار . وقوله : « رابى » اسم فاعل من ربا يربو ربوا ، وهو النفَس العالى المتتابع . وهذا تمثيل وتشبيه . يقول : إن بنت جرير وزوجها افترقا حين وقعت الألفة بينهما ، ولم يمضيا على حالهما ، فهما كفرسين جَدَّا فى الجرى ، ووقفا قبل الوصول إلى الغاية .

(٤) سورة مريم ٩٣ .

(٥) سورة النمل ٨٧ ، وجاء فى ب : ﴿ آتُوهُ ﴾ بمَدِّ الألف وضم التاء ، وهى قراءة غير حمزة وحفص من القراء . راجع معانى القرآن ٣٠١/٢ ، والسبعة ص ٤٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣٦/٢ .

(٦) يقول الشيخ عبد القاهر : « إلا أن الحمل على المعنى كثير فى « كلّ » ، قليل فى « كلا » ، والسبب فيه أنه مع كونه مثنّى المعنى ، يضرب فى الإفراد من وجه ، وهو أنه بمنزلة قولنا : كلُّ واحدٍ منهما » . المقتصد ، الموضع السابق .

(٧) سورة الكهف ٣٣ . وقد ضبطت كاف ﴿ أُكْلها ﴾ بالسكون فى النسختين ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، ووافقهما أبو عمرو ، بشرطه فيما أضيف إلى مؤنث ، وضمّ ما أضيف إلى مذكر ، أو لم يضف إلى شىء . الكشف عن وجوه القراءات ٣١٣/٢ ، ٣١٤ ، وتفسير القرطبى ٣١٦/٣ .

(٨) فى أ : « كان » .



مررتُ بهما اثنيهما (١) ، ولا مررتُ به واحدِه ، كما قالوا : مررت بهم ثَلاثَتِهم ، لمّا كان الاثنان هوالضميرَ المضافَ إليه .

ففى إجازتهم لإضافة « كِلا » مع امتناعهم من إضافة اثنيهما وواحده ، دلالةٌ على مخالفةِ « كِلا » لهما ، فى باب التثنية .

وممّا يدلُّك (٢) على رفضِهم إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه ، أنهم لمَّا قالوا : مررتُ بهم ثلاثتَهم ، (٣) أو ثلاثتِهم ، وأرْبَعتَهم ، وأربعتِهم ، فتركوا (٤) الجمعَ للكثرة ، وأضافوا الثلاثةَ ونحوَها إليه ، ولم يَجُز ذلك فى التثنية ؛ لأنّ التثنية فى الضمير لا يجوز أن يرادَ به أكثرُ من الاثنين ، فيحصُل (٥) فيه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه ، رفضوا ذلك ، وصِيغَ « كِلا » مفرداً دالًّا على التثنية ، كما كان « كُلٌّ » دالًّا على الجمع ، وأضافوا هذا المفردَ إلى ضمير التثنية ؛ لأنه لا يمتنع إضافةُ المفرد إلى الاثنين ، نحو قولك : أحدُهما ، وهذا أفضَلُهما ، وأيُّهما أخوك ، فلو كان « كِلا » لفظُه لفظُ التثنية لرُفِض إضافتُه إلى التثنية ، كما رُفِض إضافةُ الاثنين إليه ، فى قوله : اثنَيْهما ، وكما رفضوا أن يقولوا : مررتُ به واحدِه ؛ من حيث كان الواحدُ الضميرَ المضافَ إليه ، فقالوا فى هذا المعنى : مررتُ به وحدَه ؛ لتقعَ إضافةُ المصدرِ إلى ضمير المفرد ، وليس المصدرُ بالضمير (٦) ، فى هذا المعنى .

فهذا ممّا يتبيَّن منه أن « كِلا » مفردُ اللفظ ، وإن كان يدلُّ على التثنية .

فإن قيل : ما تُنكر أن تجوز إضافتُه ، كما جاز إضافةُ « كُلّ » ؟

قيل : إنما يكون بمنزلة « كُلّ » إذا كان مفرداً ؛ ألا ترَى أن « كُلًّا (٧) » مفردٌ أيضا ،

---

(١) فى الشيرازيات ورقة ٢٢ أ : « اثنينهما » بنونين .

(٢) فى ب : « يدلّ » .

(٣) فى ب : « و » بإسقاط الألف .

(٤) فى ب : « فنزَّلوا » بنون بعدها زاى مشددة . وقد وضع كاتب النسخة أ نقطتى التاء فى « فتركوا » فوق بعضهما هكذا (:) حتى لا تتحرك إحدى النقطتين إلى الراء فتصير زايا كما جاء فى النسخة ب .

(٥) فى ب : « فتحصل » .

(٦) فى ب : « الضميرَ فى المعنى » .

(٧) فى أ : « كل » على الحكاية .



فإذا كان مُثنًّى ، كان بمنزلة الاثنين سواءً ؛ ألا تَرى أنه ليس غيرَ المضاف إليه ، كما أنَّ اثنين [لَيْسا [١]] غيرَ المضاف إليهما ، وليس « كلٌّ » كذلك ؛ ألا ترى أن « كُلًّا » عبارةٌ عن أجزاءِ الشيء المضاف إليه ، والأجزاءُ غيرُ المُجزَّأ . فكِلا إذا كان تثنيةً ، لا يكون بمنزلة « كُلٍّ » .

ويدلُّ أيضاً على أن « كِلا » ليس بتثنيةٍ ، أن الحرفَ المنقلبَ منه [٢] ، لا يخلو من أن يكونَ للتثنية ، كالذى فى رجلان ورجلين ، أو يكونَ لامَ الفِعل [٣] ، فالدَّلالةُ على أنه لامُ الفِعلِ ، وليس بحرف تثنيةٍ [٤] ، أن حرفَ التثنية لم تُبدلْ [٥] منه التاءُ فى شيءٍ من كلامهم ، وقد أُبدلت من [٦] اللامات ، فى نحو بِنْتٍ ، وأُخْتٍ ، فلمَّا أبدلُوا من هذا الحرفِ أيضا ، فقالوا : كِلْتا ، ثَبَت أنه [٧] لامٌ ، وليس بحرفِ تثنية .

فإن قلت : لِم لا تكون التاءُ زائدةً ، والحرفُ الذى بعدَها حرفُ التثنية ، كما يقوله أبو عُمَر ؟

قيل : إنّ قولَ أبى عُمر فى ذلك ، لا دلالةَ عليه ، والأصولُ تَدْفعُه ؛ ألا تَرى أن التاءَ لم تُزَدْ فى هذا النحو ، ولم يَقُلْ أحدٌ فى التاء ، فى نحو : بَلْتَع : إنها زائدةٌ ، وقد ثَبت البدلُ من الحرف الذى هو لامٌ قبلَ ألف [التأنيث [٨]] ، نحو : شَرْوَى ، وتَقْوَى ، ورَعْوَى ، وكذلك [٩] الألفُ فى « كِلتا » تكون على هذا الحَدّ ، ولا تكون زائدةً ، كما لم تكن زائدةً فى غير هذه الكلمة ، فى هذا الموضع .

فإن قال [١٠] : لو كانت للتأنيث لم تنقلبْ فى نحو : كِلْتَيهما ، ألا تَرى أن ألفَ التأنيث لم تنقلب فى هذا النحو ، وقد انقلَبتِ اللاماتُ ، فإذا انقلبت انقِلابَ اللامات ، ثَبت أنها لامٌ ، وليست ألفَ تأنيثٍ .

---

(١) ساقط من أ .
(٢) فى ب : « فيه » .
(٣) يقصد بالفعل هنا : البِناء والوزن .
(٤) فى ب : « التثنية » .
(٥) فى ب : « يبدل » .
(٦) فى ب : « فى » .
(٧) فى ب : « أنها » .
(٨) ساقط من ب .
(٩) فى ب : « فكذلك » .
(١٠) هكذا فى النسختين . والمعتاد : « قلتَ » ولكنه أسلوبُ أبى علىّ ، وتوجيهه سهل .

قيل : إنّ ألفَ التأنيث ، وما أشبهها ، ممّا ليس بلامٍ ، قد انْقَلَبَتْ (١) ، ألا تَرَى أنّ من قال : أفْعَىْ ، (٢) وأفْعَوْ ، يفعل ذلك فى حُبْلَى ، كما قالوا : حُبْلَأْ ، ورأيتُ حُبْلَأْ (٣) ، وقد انقَلبتْ حروفُ التثنية والجمع (٤) ، وهى زَوائدُ ، كما أنّ ألفَ التأنيث كذلك ، فالانقِلابُ فيها لا يمنَعُها أن تكون ألفَ تأنيث .

وأيضاً فإنّها لما كانت آخِرًا ، وقد انقلبَتِ الألفُ التى هى لامٌ آخِراً ، انقَلبت الزائدةُ أيضاً ؛ لئلّا يختلفَ الآخِرُ ، والمعنى الذى أوجبَ الانقِلابَ فى الآخِر من المذكَّر ، موجودٌ فى المؤنَّث ، وهو لُزومُ الإضافة لها ، ومُشابهتُها بذلك عَلَى ، ولَدَى (٥) .

فأمَّا ما يدُلُّ على أنَّها فى حالِ دُخول التاء ، مفردٌ ، كالحال قبلَ دخولِ التاء ، قولُه تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٦) : وقولُ الشاعر (٧) :

فكِلتاهُما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأْسُها ... كما سَجَدتْ نَصْرانَةٌ لم تَحَنَّفِ

---

(١) فى أ : « انقلب » .

(٢) فى أ : « أو » . وأثبتُّه بالواو من ب ، والشيرازيات ورقة ١١١ ب . وقد ذكره أبو على فى انقلاب الألفات فى الأواخر ، إلى الياء ، أو إلى الواو ، فى الوقف .

(٣) وهذا فى الوقف أيضا . قال سيبويه : « وزعم الخليل أن بعضهم يقول : رأيت رجُلَأْ ، فيهمز ، وهذه حُبْلَأْ » الكتاب ١٧٦/٤ . وقد علّل سيبويه لعدم الوقف على « أفعى » وبابه بالهاء ، بكراهية أن تلتبس بهاء الإضافة . راجع الكتاب ١٦٥/٤ ، وشرح المفصل ٨٥/٩ ، والممتع ص ١٠٤ .

(٤) فى أ : « بالجمع » .

(٥) قال ابن يعيش : « ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم ، وهى ملازمة للإضافة ، كما أن تلك كذلك ، وليس لها تصرّف غيرها ، مما يستعمل مفرداً ومضافا ، فجرت مجرى الأدوات ، نحو علَى وإلَى ، والظروف غير المتمكنة نحو لدى ، فقلبوا ألفها لذلك ياء ، كما قلبوا الألف فى عليك وإليك ولديك » . شرح المفصل ٥٤/١ .

(٦) تقدمت هذه الآية قريبا . وقد ضبطت كاف ﴿ أكلها ﴾ هنا بالضم ، وسبقت هناك بالسكون .

(٧) هو أبو الأخزر الحِمَّانى الراجز . والبيت فى الكتاب ٢٥٦/٣ ، ٤١١ ، والزاهر ١٤١/١ ، ٢٢٥/٢ ، وتفسير الطبرى ١٤٤/٢ [فى تفسير الآية ٦٢ من سورة البقرة] ، والتهذيب ١٦٠/١٢ ، والمخصص ٤٤/١٧ . والإنصاف ص ٤٤٥ ، واللسان (نصر) . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ورقة ١١٠ أ .

وأسجد : لغة فى سجد . والإسجاد : طأطأة الرأس ، والسجود : وضع الجبهة على الأرض . وقيل : هما بمعنى طأطأة الرأس . والتحنف : اعتناق الحنيفية ، وهى الإسلام . والشاهد فى هذا البيت – على غير ما أنشده أبو على – استعمال نصرانة ، بالهاء ، وفى هذا دلالة على أن المذكر : « نصران » على أنه لم يستعمل فى الكلام إلا « نصرانىّ ، ونصرانيّة » بياءى النّسب . والشاعر يصف ناقتين سقطتا من الإعياء ، أو نحرتا فطأطأتا رءوسهما ، فشبَّه إسجادَهما بسجود النصرانة .



بابٌ
من التثنية يدُلُّ على الكثرة

أنشد الأصمعيُّ ، لعليّ بن الغَدِير الغَنَوِيّ :

وإذا رأيتَ المرءَ يَشْعَبُ أمْرَه   شَعْبَ العصا ويَلَجُّ فى العِصْيانِ [(١)]

فاعمِدْ لِما تَعْلُو فما لَكَ بالّذى   لا تستطيعُ من الأُمور يدانِ

لم يُرد بقوله : « يدان » التثنيةَ التى هى أنْقَصُ من ثلاثة ، ولكنْ بالَغَ فى نَفْى القُوَّة [عنه] [(٢)] ، وأخْبرَ عن اعْتِياصه عليه ، وقِلَّةِ انقِيادِه له ، وعلى هذا قولهم : لا يَدَيْنِ بِها لَكَ [(٣)] .

وكأنّ هذا المعنى فى التثنية ، يُشْبِه اللفظ فى « مِذْرَوان [(٤)] ، وثِنايَيْن » ، ألا تَرَى أن ذلك لم يكن فى الواحد ، وإنَّما حدث فى التثنية ، كما أنّ التصحيحَ لم يكن فى الواحد ، وإنما اعترضَ فى التثنية ؛ لبناء التثنية عليه ، ومن هذا الباب على مذهب الخليل قولهم : « لَبَّيْك » ، ألا تَرَى أنه يريد [(٥)] ملازمةً بعدَ مُلازَمةٍ ، ومِن [(٦)] « سَعْدَيْكَ » مُتابَعةً بعدَ متابعة ،

---

(١) البيتان بهذه النسبة ، فى البيان والتبيين ٣/٨٠ ، والأضداد لابن الأنبارى ص ٥٣ ، ولأبى الطيب ص ٤٠١ ، ونسبهما أبو على القالى فى أماليه ٢/٣١٢ ، إلى كعب بن سعد الغنوى ، من كلمة يخاطب فيها ابنه عليا ، أولها :

أعلىُّ إن بكَرتْ تُجاوبُ هامتى   هامـاً بأغبـرَ نازِحِ الأركانِ

وكذلك نُسبا فى الألفاظ لابن السكيت ص ٤٥٤ . وهما من غير نسبة فى المخصص ٦/١٢١ ، ١٣/٢٦١ . وانظر اللسان (شعب – علا) ، والجمهرة ١/٢٩٢ ، وشرح أشعار الهذليين ص ٤٩٦ ، ١٠٩٨ ، وحواشى السّمط ص ٨٢ . وأنشد أبو على موضع الشاهد ، فى الشيرازيات ١١٦ ب ، والحلبيات ص ١٤ . وأنشد ابن مالك ، البيت الثانى ، من غير نسبة ، فى شرح الكافية الشافية ص ١٨٦ . ويقال : علا بالأمر : اضطلع به واستقلَّ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) الموضع السابق من الشيرازيات . وأورده سيبويه فى الكتاب ٢/٢٧٩ ، شاهداً على أن إثبات النون هنا أحسن . لكن النون قد حذفت فى قول الفرزدق : « لا يدَىْ لك بالظلم » ديوانه ص ٨٢٥ ، وانظر الغريبين ١/٣١٢ ، وحواشيه .

(٤) فى ب : « مذروين » . وقد تقدم الكلام على مذروين وثنايين قريبا ، فى (باب من التثنية) .

(٥) فى ب : « أنهم يريدون » . وانظر مذهب الخليل هذا ، فى الكتاب ١/٣٥١ ، والخزانة ٢/٩٢ .

(٦) فى ب : « وفى » .



وليس يريد (١) الاثنين ، الزائدَ على الواحد ، ومن ذلك قولهم : نِعم الرجلانِ أخواك ، فهذا فى أنّ المرادَ فيه الكثرةُ يُشبِهُ قولَهم : هذان خيرُ اثنين فى الناس (٢) ، ومن ذلك قولُ الفرزدق (٣) :

وما قمتُ (٤) حتَّى كادَ من كان مسلماً ليَلْبَسَ مُسْوَدَّىْ ثِيابِ الأعاجِمِ

التثنية مرادٌ بها (٥) الكثرةُ ، ألا تَرَى أن ثِيابَ الأعاجم ليس لها مُسْوَدّانِ اثنان ، إنما يريدُ [به] (٦) الكثرةَ ، والمرادُ ما يَلْبَسُه الرُّهبانُ من سُودِ الثياب ، ومما يُبيِّن ذلك قولُه :

وكلُّ رَفِيقَىْ كلِّ رَحْلٍ وإن هما تَعاطَى القَنا قوماً هُما أخَوانِ (٧)

---

(١) فى ب : « يريدون » .

(٢) ذكره فى البغداديات ص ٤٤٦ .

(٣) ديوانه ص ٨٤٥ ، والمعانى الكبير ص ٤٨٥ ، ٨٧٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٥ . ورواية الديوان :

فما قمتُ حتى همَّ من كان مسلماً ليلبس مسوَدًّا ثيابَ الأعاجم

وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد . قال ابن عصفور : « يريد مسودات ثياب الأعاجم » .

وقال ابن قتيبة : « هَمَّ من كان مسلماً أن يَرتدَّ عن الإسلام ويَتَمجَّس ممَّا يلقون من الخراج » .

(٤) فى أ : « وما زُلت » بضم الزاى ، وهو من زال يزول زوالا وزويلا : أى ذهب وانتقل . وأثبت رواية ب ، ومراجع التخريج .

(٥) فى ب : « يراد به » .

(٦) زيادة من ب .

(٧) ديوان الفرزدق ص ٨٧٠ ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ١/١٣٨ ، والمغنى ص ١٩٦ ، وشرح شواهده ص ٥٣٦ ، وشرح أبياته ٤/٢٠٨ - ٢١١ ، والخزانة - استطرادا - ٧/٥٧٢ - ٥٧٩ ، والمقاصد النحوية - استطرادًا - أيضا - ١/٤٦٣ .

ووجه الشاهد فى البيت ، كشفه أبو على فى البغداديات ص ٤٤٤ ، فقال : « فإن قلت : تعاطى : تفاعل . والألفُ لام الفِعل ، ليست بضمير ، وفى الفعل ضميرٌ واحد ، لأنّ (هما) وإن كان فى اللفظ مثنى فهو فى المعنى كناية عن كثرة ، وليس المراد بالتثنية هاهنا اثنين ، فيُحمل الكلام عليها ، لكنه فى المعنى يرجع إلى (كلّ) فحملْتَ الضميرَ على (كل) : فهو قول » .

هذا وقد ذكر أبو على البيت فى البغداديات - كما ترى - وأدار عليه كلاماً كثيرا ، مبناه على رواية : « قَوْماً هُما » بثبوت تنوين « قوما » . وتابعه على هذه الرواية - من غير تصريح - ابنُ هشام ، والعينى . واستشكلا ما فيها ، ونقلا توجيه أبى على ، من غير عزو .

والرواية بتخفيف الميم . والنحويون - غير أبى على - يستشهدون بهذا البيت على تثنية (قوم) الذى هو اسم جمع . فقوماهما فاعل تعاطى ، وحذف نون التثنية للإضافة إلى (هما) . ومعنى البيت أن كلَّ رفيقين فى السفر أخوان ، وإن تعادى قوماهما وتعاطَوْا المطاعنة بالقنا . =



فأمّا قولُه (١) :

لو أنَّ عُصْمَ عَمايَتَيْنِ ويذْبُلٍ   سَمِعا حَديثَكِ أنْزَلَا الأوْعالا

فالمعنى (٢) : عُصْم عمايَتَيْن ، و [عُصْم (٣)] يَذْبُل ، وقال : « سَمِعا (٤) » ، وهما كثرةٌ ، كما قال : جِمالانِ ، وإبلان ، وفى التنزيل : ﴿ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً

= قال البغدادى فى الخزانة : « وهذا البيت ، مع وضوح معناه ، قد حرَّفه أبو على الفارسى فى المسائل البغداديات ، بتنوين قوم ، وزعم أنه مفرد منصوب ، فاختلّ عليه معنى البيت وإعرابه ، فاحتاج إلى أن صحَّحه بتعسُّفات وتمحّلات ، كان غنيًّا عنها ... وقد تبعه على هذا التحريف والتخريج ، ابنُ هشام ، فى مغنى اللبيب ، ولخص كلامه من غير أن يعزُوَه إليه » .

وقال بدر الدين الدماميني ، فيما نقله عنه البغدادى ، فى الخزانة وشرح أبيات المغنى : « وقد رأيت فى نسخة من ديوان الفرزدق ، هذا البيت ، مضبوط الميم من (قومَاهما) بفتحةٍ واحدة ، وملكت هذه النسخة فى جلدين . وضبْطُ هذا البيت هو الذى كان باعثًا على شرائها . ولله الحمد والمنة » .

وقد أشار أبو على فى آخر هذه المسألة ، من البغداديات ، إلى أن الرواية : « قوماَهُما » بتخفيف الميم ، على أنه مثنى (قوم) مضاف إلى ضمير الرفيقين . قال البغدادى ، فى شرح أبيات المغنى : « وكأنه إنما ذكر الوجه الأول ، وهو تنوين (قوماً) إما لأنه رواية ضعيفة عنده ، وإما ليجعله من مسائل التمرين فى الإعراب ؛ ليظهر قوة استحضاره للقواعد ، ووجوه التخريجات » .

(١) ظاهر هذا – كما عوَّدنا أبو على – أن يكون البيت للفرزدق ، ولم أجده فى ديوانه ، ثم وجدته لجرير ، من قصيدته التى يهجو فيها الأخطل ، والتى مطلعها :

حيِّ الغداة برامة الأطلالا   رسماً تحمَّلَ أهلُه فأحالا

ديوانه ص ٥٠ ، ونقائض جرير والأخطل ص ٨٧ ، والمخصص ١٦٨/٨ ، ومعجم ما استعجم ص ٩٦٦ (عماية) ، ومعجم البلدان ١٥٢/٤ (عمايتان) ، وشرح المفصل ٤٦/١ . وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤٤٥ ، وعنه البغدادى فى شرح أبيات المغنى ٢١٠/٤ .

وعماية : جبل بالبحرين ضخم . قال البكرى : « أراد عماية وصاحة ، وهما جبلان ، فسمَّاهما عمايتين » . وقال ياقوت : « عماية ويذبل : جبلان بالعالية » . ثم نقل بعض كلام أبى على .

والعصم : جمع الأعْصَم ، وهو من الظباء والوعول : الذى فى ذراعه بياض .

(٢) فى أ : « المعنى » .

(٣) سقط من ب . وقال أبو على ، فى البغداديات : « فإن الكلام محمولٌ على : لو أن عُصْمَ عمايتين وعصم يذبل ، فحذف المضاف ، وأقام المضافَ إليه مقامه ، وليس بمحمول على (عمايتين) ، ألا ترى أن عمايتين لا يسمعان » .

(٤) فى الديوان ، والنقائض : « سمعت » .

فَفَتَقْنَاهُمَا [١] ﴾ ، والأرضُ ليس يُرادُ بها الواحدُ ، إنّما [٢] يُرادُ بها الأَرَضُون ، يدلُّك [٣] على ذلك قولُه : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [٤] ، فالأرضُ كالإبِل ، والسَّمواتُ كجِمالَيْنِ [٥] . فقد علمت أنَّ المرادَ بكُلِّ واحدٍ من المُثَنَّى الجَمْعُ ، وإن اختلفا فيما رأيتَ .

* * *

---

(١) سورة الأنبياء ٣٠ . وانظر الصاحبى ص ٣٥٤ ، والبحر المحيط ٣٠٨/٦ .

(٢) فى ب : « وإنما » .

(٣) فى ب : « يدل » .

(٤) سورة الطلاق ١٢ .

(٥) راجع ما تقدم قريباً ، فى (باب من التثنية)

بابٌ

من الجمع بالواو والنّون

قال الشاعر [١] :

إنْ يكُ لاساءَ فقد ساءَنى　　تَرْكُ أُبَيْنِيكَ إلى غيرِ راعْ

لا يخلو قولُهم : أُبَيْنُونَ ، فى تحقير ، أبناءٍ ، من أن يكونَ مَقْصُوراً [٢] مِن أَفْعالٍ ، أو تحقيرَ أَفْعُل [٣] ، أو يكونَ اسماً صِيغَ فى التحقير [٤] .

فلا يجوز أن يكونَ مقصوراً من أفْعالٍ ؛ لأنَّ « أفْعال [٥] » لم يُقْصَر فى موضعٍ غيرِ هذا ، فلا يستقيمُ أن تدَّعِىَ [٦] فيه شيئاً لا نظيرَ له ، وقد خُولِفَ فيه ، ولم يجىء فى شىءٍ ، كما جاءَ أَسَدٌ وأُسْدٌ [٧] ، ونحوُه .

---

(١) هو السفَّاح بن بُكَيْر بن معدان اليربوعى . المفضليات ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وشرحها ص ٦٣٢ ، والفائق ٧٤/٣ ، والخزانة ٣١/٨ - ٣٣ ، استطرادا . ونقل البغدادىّ كلامَ أبى على فى كتابه هذا . واللسان (بنى) . والرواية فى المفضليات : « من يك » .

(٢) وهذا بناءً على القول بأن « ابنًا » يُجمع على « أبْنَا » و « أبْناء » مقصورًا وممدودا . ذكره ابن الأثير فى النهاية ١٧/١ ، فى شرح قوله ﷺ : « أُبَيْنَى لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس » .

(٣) كأنه جمع أبناء على آبُن ، ثم صغَّر على ذلك . ذكره أبو محمد الأنبارى فى شرح المفضليات . وحكى ابن جنى عن الفراء أنه كسَّر ابناً على أفعُل ، مضموم العين ، ككلب وأكلُب ، أو هو عنده مثل جِرْوٍ وأَجْرٍ ، الذى أصله : أَجْرُوٌ . راجع الخزانة ٣٣/٨ ، وقارنه بما فى اللسان (بنى) و (جرى) . ونقل البغدادى عن أبى العلاء ، وجهًا آخر ، قال : « ويحسن أن يقال : جمع ابناً على أفْعُل ، لأن أصله فَعَل ، كما يقال : زَمَن ، وأزْمُن ، ثم صغَّره وجمعه » . الخزانة ٣٦/٨ . فهذه وجوه أفْعُل » الذى ذكره أبو على .

(٤) فى أ : « للتحقير » ، وأثبت ما فى ب ، والخزانة ، وسيأتى .

(٥) فى ب ، والخزانة : « أفعالا » .

(٦) فى ب ، والخزانة : « يُدَّعى فيه شىء » .

(٧) يعنى أن هذه الأشياء التى تخرج عن القاعدة ، لا يصار إليها إلا بالنَّظير والشبيه ، كما أن حق « أسد » أن يجمع على « آساد » لأن هذه هى قاعدة ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان بوزن « فَعَل » لكنَّ هذا قد كُسِّر على « فُعْل » ، وهو قليل . راجع الكتاب ٥٧١/٣ ، ٥٩١ .



ولا يستقيم أيضاً أن يكونَ تحقيرَ أفْعُلٍ ، وإن كان أفْعُلٌ مثلَ أفعالٍ ؛ فى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما للعَدَد القليل .

فإن قلتَ : أوَلَيْس قد قالوا : صَبِىٌّ ، وصِبْيَةٌ ، وغُلامٌ ، وغِلْمَةٌ ، وقالوا فى التصغير : أُصَيْبِيَةٌ [١] ، قال :

فارحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذين كأنَّهُمْ [٢]

وفى الحديث : « كان يَلْطَحُ أُغَيْلِمَةَ بنى عبد المُطَّلب [٣] » ، وأفْعِلَةٌ مِن فِعْلةٍ ، كأفْعُلٍ مِن أفعالٍ ؛ فى أنَّ كلَّ واحدٍ جَمْعُ أدْنَى العَدَد ، وجاء التكثيرُ على أحدِهما ، ووقع التحقيرُ على الآخَر ، فكذلك أُبَيْنُونَ ، وإلى هذا [القول] [٤] يذهبُ بعضُ البَغْداذِيِّين ، وممّا يُقَوِّى ذلك أنّهما قد يتعاقَبان على الكلمة الواحدة ، كأفْرُخ وأفراخ .

---

(١) زاد البغدادى : « وأغيلمة » .

(٢) تمامه :

حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

وهو لعبد الله بن الحجّاج ، من قصيدته الشهيرة ، التى أنشدها بين يدى عبد الملك بن مروان ، واعتذر فيها عن الخروج عليه . الأغانى ١٣/١٦١ ، والرواية فيه :

فانعش أصيبيتى الألاء كأنهم حَجَلٌ تَدَرَّجُ بالشَّرَبّة جُوَّعُ

والشاهد فى المحتسب ٢/١٧١ ، والمخصص ٨/١٥٦ ، ١٥/١٨٧ ، ١٦/٩٠ ، والمقصور والممدود ص ٣٠ ، وشرح المفصل ٥/٢١ ، ١٣٤ ، واللسان (حجل – صبى) . وأنشده أبو على ، فى التكملة ص ١٠٤ ، ١٦٦ .

والحِجْلَى ، بكسر الحاء وسكون الجيم ، والقصر : جمع الحَجَل ، بفتحتين ، وهو طائر معروف ، ولم يجىء جمعاً على فِعْلَى ، إلا هذا ، وظِرْبِى ، جمع ظَرِبان – بفتح وكسر – وهى دويبَّة منتنة . ولا ثالث لهما فى الجموع . أوضح المسالك ٤/٢٩٠ ، واللسان (حجل) . وانظر قصة طريفة حول هذين الجمعين بين أبى على والمتنبى ، تدلّ على علم المتنبى باللغة ، فى وفيات الأعيان ١/١٢٠ .

والشَّرَبَّة ، بفتح الشين المعجمة والراء ، وتشديد الباء الموحدة المفتوحة : أرضٌ ليِّنة تُنبتُ العُشْب ، وليس بها شجر . والشَّرَبّة أيضا : حفرة فى أصل النخلة .

(٣) هو حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما ، وتمامه : « قدّمنا رسولُ الله ﷺ أُغَيلِمَةَ بنى عبد المطلب من جَمْعٍ بليل ، ثم جعل يلطح أفخاذنا بيده ، ويقول : أُبينى لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » . سنن أبى داود (باب التعجيل من جمع . من كتاب المناسك) وسنن ابن ماجة (باب من تقدم من جمع إلى منى لرمى الجمار . من كتاب المناسك) ص ١٠٠٧ ، ومسند أحمد ١/٢٣٤ ، ٣١١ ، ٣٤٣ (مسند ابن عباس) . والفائق ٣/٧٤ .

واللطح ، بالحاء المهملة : الضرب بالكفّ ، وليس بالشديد . النهاية ٤/٢٥٠ .

(٤) ساقط من ب ، والخزانة .



قيل : لا يستقيمُ أن يكونَ هذا على أفْعُلٍ ، وإن كان ما ذكرتَه مِن أدْنَى العدد ، يقوم كلُّ واحدٍ مقامَ الآخَرِ ؛ لدخُولِ الواوِ والنُّون ، وهُما فى أنّه للعَدد القليل ، مثلُ البِناءِ المبنىّ له ، فلا يستقيمُ إذاً إلحاقُ (١) الواوِ والنُّون له ، كما لا يجتمعُ الحرفان لمعنىً واحدٍ فى الكلمة ؛ ألا تَرَى أنّك إذا جمعتَ اسماً فيه علامةُ التأنيث ، بالألف والتاء ، أزَلْتَها بالحذف ، أو القَلْب ، فكما أزلْتَ العلامةَ ، فلم تَجْمعْ بينَهما ، كذلك لا يستقيم أن تَجمعَ بينَ الواو والنُّون ، وبينَ بِناءِ أدْنَى العَدد ؛ لاجتماعِ شيئين بمعنىً واحدٍ ، فى الكلمة .

فإذا لم يستقم ذلك ، علمتَ أنه اسمٌ صِيغ فى التحقير ، كما قال (٢) ، كأنّك حقَّرْتَ أبْنَا ، مثل أعْمَى .

فإن قلت : فمِن أبيات الكتاب (٣) :

قد شَرِبَتْ إلَّا دُهَيْدِهِينَا ⁂ قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرِينَا

فالقولُ فى ذلك أنّه ضرورةٌ ، وكأنَّ الذى استَهْواه أنّ « أفْعُلًا » جمعٌ مِن أبنيةِ الجُموع القليلة ، وقد جاء ضَرْبان منه بالتاء ، وهو أفْعِلةٌ ، وفِعْلةٌ ، فلمّا وافَقْتَهما (٤) أفْعُلٌ فى القِلَّة ، وكان تأنيثُ الجمعِ قائماً فيه ، قدَّر أنَّ التاءَ تَلْزَمُ ، فقدَّر فيها التأنيثَ ، كما جاء [منه] (٥) فى البِناءين

---

(١) فى ب : « إذا لم ينقل لحاق الواو ... » وكذلك فى الخزانة ، لكن فيها : « إذ » بإسقاط الألف .

(٢) يعنى سيبويه . قال ابن جنى ، فى إعراب الحماسة : « ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبَّر من هذا الجمع : أبْنَى ، على وزن أفعل ، مفتوح العين ، بوزن أعمى ، ثم حقّر أيضا فصار أُبَيْن ، كأُعَيْمٍ ، ثم جمع بالواو والنون ، فصار أبينون ، ثم حذفت النون للإضافة ، فصارت : أبينوها » . يشير إلى بيت سُلْمىّ بن ربيعة :

زعمت تماضر أننى إمّا أمُتْ ⁂ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغر خلتى

الخزانة ٣٣/٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٤٣/١ ، ٦٩/٢ ، وانظر الكتاب ٤٥٦/٣ ، ٤٨٦ .

(٣) ٤٩٤/٣ ، والخزانة ٥٠/٨ ، واللسان (بكر - يمن - دهده) والبيت الأول فى الأصول ٥٣/٣ ، والمخصص ٦١/٧ ، ١٣٧ .

والدهيدهين : واحده : دهداه ، وهو القطعة من حاشية الإبل ، أى صغارها . وقليّصات ، بكسر الياء المشدّدة : جمع مصغَّر قلوص ، وهى الناقة الشابة . والأبيكرين - وهو موضع الشاهد - تصغير الأبكُر ، بضم الكاف ، الذى مفرده : بَكْر ، وهو فى الإبل بمنزلة الشابّ فى الناس .

(٤) فى أ : « وافقهما » . وفى الخزانة : « وافقتها » .

(٥) ساقط من ب .



الآخَرَيْن ، فلما لم تَثْبُت عُوِّضَ منها ، كما عُوِّضَ مِن العَلامة التى ينبغى أن تثبتَ فيها ، فقال : أُبَيكِرِينَ ، كما قِيل : أرَضُون .

فإذا كان كذلك ، لم تجتمع علامتانِ لمعنىً ، ألا تَرَى أنَّ الياءَ كأنَّها عِوَضٌ من علامة التأنيث ، كما أنّها فى أرَضِينَ كذلك .

وأمّا أُبَينُونَ ، فإذا لم تكن فيه ضرورةٌ ، وكان التصغيرُ قد يُصاغُ فيه الأسماءُ التى لا تكونُ فى التكبير ، نحو عُشَيْشِيَةٍ ، وأُنَيْسِيانٍ [(١)] ، كذلك يُحْمَلُ [(٢)] أُبْنا ، على هذا النحو ، دُونَ أَفْعُلٍ ، فيَلْزمُ فيه اجتماعُ شيئين لمعنىً [(٣)] .

والدليلُ على أنّ الواوَ والنُّونَ لأدْنَى العَدَد ، أنّهما كالألف والتاء ، وهما جميعاً بعدَ التثنية ، فهما [(٤)] وإن وقَعَ للعدد الكثير ، فأصْلُهما [(٥)] للقَليل ، فلم يَدْفَعْ وقوعُ ذلك على العدد الكثير ، أنه فى الأصل للقِلّة ، كما أنَّ وُقوعَ شُسُوعٍ على العدد القليل [(٦)] ، لم يَرْفَعْ عنه حُكْمَ الكثرة ، فيَسُوغُ فيه التَّحقيرُ ، وكما أنَّ « أَرْسان » [(٧)] لمَّا وقع على الكثير ، لم يمتنع فيه ما يَجوزُ فى العَدد القليل ، وما هو الأصلُ .

وأما « الدُّهَيْدِهينا » ، فيُشْبِه أن يكونَ لمَّا حَذفَ حرفَ اللِّين [(٨)] ، الذى كان يجبُ

---

(١) إذ أن المكبَّر منهما : عَشِيَّة ، وإنسان . ذكرهما سيبويه فى الكتاب ٣/٤٨٤ ، ٤٨٦ .

(٢) فى ب ، والخزانة : « تحمل » .

(٣) فى ب ، والخزانة : « بمعنى » .

(٤) فى أ : « فيهما » . وقد سقطت هذه الفقرة كلها من الخزانة . وقوله : « وإن وقع » هو هكذا فى النسختين . ويريد لفظ الجمع . وهذا هو أسلوب أبى على ، رحمه الله !

(٥) فى أ : « وأصلهما » .

(٦) وذلك أنهم قالوا : ثلاثة شُسوع ، واستغنَوا بها عن أشْساع ، كما قالوا : ثلاثة قروء ، واستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ . وتقول فى تصغير شسوع : شُسَيْعات . راجع الكتاب ٣/٤٩١ ، ٥٧٥ ، واللسان (شسع) .

والشسوع : جمع شِسْع ، وهو أحد سيور النعل ، وهو الذى يُدخَل بين الإصبعين ، ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى صدر النعل المشدود فى الزمام . والشِّسْع أيضا : جُلُّ مالِ الرجل ، وشِسْع المكان : طرفه .

(٧) جمع رسن – بالتحريك – وهو الحبل الذى يقاد به البعير ، يجعل على أنفه . وسيبويه يرى أنه لا يجمع إلاَّ على أرسان . وذكر الفيومى أنه يجمع أيضا على أرْسُن ، وربما قيل : رُسُن ، بضمتين . راجع الكتاب ٣/٥٧١ ، ٥٧٢ ، والمصباح (رسن) .

(٨) وهو الألف التى فى المفرد المكبَّر « دهداه » . وشرْح هذا الكلام حكاه ابن جنى ، فى سرّ صناعة الإعراب =



إثباتُه ، شَبَّه ذلك بعلامة التأنيث ؛ من حيثُ الحَذْفُ ، والحذفُ يَجعلُ الواوَ والنونَ عِوَضاً من ذلك ، كما جَعَلهما (١) عِوَضاً من علامة التأنيث .

فإن قال قائلٌ : إذا زعمتُم أنّ تاءَ التأنيث لمّا لم تدخُلْ فى أَرَضِينَ ، فعُوِّض منها الواوُ والنون ، فصار لذلك بمَنْزِلة ثُبَةٍ وثُبُون ، لمَّا حُذِفَتْ منها اللامُ جُمِع بالواوِ والنُّون ؛ ليكونَ ذلك عِوَضاً من المحذوف ، الذى هو اللامُ ، فما بالُهم قالوا : إحَرُّون (٢) ، وإوَزَّة ، وإوَزُّون ، وقال الشاعر (٣) :

لا خِمْسَ إلَّا جَنْدَلُ الإحَرِّينْ والخِمْسُ قد يُجَشِّمُك الأَمَرِّينْ

= ص ٦٢٢ ، ونقله البغدادى ، فى الخزانة ٥٣/٨ ، قال : « قال أبو على : وحسَّن أيضاً جمعَه بالواو والنون ، أنه قد حذفت ألف دهداه ، فى التحقير ، ولو جاء على أصله لقيل : دهيديه ، بوزن صلصال وصليصيل ، فواحد دهيدهينا إنما هو دهيده ، وقد حذفت الألف من مكبَّره ، فكان ذلك أيضاً مسهِّلاً للواو والنون ، وداعياً إلى التعويض بهما » .

(١) فى ب : « جعلوها » . وفى الخزانة : « جعلها » .

(٢) ومفرده : « حَرَّة » . وهى الأرض التى بها حجارة سود . وقد ذكر ابن منظور فى اللسان (حرر) هذا الاعتراضَ ، والجوابَ عليه ، بألفاظ قريبة مما فى كتابنا ، ونسب الكلام كلَّه إلى بعض النحويين ، من غير تعيين .

وكسرُ الهمزة فى (إحرون) مأثور عن يونس بن حبيب . جاء فى الكتاب ٦٠٠/٣ : « وزعم يونس أنهم يقولون أيضا : حَرَّة وإحَرُّون ، يعنون الحِرار ، كأنه جمع إحَرّة ، ولكن لا يتكلَّم بها » . وروى سيبويه عن يونس أيضا : « حَرُّون » بغير ألف . جاء فى الكتاب ٥٩٩/٣ : « وزعم يونس أنهم يقولون : حَرَّة وحَرُّون ، يشبّهونها بقولهم : أَرْضٌ وأَرَضُون ؛ لأنها مؤنثة مثلها » .

وروى عن ثعلب : (الأَحَرُّون) بفتح الهمزة . جاء فى اللسان : « وقال ثعلب : إنما هو الأَحَرِّين ، قال : جاء به على أَحَرّ ، كأنه أراد هذا الموضع الأَحَرّ ، أى الذى هو أَحَرُّ من غيره ، فصيَّره كالأكرمين والأرحمين » .

(٣) هو زيد بن عتاهية التميمى . وكان من حديثه ما رواه ابن دريد ، قال : لمّا فرغ علىٌّ رضى الله عنه ، من الجمل ، فرَّق فى رجالٍ ممّن أبلى ، فأصاب كلُّ رجل منهم خمسمائة ، فكان فيمن أخذ رجلٌ من بنى تميم ، فلمّا خرج إلى صِفِّين ، خرج ذلك الرجل ، فلقى ضربًا أنساه الدراهم ، فرجع إلى الكوفة ، فقالت له ابنته : أين المال ؟ فأنشأ يقول :

إن أبــاك فرَّ يوم صِفِّيـــنْ لمّـا رأى عكـاً والأشعريّيـــنْ

الأبيات ....

الاشتقاق ص ١٣٦ ، وانظر وقعة صفين ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، وغريب الحديث للخطابى ٢٠٣/٢ ، والفائق ٣٦٥/١ ، والمخصص ٨٦/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٦/٢ ، وشرح المفصل ٥/٥ ، ورصف المبانى ص ٤٣٣ ، واللسان (حرر) . وأنشده أبو على فى التكملة ص ١٦٤ .

و « خمس » ضبط فى النسختين بكسر الخاء ، وهو صحيح ، مِن ورد الماءَ خمساً . ويضبط أيضاً بفتح الخاء . قال الخطابى : « والخمس ، بفتح الخاء أليق بمعنى الحديث ، يعنى الخمس المئات التى أخذوها يوم الجمل » . والجندل : الحجارة . والمعنى : ليس لك اليوم إلاَّ الحجارة والخيبة . والأمرِّين : الدواهى . جمع الأَمَرّ . والمعنى : الخطب أو الحادث .



وقال الآخر [١] :

تُلْقَى الإِوَزُّونَ فى أكنافِ دارَتِها ۞ فَوْضَى وبينَ يَدَيْها [٢] التِّينُ مَنْثُورُ

فجمعوا [٣] بالواو والنُّون ، وهو على أربعة أحرُف ، وما كان على أربعةِ أحُرفٍ ، لم تُرَدَّ [٤] تاءُ التأنيث فى تحقيرِه ، وكذلك [٥] لا ينبغى أن يُجمعَ بالواو والنون أيضا ، كما لم يُجمع ما ثبتَتْ [٦] فيه العلامةُ بهما .

قيل : [إنَّ قولَك [٧]] « إحَرُّون » ، و « إوَزُّون » ، فيه حرفٌ مضاعفٌ [٨] ، والتَّضْعيفُ اعتلالٌ ، ألا تَرى أنه قد يُحْذَف فى القوافى ، فى نحو : « مِنْ سُرٌّ وضُرّْ » [٩] ، ونحو : « مِنْ إنْسٍ ولا جانِ » [١٠] ، ويُبْدَل منه حرفُ العِلَّة ، كقولك : تَشافَفْتُ ما فى

---

(١) هو أوس بن حجر . ديوانه ص ٤٦ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ . وهو فى شرح المفصل ٥/٥ ، واللسان (وزز) من غير نسبة ، وكذلك فى تذكرة النحاة ص ٤٢٤ .

(٢) فى ب ، والديوان ، وشرح المفصل : « التبن » بالباء الموحدة . وصوابه : « التين » بالياء التحتية ، كما فى أ ، واللسان . وفيه : « أى إن هذه المرأة تحضّرت ، فالإوزّ فى دارتها تأكل التين ، وإنما جعل ذلك علامة التحضّر ؛ لأن التين إنما يكون بالأرياف ، وهناك تأكله الإوزّ » .

(٣) فى ب : « فجمعه » .

(٤) فى أ : « تزد » بالزاى ، وأثبته بالراء من ب ، لكن فيها : « يرد » بالياء التحتية .

(٥) فى ب : « فكذلك » .

(٦) فى ب : « ما تثبت » . وسقط منها « بهما » الآتية .

(٧) سقط من ب .

(٨) قال ابن يعيش : « وأصله : أَحْرِرَة ، على زنة أفعِلَة ، فكرهوا اجتماع مثلين متحرّكين ، فنقلت حركةُ الأول إلى ما قبله ، وهى الحاء ، ثم أدغم أحدُهما فى الآخر » . وانظر اللسان (حرر) .

(٩) هذا جزء من بيت لطرفة . وهو بتمامه :

ففـــداءٌ لبنـــى قيسٍ على ۞ ما أصاب الناسَ مِن سُرٌّ وضُرّْ

ديوانه ص ٧٢ ، وتخريجه فى ص ٢٢٢ ، وزد عليه : المحتسب ٣٤٢/١ ، والتبصرة ص ٢٧٥ .

(١٠) هذا جزء من بيت ، لعمران بن حطان ، من كلمة يخاطب بها روح بن زنباع . والبيت بتمامه :

قد كنت جارَك حولاً لا تروِّعنى ۞ فيه روائعُ من إنسٍ ولا جانِ

شعر الخوارج ص ٢٢ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ ، وزد عليه : المحتسب ٧٦/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٤١ .

وقد ذهب ابن جنى فى المحتسب ، إلى ما ذهب إليه شيخه أبو على ، من حذف إحدى النونين فى « جان » . وهناك قول آخر فى اللسان (جنن) قال : « إنما أراد « من إنسٍ ولا جانٍّ » فأبدل النون الثانية ياءً » .



الإناء (١) ، وتَشافَيْتُه .

فلمّا كان الحرفُ بهذا الوصف أشْبَه أرْضاً ؛ فى أنه كأنّه على ثلاثة أحْرُف ، فعَوَّضْتَ ، كما عُوِّضَ أرضٌ الجمعَ بالواو والنون .

ونظيرُ ذلك إدخالُهم همزةَ الوصل ، فى آمرىءٍ وآمرأةٍ (٢) ، ألْحَقُوهما كما ألحقُوا آبْناً وآسْماً ، ونحوَ ذلك ، من المحذوفِ اللام ، حيث كانت اللامُ همزةً وحرفَ إعلالٍ ، والهمزةُ قد تُحْذَفُ حَذْفاً ، فى مثل :

يا بَا المغيرةِ رُبَّ أمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُه بالنُّكْرِ منِّى والدَّهَا (٣)

وقد يُسكَّن ما قبلَها فى المَرْءِ فيحُذَفُ ، فلمّا لم تلزَمِ الهمزةُ الكلمةَ ، متحركاً ما قَبْلَها ، أشْبَه واوَ « سُويِرَ (٤) » ونحو ذلك .

فكما نَزَّلُوا امرءًا منزلةَ المحذوف منه ؛ حيث أُلْحِقت همزةُ الوصلِ أوَّلَه ، كذلك نُزِّلَ إوَزَّة ، وإحَرُّون ، منزلةَ أرضٍ ، التى (٥) على ثلاثة أحُرف ، فجُمِعا بالواو والنون ، كما جُمِعتْ .

---

(١) أى استقصى شربه ، ولم يبق منه بقية . وهو مذموم عند العرب . جاء فى حديث أم زرع : « وإن شرب اشتفّ » تذمه بذلك . ومثل هذا الفعل ، فى إبدال حرف العلة من المضاعف ، قولهم : قصّيت أظفارى ، مكان : قصّصْت . وتظنّيت وتسرَّيْت ، مكان : تظنّنت وتسرَّرت .

(٢) راجع أمالى ابن الشجرى ٢/٥٥ .

(٣) لأبى الأسود الدؤلى ، كما فى أمالى ابن الشجرى ٢/١٦ ، والبيت فى مستدرك ديوانه ص ١٣٤ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : المقرب ٢/١٩٩ ، والممتع ص ٦٢٠ ، وشرح الملوكى ص ٣٦٩ . وسيعيد أبو على ، إنشاد هذا البيت مرة أخرى .

(٤) أصل هذه المسألة أن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياءً وأدغمت فى الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء : سيِّد وميِّت ، أصلهما : سَيْوِد ، ومَيْوِت . ومثاله فيما تقدمت الواو : طيٌّ وليٌّ ، مصدرا طوَيْتُ ولويتُ ، وأصلهما طَوْىٌ ، ولَوْى . ولا ينطبق هذا الحكم على واو « سوير » لأنها بدلٌ من الألف فى « ساير » ، وكذلك « بويع » أصل واوها ألف ، فى « بايع » . فلا تقول : سُيِّر ، ولا بُيِّع . الكتاب ٤/٣٦٨ والمنصف ٢/٢٩ ، والممتع ص ٤٧٨ ، وأوضح المسالك ٤/٣٨٩ ، وتكلم عليها أبو على ، فى التكملة ص ٢٦٠ .

(٥) فى ب : « الذى » .



وإن شئتَ قلتَ : إنّ هذا فى الشُّذوذ ، كشُذُوذِ « وراءٍ ، وقُدَّامٍ » حيث قالوا : وُرَيِّئَةٌ ، وقُدَيْدِيمَةٌ ، فكما أثبتوا التاءَ فى تحقيرهما ، وإن كانا على أربعةٍ ، كذلك جمعوا الإِوَزُّون ، بالواو والنون ، وإن كان على أربعة أحرفٍ .

وإن شئت قلت : إن الهمزةَ [١] لمّاَ لم تثبت فى واحدِ إِحَرُّون ، وإنَّما لَحِقت [٢] فى الجمع فى حَرَّةٍ ، لم يكن لازِماً ، ولمّا لم يَلْزم لم يجب الاعتدادُ بها ، كحروفٍ كثيرةٍ ، لمّا لم تَلْزم ، لم يجب الاعتدادُ بها ، وإذا كان كذلك ، فكأنك جمعتَ ما هو على ثلاثة أحرُفٍ ، ثالثُه حرفٌ معتلٌّ ، فصار بمنزلةِ ما هو على حرفين ، وكذلك إِوَزٌّ [٣] ، لمّا قيل : الوَزُّ .

وإن شئتَ قلت : إن هذه الهمزةَ إنما لحقتْ لتغَيُّرِ الجمعِ عماًّ عليه الواحدُ فى حَرَّةٍ ، فصار بمنزلةِ الحركةِ فى سِنين وثُبُون ، التى غُيِّرتْ بها سَنَةٌ وثُبَةٌ ، فصار الحرفُ بمنزلة الحركةِ ؛ من حيثُ اجتمعا فيما ذكرتُ لك ، كما أن الحرفَ قام مقامَ الحركةِ فى غير هذا .

★ ★ ★

(١) فى ب : « كما » .

(٢) فى أ : « لحق » .

(٣) فى ب : « إوزة » .



بابٌ
آخَرُ

(١) مِن الجمع بالواو والنون ، يبقى فيه الاسمُ المجموع على حرفٍ واحد .

قال :

وذلك أنَّ أَلْفَكُمُ قليــلٌ لواحِدِنا أَجَلْ أيضاً ومِيناَ

التقدير : أَجَلْ أيضاً وإنَّ أَلْفاً ومِئِينَ قليلٌ لواحِدِنا ، فحذَفَ الأَلْفَ [الآخِرَ (٢)] ؛ لجَرْيِ ذِكرِهِ ، كما حَذَفَ الآخَرُ ، فى قوله (٣) :

ألا فالْبَثا شهرينِ أو نِصْفَ ثالثٍ إلى ذاكَ ما قد غَيَّبْتِنِى غَيابِيا

أى شهرين [أو شهرين] (٤) ونصفَ شهر ثالثٍ .

فأمَّا قولُه : « ومِيناَ » ، فإنّه أسكنَ الهمزةَ ؛ لأنَّ مِئِي مِن مِئِينَ ، بمنزلةِ إبِل ، فأسْكَنَ ، كما تُسَكَّنُ العينُ من إبْلٍ ، ثم قَلَبها قَلْباً وهى ساكنةٌ قبْلَها كسرةٌ ، فانقَلَبتْ ياءً ساكنةً ، فاجتمعت مع الياء التى هى حرفُ الإعراب ، فحُذِفت الأُولى منهما ، كما تُحذَفُ مِن عَمِينَ وشَجِين ، يدُلُّك على أنه قَلَبها : أنه لا يَخلُو من القَلْب ، أو التخفيف القياسىّ ، فلو كان على التخفيف القياسىّ ، لكان فى الرفع ، على أحدِ القولين ، بَيْنَ بَيْن ، وعلى الآخَر يُقْلَب ياءً [مَحْضاً (٥)] ، وفى النّصب والجرّ ، بينَ بينَ ، فلمّا لم يكن على شىءٍ من ذلك ، علمتَ أنه ليس بتخفيفٍ ، وأنه قلبٌ ، كما قَلَبها فى قوله :

---

(١) فى أ : « فى » .

(٢) ساقط من ب .

(٣) هو عمرو بن أحمر الباهلى . ديوانه ص ١٧١ ، وتخريجه فى ص ٢٢٥ ، وزد عليه : تأويل مشكل القرآن ص ٤١٥ ، والصاحبى ص ١٧٢ ، والأزمنة والأمكنة ٣٠٧/٢ ، وما فى معجم الشواهد ص ٤١٩ ، وسيعيد أبو على إنشاده ، شاهدًا على مجىء « أو » بمعنى الواو . ويقال : غيَّبه غَيابُه : أى دُفِن فى قبره .

(٤) سقط من ب ، وهو فى الخصائص ٤٦٠/٢ .

(٥) زيادة من ب .



وكنتَ أذَلَّ مِن وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِى [١]

وقوله : « لا هَناكِ المَرْتَعُ [٢] » . ونحو ذلك ، فصار « مِينَ » ولو رفعْتَ على الموضع دونَ اللفظ ، لجازَ ذلك فى الإعراب ، وفى حُكمِ القافية ، لجوازِ وقوعِ أمِينٍ ، مع أمُونٍ [٣] ، فى هذا النَّحو ، ولو جعلتَ النُّونَ حرفَ الإعراب ، فى هذا النحو ، على قولك : سِنِينٌ ، لقُلتَ : مِينٌ ، ولا يجوز فى ذلك مُونٌ .

وجاز بقاءُ الاسمِ على كلمةٍ واحدة ؛ لتكثُّرِها بحروف الجمع ، وهذا ممَّا يؤكِّدُ ما ذهَبَ [٤] إليه فى قولهم : مُ اللهِ ، وقد قدَّمْنا ذِكْرَه ، كأنَّ [٥] لُزومَ الإضافةِ هناك ،

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، من كلمة يهجو فيها عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، وكان هذا قد افتخر عليه ، بأن الخلفاء منهم ، إذ كان من قريش ، وبنو أمية منهم ، وابن حسان من الأنصار ، والأنصار هم الأوس والخزرج . فقال له عبد الرحمن بن حسان :

وأمـا قولُك الخلفـاءُ منـا فهم منعوا وريدك من وِداجى
ولولاهـم لكنت كحـوت بحرٍ هوى فى مظلم الغمرات داجِ
وكنت أذل ...

وقوله : « واجى » يريد : « واجئ » – وهو محل الشاهد – من وجأ عنقه : أى دَقَّها . قال ابن يعيش : « والإبدال ها هنا أسهل ؛ لأن الهمزة هنا طرف ، والطرف ممَّا يسكَّن فى الوقف ، والهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء ، نحو قولك فى بئر : بير . فاعرفه » . والفهر : حجر ملء الكف . والقاع : المستوى من الأرض . وقوله : « أذلّ من وتد بقاع » . يضرب مثلا للذلة والهوان ؛ لأن الوتد يدقّ أبداً . جمهرة الأمثال ٤٦٨/١ . وانظر : الكتاب ٥٥٥/٣ ، والمقتضب ١٦٦/١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ، والمنصف ٧٦/١ ، والمحتسب ٨١/١ ، والإفصاح ص ١٥٧ ، وشرح المفصل ١١٤/٩ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٤١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١ ، واللسان (وجأ) .

(٢) جزء من بيت للفرزدق . وتمامه :

ومضت لمسلمة الركابُ مودّعاً فارعَىْ فزارةُ لا هنـاك المرتـعُ

وهو من كلمة للفرزدق يقولها حين عزل مسلمة بن عبد الملك ، عن العراق ، ووليها عمر بن هبيرة الفزارى ، فدعا عليهم الفرزدق بأن لا تهنأهم النعمة بولايته . ديوانه ص ٥٠٨ ، ورواية صدر البيت عند النحويين :

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيّةً

انظر الكتاب ٥٥٤/٣ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، والأصول ٤٦٩/٣ ، والخصائص ١٥٢/٣ ، والمحتسب ١٧٣/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٠/١ ، ١٨٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ١١٧ ، ٢٢٩ ، وشرح المفصل ١٢٢/٤ ، ١١٣/٩ وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ، ورقة ٩٧ أ . وفى حواشى ضرائر الشعر مراجع أخرى .

(٣) يريد أن الياء والواو يجتمعان رِدْفاً فى قصيدة واحدة ، كما قال أبو نواس :

أجـارة بيتَينـا أبـوكِ غيـورُ ومَيسورُ ما يُرْجَى لديكِ عسيرُ

(٤) يعنى أبا العباس المبرد . وقد تقدم هذا ، فى (باب من مجارى أواخر الكلم من العربية) .

(٥) فى أ : « كأن لزوم » برفع الميم .

كلُزومِ حَرْفَيِ الجمعِ هنا .

فإن قال قائلٌ : فإذا سمَّيْتَ رجُلًا بشِيَةٍ ، فرخَّمته ، على مَن قال : يا حارُ [١] ، فهلَّا قلت : ياشِي ، ولم تَرُدَّ الفاءَ ؛ لأنّ الاسمَ هنا لا يلحقه التنوينُ ، فلا يُؤدِّى إلى بقاءِ الاسم على حرفٍ واحد .

قيل : إنَّه إذا رُخِّمَ هذا التَّرخيمَ ، فقد جُعِلَ اسماً على حِياله ، ولا يستقيمُ أن يُبْنَى إلَّا على ما يكونُ عليه الأسماءُ ؛ ألا ترى أنه قد يجوزُ أن يلحقَه التنوينُ للضَّرورةِ فى النِّداء ، على حَدِّ ما لَحِق : « يا مَطَراً ، ويا مطرُ [٢] » ، فإذا لحقه فى قولِ مَن رَفع ، بقى على حرفٍ ، وهذا ممَّا يُكْرَه ويُرْفَضُ أن يصيرَ إليه بناءُ الاسم ؛ ألا تَرى أنَّك لو سمَّيْتَ امرأةً بلَوْ ، أوكَىْ ، أو نحو ذلك ، زِدْتَ عليه ما يكون به على أمثلة الأسماءِ التى يلحقُها التنوينُ .

* * *

---

(١) ترخيم « حارث » على لغة من لا ينتظر .

(٢) هذا من قول الأحوص :

سلام الله يا مطــــــرٌ عليها ... وليس عليك يا مطر السلامُ

ديوانه ص ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأصول ٣٤٤/١ .



باب
ممَّا كُسِّر من الأسماءِ ، (١) وجُمِع بعد التكسير على حَدّ التثنية

قال العَجّاج (٢) :

جَذْبُ الصَّراريِّينَ بالكُرُورِ

صَرارِيٌّ فيه : فَعاعِيلُ ؛ لأنَّ الصارِيَ المَلَّاحُ ، فالاعتلالُ فى اللام ، وليس يخلو فَعاعِيلُ من أن يكونَ جمعاً لفَعّالٍ ، أو فُعّالٍ ، ففَعّالٌ فى الصفة قد كَثُر ، وفُعَّالٌ ، كقُرَّاءٍ ، وكُرَّامٍ ، وحُسَّانٍ (٣) .

فإن جعلتَه جَمْعاً لفَعَّالٍ ، فقد كسَّروا ذلك فى قولهم : « الجَبابِيرُ » فى البيت الذى أنشده (٤) ، وقد ذكر ذلك فى الأبنية أيضا .

وأما فُعَّالٌ فقد يَجُوز أن تُشَبِّهَه بكُلَّابٍ (٥) فتكسِّرَه ، كما كسَّروا كَلالِيبَ ،

---

(١) فى أ : « أو » .

(٢) ديوانه ص ٢٢٨ ، والخزانة ١٦٦/١ ، واللسان (صحب – صرر – كرر – يمن – صرى) والكُرور : جمع كَرّ ، بفتح الكاف ، وهو الحبل . وقد ضبطت باء « جذب » بالفتح ، فى النسختين ، والصواب الضم – كما جاء فى اللسان – لأنه فاعل لفعلٍ فى بيت قبله ، وهو :

لأياً يثانيها عن الجؤورِ

يثانيها : أى يثنيها ، يعنى السفينة . والجؤور : يريد الجور .

(٣) كل هذه مفردات ، يراد بها المبالغة فى وصف الرجل بالقراءة والكرم والحسن . وانظر نقد ابن برى لأبى علىّ هنا ، فى اللسان (صرر) .

(٤) يريد سيبويه . والبيت هو :

إلاّ الإفادةَ فاستولت ركائبنا عند الجبابير بالبأساء والنعمِ

وهو لتميم بن أُبَىّ بن مقبل . ديوانه ص ٣٩٨ ، والنحويون يستشهدون بهذا البيت على إبدال الهمزة من الواو . فالإفادة هنا أصلها : الوفادة ، من وفد عليه : إذا قدم . انظر الكتاب ٣٣٢/٤ ، وانظر أيضا ص ٢٥١ ، فى الأبنية ، والمنصف ٢٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٤/١٠ .

(٥) الكُلَّاب : حديدة معطوفة كالخُطَّاف ، وهو أيضا : خشبة فى رأسها عُقَّافة ، منها أو من حديد .



فكان [١] قوله :

إشرافَ مُرْدِيٍّ على صُرَّائِهِ [٢]

الأشْبَهُ [٣] [فيه] أن يكونَ واحداً ، ألا تَرى أنَّ « فُعَّالًا [٤] » كشُهَّادٍ ، لم نعلمْه جاء مكسَّراً ، كما جاء تكسيُر فِعالٍ ، نحو جِمالٍ وجَمائلَ [٥] .

فأمّا لحاقُ الواوِ والنون للكلمة ، وقد كُسِّرتْ هذا التكسيرَ ؛ فإنهم استجازُوا جمعَه بالواو والنُّون ، كما جمعوه بالألف والتاء ، فيما حكاه أبو عُمر ، عن أبى عبيدة : أنهم قالوا : ناقةٌ مَفاتيحُ ، وأينُقٌ مَفاتيحاتٌ ، وهى الخِصْبَةُ ، الكثيرةُ اللَّبَن ، قال : وقد قالت العرب فى سَراوِيلَ : سَراوِيلاتٌ ، [قال [٦]] : وقالوا فى وصف الضَّبُع : حَضاجِرُ [٧] ، وحَضاجِراتٌ ، وحكى أبو عثمان – فيما أظُنُّ [٨] – : « صَواحِباتُ يوسُفَ » [٩] ، فكما جمعوه هذا الجَمْعَ ،

---

(١) فى ب : « وكان » .

(٢) لأبى النجم العجلى ، كما فى المعانى الكبير ٣٤٨/١ ، ولم أجده فى ديوانه الذى صنعه علاء الدين أغا ، ونشره بالنادى الأدبى بالرياض عام ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . وجاء من غير نسبة ، فى الخزانة ١٦٦/١ ، استطراداً ، وقبله :

ورفع الظليم من لوائهِ

قال ابن قتيبة : « لواؤه : عنقه . شبهها بمرديّ قد أشرف على رأس الملاّح يرفعه ويقذف به فى الماء » . والمُرْديّ : خشبةٌ تدفع بها السفينة ، تكون فى يد الملاح . وهى التى يقال لها الآن : المجداف .

(٣) ليس فى ب .

(٤) فى أ : « فعال » على الحكاية . وما فى ب مثله فى الخزانة – الموضع السابق – نقلاً عن كتابنا . لكن العبارة جاءت فى الخزانة : « أن فُعّالاً جمعاً كشهاد » . وجاء فى ب ، والخزانة : « ولم نعلمه » ، بزيادة الواو .

(٥) جاء فى الخزانة ، من تتمة كلام أبى على : « وعلى هذا يكون الصُّرّاء كالصارى » . وقد دفع البغدادى رأى أبى على بكلام كثير .

(٦) ليس فى ب .

(٧) لسعة بطنه وعظمه ، من الحِضَجْر ، وهو العظيم البطن ، الواسعه .

(٨) فى اللسان (صحب) أن الفارسىَّ حكاه عن أبى الحسن . ويعنى الأخفش . وانظر شرح الكافية للرضى ١١١/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٣٩/١ .

(٩) هذا جزء من حديث ، رواه الأئمة ، وهو كما رواه أحمد ، فى مسنده ٤١٢/٤ ، من حديث أبى موسى الأشعرى ، رضى الله عنه ، قال : « مرض رسول الله ﷺ ، فاشتدّ مرضه ، فقال : مروا أبا بكر يصلِّ بالناس . فقالت عائشة : يا رسول الله ، إن أبا بكر رجل رقيق ، متى يقومُ مقامك لا يستطيع أن يصلىَ بالناس . فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فإنكن صواحبات يوسف ... » الحديث . وانظر أيضا : سنن ابن ماجه (باب ما جاء فى =



كذلك جمعوه [1] بالواو والنون ، وقد أنشد بعضُ البغداذيِّين :

قد جَرَتِ الطَّيرُ أيامِنِينا قالتْ وكنتُ رجلًا فَطِينا [2]

وكأنَّ الجمعَ إنّما جاء فى هذا الضرب ، كما جاءت التثنيةُ ، فيما حكاه [3] من قولهم : لِقاحان سوداوان ، ونحو قولِ الشاعر [4] :

بين رِماحَىْ دارِمٍ ونَهْشَلِ

= صلاة رسول الله ﷺ فى مرضه . من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها) ١/٣٩٠ ، وسنن النسائى (باب الائتمام بالإمام يصلى قاعدا . من كتاب الإقامة) ٢/٧٧ ، وسنن الترمذى (باب فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كليهما . من كتاب المناقب) ٥/٦١٣ . وقد تكلم على تخريجه فى البخارى ، العلامةُ عبد القادر البغدادى ، فى شرح شواهد شرح التحفة الوردية ص ١٩٥ .

وقولها فى الرواية : « متى يقوم مقامك » جاء هكذا برفع « يقوم » وحقه الجزم لأنه فعل الشرط . وعلى هذا جاء فى الفائق ١/٤٤ « إن أبا بكر رجلٌ أسيف ، ومتى يقُمْ مقامك لا يقدر على القراءة » . لكن حكى ابن مالك أن « متى » تهمل شذوذا ، حملاً على « إذا » قال : « نحو قول عائشة ، رضى الله عنها ، مخاطبةً الرسول ﷺ : « إن أبا بكر رجلٌ أسيف ، وإنه متى يقومُ مقامكَ لا يُسمِع الناس » شرح الكافية الشافية ص ١٥٩١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩ وتعقبه أبو حيان ، بما ذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥٨ ، وانظر شرح الأشمونى على الألفية ٤/١٣ والمغنى ص ٦٩٨ .

والمراد من قوله عليه السلام : « فإنكن صواحبات يوسف » أنهن مثلهن فى إظهار خلاف ما فى الباطن . ووجه المشابهة أن زليخا امرأة العزيز ، استدعت النسوة ، وأظهرت لهنّ الإكرام بالضيافة ، ومرادها زيادة على ذلك ، وهو أن ينظرن إلى حُسن يوسف ، ويعذرنها فى محبّته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها ، كونه لا يُسْمِع المأمومين القراءة ، لبكائه ، ومرادها زيادة على ذلك ، وهو ألاَّ يتشاءم الناسُ به ، وصرَّحت هى بعد ذلك به . انظر حواشى الموطأ (باب جامع الصلاة . من كتاب قصر السفر فى الصلاة) ١/١٧١ .

(١) فى أ : « جمعوا » .

(٢) الإبدال لابن السكيت ص ٦٨ ، والخصائص ٣/٢٣٦ ، والمخصص ١٣/٢٨٢ ، وسمط اللآلى ص ٦٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٤٦ ، والمقرَّب ، له ٢/١٢٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/١٣٩ – وفيه نقل عن أبى على – وفى حواشى السمط ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٤٨ ، مراجع أخرى . ومفرد هذا الجمع : يمين ، وقد جمع على : أيمان ، ثم جمع هذا على : أيامين ، الذى جُمع جمع المذكر السالم ، على : أيامنين ، كما ترى فى الشاهد . وانظر اللسان (يمن) .

(٣) يريد سيبويه . وتقدم فى (باب من التثنية) .

(٤) أبو النجم العجلى . ديوانه ص ١٧٦ ، والمخصص ١٧/١٠٥ ، وسمط اللآلى ص ٨٥٦ ، وشرح المفصل ٤/١٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢ ، وشرح أبيات المغنى ٤/٢٠٨ ، واستشهد به الزمخشرى ، فى الكشاف ٢/٩٩ ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما ﴾ الأعراف ١٦٠ .



و « جِمالَيْنِ » فى البيت الذى تقدَّم [١] .

فكما جاز فى هذا الضَّرب من الجمع ، كذلك جاز فى باب مَفاعِلَ ؛ لأنهما يجتمعان فى أنّهما بِناءان للكثرةِ .

وممَّا يُحَسِّنُ جَمْعَ هذا الضَّربِ من الجمعِ المكَسَّر بالواو والنون ، كما جُمعت الآحادُ على ذلك ، أنه قد أُوقِعَ على الآحاد ، وإن كان ذلك فى جَمْع [٢] الأجزاء ، وذلك نحو : حَضاجِرُ ؛ للضَّبُع ، [٣] نحو قولهم : سَراوِيلُ ، وحكى بعضُ البغداديِّين : [٤] نَوْرٌ تَعاشِيبُ ، وأنشد : « نَوْراً تَعاشِيبَ » [٥] ، وذكر مع ذلك : تَباشِير الصُّبْح .

فإذا جُمِع جِمالٌ ، وثُنِّىَ لِقاحٌ ، ولم يقعا هذا الموقعَ فى وصفِ الآحاد بهما ، كان جَمْعُ هذا أجْدَرَ ؛ ألا تَرَى أنَّ أكْباشاً [٦] وأعْشاراً ، ونحوَهما ، لمَّا وَقَعا على الواحد ، أُجْرِىَ مُجراه فى التكسير .

فأمّا « أُبَيْكِرِينا [٧] » فليس كالصَّرارِيِّين ؛ وذلك أنَّ هذا الضَّربَ من الجمع للقليل ، والواو والنون أيضاً له ، فلمّا اجتمعا فيما ذكَرْنا ؛ وجَب ألَّا يُجْمعَ بينَهما ، كما لم يُجْمعْ بين الحرفين ، إذا كانا لمعنىً ، ومِن ثَمَّ قال [٨] : إنَّ من قال : لِقاحان سوداوان ، لم يَقُلْ : أقْوالان ؛

---

(١) فى (باب من التثنية) .

(٢) فى ب : « جميع » .

(٣) فى ب : « ونحو » .

(٤) فى ب ، هنا وفيما يأتى : « ثور » . والنور : الزهر . والتعاشيب : العُشْب النُّبذُ المتفرِّق ، لا واحد له . وقال أبو حنيفة الدينورى : « فى الأرض تعاشيب ، وهى القطع المتفرقة من النبت » . وليس لتعاشيب نظيرٌ إلا ثلاثة أحرف : تباشير الصبح ، وهى أوائله ، وتعاجيب الدهر ، وهى عجائبه ، وتفاطير النبات ، وهى ما ينفطر منه ، وهو أيضاً ما يخرج على وجه الغلمان والفتيات . كل هذه الأربعة لا واحد لها من لفظها . راجع اللسان (بشر) .

(٥) لم أعرف تتمته ولا قائله .

(٦) يقال : ثوبٌ أكباش ، وهى ضروبٌ من بُرود اليمن . ويقال : بُرْمَةٌ أعْشار ، وهى القِدْرُ العظيمة ، كأنها لا يحملها إلاَّ عشرٌ ، أو عشرة . وذكر أبو على شيئًا من هذه الصيغ ، فى العسكريات ص ٢٤٢ .

(٧) الذى تقدم فى (باب من الجمع بالواو والنون) .

(٨) يريد سيبويه . وانظر الكتاب ٦٢٣/٣ .



لأنّ أقوالًا بغير تثنية ، قد يقع على ما يقَع عليه أقوالان ، ألا تَرى أنه قد يجوز أن يُعنَى بأقوالٍ ثلاثةٌ وأربعةٌ وخمسةٌ ، وقد يجوزُ (١) أن يقع على عشرة ، فلمَّا جاز أن يَقعَ نفسُ البِناء بلا تثنيةٍ ، على ما تقع عليه التثنية ، رُفِض ذلك ، واستُغْنِيَ عنه بإغناء المِثال عن التثنية .

وليس باب « لِقاحان ، وجِمالان ، ورِماحَىْ دارِمٍ » كذلك ؛ لأنّ الجمعَ لا يُغنى عن التثنية ، كما أنَّ « تَمْرانِ ، وعِلْمانِ (٢) » ونحو ذلك ، من أسماء الأجناس التى تَخْتلِفُ ، لم يُستَغْنَ فيه عن التثنية ، فاستُعمِلت فيها على حَدِّ ما استُعمِلَتْ فى « جِمالَيْن » .

ولو جمعتَ نحو أفعالٍ ، بالألف والتاء ، لم يستقم ، وذلك أن أفعالًا للعدد القليل ، والألفُ والتاءُ أيضاً له ، فلا يستقيم أن يجتمعَ فى الكلمة شيئان لمعنىً .

فهذا (٣) عندى قِياسُ قول سيبويه فى « أُبَيْنُونَ » ألا تَرَى أنه جَعَل أَبْنَا ، مثلَ أعْمَى ، ولم يذهب فيه إلى أنه أفْعُلٌ ، كما ذَهب إلى ذلك مَن ذَهَب .

★ ★ ★

---

(١) فى أ : « يجوز على أن يقع على ... » .

(٢) فى ب « غِلمانِ » بالغين المعجمة ، وكسر النون . وأثبت ما فى أ ، ولكنه فيه « عَلَمَانِ » بالتحريك .

(٣) فى ب : « وهذا » .



باب

من الجمع بالواو والنون ، ممّا حُذِف فيه ياءَا النَّسَب وكان حقّه أن يُثْبتَا فيه

أنشد أبو زيد (١) :

تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيْداً ... متى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا

قالوا : رجلٌ مَقْتَوِيٌّ ، وقالوا فى الجمع : مَقْتَوُونَ ، كما قالوا (٢) : أشعرىٌّ وأَشْعَرُونَ ، فحذفوا ياءَيِ النَّسَبِ ، مع الجمع بالواوِ ، فى هذين الموضِعَيْن ، ونحوِهما .

فأمّا تَصْحيحهُم الواوَ ؛ فإن شئتَ قلت (٣) : صَحَّحُوها فى الجمع الذى على حَدِّ التثنية ، كما صَحَّحوها فى جمع التكسير ، حيث قالوا : مَقاتِوَةٌ ، كما أنَّهم لمَّا حَذَفُوا ياءَيِ النَّسَب مِن الجمع ، على حَدِّ التثنية ، حَذفُوهما فى التكسير ، فقالوا : المَهالِبَة .

وإن شئت قلت : بَنَوْا مَقْتَوُونَ على الجمع ، كما بَنَوْا « مِذْروانِ » على حَدّ التثنية ؛ ألا تَرَى أنّهم لم يُفْرِدوا الواحدَ منه بغير حرف النِّسْبة (٤) ، كما لم يُفْرِدوا واحِدَ « مِذْرَوانِ » ، وإنما استُعمِل واحِدُه بحرف النَّسَب : مَقْتَوِىٌّ .

وفيه قولٌ آخَرُ ، وهو أنّ الواوَ صَحَّتْ لمّا كانت النِّسبةُ مُرادةً فى الكلمة ،

---

(١) فى النوادر ص ٥٠٢ ، وهو لعمرو بن كلثوم ، من معلقته الشهيرة ، يخاطب عمرو بن هند . راجع معلقة عمرو بن كلثوم . بشرح ابن كيسان ص ٨٣ .

وانظر شرح القصائد السبع ص ٤٠٢ ، والخصائص ٣٠٣/٢ ، والمنصف ١٣٣/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٧٣/١ ، ٣٧٧/٢ ، واللسان (قتا) والخزانة ٤٢٧/٧ - ٤٣٢ ، وحكى كلام أبى علىّ كله فى هذا الكتاب ، وأعاد كلاماً حول الشاهد أيضا فى ٨٠/٨ ، ٨١ . وأنشده أبو على فى التكملة ص ٤٤ ، والبغداديات ص ٥٧٥ .

و « مقتوينا » من القَتْو ، وهو الخدمة والمراعاة . وانظر ليس فى كلام العرب ص ١٨٩ ، والإفصاح ص ٢٢٧ .

(٢) هو قول الخليل . انظر الكتاب ٤١٠/٣ .

(٣) هذه الفقرة كلها والتى بعدها مسلوختان من كلام سيبويه ، ومما حكاه عن أبى الخطاب الأخفش الكبير . راجع الموضع السابق من الكتاب .

(٤) فى ب ، والخزانة : « التثنية » .



فصُحِّحت الواوُ مع الحذف ، كما كانت تصحُّ [١] مع الإثبات ، ليكونَ تصحيحُها دلالةً على إرادة النَّسَب ، كما صحَّت الواوُ والياءُ فى عَوِرَ ، وصَيِدَ ؛ ليُعلَم أن الفِعلَ بمعنَى ما يلزَم تصحيحُ الواوِ فيه [٢] ، وكذلك ازْدَوَجُوا ، واعتَوَرُوا ؛ ألا تَرى أنك لو بنَيْتَ منه افتعَلُوا ، لا تريدُ فيه معنى تَفاعَلُوا ، لأَعَلَلْتَ .

فأمّا النّونُ فقد فُتِحتْ كما فُتِحَتْ فى « مُسْلِمُونَ » وقد جُعِلَتْ حرفَ الإعراب ، كما جُعِلَت فى « سِنِينَ » ونحوِه ، حرفَ الإعراب ، حُكِي ذلك عن أبى عُبيدة ، وحكاه أبو زيد ، إلّا أن أبا زيدٍ حكى الفتحَ والكَسْرَ ، [٣] فى الواو ، وفيما قبل الياء ، فيمن جعلَ النونَ حرفَ الإعراب [٤] ، وحكيا جميعاً : رجلٌ مَقْتَوِينٌ ، ورجلان مَقْتَوِينٌ ، ورجالٌ مَقْتَوِينٌ [٥] ، قال أبو زيد : وكذلك المرأةُ والنِّساءُ .

فأَمّا ما انفردَ أبو زيد ، بحكايته من كسر الواو ، التى قبلَ الياء وفتحها ، فالأصلُ فيه الكسرُ ؛ ألا تَرى أنَّك لو أثْبتَّ ياءَيِ النَّسب ، لقلت : مَقْتَوِيُّونَ ، فإذا حذفتَها وأنت تريدها ، وجب [٦] تقريرُ الكسرة ، كما كانت تُقَرَّرُ مع الياءين ، لو أثْبتَّهما ، فالذى فَتَح إنما أبدلَ من كسرة الواو ، الفتحةَ ، كما أبدلَ الكسرة من الفتحةِ ، فى قوله [٧] :

---

(١) فى ب ، والخزانة : « كما صحَّت مع الإثبات » .

(٢) وهو « اعْوَرَّ » بتشديد الراء . ذكره ابن جنى – فى الموضع السابق من المنصف – حكاية عن أبى على . وإنما لزم تصحيح الواو ، فى « اعورّ » ؛ لأنك لو أعللته ، لقلت : « عارّ » . فيلتبس بـ « فاعَل » . انظر الممتع ص ٤٨٣ ، وأيضا ص ٣٢٨ ، ٤٦٥ وقال الجوهرى ، فى الصحاح : « وقد عارت العين تعار ... ويقال أيضا : عَوِرت عينُه ، وإنما صحّت الواو فيها ؛ لصحّتها فى أصلها ، وهو اعْوَرَّت ، بسكون ما قبلها ، ثم حذفت الزوائد : الألف والتشديد ، فبقى : عَوِر . يدلّ على أن ذلك أصلُه ، مجيءُ أخواته على هذا : اسوَدّ يسْوَدّ ، واحمرَّ يحْمَرّ » .

(٣) فى ب ، والخزانة : « فيما قبل الياء فيمن جعل ... » .

(٤) فى ب ، والخزانة : « إعراب » .

(٥) ضبطت النون بفتحة واحدة ، فى المواضع الثلاثة – فى ب ، والخزانة ، والنوادر . وضبطتها بضمتين – وهو الصواب – من أ ، واللسان ، ونسخة من النوادر .

(٦) هكذا جاء فى النسختين بالراء ، وفى الخزانة : « تقدير » بالدال . أما الكلمة التالية ، فقد جاءت : « تقرر » بالراء فى أ ، وفى ب ، والخزانة جاءت بالدال : « تقدر » .

(٧) هو الكميت بن زيد . ديوانه ٢/١٠٩ ، وتخريجه فى ص ٢٠٦ . وقد أعاد أبو على إنشاده فى موضعين قريبين من هذا الكتاب ، وأنشده فى الحلبيات ص ١١٢ . =



فلا أعْنِى بذلك أسْفَلِيكُمْ ولكنِّى أُرِيدُ به الذَّوِينا

فأبدل من الفتحة فى الواو ، الكسرةَ ، يدلُّك على أنّ الأصلَ فيها الفتحةُ ، قولُه تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ (١) ﴾ و ﴿ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ (٢) ﴾ ، وكما أبدل الكسرةَ من الفتحة ، فى قوله (٣) :

وبالعَذَواتِ مَنْبِتُنا نُضارٌ ونَبْعٌ لا فَصافِصُ فى كَبِينا

والواحِد : الكِبا (٤) ، فلم يَفْتح العينَ مِن الكَبِين ، كما لم يَفْتَحْها مِن الذَّوِين (٥) .

وإنما جاز ذلك فى الفتحةِ والكسرةِ ؛ لأنَّهما كالمِثْلَيْن ؛ ألا تَرَى أنَّهم قد حَرَّكُوا بالفتح مكانَ الكسر ، فى جميع ما لا ينصرفُ ، وجعلوا النَّصبَ والجَرَّ على لفظٍ واحد ، فى التثنية ، وضَرْبَىِ الجمعِ المُسَلَّم ، فى التأنيث والتذكير ، وقالوا : مررت بإبراهيمَ بنِ زيد ، فوقعت الفتحةُ موضعَ الكسرة ، وكان ينبغى أن يُكسَر ؛ لأن تحريك الميم بمنزلةِ تحريك الراء ، من امرِئٍ ، إذا أُقِرَّت الهمزةُ ، وبمنزلة تحريك الميم بالكسر ، فيمن قال : بالمِرْءِ ، فكما كانت كلُّ واحدةٍ من الكسرةِ والفتحة ، فى هذه المواضع ، بمنزلة الأخرى ، كذلك جاز أن تُفتَح الواوُ وتُكْسَرَ ، من مَقْتَوِينَ ، فيما رواه أبو زيد .

= والبيت من قصيدة ، هجا بها الكميت أهلَ اليمن ، تعصُّباً لمضر . يقول : لا أعنى بهجوى إياكم أراذلكم ، وإنما أعنى ملوككم ، كذى يزن ، وذى جدن ، وذى نواس ، وهم التبابعة . والأسفلون : جمع أسفل ، خلاف الأعلى . وأراد بالذوين : الأذواء . راجع الخزانة ١٣٩/١ ، ٤٩٦/٤ ، ٥٧/٨ ، وتصحيح التصحيف ص ٢٧٣ .

(١) سورة الرحمن ٤٨ .

(٢) سورة سبأ ١٦ .

(٣) هو الكميت أيضا . ديوانه ١٢٧/٢ ، وتخريجه فى ص ٢١٨ . وسيعيد أبو على إنشاده قريبا . والعذوات : جمع عذاة ، وهى الأرض الطيبة التربة ، الكريمة المنبت ، ولا تكون العذاة ذات وخامة ولا وباء . والفصافص : الرطبة . والكبين : جمع كِبا ، وهو الكناسة ، والزبل ، وفى ضبطه ومعناه كلام كثير ، ذكره صاحب اللسان ، فى (كبا) . وأراد الشاعر : إنا عرب ، نشأنا فى نزه البلاد ، ولسنا بحاضرة نشأوا فى القرى .

(٤) هكذا رسمت بالألف ، فى النسختين ، واللسان ، والمخصص ١١٢/١٥ . ونص أبو الطيب الوشاء ، على أنها تكتب بالياء : (الكبى) الممدود والمقصور ص ٤٨ ، وكذلك رسمت بالياء ، فى المقصور والممدود . لابن ولاد ص ٩٣ ، وراجع الفائق ٢٤٢/٣ ، والنهاية ١٤٦/٤ .

(٥) فى ب : « الذوينا » .



فأمّا إجراؤُه الكلمةَ ، (١) وهو جَمْعٌ ، على الواحد ، ممّا اجتمع أبو زيدٍ ، وأبو عبيدة ، فى حكايته ، فوَجْهُه أنه قد جاء : ﴿ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ (٢) ﴾ ، ولم تَكُنْ : أُمَّهات .

فكما أُجْرِىَ الواحدُ على الجميع ، كذلك فى مَقْتَوِينَ ؛ وُصِفَ الواحدُ بالجميع ، وكأنَّ (٣) الذى حَسَّن ذلك ؛ أنه فى الأصل مصدرٌ ، ألا تَرَى أنه مَفْعَلٌ مِن القَتْوِ ، والمصدرُ يكون للواحد (٤) والجميع ؛ على لفظٍ واحد ، فلمَّا دخَلَه الواوُ والنونُ ، وكانا مُعاقِبَيْن لياءَىِ النَّسَب ، صارَتا كأنَّهما لغير معنى الجمع ، كما كانتا فى ثُبَةٍ وبُرَةٍ ، لمّا كانتا عِوَضاً من اللامِ المحذوفة ، لم يكونا على حالهما ، فى (٥) غيرِ ماهما فيه عِوَضٌ ؛ ألا تَرَى أن نحوَ طَلْحة لا يُجْمعُ بالواو والنون . فَجَرى مَقْتَوُونَ على الواحد والجميع ، كما [كان (٦)] يجرى المصدرُ عليهما .

وهذا الاعتلالُ يَسْتمِرُّ فى قولِ من لم يَجعل النونَ حرفَ إعراب ، وفى قول من جَعَلها حرفَ إعراب ؛ ألا تَرى أن مَن قال : سِنِينٌ ، فجعل النونَ حرفَ إعراب ، فهو فى إرادته الجمعَ كالذى لم يجعَلْها حرفَ إعراب ، ومن هذا الباب إنشادُ مَن أنشَدَ :

قَدْنِىَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى (٧)

قدني

كتبه محمود الطناحي

---

(١) فى الخزانة : « وهى » .

(٢) سورة آل عمران ٧ .

(٣) فى أ : « وكان » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٤) فى أ : « الواحد » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٥) فى أ : « من » ، وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٦) سقط من ب ، والخزانة .

(٧) بعده :

ليس الإمامُ بالشحيح الملحِدِ

وقائلهما حميد الأرقط ، وقيل غيره . وهو فى الكتاب ٣٧١/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٣/٢ ، والنوادر ص ٥٢٧ ، وإصلاح المنطق ص ٣٤٢ ، ٤٠١ ، والكامل ١٤٤/١ ، ٣٠٥/٣ والأصول ١٢٢/٢ والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وسمط اللآلى ص ٤٧٥ ، ٦٤٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢ ، وضرائر الشعر ص ١١٣ ، والمقتصد ص ٢٠٢ ، وشرح المفصل ١٢٤/٣ ، والخزانة ٣٨٢/٥ ، وشرح أبيات المغنى ٨٣/٤ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى المقتصد ، والضرائر . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٥٨ أ ، وانظر أيضا تذكرة النحاة ص ٧٥ .



مَن أنشده على الجمع ، أراد الخُبَيْبِيِّين ، ونَسَب إلى أبى خُبَيْبٍ (١) ، يُريدُه ويُريدُ شيعَتَه ، وعلى هذا قِراءةُ مَن قرأ : ﴿ سَلامٌ عَلَى إلْيَاسِينَ (٢) ﴾ أراد النَّسَبَ إلى إلياسَ ، وزعموا أنّ فى بعض القراءات : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إدْرَاسِينَ ﴾ (٣) ، كأنّ الواحدَ إدْرِيسُ ، وإدْراسُ .

ومن أنشدَ « الخُبَيْبَيْنِ » على التثنية ، أراد : عبد الله ومُصْعَباً ، فثنَّاهما ، كما قالوا : العَجَّاجانِ ، وسُنَّةُ العُمَرَيْنِ (٤) ، ونحو ذلك .

وكما جُمع هذا النحوُ على حدِّ التثنية ، كذلك جُمع على التكسير ، فى نحو : المَهالِبة ، والمَناذِرة ، والسَّبابِجَة (٥) ، ومن هذا الباب : الأَعْجَمُون ، فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ ﴾ (٦) ، ومَن زعم أن « أعجمون (٧) » جمع أَعْجَمَ ، فقد غَلِط ؛ لأن نحو « أعجم » لا يُجمع بالواو والنون ، كما أنّ عَجْماءَ لا تُجمع بالألف والتاء ، إذا كانت صفةً ، فإنما « أعجمون » جمْعُ أعجمىٌّ ، وحُذِف ياءا النَّسَب ، وإنّما أعجَمُ وأعجمىٌّ ، كأحمرَ وأحمرىٌّ ، ودَوَّارٍ ، ودَوَّارِىّ ، يُرادُ بكلِّ واحدٍ منهما ما يُرادُ بالآخر ، إلّا أنَّ حُكمَ اللفظِ مُختلِفٌ .

---

(١) وهى كنية عبد الله بن الزبير .

(٢) سورة الصافات ١٣٠ – وهذه قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وأبى عمرو ، وحمزة ، والكسائى . إعراب القرآن ، للنحاس ٧٦٦/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٢٧/٢ ، وزاد المسير ٨٢/٧ ، والبحر المحيط ٣٧٣/٧ .

(٣) هى قراءة فى الآية السابقة . وتنسب إلى ابن مسعود ، وجماعة . راجع المحتسب ٢٢٤/٢ ، والموضع المذكور من البحر ، ومختصر فى شواذ القراءات ص ١٢٨ .

(٤) يريدون : أبا بكر ، وعمر ، والعجاج ، وابنه رؤبة .

(٥) فى النسختين : « السيابجة » بالياء التحتية ، بعد السِّين المهملة . وصوابه : « السبابجة » بالباء الموحدة . قال فى اللسان (سبج) : « والسبابجة قومٌ ذوو جَلَد من السِّند والهند ، يكونون مع رئيس السفينة البحرية ... واحدهم : سبيجىّ ، ودخلت فى جمعه الهاء ؛ للعجمة والنَّسب ، كما قالوا : البرابرة » .

(٦) سورة الشعراء ١٩٨ .

(٧) راجع إعراب القرآن ، للنحاس ٥٠١/٢ ، والبحر المحيط ٤٢/٧ ، وقال ابن جنى : « وذلك أن ما كان من الصفات على أفعل وأنثاه فعلاء ، لا يُجْمَع بالواو والنون ، ولا مؤنثه بالألف والتاء ، ألا تراك لا تقول فى أحمر : أحمرون ، ولا فى حمراء : حمراوات » . المحتسب ١٣٢/٢ .



فأمّا الألفُ فى قوله : « مَقْتَوِينا » ، فيَحْتمِلُ ضَرْبَيْن : من قال : مَقْتَوِينٌ (١) ، أو مَقْتَوَيْنٌ ، فالألف فى قوله : بدلٌ من التنوين ، كالتى فى : رأيت رجُلا ، ومن قال : هؤلاء مَقْتَوُونَ ، وبمَقْتَوِينَ ، فالألفُ على قوله للإطلاق ، كقوله (٢) :

أَقِلّى اللومَ عاذِلَ والعِتابا

ومن هذا الباب إنشادُ من أنشد (٣) .....

★ ★ ★

---

(١) أى جعلَ النون حرفَ إعراب .

(٢) جرير . وتمام البيت :

وقولى إن أصبت لقد أصابا

وسبق تخريجه فى الصفحات الأولى من الكتاب .

(٣) هكذا وقف الكلام فى أ . ولم ترد هذه الجملة كلها فى ب ، والخزانة ، ووقف الكلام فيهما عند شعر جرير .

باب

ما جُعلت فيه النونُ المفتوحةُ اللاحقةُ بعد الواو والياء في الجمع حرفَ إعراب

أنشد أبو زيد [1] :

دَعانِىَ من نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

وأنشد أيضا [2] :

سِنِينِى كلُّها لاقَيتُ حَرْباً أُعَدُّ مع الصَّلادِمَةِ الذُّكُـورِ

وأنشد بعضُ البغداديّين ، لشاعرٍ ، فى حُذَيفة بن بَدْرٍ :

ولقد ولَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سادةً ولأنتَ بعدَ اللهِ كنت السَّيِّدا [3]

وقال [4] :

وماذا يَدَّرِى الشُّعراءُ مِنِّـى وقد جاوَزْتُ رأسَ الأَرْبَعِيـنِ

---

(١) فى النوادر ص ٤٥٢ ، ولم يأت البيت الشاهد فى صلب النوادر ، وإنما أتى فى حاشيتها ، نقلا عن هامش نسخة منها ، وهذا الذى فى هوامش تلك النسخة ، هو من تعليقات أبى على الفارسى ، كما ذكر محقق النوادر ص ٨٠ .

والبيت للصِّمّة بن عبد الله القشيرى ، وهو فى معانى القرآن ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب ص ١٤٧ ، ورسالة الملائكة ص ٢٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٣/٢ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، ١٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٩٤ ، وأوضح المسالك ٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٦٩/١ ، ١٧٠ ، والخزانة ٥٨/٨ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب . وأنشده أبو على فى التكملة ص ٢٠٧ ، وسيعيد إنشاده قريبا .

(٢) فى النوادر ص ٤٥٢ ، ونسبه إلى قُطَيب بن سِنان الهُجَيْمى . والبيت فى مجالس ثعلب ص ٢٦٦ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٢٠ – وسياق هذين يؤذن بأنهما ينقلان عن أبى على – والخزانة ٦١/٨ ، استطرادًا .

والصلادمة : جمع الصِّلدم والصُّلادِم – بكسر الصاد فى الأول ، وضمّها فى الثانى – وهو الصُّلب الشديد .

(٣) البيت من غير نسبة فى : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٢٠ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، وتذكرة النحاة ص ٣٧٨ ، والخزانة ٦١/٨ ، استطرادا .

(٤) سحيم بن وثيل الرياحى . الأصمعيات ص ١٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ، وطبقات فحول الشعراء ص ٧٢ ، ٥٧٩ ، والتبصرة ص ٥٤٧ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٥٣٨/١ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، ١٣ ، وضرائر ص ٢٢٠ ، والخزانة ٦٥/٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٩/٤ ، ١٠ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب =



(١) اعلم أنّ هذه النونَ إذا جُعلتْ حرفَ الإعراب ، صارتْ ثابتةً فى الكلمة ، فلم تُحذَفْ فى الإضافة ، كما كانت تُحذفُ قبلُ ، كما لا تُحذَفُ نونُ فِرْسِنٍ ، وضَيْفَنٍ ، ورَعْشَنٍ (٢) ، ونحو ذلك من النُّونات التى تكونُ حرفَ إعراب ، وإن كانت زائدةً ، ويكونُ حرفُ اللِّين قبْلَها الياء ، ولا يكونُ الواوَ ؛ لأنّ الواوَ تدلُّ على إعرابٍ بعينه ، فلم يَجُزْ ثباتُها ؛ من حيث لم يَجُز ثباتُ إعرابين فى الكلمة ؛ ألا ترى أنهم إذا نَسبُوا إلى « رجلان » ونحوِ (٣) ذلك من التثنية ، حذفوا ، فقالوا : رَجُلَىٌّ ، مع أنَّ الألفَ قد لا تدُلُّ على إعرابٍ بعينه ؛ لأنّ قوماً يجعلون حرفَ الإعراب فى الأحوالِ الثلاث ألفاً ؛ فإذا حذفوا ذلك ، مع (٤) أنهم قد جعلوها بمنزلة الدالّ فيه ، لا تكونُ لإعرابٍ مخصوصٍ ، فأنْ لا تثبُتَ الواوُ الدالَّةُ على إعرابٍ مُخْتصٍّ أَوْلَى .

فأمّا من أجاز ثباتَ الواوِ فى هذا الضَّرب من الجمع ، وزَعَم أنّ ذلك يجوزُ فيه ، قياساً على قولهم : زَيْتونٌ ، فقولُه (٥) فى ذلك يَبْعُد من جهة القِياس ، مع أنَّا لم نَعلَمْه جاء فى شىءٍ عنهم ، وذاك أنَّ هذه الواوَ لم تكن قطُّ إعراباً ، ولا دالَّةً (٦) عليه ، كما كانت التى فى « مسلمونَ » ، فالواوُ فى زَيْتونٍ كالتى فى مَنْجَنُونٍ ، فى أنه لم يكن إعراباً قطُّ ، كما أنَّ التى فى مَنْجَنُونٍ كذلك ، وعلى ما ذهب إليه الناسُ ، جاء (٧) التنزيلُ ، وهو قولُه تعالى : ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ (٨) ، لمّا صارت النونُ حرفَ إعراب ، صار حرفُ اللِّين قبلَه الياء ، وقال :

= وجاء فى ب : « حد الأربعين » . وهى رواية . وقوله : « وماذا يدّرى الشعراء » : يقال : ادّراه يدّريه : إذا ختله وخدعه . يقول : كيف يطمع الشعراء فى خديعتى ، وقد جاوزت أربعين سنة ، وقاربت الخمسين .

(١) من هنا إلى قوله : « كان مذهبا » حكاه البغدادى عن كتابنا . الخزانة ٣٠٩/٧ – ٣١١ ، وحكى بعضه فى ٥٨/٨ ، ٥٩ ، ٧١ .

(٢) الرَّعْشن : المرتعش . والضَّيْفَن : الطفيلى ، وهو الذى يجىء مع الضيف . والفِرْسِنُ من البعير : بمنزلة الحافر من الدابّة . وراجع المنصف ١٦٧/١ .

(٣) فى ب ، والخزانة : « ونحوه من التثنية » .

(٤) فى أ : « مع أنها قد لا تكون لإعراب مخصوص » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٥) فى ب : « فقولهم » . وما فى أ مثله فى الخزانة .

(٦) فى ب ، والخزانة : « دالاً » .

(٧) فى أ : « وجاء » . وأسقطت الواو ؛ لسقوطها فى ب ، والخزانة .

(٨) سورة الحاقة ٣٦ .



﴿ لَفِى عِلِّيِّينَ . وَمَا أَدْرَاكَ ما عِلِّيُّونَ ﴾ (١) ، فأمَّا قولُه (٢) :

ولها بالماطِـــرُونِ إذا أَكَلَ النَّملُ الذى جَمَعا

فأعجميٌّ ، وليست الواوُ فيه إعراباً ، كالتى فى « سِنِين » .

فأمّا ثَباتُ الياء فى سِنِين ، وفَلَسْطِين ، وقِنَّسْرِين ، فإنَّها لَمَّا لم تدلَّ على إعرابٍ بعينه ، أشْبَهَت التى فى شِمْلِيلٍ ، وقِنْدِيلٍ ، ولذلك ثبتتْ فى النَّسَب ، ولم تُحذَفْ ، كما حُذِفَ ما يكونُ [فى] (٣) ثَباتِهِ فى الاسمِ اجتماعُ علامتَين للإعراب ، وقد كثُر هذا الضَّربُ فى الجمع ، حتى لو جُعِل قِياساً مستمرًّا ، كان مَذْهباً ، فمن ذلك ما جاء من قول الطِّرِمَّاح (٤) :

تُرَى أَصْواؤُه مُتجاوِراتٍ على الأشرافِ كالرُّفَقِ العِزِينِ

وقال :

خَلَتْ إلَّا أَياصِرَ أو نُؤِيًّا مَحافِرُها كأَسْرِيَةِ الأَضِينِ (٥)

---

(١) سورة المطففين ١٨ ، ١٩ .

(٢) اختلف فيه ، فقيل : أبو دهبل الجمحى . وقيل : يزيد بن معاوية . وقيل : الأحوص . انظر ديوان الأول ص ٨٥ ، والثانى ص ٢٢ ، والثالث ص ٢٢١ . وانظر الكامل ٣٨٤/١ – وروايته : بالماطرين – والمخصص ١٠٤/١٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٩٧ ، والخزانة ٣٠٩/٧ .

والماطرون : موضع بالشام قرب دمشق . ذكره ياقوت فى معجم البلدان ٣٩٥/٤ ، وأنشد البيت مع أبيات أخر ، حكاية عن أبى على ، وذكر عنه ، نسبة الشعر إلى يزيد بن معاوية .

وقد ضبطت نون « الماطرون » فى أ ، بالفتح . وفى ب بالكسر ، وهو الصواب المحكىّ عن أبى على .

(٣) زيادة من ب ، والخزانة .

(٤) ديوانه ص ٥٤٠ . وجاء فى أ : « اضواؤه » بالضاد المعجمة . وصوابه بالصاد المهملة .

والأصواء : جمع صُوًى ، وهى الأعلام المنصوبة المرتفعة فى الطريق . والأشراف : جمع الشرَف ، وهو المكان العالى . والرفق – بضم الراء وكسرها – الجماعة المترافقون فى السفر ، جمع الرفقة . والعزين : الجماعات .

(٥) ديوانه ص ٥٢١ ، واللسان (أضا) عجز البيت وحده ، وروايته :

محافرها كأسرية الإضينا

والأياصر : جمع الأيصر ، وهو حُبَيْلٌ صغير قصير ، يشدّ به أسفلُ الخِباء إلى وتد . والنؤىّ ، بتشديد الياء ، على وزن فعول : جمع النُّؤْى ، وهو الحفير حول الخِباء ، أو الخيمة ، يدفع عنها السَّيل يمينا وشمالا ويبعده – وقيل فى المفرد والجمع غير ما ذكرت – والأسرية : جمع السَّرىّ ، بتشديد الياء ، وهو النهر الصغير ، كالجدول يجرى إلى النخل ، والأضين : جمع الأضاة ، وهى الغدير .



يريدُ جمعَ أضاةٍ ، وقال :

حِسانُ مواضعِ النُّقَبِ الأعالي غِراثُ الوُشْحِ صامِتةُ البُرِينِ (١)

وهو جمعُ بُرَةٍ ، وقال فى وصف القَطاة :

تَرَى لِحُلُوقِ جِلَّتِها أَداوَى مُولَّعةً كتَوْلِيعِ الكُرِينِ (٢)

---

(١) ديوانه ص ٥٢٦ ، والخزانة ٨/٧٠ ، عن كتابنا . والنُّقَب ، بضم ففتح : جمع نُقْبة ، بضم فسكون ، وهو اللون والوجه . قال البغدادى : وأراد بالأعالى : ما يظهر للشمس من الوجه والعنق وأطرافه ، فإنها مع ظهورها للشمس والهواء والحرّ والبرد ، إذا كانت فى غاية الحسن والصفاء ونهاية اللطف ، فغيرها يكون أحسن . وغراث : جمع غرثان ، بمعنى الجوعان ، وأراد لازمه ، وهو الهزيل ، اللازم من الجوع . والوُشح ، بضم الواو ، جمع وشاح ، بالكسر والضم ، وهو شيءٌ ينسج عريضاً من أديم ويرصَّع بالجواهر ، وتشدُّه المرأةُ بين عاتقيها وكشحيها . وصامتة : أى ساكنة . والبرين : جمع بُرة - كما ذكر أبو على - وهو هنا الخلخال . وسكوت البرة كناية عن امتلاء ساقيها لحما ، بحيث لا يتحرّك ليُسمع له صوت .

(٢) ديوانه ص ٥٤٦ . وقوله : « جِلّتها » أى كبارها ومسانُّها . واحدها : جليل وجليلة . والأداوى : جمع إداوة ، وهى إناء صغير من جلد يتخذ للماء . شبّه حواصل القطا التى تحمل فيها الماء إلى فراخها بالأداوى . ومولعة : ذات ضروب مختلفة من الألوان . وأصل التوليع : التلميع من البرص وغيره . والمولّع : كالملمع ، إلا أن التوليع استطالة البَلَق - وهو البياض - قال رؤبة :

فيها خطوطٌ من سواد وبَلَقْ كأنه فى الجلد توليعُ البَهَقْ

والكرين : جمع كُرة . وهى تلك المعروفة التى يلعب بها .

وجاء بحاشية ب : « وفيها - أى فى قصيدة الطرماح - :

بمنخــرقٍ تحنُّ الريــحُ فيـــه حنينَ الُجلْب فى البلد السَّنِينِ

قيل فى تفسير السنين ... [بياض من أثر الرطوبة] وهى الجدب » .

والبيت فى ديوان الطرماح ص ٥٤١ ، بعد البيت السابق : « ترى أصواؤه ... » والمنخرق : الأرض الواسعة ، من الخرق ، وهو الفلاة الواسعة ، سميت بذلك لانخراق الريح فيها ، أى اشتداد هبوبها . والحنون من الرياح : التى لها حنينٌ كحنين الإبل ، أى صوت يشبه صوتها عند الحنين . والجلب ، بضم الجيم وكسرها : السحاب الرقيق الذى لا ماء فيه .

و « السنين » تضبط بفتح السين ، وكسرها ، فعلى الأول تكون النون أصلية ، وتكون الصيغة من باب فعيل بمعنى مفعول ، وهو من السّنّ : الصبّ . يقال : سننت الماء على وجهى : أى أرسلته إرسالاً من غير تفريق . ويقال : سُنَّت الأرض فهى مسنونة وسنين : إذا أُكِل نباتها ، والمراد المَحْلُ والجدب ، كأن ذلك قد عمَّها ، ولم يخص موضعًا دون آخر ، وأنشد صاحب اللسان ، على ذلك بيت الطرماح هذا ، فى ترجمة (سنن) .

وعلى كسر السين ، تكون جمع « السنة » وهى ناقصة ، وأصلها : سنه أو سنو ، كما هو معروف . وتطلق « السنة » ، ويراد بها الجَدْبُ والمحل . يقال : كان ذلك فى عام سنة : أى جدبٍ وقحط . ويقال : هذه بلادٌ سِنِينٌ . كما جاء فى اللسان (سنه) ، وأنشد عليه بيت الطرماح هذا .

ويبقى أن أقول : إن إدخال هذا الشاهد فى سياق شواهد أبى على المذكورة فى هذا الموضع ، إنما يكون على رواية ضبط السين بالكسر ، أما الفتح فلا دخل له هنا ؛ لأن الصيغة عليه ، مفرد ، من باب فعيل بمعنى مفعول ، كما سبق .

وأما قولُ الشاعر [(١)] :

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ ... ويَخْرُجْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

فإنه يَحْتمِلُ ضَرْبَيْن : أحدُهما أن يكون أعجميًّا ، [فيكونَ] [(٢)] كهابِيلَ ، وحامِيمَ ، والآخَرُ : أن يكون عربيًّا ، فيكونَ فَعْلِينَ . فإذا جعلته فَعْلِينَ ، احْتَمل أمْرَيْن ، أحدُهما أن يكون مِثْلَ غِسْلِينٍ ، إلَّا أنه لم يُصرَفْ ؛ لأنه اسمُ بلدةٍ ، أو بُقْعةٍ ، والآخَرُ أن يكون مثلَ عِلِّيِّينَ ، والدليلُ على جوازِ كونِه مثلَ عِلِّيين ، قولُ كُثَيِّرٍ [(٣)] :

أُفِيدَ عليها المِسْكُ حتَّى كأنَّها ... لَطِيمةُ دارِيٍّ يُفَتَّقُ فارُها

وقد جاء فى الشِّعر ، مِسْكُ دارِينَ ، قال [(٤)] :

مَسايحُ فَوْدَيْ رأسِه مُسْبَغِلَّةٌ ... جَرَى مِسْكُ دارِينَ الأحَمُّ خِلالَها

فَدارِيٌّ يدلُّ على أنَّ دارِينَ كعِلِّيِّينَ .

ومن قال : فِلَسْطِينَ ، قال : دارِينِيٌّ .

والبيتان جميعاً لكُثَيِّرٍ ، فقد جعله بمنزلةِ قولهم : فِلَسْطُونَ .

---

(١) هو الأحوص . وقيل : أعشى همدان ، ونسب إلى غيرهما . انظر شعر الأحوص الأنصارى ص ٢١٥ ، وتخريجه مستوفًى فيه .

والدهنا ، بالقصر والمد : رملة من بلاد تميم . والعياب : جمع عَيْبة ، وهى ما يجعل فيه الثياب . ودارين : موضع بالبحرين . وبجر : ممتلئة ، جمع بجراء . والحقائب : جمع حقيبة ، وهى وعاء يجعل فيه الرجل زاده ، ويحتقبه الراكب خلفه فى سفره . يصف الشاعر تجارا ، أو لصوصا . وقال : « ويخرجن » على إرادة الرواحل .

(٢) ليس فى ب .

(٣) ديوانه ص ٤٣٠ ، واللسان ، والتاج (درن) . وقوله : « أفيد » أى خُلِط ودُقَّ . يقال : فاد الزعفران ، يفوده فَيْدًا : إذا دقَّه ، ثم أمسَّه نارًا . وهو مقلوب عن داف يدوف . وقوله : « أُفيد » هكذا جاء بضم الهمزة ، وفتح الدال ، على البناء للمفعول ، وحقُّه أن يكون : « فيد » بكسر الفاء بعد إسقاط الهمزة ؛ لأن فعله ثلاثى ، لكن يكون فيه الخرم – وهو إسقاط فاء فعولن – نبّه عليه مصحح طبعة بولاق من اللسان .

وقوله : « عليها » جاء فى النسختين : « عليه » . والصواب ما فى الديوان ، لأنه عائدٌ على مؤنث فى قول الشاعر :

فما روضةٌ بالحزن طيّبة الثرى

واللطيمة : وعاء المسك . وفأر المسك ، وفأرة المسك : نوع من الفئران . قال الجاحظ : « وفى البيوت أيضا قد يوجد فأرٌ مما يقال له : فأر المسك ، وهى جرذان سود ، ليس عندها إلا تلك الرائحة اللازمة له » ، ثم ذكر طريقة الحصول على مسك هذه الفأرة . الحيوان ٥/٣٠١ .

(٤) كثير أيضا . ديوانه ص ٨٠ ، وتخريجه فى ص ٩٠ . والمسايح : الشعر . وقيل : هى الذوائب ، وشعر جانبى الرأس . والفودان : جانبا الرأس . ومسبغلّة : ضافية مسترسلة . والأحمّ : الأسود .



باب
من الجمع بالألف والتاء ، تُحذَفُ فيه اللامُ

قال الشاعر [١] :

وكأنَّها بالجِزْعِ جِزْعِ نُبايِعٍ وأُلاتِ ذى العَرْجاء نَهْبٌ مُجْمَعُ

قال أبو عبيدة : أُلاتٌ : واحِدُها ذاتٌ [٢] .

إن سأل سائلٌ عن وزن أُلاتٍ .

فالقولُ فيه أنّ العينَ منها لا تخلُو من أن تكونَ ساكنةً أو متحركةً .

فإن قلت : لِم لا تقولُ إنها ساكنةٌ ؛ لأنّ السُّكونَ الأصلُ [٣] ، والحركةُ زائدةٌ ، فلا يُحكَمُ بها إلَّا بدلالةٍ ، ولا دَلالةَ هنا ؛ ألا ترَى أنه يجوز أن تكون مثلَ ثُباتٍ ، وقُلاتٍ ، وتكون اللامُ محذوفةً [٤] ؟

فالقولُ أن الدَّلالةَ على أنّ العينَ متحركةٌ ، أنّ آخرَها ألفٌ ، وإذا كان الآخِرُ ألفاً ، ثبت أنّ العينَ متحركةٌ ؛ لأنّ اللامَ لَمَ تنقلِبْ ألفاً إلَّا لتحرُّكِ ما قَبْلَها .

---

(١) أبو ذؤيب الهذلى . والبيت فى شرح أشعار الهذليين ص ١٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٥٩ . والجزع : منعطف الوادى . و « نبايع » : موضع . وألات ذى العرجاء : أماكن . ومجمع : مُحَزَّق ، أى صُيِّر جميعا . يقول : كأنّ هذه الحمر وهو يسوقها بتلك الأماكن نَهبٌ مجمع ، أى إبلٌ انتُهبت فأُجمعت بعضُها إلى بعض .

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٦٠ ، ذكره فى تفسير الآية الرابعة من سورة الطلاق .

(٣) فى ب : « أصل » .

(٤) وهى واو . والثبات : جمع ثُبة ، وهى الجماعة من الناس . والقُلات : جمع قُلَة ، لعبة للصبيان ، وهى عُودان ، فالعود الكبير الذى يضرب به ، يسمى المِقْلَى ، والخشبة الصغيرة التى تنصب ، وهى قدر ذِراع ، تسمى : القُلَة . يقال : قلوت القلة . راجع الممتع ص ٦٢٣ ، واللسان (قلا) . وشرح المفصل ٥/٤ ، ٥ .



والدّلالةُ على أن تحرُّكَ (١) العينِ هنا يوجبُ انقِلابَ اللامِ ألفاً ، كما يجب ذلك فيما تمكَّن (٢) فى الأسماء ، مثلُ هُدًى ، ولُغىً (٣) ، فلمَّا وقعت على الصُّورةِ الموجبةِ للقَلْب فى هذه الأسماء المنقلبة ، انقَلَبتْ ، كما لمَّا (٤) وقعت الواوُ ، فى ذاتِ مالٍ ، متحركةً بينَ متحرِّكَينِ ، انقَلَبتْ ، فاللامُ مِن أُلاتٍ ، كالعين فى ذاتٍ ؛ فى انقلابهما (٥) .

والدَّلالةُ على أنّ الآخِرَ من قولنا : أُلاتٌ ، ألفٌ ، وأنَّها قد حُذِفَتْ : أنَّها بمنزلة نظيرِها الذى هو ذَواتٌ ، فكما حُذِفت اللامُ هنا ، كذلك حُذِفت (٦) مِن أُلاتٍ ؛ لأنَّها بمعناها ، كما أُجرِى « يَذَرُ » (٧) مُجْرَى « يَدَعُ » . وقد اتَّفقا فى لُزوم الإضافةِ إليهما ، فَجَريا لذلك مَجْرَى ما لم يتمكَّن ، مثلَ هيهاتِ ، فيمن كسر التاء ، ألا تَرَى أنّ من فتحَ التاء ، فقال : هَيْهاةَ (٨) ، فقياسُ قولهم أنَّ الكلمةَ من مُضاعِفِ الياء ، وأنّ اللامَ المنقلبةَ عن الياء ، قد حُذِفت مع ألف الجمع فى هيهات ، فكذلك حُذِفت مِن أُلاتٍ وذواتٍ .

فإن قال قائلٌ : إذا كان أُلاتٌ ، على ما ذكرتَه ، فهو فُعَلٌ ، فما بالُه إذا جُمع بالواو

---

(١) فى ب : « حركة » .

(٢) فى ب : « من » .

(٣) جمع لُغَة . واللغة يقال فى جمعها أيضا : لغات ، ولغُون . ومذهب أبى على – كما هو ظاهر – أن أصلها : لُغَىٌ ، أو لُغَوٌ ، بوزن فُعَل ، لكنه قيل أيضا إن أصلها : لُغْوَة ، بوزن فُعْلة . كما جاء فى اللسان (لغا) . وشرح المفصل ٥/٨ .

(٤) فى ب : « لو » .

(٥) فى ب : « انقلابها » .

(٦) فى أ : « حذف » . قال الشيخ خالد ، فى الملحق بجمع المؤنث السالم : « أولات ، وهو اسم جمع ، بمعنى ذوات ، ولا واحد له من لفظه ، وواحده فى المعنى ذات ، بمعنى صاحبة . وأصلُه أُلَى ، بضم الهمزة وفتح اللام ، قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ، ووزنه : فعات » شرح التصريح على التوضيح ٨٢/١ .

(٧) وذلك بفتح عينه – وهى الذال – وجاز ذلك فى هذا الفعل ، مع أن عينه أو لامه ليستا من حروف الحلق ؛ لأنه أشبه « يدع » من حيث إن كليهما ليس له ماضٍ ولا مصدر . ولو كان للفعل « يذر » ماض لجاء على « يفعُل ، أو يفعِل » ، بضم العين وكسرها . راجع الحلبيات ص ٨٩ ، ١١٢ ، والمغنى ص ٢٤٣ مبحث « لا » واللسان (وذر) .

(٨) من فتح التاء ، رسمها كما ترى ، بالتاء المعقودة ؛ لأنه يقف عليها حينئذ بالهاء ، ومن كسرها رسمها بالتاء المفتوحة ؛ لأنه يقف عليها بالتاء . راجع العسكريات ص ١١٥ ، واللسان (هيه) وفيه كلام كثير عن تصريف الكلمة ، حكاية عن أبى على وابن جنى . وسيأتى قريباً كلام عن تصريفها .



والنُّون ، قالوا فى جمعه : أُلُونَ ، و ﴿ نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ ﴾ (١) ، ولو كان كما وصفتَ لوجب أن يكونَ مثلَ مُثَنَّوْنَ ، ومُعَلَّوْنَ (٢) .

فالقولُ فى ذلك : أنه لمَّا جُمع جَمْعَ المؤنَّثِ ، فأُجْرِىَ مُجْرَى الجمع (٣) الذى بمعناه ، فيما ذكرنا ، كذلك أُجرِى جَمعُ المذكَّر مُجْرَى جمعِ المذكَّر ، فى أنْ كُسِرِ العينُ (٤) فيها ، فقِيل : أُلِينَ ، كما قِيل : ذَوِينَ ، وقال :

فلا أَعْنِي بذلك أَسْفَلِيكُمْ ... ولكنِّى أُرِيدُ به الذَّوِينـا (٥)

فكما كُسِرِ العينُ من الذَّوِينَ ، وكان حقُّها أن تُفْتَح ؛ لأَنَّ ذَوِينا جمعُ ذَوًا (٦) ، وقد ثبت بـ ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٧) أن العينَ مفتوحةٌ ، كذلك كُسِرت العينُ مِن أُلِينَ ، وكان حقُّها الفتحَ ، فى نحو قولِه (٨) :

ظَعائنُ من بَنِي الحَلَّافِ تَأْوِى ... إلى خُرْسٍ نَواطِقَ كالفَتِينـا

وكما قال (٩) :

لا فَصافِصُ فى كَبِينا

---

(١) سورة النمل ٣٣ ، وانظر الكتاب ٢٨٢/٣ .

(٢) لأنه يجمع حينئذ جمع الاسم المقصور ، وقاعدته : أن يحذف ألف المقصور ، وتبقى فتحته ، فتقول فى موسى : موسَوْن ، وفى مصطفى : مصطفَوْن ، وفى أعشى : أعشَوْن . وكذلك ما مثل به أبو على ؛ فإن مفرده : مثنّى ، ومعلّى .

(٣) فى ب : « وأجرى مجرى الجميع » .

(٤) فى ب : « منها » .

(٥) سبق تخريجه قريبا . وأنشد عجز البيت وحده فى أ .

(٦) ضبطت الواو ، فى أ ، بالكسر ، وصوابه الفتح ، كما فى ب ، والخزانة ١٤٠/١ ، حكايةً عن كتابنا ، واللسان (ذو) ٣٤٥/٢٠ .

(٧) سورة الرحمن ٤٨ .

(٨) الكميت . ديوانه ١٢٠/٢ ، عن المعانى الكبير ص ٩٠٧ ، والتهذيب ٣٠١/١٤ ، واللسان (فتن) . قال ابن قتيبة : « خرس : كتائبُ لا يُسمع لمن فيها كلام . نواطق بالضرب وصوتِ الجلاد . والفتين : جمع فتينة ، وهى الحِرار » . أ هـ . والحِرار : جمع الحَرَّة : وهى أرض ذات حجارة سود ، كأنها أحرقت بالنار . وجاء فى النسختين : « كالقنينا » بالقاف والنون ، واضحة جدًّا . ولا معنى له .

(٩) هو الكميت أيضا ، وسبق تخريجه قريبا .



وكما كسروا المفتوحَ فى هذه المواضع ، كذلك فتحوا المكسورَ ، فيما حكاه أبو زيد ، فى قوله : « مَقْتَوِيْنَّ » ، وإنما ذلك لتقارُب الحركتين ، كما تقدَّم .

وقد يجوز فى أُلاتِ ، وجهٌ آخَرُ ، وهو أن يكونَ الآخِرُ من « أُلٍ » ياءً ، وحُذِفت الياءُ مع الألِف والتاءِ ، كما حُذِفت الياءُ من الذى ، مع ألف التثنية ، فى قولهم : اللَّذانِ .

فإن قلت : فإنّ [١] هذا يَلْزَمُ منه أن يكونَ الاسمُ على فُعِلٍ ، وفُعِلٌ ليس فى أبنية الأسماء [٢] ، مُفْرِدِها ولا جَمْعِها .

فالقولُ : أنه يجوز أن يكونَ كثُنٍ [٣] ، ومُوقٍ [٤] ، لا أنَّ أصلَ البِناء الكسرُ ، فانفتحت اللامُ ، التى هى عينٌ ، لمجاوَرةِ الألِف ، لا لأنّه فى الأُصل كانت مفتوحةً ، ويُقوِّى ذلك قولُهم : أُلُونَ ، ولو كان على الوجه الأوَّل ، لكانت العينُ التى هى لامٌ مفتوحةً .

ويجوز فى كسرِ العين من « الذَّوِينا » وجهٌ آخَرُ ، وهو أن تكونَ العينُ منه أُتْبِعَ اللامَ ، كما أُتبِعَ الفاءُ العينَ ، ألا ترى أنك تقولُ : ذُو مالٍ ، فتُتْبِع الفاءَ العينَ ، وكذلك ذاتُ مالٍ ، فتُتْبِع الفاءَ الحركةَ التى كانت تجب للألف ، [٥] وكذلك تُتبِع العينَ التى هى واوٌ ، الحركةَ

---

(١) فى ب : « إن » .

(٢) ولا فى الصفات أيضا ، كما ذكر سيبويه ، فى الكتاب ٢٤٤/٤ ، لكن جاء منه اسمان : دُئِل ، وهودُ ويبَّة تشبه الثعلب ، والدُّئِل بن محلّم بن غالب ، من الهون بن خزيمة . والاسم الثانى : رُئِم ، وهو اسم الاست . انظر ليس فى كلام العرب ص ٦٥ ، ومختلف القبائل ص ٣١٥ ، والخصائص ١٧٩/٣ ، واللسان (دأل) .

(٣) فى أ : « كثنى » . وثُنٍ : جمع الثَّنِىّ ، وهو من الإبل : الذى يُلقى ثنيّته ، وذلك فى السنة السادسة ، ومن الغنم : الداخل فى السنة الثالثة . وهذا الجمع محكىّ عن سيبويه . راجع الكتاب ٦٣٥/٣ ، واللسان (ثنى) . وقال أبو على ، فى الحلبيات ص ١١١ : « لا يمتنع هذا أن يكون على لفظ فُعِل ، لا على أن أصل البِنية كذلك ، ولكن كان الأصل : « فُعُل » مثل عُنُق وأُذُن وطُنُب ، فلما لزم أن يكون آخر الاسم واواً وياءً قبلها ضمة ، كره ذلك ، فأبدل من الضمة كسرة ، ليصير الآخر ياء ، ونظير هذا مما سُمع منهم ، وحكاه سيبويه : ثنىّ وثن ، ألا ترى أن ثنيًّا فعيل ، كرغيف وكثيب ، وجمعه فُعُل ، كرغُف وكُثُب ، فقيل : ثن ، فأبدل » .

(٤) هكذا فى أ ، بالواو ، وفى ب : « مؤق » بالهمزة مع التسكين ، وهما جميعا : موخّر العين . وفى وزن هذه الكلمة واشتقاقها كلام كثير ، وقد عقد لها أبو على مَسْأَلةً فى البغداديات ص ١١٩ - ١٢٥ ، وقال ابن منظور ، فى اللسان (مأق) : « وفى وزن هذه الكلمة وتصاريفها وضروب جمعها تعليل دقيق » .

(٥) فى ب : « فكذلك » .



التى كانت تجبُ للياء التى حذفْتها فى « ذَوِينَ » كما حذفْتها مِن (١) عَمِينَ .

ونظيرُ ذلك قولُهم : كسَرْتَ فِيَّ ، أَتْبعْتَ الفاءَ التى هى فاءٌ ، الحركةَ التى كانت تجبُ للياء المنقلبة عن الواو ، التى هى عينُ فَمٍ .

فإن قلت : أفتجدُ شيئاً من هذه الأشياء التى يُسمِّيها قومٌ ، المُعْربةَ مِن مكانَيْن ، قد أُتبعَ فى موضعين ، مرّةً أُتْبعَ الفاءُ العينَ ، ومرَّةً أُتْبعَ العينُ اللامَ ، حتى يجوزَ ما قدَّرْتَه من هذا التقدير ، فى الذَّوِينا ؟

قُلنا : قد أَرَيْنا (٢) ذلك فى امرِئٍ ، والمِرْءِ (٣) ، قد أُتْبِعا مِن مَوضِعَيْن أيضاً . وفى هذا الجمع شيءٌ آخَرُ ، وهو أنَّ عامَّةَ هذه الجُموعِ ، إذا جاءَ من غيرِ ألفاظِ أحادِها ، لم يُجَمْع نحو رجُلٍ وقومٍ ، وامرأةٍ ونساءٍ ، وشاةٍ وشاءٍ ، وجَمَلٍ وجامِلٍ ، وأُلُو وأُلاتٌ ، جمعُ ذا وذَوَاتٍ ، على هذا الحَدِّ ، وقد جُمع بالألِف والتاء (٤) ، والواوِ والنون ، وقد قالوا : نِسْوةٌ ونِساءٌ ، فكأنَّهم (٥) لمَّا استَجازُوا تكسيرَه فى نساءٍ ، كذلك استجازوا جمعه بالواو والنون ، والألِف والتاء .

وحكى بعضُ البغداذيّين ، أنَّ مِن الناسِ من يعيبُ على الكُميت قولَه : « الذَّوِينا » ، ووَجْه العيب عندى أنه أفْرَدَ ما قد لَزِمَتْه الإضافةُ ولم يُفْرَد ، وكأنه (٦) أفْرَدَه ؛ لأن الإضافةَ لمّا كانت قد لَزمتْه ، عُلِم أنّه وإن أُفْرِد ، كان المرادُ به الإضافةَ ، كما أنّ كُلًّا كذلك ، والقياسُ

---

(١) فى ب : « فى » .

(٢) فى ب : « رأينا » .

(٣) ضبطت الميم فى أ بالفتح ، وضبطتها بالكسر من ب ، وهو الصواب ؛ لأنه موضع الشاهد . قال فى اللسان (مرأ) : « والمرءُ الإنسان ، تقول : هذا مَرْءٌ ، وكذلك فى النصب والخفض ، تفتح الميم ، هذا هو القياس ، ومنهم من يضم الميم فى الرفع ، ويفتحها فى النصب ، ويكسرها فى الخفض ، يتبعها الهمز ، على حدّ ما يتبعون الراء إياها ، إذا أدخلوا ألف الوصل ، فقالوا : امرُؤٌ » . وانظر الكتاب ٥٣٣/٣ ، قال سيبويه : « قالوا : امرُؤٌ ، وامرِىءٍ ، وامرَءًا ، فأتبعوا الآخر الأول » . وانظر أيضا ٢٠٣/٢ .

(٤) فى ب : « بالواو والنون والألف والتاء » .

(٥) فى أ : « لمَّا كسَّروا استجازوا ... » .

(٦) فى أ : « فكأنه » .



فيه أَلّا يُفردَ ولا يُوصَفَ ، كما لم يُوصَفْ « كلٌّ » إذا أُفْرِدَ ، ولم يُوصَفْ به ، كما لم يُوصَـفْ بكُلٍّ محذُوفاً ، وهذا يدلُّ على جواز دخولِ الألِفِ واللامِ ، فى كلٍّ .

وإنّما يريدُ بالذَّوِينا ، ملوكَ اليَمن ، كذِى يَزَنٍ ، وذِى رُعَيْن ، ونحو أسمائهم هذه (١) .

* * *

(١) راجع ما تقدم فى تخريج البيت .



بابٌ
آخرُ ، من الجمع بالألف والتاء

قال الشاعر (١) :

فلمّا جَلاها بالإيامِ تَحيَّزَتْ   ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكتِئابُها

ثُبات : جَمْعُ ثُبَةٍ ، والبَغْداديُّون يُنْشِدُون : « تحيَّزَتْ ثُباتاً » ، وزعم سيبويه أنّ هذه التاءَ لا تُفْتَح فى موضعٍ (٢) ، وحكَوْا أيضاً : « سمعتُ لُغاتَهم (٣) » .

وهذا الذى حكَوْه من هذه الحِكاية ، وأنشدوه من البيت ، لا يدُلُّ على تحريك التاء فى الجمع ، بالفتح ؛ وذلك أنه يَجُوز أن تكونَ (٤) « لُغَةٌ » على فُعَلَة ، مثل نُغَرَةٍ ، وإن كان قد استُعْمِل محذوفاً ، فتَمَّمُوه ، كقولهم : مُهاةٌ ومُهىً ، وحُكاةٌ وحُكىً ، وقال أبو الخطاب : « واحد الطُّلَى : طُلاةٌ » (٦) .

---

(١) أبو ذؤيب الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٥٣ ، وتخريجه فى ١٣٦٤ ، وزد عليه : معانى القرآن ٢/٩٣ ، والمحتسب ١/١١٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٦ .

والشاعر يصف مشتار العسل . والإيام : الدخان ، وجلاها : طردها . وتحيزت : اجتمع بعضُها إلى بعض . ويقال : تفرقت ، صارت فِرقا ، فى كلّ حيّز شيئا . والثبات : جمع ثبة ، وهى القطعة من القوم ، ومن كلّ شئ . والذى يأخذ العسل لا يصعد إلاّ ومعه شئ يدخّن به على النحل ، يطردها بذلك عنه حتى لا يلسعنه .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٣ ، وسيعيد أبو على هذه الحكاية عن سيبويه قريبا . وقال ابن جنى ، فى الخصائص ٣/٣٠٤ : « وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب » . وستأتى هذه الزيادة « النصب » فى كلام أبى على قريبا . ومما ينبغى التنبه له أن الفراء رواها « ثباتا » بالفتح ، وهذا مما يؤكد أن أبا على يريد بالبغداديين الكوفيين .

(٣) يروى هذا عن أبى الجراح ، على ما ذكر الفراء فى الموضع السابق ، من معانى القرآن . قال : « قال أبو الجراح فى كلامه : ما من قوم إلاّ وقد سمعنا لغاتَهم » . ونسبه فى اللسان لأبى خيرة ، لكنّ المرويّ عن أبى خيرة شئٌ آخر ، من هذا الباب ، يأتى تخريجه قريبا . راجع اللسان (لغا) ، وشرح المفصل ٥/٩ – وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على – والخصائص ٣/٣٠٤ ، وأوضح المسالك ١/٦٨ ، والجمهرة ٣/٥٠٩ .

(٤) فى ب : « يكون بنا لغة ... » .

(٥) يريد أن يقول إن « لغات » مفرد ، وأن هذه الألف التى فيه ، ليست ألف جمع التأنيث ، وإنما هى لام الكلمة ، وجاء البناء تاما ، كما ترى ، وجاء محذوفا ، فى « لغة » فلغات ولغة كلاهما مفرد .

(٦) الطلى : العنق . والحكاة : العظاية الضخمة ، وهى تشبه سامّ أبرص . والمُهاة : ماء الفحل فى رحم الناقة . =



فكذلك « لُغاتَهم » يكون على فُعَلَة ، كما قالوا – فيما حكى أحمدُ بن يحيى –: سِمٌ ، وسُمٌ ، وسُماةٌ [١] ، فَردَّ اللامَ ، وإن كانت قد حُذِفَتْ ، فقولُهم : « لُغاتَهم » مثل قولهم : سُماةٌ ، وكذلك قولُه [٢] :

يَعْثُرْنَ فى حَدِّ الظُّباةِ كأنَّما   كُسِيَتْ بُرُودَ بنى يزيدَ الأَذْرُعُ

يجوز أن يكونَ واحداً ، وأن يكون جميعاً ، ومثلُه فى الحَذْفِ والإتمام ، قولُهم : غَدٌ ، وغَدْوٌ [٣] .

ووجْهٌ آخَرُ ، وهو أنه يجوز أن يكون رَدَّ لامَ الفِعل ، مع التاء [فى المفرد ، كما يردُّ مع الهاء] [٤] التى للجَمع ، مثل أَخَوَاتٍ ، ونظيرُ ذلك ما أنشد أبو زيد ، وأبو الحسن :

تقولُ ابنتى لمَّا رأتنىَ شاحِباً   كأنك فينا يا أباتِ غريبُ [٥]

= راجع الكتاب ٥٨٥/٣ ، واللسان (حكى – طلى – مهى) . وهذه الأُحرف الثلاثة حكاها ابن سيده ، عن أبى على . راجع المخصص ٥/٧

(١) لغات فى « الاسم » .

(٢) هو أبو ذؤيب أيضا . شرح أشعار الهذليين ص ٢٥ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٠ ، وزد عليه : المحتسب ٨٨/٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٧٢/١ .

ويروى : « يعثرن فى علق النجيع » ، ولا شاهد على هذه الرواية . والظباة : جمع ظبة ، وهى طرف النصل من أسفل . وقوله : « فى حد الظبات » فى معنى الحال ، أى يعثرن وحدّ الظبات فيهن ، كما تقول : صلَّى فى خفيه ، وخرج بثيابه ، أى وثيابه عليه . وضمير « يعثرن » لحمر الوحش ، شبه طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود . وبنو يزيد : تجار كانوا بمكة . وروى : « بنى تزيد » بالتاء الفوقية . وهم بنو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . وحول هاتين الروايتين كلام كثير ، انظره ، فى الإيضاح ، الموضع السابق ، والخزانة ٢٧٣/١ ، وانظر مختلف القبائل لابن حبيب ص ٣٠١ .

(٣) شاهده قول لبيد :

وما الناس إلاّ كالديار وأهلُها   بها يومَ حلُّوها وغدْواً بلاقعُ

انظر الكتاب ٣٥٨/٣ ، والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ .

(٤) تكملة من ب ، وهى بمعناها فى شرح المفصل ٨/٥ ، وقد قلت من قبل : إن سياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على .

(٥) نوادر أبى زيد ص ٥٧٥ ، ومعانى القرآن ، لأبى الحسن الأخفش ص ٧٣ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، ومقاييس اللغة ٢٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ ، وانظر معجم الشواهد ص ٣٨ .

والبيت نسبه أبو زيد ، إلى أبى الحدرجان ، شاعر مجهول لم يعرفه المرزبانى إلاّ بكنيته . انظر معجم الشعراء ص ٥١٢ (نشرة كرنكو) .



فردُّ اللامَ مع تاءِ التأنيث ، وكذلك ردُّها فى قولهم : « سمعتُ لُغاتَهم » ، فأمّا إضافتُهم إيَّاه إلى الجماعة ، فلا يُوجِب أن يكونَ جَمْعاً ، ألا تَرَى أنه قد جاء : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ (١) .

وأمَّا من قال (٢) : « استأْصل اللهُ عِرْقاتَهُم ، وعِرْقاتِهم » ، فإنَّ من قال : « عِرْقاتَهم » تكون الألفُ فيه للإلحاق (٣) ، ومن قال : « عِرْقاتِهم » ، كان جمْعَ عِرْقٍ (٤) ، ولا تَحْمِلُه على أنه جَمْعُ عِرْقاةٍ ، وحُذِفَ الألفُ ، كما حُذِفَ من هَيْهاتِ ، وأُلاتِ ؛ لأن هذا الحذفَ (٥) قد جاء فيما نَقَص تمكُّنُه .

★ ★ ★

---

(١) سورة البقرة ٢٠ ، والمراد أن السمع ، بقى على إفراده وإن أضيف إلى الجمع ؛ وذلك لأنه بمعنى المصدر ، يوحَّد ، ويراد به الجمع ؛ لأن المصادر لا تجمع . وفيه وجهان آخران : الأول : أن يكون المعنى على مواضع سمعهم ، فحذفت المواضع ، كما تقول : هم عدل ، أى ذوو عدل . والثانى : أن تكون إضافته السمع إليهم ، دالاًّ على أسماعهم ، كما قال :

لا تنكروا القتل وقد سُبينا ... فى حلقكم عظمٌ وقد شجينا

معناه : فى حلوقكم . وقوله :

كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا ... فإن زمانكم زمن خميصُ

والمراد : بطونكم . راجع الكتاب ١/ ٢١٠ ، وتفسير الطبرى ١/ ٣٦١ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣١١ ، ٢/ ٢٥ ، ٣٨ ، وشرح المفصل ٥/ ٨ ، ٦/ ٢١ ، واللسان (سمع) .

(٢) فى ب : « وأما قولهم » . رووا أن أبا عمرو بن العلاء ، سأل أبا خيرة – واسمه نهشل بن زيد : كيف تقول : استأصل الله عِرْقاتِهم أو عِرقاتَهم ؟ فقال : استأصل الله عِرقاتَهم [وفتح التاء] فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لانَ جلدُك يا أبا خيرة . وهى قصة دائرة فى كتب العربية . انظر مجالس العلماء ص ٥ ، والكتاب ٣/ ٢٩٢ ، والخصائص ٣/ ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٥/ ٩ ، واللسان (عرق) .

ومعنى : « استأصل الله عرقاتهم » أى شأفتهم . والشأفة : قرحة تخرج فى القدم ، تُكْوَى فتذهب ، فيقال : أذهبهم الله كما أذهب تلك .

(٣) بدرهم وهجرع ، ولا يكون الاسم منتقصا فتُمِّم ، كما سبق فى « لغات » . وتكون الألف مثل ألف سِعْلاة ، وهى الغول .

(٤) فيكون هذا من المذكر الذى جمع بالألف والتاء ، نحو : عرس وعرسات ، وحمّام وحمّامات ، وسرادق وسرادقات ، وانظر الموضع السابق من شرح المفصل ، واللسان . وراجع أيضا الكتاب ٣/ ٦١٥ .

(٥) فى أ : « لأن الحذف جاء » . وتقدم الكلام قريبا ، عن الحذف فى « هيهات وألات » .



باب
آخرُ ، من الجمع بالألف والتاء

أنشد أبو عثمان :

تَخيَّرها أُخو عاناتِ دهراً ورَجًّا خيرَها عاماً فَعامًا [١]

قال الرِّياشيُّ : حُدِّثْتُ أن بعضَ العَربِ يقول – وليس بالمعروف –: « أخذْتُ إراتَهم » ، وإرَةٌ [٢] مثلُ عِدَةٍ ، فينصِبُ [٣] وفيها تاءُ الجمع .

قال الرِّياشيُّ : فكأنَّه عندى قولُ من قال : هذه سِنينٌ ، فجعل الإعرابَ فى النُّون .

قال أبو على : القولُ فى « إراتَهم » ونصبِ التاء منها ، يكون على ما قدَّمْناه من قولهم : « سمعتُ لُغاتَهُم » و « تَحيَّزَتْ ثُباتاً » .

---

(١) للأعشى . ديوانه ص ١٩٧ ، والمقتضب ٣/٣٣٣ ، والأصول ٢/١٠٧ ، ومعجم ما استعجم ص ٩١٥ ، فى رسم (عانات) ، والخزانة ١/٥٦ ، واللسان (برر – عون) ، وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤٢٦ . وعانات : موضع بالجزيرة ، تنسب إليها الخمر العانيّة .

وواضح أن أبا على ، رحمه الله ، خالف منهجه هنا ، فى الحديث عن موضع الشاهد فى البيت الذى يذكره مباشرة ، وانصرف إلى الحديث عن « إرات » . ثم تكلم على « عانات » فى ثنايا الباب .

وخلاصة ما قيل فى إعراب « عانات » ونظائرها ، من « أذرعات ، وعرفات » أن فيها ثلاثة أوجه :

أ – كسر التاء منونة ، وهذا بالنظر إلى حال « عانات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، فيعرب بإعرابه ، وينون تنوين المقابلة ، لا تنوين التنكير .

ب – كسر التاء غير منونة ، نظراً إلى كونه جمعًا بحسب أصله ، وكونه علماً لمؤنث بحسب الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ، فجروه بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه ، كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

جـ – فتح التاء غير منونة ، نظراً إلى حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

راجع حاشية الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – رحمه الله ورضى عنه – على أوضح المسالك ١/٧١ ، وخزانة الأدب ١/٥٦ ، واللسان (عون) .

(٢) الإرة : النار ، والحُفْرة التى توقد فيها النار . وإذا حفرت حفرة لإيقاد النار ، قلت : وأرتُها أئرها وأراً وإرةً .

(٣) قوله : « فينصب » يريد : يفتح .



فإن قلت : فكيف يصحُّ هذا التقديرُ ، وقد قال الرِّياشيُّ : وأَرْتُ إِرَةً ، فالواوُ هنا فاءُ الفِعل ، وحرفُ العِلّة [١] من لُغاتٍ وثُباتٍ ، لامُه .

قُلْنا : ذلك يجوز [أن يكون] [٢] على القَلْب ، والدَّليلُ على جوازِهِ على ذلك ، أنَّ أبا عمرٍو الشيبانيَّ قال : « الإِرَةُ : المكانُ الذى يَعْتلِجُ فيه القومُ ، ويَقْتَتِلُون » ، وحكَى : « قد ائْتَرَى القومُ إِرَةً منكَرَةً » [٣] ، فلمَّا جاء ائْتَرَى ، كذلك [٤] تكونُ الإراتُ كعِنَبةٍ ، فى تقدير اللامِ منها مقلوبةً [٥] .

فأمَّا إذا سمَّيتَ رجلًا بمُسْلماتٍ ، على قولِ من قال : يَبْرِينٌ ، فإنَّ القِياس على يَبْرِينٍ أن تُحرِّكَ التَّنوينَ ، بدلالة أنّ التنوينَ كالنُّون فى مُسلمينَ ، من حيث يَثْبُت فى تسمية الواحِدِ ، وكذلك « عَرَفات » ، تُحرِّكُ التاءَ بالكسر ، كما أثبتَّ الياءَ فى مسلمينَ ، فتقول : مسلماتِنُ ، وفى النكرة : مسلماتِنٌ ؛ إلَّا أنَّ هذا القياسَ وجب أن يُرفَضَ ؛ لأنّك لو قِسْتَه ، لجعلتَ علامةَ التأنيث فى الدَّرْج [٦] ، والألفُ والتاءُ ، وإن كانتا علامةَ الجمع ، فَهُما للتأنيث ؛ ألا تَرَى أنّك حذفتَ التاء معه من مُسْلمةٍ ؛ حيث قلتَ : مسلماتٍ [٧] ، فإذا ثبت أنّه علامةُ تأنيث ، لم يَجُزْ أن تجعلَ النونَ حرفَ إعراب ، فإذا لم يَجُزْ أن تجعلَ التنوينَ حرفَ إعرابٍ ، فالذى قبلَ التنوين إنما هو الحركةُ ، والتاءُ التى هى بعدَ الألف ، والحركةُ لا تكون حرفَ إعراب ، ولا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنّك لو جعلْتَها حرفَ إعراب ، لَزِمَك أن تُحرِّكَ الحركةَ ، وإنَّما الذى يتحرَّك للإعراب ، الحروفُ دونَ الحركات .

---

(١) فى ب : « فى » . وللغويين فى « إرة » مذهبان : الأول – وعليه اكتفى أبو على – أنها معتلة الفاء ، وأصلها : « وئرة » . والثانى : أنها معتلة اللام ، وأصلها : « إرْىٌ » ، والهاء عوض من الياء . راجع اللسان (وأر – أرى) .

(٢) زيادة من ب .

(٣) الجيم ٦٦/١ .

(٤) من هنا ، إلى قول الشاعر :

ترى الأُكْم فيها سُجَّدا للحوافرِ

سقط من ب ، وهو سقط طويل ، كما ترى .

(٥) بيان ذلك على هذا التقدير : أن وزن إراة : عِلَفَة ، وأصلها : وِئَرة ، فِعَلَة ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار : إِرَوَة ، ثم قلبت الواو ألفاً ، فصار إراة ، مثل الحادى ، وأصله : الواحد ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار وزنه على اللفظ : عالفا . راجع الخصائص ٣٠٤/٣ .

(٦) أى فى وسط الكلمة ، وفى طيِّها .

(٧) ولم تقل : مسلمتات . راجع المقتضب ٢٠٤/١ .



فإذا كان ذلك غيرَ جائز ، ثبت أن التاءَ حرفُ إعراب ، وإذا ثبت [١] حرفَ إعراب ، لم يَخْلُ من أن يُجْرَى مُجْرَى الواحِدِ ، أو مُجْرَى الجميع ، فلا يجوز أن يُجْرَى مُجْرَى الواحِدِ ، وفيه ما لا يَصحَبُ إلَّا تاء الجميع ، ألا تَرَى أنَّ الألفَ لا تلْحَقُ إلَّا مع الجَمْع ، ولا تلحَقُ مع الواحِدِ ، فإذا لَزِمه ما يَمنعُ أن يَجعَلَه للواحِدِ ، ويدفَعَه ، وهو الألفُ ، ثبَتَ أنه للجمع ، وإذا ثَبت أنَّه للجمع ، ثَبَت أن تاءَ الجميع لا تنفتح فى موضع النَّصب أبداً ، وقد نَصَّ على أن هذه التاءَ لا تنفتح فى الجمع ، سيبويه ، فى حَدِّ الإضافة ، فى باب النَّسَب إلى التثنية والجمع بالتاء [٢] .

فإن قال قائلٌ : فاجعل الألفَ غيرَ التى تصحَبُ التاءَ للجمع ؛ لأنّ تاءَ التأنيث قد يقع قبلَها الألفُ الزائدةُ لغير التأنيث ، نحو أرطاةٍ ، فاجعل الألفَ على هذا الحَدِّ ، لا التى تَلْحقُ مع تاءِ الجميع .

قيل : هذا لا يستقيم ؛ لأنَّ الألفَ لا تخلو من أن تَجْعلَها للتأنيث ، أو للإلحاق ، فلا يجوز أن تجعلَها للتأنيث ؛ لأنه قد لحق بعدَها التاءُ ، فلا يدخلُ تأنيثٌ على تأنيث ، ولا يجوز أن تجعلَها للإلحاق ؛ لأنَّها تَلْحَقُ فى أكثر الأمر ، ما لا نظيرَ له فى الأصول ، وإذا لم يكن له نظيرٌ فى الأصول لم يكن للإلحاق ؛ ألا تَرَى إلحاقَها فى عَرَفاتٍ ، وأَذْرِعاتٍ ، وعاناتٍ ، وكُلُّ ذلك لا يصحُّ أن يكونَ للإلحاق .

فإذا لم يَجُزِ التأنيثُ ، ولا الإلحاقُ ، ثَبَت أنَّها التى تَلْحَقُ مع تاء الجميع .

فإن قلت : فقد تلحَقُ الألفُ على غير الوجهين اللَّذَيْن ذكرْتَ من التأنيث والإلحاق ، وهى التى فى قَبَعْثَرًى ؛ ألا تَرَى أنَّها ليستْ للإلحاق ، ولا للتأنيث [٣] ، فإذا كان كذلك فاجعل التى فى مسلماتٍ ، مثلَه .

---

(١) هكذا فى أ ، وتوجيهه سَهْل ، ولعله : « وإذا ثبت كونها حرفَ إعراب » ولم أشأ أن أدخل هذه الزيادة فى الصلب ، لأن لأبى على أسلوبا فى الأداء غير ما اعتاده الناس .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٣ ، وأشار أبو على إلى كلام سيبويه هذا ، فى الباب السابق .

(٣) ليست للتأنيث ، لأنها تنوَّن . والتنوين لا يجتمع مع التأنيث ، مثل حبلى وسكرى ، لا ينوّنان . وليست للإلحاق ؛ لأن الأبنية الخماسية لا نظير لها من الأصل حتى تلحق به . ولكنها زيدت لضرب من التوسُّع . =



قيل : هذا فَذٌّ ، لا ثانِىَ (١) له ، وما كان كذلك ، فالقياسُ عليه غيرُ سائغٍ .

على أنَّ هذا يمتنع من وجهٍ آخر ، وهو أنّ الذى يقول : أذرِعاتُ ، فلا يصرفُ ؛ لتشبيهه بالواحد ، لا يقفُ عليه بالهاء ، ولو كانت الألفُ غيرَ المصاحبة للجمع ، لقَلَبْتَ التاءَ هاءً فى الوقف ، فلمَّا لَمَ يقْلِبُوا ذلك ، كما لم يقلِبُوا ما هو تاءُ جميعٍ ، قبلَ أن يُنقَلَ إلى اسمِ الواحد ، دلَّ أنّ التاءَ للجميع ، فكما لم يَقْلب التاءَ هاءً فى الوقف ، بل تركها كما كانت فى الجمع ، كذلك لا يفتح التاءَ فى موضع النصب ، كما لم يفعل ذلك فى الجمع ، قبلَ أن ينقلَه إلى الواحد .

وإذا ثبت أنّ التاءَ للجميع ، لم يجُزْ فتحُه فى موضع النصب .

وليس النونُ فى مثل سِنِينٍ ، ويَبْرِينٍ ، كالتنوين فى مسلماتٍ ؛ لما قدَّمْتُ ذِكْرَه ، فلذلك جاز أن يكونَ حرفَ إعراب ، وإن امتنع التنوينُ فى مسلماتٍ ، وعلى هذا ما أنشده أبو زيد :

دعانِىَ من نجدٍ فإنّ سِنِينَه (٢)

فأمَّا قولُ الرِّياشىّ : إنَّ من فَتَح التاء ، فى « إراتَهم » فهو على قولِ من قال : « سِنِينٌ » ، فما ذكرناه يدلُّ أنّ الأمرَ ليس كما ذَهب إليه ، والذى قاله من العَرب ، إنما استَهواه أنه للواحد ، فجَعله بمنزلة طَلْحة .

وهذا الشُّذوذُ بمنزلة « اليُجَدَّعُ » (٣) لا يُعَرَّجُ عليه ، ألا تَرَى أنّ قياسَه على

= المنصف ١/٥١ ، والممتع ص ٢٠٦ ، واللسان (قبعثر) . وانظر الكتاب ٣/٢١٢ ، ٣٥٥ ، ٤١٧ ، ٤٤٨ ، ٤/٣٠٣ ، والتكملة ص ٢٣٠ ، والبغداديات ص ١٢٢ ، ٤٣٤ .

والقبعثرى : الجمل العظيم ، وهو أيضاً : الفصيل المهزول .

(١) ومثل هذا ذكر ابن خالويه ، فى ليس فى كلام العرب ص ١٢٥ ، والصحيح أن له ثانياً ، وهو : ضَبَغْطَرَى ، ومعناه : الشديد ، والأحمق ، وكلمةٌ يفزَّع بها الصبيان . وقد ذكر هذا البناءَ ، سيبويه ، فى الكتاب ٤/٣٠٣ ، وابن جنى ، فى المنصف ١/٥٢ ، وابن عصفور ، فى الممتع ص ٦٠٩ .

(٢) تقدم تخريجه قريبا .

(٣) قافية بيت لذى الخِرَق الطهوى . وهو بتمامه :

يقول الخنى وأبغَضُ العُجْم ناطقاً ... إلى رَبِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

نوادر أبى زيد ص ٢٧٦ ، والأصول ١/٥٧ ، واللامات ص ٣٥ ، والإنصاف ص ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، =



ما عرَّفْتُك ، وقلّةَ استعمالِهِ ، يقُول الرِّياشيُّ أنَّه [١] قليلٌ .

وأما « استَأْصَلَ اللهُ عِرْقاتَهم » ، فمَن فتح التاءَ جعله اسماً مفرداً ، والألفُ فيه للإلحاق بهِجْرَعٍ [٢] ، ومثلُه فى الإلحاق : مِعْزًى ، وذِفْرًى ، فيمَن نَوَّنَ [٣] .

ومَن كسَر جعلَه جمعاً ، والألفُ هى المصاحبةُ لتاء التأنيث ، وليستْ للإلحاق ، كالقول الأوّل ، كأنه جمعُ عِرْقٍ [٤] ، ونظيرُ هذا قولُهم : هَيْهاةَ ، وهَيْهاتِ ؛ من فَتَح [٥] جعلَه واحداً ، ومن كسَر جعلَه جمعاً ، ووقف عليه بالتاء .

فأمّا الألفُ فى هَيْهاةَ ، فى قول من فَتَح ، فَيَحْتمِلُ أمرين : يجوزُ أن تكونَ من باب

= وشرح الكافية الشافية ص ٢٩٩ ، وشرح المفصل ١٤٤/٣ ، وضرائر الشعر ص ٢٨٩ ، والمحصول للرازى (القسم الأول من الجزء الأول - القسم التحقيقى ص ٥٦٢) ، والمغنى ص ٤٩ ، وشرح أبياته ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٧/١ ، والخزانة ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ، واللسان (جدع - لوم) وأنشده أبو على فى العسكريات ص ١٥٤ .

ووجه الشذوذ هنا إدخال الألف واللام على الفعل المضارع « يُجَدَّع » والألف واللام ، من الأسماء الموصولة ، لأنها بمعنى الذى ، يريد : الذى يُجَدَّع ، وحكمها فى الكلام ألا تدخل إلا على اسم الفاعل أو اسم المفعول . وانظر تذكرة النحاة ص ٣٧ .

والخنى : الفحش من الكلام ، وألفه منقلبة عن ياء ؛ ولهذا كتب بالياء . وأبغض : اسم تفضيل على غير قياس ؛ لأنه بمعنى اسمِ المفعول ، من أبغضته إبغاضا ، فهو مبغض ، أى مقتُّه وكرهته ؛ ولأنه من غير الثلاثى . ويجوز أن يكون من بَغُضَ الشئُ ، بالضم ، بغاضة ، بمعنى صار بغيضا . فلا شذوذ . وحمارٌ مجدّع : مقطوع الأذنين . وأراد الشاعر تشبيه صوت هذا المهجوّ ، إذ يقول الخنى ، فى بشاعته ، بصوت الحمار ، إذ تقطع أذناه ، وصوت الحمار شنيع فى غير تلك الحال ، فما الظنّ به فيها ؟

(١) هكذا جاء الكلام فى أ ، مضبوطاً كما ترى . ولعل وجه الكلام : « ألا ترى أن قياسه على ما عرفتك ، وقلةَ استعماله يقوِّى قولَ الرياشي إنه قليل » . وقد سبق قول الرياشي ، فى أول الباب : « وليس بالمعروف » ، وهو فى معنى « قليل » . والله أعلم .

(٢) الهِجْرع : هو الطويل ، فى قول الأصمعى . وقال أبو عبيدة : هو الأحمق . وقال غيره : الجبان . وقد قيل إن الهاء فى « هجرع » زائدة ، وأنه من الجَرْع . المنصف ٢٥/١ ، ٧/٣ .

(٣) من نوّن جعل الألف للإلحاق بهجرع ، ومن لم ينون جعلها للتأنيث ، وهذا فى « ذفرى » . أمّا مِعْزًى فليس فيها إلا لغة واحدة ، تنون فى النكرة . راجع الكتاب ٢١١/٣ ، والمنصف ٣٦/١ ، واللسان (ذفر - معز) . والذفرى : عظم فى أعلى العنق من الإنسان ، وهو من البعير : الموضع الذى يعرق ، خلف الأذن .

(٤) تقدم القول فى ذلك فى آخر الباب السابق .

(٥) فى أ : « يفتح » .



الحاحاةِ (١) ، والصِّيصِيَة ، فيكونَ على هذا معكوسَ قولهم لصوتِ الرَّاعِى : يَهْياهْ (٢) . ويجوز أن تكونَ مثلَ الفَيْفاةِ (٣) ، والأوَّل أجْودُ ؛ لأنّ بابَ قَلْقالٍ أكثرُ من باب قِلْقالٍ (٤) .

فإن قلتَ : فهلَّا قطَعْتَ بسُقُوطِها ، علَى زِيادتِها ، كما استدلَلْتَ بالفَيْفِ على الفَيْفاةِ .

فإن (٥) ذلك لا يَسْتقيمُ ؛ لأنه غيرُ متمكِّن ؛ ألا تراهم قالوا : هاذانِ ، والَّلذانِ ، والألفُ على القولين جميعاً سقطَتْ من الواحِدِ ؛ لالتقاء السَّاكِنين .

ولو كان « عِرْقاتِهم » جَمْعَ « عِرْقاتَهم » المنصوبِ التاء ، لأبدلْتَ من الألف الياءَ فى الجمع بالتاء ، وإن شئت قلت : هو جَمْعُه ، وحذَفُوا الألفَ فى الجمع ؛ لأنّها وإن كانت للإلحاق فهى زائدةٌ ، فإذا حذَفُوا الأصلَ ، فحَذْفُ الزائدِ أجْدَرُ ؛ ألا تراهم قالوا : ذواتُ مالٍ .

وإن شئتَ قلتَ : استَغْنَوْا بجَمْع عِرْقٍ ، عن جَمْعِ عِرْقاتٍ ، كما استغْنَوا [بجَمْعِ] (٦) لَجبةٍ ، عن جَمْعِ لَجْبةٍ ، حيث قالوا : لَجَباتٌ .

★ ★ ★

---

(١) مصدر حاحَيْتُ ، وهو التصويت بالغنم ، إذا قلت : حَاىْ . ويريد بباب « الحاحاة » أن الألف فى « حاحيت وهاهيت » منقلبة عن الياء ، والأصل : حيحيت وهيهيت ، وهى من مضاعف الياء ، وإنما قلبوا الياء ألفا ؛ لشبهها بها ؛ ولأنهم أيضا كرهوا تكرُّر الياءين ، وليس بينهما إلا حرف واحد . والصِّيصية : كلّ شئ احتميت به ، وهى من مضاعف الياء أيضا ، بدليل جمعها على : الصياصى . راجع الكتاب ٣١٤/٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، والمنصف ١٧٠/١ - ١٨٢ ، ٧٧/٣ ، والممتع ص ٥٩٤ ، وأشار أبو على إلى شئ منه فى العسكريات ص ١٦٢ .

(٢) فى أ : « يَهْيَهاةِ » . وأثبت ما فى المخصص ٨١/٧ ، واللسان (يهيه) .

(٣) فتكون الألف زائدة ، لأنهم يقولون : الفيف . والفيف والفيفاء ، والفيفاة : الأرض القفر . المنصف ١٧٩/١ ، والممتع ص ٥٩٥ .

(٤) راجع الكتاب ٨٥/٤ ، ٢٩٥ ، والمنصف ١٨٠/١ ، ١٨١ ، والممتع ص ١٥١ .

(٥) هذا جواب « فإن قلت » . وهو من أساليب أبى على ، وقد نبَّهت عليه من قبل .

(٦) مكانها فى الأصل بياض . والسياق يقتضيها . وبيان ذلك ما حكاه ابن سيده ، عن أبى على ، قال : « وقالوا : شياه لَجَبَاتٌ ، فحرّكوا الثانى ، وأصله التسكين ؛ لأنه وصف ، والوصف حقّه السكون فى هذا النحو ، ألا تراهم قالوا : عَبْلة وعَبْلات ، ولكن مِن قولهم : شاةٌ لَجَبَة [يريد بفتح الجيم] فوقع الجمع على هذه اللغة » . المخصص ١٨٢/٧ . وهذا من كلام سيبويه ، قال : « وقالوا : شياهٌ لجبات ، فحركوا الحرف الأوسط ؛ لأن من العرب من يقول : شاة لَجَبة ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا » الكتاب ٦٢٧/٣ . وانظر مجالس ثعلب ص ٥٢٧ ، واللسان (لجب) ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤ . والشاة اللجبة : هى التى خفّ لبنُها وقلّ ، وذلك إذا أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر .



باب
من الأسماءِ المبنيَّة

قال الشماخ (١) :

وحلَّأها عن ذى الأراكةِ عامِرٌ أخو الخُضْرِ يَرْمِى حيث تُكْوَى النَّواحِزُ

القولُ فى « حيثُ » أنَّ موضعَه نَصْبٌ بأنه مفعولٌ به ، ألا تَرَى أنه ليس يُريد أنَّه يَرْمِى فى ذلك المكان ، وإنما يريدُ أنه يَرْميه ، فهو مفعولٌ به ، وإذا كان مفعولًا به ، كان اسماً ، ولم يكن ظَرْفاً ، ويُبيِّن ذلك قولُه (٢) :

وأعْلَا حيثُ رُكِّبْنَ أعْجَفُ

فالإضافةُ يَخْرجُ بها المضافُ إليه عن أن يكونَ ظَرْفاً ، فيكونَ اسماً ، وأنشد بعض البغداديِّين :

يَهِزُ الهَرانِعَ هَمُّه عَقْدُ الخُصَى بأذَلِّ حيث يكونُ مَنْ يَتَذلَّلُ (٣)

---

(١) ديوانه ص ١٨٢ ، وتخريجه فى ص ٢٠٦ . وحلأها : منعها أن ترد الماء ، والضمير للحُمُر . وذو الأراكة : نخل بموضع من اليمامة – قال محقق الديوان : والكلام هنا يقتضى أنه موضع ماء – وعامر : هو عامر الرامى الخُضْر ، والخضر قبيلة من قيس عيلان – ترجمته فى أسد الغابة ١٢١/٣ ، والإصابة ١٩/٤ . والإبل النواحز : التى بها نُحاز ، وهو داء يأخذ الدوابّ والإبل فى رئاتها فتسعل سعالا شديدا .

(٢) الفرزدق . ديوانه ص ٥٥٣ ، وصدر البيت :

فِمحْنَ به عذباً رُضاباً غُروبُه رقاقٌ ....

يصف نسوة بصفاء أسنانهن وبياضها . ومِحْنَ : من ماح فاه بالسّواك ، يميح ميحاً : شاصه وسوَّكه . وقيل : الميح : استخراج الريق بالسِّواك . والرُّضاب : الريق ، وكثرة ماء الأسنان . وغروب الأسنان : الماء الذى يجرى عليها . وأعجفُ : يريد أن اللثة ظمأى . وهو مما توصف به النساء وتمدح .

(٣) للفرزدق . ديوانه ص ٧٢٠ ، والمعانى الكبير ص ٥٨٤ ، ٦٨٠ ، وشرح الرضى على الكافية ١٧٧/٣ – وحكى كلام أبى على – والخزانة ٥٣٤/٦ ، عن كتابنا ، واللسان (وهز – هرنع) .

ويهز : مضارع وَهَزَ يَهِزُ هِزَةً ووَهْزًا : إذا نزع القملةَ وقصَعَها : والهرانع : جمع هرنع ، بكسر الهاء وسكون الراء المهملة وكسر النون ، بعدها عين مهملة ، وهو القمل .

وقوله : « همه عقد الخصى » هو هكذا فى كتابنا . ورواية الديوان ، وجميع ما ذكرت من مراجع : « عقده =



فزَعم أنَّ « حيثُ » يكونُ اسماً . والقولُ فى ذلك أنّ « أفْعلَ » لا يُضافُ إلّا إلى ما هو بعضُه ، فإذا كان كذا فإنه يُرادُ به الموضعُ ؛ لأنه مضافٌ إلى مَواضِعَ .

وجاز أن يُرادَ بحيثُ الكثرةُ ؛ لإبهامها ، كما تقولُ : أفضَلُ رجُلٍ ، فكذلك لمّا أضاف « أذَلّ » صار كأنّه قال : بأذَلِّ موضعٍ .

فحيثُ : موضعٌ ، ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظَرْفاً ، كقولك :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ [(١)] .

وقد حكى قُطْربٌ فيها الإعرابَ . وممّا جاء فيه « حيثُ » مفعولًا به قولُه : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ [(٢)] ﴾ ألا تَرَى أن « حيثُ » لا تخلو من أن تكونَ جراً أو نَصْباً ؛

= عند الخصى » . وفسروه بأنه يعنى عقد الثلاثين ، وهو هيئة تناول القملة بإصبعين : الإبهام والسَّبابة – والعقود : نوع من الحساب ، يكون بأصابع اليد ، يقال له : حساب اليد – يقول الفرزدق لجرير : نحن لعزنا وكثرتنا نحارب كل قبيلة ، وأبوك لذلّه وعجزه ، يقتل قمله خلف أتانه ، ويفتليه من بين أفخاذه ، ولا ذلَّ أحقر من هذا الموضع وتلك الهيئة . وفى البيت وجوه من الإعراب ، تراها فى الخزانة .

وقوله : « بأذل » ضبطت فى بعض الكتب ، بالفتح . وصوابها الكسر ؛ لأنه موضع الشاهد .

(١) الكتاب ١/١٧٥ ، ١٩٣ ، ومعانى القرآن ٢/٨٠ ، والأصول ١/١٨٨ ، ١٩٥ ، ٢/٢٥٥ ، ٣/٤٦٤ وشرح الحماسة ص ٦٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠١٨ ، وشرح المفصل ٢/٤٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٢٣ ، والخزانة ٣/١٠٨ ، ومعجم الشواهد ص ٤٧١ .

والشاهد فيه : جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، من باب التوسع . وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين . قال الفيومى فى المصباح : سرقَه مالاً ، يسرقه ، من باب ضرب ، وسرق منه مالاً ، يتعدّى إلى الأول بنفسه ، وبالحرف على الزيادة .

وقال المرزوقى : « قدَّر الظرف تقدير المفعول الصحيح ؛ لأن الظرف إذا أضيف إليه يخرج من أن يكون ظرفاً ، كما يخرج منه إذا دخل عليه حرف الجر » . وقال ابن يعيش : « أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما تقول : يا ضارب زيد ، فإذا أضفت لا يكون إلاَّ مفعولاً على السَّعة ، وإذا قلت : سرق عبد الله الليلةَ أهل الدار ، جاز أن يكون ظرفا ، وجاز أن يكون مفعولا على السعة » .

ويرى ابن الشجرى أن « الليلة » باقية على الظرفية ، وأنها فصلت بين المضاف والمضاف إليه ، فتكون الرواية .

يا سارق الليلةَ أهلِ الدارِ

بفتح التاء من « الليلة » وكسر اللام من « أهل » . راجع الموضع السابق من الأمالى ، والخزانة ٤/٢٣٤ ، وجوزه سيبويه فى الشعر خاصة . الكتاب ١/١٧٦ ، وضعفه الفراء . معانى القرآن ، الموضع السابق .

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ . وهذه قراءة جمهور القراء ، وقرأ ابن كثير وحفص ﴿ رسالتَه ﴾ على الإفراد . السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٦ – فى ذكر الآية ٦٧ من سورة المائدة – والكشف ١/٤١٥ ، ٤٤٩ ، والإقناع ص ٦٤٣ . وإعراب « حيث » مفعولاً به حكاه ابن هشام عن أبى على . المغنى ص ١٣١ .



فلا يجوز أن تكونَ جرًّا ؛ لأنه يَلْزمُ أن يُضافَ إليه أفْعلُ ، وأفْعلُ إنما يُضاف إلى ما هو بعض له ، وهذا لا يجوزُ فى هذا الموضع ، فلا يجوز أن يكونَ جرًّا ، وإذا لم يكُنْه ، كان نَصْباً بشئٍ دلَّ عليه (١) ، يُعْلِمُ أنه مفعولٌ به ، والمعنى : اللهُ يَعلَمُ مكانَ رسالاتهِ ، وأهلَ رسالتهِ ، فهو إذاً اسمٌ أيضا ، وقد أنشد بعض البغداديِّين :

كأنَّ منها حيثُ تَلْوِى المِنْطَقَا حِقْفاً نَقاً مالَا على حِقْفَىْ نَقَا (٢)

هكذا أنشدُوه ، وقال : جعلَ « حيثُ » اسماً (٣) .

فإن قلت : إنَّ « حيثُ » إنَّما جاء اسماً فى الشِّعر ، وقد يجوز أن تُجعلَ الظُّروفُ أسماءً فى الشِّعر .

فالقولُ : أنَّ ذلك قد جاء اسماً فى غير شِعْرٍ ، نحو ما حكَيْناه عن قُطْرُبٍ ، وقد حكى أحمدُ بن يحيى ، عن بعض أصحابِه ، أنَّهم قالوا : « هى أحسنُ الناسِ حيثُ نَظَر ناظِرٌ » يعنى (٤) الوجْهَ ، فهذا قد جاء فى الكلام ، وقد أنشد الكِسائىُّ :

أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعا (٥)

---

(١) يريد دل عليه « أعلم » . قال القرطبى فى تفسيره ٨٠/٧ : « ولا يجوز أن يعمل « أعلم » فى « حيث » ، ويكون ظرفا ؛ لأن المعنى يكون على ذلك : الله أعلم فى هذا الموضع ، وذلك لا يجوز أن يوصف به البارى تعالى ، وإنما موضعها نصب بفعل مضمر ، دل عليه أعلم » . وردّ أبو حيان كونها منصوبة على المفعولية ، ورأى أنها منصوبة على الظرفية المجازية ، فانظر مقالته فى البحر ٢١٧/٤ . وراجع المغنى ص ١٣١ ، وقد حكى ابن هشام رأى أبى على فى إعراب « حيث » مفعولا به ، وقال : « إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا شيئا فى المكان » .

(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٤/٣ ، حكاية عن كتابنا . والمنطق بكسر الميم : ما تشد به المرأة وسطها . والحِقف من الرمل : المعوجّ . والنقى من الرمل : القطعة تنقاد محدودبة .

(٣) قال أبو حيان ، فى تذكرته ، بعد إنشاد هذا البيت عن أبى على : « حيث : اسم كأنّ ، وحقفا : الخبر ، وهذا يؤذن بجواز استعمال حيث مبتدأ ، فيقال : حيث تجلس طيب ، وحيث تجلس حيث نقوم . أى مكان جلوسك مكان قيامنا » . حكاه البغدادى ، فى شرح أبيات المغنى ١٣٥/٣ .

(٤) فعلى هذا تكون « حيث » فى محل نصب على التمييز . ذكره البغدادى فى الخزانة ٨/٧ ، وقال فى تقديره : « يعنى وجها »

(٥) هذا بيت سيار ، تراه فى الأزمنة والأمكنة ٣١٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٣٧ ، والمغنى ص ١٣٣ ، وشرح أبياته ١٥١/٣ ، عن كتابنا — وانظر فهارسه — والخزانة ٣/٧ ، عن كتابنا أيضا . والشاهد فى غير كتاب ، انظر معجم الشواهد ص ٤٩٧ .



فجعله اسماً .

فإن قال قائلٌ : إذا كان اسماً ، فلِم لا يُعْرَبُ ، لزوالِه عن أن يكونَ ظَرْفاً ؟

قيل : كَوْنُه اسماً لا يُوجِبُ خُروجَه عن البناء ؛ ألا تَرَى أن « مُنْذُ » حرفٌ ، فإذا استُعملتِ اسماً ، فى نحو « مُذْيومانِ » لم تَخرُج عن البناء ، وكذلك « عَلَى » ، و « عَنْ » ، إذا قلتَ : « مِن عَنْ يمينِ الخَطّ » [1] ، وكذلك قوله :

« غَدَتْ مِن عليه » [2]

وكذلك « كم » بُنِيتْ فى الاستفهام ، فإذا صارت خبراً بقيتْ على بِنائها ، وكذلك « حيثُ » إذا صارت اسماً .

فأمّا موضع « يكون » فى قوله :

بأذَلِّ حيثُ يكونُ من يَتذلَّلُ

فجَرٌّ ، بأنّه صفةُ « حيثُ » ، كأنّه : بأذَلِّ موضعٍ يكونُه ، أى يكون فيه ، فحَذَف الحرفَ ، وأوصَلَ الفِعلَ ، وليس يُجَرُّ لإضافةِ « حيثُ » إليه ؛ لأنَّ « حيثُ » إنما تُضافُ إلى الفِعل ، إذا كان ظرفاً ، فإذا لم يكن ظرفاً لم ينبغِ أن يضافَ إلى الفِعل ، وليس « حيثُ » فى البيت بظَرْف .

وإنما لم يُعْرِب من لم يُعرِبْه ؛ لأنه جعله بمنزلةِ « ما » و « مَن » فى أنّهما لم يُعْرَبا إذا وُصِفا ، وكانا نكرتَيْن ، وذاك أنّ الإضافةَ فى « حيثُ » كانت للتخصيص ، كما أن الصِّفة كذلك ، فلمّا جُعل اسماً ، ولم يُضَفْ ، صار لُزومُ الصِّفةِ له للتخصيص ، بمنزلة لُزومِ الصِّلة للتخصيص ، فضارَعَ حالُ الوصفِ حالَ الإضافة .

---

(١) تمامه ، وهو فى وصف ريح :

هوجاء جاءت من جبال يأجوجْ ... من عن يمين الخطّ أو سماهيجْ

العضديات ص ٢٢٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٥٤ ، واللسان (سمهج) .

(٢) تمامه :

غدت من عليه بعدما تم خِمْسها ... تصِلُّ وعن قيض ببيداء مجهل

وهو لمزاحم بن الحارث العقيلى . وقد سبق تخريجه فى الباب الأول من الكتاب . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ، ورقة ٣٠ ب ، وانظر المقرب ١/١٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨١٠ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٢٦٥ ، ٧/١٥٤ .

وقد زعم أبو الحسن أنَّ « حيثُ » قد يكونُ اسماً للزمان ، وأنشد :

لِلفَتَى عَقْلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تَهْدِى ساقَه قَدَمُهْ (١)

فجعَلَ « حيثُ » حِيناً .

فإن قلت : فهل يجوزُ على هذا أن يكونَ موضعُ الجملةِ بعد « حيثُ » جرًّا لإضافة « حيث » إليه ، كما تُضافُ أسماءُ الزّمان إلى الجُمل ؟

فإن (٢) ذلك لا يمتنعُ فيه ، إذا كان زماناً ، ولو جعلتَ « حيثُ » فى قوله : « بأذَلَّ حيثُ يكونُ » زماناً ، لم يَسهُلْ (٣) ؛ لأن أفعَلَ هذا بعضُ ما يُضافُ إليه ، وإذا قلتَ : هذا أذَلُّ رجُلٍ ، فالمعنى : هذا رجلٌ ذليلٌ ، ولا يكادُ يقال : زمانٌ ذليلٌ ، كما يقال : موضعٌ ذليلٌ ؛ ألا تَرَى أن الأماكنَ قد وُصِفَتْ بالعِزِّ ، فإذا جاز وصْفُها بالعِزِّ ، جاز وصْفُها بخِلافه ، فمِمَّا جاء مِماً وصف بالعِزّ ، قولُهم : « تَمرَّدَ ما رِدٌ وعَزَّ الأَبْلَقُ (٤) » . ويدلُّك على أنّ الأبلقَ موضعٌ ، قولُ الأعشى (٥) :

بالأبلقِ الفَرْدِ من تَيْماءَ مَنْزِلُهُ حِصْنٌ حَصِينٌ وجارٌ غيرُ غَدَّارِ

وقال :

أُنوفُهمُ أذَلُّ مِن السِّراطِ (٦)

---

(١) قائله طرفة ، وهو فى ديوانه ص ٨٠ ، وتخريجه فى ص ٢٢٣ ، وزد عليه : أمالى ابن الشجرى ٢/٢٦٢ ، والخزانة ٧/١٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣/١٤٦ ، ونقل البغدادى فى الكتابين عن كتابنا .

(٢) هذا جواب : « فإن قلت » وقد نبهت على نظائره من قبل .

(٣) فى الخزانة ٦/٥٣٦ – نقلا عن كتابنا – : « لم يحسُن » .

(٤) مارد : حصن دومة الجندل . والأبلق حصن تيماء . قيل : وصف بالبلق لأنه بنى من حجارة مختلفة الألوان . وهما حصنان قصدتهما الزّباء ملكة الجزيرة ، فلم تقدر عليهما ، فقالت : تمرد مارد وعز الأبلق . فصار مثلا لكل مايعز ويمتنع على طالبه . جمرة الأمثال ١/٢٥٧ ، ومجمع الأمثال ١/١٢٦ .

(٥) ديوانه ص ١٧٩ ، والموضع المذكور من جمهرة الأمثال .

(٦) لم أعرفه ، ولم أعرف قائله . ولم أجد للسِّراط معنًى يلائم الذلّ هنا . ثم رأيتهم يقولون : « أذلُّ من البِساط » قال الميدانى : يعنون هذا الذى يبسط ويفرش ، فيطؤه كلُّ أحد . مجمع الأمثال ١/٢٨٥ .



وقال [١] :

تَرَى الأُكْمَ فيها سُجَّداً للحَوافِرِ

ولا تكاد تسمَع وصفَ [٢] الزمانِ بالذُّلّ ، كما تسمعه فى المكان .

[٣] فلا يجوز إذاً أن يكونَ موضعُ « يكونُ » جرًّا بأنه صفةُ « حيثُ » ، ويُجعلَ « حيثُ » اسمَ زمان .

فأمّا قولُه تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولًا ﴾ [٤] ، فالمعنى فيه خِلافُ الصُّعُوبة ، كقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهاَ فِجاَجاً سُبُلا ﴾ [٥] ، وقوله : ﴿ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً ﴾ [٦] .

فإن قلت : حِينٌ ذليلٌ ، على معنى أنَّ الذى فيه ذَليلٌ ، كما قلتَ : ليلٌ نائمٌ ، تُريد : الذى فيه نائمٌ ، فهو قياسٌ .

فأمّا قولُ المُحْدَث : « ذَلَّ الزّمانُ لهم » [٧] ، فليس ذلك مِن الذُّلّ الذى هو الهَوانُ ،

---

(١) زيد الخيل ، من شعر قاله فى يوم محجَّر . انظره فى الكامل ٢/٢٠١ ، والأغانى ١٧/٢٥٦ ، وحماسة ابن الشجرى ص ٦٩ ، وفيها فضل تخريج ، وانظر الشاهد فى أضداد ابن الأنبارى ص ٢٩٥ ، وشرح الحماسة ٥٩٦ ، والصحاح (سجد) . وصدر البيت :

بجيش تضلّ البُلْقُ فى حَجَراته

والحجرات : النواحى ، والأكم : جمع الأكمة ، وهى الموضع المرتفع من الأرض . وسجدا : أى خُضَّعا خُشَّعا ، ويريد أنها تهاوت من وقع حوافر الخيل . قال ابن قتيبة : يقول : إذا ضلّت البلق فيه مع شهرتها فلم تعرف ، فغيرها أحرى أن تضل ، يصف كثرة الجيش ، ويريد أن الأكم قد خشعت من وقع الحوافر . المعانى الكبير ص ٨٩٠ .

(٢) هنا انتهى سقط النسخة ب .

(٣) فى أ : « ولا » . وما فى ب مثله فى الخزانة ٦/٥٣٦ ، حكاية عن كتابنا ، كما سبق .

(٤) سورة الملك ١٥ .

(٥) سورة الأنبياء ٣١ .

(٦) سورة البقرة ٢٢ .

(٧) يجىء هذا فى شعر أبى نواس ، وهو قوله :

دارت على فتية ذل الزمان لهم ... فمـــا يصيبهمُ إلاّ بما شاءوا

ويروى : « دان الزمان لهم » . وهو من قصيدته الشهيرة التى مطلعها :

دع عنك لومى فإن اللوم إغراء =

ولكن انقِيادُ ما يُريدونه لهم [فيه] [(١)] ، وانتفاءُ اعْتياصِه عليهم ، وما فى التنزيل من قوله سبحانه : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [(٢)] فهو ذُلُّ التَّواضُع ، الذى يقتضيه الدِّينُ ، وتَرْكُ البَأْوِ [(٣)] والنَّخْوةِ ، لا ذُلُّ الهَوانِ ، وفى الحديث : « مَثَلُ المؤمنِ كمَثَلِ الجَمَلِ الأَنِفِ » [(٤)] أى المُنْقاد .

= ديوانه ص ٦ – تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالى ، وحلبة الكميت ص ١٢٦ – نشر زكى مجاهد – مصر ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م ، وشرح أبيات المغنى ٣١٩/٣ .

وقد دلّنى شيخى محمود محمد شاكر – حفظه الله – على موضع آخر لهذا الشعر ، فى الأغانى ٥٢/١ ، وقد جاءت فيه ثلاثة أبيات غير منسوبة ، تغنّى بها معبد بن وهب ، بين يدى الوليد بن يزيد ، الخليفة الأموى ، المتوفى هو ومعبد فى سنة ١٢٦ هـ . وهى :

لهفِى على فتية ذلَّ الزمان لهم   فمــــا أصابهمُ إلاَّ بما شاءوا
ما زال يعدو عليهم ريبُ دهرهمُ   حتى تفانوا وريب الدهر عَدَّاءُ
أبكى فراقُهمُ عينى وأرَّقها   إن التفرُّق للأحباب بكَّــاءُ

والبيتان الثانى والثالث تغنت بهما أيضاً جارية بين يدى الخليفة الأمين ، سنة ١٩٨ هـ وقد تطيَّر منهما الأمين تطيّراً شديدا ، وكان موته فى تلك السنة . راجع تاريخ الطبرى ٤٧٧/٨ ، والكامل لعز الدين بن الأثير ١١٤/٦ .

وبهذه الرواية الواردة فى الأغانى ، ينبغى أن يكون أبو نواس ، قد أغار على هذا البيت وأدرجه فى قصيدته ، فإن أبا نواس ولد عام ١٤٦ هـ ، والبيت أقدم منه ، لأنه أنشده معبد ، بين يدى الوليد بن يزيد ، وقد توفى كلاهما عام ١٢٦ هـ – كما سبق . وليس هذا المكان موضع تحقيق ذلك .

ويبقى أن أقول : إن هذا الجزء الذى أورده أبو على ، محلاً للشاهد ، إنما يريده من شعر أبى نواس ، بدلالة قوله : « فأما قول المُحْدَث » فإن هذا هو مسلك النحاة الأوَل حينما يوردون شعراً لأبى نواس ومَن إليه ، ممّن جاءوا بعد عصور الاحتجاج . وقد كرَّر أبو على فى هذا الكتاب كلمة « المحدَث والمُحدَثين » ، مريدًا ما ذكرتُ من الشعراء .

(١) ليس فى ب .

(٢) سورة المائدة ٥٤ .

(٣) البأو : الكِبر ، والعُجْب بالنفس ، أعاذنا الله منهما ، ووقانا شرهما .

(٤) هذا جزء من حديث طويل ، يروى عن العرباض بن سارية السلمى . رضى الله عنه . وهو فى سنن ابن ماجة (باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين . من المقدمة) ص ١٥ ، ومسند الإمام أحمد ١٢٦/٤ . وبقية الحديث فى روايتهما : « إن قيد – أو انقيد – انقاد » . وجاء من تمام الحديث فى النسخة ب : « إن أنيخ على صخرة استناخ » . وقد جاء الحديث برواية أخرى ، ذكرها أبو عبيد ، فى غريب الحديث ٢٠/٣ ، وهى : « المؤمنون هينون لينون كالجمل الأنِف ، إن قيد انقاد وإن أنيخ على صخرة استناخ » . وانظر الفائق ٦١/١ ، والنهاية ٧٥/١ . والجمل الأنف – بوزن فَعِل – هو الذى عقر الخشاش أنفه ، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذى به . وقيل : الأنف : الذلول . قال أبو عبيد : « وكان الأصل فى هذا أن يقال : مأنوف ؛ لأنه مفعول به ، كما يقال : مصدور ، للذى يشتكى صدره ، ومبطون ، للذى به البطن ... ولكن هذا الحرف جاء شاذًا عنهم » . ويروى : « كالجمل الآنِف » بالمدّ ، وهو بمعناه .



وأمّا قولُه (١) :

هُمُ أنْشَبُوا زُرْقَ القَنا فى نُحُورِهِمْ ... وبِيضًا تَقِيضُ البَيْضَ مِن حيثُ طائِرُهْ

فالمعنى : من حيثُ فَرْخُه ، والدِّماغُ يُقال له : الفَرْخُ ، فوضَع الطائرَ موضعَ الفَرْخِ ؛ لأنّه هو فى المعنى ، وحَرَّفَ لإقامة القافية ، كما حرَّفوا لإقامة الوزن ، فى نحو قوله :

رُبَّ مَسْقِـــيٌّ بغَيْلَـــىْ أسَدٍ ... قد تَقـدَّمْتُ بفُـرَّاطِ السَّبَـا (٢)

فوضع الغَيْلَيْنِ موضعَ الذِّراعين ، وأنشدَنا عليٌّ بن سليمان :

كأنَّ نَزْوَ فِراخِ الهامِ بَيْنَهُـــمُ ... نَزْوُ القُلاتِ زَهاها قالُ قالِينَا (٣)

وممّا حُرِّف قولُه :

وَقاءَ عليه الليثُ أفلاذَ كِبْـدِهِ ... وكَهَّلَهُ قِلْدٌ من البَطْنِ مُرْدِمُ (٤)

وأنشدنا أبو الحسن عليٌّ بن سليمان :

---

(١) هو عبد الله بن الحويرث الحنفى ، كما فى المعانى الكبير ص ٩٨٧ ، والبيت من غير نسبة فى المخصص ٥٥/١ ، ١١٤/١٦ ، حكاية عن أبى على . وقوله : « تقيض » أى تشقّ وتكسر .

(٢) أنشده أبو على فى العسكريات ص ٢١٣ ، وسيعيد إنشاده فى أواخر الكتاب .

والغيل : الساعد الريّان الممتلئ . والفُرّاط : المتقدمون . والسّبا : مقصور من السِّباء ، وهو السبى ومعناهما : النهبُ وأخذ الناس عبيدا . فهذا ما تطيقه ألفاظ البيت من شرح ، ويبقى المعنى الحقيقى غائبا ، لفقدان سابق البيت ولاحقه ، وقائله .

(٣) نسب لابن مقبل ، وهو بيت مفرد فى ذيل ديوانه ص ٤٠٧ ، وهو من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ٩٨٧ والتهذيب ٢٩٦/٩ ، والمخصص ٥٦/١ ، ٩٧/١٣ ، وانظر اللسان (قول – قلا) .

وفراخ الهام : يريد بها الدماغ . والقلات : جمع القلة ، وهى لعبة للصّبيان ، تتكون من عودين : العود الكبير الذى يضرب به ، والخشبة الصغيرة التى تنصب ، وهى قدر ذراع . والقال : الخشبة التى يضرب بها القلة . وأصله : قلو ، فحصل فيه القلب . قال الأصمعى : القال : هو المقلاء . والقالون : الذين يلعبون بها .

(٤) أعاد أبو على إنشاده فى آخر الكتاب ، وأنشده فى العسكريات ص ٢١٢ ، وأفاد محققه أنه فى الأزمنة والأمكنة ١٣٧/٢ ، والأمر على ما قال .

والشاهد فى البيت وضع « الليث » موضع « الأسد » . يريد أنه مطر بنوء الأسد . والقِلْد : هو الماء المجموع . يقال : قلدت الماء فى الحوض : أى جمعته ، وكذلك قلد الشرابَ فى بطنه . والمردم : الدائم الذى لا ينقطع . يقال : وِرْدٌ مُرْدِم ، وسحابٌ مُرْدِم . وكهَّله : أى عمَّه بهذا المطر وجَلَّله . من اكتهلت الروضة : إذا عَمَّها نبتُها ، واكتهل النبت : طال وانتهى منتهاه . والكِبْد ، بكسر الكاف وسكون الباء ، مثل الكَبِد ، بفتح فكسر .

بَنِي رَبِّ الجَوادِ فلا تَفِيلُوا   فما أنتُمْ فنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ [(١)]

قال : يُريد ربيعةَ الفَرَس .

وقال : « طائره » [(٢)] ، فأضاف الطائرَ إلى ضمير البيض ؛ لأنه مُلْتَبِسٌ [(٣)] به ، كما أضافَ الإناءَ إلى الشارب منه ؛ لا لْتباسِه به ، من أجلِ شُرْبِه منه ، فى قوله [(٤)] :

إذا قال قَدْنِى قلتُ باللهِ حَلْفَةً   لِتُغْنِىَ عنِّى ذا إنائكَ أجْمَعا

---

(١) قائله الكميت ، وهو فى ديوانه ٥١/٢ ، وتخريجه فى ص ١٧٩ ، وزد عليه : المخصص ٥٦/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٤٣ ، وما فى حواشيه . وأنشده أبو على فى العسكريات ص ٢١٢ ، وسيعيد إنشاده فى آخر هذا الكتاب . وفال رأيه يفيل فيلولة : أخطأ وضعُف . ورجلٌ فِيلُ الرأى : أى ضعيف الرأى .

قال ابن عصفور : « أراد ربيعة الفرس ، فلم يتَّزن له ، فوضع « ربًّا » موضع « ربيعة » ؛ لأنه ربّ الفرس ، أى صاحبه ، ووضع « الجواد » موضع الفرس » . وانظر تذكرة النحاة ص ٥٩٣ .

(٢) رجع إلى الشاهد السابق : هم أنشبوا زرق القنا ..

(٣) قال ابن سيده ، حكاية عن أبى على : « كما قال جل وعزّ : ﴿ ولِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾ – الأنعام ١٣٧ – يريد : الذى شُرِع لهم » . المخصص – الموضع السابق .

(٤) هو حُرَيث – بضم الحاء المهملة ، وآخره ثاء مثلثة – بن عناب – بفتح العين المهملة ، وتشديد النون – النبهانى الطائى ، من شعراء الدولة الأموية . قال أبو الفرج : « وليس بمذكور من الشعراء ؛ لأنه كان بدويا مقلاًّ ، غير متصد بالشعر للناس فى مدح ولا هجاء ، ولا يعدو شعره أمْرَ ما يخصه » . الأغانى ٣٨٢/١٤ .

والبيت الشاهد ، من قصيدة أوردها أبو العباس ثعلب ، فى مجالسه ص ٥٣٨ ، وهو فى معانى القرآن للأخفش ص ٣٣٤ ، وشرح الحماسة ص ٥٥٩ ، والإفصاح ص ٢٧٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٢٦ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤١٤/١ ، والمقرب لابن عصفور ٧٧/٢ ، وشرح الجمل له ٥٢٠/١ ، والمغنى ص ٢١٠ ، ٤٠٩ ، وشرح أبياته ٢٧٦/٤ – وانظر فهارسه – والخزانة ٤٣٤/١١ ، وأنشده أبو على فى العسكريات ص ١٣٢ ، وسيعيد إنشاده فى موضعين من كتابنا هذا . وعجزه فى شرح المفضليات ص ٣٤٩ . وصدره فى تذكرة النحاة ص ٧٥ .

وفى البيت شواهد أخرى للنحاة ، استقصى الكلام فيها ، العلاّمة البغدادى ، فى كتابيه .

وجاء فى أ ، وبعض مراجع التخريج : « إذا قلت قدنى قال » . وأثبت ما فى ب ، ومثله فى بقية المراجع ، وهما روايتان ، صحّح البغدادى الثانية . والضمير فى « قال » راجع إلى الغلام الذى أتاه فى الليل ضيفا . وقدنى : أى حسْبى . وقوله « لتغنى عنى » : تقول العرب : أغنِ عنى وجهك : أى اجعله بحيث يكون غنيا عنى لا يحتاج إلى رؤيتى . والمعنى أن الضيف يقول لمضيفه : حسبى ما أكلت أو شربت ، فيقول المضيف : لتغنين عنى جميع ما فى الإناء ، ولا تردّه علىّ ، بل اشربه كلّه . ذكره ابن يعيش .

و « ذا إنائك » بمعنى صاحب إنائك . وذو الإناء : ما فيه من لبن أو مأكول .



هكذا أنشده أبو الحسن ، وأنشده أحمدُ بن يحيى : « لَتُغْنِنَّ عنِّى » [١] .

و « حيثُ » ، فى الأمر الشائع يُضافُ إلى جملة ، فإذا كان كذلك ، فخبرُ المبتدأ محذوف ، كأنَّه [قال] [٢] : بحيثُ طائرُه حالٌّ ، أو ثابتٌ .

ومثلُ قولِه : « من حيثُ طائرُه » فى التحريف ، ووضع الطائر موضعَ الفَرْخ ، قولُ الآخَر :

حَدَوْا بأبى أُمِّ الرِّئالِ فأجْفَلَتْ نعامتُه عن عارِضٍ مُتلَهِّبِ [٣]

أبو أمِّ الرِّئال : أرادَ قَطَرِيًّا [٤] ، وكُنيتُه أبو نَعامةَ ، فوضع أُمَّ الرِّئالِ موضعَ نَعامةٍ .

فأمَّا قولُه : « فأجفَلَتْ نعامتُه » فقال : أجْفَلَتْ ، وقلَّ ما يُستعْمل : « أجْفَلَتْ » [٥] ، ولكن قد قال الآخَرُ [٦] :

دعاهُ صاحِباهُ حين خَفَّتْ نَعامَتُهمْ وقد حُفِزَ القُلُوبُ

وقال آخَرُ [٧] :

وقلتُ لنفسِى بَعْدَما زَفَّ رَأْلُها رُوَيْدَكِ لمَّا تُشْفِقِى حينَ مُشْفَقِ

---

(١) دللت على موضعه من المجالس ، فيما سبق .

(٢) تكملة من ب .

(٣) البيت من غير نسبة فى ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ص ٢٤٢ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على .

(٤) قطرى بن الفجاءة . من رؤساء الأزارقة الخوارج ، وكان سيِّداً شجاعا فصيحاً ، وكانت له كنيتان : كنية فى السِّلم ، وهى أبو محمد ، وكنية فى الحرب ، وهى أبو نعامة . البيان والتبيين ٣٤٢/١ ، والمرصع ص ٣٢٣ .

(٥) والأكثر : « جَفَلت » . قال فى المخصص ٥٤/٨ : « جَفَل يَجْفِلُ جفولاً ، وأجْفَل ، وأجفلتُه أنا » . وانظر اللسان (جفل) .

(٦) أبو ذؤيب الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧ ، وروايته : « حين شالت » . وذكر عن الأصمعى : « حين خفَّت » . وحفز القلوب : أى حين حفزها خوف ، والحفز : الإزعاج ، شئٌ يأتى الإنسانَ من خلفه ، وهو أيضا : الدفع .

(٧) نسبه البحترى ، مع بيت آخر ، إلى معقل بن جوشن الأسدى . حماسة البحترى ص ١٠ ، ورواية الصدر عنده :

أقول لنفسٍ لايُجادُ بمثلها

وهو مع أبيات غير منسوبة ، فى حماسة أبى تمام ٢١٢/١ ، برواية :

أقول لنفسى حين خوَّد رألُها

=

وقال آخرُ (١) :

تُلْقَى خَصاصةَ بَيْنِنا (٢) أرماحُنا ... شالَتْ نَعامةُ أيِّنا لم يَفْعَلِ

وقد قيل فى قوله : « خفَّتْ نعامتُهم » أى تفرَّقُوا ، فمَشَوْا على أقدامهم ، وعلى هذا قولُه (٣) :

وابْنا نَعامَةَ عندَ ذلك مَرْكَبِى

وقيل : إنّ باطنَ القدمِ يُسَمَّى النَّعامةَ (٤) . وقيل أيضاً : شالت نعامتُهم : أى أجْفَلُوا ، كما أجْفَلَت النَّعامةُ ، وقالوا : طار طيرُ فُلانٍ : إذا غَضِب وخفَّ ، قال :

= وكذلك جاء البيت بهذه الرواية ، وغير منسوب فى الأساس (رأل) . والتخويد : ضربٌ من السَّير سريع . شرح الحماسة ص ٣٦٥ .

ونسب فى الموضع السابق ، من شرح أشعار الهذليين ، إلى ضرار بن الأزور . وضرار : صحابى جليل ، وفد على النبى ﷺ ، وأنشده أبياتا ، أولها :

خلعت القداح وعِفْتُ القيا ... نَ والخمر تقلية واستهالا

وحكى البغدادى ، بعد إيرادها ، قولَ البغوىّ : « ولا أعلم لضرارٍ غيرها » . الخزانة ٣/٣٢٦ ، وأسد الغابة ٣/٥٢ .

وقوله : « زَفّ رألها » أى أسرع . يقال : زفّ الظليم والبعير ، يزِفُّ بالكسر ، زفيفا : أى أسرع ، والنعامة يقال لها : زفوف .

(١) هو عنترة . والبيت فى ديوانه ص ١٢٤ - تحقيق عبد المنعم عبد الرءوف شلبى - وقال : إنه مما لم يروه البطليوسى والأصمعى - طبعة القاهرة . ولم أجده فى طبعة دمشق ، بتحقيق محمد سعيد مولوى . والبيت من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ١٠٩٤ .

(٢) فى ب ، والديوان : « بيتنا » . وأثبت ما فى أ ، والمعانى . قال ابن قيتبة : « أى نُلْقى - وهذه روايته - فى فرجة ما بيننا من الفضاء رماحنا ، ونصير إلى السيوف ، فمن لم يفعل ذلك فشالت نعامته ، أى أهلكه الله وفرق أمره » .

(٣) عنترة أيضا . ديوانه ص ٢٧٤ ، والبيت من قصيدة تنسب إلى عنترة ، وإلى خزز بن لوذان السَّدوسى . انظر تخريج محقق الديوان ص ٣٥٠ .

وصدر البيت :

ويكون مركبُكِ القَعُودَ ورحلَه

ويروى : « وابن النعامة » . يقول : إذا أُسِرْتِ أركبتِ قَعُوداً ؛ لموقعك من قلوب الرجال ، وإذا أنا أُسِرتُ ركبتُ قدمى . ثمار القلوب ص ٢٦٦ .

(٤) قال ابن الشجرى : « وابن النعامة : فرسه ، وقيل : أراد باطن قدمه ، وقيل : أراد الطريق . والأول أصح » . الأمالى ١/٢٦١ .





فلما أتانى ما يقولُ تَطايَرتْ عَصافيرُ رأسِى وانتشيتُ من الخَمْرِ (١)

وأما قولُ البَعِيث :

أبوكَ عطاءٌ ألأَمُ الناسِ كُلِّهِمْ (٢)

فإنه يجوز أن يكون حرَّفَ « عطيَّة » ، وقال فيه : عطاءٌ ، وقد قيل : إنَّ عمَّه كان اسمُه عطاء ، فيجوز أن يكون جَعَل العَمَّ أباً ، كما رُوِى عن النبىّ صلى الله عليه وآله وسلّم ، فى العَبّاس ، رِضوانُ الله عليه : « رُدُّوا علىَّ أبِى » (٣) ، وفى التنزيل : ﴿ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهاً وَاحِدًا ﴾ (٤) ، وإسحاقُ عَمٌّ .

---

(١) أنشده ابن سيده – من غير نسبة – فى سياق النقل عن أبى على . المخصص ٥٦/١ ، وهو فى المعانى الكبير ص ٧٥٣ ، من غير نسبة أيضا ، برواية :

فلما أتانى ما يقول ترقَّصت شياطينُ رأسى وانتشين من الخمرِ

(٢) تمامه :

فقبحت من نسلٍ وقبِّح من كهلِ

وبهذه الرواية أنشده أبو على فى آخر الكتاب . ويروى :

فقبح من كهل وقبّحت من نسل

وأيضا : فقبح من شيخ وقبحت من نجل

وهو فى هجاء جرير . راجع النقائض ص ١٥٧ ، والخصائص ٤٣٧/٢ ، ١٨٨/٣ ، والمخصص ٢١/١٦ ، وضرائر الشعر ص ٢٤٠ ، واللسان (عطا) . وأنشده أبو على فى العسكريات ص ٢١٤ .

(٣) رواه أبو عبيدة ، فى مجاز القرآن ٥٧/١ ، عن عكرمة ، أن النبى ﷺ ، قال يوم الفتح ، حيث بعث العباس إلى أهل مكة : « ردُّوا علىَّ أبى ، فإنى أخاف أن تفعل به قريش ما فعلت ثقيف بعروة بن مسعود . ثم قال : لئن فعلوا لأضرمنّها عليهم نارا » وكان النبىّ ﷺ بعث عروة إلى ثقيف ، يدعوهم إلى الله ، فرقى فوق بيت ، ثم ناداهم إلى الإسلام ، فرماه رجلٌ بسهم فقتله .

وفى معنى هذا الحديث أحاديث أخرى ، رواها أصحاب السُّنن والتراجم . منها قوله ﷺ : « احفظونى فى العباس فإنه بقية آبائى ، فإنما عمّ الرجل صنو أبيه » . وقوله : « ما بال رجال يؤذوننى فى العباس ؟ وإن عم الرجل صنو أبيه . من آذى العباس فقد آذانى » . – والصنو : المثل – راجع صحيح مسلم ، بشرح النووى (تقديم الزكاة ومنعها ، فى أوائل كتاب الزكاة) ٥٧/٧ ، وعارضة الأحوذى (كتاب المناقب) ١٨٨/١٣ ، ومجمع الزوائد ٢٦٩/٩ ، وفضائل الصحابة للإمام أحمد ص ٩٣٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٧/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٨٧/٢ ، ٩٠ – وفى حواشيه فضل تخريج – وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ١٥/٢ .

(٤) سورة البقرة ١٣٣ . قال أبو زكريا الفراء : والعرب تجعل الأعمام كالآباء ، وأهل الأم كالأخوال . معانى القرآن ٨٢/١ .



وقوله :

هُمُ أَنْشَبُوا زُرْقَ القَنَا

تقديرُه : زُرْقَ أسِنَّةِ القَنا ؛ ألا تَرَى أن الزُّرقَةَ [إنما] [١] تُوصَفُ بها الأَسِنَّةُ دُونَ الرِّماح ؛ لأَنَّ الرِّماحَ تُوصَفُ بالسُّمرة ، كقوله :

وأَسْمَـرَ خَطِّيـاً كأَنَّ كُعُوبَـه ... نَوَى القَسْبِ قد أَرْبَى ذِراعاً على العَشْرِ [٢]

وقال [٣] :

وفى صدرِهِ أَظْمَى كأَنَّ كُعوبَه ... نَوَى القَسْبِ عَرَّاصُ المَهَزَّةِ أَزْبَرُ

أَظْمَى : أسمرُ ، رجُلٌ أظْمَى ، وامرأةٌ ظَمْياءُ : إذا كانا أَسْمَرَيْن .

وممّا وُصِفَ فيه السِّنانُ بالزُّرقةِ قولُه [٤] :

وزُرْقٍ كَسَتْهُنَّ الأَسِنَّةُ هَبْوَةً ... أَرَقُّ مِن الماءِ الزُّلالِ كَلِيلُها

واحِدُ الأَسِنَّةِ : سِنانٌ ، وهى المَسانُّ التى تُوقَعُ بها الأَسِنَّةُ ، ومثلُ قوله : « كَسَتْهُنَّ الأَسِنَّةُ هَبْوَةً » قولُ الآخَر :

دلَفْتُ لها بأَبْيَضَ مَشْرَفِيٍّ ... كأَنَّ على مَواقِعِهِ غُبارا [٥]

---

(١) زيادة من ب . وقد حكى هذا عن أبى على ، ابنُ سيده ، راجع المخصص ، الموضع المذكور فى تخريج البيت .

(٢) البيت فى التهذيب ١٤/١٦٧ ، واللسان (ردى) منسوباً لأوس بن حجر . ولم أجده فى ديوانه المطبوع . وأنشد من غير نسبة فى الصحاح ، واللسان (قسب) برواية : « قد أرمى » . وحكى صاحب اللسان ، عن ابن برى ، قال : « هذا البيت يذكر أنه لحاتم الطائى ، ولم أجده فى شعره » .

قلت : والبيت لحاتم من قصيدة صحيحة النسبة إليه ، فى ديوانه الذى رواه هشام بن محمد الكلبى – ص ٢٥٣ ، وتخريجه فى ص ٣٦٥ ، وزد عليه اللسان (رمى) . والقسب : التمر اليابس يتفتت فى الفم ، صلب النواة .

(٣) بشر بن أبى خازم . ديوانه ص ٨٧ . وقافيته : « أسمر » .

ورمحٌ عرّاص : لدن المهزّة ، إذا هزّ اضطرب . والأزبر : الضخم الزُّبرة ، وهى الكاهلُ ، وقيل : هى الصدرة من كلِّ دابة . وهذا على التشبيه .

(٤) زيد الخيل ، كما فى المعانى الكبير ص ١٠٤٢ . قال ابن قتيبة : « زرق : نصال بيض . والأسنة : المسانّ التى يحدَّد بها ، واحدها سنان . وهبوة : يعنى من صفائها ، كأنّ عليها غبرة » .

(٥) البيت من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ١٠٧٧ ، واللسان (وقع) بقافية مرفوعة . والسيوف المشرفية : المنسوبة إلى المشارف ، وهى قرى من أرض اليمن . يقال : سيف مشرفى ، ولا يقال : مشارفى ؛ لأن الجمع لا يُنْسَب =



وكذلك كلُّ أبْيَضَ شديدِ البَياضِ ، يُوصَفُ بالزُّرْقةِ ، وعلى هذا قال [١] فى صِفة الماء :

فلمَّا وردْنَ الماءَ زُرْقاً جِمامُهُ   وضَعْنَ عِصِيَّ الحاضِرِ المُتَخيِّمِ

وقد يجوز أن يكون قولُه :

هُمُ أنشَبُوا زُرْقَ القَنا

على إقامةِ الصفةِ مُقام الموصوفِ ، أراد الزِّجَجةَ [٢] الزُّرْقَ ، فحذَف الموصوفَ ، وأضافَها إلى القَنا ، كما يُضيف [٣] إليها الموصوفَ .

★ ★ ★

= إليه ، إذا كان على هذا الوزن ، لا يقال : مهالبى ولاجعافرى . ومواقعه : التى وقعت منه بالميقعة ، وهى المطرقة . يريد أن هذا السيف من شدة الإرهاف وكثرة الماء كأن عليه غبارا .

(١) زهير بن أبى سلمى . ديوانه ص ١٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٢٥١ . والجمام : قال الأصمعى : يقال للماء إذا خرج من عيونه فارتفع فى البئر : قد جَمَّ يجِمُّ جموما . ومعنى وضعن ... إلى آخره : أقمْنَ ، كما يطرح الذى لا يريد السفر عصاه ويقيم . والمتخيم : الذى يتخذ خيمة .

(٢) جمع الزُّجّ ، بضم الزاى ، وهو الحديدة التى تركَّبُ فى أسفل الرمح .

(٣) فى ب : « تضيف » .

باب

مِن لَحاقِ النُّون الفعل المضارعَ للجمع [أو] [١] لعلامة الرَّفع

قال الشاعر [٢] :

إنّا قصَدْناك نرجُو منك نافِلَةً ... مِن رَمْلِ يَبْرِينَ إنَّ الخيرَ مَطْلُوبُ

اعلم أنّ قولهم لجماعة النِّساء : أنتُنَّ تَرَيْنَ ، النونُ فيه علامةُ الضمير ، فلا يُحذَفُ فى موضعِ الجَزْمِ والنَّصب ، وعلى هذا قولُه عزّ وجلّ : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾ [٣] و ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ [٤] ، ولو قلت للواحدةِ من النِّساء : أنتِ تَرَيْنَ ، لكان [صورةُ] [٥] اللفظ فى الواحدة كصُورةِ اللفظ فى جماعتِهنَّ ، إلّا أنّك تَحذفُ النونَ ، للجزم والنَّصب ، مِن فِعل الواحدة ، ولا تَحْذِفْ [٦] من الفِعْل المسنَدِ إلى جماعتِهنّ .

فأمَّا قولُهم : يَبْرِينَ ، فليس بيَفْعِلْنَ ، مِن بَرَى يَبْرِى ، مِثل يَرْمِينَ [٧] ، [٨] ولكنْ ياؤُه فاءٌ ، ولا يجوز أن يكونَ للمضارعة ، ألا تَرَى أنّه لو كان مِثلَ يَرْمِينَ ، لكان وزنُه يَفعِلْنَ ،

---

(١) سقطت من ب .

(٢) جرير . ديوانه ص ٣٥٠ . ويبرين : اسمٌ لثلاثة مواضع : الأول فى البحرين ، أو اليمامة ، وهو الذى فى ديار بنى سعد من تميم . والثانى فى اليمن . والثالث فى الشام ، من أعمال حلب ، أو حمص . ويقال : أبرين ، ويبرون . راجع حواشى معجم ما استعجم ص ١٣٨٧ ، ومعجم البلدان ٧١/١ ، وشرح أبيات المغنى ٣٢٩/٧ .

(٣) أول سورة الطلاق .

(٤) سورة البقرة ٢٣٧ . وقال الفراء عن هذه النون : « وإنما قال : ﴿إلا أن يعفون﴾ بالنون ؛ لأنه فعل النسوة ، وفعل النسوة بالنون فى كل حال . يقال : هنّ يضربن ، ولم يضربن ، ولن يضربن ؛ لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث » معانى القرآن ١٥٥/١ ، وانظر كلام سيبويه عن هذه النون ، فى الكتاب ٢٠/١ .

(٥) سقط من ب .

(٦) هكذا ضبطت الفاء بالجزم ، فى النسختين .

(٧) ذهب إلى هذا ابن برى ، وذكر أنه مذهب أبى العباس – وهو المبرد – انظر اللسان (برن) وقارن بما فى المقتضب ٣٣٢/٣ ، ورغبة الآمل ٣٤/٥ .

(٨) زدت الواو من ب . وقد حكى ياقوت – فى الموضع السابق عن معجم البلدان – عن ابن جنى حجة فى أن ياء « يبرين » فاء ، أى أصل ، قال : « وأبدلوا الياء همزة – يعنى قالوا : أبرين – فدل أنها هنا أصل ، ألا ترى أنها لو كانت فى أول فَعَل ، لكانت حرف مضارعة ، فدلّ هذا كلّه على أن الياء فى أول يبرين ويبرون فاء لا محالة » .



فى فِعل جماعةِ النِّساء ، وفى قولهم : يَبْرُونَ ، دلالةٌ على أنّه ليس بِيفْعِلْنَ ؛ لأنّها لو كانت يَفْعِلْنَ ، لَلَزِم أن تنقلبَ الياءُ التى هى لامٌ ، واواً ، والياءُ إذا كانت لاماً لم تَنْقِلبْ ، فى هذا النَّحو ، إلى الواو ، وإنّما ينقلِبُ ما كان زيادةً دونَ ما كان لاماً .

فهذه النونُ إنَّما ينقلبُ ما قبلَها ، فيصيُر مرَّةً ياءً ، ومرَّةً واواً ، إذا كانت زائدةً ، فإذا جُعِلت النونُ حرفَ الإعراب ، حُرِّكتْ بما تُحَرَّكُ به لامُ الفِعل ، وعلَى هذا : الأربعينُ ، وآخَرِينُ ، وسِنِينٌ [(١)] ، فأمّا إذا كانت الياءُ أو الواوُ التى قبلَها لامَ فِعلٍ ، فإنّ ذلك لا يكونُ فيه ، ألا تَرَى أنَّ فِلَسْطينَ ، وقِنَّسْرِينَ ، ونَصِيبِينَ ، ليس فى شئٍ منه ما قبلَ نُونِهِ لامُ فِعلٍ .

فأمَّا قولُهم فى بعض الأُخَذِ [(٢)] : اليَنْجَلِبُ ، فالنونُ إذا كانت ثانيةً ، لم يُحكَمْ بزيادتها ، فإذا لم يُحكَمْ بذلك ، حَصَلَتْ مِن الأربعةِ ، وإذا حصَلَتْ مِن الأربعة ، فالأربعةُ لا تَلْحَقُها الياءُ ؛ زائدةً [(٣)] فى أوَّلها ؛ ألا تَرَى [(٤)] قولَه فى « يَسْتَعُور » . فإذا كان كذلك

---

(١) يشير أبو على بذلك إلى شواهد معروفة ، وهى :

وماذا يبتغى الشعراء منى ... وقد جاوزت حدّ الأربعين
عرفنا جعفرا وبنى أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرين
دعانى من نجد فإنَّ سنينَه ... لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وقد تكلم أبو على على هذه النون فيما قبل . ويظهر ذلك فى الفهارس إن شاء الله .

(٢) الأُخَذ ، بضم الهمزة وفتح الخاء : جمع أُخذة ، وهى حيلة تحتال بها المرأة تمنع زوجها من إتيان غيرها من النساء . ويسمى ذلك : التأخيذ – وهو نوع من السحر – يقال : أَخَّذَت المرأةُ أو الساحرة ، زوجها تأخيذا . وفى الحديث : أن امرأة جاءت إلى عائشة رضى الله عنها ، فسألتها : أؤَأَخِّذ جملى ؟ وكنت بالجمل عن زوجها . الغريبين ٢٤/١ ، والفائق ٢٨/١ .

واليَنجلب : منقول من مضارع انجلب ، الذى هو مطاوع جلبته . وهو خَرَزة من خرزات الأعراب ، تستعملها الساحرات للتأخيذ . قالت امرأة :

أَخَّذْتُه باليَنجلبْ ... فلا يَرِمْ ولا يَغِبْ
ولا يَزَلْ عند الطُّنُبْ

الخصائص ١٨٠/٣ ، وتهذيب اللغة ٢٥٩/١١

(٣) فى أ : « زيادة » .

(٤) فى أ : « ألا ترى أن قوله » ولم ترد « أن » فى ب . ولعل صوابها : « ألا ترى إلى قوله » . وأبو على يريد سيبويه . قال فى الكتاب ٣١٣/٤ « وأما يستعور فالياء فيه بمنزلة عضرفوط ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أوّلاً ، =

كان اليَنْجلِبُ بمنزلة الجَحْمرِش (١) ، وقد يَتَّجِه على هذا أن يكون « إِنْقَحْلٌ » (٢) بمنزلةِ (٣) قِرْطَعْبٍ ، فيكون مماّ اتَّفق فيه بعضُ حُروفِ القَحْل ، وليس منه .

فأمَّا ما حُكِيَ من قولهم : ما إِسْطِيعُ عليه ، بكسر الألف ، وأن المعنى : لا أستطيعُه ، فإنّ همزةَ المُضارَعة [إنّما كُسِرتْ لأنَّ] (٤) همزةَ الوصلِ تَلْحَقُ الماضيَ ، وما لَحقتْه الهمزةُ الموصولةُ ، أو كان فى حُكمِ ما تَلحقُه ، فإنّهم يكسِرُون أوَّلَه ، كما كسَرُوا « نِعْلَمُ » (٥) ونحوَه .

★ ★ ★

= إلّا الميم التى فى الاسم الذى يكون على فعله ، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد » . وحكى ذلك أبو على ، فى البغداديات ص ٩٥ ، مقررا أن الياء فى « يستعور » أصلية ، وليست زائدة . وذهب ابن دريد ، إلى أن الياء فى « يستعور » زائدة ، وأن وزنه « يفتعول » . قال : « فأما يفتعول فلم يجئ فى الأسماء إلاَّ يستعور » . الجمهرة ٤٠٤/٣ . وقال ابن خالويه : « ليس أحد يقول يستعور يفتعول إلا ابن دريد ، لأنه عند النحويين ليس ذلك فى كلام العرب ، وإنما هو عندهم فَعْلَلُول ، مثل عَضْرَفُوط : ذكر العِظاء » . ليس فى كلام العرب ص ٢٠٥ . وانظر المنصف ١٤٥/١ .

ويستعور : موضع قِبَل حرَّة المدينة ، كثير العضاه ، موحشٌ بعيد ، لا يكاد يدخله أحد . وقيل : اليستعور : شجرٌ ، ومساويكه أشدّ المساويك ؛ إنقاءً للثغر وتبييضا وقيل : اليستعور : الباطل . ويقال للكساء الذى يجعل على ظهر البعير : يستعور . معجم ما استعجم ص ١٣٩٥ ، والمنصف ٢٤/٣ .

(١) الجحمرش من النساء : العجوز الكبيرة ، والثقيلة السمجة ، ومن الإبل : الكبيرة السنّ ، ومن الأرانب : الضخمة .

(٢) الهمزة فى أوله للإلحاق – بما اقترن بها من النون – بباب جردحل ، وقرطعب . وهو من الثلاثى ، ومثله : رجل إنْزَهْوٌ : إذا كان ذا زَهْو . ويقال : رجلٌ إنقحل ، وهو الذى يبس جلده على عظمه من البؤس والكِبَر . الخصائص ٢٢٩/١ ، وشرح الشافية ٦١/١ ، ٣٤١/٢ ، واللسان (قحل) وانظر هذا البناء فى الكتاب ٢٤٧/٤ .

(٣) فى ب : « كقرطعب ويكون مما ... » . وقرطعب : سحابة . وقال ثعلب : دويبّة . شرح الشافية ٥١/١ ، وجاء فى اللسان : « ما عليه قرطعبة : أى قطعةُ خِرقةٍ ، وماله قُرْطُعْبة : أى ماله شئ ... قال أبو عبيد : ما وجدنا أحدًا يدرى أصولها » . وهذا البناء جعله سيبويه من أبنية الأسماء ، وذكر بإزائه من الصفات : جردحل . راجع الكتاب ٣٠٢/٤ .

(٤) سقط من أ . وهذا التعليل مسلوخ من كلام سيبويه فى الكتاب ١١٢/٤ . وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائى حكى : « أنت تِسْتطيع » بكسر التاء الأولى . إعراب القرآن ٢٩٥/٢ .

(٥) فى ب : « تعلم » بالتاء الفوقية . وذكر سيبويه أن ذلك الكسر ، هو لغة جميع العرب ، إلاَّ أهل الحجاز . وتسمى هذه الظاهرة اللغوية « تلتلة بهراء » . راجع اللسان (تلل) ، ويروون فى الاستشهاد عليها قصة عن ليلى الأخيلية ، لا يحسن ذكرها هنا ، فاطلبها فى كتب الأدب ، والتراجم . وانظر مجالس ثعلب ص ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٣٩ .



باب
ممّا يختلف فيه معنى حرفِ المضارعة مع اتفاق اللفظ

قال الأعشى [١] :

فآليتُ لا أرْثِى لها مِن كَلالَةٍ ولا مِن حَفًى حتى تُلاقِى مُحَمَّدا

يجوز أن تكون التاءُ فى « تُلاقِى » مِن [٢] فِعلِ الغَيْبة ، وفى الفِعل ضميرُ الغائبة ، كما تقول : هندٌ تلاقى زيداً ، وأسكن الياءَ فى موضع النصب [٣] ، نحو :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أثافِيها [٤]

ويجوز أن تكون التاءُ لاحِقةً فِعلَ المُخاطَب بعدَ الغَيبة ، كقوله سبحانه : ﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٥] بعدَ الغَيْبة ، وتكون الياءُ للضَّمير ، والنونُ محذوفة .

ويجوز أن تكونَ التاءُ للمخاطَب ، والمعنى : حتّى أُلاقِيَ ، إلّا أنه نزَّلَ نفْسَه منزلة

---

(١) ديوانه ص ١٣٥ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٠ ، ١٠٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٥٢١/١ ، ٤٥٦/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٢٠٤/٥ ، ٢٠٥ ، وفيه نقل عن كتابنا . وأنشد ابن سيده ، موضع الشاهد ، عن أبى على . انظر المخصص ٩/١٤ .

(٢) فى ب ، والخزانة : « فى » .

(٣) ضرورة ، وانظر تخريج الشاهد التالى .

(٤) للحطيئة . وتمامه :

بين الطَّوِىّ فصاراتٍ فَوادِيها

ديوانه ص ٢٠١ ، والكتاب ٣٠٦/٣ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل ، الموضع السابق . وفى حواشى الكتاب فضل تخريج . والأثافى : جمع أثفية ، وهى الحجارة تنصب عليها القدور . والطوى : بئر بأعلى مكة . قيل : حفرها عبد شمس بن عبد مناف . وصارات : جمع صارة . وصارة الجبل : رأسه . معجم البلدان ٣٨٨/٣ ، ٥١/٤ ، وفى الديوان : صارة : جبل بالصمد ، بين تيماء ووادى القرى ، أو هو جبلٌ قرب فيد ، أو جبلٌ فى ديار بنى أسد .

(٥) فاتحة الكتاب ٥ . وهذا الذى يسمونه الالتفات . انظر الطراز ، للعلوى ١٣٥/٢ . ويسميه ابن جنى : التجريد . وذكر عناية أبى على به الخصائص ٤٧٣/٢ .

المخاطَب ، كما قال [١] :

وهل تُطيقُ وَداعاً أيُّها الرجلُ

وكقوله :

أرْمِى بها البَيْدا إذا هَجَّرتْ   وأنتَ بينَ القَرْوِ والعاصِرِ [٢]

وإنّما يعنى بذلك [٣] نَفْسَه ، وعلى هذا قراءةُ مَن قرأ : ﴿ قالَ آعْلَمْ أنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤] .

وقول الفرزدق [٥] :

يداكَ يدٌ إحداهُما النَّيلُ كلُّهُ   وراحَتُك الأُخْرَى طِعانٌ تُغامِرُهْ

تكون التاءُ للمخاطب : تُغامِرُ أنت أيُّها المُخاطَبُ المُطاعَنةَ . ويجوز أن يكون : راحتُكَ تُغامِرُ ، كما تقول : كتبَتْ يدُك [٦] ، وقال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٧] ،

---

(١) الأعشى . من مطلع قصيدته الشهيرة :

ودِّعْ هريرة إن الركب مرتحلُ

ديوانه ص ٥٥ ، وهو بيت سيّار ، تراه فى غير كتاب . وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤٢٨

(٢) أنشد أبو على هذا البيت مع بيتٍ قبله – فى أواخر الكتاب – ونسبهما للأعشى . ولم أجد هذا البيت الثانى فى ديوان الأعشى ، طبعة الدكتور محمد محمد حسين بمصر ١٩٥٠ م ، ووجدته فى ذيل ديوان الأعشى ص ٢٤٥ ، المسمى : الصبح المنير ، نشر المستشرق رودلف جاير – فينا ١٩٢٧ م وعَجُز البيت فى التهذيب ٩/٢٦٧ ، منسوبا للأعشى . وهو بتمامه من غير نسبة فى مقاييس اللغة ٥/٧٨ ، وروى فى أ : « البِيدَ إذا هجرت » . وأثبت ما فى ب ، والديوان . وروى : « البيداءَ إذْ » . والقرو : مَسِيل المعصرة ومجراها .

(٣) فى ب : « به » .

(٤) سورة البقرة ٢٥٩ . وهذه القراءة بوصل ألف ﴿ آعْلَمْ ﴾ وسكون الميم ، بصيغة فعل الأمر . وقرأ بها حمزة والكسائى . السبعة ص ١٨٩ . وقال أبو على فى توجيه هذه القراءة : « لم يُردْ تنبيه غيره وإعلامه ، إنما أراد أن يعلم هو نفسَه ما خطر له حِسًّا وعِيانا ؛ لأن المشاهدة ليس وراءَها فى الإبانة منزلة » . البغداديات ص ٤٢٩ . وانظر الخصائص ٢/٤٧٤ .

(٥) ديوانه ص ٣٤٢ ، يمدح أسد بن عبد الله القسرى . ورواية البيت فى الديوان :

يداك يدٌ إحداهما النّيلُ والندى   وراحتها الأُخرى طعان تغامِرُهْ

وأعاد أبو على إنشاد البيت مرتين أخريين فى الأبواب التالية .

وروى فى أ : « الجود كله » . وأثبت رواية ب ، وهى رواية الديوان ، والموضعين الآتيين .

(٦) فى ب : « يداك » .

(٧) سورة البقرة ٧٩ .



فكما نُسِبت الكتابةُ إلى اليد ، دُونَ جُملةِ الإنسان ، كذلك يُنْسَبُ الطِّعانُ إلى الراحة ؛ لأنها بها تكونُ ، كما تكونُ الكتابةُ باليد .

وقولُ [١] الهُذليِّ :

زجَرْتُ لها طيرَ الشِّمالِ فإن تكُنْ هواكَ الذى تَهْوَى يُصِبْك اجْتِنابُها

تقديره : إن تكون هوايَ الذى [٢] تهوى تلك ، فقال : هواكَ ، كما قال :

وأنتَ بينَ القَرْوِ والعاصرِ

وقولُه : « يُصِبْك اجتِنابُها » أى يُصبْك اجتنابُ الطَّير المزجورةِ ، أى يُصبْك ما تكْرَهُ مِن زَجْرِها ، والمعنى : يُصيبُنى [٣] ، إلَّا أنّه أخرجَه على لفظِ الخِطاب ، كما قال : هواك .

والمعنى : إنِّى لا أصرِمُها ، ولا أحُولُ عن وُدِّها ، وإن لم تستقم هى لى ، ولم تَعتقِدْ فِيَّ هذا الاعتقاد .

ومثلُ قوله : « تَهْوَى » فى أن التاءَ للغائب المؤنَّث ، دونَ المخاطَب ، قولُ الحُطَيئة [٤] :

مُنعَّمـــةٌ تصُونُ إلـــيكَ منها كصَوْنِك مِن رِداءٍ شَرْعَبِـــيِّ

أى تصُون هى ، وليس « تصونُ » لك أيُّها المخاطَبُ ، كما أنَّ « تَهْوَى » فى قوله : « فإن تكن هواكَ الذى تهوى » ليس لك .

ومثلُ قولِ الحُطَيئة فى المعنَى ، قولُ ذى الرُّمَّة [٥] :

رَخيمـاتُ الكَـلامِ مُبَتَّــلاتٌ جَواعِلُ فى البُرَى قَصَباً خِدالَا

---

(١) فى أ : « وقال » . والهذلى : هو أبو ذؤيب . وبيته فى شرح أشعار الهذليين ص ٤٢ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٣ .

(٢) فى أ : « التى » . وهو خطأ .

(٣) فى ب : « يُصيبْنى » ، بسكون الباء ، على حكاية إعراب الفعل فى البيت .

(٤) ديوانه ص ٣٥ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، والمحتسب ١٢٥/١ ، ٣٣٣ ، والمقرب ١١٤/١ ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٣٨ أ ، ١٥٣ أ .

وجاء فى الديوان ص ٣٧ : « تصون إليك : معنى « إليك » عندك . أى تحفظ عندك سرَّها وحديثَها ، لا تبوح به ، كما تصون رداءً شرْعبيًّا . والشرعبى : ضرب من ثياب اليمن » .

(٥) ديوانه ص ١٥١٥ ، وتخريجه فى ص ٢٠٥١ .

وقوله : « مبتَّلات » جاء فى النسختين بفتح التاء المشددة ، وأنشده أبو على – فى الشيرازيات ١٣٨ أ ، =

ومثله (١) :

لها بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ومَنطِقٌ رَخيمُ الحواشى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحدِّثُ أَخْبَارَهَا . بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ (٢) ، فيكون ﴿ تُحدِّثُ ﴾ للأرض ، كأنه : إذا زُلزِلت الأرضُ يومئذ تُحدّثُ هى .

وتكون التاءُ للخِطاب ، كأنه : قال الإنسانُ : يومئذ تُحدِّثُ [أخبارَها] (٣) ، مثل : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، بعد تقدُّمِ الغَيبة ، ويقوِّى ذلك قولُه تعالى : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَها ﴾ وهو خِطابٌ .

وأنشد أبو زيدٍ لجاهلى (٤) :

وقبلَكَ ما هابَ الرجالُ ظُلامَتِى وفقَّأْتُ عينَ الأَشْوَسِ الأَبيانِ

وأَخْرَج لى حقِّى سَلِيماً فلم أَبُؤْ بنُعْمَى امرِئٍ فيه يدى ولِسانِى

فهذا يَحْتَمِل تأويلَيْن ، أحدُهما أن تَجعلَ « يدى ولسانى » بدلًا من الضمير فى

= ١٥٣ أ – بالكسر ، وساقه شاهدا على حذف المفعول ، والتقدير : « مبتَّلاته » أى مقطَّعاته . وحكى فى اللسان (بتل) عن ابن سيده ، قال : « زعم الفارسىّ ان الكسر رواية ، وجاء به شاهداً على حذف المفعول . أراد : مبتِّلاتِ الكلام ، مقطّعات له » .

والرواية فى الديوان : « مبطَّنات » ومعناه : خِماص . والخمص : ضمور البطن ودِقَّة خِلقته .

وقوله : رخيمات الكلام : ليِّنات . والبُرَى : الأسورة والخلاخيل . مفرده : بُرَة . والقصب من العِظام : كلُّ عظمٍ أجوف فيه مُخّ . واحدته : قصبة . وخِدالا : أى عظيمة ، ويريد الساعدين والساقين .

(١) ديوان ذى الرمة ص ٥٧٧ ، وتخريجه فى ص ١٩٧٩ ، وزد عليه ما فى معجم الشواهد ص ١٥٠ ، ورخيم الحواشى : ليّن نواحى الكلام . والهراء : الكلام الكثير ، الذى ليس له معنى . والنزر : القليل .

(٢) سورة الزلزلة ٤ ، ٥ . وانظر إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٢١ ، وقد عقد لهذه المسألة باباً ، انتزع بعضه من أبى على .

(٣) سقط من ب .

(٤) هو أبو المجشر ، من الشعراء المجهولين ، والأعراب المغمورين . النوادر ص ٤٤٦ ، واللسان (أبى) . والأشوس : الرافع رأسه تكبّرا ، والذى ينظر بمؤخر عينه كِبْراً أيضا . والأبيان : الشديدُ الإباء . وأبوء : أُقِرُّ وأعترف وأحتمل .



« لم أَبُؤْ » ، مثل : ضربتُ زيداً رأسَه ، ويكون الضميرُ فى « فيه » لإخراجه ، كأنه [قال] (١) : لم أَبُؤْ بنُعْمى امرئٍ ، فى إخراجه ، أى لأنّى أخرجتُه بنفسى ، لا بمعونةِ غيرى ، وهذا ممّا يدلُّ أنَّ المبدلَ منه معتدٌّ [به] (١) فى الكلام ، وليس بمُطَّرَحٍ ؛ ألا تَرَى ثَباتَ همزةِ المُضارَعة للمتكلِّم ، مع إبدالِ غيرِ الضّمير من الضّمير .

والتأويلُ الآخَرُ : أن تكونَ الهاءُ فى « فيه » لامرئٍ ، كأنه : لم أَبُؤْ بنُعْمى امرئٍ فى نُصْرتِه يدى ولسانى ، أى لم أَبُؤْ بنُعْمَى غيرى ممَّن أنصُره بيدى ولسانى ، وينصُرنى ، ولكن استغنيتُ فى إخراج حقِّى عمَّنْ أنصُره بيدى ولسانى ، وينصُرنى بهما .

وأمّا قولُ الفَرزدَق (٢) :

وإنَّما * يُدافع عن أحسابِهم أنا أَوْ مِثْلِى

وأنت لا تقول : يُدافِعُ أنا ، [إنما] (٣) تقول : أُدافِعُ ؛ فلأنّ الكلامَ محمولٌ على المعنى (٤) ، وقومٌ (٥) يقولون ، فى نحو : ﴿ إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ (٦) : إنّ المعنى ما حَرَّم

---

(١) سقط من ب .

(٢) ديوانه ص ٧١٢ . وصدره باختلاف فى الرواية :

أنا الذائدُ الحامى الذِّمار وإنما

وهو شاهدٌ سيّار ، وقد تنازعه النحاة والبلاغيون والأصوليون ، وعُمدتهم جميعاً أبو على فى الشيرازيات . ورأيت أبا على قد انتزعه من إعراب القرآن ، لأبى إسحاق الزجاج ، عند إعراب الآية التالية . ص ٣٧ من المجلد الثانى من إعراب القرآن (مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٣ ق) .

وانظر المحتسب ٢/١٩٥ ، وشرح المفصل ٢/٩٥ ، ٨/٥٦ ، والمغنى ص ٣٠٩ ، وشرح أبياته ٥/٢٤٨ ، ٦/٧٧ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٢٨ ، ٣٤٠ (باب القصر والاختصاص) ، والمفتاح ص ١٢٦ ، والطراز للعلوى ٢/٢٠٠ ، والمحصول ، للرازى (القسم الأول من الجزء الأول - القسم التحقيقى ص ٥٣٧) . وانظر معجم شواهد العربية ص ٣٠١ .

وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٥ ب ، ٦٨ أ ، ١٠٥ أ .

(٣) تكملة من ب ، والشيرازيات .

(٤) يريد معنى النفى المستفاد من « إنما » . وهم يقولون إن « إنما » أفادت القصر ، لتضمّنها معنى « ما وإلا » ، كما يظهر من تمثيله . وقد كشف أبو على ذلك فى الشيرازيات .

(٥) منهم أبو إسحاق الزجاج ، فى الموضع السابق من إعراب القرآن . قال : « والذى أختاره : أن تكون « ما » تمنع « إن » من العمل . ويكون المعنى : ماحَرّم عليكم إلاّ الميتةَ والدمَ ولحم الخنزير ؛ لأن « إنما » تأتى إثباتا لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه » . ثم أنشد بيت الفرزدق . وانظر دلائل الإعجاز .

(٦) سورة البقرة ١٧٣ ، والنحل ١١٥ . وضبط فى ب بضم الحاء وكسر الراء المشددة فى « حرم » ، =



عليكم إلا الميتةَ ، فكأنه قال : ما يُدافِعُ إلَّا أنا ، وقد قال سيبويه قريباً ممَّا قالوا ، [وهو] (١) قولُه : إنَّما سِرتُ حتّى أدخُلَها (٢) ، إذا كنتَ مُحْتقِراً لسَيْرك إلى الدُّخول ؛ لأنك لا تجعلُه سيراً يؤدِّى إلى الدخولِ ، وأنت تحتقره .

وأنشد أبو زيد (٣) :

ما كانَ إلا طَلَقُ الإهْمادِ وكَرُّنـا بالأَغْرُبِ الجِيـادِ
حتى تَحاجَزْنَ عن الذُّوَّادِ تَحاجُزَ الرِّىِّ ولم تَكـادِى

إن جعلتَ « تكاد » للغَيْبة ، كما تقول : هذه الإبلُ لم تَكَدْ تَرْوَى ، وهو الظاهِرُ (٤) ، فالياءُ فى « تكادِى » للإطلاق ، وكان القياسُ : لم تَكَدْ ، إلّا أنَّه لمَّا تحرَّكت الدّالُ ، رَدَّ الحرفَ الذى كان حذَفَ لالتقاء السَّاكنين ، ولم يَنْبغِ أن يُردَّ ؛ ألا تَرَى أنّك تقول : رمَتِ (٥) المرأةُ ، فلا تَرُدّ ، وقد جاء هذا فى الضَّرورة .

ومعنى « لم تَكَدْ » : [لم تكَدْ] (٦) تَرْوَى ، فحذف « تَرْوَى » ، ومثل ذلك فى

= مع رفع « الميتة » فى الآية وفى الشرح ، على البناء للمفعول . وهى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع . البحر المحيط ٤٨٦/١ ، وتفسير القرطبى ٢٦/٢ . وانظر معانى القرآن ١٠٢/١ .

(١) تكملة من ب .

(٢) الكتاب ٢٢/٣ . ووجه الشبه بين قول سيبويه هذا ، وما تقدم : أن سيبويه يسوِّى فى نصب الفعل بعد « حتى » بين هذا المثال « إنما سرتُ حتى أدخُلَها » و « ما سرتُ حتى أدخلَها » . وذلك فى حالة تحقير السير : أى تقليله وتصغيره . وقد ذكر أبو علىّ وجه الشبه هذا فى الشيرازيات ، وسكت عنه هنا كما ترى .

(٣) النوادر ص ١٦٦ ، وتهذيب الألفاظ ص ٥١٣ ، والأضداد للأصمعى ص ٢٨ ، وللسجستانى ص ١١٩ ، ولابن السكيت ص ١٨٣ ، ولأبى بكر بن الأنبارى ص ١٧٢ ، وضرائر الشعر ص ٤٨ .

والأبيات تنسب لرؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٣ . وانظر اللسان (خطا) . والطَّلَق – بالتحريك – : الشوط الواحد فى جرى الخيل . يقال : عدا الفرس طلقاً أو طلقين : أى شوطا أو شوطين . والإهماد : حرف من الأضداد . يقال للسَّير والجِدّ فيه : إهماد ، ويقال لقطع السَّير والتوانى فيه إهماد . والأَغرُب : جمع غَرْب ، وهو الدلو العظيمة . يقول : تابعوا الاستقاء بالدلو حتى رويت .

(٤) وهو رأى الفراء ، والكوفيين . كما فى مراجع التخريج السابقة .

(٥) ذكره فى العسكريات ص ٢٨٠ .

(٦) تكملة من ب .



حذف خبر « كاد » قولُه (١) :

هَمَمْتُ ولم أفعلْ وكِدْتُ ولَيْتَني ... تَرَكْتُ على عُثمانَ تَبْكي حَلائلُهْ

تقديره : وكِدْتُ أفعلُ ، فحَذَف .

ومثلُ ذلك في الضَّرورة :

أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ (٢)

وكان القياسُ : ولا تُهَلِهْ ، كما قالوا : لم أُبَلِهْ (٣) ، أو : لم أُهَلَهْ ، إذْ حَرَّكَ بالفَتْح ؛

---

(١) هو ضابئ بن الحارث البرجمي ، من أبيات قالها في الحبس ، ومات فيه . والحلائل : جمع حليلة ، وهي الزوجة . والمعنى : قصدت قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ولم أفعل ماقصدته ، وقاربته ، وليتني تركت زوجاته يبكين عليه . راجع الكامل للمبرد ٣٨٢/١ ، ٣٨٨ ، والكشاف ٣١١/٢ ، وتفسير القرطبي ١٦٦/٩ – في تفسير الآية ٢٤ من سورة يوسف – وتاريخ الطبري ٤٠٢/٤ (حوادث سنة ٣٥) ، والخزانة ٣٢٣/٩ ، نقلا عن كتابنا . وأعاد أبو علي إنشاد صدر البيت في أواخر الكتاب .

(٢) النوادر ص ١٦٣ ، والمقتضب ١٦٨/٣ ، والأصول ١٧٣/٢ ، والمنقوص والممدود ، للفراء ص ٢٦ ، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ٨٣ ، ورسالة الغفران ص ٣٧٦ ، والإفصاح ، للفارقي ص ٣٢٦ – عن أبي علي – وشرح الحماسة ص ١٦٢ ، ٤٢٠ ، وشرح المفصل ٧٢/٤ ، ٢٩/٩ ، وضرائر الشعر ص ٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٣٥٨/٧ ، وتذكرة النحاة ص ٦٩ ، ٤٥٤ ، واللسان (هول – ويه – خظى – فدى) . وفي حواشي المقتضب ، وضرائر الشعر تخريجات أخرى . وأنشده أبو علي ، في البغداديات ص ٤٣٥ ، والعسكريات ص ٢٧٩ .

وأجرَّه الرمح : إذا طعنه به فمشى وهو يجرُّه . والإجرار : أن يُشَقّ لسانُ الفصيل ، فيُجعل فيه عُوَيدٌ لئلاّ يرضع أمه ، واستعمل الإجرار في الرمح ، إذا تكسَّر في المطعون . والراء في « أجرّه » تضبط بالكسر لالتقاء الساكنين ، أو لمجاورتها الجيم المكسورة قبلها . وتضبط بالفتح ، وهو أجود .

وتهاله : من هاله الشيءُ يهوله هولاً : إذا أفزعه .

(٣) طوى أبو علي هنا الكلام طيًّا ، وبسطه في البغداديات ، والعسكريات . وقد لخص ابن جني كلامه في هذه المسألة ، قال : « والذي تحصَّل لي عن أبي علي وقت القراءة ، ما أذكره لك ، قال : أصلُه « لم أُبالِ » ثم حذفت الحركة تخفيفا ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقي « لم أُبَلْ » ثم دخَلت الهاء وهي ساكنةٌ ، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين .

قال : ولم تُردّ الألفُ – وإن كانت اللام قد انكسرت – لأن حركة التقاء الساكنين غير معتدٍّ بها ؛ لأنها غير لازمة » المنصف ٢٣٣/٢ ، وأيضا ص ٢٢٧ .

وقال الرضيّ : « قوله : « ولم أُبَلِهْ » أصله أبالي ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثر استعمال « لم أبال » فطُلب التخفيف ، فجوَّز جزمُ الكلمة بالجازم مرّة أخرى ، تشبيهاً لها بما لم يحذف منه شيءٌ ، كيقول ويخاف ، لتحرّك آخرها ، فأسقط حركة اللام ، فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت ؛ لأن اللام في تقدير الحركة ، =

لالتقاء الساكنين ؛ لمجاورة الألف ، كما قال : ﴿ لَا تُضَارَّ [(١)] ﴾ ، ويا إسْحارٌ ، فى ترخيم رجلٍ ، اسمُه اسحارٌ ، وأنشد الكسائيُّ ، فيما حُكِي :

يا حِبٍّ قد أَمْسَيْنَـــا ولم تَنَـــامِ العَيْنَـــا [(٢)]

وحكَى الرِّياشيُّ عن الأصمعيّ ، عن أبى عَمرٍو ، أنه قال : المعنى : ولم تَكادِى تَرْوَيْنَ ، فالفِعل على هذا للخِطاب ، والياءُ ضميرٌ ، وليس كالوجهِ الأول ، وأنْشَدُوا :

ما هُنَّ إلا أربعٌ بَواقِـــى حُمْرٌ تَعَرَّيْنَ ولا تُساقِى [(٣)]

وأمَّا قولُ الشاعر [(٤)] :

نُثِيرُ بِها نَقْعَ الكُلابِ وأنتُمُ تُثِيرُون نُقْعانَ المَلَا بالمَعازِقِ

فقال : أنتم تثيرون ، وقال عزَّ وجَلَّ : ﴿ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ [(٥)] ، وكان القياسُ أن يتصلَ الضميرُ ، كما اتصل فى : أنتم فَعلتُمْ ، فكذلك كان القياسُ فى المضارع ، ومن قال :

= إذ هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة ، كما فى « لم يَرَهْ » و « لم يَخْشَهْ » فالتقى ساكنان ، فكسر الأول ، كما هو القياس ، وأيضا فإن الكسر حركته الأصلية » . شرح الشافية ٢٣٥/٢ ، وانظر الكتاب ٢٦٦/١ ، ٤٠٥/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٧٦/٢ .

(١) من الآية ٢٣٣ ، من سورة البقرة . قال أبو جعفر النحاس : « فى موضع جزم بالنهى ، وفُتحت الراء لالتقاء الساكنين ، ويجوز كسرها ، وهى قراءة . وقرأ أبو عمرو : ﴿ لا تضارُّ ﴾ جعله خبراً بمعنى النهى » . إعراب القرآن ٢٦٨/١ . وانظر إرشاد المبتدى ص ٢٤٣ .

(٢) سبق تخريجه فى (باب تحريك نون الاثنين) .

(٣) النوادر ص ١٦٦ . قال أبو زيد : « كأنه قال : ولا تُساق أيّتها الناقة . يخاطب ناقته » .

(٤) ذو الرمة . والبيت فى ديوانه ص ٢٥٦ ، وتخريجه فى ص ١٩٥٣ .

والنقع : الغبار . والكلاب : وادٍ يسلُك بين ظهرى ثَهْلان . وثهلان : جبل فى بلاد نمير . والشاعر يتحدث عن يوم الكلاب الثانى ، وفيه انتصرت بنو سعد وحنظلة من تميم ، على مذحج اليمنية وأحلافها . والمعازق : شبه المساحى التى تعزق الأرض ، أى تشقها وتحفرها .

و « نقعان الملا » هى رواية النسخة أ . وروى فى ب « قِيعان القَرى » وذكر فى حاشيتها رواية أ . ورواية الديوان : « قيعان الكلى » . وكلى الوادى : جوانبه .

(٥) سورة البقرة ٥٠ .





إِلَّا يَزِيدَهُمُ حُبًّا إِلَىَّ هُمُ (١)

فقِياسُ (٢) قوله أن يفصلَ ضميرَ المخاطَب أيضاً . ووجْهُ اتصالِ الضمير ، واستعمالِ علامةِ الغَيْبة ، أنّهم قد تحوّلوا فى غير هذا من الخِطاب إلى الغَيْبة ، فكذلك فعلوا [هذا] (٣) فى المضارع .

★ ★ ★

(١) صدره :

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكُرَهُمْ

وروى :

لم ألقَ بعدهُمُ حيًّا فأُخْبِرَهُمْ

واختلف فى قائله ، فقيل : هو زياد بن حَمَل . وقيل : زياد بن منقذ . وقيل غيرهما . وانظر حواشى سمط اللآلى ص ٧٠ ، وشرح الحماسة ص ١٣٩٢ ، والشعر والشعراء ص ٦٩٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٠ ، وأوضح المسالك ٩٠/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١١٥/١ ، والخزانة ٢٥٢/٥ ، وشرح أبيات المغنى ٢٧٥/٣ .

قال ابن عصفور فى الضرائر : « يريد : إلاَّ يزيدونهم حبًّا إلىَّ . فوضع الضمير المنفصل ، وهو « هم » موضع الضمير المتصل ، وهو الواو » .

(٢) فى أ : « قياس » .

(٣) سقط من ب .



باب

ما كان لامُه من الأفعال حرفَ علةٍ ، وما أُجْرِىَ من الملحق مُجْرَى اللام

قال الشاعر (١) :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جئتَ معتذراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقال آخَرُ (٢) :

أَلم يأتيك والأنباءُ تَنْمِى بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيادِ

وقال آخَرُ (٣) :

ما أَنْسَ لا أنساه آخِرَ عِيشَتِى ما لاحَ بالمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرابِ

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء – واسمه زبان فى أكثر الأقوال – يخاطب الفرزدق ، وقد جاءه معتذرًا إليه من أجل هجوٍ بلغه عنه . على ما ذكر ياقوت فى معجم الأدباء ١١/١٥٨ ، وانظر معانى القرآن ١/١٦٢ ، ٢/١٨٨ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٨٥ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٤ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٥٨ ، والإنصاف ص ٢٤ ، وضرائر الشعر ص ٤٥ – وفى حواشيه زيادة تخريج – وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، وانظر معجم الشواهد ص ٢٣٠ . وأنشده البغدادى فى الخزانة ٨/٣٥٩ ، عن كتابنا ، استطرادا .

(٢) هو قيس بن زهير العبسى . واللبون من الشاء والإبل : ذات اللَّبن . وبنو زياد : هم الأربعة الكملة : الربيع وعُمارة ، وقيس ، وأنس . بنو زياد بن سفيان العبسى . وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية .

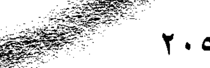
وهذا البيت الشاهد مما استفاضت به كتب الأخبار والعربية ، واستقصاء تخريجه من التكثّر الذى لا فائدة منه . فانظره فى الكتاب ٣/٣١٦ ، والنوادر ص ٥٢٣ ، والأصول ٣/٤٤٣ ، والخصائص ١/٣٣٣ ، ٣٣٦ ، والمنصف ٢/٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، والإفصاح ص ١٧٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٨٤ ، ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية ص ٥٧٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٥٨ ، وضرائر الشعر ص ٤٥ ، ٦٣ ، وشرح أبيات المغنى ٢/٣٥٣ . وفى البيت شواهد نحوية أخرى . وانظر حواشى هذه المراجع . وأعاد أبو على إنشاده فى هذا الكتاب ، وأنشده فى العسكريات ص ٢٦٢ .

(٣) هو حصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة . من بنى حنظلة بن دارم التميمى . كما ذكر البغدادى ، فى شرح شواهد الشافية ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

والشاهد فى شرح المفصل ١٠/١٠٤ ، ١٠٧ ، وصدره فى الخزانة ٨/٣٥٩ – عن كتابنا – استطرادا .
وأنشد ابن الشجرى صدره أيضا فى الأمالى ١/٨٦ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على .

وجاء فى النسختين : « بالمعزا رَديعُ سراب » . وأثبتُّ ما فى شرح المفصل ، وشرح شواهد الشافية . وقال البغدادى ، شارحاً : « المعزاء ، بفتح الميم وسكون العين المهملة ، بعدها زاى معجمة : الأرض الصُّلبة الكثيرة الحصا . والرَّيع : مصدر راع السرابُ يريعُ : أى جاء وذهب » .





هذه الحروفُ تُحذَفُ (١) فى موضع الجزم ، فى الكلامِ والاختيار ، كما حُذِفَت النُّونُ له ، فى التثنية والجَمْع ، وفِعلِ الواحدِ المؤنَّثِ المخاطَب ، ورُبَّما لم تُحذَفْ فى الشِّعر ، فقدَّر الشاعرُ ، فى الواوِ والياء الحركةَ ، كالأبيات التى قَدَّمْناها ، وتُشَبَّه الألفُ بالياء ، فى نحو : « لا أنساه » فى البيت ، ونحوِ قوله (٢) :

إذا العجوز غضبتْ فَطلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وحكى بعضُ البغداديِّين : أسْوَيْتُ زيداً ، إذا جعلتُه إُسْوَتِى (٣) ، وهذا لا يجوز أن يكون أفْعَلْتُه (٤) [من الإسْوَة ، ولكنْ فَعْلَيْتُه ، نحو : جَعْبَيْتُه (٥) ، وسَلْقَيْتُه ، ويجوز أن يكون أفْعلْتُه] من التَّسْوِيةِ والسَّواء .

---

(١) فى ب ، والخزانة : « قد تحذف » .

(٢) رؤبة بن العجاج . والبيتان فى ديوانه ص ١٧٩ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والمخصص ٢٥٨/١٣ ، ٩/١٤ - عن أبى على - وكذلك أنشدهما عن أبى على ، أبو العلاء المعرى ، فى رسالة الملائكة ص ٢١٨ ، وحكى عنه « أن هذه الألف زيدتْ بعد الجزم ، وليست الألف التى فى قولك : « هو يترضّاها » .

وانظر أمالى ابن الشجرى ٨٦/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٦٠/٢ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص ٤٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣٥٥/٢ ، والموضع السابق من الخزانة . وانظر معجم الشواهد ص ٥٠٨ ، وأنشدهما أبو على ، فى العسكريات ص ٢٦٤ .

وذكر ابن عصفور وجهاً يخرج هذا الشاهد من الضرورة ، قال : « فينبغى أن تجعل فيه « لا » الداخلة على « ترضاها » نافية ، والواو واو حال ، مثلها فى : قمت وأصكُّ عينه . فيكون المعنى إذ ذاك : فطلِّقها غيرَ مترضٍّ لها » إلى آخر ما قال .

(٣) الإسوة ، بالكسر والضم ، وهى القدوة . وجاء فى أ : « أُسْوَى » . وأثبتُّ الصوابَ من ب ، واللسان (أسا) عن ابن الأعرابى . وفيه : « أسويتُه : جعلتُ له أسوة » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من ب . وقد سقطت الفقرة كلها من قوله « وحكى » إلى « السواء » . من الخزانة ، فيما نقله عن كتابنا .

(٥) جعبيته : أى صرعتُه . وأصلها : جعبتُه ، فزيدت فيها الياء للإلحاق ، وقالوا : جَعْباه جَعْباةً . وكذلك سلقيتُه : أصلها : سلقته ، زيدت فيها الياء . ومعناها : ألقيتُه على قفاه ، أو على ظهره . وقال أبو عثمان المازنى : « فإذا أرادوا أن يلحقوا الثلاثة بالأربعة بزائدة فى آخره ، زادوا ياء فى آخره ، فأجروها مجرى الياء التى من نفس الحرف ، وذلك قولهم : سلقيته وجعبيته » . وقال ابن جنى شارحاً ذلك : « اعلم أن الياء فى « سلقيتُ وجعبيت » هى أصلٌ للألف ، فى « سَلْقَى وجَعْبَى » . فإن قيل : وما الدليل على أن الياءَ الأصلُ دون الألف ؟ قيل : ظهور الياء عند سكون لام الفعل ، وذلك نحو : « سلقيْتُ وجعبيْتُ » ، فجرى لذلك مجرى رميتُ وسعيتُ » إلى آخر ما قال . المنصف ٤٠/١ ، ٨/٣ ، واللسان (جعب - سلق) .



ويدلُّ على تقدير الشاعرِ ، الحركةَ فى الياء والواو ، وحَذْفِها فى الضَّرورةِ ، أنَّ سيبويه زَعم أنّ أعرابيًّا من أفصح الناسِ ، مِن كُلَيْبٍ ، أنشدَ لجرير [١] :

فيوماً يوافِينِى الهَوَى غيرَ ماضِيِ ... ويوماً تَرَى منهنّ غُولًا تَغَوَّلُ

فأمّا قولُه تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ [٢] فعَلَى الخَبَر ، وليس بنَهْيٍ ، وكذلك قولُه جلَّ وعزَّ : ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ [٣] ، وأبو الحسن [٤] يحملُه على أنّ المعنى : ولَتَصْغَيَنَّ ، وأنشد :

إذا قال قَدْنِى قلتُ باللهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِىَ عنِّى ذا إنائكَ أجمعا [٥]

وقد أنشدوا عن الكِسائىّ :

أبا واصِلٍ فاكْسُوهُما حُلَّتَيْهما ... فإنّكُما إن تَفْعَلَا فَتَيـانِ [٦]

بما قامَتَا إن تَغْلُواكُمْ فَغالِياَ ... وإن تُرْخِصا فهْوَ الذى تُرِدانِ

---

(١) ديوانه ص ١٤٠ ، ١٠٥٩ ، والكتاب ٣١٤/٣ ، والنوادر ص ٥٢٤ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، ٣٥٤/٣ والأصول ٤٤٣/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٦/١ ، وشرح المفصل ١٠١/١٠ ، ١٠٤ ، وضرائر الشعر ص ٤٢ ، وفى حواشيه وحواشى سيبويه فضل تخريج . وأنشده البغدادى فى الخزانة – الموضع السابق استطرادا عن كتابنا . وأنشده أبو على فى العسكريات ص ٢٦١ .

والرواية فى الديوان : « غير ماصياً » وعليها يفوت الاستشهاد . وجاء فى الديوان : « قال المهلبى : هذه رواية جيدة ، وسيبويه يرويه « غير ماضِيِ » بتحريك الياء ، وهو ردئ ، إلاّ أنه شاهد » .

وروى أيضا : « ليس ماضيا » . ولا شاهد فيه كذلك .

(٢) سورة الأعلى ٦ . وسلخ هذا ابنُ الشجرى – فى الموضع السابق من الأمالى – قال : « فأما إثباتها فى قوله تعالى : ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ فلأنه نفى لا نهى ، أى فلست تنسى إذا أقرأناك » .

(٣) سورة الأنعام ١١٣ . واللام فى ﴿ ولتصغى ﴾ هى لام « كى » الجارة ، وهى معطوفة على الغرور من قوله تعالى : ﴿ يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ﴾ أى للغرور ، ولأن تصغى إليه أفئدة الذين لايؤمنون . المحتسب ٢٢٧/١ ، وتفسير القرطبى ٦٨/٧ .

(٤) الأخفش . وذكر هذا فى معانى القرآن ٣٣٤/٢ ، ويريد أنه جواب قسم مقدر ، أى : والله لتصغين . انظر البحر المحيط ٢٠٨/٤ . قال أبو حيان : والردّ عليه فى كتب النحو .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) البيتان من غير نسبة فى شرح القصائد السبع ص ١٦ ، والأول من غير نسبة أيضاً فى ضرائر الشعر ص ٤٥ ، برواية : « أبا خالد » .



القولُ فى قوله : « فاكْسُوهُما حُلَّتَيْهما » أنه يَحْتَمِل أمرين :

أحدُهما أن يكون أرادَ الوقفَ على مِثال الأمرِ المسنَد إلى الواحد ، فأثبتَ ولم يحذفْ ، كما لم يَحْذِف من قوله : « لم تَهْجُو » .

والآخَرُ : أن يكون قد خاطَبَ الواحدَ ، وصرفَ الخطابَ بعدُ إلى الاثنين ، الَّلذَين فى قوله : « فإنكما إن تَفْعلا » ، وجعلَ الاثنين جمعاً ، ومِثلُ مخاطبة الواحد ، وتوجيهِ الخِطاب بعدُ إلى غيرِه ، قولُه تعالى : ﴿ يَا أَيُّها النَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (١) ، ومثلُ الاثنين اللذين يُجعلانِ جمعاً قولُه تعالى : ﴿ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾ (٢) ، فالواوُ على هذا فى « اكسُوهُما » واوُ ضمير ، وليست اللامَ ، كالتأويل الأوَّل . ومثلُ الاثنين الَّلذَين جُعِلا على لفظ الجَمْع ، قولُ الأسودِ بن يَعْفُر (٣) :

أتانِى من الأنباءِ أنّ مُجاشِعاً ... وآلَ فُقَيْمٍ والكَرادِيسَ أصْفَقُوا

زعموا أنّ الكَراديسَ : معاويةُ وقيسُ ابنا مالك (٤) بن زيد مناة بن تميم ، يقال لهما : الكُرْدُوسانِ ، فسَمَّاهما الكَراديسَ .

وقوله : « فهو الذى تُرِدان » ، وحذَفَ حرفَ الِّلين منه ، فإنّ ذلك ليس بلَحْن ، وذلك أنّ هذه الحروفَ ، وإن كانت أُصُولًا فى الكَلِم ، فهى تُشْبِه الزِّيادةَ ؛ ألا تَرَى أنّ الواوَ التى هى لامُ [الفِعل] (٥) فى قوله : « لا يَسْلُو » (٦) بمنزلةِ المَدَّةِ التى فى « التعانيق والثُّجْلُ » ،

---

(١) أول سورة الطلاق .

(٢) سورة ص ٢٢ . والتقدير : نحن خصمان . والكلام عليه فى إعراب القرآن للنحاس ٧٩١/٢ .

(٣) ديوانه ص ٥١ ، وتخريجه فى ص ٨٠ ، وقوله : « أصفقوا » معناه : اجتمعوا .

(٤) فى ب : « مالك بن مرّ بن زيد ... » . ووجود « مرّ » فى هذا النسب خطأ . راجع جمهرة أنساب العرب ص ٢٢٢ . وانظر اختلافا فى سلسلة هذا النسب ، وفى « الكردوسين » فى تاج العروس (كردس) ٤٣٤/١٦ – طبعة الكويت .

(٥) سقط من ب .

(٦) هذا والذى بعده ، فى بيت زُهَير ، وذلك قوله :

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لايَسْلُو ... وأقفَر من سَلْمَى التعانيقُ والثُّجْلُ

ورواية الديوان : « والثّقلُ » . وجاء فى شرحه : « وروى أبو عمرو : « فالثُّجلُ » وهى أودية » . والتعانيق : موضع . الديوان ص ٩٦ ، والصناعتين ص ٤٤٧ ، ومعجم ما استعجم ص ٣١٤ ، فى رسم (التعانيق) . واللسان (عنق) .

والياء فى « مَنْزِلِي » [١] ، بمنزلةِ الياء فى « يَنْسَلِى » فيمن جعله يَنْفَعِل من سَلَا ، والألفُ فى نحو آدَمَ ، وآخَرَ ، بمنزلةِ الألف ، فى : ضارِبٍ ، والألفُ فى مُرامىً ، بمنزلة الألِفِ فى حُبارَى ، ومن ثَمَّ قال الخليل ، فى أُفْعِلَ من اليوم : أُووِمَ [٢] ، فجعلها بمنزلةِ الألف فى سُوَيِرَ [٣] .

وقال أبو عثمان : « قِياسُ قولِه أن تكون الهمزةُ بعدَها بَيْنَ بَيْنَ » [٤] فلمَّا أشْبَه الزائدَ حَذَفَه ، كما حذَفَ الزائدَ ، وكأنَّهم حَذَفُوا هذا ، كما زادُوا فى نحو : الدَّراهِيم ، والمَراجِيل [٥] ، لمَّا رأوا القَبِيلَيْن قد اسْتَوَيا ، فى كثيرٍ من المواضِع ، وممّا يُثبِت ذلك قولُ الأسود [٦] :

وأَتْبَعْتُ أُخْراهُمْ طريقَ أُلاهُمُ ... كما قِيل نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتايِعُ

ألا تَرَى أنّه حذَفَ الواوَ ، التى هى عينٌ ، مع أنَّها لم تَنْقَلِبْ إلى غيرِها ، فإذا استجازَ [٧] ذلك ، كان ما أُنْشِد عن الكِسائىِّ أجْوَزَ ؛ لأنّ الحرفَ قد انقلَبَ فيه عن الأصل ، فصار لذلك أشْبَهَ [٨] بالزائد .

---

(١) جاءت هذه اللفظة فى أول معلقة امرىء القيس وآخرها . أما « يَنْسَلِى » التى ذكرها أبو على ، فليست فى شعره والذى فيه : « فسُلِّى ثيابِى من ثيابك تنسُلِ » الديوان ص ٨ ، ١٣ ، ٢٦ ، وسيذكر أبو على مكانها فيما يأتى : « يبتلى » .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٤ ، والمنصف ٣٥/٢ .

(٣) سبق الكلام عليها مستوفًى .

(٤) فى المنصف ٣٨/٢ .

(٥) الدراهيم جاءت فى شعر الفرزدق « نفى الدراهيم تنقاد الصيادين » وسيأتى . والمراجيل جاءت فى شعر عبدة بن الطبيب : « وفارَ باللحم للقوم المراجيلُ » المفضليات ص ١٤١ .

(٦) ديوانه ص ٤٥ ، وتخريجه فى ص ٧٩ . وزد عليه شرح أبيات المغنى ١٩٤/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٣٨ ، وجاء فيه موضع الشاهد فقط : « أخراهم طريق أُلاهُمُ » وأعاد أبو على إنشاده مع بيت آخر فى هذا الكتاب . وخوت النجوم تخوى خيًا : أى أمحلت ، وذلك إذا سقطت ولم تُمطر فى نَوْئها . وقوله « متتايع » أثبتُّه هكذا بالياء التحتية من ب . وفى أ : « متتابع » بالباء الموحدة . قال البغدادى فى الخزانة ٣٠٧/١١ : « ومتتائع » بالهمز ؛ لأنه اسم فاعل من التتايع بالمثناة التحتية . قال فى الصحاح : التتايع : التهافت فى الشرّ واللجاج ، ولا يكون التتايع إلاّ فى الشرّ » .

وقال شيخنا عبد السلام هارون ، تعليقا على قول البغدادى « بالهمز » : « المعهود أن يعامل هذه المعاملة اسم الفاعل من الثلاثى المعتل . أما نحو المتتابع من التتابع ، والمتساير من التساير ، فلا تقلب فيه الياء همزة . وفى الحديث : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » ، وذلك لأن عين الفعل من تبايعا وتسايرا لم تُعَلّ ، فهى نحو عَيِن وعَوِر ، فهو عاين وعاير » .

(٧) فى ب : « فااستجازوا » .

(٨) فى ب : « يشبه الزائد » .



باب

مِن الابتداء

قال الفرزدق :

يداكَ يدٌ إحداهُما النَّيْلُ كلُّهُ ‏ ‏ ‏ ‏ وراحتُكَ الأُخرَى طِعانٌ تُغامِرُهْ [١]

المرادُ بقوله : « يدٌ » ، وإن كان قد أفردَها ، التثنيةُ ، كأنه قال : يداك يدانِ ، إحداهُما كذا ، ولو كان المرادُ بقوله : « يدٌ » الإفرادَ ، على ما عليه اللفظُ ، لم يَجُزْ ؛ لأنّك إن جعلتَها خَبراً لليدَيْن ، لم يستقم أن يكون المبتدأُ مُثَنًّى ، والخَبرُ مُفرداً ، وإن جعلْتَها مبتدأةً ، لم يجُزْ أن تقول : يدٌ إحداهُما كذا ، كما لا تقول : زيدٌ أحدُهما كذا ، إنما تقول : الزَّيدان أحدُهُما خارجٌ .

فإذا لم يَخْلُ – إذا أفْرَدَها – من أن تكون خبرَ ابتداءٍ ، أو مبتدأً ، ولم يَسُغْ حَمْلُها على واحدٍ منهما ، علمتَ أنّ المرادَ بالإفرادِ التَّثنيةُ ، كأنه قال : يداك يدان ، إحداهُما كذا ، والأُخرى كذا ، فالجملةُ التى هى : إحداهما كذا ، فى موضعِ رفعٍ ؛ لأنّها صِفَةٌ ليدٍ ، وهى نكرةٌ ، ورَجعَ الذِّكرُ [٢] إلى اليد من الصِّفة ، بلفظِ التثنية ؛ لأنه حمَلَ الكلامَ على المعنى ، دُونَ اللفظِ .

وقال : « وراحتُكَ الأُخرى » فوضَع « الراحةَ » موضعَ اليد ، لا يكونُ إلّا كذلك ، ألا تَرَى أنّك لو قلت : يداه تَجُودان ، ورِجْلُه الأُخْرى تَفعلُ كذا ، لم يكن كلاماً ، فإنما جاز هذا لوَضْعِهِ الراحةَ موضعَ اليد .

ونظيرُ وَضْعِ الراحةِ موضعَ اليدِ هنا ، وَضْعُهم الكَفَّ موضِعَها أيضاً ، فيما أنشده أبو عبيدة [٣] :

---

(١) سبق تخريجه قريبا .

(٢) يعنى بالذكر : الضمير . ويتكرر هذا المصطلح عنده كثيرا .

(٣) فى مجاز القرآن ١/٣٢٦ ، ٣٣٧ . وجاء فى ب : « أبو زيد » . ولم أجده فى النوادر . والبيت لجرير . ديوانه ص ٤٢٩ ، والنقائض ص ٣١ ، وتخريجه فى الديوان ص ١٠٨٣ ، وجاء بحاشية ب : « رياح حيٌّ من بنى يربوع » .



أَتُوعِدُنِى وراءَ بنى رِياحٍ كَذَبْتَ لتَقْصُرَنَّ يداكَ دُونى

وأنشد أبو زيد [(١)] :

قُلتُمْ له اهْجُ تميماً لا أبالَكُمُ فى كَفِّ عبدِكُمُ عن ذاكُمُ قِصَرُ

ففى البيت الأوّل : « لتَقْصُرَنَّ يداكَ دُونى » ، وفى هذا البيت :

فى كَفِّ عبدِكُمُ عن ذاكُمُ قِصَرُ

فكما وضَعَ الكفَّ موضعَ اليد ، كذلك وضعَ الراحةَ موضِعَها ، فى قوله : وراحتُكَ الأُخْرَى » .

[ومثلُ قولِه : « وراحتُكَ الأُخرى »] [(٢)] ، فى وضْعِه الراحةَ موضعَ اليد ، قولُ [(٣)] الشاعر :

صلَّى علَى عزَّةَ الرحمنُ وابنتِها ليلَى وصلَّى على جاراتها الأُخَرِ [(٤)]

جَعلَ ابْنتَها جارةً لها ، كما جعل الراحةَ يداً ، لمّا قال : « وراحَتُكَ الأُخرى » .

فأمّا قولُه : « تُغامِرُهْ » فيكون فاعلُه الراحةَ ، أى تُغامِرُ [(٥)] الراحةُ الطِّعانَ ، وتكون أنت أيها المخاطَبُ تُغامِر الطِّعانَ .

---

(١) فى النوادر ص ٢٦٥ . ونسبه إلى رجل من طيّئ أدرك الإسلام .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى أ : « قال » .

(٤) يأتى هذا البيت فى شعرٍ للقَتّال الكلابى ، وللراعى النميرى . ديوان الأول ص ٥٣ ، والثانى ص ١٢٢ ، وأشار البغدادى إلى ذلك فى الخزانة ٩/١٠٨ ، وشرح أبيات المغنى ٢/٣٧٠ ، ٣٧٢ . وانظر الشاهد فى المقتضب ٣/٢٤٤ ، والبحر المحيط ٢/٣٤ ، فى تفسير قوله تعالى ﴿ فعدةٌ من أيام أخر ﴾ الآية ١٨٤ من سورة البقرة . واللسان (صلى) .

ووجه جعل الابنة جارةً هنا ، كشفه المبرد فى المقتضب ، قال فى حديثه عن أنّ من الأسماء أسماءً محتملة لا تنفصل بأنفسها ، فمتى ماسُمِع منها شئ عُلِم أن صوابه أن يكون محمولاً على غيره ... : فأما قوله : صلى على عزة ... البيت ، فإنه جعل ابنتها جارةً لها ، ولولا ذلك لم يجز ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : ﴿ فعدَّةٌ من أيام أخر ﴾ ، لِما قدَّم من ذكر الأيام . وكذلك ﴿ منه آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب وأخر متشابهات ﴾ فهذا باب هذا » .

وقال أبو حيان ، فى البحر : « لا يجوز أن يكون ما اتصل به [أى آخر] إلاَّ من جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجلٍ آخر . ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس وحمارًا آخر ؛ لأن الحمارَ ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة ... فإنه جعل ابنتها جارةً لها ، ولولا ذلك لم يجز » .

(٥) هنا خرم طويل فى النسخة ب ، ينتهى عند قول أمية :

لولا وثاقُ الله ضلَّ ضلالُنا ولسرَّنا أنانُتَلُّ ونُوأَدُ

والطِّعانُ : مصدر طاعَنَ ، وليس بجمع طَعْنةٍ ، كصَحْفةٍ وصِحافٍ .

ومِثْلُ ما وُضِعَ المفردُ فيه موضعَ التثنية ، قولُ امرئ القيس [١] :

وعَيْـنٌ لَهـا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ... شُقَّتْ مآقِيهما مِن أُخُرْ

فأمّا قولُ الفرزدق [٢] :

ولكنْ هُما ابنُ الأربعينَ قد الْتَقَتْ ... أَنابِيبُه مِرْدَى حُروبٍ على ثَغْرِ

فقال : هُما ابنُ الأربعين – هكذا رواه أبو الحسن – ولم يقل : ابْنا ، وقد كان القِياسَ .

فأمّا « الأربعين » فيكون لهما ، ولا يحتاجُ إلى تثنيةٍ ، كأنه قال : هما ابْنا هذا الزّمان ، وهذه المُدَّة ، كما تقول : هما ابنا عَمٍّ ، وهما ابنا خالةٍ ، وهما أَبَوَا زيدٍ ، وآباءُ زيدٍ ، فلا تُثَنّى المضافَ إليه .

وقد يجوز أن يكون المرادُ فى قوله : « هما ابنُ الأربعين » أى كِلاهُما ابنُ الأربعين ، وكلُّ واحدٍ منهما ابنُ الأربعين ، فحَمَلَ الكلامَ على هذا ، ومثلُه قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [٣] أى اجلِدُوا كلَّ واحدٍ مِن القاذِفين ؛ ألا تَرَى أنّه لا يُجْلَدُ جميعُ القاذِفين ثمانين .

---

(١) ديوانه ص ١٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٢٢ ، ١٢٣ ، ٢٥١ ، والخزانة ٧/٥٥٢ ، ٥٥٦ – استطراداً عن ابن الشجرى ، وشرح الكافية الشافية ص ١٧٩٥ ، وتذكرة النحاة ص ٢٥٧ ، وحاشية يس على التصريح ٢/٣٨٧ ، حكاية عن أبى على . واللسان (أخر – بدر – حدر) وسُعِيد أبو علىّ إنشاده . والشاعر يصف فرسا . ويقال : عين حدرة : أى مكتنزة صلبة . والبدرة : التى تبدُر بالنظر ، أى تسرع وتعجل . وشُقّت من أُخُر – بضم الألف والخاء – : أى أنها مفتوحة كأنها شقت من مُؤْخِرِها .

وقوله « شقت » جاء فيه الخرم – وهو سقوط الفاء من فعولن – فى أول المصراع الثانى . وقلما يوجد الخرم إلاّ فى أول البيت . راجع المنصف ١/٦٨ ، والكافى للتبريزى ص ٢٧ ، ١٤١ . والبيت من البحر المتقارب .

(٢) ديوانه ص ٣٧٢ .

والأنابيب : الرماح ، واحدها أُنْبوب . وفى الديوان « أنابيُه » . ومِرْدَى حروب : أى شجاع صبوّر على الحرب . وأصل المِرْدى : حجرٌ يُرْمَى به . والفرزدق يريد ابنَى حُجَيرٍ من بنى عدى بن عبد مناة بن أدّ ، وكان قد أتاهما يسألهما .

(٣) سورة النور ٤ .



وكما وُضِعَ المفردُ موضعَ التثنية ، فى هذا الموضع ، كذلك وُضِعَ موضعَ الجمع ، فى نحو ما أنشده أبو زيد [١] :

فأصبَح أخدانى كأنَّ عَلَيْهِمُ ... مُلاءَ العِراقِ والثَّغامَ المُنَزَّعا
يُبَيِّنُهُمْ ذو اللُّبِّ حينَ يراهُمُ ... بِسيماهُمُ بِيضاً لِحاهُمْ وأَصْلَعَا

راجِزٌ :

تأمَّلِ القَرْنَيْنِ وانظُرْ ماهُما ... أحَجراً أم مَدَراً تَراهُما [٢]
إنَّكَ لن تَذِلَّ أو تَغْشاهُما ... وتَبْرُكَ اللَّيلَ إلى ذَراهُما

النَّصبُ فى « أ حَجَراً » على : أزيداً ضربتَه ؟ ومن قال : أزيدٌ ضربتَه ؟ فرفع ، قال : أحَجَرٌ أم مَدَرٌ تَراه [٣] ؟

وكان القِياسُ : أحجراً – أو أحَجَرٌ – أم مَدَرٌ تَراهُ ؛ لأنَّك تقول : أزيدٌ قام أم عمرو ، وأزيدٌ أم عمرو قام ، كما تقول : أيُّهما قام ، ولا تقول : قاما ، فيجوز أن يقال : إنّ هذا فى

---

(١) النوادر ص ٤٥١ ، والبيتان للأسود بن يعفر . ديوانه ص ٤٧ ، وتخريجهما فى ص ٧٩ ، عن النوادر فقط . وزِدْ عليها : المنصف ٤٤/٣ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، وأفاد ابن جنى فى هذا الكتاب أنه قرأ البيت الثانى على أبى على ، فى نوادر أبى زيد .

و « يبيّنهم » : أى يتبيّنهم . والمُلاء ، بالضم والمدّ : جمع ملاءة ، وهى الإزار والرَّيطة . والثَّغام : نبت أبيض الثمر والزهر ، يشبَّه بياض الشيب به .

وقوله : « وأصلَعا » يُقرأ بفتح اللام ، وهو موضع الشاهد ، لأنه وضع المفرد موضع الجمع ، أى : « صُلْعا » .

(٢) الأشطار الأربعة فى : نوادر أبى زيد ص ٤٧٧ ، وأمالى القالى ٢٨٠/١ ، والفائق ١٨٢/٣ ، والأولان فى كتاب البئر ، لابن الأعرابى ص ٧٢ ، والتهذيب ٨٨/٩ ، واللسان (قرن) . وأنشد ابن سيده ثلاثة أشطار ، عن أبى على ، برواية :

تأمَّل القرنين هل تراهما ... إنك لن تُراحَ أو تغشاهما
وتَبْرُكَ الليلَ إلى ذَراهما

المخصص ٤٤/١٠ .

والقرنان : هما الزرنوقان اللذان يبنيان على البئر ، وهما دعامتان من خشب ، تُجعل عليهما النعامة – وهى خشبة تجعل على فم البئر – ثم تعلّق فيها القامة ، وهى البكرة .

(٣) هكذا ، ولو حكى ما فى البيت لقال : « تراهما » . وانظر كلامه التالى .

« أم » مثلُ قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ (١) .

ويجوز أيضاً أن يكون حَمَل على المعنى ، لمّا كان الحجرُ والمَدرُ المذكوران هنا ، هما القَرْنان (٢) ، فثنّى ، وإن كان فى التقدير مفرداً ؛ لأنه فى المعنى للقَرْنين ، وهما تثنيةٌ .

وقد يجوز أن يجعلَ قوله : « أحجرٌ أم مَدَرٌ » بدلًا من « ما » ، فإذا جعلتَه كذلك ، لم يجُزْ فيهما إلّا الرفعُ ؛ لأنّ « ما » فى موضع رفعٍ ، فقد أعدتَ حرفَ الاستفهام ، ويكون « تَراهُما » على هذا صفةً للنَّكرة ، وحملتَ « تراهما » على المعنى ، ولم تقل : « تراه » ، كما حملتَه فيما تقدّم على المعنى .

فإن قلت : أفأُضْمِر الخبرَ على هذا التأويل ، فأُقدِّر : أَحَجَرٌ أم مَدَرٌ مَرْئِيٌّ هما ؛ لأنّ ما بعدَ الاستفهام لا يَسْتغنِى بما قبلَه ، وإذا كان كذلك فالخبرُ لابُدَّ منه ؟

فالقول أنّك إذا قدَّرْتَه بدلًا ، لم تَحْتَجْ إلى الخبر ، وتقدِيرِ حَذْفِه ؛ لأنه فى التقدير موضوعٌ موضعَ ما تُبدِلُه منه ، وإنّما كرَّرتَ الهمزةَ فى الاستفهام ؛ ليكونَ البدلُ على حَسَب المبدَلِ منه ، فى الاستفهام ، وجاز هذا فى الألف ؛ لأنّك قد تحملُ ما بعدَها على ما قَبْلَها ؛ ألا تَرَى أنك تقول إذا قال : مررتُ بزيدٍ : أزيدٍ ؟ وأزيدِ نِيهْ (٣) ، فكما حملتَ هنا ما بعدَها على ما قبلَها ، كذلك يكون فى البيت ، وما أشْبَهَه .

قال جريرٌ (٤) :

وكائِنْ بالأَباطِحِ مِن صَدِيقٍ ... يَرانِى لو أُصِبْتُ هو المُصابا

---

(١) سورة النساء ١٣٥ . ولم يقل : ﴿ أولى به ﴾ . و « أو » إنما يدلُّ على الحصول لواحد . قال أبو جعفر النحاس : « فى هذا للنحويين أجوبة . قال الأخفش : تكون « أو » بمعنى الواو ، قال : ويجوز أن يكون التقدير : إن يكن من تخاصَمَ غنِيَّيْن أو فقيرين ، فقال : غنيًا ، فحمله على لفظ « مَن » مثل : ﴿ ومنهم من يستمع إليك ﴾ – سورة محمد ١٦ – والمعنى يستمعون . قال أبو جعفر : والقولان خطأ ، لا تكون « أو » بمعنى الواو ، ولاتُضمَر « مَن » كما لا يضمر بعض الاسم . وقيل : إنما قال : بهما ؛ لأنه قد تقدم ذكرهما ، كما قال : ﴿ وله أخ أو أخت فلكلّ واحدٍ منهما السدس ﴾ – سورة النساء ١٢ – » . إعراب القرآن ٤٦٠/١ ، وانظر كلام الأخفش ، فى كتابه معانى القرآن ص ٢٤٧ ، والبحر المحيط ٣٧٠/٣ .

(٢) هكذا ؛ لأنه لم يعتبر « هما » ضمير فصل ، ولو اعتبرها فصلا ، لقال « القرنين » .

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢ .

(٤) ديوانه ص ٢٤٤ ، من قصيدة يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى . وبعد البيت الشاهد :

ومسرورٍ بأَوْبَتِنا إليه ... وآخَرَ لايحبُّ لنا إيابا =



موضع « هو » رفعٌ ؛ لكونه وصفاً للضَّميرِ الذى فى « يرانى » ، ولا يكون « هو » فَصْلًا ؛ لأن « هو » للغائب ، والمفعولُ الأول فى « يرانى » للمتكلّم ، والفصلُ إنما يكونُ الأوَّلَ فى المعنى ، كقوله جلَّ وعزّ : ﴿ إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ (١) ، ألا ترى أنّ « أنا » هو المفعولُ الأوَّلُ المعبَّر عنه بنِى .

ومعنى « يرانى هو المصابا » : أى يرانى للصَّداقةِ المُصابَ ؛ لغِلَظ مُصيبتى عليه ، لصداقته ، وليس كالعُدوِّ أو الأجنبىِّ ، الذى لا يَكْرُثُه (٢) ذاك .

ويجوز أن يكون التقديرُ فى « يرانى » : يَرَى مُصابِى – أى مصيبتى وما نزل بى – المُصابَ ، كقولك : أنتَ أنتَ ، ومصيبتى المصيبةُ ، أى ما عداه جَلَلٌ وهَيِّنٌ ، فيجوز على هذا التقدير (٣) أن يكون « هو » فَصْلًا .

فأمّا قولُه تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ (٤) ، فيجوز فى ﴿ هو ﴾ أمرانِ ، يجوز أن يكونَ وصفاً للمُضْمَر الذى هو المفعول الأول ، فى ﴿ تَجِدُوهُ ﴾ ، ويكون ﴿ خَيْراً ﴾ المفعولَ الثانى ، فإن (٥) جعلتَ ﴿ هو ﴾ فَصْلًا ، لزِمَ أن تُقدِّر حَذْفَ « مِن » مِن الكلام ؛

= وانظر التبصرة ص ٥١٣ ، والمقتصد ص ٧٥٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٠٦/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، ١٣٥/٤ ، والمقرب ١١٩/١ ، والمغنى ص ٤٩٥ ، وشرح أبياته ٧٥/٧ – وفيه نقل عن كتابنا – والخزانة ٣٩٧/٥ – وفيه حكاية عن كتابنا أيضا . وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ٢٢٥ ، والبغداديات ص ٤٠٢ ، شاهدا على مجىء « كائن » بمعنى « كم » التى للتكثير . وراجع تفسير القرطبى ٢٢٨/٤ ، فى تفسير الآية ١٤٦ من سورة آل عمران . وقد استوفى ابن الشجرى الكلام على « كائن » و « كأيِّن » بالتخفيف والتشديد .

والأباطح : جمع أبطح ، وهو مسيلٌ واسعٌ للماء ، فيه دُقاق الحصى .

(١) سورة الكهف ٣٩ . و ﴿ ترنى ﴾ جاء هكذا فى أ ، بإثبات الياء . وهى قراءة ابن كثير ، يثبت الياء هنا وصلاً ووقفا . السبعة لابن مجاهد ص ٣٩١ . ووافقه من العشرة يعقوب بن إسحاق الحضرمى . إرشاد المبتدى ص ٤٢٥ .

(٢) فيما نقله البغدادى ، فى الخزانة ، عن كتابنا : « لا يُهِمُّه » . وقال البغدادى ، عقب هذا النقل : « فالمصاب على هذا اسم مفعول لا مصدر » .

(٣) وعلى هذا التقدير ، يكون « المصاب » مصدراً ميميا ، كما تقول : جبر الله مصابك : أى مصيبتك . ذكره ابن الشجرى . وذكر تخريجاً ثالثا ، فانظره فى الأمالى ، وانظر تضعيف ابن هشام له ، فى المغنى ، وإن لم يصرح باسمه .

(٤) الآية الأخيرة من سورة المزمل .

(٥) وهذا هو الوجه الثانى .



لأنّ الفصلَ لا يكونُ إلّا بينَ معرفتين ، أو ما يَقْرُبُ مِن المعرفة [١] ، وإنما يقرُبُ من المعرفةِ ، إذا قدّر « مِن » معها ، ونظيرُ ذلك فى الحذف قولُه تعالى : ﴿ فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [٢] أى أَخْفَى من السِّرّ ، والذى هو أخفَى من السِّرّ : ما يَهْجِسُ للإنسانِ ، ويَخْطُرُ له ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ﴾ [٣] . ومن ذلك قولُ الآخَر [٤] :

فأضْحَى ولو كانت خُراسانُ دُونَهُ   رآها مكانَ السُّوقِ أو هى أقْرَبا

لا تخلو « هى » فى قوله : « أو هى أقربا » من أن تكون مبتدأً ، أو وصفاً ، أو فَصْلًا ، أو ظَرْفاً :

فلا يكون مبتدأً ؛ لانتصاب ما بعدَه ، فبقى أن يكونَ وصفاً ، أو فصْلًا [٥] ، وذلك أن قوله : « رآها مكانَ السُّوقِ » دَلَّ على : أو رآها ، فحذَفَها من اللفظ ؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليها ، فصار التقديرُ : أو رآها أقربا ، أى : أو رآها أقربَ من السُّوق ، فصارت « هى » فَصْلًا بينَ الهاء والخبرِ المنتصب .

وقد يجوز أن تَجعلَ قولَه : « هى » وَصْفاً للهاء ، التى هى المفعول الأوّل ، كما جاءَ ذلك فى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ [٦] هُوَ خَيْراً ﴾ .

والأوَّل أَوْجَهُ ؛ لأنّ المحذوفَ بحَذْفِه [٧] يَسْتغنِى عن وصْفِهِ ، وهذا مثلُ قوله : زيدٌ رأيت منطلقٌ .

---

(١) الذى يقرب من المعرفة : نحو خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشرّمنك . راجع الكتاب ٣٩٢/٢ . وذهب الأخفش إلى أن « هو » صفة ، قال : لأن « هو وهما وأنتم وأنتما » وأشباه ذلك ، يكنَّ صفات للأسماء المضمرة ، كما قال : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ – سورة الزخرف ٧٦ – ثم أجاز أن تكون جملة ﴿ هو خيرٌ ﴾ مبتدأ وخبرا ، كما تقول : رأيت عبد الله أبوه خيرٌ منه . معانى القرآن ص ٥١٤ .

(٢) سورة طه ٧ .

(٣) سورة ق ١٦ .

(٤) هو عبد الله بن الزَّبير – بفتح الزاى – الأسدى . والبيت فى ديوانه ص ٥٥ ، وتخريجه فيه . وحكى البغدادى كلام أبى على فى إعراب البيت ، عن كتابنا : الخزانة ٥١/٧ ، وانظر شرح الرضى ١٩٥/٣ .

(٥) لم يذكر بعده : « أو ظرفا » كما ترى . ولكنه سيورد احتماله فى « أقربا » وليس فى « هى » كما ذكر .

(٦) سقطت ﴿ عند الله ﴾ من أ .

(٧) فى الخزانة : « لحذفه » .



ويجوز أن يكون « أقْرَبَا » ظرفاً ، فإذا جعلْتَه ظرفاً ، ولم تجعَلْه وصفاً ، كان « هى » مبتدأً ، و « أقرب » الخبرَ ، والتقدير : أوهى أقْربَ مِن السُّوق ، ومثله : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [١] .

فأمّا خبرُ « أَضْحَى » فمحذوفٌ ، تقديره : فأضْحَى مُشَمِّراً ، أو مُجِدًّا ، أو نحوَ ذلك ، ممّا يدلُّ عليه ما بعدَه .

عَدِىُّ بن زيد [٢] :

مَن رأيتَ المَنُونُ عَرَّيْنَ أم مَنْ ذا عليه مِن أن يُضامَ خفيرُ

لا يخلو قولُه : « رأيتَ » مِن أن تُعمِلَها أو تُلْغِيَها ؛ لأنها قد وقعتْ بينَ المبتدأ وخبرِهِ :

فإن أعمَلْتَ ؛ كان « مَنْ » فى موضعِ نصبٍ ، و « المنونُ » رفعٌ بالابتداء ، و « عَرَّيْنَ » فى موضعِ خبرِ « المنون » ، والجملةُ بأسرِها فى موضعِ نصبٍ ؛ لوقوعِها موقعَ المفعولِ الثانى لرأيتَ .

وقال : « عَرَّينَ » ، فَجعل « المنونَ » جمعاً ؛ إمَّا لأنه ذهب بها مَذْهَبَ الجِنْس ، أو لأنَّه وضَعَ الواحِدَ موضعَ الجميع ، كما تقدَّم فى هذا الباب .

وإن ألغَيْتَ ؛ كان [٣] فى موضع رفع بالابتداء ، والجملةُ التى هى « المَنُونُ عَرَّيْنَ » فى موضع رَفْع ؛ بأنه خبرُ المبتدأ الذى هو « مَنْ » .

---

(١) سورة الأنفال ٤٢ .

(٢) من قصيدته العالية الحكيمة ، التى أولها :

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكــــورُ أنت فانظر لأىِّ ذاك تصيرُ

ديوانه ص ٨٧ ، وتخريجه فى ص ٢١٧ ، وزد عليه ما فى حواشى طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وشرح أبيات المغنى ٤٢/٤ ، ومعجم شواهد العربية ص ١٧١ . وسيعيد أبو على إنشاده فى أواخر الكتاب . وقال ابن الشجرى : المنون يذكّر ويؤنَّث ، فمن ذكّره أراد الدهر ، ومن أنَّثه أراد المنيّة ، ويكون واحداً وجمعا . وقوله « عرين » يدلّ على أنه ذهب به مذهب الجمع ، كأنه أراد الدهور أو المنايا . وقيل للدهر أو الموت : المنون ؛ لأنه يقطع مُنَن الأشياء ، أى قُواها . وعَرَّيْن : معناه اعتزلن . ومنه العريّة ، وهى النخلة التى إذا عُرِض النخل على بيع ثمرته عُرِّيت منه ، أى عُزلت عن المساومة . ويروى : « خَلَّدْن » أى تركنه يخلَّد . والضيم : القهر . والخفير : المانع والحامى . يقال : خفرْتُه : إذا منعْتَه وحمْيتَه ، وأخفرْته : إذا نقضت عهده وأسلمته . الأمالى ٩٢/١ .

و « المنون » جاءت فى أ بالنصب . وأبو على لا يرى فيها إلاّ الرفع ، كما سيأتى .

(٣) فى شرح أبيات المغنى ، نقلا عن كتابنا : « كان مَنْ فى موضع رفع ... » .

والهاءُ مُرادةٌ فى « عَرَّيْنَ » ؛ ليعودَ من الخبر ذِكْرٌ [١] إلى المبتدأ ، ولابُدَّ من ذلك ؛ ألا تَرَى أنّ « المنونَ » ليست بِمَنْ فى المعنى ، فإذا لم تكن إيَّاهُ ، فلابُدَّ مِن ذكرٍ يعودُ مِن الخبرِ إلى المبتدأ .

ومن قال : زيداً ضَرْبتُه ، كان « مَن » فى موضع نصب ، عِندَه ، كما تقول : زيداً أبوه يَضْرِبُه ، إذا أردتَ : أبو زيدٍ يضربُ زيداً ، فقدّمتَ المفعولَ .

ولا يكونُ فى « المنون » فى كِلا الوجهين ، من إعمال « رأيت » وإلغائِها إلّا الرَّفْعُ [٢] ؛ لأنها ليست بمفعولةٍ ، فى اللفظ ، ولا فى المعنى ، إنما هى فاعلةٌ فى المعنى ، ومرتفعةٌ فى اللفظِ بالابتداء .

قال امرؤ القيس [٣] :

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتٍ وأهلُها ... بيَثْرِبَ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِ

أدْنَى : ينبغى أن يرتفعَ بالابتداء ، وإذا ارتفع به اقتضى خبراً ، و « نَظَرٌ » لا يجوز أن يكون خبرَه [٤] ، على ما عليه ظاهِرُ الكلام ؛ لأنه ليس به ؛ ألا تَرَى أن « أدْنَى » أفْعَلُ ، وأفعلُ هذا لا يُضافُ إلّا إلى ما هو بعضٌ له ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون [٥] أدْنَى من الدار ، بعضَها ، وبعضُ الدار لا يكون النَّظَرَ ، فإذا كان كذلك حملناه على أحدِ أمرين :

---

(١) أى ضمير . والتقدير : « عرَّيْنَه » .

(٢) قال ابن الشجرى : « وأبى أبو على فى « المنون » إلا الرفع ، ولم يجز فيها النصب بوجه » ثم حكى كلامه السابق ، وقال : « ويتجه عندى نصب « المنون » على أن تجعلها مفعولاً لرأيت ، و « عرَّين » فى موضع المفعول الثانى ، وتجعل « من » مبتدءا ، و « رأيت » ومفعوليها خبرًا عنه ، والعائد إلى المبتدأ الهاء المحذوفة ، التى هى مفعول « عرين » وجاء حذف العائد إلى المبتدأ من الجملة المخبر بها عنه ، على قولك : زيدٌ ضربت ، وقول امرىء القيس :

فلما دنوت تسدَّيتُها ... فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجرّ »

(٣) ديوانه ص ٣١ ، والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضا على تنوين التاء فى « أذرعات » ، وكسر التاء بلا تنوين ، وفتح التاء مع حذف التنوين . راجع الكتاب ٢٣٣/٣ ، والخزانة ٥٦/١ ، وحواشيهما . وراجع أيضا الأصول ١٠٦/٢ .

وتنوَّرْتُها : نظرت إلى نارها ، وأراد نار أهلها . وأذرعات : بلد بأطراف الشام ، يجاور البلقاء وعمّان . ويثرب : مدينة سيدنا رسول الله ﷺ . والعالى هنا : البعيد .

(٤) حكى هذا ، عن كتابنا ، البغدادى فى الخزانة ٥٩/١ .

(٥) فى الخزانة : « فوجب أن يكون بعض الدار ، وبعض الدار لا يكون النظر » .



إمّا أن يكونَ حذفْتَ المضافَ إلى الأدْنَى ، وجعلْتَه : نَظَرُ أدْنَى دارِها نَظَرٌ عالٍ .

وإمّا أن تحذف المضافَ من النَّظَر ، فيكون : أدْنَى دارِها ذو نَظَرٍ ، ليكونَ الثانى الأوّلَ [١] .

أبو كبير الهُذلىّ [٢] :

فى رأس مُشْرِفَةِ القَذالِ كأنَّما أُطْرُ السَّحابِ بها بَياضُ المِجْدَلِ

أُطْرُ السَّحابِ : انحناؤُه ، والانحناءُ لا يكونُ البياضَ . والقولُ فى ذلك أنّ الأَطْرَ العَطْفُ ، فسُمِّىَ المأطورُ أطْراً ، كما سُمِّىَ المخلوقُ خَلْقاً [٣] ، وحذَفَ المضافَ ، فتقديره : كأنَّما بياضُ أطْرِ السَّحاب – أى بياضُ مأطورِ السَّحاب به – بياضُ المِجْدَل ، فيكون قد شَبَّه اللّونَ باللّون .

أنشد بعضُ أصحاب الأصمعىّ :

وضاربْتَ يومَ الجِسْرِ والموتُ كانِعٌ وأبناؤُه بينَ الذِّراعين والنَّحْرِ [٤]

يَحْتمِلُ انتصابُ « بينَ » ضُرُوباً ، أحدُها : أن يكونَ ظَرْفاً لكانِعٍ ، كأنه قال : كانِعٌ فى هذا الموضع ، فإذا كان كذلك أضْمرتَ لقوله : « أبناؤه » خبراً ، كأنّك قلت : وأبناؤه كانِعةٌ ، فدلَّ ما تقدَّم من قوله : « كانِعٌ » عليه ، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ والعمْرُونَ .

---

(١) والشاعر يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد ، فكيف بها ودونها نظرٌ عال ؟

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٦ ، وتخريجه فى ص ١٤٨٦ . والشاعر يصف هضبة ، يقول على سبيل التمثيل : لها عُنُقٌ مشرِف . والمِجْدل : القَصْر والبنيان .

(٣) بحاشية أ : « الخَلْقَ » . وقوله : « فسمّى المأطور أُطْرا » يريد وضع المصدر موضع اسم المفعول . حكاه ابن سيده عن ابن جنى . المخصص ١٦/١١ .

(٤) البيت لأبى حزام العُكْلى ، كما فى المعانى الكبير ص ٩٧٢ ، ويقال : كنع الموتُ يكنَعُ كُنُوعا : دنا وقَرُب . قال ابن قتيبة : « كانع : دانٍ . وأبناء الموت قد نزلوا بين ذراعيك ونحرك ، أى قربوا منك ، يعنى الفرسان » . ويوم الجِسْر : من أيام المسلمين على الفرس ، فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . رضى الله عنه . وقد مدَّ هذا الجِسر على الفرات أبو عبيد بن مسعود الثقفى ، فنُسِب إليه ، فقيل : يوم جسر أبى عبيد . تاريخ الطبرى ٤٤٤/٣ – وما بعدها – حوادث سنة (١٣ هـ) ، وتاج العروس (جسر) .



ويَحْتمل أن يكون صِفةً لكانِع . ويَحْتمِل أن يكون حالًا مماً فيه من الضَّمير ، فإذا كان كذلك كان فى الوَجْهين جميعاً متعلِّقاً بمحذوف .

ويَحتمِل أن يكون خبراً لقوله : « أبناؤه » ، فيكونَ فيه ضميرٌ من الأبناء ، ويتعلّق بمحذوفٍ أيضاً .

ويَحْتمِلُ أن يُضْمَرَ « كانعةٌ » لدلالةِ ما تقدَّم عليه ، فيكونَ متعلقاً بهذا المحذوف .

قال شاعر [١] :

هَزِيمٌ كأنَّ البُلْقَ فى حَجَراتِهِ   تَحامَيْنَ أَمْهاراً فهُنَّ ضَوارِحُ

الظَّرفُ [٢] فيه يجوزُ أن يتعلَّقَ بالبُلْق ، على أن يكون ظَرْفاً له ، كقوله : « طاطٍ عن الحقّ » [٣] كأنه قال : بعيدٌ عنه ، فكذلك البُلْقُ ، فكأنه قال : ابْلاقَّتْ فى حَجَراتِهِ .

ويجوز أن يكونَ حالًا ، فيجوز أن يتعلَّقَ بكأنَّ ، على حَدِّ قوله :

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صَفْحتِهِ [٤]

---

(١) ذو الرمة . ديوانه ص ٨٧٠ ، وتخريج القصيدة فى ص ٢٠٠١ ، ولا تخريج فيه للبيت الشاهد . يصف سحابا . وهزيم : صوت الرعد . يقال : سمعت هزمة الرعد . والبُلْق : الخيل التى ارتفع التحجيل فيها – وهو البياض – إلى الفخذين . والحَجَرات ، بفتحتين : النواحى . ورواية الديوان : « كأن البلق مَجْنُوبةٌ به » أى مربوطة فى ذلك الغيم . والأمهار : جمع المُهْر – بضم الميم – وهو أولُ ما يُنْتَج من الخيل . والأنثى مُهْرَة . وضوارح : يضر بن بأرجلهن ويَرْمَحْن فيستبين بياض بطونهن . فكذلك إذا برقت البرقة استبان بياض الغيم . شبه البرق الذى فيه رَمْحٌ وسُرعة بالخيل البلق التى تحامى أمهارها فتضرب الأرض فيظهر بياض أرجلها ، كما يظهر بياض الغيم .

(٢) يريد الجارّ والمجرور « فى حجراته » . وقد ذكرت أن رواية الديوان : « مجنوبة به » وعليها يفوت الاستشهاد .

(٣) هو فى شعر ذى الرمة :

فرُبَّ امرئٍ طاطٍ عن الحقّ طامحٍ   بعينيه ممَّا عوّدَتْه أقاربُهْ

ديوانه ص ٨٤٧ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠٠ ، عن اللسان والتاج (طوط) فقط . وقوله « طاطٍ عن الحق » : أصله أن البعير إذا هاجَ رفع رأسه من شدّة هيجه ، فيقال له حينئذ : طاطٍ ، وطائطٌ . فيقول ذو الرمة : رُبّ امرئٍ يرفع أنفه عن الحقّ ، ويشمخ به ، ولا يكاد يبصره من الكِبْر . و « طامحٌ بعينيه » : هو من الارتفاع والكبر أيضا . و « مما عودته أقاربه » : أى أن هؤلاء الأقارب قد عوّدوه أن يُطيعوه ويشرِّفوه ، ولا يخالفوا عن أمره .

(٤) تمامه :

سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوه عند مفتأدِ

وسبق تخريجه فى أوائل الكتاب .



وعلى أنه ظرفٌ يعملُ فيه معنى الفِعل .

ويجوز أن يتعلقَّ « بتَحامَيْنَ » ، على هذين الوجهين .

ويجوز وجهٌ آخَرُ ، وهو أن يكون حالًا من « أمْهارٍ » كأنه : تحامَيْنَ أمْهاراً فى حَجَراتِهِ ، فلما قدِّم انتصب على الحال ، على حَدِّ :

لِعَزّةَ موحِشاً طَلَلُ [١]

ومثلُ [٢] ذلك فى المعنى قولُه :

يقـولُ النَّاظِـرُون إلى سَنـاهُ ‏ ‏ ‏ نَرَى بُلْقاً شَمَسْنَ على مِهارِ

طَرَفة [٣] :

خيـرُ حَيٍّ لِمَعَدٍّ عُلِمُـــوا ‏ ‏ ‏ لِكَفِىءٍ ولِجارٍ وابنِ عَمّْ

إذا جَعل « خير » خَبرَ مبتدأ محذوف ، كان « عُلِمُوا » صِفةً ؛ لأنَّ « خَيْرحيٍّ » نكرةٌ ، وعُلِمُوا : عُرِفُوا ، ولا يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، وإن شئتَ كان : عُلِمُوهُمْ [٤] ، فحذفْتَ الضميرَ ؛ لأنه صِفةٌ ، كما تقول : مررتُ برجُلٍ أكرمتُ .

---

(١) تكملته :

يلوح كأنه خِلَلُ

وهو لكثيّر عزة . ديوانه ص ٥٠٦ ، وتخريجه فيه ، وهو بيت مفرد . وهذا شاهدٌ كثير الدَّوَران . انظر الكتاب ١٢٣/٢ ، وحواشيه ، والفوائد المحصورة ص ٢٨٤ ، ٣١٨ ، وشرح أبيات المغنى ٢١/٨ . وسيعيد أبو على إنشاده فى ثلاثة مواضع آتية من الكتاب .

والخِلل : جمع الخِلّة ، بكسر الخاء ، وهى بطائن يُغَشَّى بها أجفان السيوف ، منقوشة بالذهب وغيره .

(٢) أى مثل قول ذى الرمة السابق « هزيهٌ كأن البلق ... » . وهذا لجرير ، يصف بَرْقاً ، وقبله :

سَمَتْ لى نظرةٌ فرأيتُ بَرْقاً ‏ ‏ ‏ تِهاميـاً فراجَعَنـى ادِّكارِى

ديوانه ص ٨٥٤ ، عن النقائض ص ٢٤٥ . وفيها : يقول : كأن البَرْقَ خيلٌ بُلْقٌ شَمَسْنَ على أمهارها . والشُّمُوسُ : النُّفور المَنُوعُ للمُهْر .

(٣) ديوانه بشرح الأعلم ص ١١٠ ، وتخريجه فى ص ٢٢٩ ، عن المعانى الكبير ص ٥٥٦ . وقال الأعلم : « الكفىءُ : المكافىءُ فى النسب . يقول : لا يحسُدون هذا الشريف ، ويُفَضِلون على الجار وابن العمّ » . وقال ابن قتيبة : « أى يحالفون الكفىّ الكفء ، ويصلون الغريب ، ويفضلون على الجار » .

(٤) فى أ : « عَلِمُوهم » . ويرى المرصفى أنّ « خير حىّ » خبر « أجدر الناس » فى بيتٍ سابق . رغبة الآمل ٢٠٧/١ .



وإن لم تجعله خبرَ مبتدأ محذوف ، كان « عُلِمُوا » على ضربين ، أحدهما : عُرِفُوا : و « خير حيٍّ » حالٌ مُقدّمة .

والآخَرُ : عِلْمُ القَلْبِ ، فيكون « خير حيّ » مفعولًا مقدَّماً ، و « لِكَفِيءٍ » بدلٌ من « لِمَعَدٍّ » .

وإن شئتَ جعلتَ « عُلِمُوا » خبراً لِمبتدأ ، ونَصبْتَ « خير حيٍّ » أى هم علموا خيرَ حيٍّ .

قال الكُميت [(١)] ، أو غيره :

وأنتَ ما أنتَ فى غَبْراءَ مُظْلِمةٍ　　　إذا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعِبُ الفُضُلُ

إن قلتَ : بِمَ يتعلَّقُ الظَّرفُ [(٢)] ؟

فالقولُ فيه أنّه فى موضع حالٍ ، والعاملُ فيها ما فى قولِهِ : « ما أنتَ » من معنى المدح والتَّعظيم ، كأنّه قال : عظُمْتَ حالًا فى غبراءَ ، وليس فى الكلام ما يصحُّ أن يكونَ عاملًا فى الظَّرف ، غيرُ ما ذكرنا ؛ ألا تَرَى أنه لا يتعلّقُ بمُظْلمةٍ بغَبْراءَ [(٣)] ، من حيث لم تتقدم الصفةُ على الموصوف ، فكذلك ما يتعلَّقُ به ، ولا يصحُّ فى المعنى أيضاً .

---

(١) شعر الكميت ٩/٢ – بيت مفرد – وتخريجه فى ص ٢٦٩ ، وزِد عليه : الغريبين ٧١/١ ، والمقتصد ص ٧٢٦ ، والمخصص ٨٩/١٣ ، عن أبى عبيد . والخزانة ٣٠٨/٣ – صدره من غير نسبة – عن كتابنا ، استطراداً مع الشاهد التالى .

وقال أبو عبيد : « يقال أَلَّ يؤُلُّ أَلاًّ وأَلَلاً وأَليلاً ، وهو أن يرفع الرجل صوته بالدعاء ويجأر فيه . فقد يكون « ألليها » أنه أراد الأَلَل ثم ثنّاه ، كأنه يريد صوَتاً بعد صوت . وقد يكون « ألليها » أن يريد حكاية أصوات النساء بالنبطية إذا صرخْن ، وقد يقال لكل شئ محدَّد : هو مؤَلَّل » . غريب الحديث ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .

والكاعب : الجارية التى نهد ثَدْيُها . والفُضُل ، بضمتين : هى المرأة فى ثوب واحد تخالف بين طرفيه على عاتقها ، وليس تحته شئ ، ولا يكون ذلك إلاَّ فى بيتها . ويقال : رجلٌ فُضُلٌ أيضا . راجع شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٢ ، واللسان (فضل) .

(٢) يريد بالظرف هنا : الجار والمجرور ، فى قوله « فى غبراء » .

(٣) هكذا فى النسخة .



ويدلُّك على كَونِ معنى الفِعل فى هذا الكلام ، أنه استغنى به عن جواب « إذا » ، كأنه قال : إذا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعبُ الفُضُلُ ، عظُمْتَ ، أو أغْنَيْتَ ، أو كَفَيْتَ ، أو نحوَ هذا .

وإذا صَحَّ معنى الفِعلِ من ذلك ؛ من حيثُ ذكَرْنا ، كان قولُ الأعشى ، أيضا :

بانَتْ لِطِيَّتِها عَرارَهْ   يا جارَتا ما أنتِ جارَهْ (١)

« جارَةٌ » فيه ، فى موضعِ نصبٍ (٢) بما فى « ما أنت » ممَّا ذكَرْنا .

وأنشد أحمدُ بن يحيى لعَلْقَمةَ (٣) :

وقد أُصاحِبُ فِتْياناً شَرابُهُمُ   خُضْرُ المَزادِ ولَحْمٌ فيه تَنْشِيمُ

المضافُ قبلَ « خُضْرِ المَزادِ » محذوفٌ ؛ لأنّ التقدير : شرابُهم شَرابُ خُضْرِ المزادِ ؛ ألا تَرَى أن خُضرَ المزادِ لا يكونُ الشَّرابَ .

---

(١) ديوانه ص ١٥٣ ، برواية :

ياجارتى ما كنت جارَهْ   بانت لتحزننا عفارَهْ

ولا شاهد فيها . وهو بروايتنا فى المقتصد ص ٧٢٤ ، والمقرب ١/١٦٥ ، والخزانة ٣/٣٠٨ ، عن كتابنا ، وشرح الأشمونى ٣/١٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٣٨ ، وفى معجم الشواهد ١٤٥ ، وحواشى المقتصد مراجع أخرى . وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ٢١٣ ، وسينشده فى موضعين آخرين من هذا الكتاب .

وبانت : من البَيْن ، وهو الفراق . والطِّيَّة ، بكسر الطاء وتشديد الياء التحتيّة : النّيّة والقصد . وعراره : اسم امرأة .

(٢) على الحال ، كما يقتضى سياقه وتنظيره . والتقدير : نَبُلْتِ جارةً ، وكرُمْتِ جارةً . وهو أحد وجهين للنصب ، ذكرهما فى الإيضاح . والوجه الثانى – وقد بدأ به هناك – أن يكون على التمييز . قال : « يدلّ على ذلك جوازُ دخول « مِن » عليها ، فى نحو قول الآخر :

يا سيِّداً ما أنت من سيِّدٍ   موطأَ الأكناف رحبَ الذراعْ »

(٣) ديوانه ص ٧٧ ، وتخريجه فى ص ١٥١ . وروايته : « طَعامهم » .

ويقال : نشَّم اللحمُ تنشيمًا : تغيَّر وابتدأت فيه رائحة كريهة . والمزاد : ما يحتقبه الراكب خلفه ، يحمل فيه الماء . وخُضْر المزاد : أى أن الماء بقى زمنا طويلا فى المزاد فاخضرّ وتغيّر . قال ابن قتيبة فى شرح البيت : « كانوا إذا غزوا وسافروا ، قطعوا اللحم فجعلوه فى كرش ، فإذا أتى عليه أيام تغيَّر ، فذلك تنشيمُه . يقال : نشّم فى الأمر : أى بدأ فيه . وتخضَّر الكرشُ : إذا تغيَّر اللحمُ فيها ، فشبَّه خُضرتها بالمزاد إذا اخضرّ من الماء . أى يأكلون الكرش وما فيها عند إيغالهم فى السفر » . المعانى الكبير ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .



والمبتدأُ الذى [١] قولُه : « لحمٌ فيه تَنْشيمُ » خَبَرُه ، محذوفٌ ، تقديرُه : وطعامُهم لحمُ كذا ؛ لأنَّك إن لم تُقَدِّرْ حذْفَ المبتدأ ، كان التقدير : شرابُهم شَرابُ خُضْرِ المزادِ ولحمٌ ، واللَّحمُ لا يكون شراباً ، فإذا كان كذلك ، فلا بُدَّ من تقدير حَذْفِ المبتدأ .

وأنشد أحمدُ بن يحيى :

مِن الصُّهْبِ السِّخالِ بكُلِّ وَهْدٍ   حُوارٌ وَهْىَ لازِمةٌ حُوارَا [٢]

إن قيل : ما موضِعُ قوله : « من الصُّهْبِ » ؟

فإنّه يكون ظَرْفاً ، والعاملُ فيه قولُه : « بكُلِّ وَهْدٍ » ؛ ألا تَرَى أن الظَّرفَ يتقدَّم إذا عَمِل فيه المعنىَ . ولا يجوز أن يكونَ حالًا ؛ لأنَّ الحالَ لا يتقدَّمُ إذا عَمِل فيه المعنى ، كما يجوزُ تقدُّمُ الظَّرف .

فقولُك : « بكُلِّ وَهْدٍ » على هذا ، مستقِرٌّ فيه ضميرٌ ، على قول مَن رَفَع بالابتداء ، ولا شيءَ فيه ، على قولِ مَن رَفَع بالظَّرف [٣] .

وإن جعلتَ : « مِن الصُّهْب » المُسْتَقَرَّ ، فقولك : « بكلّ وَهْدٍ » يجوز أن يكون حالًا متقدمةً ، وفيها ذِكْرٌ [٤] مِن حُوارٍ .

قال عنترةُ [٥] :

لقد كذَبَتْكَ نَفْسُك فاصْدُقَنْها   لَمَا منَّتْكَ تَغْرِيراً قَطامِ

---

(١) فى أ : « الذى هو قوله » ، وحذفت « هو » لأن الكلام لا يستقيم بها .

(٢) وجدته فى شعر الراعى النميرى ص ٧١ ، وذلك قوله :

يضَعْنَ سِخالهنّ بكلِّ فجٍّ   خَلاءٍ وهْىَ لازمة حُوارَا

ولا شاهد فى هذه الرواية على ماساقه أبو على .

والصُّهْب من الإبل : التى ليست بشديدة البياض . وقيل : الأصهب من الإبل : الذى يخالط بياضَه حُمْرة . وقالوا : خير الإبل صُهْبُها وحُمْرُها . والسِّخالِ : جمع سخلة ، وهى ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكراً كان أو أنثى . والحوار : ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل . والوهد والوهدة : المطمئنّ من الأرض ، والمكان المنخفض ، كأنه حفرة .

(٣) سيأتى الكلام عليه مبسوطا ، فى (باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء) .

(٤) أى ضمير .

(٥) ديوانه ص ٢٤٢ . واللام فى « لما » ضبطت فى أ بالكسر ، ثم شطب الناسخ شطباً ظاهراً على الكسر ، ووضع فوقها علامة الفتح .

=

يجوز أن يكون « ما » بمنزلة الذى ، ووُضِعَتْ موضعَ « مَنْ » ، وقد تأوَّل أبو الحسن [١] ، علَى هذا ، مواضعَ من القرآن ، فيكونَ التقدير : لَمَنْ مَنَّتْكَ تَغْرِيراً قطامِ ، وأنَّثَ « ما » على المعنى ، فى قوله : « لَمَا مَنَّتْك » ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ﴾ [٢] .

فإن رفعتَ التغريرَ ، فقلت : « لَمَا منَّتْكَ تغريرٌ قَطامِ » ، وجعلتَ « ما » بمنزلة الذى ، أو المصدرَ ، لم يستقمْ ؛ لأنَّك تَفْصِلُ بينَ الصِّلةِ والموصول .

فإن قلت : أُضْمِرُ فى قوله : « مَنَّتْكَ » شيئاً ، وأَجْعلُ « قطامِ » بدلًا منه ، لم يَجُزْ أيضا ؛ لأنّ البدلَ لا يجوز إخراجُه مِن الصِّلة ، كما لا يَجُوزُ ذلك فى المُبْدلِ منه .

ولكنْ إن أضْمرتَ فى « منَّتْكَ » فاعلًا ، فقلت : الذى منَّتْك ، تريد : الذى منَّتْكَهُ ، فتعود الهاءُ إلى الموصول ، ثُمّ كأنَّه قيل لك : مَن المُمَنِّى ؟ فقلت : قَطامِ ، لم يَمتنع ؛ لأنه لا فَصْلَ حينئذ فى ذلك بينَ صِلةٍ وموصول .

ويجوز أن تجعل « ما » زائدة ، فيكون : لَمَنَّتْكَ تغريراً ، فَعَدَّى « مَنَّتْ » إلى مفعولين ، كقوله [٣] :

.... فإنَّما   منَّتْك نَفْسُكَ فى الخَلاءِ ضَلالَا

= ورواية الديوان : « فاكذبنها » . وقال الأعلم فى شرحه : « قد كذبتك نفسُك : أى كذبتك حين منتك لقاء قطام وقضاء حاجتك منها ، وقطام فى موضع نصب بمنّتك . والمعنى : لما منتك نفسك قطام – أى من لقائها – فاكذبنها ، أى أكذبها فيما منّتك به ... ويروى « فاصْدقنها » : أى اصدقها فى أنك لا تصل إلى ما منتك به عن قطام » .

(١) انظر فهارس معانى القرآن ، لأبى الحسن الأخفش ص ٦٤٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٣١ .

(٣) الأخطل . ديوانه ص ١١٦ ، ونقائض جرير والأخطل ص ٨١ ، وفى حواشيها فضل تخريج . وانظر شرح أبيات المغنى ١/٢٣٧ – ٢٣٩ .

وصدر البيت :

فانْعِقْ بضأنك ياجرير فإنما

والنعيق : دعاء الراعى الشاء بصوته . وفعله من باب منع وضرب . يعيِّره أنه من رعاة الغنم ، ولا مكان له فى المفاخر والأمجاد . ويقول له : إن ما منتك نفسُك به فى الخلاء ، أنك من العظماء ، فضلال باطل ، لا تقدر على إظهاره فى الملأ .



أو جَعَله مفعولًا له ، كقولك : منَّتْكَ التَّغْرِيرَ .

قال الأعشى [١] :

هذا النهارُ بَدالَها مِن هَمِّها ما بالُها باللَّيلِ زالَ زوالَها

رواه أبو الحسن [٢] : « هذا النَّهارَ » ، بالنصب ، وكذلك رواه أبو عمرٍو الشَّيبانيّ .

فأمّا من رفع « النهار » فجعلَه وصْفاً لهذا ، وحذَفَ الراجعَ مِن خَبَر المبتدأ ، كأنه : هذا النَّهارُ بَدَالَها فيه .

فأمّا فاعل « بَدَا » فيكونُ البَداءَ ، الظاهِرَ فى قول الآخَر [٣] :

لعلَّك والموعودُ حقٌّ لقـاءُهُ بَدالَكَ فى تلك القَلُوصِ بَداءُ

فأضْمَر المصدرَ الذى أظْهَره هذا الشاعرُ الآخَرُ ؛ لدلالةِ الفعلِ عليه ، ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ ثُمَّ بَدَالَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ ﴾ [٤] .

ويجوز فى قياس قول أبى الحسن ، فى إجازته زِيادةَ « مِن » فى الواجب : هذا النهارُ بدالَها فيه مِن هَمِّها ، أى هَمُّها .

---

(١) ديوانه ص ٢٧ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٤٩ ، وفعلت وأفعلت للسجستانى ص ١٨٩ ، والأضداد ، له ص ١٢٩ ، ولابن الأنبارى ص ٢٤١ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ص ١٠٨ ، والمنصف ٢١/٢ ، والتهذيب ٢٥٤/١٣ ، والمخصص ١٨٩/١٢ ، واللسان (زول) ، ومعجم الأدباء ١١٧/٧ (ترجمة المازنى : بكر بن محمد) . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٤٧ أ ، والحلبيات ص ٢١٩ ، والبصريات ص ٥٨٣ . وأعاد إنشاده فى أواخر هذا الكتاب . وأثبته الأستاذ حسن كامل الصيرفى ، رحمه الله ، فى لحق كتاب طيف الخيال ص ٢٣٠ ، عن « الموازنة » المخطوطة .

(٢) الأخفش ، كما تقدم فى التعليق السابق .

(٣) هو محمد بن بشير الخارجى – نسبة إلى خارجة بن عدوان بن عمرو بن قيس بن يعلان بن مضر – من شعراء الدولة الأموية . وكان رجل قد وعده بقلوص ، ثم مطله ، فقال فيه هذا الشعر . انظر شعره ص ١٧١ ، ضمن « شعراء أمويُّون » للدكتور نورى القيسى – الجزء الثالث . والخزانة ٢١٣/٩ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٥/٦ ، وفيهما نقلٌ عن كتابنا . وأعاد أبو على إنشاد البيت فى أواخر الكتاب . وانظر ديوان الشماخ ص ٤٢٧ ، حيث نسب الشاهد إليه .

(٤) سورة يوسف ٣٥ ، وانظر كلام النحاة عن فاعل ﴿ بدا ﴾ فى الكتاب ١١٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤١/٢ ، والبحر ٣٠٧/٥ ، وسيعيد أبو على كلاماً حول هذه الآية فى أواخر الكتاب .

ومَن استْجازَ حَذْفَ الفاعلِ ، ممَّن خالَفَ سيبويه ، جازَ على قياس قوله : أن يكون « مِن هَمِّها » صفةً للفاعلِ المحذوف ، كأنه : بدَالَها بَدْوٌ مِن هَمِّها ، فتحذفَ الفاعِلَ ، وتُقيمِ صِفَتَهُ مُقامَه ، ولا تُضمِرُه فى الفِعل .

ومَن أضْمَر فى « بدا » الفاعلَ ، ولم يُجزْ زِيادةَ « مِن » فى الواجب ، كما يُجيزه أبو الحسن ، كان قولُه : « مِن هَمِّها » فى موضعِ نَصْبٍ بالحال ، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى المُضمَر ، فى « بَدَا » .

ومَن نَصَب « النهارَ » من قولِه : « هذا النَّهارَ » جاز فى نصبه وجهانِ : أحدُهما على : زيداً مررتُ به . والآخَرُ : أن يكون ظَرْفاً لِبدا ، كأنه : بَدَالَها البداءُ فى هذا النَّهار .

ويجوز أن يكونَ قولُه : « هذا » فى قول مَن نَصب « النَّهارَ » إشارةً إلى الارتحِال ، كأنَّه لما قال : « رحَلَتْ » [١] قال : هذا الارتحالُ بَدالَها النَّهارَ ، فيكونُ فى « بدا » ذِكْرٌ [٢] يعودُ إلى المبتدأ الذى هو « هذا » ، وكان المعنى عليه ؛ لأنّ المعنى : هذا الارتحالُ ، والمفارقةُ بَدالَها فى النهار ، فما بالُها فى الليل يعتادُنا خيالُها ، هَلَّا فارقَتْنا بالليل ، كما فارقَتْنا بالنَّهار !

فأمّا فاعلُ « زال » فى قولِ مَن نَصَب « زوالَها » فجائزٌ أن يكونَ الهَمّ ؛ لأنَّ ذِكْرَه قد تقدَّم ، كأنه قال : زال الهَمُّ زوالَها ، فدَعا عليها بأن يزولَ الهَمُّ زوالَها ، أى زال هَمُّها معها ، حيث زالتْ . وقد حُكِى هذا القولُ عن أبى عمرٍو الشَّيبانىّ .

ويجوز أن يكون فاعلُ « زال » اسم اللهِ عزّ وجلّ ، كأنه قال : زالَ [٣] اللهُ زوالَها ، من قولِه : زِلْتُه فلم يَنْزَلْ ، وعلى هذا قولُ ذى الرُّمَّة [٤] :

وبيضاءَ لا تَنْحاشُ منَّا وأُمُّها ... إذا ما رأَتْنا زِيلَ منَّا زَوِيلُها

---

(١) هو قوله :

رحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدوةً أجمالَها ... غضبَى عليك فما تقول بدالها

(٢) أى ضمير .

(٣) يقال : زال اللهُ زوالَها ، وأزال . وأنكره الأصمعى . راجع الموضع السابق من فعلت وأفعلت . واللسان (زول) . وسيعيد أبو على الكلام على هذا البيت مبسوطا فى أواخر الكتاب .

(٤) ديوانه ص ٩٢٣ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠٤ ، وزِد عليه : فعلت وأفعلت – الموضع السابق – =



وقال الأعشى ، فى رواية أبى عمرٍو الشَّيبانىّ :

وما عِنـدَه مجدٌ تليـدٌ ولالَـهُ مِن الرِّيح فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبا (١)

تقديرُ هذا : ولا لَهُ مِن فَضْلِ الرِّيحِ فَضْلٌ ؛ لا فَضْلُ الجَنُوبِ ، ولا فَضْلُ الصَّبا ، فحذَفَ المُضافَ ، والمعنى أنه لم يُنِلْ أحداً ، فيكونَ كريحِ الجَنُوب ، فى مَجيئها بالغَيْث ، ولم يُنَفِّسْ عن أحدٍ كُرْبةً ، فيكونَ كريحِ الصَّبا ، فى طِيبها . وروَى غيرُه :

وما عندَه رِزْقٌ علمتُ ولا لَهُ علىَّ مِن الرِّيحِ الجَنُوبُ ولا الصَّبا (٢)

وتقدير هذا أيضاً : ولا لَهُ علىَّ من فَضلِ الرِّيح ؛ فضلُ الجَنُوب ، ولا فضلُ الصَّبا

وقال أُميَّةُ (٣) :

له ما رأتْ عينُ البصيرِ وفَوْقَه سماءُ الإلهِ فوقَ سِتٍّ سَمائيا

= والحيوان ٥٧٤/٥ ، وروايته : « زال منها زويلُها » . وأعاد أبو على إنشاده فى أواخر الكتاب . وقد صرَّح هناك بوجه الاستشهاد فى البيت ، قال : « فبناؤه للمفعول يدلُّك على أنه متعدّ » .

وقوله : « بيضاء » يريد بيضة نعام – وذكر فى البيت التالى أن هذه البيضة حامل ، أى فيها فرخ – ولا تنحاش منا : أى لا تحرَّكُ منّا ولا تفزع . وأمها – يعنى النعامة – إذا رأتنا أخذها منّا فزَعٌ وفَرَق . ويقال للرجل إذا رأى رجلا فأخذه منه محاذرة وفزع : « زِيل منه زَوِيله » .

(١) ديوان الأعشى ص ١١٥ ، من قصيدة بائية ، يهجو فيها عمرو بن المنذر بن عبدان ، ويعاتب بنى سعد بن قيس . يصف عمراً بأنه لم يرث مجداً قديما ، وأنه ليس له حَظٌّ من الخير ، فلا هو كريح الجنوب التى تلقح السحاب فينزل بالغيث ، ولا هو كريح الصَّبا التى تلقح الأشجار فتأتى بالطيب .

(٢) وهناك رواية ثالثة ، هى :

ومالــه من مجد تليــدٌ ومالَـــهُ من الريح حَظٌّ لا الجنوب ولا الصبـــا

وتأتى هذه الرواية شاهداً على حذف واو الإشباع من « وماله » الأولى ، واختلاس النطق بالهاء . راجع الكتاب ٣٠/١ ، والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والأصول ٤٦٠/٣ ، والإنصاف ص ٥١٧ ، وضرائر الشعر ص ١٢٣ .

(٣) ديوانه ص ٣١٧ ، والكتاب ٣١٥/٣ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، والأصول ٣٤١/٣ ، ٤٤٥ ، والخصائص ٢١١/١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، والصحاح (سما) ، والمخصص ٣/٩ – عن أبى على – وضرائر الشعر ص ٤٤ ، والتكملة للصاغانى ٤٣٩/٦ ، والخزانة ٢٤٤/١ – ٢٤٧ ، وحكى شيئا من كلام أبى على فى هذا الكتاب . وسماه « الإيضاح » فقط ، ولم أجده فى الإيضاح النحوىّ .

والرواية فى ديوان أمية المطبوع « فوق سبع سمائيا » ، وكذلك فى مراجع التخريج . وقال ابن جنى فى الخصائص ـــ ٢١٢/١ : « وكان أبو على ينشدناه : فوق ست سمائيا » . وقال البغدادى فى الخزانة ٢٤٧/١ : =



المعنى : وفوقَ ما رأتْ عينُ البصير سماءُ الإله .

فأمّا « فوقَ ستٍّ سمائيا » فمَن رفَعَ الاسمَ بالظَّرف ، كان متعلّقاً بمحذُوفٍ ، فى موضع حالٍ ، والعامِلُ فيها الظَّرفُ الأوّل ، وذو الحالِ سماءُ الإله ، والذِّكرُ [١] الذى فى قوله : « فوقَ ستٍّ سمائيا » المرفوعُ يعودُ إليها .

ومن رفع الاسم بالابتداء ، كان التقديرُ عنده : وسماءُ الإله فوقَه ، وكان قوله : « فوقَ سِتٍّ سَمائيا » حالًا من الذِّكر المرفوع فى « فوقه » ، والذِّكرُ الذى فى قوله : « فوقَ ستٍّ سمائيا » يعودُ إلى هذا الذّكر .

ولا يجوز أن يكون « فوقَ ستٍّ سمائيا » حالًا من « سماء الإله » ، كما كان فى القول الآخَر ؛ لأنه لم يعملْ فيها ما يصحُّ أن يكون عاملًا فى حالٍ ، ولا تعمل « السماءُ » فى حالٍ .

فإذا كان كذلك ، علمتَ أن الحالَ التى هى فوقَ ستٍّ سمائيا ، عن الذّكرِ [١] العائد إلى الابتداء العامل فيها الظرفُ العاملُ فى ذى الحال الرَّفعَ .

وقال أميّةُ أيضاً :

ومِن خَلفِه ذاك المُبِينُ شِعارُهُ ... له أثَرٌ علَى البريّة عالِيا [٢]

قيل : المبينُ ، يعنى الشمسَ ، وشعارُه : ما استَشْعَر مِن الضوءِ .

= « وكذا رأيته أنا قد أثبته فى الإيضاح – يريد كتابنا هذا – وكذلك رأيته أنا أيضا فى ديوان أمية ، فيكون المراد بسماء الإله : السماء السابعة » . وقال الصاغانى – فى الموضع المذكور من التكملة بعد أن ذكر رواية الجوهرى « سبع » قال : « والرواية : ست سمائيا . والسابعة هى التى فوق الست » . والمراد بها العرش .

والبيت يأتى شاهدا على ثلاث ضرورات شعرية : الأولى : أنه جمع سماء على فعائل ، نحو شمال وشمائل ، وحقه أن يكون على فُعول (سُمِىّ) ونظيره عناق وعُنُوق . ومعلومٌ أنه يجمع أيضا جمع التأنيث (سماوات) .

والثانية : أنه أقرّ الهمزة العارضة فى الجمع ، مع أن اللام معتلة . وحق هذه الهمزة العارضة مع اعتلال اللام ، أن تقلب ياء ، نحو خطيئة وخطايا ، ومطيّة ومطايا ، ولم يقولوا : خطائى ، ولا مطائى .

والثالثة : أنه أجرى الياء فى (سمائى) مجرى الباء فى ضوارب ، فمنعها من الصرف ، حيث فتحها فى موضع الجر . والمعروف فى مثل هذا أن تقول : هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ، فتحذف الياء وتدخل التنوين ، الذى هو تنوين العِوض .

(١) أى الضمير .

(٢) لم أجده فى ديوانه ، طبع بغداد ، وطبع دمشق ، ولم أجده أيضاً فى شئ من كتب النحو التى بين يدىّ .

وقولُه : « له أثرٌ على البريّة » ، إن جعلتَ قولَه : « على البريّة » متعلّقاً بالأثر ، وجعلتَه جارياً مَجْرَى المصدرِ ، كقوله :

غَزاتُكَ بالخيلِ أرضَ العَدُوّ [1]

وقولِه :

وبعدَ عَطائكَ المائةَ الرِّتاعا [2]

فإنَّ الحالَ ، على قولِ مَن رفع بالظرف ، عن النّكرة ، التى هى « أثرٌ » ، والعامِلُ فى الحال التى هى « عاليا » الظرفُ الذى هو « له » ، والذّكرُ [3] الذى فى الحالِ يعود على « أثرٍ » النكرةِ .

ومَن رفع بالابتداء ، كان الحالُ عن الذّكر الذى فى « له » ، والحالُ للذّكر ، والعاملُ فيها الظرفُ .

وإن جعلتَ قولَه : « على البريّة » صِفةً للنكرة ، وجب أن تعلّقَه بمحذوف ، وتُضَمِّنَه ضميراً مرفوعاً ، فيَصلُح أن يكونَ « عاليا » حالًا عن الضمير الذى فى الصّفة ، ولا يصحُّ ذلك على التقدير الأوّل ؛ لأنه بمنزلةِ اسمٍ منصوب ، لا ذِكْرَ فيه فيكونَ عنه حالٌ .

---

(١) سيعيد أبو على إنشاده قريباً بهذه الرواية :

غزاتك بالخيل أرض العدوّ (م) فاليوم من غزوةٍ لم تَجِمْ

وقد وجدته ملفقاً من بيتين للأعشى ، فى ديوانه ص ٣٧ ، من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب . برواية :

مقادك بالخيل أرضَ العدوّ وجُذْعانُها كلَفِيظ العَجَمْ
وجيشهمُ ينظرون الصَّبا حَ فاليومَ من غزوةٍ لم تخِمْ

ويقال : وجم يجم وجماً ووجوماً - بالجيم - أى سكت فزعا ، وأطرق من شدة الحزن ، ويقال : خام عنه يخيم خَيْماً : نكص وَجبن . وانظر رواية أخرى فى المعانى الكبير ص ٥٣ .

(٢) صدره :

أكُفراً بعد ردِّ الموت عنى

وسعيد أبو على إنشاده قريبا . وهو للقطامى ، فى ديوانه ص ٣٧ . وانظر الأصول ١/١٤٠ ، والتبصرة ص ٢٤٤ ، والخزانة ٨/١٣٦ .

(٣) أى الضمير . وهو مصطلح يتكرر كثيرا .



فأمّا قولُه : « له (١) أثَرٌ على البريّة عاليا » ، فإنّ مَن رفع الاسمَ بالظّرف ، يجئُ على قوله أن يَعملَ فى الجُملةِ التى هى : « له أثَرٌ » واحدٌ من ثلاثة أشياءَ : الظّرفِ ، أو الاسمِ المُبْهمِ ، أو المبين .

ومَن رفع بالابتداء ، زاد فى الكلام على قوله اسمٌ ، يجوز أن يكونَ الحالُ عنه أيضاً ، وهو الذّكْرُ الذى يصيرُ فى الظرف ، العائدُ إلى الابتداء . والعاملُ فى الحال أيضاً أحدُ الأشياء الثلاثة التى يجوزُ عملُ كلِّ واحدٍ منها فى القولِ الآخَر فيها ، العائدُ (٢) من الحال إلى ذى الحال ، الذِّكْرُ الذى فى « لَهُ » المجرورُ .

ولا يجوز أن يكونَ العائدُ إليه مرفوعاً ؛ لأنه قد ارْتَفَع به الظاهرُ ، أو المُضمَرُ ، على قولِ مَن رفع بالابتداء ، فإذا ارتفع به شئٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ ، لم يَحتملْ أن يرتفعَ به شئٌ آخَرُ ، فيرتفعَ به شيئان ، ولكنِ العائدُ إلى ذى الحال ، الذِّكرُ المجرورُ .

وقال أُميَّةُ (٣) :

رَجُلٌ وثَورٌ تحتَ رِجلِ يمينِهِ والنَّسْرُ للأُخْرَى وليثٌ مُرْصَدُ

قوله : « للأُخْرَى » خَبَرٌ للنَّسْر ، و « لَيْثٌ مُرْصَدُ » معطوفٌ على النَّسْر ، و « مُرْصَدٌ » صفةٌ للنكرة ، والخبر محذوفٌ ، تقديره : وليثٌ مُرْصَدٌ للأُخرى ، فحذَفَ ، مِثلُ زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ، وكأنَّ النَّسْرَ والليثَ ، فى هذه الجِهة ، مِثْلُ الرَّجُلِ والثَّور (٤) ، فى الجهةِ الأُخرى .

قال أُميَّةُ ، يُعَظِّم اللهَ تعالى :

الحاملُ النارَ فى الرَّطْبَيْنِ يَحْمِلُها حتى تَجِيءَ مِن اليَبْسَيْنِ تَضْطَرِمُ (٥)

لا يخلو قولُه : « الحاملُ » من أن يكونَ ابتداءً ، أو خبرَ مُبْتدأ ، فإن كان خبرَ مبتدأ ، أمكنَ أن يكونَ جميعُ ما فى البيت مِن صِلَةِ الحاملِ .

---

(١) سقطت « له » من أ ، ولعل الذى أسقطها وجودُها فى كلمة « قوله » .

(٢) هكذا . ولعل الصواب : « والعائد » بالواو .

(٣) ديوانه ص ١٨٥ ، وتخريجه فى ص ١٨٣ . وروايته : « والنَّسر لليُسْرَى » . وزد فى تخريجه : مسند الإمام أحمد ٢٥٦/١ (مسند ابن عباس) ، ومجمع الزوائد ١٣٠/٨ (باب جواز الشعر والاستماع إليه . من كتاب الأدب) .

(٤) فى أ : « والثوب » خطأ .

(٥) لم أجده فى ديوان أمية المطبوع ببغداد ، والمطبوع بدمشق . مع وجود شعرٍ له من بحر البيت وقافيته ومعناه .



فأمّا قولُه : « فى الرَّطْبَيْن » فإنه يجوز تعلُّقه بشيئين ، أحدُهما : أن يكونَ ظرفاً للحَمْل ، أى يَحْمِلُ فى الرَّطْبين ، ولا شىءَ فيه على هذا .

ويجوز أن يكونَ حالًا من النّار ، فيتعلَّق بمَحْذُوف ، ويتضمَّنَ ضميراً من ذى الحال ، التى هى « النارُ » .

فأمّا قولُه : « يحملُها » فيكونُ حالًا مؤكّدةً من الحَمْل الذى فى الصِّلة ، مثل قوله [١] :

كفَى بالنَّأْىِ من أسماءَ كافِ

وأبياتٌ نحوها قد جاءت .

وإذا جعلتَ « يَحْمِلُ » حالًا ، أمكنَ أن يكون « فى الرَّطْبَين » حالًا من ضمير « النار » المنصوبة ، وأن يكونَ ظرفاً للفِعل ، ولا يكونُ حالًا من ضمير الفاعل ، كما لم يجعلْه حالًا من الضمير المرفوع فى « الحامل » ، لأنّ الحاملَ اسمُ اللهِ عزَّ وجَلَّ ، فلا يكونُ [٢] أن تجعلَه حالًا من « الرَّطْبَيْن » .

فإن قلت : فقد قال تعالى : ﴿ وَهُوَ اللهُ فِى السَّمَٰوٰتِ ﴾ [٣] .

---

(١) هو بشر بن أبى خازم . وتمام البيت :

وليس لحبّها إذا طال شافِ

وسبق تخريجه .

(٢) هكذا فى أ ، وهو صحيح . ولعله : « فلا يمكن » فقد سبق نظيره بصيغة الماضى .

(٣) سورة الأنعام ٣ . والآية بتمامها : ﴿ وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون ﴾ . وظاهر تمثيل أبى على أنه يجيز أن يكون قوله ﴿ فى السموات ﴾ متعلق بمحذوف حال ، ولكنه ليس حالاً من لفظ الجلالة ، هو حال من المصدر الذى هو : ﴿ سِرَّكم وجهركم ﴾ ثم قدّمت الحالُ على صاحبها ، وعلى عاملها . هكذا قال المعربون . على أن أبا البقاء العكبرى نقل عن أبى على أنه لا يجوز أن تتعلق ﴿ فى ﴾ باسم الله ؛ لأنه صار بدخول الألف واللام والتغيير الذى دخله ، كالعَلَم ، ولهذا قال تعالى : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾ سورة مريم ٦٥ .

وحكى أبو حيان إعراب أبى على للآية الكريمة . قال : « قال أبو على : هو ضمير الشأن . والله مبتدأ ، خبره مابعده . والجملة مفسرة لضمير الشأن » قال أبو حيان : وإنما فرّ إلى هذا ؛ لأنه إذا لم يكن ضمير الشأن كان عائداً على الله تعالى ، فيصير التقدير : الله الله ، فينعقد مبتدأ وخبر من اسمين متحدين ، لفظا ومعنى ، لا نسبة بينهما إسنادية ، وذلك لا يجوز ؛ فلذلك والله أعلم تأول أبو على الآية ، على أن الضمير ضمير الأمر . والله : خبره يعلم . وفى السموات وفى الأرض : متعلق بيعلم . والتقدير : والله يعلم فى السموات وفى الأرض سرّكم وجهركم » . البحر المحيط ٧٢/٤ ، =



فذلك أحسنُ ؛ لعُمُومِ المدحِ .

ولا تمتنعُ على واحدٍ مِن المذهبين أن تجعلَه حالًا من الضّمير ، وإن كانت الحالُ متقدمةً ؛ لأنَّ ذا الحالِ مضمرٌ .

وأمَّا « حتَّى » فتكونُ متّصلةً بالحامل ، التقدير : حَمَل فى الرَّطْبين كى يجئَ فى اليَبْسَيْن ، كما تقول : كلَّمتُه حتى يأمُرَ لى بشيء ، أى كى يأمُرَ لى ، و « فى اليَبْسَيْنِ » ظَرفٌ ليجىء ، و « يَضْطرمُ » حالٌ من الضّمير الذى فى « يجىء » .

وإن شئت جعلْتَ « من اليَبْسين » متعلّقاً بيضطرم ، فجعلْتَه ظرفاً ، أو حالًا .

وإن جعلتَ الحاملَ ابتداءً ، وجعلتَ « يحملُها » الخبرَ ، لم يحسُنْ أن تجعلَه خَبراً ، كما جعلْتَه حالًا ؛ لأنّ الحالَ قد تجيءُ مؤكّدةً ، والأخبارُ ينبغى أن تكونَ مفيدةً ؛ ألا تَرَى أنه [(١)] حَمَل :

إذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أشْنَعَا

= والتبيان فى إعراب القرآن – المطبوع باسم إملاء ما من به الرحمن – للعكبرى ٢٣٥/١ – طبعة مصطفى الحلبى . وخيرُ مَن جَمَع أعاريبَ هذه الآية : السمين الحلبى ، فى كتابه : الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون . ورقة ٢٩٦ ب – نسخة مكتبة شهيد على باشا ، باستانبول .

(١) يريد سيبويه . والشاهد فى كتابه ٤٧/١ ، لعمرو بن شأس الأسدى ، برواية :

بنى أسد هل تعلمون بلاءَنا   إذا كان يوماً ذا كواكبَ أشنعا

قال : « أضمر لعلم المخاطب بما يعنى ، وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول : « أشنعا » ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا » .

والبيت فى شعر عمرو بن شأس ص ٣٦ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : البغداديات ص ٥٤٥ ، والأزهية ص ١٩٦ . وأنشده أبو على أيضا فى الشيرازيات ١٣٧ ب ، لكنه رَكّبه من صَدْر يجيء فى شعر مقّاس العائذى ، وهو :

فِدًى لبنى ذُهل بن شيبان ناقتى   إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا

والقافية فى شعر مقّاس : « أشهبُ » . راجع الكتاب ٤٧/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ . ويقال : يوم ذو كواكب : إذا وُصِف بالشدة ، كأنه أظلم بما فيه من الشدائد حتى رئيت كواكب السماء . كما تقول للرجل تهدده : لأرينّك الكواكبَ ظُهرا . ومنه قول طرفة :

وتُريك النَّجْمَ يجرى بالظُّهُرْ

وعلى اعتبار « كان » هنا تامة تكتفى بمرفوعها ، يكون قوله « أشنعا » منصوباً على الحال المؤكدة . وقد أشبع الكلامَ عليه أبو على ، فى البغداديات . وانظر الخزانة ٥٢١/٨ ، استطراداً .



على « وَقَع [١] » ، ولم يجعلها الأُخرى .

فإن قال : أجعلُ « يحملُها » الخبرَ ، وأُعَلِّقُ « حتَّى » به ، وأَتأوَّلُ وَجْهَيْها ، فأقولُ : يَحْمِلُ إلى أن يجيءَ ، أو كى يجيءَ ؛ ليكونَ فيه زيادةُ فائدةٍ على ما كان فى المبتدأ ، ألا تَرَى أنه قد جاز : ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ ، ونُفِخَ نَفْخٌ شديدٌ ، فجاز من أجل الصِّفة ، وحَسُنَ ، ولولا الصِّفةُ لم يَحسُن : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، ولا نُفِخَ نَفْخٌ ، فكذلك أجعلُ ما تَعلَّقَ بيحملُها مُحَسِّناً لأن يكونَ خبراً ، كالصِّفة فى ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ ؛ لاجْتماعِهما جميعاً ، فى زيادة الفائدة ، وإذا كان كذلك ، لم يكن بمنزلة قولك : الذاهبةُ جاريتُه صاحبُها ؛ لأنَّ هذا الخبرَ لا زيادةَ فيه على ما أفادَ المبتدأُ ، وهذه المتعلِّقاتُ قد جَرَتْ عندَه مَجْرَى الصِّفةِ ؛ لما تُحدثُه من التخصيص ، كتَخْصيص الصِّفات ؛ ألا تَرَى أنه [٢] قد أجاز : « سِيرَ عليه مَلِيٌّ من النَّهارِ » ، جعلْتَ « من النَّهارِ » متعلِّقاً بمحذوف ، أو جعلتَه متعلِّقاً بنَفْسِ مَلِيٍّ ، فهو [٣] قولٌ .

وقال أُميَّةُ يصف الهلالَ :

لا نَقْصَ فيه غيرَ أنَّ خَبِيَّهُ ... قَمَرٌ وساهورٌ يُسَلُّ ويُغْمَدُ [٤]

يقول : إنَّ الهلالَ خِلْقَتُه أبداً خِلْقَةٌ واحدةٌ ، وإنّما يراه الرَّائى ناقِصاً لقُرْبِه من الشَّمس ، فعلَى قَدْرِ قُرْبِه منها ، وبُعْدِه عنها ، يكونُ تمامُه ونَقْصُه ، فى مرآةِ العين .

---

(١) ويقال : « حدث » . وقال ابن يعيش عن « كان » إذا جاءت بمعنى « وقع وحدث » : « وتسمَّى هذه التامَّة ؛ لدلالتها على الحدث ، واستغنائها بمرفوعها ، فهى فى عداد الأفعال اللازمة ، وتسمَّى الأُولى ناقصة ؛ لافتقارها إلى منصوبها » . شرح المفصل ٩٨/٧ .

(٢) يريد سيبويه . وهو فى الكتاب ٢٢٨/١ ويقال : مضى مليٌّ من النهار : أى ساعة طويلة .

(٣) هذا جواب قوله : « فإن قال أجعل يحملها الخبر » .

(٤) ديوانه ص ١٨٤ ، وتخريجه فى ص ١٨٣ ، وفيه : « خبيئه » . وقبل البيت الشاهد :

والشَّهرُ بين هلالـه ومحاقـه ... أجَلٌ لعلمْ الناس كيف يُعَدَّدُ

والساهور : قال عنه ابن دريد : « زعموا أنه القمر ، وقال قوم : دارة القمر ، وكان أميّة يستعمل السريانية فى شعره كثيرا ؛ لأنه قرأ الكتب » ثم أنشد البيت . الجمهرة ٣٣٩/٢ ، وقال فى ٣٩٠/٣ : « والساهور : القمر . وقالوا : الموضع الذى يغيب فيه القمر » . وحكاه عنه الجواليقى ، فى المعرب ص ٢٤٠ ، وانظر حواشى ديوان أمية ص ٣٦٤ (طبع دمشق) . وسيأتى تفسير أبى على ، للساهور بأنه ظل الأرض ، وهى الساهرة ، المذكورة فى القرآن العزيز . وذكر صاحب اللسان هذا التفسير ، وأتى به فى آخر الأقوال ، كأنه أضعفُها . وانظر تفسير القرطبى ١٩٩/١٩ .



فأمَّا قولُه : « وساهورٌ » فلا يَخلُو من أن يكونَ معطوفاً على « قمر » ، أو يكون قوله : « ساهورٌ » اسِتْنافاً ، فلا يجوز أن يكونَ معطوفاً علَى « قمر » ، على حَدِّ قولك : خَبِيُّكَ دِرْهَمٌ ودِينارٌ ؛ ألا تَرَى أن السَّاهورَ ليس بخَبِيٍّ للقَمر ، ولا منه فى شىء ، إنّما السَّاهورُ ظِلُّ الأرض ، الذى يَكْسِفُ القَمرَ ، بسَتْرِه ضِياءَ الشَّمسِ عن القَمر ، وضِياءَه عنها ، والسَّاهورُ : فاعولٌ مِن السَّاهِرة ، التى هى الأرض ، وقد قيل : إنَّ السَّاهرَ الذى هو خِلافُ الرَّاقِدِ مأخوذٌ من ذلك ؛ لأنَّ السَّاهرَ لا يَقْصِدُ الأرضَ ، وهذا عندى على غير قِياس ؛ لأنَّ السَّاهِرَ ينبغى أن يكونَ الجانحَ إلى الأرض ، لا المُتجافِىَ عنها ، كما قال :

وصاحبٍ نَبَّهْتُـه لِيَنْـهَضا إذا الكَرَى فى عَيْنِه تَمَضْمَضا

فقام عَجْلانَ وما تأرَّضا (١)

أى لا يَثْقُلُ جانِحاً إلى الأرض ، ولكنه يَخِفُّ إذا دُعِىَ ؛ إلَّا أنَّ السَّاهِرَ جاء على نحو : تأثَّمَ ، إذا اجْتَنَب الإثم ، وتَحَوَّب ، إذا لم يرتكب الحُوبَ ، فكذلك سَهِر : جَفَا عن الأرض .

والتقديرُ فى الإعراب : وثَمَّ ساهورٌ ، أو : فى الوجودِ ساهورٌ ، يُسَلُّ ويُغْمَدُ ، أى يُسَلُّ القَمَرُ منه ، وذلك إذا كان مُتجلِّياً غيرَ مكسوفٍ ، ويُغْمَدُ القَمرُ فيه إذا كُسِفَ ، فالتقدير : وفى الوجود ساهورٌ ، يُسَلُّ منه القَمرُ تارةً ، ويُغْمدُ فيه أُخرى .

ويُسَلُّ ويُغْمَدُ فى موضع رفعٍ ؛ لأنه صفةُ ساهُورٍ ، و « منه » و « فيه » محذوفتان ، كما حُذِف « فيه (٢) » عِنْدَه ، من قوله عزَّ وجَلّ : ﴿ يَوْماً لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ (٣) ،

(١) الأبيات الثلاثة مع رابع ، فى التهذيب ١٢/٦٣ ، ٦٤ ، واللسان (أرض) ، والأول والثالث فى المخصص ١٠/١٥٨ ، والمقاييس ١/٨١ ، ونسبهما ابن فارس لرجلٍ من بنى سعد . وأنشدها أبو زيد ، من غير نسبة فى النوادر ص ٤٦٦ ، وأفاد محققها نسبتها إلى الركّاض الدُّبيرى ، عن الجمهرة ٣/٤٦١ .

(٢) فى أ : « منه » وهو خطأ . فإن أقوال النحاة والمفسرين مجتمعة على أن المحذوف فى الآية الكريمة « فيه » . وأبو على قدّر المحذوف كذلك فى العسكريات ص ١٩٢ ، وكذلك سيبويه فى الكتاب ١/٣٨٦ – وهو المراد بقول أبى على : « عنده » فإنه يُضمر له من غير تقدّم ذِكْر – وانظر معانى القرآن للفراء ١/٣٢ ، وللأخفش ص ٨٨ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٣ ، وتفسير الطبرى ٢/٢٧ ، والبحر المحيط ١/١٨٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٦ ، ونظّر للمحذوف بظهوره فى قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾ سورة البقرة ٢٨١ – والمغنى ص ٥٠٣ (الباب الرابع) ، ص ٦١٧ (الباب الخامس) . واللسان (جزى) .

(٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ .



أو يكونُ حذَفَ الحرفَ ، وأوصل الفِعلَ بغير حرفٍ ، وحَذَف الضَّميرَ ، كما حُذِف من قوله : « الناسُ رجلان ؛ رجلٌ أكرمتُ ، ورجلٌ أهنتُ » [١] .

وقال [٢] :

وتَرَى شَياطِيناً تَرُوغُ مُضافَةً ورَواغُها ضَمِنٌ [٣] إذا ما تُطْرَدُ

تَرَى ، تقديرُه : تَعْلَمُ ؛ لأنك لا تُحِسُّ الشَّياطين ، ولكن تَعلَمُهم بخَبر الصَّادِقين .

فإن جعلتَ « تَرُوغُ » المفعولَ الثانى ، كان قولُه : « مضافةً » حالًا ، وإن جعلتَ « مُضافةً » المفعولَ الثانى ، كان موضعُ « تَرُوغُ » نَصْباً ، بأنَّه حالٌ ، والأحسنُ أن تجعلَه وصفاً ؛ لأنَّ « شَياطيناً » نكرةٌ .

قالوا : وإنَّما وصفَ العرشَ والكُرْسىَّ ، فكأنه قال : وتَعْلَمُ شياطينَ تجىءُ لتسترقَ السَّمْعَ .

قال : والمضافُ : المُلْجَأُ [٤] ، قالوا : واشتقاقُه مِن الضَّيف ، والضَّيفُ سُمِّىَ ضَيْفاً ؛ لأنه يَعْدِلُ عن الطَّريق ، فينزلُ بقومٍ ، والتقدير : وذو رَواغِها ضَمِنٌ ، وكان القياسُ أن يقولَ : ضامِنٌ ؛ لأنَّ « فَعِلٌ » إنَّما يكون لِما ثَبَتَ ، ممَّا يكون خِلْقةً ، أو غَريزةً فى لُزُومِ الخِلَقِ ، وقد عُلِّقَ هذا باستِقْبالٍ ، فكان ينبغى أن يكونَ مثل : بعيرُك صائدٌ غداً ، وعينهُ عاوِرَةٌ بعدَ غدٍ ؛ لتُوقِعَ عليه الجارِىَ على الفِعل ، لا الذى هو لِما ثَبت واستقرَّ .

ووَجْهُه الحكايةُ لما يصيرُ إليه فى المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [٥] ، وهو لم يكنْ بعدُ ، ومثلُه من الحكايةِ لِما مضى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللَّهُ

---

(١) أى أكرمتُه ، وأهنتُه . وسيعيد أبو على هذا المثال ، فى سياق قول الشاعر :

عَدس مالعباد عليك إمــارة أمنت وهذا تحملين طليــقُ

(٢) ديوان أمية ص ١٩٢ ، وتخريجه فى ص ١٨٧ .

(٣) فى الديوان : « شتَّى » . وقوله « تروغ » : أى تحيد وتميل .

(٤) المحْرجُ المثقَلُ بالشرّ . وقال أبو عبيدة : المضاف الذى قد أضافته الهموم . شرح القصائد السبع ص ١٩٥ ، واللسان (ضيف) .

(٥) سورة الأعراف ٥٠ .



عَلَيْهِ ﴾ (١) ، وقولُه : ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ (٢) .

وقال أُمَيَّةُ (٣) :

لولا وَثاقُ اللهِ ضَلَّ ضَلالُنا ... ولَسَرَّنا أنّا نُتَلُّ (٤) ونُوأَدُ

وَثاقٌ : فى موضع تَوْثقةٍ ؛ لأنه يتعدَّى فى المعنى إلى الشَّياطين ، المعنى : لولا تَوْثِقةُ اللهِ الشَّياطينَ ، بما عَلَّمنا مِن الاستِعاذة منها .

ووُقُوعُ الوَثاقِ مَوْقعَ التَّوثقةِ ، كوُقُوعِ السَّراجِ مَوْقع (٥) التَّسْريح ، فى قوله عزَّ وجَلّ : ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلًا ﴾ (٦) ، فى أنه وقعَ موقعَ التَّسريح ، كما قال عزّ وجلّ : ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (٧) ؛ لأنَّ الوَثاقَ خِلافُ السَّراح .

ويجوز على قوله :

غَزاتُكَ بالخَيْلِ أرْضَ العَدُوِّ (م) ... فاليومَ من غَزْوةٍ لم تَجِمْ (٨)

وقوله :

باكرتُ حاجَتَها الدَّجاجَ بسُحْرةٍ ... لِأُعِلَّ منها حينَ هَبَّ نِيامُها (٩)

---

(١) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٢) سورة القصص ١٥ . ووجه الاستدلال فى هذه الآية استعمال أداة الإشارة « هذا » ، وهى لا تكون إلاّ للحاضر ، وإنما المراد حكاية الحال فى ذلك الوقت ، وإن كانت القصة فيما مضى ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ فوجد فيها رجلين يقتتلان ﴾ . وقد صرَّح بذلك أبو على فى البغداديات ص ١٠٧ .

(٣) ديوانه ص ١٨١ ، وتخريجه فى ص ١٧٤ . وأنشده أبو علىء فى الشيرازيات ٦٠ ب .

(٤) أى نُصْرَع . ومنه قوله تعالى : ﴿ فلمّا أسلما وتَلَّه للجبين ﴾ الصافات ١٠٣ .

(٥) فى أ : « موضع » .

(٦) سورة الأحزاب ٤٩ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) عجز البيت من ب . وسبق وجه الاستشهاد به ، وتخريجه ، قريبا .

(٩) لم يرد فى أ إلاّ موضع الاستشهاد فقط . والبيت بتمامه فى ب ، وهو من معلقة لبيد الشهيرة . ديوانه ص ٣١٥ ، وتخريجه فى ص ٣٩٦ ، وزد عليه الخزانة ١٠٤/٣ ، وفيها إعراب « حاجَتَها الدجاج » ، مستوفًى . والسُّحرة : أول السحر . ولأُعِلّ : من العَلَل ، وهو الشُّرب الثانى . وكذلك تكلّم عليه بإفاضةٍ أيضا ، الفارقىُّ فى الإفصاح ص ٣٥٥ .



أن تُعمِلَ نَفْسَ الوَثاقِ ، وكذلك قوله :

أَأَكْفُرُ بعد ردّ الموت عنّى وبعدَ عطائِك المائةَ الرِّتاعا (١)

والوَثاقُ : اسمٌ للعَيْن ، كالدُّهْنِ ، وليس اسمَ الحَدَثِ ؛ ألا تَرَى أنَّ قولَه سبحانه : ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ ﴾ (٢) إنّما هو اسمُ ما يُوثَقُ به [الأسِيرُ] (٣) ؛ مِن قيدٍ ، أو حَبْلٍ .

وأمَّا قولُه : « ضَلَّ ضَلالُنا » فيكونُ على أن يُسنَدَ « ضَلَّ » إلى الضَّلال ، كما قالوا : جُنَّ جُنُونُه ، فأُسنِد جُنَّ إلى الجُنُون ، قال :

هَبَّتْ له ريحٌ فَجُنَّ جُنُونُه لمّا أتاه نَسيمُها يَتوجَّسُ (٤)

وعلى هذا حَمَلَ بعضُ البغداديِّين قولَ ابنِ مُقْبِل (٥) :

تَخالُ ناعِرَها بالَّليلِ مَجْنُونا

قال : هو على : جُنَّ جُنونُه ، كأنَّ ناعِراً مِن النُّعَرةِ (٦) التى تدخُلُ الأَنْفَ .

ويُرْوَى (٧) :

تخال باغِزَها باللَّيل مَجنُونا

---

(١) صدر البيت من ب . والرواية المشهورة : « أكُفْراً » وقد سبق تخريج البيت قريباً .

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام ٤ .

(٣) زيادة من ب . وفيها : « مِن قِدّ » .

(٤) البيت فى اللسان (جنن) من غير نسبة .

(٥) ديوانه ص ٣٢٣ ، وتخريجه فيه . وصدره :

واستحمل الشوق منى عِرْمِسٌ سُرُحٌ

واستحمل : أى حمل وأطاق . والعرمس : الناقة الصلبة الشديدة ، تشبيهاً لها بالصخرة . ويقال : ناقةٌ سُرُحٌ : أى سريعة .

(٦) النعرة - بضم ففتح - بوزن هُمَزَة : ذبابٌ ضخمٌ أزرق العين ، أخضر ، له إبرةٌ فى طرف ذنبه يلسع بها ذوات الحافر خاصةً ، وربما دخل فى أنف الحمار ، فيركب رأسَه ولا يردُّه شىءٌ . والناعِرُ من هذا : هو المُصَوِّت الذى يصيح . اللسان (نعر) وانظر الحيوان ٣/٣٠٦ ، ٣٩٠ ، وفهارسه ٨/٢٤٧ .

(٧) بالباء الموحدة ، والغين المعجمة ، والزاى أخت الراء - وهى رواية الديوان - والباغز : اسمٌ من البغز ، وهو النشاط فى الإبل خاصة . وقال أبو عمرو ، فى تفسير قول ابن مقبل « تخال باغزها » : أى نشاطها ، وقد بغزها باغِزُها : أى حرَّكها محرِّكُها من النشاط . وقال بعض العرب : ربما ركبتُ الناقةَ الجوادَ فبغزها باغزها فتجرى شوطاً وقد تقحَّمتْ بى فلأْياً ما أكفُّها ، فيقال لها : باغزٌ ، من النشاط . اللسان (بغز) .



وقال أوسٌ [١] :

إذا ناقةٌ شُدَّتْ بحَبْلٍ ونُمْرُقٍ إلى حَكَمٍ بَعْدِى فضَلَّ ضَلالُها

وقالوا : عَمِىَ عَماهُ ، وعلى هذا قولُ رُؤْبَةَ [٢] :

وبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤُهُ

وقالوا : خرجَتْ خَوارِجُه [٣] .

ويكون « ضَلَّ ضَلالُهُ » علَى : صاحبُ ضَلالِه ، وصاحِبُ ضَلالِه هُوَهُوَ ، فيُسمِّيه الضَّلال ؛ لكثرةِ مُلابَستهِ له ، وشِدَّةِ ذَهابِه فيه ، فيُسمِّيه باسم الحَدَث ؛ لكثرةِ ذلك منه . وقريبٌ من هذا : شُغْلٌ شاغِلٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ؛ كأنه يُشبِّه الحدَثَ بالعين ، فيُضيف إليه ما يُضافُ إلى العَيْن .

وعَكْسُ هذا قولُهم : أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ [٤] الجُمعةِ ، فهذا قد نُزِّلَ فيه العينُ تنزيلَ الحَدَث ؛ ألا تَرَى أنه جَعَل ظرفَ الزَّمان خبراً عنه ، ومن ذلك قولُ الشاعر :

---

(١) ديوانه ص ١٠٠ ، وتخريجه فى ص ١٦٨ ، وزِد عليه : المحتسب ٢/٢٠١ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٦٠ ب ، والنمرق والنمرقة : الوسادة . وربما سَمّوا الطنفسة التى فوق الرَّحْل : نمرقة . وهو المراد هنا . و « حكم » هنا : هو الحكم بن مروان بن زنباع العبسى ، وكان أوس قد مدحه فلم يثبه .

(٢) ديوانه ص ٣ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٢٧١ ، والمقتصد ص ٨٦٨ ، والتبصرة ص ٢٩٠ ، والصاهل والشاحج ص ٤٢٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٤٣ ، ٣٦٦ ، ٢/٣٩ ، والإنصاف ص ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٥٢٩ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، واللسان (عمى) .

قال ابن الشجرى : « وعامية : مستعارٌ من عمى العين . وأعماؤه : أقطاره » . وفى اللسان : « أراد متناهية فى العمى ، على حدّ قولهم : ليلٌ لائلٌ ، فكأنه قال : أعماؤه عامية ، فقدَّم وأخَّر » .

(٣) يقال : خرجت خوارجُ فلان : إذا ظهرت نجابتُه ، وتوجَّه لإبرام الأمور وإحكامها ، وعَقَلَ عَقْلَ مِثْلِه بعد صباه .

(٤) ضبط فى ب ، بنصب الميم ، والصواب الرفع ؛ لأنه محل الشاهد . ولك فى مثل هذا وجهان : النصب على الظرفية ، وهو الأصل ، والرفع على الخبرية – وهو الاتّساع الذى ذكره النحويون – كأنك قلت : أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة ، والتقدير : أخطبُ الأيام التى يكون فيها الأميرُ خطيبًا يومُ الجمعة . فجعلت « يوم » خبراً مرفوعاً لأخطب . ذكر ذلك سيبويه ، فى الكتاب ١/٤٠٢ ، ٤٠٣ ، وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٣٦ ، ٦٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، والهمع ١/٩٩ . وذكره أبو على ، فى الشيرازيات ١٤٥ ب ، والحلبيات ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، برواية : « أخطب ما يكون زيدٌ قائما » والشاهد فى هذا كالذى فى سابقه ، لأن تقديره : « أخطب أوقات كون زيد إذا كان قائما » فإذا الظرفية المقدَّرة وقعت خبراً عن أخطب . ذكره ابن الشجرى فى أماليه ١/٣٠١ .



جَدَّتْ جَدادِ بلاعِبٍ وتَقشَّعَتْ غَمَراتُ قالِبِ لِبْسةٍ حَيْرانِ [١]

وقال أُميَّةُ [٢] :

والنارُ فيها كظَهْرِ الرَّأْلِ هابِيَةٌ فى الأرضِ منها إذا اسْتَوْشَيْتَها سِرَرُ

[٣] قال الرَّاوِى : لا أَدْرِى كيفَ الرِّوايةُ .

قوله : « فيها » يجوز فيه ثلاثةُ أضْرُبٍ [٤] ، أحدُها : أن يكونَ مستقِرًّا ، فيكون قوله : « كظَهْرِ الرَّأْلِ » حالًا عن الضَّمير المرفوع الذى فى « فيها » .

ويجوز أن يكون ظَرْفاً ، والعاملُ فيه : « كظَهْرِ الرَّأْلِ » ، وإن تقدَّم عليه ، ولا يجوز أن يكونَ حالًا ؛ لأنَّ العاملَ إذا كان معنىً لا يتقدَّمُ عليه الحال ، وإن جاز تقدُّمُ الظَّرفِ عليه .

ويجوز أن يكون « فيها » متعلِّقةً بهابِيةٍ . ولا يكونُ فى قوله : « فيها » ذِكْرٌ [٥] ، على هذا ، ولا إذا كانت ظرفاً للكاف [٦] .

ويجوز أن يكون « فيها » و « كظَهْرِ الرَّأْلِ » على : حُلْوٌ حامِضٌ [٧] ، فيكون الذِّكْرُ على قِياسِ ما يكونُ فيهما ، فإذا جعلتَه كذلك ، كان « هابيةٌ » حالًا من كلِّ واحدٍ من الظَّرفين على انفرادِه ، فى قولِ مَن جَعَل فى كلِّ واحدٍ ضَميراً .

---

(١) البيت من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ٩٦٤ ، وقال ابن قتيبة : « أى لبس ثوبه مقلوباً من الدهش » . وأنشده أبو على أيضا فى الشيرازيات ٦٠ ب ، من غير نسبة ، وقال : « فقالوا : جدَّتْ جدادِ مِثلُ جَدَّ الجِدُّ » . ويقال : انقشع عنه الشئُ وتقشَّع : أى غشيه ثم انجلى عنه ، كالظلام عن الصبح ، والهَمّ عن القلب ، والسَّحاب عن الجوّ . والغمرات : الشدائد .

(٢) لم أجده فى ديوانه بطبعتيه ؛ البغدادية والدمشقية . مع وجود قصيدة له من بحر البيت وقافيته . والرأل : ولد النعام . وبقية الغريب سيشرحه لك أبو على . وجاء بحاشية أ : « ويروى سَرَرُ » يعنى بفتح السين .

(٣) فى ب : « وقال » .

(٤) فى ب : « أقوال » .

(٥) أى ضمير .

(٦) أى الكاف فى قوله : « كظهر الرأل » .

(٧) أى على تعدُّد الخبر . فيكون كلٌّ منهما خبراً عن النار .

وقيل : شَبَّه النَّارَ بظَهْر الرَّأْلِ ؛ لأنَّ ظَهْرَ الرَّأْلِ أحْمَرُ ، وهابيةٌ : غَبْراءُ .

استَوْشيتَها : حرَّكْتَها .

وسِرَرٌ : خُطُوطٌ وآثارٌ .

قال ذو الرُّمَّة (١) :

وحتَّى أتَى يومٌ يكادُ مِن اللَّظَى به التُّومُ فى أُفْحُوصِهِ يتَصَيَّحُ

قوله : « فى أُفْحُوصِهِ » يكون ظَرْفاً لشيئين ، لا ذِكْرَ (٢) فيه على ذلك ؛ يجوز أن يكونَ ظَرْفاً ليكادُ ، كأنَّه : يكادُ التُّومُ فى أُفْحُوصِهِ .

ويجوز أن يكونَ ظَرْفاً ليتصيَّح .

ويجوز أن يكون حالًا مِن « التُّوم » ، والعاملُ فيه : « يكادُ » .

ويجوز أن يكونَ حالًا مِن الفاعِل فى « يتصَيَّح » على المَذْهَبيْن جميعاً ؛ لأنَّ ذا الحالِ مُضمَرٌ ، وفى الظرفِ ذِكْرُه على الوجهين .

فأمَّا قولُه : « مِن اللَّظَى » فيجوز أن يتعلَّق بشيئين : بيكاد ، وبيَتصيَّح ، كأنَّه : يكادُ التُّومُ فى أُفْحُوصهِ يتَصيَّحُ مِن اللَّظَى به .

فإن قلت : كيف جاز هذا ، وهو فَصْلٌ بمَفْعُولِ المفعولِ ؟ هلَّا امتنع ، كما امتنع : كانت زيداً الحُمَّى تَأْخُذُ ؟

فالقولُ أن هذا لا يمتنعُ فى الظُّروف ، ألا تَرَى أنه قد جاء .

فلا تَلْحنِى فيها فإنَّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ (٣)

---

(١) ديوانه ص ١٢٢٤ ، وتخريجه فى ص ٢٠٢٩ . واللظى : شدّة الحرّ . والتُّوم : بيض النعام . والأفحوص : موضع البيض . ويتصيَّحُ : يتشقَّق .

(٢) أى ضمير . وقد أكثرت من التنبيه على ذلك ؛ لأن هذا المصطلح غير شائع فى كتب النحو المتأخِّرة .

(٣) البيت من غير نسبة فى الكتاب ١٣٣/٢ ، والأصول ٢٠٥/١ ، والتبصرة ص ٢٠٧ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٩/١ ، والمغنى ص ٦٩٣ ، وشرح أبياته ١٠٥/٨ ، والخزانة ٤٥٣/٨ ، وغير ذلك مما تراه =

فأمَّا « يكاد » فموضِعُه رفعٌ ؛ لأنه وصفٌ للنكرة ، والعائدُ إلى الموصوف مِن الصِّفة ، الهاءُ التى فى « به » ، و « به » فى موضع نَصْب ، لتعلُّقِها باللَّظَى .

وأنشدنا علىُّ بن سليمان :

لسانُك لى أَرْىٌ وغَيْبُك عَلْقَمٌ   وشَرُّكَ مبسوطٌ وخيرُك مُلْتَوِى (١)

ليس يخلو اللِّسانُ من أحدِ معنيين : إمَّا أن يكونَ الجارحةَ ، أو الذى بمعنى الكلام ، كقوله عزَّ وجلّ : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ (٢) ، كأنَّ المعنى : بِلُغَتِهم ، مماّ يُقَوِّى ذلك إفرادُ اللسانِ حيثُ [أُرِيدُ به اللُّغةُ ، وجَمْعُه حيثُ] (٣) أُرِيدُ به الجارحةُ ، قال عزَّ وجلَّ : ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ (٤) ، وأنشد أبو زيد (٥) :

ندمتُ على لِسانٍ كان منِّى   فليتَ بأنَّه فى جَوْفِ عِكْمِ

= فى معجم الشواهد ص ٢٨٨ ، وسيعيد أبو على إنشاده قريبا . والشاهد فيه الفصل بين إنّ واسمها بما يتسامح فيه ، وهو الجارّ والمجرور ، أو الظرف ، وإلغاؤه ، ورفع « مصاب » على خبر إنَّ .

وقوله : لا تلحنى : أى لا تلمْنى فى حبِّ هذه المرأة ، فقد أصيب قلبى بها ، واستولى علىَّ حبُّها . وأصل ذلك من لحيت العصا ألحيها لحيا ، ولحوتها ألحوها لحوا : إذا سلخت لحاءَها وجلدها . والمصاب : اسم مفعول مِن أصيب بكذا . والجم : الكثير . والبلابل : الأحزان وشغل البال . واحدها بَلْبال ، وهو مبتدأ ، وجمّ : خبره ، والجملة خبر ثان لإن .

(١) هذا البيت من قصيدة ، تُعدُّ من بليغ العتاب فى الشعر ، ليزيد بن الحكم الثقفى ، يعاتب ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص . وهى فى شعر يزيد ، المطبوع ضمن « شعراء أميون » ٢٧٤/٣ ، والتخريج فيه ، وزِد عليه : لباب الآداب ، لأسامة بن منقذ ص ٣٩٦ - وأشبعها تخريجا العلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر - واختيار الممتع ص ٤٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٧٦/١ ، وبهجة المجالس ٤٠٤/١ ، ٤١٠ ، ٦٨٦ . وذكر البغدادى فى الخزانة ١٣٢/٣ ، أن أبا على ذكر هذه القصيدة بتمامها فى المسائل البصرية ، وهى فيها ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، والأرى : العسل . والعلقم : الحنظل الأخضر . وحذف أداة التشبيه للمبالغة ، والأصل : لسانك كالأرى ، وغيبك كالعلقم . وذكر ابن الشجرى أنه من باب ﴿ وأزواجُه أُمَّهاتهم ﴾ الأحزاب ٦ ، وأبو يوسف أبو حنيفة .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ساقط من ب ، ومن الخزانة ١٥٥/٤ ، فيما حكاه عن كتابنا .

(٤) سورة الروم ٢٢ . ولم أجد فيما بين يدىّ من كتب التفسير واللغة ، من وافق أبا على فى أن اللسان إذا جُمع ، كان المراد به الجارحَة . وقد قال أبو جعفر الطبرى فى تفسير الألسنة ، فى الآية الكريمة : « يقول : واختلاف منطق ألسنتكم ولغاتها » . تفسير الطبرى ٢٢/٢١ ، وقال القرطبى ، فى تفسيره ١٨/١٤ : « اللسان فى الفم ، وفيه اختلاف اللغات » . وقال أبو حيان فى البحر ١٦٧/٧ : « واختلاف ألسنتكم : أى لغاتكم » .

وفى تاج العروس (لسن) : « اللسان : اللغة ، وتؤنث حينئذ لا غير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلاَّ بلسان قومه ﴾ أى بلغة قومه . والجمع ألسنة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ واختلاف ألسنتكم ﴾ أى لغاتكم » . =



فهذا تَعْلَمُ أنه لا يريد به الجارحةَ ، لأنّ النَّدمَ لا يقع على الأعيان ، إنَّما يَقَعُ على معانٍ فيها .

فإن قلت : فقد قال :

* فليتَ بأنَّه فى جوف عِكمٍ *

والمعنى لا يكونُ فى جَوفِ العِكْم ، إنما يكونُ العينُ .

قيل : هذا اتِّساعٌ ، وإنما أراد : فليتَه كان مَطْويًّا لم يُنْشَر ، كما قال أوسٌ [(١)] :

ليس الحديثُ بنُهْبَى بَيْنهُنَّ ولا سِرٌّ يُحدِّثْنَه فى الحَىِّ مَنْشُورُ

فليس المنشورُ هنا كقولك : نشَرتُ الثَّوبَ ، الذى هو خِلاف طَويتِه ، وإنّما يريدُ أنّه لا يُذاعُ ولا يُشاعُ ، فاتَّسَع [(٢)] ، وكذلك قولُه [(٣)] :

إنّى أتانى لِسانٌ لا أُسَرُّ به مِن عَلْوَ لا كَذِبٌ فيه ولا سَخَرُ [(٤)]

= وقال الراغب فى المفردات ص ٤٥٠ : « فاختلاف الألسنة إشارة إلى اختلاف اللغات ، وإلى اختلاف النغمات » . وتلا السيوطىُّ الآية الكريمة فى سياق أدلّة القائلين بأن اللغة توقيف ، ثم قال : « والألسنة اللُّحمانية غير مرادة ، لعدم اختلافها ، ولأن بدائعَ الصنع فى غيرها أكثر ، فالمراد هى اللغات » . المزهر ١٧/١ ، ١٨ .

(٥) النوادر ص ٢١١ ، والبيت للحطيئة ، فى ديوانه ص ٣٤٧ ، والمذكر المؤنث لابن الأنبارى ص ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٨/٢ ، والمخصص ١٢/١٧ – عن أبى على – والخزانة ١٥٢/٤ – ١٥٦ ، وفيها نقل عن كتابنا . وأنشده أبو على فى التكملة ص ١٤٤ ، والحلبيات ص ٢٠٩ . وانظر اللسان (عكم – لسن) .
والعِكم : العِدْل من الأعدال ، وهو مثل الجوالق . و « كان » هنا تامّة ، بمعنى حدث وجرى .

(١) ديوانه ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٥٤ .

(٢) قال البغدادى فى الخزانة : « ومراد أبى على بالاتساع : الاستخدام ؛ فإن اللسان أريد بظاهره معنًى ، وبضميره معنًى آخر ، كقوله :

إذا نزل السمــــاءُ بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا »

(٣) هو أعشى باهلة – واسمه عامر بن الحارث ، أحد بنى عامر بن عوف – والبيت مطلع قصيدة تعدّ من عيون المراثى ، رثى بها الشاعر أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى . وهى فى شعره المنشور ضمن ديوان الأعشَيْن ص ٢٦٦ ، والأصمعيات ص ٨٧ ، ٨٨ – وفى حواشيها التخريج – والخزانة ١٩١/١ ، وانظر المذكر والمؤنث ، لابن الأنبارى ص ٢٩٧ .

(٤) فى ب : « لا عجبٌ منه ولا سخر » . ويقع فى رواية هذا البيت اختلاف كبير .
والواو من « علو » تروى بالضم والفتح والكسر ، والمعنى : أتانى خبرٌ من أعلى نجد ، وقال أبو عبيدة : =



فإن جعلْتَه من هذا الوَجْهِ ، أمكنَ أن يكون « لى » متعلّقاً به ، كقولك : كلامُكَ لى جَميلٌ .

وإن (١) جعلتَ اللسانَ الجارحةَ ، احتْملَ أن تُريدَ المُضافَ فتحذفَه ، فإذا حذفْتَه (٢) احْتَملَ وَجْهَين ، أحدُهما : أن يكونَ علَى : صَلَّى المسجدُ ، أى أهلُه ، والآخَرُ : أن تحذفَ المضافَ ، فتجعلَ اللسانَ الكلامَ ، كما قالوا : اجتمعتِ اليمامةُ (٣) ، فجعلهم كأنهم اليمامة ، وكما قال (٤) :

إذْا أنتُمُ باللَّيلِ سُرًّا (م) قٌ وصُبْـــحَ غَدٍ صِرارَهْ

فجعلهم الحَدَثَ ، فكذلك تجعلُ اللسانَ الحَدثَ . فإذا جعلْتَه كذلك ، أمكنَ أن يتعلق به « لى » كما تعلَّق به فى الوجه الأوَّل ، وكما جاز أن تجعلَ اسمَ الزَّمانِ خَبَراً عنه ، كذلك يتعلَّقُ به الجارُّ .

فعلَى هذين الوجهين ؛ هذا ، والذى ذُكِر أوّلا ، يجوز أن يتعلَّقَ به الجارُّ تعلُّقَه بنَفْس المصدر ، ويجوز فى « لى » بعدُ ، أن يتعلَّقَ بمحذُوفٍ ، ويكون هو وقولُه : « أَرْنَّ » الخَبرَ ، مثل : حلوٌ حامضٌ (٥) .

ويجوز فيه أيضاً أن تجعلَه خبر المبتدأ ، الذى هو « لِسانُك » ، وتجعلُه (٦) الجارحةَ ؛

= أراد العالية . وقال ثعلب : أى من أعالى البلاد . والمراد خبر مقتل أخيه المنتشر . وإن روى : « أتتنى لسانٌ لا أسرُّ بها » فاللسان بمعنى الرسالة . والسَّخَر ، بفتحتين وبضمتين : السخرية . شرح المفصل ٩٠/٤ ، والخزانة ١٩٢/١ ، ٥١١/٦ .

(١) فى أ : « فإن » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة ١٣٤/٣ ، حكاية عن كتابنا .

(٢) فى أ : « حذفت » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٣) فى الخزانة : « اجتمعت اليمامة : أى أهلُ اليمامة ، فجعلوهم ... » .

(٤) الأعشى . ديوانه ص ١٦١ ، وسيشرحه أبو على ، حين يعيد إنشاده قريبا . وأنشده فى الشيرازيات ٥٩ أ . وقد ضبطت « صرارة » بفتح الصاد فى أ ، ب ، والديوان . وضبطتها بالكسر ، من الشيرازيات ، وسأتحدث عنها فى الموضع التالى إن شاء الله .

(٥) يَرِدُ على قاعدة « خَبرٌ بعد خَبر » .

(٦) هكذا ضبطت اللام فى النسختين بالضم ، على الاستئناف ، أى « وأنت تجعله » ، وليس معطوفا على « تجعله » السابقة . وعبارة الخزانة : « وتريد به الجارحة » .



لأنك قد تقول : فلانٌ لطيفُ اللِّسانِ ، تُريدُ به الكلامَ وتَلَقِّىَ الناسِ بالجميل ، فيكون الخبرَ ، ويحتمل ضميراً للمُبْتدأ ، وتجعلُ « أَرْياً » بدَلًا من الضَّمير الذى فى « لى » .

ويجوز أن يكون « لى » فى موضع نَصْبٍ على الحال ، كأنه أراد : لسانُكَ أَرْىٌ لى ، فيكونَ صِفةً إذا تأخَّرتْ ، فإذا تقدّمتْ صارَ حالًا ، كقوله :

لِعزَّةَ موحشاً طَلَلُ (١)

فإن قلت : إنَّ « أَرْياً » (٢) معناه : مِثْلُ أَرْيٍ ، فالعامِلُ معنى فِعْلٍ ، وإذا كان معنى فِعلٍ ، لم يجز تقدُّمُ الحالِ عليه .

فالقولُ فى ذلك : أنَّكَ تُضْمِرُ فِعلًا يدلُّ عليه هذا الظاهِرُ ، فتنصبُ الحالَ عنه ، كما أضمرَ فِعلًا انتصب عنه المفعولُ به ، فى قوله :

تَبدَّلْ خليلًا بى كشَكْلِكَ شَكْلُه فإنِّى خَلِيلًا صالِحاً بك مُقْتَوِى (٣)

فكما أنَّ خليلًا فى هذا البيت ، محمولٌ على فِعْلٍ مُضْمَرٍ (٤) ، كذلك يكون الفِعلُ المُضْمرُ المُنتصبةُ الحالُ عنه ، كأنّه : لسانُك يَسْتحلِى ثابتاً لى .

وإن شئتَ قلت : إنّ الحالَ لمَّا كانت على لفظ الظَّرف ، وكانت فى المعنى تُشْبِه الظرفَ (٥) ، جعلَها الشاعِرُ بمنزلةِ الظَّرف ، فأعملَ فيها المعنَى ، وإن كانت متقدمةً عليه ،

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب ، والخزانة « أرى » على الحكاية .

(٣) هو من قصيدة يزيد بن الحكم السابقة ، وسبق تخريجها ، وانظر رسالة الغفران ص ٢٥٤ ، ومعجم الشواهد ص ٤١٨ . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٥٧٦ .

وقوله : « مقتوى » من القتو ، وهو الخدمة . وسبق شرحه فى قوله عمرو بن كلثوم :

متى كنّا لأمّك مقتوينا

(٤) تقديره : أقتوى خليلا . ذكره البغدادى فى الخزانة ١٣٦/٣ ، حكاية عن أبى على ، فى كتابنا هذا ، وكأن البغدادى استخلصه من سياق الكلام ، فإن أبا على لم يصرّح هنا بذلك الفعل المقدر ، كما ترى ، وقد قدَّره فى البغداديات ، فقال : « والمعنى : فإنى خليلاً صالحاً بك خادم ، أو أنقطع خليلا ، أو أتخذه إن كنت أنت مكاشراً لى ، ومعرضاً عنى ... وإن شئت قلت : أضمر شيئا دلَّ عليه « مقتوى » فنصبه بذاك » .

(٥) إنما أشبهت الحالُ الظرفَ من ثلاثة وجوه :

=



كما يُعْمِلُه فى الظَّرف متقدِّماً ، وأن تجعلَ اللِّسانَ حَدَثاً ، ولا تَجْعلَه الجارحةَ ؛ لأنه قد عطَفَ عليه حَدَثاً ، وهو الغَيْبُ ؛ أشْبَهُ [١] ، للتَّشاكُل .

وعلى كلِّ هذه الوُجُوه ، فى قولك : « لى » ذِكْرٌ [٢] ، إلَّا إذا علَّقْتَه بالأوَّل ، على معنى الرسالةِ ، والحَدَث ، فإنه على ذلك لا شئَ فيه ، كما لا شئَ فى : « بزيد » ، من قولك : مرورى بزيدٍ حَسَنٌ .

أنشد أبو زيدٍ [٣] ، لحاتم الطائىّ :

شَهِدتُ ودَعْوانا أُمَيْمةُ أنَّنا ... بنو الحَرْبِ نَصْلاها إذا شُبَّ نُورُها [٤]

إذا جَعل أُميمةَ اسماً يَدْعُونه ويُنادُونه ، جازَ أن يكونَ « دَعْوانا » مَوْضِعُه نصبٌ ، بأنه مفعولٌ [معه] [٥] كأنه : شهدتُ مع دَعْوانا [أُمَيْمةَ] [٥] وموضعُ « أميمة » نصبٌ بالمصدر .

وإن كان أُمَيْمةُ كالشِّعار لهم فى الحرب ، فإنه ينبغى أن يكون موضعُ الدعوى رفعاً بالابتداء ، وخبره مضمرٌ ، كأنه : شهدتُ ودَعْوانا قولُ أُمَيمةَ ، والجملةُ فى موضع نصبٍ ، بأنها حالٌ .

= الأول : أنه لا فرق فى المعنى بين قولنا : ضربى زيداً قائما ، وضربى زيداً وقت قيامه .

الثانى : أن كلاًّ من الحال والظرف ينتصب على معنى « فى » .

الثالث : أن كلاًّ من الحال والظرف قيد . راجع شرح التصريح على التوضيح ١/١٨١ ، وحواشى أوضح المسالك ١/٢٢٦ . وانظر شرح الكافية الشافية ص ٧٢٨ ، ٧٥٣ .

(١) هذا خبر المبتدأ الذى هو المصدر المؤول فى قوله : « وأن تجعل اللسان حدثا » .

(٢) أى ضمير .

(٣) النوادر ص ٣٥١ ، وديوان حاتم ص ٢٤٩ ، وتخريجه فى ص ٣٦٤ ، وأنشده أبو على فى التكملة ص ١٥٠ .

(٤) نور : جمع نار ، ومثله دار ، ودُور ، وساق وسُوق . وجاء فى تهذيب الألفاظ ص ٤٨ : « قوله : « ودعوانا أميمة » أى شعارنا يابنى أميمة ، هذه أميمة بنت الخَصَف بن حِرْمِز بن أخزم بن أبى أخزم » . وانظر جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ص ٤٠٢ .

(٥) ساقط من ب .



ويجوز أن تجعلَ الواوَ كالباء ، كالتى فى قوله : بِعتُ الشاءَ ؛ شاةٌ ودِرْهَمٌ [(١)] ، أى بدِرْهَم ، فيكون المعنى : شهدتُ بدَعْوانا ، أى شهدتُ بما نَعْتَزِى به ونَنْتَمِي ، وموضعُ « دَعْوانا » على هذا نَصْبٌ على الحال ، كما تقول : شهدتُ بِسِلاحِى [(٢)] .

* * *

(١) هكذا بالرفع ، وقد أعاده أبو على فى الصفحات الآتية قريبا ، وقال : « والمعنى شاةٌ بدرهم ، إلاّ أنك لمّا عطفتَه على المرفوع ارتفع بالعطف عليه » . ومثل ذلك جاء فى الأزهية ص ٢٤١ . وجاء فى المغنى ص ٣٥٨ « بعت الشاءَ شاةً ودرهما » بالنصب . وقال الدسوقى فى حاشيته ٢٧/٢ « أى بعت الشاءَ كلَّ شاةٍ بدرهم . وفيه أن النكرة لا تُبدل من المعرفة إلاّ إذا كانت موصوفة ، نحو : ﴿ بالناصية . ناصية كاذبة ﴾ سورة العلق ١٥ ، ١٦ – وخرَّجه الدمامينى على تقدير العامل ، أى دفعت شاة وأخذت درهما » . وقد حكاه سيبويه عن الخليل ، بالرفع : « بعت الشاءَ ، شاةٌ ودرهم » . الكتاب ٣٩٣/١ .

(٢) لعل هذا يشبه ما رواه شمر ، من أن العرب تقول : « لمّا رآنى بالسلاح هرب » قال : أى مقبلا . واستشهد له بقول حميد بن ثور :

رأتنى بحبليها فردَّتْ مخافة وفى الحبل روعاء الفؤاد فروقُ

أراد : لما رأتنى أقبلت بحبليها . الغريبين ٢٤٠/١ ، واللسان (با) ٣٢٧/٢٠ ، وديوان حميد ص ٣٥ . وفى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٢٥١ : « حكى عن العرب : خرج زيدٌ بسلاحه ، أى متسلحا » ثم نقل فى توجيهه كلاماً لأبى على ، وانظر أيضاً ص ٢٦٨ .



بـاب
من الابتداء لا يكونُ خبرُه ظرفَ [(١)] الزّمان

سمعت أبا إسحاق يُنْشِد :

كأن لم يكونوا حِمىً يُتَّقَى إذِ الناسُ إذْ ذاكَ مَن عَزَّ بَزَّا [(٢)]

قوله [(٣)] : « إذْ ذاك » لا يجوز أن يكون خبراً للنَّاس ، لأنك لا تقولُ : الناسُ أمسِ ، ولكن التقديرُ : إذِ الناسُ مَن عَزَّ منهم بَزَّ إذْ ذاك ، فيَرْجِعُ الذِّكْرُ الذى تُقَدِّره محذوفاً إلى الناس ، مِثْلُ « السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهم » ، ويكون قولُه : « إذْ ذاك » متعلِّقاً بِبَزَّ .

و « مَنْ » بمعنى الذى ، ولا يكونُ بمعنى الجزاء ؛ لأنَّ الشّرطَ وجوابَه لا يعملُ واحدٌ منهما فيما قبلَه عندَهم [(٤)] . ومَن أجاز مِن البغدادِّيين أن يُعْملَ جزاءَ الشَّرط فيما تقدَّمه ، جاز على قياس قولِه أن يكون « مَنْ » شَرْطاً ، و « بَزَّ » جَوابَه ، و « إذْ » منتصبَ الموضع به . وقوله : « إذْ ذاك » ذاك مرتفعٌ بالابتداء ، وخبرُه محذوفٌ ، لأن « إذْ » لا تُضافُ إلاّ إلى جُمْلة ، والتقدير : إذْ ذاك كائنٌ أو موجودٌ . وقال آخَرُ [(٥)] :

---

(١) فى ب : « ظُروف » .

(٢) من أبيات للخنساء ، تبكى من هلك من قومها ، وتفتخر بهم . ديوانها ص ٨١ ، والكامل ٣/٧١ ، ٤/٥٩ ، والفاخر ص ٨٩ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٧ – فى تفسير المثل « من عز بز » – والصاهل والشاحج ص ٦٨٦ ، والمنازل والديار ص ٤٥٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٤١ ، وحماسته ١/٣٢٣ ، والمغنى ص ٨٥ ، وشرح أبياته ٢/١٨٥ – عن كتابنا – وسرح العيون ص ٤٣٠ .

والحِمى : نقيض المباح . وعزَّ هنا : معناه غلب ، من قول الله عز وجل : ﴿ وعزَّنى فى الخطاب ﴾ سورة ص ٢٣ . وبزّ : معناه سلب . تقول : بزرت الرجلَ : إذا سلبته سلاحه . ويقال للسِّلاح المسلوب : هذا بزُّ فلان . وهذا شرح ابن الشجرى فى الأمالى ، وقد سلخ إعراب البيت من كلام أبى على ، ولم يصرِّح .

(٣) هكذا فى النسختين ، بضمير المذكر . والشِّعر للخنساء ، كما مرَّ بك ، ولا يغيب عنك وجهه ، فإن المراد قائل الشعر ، وكثيراً ما يأتى ذلك فى كلام الأقدمين . وفيما حكاه البغدادى عن كتابنا : « قولها » .

(٤) أى عند البصريين ، كما صرح ابن الشجرى فى الأمالى ١/٢٤٦ – وهو يحكى كلام أبى على ، كما أشرت إليه .

(٥) هو الأسْعَر – بالسين المهملة – الجعفى . الأصمعيات ص ١٤٢ ، والوحشيات ص ٤٤ ، والسمط ص ٤٥٠ ، ٥٦٤ ، والتهذيب ١/٦٠ ، واللسان (عقق) ، والخزانة ٤/١٥١ ، استطرادا .

وكان مسحُ اللِّحى عندهم علامة للصُّلْح ، وانظر قصة هذا الشعر فى السمط والخزانة .



مَسَحُوا لِحاهُمْ ثم قالُوا سالِمُوا   يا ليتَنى فى القومِ إذ مَسَحُوا اللُّحَى

قوله « فى القوم » لا يكون ظَرْفاً ، ولا حالاً ؛ لأنك إن جَعلْتَه واحداً منهما ، كما جعلْتَه فى قوله : « كأنَّه خارجاً »[1] حالاً ، بَقِىَ « إذْ » خبراً عن المتكلِّم ، فلا يَجوزُ ، كما لم يَجُزْ : يا ليتنى أمسِ ، فلا يكون « فى القوم » إلاّ متعلِّقاً بمحذوف .

فأمّا « إذْ مَسَحُوا » فيجُوزُ أن تُعلِّقَها مرَّةً بليتنى ، وأُخرَى بالمُسْتَقرِّ الذى هو « فى القوم » ؛ لأنّ فى كلِّ واحدٍ منهما معنى فِعلٍ ، وتَعلُّقُه بالمُسْتقرِّ أولى ، من حيث كان إليه أقْرَبَ .

عَدِىُّ بن زيد[2] :

وحَبِىٌّ بعدَ الهُدُوِّ تُهادِيه شَمالٌ كما يُزَجَّى الكَسِيرُ

لا يخلو قولُه : « بعدَ الهُدُوّ »[3] من أن يكون متعلِّقاً بمحذوف ، أو بما فى « حَبِىٌّ » من معنى الفِعل ، أو بقوله : « تُهادِيه » .

فلا يجوز أن يكون متعلّقاً بمحذُوف ؛ لأنك إن علَّقْتَه به صارَ صِفةً للحَبِىِّ ، من حيثُ كان نكرةً ، والنكرةُ تُوصَفُ بالظُّروف ، كما تُوصَفُ[4] بالجُمَل ، من حيثُ وُصِلَت الموصولةُ بالظُّروف ، كما وُصِلَت بالجُمل ، والنّكرةُ إذا كانت عَيْناً لا تُوصَفُ بظُروفِ الزَّمان ، كما لا يُخْبَر بها عنها .

فإذا لم يَجُزْ ذلك كان إمَّا متعلِّقاً بما فى « حَبِىٌّ » مِن معنى الفِعل ، وإمَّا بتُهادِيه ، والأحسنُ أن يكون متعلِّقاً بالفِعل الصَّريح ، ولا يكون متعلِّقاً بحَبِىٍّ ؛ لأنه وإن كان مُمْكِناً

---

(١) قطعة من بيت النابغة :

كأنه خارجًا من جنب صفحته   سَفُودُ شَرْبٍ نسوه عند مفتأدِ

وسبق تخريجه فى أوائل الكتاب .

(٢) ديوانه ص ٨٦ ، وتخريجه فى ص ٢١٧ ، وسيعيد أبو على إنشاده قريباً مع بيتٍ آخر . والحَبِىّ ، بفتح الحاء وكسر الباء ، وتشديد الياء : السحاب الكثيف الذى يدنو من الأرض ، أو الذى قد حبا بعضُه إلى بعض . والشمال ، بفتح الشين : الريح التى تهبُّ من ناحية القُطْب . وريح الشّمال إذا هبَّت بالسَّحاب لم يلبث أن ينحسر د حبا بعضُه إلى بعض . والشمال ، بفتح الشين : الريح التى تهبُّ من ناحية القُطْب . وريح الشّمال إذا هبَّت بالسَّحاب لم يلبث أن ينحسر ويذهب . ويُزَجَّى : يُساق ويُدْفَع . يريد أن هذا السحاب ثقيل من الماء ، وليس يسير إلاّ كسَيْر الكسير .

(٣) فى ب : « الهدوء » . هنا وفى البيت .

(٤) فى ب : « توصل » .

أن يكون مِن حَبا يَحْبُو ، أى يَدْنُو بعضُه إلى بعض ، ويَنْضَمُّ ، فإنه قد استُعمِل اسماً ، فكأَنَّ ما فيه من معنى الفِعل قد أُزِيل عنه ، كما أن « دَرًّا » فى قولهم : « للهِ دَرُّكَ » صار عند سيبويه بمنزلة قولهم : « للهِ بِلادُك » فلم يُستَعْمَل استعمالَ المصادِر ، فكذلك لا يُستَعْمَل هذا الاسمُ استعمالَ الصِّفات .

وإن شئتَ علَّقْتَه بما فى « حَبِىٍّ » من معنى الفِعل ، وإن كان علَى ما وصَفْتُ ، ألا تَرَى أنّ الأَبْرَقَ والأَبْطَحَ [(١)] ، وإن استُعْمِلا استعمالَ الأَسماء ، وكُسِّرا [(٢)] تكسيرَها ، لم يُخْلَع منهما معنى الوصفِ ؛ بدلالة أنّهم لم يَصْرِفُوهما ، ولا نَحوَهما فى النكرةِ ، وإذا لم يَصْرِفوهما فى النكرة ، علمتَ أنَّ معنى الصِّفةِ مُقَرٌّ فيهما ، وإذا أَقْرَرْتَ فيهما معنى الصِّفة ، علَّقْتَ الظَّرفَ والحالَ بهما .

عِمران بن حِطَّان :

يوماً يَمانٍ إذا لاقَيتُ ذا يَمَنٍ وإن أَتَيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنانى [(٣)]

المبتدأُ محذوف ، التقديرُ : يوماً أنا يَمانٍ ، ولم يتعلَّق الظَّرفُ بقوله : « يَمانٍ » ، ولكن حَمَلَ الكلامَ على المعنى ، كأنه قال : أَتَنَقَّلُ يوماً إذا لاقَيتُ ، فظرفُ الزَّمان متعلِّقٌ بهذا المُقَدَّر .

ويلزم أن يُقدَّرَ هذا التقديرَ ، من وجهٍ آخَرَ ، وهو أنه جوابُ « إذا » ، فكأنه قال : إذا لاقَيْتُ ذا يمنٍ تَنقَّلْتُ إليه ، كما أنّه إذا قال : « أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ » [(٤)] ، يصير التقدير : إن فعلتَ ظَلَمْتَ ، و « إذَا » متعلِّقٌ بهذا الفِعل الثانى المُقَدَّر ، ولا يكون متعلِّقاً بيَمانٍ ؛ لأن الظَّرْفين [(٥)] مِن الزَّمان لا يتعلَّقان بعامِلٍ إلاَّ على طريقِ بدَلِ أحدِهما مِن الآخَر ، وليس ذا موضعَ بدَلٍ .

---

(١) الأبرقُ : لونٌ فيه حمرة وبياض وسواد . والأبطح : المكان المنبطح من الوادى . وانظر الصفات التى استعملت استعمال الأسماء ، فى الكتاب ٢٢٨/١ ، ٢٠١/٣ ، ٢٣٧ ، ٥٦٣ .

(٢) فى ب : « فكُسِّرا تكسيرها » .

(٣) شعر الخوارج ص ٢٣ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ . وجاء فى ب « وإن لقيتُ » .

(٤) الكتاب ٧٩/٣ ، والبغداديات ص ٣٢٧ ، ٤٥٩ .

(٥) فى ب : « ظرفين » .



واعلَمْ أنه لا يجوز : متى زيدٌ ؟ فى الاستفهام ، كما لا يجوزُ فى الخبر : يومَ الجمعة زيدٌ ؛ لأنّك فى الوَجْهَين جميعاً تُسنِدُ اسمَ الزّمان إلى الجُثَّة ، وظُروفُ الزّمان لا تكون أخباراً عنها ، وقد حُكِيَ : متى أنت وبِلادُك [١] ؟ ومتى أنت وأرضُكَ ؟ وهذا كلامٌ مُتَّسَعٌ فيه ، والمعنى : متى عهدُكَ ببلادِك ؟ ومتى عَهْدُك بأرضِك ؟ فحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه ، كما قالوا : « اليومَ خَمْرٌ وغداً أمْرٌ » [٢] .

فأمّا قولُهم : « وبِلادُك » ، فالواوُ فيه بمعنى الباء ، كما قالوا : « بِعتُ الشّاءَ شاةً ودِرْهمٌ » [٣] ، والمعنى : شاةً بِدرهم ، إلاّ أنّك لمَّا عطفْتَه على المرفُوع ارتَفع بالعَطْفِ عليه ، كما قالوا : « كلُّ رجُلٍ وضَيْعَتُه » [٤] ، فاستُغْنِيَ عن الخَبر ، لمّا كان المعنى : كلُّ رجُلٍ مع ضَيْعَته ، فكذلك استُغْنِي هنا عن خبر المُبْتدأ ، حيثُ كان المعنى : متى عهدُكَ ببلادِك ؟ فأمّا قولُه عزَّ وجَلَّ : ﴿ ويَقُولُونَ مَتَى هُوَ ﴾ [٥] فـ ﴿ هُوَ ﴾ ضميرُ الإعادة ، لِدلالةِ [٦] قولِه تعالَى : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا ﴾ علَيْه .

أنشد أحمد بن يحيى :

أنا أبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ ‍ ‍ ‍ ‍ ليس علىَّ حَسَبِى بِضُؤْلانْ [٧]

---

(١) ذكره الهروى فى الأزهية ص ٢٤١ ، وخرَّجه تخريج أبى على ، وكأنه ينقل عنه .

(٢) قائله امرؤ القيس بن حجر ، حين قيل له : قتل أبوك . وينسب لهمّام بن مرة . مجمع الأمثال ٢/٤١٧ ، ٤٢١ ، وجمهرة الأمثال ٢/٤٣١ . وتقدير النحاة للمَثَل : اليوم شربُ خمر ، وغَداً حدوثُ أمر . راجع باب المبتدأ والخبر ، فى كتبهم .

(٣) سبق تخريجه قريبا .

(٤) الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ . وانظره فى باب المبتدأ والخبر ، من كتب النحو .

(٥) سورة الإسراء ٥١ .

(٦) فى ب : « بدلالة » . والمراد : متى هو ؟ أى البعث والإعادة وهذا الوقت . راجع تفسير القرطبى ١٠/٢٧٥ ، والبحر المحيط ٦/٤٧ .

(٧) الخصائص ٣/٢٧٠ – عن أبى على – والتهذيب ١٢/٦٥ ، والمغنى ص ٤٣٤ ، ٥١٤ ، وشرح أبياته ٦/٣١٨ – ٣٢٠ – عن كتابنا – والهمع ٢/١٠٧ ، واللسان (ضأل – أين) وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٦٠ أ ، ونسبه الأزهرى إلى بعض بنى أسد . وتكلم عليه كلاماً جيدا البغدادى فى شرح أبيات المغنى . وشرح فقال : المنهال : الرجل الكثير الإنهال . والمنهال : الغاية فى السخاء . قال : ورأيت فى شرح ديوان الفرزدق أن أبا المنهال هو أبو عيينة بن المهلب .

والضؤلان ، بضم الضاد المعجمة وسكون الهمزة : الضعيف الحقير كالضئيل . وأصله فى الجسم ، وهو الصغير النحيف من الرجال .

إن قلتَ : بم يتعلَّقُ قولُه : « بعضَ الأحيان » فالقولُ فيه أنه يتعلَّق بأحد شيئين ؛ إما أن يكون « أبو المِنهال » كُنْيةَ [١] بعضِ مَن يَقْرُبُ منه ، فقال : أنا أبو المنهال ، أى مِثْلُه ، فيتعلَّق الظَّرفُ بهذا الذى يَحْدُثُ من معنى الفِعل ، أو يكون أبو المِنْهال رجُلاً نَبيهاً ، أو مُمْتَنِعاً علَى مَن يُرِيدُه ، وقد عُرِف بذلك حتى إذا ذُكِر دلَّ على النَّباهة والامتناع ، فيتعلّق الظَّرفُ بهذا المعنى ، ومِثلُ ذلك قولُه تعالى ، فيمن قرأ : ﴿ كَلاَّ إنَّها لَظَى . نَزَّاعَةً للشَّوَى ﴾ [٢] ألا تَرَى أنَّ لَظَى ، وإن كانَت عَلَماً ، فقد صار إذا ذُكِرتْ دَلَّتْ [٣] على التَّلَظِّى ، فكما انْتصَبَتْ الحال عن معنى الفِعل الذى فى هذا الاسم ، كذلك يتعلَّقُ الظرفُ بما فى أبى المِنْهال ، من معنى الفِعل .

فأمَّا قولُ الأعشى :

إذ أنتُم باللَّيلِ سُرَّا ... قٌ وصُبْحَ غَدٍ صِرارَهْ [٤]

فقال أبو عبيدة : زَعَمُوا أن جَحْدَراً – وهو ربيعةُ بن ضُبَيْعةَ – كان يَجْمعُ القِرْدانَ ، فيصرُّها فيَأْتى البَرْكَ [٥] إذا أمْسَى ، فيُرْسِلُها عليها فتَنْتَشِر ، فيَضُمُّ ما انتَشَر منها . فهذا يدلُّ على أنه جعلهم هذا الحَدَثَ [٦] ؛ لكثرتِهِ منهم ، وأنهم قد عُرِفُوا به ، ولا يجوز أن تُقدِّرَ

---

(١) قال فى الشيرازيات : « كنية أبيه أو من يقرب منه ، ولا يكون كنيةَ الراجز ، فيدخله حينئذ معنى التشبيه » .

(٢) سورة المعارج ١٥ ، ١٦ . ونصب « نزاعة » قراءة حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . وللنحويين فى توجيهه كلام كثير . انظر السبعة ص ٦٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٧/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٧/٢ . والرفع فى العربية أقوى . راجع الكتاب ٨٣/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٨٥/٣ ، وللأخفش ص ٥٠٨ .

والشوى : الأطراف ، كاليدين والرجلين ، وجلدة الرأس يقال لها : شواة .

(٣) فى أ : « دل » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة – حكاية عن كتابنا كما أشرت – وقال مكى بن أبى طالب : « والعامل فى « نزاعة » ما دلّ عليه الكلام من معنى الفعل ، وهو التلظى ، كأنه قال : كلا إنها تتلظى فى حال نزعها للشوى » .

(٤) سبق تخريجه قريبا . وفى أ : « وبعد غد » . وليس بشىءٍ .

(٥) القِردان ، بكسر القاف ، جمع القُراد ، بضمّها ، وهو دويّبة تعَضُّ الإبل . ويصرّها : أى يجمعها . والبَرْك : جماعة الإبل الباركة ، الواحد : بارك ، مثل تاجر وتَجْر .

(٦) قول أبى على هذا يدلّ على أنه يرى أن « صرارة » مصدر ، للفعل « صرّ » الذى هو بمعنى الجمع ، كما تقدم . ولم أجده فى المعاجم المتداولة ، لكنه القياس ، فقد ذكر الصرفيون من أوزان « فَعَل » المتعدى : فِعالة ، بكسر الفاء . نحو : حميت المكان حِماية ، ورعاه رِعاية . التكملة ص ٢١٢ ، وأوضح المسالك ٢٣٥/٣ (حاشيته) . وعلى هذا تكون صاد « صِرارة » مكسورة ، كما ضبطت فى الشيرازيات ورقة ٥٩ أ . لكنها جاءت بالفتح فى النسختين أ ، ب من كتابنا ، =



المضافَ المحذوفَ [١] مُراداً ؛ لأنه لو كان كذلك ، صار اسمُ الزمان الذى هو « صُبْحَ غَدٍ » خبراً عن العَيْن ، وهذا لا يجوزُ ، فإذا لم يجز هذا ، علمتَ أنه جَعلَهم إيَّاه .

فأمّا قولُ أوسٍ [٢] :

تركْتُ الخَبيثَ لم أُشارِكْ ولم أَدِقْ ... ولكنْ أعَفَّ اللهُ مالِى ومَطْعَمِى

فقَوْمِى وأعدائى يَظُنُّون أنَّنى ... متى يُحْدِثُوا أَمثالَها أتكلَّمِ

فإن الكلامَ فيه محمولٌ على المعنى ، وهذا يدلُّ على صِحَّة ما أجازه [٣] من قوله : « زيدٌ حينَ يأتيكَ أَضْرِبُ » ، لمَّا كان المعنى : زيدٌ أضرِبُ [٤] حينَ يأتينى ، ومثلُ ذلك فى الحملِ على المعنى : « إنَّكَ ما وخَيراً » [٥] ، وإن كان العطفُ [٦] على غيرِ ذلك ، وكما حُمِلَ قولُهم : أقائمٌ أخواك ؟ على المعنى [٧] . وكذلك التَّسويةُ فى قولهم : « سواءٌ عليكَ أذَهَبَ أم جاءَ » ،

= وكذلك فى ديوان الأعشى ص ٢٦١ ، وشرحه ناشر الديوان على هذا الضبط ، فقال : « صرارة وصرار : لم يتزوج . بقصد أن نساءهم أخذن سبايا فى الحرب » وهو شرح غريب ، مخالف لتفسير أبى عبيدة وتوجيه أبى على .

(١) وهو « ذَوُو صِرارة » كما قدَّره فى الشيرازيات ، وتكلم عليه هناك بأوسع مما هنا .

(٢) ديوانه ص ١٢٢ ، وتخريجه فى ص ١٧٣ . وسيعيد أبو على إنشاد البيت الثانى – وهو موضع الشاهد – فى باب من الصِّلات والأسماء الموصولة . والكلام فى توجيهه هناك إن شاء الله . وقوله : « لم أدق » أى لم أدْنُ . من قولهم : ودق إلى الشئ وَدْقاً ووُدوقاً : دنا . ويقال : مارَسْنا بنى فلان فما ودقوا لنا بشئ : أىْ ما بذلوا . ومعناه : ماقرَّبوا لنا شيئا من مأكول أو مشروب . اللسان (ودق) .

وقوله : « يظنون » هو من الظن بمعنى اليقين ، وليس من ظنّ الشك . قاله ابن قتيبة ، كما فى حواشى ديوان أوس .

(٣) يريد سيبويه . وهو فى الكتاب ١٣٥/١ ، مع بعض اختلاف . وذكره أبو على فى البغداديات ص ٤٥٥ .

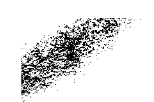
(٤) فى ب : « أضربه » . وقوله « يأتينى » هو هكذا فى النسختين ، وحقه أن يكون « يأتيك » ليوافق الأول .

(٥) ذكر أبو على أن « ما » هنا زائدة ، ولكنها تلزم الكلمة التى تزاد عليها ، فلا تفارقها فى الكلام والاختيار . البغداديات ص ٣٠٣ ، ٣١٧ . والخبر فى هذا المثال ، محذوف عند البصريين ، والتقدير : إنك وخيراً مقرونان ، كما قالوا فى : كل رجل وضيعته . وعند الكوفيين : الواو بمعنى مع ، وهى الخبر . والتقدير : إنك مع خير . راجع الكتاب وحواشيه ٣٠٢/١ ، ١٠٧/٢ .

(٦) فى ب : « اللفظ » .

(٧) لأن المعنى : أيقوم أخواك ؟ فاغتفر الإفراد فى « قائم » والتثنية فى « أخواك » وأخواك فاعل سدّ مسدَّ الخبر . الإيضاح ص ٣٥ ، والحلبيات ص ٥٠ .





و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ (١) فكذلك حُمِل ما ذكرناه على المعنى .

ويُقَوِّى ذلك كثرةُ ما جاءَ مِن حَمْلِ الظُّروفِ على المعنَى ، كقوله عزّ وجلَّ : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَائِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢) فكذلك : أَزَيْدٌ حينَ يأتيك تَضْرِبُه ؟ وكذلك قوله : إنَّنى أتكلَّمُ متى يُحْدِثُوا .

* * *

(١) سورة البقرة ٦ ، وتقدير الآية : إن الذين كفروا مُستوٍ إنذارُهم وعدَمُه : أى سواءٌ عليهم هذان . وجىء بالاستفهام من أجل التسوية . قال أبو الحسن الأخفش : إنما دخله حرف الاستفهام ، وليس باستفهام ؛ لذكره السَّواء ؛ لأنه إذا قال فى الاستفهام : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ وهو يسأل أيهما عندك ، فهما مستويان عليه ، ليس واحدٌ منهما أحقَّ بالاستفهام من الآخر . فلما جاءت التسوية فى قوله « أأنذرتهم » شبّه بذلك الاستفهام إذا أشبهه فى التسوية . معانى القرآن ص ٢٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٣٤ ، والبحر المحيط ١/٤٦ ، ٤٧ ، وتكلم عليه كلاما مبسوطا ، نقل بعضه عن أبى على . وانظر أوضح المسالك ١/١٨٥ (باب المبتدأ والخبر) . والتبصرة ص ٤٧٣ .

(٢) سورة الفرقان ٢٢ ، وذكره أبو على فى العسكريات ص ٢١١ ، والبغداديات ص ٣٤٧ ، والحلبيات ص ٢٢٥ .

ولا يجوز أن يكون الظرف « يوم » منصوبا ببشرى ، لأنه منفى بلا التى لنفى الجنس ، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها . وفى نصبه وجهان : الأول بإضمار : اذكُرْ . قال أبو حيان : وهو أقرب . والثانى : بتقدير فعل يدل عليه « لا بشرى » أى : يُمْنَعُونَ البشارةَ يوم يرون الملائكة . إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٦٣ ، والبحر ٦/٤٩٢ .



بـاب
ما يرتفع بالظَّرف (١) دونَ الابتداء

قال عديٌّ بن زيد :

وحَبِيٌّ بعدَ الهُدُوِّ تُهادِيـــهِ شَمالٌ كما يُزَجِّى الكَسِيرُ (٢)
وسْطُهُ كاليَراعِ أو سُرُجِ المِجْـــدَلِ حيناً يَخْبُو وحيناً يُنيرُ

القولُ فى ذلك أنَّ « وَسْطَه » يجوز أن يُنْشَدَ على وَجْهين ، أحدُهما أن يُرْفَعَ ، فيُقال : وسْطُهُ كاليَراعِ ، فيُجْعَلَ الوسْطُ الذى هو ظَرْفٌ (٣) ، اسماً فى الشِّعر ، كما قال الفرزدق (٤) :

أَتَتْهُ بمَجْلُومٍ كأنَّ جَبِينَـه صَلاءَةُ وَرْسٍ وسْطُها قد تَفَلَّقا

---

(١) فى ب :« بالظروف » .

(٢) سبق تخريج البيت الأول وشرحه قريبا . والبيت الثانى فى الديوان ص ٨٥ ، وتخريجه فى ص ٢١٦ . وهو فى شرح الكافية الشافية صـ ٩٣٥ .

واليراع : ذبابٌ يطير فى الليل ، كأنه نار . والمِجْدل : القصر . وسُرُج : جمع سراج .

(٣) قال الجوهرى فى الصحاح : « يقال : جلست وسْطَ القوم ، بالتسكين ؛ لأنه ظرف ، وجلست فى وسَطِ الدار ، بالتحريك ؛ لأنه اسم . وكلّ موضع صلَح فين « بين » فهو وسْط ، وإن لم يصلح فيه « بين » فهو وسَط ، بالتحريك ، وربّما سُكّن ، وليس بالوجه » .

وقال الفيومى فى المصباح : « يقال : ضربت وسَطَ رأسه ، بالفتح ؛ لأنه اسمٌ لما يكتنفه من جهاته غيرُه ، ويصحّ دخولُ العواملِ عليه ، فيكون فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ، فيقال : اتَّسَع وسَطُه ، وضربت وسَطَ رأسِه ، وجلست فى وسَطِ الدار ، ووسَطُه خيرٌ مِن طرَفه . قالوا : والسكون فيه لغة . وأما وسْط بالسكون ، فهو بمعنى « بين » نحو جلست وسْطَ القوم : أى بينهم » . وانظر مراجع تخريج الشاهد الآتى . والكتاب ٤١١/١ ، والمقتضب ٣٤١/٤ ، ٣٤٢ ، ورحم الله محققه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، رحمة واسعة سابغة .

(٤) ديوانه ص ٥٩٦ ، والنقائض ص ٨٤١ ، ونوادر أبى زيد ص ٤٥٣ ، والخصائص ٣٦٩/٢ ، والمخصص ١٦١/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٥٨/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٩٠ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٤٧٤ ، والهمع ٢٠١/١ ، والخزانة ٩٢/٣ ، واللسان (وسط – جلم) . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٥٣ ب .

وفى ب : « وسطه » وأشار فى هامش ا إلى أنها رواية . ورواية الديوان والنقائض : « نِصفُها قد تفلقا » ولا شاهد فيها .



فرفعه بالابتداء ، وقال القَتَّالُ الكِلابِيُّ [(١)] :

سائلْ ربيعةَ هل رَدَدْتَ [(٢)] لِقاحَها   والخيلُ مُقْعِيةٌ على الأعقابِ
من وَسْطِ جَمْعِ بنى قُرَيْطٍ بَعْدَما   هَتَفتْ رَبيعةُ يا بَنِى جَوَّابِ

فأسْكَنَ العينَ مع دخولِ الجارِّ عليه .

فإذا رَفَع وَسْطاً ، احتمل [الكافُ] [(٣)] أمرين ، أحدُهما أن يكون ظَرْفاً [(٤)] ، كالتى فى قولك : جاءنى الذى كزَيْدٍ ، ومَن رأى أن يَجْعلَها اسماً فى الكلام ، جعلَها هنا أيضاً اسماً [(٥)] .

= والمجلوم : اسم مفعول من جلمت الشئَ جلْماً – من باب ضرب – أى قطَّعْتُه . وجلمت الصوفَ والشعَرَ : قطعتُه بالجلمين ، وهو المقراض . وروى : « أتته بمحلوق » مِن حَلَقَ رأسَه بالموسى . والفرزدق يصف هذا الذى يقبح ذكرُه من أعضاء المرأة . والصَّلاءة ، ويقال : الصلاية : المدقّ ، وهو الحجر الأملس الذى يُسحَق عليه شئ . والوَرْس : نبت أصفر يزرع باليمن ، ويُصبغ به . وقيل : هو صنف من الكركم . وتفلّقا : أى انشقّ .

(١) البيت الثانى فقط فى ديوانه ص ٣٦ ، عن أمالى ابن الشجرى ٢٥٨/٢ ، وهو فى الخصائص ٣٦٩/٢ ، وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٥٣ ب . وهو فى اللسان والتاج ، (وسط) والديوان أيضاً ص ٦١ برواية :

من وسط جمع بنى قريظ بعد ما   هتفت ربيعة يا بنى خوارِ

وهو تحريف ، كما ترى . وقريط ، بالطاء المهملة : من بنى أبى بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . وجَوَّاب : لقب ، واسمه مالك بن عوف بن عبد الله بن أبى بكر بن كلاب . جمهرة أنساب العرب ص ٢٨٢ ، ٢٨٤ . وفى إصلاح المنطق ص ٢٥٤ : « قال أبو عبيدة : وسُمِّى رجلٌ من بنى كلاب : جَوَّاباً ؛ لأنه كان لا يحفر صخرةً ولا بئراً إلّا أماهها » . ونسبه الزبيدى فى التاج (جوب) إلى ابن السِّكّيت . وهو من جُبْتَ الصخرة : إذا خرقْتها . وقوله « أماهها » يعنى أنبط ماءَها واستخرجه .

(٢) هكذا ضبطت التاء فى أ بالفتح ، وفى ب بالرفع . والبيت لم يرد فى ديوان القتّال ، كما أعلمتك .

وقوله « مقعية » يقال : أقعى الكلب والسبُعُ : جلس على استه .

(٣) تكملة من ب .

(٤) يريد أبو على بالظرف هنا : حرفَ الجرّ . قال فى الإيضاح ص ٢٦٠ : « فأما كاف التشبيه فالدلالة على أنها حرف ، وصلُهم « الذى » بها كثيراً فى حال السَّعة ، وذلك قولهم : جاءنى الذى كزيد ، فصار ذلك بمنزلة : جاءنى الذى فى الدار ، ولم يكن عندهم بمنزلة جاءنى الذى مثل زيد » . وذكر مثله فى البغداديات ص ٣٩٩ .

وعلى ذلك يكون « وسطه » مبتدأ ، و « كالبراع » خبره ، وراجع الهمع ٢٠١/١ .

(٥) وتكون حينئذ بمعنى « مثل » . قالوا فى نحو « زيدٌ كالأسد » إن الكاف فى موضع رفع خبر زيد ، والأسد مخفوض بالإضافة . وهو رأى كثير من النحاة ، ومنهم الأخفش والفارسى . ذكره ابن هشام فى المغنى ص ١٨٠ . =

وإن نصبَ « وسْطَه » على الظَّرف ، كان موضعُ الكافِ رفعاً بأنَّها فاعِلةٌ بالظَّرف ، ولا يجوزُ أن يكون رفعاً بالابتداء [(١)] ، وممَّا جاء الكافُ فيه رفعاً بأنها فاعلةٌ قولُ أوسٍ [(٢)] :

عَلاَ رأْسَها بعدَ الهِبابِ وسامَحَتْ كمَحْلُوجِ قُطْنٍ تَرْتَمِيه النَّوادِفُ

وقال آخرُ :

فوا عَجَبَا إنَّ الفِراقَ يَرُوعُنِى به كمنَاقِيش الحُلِىِّ قِصارُ [(٣)]

وقال الأعشى : [(٤)] :

أَتَنْتَهُونَ ولن يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

فالكافُ فى هذه الأبيات فاعلةٌ .

= وانظر مبحث اسميّة الكاف ، فى الكتاب ١/٤٠٨ ، ٤٠٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، وضرائر الشعر ص ٣٠١ – ٣٠٥ ، والهمع ٢/٣١ ، واللسان (كوف) . وقد جمع البغدادى أقوال العلماء فى المسألة ، ثم ذكر آراء أبى علىٍّ من كتُبه ، وانتهى إلى أن إسميّة الكاف عنده خاصّة بالشعر ، خلافاً لما نُقل عنه . الخزانة ١٠/١٦٦ – ١٧٦ .

(١) لكنّ ابن مالك أجازه . راجع شرح الكافية الشافية ص ٩٣٥ . والارتفاع بالظرف إنما هو كارتفاع الفاعل بفعله . انظر توجيه ذلك فى أمالى ابن الشجرى ٢/٢٧٩ ، وسيأتى الخلاف فيه قريبا .

(٢) ديوانه ص ٦٦ . والهِباب ، بكسر الهاء : النَّشاط . وهبَّت الناقةُ فى سيرها تَهِبُّ هِبابا : أسرعت . ويقال : سمحت الناقة وسامحت : أى انقادت فأسرعت . والنوادف : مِن النَّدْف ، وهو طَرْقُ القُطن بالمِنْدَف . والكاف فى « كمحلوج » فى محل رفع ، فاعل « علا » .

(٣) البيت من غير نسبة فى المحكم ٦/١٠٤ ، وعنه اللسان (نقش) والرواية فيهما :

فواحزنا إن الفراقَ يُروعنى بمثل مناقيش الحلىِّ قصارِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والمنقاش : الآلة التى ينقش بها . والمراد بالمناقيش فى البيت الغِربان ، كما فسَّر ثعلب .

(٤) ديوانه ص ٦٣ ، والمقتضب ٤/١٤١ ، والأصول ١/٤٣٩ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣ ، والتبصرة ص ٢٨٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، والفوائد المحصورة ص ١١٨ ، وضرائر الشعر ص ٣٠١ ، وشرح المفصل ٨/٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨١٢ ، والهمع ٢/٣١ ، والخزانة ٩/٤٥٣ ، ١٠/١٧٠ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب . وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ٢٦٠ ، والبغداديات ص ٣٩٦ ، ٥٦٧ .

ومعنى البيت : لا يمنع الجائرين عن الجور مثلُ طعن نافذٍ إلى الجوف ، يغيب فيه الزيت مع فتيلة الجراحة .





وأمّا ما أنشده أحمدُ بن يحيى ، من قولِ الشاعر (١) :

بَيْنا كذاك رأَيْتَنِى مُتلَفِّعاً بالبُرْدِ فَوْقَ جُلالَةٍ سِرْداحِ

فإنه أضاف « بَيْنا » إلى الكاف ، كما تُضافُ (٢) إلى المصدرِ فى قوله (٣) :

بَيْنا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتِيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ

وكما أُضِيفَ (٤) « مِثْلُ » إليها فى قوله :

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كعَصْفٍ مأْكُولْ (٥)

---

(١) هو ابن ميَّادة ، الرمَّاح بن أبرد . من قصيدة يمدح فيها أبا جعفر المنصور . الأغانى ٢/٣٢٢ ، ورغبة الآمل ١٦٣/١ ، وصدر البيت فى الهمع ٢١٢/١ ، وهو بتمامه فى الخزانة ٧٣/٧ – عن كتابنا – استطرادا ، وحكاه البغدادى أيضا ، عن أبى على ، استطرادا ، فى شرح أبيات المغنى ١٨١/٢ .

وجاء فى ب ، والهمع ، وكتابى البغدادى : « رأيتنى » بالتاء الفوقية . والصواب رأيننى » بنون النسوة ، العائدة على الكواعب المذكورات فى صدر القصيدة .

والجُلالَة بالضم : الناقة الضخمة . والسِّرداح ، بالكسر : الناقة الطويلة ، وقيل : الكثيرة اللحم . قال المرصفى : « يريد أنه طلع عليهنّ فى زينته » .

(٢) فى ب ، والخزانة : « يضاف » . وفى شرح أبيات المغنى ، عن أبى على ، حكايةً عن أبى حيان : « الكاف زائدة ، وذاك مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : بينا ذاك شأنى » .

(٣) أبو ذؤيب الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٣٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٢ ، وزد عليه : شرح الكافية الشافية ص ٩٣٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٥٦/٦ – وانظر فهارسه – وما فى معجم الشواهد ص ٢٢٧ . وموضع الشاهد فى تذكرة النحاة ص ١٢٣ ، ٥١١ .

والسلفع ، بوزن جعفر : الجرىء الواسع الصدر . والمعنى أن هذا المستشعر الدرع حَزْماً ، وقتَ معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان ، قُيِّضَ له فارسٌ شجاعٌ مثله ، فاقتتلا حتى قتل كلّ واحد منهما صاحبه . ومراده أن الشُّجاعَ لا تعصمه جراءته من الهلاك ، وأن كلَّ مخلوق فالفناء غايته .

و « الكماة » بالنصب ، مفعول المصدر « تعانقه » جمع كَمِىّ ، وهو الشجاعُ الذى ستر درعه بثوبه . ويروى « تعنقه » وفيه كلام ذكره البغدادى فى الخزانة .

(٤) فى ب ، والخزانة : « أضيفت » .

(٥) نسب إلى رؤبة ، وإلى حميد الأرقط . وهو فى ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨١ ، وهو من شواهد الكتاب ٤٠٨/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٠٣ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، والأصول ٤٣٨/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٩٦/١ ، والروض الأنف ٤٧/١ ، والتبصرة ص ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨١٣ ، وتفسير القرطبى ١٩٧/٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ٨١٣ ، والمغنى ص ١٨٠ ، وشرح أبياته ١٢٩/٤ ، والخزانة ١٨٤/١٠ ، وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٣٩٨ . وهذا الشاهد فى غير كتاب . انظر حواشى الخزانة . =

ولا يكونُ (١) الحرفَ ؛ لأنّ الاسمَ لا يُضافُ إلى الحرف ، وينبغى أن تجعلَ الكافَ بمنزلة مِثْلٍ ، فى أنّها تدلُّ على أكثرَ مِن واحد ، كما أنَّ مِثْلاً كذلك ، فى نحو قوله عزّ وجَلّ : ﴿ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ ﴾ (٢) لأنّ « بين » تضاف إلى أكثر من واحد . ويجوز أن تكون [الكافُ] (٣) زائدةً ، كزيادتِها فى قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾ (٤) ، وذاكَ (٥) مُنْجرَّةٌ بها ، والمعنى الإضافةُ إلى ذاك ، وقد أُضِيفَ « بَيْنٌ » إلى المُبهَم المفرد ، فى نحو قوله سبحانه : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ (٦) .

فإن قدرتَ الإضافةَ إلى الفِعل الذى هو : « رَأَيْتَنِى » (٧) ، كما أضافه الآخَرُ إليه ، فى قوله :

= والكاف هنا اسمٌ بمعنى مِثْل ، والتقدير : مثل عصف . قال الأعلم : « أدخل مثلا على الكاف ، إلحاقاً لها بنوعها من الأسماء ضرورة . وجاز الجمعُ بينهما جوازاً حسنا ؛ لاختلاف لفظيهما ، مع ما قصده من المبالغة فى التشبيه ، ولو كرَّر المِثْل لم يحسن » .

والعصف : هو بقل الزرع . وقيل : هو الزرع الذى أُكِل حبُّه وبقى تبنه .

(١) أى الكاف . وقد صرح به البغدادى فيما نقل عن كتابنا .

(٢) سورة النساء ١٤٠ .

(٣) تكملة من ب ، والخزانة .

(٤) سورة الشورى ١١ . وقد جزم أبو على بزيادة الكاف هنا ، فقال فى البغداديات ص ٤٠٠ : « الكاف زائدة لا محالة ؛ لأنه لم يثبت لله عز وجل مِثْلٌ ولا شبيه ، تعالى الله عن ذلك » . وقال أبو جعفر النحاس : « والكاف فى ﴿ كمثله ﴾ زائدة للتوكيد لا موضع لها من الأعراب ؛ لأنها حرف ، ولكن موضع ﴿ كمثله ﴾ موضع نصب ، والتقدير : ليس مثلَه شئٌ » إعراب القرآن ٥٢/٣ .

ويقول أهل البيان : إن العرب تقول : مثلك لا يفعل كذا ، يريدون به المخاطب ، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفيا عن الشخص ، وهو من باب المبالغة . راجع البحر المحيط ٥١٠/٧ ، والكشاف ٦٥/٣ ، ومتشابه القرآن ص ٦٠٤ ، والمغنى ص ١٧٩ ، ومواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح – ضمن شروح التلخيص – ٢٤٢/٤ (باب الكناية) . والمفردات للراغب ص ٤٦٢ (حرف الميم – مثل) .

(٥) فى بيت ابن ميَّادة . وقد نقلتُ من قبلُ إعراباً آخرَ لذاك ، عن أبى علىّ ، حكاه البغدادى فى شرح أبيات المغنى ؛ فانظره .

(٦) سورة البقرة ٦٨ .

(٧) فى ب ، والخزانة: « رأيتنى » بالتاء الفوقية . ونبَّهت عليه من قبل .



بَيْنا أُنازِعُهمْ ثَوْبِى وأَجْذِبُهُمْ إذا بَنُو صُحُفٍ بالحقِّ قد وَرَدُوا (١)

وكما أُضِيفَتْ (٢) إلى التى مِن الابتداء والخبر ، فى قوله :

بَيْنا نحنُ نطْلُبُه أتانا مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزنادَ راعِ (٣)

وفَصَلْتَ بينَ المُضافِ والمضافِ إليه بالظَّرف ، فهو وَجْهٌ .

وقولُ الآخَر (٤) :

رأَتْنِى كأُفْحُوصِ القَطاةِ ذُؤَابَتِى وما مَسَّها مِن مُنْعِمٍ يَسْتَثِيبُها

إن قلتَ : أجْعَلُ الكافَ بمنزلةِ مِثْلٍ ، فأَرْفَعُ بها ، كما أَرْفَعُ بمِثْلٍ (٥) ، فليس بالسَّهْل ؛

---

(١) نسبه ابن سيده فى المخصص ٢٠٢/١٣ ، إلى وبرة السارق . وهو لص معروف . ذكره الزبيدى فى التاج (وبر) .

وبنو صُحُف : يعنى بهم الشُّهود . وانظر بيتاً من هذا الوزن والقافية ، لذلك الشاعر اللص ، فى المعانى الكبير ص ٥٩٤ ، واللسان (حمض) .

(٢) فى ب ، والخزانة : « أضيف » وقد غيَّر البغدادى قولَ أبى على : « التى من الابتداء والخبر » وجعله « الجملة الاسمية » .

(٣) ينسب إلى رجلٍ من قيس عيلان ، وإلى نُصَيب . وهو فى شعره ص ١٠٤ ، وتخريجه فى ص ١٨٨ ، وانظر شرح أبيات المغنى ١٧٢/٦ ، ١٤/٧ ، ومعجم الشواهد ص ٢٣٢ .

وقوله « بينا » هكذا جاء فى كتابنا ، بالخرم ، وهو سقوط الفاء من أوله . وكذلك فى كتاب سيبويه ١٧١/١ ، وانظر حاشيته . وتذكرة النحاة ص ١٢٣ .

و « زنادَ راعٍ » يُنْصَب بفعل مضمر ، كأنه قال : ويعلق زنادَ راعٍ ، أو معلِّقاً زنادَ راعٍ . وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب « زناد » حملاً على موضع الوفضة ؛ لأن المعنى : يعلِّق وفضةً وزنادَ راعٍ » . كذا حكى البغدادى فى شرح أبيات المغنى . وانظر معانى القرآن للفراء ٣٤٦/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ .

والوفضة : الكنانة ، وأراد شيئا يُصنع مثل الخريطة والجعبة ، تكون مع الفقراء والزعاة ، يجعلون فيها أزوادهم . والزناد : الخشبة التى يقدح بها النار .

(٤) بشر بن أبى خازم . ديوانه ص ١٥ ، والمفضليات ص ٣٣١ .

وأفحوص القطاة : الموضع الذى تفحصه القطاة ثم تبيض فيه ، وكذلك هو للدجاجة . قال الضبّى : « يريد أنه صَلِع حتى صار رأسه كأفحوص القطاة ، وذلك أنها تفحص الأرض فتبيض على غير عُشّ . فيقول : لم يكن ذهاب شعرى لأنى أسِرت فجُزَّت ناصيتى على طلب الثواب ، وكذلك كانوا يفعلون ، إذا أَسَر أحدُهم رجلاً شريفا جزَّ رأسَه ، أو فارساً جزَّ ناصيته وأخذ من كنانته سهماً ليفخر بذلك » شرح المفضليات ص ٦٤٢ .

(٥) سيأتى الرفع بمِثْل فى (باب يجمع ضُروباً من هذه الأبواب) .

لأنها ليست على ألفاظِ الصِّفات ، ولكن يجوز أن تَجْعلَ « ذُؤَابتى » مبتدأً ، والظَّرفَ خبراً له مثل : فى الدارِ زيدٌ ، ومَن رَفَع بالظَّرف ، كان « ذُؤابَتِى » مرتفعةً بالظَّرف . ويجوز أن تَجعلَ « ذُؤابَتِى » بدلاً مِن ضمير المتكلِّم ؛ لأنّها بعضُه ، فيكونَ (١) بمنزلة : ضربتُ زيداً رأسَه ، ثم تكون الكافُ بعد ذلك على ضربين :

إن جعَلْتَ رأيتُ من رُؤْية العين (٢) ، كانت الكافُ فى موضعِ نصبٍ علَى الحال ، وإن جعلتَها التى بمعنى العِلْم ، كانت فى موضع المفعولِ الثانى .

فكما أن الكافَ فى الأبيات التى تقدّمتْ ، فاعلةٌ ، كذلك الكافُ فى قوله : « وسْطَه كاليراع » فاعلةٌ بذلك ؛ لأنّ الظَّرفَ فى موضع صِفةٍ ، فترتفع الكافُ بالظَّرف ، ومن ذلك قولُ الشَّمَّاخ (٣) :

وماءٍ قد ورَدْتُ لوَصْلِ أرْوَى ... عليه الطَّيرُ كالوَرَقِ اللَّجِينِ

أمَّا الطَّيرُ فيرتفعُ بالظَّرف بلا خِلاف .

وأمَّا (٤) قولُه : « كالوَرَقِ اللَّجِين » فإنه يَحْتمِل ضربين ، أحدُهما أن يكونَ حالاً من الطَّير ، والآخَر : أن يكون وَصْفاً للماءِ ، تقديرُه : وماءٍ كالوَرَق اللَّجين ورَدْتُه لوصلِ أرْوَى ، عليه الطَّيرُ ، ومثل قوله : « وماءٍ كالوَرَقِ اللَّجين » فى المعنى ، قولُ عَلْقَمةَ (٥) :

فأورَدْتُها ماءً جِماماً كأنَّـه ... من الأَجْنِ حِنَّاءٌ مَعاً وصَبِيبُ

---

(١) هكذا ضبطت النون فى أ بالنصب ، وضبطت فى ب بالرفع . وتوجيهه معروف .

(٢) فى ب : « البصر » .

(٣) ديوانه ص ٣٢٠ ، وتخريجه فى ص ٣٤٦ ، ومعجم الشواهد ص ٤٠٨ ، وحكى البغدادى كلام أبى على هنا ، فى الخزانة ٣٥٠/٤ .

واللجين ، بفتح اللام وكسر الجيم : الذى قد ركب بعضُه بعضاً فتلجَّن ، كما يتلجّن الخِطْمِيّ ويتلزَّج . ويقال : اللجين : المبلول من الورق وغيره . تقول : لجنتُه ، إذا بللته . وجاء بحاشية ب تعليقٌ على إعراب أبى على للبيت ، لم أتبين قراءته فى المصوَّرة . .

(٤) فى أ : « فأما » وأثبته بالواو ، من ب ، والخزانة .

(٥) ديوانه ص ٤٢ ، وتخريجه فى ص ١٤٢ ، وهو فى ضرائر الشعر ص ٢١٢ ، وعنه البغدادى فى شرح أبيات المغنى ٢٩٠/٧ ، وهو أيضا فى تذكرة أبى حيان ص ١١٨ . =



فكما شبَّه خُثُورةَ (١) الماء ؛ لتقادُمِ عهدِه بالوارِدةِ (٢) ، وللأُجُونِ بالحِنَّاء ، كذلك شبَّهه الشَّمّاخُ بالوَرَقِ اللَّجين .

وقولُه : « عليه الطَّيرُ » على هذا ، قد حُذِف منه المضافُ (٣) ، ومِثْلُ ذلك قولُ الهُذَلىّ (٤) :

تُجِيـلُ الحَبـابَ بأنْفاسِهـا وتَجْلُو سَبِيخَ جُفالِ النُّسَالِ

السَّبِيخُ : ما نَسَلَ مِن رِيشِ الطَّير .

وقال الأعشى (٥) :

وقَلِيبٍ أَجْنٍ كأَنَّ مِن الرِّيـ ـشِ بأرجائِه سُقُوطَ نِصالِ

وقال العَجَّاج (٦) :

غَيايَةً غَثْراءَ مِن أَجْنٍ طالْ

= وقوله « فأوردته » هكذا بضمير التذكير ، فى كتابنا ، وفى الخزانة نقلاً عنه . والذى فى الديوان : « فأوردتها » بالتأنيث ، عودا على الناقة المذكورة فى البيت السابق .

وجمامه : ما اجتمع منه . والأجن : تغير طعم الماء ولونه . والصبيب : شجر بالحجاز يخضب به كالحناء . وقيل : هو الدم المصبوب .

(١) الخثورة : نقيض الرِّقَّة .

(٢) الواردة : وُرَّاد الماء .

(٣) قال أبو عبيد البكرى : « أراد ريشَ الطَّير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه » سمط اللآلى ص ٦٦٣ .

(٤) أميَّة بن أبى عائذ . شرح أشعار الهذليين ص ٥٠٦ ، وتخريجه فى ص ١٤٣٦ .

والحباب : طرائق الماء ، أمواجٌ تراها يتبع بعضُها بعضاً . وتجيل : أى تتنفَّس فى هذا الموج ، تنفخه حتى يتنحَّى عنها . وتجلوه : تكشفه . والجُفال من الزَّبَد : كالجُفاء ، وهو ما نفاه السَّيل وقذف به . يصف فرسا .

(٥) ديوانه ص ٣ . والقليب : البئر . والأجْن : تقدّم شرحه فى بيت علقمة . والرواية فى ديوان الأعشى : « لُقُوط نصال » .

(٦) فى ب : « ومثله للعجاج » . ولم يأت هذا الشاهد فيما حكاه البغدادى عن كتابنا . وهو فى ديوان العجاج ص ٨٦ (ضمن مجموع أشعار العرب) وجاء شاهداً فى طبعة الدكتور عزة حسن ، ص ١٥٩ . وقبله :

يَجْفِلُ عن جمَّاته دلْوُ الدالْ

وسيأتى هذا فى آخر الكتاب . =

وإن جعلتَ قولك : « كالوَرَق اللُّجين » حالاً للطَّير ، صار فيه ضميرُه ، ويكون معنى « عليه الطَّيرُ » أنَّ الطَّيرَ اتَّخذتْ فيه الأَوْكارَ ؛ لخَلائه وكثرتِها عليه ، [وقِلَّةِ مَن يَرِدُه ، فالطَّيرُ لكثرتِها عليه ،] (١) وتكابُسِها فيه ، كالوَرَق اللُّجين ، ومثلُ ذلك فى المعنى [قولُ الراعى] (٢) :

بَدَلْوٍ غيرِ مُكْرَبَةٍ أصابَتْ حَماماً فى جوانِبه فَطارا

كأنه استَقَى بسُفْرةٍ (٣) ، فلذلك لم تكن مُكْرَبَةً ، والطَّيرُ قد اتَّخذتْ فيه الأَوْكارَ للخَلاء .

فقوله : « كالوَرَقِ اللُّجين » ، مثلُ قولك : « صائداً به » و « صائدٍ به » بعد قولك : « مررتُ برجُلٍ معه صَقْرٌ صائدٍ به » (٤)فجَعَله (٥) مرّةً حالاً من الهاء ، فى « معه » ، وأُخْرَى صِفةً لرجُلٍ .

= والغيابة ، بالغين المعجمة ، والياءين المثناتين من تحت ، بينها ألف : كلُّ شئ أظلَّ الإنسان فوق رأسه ، مثل السحابة والغَبَرة والظِّلّ ونحوه . والأغبر والغبراء من الأكسية والقطائف ونحوهما : ما كثر صوفه وزِئْبره ، وبه شُبّه الغلفق فوق الماء . قاله فى اللسان (غبر) وأنشد عليه بيت العجاج . وانظر البئر ، لابن الأعرابى ص ٦٧ .

وجاء فى ب : « عباية غبراء » وكذلك فى اللسان (دلا) ، لكن فيه « عباءة » بالهمز .

وقوله : « طالٍ » أصله : طالى . والطالى : الذى عليه طُلاوة تعلوه فتستره . والطُّلاوة : الجلدة الرقيقة فوق اللبن أو الدم .

(١) سقط من ب ، وهو فى أ ، والخزانة .

(٢) تكملة من ب ، والخزانة ، وهو فى ديوانه ص ٦٨ ، وقبله :

وأخضرَ آجِنٍ فى ظل ليـــلٍ سقيْتُ بجَمِّـــه رَسَلاً حِرارا

والرَّسَل ، بفتحتين : القطيع من كلِّ شئ . والحِرار ، بكسر الحاء : العِطاش . ويقال : دلوٌ مكربة ، أى ذات كَرَب ، بفتحتين ، وهو الحبل الذى يُشَدُّ على الدلو بعد الحبل الأول ، فإذا انقطع الأول بقى الكرب الذى هو الحبل الثانى .

(٣) السفرة : جلد مستدير . قال فى اللسان : « السُّفرة ، بالضم : طعامٌ يتخذ للمسافر ، وبه سمِّيت سُفْرة الجِلد ... ثم قال : السفرة : طعام يتخذه المسافر ، وأكثر مايُحمل فى جلد مستدير ، فنقل اسم الطعام إليه ، وسُمِّى به ، كما سميت المزادة راوية » .

(٤) تمامه : « غدا » ، ويأتى شاهداً على الحال المقدَّرة ، فإذا نصبت « صائداً » على الحال ، كان التقدير : « معه صقر مقدِّراً به الصيد غدا » كما قالوا فى قوله تعالى : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ – الزمر ٧٣ – إنها حال مقدَّرة مستقبلة غير مقارنة ، فإن الدخول فى أوله ليس معه خلود . راجع الكتاب ٤٩/٢ ، والمقتضب ٢٦١/٣ ، والأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ =



ومثلُ ذلك فيما ذكرناه قولُه :

رُبَّما تكره النُّفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ (١)

ومن ذلك قولُ الشَّمّاخ (٢) :

وإرْثِ رَمادٍ قد تَقادَمَ ماثِلٍ ونُؤْيَيْنِ فى مَظْلُومَتَيْنِ كُداهُما

=وأمالى ابن الشجرى ٧٩/١ ، ٢٧٩/٢ ، والاستغناء فى أحكام الاستثناء ص ٤٢٠ ، وذكره أبو على فى البغداديات ص ٤٣١ ، والشيرازيات ٤٢ أ ، ١٠٣ أ ، وسيعيد ذكره مرتين فى هذا الكتاب .

(٥) فى ب ، والخزانة : « فجعلته » .

(١) لأمية بن أبى الصلت . ديوانه ص ٤٤٤ ، وتخريجه فى ص ٥٨٥ ، وزد عليه : الأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ والتبصرة ص ٢٩١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٨٦/١ ، وشرح أبيات المغنى ٢١٢/٥ . وهذا شاهد سيّار ، تراه فى كثير من كتب العربية ، وقد أنشده أبو على فى الشيرازيات ١٢٩ أ ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب .

والفَرْجة ، بالفتح : مصدر يكون فى المعانى ، وهى الخلوص من شدة . والضمّ فيها لغة . وزاد الأزهرى : وفِرْجة . قاله الفيومى فى المصباح ، وأنشد عليه بيت أمية المذكور ، وروى أن الأصمعىّ قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء ، وكان قد هرب من الحجّاج إلى اليمن ، يقول : كنت مختفيا لا أخرج بالنهار ، فطال علىَّ ذلك ، فبينا أنا قاعد وقت السحر ، مفكِّراً سمعت رجلا ينشد وهو مارٌّ :

ربما تكره النفوس من الأمر له فَرجةٌ كحلِّ العقال

ومرَّ خلفَه رجلٌ يقول : مات الحجّاج ! قال أبو عمرو : فما أدرى بأيِّهما كنت أفرح ، أبموت الحجّاج ، أم بقوله : فَرجة ، بفتح الفاء ، وكنا نقوله بضمها . الخزانة ١١٧/٦ .

والعِقَال ، بكسر العين : هو الحبل الذى يشدُّ به يدُ الدابَّة عند البروك أو الوقوف ، يمنعها من الذهاب ويكون ربطه كالأُنشُوطة . والأُنشُوطة يسهل انحلالُها كعقد التكّة .

وموضع الشاهد فى البيت هو قوله « كحل العقال » فهذه الكاف إما أن تكون فى موضع نصب على الحال من الضمير فى « له » وإما أن تكون فى موضع جر ، صفة ثانية للأمر ، والصفة الأولى هى جملة « له فرجة » . ولا اعتبار بلام التعريف فى « الأمر » لأنها للجنس . راجع الخزانة ١٠٩/٦ ، والموضع الآتى المشار إليه من كتابنا .

(٢) ديوانه ص ٣٠٩ ، وتخريجه فى ص ٣١٧ .

وإرث رماد : يعنى ما بقى من الرماد بين الأثافى وهى الأحجار التى يوضع عليها القِدْر . وفى ب « قد تجاثل » ورواية الديوان « كالحمامة ماثل » . ولعل ما فى ب — إن كان صحيحا — أن يكون من الجثل والجثيل ، وهو من الشعر : ما غلظ وقصر ، وقيل : ما كثُف واسودّ . والكثافة والاسوداد أشبه برواية « قد تقادم » التى فى أ ، و « كالحمامة » التى هى رواية الديوان ، قال البغدادى : « والحمامة هنا : القطاة . شبَّه لون الرماد بريش القطاة » . على أن من الحمام ما هو أسود — فيكون التشبيه بالحمامة نفسها — قال الجاحظ : « وإن اسودَّ الحمامُ فإنما ذلك احتراق ومجاوزة لحدّ النضج . ومثل سود الحمام من الناس الزنج » الحيوان ٢٤٥/٣ ، لكنه قد انتزع لتشبيه الرماد بالحمامة وجهاً آخر غير السواد ، فقال فى ص ٢٣٩ : « إنهم يصفون الرماد الذى بين الأثافى بالحمامة ، ويجعلون الأثافىَّ أظآراً لها ؛ للانحناء الذى فى =



فكُداهُما فى موضع رَفْع ؛ ألا تَرَى أن الظَّرفَ وصفٌ للمُثَنَّى ؛ من حيث كان مَنْكُوراً ، وذِكْرُهما مما ارْتَفَعَ به عائدٌ إليهما . وقال المَرَّارُ الفَقْعَسِيُّ :

وصارَتْ شَمِيطاً كلُّ وَجْناءَ حُرَّةٍ لَها تَحْتَ مَجْرَى الأَخْدَعَيْنِ حَمِيمُ [١]

فحميمٌ فى البيت مرتفعٌ [٢] بالظَّرف ؛ لأنك إن جعَلْتَ قولَه : « لَها » لكُلٍّ ، أو لوَجْناءَ ، أو لحُرَّةٍ ، كان صِفةً له ، وكلُّ ما ذكَرْنا ممَّا يجوز أن يكون الظَّرفُ وصفاً له ، نكرةٌ .

فأمَّا « تحت مَجْرَى الأَخْدَعَينِ » فهو ظرفٌ لقولك : « لها » ، ولا شئَ فيه . ويجوز أن تجعَلَه وصفاً لحَميم ، فلمَّاقدَّمْتَه عليه صار مَوْضِعُه نَصْباً على الحال ، ومن ذلك قولُ الطِّرِمَّاح [٣] :

فلمَّا غَدا استَذْرَى له سِمْطُ رَمْلَةٍ لِحَوْلَيْنِ أَدْنَى عَهْدِه بالدَّواهِنِ

= عالى تلك الأحجار ، ولأنها كانت معطَّفات عليها ، وحانيات على أولادها » . واستشهد لذلك بشعرٍ كثير ، منه بيت الشماخ هذا ، ومنه قول ذى الرمة :

كأنَّ الحمام الورق فى الدارجَثَّمَتْ على خَرِقٍ بين الأثافى جَوازِلُهْ

ثم قال : « شبه الرماد بالفراخ قبل أن تنهض » .

لكنَّ أبا نصر الباهليَّ ، شارح شعر ذى الرمة يقول : « شبَّه الأثافىَّ بحمامٍ وُرْقٍ تضرب إلى السَّواد » فذكر السَّوادَ الذى هو مراد الشاعر من تصويره — كما أرى — ثم قال أبو نصر : « وقوله : « جثمت على خَرِقٍ : يريد به الرماد ، فشبَّه الأثافى على الرماد بحمامٍ على فراخ . والجوزل : الفرخ » ديوان ذى الرمة ص ١٢٤٤ . والخزانة ٤/٢٩٦ .

وقول الشماخ : مائل ، أى منتصب . والنُّؤى ، بالضم : حُفَيْرة تُحفَر حولَ الخِباء ، يُجعل ترابه حاجزاً لئلاً يدخل المطر . والمظلومة : الأرض الغليظَة التى يُحْفَر فيها فى غير موضع حفر . والكُدَى ، جمع كُدية ، بالضم ، وهى صلابة تكون فى الأرض . وقيل : الأرض الغليظة . وقيل : الصُّلبة . ويقال للحافر إذا بلغ فى حفر البئر إلى حجر لا يمكنه من الحفر : قد بلغ إلى الكُدْيَة ، وأكْدَى : أى قطع . ومنه قوله عز وجل : ﴿ وأعطى قليلاً وأكْدَى ﴾ أى وقطع القليل .

(١) لم أجد هذا البيت فى كتاب . والشمط فى الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والوجناء : هى الناقة التامة الخلق ، الغليظة لحم الوجنة ، الصلبة الشديدة ، مشتقة من الوجين ، التى هى الأرض الصلبة أو الحجارة . والحرة : الكريمة . يقال : ناقةٌ حُرَّة ، وسحابةٌ حُرَّة : أى كثيرة المطر . والأخدعان : عِرْقان فى جانبى العنق ، قد خفيا . والحمم هنا : العَرَق . ويقال : استحمَّ الرجل : أى عَرِق ، وكذلك الدابة .

(٢) فى ب : « يرتفع » .

(٣) ديوانه ص ٥٠٣ ، يذكر ثَوْراً وصائده . وقوله : « غدا » يعنى الثور ، يريد أصبح ودخل فى الغداة . واستذرى له : أى استتر له الصائد ليصيده . وسمط رملة : قال ابن قتيبة : أى صاحب رملة وأخو رملة . المعانى الكبير ص ٧٧٨ . وقال الزمخشرى : « أراد الصائد ، جعله فى لزومه للرملة ، كالسِّمط اللازم للعنق . الأساس (سمط) وأدنى عهده بالدواهن : أى أقرب عهده بالادِّهان عامان . وفى ب : « أوفا عهده » . وفى أ : « بالرواهن » بالراء .



ويُروى : « سِيدُ (١) قَفْرَةٍ » ، وأذْنَى مرتفعٌ بالظَّرْف ، لأنّ ما قبلَه منكورٌ ، فأمّا قولُه (٢) :

كأنَّهُمُ صابَتْ عليهم سَحابةٌ صَواعِقُها لِطَيْرِهِنَّ دَبِيبُ

فارْتِفاع « دَبِيب » على الخِلاف (٣) ، ولو كانت « صواعقُ » نكرةً ، ارتفعَ « دبيب » بالظَّرف .

ويَحْتَمِل قولُه : « صَواعِقُها » ضَرْبين من الإعراب ، أحدُهما أن يكونَ بدلاً من

---

(١) السيد : الذئب ، وفى لغة هذيل : الأسد . ويقال : سِيدُ رَمْل .

(٢) هو علقمة بن عَبَدة ، الفحل . ديوانه ص ٤٦ ، وتخريجه فى ص ١٤٤ ، وزد عليه تفسير الطبرى ٣٣٣/١ ، وشرح المفضليات ٧٧٠ ، ٧٨٤ .

وهذا البيت من الطويل . وشطره الثانى مضطرب النغم ؛ لقبض « فعولن » فيه مرتين بسقوط النون . وضربه محذوف ، بسقوط « لُن » من « مفاعيلن » . وقد وضعه ابن طباطبا تحت الشعر الردئ النسج ؛ لما فيه من عيب فى حشوه ، أو قوافيه ، أو ألفاظه ، أو معانيه .

راجع عيار الشعر ص ١٠٢ ، ١٠٤ . وصابت وأصابت بمعنىً واحد ، أى مطرت . وقال الأعلم الشنتمرى : قوله : « لطيرهنّ دبيب » أى أصابتها الصواعق فلم تقدر على الطيران من الفزع ، فدبّت تطلب النجاة والتخلص . يقول : كأن ما أصابهم ونزل بهم من القتل الذريع والاستئصال سحابةٌ جاءت بصواعق فقتلت ما أصابت من الطير ، وبقى ما أفلت منها يدبّ لا يقدر على الطيران .

(٣) يريد الخلاف بين سيبويه وأبى الحسن الأخفش ، فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور ، فى نحو : أمامك زيدٌ ، وفى الدار عمرو . فسيبويه يرى أن الاسم هنا مرتفع بالابتداء ، وخبره الظرف والجارّ والمجرور المتقدمان ، والأخفش يرى أن الاسم مرفوع بالظرف ؛ لأنه ناب عن الفعل ، فتقديره : حلَّ أمامك زيد ، وحلَّ فى الدار عمرو . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ومنهم أميون ﴾ البقرة ٧٨ – قال أبو على : « ليس يرتفع ﴿ أميون ﴾ عند الأخفش بفعل ، إنما يرتفع بالظرف الذى هو ﴿ منهم ﴾ ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء ، ففى ﴿ منهم ﴾ عنده ضمير لقوله : ﴿ أميون ﴾ ، وموضع ﴿ منهم ﴾ على مذهبه رفع لوقوعه موقع خبر الابتداء » . وهذا هو رأى الأخفش مطلقا ، وقد وافقه سيبويه فى أن الاسم يرتفع بالظرف ، إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صلةً لموصول ، أو حالاً لذى حال ، أو صفةً لموصوف ، أو جاء معتمداً على همزة الاستفهام ، أو كان الواقع بعده « أنَّ » المصدرية . وأمثلة ذلك مما يطول به التعليق ، وقد جاءت مستوفاةً من كتاب الله تعالى ، فى كتاب إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٥١١ – ٥٣٨ ، فى الباب الحادى والعشرين تحت (باب ما جاء فى التنزيل من الظروف التى يرتفع ما بعدهن بهنّ على الخلاف ، وما يرتفع ما بعدهنّ على الاتفاق ، وهو باب يغفل عنه كثيرٌ من الناس) وحكى فى الباب نقولاً عن أبى على ، منها هذا الذى نقلته فى قوله تعالى : ﴿ ومنهم أُمِّيُّون ﴾ وانظر أيضا أمالى ابن الشجرى ٢٧٩/٢ ، والإنصاف ص ٥١ . وقد ذكر أبو على الرفع بالظرف كثيراً فى هذا الكتاب .



السَّحابة ؛ لاشتمالِها عليها (١) ، كأنه قال : صَواعِقُ سَحابةٍ . ويجوز أن يرتفعَ بالابتداء ، ولطَيْرِهِنّ دَبيبُ فى موضع الخبر ، والمعنى أنّ الطَّير تِدبُّ ، فلا تطيرُ ، من خوفِ الصاعقة ، ومثلُه فى المعنى قولُ ابنِ أحمر (٢) :

وأُفْلَتُّ من أخرى تَقاصَرَ طَيْرُها   عشيَّةَ أدْعُو بالسِّتارِ المُقَيَّرا

تَقاصَرَ طَيْرُها : أى تقاصرتْ عن الطَّيران .

والمُقَيَّر : رجلٌ ، وقيل : جَبَلٌ .

وأُخْرَى : يريدُ داهيةً أُخْرى .

وقال : « لطَيْرِهِن دبيبُ » ، والطَّيرُ : جمعُ طائرٍ ، ولكُلِّ طائرٍ دَبِيبٌ ، فأفردَ دَبيباً ، ولم يَجْمعْه ؛ لأنه مصدر .

★ ★ ★

---

(١) فى أ : « عليه » .

(٢) ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه فى ص ٢٠٥ ، عن المعانى الكبير ص ٨٦٠ فقط . والستار : اسمٌ لعدة مواضع وجبال . وهو أيضا : ثنايا وأنشاز فوق أنصاب الحرم بمكة ؛ لأنها سترة بين الحل والحرم . وانظر معجم ما استعجم ص ٧٢١ ، ومعجم البلدان ١٨٨/٣ . و « المقيّر » فسَّره أبو علىّ كما ترى بأنه رجل أو جبل . والرواية فى المعانى الكبير : « المجبَّرا » . وقال ناشر الديوان : « المجبَّر : الله عز وجل » فإن كان هذا التفسير صحيحا ، فهو المناسب لتفسير الستار بأنها ثنايا وأنشاز فوق أنصاب الحرم .



بـاب
ما جاء فى الشعر من الفَصل بين المبتدأ وخبرِه
وبينَ غيرِهما بالأجنبىّ

قال الفرزدق [١] :

وما مِثْلُه فى الناسِ إلا مُمَلَّكاً   أبو أُمِّه حىٌّ أَبُوه يُقارِبُهْ

تقديره : وما مثلُه فى الناس حىٌّ يُقارِبُه إلاَّ مُمَلَّكاً [٢] أبو أُمِّه أَبُوه ، ففَصل بين المبتدأ والخَبر ، اللَّذين هما « أبو أُمِّه أَبُوه » بحَىٍّ ، وهو أجنبىٌّ منهما ، وفَصل بينَ الصِّفةِ والموصوفِ اللَّذَيْن هما « حىٌّ يقارِبه » ، بقوله : « أبوه » ، وهو أجنبىٌّ منهما ، ومِثْلُ ذلك من الفَصل بالأجنبىِّ قولُ الفرزدق [٣] :

لَبِسْنَ الفِرِنْدَ الخُسْرُوانِىَّ فوقَه   مَشاعِرَ مِن خَزِّ العِراقِ المُفَوَّفُ

---

(١) ديوانه ص ١٠٨ ، وهو فيه ، بيتاً مفردا ، وذكر جامع الديوان – رحمه الله – أنه لم يرد فى أصول الديوان . وهذا الشاهد دائر فى كتب النحو والبلاغة والأدب ، وهو من إنشادات أبى الحسن الأخفش على نسخته من كتاب سيبويه . راجع الكتاب ١/٣٢ ، وانظر المعانى الكبير ص ٥٠٦ ، والكامل ١/٢٨ ، والأصول ٣/٤٦٧ ، والخصائص ١/١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢/٣٩٣ ، وأسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، والفصول الخمسون ص ٢٧٦ ، وضرائر الشعر ص ٢١٣ ، وشروح التلخيص ١/١٠٤ – شواهد التعقيد اللفظى – وشرح أبيات المغنى ٤/١٤ ، وفى حواشى الضرائر مراجع غير تلك .

والفرزدق يمدح هشام بن إسماعيل المخزومى ، وهو خال هشام بن عبد الملك ، الخليفة .

(٢) فى النسختين : « مملكٌ » بالرفع ، وهو مخالف لنظم البيت ، وتقدير المعربين .

(٣) ديوانه ص ٥٥٣ ، والنقائض ص ٥٥١ .

والفرند : وشْىُ السيف ، أو هو السيف نفسه . وهو هنا : الحرير ، ذكره أبو منصور الجواليقى فى المعرب ص ٢٩١ ، وقال الشيخ الجليل المرحوم أحمد محمد شاكر ، فى حاشيته : « أما الفرند بمعنى الحرير فلم أجده فى غير هذا الكتاب . وفى اللسان : وفرند ، دخيلٌ معرب : اسم ثوب » .

والخُسروانى : الحرير الرقيق الحسن الصنعة ، وهو منسوب إلى عظماء الأكاسرة . المعرّب ص ١٨٣ ، وأنشد عليه بيت الفرزدق . والمشاعر هنا : المعالِم ، مفردها مَشْعَر ، وهو المَعْلَم . والخَزّ : معروفٌ من الثياب ، وهو عربىٌّ صحيح . والمفوَّف : الموشى .

وقال أبو عبيدة فى النقائض : « ويروى تحته مشاعر ، وفوقه مشاعر . يريد : دونه من خزّ العراق ، فقدّم الهاء قَبل مذكورها ، مثل قول الشاعر :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم =



التقدير : لَبِسْنَ الفِرِنْدَ الخُسْرُوانىَّ ، مَشاعِرَ فوقَه [١] من خَزِّ العِراق المفوَّفُ .

يجوز فى قياس العربية أن يُقال : فوقَها وفوقَه ، فإن قال : فوقَها ، جعلَ الضميرَ للمشاعِرِ . المعنى : لَبِسْنَ الفِرِنْدَ الخُسْرُوانىَّ ، مشاعرَ فوقَها ، أى فوقَ المشاعِرِ ، فإذا أُنشِد كذلك ، فأُرِيد : فوقَها [٢] المُفوَّفُ من خَزِّ العِراق ، كان المُفَوَّفُ رفْعاً بالظَّرف ، كالأبيات التى تقدَّم ذِكرُها .

وإن أُنْشِد « فَوْقَه » أى فوقَ الفِرِنْدِ المفوَّفُ ، كان ارتفاعُ « المُفَوَّفِ » ، على الخِلاف ، وفى كِلا الوجْهَين قد فَصَل بالأجنبىّ ، ألا تَرَى أنّ المشاعرَ أجنبىٌّ مِن « فوقَه » ، وممَّا بعدَه .

فأمّا قولُه : « مِن خَزِّ العِراقِ » ، فيجُوز فى قياس قولِ أبى الحسن أن يكونَ موضع الجارّ والمجرور رَفْعاً بأنه فاعلٌ ، ويكون « المفوَّفُ » وصفاً محمولاً على الموضع ، ألا تَرى أنَّ موضعَ الجارِّ والمجرور ، رَفْعٌ بأنهَّ فاعل ، ومثلُ ذلك قولُ لَبيد [٣] :

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ

= وهى مسألةٌ فى النحو ، تُلْقى على الأدباء ، وليس بقوله كثيرٌ من النحويين ، ويقولون : ليس الشعر حجَّةً فى النحو ؛ لأن الشاعر يضطر فيلجئه الاضطرار إلى أن يقول ذلك . يريد المفوَّف من خز العراق . مشاعرَ نصبٌ على الحال . المنوف : يريد على صنعة الوشى يُعَمَلُ باليمن » .

(١) ينبغى أن يكون التقدير : « فوقه المفوف من خزّ العراق » وقد سبق فى تفسير أبى عبيدة ، وكذلك جاء فى تقدير الجواليقى ، الذى ذكره عقب إنشاد البيت فى الموضع المذكور من المعرب .

(٢) فى أ : « فوقه » والسياق يقضى أن يكون بضمير الجماعة المؤنث . وفى النسخة ب سقط ، بدأ ببيت الفرر-ق ، وينتهى قريبا بعد قوله : « بما هو أجنبى من المبتدأ » .

(٣) ديوانه ص ١٢٨ ، وتخريجه فى ص ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٤٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٦٣٧/١ . وأنشده أبو على ، فى الإيضاح ص ١٥٩ . وصدره :

حتى تهجَّر فى الرواح وهاجَها

يصف حِماراً وأتاناً ، تقدمها إلى الماء ، شبه به ناقته . وتهجَّر : دخل فى الهاجرة ، وهى نصف النهار ، عند اشتداد الحرّ . والرواح : اسمٌ للوقت من زوال الشمس إلى الليل .

وهاجها : أزعجها . وطلب : مصدر تشبيهى ، أى هاج هذا الحمارُ أنثاه لطلب الماء طلباً حثيثا كطلب المعقِّب ، وهو اسم فاعل من التعقيب ، وهو الذى يطلب حقَّه مرَّةً بعد مرة . =

ويجوز أن يكون قولُه : « مِن خَزِّ العِراق » ، وصفاً لموصوف محذوف ، كأنه : ثِيابٌ مِن خَزِّ العِراق ، فإذا كان كذلك أمكَنَ أن يكون « المُفَوَّفُ » بدلاً من شيئين ، أحدُهما الضميرُ الذى فى الظرف ، الذى هو مِن خَزِّ العِراق ، والآخَرُ أن يكون بدلاً مِن المحذوف مِن اللفظ ، على حَدِّ قولِه تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللهِ ﴾ (١) .

ويجوز أن يكون : « مِن خَزِّ العِراق » تَبْييناً (٢) ، كقولِه : ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (٣) و ﴿ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (٤) .

ويجوز أن تقول : « فَوْقَه المُفَوَّفُ مِن خَزِّ العِراق » ، فتجعل « مِن خَزِّ العِراق » متعلّقاً بمحذوف ، يصير فى موضع الحالِ ، فتُقدِّمه على ذلك ، والعامل فى الحال « فَوقَه » ، ولا يكون العاملُ فيها ما فى الصِّلَة ؛ لأنه حينئذ لا يجوز فيه التقديمُ .

وأمّا قولُ الآخر (٥) لِجَرير :

غَضِبْتَ علينا أنْ عَلاكَ ابنُ غالبٍ ... فَهلاَّ عَلى جَدَّيْكَ إذْ ذاك تَغْضَبُ

هما حِين يسعَى المرءُ مَسْعاةَ أهْلِهِ ... أناخا فشَدَّاكَ ، العِقالُ المُؤَرَّبُ

فقولُه : « حين يسعى المرءُ مَسْعاةَ أهلِه » يجوز فى وَجْهٍ أن يكونَ فَصْلاً بين المُبتدأ وخبرِه بالأجنبىّ ، وذلك إذا جعلْتَ العِقالَ المُؤَرَّبَ خبرَ المبتدأ ، كأنه قال : هما العِقالُ

= والشاهد أن « المعقّب » وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه ، محلّه الرفع ؛ لأنه فاعل المصدر ، والدليل على أن محله الرفع ، مجيء وصفه – وهو المظلومُ – مرفوعا . وقد نقل البغدادى وجوهًا أخرى فى إعراب البيت ، بعضها عن أبى على . انظر الخزانة ٢٤٤/٢ .

(١) الآيتان الأخيرتان من سورة الشورى . والحدّ الذى يشير إليه أبو علىّ ، هو إبدال المعرفة من النكرة ، فكما جاز إبدال ﴿ صراط الله ﴾ وهو معرفة من ﴿ صراطٍ مستقيم ﴾ وهو نكرة ، كذلك يجوز إبدال « المفوف » من « ثياب » .

(٢) شرحت معنى « التبيين » فى أوائل الكتاب ، ويظهر فى الفهارس إن شاء الله .

(٣) سورة الأنبياء ٥٦ .

(٤) سورة الأعراف ٢١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٨/١ .

(٥) هو كنّاز بن نُفَيع . وقيل : أخوه رِبْعىّ بن نفيع . معجم الشعراء للمرزبانى ص ٢٤٧ ، والخصائص ١٢٨/٢ ، واللسان (أرب – أهل) . مع بيتين آخرين . وأنشده الفارق ، عن أبى على . الإفصاح ص ٩١ .

وابن غالب : هو الفرزدق . والمراد بالمرء هنا : الفرزدق ، أو المرء غير مخصص . يقول : إذا سعى الفرزدق فى المكارم مسعاة جدّه قعد بك جَدَّاك عن سبل العلا ، فهما ينيخانك ويشدانك ، يعقلانك عن السير . قاله محقق الخصائص رحمه الله . والعقال المؤرَّب : هو المشدود شدًّا لا يُحسِن أحدٌ أن يحلّه . يقال : أرِّبْ عُقْدتك ، أى أحكِمْها .

المؤرَّبُ ، فعَلَى هذا قد فصَل بينَهما بالأجنبيّ منهما ، وذلك أن قولَنا « أناخا فَشَدَّاك » اعتراضٌ ، و « حين يسعى المرءُ » متعلِّقٌ به ، فقد فَصَل بينَهما بما هو أجنبيٌّ من المبتدأ والخبر .

فإن قلت : إن الفَصلَ بالظَّرْف لا يُنَزَّل منزلةَ « كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ » ؛ لأنّ الظَّرفَ قد استُجِيز فيه مِن الاتِّساعِ [فى الفَصْل] (١) ما لم يُستَجَزْ فى غيرِه ، ألا تَرَى أنه قد جاء :

فلا تَلْحَنى فيها فإنَّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ (٢)

ففصل بقولِه : « بحُبِّها » بين إنَّ واسمِها ، ولو كان مكانَ الظَّرف غيرُه لم يَجُزْ ذلك ، ولم يحمل النحويُّون الظَّرفَ فى ذلك على : « كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ » .

فالقولُ أنّ قولَه : « حين يسعى المرءُ مَسْعاةَ أهلِهِ » ليس كقوله : « بحُبِّها » ، فى قوله : « فإن بحُبِّها » ، ألا ترى أنّ « بحُبِّها » متعلِّقٌ بمُصابٍ ، كأنه قال : فإنَّ أخاكَ مُصابُ القلبِ بِحُبِّها ، فالظَّرفُ متعلِّقٌ بالخَبر ، كما أنَّ زيداً متعلِّقٌ بالخبر ، الذى هو « تأخُذ » .

وقولُه :« حين يسعَى المرءُ مسعاةَ أهلِه » ليس بمتعلِّقٍ بالخبر ، الذى هو « العِقالُ المؤرَّبُ » ، إنما يتعلَّق بالاعتراضِ المُوقَعِ بينَ المبتدأ وخبرِه ، فهو إذاً أجنبيٌّ منهما .

ويجوز أن تجعلَ قولَه : « أناخا فشَدَّاك » خبرَ المبتدأ ، الذى هو قولُه : « هما » ، فإذا جعلتَه (٣) كذلك ، لم يكن فَصْلاً بالأجنبيّ ، ولكنه مِثلُ : زيدٌ فى الدارِ قام ، وزيدٌ عَمْراً ضَرَب .

فإن قلت : فكيف يكون قولُه : « العِقالُ المؤرَّبُ » على هذا ؟

فالجوابُ : أنه يكون بدَلاً (٤) مِن ضميرِ التثنية فى « أناخا » ، ولا يمتنعُ وإن كان

---

(١) سقط من ب .

(٢) تقدم تخريجه قريبا .

(٣) فى أ : « جعله » .

(٤) وهو رأى المبرد ، على ما حكى المرزبانى ، فى الموضع المذكور من معجم الشعراء . وإن كان قد جعله بدلا من الضمير فى « شدَّاك » بدل اشتمال . قال : « شدّاك : هما الفاعلان . والعقال المؤرب : بدل منهما ؛ لتضمن المعنى إياه ؛ لأنه إذا شدّاه فقد شدّه الحبل . وهذا كقوله عز وجل : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ لأن المسألة عن القتال ، كما أن الشدّ للعقال » .



مفرداً ، أن يُبدَلَ من المثنَّى ، كما لم يمتنع ، وإن كان مفردا ، أن يكونَ خبراً لقوله : « هما » المثنَّى ، والمعنى أنَّهما منعاه من أن ينال المكارمَ والمساعِيَ ؛ لضَعَتِهما وقِصَرِ باعِهما عنها ، كما يمنعُ العِقالُ المؤرَّبُ ، من النَّفاذِ والتَّصرُّف ، فعلى هذا جاز أن يكونَ خبراً عن المثنَّى ، وإن كان مفرَداً .

وأنشد أبو زيد :

فخيرٌ نحن عندَ الناسِ منكمْ إذا الدَّاعى المُثَوِّبُ قال يالا [1]

قال أبو عُمَر [2] : كان أبو الحسن يزعُم أن ذلك لا يجوز [3] فى الكلام ، لأنّ « منكم » من صِلةِ « خير » ، والقولُ فى ذلك أنّك إذا قدَّرْتَ « نحن » ابتداءً ، و « خيرٌ » خبرَه ، لم يجُز فى الكلام ، ذلك لأنّك تَفْصِلُ بين الصِّلَةِ والموصول ، بالأجنبىّ منهما ، وإن قدَّرْتَ ارتفاعَ « خير » بالابتداء ، وجعلتَ « نحن » مرتفعاً [4] به ، وإن لم يعتمدْ على شىء ، فإنه لا يَقْبُح الفصلُ ، ولم يكن الفاعلُ فى هذا كالابتداء ؛ لأنّ الفاعلَ بمنزلةِ جُزْءٍ من الفِعل ، ألا تَرى أن سيبويه أجاز : « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عينِه الكُحْلُ منه فى عين زيدٍ » [5] ،

---

(١) قائله زهير بن مسعود الضبى ، على ما ذكر أبو زيد فى النوادر ص ١٨٥ ، ونسبه أبو بكر بن الأنبارى ، فى الزاهر ١/٢٣٦ ، إلى الفرزدق ، وليس فى ديوانه ، ولم أجد من نسبه إليه غيره . وراجع الخصائص ١/٢٧٦ ، ٢/٣٧٥ ، ٣/٢٢٨ ، والمخصص ١٢/١٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/١٩٤ ، والمساعد ، له ١/٢٠٧ ، والمغنى ص ٢١٩ ، ٤٤٥ ، وشرح أبياته ٤/٣٢٥ - ٣٢٨ ، والمقاصد النحوية ١/٥٢٠ ، والخزانة ٢/٦ - ١٣ ، وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤١٥ ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب قريبا .

ويروى « البأس » بالباء الموحدة مكان النون ، وهو الشدة والقوة . والمثوّب : اسم فاعل من ثوَّب ، وهو الذى يدعو الناس يستنصرهم . وأصله أن الرجل إذا جاء مستصرخاً لوَّح بثوبه ليُرَى ويشتهر فيُغاث . ومنه تثويب المؤذن ، إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة ، ثم نادى بعد التأذين ، فقال : الصلاة رحمكم الله ، الصلاة ، يدعو إليها عودًا على بدء . وقوله : « يالا » أراد : يالبنى فلان ، يريد حكاية الصارخ المستغيث .

(٢) فى أ : « عمرو » بتنوين الراء ثم واو . وأثبت الصواب من ب ، وأبو عمر : هو الجرمى ، تلميذ أبى الحسن الأخفش . وقد حكى عنه أبو على فى غير موضع من هذا الكتاب .

(٣) كما لايجوز : « أفضلُ زيدٌ عند الناس منك » . راجع البغداديات .

(٤) على أنه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

(٥) الكتاب ٢/٣١ ، ٣٢ . وهذه مسألة الكحل ، التى تأتى فى (باب أفعل التفضيل) راجع المقتضب ٣/٢٤٨ ، وشرح الكافية للرضى ٣/٤٦٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ١١٤٠ ، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨ .

إذا رَفَع الكُحْلَ بأحْسَنَ ، ولو رَفَعَ فقال : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنُ فى عينه الكُحْلُ منه فى عينِ زيد ، فرَفَع الكُحْلَ بالابتداء ، لم يُجزِ الفَصْلَ بينَهما [1] [بالابتداء] [2] ، كما أجاز الفَصْلَ بينَهما بالفاعِل .

وقد يُمكنُ أن يكون « نحن » التى بعد « خَيْر » تأكيداً للضَّمير ، الذى فى « خَيْر » ، وأن يكون « خيرٌ » خبراً لمبتدأ [3] محذوف ، وهو « نحن » ، فلا يكون حينئذ أيضاً فَصْلاً بأجنبىّ ، ومن ذلك قولُ الهُذَلىّ [4] :

وكأنَّ سَفُّودَيْـن لَمَّـا يُقْتِـرا ... عَجِلاً له بِشِواءِ شَرْبٍ يُنْزَعُ

قد فَصَلَ بينَ الفِعْل ومفعولِه ، بخَبَر السَّفُّودين ، الذى هو « عَجِلا له » ، ألا تَرَى أن المعنى : وكأنَّ سَفُّودين لمَّا يُقْتِرا بشِواءِ شَرْبٍ يُنْزَع [5] ، عَجِلا له ، ففَصَل بين الفِعل ، وما يتعلَّق به ، من الجارِّ ، بالخبر الذى هو « عَجِلا له » .

وإن قلت : إن قولَه : « بشِواء شَرْبٍ » متعلِّق بمحذوف ، دَلَّ « لَمَّا يُقْتِرا » عليه ، ولا يكون متعلّقاً بهذا الظاهر ، كما أنَّ « دارَها » ، فى قوله [6] :

لَسْنا كمَنْ حَلَّتْ إيادٍ دارَها

---

(١) أى بين « أحسنُ » الواقعة خبرا ، و « منه » المتعلقة بأحسن .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى أ : « خبر المبتدأ محذوفا » .

(٤) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ٣٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٦١ .

والسفود : حديدة ذات شُعَب مُعَقَّفَة ، يُشْوَى به اللحم . ولمّا يُقْتِرا : لما يُسْتَعملَا قبل ذلك . وقترت النار : دخّنت . والقُتار ، بضم القاف : ريح الشواء على الجمر . قال الأصمعى : وهو أحدُّ لهما وأجدر أن يبلغا منه إذا كانا جديدين لم يستعملا . وعجلا له : أى للثور بالطعن الذى يقع بالكلاب . والشَّرْب ، بفتح الشين : القوم يشربون ، ويجتمعون على الشراب . قال أبو عبيدة : شبَّه قرنى الثور وهما يكفان بالدم حين طعن الكلبَ بهما بسفّودَىْ شَرْبٍ نُزِعا قبل أن يدرك الشواءُ فَهما يكفان بالدم .

(٥) هذا تقدير ابن قتيبة ، فى المعانى الكبير ص ٢٢٣ .

(٦) الأعشى ، من قصيدة كتبها عن قومه ، وأرسلها إلى كسرى أنو شروان ، لمّا طلب منهم الدخول فى حكمه ، فأبوا . والرواية فى الديوان ص ٢٣١ :

لسنا كمن جعلت إيادٍ دارهـا ... تكريتَ تنظر حبَّها أن يُحْصَدا =



متعلقٌ بمحذوف ، دلَّ عليه الفعلُ المتقدِّم [١] ، فهو وَجْهٌ . وإن لم تقدِّرْ ذلك كان وَجْهاً ؛ لأنه قد جاء من ذلك فى الشِّعر ما لا يتَّجه إلاَّ على الفصل ، نحو ما تقدَّم ذِكْرُه .

فأمَّا ما رواه السُّكَّرِىُّ ، عن أبى عثمان ، من قولِ أبى الأسود [٢] :

فقـام إليها بِهـا ذابِـحٌ ومَن تَدْعُ يوماً شَعُوبُ يَجِيها
فظَلَّتْ بأعضائها قِدْرُها تَحُشُّ الوَلِيدةَ أو تَشْتَوِيها

= وهو فى معانى القرآن للفراء ١/٤٢٨ ، وللأخفش ص ٤١٢ ، والخصائص ٢/٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٣/٢٥٦ ، والمخصص ١٣/١٨٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٩٤ ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب خطأً للعكبرى ٣/٣٢٦ ، والمغنى ص ٥٤١ ، وشرح أبياته ٧/١٦٨ . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٣٦١ .

وأنشده الجوهرى فى الصحاح (منن) ونسبه إلى المتلمس ، وقد انفرد بهذه النسبة . انظر الشعر المنسوب إلى المتلمس ، فى ديوانه ص ٢٧٧ .

وقال البغدادى فى شرح أبيات المغنى : وحلّت : نزلت . وفى نسخ هذا الكتاب : جعلت ، وهو تحريف من النسّاخ . وإياد : قبيلة من معد . وتكريت ، بفتح أوله : بلد بشاطئ الفرات – بين بغداد والموصل – وهى عطف بيان لدارها . وتنظر : معناه تنتظر . وحبَّه : أى حبَّ تكريت باعتبار البلد . ويروى « حبَّها » والضمير لإياد ، والمراد به الزرع ، مثل البرّ والشعير والذرة والدُّخن ، وما أشبه ذلك مما يؤكل . يريدن أن قبيلة إياد أهل زرع وفلاحة ، معيشتهم بزرعهم ، فهم ينتظرون إدراكه ، وليسوا بإصحاب إبل ولا بداوة .

(١) أى لسنا كإياد ، فإياد بدلٌ مِن (مَنْ) ودارَها ليست منصوبة بحلَّت هذه ، وإن كان المعنى يقتضى ذلك ؛ لأنه لا يبدل من الاسم إلاَّ بعد تمامه ، وإنما هى منصوبة بفعل مضمر يدلّ عليه « حلّت » الظاهرة ، كأنه قال فيما بعد : حلّت دارها . راجع الخصائص ، وأمالى ابن الشجرى .

وقال الجوهرى فى الموضع المذكور من الصحاح : والبيت ردئ ؛ لأنه أبدل من قبل أن يتمّ الاسم .

(٢) ديوانه ص ٥١ ، والحيوان ٥/٤٧٤ ، والأغانى ١٢/٣٢٥ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، وتهذيب الألفاظ ص ٤٥٢ – وفى حواشى الحيوان مراجع أخرى . وقبل البيتين :

فلاتك مثل التى استخرجت بأظلافهـا مُدْيـةً أو بفيها

وأبو الأسود يخاطب حصين بن الحرّ العنبرى ، وكانت بينهما صداقة قديمة ، غيرَّتها صروفُ الأيام . وشَعُوبُ : اسمٌ للمنيّة ، وهى مؤنثة معرفة لا تنصرف . قال الأصمعى : وإنما سميت شعوب ؛ لأنها تفرّق . ومن تدعه المنّيةُ يجيئها : أى لا يبطئ عنها . وتحشُّ : يقال : حشَّ النارَ يحشُّها حشًّا : أى جمع إليها ما تفرق من الحطب ، وقيل : أوْقَدَها .

وقول أبى الأسود : فلاتك مثل التى .... البيت : هو من قول حريث بن حسَّان الشيبانى – وهو من أمثال العرب : « حتفها تحمل ضأن بأظلافها » ويضرب لمن يوقع نفسه فى هلكه . وأصله أن رجلا وجد شاةً ، ولم يكن معه ما يذبحها به ، فضربتْ بأظلافها الأرضَ ، فظهر سكِّينٌ ، فذبحها به . مجمع الأمثال ١/١٩٢ ، ومنال الطالب ص ٩٠ ، ٩٩ .

فليس من هذا الباب ؛ لأنّ أبا عثمان حَمَله على : « كانت زيداً الحُمَّى تأخُذ » ، إلاَّ أنه لمَّا جَعَل الضميرَ للقِصَّة أنَّثَ ، وفى التنزيل : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) .

* * *

(١) سورة الأنبياء ٩٧ – وهذا الذى اختاره أبو على فى توجيه « هى » فى الآية الكريمة ، أحد ثلاثة وجوه : فقيل : « هى » ضمير للقصة ، كأنه قيل : فإذا القصّةُ والحادثة أبصار الذين كفروا شاخصة . وقيل : « هى » ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسِّره . وقيل : « هى » ضمير فصل – أو عماد – يصلح فى موضعها « هو » فتكون كقوله تعالى : ﴿ إنه أنا الله العزيز الحكيم ﴾ سورة النمل ٩ – ومثله قوله تعالى : ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ سورة الحج ٤٦ ه قال الفراء : « فجاء التأنيث لأن الأبصار مؤنثة ، والتذكير للعماد » معانى القرآن ٢١٢/٢ ، ٢٢٨ ، والبحر المحيط ٣٣٩/٦ ، ٣٤٠ .



بـاب
من حذف خبر المبتدأ

قال الفرزدق [١] :

وإنّىَ مِن قومٍ بِهِمْ يُتَّقَى العِدَى ورَأْبُ الثَّأْى والجانِبُ المُتَخوَّفُ

قولُه : « رَأْبُ الثَّأْى » لا يستقيم أن يُحْمَلَ على « يُتَّقَى » ، فإذا لم يستقم ذلك أضمرتَ له خبراً ، وجعلْتَه مبتدأ .

ولا يستقيم أن تُضْمر « بهم » [٢] لتقدُّم ذِكْر « بِهم » ، ولكن تُضْمِر « لَهُمْ » ، فيكون : رأبُ الثَّأْى لهم ، ودَلَّ على ذلك قولُه : « بهم يُتَّقَى العِدَى » ؛ لأنَّ هذا الكلامَ يدلُّ على : لَهُم البَأْسُ والنَّجْدةُ ، فأضْمْرتَ « لهم » لذلك .

فأمَّا قولُه : « والجانبُ المُتَخوَّفُ » فيستقيم أن تحملَه على « يُتَّقَى » ، فيكون : بهم يُتَّقَى العَدَى والجانبُ المُتخوَّفُ .

ويستقيمُ – وهو الأشْبَهُ – أن تحذفَ المضافَ ، فيكون التقدير : هم رأْبُ الثَّأْى ، ورَأْبُ الجانبِ المُتخوَّفِ .

[هذا أيضاً بَابٌ مِن حذف خبر المبتدأ] [٣]

قال الفرزدق [٤] :

---

(١) ديوانه ص ٥٦١ ، والنقائض ص ٥٦٤ ، والخصائص ٢٨٦/١ ، واللسان (رأب) . والثأى : الفسادُ بين القوم . ورأبُه : إصلاحه . والجانبُ المتخوَّف : الثغر ، وهو موضع المخافة من العدوّ .

(٢) لكن هذا مستقيم عند ابن جنى . قال : « أراد : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله « بهم يتقى العدى » وإن كانت حالاهما مختلفتين ، ألا ترى أن الباء فى قوله : « بهم يتقى العدى » منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر ، الذى هو « يتقى » ، كقولك : بالسيف يضرب زيد » . والباء فى قوله « وبهم رأب الثأى » مرفوعة الموضع عند قوم » . وانظر تعليق الشيخ النجار على ذلك فى حاشية الخصائص .

(٣) هذا العنوان من ب .

(٤) ديوانه ص ٥٦٦ ، والنقائض ص ٥٧١ ، واللسان (أيل) . وقوله : « بأعلى إيلياء » يريد بيت المقدس ، وهو مشرَّفٌ معظَّم . يقول : فلنا الكعبة وبيت المقدس .



وبيتانِ بيتُ اللهِ نحن وُلاتُه ... وبيتٌ بأعلَى إيلِياءَ مُشَرَّفُ

خبر المبتدأ الذى هو « بيتان » محذوف ، تقديره : لنا بيتان ، أو فى الوجود بيتان ، وبيتُ اللهِ : مبتدأ ، وخبره الجملةُ التى هى « نحن ولاتُه » .

وقوله :

وبيتٌ بأعلى إيلياءَ مشرَّف

مبتدأ ، وما بعده صفتُه ، والخبرُ محذوف ؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ، فالجملةُ فى هذا كالمفرد ، فى أنّ المعنى : وبيتٌ صِفتُه كذا نحن ولاتُه أيضاً ، كما تقول : زيدٌ ضربتُ أباه وعمرٌو ، تُريد : وعمرٌو ضربتُ أباه [١] ، وفى التنزيل : ﴿ وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [٢] .

فهذا البيتُ فى حذف خبر المبتدأ ، الذى هو جُملةٌ خبرٌ ؛ لدلالةِ الجُملةِ المتقدّمةِ عليها ، كدلالةِ المُفْرَد .

فإن قلت : فلِم لا تَجعلُ بيتَ اللهِ خبرَ مبتدأ محذوف ، كأنه : أحدُهما بيتُ اللهِ .

فإنّ المعنى على ما ذكَرْنا ، ألا ترى أنه يَفْخَرُ بولايتهم البيتَ الأول ، والبيتَ الثانى ، فإن لم تجعلْ « نحن ولاتُه » خبراً لقوله : « بيتُ اللهِ » لم يستقم أن تُضْمِرَه فتجعلَه خبراً للمبتدأ الآخر ، الذى هو : « وبيتٌ بأعلى إيلياء » ، ألا تَرى أنَّك إنما تُضْمِر الخَبر ، ولا تُضْمر غيرَه .

وقال ذو الرُّمَّة [٣] :

كلٌّ من المَنْظرِ الأعلَى له شَبَهٌ ... هذا وهذانِ قَدُّ الجِسْمِ والنُّقَبُ

---

(١) فى ب : « إيَّاه » .

(٢) سورة الطلاق ٤ ، والخبر محذوف ، والتقدير : واللائى لم يحضن فعدتهنّ ثلاثة أشهر ، لتقدمه فى قوله تعالى : ﴿ واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴾ .

(٣) ديوانه ص ١٢٥ ، وتخريجه فى ص ١٩٤٣ . يصف الظليم ، وهو الذكر من النعام . والمنظر الأعلى : يريد به الأرفع الأبعد . وقوله « هذا » يعنى البعير المقحم ، وهو الجمل البكر ، الذى تقدم . و « هذان » يريد بهما الحبشىّ والسّندىّ ، اللذين سبقا . راجع الديوان صفحات ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، والمعانى الكبير ص ٣٣١ ، وسيأتى شرح بقية ألفاظ البيت فى كلام أبى على .



المعنى : كلٌّ مِن البُعْدِ شَبَهٌ لهذا الظَّليم ، فأَفْرَدَ الشَّبَه ، ولم يقل : أشباهٌ ؛ لأنّ « كلٌّ » مُفرَد ، فأخبر عنه بالإفراد ، كما قال : ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِى السَّمَوٰاتِ وَالْأَرْضِ إلاَّ آتِى الرَّحْمٰنِ عَبْدًا ﴾ (١) ، فالشَّبه على هذا يريدُ به واحداً ، ويجوز أن يريدَ به جَمْعاً ، كما قال : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (٢) ، إلاَّ أنَّ شَبَهاً لمّا كان مصدراً ، وقع على الجميع (٣) ، وهو على لفظِ الواحد ، كما أنَّ قولَك : « مِثْلُ » الذى بمعناه ، يقع تارةً على لفظِ الإفراد ، يُرادُ به الجميعُ ، فى نحو : ﴿ إنَّكُمْ إذاً مِثْلُهُمْ ﴾ (٤) ، وتارةً يُجْمَع فى نحو : ﴿ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ (٥) .

والذى أُرِيدُ به « كُلٌّ » السِّنْدِىُّ والحَبَشِىّ ، والبَكْرُ ، فقولُه : « له شَبَهٌ » جملةٌ فى موضع خبر المبتدأ .

فأمَّا قولُه : « هذا وهذان » ، فيَحْتَمِلُ غيرَ وجه ؛ منها أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « هذان » معطوفٌ عليه ، والخبرُ ما تقدَّم من الجملة ، التى هى : « له شَبَهٌ » ، فحُذِفتْ لتقدّم الذِّكْر ، كما حُذِفتْ الجملةُ التى هى خبرٌ ، فى قولِهِ تعالى : ﴿ وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (٦) .

ويجوز أن يكون « هذا » و « هذان » عَطْفاً على « كلّ » عطْفَ بَيان ، ويجوز أن يكون بدلاً ، ولا يجوز أن يكون صفةً .

فإذا حملتَه على أحدِ هذين الوجهين ، فلابُدَّ مِن إضمارِ مبتدأ ، يكون قولُه : « قَدُّ الجِسمِ » خبرَه ، ويكون ذلك المبتدأ « هم » ؛ لأنّ فى الثلاثة مَن يَعْقِل ، فكأنك قلت : هُم قَدُّ الجِسم ، ومعنى ذلك – فيما حُكِىَ عن الزِّيادىّ – أنَّ جِسْمَه مِثْلُ جِسْمِه .

---

(١) سورة مريم ٩٣ .

(٢) سورة النمل ٨٧ ، وانظر مراعاة لفظ « كلّ » ومعناها ، فى البرهان للزركشى ٣٢١/٤ ، ٣٢٢ ، والمغنى ص ١٩٩ .

(٣) فى ب : « على لفظ الجميع » .

(٤) سورة النساء ١٤٠ .

(٥) سورة محمد – ﷺ – ٣٨ .

(٦) تقدّم هذا قريبا .



الحَسَنُ [١] : والمرادُ بالجِسْم الأجسامُ ، أى هم سواءٌ الأجسامُ منها ، فحذَفْتَ ما يرجعُ إلى المبتدأ ، أو : سواءٌ أجسامُها [٢] .

والقدُّ : مصدر ، كأنه يُرادُ به المفعولُ ، أى مقدودُ الأجسامِ ، قدًّا واحداً ، فدلَّ ذلك على التسوية التى فَسَّرها الزِّيادىُّ ، ويدُلُّ على ما فَسَّر مِن ذلك أنهم [قد] [٣] يقولون : هذان قُدًّا مِن أديمٍ واحد ، يريدون أنهما مشتبهان ، وقال [٤] :

فَتىً قُدَّقَدَّ السَّيفِ لا مُتآزِفٌ ولا رَهِلٌ لَبَّاتُهُ وبَآدِلُهْ

يريد أنَّه قد سُوِّىَ ، فهو فى مَضائه واستِوائه كما قال الآخَر [٥] :

بمُنْصَلِتٍ مثلِ الحُسامِ

---

(١) ضبطت النون فى النسختين بالضم . ولعله : الحسن بن الحسين ، أبو سعيد السكّرى شارح شعر الهذليين . وهو أحد الذين صنعوا ديوان ذى الرمة . قال ابن النديم : « وعمله السُّكّرى ، فزاد فيه على الجماعة » . ويقال : إنه جمع أشعار ما لا يقلّ عن خمسين شاعرا من الجاهليين والإسلاميين إلى العباسيين ، وشرح هذا كلّه أو أكثره . راجع مقدمة تحقيق ديوان ذى الرمة ص ٥٢ ، ومقدمة تحقيق شرح أشعار الهذليين ص ٨ . وجائز أن يكون « الحسن » هنا هو « أبو على » نفسه . وانظر ص ٣٧٧ ، تعليق (١) .

(٢) فى ب : « أجسامهم » .

(٣) ليس فى ب .

(٤) زينب بنت الطثرية ، ترثى أخاها يزيد بن سلمة بن سَمُرة بن سلمة الخير . وروى أبو على القالى ، عن أبى عمرو الشيبانى ، أن الأبيات التى منها هذا البيت لأم يزيد بن الطثرية ، ويقال إنها لوحشية الجرمية . ويأتى هذا البيت أيضا فى قصيدة للعجير السَّلُولىّ . ويروى :

فتىً قُدَّ قد السيفِ لا متضائلٌ ولا رهِلٌ لبّاتُه وأباجلُه

راجع شرح الحماسة ص ٩٢٠ ، ١٠٤٧ ، والأغانى ١٨٢/٨ ، وأمالى القالى ٩٩/٢ ، والسمط ص ٦٠٨ ، ومعجم مقاييس اللغة ٩٥/١ ، ٤٥٢/٢ ، واللسان (أزف - بأدل - رهل) . والصناعتين ص ٣٥٢ . ورواية الصدر فيه :

طويل نجاد السيف لامتضائلٌ

وقُدّ قدَّ السيف : يريد أنه فى مضائه ونفاذه كالسيف . والقدّ : القطعُ طولا . ويقال : هو على قدّه : أى على قدره . والمتآزف من الرجال : القصير ، أو الضعيف الجبان .

والرهل : المسترخى اللحم من السِّمن . واللَّبّاب : جمع اللَّبَّة ، وهى الصدر . وهى لَبّةٌ واحدة ، ولكنه جمع على ما حوله ، أو جعل كل قطعة لَبَّة . وبآدله : جمع بأدلة ، وهى ما بين العنق إلى الترقوة ، وقيل : هى لحم الثديين . وقد اكتفى فى النسخة ا بصدر البيت فقط .

(٥) ذو الرمة . والبيت بتمامه ، فى وصف ناقة :

تخدى بمنخرق السِّربالِ مُنْصَلِتٍ مثلِ الحُسامِ إذا أصحابُه شَحَبُوا =



والنُّقَبُ : معطوفٌ على قوله : « قَدُّ الجِسم » .

ويدلُّك على أنّ الجِسم يُرادُ به الأجسامُ جَمْعُه النُّقَبَ ، والنُّقَب : جَمْعُ نُقْبة ، وهو اللّونُ .

ولابُدَّ من أن تُضمِرَ شيئا ، يكون النُّقَبُ خبراً له ، وهو : سواءٌ ، لمَّا كان قَدُّ الجِسم سواءَ الأجسام ، دلَّ ذلك على « سَواء » فأضمَرْتَه ، كأنك [1] قلت : وسواءٌ النُّقَبُ منهم ، وإنما أضمرتَ « سواء » ولم تُضمِر القَدَّ ؛ لأنَّ القَدَّ لا يجوز على الألوان ، كما جاز على الأعيان ، فأضمَرْتَ ما يجوزُ فيها دونَ ما لا يجوز ، فكأنك قلت : سواءٌ النُّقَبُ منها ، أو نُقْبتُها ، فيكون النُّقَبُ ابتداءً ، وسواءٌ الخَبر ، وعلى قولِ أبى الحسن ، أيُّهما شئتَ جعلْتَه الابتداءَ [2] .

قال الكُميتُ ، يذكر ذئباً :

فقُلْنا له هاذاك فاستَغْنِ بالقِرَى وفى ذى الأَداوَى عندنا لَكَ مَشْرَبُ [3]

هاذاك : ابتداءٌ ، والخبر مُضْمَرٌ ، كأنه قال : هاذاك الزَّادُ ، والمعنى : دُونَكَه ، وتَناوَلْه ، كما أنَّ قولَهم : هذا الهلالُ ، معناه : انظُرْ إليه ، وإن كان الكلامُ ابتداءً وخبراً ، فهذا مِثلُ قوله :

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ [4]

= ديوانه ص ٤٦ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٣ . وتخدى : تُسْرِع . والسِّربال : القميص ، ومنخرق السربال : هو راكب الناقة ، وذلك أنه مسافر قد تشققت ثيابه من طول السفر . ومنصلت : منجردٌ ماض . يقول : هو فى مضيّه مثل السيف ، لا يصيبه ما أصاب أصحابه . وشحبوا : تغيروا من طول السفر .

(١) فى ب : « فكأنك قلت : سواء ... » .

(٢) فى ب « ابتداء » .

(٣) ديوانه ٨٦/١ ، وتخريجه عن المعانى الكبير ٢٠٥/١ . والرواية فيه :

« وقلنا له هل ذاك » وقد علق المرحوم الشيخ عبد الرحمن المعلمى ، مصحّح المعانى الكبير ، على ذلك تعليقا جيدا ، فقال : « إن لم يقع هنا تصحيف فكأن التقدير : « هل ذاك مغنيك » فحذف « مغنيك » لدلالة « فاستغن » .

(٤) تمامه :

وأكرومة الحيَّين خِلْوٌ كما هيا

وهو من غير نسبة فى الكتاب ١٣٩/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٧٦ ، ٨٠ ، والأزهية ص ٢٥٢ ، =

ويجوز فى قياس مَن جعل الفاءَ زيادةً (١) ، فى موضع « هاذاك » ، ضَرْبان : أحدُهما أن يكون رَفْعاً ، مثلَ : زيدٌ اضرِبْه ، والآخر : أن يكون نَصْباً ، مثلَ : زيداً اضرِبْه .

ويجوز أن يكون « هاذاك » فى موضع نَصْب ، والعامِلُ فيه الفِعْلُ الذى دلَّتْ الحالُ عليه (٢) ، من إخراجهم الزَّادَ ، وتعريضِهِم إيَّاه لتناوُلِه له ، ألا تَرى أنَّ قبلَ هذا البيت :

فنُشْنا له مِن ذى المزاوِدِ حِصَّةً ... ولِلزَّادِ أسآرٌ تُلَقَّى وتُوهَبُ (٣)

وذُو الأَدَاوى : الماءُ (٤) .

ومَشْرَبٌ : ارتفاعُه على الخِلاف ، ويكون « مِن » أَوْ « فى » ، مِن قوله : « ومن (٥) ذى الأداوى » ، أو « فى ذى الأَداوَى » الخبر .

ولا يكون « مِن » متعلِّقاً بالمَشْرَب هذا ؛ لأنه مصدرٌ ، إنما يتعلَّق بالمحذوف .

وقال أسامةُ بن الحارِث الهذلىّ (٦) :

= وشرح المفصل ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، والمساعد ١/٢٤٧ ، وأوضح المسالك ٢/١٦٣ ، والمغنى ص ١٦٥ ، ٤٨٣ ، وشرح أبياته ٤/٣٧ ، ٣٨ ، والبحر المحيط ٣/٤٧٧ ، والهمع ١/١١٠ ، والخزانة ١/٤٥٥ ، ٨/١٩ ، ١١/٦١ ، ٣٦٧ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى الكتاب والخزانة . وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ٥٣ ، وسيعيد إنشاده قريبا .

وخولان : حىٌّ باليمن . والأُكْرُومة : اسمٌ للكرم ، كالأُحْدُوثة : اسمٌ للحدث . والخِلْو والخِلْوة ، بكسر الخاء : المرأة الخالية من الزوج . وقوله : « كما هيا » أى كما عُهِدتْ بِكْراً فى حالها الأول . وقوله : « الحيين » يريد حىَّ أبيها وحىّ أمّها . ويجوز أن يريد أن خولان قد اشتملت على حيين أو أحياء كثيرة . والمعنى : رب قائلةٍ قالت لى : هذه خولان فانكح فتاتهم ، فقلت : كيف أنكحها وأكرومة الحيين خاليةٌ عن الزوج .

والشاهد فى هذا البيت رفع « خولان » على أنها خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره . لأن الفاء عند سيبويه لا تدخل على خبر المبتدأ ، فلا يجوز : زيد فمنطلق . وقد أجاز الأخفش ذلك ، على اعتبار الفاء زائدة.

(١) هو أبو الحسن الأخفش ، كما سبق . وانظر أيضاً لزيادة الفاء عنده : معانى القرآن ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) فى ب : « عليه الحال » .

(٣) الموضع السابق من ديوان الكميت ، والمعانى الكبير . وقال ابن قتيبة : « نُشْنا : تناولنا . وذو المزاود : الزاد . وأسآر : بقايا ، جمع سُؤْر » .

(٤) هذا من شرح ابن قتيبة .

(٥) وهذه رواية المعانى الكبير . والرفع على الخلاف تقدم فى الباب الذى قبل السابق .

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٥ ، والرواية فيه :

أجارتنا هل ليلُ ذى الهمِّ راقِدُ ... أم النومُ عنى مانعٌ ماأُراوِدُ



أجارتَنا هل ليلُ ذى البَثِّ راقِدُ ... أم النَّومُ إلاَّ تارِكاً ما أُراوِدُ

قالوا : إنّ المعنى : أم النوم [لا] (١) يجيئنى إلاّ تاركاً لما أطلبُ .

معنى « هل ليلُ ذى البَثِّ راقدٌ » : هل أرقدُ فى ليلى ، أم لا أرقدُ ؟ فالنومُ محذوفُ الخبرِ ، ودَلَّ عليه « هل أرقدُ » ؛ لأنّ المراد : هل أرقدُ أم لا ؟ ومعنى هذا ، ومعنى « هل أرقدُ أم النومُ لا يجيئنى » واحدٌ ، و « أم » لا تكون إلاّ المُنقطِعة ؛ لأنها بعد « هَلْ » ، وقد عادَل بالابتداء ، والخبرُ الجملةُ التى من الفِعلِ والفاعِلِ ، ومثله : ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (٢) ، والمعنى : أم صَمَتُّم (٣) ، كما أنّ معنى « أم النومُ لا يجيئنى » : لا أرقُد ، ومثلُه فى الحذف ؛ للجُملة التى هى خبرُ ابتداء ، ما تقدَّم من الآية والأبيات ، ومثلُ ذلك قولُ الفَرزدق :

يا ليت شِعْرِى على قِيلِ الوُشاةِ لنا ... أصَرَّمَتْ حَبْلَها أم غيرُ مَصْرومِ (٤)

أنشد (٥) أحمدُ بن يحيى :

يا لَهْفَ ما أُمِّى عليك إذا علا ... علىَّ ذَوُو الأَضْغان بالنَّظَرِ الشَّزْرِ (٦)

---

(١) تكملة من ب .

(٢) سورة الأعراف ١٩٣ ، وقد ذكر أبو على هذه الآية فى العسكريات ص ١٢٥ ، دليلاً على أن بعض الجمل قد تقوم مقام بعض ، قال : « فهذه التى من الابتداء والخبر موقعة موقع التى هى من الفعل والفاعل ، ألا ترى أنها معادلة لما هو كذلك » .

(٣) هذا تقدير سيبويه . راجع الكتاب ٦٤/٣ ، وانظر معانى القرآن ٤٠١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/١ .

(٤) ديوانه ص ٧٤٥ ، وروايته : « حبلنا » . والمصروم : المقطوع .

(٥) فى ب : « أنشدنا » ولم يسمع أبو على من ثعلب . فقد ولد سنة ٢٨٨ ، وتوفى ثعلب سنة ٢٩١ .

(٦) قائله عبد الرحمن بن جُمانة المحاربى ، كما فى نوادر أبى زيد ص ٤٤١ ، وهو عبد الرحمن بن جمانة بن عصيم ، أحد بنى طريف بن خلف بن محارب بن خصفة . شاعر جاهلى . المؤتلف والمختلف ص ٨٠ ، واللسان (حرم) . والبيت من غير نسبة فى ضرائر الشعر ص ٢١٦ ، والرواية فيه ، وفى النوادر :

فيا لهف ما أمَّا عليك إذا غدا

ويأتى هذا شاهداً على إبدال الكسرة التى قبل ياء المتكلم فتحة ، فتقلب الياء لذلك ألفا . فقوله « ما أمَّا » يريد : ما أمِّى .



تقدير « ما أُمِّى » : ما لَهْفُ أُمِّى ، فحذَفَ المضاف ؛ لأنهم يقولون : ويلُ آمِّه ، وكذلك لهفُ أُمِّه ، ويا لهفى ، ويا لَهْفَ نَفْسِى ، قال جرير (١) :

يا لهفَ نَفْسِيَ إذ يَغُرُّك حبلُهُمْ   هلاَّ اتَّخذْتَ على القُيُونِ كَفِيلا

وأنشد أبو الحسن (٢) :

فلستُ بمُدرِكٍ ما فاتَ منِّى   بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَوَ آنِّى

فكأنه قال : يا لَهْفَى ، ما لَهْفُ أُمِّى ، أى اللَّهْفُ لى ، لا لأُمِّى ، على تحقيق أنَّ اللَّهفَ له .

و « عليك » : من صفة اللَّهْف ، وجاز الفصلُ بالجملة ، التى هى « ما أُمِّى » ، بينَهما ؛ لأنه مما يُسَدِّدُه ، ومثلُ ذلك قولُ الآخر (٣) :

ومِقْطَرةٍ بالجِسْرِ قد بِتُّ ضاجعاً   لِىَ الويلُ ما أُمِّى وأُمُّ المَقاطِرِ

تقديره : لِىَ الويلُ ، ما ويلُ أُمِّى ، أى الويلُ لى ، لا لأُمِّى ، ولا لأُمِّ المقاطِر ، على تحقيق أنّ ذلك له دونَ غيرِه .

الفرزدق (٤) :

وأنت امرؤٌ لا نائلُ اليومِ مانعٌ   مِن المالِ شيئاً فى غدٍ أنت واهِبُهْ

تقديره فِيمَن رفع النائلَ : وأنت امرؤٌ لا نائلُ اليومِ شيئاً من المالِ يمنَعُه فى غَدٍ ، فالهاء فى « مانِعه » مُرادةٌ ، كما تُرادُ فيمَن رَفع ، فى قوله (٥) :

---

(١) ديوانه ص ١٠٩ ، والقيون : جمع القين ، وهو الحدَّاد . والبيت من قصيدة فى هجاء الفرزدق .

(٢) فى معانى القرآن ص ٦٥ ، ٧٢ ، وهو أيضا فى الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٧٤/٢ ، والإنصاف ص ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ، والمقرب ١٨١/١ ، ٢٠٠/٢ ، والممتع ص ٦٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٠٦ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤ ، واللسان (لهف) وغير ذلك كثير تراه فى معجم شواهد العربية ص ٤٠٥ ، وأنشده أبو على فى العسكريات ص ٢٠٥ ، والشيرازيات ٤٦ أ ، ١٥٢ أ .

(٣) أنشده أبو على باختلاف فى ألفاظه ، فى البصريات ص ٥٩٧ .

(٤) ديوانه ص ٥٨ ، وشرح أبيات المغنى ٢٠٧/٥ - استطرادًا - عن كتابنا .

(٥) هو مزاحم بن الحارث العقيلى . وصدره :

وقالوا تعرفها المنازل مِن منى =



وما كُلُّ مَن وافَى مِنًى أنا عارِفُ

وفصل بقوله : « مانع » بين « نائلٍ » ، ومعمولِه الذى هو « شيئاً من المال » ، وهو أجنبىٌّ منه ، وفصل أيضاً بينَ « مانع » ، وبين قوله : « فى غدٍ » بما هو أجنبىٌّ منهما ، والمعنى : أنت امرؤٌ لا تَنال اليومَ شيئاً من المال وتَمنعُه غداً ، أى لا تَدَّخِرُ ولا تَخْزُن ، ولكن تَجودُ به وتَهَبُه .

وقولُه : « أنت واهِبُه » ابتداءٌ وخَبرٌ ، وإن شئتَ جعلت « أنت » تأكيداً لما فى « مانع » ، وجعلتَ « واهِبُه » بدلاً ممَّا فى « مانِع » ؛ لأنه هو هو ، كما أبدلت قوله – سبحانه : ﴿ عَلاَّمُ الغُيُوبِ ﴾ (١) فيمن رَفَع ، مِن الذِّكْر المرفوع فى : ﴿ يَقْذِفُ ﴾ .

وإن شئتَ جعلتَ « النائلَ » اسمَ العطاء ، كما قال :

له صَدَقاتٌ ما تُغِبُّ ونائلُ (٢)

فتنصب « النائلَ » بمانِعٍ ، كأنَّه : لا مانِعُ نائلٍ اليومَ من المالِ شيئاً ، فيكون انتصابُ « شىء » على أحدِ أمرين : إمّا أن يكون وضَعَه موضعَ المصدر ، أو قدَّر فيه الباءَ ، وحَذَفها .

و « فى غَدٍ » متعلِّقٌ بمانِعٍ ، كأنه : لا تَمنعُ ما تناله اليومَ فى غَدٍ ، أى تجودُ بما تَنال اليومَ فى غدٍ .

و « أنت واهبُه » ابتداءٌ وخبر ، وإن جعلتَ « أنت » تأكيداً لما فى « مانع » على المعنى ،

= ديوانه ص ١٠٥ ، وتخريجه فى ص ١٣٦ [مجلة معهد المخطوطات – الجزء الأول من المجلد الثانى والعشرين – ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م] وانظر التبصرة ص ٢٠١ ، وحواشيها ، وشرح أبيات المغنى ، الموضع السابق ، و ٢٨١/٧ ، ١٠٩/٨ .

وتعرَّفْها : فعل أمر ؛ بمنزلة اعرِفْها . وقول أبى على « فيمن رفع » يريد رفع « كلّ » ويكون هذا على جعلها اسم « ما » على لغة أهل الحجاز . وجملة « أنا عارف » خبر ، والهاء مضمرة فى « عارف » ، والتقدير أنا عارفه .

(١) سورة سبأ ٤٨ ، والآية بتمامها : ﴿ قل إن ربّى يقذف بالحقّ علام الغيوب ﴾ والرفع هو قراءة الجمهور ، وهو على البدل من الضمير المستكنّ فى ﴿ يقذف ﴾ كما ذكر أبو على ، أو على أنه نعت لـ « ربى » على الموضع ، أو على البدل منه ، أو على أنه خبر بعد خبر ، أو على إضمار مبتدأ . وقرأ بالنصب عيسى بن عمر وابن أبى إسحاق وجماعة ، وهو نعت لـ « ربى » على اللفظ ، أو على البدل . مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ .

(٢) لم أعرفه .



أضمْرتَ مبتدأ ، وإن شئت أبدلتَ اسمَ الفاعل مِن الذّكْر [١] ، كما تقدَّم .

وقال الأخطل [٢] :

كانت منازِلَ أُلاَّفٍ عَهِدْتُهُمُ إذْ نحن إذْ ذاك دُونَ الناسِ إخوانا

لا يجوز أن يكون « إذْ ذاك » خبرَ « نحن » ، كما لا يجوز : زيدٌ أمسِ [٣] ، ولكن « إذ » الأولى ظرفُ « عهدتهم » ، كأنه : عَهِدتُهم إخواناً دُونَ الناسِ ، ويكون « دونَ » ظَرْفاً من المكان ، متعلِّقاً بعهدتهم أيضاً ، وخبر « نحن » محذوفٌ ، تقديره : عهدتُهم إخواناً إذ نحن مُتآخُون ، أو متآلِّفُون إذْ ذاك ، أى إذْ ذاك كائنٌ .

ويَحْتمِلُ أن يكون « دُونَ الناسِ » متعلِّقاً بالخبر المضمر ، ويَحْتَمِل أن يكون : إخواناً دُونَ الناس ، فإذا قدَّم الصِّفةَ صارتْ [٤] نَصْباً على الحال .

وقال ذُو الرُّمَّة [٥] :

بِلادٌ يبيتُ البُومُ يدعُو بَناتِه بِها ومِن الأصداء والجِنِّ سامِرُ

التقدير : وفيها من الأصداء والجِنّ سامِرُ ؛ لأنَّ قولَه : « يبيت البُومُ يدعو بناتِه » يدلُّ على أنَّ فيها البُومَ ؛ فكأنه قال : فيها البُومُ ، وفيها من الأصداء والجِنّ سامِرُ .

و « من الأصداء » يتعلَّقُ بهذا الظَّرف المُضْمَر ، ولا يجوز أن تَجعلَ [٦] المُضْمَر

---

(١) أى الضمير .

(٢) لم أجده فى ديوانه المطبوع . وهو للأخطل فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٠٠ ، والمغنى ص ٨٤ ، وشرح أبياته ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ، وقال العلاَّمة البغدادى : « والكلام على هذا البيت أصله لأبى على » ثم نقل ما ذكره أبو على فى هذا الكتاب . والأُلاّف ، بضم الهمزة وتشديد اللام : جمع آلِف ، بالمدّ ، مثل كافر وكفَّار .

(٣) ولا تحصل بذلك فائدة ؛ لأن ظروف الزمان لا يصحُّ الإخبارُ بها عن الأعيان . قاله ابن الشجرى . وقد سبق هذا البحث قريبا ، عند قول الخنساء :

كأن لم يكونوا حمى يتقـى إذ الناسُ إذ ذاك من عزَّ بزّا

(٤) فى ب ، والخزانة : « صار » .

(٥) ديوانه ص ١٠٣٩ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٢ . ورواية الديوان : « بلادًا » بالنصب ، لأن قبله :

إلى ابن أبى موسى بلالٍ طوَتْ بنا قِلاصٌ أبوهُنَّ الجديلُ وداعرُ

(٦) فى أ : « يُجْعَل » بالبناء للمفعول . وهذا الذى منع جوازَه أبو على ، أثبته أبو نصر شارح ديوان ذى الرمة ، وإن اختلف التقديرُ عنده ، قال : « يريد : والجنّ بها سامرٌ أيضا » .



« بها » فتُقدِّره : بها مِن الأصداء والجِنّ سامِرُ ؛ لأنَّ « بها » هذه ليست بمُستَقَرٍّ ، فهو مِثْلُ « تبًّا له » ، و « وَيْلاً » ، ألا تَرَى أنه لم يُجزْ (١) فى « تبًّا له » و « وَيْلاً » أن تَرفع « وَيْلاً » وتُضْمِر له ، لمَّا لم يكن مُسْتَقرًّا .

ويجوز أن تحمل « سامِرٌ » على « يَبيتُ » ، فتُشْرِك « سامر » مع « البُوم » ، التقدير : ويبيت سامِرٌ من الأصداء ، فيكون « ومن الأصداء » حالاً ، مثل :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ (٢)

والوَجْهُ الأَوَّل أَوْجَهُ ؛ لأنَّك لا تَفْصِلُ فيه بينَ حرفِ العطف والمعطوف .

* * *

(١) ضبط فى أ : « يَجُزْ » بفتح الياء وضم الجيم ، وضبطته بالضم والكسر من ب ، وعلى هذا الضبط الذى اخترته يكون الفاعل ضميرا عائدا على سيبويه ، وإن لم يتقدم له ذكر ، وهذا أسلوبٌ جرى عليه أبو على كثيرا فى هذا الكتاب ، ونبهت عليه حيث ورد . ولعل هذا الذى أشار إليه أبو على هو الذى ذكره سيبويه فى الكتاب ١/٣٣٤ .

(٢) تقدم تخريجه .



بـاب
يَجْمع ضُرُوباً من هذه الأبواب

قال ذو الرُّمَّة :

شَخْتُ الجُزارَةِ مِثْلُ البيتِ سائِرُهُ   من المُسُوحِ خِدَبٌّ شَوْقَبٌ خَشِبُ [١]

القول فى ارتفاع « سائره » : أنه يكون على ضَرْبين ، أحدُهما : أن يكون يَرْتفعُ بِمِثْل [٢] ؛ لأنه يجوز أن يعملَ عَملَ الفِعل ، كما تقول : قائمٌ الزَّيدانِ ، فترفعهما بقائم ، وإن لم تعتمْد به على شيء ، وهذا فى مِثل هذا البيت أحسنُ ؛ لأنه قد جَرى على موصوف ، فإذا كان كذلك رفعْتَه به ، ويكون « مِن المُسُوح » متعلِّقاً بما فى « مِثْل » من معنى الفِعْل ، ولم تَفْصلْ بأجنبىّ ؛ ألا تَرى أن الفاعلَ لا يكون أجنبيًّا مما يرتفع به .

والوجْهُ الآخَرُ : أن يَرتفع « سائِرُه » بالابتداء [٣] ، كأنه : شَخْتُ الجُزارةِ سائرُه مِثلُ البيتِ من المُسُوح ، فقدَّم خبر المبتدأ ؛ فإذا حَملَه على ذلك احتَمَل قولُه : « مِن المُسُوح » أمرين ، أحدُهما : أن يكون صفةً لِمثْل ؛ لأنه نكرةٌ ، وإن أضفْتَه إلى المعرفة [٤] .

والآخَر : أن يكون حالاً مِن المضافِ إليه ، الذى هو « البيتُ » ، وفى كلا الوجهين يَقعُ الفصلُ بالمبتدأ الذى لا يُلابِسُ الحالَ ، ولا الوصفَ ، وأمَّا قولُه :

فخيرٌ نحن عند الناسِ منكمْ   إذا الدَّاعِى المُثوِّبُ قال يالا [٥]

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) لأنه بمعنى « مماثل » ، وتقدم القولُ فيه .

(٣) منع ذلك أبو على فيما تقدم ، قال هناك : « ولا يكون ابتداء مؤخرا ؛ لأنك حينئذ تفصل بين الحال وذى الحال بالأجنبى منهما » .

(٤) وذلك لأن « مثل وغير وشبه » من الأسماء التى لا تتعرَّف بالإضافة ؛ لأنها موغلة فى الإبهام . راجع الكتاب ٤٢٣/١ - ٤٢٧ ، ١٤/٢ ، ٥٥ ، ١١١ ، ٢٨٦ ، والبغداديات ص ٣١٧ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ .

(٥) سبق تخريجه قريبا .



فيَحتِملُ تأويلين غيرَ ما عليه الظاهرُ ، الذى ذهب إليه أبو الحسن ، وهو أن يكون « نحن » يرتفع بخَيْرٍ ، كما جاز أن يرتفعَ « سائرُه » بمِثْل فى بيت ذى الرُّمَّة ، على قولِ من قال : قائمٌ أخواك ، وأبو الحسن قد أجاز ذلك [١] .

ويَحْتمِلُ وجْهاً آخَر ، وهو أن تُضمر المبتدأ ، ويكون [٢] المبتدأُ « نحن » ، و « خيرٌ » خبر المبتدأ ، و « نحن » الظاهرُ تأكيدٌ للضمير الذى فى « خير » [٣] ، على المعنى ، وكان ينبغى أن يكونَ على لفظِ الغَيْبة ، [فلم يأت به على لفظ الغَيْبة] [٤] ولكن جاء به على الأصل ، وعلى ما يجىء فى نحو : نحن فَعَلْنا .

ويدلُّك على أنه ينبغى أن يجىء على لفظ الغَيْبة ، أن أبا عثمان قال فى الإخبار عن الضمير الذى فى مُنطَلِقٍ ، من قوله : أنت منطلقٌ : إن أخبرتَ عن الضمير [الذى فى منطلق ، من قوله [٥] : أنت منطلقٌ ، لم يَجُز] [٦] لأنّك تجعل مكانَه ضميراً يرجعُ إلى الذى ، ولا يرجع إلى المخاطَب ، فيصير المخاطَبُ مبتدأً ، ليس فى خبره ما يرجعُ إليه ، فهذا من قوله يدلُّ على أن الضَّميرَ ، وإن كان للمخاطَب ، فى أنت منطلقٌ ، فهو على لفظ الغَيبة ، ولولا ذلك لم يصلُح أن يرجع إلى الذى ، على أنَّ هذا فى كلامهم مِثلُ : أنتم تذهبون ، واسمُ الفاعل أشبَهُ بالمضارع منه بالماضى ، فلذلك جعلَه مِثلَه ، ولم يجعلْه مِثلَ الماضى فى : أنتم فعلتُم .

---

(١) أى من غير اعتماد على نفى واستفهام ، وهو رأى الكوفيين أيضا . راجع شرح المفصل ٧٩/٦ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وشرح الأشمونى ١٩٢/١

(٢) فى أ : « يكون » بطرح الواو . وعبارة أبى على فى البغداديات ص ٤١٥ ، أبين من هذا . قال : « يكون قوله « خير » خبر مبتدأ محذوف ، كأنه فى التقدير : فنحن خير عند الناس منكم ، فنحن على هذا فى البيت ليس بمبتدأ ، لكنه تأكيد لما فى « خير » من ضمير المبتدأ المحذوف » .

(٣) فى النسختين : « نحن » . وهو خطأ لا شك فيه . صوابه فى البغداديات – الموضع السابق ، وخزانة الأدب ١٠/٢ ، حكاية عن كتابنا .

(٤) سقط من ب ، والخزانة .

(٥) فى الخزانة : « قولك » .

(٦) سقط من ب ، وكان الناسخ قد كتب من هذه العبارة الساقطة « إذا أخبرت عن الضمير » ثم ضبَّب عليها . وما فى أ جاء مثله فى الخزانة ، حكاية عن كتابنا ، كما أشرت .



فإذا جاز ذلك فيما ذكرناه (١) ، لم يكن فيما حَمَل أبو الحسن عليه البيتَ ، من الظاهر ، دلالةٌ على إجازةِ نحوِ : « الخليفةُ أحبُّ إليه يحيى مِن جَعْفرٍ » ، حتى تقول (٢) : الخليفةُ ، يحيى أحبُّ إليه من جَعفرٍ ، أو : أحبُّ إليه من جعفرٍ يحيى ، على ما أجازه سيبويه فى : « ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ فى عينه الكُحلُ منه فى عين زيد » (٣) ، ونحوِ ذلك ، فلا تَفْصِلِ (٤) بينَهما بما هو أجنبىٌّ منهما .

وقال لبيدٌ (٥) :

بَسَرْتُ نَداهُ لم تَسرَّبْ وُحُوشُه ... بغَرْبٍ كجِذْعِ الهاجِرىّ المُشَذَّبِ

قوله : « كجِذعِ الهاجرىّ » خبرُ مبتدأ محذوف ، تقديره : بغَرْبٍ عُنقُه كجِذْعِ الهاجرىّ ، يدلُّك على ذلك [أنهم] (٦) يُشَبِّهون العُنُقَ بالجِذْع ، لا الفَرسَ نفسَه ، ألا تَرى قولَ لَبيدٍ (٧) :

ومُقَطِّعٍ حَلَقَ الرِّحالةِ سابحٍ ... بادٍ نَواجِذُه على الأَظْرابِ

الأَظْراب : جَمْع ظَرِبٍ ، وهو الجَبَلُ الصغير .

---

(١) قال البغدادى : « أى الوجه الأول » .

(٢) فى الخزانة : « يقول » .

(٣) تقدم تخريجه قريبا .

(٤) فى الخزانة : « يفصل » .

(٥) ديوانه ص ١٢ ، وتخريجه فى ص ٣٦٩ . وفى شرح الديوان : « بَسرت نداه : كنت أول من أتاه . ونداه : نباته . وتسرَّبْ : تخرج وترعى . والغرب ها هنا : الفرس . وأصله : حدّ كلّ شئ ، شبهه فى طوله بالجذع . والمشذب : المقشور عنه ليفه » وسيأتى شرح أبى على لبعض هذه الألفاظ .

(٦) تكملة من ب .

(٧) ديوانه ص ٢٢ ، وتخريجه فى ص ٣٧٠ . وفرسٌ مقطع حلق الرحالة : إذا عدا رَبا فانتفخ فقطع الحلق . والرحالة ، بكسر الحاء : سرج من جلود ، ليس فيه خشب ، كانوا يتخذونه للركض الشديد . والنواجذ : جمع الناجذ ، وهو أقصى سن في الفم . وقوله : « باد نواجذه » يريد أنه واسع الفم . والأظراب هنا أظراب اللجام ، وهى الحديد المدوَّر . وهكذا فسره ابن دريد ، وابن سيده . راجع الاشتقاق ص ٨٩ ، والجمهرة ١/٢٦٣ ، والمخصص ٦/١٨٨ . وتفسير أبى على للأظراب صحيح ، ولكنه ليس مرادًا هنا .



وقولَ أبى دُؤاد (١) :

وهادٍ تقـدَّمَ لا عَيْبَ فيـ ـهِ كالجِذْعِ شُذِّبَ عنه الكَرَبْ

وقولَ امرئ القيس (٢) :

ومُستَفلِكُ الذِّفْرَى كأَنّ عِنانَه ومَثْناتَه فى رأسِ جِذْعٍ مُشَذَّبِ

وقولَ الفرزدق (٣) :

بجُذُوعِ خَيْبَرَ أو جُذُوعِ أُوالِ

فإن قلت : فلِم لا تُقدِّرُ حذفَ المُضاف ، كأنه أراد : بعُنُقِ غَرْبٍ [أو هادى غَرْبٍ] (٤) ؟

---

(١) ديوانه ص ٢٩٢ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه شرح أبيات المغنى ٥٤/٣ . وقوله « وهاد » الهادى : العنق كالجذع فى الطول . والكَرَب بفتحتين : أصول السَّعَف الغِلاظ من النخلة . والجذع المشذَّب سبق شرحه . والشاعر يصف فرسا .

(٢) ديوانه ص ٤٨ ، والمعانى الكبير ص ١٢٧ . والمستفلك : المستدير كالفَلْكة . والذِّفْرَى : عظمٌ ناتئ خلف الأذن ، وإذا استدار كان أعتَقَ له . والمثناة والثناية : الحبل المشدود فى رأسه ، وسمّى بذلك لأن الفرس يُثْنَى به : أى يُعطف .

(٣) ديوانه ص ٧٣٣ ، والنقائض ص ٢٩٠ ، والمعانى الكبير ص ١١٩ ، ١٢٧ ، وصدره :

وهززن من جَزَعٍ أسِنَّةَ صُلَّبٍ

وجاء فى أ : « بجذوع خبر » بفتح الخاء وسكون الباء . وأثبته « خيبر » من ب ، والديوان والنقائض . وجاء فى المعانى الكبير « خبيز » ولا معنى له . ورأيت بحاشية ب تعليقا لم أستطع أن اقرأ منه إلاّ « بجذوع خبر قرية ... » .

وجاء فى شرح النقائض : « يقول : هززن خدودهنّ ، فجعلها أسنَّةَ صُلَّبٍ ، والأسنة ها هنا : المسانّ ، واحدها سنانٌ ومِسَنّ ... جعل خدودهن كالمسانّ ، قال : وذلك لعرضها وامليساسها . والصُّلَّب : حجارة المسانّ . وقوله « كجذوع خيبر » يقول : هزرن خدودهنّ بأعناق طِوال كجذوع نخل خيبر » .

وأوال ، بفتح أوله : قرية بالبحرين ، وقيل جزيرة . معجم ما استعجم ص ٢٠٨ . وقال ياقوت بالضم ويروى بالفتح : جزيرة يحيط بها البحر بناحية البحرين فيها نخلٌ كثير وليمون وبساتين . معجم البلدان ٢٧٤/١ . وجاء فى اللسان (أول) : وأوال : قرية . وقيل : اسم موضع مِمّا يلى الشام .

وقد ذكر ياقوت فى معجمه ٣٤٤/٢ (خبر) قال : بفتح أوله وتسكين ثانيه وآخره راء : موضع . والخبر : موضع على ستة أميال من مسجد سعد بن أبى وقاص . وخبر : علم لبليدة قرب شيراز من أرض فارس .

(٤) زيادة من ب .

فإن [١] الذى ذكَرْنا أشْبَهُ ؛ ألا تَرى أنه لم يَتَبَسَّرْ بالعُنُق دُونَ الجُملة ، ونحوَ هذا أيضاً لا يَضيقُ [٢] ؛ ألا تَرى أنه قد جاء :

قطَعْتُهما بيَدَىْ عَوْهَجٍ [٣]

وهو لم يَقطعْهما بيَدَيْها دونَ سائرِها .

قال أبو العباس الأحول ، فيما حكاه عنه محمدُ بن السَّرِيّ : نَداهُ : أى نَدَى الغَيْث .

والبَسْرُ : إعجالُك الشيءَ قبلَ إناهُ [٤] .

والغَرْبُ : الفرسُ الحديدُ الذَّكِيُّ .

قال : والهاجِرِيُّ : رجلٌ ، نَسبَه إلى هَجَرَ .

وقال طُفَيْلٌ [٥] :

كأنَّ عَراقِيبَ القَطا أُطَرٌ لَها حديثٌ ، نَواحِيها بوَقْعٍ وصُلَّبِ

قولُه : « لها » وَصفٌ للنكرة ، التى هى الأُطَرُ ، أى لهذه السِّهام ، مِثل قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [٦] .

وحَديثٌ : وَصْفُ الأُطَرِ ، ووصفَها بأنها حديثٌ ؛ لأنه أراد أنَّها [٧] لم تَقْدُمْ فتتغيَّر .

وَنواحيها : رَفْعٌ بالابتداء .

وقولُه [٨] : « بوَقْعٍ » متعلقٌ بالمحذوف .

---

(١) هذا جواب قوله « فإن قلت » ، وهو أسلوبٌ لأبى على فى تلقّى الجواب ، نبَّهت على أشباهه من قبل .

(٢) يريد أن توجيهه سهل ، وأن له نظائرَ وأشباهاً من كلامهم .

(٣) تمامه : تُغَنِّى المطىَّ بإصرارها وهو فى المعانى الكبير ص ٤٨٩ لحميد بن ثور ، وليس فى ديوانه المطبوع ، مع وجود أبيات من بحره وقافيته . الديوان ص ٩٦ ، وجاء فى النسختين : « قطعتها » فى البيت والشرح . والعوهج والعوهق أيضا : الناقة الطويلة العنق . المخصَّص ٧/٦٠ .

(٤) أى نضجه .

(٥) ديوانه ص ٣١ ، والمعانى الكبير ص ١٠٦٢ ، وشرح أبى علىٍّ لألفاظ البيت مسلوخ من شرح ابن قتيبة .

(٦) سورة الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ ، وقال أبو جعفر النحاس ، فى إعراب ﴿ مبارك ﴾ : « نعت ، ويجوز نصبُه فى غير القرآن على الحال » إعراب القرآن ١/٥٦٥ .

(٧) فى أ : « أنه » .

(٨) فى أ : « وقولك » .



قالوا : شَبَّه الأُطَرَ بعَراقِيب القَطا .

والأُطْرَةُ : العَقَبةُ التى تُشَدُّ على مَجْمَع الفُوقَيْن (١) ؛ لئلاَّ يَنْفَتِق .

والوَقْعُ : مِن قولك : قَعْ سَهْمَك ، أى اضْرِبْه بالمِيقَعَة ، وهى المِطْرَقَةُ ، والتقدير : بوَقْعِ مِسَنٍّ وصُلَّبٍ ، فحَذَف .

قال بعضُ هُذَيْلٍ (٢) :

فَرَمُوا بنَقْعٍ يَسْتقِلُّ عَصائِباً   فى الجَوِّ منه ساطِعٌ ومُكَتَّبُ

قوله : « فى الجَوِّ » يجوز أن يتعلَّقَ بيستقِلّ ، على ضَرْبين ، أحدُهما : أن يكون ظَرْفاً له ، والآخر : أن يكون حالاً من الضَّمير الذى فى « يستقلّ » ، ويتعلّق بمحذوف .

ويجوز أن يكون صفةً للعَصائب ، وذلك عندى أَوْجَهُ .

وقوله : « ساطِعٌ » فى « منه ساطِعٌ » يرتفع بالظَّرف ، دونَ الابتداء ؛ لأنه صِفةٌ لنَقْعٍ المَنْكُور .

ويجوز أن يكون « فى الجَوّ » متعلّقاً بمنه ، الذى هو رافِعٌ لقوله : « ساطِعٌ » ؛ لأنّ الظَّرفَ يعملُ فيه المعنى ، وإن تقدَّم عليه ، ولا تَحتاجُ إلى إضمارِ « منه » ؛ لأنهما صِفتان يَجْتمعان ، ولا يتنافيان ، كما لم تَحْتَجْ إلى ذلك فى قوله (٣) :

لَنا راعِيا سَوْءٍ مُضِيعانِ منهما   أبو جَعْدةَ العادِى وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

---

(١) الفُوق – بضم الفاء – من السهم : موضع الوتر .

(٢) ساعدة بن جُؤَيَّة . شرح أشعار الهذليين ص ١١١٩ ، وفيه : يقول : أتتهم الخيلُ فرُمُوا بالغبار ، فإذا الغُبار ساطعٌ فى السماء . عصائبا : أى قطعا . ساطع : منتصب . ومكتَّب : مجتمع فى السماء لا يبرح .

و « مكتَّب » هكذا جاء فى شرح أشعار الهذليين بالثاء المثلثة . وفى كتابنا بالتاء الفوقية ، وكذلك جاء فى مصورة أشعار الهذليين طبعة دار الكتب المصرية . والمكتَّب بالتاء الفوقية : هو المجتمع أيضا .

(٣) هو الكميت ، كما فى المنصف ٦/٣ ، واللسان (عرف) ، ولم أجده فى ديوان الكميت المطبوع . وهو من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٨٩/١ ، ورواية الصدر عنده :

فإن لها جارين لن يَغْدِرا بها

وأبو جعدة : الذئب . وعرفاء جيأل : الضبع . ويقال للضبع : عرفاء ؛ لطُولِ عَرْفِها وكثرةِ شعرها .

وشرَح ابن الشجرى على روايته « فإن لها » ، فقال : والضمير يعود على غنمٍ تقدم ذكرها ، وإذا اجتمع الذئب والضبع اشتغل كلُّ واحدٍ منهما بالآخر وسلمت الغنم . وفى كتاب سيبويه : « اللهم ضَبُعًا وذئبا » . وانظر الكتاب ٢٥٥/١ .

لأنّ المرادَ بِهما الظُّلْمُ والشَّرُّ (١) ، فقد يصحُّ اجتماعُهما ، فإن أراد أنّ الوَصْفَين (٢) لموصُوفَيْن لا لِواحد ، احتاج إلى الضَّمير .

ومثلُ ذلك فى ارتفاع الاسمِ فيه بالظَّرف ، دونَ الابتداء ، ما أنشده أحمد بن يحيى ، للمَرَّار بن سعيد (٣) :

إذا كلَّ عنها اللَّيلُ باتَتْ كأنَّها ... مِن الكُدْرِ عَجْلَى بالفَلاةِ رَبيبُها

الرَّبيبُ : يرتفعُ بالظَّرف ؛ لأنه قد جَرى على النّكرة .

فأمّا قولُه : « مِن الكُدْر » فإنه حالٌ ؛ إمَّا مِن « كأنَّ » ، وإمَّا أن يكونَ أراد أن يجعلَه وصفاً للنكرة ، فلمَّا قدَّم نَصَب على الحال ، وفى كِلتا الحالين ، العاملُ فيها « كأنَّ » ؛ لأنَّ معنى الفعل لا يَعملُ فيما تقدَّم عليه مِن الحال .

قال أحمدُ بن يحيى : شَبَّه سُرْعةَ (٤) ناقتِه بسُرعةِ طيران القَطاة ، ومثلُ ذلك قولُ ساعِدةَ ، وذكَر رجُلاً مَزَج عَسَلاً بماء :

فأزالَ خالِصَها بأبْيضَ مُفْرَطٍ ... مِن ماءِ أَلْهابٍ بهِنّ التَّأْلُبُ (٥)

والتَّأْلُبُ : مرتفعٌ بالظَّرف ؛ لأنه صفةٌ للنكرة ، ومثلُ ذلك فى ارتفاعِه بالظَّرف قولُ الآخَر (٦) :

إذا هِىَ خَرَّتْ خَرَّ مِن عن شِمالِها ... شَعِيبٌ به إجْمامُها ولُغُوبُها

---

(١) فى ب : « والشرّ » .

(٢) فى ب : « الوصف » .

(٣) هو المرّار الفقعسى . انظر الشعر والشعراء ص ٦٩٩ ، وحواشيه ، ولم أجد البيت فى كتاب ، وسينشد أبو على من بحره وقافيته قريبا . والشاعر يصف ناقة ، والكُدْر ، بضم الكاف : ضربٌ من القطا ، قِصار الأذناب ، فصيحة تُنادِى باسمها .

(٤) فى أ : « شبّه ناقة بسرعة طيران ... » .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١١١٢ ، ١١٤٣ ، وتخريجه فى ص ١٤٩٣ ، وسيعيد أبو علىّ إنشاده فى هذا الكتاب . وقوله « بأبيض مفرط » أى غدير ، يقول : مزجها بماء ذلك الغدير . وألهاب : جمع اللهب ، بكسر اللام وسكون الهاء ، وهو مَهْواةٌ فى الجبل . والتألب : شجر . وقوله : « من ماء ألهاب » أى من ماء فى جبل ، عليه شجرٌ فهو باردٌ صاف .

(٦) هو المَرّار الفقعسى أيضا ، كما فى التهذيب ٤٤٦/١ ، واللسان (شعب) . وسيعيد أبو على إنشاده قريبا منسوباً إلى المرار . والإجمام واللغوب : الراحة والتعب .



[شَعِيبٌ : رَحْلٌ] [١] .

عبدُ اللهِ بنُ عبد الأعلى الشَّيْبانيّ [٢] ، أنشده أحمدُ بن يحيى :

يا ليت ذا خَبَرٍ عنهمْ يُخَبِّرُنا ... بل ليت شِعْرِىَ ماذا بَعْدَنا فَعَلُوا

كانوا وكُنَّا فما نَدْرِى علَى وَهَمٍ ... أنحنُ فيما لَبِثْنا أم هُمُ عَجِلُوا

لابُدَّ مِن إضمارِ خبرٍ لنحنُ ، إذا رفعْتَه بالابتداء ، وذلك أن قولَه : « فيما لَبِثْنا » إنّما هو : « فى لَبْثِنا » ، ومعنى « فى لَبْثِنا » : فى زمانِ لَبْثِنا ، مِثْلُ « مَقْدَمِ الحاجِّ » [٣] ، ولا يكون اسمُ الزَّمان خبراً عن العَين ، فتُضْمِرُ له خبراً خِلافَ خبرِ المبتدأ الثانى ، كأنّه : أنحنُ فيما لَبِثْنا أبْطأْنا [٤] ، أم هم عَجِلُوا ؟

وأنشد أحمدُ بن يحيى :

ولقد أناخَ ببَيْتِ عُرْوةَ ربُّهُ ... فبِذَمِّ عُرْوةَ مِن مُناخِ رِكابِ [٥]

ينبغى أن يكون المبتدأ محذوفاً ، كأنه : بذَمِّ عُروةَ إثارَتِى ؛ لأنّ الإثارةَ خِلافُ الإناخة ، وقد ذكر ما يدلُّ على الإناخة ، وهذا شبيهٌ بقوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [٦] ، ولم يقل : البَرْدَ ؛ لأنّ الحرَّ قد دلَّ عليه .

---

(١) زيادة من ب . وإنما سمى الرحلُ شعيبا ؛ لأنه مشعوبٌ بعضُه إلى بعض ، أى مضموم

(٢) قال أبو عبيد البكرى فى التعريف به : « عبد الله بن عبد الأعلى بن أبى عمرة . مولى بنى شيبان . وأبو عمرة هذا من الغلمان الذين كان خالد بن الوليد سباهم من عين التمر . وشعره كثير وعامته فى الزهد . وعبد الأعلى أبوه من المحدِّثين ، يروى عنه خالد الحذاء وغيره » سمط اللآلى ص ٩٦٣ . وانظر البيان والتبيين ١٦٤/٣ ، وعيون الأخبار ٢٢٨/١ ، والعقد الفريد ٦٣/١ ، وأمالى المرتضى ١٧١/١ .

والبيتان فى اللسان (كون) عن ابن برى ، أوردهما شاهدًا على مجىء « كان » تامة بمعنى مضى وانقضى . والبيت الثانى فى التاج (كون) ، وأتى به شاهدًا على مجىء « كان » تامة أيضا ، بمعنى أقام .

(٣) وتقديرُ هذا : « وقت مقدم الحاج » . وَمَقْدَم : مصدر قَدِم من سفره يَقْدَم ، ولكنه جُعل هنا ظرفا . راجع أمالى ابن الشجرى ٢٩٣/١ ، واللسان (قدم) . وسيعيده أبو على فى ثلاثة مواضع من هذا الكتاب . وراجع أيضا : الأصول ١٩٣/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٧٩٢ .

(٤) وكذلك قدّره ابن بَرِّى . راجع تخريج البيت .

(٥) فى أ : « وقد أناخ » ، ولم أعرف هذا البيت أين يكون .

(٦) سورة النحل ٨١ ، وتأويل هذا كقول المثقب العبدى : =



أنشد أحمدُ بن يحيى :

يا رَبَّ مُوسَى أظْلَمِي وأظْلَمُهْ فاصبُبْ عليه مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ [١]

معناه : أظْلَمُنا ، كقولهم : « أخزَى اللهُ الكاذبَ منّى ومنه » [٢] ، أى مِنّا ، وقوله [٣] :

فأيِّى ما وأيُّك كان شَرًّا فقِيدَ إلى المَقامةِ لا يراها

أى أيُّنا ، فالمعنى : أظْلَمُنا فاصبُبْ عليه . وهذا يدلُّ على جَواز ارتفاع زيدٍ بالابتداء ، فى نحو : « زيداً اضرِبْه » [٤] ، إن جعلتَ الفاءَ زائدةً ، على ما يراه أبو الحسن .

فإن قلت : أُضْمِرُ المبتدأ ، كما أضمرتَ فى قولك :

خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ [٥]

= وما أدرى إذا يمّمتُ وَجْهاً أريد الخيرَ أيهما يلينى
آلخير الذى أنا أبتغيه أم الشرّ الذى لا يأتلينى

قال أبو زكريا الفراء : يريد أىّ الخير والشريلينى ؛ لأنه إذا أراد الخير فهو يتقى الشرّ . معانى القرآن ١١٢/٢ ، وانظر أيضا ص ٨ من الجزء نفسه .

(١) من غير نسبة فى المقرب ٢١٢/١ ، والمساعد ١٧٨/٢ ، والتصريح ٢٩٩/١ – وفيه تحريف – والهمع ١١٠/١ ، والخزانة ٣٦٩/٤ ، عن كتابنا .

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وشرح المفصل ٢٣١/٢ .

(٣) هو العباس بن مرداس ، رضى الله عنه ، والبيت مفرد فى ديوانه ص ١٤٨ ، وتخريجه فيه ، وزِدْ عليه : المقرب ٢١٢/١ ، وشرح المفصل ١٣١/٢ ، واللسان (أيا) .

والشاعر يخاطب خفاف بن ندبة . و « ما » زائدة . ويريد : فأينا كان شرًّا من صاحبه . وقيد : مبنى للمجهول ، من قاد الأعمى . وجئ بالفاء لأنه دعاء ، فهو كالأمر . والمقامة ، بضم الميم وفتحها : المجلس . والمراد : من كان شرًّا أعماه الله فى الدنيا ، فلا يبصر حتى يُقاد إلى مجلسه . وهذا من المعاملة بالإنصاف . قاله البغدادى فى الخزانة ٣٦٧/٤ .

(٤) فى الخزانة نقلا عن كتابنا : « زيد فاضربه » . وانظر مراجع تخريج البيت . وقد تقدم كلام أبى على فى هذا المبحث قريبا .

(٥) سبق تخريجه قريبا .



فإنَّ ذلك لا يَسهُلُ ؛ لأنه للمتكلِّم ، فكما لا يَتَّجه « هذا أنا » على [إرادة] (١) إشارة المتكلِّم إلى نفسِه ، من غير أن تُنزِّلَه (٢) منزلةَ الغائب ، كذلك لا يَحْسُن إضمارُ « هذا » هنا .

فإن قلت : إنَّ « أظْلَمُنا » على لفظِ الغَيْبة ، فليس مثلَ « هذا أنا » . فإنه ، وإن كان كذلك ، فالمرادُ به بعضُ المتكلِّمين ، ولا يمنع ذلك ؛ ألا تَرى أنهم قالوا : يا تميمُ كُلُّهم ، فحملوه على الغَيْبة ، لمَّا كان اللفظُ له ، وإن كان المرادُ به المخاطَبَ ، وإن جعلتَ المُضْمَرَ « فى عِلْمك » ، كأنك (٣) قلت : أظْلَمُنا فى عِلْمِك . كان مستقيما .

قال الكُميتُ :

إنِّى بعيدٌ مَحْقِدِى مِن مَوَدَّتِى ... وبُعْدُ المَدَى للمُحْفِظاتِ غَضُوبُ (٤)

أى بعيدٌ مَحْقِدى من مودَّتى ، أى إذا وَدِدْتُ لم أَحْقِدْ ، ولكنِّى أُغْضِى للمودَّةِ عمَّا يُوجِب الحِقْدَ ، فيكون الكلامُ على ظاهرِه .

ويجوز أن يكون المعنى : إنى بعيدٌ مَحْقِدِى من أهلِ مودَّتى .

وقولُه :

وبُعدُ المَدَى للمُحْفِظاتِ غَضُوبُ

تقديره : ذو بُعْدِ المَدَى للمُحْفِظات ، أى مَن بَعُد مَداهُ عمَّا يُحْفِظ ، فلم (٥) يُغْضِبْه كلُّ شىء ، فهو غَضُوبٌ ؛ لأنه لا يَغْضَبُ إلاَّ لأمرٍ شديد ، يُوجِب الغَضَبَ .

---

(١) سقط من ب .

(٢) فى ب ، والخزانة : « ينزله » .

(٣) فى ب : « كأنه أظلمنا فى علمك ... » . وما فى أ مثله فى الخزانة .

(٤) لم أجده فى ديوان الكميت المطبوع . والمحفظات : الأمور التى تُحْفِظ الرجل ، أى تُغْضبه إذا وُتِر فى حميمه أو فى جيرانه . راجع اللسان (حفظ) .

(٥) فى أ : « ولم » . وسيأتى بالفاء بعد أسطر .



فغَضُوبٌ (١) : خبر المبتدأ ، الذى هو « بُعْدُ المَدَى » والمعنى : لِذِى (٢) بُعْدِ المَدَى .

فأمّا اللامُ فى قوله : « للمُحْفِظات » فمُتعلِّقٌ بالمصدر ، الذى هو البُعْدُ ، أى مَن بَعُد عن المُحْفِظات ، فلم يَغْضَب فى كلِّ حال ، غَضُوبٌ ، أى شديدُ الغَضَب .

وليس بالسَّهْلِ أن تُعلِّق « للمُحْفِظات » بغَضُوب ، كأنه : وبُعْدُ المَدَى غَضُوبٌ للمُحْفِظات ؛ لأنه لا يُعلَم ذو بُعْدِ المَدَى مِمَّا ذا ، إلا أن تقول : يريد بُعْدَ المَدَى لما يُوجِب الغَضَبَ ، فلم يذكر ذلك ؛ لأن ما بَعْدُ يدلُّ عليه .

وقال جريرٌ (٣) :

كأنَّ سَلِيطاً فى جَواشِنِها الحَصَى (٤) إذا حَلَّ بينَ الأَمْلَحْين وَقِيرُها
إذا قِيل رَكْبٌ مِن سَلِيطٍ فقُبِّحتْ رِكاباً ورُكْباناً لَئِيماً بَشِيرُها

المبتدأ محذوفٌ ، كأنه (٥) : إذا قيل هؤلاء رَكْبٌ .

وقال : « قُبِّحتْ » فأنَّث ، وفى الفِعل ضميرُ الرَّكْب ، والرَّكْبُ (٦) جَماعةٌ ، ورِكاباً ورُكْباناً : هم الرَّكْبُ فى المعنى ، ألا تَرى أن الرَّكْبَ يشتمل على الرُّكْبان والرَّواحِل .

---

(١) فى ب : « وغضوب » .

(٢) فى ب : « لدى » بفتح اللام والدال المهملة .

(٣) ديوانه ص ٨٩٢ ، عن النقائض ١١/١ ، ١٢ ، والبيت الأول فى معجم ما استعجم ١٩٥/١ (الأملحان) ، واللسان (ملح – وقر) .

وبنو سليط : بطن من تميم . والجواشن : جمع الجوشن ، وهو الصدر . والأملحان : ماءان ، ويقال : جبلان لبنى سليط . والوقير : الضخم من الغنم ، وقيل : هى الغنم عامة ، وبه فسَّر ابن الأعرابى قولَ جرير . قال أبو عبيد فى شرح النقائض : أى هم عظام الصدور . يريد أن أبدانهم معضلة كخلْق العبيد ، قد اكتنزت من العمل فتعضلت ، ليست سبطة كسُبُوطة الأحرار . والبشير : المُبَشِّر ، والبشير أيضاً : الجميل الوجه .

(٤) فى النسختين : « الحُصَى » بضم الخاء المعجمة ، وكذلك هو فى النقائض ، ومعجم ما استعجم . وأثبته بالحاء المهملة المفتوحة « الحَصَى » – وهو المناسب لسياق البيت – من اللسان ، والمحكم ٣٤١/٦ ، ومعجم البلدان ٢٥٥/١ (الأملحان) . ومعلوم أن الحصى صغار الحجارة . جاء فى اللسان (ملح) « قوله فى جواشنها الحصا : أى كأنّ أفهارًا فى صدورهم » . انتهى كلامه . والأفهار : جمع فهر ، وهو الحجر يملأ الكفّ .

(٥) فى ب : « تقديره » .

(٦) فى ب : « لأن الركب ... » .



ولَئيماً بَشِيرُها : جارٍ على ما قَبْلَه ، صِفةً ، أو حالاً من الضَّمير ؛ لأن الذِّكْرَ (١) قد عادَ مما ارتفَع به إليهم (٢) ، وإن شئتَ جعلتَ « لئيماً » حالاً من قوله : « رُكْبانا » ، ويكون الذِّكْرُ في « بَشِيرها » عائداً إلى الرُّكْبان فقط ، لا إلى الرَّكْب ، الذى هو جماعةٌ فى المعنى ، ولا إلى الرِّكاب ، والرُّكْبان المشتملين على الرَّكْب ؛ ألا ترى أنك إذا أعدتَ الذِّكْر على الرُّكْبان ، فقد أعدْتَه على الرَّكْب ، وأنَّ الرُّكْبانَ الرَّكْبُ فى المعنى .

وقال زُهَيرٌ (٣) :

جُونِيَّةٌ كحَصاةِ الرَّمْلِ مَرْتَعُها بالسِّيِّ ما تُنْبِتُ القَفْعاءُ والحَسَكُ

ليس يخلو « المَرْتَعُ » من أن يكونَ مصدراً ، أو موضعاً ، فإن كان مصدراً تعلَّق الجارُّ به ، وصار : « ما تُنْبِتُ القَفعاءُ » فى موضع رفع ، بأنه خبر المبتدأ ، وتَجعلُ « المَرْتَعَ » ، على الاتِّساع ، قولَه : « ما تُنْبِتُ » ، وإن كان « المَرْتَعُ » حَدَثاً ، وإن شئتَ أضْمرْتَ مضافاً ، يكون تقديرُه : [مأكولُ] (٤) مَرْتعِه ما تُنْبِتُ القَفْعاء .

وإن جعلتَ « المَرْتَعُ » مكاناً ، لم يتعلَّق قولُه : « بالسِّيِّ » به ، كما لا يتعلَّق بسائر أسماءِ الأماكن ، ولكن يكون تبييناً (٥) لما فى الصِّلَة ، نحو : ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (٦) .

---

(١) أى الضمير .

(٢) فى ب : « اللئيم » .

(٣) ديوانه ص ١٧١ . والجُونيّة : ضربٌ من القطا ، فيها سواد . والسّيّ : ما استوى من الأرض . والقفعاء : بقلة من أحرار البقل . والحسك : ثمر النَّفَل – وهو ضرب من دق النبات – ينحتُّ منه حبٌّ فيؤكل . ويريد أن هذه القطاة فى خصب ، فذلك أشدُّ لها وأسرع لطيرانها .

(٤) سقط من ب .

(٥) أوضحت معنى التبيين فيما سبق ، عند قول الشاعر :

أبعلى هذا بالرحى المتقاعِسُ

(٦) سورة الأنبياء ٥٦ ، ووجه التنظير بالآية الكريمة هنا أن الألف واللام فى ﴿ الشاهدين ﴾ اسم موصول بمعنى الذى – فى أحد القولين ، والقول الآخر أنهما للتعريف – ولا يجوز أن يتعلق ﴿ على ذلكم ﴾ بهذا الموصول ؛ لأنه محالٌ تقديم شئ من الصلة على الموصول ، فيخرج ﴿ على ذلكم ﴾ مخرج التبيين ، أو الإبانة ، والزيادة فى الإفادة . راجع البغداديات ص ٥٥٧ ، والمنصف ١٣٠/١ ، وقد تقدم شئٌ من ذلك فى تأويل قوله تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ .



وإن جعلتَ « المَرْتَعَ » الذى هو المصدر على الاتّساع « ما تُنْبِت » جاز أن يكون « بالسِّىّ » خبرَه ، ويكون « ما تُنْبِتُ » بدلاً منه ، ومثلُ ذلك [فى] (١) أنه صار الظرفُ خبراً عن المرتع ، قولُه :

أذاك أم خاضِبٌ بالسِّىِّ مَرْتَعُهُ فالفَوْدَجاتِ فَجنْبَىْ واحِفٍ صَخِبُ (٢)

فمَرْتَعُه يرتفع بالظَّرف ؛ لجَرْيِه على النكرة .

والمَرْتَع : يجوز أن يكون الموضعَ ، وأن يكونَ المصدرَ ، فإن جعلْتَه المصدرَ كان بمنزلة المَرادِ والمَجال ، وأنت تريدُ بهما الحَدَثَ ، كأنه قال : بالسِّىِّ تردُّدُه . وإن جعلتَه الموضعَ ، فكأنه قال : بالسِّىِّ مكانُه ، وإن جعلْتَه المكانَ ، أضمرتَ المضافَ ، فيكون : مأكولُ مكانِه بالسِّىِّ .

وقال هُذَلِىٌّ (٣) :

حتى رأيتُهمُ كأنَّ سحابةً صابَتْ عليهمْ وَدْقُها لم يُشْمَلِ

قولُه : « وَدْقُها » رَفْعُه يَحْتمل وجهين : أحدُهما أن يكون بدلاً من ضمير

---

(١) سقط من ب .

(٢) لم يرد عجز البيت فى ب . والبيت ، بهذه الرواية التى جاءت فى أ ، ملفق من بيتين متباعدين لذى الرمة ، من بائيته الشهيرة ، وهما :

له عليهنّ بالخلصاء مرتعه فالفودجات فجنبى واحِف صَخِبُ

أذاك أم خاضِبٌ بالسىّ مرتعُه أبو ثلاثين أمسى فهو منقلبُ

ديوان ذى الرمة ص ٥٢ ، ١١٤ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٤ ، ١٩٤١ .

والبيت الأول فى صفة حمار على أتنه . يقول : له على هذه الأتن نهيقٌ وصِياح ، و « مرتعه » منصوب على الظرف ، يريد : حيث يرتع . والخلصاء والفودجات وجنبى واحف : أسماء مواضع .

والبيت الثانى فى صفة ثور . يقول : أذاك الثور شبه ناقتى فى سرعتها أم ظليم – وهو الذكر من النعام – والخاضب : الظليم الذى أكل الربيع فاحمرّت ساقاه وأطراف ريشه . وأبو ثلاثين : هو الظليم ؛ لأنه أبو ثلاثين فرخا ، فهو منقلبٌ إلى أفراخه . والسّىّ : مااستوى من الأرض . والسّىّ أيضا : اسم فلاة على جادّة البصرة إلى مكة .

(٣) هو أبو كبير . شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٥ . وصابت : أى انحدرت كما ينحدر المطر . والودق : المطر . وقوله « لم يشمل » أى لم تُصِبْه الريحُ الشَّمال ، وذلك أن هذه الريح إذا أصابته انقشع وتبدّد . أى كأن حفيف هذا الجيش فى القتال حفيف مطر ، وضرب ذلك مثلا لكثرتهم وشدّة حفيفهم . المعانى الكبير ص ٨٩٢ .



« سحابة » الذى فى « صابَتْ » ، كأنه : صابت السحابةُ وَدْقُها ، فيكون من بدل الاشتمال ؛ لأنّ السحابةَ مشتملةٌ على الوَدْق .

والآخر : أن يكونَ مبتدأ ، وخبرُه « لم يُشْمَلِ » ، فإذا حملْتَه على ذلك ، كان التقدير : سحابةُ [1] وَدْقِها لم يُشْمَل ، فحذفْتَ المضافَ ، ألا تَرى أنهم إنَّما يَصِفُون السَّحابَ بأنه لم يُشْمَل دونَ المطر ، يدلُّ على ذلك قولُ أبى خِراشٍ [2] :

فسائِلْ سَبْرَةَ الشِّجْعِىَّ عنَّا ... غَداةَ تَخالُنا نَجْواً جَنِيبا

والنَّجْوُ : السَّحابُ ، والجَنِيبُ : المَجْنُوبُ [3] ، وكذلك قولُ الآخر [4] :

كأنَّ القومَ إذْ دارتْ رَحاهُمْ ... هُدُوءاً تحتَ أقْمَرَ ذى جَنُوبِ

أى تحتَ سحابٍ أقْمَرَ ، أصابَتْه الجَنُوبُ .

وروى أبو موسى : « سَبْرَةَ النَّخْعِىَّ » .

وقال المَرَّار :

إذا هى خَرَّتْ خَرَّ مِن عن شِمالِها ... شَعِيبٌ به إجْمامُها ولُغُوبُها [5]

---

(١) ضبط فى النسختين بتنوين التاء من « سحابة » ورفع القاف من « ودقها » والصواب ما أثبت بتخفيف التاء وخفض القاف ، حتى تتحقق الإضافة التى ذكرها أبو على . ولا بأس – على هذا التقدير – من تذكير الفعل « لم يشمل » مع تأنيث السحابة . فإن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه ، قالوا : بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه . كقوله تعالى : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ – سورة الأعراف ٥٦ – وقال الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

شرح ابن عقيل ٢/٥٠ ، وشرح أبيات المغنى ٧/١٠١ ، والخزانة ٤/٢٢٧ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١٢٠٦ ، والمعانى الكبير ص ٨٩٢ ، وانظر قصة هذا الشعر فى الأغانى ٢١/٢١٢ .

(٣) أى الذى أصابته الريحُ الجنوب ، فهو أغْزَرُ له وأدَرُّ .

(٤) هو عبد بن حبيب الهذلى ، كما فى المعانى الكبير ص ٨٩٢ ، وهو فى شرح أشعار الهذليين ص ٧٧١ ، وتخريجه فى ص ١٤٦٣ . وأقمر : سحابٌ أبيض . يقول : كأنهم أمطر عليهم الموت فقتلهم .

(٥) تقدم تخريجه قريبا .

لا يستقيم الكلامُ حتى تُضْمِرَ : « وبه لُغُوبُها » ؛ لأنهما صفتان لا يجتمعان ، وكذلك ما أشْبَهَ ذلك من الصِّفات التى لا تجتمع ، كقولك : دِرْهَماك منهما جيّدٌ ورَدِىءٌ ، وغُلاماك منهما كَيِّسٌ وأحْمَقُ ، وكذلك : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ (١) لا يكونُ إلاَّ على إضمار الخبر ، وإن أظْهرتَ الخبرَ كان مستقيماً ، كما قال (٢) :

لا شىءَ فى رَيْدِها إلاَّ نَعامَتُها ... منها هَزِيمٌ ومنها قائمٌ (٣) باقِ

وعلى هذا القياس ما أشبهَ هذا .

والصِّفةُ فى هذا كالخبر ، ألا تَرى أن الصِّفةَ ينبغى أن تكون وَفْقَ الموصوف ، كما أن الخبرَ وَفْقُ المخبَرِ عنه .

وقولُه (٤) :

بمَحْنِيَةٍ قد آزَرَ الضَّالَ نَبْتُها ... مَضَمِّ جُيُوشٍ غانِمِينَ وخُيَّبِ

ينبغى أن يكون الموصوفُ محذوفاً من الصفة الثانية ؛ ألا ترى أن الخُيَّبَ لا يجوزُ أن يكونوا الغانمين ، فإذا كان كذلك كان التقدير : مَضَمِّ جيوشٍ غانمين ، وجيوشٍ خُيَّب .

ولو رَفَع هذا على التَّبعيض ، وتقديره : بعضُهم غانمون ، وبعضُهم خُيَّب ، كان حَسَناً .

---

(١) سورة هود ١٠٥ .

(٢) تأبط شراً . والبيت فى ديوانه ص ١٣٩ ، ٤٠٣ ، وهو فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٢٠٤ ، عن أبى على . والريد : حرف الجبل المشرف على الهواء . والنعامة : خشبات يشدّ بعضُها إلى بعض ، وتستظلّ بها الطلائع فى قِلال الجبل إذا اشتدّ الحرّ . والهزيم : المتكسِّر المتقطع . قال المرزوقى : يقول : لاشىء فى أعالى هذه القُلّة إلاَّ خشبات الطلائع ، فهى من بين قائم وساقط . وأعاد قوله « ومنها » عند التبيين على طريق التأكيد ، ولو لم يأت بها لجاز . وفى القرآن : ﴿ منها قائمٌ وحصيد ﴾ – هود ١٠٠ – وفى موضع آخر ﴿ فمنهم شقى وسعيد ﴾ – الآية السابقة فى استشهاد بى على –

(٣) فى أ : « ثابت باق » ، وكتب فوقها « قائم » . وهى رواية ب ، والديوان .

(٤) امرؤ القيس . ديوانه ص ٤٥ . وفيه : « مجرّ جيوش » . والمحنية : حيث ينحنى الوادى ، وهو أخصب موضع فيه . ومعنى « آزر » بلغ وساوى ، يقال : آزر الغلام أباه إذا لحق به فى طوله . وقيل : معنى « آزر » بلغ منها مواضع الأزر ، وهى الأوساط . والضال : شجر . يقول : لحق النبت بالشجر فى هذه المحنية . وقوله « مجرّ جيوش » أى هذه المحنية فى موضع تمرّ الجيوش به ، من غانم أو خائب ، فلا ينزلها أحدٌ ليرعاها خوفاً من الجيوش ، فذلك أوفر لخصبها وأتمّ لكلئها .



قال محمد بن السَّرِىّ : رَوَى لنا السُّكَّرىُّ ، عن جماعة من العلماء :

ومَرْقَبَةٍ لا يُرفَعُ الصَّوتُ عندَها مَضَمٍّ جُيُوش غانمين وخُيَّبِ[(١)]

فالتقدير فى بيت المَرَّار : به إجمامُها ، وبه لُغوبُها ، لا يستقيم إلاَّ على إضمار ظرفٍ آخر ، يكون خبرَ الاسمِ الثانى ، والمضافُ فى كلِّ واحدٍ من الظَّرْفين محذوفٌ . المعنى : شَعِيبٌ به إجمامُها ، وبِوَضْعِه لُغُوبُها ، ألا تَرَى أنّ التَّعبَ والرَّاحةَ إنما يكون بما يتَّصلُ بهما ، لا بنَفْس الرَّحْل .

وقال ذو الرُّمَّة (٢) :

إلى ابنِ أبى موسى بِلالٍ طَوَتْ بنا قِلاصٌ أبوهُـنَّ الجَدِيـلُ وداعِـرُ

إن لم يكن أحدُ هذين الاسمين ، اللَّذَيْن هما الجَدِيلُ وداعِرٌ أباً للآخر ، احْتَمل أمرَيْن ، أحدُهما : أنِ يكون وَضعَ الواحدَ فى موضع الجميع ، كقوله (٣) :

وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

والآخَر : أن يكون حذَفَ المبتدأ ، ويكون التقدير : أبوهُنّ الجديلُ ، وأبوهُنّ داعرٌ .

---

(١) هذه الرواية فى الديوان - عن السكّرى - ص ٣٨٣ . والمرقبة : المكان المرتفع .

(٢) ديوانه ص ١٠٣٩ ، والخزانة - استطرادا - ٣٥/٣ . والقِلاص : جمع قلوص ، وهى الناقة الفتيّة . والجديل : فحلٌ كان للنعمان بن المنذر . وداعر : فحل منجب ، أو قبيلة من بنى الحارث بن كعب ، وهو داعر بن الحماس .

(٣) هو علقمة بن عَبَدة ، الفحل . والبيت بتمامه :

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها فبيضٌ وأمَّا جِلْدُها فصليبُ

ديوانه ص ٤٠ ، والكتاب ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، والإفصاح ص ٣٧٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٤٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٨٣/٢ . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٤٧ ب ، وسينشده مرة أخرى فى هذا الكتاب . وانظر تخريج محققى الديوان ص ١٤٢ . والحَسْرَى : جمع حسير ، وهى الناقة التى أُعْيَتْ ، من الإعياء والكلال ، فهى معيبة يتوكها أصحابها فتموت . يصف طريقاً بعيدة فيها مشقّة على من سلكها . يقول : أكلت السباعُ ما على هذه النُّوق من اللحم فتعرَّت عظامها ، وجلدها يابس . والشاهد وضع المفرد موضع الجمع ، قال : جلدها ، وأراد : جلودها .



أنشد يعقوبُ ، فيما أظُنُّ :

فَوْيلٍ بها لِمَنْ تكون ضَجِيعَهُ　　إذا ما الثُّريَّا ذَبْذَبَتْ كلَّ كَوْكَبِ [١]

أنشدَ : « وَيْلٍ » بالكسر ، والبناءُ فيه مثلُ البناء فى « فِداءٍ لكَ » [٢] مِن حيث كان المرادُ بكُلِّ واحدٍ منهما الدُّعاءَ .

فأما قوله : « بها » فيكون تبييناً ، و « لِمَنْ » الخَبَرُ ، ويكون خبراً على وجه التَّعجُّب ، ويكون « لِمَنْ » استئنافاً . وأمَّا قولُ أوس [٣] :

ويلٍ بهِمْ مَعْشَراً جُمًّا بُيُوتُهُمُ　　من الرِّماحِ وفى المعروفِ تَنْكيرُ

فيجوز أن يكون « بهم » أيضاً فيه تبيينٌ ، والخبرُ مُضْمَر ، يدلُّ على ذلك ظُهورُه فى هذا البيت ، ويجوز أن يكون « بهم » خبراً ، وقد أُنْشِدْنا عن أحمد بن يحيى :

وَيْلِ آمِّ قَوْمٍ طَعَنْتُمْ فى جِنازِتهمْ　　بنى فُعَيْلٍ غَداةَ الرَّوْعِ والرُّهُبِ [٤]

فأمّا الهمزةُ فى [٥] « أُمّ » فممّا قد لَزِمها الحذفُ فى هذا الموضع ، على غير قياس ، ومثلُ ذلك قولُه [٦] :

يابا المُغيرةِ والدُّنْيا مُفَجِّعَةٌ

---

(١) البيت من غير نسبة فى أمالى المرتضى ١٧٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣/٢ . والذبذبة : الحركة والاضطراب . وجاء فى حاشية أمالى المرتضى ، من نسخة « فويل آمّها » .

(٢) انظر الكلام عليه فى اللسان (فدى) .

(٣) ديوانه ص ٤٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٤ ، وفى الديوان ومصادر التخريج : « ويلُ آمِّهم » . ويقال : بيتٌ أجمّ : لا رمح فيه .

(٤) من غير نسبة فى اللسان (طعن) ، بقافية « والرَّهَقِ » قال : « ويروى : بالرَّهَبِ » . ويقال : طَعَن فى جنازته : إذا أشرف على الموت . ومعنى البيت : عملتم لهم فى شبيه بالموت .

والرواية فى ب : « بنى كُلَيْب » . وفى اللسان : « بنى كلاب » .

(٥) فى ب : « من أم » .

(٦) هو حارثة بن بدر الغدانى . وتمام البيت :

وإن من غرَّت الدنيا لمغرورُ

التعازى والمراثى ص ٨٢ ، وزهر الآداب ص ٩١٤ ، والعقد الفريد ٥٩/٣ ، ٢٤١ وموضع الشاهد ، فى الخزانة ٢٧٦/٣ ، استطرادًا عن كتابنا .



وقولُ أبى الأسود :

يابا المُغيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ فرَّجْتُه بالنُّكْرِ منى والدَّها (١)

ومثلُ ذلك ما أنشده أحمدُ بن يحيى :

إن لم أُقاتلْ فالْبِسُونى بُرْقُعا وفَتَخاتٍ فى اليدين أربَعا (٢)

فإن قلت : فلِم لا يكون « وَىْ » فى هذا الموضع للتعجُّب ، [وتكون اللامُ الجارَّةَ ؟

فالذى يدلُّ على أنه « ويلٌ » والهمزةُ محذوفةٌ] (٣) من « أُمٍّ » قولُ الشاعر (٤) :

لأُمِّ الأرضِ ويلٌ ما أجَنَّتْ بحَيْثُ أضَرَّ بالحسنِ السَّبيلُ

وكذلك قولُه (٥) :

ويْلِ آمِّها رَوْحَةً والرِّيحُ مُعْصِفةٌ والغَيثُ مُرْتَجِزٌ والليلُ مُقْتَرِبُ

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) الخصائص ١٥١/٣ ، والمحتسب ١٢٠/١ ، ورسالة الغفران ص ١٨٢ (الطبعة الثانية) وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٩٤٢ ، وضرائر الشعر ص ١٠٠ ، والشاهد فى قوله « فالْبسُونى » لأنه أراد : « فألبِسُونى » فحذف الهمزة . والفَتَخات : جمع فتخة بفتح فسكون ، أو بفتحتين ، وهو خاتم يكون فى اليد والرجل .

(٣) سقط من ب . وقد حكى هذا البغداديُّ فى الموضع السابق من الخزانة ، عن كتابنا ، وصاغه بعبارته ، قال : « ثم سئل – أى أبو على – لم لا يجوز أن يكون الأصل : وَىْ لأمّه ، فتكون اللام جارَّةً ، ووَىْ للتعجُّب ... » .

(٤) هو عبد الله بن عَنَمة الضبىّ . شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٠٢١ ، والخصائص ١٥٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/٢ ، عن أبى على . ومعجم ما استعجم ص ١٣١٩ ، فى رسم (نقا الحسن) ، ومعجم البلدان ٣٦٩/٢ ، فى رسم (الحسن) . واللسان (ضرر – حسن) ، والموضع المذكور من الخزانة .

والحسن : موضع فى ديار ضبة . وقيل : جبل . وقيل : رملة لبنى سعد . ويقال : أضرَّ بالطريق : دنا منه . وأضرَّ السَّيْلُ من الحائط : دنا منه . وقوله « ما أجنَّتْ » ، ما : استفهام ، وموضعه مفعول أجنّتْ . يقول : سترت رجلاً وأىَّ رجل ، أى سترت جليلاً من الأملاك ، رفيعَ بناء العزّ ، واسعَ باب الفخر . قاله المرزوقى .

ولم يبين أبو على ، رحمه الله ، وجْهَ الدلالة من هذا الشاهد ، على عادته فى اجتزاء الكلام وطيّه ، ثقة بعِلْم قارئ زمانه . وقد كشف ابن الشجرى وجه الدلالة ، قال : « فلما ظهرت اللام فى « ويل » لمّا قدَّم الشاعر اللامَ الجارّة ، كذلك إذا أُخِّرت اللام ، فقيل : ويلٌ لأمه ، هذا معنى كلام أبى على فى هذه المسألة ، وفى كلامى بعضُ ألفاظه » . والشاعر يرثى بسطام بن قيس الشيبانى .

(٥) ذو الرمة . ديوانه ص ١٢٩ ، وتخريجه فى ص ١٩٤٣ . والروحة : مصدر راح يروح رَواحاً وروحة : نقيض غدا يغدو غُدُوًّا . ونصبت على التمييز . ومعصفة : شديدة . يقال : أعصفت الريحُ وعَصَفت . والغيثُ هنا : الغيم . ومرتجز : مُصوِّت . يريد صوت الرعد والمطر . ومقترب : قد قرُب .

وقولُ الآخَر (١) :

ويلِ آمِّها فى هواءِ الجوِّ طالبةً ولا كَهذا الذى فى الأرضِ مطلوبُ

كلُّ هذا ، الهمزةُ فيه محذوفة .

وقال ذو الرمة (٢) :

أفى كلِّ يومٍ أنتَ مِن غُبَّر الهَوَى إلى عَلَمٍ من دارِ مَيَّةَ ناظِرُ

بعينيكَ من طولِ البكاءِ كأنَّما بها خَزَرٌ أو طَرْفُها مُتَخازِرُ

لا يكون قولُه : « بعينيك » متعلِّقاً بالنَّظَر ، وإن كنت تقول : نظرتُ بعَيْنِى ، على وجه التوكيد ، (٣) وعلى أن قولَك : « نظرتُ بعَيْنِى » قد يُفيدُ ، ولا يَنْصرِفُ إلى التأكيد

---

(١) هو امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٢٧ ، وينسب إلى إبراهيم بن بشير الأنصارى ، وإلى النعمان بن بشير الأنصارى . راجع الكتاب ٢/٢٩٤ ، ٤/١٤٧ ، والأصول ١/٤٠٥ ، وشرح المفصل ٢/١١٤ ، والخزانة ٤/٩٠ ، ونسب إلى عمران بن إبراهيم الأنصارى . راجع شرح أبيات المغنى ٤/١١٣ .

والبيت فى وصف عقاب تتبع ذئبا لتصيده . فالشاعر يعجب من شدَّةِ طلبها له ، ومن سرعته وشدَّة هربه . والهواء . الشئ الخالى . والجو : ما بين السماء والأرض ، فهو من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها .

ويروى صدر البيت :

لا كالتى فى هواء الجوّ طالبة

وهذا البيت عند دعبل أشعربيت قالته العرب . ذكره ابن رشيق فى العمدة ١/٩٥ .

(٢) ملحق ديوانه ص ١٨٧٢ ، ومرجع المحقق فى هذين البيتين : كتاب الشعر لأبى على الفارسى – كتابنا هذا – مخطوطة برلين ، وهى التى أشير إليها بالرمز (ب) وكتاب الأغانى ٢١/١٥٩ [طبعة الساسى] وقد رجعت أنا إلى طبعة الهيئة المصرية ٢٠/٢٦٣ . وقد ذكر أبو الفرج أن الشعر لرجل من قيس يقال له : كعب ، ويلقّب بالمخبل . قال : « ومن الناس من يروى الشعر لغير هذا الرجل ، وينسبه إلى ذى الرمة » .

وهذا المخبل القيسى ذكره الآمدى فى المؤتلف والمختلف ص ١٧٨ [طبعة القدسى] ولم يزد على قوله : « كعب المخبل . وجدته فى مقطعات الأعراب ، ولا أعرف نسبه » ثم أنشد له من هذه الرائية خمسة أبيات . وذكره المرزبانى ، فى معجم الشعراء ص ٣٤٥ [طبعة القدسى أيضا] ، وقال : « كعب بن المخبل القينى . حجازى إسلامى ، أحد المتيمين المشهورين بالعشق » وأنشد له شعراً . والبيتان مع اثنين آخرين ، من غير نسبة فى نوادر أبى زيد ص ٥٤١ – مع بعض اختلاف – وأفاد محقق النوادر أن الأبيات تنسب إلى مزاحم العقيلىّ .

والغُبّر : البقيّة من الشئ . يقال : فلان فى غُبّر من عِلّته . ويقال : بالناقة غُبّرٌ من لبن . والعَلَم : الجبل . والخزر : ضيقُ العين وصِغرها .

(٣) سقطت الواو من ب .



المَحْض ، نحو قولهم : شمس النَّهارِ ، ولَحْيَىْ رأسِه ، ألا تَرى أن النَّظَرَ قد يكون التفكُّرَ ، فإذا قال : « بعَيْنى » خَلَّصه (١) من القِسْمِ الآخر .

ولا يستقيم مع ذلك أن تجعلَ الجارَّ متعلِّقاً بناظِر ، ولكن يكون خبرَ مبتدأ [محذوف] (٢) ، كأنه قال : بعينيك مِن طُولِ البُكاء فسادٌ ، أو تغيُّرٌ عن حالِ الصِّحَّة .

ولو علَّقْتَ الجارَّ بالنَّظَر ، لم يتعلَّق قولُك : « من طُولِ البكاء » بشئ ، فإذا كان كذلك أضْمرتَ الاسمَ ، فرفَعْتَه بالابتداء ، أو بالظَّرف .

ولا يجوز أن يتعلَّقَ « من طُولِ البكاء » بما بعد « كأنَّ » فيكون التقدير : كأنَّما بها خَزَرٌ من طولِ البكاء ؛ لأنّ ما بعد « كأنَّ » لا يتعلَّق به شئٌ . قَبْلَه ، كما أنَّ « أنَّ » كذلك .

وإن جعلتَ قولَه (٣) : « كأنَّما بها خَزَرٌ » دالاًّ على شئٍ يتعلَّق به قولُه : « من طولِ البكاء » ، كما جاء : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَائِكَةَ لاَ بُشْرَى ﴾ (٤) ، فانتصب بما دَلَّ عليه : ﴿ لا بُشْرَى ﴾ ، أمكنَ ذلك .

وما ذكَرْناه من إضمارِ المبتدأ أوْلَى . ومثْلُ ذلك ، فى أنه مُضْمَرٌ بعدَ اسمِ مُحدَّثٍ عنه ، قولُ الشاعر (٥) :

لَنَا مِرْفَدٌ سبعون ألفَ مُدَجَّجٍ فهل فى مَعدٍّ فوق ذلكَ مِرْفَدَا

إنما هو : فهَلْ فى معدٍّ كثرةٌ فوقَ ذلك ، أو عِدَّةٌ (٦) ، أو مِرْفَدٌ ؟ ونحو هذا ، ممّا إن

---

(١) فى ب : « خاصَّةً فذلك من القسم الآخر » .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى أ : « قولك » .

(٤) سورة الفرقان ٢٢ ، وسبق الحديث عن انتصاب ﴿ يوم ﴾ فى هذه الآية قريبا .

(٥) هو كعب بن جعيل . الكتاب ١٧٣/٢ ، ٢٩٤ ، وشرح المفصل ١١٤/٢ ، وعجز البيت فى إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٧٩٤ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على .

والمرفد : الجيش ، من قولهم : رفدته ، إذا قويّته وأعنته . والمدجَّج : اللابس السِّلاح . وصف جموع ربيعة وحلفاءهم من الأسد ، فى الحروب التى كانت بينهم وبين تميم . بالبصرة . حواشى سيبويه .

(٦) ضبطت العين فى ب ، بالضم .

لم تُضمْره لم يستقم الكلام ؛ لبَقائه بلا مُحدَّثٍ عنه ، ويكون « فوق ذلك » وصفاً [(١)] لذلك المحذوف .

ويحتملُ هذا البيتُ شيئاً آخَرَ ، على قولِ أبى الحسن ، وهو أن يكونَ قولُه : « فوقَ ذلك » فى موضعِ رفع ، ألا تَرى أنه حَمَل قولَه تعالى : ﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [(٢)] على أنَّ ﴿ دُونَ ﴾ فى موضع رفع ، فكذلك يكون « فوق » ، وليس ذلك على حذفِ الموصوف [(٣)] ، وكذلك حَمَل قولَه تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [(٤)] على هذا المذهَب ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [(٥)] .

---

(١) فى ب : « وصف » .

(٢) سورة الجن ١١ .

(٣) يشير إلى ما يذكره بعض النحويين ن أنّ ﴿ دون ﴾ فى موضع الصفة لمحذوف ، وأن التقدير : ومنا قومٌ دون ذلك . كما قالوا فى « منّا ظعن ومنّا أقام » إن التقدير : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . البحر المحيط ٣٤٩/٨ .

(٤) سورة الأنعام ٩٤ . والنون من ﴿ بينكم ﴾ ضبطت فى أ بالنصب ، وفى ب بالرفع . وقراءة النصب لنافع والكسائى ، وحفص ، وأبى جعفر ، ووافقهم الحسن ، على جعل « بين » ظرفا ، فيكون المعنى : لقد تقطع وصلُكم بينَكم . ودلّ على حذف « الوصل » قوله تعالى : ﴿ وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم ﴾ فدلَّ هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم ؛ إذ تبرءوا منهم ولم يكونوا معهم ، ومقاطعتهم لهم هو تركهم وصلهم لهم ، فحسن إضمار الوصل بعد « تقطع » لدلالة الكلام عليه . قال ذلك القرطبى فى تفسيره ٤٣/٧ .

ومذهب الأخفش الذى أشار إليه أبو على ، ذكره مكى ، فقال : « وقد قيل إن من نصب « بينكم » جعله مرفوعاً فى المعنى بـ « تقطع » ، لكنه لمّا جرى فى أكثر الكلام منصوبا تركه فى حال الرفع على حاله منصوبا لكثرة استعماله كذلك ، وهو مذهب الأخفش » . ثم أشار إلى أن هذا هو مذهب الأخفش أيضا فى آيتى الجنّ والممتحنة ، اللتين تلاهُما أبو على . مشكل إعراب القرآن ٢٧٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٤٠/١ .

وقراءة الرفع لابن كثير وأبى عمرو ، وعاصم ، فى رواية أبى بكر ، وابن عامر وحمزة . وهذه القراءة على جعل « بين » اسماً غير ظرف ، اتُّسع فيه ، فأسند الفعل إليه فرفع ، فيكون بمعنى الوصل ، والتقدير : لقد تقطع وصلُكم ، أى تفرّق جمعُكم . والقراءتان مستويتان عند أبى جعفر الطبرى ، راجع تفسيره ٥٤٩/١١ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣ ، وانظر مجالس العلماء للزجاجى ص ١٤٣ ، والصاحبى ص ٢٧١ .

(٥) سورة الممتحنة ٣ . و ﴿ يفصل ﴾ على مذهب الأخفش هذا تضبط بضمّ الياء وسكون الفاء وتخفيف الصاد وفتحها ، على البناء للمفعول . و ﴿ بينكم ﴾ على هذا منصوب اللفظ ، مرفوع المعنى ، نائب فاعل . وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو . السبعة ص ٦٣٣ ، وإرشاد المبتدى ص ٥٩٠ ، وانظر الموضع السابق من مشكل إعراب القرآن .

وهذا الضبط هو الذى جاء فى نسخة أ ، وضبط فى ب بفتح الياء وكسر الصاد ، وهى قراءة عاصم ويعقوب ، ولكنها غير مرادة هنا . وراجع إعراب القرآن للنحاس ٤١٣/٣ .



وقال ذو الرُّمَّة [(١)] :

وفى الشَّمائِلِ مِن جِلاَّنَ مُقْتَنِصٌ   رَذْلُ الثِّيابِ خَفِىُّ الشَّخْصِ مُنْزَرِبُ

يجوز فى قوله : « من جِلاَّنَ » أن يكون حالاً مقدَّمةً ، كأنه أراد : وفى الشمائل مُقْتَنِصٌ من جِلاَّنَ ، فكان موضعُ « مِن جِلاَّنَ » على هذا رفعاً ، فلما قدَّمه صار حالاً ، والعامِلُ فيها يجوز أن يكونَ أحدَ شيئين : أحدُهما أن يكونَ الظَّرفَ ، والآخَرُ : أن يكون [اسمَ الفاعل .

فأمَّا الذِّكْرُ الذى فى الحال ، فيجوز أن يكونَ] [(٢)] ذِكْراً من اسم الفاعل ، الذى هو « مُقْتَنِصٌ » ، ويجوز أن يكونَ الذِّكْرُ الذى فيها يعودُ إلى الذِّكرِ ، الذى فى اسمِ الفاعل .

ويجوز فى قوله : « مِن جِلاَّنَ » وجْهٌ آخَرُ ، وهو أن تجعلَه صفةً لمحذوف : وفى الشَّمائل رَجُلٌ مِن جِلاَّنَ ، فيكونُ فى الظَّرفِ ، واسمِ الفاعل ، ذِكْرُ هذا الموصوفِ المحذوف ، ويكون ارتفاعُ المُضْمَر [(٣)] على الخِلاف ، فى هذا الباب ، ومثلُ هذا قولُه تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [(٤)] ، ونحو ذلك .

---

(١) ديوانه ص ٦٤ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٦ . والشمائل : جمع شِمال ، ضِدّ اليمين . وجِلّان : قبيلة من عَنَزة ، وهم مشهورون بالرمى ، ومقتنص : صائد ، والرمى من ناحية الشمال مقتل ؛ لأن الصائد يرمى الجانب الأيسر من الحِمار ؛ لأنه ناحية القلب . ورذل الثياب : خلق الثياب ، ووصفه بالرثاثة والفقر ليكون أحرصَ على الصيد . وخفىّ الشخص : صغيرٌ ضئيل الشخص خِلقة . ومنزرب : داخلٌ فى الزَّرْب ، وهو قُتْرة الصائد . يقال : انزرب : إذا دخل . والزرب : حفيرة يجعل فيها الراعى الجِداءَ ، فجعل حفيرة الصياد التى يختفى فيها للوحش زَرْبا . من شرح الديوان ، والخزانة ١٨٥/٥ .

(٢) سقط من ب . والذكر : الضمير .

(٣) يريد المحذوف .

(٤) سورة الروم ٢٤ ، والتقدير الذى يريده أبو على : ومن آياته آيةٌ يريكم فيها البرق ، وقد صرَّح به فى البغداديات ، صفحات ٢٤٥ ، ٣٩٦ ، ٥٦٨ . ومما قيل فى توجيه الآية الكريمة : إنها على حذف « أن » المصدرية ، والمعنى : ومن آياته أن يريكم البرق ، على حدّ : ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى . وقيل : هو على التقديم والتأخير ، أى : ويريكم البرق من آياته . راجع معانى القرآن للفراء ٣٢٣/٢ ، وللأخفش ص ٤٣٧ ، وتفسير القرطبى ١٨/١٤ ، والبحر ١٦٧/٧ ، وانظر إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٢٩ .



وقال بشر بن أبى خازِم [(١)] :

له كَفَّانِ كَفٌّ كَفُّ ضُرٍّ　　وكَفُّ فواضِلٍ خَضِلٌ نَداها

يجوز أن يكون وضعَ المفردَ موضعَ التثنية ، كقوله [(٢)] :

وعَيْنٌ لَها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ

يريد العَيْنين ، يدلُّ على ذلك قولُه :

شُقَّتْ مآقِيهِما من أُخُرْ

فكأنه كَرَّر ، ويجوز أن يكون وضع « كَفٌّ » موضعَ إحداهما ، فحَمل الكلامَ على المعنى ، ألا تَرى أن قولَه : « كَفٌّ » هى إحدى الكَفَّيْن فى المعنى ، فحَمَل على ذلك ، فكأنه قال : له كفَّانِ ، [إحداهما كفُّ ضُرٍّ ، وعلى الوجه الآخر يصير كأنّه قال : له كفَّانِ] [(٣)] كفَّانِ ، وإحداهما مضمرةٌ مُرادَةٌ ، كأنه قال : إحداهما كفُّ ضُرٍّ ، والأخرى كفُّ فَواضِلٍ ، فحذف المبتدأين ، ومثْلُ [ذلك] [(٤)] الوجهِ الأوّلِ قولُ الفرزدق :

يداكَ يدٌ إحداهُما النَّيْلُ كلُّهُ　　وراحتُكَ الأُخْرَى طِعانٌ تُغامِرُهْ [(٥)]

وقال ذو الرُّمَّة [(٦)] :

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ　　وبينَ النَّقَا آأنت أمْ أُمُّ سالِمِ

حذَف خبرَ المبتدأ ، التقديرُ : آأنت هى ؟ أى [(٧)] آأنت الظَّبيةُ أم أمُّ سالم ؟ فخبر المبتدأ محذوفٌ .

---

(١) ديوانه ص ٢٢٣ . والخَضِل : الرَّطْب النَّدِى .

(٢) هو امرؤ القيس ، وسبق تخريج الشاهد .

(٣) سقط من ب .

(٤) زيادة من ب .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ديوانه ص ٧٦٧ ، وتخريجه فى ص ١٩٩٢ ، وزد عليه معانى القرآن للأخفش ص ٣٠ ، والتبصرة ص ٤٤١ ، وما فى حواشيها . والوعساء : رابية من الرمل ، تنبت أحرار البقول . وجلاجل : قيل جبل من جبال الدهناء ، وقيل : أرض باليمامة . ويروي « حلاحل » بالحاء المهملة . والنفا : الكثيب من الرمل .

(٧) فى أ : « التقدير » مكان « أى » . وهذا الذى ذكره أبو على هو تقدير أبى عمرو الشيبانى فى شرحه لشعر =

فإن قلت : ما [١] وجهُ هذه المُعادَلَة ؟ وهل يجوزُ أن يُشكِلَ هذا عليه ، حتى يستفهمَ عنه ؟ وهو بنِدائه لهاقد أثبتَ أنها ظَبْيَةُ الوَعْساء ، ألا تَرى أنه لو نادى رجلاً بما يُوجِب القَذْفَ ، لكان فى نِدائه له بذلك كالمُخْبِر عنه به ، فكذلك إذا قال : فيا ظَبْيَةَ الوَعْساء ، قد أثْبَتها ظَبْيةً للوَعْساء ، فإذا [٢] كان كذلك ، فلا وَجْهَ لمُعادَلَتِه إيَّاها بأُمِّ سالِم ، حتى يصيرَ كأنَّه [قد] [٣] قال : أيُّكما أمُّ سالِم ؟

فالقولُ فى ذلك : أن المعنَى على شِدَّةِ المُشابَهَة من هذه الظَّبْية لأُمِّ سالِم ، فكأنه أراد : التَبستُما علىَّ ، واشْتَبهْتُما ، حتى لا أفصِلَ بينَكما ، فالمعنى على هذا الذى ذكرْنا [مِن] [٤] تثبيتِه شِدَّة المُشابَهة [من هذه الظَّبْية لأم سالم] لا أنَّه [٥] ليس يَفْصِل ظَبْيةَ الوَعْساءِ من أمِّ سالم ، كما أنه إذا قال : أزيدٌ هذا أم عمرٌو ؟ قد لا يَفْصِلُ بينَهما حتى يُعرَّفَ ، فيُقال له : زيدٌ أو عمرٌو ، فإن قيل له : ليس واحداً منهما ، أى من زيدٍ وعمرو ، فقد كُذِّب ؛ لأنه فى قوله : أزيدٌ هذا أم عمرو ؟ مُثْبِتٌ أنه أحدُ هذين ، ومُدَّعٍ ذلك ، فإذا قِيل له : ليس واحداً منهما ، كان فى ذلك تكذيبٌ له ، فيما كان أثْبته من قوله : أزيدٌ هذا أم عمرو ؟ أنه واحدٌ منهما .

وقال أوسُ بن حَجَر :

كَبُنْيانَةِ القَرِّىِّ مَوْضِعُ رَحْلِها   وآثارُ نِسْعَيْها مِن الدَّفِّ أبْلَقُ [٦]

آثار : جمع أثَرٍ ، وهو ابتداءٌ ، وخبرُه : « أبلقُ » ، وأنت لا تقول : ثِيابٌ أبيضُ ،

= ذى الرمة . وقال ابن الشجرى : « أراد آأنت أمْ أمّ سالم أحسن » الأمالى ١/٣٢١ ، وانظر الموضع السابق من معانى القرآن للأخفش .

(١) فى ب : « فما » .

(٢) فى ب : « وإذا » .

(٣) ليس فى ب .

(٤) زيادة فى ب ، فى هذا الموضع والذى يليه .

(٥) فى ب « لا لأنه » .

(٦) لم أجده فى ديوان أوس المطبوع ، مع وجود قصيدة من بحر البيت وقافيته . انظر الديوان ص ٧٧ . وقد أنشد أبو على البيت معزوًّا لأوس ، فى الشيرازيات ٨٢ أ ، ١١٦ أ ، وسيعيد إنشاد عجزه فى هذا الكتاب .

إنما تقول : بِيضٌ ، فهذا لأنه حَمَل الخبرَ على المضافِ المحذوف ، التقدير : وموضعُ آثارِ نِسْعَيْها ، فحَمَل الخبرَ على هذا المفرد المحذوف (١) .

قال (٢) :

أَلْقِ الصَّحيفةَ لا أبالكَ إنَّه ... يُخْشَى عليك من الحِباءِ النِّقْرِسُ

حَبَوْتُ : فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين ، قال (٣) :

حَبَوْتُ بها غسَّانَ إذ كنتُ لاحِقاً ... بقَوْمى وإذْ أُعْيَتْ علىَّ مَذاهِبى

فيجوز أن تحذِفَ الجارَّ ، فيصلَ الفِعلُ إلى المفعول ، والمصدرُ فى ذلك مِثْلُ الفعل ، والحِباءُ مصدرٌ مقدَّرٌ تقديرَ المفعولِ به ، [فى قوله :

يُخْشَى عليك من الحِباءِ النِّقْرِسُ] (٤)

---

(١) وجَّهه أبو على فى الموضع الأول من الشيرازيات ، على أنه جعل الآثار كالمفرد ، حيث أخبر عنها به . وقدَّره فى الموضع الثانى على حذف المفرد المضاف ، كما قدَّره هنا .

(٢) المتلمس الضبعى . ديوانه ص ١٨٦ ، وتخريجه فى ص ١٧٦ . والحِباء ، بكسر الحاء : العطيَّة والهِبة . والنقرس ، بكسر النون وسكون القاف وكسر الراء : داءٌ يأخذ فى الرِّجْل ، معروف ، والمراد به هنا : المكرُ والداهية العظيمة . والشاعر يخاطب طرفة بن العبد ، فى قصتهما المشهورة مع عمرو بن هند .

وجاء فى النسختين أ ، ب : « إننى أخشى » ، وكذلك جاء فى ثلاث نُسَخ من الخصائص ٣٤٥/١ ، ولا وجهَ له . وأثبتُّ ما فى الديوان ، وذكر محققه – رحمه الله تعالى – أن كل مصادر التخريج على رواية « إنه » ما عدا الشريشى ، فقد رواه فى شرح المقامات « إنما » .

قلت : وهى رواية أبى على ، فى البصريات ص ٨٨٤ ، حيث أنشد البيت هكذا :

ألق الصحيفةَ لا أبالك إنما ... أُخْشَى عليك من الحِباء النقرسُ

ثم وجَّهه فقال : « ما » بمنزلة الذى ، و « النقرس » خبر « إنّ » ويجوز أن تجعل المصدر فى تقدير « أن يُفْعَل » أى من أن يُحْبَى بحباء النقرس إياك » . انتهى كلام أبى على . و « النقرس » على هذا الوجه الثانى رفعٌ بما لم يُسَمّ فاعلُه ، ويكون « ما » على هذا الوجه حرفا كافًّا ، لا بمعنى « الذى » ومثل هذا قولك : « عجبت من الضرب زيدا » أى : من أن ضُرِب زيدٌ . ذكره الفارق فى الإفصاح ص ٢٢٩ ، وانظر أيضا : الانتخاب لابن عدلان ص ٤٤ .

(٣) النابغة الذبيانى . ديوانه ص ٤٨ . وقوله : « حبوت بها » من حباه ، أعطاه بلا جزاءٍ ولا منّ . يقول : حبوتُ بهذه القصيدة غَسَّان ، إذ كنت لاحقاً بقوم ، يعنى غَسَّان الذين مدحهم ، وقصد إليهم ، فكانوا أحقَّ مَن مُدِح . وقوله : إذ أعيتْ علىَّ مذاهبى ، كأنه كان هاربا حين قالها . شرح أبيات المغنى ٣٠٨/٥ .

(٤) زيادة من ب . وفيها : « أخشى » وقد أصلحته من قبل .

فالمعنى : مِن أن يُحْبَى النِّقْرِسُ الحاملَ للكتاب ، أو المُوصِلَ ، فحذَفَ المفعولَ الثانى ، والمصادِرُ يُحذَفُ معها المفعولُ كثيراً ، وكذلك الفاعلُ ، فالفاعِلُ كقولِهِ تعالى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ (١) ، وإذا جاز معها حذفُ الفاعل ، فحذْفُ المفعولِ أسْوَغُ .

وقال أبو خِراشٍ الهُذَلىُّ ، يذكر صَقْراً (٢) :

يُقَرِّبُه النَّهْضُ النَّجِيحُ لِما يَرَى ... فمنـــه بُدُوٌّ مرَّةً ومُثُـــولُ

قوله : « لِما يَرَى » من صِلة المصدر ، ألا تَرَى أن المعنى : النَّهْضُ لِما يَرَى ، وليس المعنى على تعلُّقه بالنَّجيح ، فهذا فى المصدر شبيهٌ بما جاء فى اسم الفاعل ؛ من الفَصْل بينه وبينَ ما يعملُ فيه بالصِّفة ، كقوله :

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخَيْن رجَّعَتْ ... ذكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيطِ المُبايِنِ (٣)

---

(١) سورة فصلت ٤٩ . أى لا يسأم الإنسان من دعائه الخير . وذكر أبو على حذف الفاعل هذا فى البغداديات ص ٣٥٧ ، ٥٩١ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ١١٩٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٠٣ . والنهض النجيح : المُجِدّ . ويقال : سيرٌ ناجحٌ ونجيح ، أى وشيك . والمثول ، هنا : الذهاب . يقال : مثل يمْثُل ، زال عن موضعه . وجاء فى شرح أشعار الهذليين : « يقول : يبدو مرّةً فيظهر ويتبيّن ، ويمْثُل أحيانا فيغيب . مثول : ذهاب . تقول : رأيت شخصا فى جوف الليل ثم مَثَل عنّى فلم أره ، أى غاب » .

(٣) نسبه العينى فى المقاصد النحوية ٥٦٠/٣ ، إلى بشر بن أبى خازم ، بقافية « المزايل » قال : « ويروى المباين » . ولم أجده فى ديوان بشر المطبوع . والبيت من غير نسبة فى المقرب ١٢٤/١ ، وشرح الأشمونى ٢٩٤/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣١٥/٦ - استطرادا - واللسان (فقد) . وأنشده ابن سيده فى المحكم ١٩٦/٦ ، عن أبى على .

والفاقدُ من النساء التى يموت زوجُها أو ولدُها أو حميمُها ، وظبيةٌ فاقد ، وكذلك حمامةٌ فاقد ، وهى المرادة هنا . وخَطْباء : من الخُطْبة - بضم الخاء - وهولون يضرب إلى الكُدْرة ، مشرب حمرة فى صفرة . وفسر العينى « خطباء » فى البيت بأن معناه بيِّنة الخطب ، وهو الأمر العظيم . ولا وجه له . والفرخ : ولد الطائر . والخليط - بفتح الخاء : المخالِط ، كالنديم بمعنى المنادِم .

وهذا الذى ذهب إليه أبو على مِن عَمَلِ اسم الفاعل الذى هو « فاقد » مع الفصل بينه وبين معموله الذى هو « فرخين » بالصفة التى هى « خطباء » ذهب إليه أيضا فى كتابه « الإغفال » كما ذكر البغدادى - فى الموضع المذكور من شرح أبيات المغنى - حكاية عن تذكرة أبى حيان . وهذا هو رأى الكسائى . لكن العينىّ ذكر عن أبى على أن « فرخين » منصوب بفعل مضمر دلَّ عليه « فاقد » أى فقدت فرخين . قال فى المقاصد ٥٦٣/٣ : « وقال أبو على فى التذكرة : لا يكون « فرخين » منصوباً إلاّ بمضمر دلّ عليه « فاقد » ولا يكون منصوباً بفاقد لأمرين : أحدهما أنك قد وصفتها بخطباء ، واسم الفاعل إذا وُصِف لم يعمل . والآخر أن فاقداً غير جارٍ على الفعل ، إذ لو كان جارياً عليه لقيل : « فاقدة » فدلَّ على أنه بمعنى النسب ، نحو امرأةٌ طالق ، فلا يعمل حينئذ عمل فعله » .

وهو فى المصدر أبْعَدُ ، للفَصل بين الصِّلة والموصول ، فينبغى أن تُضمِرَ ما يتعلَّق به اللامُ .

وأمّا « مُثُولُ » فخبره مُضْمَر ، لا يكونُ إلاَّ على ذلك .

وقال عمرو بن مَعْدِى كَرِب (١) :

وسَوْق كتيبةٍ دَلَفتْ لأُخرَى   كأنَّ زُهاءَها رأسٌ صَلِيعُ
دَنَتْ واسْتأْخَرَ الأوغالُ عنها   وخُلِّىَ بينَهُمْ إلاَّ الوَزِيعُ

يجوز أن يكون « الوَزِيعُ » مبتدأً محذوفَ الخَبَر ، كأنَّه : استأخَرَ الأوغالُ ، لكنِ الوَزِيعُ ثَبَتُوا ، أو لكنِ الوزيعُ لم يستأخِرُوا ، كقوله (٢) : إلاَّ حِلُّ ذاك أن أفعلَه ، وقال بعض النحويين فى قوله تعالى : ﴿ وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ . إلاَّ مَنْ رَحِمَ اللهُ ﴾ (٣) قال : تقديره : إلاَّ مَن رحم اللهُ يُنْصَر ، أى لكنْ مَن رحم اللهُ يُنْصَر (٤) .

---

(١) ديوانه ص ١٣٢ ، وتخريجه فى ص ٢٢٦ .

وقوله « دلفت » أى مشَتْ وقاربت الخَطْو ، وذلك لكثرة الجيش . وقال البغدادى : « زُهاءَها بالضم والمدّ : أى مقدارها ، والرأس الصليع : الذى انحسر شعر مقدَّمه » وقال العلاّمة سيد بن على المرصفى : « زهاء كلّ شخص : شخصه ، واحده كجمعه . رأسٌ صليع : يريد رأس جبل صليع لانبات عليه ، شبَّه انضمام الكتيبة لا تخلخل فيها بجبلٍ أملس صليع الرأس لم يتفطر بالنبات ، الأوغال : الأنذال الضعفاء ، الواحد وغل » .

والوزيع ، هكذا جاء فى كتابنا بالزاى أخت الراء ، وكذلك جاء فى رغبة الآمل ، وفسره المرصفى فقال : « والوزيع : اسم جمع للوازع ، كالقطين للقاطن . يريد الذين يذودون الأعداء ويكفونهم » رغبة الآمل ٢٥٨/٢ .

ورواه البغدادى « الوريع » بالراء المهملة ، ثم شرحه فقال : « والوريع بالراء المهملة ، وكذلك الورع بفتحتين ، وهو الصغير الضعيف الذى لا غناء عنده » . الخزانة ١٨٦/٨ . وشرح أبى على الآتى وتقديره يقوّى رواية الزاى ، وتفسير المرصفى .

(٢) يريد سيبويه ، وقد ذكره فى الكتاب ٣٤٢/٢ (باب ما يكون مبتدأً بعد إلاّ) قال : « ومثل ذلك قول العرب : واللهِ لأفعلنَّ كذا وكذا إلاَّ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، فإن أفعلَ كذا وكذا بمنزلة فِعْل كذا وكذا ، وهو مبنىٌّ على حِلّ ، وحِلُّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكنْ حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا » .

وحكاه صاحب اللسان ، فى (حلل) ، وقال : « قال أبو الحسن : معناه تَحِلَّةُ قَسَمِى أو تحليلُه أن أفعل كذا » .

(٣) سورة الدخان ٤١ ، ٤٢ .

(٤) راجع معانى القرآن للفراء ٤٢/٣ ، وللأخفش ص ٤٧٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٩١/٢ ، والبحر ٣٩/٨ .



ويجوز أن تحملَه على المعنى ، كأنه لَمَّا قال : استأخَر الأوغالُ عنها ، دلَّ على : ما بقى إلاَّ الوَزِيعُ ، فحمله على ذلك ، كما أنه لمَّا قال (١) :

وعَضُّ زَمانٍ يابن مروانَ لم يَدَعْ ... مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

[فيمن رواه] (٢) كذلك ، كان معناه : بقى (٣) مُسْحَتٌ ، فَحمل : « أو مُجَلَّفُ » على ذلك .

فأمَّا الوزيعُ : فيكون [على] (٤) أنه أراد جَمْعَ وازِعٍ ، فجاء به مِثلَ غَزِيٍّ ، قال (٥) :

آبَ الغَزِيُّ ولم يَؤُبْ عمرُو

---

(١) الفرزدق . ديوانه ص ٥٥٦ ، وقبل البيت الشاهد :

إليك أمير المؤمنين رمتْ بنا ... همومُ المُنَى والهَوْجَلُ المُتَعسِّفُ

ثم عطف « عض زمان » على « هموم المنى » . يشكو إلى الخليفة عبد الملك بن مروان ما فعل به الزمان ، من تفريق أمواله وتغيير أحواله .

والهَوْجَل : الطريق فى المفازة البعيدة لا علَمَ به . والمتعسَّف : التى يُسار فيها بلا دليل . وعَضُّ الزمان : شِدَّتُه . والمُسحَت : المستأصَلُ الذى لم يبق منه بقية . والمجَلَّفُ : الذى ذهب معظمه وبقى منه شئ يسير .

وهذا البيت مما استفاضت به كتب العربية ، وأطال النحاة فيه الكلام . قال البغدادى : « وهذا البيت صعب الإعراب » . وقال الزمخشرى : « هذا بيت لاتزال الركبُ تصطَكُّ فى تسوية إعرابه » وقال ابن قتيبة : « رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهلَ الإعراب فى طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ، ولم يأتوا فيه بشئ يُرتَضَى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كلَّ ماأتَوْا به احتيالٌ وتمويه » . وقال شيخنا محمود محمد شاكر ، حفظه الله : « وبيت الفرزدق مما اشتجرت عليه ألسنةُ النحاة ، ولكنه بقى مرفوعاً حيث هو ، وقد تناقل الرواةُ سؤال عبد الله بن أبى إسحاق للفرزدق ، حين قال له : بم رفعتَ « أو مجلفُ » ؟ فقال : « بما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٢١ ، والخزانة ١٤٤/٥ ، وفى حواشيهما تخريج البيت ، وانظر أيضا تخريجاً واسعاً جدًّا للبيت ، فى المحصول للرازى (القسم الأول من الجزء الأول . القسم التحقيقى ص ٥٦٠) . وسيعيد أبو على الكلامَ على هذا البيت فى أواخر الكتاب . وانظر كتاب (أبو على الفارس للدكتور عبد الفتاح شلبى) ص ٥٦٥ ، والإفصاح للفارقى ص ٢٩٣ ، والانتخاب لابن عدلان ص ٥٩ ، والحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٢٦٨ ، وشرح الجمل ١٨٣/٢ .

(٢) سقط من ب ، وجاء مكانه « على » .

(٣) فى ب : « هى » خطأ .

(٤) ليس فى ب . وقول أبى على إن « الوزيع » جمع وازع . الصحيح أنه اسم جمع ، لا جمع . ذكره ابن سيده فى المحكم ٢٢٢/٢ ، وعنه اللسان (وزع) . وابن سيدة يرى أيضاً أن « غزىّ » اسم جمع . راجع المحكم ٢٧/٦ ، واللسان (غزو) .

(٥) تمامه : * لله ما وارَى به القبرُ *

وهو فى ذيل أمالى القالى ص ٣٦ ، وروايته « آب الغزاة » وعليها يفوت الاستشهاد . وانظر الخلاف فى نسبته فى السمط ٢٠/٣ .



أو يكون بَنَى الكلمةَ ، على فَعِيلٍ ، فجعله مثلَ الصِّدّيق ، [والرَّفيق ، ونحوِ ذلك ممّا جاء على فَعِيل] (١) ، يُراد به الكثرةُ ، كفَعُولٍ ، نحو عَدُوٌّ (٢) .

وأنشد بعضُ البغداديِّين :

بثَوْبٍ ودِينارٍ وكَبْشٍ ونَعْجَةٍ فهل هو مرفوعٌ بما ها هُنا رأسُ (٣)

التقدير عندنا : فهل هو مرفوع بما ها هنا رأسٌ منه ، فيرتفع « رأسٌ » بمرفُوع ، ويعودُ الذِّكْرُ (٤) من المحذوف إلى المبتدأ ، مثلُ : « السَّمنُ مَنَوانِ بدِرهم » (٥) .

وأنشدوا :

ليت شِعْرِى إذا القيامةُ قامَتْ ودَعا بالحسابِ أين المَصِيرا (٦)

المصيرُ : معمول المصدر ، كأنه : ليت شِعرِى المصيرا ، والمعنى : أين هو ؟ ولا يصحّ هذا الكلامُ إلاَّ بإضمار « هو » ؛ لأن الاستفهامَ لا يستغنى بما قبلَه ، ألا ترى أنك لو قلت : أفضلُ ممَّن أنت ؟ لم يجُزْ حتى تقول : ممّن أنت أفضلُ ؟ حتى يحصُل فى حيِّز الاستفهام

---

(١) ساقط من ب .

(٢) هنا زيادة كبيرة فى النسخة ب ، نحو صفحة ونصف من المخطوطة ، تضمنت الكلام على بيت لبيد :

وهم العشيرة أن يبطِّئَ حاسدٌ أو أن يلومَ مع العِدَى لُوَّامُها

ولم أثبت هذه الزيادة هنا ؛ لأنها آتية فى النسخة أ قريبا .

(٣) أنشده الفراء من غير نسبة فى موضعين من كتابه معانى القرآن ١/٥٢ ، ٢/٢١٢ ، وفى الموضع الأول أنشد قبله بيتين :

فأبلغْ أبا يحيى إذا مالقيتَه على العِيس فى آباطها عَرَقٌ يَبْسُ
بأن السُّلامِىَّ الذى بضَرِيَّةٍ أميرَ الحِمَى قد باع حقّى بنى عَبْسِ

وفى البيت الثانى إقواء كما ترى .

والبيت الشاهد من غير نسبة أيضا فى التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٢/٩٩ ، ١٠١ (باب إعمال اسم المفعول المتعدى إلى واحد عمل الصفة المشبهة) .

(٤) أى الضمير .

(٥) أى منوان منه . وتقدم هذا قريبا . وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٢٤٦ .

(٦) البيت من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١/٣٢ ، والإفصاح ص ١٨١ .



جملةٌ ، فكذلك ينبغى أن تُقدِّر : أين هو ؟ وفيه قُبْحٌ مِن وجْهٍ آخَر ، وهو فصلُه بين الصِّلةِ والموصول [١] بأَيْن ، وهو أجنبىٌّ منهما .

قال :

الموت عنــــدى والفِـــــرا ... قُ كلاهما ما لا يطاقُ [٢]

يرتفع « كلاهما » بالابتداء ، و « ما لا يُطاقُ » فى موضع الخبر ، والجملةُ موضعُ خبرِ الابتداء الأول ، و « عندى » على هذا يتعلَّق [٣] بالمصدر ، ويجوز أن يرتفعَ « كِلاهما » على الإتْباع والتأْكيدِ للموتِ والفِراق ، ويكون « ما لا يُطاقُ » فى موضع خبر المبتدأين الَّلذَين هما : الموت والفِراق .

و « ما » بمنزلة الذى ، وهى لعُمومِها يجوز أن تقع على الاثنين ، كما تقعُ على الجميع .

ويجوز على قياس قول من قال [٤] :

---

(١) هكذا فى النسختين ، وأبو على لا يريد بالصلة والموصول معناهما الاصطلاحىّ ؛ إذ لا وجود لهما هنا ، وإنما يريد معناهما اللغوىّ ، وهو المتعلِّق والمتعلَّق ، أو العامل والمعمول . وتقدم مثل هذا فى ص ٣١١ ، ٣١٢ ، والفصل بأين إنما وقع بين المصدر « شعرى » ومعموله « المصيرا » . قال ابن الشجرى : « وقد أساء بشيئين ، بحذف المبتدأ ، وبالفصل بين شعرى ومعموله بأين ، وهو أجنبى . ولو أُعطِىَ الكلامُ حقَّه قيل : ليت شعرى المصير أين هو » انتهى كلامه ، وهو مسلوخ من كلام أبى على ، كما ترى .

وقد ذهب الفارقى فى الإفصاح إلى أن « المصيرا » منصوب بمعنى قوله « ا ت شعرى » لأن معناه : ليتنى أشعر . وجعل « أين » ظرف مكان ، وتقدير الكلام : ليتنى أشعر المصير أين .

(٢) البيت مع بيتين بعده ، نسبها أبو على القالى إلى عبد الصمد بن المعذل . ذيل الأمالى والنوادر ص ٥ . وتعقَّبه العلاَّمة عبد العزيز الميمنى الراجكونى – رحمة الله عليه – بأن الأبيات لأبى تمام ، وأحال على طبعة قديمة لأبى تمام ، ونهاية الأرب ٢٤٤/٢ . انظر سمط اللآلى ٥/٣ ، وديوان أبى تمام طبعة دار المعارف ٢٤٠/٤ .

(٣) فى ب : « متعلّق » .

(٤) هو الفرزدق . ديوانه ص ٨٧٠ ، وصدره :

تَعَشَّ فإن عاهدتنى لاتخوننى

وهو شاهد سيَّار . انظره فى الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والأصول ٣٩٧/٢ ، والصاحبى ص ٢٧٤ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، ١٤٥/٢ ، وتفسير الطبرى ١٥٠/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٨/١ ، ٣١١/٢ ، والتبصرة ص ٥٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٠٩ ، وشرح أبيات المغنى ٢١٢/٦ ، ٢٣٧ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى هذه الكتب .

والشاهد فى البيت تثنية « يصطحبان » حَمْلاً على معنى « مَن » لأنها كناية عن اثنين : الفرزدق والذئب .



نكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ
ومَن يكُنْ شَرِيكَيْه (١)

أن يُفْردَ هنا ؛ لأن الاثنين بمعنَى واحدٍ ، كما جاء :

ما لم يُعاصَ كان جُنُونا (٢)

بعدَ قوله :

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأسودَ

وكما جاء : ﴿ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٣) ، حيث كانا جميعاً راجِعَيْن إلى معنًى واحدٍ .

ويجوز أن تجعلَ « كِلاهُما » مرتفعاً (٤) بالتأكيد ، ولا تجعل : « ما لا يُطاق » خبراً له ، ولكن خبرَ مبتدأ محذوف ، كأنَّه : هُما ما لا يُطاق .

---

(١) تمامه :

أخو الذئب يَعْوى والغرابِ ومن يكن ... شريكيه تطمع نفسُه شرَّ مطْمَعِ

ونسبه أبو زيد مع بيتين آخرين ، إلى امرأة تُسَمَّى غضوب . قال : « وهى من رهط ربيعة بن مالك أخى حنظلة » النوادر ص ٣٧١ ، وانظر الخصائص ٢/٤٢٣ ، والمحتسب ٢/١٨٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٠٩ . وقال : « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرًا مفردًا ؛ لأنهما كثيراً مايصطحبان فى الوقوع على الجِيَف ، ولولا ذلك كان حقه أن يقول : ومن يكونا شريكيه » .

(٢) قائله حسّان بن ثابت ، رضى الله عنه . وهو فى ديوانه ص ٢٣٦ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٨ ، وحواشيه ، والمقرّب ١/٢٣٥ . وقال ابن الشجرى فى أماليه – الموضع السابق – : « قال : « ما لم يعاص » فأفرد الضمير ، وإن كان لاثنين ، وذلك لأن كلَّ واحد منهما بمنزلة الآخر ، فجريا مجرى الواحد ، ألا ترى أن شرخ الشباب هو اسوِدادُ الشعر ، ولولا أنهما لاصطحابهما صارا بمنزلة المفرد ، كان حقُّ الكلام أن يقال : يعاصيا » .

(٣) سورة التوبة ٦٢ . والآية بتمامها : ﴿ يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحقُّ أن يرضوه إن كانوا مؤمنين ﴾ قال : يُرْضُوه ، ولم يقل : يرضوهما ، قال أبو حيان : « لأنهما فى حكم مَرْضِيٌّ واحد ؛ إذ رضا الله هو رضا الرسول » البحر ٥/٦٤ ، ويؤيده قوله عز وجل : ﴿ من يُطِع الرسول فقد أطاع الله ﴾ النساء ٨٠ . وللنحويين فى هذه الآية كلام انظره فى معانى القرآن ١/٤٤٥ ، وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/٢٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٦٦ ، ثم انظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٨ (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه) وهو باب جيد نفيس ، ينبغى على طالب العلم أن يقرأه ويتدبره ، وما أحرى الذين يجترئون على تفسير كتاب الله بغير علم ، أن يعودوا إليه وإلى أمثاله ، حتى لايضلوا الناس ويلبسوا عليهم دينهم الذى ارتضاه الله لهم .

(٤) هنا اضطراب فى النسخة ب .



فإن قلت : فهل يجوز أن يكونَ « كِلاهُما » تأكيداً ، و « ما لا يُطاق » فى موضع رفعٍ بالابتداء ، كأنه : الموتُ والفِراقُ كِلاهُما ما لا يُطاق عندى ، كما تقول : زيدٌ عندى وعمرو أخوهما [(١)] ، فتفصِلُ بين المبتدأ الأول والمعطوفِ عليه بخبر المبتدأ ، الذى فى موضع خبر المبتدأين الأوَّلَيْن ، وهو [(٢)] أجنبىٌّ منهما ؟

قيل : إن الشِّعْرَ قد جاء فيه ضُروبٌ من الفَصْل ، لا يُسْتَسْهَلُ نحْوُه فى الكلام ، وقد مضى صدرٌ مِن ذلك فى هذا الكتاب .

فإن قلت : أجْعلُ « عندى » تبييناً [(٣)] لما فى الصِّلَة ، من قوله : « ما لا يُطاق » ؛ فإنّ [(٤)] أبا الحسن قد قال إنّ ذلك جاء فيما معه حرفُ جَرٍّ [(٥)] ، نحو : ﴿ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [(٦)] ، وقياسُ الظُّروف قياسُ ما جاء معه حرفُ الجَرِّ .

قال ذو الرُّمَّة [(٧)] :

ورَمْلٍ عَزِيفُ الجِنّ فى عَقِداتِهِ   هَزِيزٌ كَتَضْرابِ المُغَنِّين بالطَّبْلِ

يجوز فى قوله : « عَزِيفُ الجِنّ » أن يكون مبتدأً ، و « هزيزٌ » خبرُه ، ويكون قولُه : « فى عَقِداته » على هذا ، ظَرْفاً للعَزِيف ، ومتعلِّقاً به ، ولا يكون : « متعلِّقاً » بهَزِيز ؛ لتقدُّمه عليه .

---

(١) فى ب : « أحدُهما » .

(٢) فى ب : « الذى هو » .

(٣) سبق معنى التبيين .

(٤) هذا هو جواب « فإن قلت » ، وهو أسلوب لأبى على ، نبهت عليه من قبل .

(٥) فى ب « الجرّ » .

(٦) سورة الأعراف ٢١ ، وقد تكلم أبو على علَى نظير هذه الآية ، وهو قوله تعالى فى سورة القصص : ﴿ فاخرج إنى لك من الناصحين ﴾ انظر البغداديات ص ٥٥٧ .

(٧) ديوانه ص ١٤٨ ، وتخريجه فى ص ١٩٤٦ . وعزيف الجنّ : صوتٌ يُسمع بين الرمال ، ويقال : عزفت الجنّ : صوَّتَتْ ولعبت . وعقدات ، واحدتها عَقِدة ، بفتح العين وكسر القاف ، وهى الرملةُ الكثيرة الأحقاف ، يتعقَّد بعضُه فوق بعض . والأحقاف : جمع حِقْف بكسر الحاء ، وهو المعوجّ من الرمل ، أو الرمل العظيم المستدير . وهزيز الشئ : هو صوته تسمعه من بعيد ، مثل صوت الرحى والرعد .



ويجوز أن تجعلَ « عزيف الجنّ » خبرَ مبتدأ محذوف ، تقديرُه : ورَمْلٍ هو عزيفُ الجنّ ، فإمّا أن تجعلَه [هو] [١] العَزيفَ ، لكثرتِه فيه ، وإمّا أن تقول : هو ذو عَزِيفٍ ، فتحذفَ المضافَ .

ومِثلُ ذلك فى حذف المبتدأ ، من الجملة التى هى صِفةُ معمولِ « رُبَّ » قولُه [٢] :

إن يقتُلوكَ فإن قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

أى هو عارٌ .

ولا يجوز أن تجُرَّ « عزيفَ الجنّ » على أن تريد : ورَمْلٍ ذى عزيفِ الجنّ ؛ لأنك لا تَصِفُ النكرةَ بالمعرفة ، ولا يجوز جَرُّه على أن تجعلَه بدَلاً ؛ لأنك تحملُه على « رُبَّ » المضمرة ؛ ألا تَرى أن البدلَ ، وإن كان فى التقدير محمولاً على عاملٍ آخَرَ ، فعزيفُ الجنّ محمولٌ على « رُبَّ » الجارَّةِ للرَّمْل ، فإذا جعلتَ « عزيف الجنّ » خبرَ مبتدأ محذوف ، والجملةَ صفةَ المنكور ، أمْكَنَ فى قوله : « فى عَقِداتِه » أمران ، أحدهما : أن تُعلِّقَه بالعَزِيف ، فيكون التقدير : رُبَّ [٣] رملٍ هو ذو عَزِيفِ الجِنِّ فى عَقِداته ، أى تعزفُ الجِنُّ فى عَقِداته . فإذا وجَّهْتَه على هذا جعلتَ « هَزِيزاً » خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، تقديرُه : هو هَزِيزٌ [٤] ، أى هو ذو هَزِيزٍ ، ككذا وكذا .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) هو ثابت بن كعب – وقيل : ابن عبد الرحمن بن كعب ، ويُعرف بثابت قُطْنة ، لأن سهماً أصاب إحدى عينيه فذهب بها فى بعض حروب الترك ، فكان يحشُوها قطنة ، وهو شاعر فارسٌ شجاع ، من شعراء الدولة الأموية . والبيت من قصيدة فى رثاء يزيد بن المهلَّب بن أبى صُفرة . المقتضب ٦٦/٣ ، والبيان والتبيين ٢٩٣/١ ، والأغانى ٢٧٩/١٤ ، والأزهية ص ٢٦٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠١/٢ ، وحماسته ص ٣٣٠ ، والمقرب ٢٢٠/١ ، وضرائر الشعر ص ١٧٣ ، ووفيات الأعيان ٣٠٨/٦ ، والمغنى صفحات ٢٧ ، ١٣٤ ، ٥٠٣ ، وشرح أبياته ١٢٦/١ ، والخزانة ٥٧٦/٩ ، وفى حواشيها زيادة تخريج .

وروى فى البيان والأغانى : « وبعض قتل عار » وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد . وقد صحَّح هذه الرواية ابنُ هشام اللخمى ، فى الفوائد المحصورة ص ١٨٩ .

(٣) فى أ : « عزيف رمل هو ذو عزيف الجن » . وكانت هكذا فى ب ، ثم ضُرِب على قوله « عزيف » الأولى ، وكتب بإزائه فى الهامش « رُبَّ رملٍ » ، وهو الذى أثبتُّه .

(٤) فى ب : « هو هو هزيز ككذا وكذا » .



والأمرُ الآخَرُ : أن تُعلِّقَ قولَه : « فى عَقِداتِه » بالعَزِيف ، فإذا لم تعلِّقْه به جعلْتَه صفةً للرَّمْل ، كما كانت الجملةُ الأُولى صفةً له ، فإذا جعلْتَه صفةً له ، ارتفع قولُك : « هَزِيزٌ » بالظَّرف الذى هو : « فى عَقِداته » ؛ لأنَّ قولَه : « ورَمْلٍ » نكرةٌ ، وليس فى قوله : « فى عَقِداته » على هذه التقديرات شىءٌ ، فالكافُ وصفٌ للنكرة [1] الجاريةِ هى عليه .

وقال ذو الرُّمَّة [2] :

فلا [3] الخُرْقَ منه يَرْهَبُون ولا الخَنا عليهم ولكنْ هيبةٌ هِىَ ما هِيَاَ

يجوز فى قوله : « هيبةٌ » [4] أن يكون خبرَ ابتداءٍ قُدِّم [5] ، كأنه : ولكنْ قِصَّتُه هَيْبةٌ ، فتكون « هى » كنايةً عن القِصَّة ، وجاز إضمارُها ؛ لأنَّ ما تقدَّم من الكلام فيه دَلالةٌ عليها ، فكأنَّ ذِكرَها قد جَرَى ، وتكون « ما » على هذا استفهاماً ، و « هى » الثانيةُ خبرُها ، والمعنى : الرَّفْعُ من الهَيْبة ، والتعظيمُ لَها ، كقولهم : ما أنتَ مِن رجل ، و :

يا جارتا ما أنت جارَهْ [6]

ويجوز أن يكون « هيبةٌ » خبرَ مبتدأ محذوف ، كأنه : ولكنْ أمرُه هَيْبةٌ ، وتكون « ما » زائدة ، فيكون التقدير : أمرُه هَيْبةٌ هى هى ، على الرَّفع من شأن الهَيْبة ، كما تقول : أنتَ أنتَ ، وكقوله [7] :

وشِعْرِى شِعْرِى

---

(١) فى ب : « والجاريةُ » .

(٢) ديوانه ص ١٣١٥ ، وتخريجه فى ص ٢٠٣٦ ، وإعراب هذا الشاهد فى الكامل ٥٧/٢ ، والخصائص ٥٤/٣ .

(٣) فى أ : « ولا » وأثبته بالفاء من ب ، والديوان ، وفيه : « فلا الفُحْش » والخُرْق ، بضم الخاء : الحمق . والخنا : الفُحش . والبيت من قصيدة فى مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى وقبله :

لدى مِلِكٍ يعلو الرجال بضوئه كما يَبْهَرُ البدرُ النجومَ السَّواريا

(٤) كلام أبى على كله فى توجيه الرفع فى « هيبة » ولم يشر إلى جواز نصبها ، وهو وارد . قال المبرد : « ومن نصب هيبة أراد المصدر ، أى : ولكن يُهابُ هَيْبةً » . راجع الموضع السابق من الكامل ، وانظر شرح أبيات المغنى ٢٣٢/١ .

(٥) فى ب : « مقدم » .

(٦) للأعشى ، وسبق تخريجه .

(٧) أبو النجم العجلى . والبيت بتمامه :

أنا أبو النجم وشِعْرى شِعْرِى =



ويجوز أن تَجعلَ « ما » فى هذا الوجْهِ استفهاماً ، على وجهِ الرَّفعِ منها أيضاً ، كقوله سبحانه : ﴿ ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [١] و ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ [٢] ، فالمضمر فى البيت بمنزلة المُظْهَر فى الآى .

وقال الكُميت [٣] ، يصف حماراً :

تَذكَّرَ مِن أنَّى ومِن أين شُرْبُهُ ... يُؤامِرُ نَفْسَيْهِ كذى الهَجْمةِ الأَبِلْ

ينبغي أن يكون المُضمرُ ، فى قول مَن رفَع : فى الدار زيدٌ ، وأين زيدٌ ، بالابتداء ، أن يكون المبتدأ محذوفاً ، و « شُرْبُه » دلَّ عليه ، لا يكون إلا كذلك ؛ لأن الاستفهامَ منقطعٌ ممَّا قبلَه ، ومَن رفَع هذا النحوَ بالظَّرف ، فينبغي أن يكون قد أضمرَ فى قوله : « مِن أنَّى » المبتدأ قبلَ الذِّكْر ، لدلالةِ « شُرْبُه » عليه ، وتفسيرِه له ، كما أنه إذا قال : قاما وقعد [٤] أخواك ، كان كذلك ، واستقلالُ الكلامِ بهذا الضَّمير ، الذى فى الظَّرف ، كاستقلالِه بالضَّمير الذى يتضمَّنُه فى الصِّلة .

= ديوانه ص ٩٩ ، وتخريجه فى ص ٢٤٦ ، عن الإفصاح ومعاهد التنصيص ، ليس غير . وهو بيتٌ سيَّار ، تراه فى غير كتاب . انظر الكامل ٤٤/١ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٤/١ ، وشرح المفصل ٩٨/١ ، ٨٣/٩ ، والمغنى صفحات ٣٢٩ ، ٤٣٧ ، ٦٥٨ ، وشرح أبياته ٣٤٠/٥ ، وانظر فهارسه ، والكشاف ٥٢/٤ ، والبحر ٢٠٥/٨ ، فى تفسير قوله تعالى من سورة الواقعة ﴿ فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة ﴾ وتذكرة النحاة ص ٣١٩ ، وانظر فضل تخريج فى معجم الشواهد ص ٤٧٨ .

(١) أول سورة القارعة .

(٢) أول سورة الحاقة .

(٣) ديوانه ٩٧/٢ ، وتخريجه فى ص ٢٠١ – يذكر حِماراً أراد الورود . وآمَرَه يُؤامِرُه : شاوره . وقوله « نفسيه » جعل النفس نفسين ؛ لأن النفس تأمر المرءَ بالشئ وتنهى عنه ، وذلك فى كلّ مكروه أو مَخُوف ، فجعلوا ما يأمره نَفْسًا وما ينهاه نَفْسًا . قاله شيخنا محمود محمد شاكر ، ثم قال حفظه الله : وقد بيَّنهما الممزق العبدى فى قوله :

ألا مَن لعبدٍ قد نآها صَمِيمُها ... وأرَّقنى بعد المنام هُمومُهـا

فباتت له نفسان شتّى هُمومُها ... فنَـفْسٌ تُعَزِّيها ونـفسٌ تلومُهـا

تفسير الطبرى ٤١٥/٤ .

والهجمة : القِطعة الضخمةُ من الإبل ، من السبعين إلى المائة . ويقال : رجلٌ أَبِلٌ : إذا كان حاذقاً بمصلحة الإبل والقيام عليها .

(٤) فى أ : « وقعدا » .

قولُه : « يُؤامِرُ نَفْسَيْه » نفسٌ تقول : ائتِ موضعَ كذا ، وأُخرى تَنْهاه خوفَ الصائدِ ، وشَبَّهه بالرَّاعى الحاذِقِ بالرَّعْى .

قال رؤبةُ ، أو العَجَّاج (١) :

كُنَّا بِها إذِ الحَياةُ حِيُّ

حِيُّ : خبر المبتدأ ، الذى هو الحياةُ ، والحياةُ ، والحِيُّ ، والحيوانُ : مصادرُ ، فالحياةُ كالحَدَمَة (٢) ، والحَيوانُ كاللَّهَبان ، والغَلَيان ، والحِيُّ كالعِيِّ (٣) والذِّكْر ، كأنه قال : إذِ الحياةُ حياةٌ ، أى الحياةُ غيرُ متكدِّرةٍ ، ولا مُنَغَّصة ، كأنه لم يَعْتدَّ ما خالف ذلك ، ممَّا شابَهُ تنغيصٌ وتكديرٌ ، حياةً .

وقولُه تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوانُ ﴾ (٤) [كأنه] (٥) على حذفِ المضاف ، كأنَّه [لمَّا] (٦) لَم يتْبَعْه الموتُ ، ولم يُبْطِلْه ، كما يُبْطِلُه فى الدارِ الدُّنيا ، جعلَها هى دارَ الحَيَوانِ ، دُونَ هذه .

وزعم بعضُ البغدادِيِّين (٧) أنّ « حِيُّ » جمعُ حياةٍ ، كقولهم : بَدَنَةٌ وبُدْنٌ ، وليس هذا

---

(١) ليس فى ديوان رؤبة المطبوع ، وهو فى ديوان العجاج ص ٣١٣ ، ومعانى القرآن ١٥٩/٣ ، ومجاز القرآن ١١٧/٢ ، والجمهرة ٦٥/١ ، ١٧٢ ، ٢٣٦/٣ ، والمحكم ٣٠٢/٣ ، وتفسير القرطبى ٣٦٢/١٣ ، وشرح شواهد المغنى ص ٤٩ ، واللسان (حيى) ، وأنشده فى مادة (دغفل) برواية :

* وقد ترى إذِ الجَنَى جَنِيُّ *

قال : « وجَنِّى جمع جناة ، مثل خشبة وخشب » . وأرجّح أن هذا تصحيف لما ذكرته عن الديوان وما معه من مصادر التخريج .

وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٠١ ب ، وتكلم عليه بما ذكره هنا .

(٢) الحدمة ، بالتحريك : صوت التهاب النار .

(٣) حكي هذا كله عن أبى على الفارسى ، فى حاشية مخطوطة ديوان العجاج – الموضع السابق – وهى مخطوطة عتيقة ، يرجح الدكتور عزة حسن ، ناشر الديوان ، أنها من خطوط القرن السادس .

(٤) سورة العنكبوت ٦٤ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) سقط من ب .

(٧) هذا رأى الفراء ، ذكره فى الموضع السابق من معانى القرآن ، وحكاه أبو منصور الأزهرى عن شمر . التهذيب ٢٨٥/٥ . وهذا أيضا مما يؤيد أن أبا على يريد بالبغداديين الكوفيين .



القولُ بالمُتَّجه ؛ من طريقِ اللَّفظ ؛ ألا تَرَى أنه لو كان كما قال ، لجازَ فى فائه الضَّمُّ ، كما جازَ [(١)] الضَّمُّ فى قولهم : قَرْنٌ أَلْوَى [(٢)] ، وقُرُونٌ لِيٌّ ، ولُيٌّ ، وكذلك الواحد ، نحو : رُيًّا [(٣)] ، ورِيًّا ، وفى أن لم نَعْلَم أحَداً ضَمَّ ذلك ، ولم يَحْكِه [هو أيضا] [(٤)] دَلاَلَةٌ على أن الأمرَ ليس كما ذهب إليه [(٥)] .

وهو فى المعنى أيضاً ليس بذاك ؛ ألا تَرَى أن الحياةَ حياةٌ واحدةٌ ، وليست بضُرُوب ؛ إلا أن تَجعلَ ما اختلَفَ منهاضُرُوباً ، فتجمعَه على ذلك ، وهذا لا يَليقُ بالمعنى ؛ لأن الحياةَ أبداً كذلك ، فالمعنى على أنَّ الحياةَ كانت مِن ضَرْبٍ واحِد [(٦)] ، وهو الطِّيبُ واللِّينُ .

أنشدَ الكِسائىُّ لِلَبيدٍ [(٧)] :

لَسِيَّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُوا بخَزْيَـةٍ   وقد يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّليلُ المُسَيَّرُ

---

(١) فى أ : « جاء » . وما فى ب مثله فى الشيرازيات . وقد ردَّ على هذا الفراء ، فقال : « وكان ينبغى أن يكون : حُوى ، فكسر أولها لئلا تتبدلَ الياء واوًا ، كما قالوا : بِيض وعِين » . وانظر التعليق التالى .

(٢) قرن ألوى : أى معوج . وهذا الأصل الصرفى ، ذكره سيبويه فى (باب التضعيف من بنات الواو) ، قال : « وتقول فى فُعْل من شوَيْتُ : شِيٌّ ، قلبت الواوُ ياءً ، حيث كانت ساكنةً بعدها ياء ، وكُسِرت الشين ، كما كُسرت تاء عُتِيّ ، وصاد عُصِيّ ، كراهية الضمة مع الياء ، كما تُكره الواو الساكنة وبعدها الياء . وكذلك فُعْلٌ من أَحْيَيْتُ [وهى حِيٌّ التى معنا] وقد ضم بعض العرب الأوَّل ، ولم يجعلها كبِيض ؛ لأنه حين أدغم ذهب المدُّ وصار كأنه بعد حرف متحرّك ، نحو صَيِّدٍ ، ألا ترى أنها لو كانت فى قافية مع عُمْيٍ جاز ، فهذا دليلٌ على أنه ليس بمنزلة بيض ، ولم يجعلوها كتاء عُتِيّ ، وصاد عُصِيّ ، ونون مَسْنِية ؛ لأنهنّ عينات ، فإنما شُبِّهْنَ بلام أَدْلٍ وراء أجْرٍ . وقالوا : قَرْنٌ أَلْوَى وقُرونٌ لُيّ . سمعنا ذلك منهم . الكتاب ٤٠٤/٤ ، واللسان (لوى) . وانظر المنصف ٣٠/٢ ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) ريا : لغة فى الرؤيا التى تُرَى فى المنام . راجع الكلام على تصريفها فى الموضع السابق من الكتاب ، والمنصف ٢٨/٢ ، ٣٠ ، ٣١ ، واللسان (رأى) .

(٤) زيادة من ب ، وفيها « أضمر ذلك » مكان « ضم ذلك » .

(٥) فى ب : « كما ذهب إليه من ضم » . وقد جاء بحاشية النسخة ب هنا كلام لم أستطع قراءته بتمامه ، لسُوء التصوير ، ولكنه يدور على مناقشة الفراء فيما ذهب إليه مِن ضم حاء « حى » واعتبارها جمعًا لا مصدرا .

(٦) فى ب : « والمعنى أن الحياة كانت فى ضرب واحد » .

(٧) ديوانه ص ٢٢٦ ، وفيه « لشتّان حرب » . وفى أ : « أو تبوءوا بجِزْية » . وأثبت ما فى ب ، ومثله فى الديوان . والبيت من غير نسبة فى اللسان (سوا) . وروايته : « أو تبوءَ بمثله » قال : أى فسيّان حربٌ وبواؤكم بمثله . وكذلك جاء البيت من غير نسبة فى الخصائص ٣٤٨/١ ، وشرح المفصل ٩١/٨ .



سِيّانِ : يرتفع بأنه خبرُ الابتداء ، وحَرْبٌ مرفوعٌ بالابتداء .

وقوله : « أو تَبُوءوا » (١) فى موضع رَفْعٍ ؛ لأنه معطوف على « حَرْبٌ » المرتفع بالابتداء ، فأضمرتَ « أنْ » لعَطْفِك الفِعلَ على الاسم ، كما أضمرتَه فى قوله (٢) :

ولولا رِجالٌ مِن رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلِ (٣) سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَما

لمَّا عطَفَ « أسُوءَ » على « آلِ سُبَيْعٍ » أضْمَر « أنْ » ليَعْطفَ اسْماً على اسمٍ ؛ إذ لا يستقيم أن تعطفَ فِعلاً على اسم ، وكذلك أضمر « أنْ » فى « أو تبوءوا » لعطْفِه إيَّاه على الاسمِ المبتدأ ؛ ليكونَ مِثْلَه ، و « سِيَّانِ » الخَبرُ .

وكذلك كان ينبغى أن يكون الخَبَرُ ، فى قوله (٤) :

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوه بها واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فإمَّا أن يكونَ أضْمَر فى « كان » الحديثَ ، أو الأمرَ ، فيكونُ « سِيَّانِ » خبرَ الاسمين اللَّذَين هما : « أن لا يَسْرَحُوا نَعماً ، أو يَسْرحُوه » ، أو يكونَ جعل « سِيَّانِ » المبتدأ ، وإن كان نكرةً ، وأدْخَل « كان » على قوله : « سِيّانِ » . والوجْهُ الأوّلُ أشْبَهُ .

---

(١) بعد هذا فى أ « مِن قولك أو تبوءُوا » وكذا فى ب ، مع وجود « فى » مكان « مِن » وكلّ هذا لغوٌ زائد .

(٢) هو الحُصَيْن بن حُمام المُرِّى . المفضليات ص ٦٦ ، والكتاب ٥٠/٣ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٧٢/٣ – عن الكتاب – والخزانة ٣٢٤/٣ ، استطرادا ، وانظر مزيد تخريج فى معجم الشواهد ص ٣٢٩ .

ورزام : هو رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان . وسُبَيع ، بالتصغير : هو سُبيع بن عمرو بن فُتَيَّة (مصغّر فتاة) بن سعد بن ذبيان . وعلقم : منادى مرخّم علقمة ، وهو علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية . راجع الخزانة .

(٣) ضبطت اللام فى أ بالجر ، وفى ب بالرفع ، وكلاهما متجه ، فالجر عطف على « رزام » والرفع عطف على « رجال » . راجع الخزانة وحواشيها

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلى . والبيت برواية النحويين هذه ملفَّقٌ من بيتين وردا فى شعر أبى ذؤيب هكذا :

وقال ماشِيُّهمْ سِيّانِ سَيْرُكُمُ أو أن تُقيموا به واغبرَّتِ السُّوحُ
وكان مثلين أن لايَسْرَحُوا نَعَماً حيث استرادت مواشيهمْ وتسريحُ

قال البغدادى : « وعلى هذا لا شاهدَ فيه » . الخزانة ١٣٧/٥ ، وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢ ، وتخريجه فى ص ٣٧٦ ، وزد عليه الإيضاح ص ٢٨٥ ، وشرحه المقتصد ص ٩٣٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣٠/٢ – ٣٤ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦١٠ ، وما فى معجم الشواهد ص ٨٥ . =



وكان القِياسُ أن يكونَ العطفُ في البيتين بالواو ، دونَ أوْ ؛ لأنَّ العطفَ بأوْ في هذا الموضع [في المعنى] [(١)] : سِيَّانِ أحدُهما ، وسِيَّانِ أحدُهما كلامٌ مستحيلٌ ، كما أنَّ « سواءً زيدٌ أو عمرٌو » كذلك ؛ لأنَّ « سواءً » و « سِيٌّ » [(٢)] واحدٌ في المعنى ، وإنما سِيٌّ مِن سَواءٍ ، كقِيٍّ مِن قَواءٍ [(٣)] ، فكما لا يستقيم : سواءٌ زيدٌ أو عمرٌو ؛ لأن المعنى : سواءٌ أحدُهما ، والتَّسويةُ إنما تكونُ بينَ شيئين فصاعِداً ، كذلك ينبغي أن لا يستقيمَ ، والذي حَسَّن ذلك للشاعر أنَّه يرى [(٤)] : « جالسِ الحَسنَ أو ابنَ سيرين » ، فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً ، « وكُلِ الخُبْزَ أو التَّمر » ، يجوز له أن يجمعَهما في الأكل ، فلمَّا صارت تجرى مَجْرَى الواوِ ، في هذه المواضِع ، استجاز أن يستعملَها بعد « سِيٌّ » ولم نعلَمْ ذلك جاء في « سَواءٍ » وقياسُه قياسُ « سِيَّانِ » ، وقد قال بعضُ المُحْدَثين [(٥)] :

سِيَّانِ كَسْرُ رغيفِه ... أو كَسْرُ عَظْمٍ مِن عِظامِهْ

فهذا في القياس ، كما جاء في الشِّعر القديم ، وزعم أبو عُمَرَ أنَّ الأصمعيَّ أنشدهم البيت الذي هو :

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً

= وقوله : ماشيّهم : أي ذو الماشية منهم . وسيّان : مثلان ، وهو تثنية سيّ . واغبرّت : من الجدب . والسُّوح : جمع ساحة ، مثل دارة ودُور . والنَّعَم : الإبل والشاء . وقال ابن الأعرابي : النعم : الإبل خاصّة ، والأنعام : الإبل والبقر والغنم . والسَّرح : أن تخرج الإبل للمرعى . ويريد أبو ذؤيب : سيان السَّرح وتركه ، لأن الأرض قد قحطت واغبرت من الجدب ، فلا رِعْيَ فيها .

وسيعيد أبو على إنشاد هذا البيت في أواخر الكتاب .

(١) ساقط من ب . قال البغدادي في الخزانة : « وإنما احتيج إلى جعل « أو » بمعنى الواو ؛ لأن سواء وسيّين يطلبان شيئين ، فلو جعلت « أو » لأحد الشيئين لكان المعنى : سيّانِ أحدُهما . وهذا كلامٌ مستحيل » . ثم نقل كلام أبي على في هذا الكتاب .

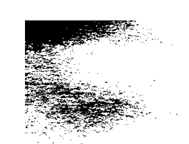
(٢) هكذا في أ ، على الحكاية . وفي ب « سِيًّا » .

(٣) القِيّ والقَواء : القَفْر الخالي من الأرض . ويقال : قويت الدارُ وأقْوَتْ : إذا أقفرت وخلت من أهلها .

(٤) يريد أن الشاعر اعتبر « أو » هنا للإباحة ، وليست للتخيير . راجع أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ .

(٥) هو أبو محمد اليزيدي – يحيى بن المبارك – المتوفى سنة ٢٠٢ هـ . والبيت من مقطوعة في هجاء رجل بخيل . شعر اليزيديّين ص ٨٣ ، وفيه التخريج . وقد أنشده البغدادي عن كتابنا ، في الخزانة ٧١/١١ ، وشرح أبيات المغني ٣١/٢ .





لرجُلٍ مِن هُذَيل .

فأمَّا قولُه :

ألا فالبَثا شَهْرَيْن أو نِصْفَ ثالثٍ   إلى ذاك ما قد غَيَّبَتْنِى غَيابِيا [1]

فهو مِن [2] باب « جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين » ؛ ألا ترى أنه إن لبِث شهرين فقط ، أو شهرين وبعضَ ثالث ، فقد ائْتَمَر ، وليس الموضعُ مقتضياً لوقوعِ الواو ، كما تقتضى الواو بعد « سِىٍّ » و « سواءٍ » .

ومِثْلُ « سواءٍ » فى اقتضاء الواوِ ، دون « أو » قولُك : المالُ بين زيدٍ وعمرٍو ، ولو قال ذلك بأوْ ، لم يستقمْ ، كما لا يستقيمُ : المالُ بينَ أحدِهما ، وكذلك : اخْتَصَم زيدٌ وعمرٌو ، واشْتَرك بِشْرٌ وبَكْرٌ ، وكذلك اصْطَرَع ، ونحوُ ذلك من الأفعال التى تقتضى فاعِلَيْن فصاعِداً ، ولم نَعلمْ شيئاً من ذلك جاء العطفُ فيه بأوْ ، كما جاء ما تَقدَّم ذِكرُه ، من بَيْتَىْ لَبيدٍ والهُذَلىّ .

وقال عدىُّ بنُ زيد [3] :

أرَواحٌ مُودِّعٌ أم بُكورُ   أنت فانظُرْ لأىّ حالٍ تصيرُ

قوله « أنت » يجوز أن يكون ابتداءً ، ويجوز أن يكون مرتفعاً بمُضْمَر ، يُفسِّره الظاهِرُ ، فإذا ارْتفع بالابتداء ، جاز أن يكون خبرُه مُضْمَرا ، وذلك المُضْمَر ممَّا يليقُ أن يُسنَدَ إلى مَن فارَقَ خليطَه ، نحو المحزون ، والمهموم ، كأنه : أنت المَهْمُومِ ، وهذا الوجْه قد قاله سيبويه [4] .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى أ : « فى » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة ، الموضع السابق . وجاء فى ب « فهذا من » .

(٣) ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه فى ص ٢١٦ ، وزد عليه ما فى حواشى طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، ومعجم الشواهد ص ١٧١ ، وشرح أبيات المغنى ٣٩/٤ ، وفيه نقل عن كتابنا – و « مودع » ضبط فى النسختين بكسر الدال – اسم فاعل – وقد حكاه ابن الشجرى عن أبى على ، قال : « قال أبو علىّ : رواحٌ مودِّع » كقولهم : ليلٌ نائم . ولو أنشِد مُوَدَّع [يعنى بفتح الدال] جاز ، وكان التقدير : مودَّعٌ فيه » . الأمالى ٨٩/١ ، وراجع أيضا تذكرة النحاة ص ٣٦٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج صفحات ٢٠٩ ، ٥٤٨ ، ٩١٥ . وفى الموضع الثانى تخليطٌ شائنٌ من المحقق .

(٤) راجع الكتاب ١٤١/١ ، وتقديره : « أنت الهالك » .

ويجوز أن يكون خبرُه قولَه : « أرواحٌ » ، والمعنى : أذُو رَواحٍ أم بُكورٍ أنت ؟ والفاءُ فى هذه الوجُوهِ عاطفةٌ جُملةً على جُملة . وكذلك إن جعلتَ قولَه : « أرواحٌ » ابتداءً ، وأضْمرتَ له الخَبَر ، كأنك قلت : أرَواحٌ مودِّعٌ لكَ أم بكورٌ ؟

والأحسنُ إذا أضمرتَ هذا الخبَرَ ، أن تُضمرَه بين ما بعدَ همزة الاستفهام و « أم » ؛ لأنك لا تَسأَلُ عن قولك [لك] (١) ، إنما تسأَلُ عن أحدِ الاسمين ، فإنّما تجعلُ ما تسأل عنه يَلِي حرفَ الاستفهام ، وما لا تسأَلُ عنه بينَهما ، فيكون التقدير : أرَواحٌ مودِّعٌ لك أم بكورٌ ؟ وإن شئتَ أضمرتَ ظَرْفاً مِن المكان ، وإن شئتَ مِن الزَّمان ؛ لأن المبتدأ حَدَثٌ .

ويجوز أنْ تجعلَ قولَه : « أرواحٌ مودِّعٌ » خبرَ ابتداءٍ محذوف ، وتُضمرَه حيثُ أضمرتَ « لك » ، أو « ثَمَّ » ، أو « اليومَ » ، وتجعلَ « أنتَ » المذكورةَ فى اللفظ ، ابتداءً آخَرَ ، إن شئتَ ، وإن شئتَ كان مرتفعاً بالفِعل ، كما تقدَّم .

ويجوز إذا جعلتَ « أنتَ » المظهرةَ مبتدأً ، أن تجعلَ خبرَه « انظُرْ » فتكون الفاء زائدةً ، كما حكاه أبو الحسن (٢) ، من قولِه : « أخوك فوجد » .

وقال النَّمِرُ :

لا تَجْزَعِي إن مُنْفِساً أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعِى (٣)

ويجوز ارتفاعُه بالابتداء ، وإن كان فى موضع الخَبر نَهْىٌ ، كما جاز أن يرتفع بالابتداء ، إذا كان فى موضع الخَبر أَمْرٌ ، وذلك قولُ الجُمَيْح (٤) :

ولو أرادتْ لقالَتْ وهْىَ صادقةٌ إنَّ الرِّياضةَ لا تُنْصِبْك للشِّيبِ

---

(١) سقط من ب . وهو فى شرح أبيات المغنى – عن كتابنا – كما سبق .

(٢) فى معانى القرآن ص ١٢٤ ، وذكره أبو على فى البغداديات ص ٣٠٩ ، وانظر المغنى ص ١٦٥ (مبحث الفاء) ، والمساعد ٤٥٠/٢ ، وقد سبق الكلام على زيادة الفاء ، عند قول الشاعر :

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيّين خِلوٌ كما هيا

وانظر أيضا تذكرة أبى حيان ص ٤٦ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الجميح الأسدى . واسمه : منقذ بن الطماح بن قيس ، والجميح ، بصيغة التصغير ، لقبه ، والبيت =



وكذلك قولُ الآخَر [أنشده أبو زيد] [(١)] :

وكُونِى بالمكارِمِ ذكِّرِينى ودَلِّى دَلَّ ماجِدةٍ صَنَاعِ

ألا تَرَى أنّ المعنى : كُونِى مُذَكِّرةً بالمكارِمِ ، وليس يريد : كُونِى بالمكارِمِ ، ويُقوِّى ذلك قولُه قبلَ هذا البيت :

ألا يا أُمَّ فارِعَ لا تلُومِى على شىءٍ رفعتُ به سَماعِى

فالمعنى : لا تَلُومِينى على ما يرتفع به صِيتِى [وذكْرِى] [(٢)] ، وذكِّرِينى به .

فكذلك يكون « أنتَ » مرتفعاً بالابتداء ، وخبرُه قولُه : « فانْظُر » ، ويجوز أن يرتفعَ « أنتَ » بفِعْلٍ مُضْمَر ، تفسيره [(٣)] : « انظُرْ » ، وهذا الوجهُ قد أجازه سيبويه ، ولو أظْهرتَ ذلك

= من قصيدة فى المفضليات ص ٣٤ ، والشاهد فى أمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/١ ، والخزانة ٢٤٦/١٠ ، وهو فى رصف المبانى ص ١٢٠ ، بقافية « للكذبِ » وهو تحريف .

والرياضة : تهذيب الأخلاق النفسيّة . وتنصبك : مضارع أنصبه إنصاباً ، أى أتعبه . وللشّيب متعلّق بالرياضة . يقول : إن رياضة الكبير عناءٌ على من يرومها ، وتعبٌ لا يجدى شيئا ، لأنه لايسمع مايؤمر به ولا يستجيب ، لما معه من تجارب الأيام . كما قال :

ومن العناء رياضة الهرم

وقال الآخر :

كَبِرَ الكبيرُ عن الأدبْ أدبُ الكبير من التَّعبْ

والشاهد فى بيت الجميح وقوع الجملة الطلبيّة – وهى جملة النهى : لاتنصبْك – خبراً لإنَّ .

(١) زيادة من ب . وهو فى النوادر ، صفحات ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٦٠ ، لبعض بنى نهشل ، من الجاهليين . وانظر الشاهد أيضا فى التسهيل ص ٥٢ ، وشرحه : المساعد ٢٥١/١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ ، والمغنى ص ٥٨٥ ، وشرح أبياته ٢٢٧/٧ ، والخزانة ٢٦٦/٩ ، وأنشده ، استطرادا ، فى الموضع المذكور فى تعليق الشاهد السابق ، نقلا عن كتابنا .

ودَلِّى ، بفتح الدال ، من دَلَّتَ تَدَلّ ، ودَلِلْتُ أنا أَدَلُّ ، مثل خجِلْتُ ، أَخْجَلُ . قاله أبو زيد . والدَّلُّ قريب المعنى من الهَدْى ، وهما من السكينة والوقار فى الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك . والماجدة : الكريمة . والصَّناع ، بفتح الصاد : الماهرة الحاذقة الرفيقة الكفّ فى العمل – ويقال : رجلٌ صَنَعٌ ، بفتحتين – يقول : اخلطى ذاك بمنفعة وصنعة ، ولا تكونى خرقاء ، لا ينتفع أهلُها بها .

(٢) تكملة من ب . وقال أبو زيد : « سماعى : ذكرى فى الناس وحسُن الثناء » .

(٣) فى ب : « يفسِّره » .

الضَّميرَ ، كما تُظْهِر [١] فى قولك : أزيداً ضرَبْتَه ؟ فتقول : أضربْتَ زيداً ضربْتَه ؟ لَلَزِم أن تقول : انْظُرْ فانْظُر ؛ لأنك إذا أظهرتَ المضمَر ، اتصل الضَّميرُ المنفصلُ به ، ولم ينفصل [٢] كما كان ينفصل إذا كان الفِعلُ مضمراً ، ومِثْلُ ذلك فى ارتفاع الاسمِ بمُضْمَر ، لو أظهْرتَه ، على التمثيل ، لاتَّصَل به الضَّميرُ ، قولُه [٣] :

فمَن نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهْو آمِنٌ ... ومَن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعا

فنحن : مرتفعٌ بمُضْمرٍ يُفَسِّره « نُؤْمِنْ » ، فلو أظهْرتَ ذلك الفِعلَ المُضْمَرَ ، فى التمثيل ، لكان : فمَنْ نُؤْمِن نُؤْمِنْ . وقال أبو ذؤيب [٤] :

أمِنْكِ البَرْقُ أرْقُبُهُ فَهاجَا ... فبِتُّ إخالُهُ دُهْماً خِلاجَا

لا يستقيم أن تنصبَ « البرقَ » على قولك : أزيداً ضرَبْتَه ؟ لأن الاستفهام ليس عن [٥] الرِّقْبة ، إنما هو عن موضعِ البَرْق ، فإذا كان كذلك كان « منكِ » الخَبرَ ،

---

(١) فى ب : « يظهر » .

(٢) فى ب : « ولم ينفصل المضمر كما ينفصل .... » .

(٣) هو هشام المُرِّى ، وهو منسوب إلى مرّة بن كعب بن لؤىّ القرشى ، شاعر جاهلى . الكتاب ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والإنصاف ص ٦١٩ ، والمغنى ص ٤٠٣ ، وشرح أبياته ٢٣٣/٦ - بقافية « مُرَوَّعا » - والخزانة ٣٨/٩ . وأنشده أبو على فى البغداديات ص ٤٥٩ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٧٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٨٧ ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٦٥ ب . وأعاده إنشاده فى هذا الكتاب ، فى خمسة مواضع . وهو فى تذكرة أبى حيان ص ٣٨٣ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٥٧١ ، وأورده شاهداً على ذكر البرق » وإرادة « الرعد » وسيذكره أبو على قريبا .

ورواية البيت فى أشعار الهذليين :

أمنك البرق أومضَ ثم هاجا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، لكن الشارح أشار إلى روايتنا ، عن الباهلى ، وكذلك أنشده بهذه الرواية ، فى ص ١٦٧ ، استطرادا .

وقوله « أمنك » يعنى أمِن ناحيتك ، أمِن شِقِّ منزلكِ ؟ وخِلاج : من الإبل : التى اخْتُلِجتْ أولادُها عنها ، أى جُذِب عنها أولادها ، إمّا بموت وإما بذبح . واحدها : خَلُوج . والدهم : الإبلُ السُّود . وصف السحاب ورعدَه ؛ لأن البرقَ لا يكون إلاّ مع سحاب ، كأنه إبلٌ انتُزِع منها أولادُها ، فهى تَحانٌّ على فقدها ، فشبَّه صوت الرعد بحنين هذه الإبل .

(٥) فى أ : « على » .



ويكون « أرْقُبه » فى موضع الحال ، يدلُّك على ذلك قولُ الآخَر [١] :

أفَعَنْكِ لا بَرْقٌ كأنَّ ومِيضَهُ　　غابٌ تَسَنَّمه ضِرامٌ مُثْقَبُ

فكما أن قولَه : « كأنَّ ومِيضَه » صفةٌ للمنكُور ، كذلك يكون « أرقُبه » فى موضع الحال من المعرفة ؛ لأنّ ما كان صِفةً للنّكرة يكون حالاً للمعرفة ، وكذلك قولُه :

أمنكِ بَرْقٌ أبيتُ اللَّيلَ أرْقُبُه　　كأنّه فى عِراضِ الشَّامِ مِصْباحُ [٢]

الاستفهامُ فيه عن مكان البَرْق ، وليس عن البَيْتُوتة .

وقولُه : « أبيتُ الليلَ أرْقُبه » صفةٌ للمنكور ، كما كان « كأنَّ » وصفاً له ، فى قوله :

أفعنكِ لا بَرْقٌ كأنَّ ومِيضَهُ

ولا يجوز أن تنصبَه أيضاً ، على قولِك : زيداً ضربتُه ، كما انتصب قولُه [٣] :

فلو أنَّها إيَّاكَ عضَّتْكَ مِثْلُها　　جَرَرْتَ على ما شئتَ نَحْراً وكَلْكَلا

ألا تَرى أنّ المخاطَبَ المعضُوضُ فى المعنى ، فجاز تسليطُ العَضِّ عليه ، وليس البرقُ بمَرْقُوب ، إنما هو مُحدَّثٌ عنه ، كما تقول : أفى الدارِ قيامُك ؟

---

(١) ساعدة بن جُؤيّة . شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٣ ، وتخريجه فى ص ١٤٩٢ ، وأعاد أبو على إنشاده فى موضعين آتيين ، ثم أنشده فى الشيرازيات ١٣٥ أ ، شاهداً على زيادة « لا » .

وقوله : « تسنَّمه » أى علاه وركبه . والرواية فى أشعار الهذليين « تشيَّمه » ومعناه : دخل فيه . والبيت بروايتنا فى الصاحبى ص ٢٥٩ ، وذكره صاحب اللسان فى (شيم) ثم قال : « ويروى تَسَنَّمه » . والغاب : شجر . والضرام : النار فى الحطب الدقيق الذي تضطرم فيه . والمُثْقب : اسم مفعول من أثقبت النارَ : أى أوقدتها ، ويقال : ثَقَبْتُها .

(٢) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٦٧ ، ١٧٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٨٥ .

وعِراضُ الشام : نواحيها ، الواحد : عُرض ، بضم العين ، أى شِقّ الشام . قال الأخفش : يريد أن البرق يتوقّدُ كتوقُّد المصباح .

(٣) هو المرَّار بن سعيد الأسدى ، كما فى الكتاب ١/١٥٠ . وفى حواشيه : « يصف داهيةً شديدة . يقول لمخاطبه : لو أصابك مثلُها لصُرعت على الأرض ... والنحر : أعلى الصدر . والكلكل : الصدر . وشاهده : نصب « إياك » بفعلٍ فسَّره ما بعده يُقَدَّر بعد « إياك » ؛ لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل » .

والبيت ينسب إلى عبد الله بن الزبير ، راجع حواشى تذكرة النحاة ص ٥٤٥



وممّا جاء على قولك : زيداً ضربتُه ، ما أنشده أبو عبيدة :

أنُعمانُ لم تُشْبِهْ أباك محمَّـدا لَعَمْرِى ولم يُشْبِه نُعَيْمٌ له أبا [١]

ولو كان إيَّاه اجْتَدَيْتُهُ [٢] لم يَخِبْ رجائى ولم تَرْجِعْ رِكابِىَ خُيَّبا

فضميرُ الغائب منصوبٌ بمُضْمَر ، يُفسِّرُه : « اجْتديْتُه » ، وهو مُجْتَدىً فى المعنى ، مفعولٌ ، [ألا تَرى] [٣] أنك لو حذفْتَ الضَّميرَ لتسلَّطَ الفِعْلُ عليه .

أنشد محمدُ بن يزيد :

حَيَّاكُمُ اللهُ فإنِّى مُنْقَلِبْ وإنَّما الشاعِرُ مجنونٌ كَلِبْ

أكثَرُ ما يأتى بما فيه الكَذِبْ [٤]

يجوز أن تكونَ الباءُ زائدةً ، ويكونَ « ما » فى موضعِ رَفْع ، بأنه خبرُ المبتدأ ، كما كانت فى موضع رَفْعٍ ، فى قول الآخر ، على أنه خبرُ المبتدأ ، وذلك قولُه :

أكْثَرُ ما نَعْلَمُهُ من كُفْرِهِ أنْ كُلُّها يَكْسَعُهُ بغُبْرِهِ [٥]

ولا يُبالِى وَطْأَها فى قَبْرِهِ

فكما أنَّ « أنِ » المُخفَّفةَ من الثَّقيلة فى موضعِ رفعٍ ، بأنه خبرُ المبتدأ ، الذى هو

---

(١) لم أعرف قائل هذين البيتين ، ولم أجدهما فى كتاب .

(٢) كتب فوقه فى ب كلمة كأنها « خلس » أى اختلاس الهاء وعدم إشباعها . وهذه ظاهرة معروفة فى ضرورات الشعر : أن تُحذَف الياء والواو الواقعتان صلةً لهاء الضمير المتحرك ما قبلها فى الوصل ، إجراءً لها مجرى الوقف . ومن ذلك فى حذف الياء قول مالك بن خُرَيم :

فإن يكُ غثًّا أو سميناً فإننى سأجعل عينيه لنفسِه مَقْنَعا

وفى حذف الواو قولُ الأعشى :

ومالَهُ من مَجْدٍ تليدٍ ومالَهُ من الريح حَظٌّ لا الجنوبُ ولا الصَّبا

راجع الكتاب ١/٢٨ – ٣٠ ، والمقتضب ١/٣٨ ، وضرائر الشعر ص ١٢٢ .

(٣) سقط من ب .

(٤) لِهِمْيان بن قحافة ، أو الزَّفَيان ، علَى ما ذكر الجاحظ فى الحيوان ٢/١٥ ، والرواية عنده :

أكثر ما يأتى علَى فيه الكذبْ

وكذلك فى عيون الأخبار ٢/٢٧ ، ولا شاهدَ على هذه الرواية .

(٥) من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ٤٠٠ ، والمحكم ١/١٥٥ ، واللسان (كسع) . ويقال : كسع الناقة بغُبرها ، يكسَعُها كسْعاً : ترك فى خِلْفها بقيّةً من اللبن ، يريد بذلك تغزيرها ، وهو أشَدُّ لها . والغُبر ، بضم الغين وسكون الباء : بقية اللبن فى الضرع .



« أكثَرُ ما نَعْلَمُه » كذلك « ما » مِن قولِه :

أكثَرُ ما يأتِى بما فيه الكَذِبْ

وعلى هذا تأوَّل أبو الحسن ، قولَه تعالى : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [(١)] أنّ المعنى : مِثْلُها .

ومِثْلُ دُخولِ الباء على خبر المبتدأ ، دخولُها على المبتدأ ، فيما أنشده أبو زيد [(٢)] :

بحَسْبِكَ فى القومِ أن يعلَمُوا ‏ ‏ ‏ بأنَّك فيهم غَنِـــىٌّ مُضِرّْ

ويجوز أن تجعلَ الباءَ من [(٣)] صِلةِ « يأتى » وتُضمِر خبرَ المبتدأ ، كأنّه : أكثَرُ هذا كائنٌ ، أو ثابتٌ ، ونحو ذلك ، فيكون موضعُ الباء ، وما انْجَرَّ بها ، نَصْباً . فعلَى هذا القِياس يجوز أن تنصبَ قولَ المُحْدَث [(٤)] :

أكثَرُ ما أسْمَعُ منها فى السَّحَرْ ‏ ‏ ‏ تذكيرَها الأُنثى وتأنيثَ الذَّكَرْ

وتُضْمِر الخَبَر . ويجوز أن ترفعَ « تذكيرَها » [(٥)] فتجعلَه خبرَ المبتدأ ، كما كان « أنْ » فى قوله :

أنْ كلُّها يكْسَعُهُ بغُبْرِهِ

كذلك ، وكذلك قولُ الآخَر :

أوَّلُ ما أقولُ أنِّى أحْمَدُ [(٦)]

---

(١) سورة يونس ٢٧ . وما ذكره أبو على عن أبى الحسن الأخفش ، فى معانى القرآن ص ٣٤٣ .

(٢) النوادر ص ٢٨٩ ، وهو من أبيات للأشعر ، الرَّقَبان الأسدى ، جاهلى ، ترجمته فى المؤتلف ص ٥٨ ، ١٩٦ ، وانظر حواشى السمط ص ٨٣٠ ، والنوادر ، والألفاظ لابن السكيت ص ١١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٣٧٢ ، وبهجة المجالس ١/٣٦٥ ، وأنشده أبو على فى العسكريات ص ١٢٨ ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب .

والمُضِرُّ : هو الرجل له ضَرَّةٌ من مال . والضَّرَّة : القطعةُ من المال والإبل والغنم ، وقيل : هو الكثير من الماشية خاصة دُونَ العَيْر .

(٣) فى ب : « فى » .

(٤) يذكر أم ولدٍ له ، لكناء ، ولم أعرفه ، والبيتان مع بيت ثالث فى البيان والتبيين ١/٧٣ ، ١٦٥ ، وعيون الأخبار ٢/١٦٠ .

(٥) فى ب : « تأنيثها » وكانت كذلك فى أ ، ثم ضبِّب عليها ، وكتب فى الهامش : « تذكيرها » .

(٦) هكذا جاء فى النسختين ، شَطْراً من الرجز ، وهو فيما رأيته من كتب أبى على ، كلام منثور ، هكذا : « أول ما أقول أنى أحمد الله » . الإيضاح ص ١٣٠ ، والشيرازيات ١٤١ ب ، والمسائل المنثورة ١٦٤ أ . وكذلك جاء فى الكتاب ٣/١٤٣ ، والأصول ١/٢٧٢ ، وشرح المفصل ٨/٦١ ، وشرح الجمل ١/٤٦٤ ، وقد تعقَّب السهيلى =



إذا فتحْتَ « أنّى » (١) كان فى موضع رفعٍ ، بأنه خبرُ المبتدأ ، وإن كسرتَ « إنّ » كانت الجملةُ فى موضعِ نَصْبٍ بأقولُ ، والخبرُ مُضْمَر (٢) ، وقال أحدُ أهلِ النَّظَر (٣) : إنه إذا كَسَر « إنَّ » فى قوله :

أوّلُ ما أقولُ إنِّى أحمدُ

كان التقديرُ عنده : أوّلُ ما أقولُ قولِى إنِّى أحمدُ (٤) ، فيكون « إنِّى أحمدُ » متعلِّقاً بقولِه : « قولِى » المُضْمَر ، الذى هو خبرُ المبتدأ ، وهذا قولٌ حَسنٌ جَميل .

فإن قلت : فقد قَدَّر حذْفَ الموصول ، وإبقاءَ بعضِ الصِّلة .

فإنّ ذلك فى قول (٥) البغداديِّين جائزٌ ، وينبغى أن لا يمتنعَ على قول غيرِهم ؛ لأنَّ هذا الحرفَ (٦) قد كثُر إضمارُه فى كلامهم ، وفى التَّنْزيل ، حتى صار يَجْرى مُضْمَراً ، مَجْراه مُظْهَرا .

★ ★ ★

[هذا آخر الجزء الأول من « كتاب الشعر » لأبى علىٍّ الفارسىّ ، رحمه الله ، بتجزئة محقِّقه ، غفر الله له .
يتلوه – إن شاء الله – فى الجزء الثانى : (باب من حذف المضاف)]

= وابن الحاجب ، أبا على ، فى توجيه كسر « إن » فى هذا الشاهد ، وشدَّد عليه السهيلى ، ونسبه إلى التخليط . راجع الروض الأنف ٣١٤/٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧١/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٤٥/٤ . والمغنى ص ٦٠٣ (الباب الخامس) .

(١) ساقط من ب .

(٢) والتقدير : أول قولى إنى أحمدُ الله ثابتٌ أو موجود . ذكره فى الإيضاح .

(٣) لعله أبو بكر بن السراج ، فكلامه يؤول إلى هذا الذى ذكره أبو على . راجع الموضع السابق من الأصول . وتأمل ما ذكره ابن هشام فى المغنى .

(٤) فى ب : « أحمدُ الله » هنا وفى الموضع التالى ، وانظر التعليق (٦) فى الصفحة السابقة .

(٥) فى ب : « بعض البغداديين » .

(٦) أى القول . وحكى ابن هشام عن أبى على : « حذف القول من حديث البحر ، قل ولا حرج » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٣٨ .



بـاب
من حذف المُضاف (١)

كقولهم : الليلةُ (٢) الهِلالُ ، يريد : الليلةُ ليلةُ الهِلال ، وقوله عَزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (٣) ، وقول الشاعر (٤) :

فهُنَّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائِلِ

من ذلك قولُ العَجَّاج (٥) :

حتَّى إذا ما ليلُه تكشَّفا   مِن الصَّباحِ عن بَرِيمٍ أَخْصَفا

تقديرُه : حتى إذا إظْلامُ (٦) ليلِهِ تكشَّفَ عن بَرِيمٍ أَخْصفَ من ضياءِ الصَّباح ، فمِن الصَّباح : فى موضع نَصْب ؛ لأنه صِفةٌ للأَخْصَف ، قد تقدَّمَتْه (٧) ؛ ألا تَرى أنّ

---

(١) فى ب : « المضاف إليه » .

(٢) يجوز فى « الليلة » الرفع والنصب . راجع الكتاب ٤١٨/١ ، والمقتضب ٢٧٤/٣ ، والأصول ٦٣/١ ، ١٩٤ ، وأوضح المسالك ٢٠٣/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٦٨/١ .

(٣) سورة الأحزاب ٦ . والتقدير : وأزواجُه مثلُ أمهاتهم ، فى تحريمهنّ عليهم ، والتزامهم تعظيمهن . أمالى ابن الشجرى ١٥٧/١ ، ١٧٨ .

(٤) النابغة الذبيانى ، يصف دروعاً صافية . وصدر البيت :

عُلِين بكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً

والكِدْيَوْن : دُهْن من الزيت أو الدسم تُجلى به الدروع . والكُرَّة : البَعَرُ ، وقيل : سِرْقين وتُرابٌ يُدَقُّ ثم تجلى به الدروع . والإضاء : الغُدْران ، واحدها : أضاة – بوزن فَعَلَة – جُمعت على فِعال ، كرَقَبة ورقاب . وهو جمع نادر ، وقياس بابه أن يجمع جمعَ مؤنث سالماً ، نحو : قناة وقنوات ، أو يجمع كَجمع الأجناس ، نحو قناة وقَناً .

ديوان النابغة ص ١٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٧/١ ، ١٧٨ ، والجمان فى تشبيهات القرآن ص ٣٨٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٥ ، والخزانة ١٦٧/٣ – استطرادا عن ابن الشجرى – واللسان (كرر – كدن – أضا) . وقدر ابن الشجرى المضاف المحذوف : « مثلُ إضاء » .

(٥) ديوانه ص ٥٠١ ، واللسان (خصف – برم) .

(٦) فى ب : « ظَلامُ » .

(٧) فى ب : « قدّمَته » .



البياضَ الذى فى الأخصَف إنما هو مِن الصُّبح ، فالأخصَفُ قد جَمع اللَّونَيْن المفترِقَيْن ، اللذين هما السَّوادُ والبياضُ .

والبَرِيمُ – زَعمُوا – كلُّ خَيطٍ يُفْتَل ، لحَقْوِ المرأةِ ، أو لقِلادَة ، وقد اتُّسِع فيه حتى جُعِل الحِزامَ ، وغيرَه ، فالحِزامُ نحو قولِ ابنِ مُقْبِل :

يَجُولُ بَرِيمُها (١)

يصفُها بالضُّمور .

وإنّما أخذ ذلك العَجَّاجُ من قوله عزّ وجلّ : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ (٢) ، وقد تناول ذلك العجَّاجُ فى موضعٍ آخر ، فقال :

وقد رأى بالأُفقِ اشْقِرارا ... وفى جَناحَىْ لَيْله اصْفِرارا
وَصُلَّك بالسِّلْسِلةِ العِذارا (٣)

فاشْقِرارُ الأُفق هو مقاربتُه للبَياض ، وأمَّا الاصفِرارُ : فإنه يريدُ به الاسوِدادَ ، وقيل للاسوِداد الاصفِرارُ ، كما قيل للأسودِ : أصفَرُ ، يدلُّ على ذلك قولُ حُمَيد الأرْقَط :

قد كادَ يَبْدُو وبدَتْ تَباشِرُهْ ... وسَدَفُ الخَيْطِ البَهيمِ ساتِرُهْ (٤)

وما أنشده يَعقُوب [بن السِّكِّيت] (٥) :

كأنَّه بالصَّحْصَحانِ الأَنْجَلِ ... قُطْنٌ سُخامٌ بأيادِى غُزَّلِ

---

(١) جاء هذا فى بيتين لابن مقبل ، من قصيدتين متباعدتين . فالأول قوله :

وجَرْداءَ مِلْواحٍ يجُولُ بريمُها ... تُوَقَّرُ بعد الرَّبْوِ فَرْطاً وتُمْسَحُ

والثانى :

على كلِّ مِلْواحٍ يجولُ بَرِيمُها ... تُبارِى اللِّجامَ الفارسىَّ وتَصْدِفُ

والملواح من الدوابِّ : السريعُ العَطش . وقيل : هو الجيِّد الألواح العظيمُها . وقيل : ألواحه : ذراعاه وساقاه وعضُداه . ديوان ابن مقبل ص ٣٦ ، ١٩٣ .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) ديوانه ص ٤٠٥ .

(٤) البيت الثانى فى اللسان والتاج (سدف) . وقوله « تباشره » يريد : « تباشيره » حذف الياء للوزن . وتباشير الصباح : أوائله .

(٥) زيادة من ب . والبيتان فى إصلاح المنطق ص ٣٨١ ، والألفاظ ص ٦٧١ ، منسوبين إلى جندل بن المثنى الطهوى ، وكذلك فى اللسان (سخم – يدى) . ونسب الزمخشرى البيت الثانى إلى أبى النجم ، الأساس (سخم) ، =



فمن حيثُ وُصِف بأنه بَهِيمٌ وسُخامٌ ؛ يجوز أن يكونَ الاصفرارُ الاسودادَ ، فالبيتان الرائيّان قد دَلاَّ على ما دَلّ عليه الأخصفُ ، فى الفائىّ . فأمّا انتصابُ قوله : « وَصْلَك بالسِّلْسِلة » فمن باب ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ [١] ، وذاك أنَّ فى قوله : « وفى جَناحَىْ لَيْلِهِ » ، يريد ظلامَه – دَلالةً على اتِّصال الشُّقْرةِ بالظَّلام ، فخرج قولُه : « وَصْلَك بالسِّلْسلة » على ذلك ، وأراد أنَّ اتّصالَ الاسوِدادِ بالاشقِرار ، كاتِّصالِ السِّلْسلةِ بالعِذار . وقولُه [٢] :

وَصْلَك بالسِّلْسِلةِ العِذارا

قريبٌ فى المعنى من قولِه : « عن بَرِيمٍ أَخْصَفا » ومثلُ ذلك فى المعنى قولُ ذى الرُّمَّة [٣] :

فأدْلَى غُلامِى دَلْوَه يَبْتغِى بِها   شِفاءَ الصَّدَى واللَّيلُ أدهمُ أبلقُ

أى أعْلَى الأُفقِ أسْودُ ، والأسفلُ أبيضُ ، للصُّبح ، وقد انتظم ذلك قولُ العَجَّاج : « أخصف » .

وقال أبو دُؤاد [٤] :

فلمَّا أضاءتْ لَنا ظُلْمةٌ   ولاحَ مِن الصُّبْحِ خَيْطٌ أنارا

= ولم أجده فى ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة فى الخصائص ٢٦٩/١ ، ومقاييس اللغة ١٤٥/٣ – مع اختلاف فى الرواية – وأمالى ابن الشجرى ٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٥ ، والخزانة ٤٧٩/٧ ، حكاية عن ابن الشجرى .

والراجز يصف سرابًا . والصحصحان : ما استوى من الأرض ، والأنجل : الواسع . والسُّخام ، بضم السين : الليّن الناعم . والسُّخام أيضا : سواد القِدْر ، والفحم . وليس مراداً هنا .

(١) سورة النمل ٨٨ . و « صُنْعَ » منصوب على المصدر المؤكّد ؛ لأنه لما قال عز وجل : ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرَّ السحاب ﴾ دلَّ على أنه صنع ذلك صُنْعا . وهذا رأى سيبويه . راجع الكتاب ٣٨١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣٧/٢ .

(٢) فى ب : « فقوله » .

(٣) ديوانه ص ٤٩٥ ، وتخريجه فى ص ١٩٧٣ . والصَّدَى : العطش .

(٤) ديوانه ص ٣٥٢ ، وتخريجه فيه .



قال بعضُ البصريِّين : يقولون : تَبيَّن خيطُ الصُّبْح : إذا تبيَّن الصُّبْحُ ، ومن ذلك قولُ أبى ذُؤَيْب :

أَمِنْكِ البَرْقُ أَرْقُبُه فهاجـا فبِتُّ إخالُهُ دُهْماً خِلاجا (١)

المضافُ محذوفٌ ، والمرادُ : إخالُ الرَّعدَ حنينَ دُهْمٍ ، مُخْتَلِجةٍ عنها أولادُها ، فهى تَحانٌّ .

والضَّميرُ فى « إخالُه » للرَّعْد ، وإضمارُه فى هذا المَوْضِع جيِّدٌ ؛ لأنَّ ذِكْرَ البَرْقِ الذى جَرَى يدلُّ عليه ، وإذا أُضْمِر الاسمُ حيثُ لم يدُلَّ على إضمارِه ما دَلَّ فى هذا الموضِع ، فإضمارُه هنا أولَى ، فمِن ذلك قولُه (٢) ، وهو الأسودُ بنُ يَعْفُر :

فلن تَعْدَمِى منَّا السَّراةَ ذَوِى النُّهَى إذا قَحَطتْ والمُسْمِحِينَ المَساحِقا (٣)

وقال ذو الرُّمَّة (٤) :

نَجاةٌ تُقاسِى لَيْلَها مِن غُروبِها إلى حيثُ لا يَسْمُو له المُتَقاصِرُ

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب : « قول الأسود » .

(٣) الرواية فى ديوانه – طبعة بغداد ص ٥٣ – « المغالقا » . والمغالق : قداح الميسر . وفى طبعة أوربا ص ٣٠٣ – ضمن الصبح المنير – : « المساحقا » . والمضمر هنا هو فاعل « قحطت » وتقديره : البلاد ، أو السنين . وسيعيد أبو على إنشاده مرة أخرى .

(٤) ديوانه ص ١٠٢٧ . والنجاة : الناقة السريعة . وفاعل « تقاسى » مضمر يعود على الناقة ، و « ليلَها » منصوب على الظرفية . ورواية الديوان « يُقاسى ليلُها » بإسناد المقاساة إلى الليل ، ورفعه على الفاعلية . وبمثل رواية أبى على جاء فى نسخة من الديوان أشار إليها المحقق فى الهامش . والغروب : جمع غَرْب ، وهو الحِدَّةُ والنشاط . ويريد ببقية البيت أن هذه الإبل تأتى المكان الذى يقصر عنه الرجل القصيرُ الهمة ، لا يبلغه إلاَّ رجلٌ بعيد الهمة . ذكره أبو نصر شارح الديوان . وموضع الشاهد فى قوله « له » حيث أضمر للمكان ، ولم يتقدمْ ما يدلُّ عليه . لكن الرواية فى الديوان :

إلى حيث لا يسمو امرؤٌ متقاصرُ

وعليها لا يظهر الاستشهاد .



ومِن حَذْفِ المضافِ فى هذا الشِّعرِ ، قولُه : « أمِنْكِ البَرْقُ » والمعنى : أمِن ناحِيتكِ ؟ أمِنْ دِيارِكِ ؟ وكذلك قولُ الآخر (١) :

لِشَمَّاءَ بعدَ شَتاتِ النَّـوَى ... وقد بِتُّ أخْيَلْتُ بَرْقاً وَلِيفا

أى أخْيَلْتُ لِسُقْعِها (٢) ، أو دارِها ، وكذلك :

أفَعَنْكِ لا بَرْقٌ كأنَّ وَمِيضَهُ ... غابٌ تَسَنَّمهُ ضِرابٌ مُثْقَبُ (٣)

وقولُه :

أمِنكِ بَرْقٌ أبيتُ اللَّيلَ أرْقُبُهُ ... كأنّه فى عِراضِ الشامِ مِصْباحُ (٤)

فقولُه : « وقد بِتُّ » فى موضعِ حالٍ ، وهو متعلِّقٌ بأخْيَلْتُ ، كأنه قال : أخْيلْتُ البَرْقَ بائتاً ، فقدَّمَ ، وهذا ممّا يدلُّ على جوازِ تقديمِ الحالِ ؛ مفردةً كانت ، أو جملةً .

ولِيفاً : مُتَتابِعاً .

ومثلُ قولِه :

فبِتُّ إخالُه دُهْماً خِلاجا

قولُ حَسَّانَ ، يذكُر سَحاباً :

طَوَى أبْرَقَ العَزَّافِ يَرْعُدُ مَتْنُهُ ... حَنِينَ المَتَالِى خَلْفَ ظَهْرِ المُشايِعِ (٥)

---

(١) هو صخر الغىّ الهذلى . والبيت مطلع قصيدة فى شرح أشعار الهذليين ص ٢٩٤ ، وتخريجه فى ص ١٤٠٩ .

(٢) السُّقْع : الناحية ، وهو لغة فى الصُّقْع . وفى اللسان : وكلُّ ناحية سُقْعٌ وصُقْعٌ ، والسِّين أحسن . وفيه أيضا : كلُّ ما يذكر فى ترجمة « صقع » بالصاد ، فالسين فيه لغة .

ويقال : أخيلْتُ : أى رأيت المَخِيلة ، وهى السحابة التى فيها دلائلُ المطر .

(٣) سبق تخريجه قريبا .

(٤) تقدم تخريجه أيضا .

(٥) ديوانه ص ٢٥٤ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : شرح أشعار الهذليين ص ١٧٧ . وأبرق العزاف : ماءٌ لبنى أسد بن خزيمة ، بين البصرة والمدينة . والمتن : الظهر . والمتالى : النُّوق معها أولادها ، ولها معنى آخر سيذكره أبو على والمشايع : الداعى للإبل .

أى طَوَى هذا الغَيْمُ هذا المَكانَ ، يَرْعُدُ مَتْنُه : أى يَرْعُدُ هو ، كما أنَّ قولَه : « يعْسِلُ مَتْنُهُ » [١] : يَعْسِلُ هو ، أو مُعْظَمُه .

وانْتصَبَ [٢] « حَنينَ المَتَالِى » ؛ لأنّ « يَرْعُدُ » يدلُّ على « يَحِنُّ » ، فكأنه قال : يَحِنُّ حَنِينَ المَتالِى ، وكذلك قول أَوْسٍ [٣] :

كأنَّ فيه عِشاراً جِلَّةً شُرُفاً ... هُدْلاً لَهامِيمَ قد هَمَّتْ بإرْشاحِ

المعنى : كأنَّ فى هذا السَّحاب صوتَ عِشارٍ ، أو أصواتَ عِشارٍ ، شُبِّه الرَّعدُ بأصْواتِها ، كما شُبِّه بها فى البيتين الأَوَّلَيْن ، ومن ذلك قولُ أبى ذُؤَيب [٤] :

كأنَّ مَصاعِيبَ زُبَّ الرُّءُو ... سِ فى دارِ صِرْمٍ تَلاقَى مُرِيحا

تَغَذَّمْنَ فى جانِبَيْه الخَبِيـ ... ـرَ لَمَّا وَهَى خَرْجُه واسْتُبِيحا

---

(١) تمامه :

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيه كما عسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

وهو لساعدة بن جُؤَيَّة . شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ ، وتخريجه فى ص ١٤٩٣ ، وزِدْ عليه : التبصرة ص ٧٩٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٤٢ ، ٢/٢٤٨ ، والمقتصد ص ٦٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٣٥ ، وشرح الرضى ١/٤٩٣ ، وشرح أبيات المغنى ١/٩ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى التبصرة . وقد أعاد أبو على إنشاده فى هذا الكتاب . وأنشده أيضا فى الإيضاح ص ١٨٢ ، والبغداديات ص ٥٤٩ ، والشيرازيات ١٥٣ ب . والنحاة يستشهدون بهذا البيت على التوسّع بوصول الفعل « عسل » إلى « الطريق » بدون حرف الجر . والأصل : عسل فى الطريق .

ولَدْن : أى ناعمٌ ليِّن . ويروى « لذٌّ » أى لذيذ . يقول : هذا الرمح إذا هُزّ بالكفّ فهو لذيذ ، أى تلتذّه الكف . والالتذاذ فى التحقيق لصاحب الكفّ . ويعسل : يشتدّ اهتزازه . وعسَلَ الثعلبُ والذئبُ فى عَدْوِه : إذا اشتدّ اضطرابُه .

(٢) على المصدر المؤكّد .

(٣) ديوانه ص ١٧ ، وتخريجه فى ص ١٤٩ . والعِشار : التى أتى عليها عشرة أشهر من حملها : والجِلَّةُ : المسانُّ من الإبل . والشُّرُف : الكبار منها . والهُدْل : المسترخية المشافر . واللهاميم : الغزار . ويقال : رشحت الناقة ولدها ، ورشَّحتْه وأرشحته : وهو أن تحكَّ أصل ذنبه وتدفعه برأسها وتقدّمُه وتقف عليه حتى يلحقها . ويقال أيضا : أرشحت الناقة ، إذا اشتدَّ فصيلُها وقوى . وروى فى الديوان « شعثا » مكان « هدلا » . وجاء بهامشا « شعثا ودُهْماً وسودا » .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٩٨ ، وتخريجه فى ص ١٣٩١ .

والمصاعيب : الإبلُ الصِّعاب لا يُحمَل عليها . زُبّ الرءوس : كثيرة شعر الرءوس ، الواحد : أَزَبّ . =



التقدير : كأنَّ هَديرَ مَصاعيبَ زُبِّ الرُّءوس ، فى دارِ صِرْمٍ ، تَلاقَى الصِّرْمُ مُرِيحاً ، أى إبِلَ مُرِيحٍ ، فالتقت المَصاعِيبُ وإبل المُرِيح ، فتهادَرَتْ ؛ ليكونَ ذلك أَكثَرَ للهَدير ، وأبلَغَ فى زيادة الصَّوْتِ وارتفاعِه .

وتَغذَّمْنَ الخَبِيرَ : أى مَضَغْنَ الزَّبَد ، وقد قِيل : لا يكونُ الزَّبَدُ إلاَّ مع الهَيْج ، فإذا كُنَّ هُيَّجاً تَهادَرُ كان أبْلَغَ للصَّوت .

وتَغذَّمْن : صِفةٌ للمَصاعِيب ، كما كان قولُه : « فى دار صِرْمٍ » صِفةً له .

وخبرُ « كأنَّ » قولُه : « فى جانِبَيْه » ، التقدير : كأنَّ هَديرَ مَصاعِيبَ فى دارِ صِرْمٍ ، تَغذَّمْن ، فى جانِبَىْ هذا السَّحاب ، وفَصَل بخَبَر « كأنَّ » بينَ المفعولِ وفِعْلِه ، وهو أجنبىٌّ منهما ، واستَغْنَى [1] عن جواب « لَمّا » بما فى قوله : « فى جانِبَيْه » ، التقدير : كأنَّ هَديرَ مَصاعِيبَ فى جانِبَىْ هذا السَّحاب ، لمَّا وهى خَرْجُه هَدَرتْ فى جانِبَيْه ، وهذا يدلُّ على أنَّ السَّحابَ يَرعُدُ بعدَ ما مَطَرَ .

وقيل : معنى « وَهَى خَرْجُه » أى كأنَّه انْخَرَق ، فخَرَج منه [الماءُ .

والخَرْجُ : ما خَرَجَ مِنْه ،] [2] مِن الماء .

واستُبِيحا : استباحَتْه الأرضُ .

ومن هذا الباب قولُ الشاعر :

وكُلُّ سِماكِيٍّ كأنَّ رَبابَهُ مَتالِى مُهِيبٍ من بَنِى السِّيدِ أَوْرَدَا [3]

= فى دار صِرْم : أى فى جماعة من الناس . والمريح : الذى يُرِيحُ بإبله إلى أهله . أى كأن هذه الإبل المصاعيب لقيت إبلا قد أُريحت إلى مباءتها ، أى تلاقى الصِّرم من ها هنا وها هنا ، تهدر إبلهم . يشبه بهذا صوت الرعد وحركة المطر . وقوله : « تغذَّمْن » يعنى الإبل المصاعيب . جانبيه : أى جانبى السَّحاب ، أى مضغنه بأفواههن . وخرجه : ما خرج منه . وبقية الشرح يأتيكَ فى كلام أبى على .

(١) فى أ : « فاستغنى » .

(٢) ساقط من ب .

(٣) البيت من غير نسبة فى اللسان (تلا) ، وفيه : « وكل شَماليّ » . والسِّماكىّ : منسوبٌ إلى السِّماك ، النجم المعروف ، وهما سماكان ، رامحٌ وأعزل ، والرامح : لا مطرَ له ، وهو إلى جهة الشمال ، والأعزل : إلى جهة الجنوب ، وهو من كواكب الأنواء ، أى الأمطار . والرباب : السَّحاب .



تقديره : كأنَّ رَعْدَ رَبابِه حَنِينُ مَتالِى مُهِيبٍ ، نَعَمُ بَنِى السِّيد [١] – زَعَمُوا – سُودٌ ، يريدُ أنَّ الغَيْمَ أسْوَدُ .

والمُهِيبُ : الرَّاعِى .

والمَتَالِى : التى نُتِجَ بعضُها وبَقِىَ بعضٌ . ومن ذلك قولُه [٢] :

وصَرَّحَ الموتُ عن غُلْبٍ كأنَّهُمُ جُرْبٌ يُدَفِّعُها [٣] السَّاقِى مَنازِيحُ

التقدير : صَرَّحَ أسبابُ الموتِ ، أى القِتالُ ، عن رجالٍ غُلْبٍ ، صِفَتُهم كَيْتَ وكَيْتَ .

وصَرَّحَ : كَشَفَ . ومثلُ ذلك قولُه عزَّ وجَلَّ : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ [٤] أى تمنَّوْن أسبابَ الموت ، أى لقاءَها ، مِن قبل أن تَلْقَوْها ، وهو القتالُ ومَكائدُه ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾ أى شاهدتم ما كنتم تَمنَّوْنَه ، وحَضَرْتُموه ، فقاتِلُوا الآنَ . فكذلك صَرَّح أسبابُ الموتِ ، ومُعاناةُ القِتالِ [٥] ، عن غُلْبٍ يَحْرِصون على القِتال حِرْصَ هذه الجُرْبِ البَعيدةِ المكانِ من الماء ، على الماء . ومن ذلك قولُ أبى زُبَيْدٍ [٦] :

خارِجٍ ناجِذاهُ قد بَرَدَ المَوْ تُ على مُصْطلاهُ أىَّ بُرُودِ

---

(١) بنو السِّيد : بطنٌ من ضَبَّة . وهم بنو السِّيد بن مالك . والسِّيد : اسمٌ من أسماء الذئب . الاشتقاق ص ١٩٠ .

(٢) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٤ ، وتخريجه فى ص ١٣٧٦ .

والغُلْب : الغِلاظ الأعناق . شبههم بالإبل الجربة ، أى لايُدْنَى منهم . ويُدفِّعها الساق : أى يضربها ، لأن الجُرْبَ لا يَدَعُونها تختلط بالإبل ، يخافون العدوى . والمنازيح : التى تطلبُ الماءَ من مكانٍ نازح ، أى بعيد . يقول : فهؤلاء القوم يغشَوْن الحربَ كما تغشى هذه الإبلُ الماء ، والناسُ يتحامونهم كما يتحامى الساق هذه الإبلَ الجُرب ، لشدّتهم .

(٣) فى ب ، وشرح أشعار الهذليين : « يدافعها » .

(٤) سورة آل عمران ١٤٣ .

(٥) فى أ « ومعناه القتالُ » .

(٦) ديوانه ص ٤٤ ، وتخريجه فى ص ١٦٠ . وجاء فى النسختين : « خارجٌ » بالرفع ، وضبطته بالجرّ من الديوان ، وهو تابعٌ لمجرور « رُبَّ » فى بيت سابق ، وهو قوله :

رُبَّ مستلحِمٍ عليه ظِلالُ المو تِ لهفانَ جاهدٍ مجهودِ

قال ابن قتيبة : « الناجذ : آخر الأضراس . ومصطلاه : يداه ورجلاه ، من اصطلاء النار . وبرود الموت عليهما أن الأطراف منهما تصفر » المعانى الكبير ص ١٢٠٥ ، وأيضا ص ٨٥٩ ، وأفاد المحقق فى هذا الموضع أن ابن قتيبة أخذ شرحه من كتاب « الاختيارين » . وانظر الاختيارين ص ٥٢٢ .



أى ثَبت علاماتُ الموت ، وما يُحْدِثُه الموتُ على مُصْطلاهُ ، من قوله : بَرَدَ لى عليه أَلْفٌ : أى ثَبت عليه ، ولَزِمَه .

وقال ساعِدَةُ (١) :

وحَوافِرٌ تَقَعُ البَراحَ كأنَّما ... أَلِفَ الزِّماعَ بِها سِلامٌ صُلَّبُ

تَقَعُ البَراحَ : مِن قولك : وقَعْتُ الحَدِيدةَ : إذا طَرَّقْتَها بالمِيقَعَةِ ، وهى المِطْرَقةُ ، يقول : [هى] (٢) تَقَعُ البَراحَ ، وهى المُستوِى من الأرض ، بمِثْلِ المِيقَعَة ، والتقدير : كأنَّما أَلِفَ مَواضِعَ الزِّماعِ ، يَأْلَفُها ، أى يَأْلَفُ الحَوافِرَ سِلامٌ (٣) ، ومثلُ ذلك قولُه (٤) :

وصَوَّحَ البَقْلَ نأَّجٌ تَجِىءُ به ... هَيْفٌ يَمانِيَةٌ فى مَرِّها نَكَبُ

أى تجِىء بمَجيئه (٥) هَيفٌ ، فحذَفَ المصدرَ ؛ لدَلالة الفِعلِ عليه ، وأقام المضافَ إليه مُقامَه ، وكذلك التقديرُ ، فى قولِه : « أَلِفَ الزِّماعَ » أى مَواضِعَ الزِّماعِ .

والزِّماعُ : هَناتٌ كالزَّيْتون ، تكونُ خَلْفَ الأَظْلافِ ، وليس للفَرَسِ زِماعٌ .

وأنشد أبو زيدٍ ، فى وَصْفِ ثَوْر :

مُرَدَّفاتٍ على آثارِها زَمَعٌ ... كأنَّها بالعُجاياتِ الثَّآليلُ (٦)

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١١١٧ ، وتخريجه فى ص ١٤٩٣ . قال ابن قتيبة : « البراح : ما استوى من الأرض . تقع : تضرب ، ومنه يقال : وقعت السِّكِّينَ : إذا ضربتَها بالمطرقة . والزِّماع : أصلُه فى الظِّلف فى مؤخّر الحافر ، وهى الزوائد ، كأنها الزيتون . أراد : كأن ذلك الموضع حِجارةٌ صُلّب . وواحد السِّلام : سَلِمَة » المعانى الكبير ص ١٦٧ . وقد شرح أبو على بعض ألفاظ البيت ، ولكنى أثبت شرح ابن قتيبة هنا لأنه فى نَسَق واحد .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى ب : « بإلْفِها ، أى بإلْفِ الحوافرِ سِلاماً » .

(٤) ذو الرمة . ديوانه ص ٥٤ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٤ . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٦٤ أ ، وسيعيد موضع الاستشهادَ منه قريبا .

نأج : أى وقتٌ تنأَجُ فيه الريحُ ، أى تشتدُّ وتُسْرِع . وصوَّح البقلَ نآّج : أى شقَّقه ويبَّسَه والهَيْف : الريح الحارَّة . ونَكَبٌ : أى اعتراضٌ وتحرُّف . واليمانية : الريح الجنوب . يقول : هذه الريح تجىء بدُفعةٍ من ريح أخرى أشدَّ منها .

(٥)فى أ : « بمجيئها » . وأثبت ما فى ب ، والشيرازيات ، وشرح ديوان ذى الرمة ، ومما يذكره أبو على قريبا .

(٦) لعبدة بن الطبيب . نوادر أبى زيد ص ١٥٦ ، وديوانه ص ٧١ ، والتخريج فيه . ومردَّفات : ردف زمعها عجاياتها . والزمع : جمع زَمَعَة ، بالتحريك ، وهى هنة زائدة خلف الظلف – وسبقت – والعجاية : كل عصبة فى يد أو رجل . والثؤلول : الحبة تظهر فى الجلد . وشبه الزمع بالثآليل .



فالمعنى : الموضعُ الذى لو كانت زِماعٌ كانت فيه ، كما أنَّ قولَ أبى النَّجْم ، فى وَصْفِ الظَّلِيم :

يُزَعْزِعُ الجُؤْجُؤَ مِن أَنْقائِهِ (١)

معناه : مِن مَوْضِعِ أَنْقائِه ، أى مِن حيثُ لو كان نِقْىٌ لكان هناك ، وليس للنَّعام مُخٌّ ، قال (٢) :

عَلَى حَتِّ البُرايَةِ زَمْخَرِىِّ السَّـ ـواعِدِ ظَلَّ فى شَرْيٍ طِوالِ

زَمْخَرِىٌّ : أجْوَفُ ، وقال (٣) :

مِن الظِّلْمانِ جُؤْجُؤُهُ هَواءُ

ومِثْلُ تَشْبيهِ ساعِدَةَ الحوافِرَ بالحِجارةِ ، قولُ هُذَلِىٍّ آخَرَ (٤) :

كأَنَّهما إذا عَلَوَا وَجِيناً ومَقْطَعَ حَرَّةٍ بَعَثَا رِجاما

---

(١) المعانى الكبير ص ٣٣٥ . والجؤجؤ : الصدر . والأنقاء : جمع نِقْيٍ ، وهو مُخُّ العِظام وشحمها . قال ابن قتيبة : « فإنه أراد أنه إذا عدا حرَّك جؤجؤه من موضع الأنقاء ، لا أنَّ هناك نِقْياً » .

وأبو على هنا ناقلٌ عن ابن قتيبة ، على ما ترى من وجود هذه الشواهد مجتمعةً فى المعانى الكبير .

(٢) الأعلم الهُذَلى . شرح أشعار الهذليين ص ٣٢٠ ، وتخريجه فى ص ١٤١٣ ، وزِد عليه : المزهر ١/٥٨٥ والحَتُّ : السريع . والبُراية : من بَراهُ السَّيْرُ . قال أبو عبيدة : على حتّ البُراية : على خفيف اللحم من الظِّلمان . والسواعد : مجارى اللبن فى الضرع . قال ابن قتيبة : وهى هنا مجارى المخّ فى عظام الظلين . والشرى : شجر الحنظل . المعانى الكبير ص ٣٣٤ ، وأيضا ص ٣٦٤ .

(٣) زهير . وصدر البيت :

كأنَّ الرحلَ منها فوقَ صَعْلٍ

ديوانه ص ٦٣ ، والمعانى الكبير ص ٣٣٥ ، وتفسير القرطبى ٩/٣٧٨ ، وكتب التفسير ، فى تأويل قوله تعالى : ﴿ وأفئدتهم هواء ﴾ من الآية ٤٣ من سورة إبراهيم .

يقول : كأن الرحل من هذه الناقة فوق ظليم دقيق العنق صغير الرأس . وقال الأصمعى : جؤجؤه هواء : أى أنه منتخب العقل ، وإنما أراد أنه لا عقل له .

(٤) هو صخر الغىّ . شرح أشعار الهذليين ص ٢٩٠ ، وتخريجه فى ص ١٤٠٨ . وقوله : « كأنهما » يريد حمارين . والوجين : الموضع الغليظ المرتفع . ومقطع الحَرّة : حيث تنقطع الحرَّة ، وهى حجارةٌ سُود . والرِّجام : حجرٌ يُشَدّ فى طَرَف الرَّسَن فيُضرب به ماء البئر فتُنَقَّى . وبعثا رجاماً : يعنى يدقّان الأرض بحوافرهما كهذا الرجام وفِعْلِه .



وقال رُؤْبةُ (١) :

يَرْمِى الجَلامِيدَ بجُلْمُودٍ مِدَقْ

وأنشدَ يعقُوبُ :

كذاتِ أحْزانٍ أراحَتْ فَقْدَا   يُهَيِّجُ اللَّيْلُ عليها وَجْدَا (٢)

[التقديرُ] (٣) : أراحَتْ حُزْنَ فَقْدٍ ، فيجوز أن يكونَ الفَقْدُ فَقْدَ حَمِيمٍ بالمَوْت ، أو بالفِراق ، ويجوز أن يكونَ فَقْدَ مالٍ ، فيُرِيحُ اللَّيلُ عليها (٤) حُزْنَ الفَقْدِ . والإراحَةُ فى النَّعَمِ ، من قولِه تعالى : ﴿ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (٥) ، وهى خِلافُ السَّرْح . أى يُرِيحُ عليه اللَّيلُ مكانَ المالِ الحُزْنَ ، وهذا مِثلُ قولِه (٦) :

وصَدْرٍ أراحَ اللَّيلُ عازِبَ هَمِّهِ   تَضاعَفَ فيه الحُزْنُ من كلِّ جانِبِ

أى ردَّ عليه اللَّيلُ من الهَمِّ ما عَزَب عنه بالنَّهار ، بتَشاغُلِه بمحادثةِ الناس ومخالطتهِ لهم .

ويجوز أن يكون « الفَقْدُ » مصدراً فى موضع الحال ، فيمَن قاس ذلك ، والمفعولُ محذوف ، كأنه : يُرِيح الحزنُ فاقدةً .

وقال الفَرزدقُ (٧) :

لعلَّك فى حَذراءَ لُمْتَ على الذى   تَخيَّرتِ المِعْزَى على كلِّ حالِبِ
عَطِيَّةَ (٨) أوْذِى شَمْلَتَين كأنَّهُ   عطيَّةُ زَوْجٌ للأَتانِ وراكِبِ (٩)

---

(١) ديوانه ص ١٠٦ ، والجمهرة ١/٧٥ ، والتهذيب ٨/٢٧٠ ، واللسان (دقق) . والمِدَق ، بكسر الميم : ما دققت به الشيء . ويقال : حافِرٌ مِدَقٌّ : أى يدقُّ الأشياء ، كقولك : رجلٌ مِطْعَن . وفى ضبطه وتصريفه كلام ، تراه فى اللسان .

(٢) لرؤبة أيضا . وهما فى ديوانه ص ٤٢ ، بتقديم وتأخير .

(٣) سقط من أ .

(٤) فى أ : « عليه » .

(٥) سورة النحل ٦ .

(٦) النابغة الذبيانى ص ٤١ . وفى أ : « فضاعَفَ فيه الحُزْنَ » . وما فى ب مثله فى الديوان .

(٧) ديوانه ص ١١٤ ، والنقائض ص ٨١٧ .

(٨) عطية : مخفوض على البدل أو عطف البيان من « الذى » .

(٩) ضبط فى أ « وراكبُ » برفع الباء ، ولم يضبط فى ب . والقافية مجرورة كما ترى . وقال فى النقائض : =



التقديرُ : لعلَّك فى لَوْمِ تَزْويجِ حَذْراءَ ، فتُضيفُ المصدرَ الأوَّلَ إلى المفعولِ به ، وتُضِيفُ المصدرَ الثانىَ أيضاً إلى المفعول . والمعنى : لعلَّك فى لَوْمِ زِيقِ بن بِسْطامٍ ، على تزويجه إيَّاى حَذْراءَ ، لُمْتَه على تَزْويجه (١) الذى تَخيَّرتْه المِعْزَى ، والذى تخيَّرتْه المِعْزَى ، عَطِيَّةُ ، أبو جَريرٍ .

وقولُه : « أوْ ذِى شَمْلَتَيْن » تقديره : أو لَوْمُ تزويجِ ذى شَمْلَتَيْن ، أو إنكاح ذى شَمْلَتَيْن . وذو شَمْلَتَيْن : جَريرٌ .

ومثلُ ذلك فى حَذْفِ اسمَيْن ، فى الإضافة ، ما أنشد أحمدُ بن يحيى ، فى صِفة خَيْلٍ :

لَمَّا رأَوْهُـنَّ مِن الأَحْدابِ يُثِرْنَ مِن كلِّ مليعٍ هابِ
نَبْثاً بأَيْدِيهِنَّ كالكِبابِ (٢)

قال أحمدُ : قولُه : « كالكِباب » شَبَّه يدَيْها فى عَدْوِها ، بسُرعة يَدَى امرأةٍ تكُبُّ الغَزْلَ ، فهذا على تأويله على حذفِ المضاف ؛ لأنَّ المعنى على هذا : نَبْثاً ككَبِّ الكَبَّابةِ الكِبابَ .

ويَحْتَمِلُ غيرَ ما قال ، وهو أن يكونَ ما يَنْبِشْن بأيديهنَّ ويَقْتلِعْنه بحَوافرِهنَّ كالكِباب ، كقول الآخَر (٣) :

يَنْبِشْنَ نَبْثاً كالجِراءِ الأَطْفالْ

= « وراكب خفضه على نعت رجل » و « رجل » هذا المنعوت ، جاء فى تقديره قبل ، حيث قال : « وقوله الذى تخيرت المعزى على كل حالب أوْ على ذى : يريد وعلى رجلٍ ذى بردتين كأنه عطيةُ زوجٌ للأُتان » . وقد ضبط « زوج » فى الديوان والنقائض بالجرّ . وفى ظنى أن الصنعة النحوية فى هذا البيت بعيدة عما يريد الفرزدق ! ولابدّ من تأمل القصيدة كلها ، وسياقِ البيتين فيها .

(١) فى ب : « تزويج » .

(٢) الأحداب : جمع حَدَب ، بالتحريك : وهو غليظُ الأرض ومرتفعها ، والحَدَبُ أيضا : حَدُورٌ فى صَبَب ، كحَدَب الريح والرمل . والمليع – بالعين المهملة – الفسيح الواسعُ من الأرض ، وسمّى مليعًا لمَلْعِ الإبل فيه ، وهو ذهابُها وسرعَتُها . ويقال : موضعٌ هابى التراب ، كأن ترابَه مثل الهباء فى الرقة . والهابى من التراب : ما ارتفع ودقَّ . والنبث مثل النبش ، وهو الحفر باليد . والكباب : مِن كبِّ الغَزْل : جعله كُبَّةً ، والكُبَّة : الإبل العظيمة . والكُبّ : الشىء المجتمع من ترابٍ وغيره ، وكُبَّةُ الغَزْل : ما جُمِع منه ، مشتقٌّ من ذلك .

(٣) هو دُكَيْن الراجز . المعانى الكبير ص ٦٣ ، ١٧٩ . والجراء بكسر الجيم : جمع جِرْو ، بالكسر أيضاً ، على الأفصح – والفتح والضم لغة – وهو ولد الكلب والسباع . قال ابن قتيبة : أى يقلعن بحوافرهنّ من الطين مثل الجِراء .



وقال بِشْرٌ (١) ، يصف ثَوْراً :

وَمَرَّ يُـبارِى جانِبَيْـه كأنَّـه ... على البِيدِ والأَشْرافِ عُشْوَةُ مِقْبَسِ

يُبارِى جانِبَيْه : أى ظِلَّ جانِبَيْه عن يمينٍ وشِمال ، قال الأَحْوَلُ : كلَّما رآه ظَنَّ أنه شىءٌ .

والأَشْرافُ : الجِبالُ .

والعُشْوَةُ (٢) : النارُ . وهذا فى المعنى كقولِ الآخر ، إلاّ أنه يَعْنى فَرَساً :

أَقْبَلَ يَخْتالُ علَى ظِلِّـهِ ... يَذْهَبُ فى الأَدْنَى وفى الأَبْعَدِ (٣)

ومِن هذا أخذ المُحْدَثُ قولَه :

جَوادٌ ثَنى غَرْبَ الجِيادِ بِحَدِّهِ ... فظَلَّ يُبارِى ظِلَّهُ وهْوَ أَوْحَدُ

وقال امرؤ القيس (٤) :

فظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ مِن بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

القولُ فيه : أنه على حذفِ المُضافِ ، وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَه ، كأنه : من بَيْنِ مُنْضِجٍ ، أو مُتَّخِذِ قَدِيرٍ ؛ ألا تَرَى أنَّ « بَيْنَ » ها هنا تقتضى الإضافة إلى اثنين مُتَجانِسَيْن ؛

---

(١) ديوانه ص ١٠٤ ، وتخريجه فيه .

(٢) وقوله : « عشوة مِقْبَسٍ » فالمِقْبَس والمِقْباس : ماقُبِست به النار . والقَبَسُ : النار ، والقبس أيضا : الشعلة من النار . ويقال كذلك : عُشْوة القابس .

(٣) البيت من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ٢٩ ، وروايته :

يضرب عِطفيـه إلى شأوه ... يذهب فى الأقربِ والأبعـدِ

وهو من غير نسبة أيضا – مع ثلاثة أبيات – فى العقد الفريد ١٧٦/١ ، عن الأصمعى ، وروايته :

أقبـل يختـال على شأوه ... يضرب فى الأقرب والأبعـد

(٤) ديوانه ص ٢٢ ، ومعانى القرآن ٣٤٦/١ ، وشرح القصائد السبع ص ٩٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٢٣ ، والمغنى ص ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، وشرح أبياته ١٣/٧ – ١٥ ، وفيه حكايةٌ عن كتابنا ، وشرح الأشمونى ١٠٧/٣ . والصفيف : اللحم المصفوف على الحجارة لينضج . والقدير : اللحم .

من حيث كان تَبْييناً للطُّهاة ، فإذا كان كذلك ، علمتَ أنه مِثْلُ : ﴿ وَٱسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ (١) ، وعلمتَ أيضاً أنَّه لا حُجَّةَ فيه لِمَن أجاز : هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو ؛ إذِ « القَديرُ » ليس بمعطُوفٍ على « الصَّفِيف » ، إنما هو معطوفٌ على الاسمِ المُشارِك فى « بين » وإنما حذَفَ اسمَ الفاعِلِ ، وأقامَ المضافَ إليه مُقامَه ؛ لأنَّ « بَيْنَ » تَقْتضيه ، وفى الكلام دلالةٌ على حَذْفِه ، من حيثُ ذكَرْنا ، ومن ذلك ما أنشد سيبويه (٢) :

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ

يرفع (٣) « الضامِر » على تقدير الوصفِ للاسمِ المُبْهَم ، وأنشد غيرُه بعد هذا البيت :

والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

---

(١) سورة يوسف ٨٢ . وجاء فى أ : « وسَلِ » ولم يُعْرَف فى قراءة ، ولم يأت فى كلامهم . قال فى اللسان عن « سَأَل يَسْأَل » : « وقد يخفف فيقال : سَاَل يَسَالُ ... والأمر منه سَلْ بحركة الحرف الثانى من المستقبل ، ومن الأول : اسأَلْ . قال ابن سيده : والعرب قاطبة تحذف الهمز منه فى الأمر ، فإذا وصلوا بالفاء أو الواو همزوا ، كقولك : فاسأَلْ واسأَل » .

ويلاحظ أنه قد جاء فى ب : « سل القرية » بغير واو ، وكذلك فيما حكاه البغدادى فى شرح أبيات المغنى ، نقلا عن كتابنا ، وهو صحيح ، على مقتضى كلام ابن سيدة . لكن النحاة واللغويين جميعا يستشهدون لحذف المضاف بهذه الآية وفى صدرها الواو . وكذلك استشهد أبو على ، فى البغداديات ص ٢٠٥ ، والبصريات ص ٥٢٢ .

وإذا كان المحققون قد أجازوا حذف الواو والفاء وثم من أوائل الاستشهاد – لأنه قد جاء فى كلام الفصحاء كالإمام الشافعىّ – فإن هذا لا ينبغى أن يُصار إليه إلا إذا أجمعت عليه النُّسَخ ، بما يرجِّح أنه استعمال المؤلف .

(٢) الكتاب ١٩٠/٢ ، والأصول ٣٣٩/١ ، والشاهد ينسب إلى خُزَز بن لَوْذان ، وإلى خالد بن المهاجر . راجع الأغانى ١٩٩/١٦ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، ٥١٣ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، والتبصرة ص ٣٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٠/٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢٧١/١ ، والخزانة ٢٢٩/٢ – ٢٣٤ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى تلك الكتب ، وأنشده أبو على فى البصريات ص ٤٢٤ .

والضامر : الذى دَقَّ وقلَّ لحمه . والعَنْس ، بفتح العين وسكون النون : الناقة الصُّلبة الشديدة . والرحل : كل شئ يُعَدُّ للرحيل من وِعاءٍ للمتاع ومركبٍ للبعير وحِلْسٍ ورَسَن ، وجمعه : أرحُلٌ ورِحال . والأقتاب : جمع قتب بالتحريك ، وهو رحلٌ صغيرٌ على قدر السَّنام . والحِلْس ، بكسر الحاء المهملة : كِساءٌ يُجعل على ظهر البعير تحت رحله ، والجمع : أحلاس .

(٣) فى ب : « برفع » .



والقولُ فى جَرّ « الرَّحْلِ » أنه (١) على ما دَلَّ عليه ما تقدَّم ؛ لأن قولَه : « ياذا الضامِرُ » يدلُّ على أنه صاحبُ ضامِرٍ ، فحَمَل « الرَّحْلَ » على مادَلَّ عليه هذا الكلامُ من الصَّاحب .

وحُكِيَ عن بعض النَّحويِّين ، أنه لمَّا قال : « يا صاحِ » أضمر « الصاحبَ » ، فكأنه قال : يا صاحبَ الرَّحْلِ (٢) .

والقولُ الأوَّلُ أبْيَنُ ؛ ألا تَرَى أنَّ كَوْنَه صاحِباً للمُنادَى ، لا يدُلُّ على أنه صاحبُ رَحْلٍ ، كما يدلُّ قولُه : « يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ » على أنَّ له عَنْساً .

فإن قلتَ : فإنَّ « صاحِباً » لمَّا جَرَى ذِكْرُه ، حَسُنَ أن يُضْمَرَ .

قيل : فيما (٣) ذكرْناه أيضاً قد جَرَى ذِكْرُه ، فقد استَوَيا فيما ذكرْتَ ، مِن جَرْيِ الذِّكْرِ ، واخْتَصَّ « يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ » بما ذكَرْنا من الدَّليل .

فأمَّا مَن جَعلَ « ذا » فى معنى الصاحِب ، دونَ الاسم المُبْهَم ، فإن « العَنْسَ » على قوله ، عَطْفٌ (٤) على « الضامِر » ، كقوله : « فى قَرْقَرٍ قاعٍ » (٥) ، [ونحو ذَلك] (٦) ومن ذلك ما أنشده سيبويه (٧) :

سَرَى بعدَما غارَ الثُّرَيَّا وبَعْدَما ... كأنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ

---

(١) فى الخزانة : « أنه معطوفٌ على ... » وحكاه عن كتابنا .

(٢) عبارة البغدادى أبين ، قال : « قال بعض النحويين : إن أصلَه وياصاحبَ الرحل ، فحذف صاحب ، لدلالة قوله : ياصاح ، عليه ، وبقى الجرُّ على حاله » . ثم أورد تعقُّبَ أبى على .

(٣) فى أ : « فما » .

(٤) عطف بيان .

(٥) هذا جزء من بيت ، أنشده أبو على قريبا ، منسوباً لعمران . وهو قوله :

إن أنت لم تُبْقِ لى لحماً ولا لَبَناً ... ألفيتَنِي أعْظُماً فى قَرْقَرٍ قاعِ

ولم أجده فى شعر عمران بن حطان ، المنشور ضمن شعر الخوارج ، مع وجود قصيدة له ، من بحر البيت وقافيته . انظر شعر الخوارج ص ٢٣ . والبيت من غير نسبة فى المخصص ٣٠/١٠ ، عن أبى على . وأنشد أبو على موضع الشاهد ، من غير نسبة فى الشيرازيات ٦٢ أ .

والقرقر : الصحراء البارزة . والقاع : أرض واسعة سهلة مطمئنة ، لا حصى فيها ولا حجارة ، ولا نبات .

(٦) زيادة من ب .

(٧) الكتاب ٤٠٥/١ ، ولم ينسبه ، وأنشده عنه المرزوقى فى الأزمنة والأمكنة ٣٠٦/١ ، وابن فارس فى =



تقديره عِندى : كأنَّ الثُّريّا حِلَّةَالغَوْر فوقَ (١) مُنْخُلٍ ، فحذَفَ المضافَ ، والخبرُ « مُنْخُلٌ » ، أى دونَها مُنْخُلٌ .

فأمَّا « حِلَّةَ الغَوْرِ » على إنشادِ سيبويه ، فهو ظَرفٌ (٢) عَمِل فيه ما فى « كأنَّ » من معنى الفِعل ، والخَبرُ « مُنْخُلٌ » ، كما أنَّ « حَلَّتِ الغَوْرَ » فى إنشاد مَن أنشَدَ ذلك مِن البغداديِّين ، فى موضع نَصْبٍ على الحالِ ، أو صِفةِ منصوبٍ ، ينتصب على الحالِ ، فى قولِ أبى الحسن .

فأمَّا (٣) تقديرُ حذف المضافِ منه ؛ فلأنَّه وصَفها بأنَّها خفيَّةٌ ، وخَفاؤها لأحدِ شيئين (٤) ؛ إمَّا لظُلْمةٍ أومعنًى عارِضٍ فى الوقْت ، أو لجَدْبٍ تَغيَّر له الأُفُقُ ، فلا تَتبيَّنُ له النُّجومُ ، كقوله :

كعَيْنِ الكلبِ فى هُبَّى قِباعٍ (٥)

= المقاييس ٢٣/٢ ، والمجمل ص ٢١٨ ، وكذلك المرتضى الزَّبيدى ، فى التاج (حلل) ، لكنه نسبه إلى بشر بن عمرو بن مرثد .وأنشده أبو على من غير نسبة أيضا ، فى البصريات ص ٥٠١ . وبشر بن عمرو هذا : أحد بنى قيس بن ثعلبة ، وهو زوج الخرنق أخت طرفة .

والشاعر يصف طارقاً سرى ليلاً بعد أن غارت الثُّريا فى أول الليل ، وذلك فى استقبال زمن القيظ . وشبَّه الثّريا فى اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل . والغور : مصدر غار ، أى غاب .

(١) فى ب : « فَرْقَ » .

(٢) قال فى الكتاب : « يقال : هو حِلَّةَ الغَوْر ، أى قَصْدَه » .

(٣) فى أ : « وأما » .

(٤) فى أ : « أمرين » .

(٥) صدره ، وهو فى ذكر فلاة :

يكون بها دليلَ القومِ نَجْمٌ

ونسبه ابن قتيبة إلى أبى حية . المعانى الكبير ص ٢٣٦ ، وهو فى ديوان أبى حيَّة النميرى ص ١٥٦ ، بيتًا مفردا ، وتخريجه من المعانى الكبير ، واللسان (هبب – هبا) فقط . وهو أيضا من غير نسبة فى الحيوان ٣١٧/١ ، وشروح سقط الزند ص ٤٩٩ ، ومجمع الأمثال ١٦٤/٢ ، فى شرح المثل : « كعين الكلب الناعس » ، والتهذيب ٤٥٦/٦ ، والمحكم (هبب – هبى) ٧٩/٤ ، ٣١٦ . قال ابن قتيبة : « هذه الأرض جدبة ذات غُبْرة ، لا تُبْصَر فيها النجوم ، فينظر الدليل إلى النجم الذى يهتدى به ، كأنه عينُ الكلب ، إنما يبدو له منه شئٌ يسير ، كأنه عين الكلب ، لأن الكلب ناعِسٌ أبدًا مُغْضٍ . « فى هُبَّى » يعنى النجم فى نجومٍ هُبَّى ، وهى التى تراها مظلمةً من القتام ، والواحد هابٍ ، مثل غازٍ وغُزًّى . قِباع : قد قبَعَتْ فى الغبار ، دخلت فيه ، ويقال للقنفذ إذا أدخل رأسَه : قد قبع » . =



ومثلُ ذلك :

وليلٍ فيه تَحْسِبُ كلَّ نَجْمٍ ... بَدا لَكَ مِن خَصاصَةِ طَيْلَسانِ

يعنى مِن فُرْجةٍ ، فلا يَتَبيَّنُ تَبيُّنَه ولا ساتِرَ بينَهما ، ومثلُ ذلك فى المعنى ما أنشدَه أحمدُ بن يحيى :

كأنَّ الثُّريَّا مُنْخُلٌ فوقَ ظُلَّةٍ ... تُراقِبُها عينى ولستُ بنائمِ

يريدُ : لا يُرَى منها إلاَّ كما يُرَى ما بعدَ المُنْخُلِ من ثُقْبِه ، فكأنَّ بينَه وبينَ السَّماءِ سِتْراً ، ومثلُ ذلك فى المعنى قولُ الشَّمَّاخ (١) ، إلاَّ أنه فى صِفة الفَجْر ، وابتداءِ ظُهورِ [ضياء] (٢) الشَّمس :

إلى أن يشُقَّ الصُّبحُ فيه كأنَّه ... قميصٌ بَدا مِن خَلِّ ساجٍ مُفَرَّجِ

وقال ابنُ مُقْبِل (٣) :

أَجَبْتُ بنى عَيْلانَ والخَوْضُ دُونَهُمْ ... بأضْبَطَ جَهْمِ الوَجْهِ مُخْتَلِفِ الشَّجْرِ

التقدير : أجبْتُهم بجَوابِ أضْبَطَ ، ألا تَرَى أنّ الأضْبَطَ لا يكون جَواباً ، وإنّما يكون الجوابُ كلاماً ، أو ما قام مَقامَه .

وقوله : « مختلِف الشَّجْرِ » التقدير : مُختلِف أنْيابِ الشَّجْرِ ، فأضافَ الأنيابَ إلى

= و « هُبَّى » أتى فى بعض مصادر التخريج هكذا بتشديد الباء بغير تنوين . والصحيح « هُبًّى » بالتشديد مع التنوين ، لأنه من (هبو) ، ومفرده « هابٍ » مثل غازٍ وغُزًّى ، كما قال ابن قتيبة ، فالألف لام الكلمة انقلبت عن حرف العلة ، وإنما يمتنع التنوين ، إذا كان من (هبب) تكون لألف زائدة للتأنيث . أفاده العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى ، رحمه الله ، فى حواشِيه على المعانى .

(١) لم أجده فى ديوان الشمّاخ المطبوع ، مع وجود قصيدة فيه من بحر البيت وقافيته . والساج : الطيلسان . وخَلُّه : أى خِلاله .

(٢) زيادة من ب .

(٣) ديوانه ص ١١٠ . والخَوْضُ : المشىُ فى الماء . ويقال : رجلٌ أضبطُ ، أى يعمل بيديه جميعا ، وأسدٌ أضبط ، يعمل بيساره كعمله بيمينه . والمراد هنا الأسد ، على ما يأتى فى كلام أبى على . والشجر : مَفْرَجُ الفم ، وقيل : مؤخّره . وقيل : هو ملتقى اللهزمتين ، وقيل : هو ما بين اللَّحيين .



الشَّجْر ، لمَنْبِتِها عليه ، فأمّا الشَّجْرُ فلا يَخْتلِفُ ، وإنّما يريدُ الالتواءَ والعَصَلَ الذى فى أنْيابِ السَّبُع .

وقال الأسْود بن يعفُر [١] :

أرضٌ تخيَّرها لِطِيبِ مَقِيلِها كعبُ بن مامةَ وابنُ أُمِّ دُؤَادِ

كعبُ بن مامةَ : الجَوادُ ، وابن أُمِّ دُؤادِ : قيل : هو أبو دُؤادِ ، الشاعرُ ، وهما جميعاً مِن إيادٍ . واسمُ أبى دُؤادٍ جاريةُ ، فالتقدير : ابنُ أمّ أبى دُؤاد ، فحذَفَ « الأبَ » ، ونظيرُ هذا ، فى حذفِ المُضاف قولُ الآخَر [٢] :

عشيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّون بَعْدَما قَضَى نَحْبَه فى مُلْتَقَى القومِ هَوْبَرُ

وقد جاء فى الشِّعر أبياتٌ مِثلُ ذلك ، فى حذفِ المضاف [٣] ، مع أنّه يؤدِّى حذفُه إلى الإلْباس [٤] ، فابنُ أمِّ دُؤادٍ هو أبو دُؤادٍ ، ومثلُه فى حذف المُضاف أيضاً قولُ الأسْوَد [٥] :

والبِيضُ يَرْمِينَ القُلُوبَ كأنَّها أُدْحِيُّ بينَ صَرِيمةٍ وجِمادِ

---

(١) ديوانه ص ٢٧ ، وتخريجه فى ص ٧٤ ، وهو فى الخزانة ٣٧١/٤ – استطرادا – عن كتابنا .

(٢) ذو الرمة . ديوانه ص ٦٤٧ ، وتخريجه فى ص ١٩٨٤ ، وزد عليه : المقرب ٢١٤/١ ، ٢٠٤/٢ ، وشرح الجمل ص ٥٧٩ ، وضرائر الشعر ص ١٦٧ ، والثلاثة لابن عصفور ، كما ترى . وفى حواشى الضرائر فضل تخريج .

وأراد ذو الرمة : يزيد بن هوبر الحارثى ، فقال : « هوبر » للقافية . وعلى تقدير أبى علىّ ينبغى أن يكون المحذوف « ابن » فقط . كأنه كان « ابن هوبر » .

(٣) فى النسختين : « المضاف إليه » . وهو خطأ ؛ لأن الكلام كله فى حذف المضاف . ويؤكده ما حكاه البغدادى عن كتابنا فى هذا الموضع ، وهو : « قد جاء فى الشعر أبياتٌ فيها حذف مضاف مع أنه يؤدى حذفه إلى الإلباس » . الخزانة ٣٧١/٤ .

(٤) فى ب : « الالتباس » . وما فى أ مثله فى الخزانة ، كما سبق . قال البغدادى : « والصواب ما فى الكشاف من أنه لا إلباس فيه ؛ فإن الإلباس وعدمه إنما يكون بالنسبة إلى المخاطب الذى يلقى المتكلم كلامه إليه ، لا بالنسبة إلى أمثالنا ، فإنه وإن كان عندنا من قبيل الإلباس ، مفهومٌ واضح عند المخاطب به فى ذلك العصر » . وانظر الكشاف ٢٤٨/١ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ﴾ آية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) ديوانه ص ٣٠ ، وتخريجه فى ص ٧٤ . والأُدحىُّ : الموضع تَدْحُوه النعامةُ برِجْلِها لتبيضَ فيه . والصريمة : القطعة من الرمل . والجماد : ما غلُظ من الأرض وارتفع ، ولم يبلغ أن يكون جبلا .



أى كأنَّها بَيْضُ أُدْحِىٍّ نَعامٍ ؛ أَلا تَرَى أنهنَّ يُشَبَّهْنَ بالبَيْض ، لا بالأَداحِىِّ [١] ، كما قال الرَّاعى [٢] :

كأنَّ بَيْضَ نَعامٍ فى مَلاحِفِها إذا اجْتلاهُنَّ قَيْظٌ حَرُّه وَمِدُ

والمعنى فى تَشْبيهِهنَّ بالبَيْض ، أنهنَّ مَصُوناتٌ لا يُبْتَذَلْنَ ولا يُمتَهنَّ .

وقال الأَسْودُ [٣] :

بمُقَلِّصٍ عَتِدٍ جَهِيرٍ شَدُّهُ قَيْدِ الأَوابِدِ والرِّهانِ جَوادِ

قَيْد الأَوابِدِ : يَحْبِسُها ، والتقدير : قيدِ الأَوابدِ وأفراسِ الرِّهان ، ومعنى قَيْدِ الرِّهانِ : أَنَّه [٤] فى استيلائه عليهنّ ، بسَبْقه إيّاهُنّ ، بمنزلةِ القَيْدِ لهنَّ ، ومثلُ ذلك فى المعنى قولُ الهُذلىّ [٥] ، فى الحِمار وآتُنِه :

كأنَّ الطِّمِرَّةَ ذاتَ الطِّما حِ مِنها لضَبْرتِه بالعِقالِ

---

(١) فى ب : « بالأُدْحِىّ » .

(٢) ديوانه ص ٨٣ . والملاحف : جمع ملحف ، وهى الملاءة التى يُتَغطَّى بها . والومد : لَثَقٌ نَدًى يجىءُ فى صميم الحرّ مِن قِبَل البحر مع سكون ريح ، وهو يؤذى الناسَ جدًّا لنتن رائحته . وهو ما يُعرف الآن بالرطوبة ، وأكثر ما يوجد بسواحل البحر الأحمر .

(٣) ديوانه ص ٣١ ، وتخريجه فى ص ٧٦ . ويقال : فرسٌ مقلِّص ، بكسر اللام : طويل القوائم ، منضمّ البطن . وقيل : مُشْرِفٌ مُشَمِّر ، أى عالٍ مجدٌّ فى سيره . ورواية الديوان : « بمشمِّر » قال فى شرح المفضليات ص ٤٥٦ « ويروى بمقلص» . ويقال : فرسٌ عَتَدٌ وعَتِدٌ ، بفتح التاء وكسرها : أى شديدٌ تامُّ الخَلْق ، سريعُ الوَثْبة ، مُعَدٌّ للجرى ، ليس فيه اضطراب ولا رخاوَة . و « جهير » هكذا جاء فى النسختين ، بالراء . وصوابه بالزاى « جهيز » كما جاء فى الديوان ، وشرح المفضليات . ويقال : « فرسٌ جهيز الشدّ : أى سريع العدو » اللسان (جهز) وأنشد البيت . والأوابد : الوحش ؛ الحمير والبقر والظِّباء . والرهان : المخاطرة . والجواد : الكثير العَدْو . وقال أبو عبيدة : يقال : قيد الأوابد ، وقيد الرهان ، وهو الذى كأن طريدته فى قيدٍ إذا طلبها . المعانى الكبير ص ٢٤ .

(٤) فى أ : « أنهم » .

(٥) أمية بن أبى عائذ الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٥٠٥ ، والمعانى الكبير ص ٢٦ . والآتن : جمع الأتان ، الأنثى من الحمير ، وهو بالمد : جمع قلة ، مثل عناق وأعنق ، ويجمع فى الكثرة على أُتُن ، بضمتين .

وقال ابن قتيبة : « الطمرة : المشرفة ، ومنه يقال : طمر الجرح ، إذا نتأ وورم ، ومنه يقال : وقع من طَمار ، إذا وقع من مكان مشرف . وذات الطماح : التى تطمح فى العَدْو ، تُبْعِده . والطماح : الارتفاع . يقول : إذا وثب هذا الحمار فكأن الأتان التى طمحت فى عَدْوِها فى عِقالٍ من إدراكه إياها . والضَّبْر : أن يجمع قوائمه ويَثِب » .



وأنشد أبو زيد (١) :

شَبَّهْتُ قُلَّتَهُمْ فى الآلِ إذْ عَسَفُوا حَزْمَ الشُّرَيْفِ تَبارَى فَوْقَه زُمَرا
عَوْمَ الصَّرارِىِّ فى غَبْراءَ مُظْلِمةٍ تَعْلُوه طَوْراً ويعلُو فَوْقَها تِيَرا

قُلَّتُهم : معناه القُلَّةُ التى هم عليها .

والضَّمير فى « تَبارَى » للإبِل .

والمعنى : شَبَّهتُ عَوْمَ قُلَّتِهم عَوْمَ سُفُنِ الصَّرارِىّ ، فى لُجَّةٍ غَبراءَ مُظْلمةٍ من الموج ، ألا تَرَى أنَّ القُلَّةَ لا تُشبَّه بالعَوْمِ ، وإنَّما يُشَبَّهُ عَوْمُ شئٍ بعَوْم شئٍ آخَرَ ، وقال :

لِمَن الظَّعائنُ سَيْرُهُنَّ تَدافُعٌ عَوْمَ السَّفِينِ تَفِيضُ منها الأنفُسُ (٢)

فهذا (٣) المعنى فى الشِّعرِ كثيرٌ ، وبها يُشَبَّهُ فى الآل ؛ لأنَّها فى مرآةِ العَين كذاك ، قال (٤) :

تَرَى قُورَها يَغْرَقْنَ فى الآلِ مَرَّةً وآوِنةً يَخْرُجْنَ مِن غامرٍ ضَحْلِ

وقوله : « تَبارَى فوقَه زُمَرا » أى تَتبارَى الإبلُ فوقَها ، فأضْمَر الإبِلَ ؛ لدلالةِ الحالِ

---

(١) النوادر ص ٤٢١ . ونسبهما لخليفة بن حمل الطهوى وهو ذو الخِرق ، والبيت الثانى فى اللسان (صرر) منسوباً له . والقُلَّة : أعلى الجبل ، وقلَّة كلِّ شئ : أعلاه ورأسه . والآل : السراب . وعسفوا : من العَسْف ، وهو السيرُ بغير هداية ، والأخذ على غير الطريق . والحزم : ما غلظ من الأرض وكثرت حجارته وأشرف حتى صار له أقبال ، لا يعلوه الناس والإبل إلاَّ بالجهد . وفى بلاد العرب حزوم كثيرة ، ذكر منها ياقوت عدة ، معجم البلدان ٢٥٢/٢ . والشريف : تصغير شرف ، وهو الموضع العالى . وقال ابن السكيت : الشرف : واد بنجد ، فما كان عن يمينه فهو الشرف ، وما كان عن يساره فهو الشريف . معجم البلدان ٣٤١/٣ ، واللسان (شرف) . والصرارىّ : المَلّاح ، يستعمل مفردا ومجموعا ، والمراد هنا المفرد . ويقال : فعل ذلك تارةً بعد تارة ، أى مرَّةً بعد مرَّة . والجمع تاراتٌ وتِيَرٌ .

(٢) عجزه من غير نسبة فى المنصف ٨٩/٣ ، عن أبى علىّ .

(٣) قبله فى ب : « ويروى تفيظ » .

(٤) ذو الرمة . ديوانه ص ١٤٨ ، وتخريجه فى ص ١٩٤٦ ، وسيعيد أبو على إنشاده . والقور : الجبال الصغار ، الواحد قارة . والضمير فى « قورها » يرجع إلى « غبراء » فى البيت السابق ، وهى الأرض . والآل : السراب . و « غامر » هو السراب أيضا ، لكنه وصفه بضحل ، أى إنه قليل ليس بشئ .



عليها ، كما قال :

إذا ما المَطايَا بالنَّجاءِ تَبارَتِ (١)

وهذا كما حكاه (٢) من قولِهم : « إذا كان غداً فائْتِنِى » .

وقولُه : « تَعْلُوه طَوْراً » أى تعلو الغَبْراءُ المُظْلِمةُ ، والمعنى : ماءُ اللُّجَّةِ الغَبْراء ، وقال : « تَعْلُوه » ؛ لأنه جَعَل المُضمَرَ سَفِيناً ، كتَمْرةٍ وتَمْرٍ .

« ويعلُو فَوْقَها تِيَرا » : أى يعْلُو السَّفينُ فوقَ اللُّجَّة تِيَراً .

وقال أبو وَجْزَةَ :

كأنَّ زُجْلَةَ صَوْبٍ صابَ مِن بَرَدٍ ... شُنَّتْ شَآبِيبُه من رائحٍ لَجِبِ (٣)

نَواضِحٌ بَينَ حَمَّاوَيْنِ أحْصَنَتا ... مُمَنَّعاً كهُمامِ الثَّلْجِ بالضَّرَبِ

---

(١) صدره :

تَسُودُ مطايا القومِ ليلةَ خِمْسِها

وهو من أبيات لزهير بن مسعود ، أنشدها أبو زيد فى النوادر ص ٢٢٢ ، يصف ناقةً بسرعة سيرها ونشاطها وسَبْقها لنُوق القوم . والمطايا : جمع مَطِيّة ، وهى التى تمطّ فى سيرها وتمطو ، مأخوذ من المطو ، وهو المدّ . والخِمس ، بكسر الخاء : من أظماء الإبل ، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ، وترِدَ اليوم الرابع . قال الأزهرى : والخِمس أن تشرب يوم وِردها وتصدُرَ يومها ذلك وتظلّ بعد ذلك اليوم فى المرعى ثلاثة أيام سوى يوم الصَّدَر ، وترِدَ اليوم الرابع . وكانوا يفعلون ذلك لتتعوّد الإبل على الظمأ فى السفر البعيد . وقوله « بالنجاء » قال أبو الحسن على بن سليمان ، الأخفش الصغير ، فيما علّقه على نوادر أبى زيد : « وفى كتابى : بالنِّجاء ، بكسر النون ، فهو جمع ناجٍ ، ونظيرُه تاجرٌ وتِجارٌ وقائمٌ وقيام . وحفظى : بالنَّجاء – يعنى بفتح النون – والنَّجاء : السرعة » .

(٢) يريد سيبويه . وهو فى الكتاب ٢٢٤/١ . وذكر أن نصب « غداً » لغة بنى تميم . والتقدير : إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء فى غدٍ فأْتنى . ويروى بالرفع « غدٌ » على أن يكون فاعلًا لكان التامة ، ولا حذف . وراجع أمالى ابن الشجرى ٨٧/١ ، ١٨٥ ، ٢٩٧ ، ٢٥٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٠١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧٢/١ ، وذكره أبو على فى الشيرازيات ١٠٦ ب ، وأعاده فى ثلاثة مواضع آتية من هذا الكتاب .

(٣) البيتان فى التهذيب ٣٨٣/٥ ، ٦١٨/١٠ ، والتكملة ٣٧٨/٥ ، ٣٧٩ ، واللسان (زجل – همم) . وقد أورد أبو الفرج فى ترجمة أبى وجزة من الأغانى ٢٥٠/١٢ ، أبياتا من هذا البحر وقافيته ، وذكر أنها من قصيدة طويلة ، ولم يذكر فيها هذين البيتين .

=

يعقوبُ : يُقال : زُجْلَةٌ مِن ماءٍ أو بَرَدٍ [١] ، كأنه يُرادُ به القليلُ ، فإذا كان كذلك فالمضاف محذوفٌ ، تقديره : كأنَّ زُجْلةَ صَوْبِ زُجْلَةُ نواضِحَ ، والنَّواضِحُ [٢] : الثَّنايا البِيضُ ؛ كأنَّها تَنْضِحُ بالظَّلْمِ [٣] .

وقولُه : « بينَ حَمَّاوَيْنِ أحْصَنَتا » يُمْكِن أن يعْنِيَ بِهما الشَّفَتيْن ؛ لأنَّهما تُوصَفانِ بالَّلمَى [٤] ، ويجوز أن يَعْنِيَ بهما اللِّثَتيْن ؛ لأنهما أيضاً تُوصَفانِ بالسَّوادِ ، قال [٥] :

ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

وهما أيضاً جميعاً قد أحْصَنَتا مُمَنَّعاً ، والمُمَنَّعُ : الرِّيقُ ، أى لا تَبْذُلُه .

= والصوب : الانصباب ، وفعلُه : صابَ . وشُنَّت : صُبَّتْ ، والشآبيب : جمع شؤبوب ، وهو الدفعة من المطر . ورائحٌ لجب : أى سحابٌ مُرْعد . يقال : سحابٌ لَجِبٌ بالرعد ، وغَيْثٌ لَجِبٌ بالرعد . والحماوان : تثنية حَمّاء . يقال : شَفَةٌ حَمَّاء ، أى سمراء ، وذلك ممدوح فى النساء ، ومثله : لَمْياء ، وهو اللمى . والضَّرَب ، بفتحتين ، العسل . وبقية الشرح يرد فى كلام أبى على .

(١) قال ابن السكيت فى الألفاظ ص ٣٤ : « الزجلة : القطعة من كل شئ ، وجمعها زُجَل » . وهذا الذى يحكيه عنه أبو على ، ذكره فى كتابه المعانى ، كما صرح الصاغانى ، فى التكملة .

(٢) هكذا بالضاد المعجمة فى النسختين ، هنا وفى الشعر ، وهو من النضح : رشّ الماء ، والذى فى مراجع تخريجه : « نواصح » بالصاد المهملة .

(٣) الظلم فى الأسنان : هو ماؤها الذى يجرى فيها كماء السيف ، من شدّة الصفاء .

(٤) اللَّمَى : سمرة فى الشفة .

(٥) خُفاف بن نُدْبة . وصدره :

كنَواجِ ريش حَمامةٍ نجديّة

وهو بيت مفردٌ فى ديوانه ص ١٠٦ ، وتخريجه فى ص ١٤٧ ، وزد عليه : الأصول ٤٥٦/٣ ، وضرائر الشعر ص ١٢٠ ، وما فى حواشيه ، وشرح الجمل ٥٧٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٠/٣ ، وشرح أبيات المغنى ٣٢٣/٢ .

وقوله : « كنواج » أصله : كنواجِي ، فحذف الياء فى الإضافة ضرورة . وصف شفتى المرأة ، فشبههما بنواحى ريش الحمامة فى رقتها وإطافتها ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد . وعصف الإثمد : ما سحق منه .

وفى البيت شاهدان للنحاة ، الأول : حذف الياء من « نواحى » . والثانى : القلب ؛ لأن أصل الكلام : ومسحت اللثتين بعصف الإثمد .



وهُمام الثَّلْج : ما يَنْهَمُّ منه ، أى يَسِيلُ .

وقال ذو الرُّمَّة [١] :

به عَرَصاتُ الحَىِّ قَوَّبْنَ حَوْلَهُ

المعنى : قَوَّبَ ساكِنُوها بالاحْتِطابِ منها ، أو الحَفْرِ فيها ، أو نحوِ ذلك ؛ ألا تَرَى أنَّ العَرَصاتِ [٢] لا تُقوِّبُ ، فلمَّا حذَف المضافَ أُسندَ الفعلَ إلى المضافِ إليه . وقال [٣] :

بِلالُ ابنُ خيرِ الناسِ إلاَّ نُبوَّةً إذا نُشِرَتْ بينَ الجميعِ المآثِرُ

المعنى : إلاَّ أهلَ نُبوَّةٍ [٤] ، فحذَفَ المضافَ . وأنشدَ [٥] يعقوبُ :

لعلَّك يوماً إن أثَرْتَ خَلِيَّةً بجَذْماءَ فيها ضَرْبةُ السَّيف تَغْضَبُ

هذا رجلٌ قُطِعَتْ يدُه ، فأخذ دِيَتَها [٦] ، والتقدير : بجَذْماءَ فيها أثَرُ ضَرْبةِ السَّيف ؛ ألا تَرَى أنّ الضَّربةَ الآن ليست فيها . قال : ويُرْوَى :

---

(١) سقطت نسبة البيت من ب ، وهو فى ديوان ذى الرمة ص ٨٢٣ ، وتخريجه فى ص ١٩٩٧ ، وتمامه :
وجرَّدَ أثباجَ الجراثيم حاطِبُهْ

به : أى بالربع . وعرصات الحىّ : الوَاحدة : عَرْصَة ، وهى كلُّ بقعة ليس فيها بناء . وقَوَّبْن : أى قَلَعْن ما فى الدار من شجر . والجراثيم : واحدتها جُرْثُومة ، وهى أصل الشجر ، يجتمع إليه الرملُ والتُّراب . وأثباج : أوساط ، والواحد ثَبَجٌ .

(٢) قال أبو نصر الباهلى ، شارح الديوان : « وصَيَّر الفعلَ للعَرَصات كأنها فاعلة ، وإنما الحىُّ فعل ذلك ، وهذا كثير » .

(٣) ديوان ذى الرمة ص ١٠٤٣ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٣ ، عن كتابنا فقط . وبلال : هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، أمير البصرة وقاضيها .

(٤) بحاشية ب : « أى ابن خير جميع الناس إلاَّ أهلَ النبوة من الناس ، فإن أباه ليس بخير من أهل النبوة » . وقد فسّره أبو نصر ، على غير هذا ، فقال : « قوله : « إلا نبُوةً » يريد إلاَّ النبوّة فلا يبلغها » . وقوله : إذا نشرت المآثر : يريد إذا تُحدِّثَ بالمكارم .

(٥) فى ب : « قال يعقوب » . ويعقوب : هو ابن السكيت ، كما تعلم ، ولعله أنشده فى كتابه المعانى – راجع ما تقدم قريبا – والبيت من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ١٠٢٨ ، والتهذيب ٢٤٦/١١ ، واللسان (جذمر) . والجذماء : اليد المقطوعة .

(٦) هذا التفسير بحروفه فى المعانى الكبير . فلعله من كلام ابن السكيت ، ونقله ابن قتيبة .



بجُذْمُورِ (١) ما أبْقَى لك السَّيفُ تَغْضَبُ

وأنشد :

فلم أرَ يوماً كان أكثرَ باكياً وشَمْساً أبَتْ أطْنابُها أن تَقَضَّبا (٢)

حكَى محمد بن السَّرِيِّ ، عن الأصمعيّ : أنَّ المعنى أنّ اليومَ طالَ على أعدائهم ، فإذا كان كذلك فالمضافُ محذوفٌ ، كأنه : أكثر دوامَ شَمْسٍ ، وهذا كما يُوصَفُ اليومُ الشَّديدُ بالطُّولِ ، وخِلافُه بالقِصَر ، ومِثلُه فى المعنى قولُ ذى الرُّمَّة (٣) :

وراكِدِ الشَّمسِ أجَّاجٍ نَصَبْتُ له حَواجِبَ القَوْمِ بالمَهْرِيَّةِ العُوجِ

وقال ساعِدةُ :

فأزالَ خالِصَها بأبْيَضَ مُفْرِطٍ مِن ماءِ ألْهابٍ بِهِنَّ التَّألُبُ (٤)

أى بماءِ غَديرٍ أبيضَ .

وقال الأعشى (٥) :

ولكنَّ رَبِّى كفَى غُرْبَتِى بحَمْدِ المليكِ فقد بَلَّغَنْ

---

(١) الجذمور : بقية كلِّ شئ مقطوع .

(٢) لابن أحمر . ديوانه ص ٤١ ، عن الأساس (طنب) ، برواية : « أكثر غارةً » . وقد جاء صدر البيت بروايتنا فى شعر أوس بن حجر ، وذلك قوله :

فلم أر يومًا كان أكثرَ باكياً ووجهًا تُرَى فيه الكآبةُ تجنَبُ

ديوانه ص ٦ .

والأطناب : جمع الطُّنْب ، والطُّنُب ، بسكون النون وضمها ، وهو حبل الخِباء والسرادق ونحوهما . ويقال : تقضَّبت أطنابُ الشمس : أى غرَبَتْ .

(٣) ديوانه ص ٩٨٩ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠٧ . وقال شارحه أبو نصر : « قوله : وراكد الشمس : أى لا تكاد شمسُه تزول من طول ذلك اليوم . « نصبتُ له » أى نصبتُ لذلك اليوم حواجبَ القوم ، أى استقبلتُه بحواجب القوم . و « المهرية » : وهى الإبل . وأراد : ربَّ يومٍ راكدٍ شمسُه فعلتُ فيه هذا وسرتُ فيه . و « العوج » : التى ضمرت فاعوجَّتْ . و « أجَّاج » أراد أنَّ اليوم له توهُّجٌ » .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) ديوانه ص ١٩ ، وروايته : « بحمد الإله » .

المعنى : كفى شِدَّةَ غُرْبَتِى ، أو صُعُوبتَها ، ألا تَرى أنه عندَ المَلِكِ الممدوح [١] ، غريبٌ عن أرضِه وعَشيرتِه ، أو يكون أراد أنَّه ببُلُوغِه إليه ، وكونِه فى ذَراه ، كأنّه قد زالَ غُرْبتُه بذلك ، فصارَ كمَنْ هو فى أهلِه وعَشيرته ، كما قال :

كأنَّنِى بينَ أبِى وأُمِّى

وقال أبو ذُؤَيب ، يذكُر خَمْرا [٢] :

فما بَرِحَتْ فى الناسِ حتى تَبَيَّنَتْ ... ثَقيفاً بزَيْزاءِ الأَشاءِ قِبابُها

أتَوْها بريحٍ حاولَتْه فأصبَحتْ ... تُكَفَّتُ قد حَلَّتْ وساغَ شَرابُها

ما بَرِحَتْ : أى ما بَرِحَ أهلُها ، حتى تبيَّنُوا ثَقِيفاً ، فالمضافُ فى الموضعين محذوفٌ ، وكذلك « أتَوْها » : أتَوْا أهلَها . فأصبحت تُكَفَّتُ : أى يُكَفَّتُ ثمنُها ، أى يُجْمَعُ ويُقْبَض ، من قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتاً ﴾ [٣] .

وحكَى محمَّد بن السَّرِىّ ، عن بعض العلماء أنَّ لُغة هُذَيلٍ : الزَّيْزاء ، بنَصْب الزّاى [٤] .

وقيل فى قوله :

ويُعطِيها الأمانَ رِبابُها [٥]

---

(١) فى ب : « الممدَّح » .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٤٧ ، ٤٨ ، وبين البيتين بيتان آخران . وتخريجهما فى ص ١٣٦٣ ، والزيزاء – بكسر الزاى ، وسيأتى أن لغة هذيل بالفتح – : ما غلظ وارتفع من الأرض . الواحدة : زيزاءة ، وهى الأكمة . والأشاء : النخل . وقبابها : يريد أصحابَ القِبابِ وأهلَها ، فجعل الفعل للقباب . قال أبو هلال العسكرى : يقول : « ما زالت هذه الخمرة فى الناس يحفظونها حتى أتوابها ثقيفا » . وحكى عن الأصمعى ، قال : « وكيف تُحمل الخمرةُ إلى ثقيف وعندهم العنب ؟ » راجع الكلام على خطأ المعانى ، فى الصناعتين ص ١٠٢ ، وانظر الكلام على تصريف « زيزاء » فى المنصف ٢/١٨٠ ، والبصريات لأبى على ص ٢٦٥ .

(٣) سورة المرسلات ٢٥ .

(٤) فى اللسان ، عن الفراء : « الزيزاء من الأرض ممدود ، مكسور الأول ، ومن العرب من ينصب فيقول : الزَّيزاء » .

(٥) تمامه :

تَوَصَّلُ بالرُّكْبانِ حيناً وتُؤْلِفُ الجِوارَ ويُغْشِيها الأمانَ ربابها =



رِبابٌ : عَهْدٌ ، وجمْعُه : أرِبَّةٌ ، وإذا كان الأَرِبَّةُ جمعَ رِبابٍ ، فقولُ أبى ذُؤَيبٍ [١] :

كانت أُرِبَّتَهُمْ بَهْزٌ وغَرَّهُـمُ عَقْدُ الجِوارِ وكانوا مَعْشَراً غُدُرَا

على حذفِ المضاف ، كأنَّه : كان بَهْزٌ ذوِى أرِبَّتِهِم .

وقال الفرزدقُ [٢] فى الحَجَّاج :

سَرَى بالمَهارِى مِن فِلَسْطِينَ بعدَما دَنا اللَّيلُ من شمسِ النَّهار فوَلَّتِ

فما مَرَّ ذاك اليومُ حتى أناخَها بمَيْسانَ قد حُلَّتْ عُراها وكَلَّتِ

يقول : خَرج يومَ الجُمعةِ من الشَّام ، فلم تَعُدْ جمعةٌ أُخرَى حتى صارَ بواسِطٍ ، فالمعنى : ما مرَّ مِثلُ ذلك اليوم ، فحذَف المضافَ .

وقال الشَّنْفَرَى :

فدَقَّتْ وجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وأُكْمِلَتْ فلو جُنَّ إنسانٌ من الحُسْنِ جُنَّتِ [٣]

= شرح أشعار الهذليين ص ٤٦ ، وتخريجه مع البيتين السابقين . يقول : إن هذه الخمرَ تتخذ عهداً من حيٍّ إلى حيّ ، لا يُغارُ عليها للعقود والمواثيق التى تأخذها من الناس ، وذكر الخمر ، وإنما يريد أهلَها ، كالذى سبق .

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١٧٠ ، والموضع السابق ، وتخريجه فى ص ١٣٨٦ . وبَهْزٌ : من بنى سُلَيْم .

(٢) ديوانه ص ١٣٧ ، ١٣٨ . وقبل البيتين ، وهو أول القصيدة :

لو أن طيرًا كلِّفتْ مثلَ سيره إلى واسط من إيلياءَ لكَلَّتِ

وكان الحجاج قد سار من الشام إلى واسط فى سبعة أيام . وواسط : بين البصرة والكوفة . وميسان بين واسط والبصرة .

ورواية الديوان : سما بالمهارى ... دنا الفيء

فما عاد ذاك ... عراها ومَلَّتِ

(٣) من قصيدة فى المفضليات ص ١٠٩ ، وتخريجه فيها . ويقال : اسْبَكَرَّت الجارية : أى استقامت واعتدلت . والجنون فى هذا البيت : هو الإعجاب بالنفس . جاء فى حديث الحسن رضى الله عنه : « لو أصاب ابنُ آدم فى كلِّ شئٍ جُنَّ » أى أعجب بنفسه حتى يصير كالمجنون من شدة إعجابه . قال ابن قتيبة : وأحسب قول الشنفرى فى المرأة من هذا بعينه » وأنشد البيت ، ثم قال : « يريد لو أُعْجِب إنسانٌ بحُسْنه حتى يكون كالمجنون لكانت كذلك » . غريب الحديث ٦١٣/٢ ، والنهاية ٣٠٩/١ ، واللسان (جنن) . وانظر الجمان فى تشبيهات القرآن ص ٣٦ .



المعنى : دَقَّ خصرُها ، وجَلَّتْ عَجِيزتُها ، فحذَف المُضافَ . وقال آخَرُ (١) :

يَجوبُ بنا الفَلاةَ إلى سعيدٍ إذا ما الشَّاةُ فى الأَرْطاةِ قالاَ

أرادَ : فى ظِلِّ الأرطاةِ ، وقال : « قالاَ » ، وقد تقدَّم ذِكْرُ « الشّاةِ » ؛ لأنه ذهَب إلى الثَّوْر (٢) .

وأنشد أبو زيد (٣) :

كأنَّ مَحالَةً ثُقِبَتْ حَدِيثاً لِنابَيْهِ علىَّ مِن الصَّرِيفِ

المعنى : كأنَّ صوتَ مَحالةٍ ، و « لِنابَيْه » الخَبَرُ ، أى كأنَّ لِنابَيْه صوتَ مَحالةٍ ، شَبَّه صَرِيفَه بصوتِ البَكْرة (٤) .

فأمَّا « حَدِيثاً » فيجوز أن يكون ظَرْفاً ، ويجوز أن يكونَ وصْفاً للمَحالَة ، ولم تدخُلْه الهاءُ ، كما لم تدخُلْ فى « جَدِيدٍ » من قولهم : مِلْحَفَةٌ جديدٌ (٥) ، ورِيحٌ خَرِيقٌ (٦) .

---

(١) هو الفرزدق ، يمدح سعيد بن العاص . ديوانه ص ٦١٧ ، وروايته :

فروَّحْتُ القلوصَ إلى سعيد

(٢) ويقال للثور الوحشىّ : شاة . لكنّ الشاةَ تذكَّر وتؤنث ، وعلى التذكير أنشدوا هذا البيت . راجع المذكر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنبارى ص ٤٣٩ ، والمخصص ١١١/١٦ ، واللسان (شوه) .

(٣) النوادر ص ٣٦٧ ، ونسبه لبعض بنى نهشل ، مع بيتين آخرين . والمحالة : هى المنجنون التى يُسْتَقَى عليها . والصَّريف : صوتُ الأنياب والأبوابِ ونحوها .

(٤) أى صوتها عند الاستقاء .

(٥) الكتاب ٦٠/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٠٠ ، والمخصص ١٥٦/٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٥٦٠/١ ، واللسانَ (جدد) . وذكره أبو على فى البغداديات ص ٥٨٥ ، ممَّا « فَعِيل » فيه بمعنى « فاعل » . وهذا على رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنها « فعيل » بمعنى « مفعول » أى مجدودة ، وهى المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها . وعلى رأى البصريين يكون المراد : الجِدَّة . يقال : جَدَّ الشئُ يجِدّ ، إذا صار جديداً ، وهو ضد الخَلَق . راجع شرح المفصل ١٠٢/٥ ، والموضع المذكور من اللسان ، عن أبى على .

(٦) الريح الخريق : هى الشديدة ، وقيل : اللينة السهلة ، فيكون من الأضداد . وقيل : شديدة الهبوب ، كأنها تخرق الأرض . وذكره أبو على ، فى الموضع السابق من البغداديات ، لكنه جاء محرَّفا هكذا: « وريح وحريق » .



و « علىَّ » تَبْيِينٌ ، كقوله :

كان جَزائِى بالعَصَا أن أُجْلَدَا (١)

ونحوِ ذلك ، ممَّا معناه التَّعلُّق بالمصدر ، ولفظُه على غير ذلك .

وقال الفرزدقُ (٢) :

فبِتُّ بدَيْرَىْ أَرْيحاءَ بِلَيْلةٍ خُدارِيَّةٍ يَزْدادُ طُولاً تَمامُها
أُكابِدُ فيها نَفْسَ أَقْرَبِ مَن مَشَى أَبوه لنَفْسِى ماتَ عنِّى نِيامُها

التقدير : أُكابِدُ فيها هَمَّ نَفْس أَقْربِ مَن مَشَى ؛ ألا تَرَى أنه يُكابِدُ همَّ النَّفْس ، [لا ذاتَ النَّفْس ،] (٣) ويدلُّك على أنّ المعنَى على هذا ، ما تقدَّم فى البيت الأوَّل ، وما فى الثانى من قولِه : « ماتَ عنِّى نِيامُها » ، والنِّيامُ : مصدرٌ ، كالقِيام ، والغِيار .

ومعنى : « ماتَ عنِّى نِيامُها » : أنَّه سَهِر فيها ، فجَعَل سَهرَه مَوْتاً للنَّوْم .

فأمَّا معنى « أقربِ مَن مَشَى أبوه لنفسى » : فلا يخلُو من أن يريدَ نَفْسَه بذلك ، أو قريباً له ، هو غيرُه ، فلا يجوز القِسمُ الثانى ؛ لأنه هو لا يُكابِدُ هَمَّ نَفْسِ غيرِه ، فثبَت أنه يعنى بذلك نَفْسَه (٤) .

ومعنى « لنفسِى » : أى أقربُ مَن مَشَى أبوه إلى نفسى ، كما قال : ﴿ أَوْحَى لَهَا ﴾ (٥) ، وفى أخرى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ (٦) ، فكذلك قولُه : « لنَفْسِى » تقديره : إلى نفسى : وقال ابن مُقْبِل (٧) :

فى ليلةٍ مِن ليالى الدهرِ صالحةٍ لو كان بَعْدُ انصرافُ الدَّهرِ مأمونا

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) ديوانه ص ٧٥٢ ، والليلة الخُدارِّية : هى الشديدة السَّواد .

(٣) سقط من ب .

(٤) فى ب : « نفسى » .

(٥) سورة الزلزلة ٥ .

(٦) سورة النحل ٦٩ .

(٧) ديوانه ص ٣٣٠ .

المعنى : انصرافُ حوادِثِ الدَّهرِ ، فحذَفَ المضافَ ، كما قال (١) :

تَنْبو الحوادثُ عنه وهْوَ مَلْمُومُ

وكذلك قولُه (٢) :

وليلةٍ مِثْلِ لَوْنِ الفِيلِ غَيَّرها طَسْمُ الكَواكِبِ والبِيدُ الدَّيامِيمُ

والمعنى : وظُلَمُ البِيدِ ، كما أنَّ انصرافَ الدَّهرِ انصرافُ حوادِثِه ، لأنَّ البِيدَ لا تُغَيِّر اللَّيلةَ .

قال النَّمِرُ (٣) :

فلئن عَقدْتَ عليَّ أَلْفَ تَميمةٍ ونَذرْتَ نَذْراً دائماً ودَوارا

تقديره : ونَذرْتَ نُسُكَ دَوارٍ ، أو عِبادَةَ دوارٍ ؛ لأنَّ « دَواراً » أظنُّه صَنَماً كان (٤) يتقرَّبُون بعِبادته ، أو عِيداً .

---

(١) هو ابن مقبل أيضا ، وصدر البيت :

ما أطيب العيشَ لو أنَّ الفتى حَجَرٌ

ديوانه ص ٢٧٣ ، عن الخصائص ٣١٨/١ ، ولباب الآداب ص ٤٢٥ ، وهو فى الحيوان ٣١٠/٤ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، والمغنى ص ٢٧٠ ، وشرح أبياته ٩٤/٥ ، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٨ ، والحجر الملموم : هو المجتمع الشديد .

(٢) ديوانه ص ٢٧٠ ، وتخريجه فيه . وهو فى الحيوان ١٠٤/٧ ، برواية :

وليلةٍ مثل ظهر الفيل غُبَّرها طُلْسُ النجوم إذا اغبر الدَّياميم

والغُبَّر ، بضم الغين المعجمة ، وتشديد الباء الموجدة : البقيَّة . والطَّسْم : الظَّلام . والدياميم : مفردها : ديمومة ، وهى المفازةُ لا ماءَ بها ، والفلاة الواسعة .

(٣) لم أجدَه فى ديوانه المطبوع .

(٤) هكذا فى النسختين ، وتوجيه سهل ، أى كان حالهم وشأنهم أنهم يتقربون بعبادته .

وجاء فى الأصنام لابن الكلبى ص ٤٢ : « وكانت للعرب حجارةٌ غُبْرٌ منصوبة يطوفون بها ويعترون عندها ، يسمّونها الأنصاب ، ويسمّون الطوافَ بها الدوار » . وقال أبو منصور الأزهرى : « الدوار : صنمٌ كانت العرب تنصبه يجعلون موضعًا حوله يدورون به ، واسم ذلك الصنم والموضع : الدوار » . التهذيب ١٥٣/١٤ . وعلى ما ذكره ابن الكلبيّ لا يكون فى البيت حذف .



وقال الأسودُ بن يَعْفُر (١) :

صَدَّتْ وقالتْ أرَى شَيْباً تَفَرَّعَهُ ... إنَّ الشَّبابَ الذى يَعْلُو الجَرائِيما

المعنى إنَّ ذا الشَّبابِ الذى يَعْلُو ، والشَّبابُ مصدرٌ ، فيجوز أن يُرادَ به الواحِدُ ، والجميعُ ، قال :

جاريةٌ شَبَّتْ شَباباً عَجَبا ... تَشْرَبُ مَحْضاً (٢) وتَعَشَّى رُطَبَا

وقد أُرِيدَ به الجميعُ ، فى نحو قولِه (٣) :

وشَبابٍ حَسَنٍ أوجُهُهُمْ ... مِن إيادِ بنِ نِزارِ بن مَعَدّْ

وقيل فى « يَعْلُو الجَرائِيمَ » : إنه الذى يرتقى إلى معالى الأُمور .

وقال ذو الرُّمَّة (٤) :

فانْصاعَتِ الحُقْبُ لم تَقْصَعْ صَرائِرَها ... وقد نَشَحْنَ فلا رِىٌّ ولا هِيمُ

---

(١) ديوانه ص ٦٠ ، وتخريجه فى ص ٨٢ ، وقبله :

لمَّا رأتْ أنّ شيبَ الرأسِ شامِلُهُ ... بعد الشباب وكان الشَّيْبُ مسئوما

ومسئوم : مملول ، من سأمتُه سآمةً ، إذا مللتَه . وتفرَّعه : أى صار فى فروعه ، وفرع كلِّ شئٍ أعلاه . والجرائيم : واحدها جرثومة ، وهى أصل الشجرة تجمع إليها الرياحُ الترابَ ، يريد أن الشباب يعلو ويرتفع ما لا يقدر عليه الشيوخ .

(٢) المحض : اللبن الخالص بلا رغوة .

(٣) أبو دؤاد الإيادى . ديوانه ص ٣٠٥ ، وتخريجه فيه . وروايته : « وفُتُوٍّ حسنٍ » وبمثل رواية أبى على جاء فى رسالة الملائكة ص ١٥٥ ، واللسان (خشع) . وما ذكره أبو على مِن أن « شباب » فى هذا الشاهد مصدر أريد به الجميع ، قد يُنازَع فيه بأنه هنا جمع شابٍّ ، قال فى اللسان : « والشباب جمع شابّ ، وكذلك الشبّان » وذكر أيضا أن الشباب اسم جمع ، وأنشد :

ولقد غدوتُ بسابحٍ مَرِحٍ ... ومعى شبابٌ كلُّهم أخْيَلُ

(٤) ديوانه ص ٤٥٣ ، وتخريجه فى ص ١٩٦٩ . وانصاعت : أى اعتمدت على العَدْو . والحُقْبُ : الحُمُر الوحشية ، جمع الأحْقَب . ولم تقصع : لم تَقْتُل . وصرائرها : جمع صَرَّة ، وهى شدَّةُ العطش . يعنى أن هذه الحُمُرَ شربت ولكنها لم ترو . يقال : قصع صارَّتَه وصَرَّتَه : أى قتل عطشه إذا شرب حتى يَرْوَى . ونَشَحْنَ : أى شربْنَ شُرْبًا قليلاً لا بالَ به . وقوله : فلا رِىٌّ ولا هيم : أى هى بين ذلك ؛ لاإرواءٌ ولا عِطاش . والهِيمُ : العطاش .



التقدير : فلا ذاتُ رِيٍّ ؛ ألا تَرَى أنه عطَفَ عليه بقولِه : « ولا هِيمُ » ، وهو جمعُ أفْعَلَ ، فينبغى أن يكون المعطوفُ عليه مِثلَه .

فإن قلتَ : إنَّ بابَ « رَيَّان » فى المعنى ، كباب « أفْعَلَ » فلِم لا يكون تَوهَّم أفْعَلَ ، فجَمَعه علَى فُعْلٍ ، مِثْل أبْيَضَ وبِيضٍ ؟ فلا يكون « رِىّ » مصدراً .

فإنَّ ذلك لا يستقيم ، ألا تَرَى أنه لو كان كذلك ، لَجازَ فيه : فِعْلٌ ، وفُعْلٌ ، مِثْل لِيٍّ ولُيٍّ .

أنشد أبو زيد (١) :

فأقسَمْتُ لا أحُلُّ إلاَّ بصَهْوةٍ حَرامٌ علىَّ رَمْلُهُ وشَقائِقُهْ

المعنى : حرامٌ علىَّ حُلُولُ رَمْلِه .

وقال أوْسٌ (٢) :

فلم يَكْبَئِنُّوا مذ أتيتُ وأشرَقَتْ إلىَّ وُجُوهٌ كالشُّنُوفِ تَهَلَّلُ

---

(١) نوادره ص ٢٦٦ ، ونسبه إلى قيس بن جِروة الطائى ثم قال : ويقال : هو لعمرو بن مِلْقط . والبيت من حماسية لقيس بن جروة ، الملقَّب بعارِق الطائى . شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٧٤٥ ، وأيضا ص ١٤٤٦ ، والأغانى ١٨٧/٢٢ . والبيت الشاهد فى الصحاح واللسان (صهو) ، والتهذيب ٣٦٣/٦ ، برواية : « لا أحتلُّ » . وكذلك فى شرح الحماسة . قال المرزوقى : « يقول : حلفت لا أنزل إلاَّ بعيدًا من أرضك ، وخارجاً من مَلَكتك ، فى صهوة أو فى مكانٍ عالٍ تحرُم عليك جوانبُه وآفاقُه – يخاطب المنذر بن ماء السماء – والشقائق : جمع شقيقة ، وهى رملةٌ بين أرضين » .

و « حرام » يروى بالجر ، والرفع ، فالجرّ ، صفة لصهوة ، و « رمله » مرتفعٌ به ، أى يحرُم عليك . والرفع ، على أنه خبر مقدم ، و « رمله » مبتدأ ، والجملة فى موضع الصفة للصهوة . أفاده المرزوقى .

(٢) لم أجده فى ديوان أوس بن حجر ، المطبوع ، مع وجود قصيدة من بحر البيت وقافيته ، فى ديوانه ص ٩٤ . والبيت من غير نسبة فى الجمهرة ٣٢٧/١ ، ٤٠٢/٣ ، واللسان (كبن) ، برواية :

فلم يكبئنُّوا إذ رأونى وأقبلَتْ إلىَّ وجوهٌ كالسُّيوفِ تَهَلَّلُ

ويقال : اكبأنَّ الرجل : أى انكسر وانقبض وانخنس . والشُّنُوف : جمع الشَّنْف ، بفتح الشين ، وهو الذى يُلْبَس فى أعلى الأذن ، والذى فى أسفلها هو القُرْط . وقول أبى على فى التقدير « كثُرّ الشنوف » يصحح « كالسيوف » التى جاءت فى الجمهرة واللسان .



التقدير : كدُرُّ الشُّنُوفِ ، وكذلك قولُه (١) :

ولستُ بخابِئٍ لغَدٍ طَعاماً   حِذارَ غَدٍ لِكُلِّ غدٍ طَعامُ

التقدير : حِذارَ حاجةِ غَدٍ ، أو جُوعِ غَدٍ ، فحذَفَ ، وجَعل « غداً » اسماً ؛ بدلالةِ الإضافة إليه ، وكذلك قولُه (٢) :

وشُبِّهَ الهَيْدَبُ العَبامُ مِن الأَقْوامِ سَقْباً مُجَلَّلاً فَرَعَا

أى مُجَلَّلاً جِلْدَ فَرَعٍ .

وقال أُنَيْفُ بن جَبَلَةَ :

أَمَّا إذا استَقْبلْتَه فكأنَّهُ   فى العَيْنِ جِذْعٌ مِن أَوالَ مُشَذَّبُ (٣)

أى كأنَّه فى مَرآة العَيْن ، فحذَفَ المضافَ ، والذى يتعلَّقُ به الظَّرفُ ما فى « كأنَّه » من معنى الفِعل ، وتعلُّقُ الظَّرفِ به كانتصاب الحالِ عنه ، فى البيت الذى يليه ، وهو :

وإذا اعْترضْتَ به اسْتوتْ أقطارُهُ   وكأنَّه مُسْتَدْبِراً مُتَصوِّبُ (٤)

ومِثلُ البيتِ الأول ، فى حذفِ المضافِ ، قولُه (٥) :

---

(١) ديوانه ص ١١٥ ، ١٣٦ ، وتخريجه فى ص ١٧١ ، وزِد عليه : التمثيل والمحاضرة ص ٤٩ ، ونهاية الأرب ٦٣/٣ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن التمثيل . والبيت فى عيون الأخبار ٣٧١/٢ ، منسوبا للنابغة ، وهو فى الشعر المنسوب إليه فى ديوانه ص ٢٣٢ ، وكذلك نسب للنابغة فى شروح سقط الزند ص ٤٨٢ ، ونسب فى شرح القصائد السبع ص ٤٧٤ ، إلى حاتم ، وهو فى زيادات ديوانه ص ٣٠٤ ، بيت مفرد ، عن شرح القصائد السبع .

(٢) ديوانه ص ٥٤ ، وتخريجه فى ص ١٥٧ ، يصف شدة البرد . والهيدب : الذى عليه أهداب – أى حلقان تذبذب ، كأنها هيدبٌ من سحاب ، وهو الذى يتدلَّى ويدنو . وقيل : الهيدب هنا : الجافى الثقيل العَيِىُّ ، وكَذلك العَبام . والسَّقْبُ : ولدُ الناقة ساعةَ تضعه أمه . والفَرَع : أول ولد الناقة . يقول : فهذا قد لبس جِلدَ الفَرعِ من شدّة البرد ، فكأنه فَرَع . راجع المعانى الكبير ص ٤١٢ ، ١٢٤٧ .

(٣) الخيل لأبى عبيدة ص ١٦٩ ، والمعانى الكبير ص ١٠٧ ، وأمالى الزجاجى ص ٤ ، واللسان (أول) . وأوال ، بفتح الهمزة : قرية . وقيل : اسم موضع ممّا يلى الشام . وقال ابن قتيبة : جزيرة فى البحر . ومشذب : منزوع الشَّذَب ، وشَذَبُ كلِّ شئٍ : مايُلْقَى منه عند التنقية .

(٤) هو فى المراجع السابقة ، ما عدا اللسان .

(٥) ديوان الحارث بن حلزة ص ٩ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٣٧ ، وشرح القصائد التسع ص ٥٤٦ ، وسيُعيد أبو على إنشاده .



وبعَيْنَيْكَ أوْقَدتْ هِنْدٌ النارَ أخيراً تُلْوِى بها العَلْياءُ

أى بمَرْآهُما [العلياءُ] (١) ، وقولُه : ﴿ فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ ﴾ (٢) ، أى علَى مَرآةِ أعينهم

وقال النابغةُ (٣) :

تُطِيرُ فُضاضاً بينَها كلَّ قَوْنَسٍ وتُتْبِعُه مِنها فَراشَ الحواجِبِ

أى تُطيرُ هذه السُّيوفُ بينها ، كلَّ قَوْنَسٍ ، من شِدَّةِنَفاذِها ومَضائِها ، فيما يُضْرَبُ بها ، وتُتْبِعُ كلَّ قَوْنَسٍ منها ، أى مِن إطارتِها ، أو تَطييرِها ، فَراشَ الحواجِبِ ، فحذَفَ المضافَ ، الذى هو التَّطييرُ ، كأنَّها إذا أطارت كلَّ قَوْنَسٍ ، بلَغَتْ إلى فَراشِ الحواجِبِ ، فتَتْبعُها فى الإطارة ، فالضميرُ فى « منها » يَجْعَلُها للسُّيوف ، ويكون تقديرُ إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ ، لا إلى المفعولِ ؛ لأنّ المفعولَ مذكَّرٌ ، وهو قوله : « كلَّ قَوْنَسٍ » .

وقال (٤) :

قالتْ أراكَ أخا رَحْلٍ وراحِلَةٍ تَغْشَى مَتالِفَ لا يُنْظِرْنَكَ الهَرَما

التقدير : لا يُنْظِرْنَك إلى وقت الهَرَمِ ، فحذَفَ « الوقت » مِثل : « مَقْدَمِ الحاجِّ » (٥) ،

---

(١) سقطت من ب ، وكأنه الصواب ، إذ لا تعلّق للعلياء بمرآهما . فإن المضاف المحذوف هنا هو ما أضيف فى التقدير إلى « بعينيك » وهو « بمرآهما » أى : بمرأى عينيك . و « العلياء » مرتفع بتلوى ، فاعلٌ له .

وقال أبو بكر بن الأنبارى ، فى شرحه المذكور : « قوله « وبعينيك » معناه : وبرأى عينيك أوقدت هند النار . وقوله « تُلْوِى بها العلياء » معناه : ترفعها وتضيئها له . والعلياء : المكان المرتفع من الأرض ، وإنما يريد العالية ، وهى الحجاز وما يليه من بلاد قيس ، فأراد أن العلياء تضئ النار ، كما يلوى الرجل بثوبه ، إذا رفعه يلوّح به للقوم إذا بشّرهم من بعيد » .

(٢) سورة الأنبياء ٦١ .

(٣) ديوانه ص ٤٤ ، والرواية فيه :

يَطيرُ فُضاضاً بينَهـم كلُّ قونس ويتبعهـا منهم فَراشُ الحواجب

برفع « كلّ » و « فراش » والذى رواه أبو علىّ من النصب ، هو رواية أبى عبيدة ، على ما جاء فى الديوان ، صنعة ابن السكيت ص ٦٢ . وانظر الخصائص ٢/٢٧٠ . والفُضاض ، بضم الفاء : المتفرّق . والقونس : أعلى بيضة الحديد . والفراش ، بفتح الفاء : العظام الرقيقة .

(٤) ديوانه ص ٦٢ .

(٥) سبق تخريجه .

ويقال : أَنْظَرْتُ [١] زيداً إلى وقت كذا ، وفى التنزيل : ﴿ أَنْظِرْنِى إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [٢] ، فلمَّا حذَف الحرفَ [٣] أوصَلَ الفِعْلَ إلى المفعولِ الثانى .

وقال كُثَيِّر [٤] :

إذا ما أرادَتْ خُلَّةٌ كى تُزيلَها　　　أَبَيْنا وقُلْنا الحاجِبيَّةُ أَوَّلُ

تقديره : إذا ما أرادتْ ذاتُ خُلَّةٍ ، كى تُزيلَ خُلَّتَها ، أو مَودَّتَها ، ألا تَرَى أنّها هى لا تُزالُ [٥] .

وقولُه : « الحاجِبيَّةُ أَوَّلُ » أى وُدُّ الحاجبيَّةِ الأَوَّلُ ، أى هى [٦] أَوْلَى بأن تُوَدَّ ؛ لسَبْقِ مودَّتِها ، فحَمَلَ الكلامَ على المضافِ المحذوف ، فلذلك قال : « أَوَّلُ » ، وإن شئتَ قلتَ : أرادَ وُدّ الحاجبيَّةِ أوَّلُ مِن وُدٍّ غيرِها ، فحذَفَ ، كما حذَفَ فى [٧] قولِه : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [٨] أى أخفى مِن السِّرِّ ، وكذلك قولُهم : عامٌ أَوَّلُ [٩]

قال أَوْسٌ [١٠] :

على ضالةٍ فَرْعٍ كأنَّ نَذيرَها　　　إذا لم تُخَفِّضْهُ عن الوَحْشِ عازِفُ

---

(١) أى أمهَلْتُ وأخَّرْتُ .

(٢) سورة الأعراف ١٤ .

(٣) فى ب : « حرف الجر » .

(٤) ديوانه ص ٢٥٥ ، وتخريجه فى ص ٢٥٨ . و « خلة » ضبطت فى أ بالنصب ، وضبطت فى ب بالرفع ، وهو الصواب ، الذى يتجه إليه كلام أبى على . ورواية الديوان : « خُلَّةٌ أن تزيلنا » .

(٥) ضبطت التاء بالفتح فى النسختين ، وحقها الضمّ .

(٦) فى ب : « فهى » .

(٧) فى ب : « حُذِف من » .

(٨) سورة طه ٧ .

(٩) تقدَّم الكلام عليه فى أول الكتاب .

(١٠) ديوانه ص ٧١ ، وتخريجه فى ص ١٦١ ، عن الأساس (ضول) فقط ، وهو فى اللسان (فرع) بقافية الشاهد التالى . والضالة ، بتخفيف اللام : واحدة الضال ، وهو شجر السِّدر ، تعمل منه السهام والقسىّ . ويقال : قوسٌ فَرْعٌ : أى عملت من رأس القضيب وطرفه ، وهى من خير القِسىّ ؛ لأنها تعمل من فرع غير مشقوق . والنذير : الصوت . وعازف : مصوِّت ، من العزيف : الصوت .



أى على قَوْسٍ ضالَةٍ ، وإذا لم تُخَفِّضْ عن استماعِ الوَحْشِ .

وقال [١] :

وصَفْراءَ مِن نَبْعٍ كأنَّ نَذِيرَها ... إذا لم تُخفِّضْه عن الوَحْشِ أفْكَلُ

تقول : خفضْتُ الصَّوتَ ، كما تقول : رفعتُ الصَّوتَ .

ومِن حذفِ المضافِ قولُه :

والمالُ يُزْرِى بأقوامٍ ذوى حَسَبٍ ... وقد يُسَوِّدُ غيرَ السَّيِّد المالُ [٢] .

أى فَقْدُ [٣] المالِ ، وقال [٤] :

وإنِّى لَأَسْتَحِيِى وفى الحقِّ مُسْتَحىً ... إذا جاء باغِى العُرْفِ أن أتعَذَّرَا

أى فى تَرْكِ الحَقِّ ، وقال [٥] :

وأهْلَكَ مُهْرَ أبيكَ الدَّوا ... ءُ ليس له فى طَعامٍ نصيبْ

---

(١) ديوانه ص ٩٦ ، وتخريجه فى ص ١٦٧ ، يصف قرسه أيضا ، وهى الصفراء . والنبع : شجرٌ من أشجار الجبال ، تتخذ منه القسىّ . والأفكل : الرِّعدة .

(٢) من غير نسبة فى شرح المفصل ٢٤/٣ ، برواية أبى على واستشهاده ، وهو فى عيون الأخبار ٢٣٩/١ ، وبهجة المجالس ٢٠٣/١ ، برواية : « الفقر يزرى » وعليها يفوت الاستشهاد ، وعجزه فى المعانى الكبير ص ٤٩٧ .

(٣) ترك أبو على ، رحمه الله ، هنا شاهداً كثير الدوران ، وهو قول المرقِّش الأكبر :

ليس على طول الحيـاة ندمْ ... ومـن وراء المرء ما يعلـمْ

أى على فقد طول الحياة . وقال الأصمعى : أراد : ليس على فوت طول الحياة ندم . شرح المفضليات ص ٤٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٢/١ ، ٢٩٧ .

(٤) تميم بن أبىّ بن مقبل . ديوانه ص ١٣٦ .

(٥) هو ثعلبة بن عمرو ، المعروف بابن أم حزنة . والبيت من قصيدة مفضلية ، فى المفضليات ص ٢٥٤ ، وشرحها لأبى محمد الأنبارى ص ٥١١ . والبيت فى اللسان (دوى) منسوب لثعلبة ، ومن غير نسبة فى التهذيب ٢٢٥/١٤ ، ٢٤٥ ، وأمالى القالى ١٠/١ ، والسمط ٥٢/١ ، ٥٣ ، وذكر أبو عبيد البكرى أبياتا ، أولها :

أأسماءُ لم تسألى عن أبيكِ والقوم قد كان فيهم خُطوبْ

ثم قال : « والرواية عن أبى على : « مهر أبيكَ » بفتح الكاف ، والصحيح كسرُها . قال : والدواء : الصنعةُ وحسنُ القيام على الدابَّة » .

وأنشده ابن سيده من غير نسبة أيضا ، فى المخصص ١٢٩/١٥ ، وفسَّر « الدواء » باللَّبَن .

أى فَقْدُ الدَّواء . وأمَّا قولُه (١) :

وأبٌّ للحاضِرِ البادِى إبابَتَهُ ... وقَوَّضَتْ نِيَّةٌ أطْنابَ تَخْيِيمِ

فالتقدير : وأبَّ لِمَحْضَرِ الحاضِرِ ، أو مُسْتَقَرِّ الحاضِرِ ، أو يكون وضَعَ اسمَ الفاعل موضعَ المصدر ، كقوله (٢) :

ولا خارِجاً مِن فِيَّ زُورُ كلامِ

---

(١) هو هشام بن عقبة ، أخوذى الرُّمَّة . الجمهرة ١٣/١ ، ومقاييس اللغة ٧/١ ، واللسان (أبب) ، برواية : « وأبَّ ذو المحضر » ، ولا شاهد معها . ويقال : أبَّ إلى وطنه يؤُبُّ أبًّا وأبابةً وإبابةً : نَزَع .

والبيت مع أبيات أخر ، أوردها ابن قتيبة لهشام ، فى أثناء ترجمة أخيه ذى الرمة ، ثم قال عقب إيرادها : « ولم أذكر هذا الشعر ؛ لأنه عندى مختار ، ولكن ذكرته ؛ لأنى لم أسمع لهشام بشعرٍ غيره » . قال العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، رحمه الله ، تعليقاً على هذا : « وليته لم يفعل » . الشعر والشعراء ص ٥٢٨ - ٥٣١ .

قلت : والنحاة يذكرون شعراً آخر لهشام ، وهو :

هى الشفاء لدائى لوظفرتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ

راجع الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبيات المغنى ٢٠٩/٥ .

(٢) هو الفرزدق . وصدره :

على قسَمٍ لا أشتم الدهر مسلماً

وقبله :

ألم ترنى عاهدت ربى وإننى ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائماً ومقامِ

ديوانه ص ٧٦٩ ، والنقائض ١٢٦/١ ، والكتاب ٣٤٦/١ ، والمقتضب ٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤ ، والإفصاح ص ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، وشرح المفصل ٥٩/٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٣٣/١ ، ٦٢٩ ، والمغنى ص ٤٠٥ ، وشرح أبياته ٢٥٤/٥ ، ٢٤١/٦ .

والرتاج ، بكسر الراء : الباب العظيم ، والباب المغلق ، وأراد به باب الكعبة ، كما أنه أراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام .

والشاهد قوله « ولا خارجاً » حيث نُصب ، لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله ، ويكون التقدير : « ولا يخرج خروجا » . واسم الفاعل يقع موقع المصادر ، نحو : قم قائماً ، أى قم قياما ، ومثله من المصادر : العاقبة والعافية ، فهو على لفظ فاعل . وعكس ذلك جاء المصدر فى موضع اسم الفاعل . قالوا : رجلٌ عدْلٌ ، أى عادل . وقال تعالى : ﴿ إن أصبح ماؤكم غَوْراً ﴾ - آخر سورة الملك - أى غائرا .

وقيل إن « خارجًا » حال ، لعطفه على جملة « لا أشتم » ، فكأنه قال : حلفت غيرَ شاتمٍ ولا خارجا ، والفعل المستقبل يكون فى موضع الحال ، كقولك : جاءنى زيد يضحك ، أى ضاحكا . وانظر البصريات ص ٧٧٣ ، ٩١٥ .



أو جَعَل الحاضرَ مصدراً ، كالفالِج ، والباطِل .

ومثلُ قوله : « والمالُ يُزْرِى بأقوامٍ » أى فَقْدُه ، فى المعنى :

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عَدمُ الما   لِ وجَهْلٍ غطَّى عليه النَّعيمُ [١]

وحكى أحمدُ بن يحيى : « وِجْدانُ الرِّقِين يُغَطِّى أَفْنَ الأفين » [٢] .

وقال العجَّاجُ [٣] ،يذكر جَمَلا :

كأنَّما يُجْلَبُ أنْ يُوَرَّعا

تقديره : كأنَّما يُجْلَبُ التَّوريعَ ، أى وقتَ التَّوريع ، فجَعَله مِثْلَ « مَقْدَم الحاجِّ » [٤] ، وذلك أنه رأى المصدرَ [٥] ، نحو « خُفُوقَ النَّجم » [٦] ، و « خِلافَةَ فُلان » ونحوه ، يُجْعَلْنَ ظُرُوفاً ، و « أنْ » مع الصِّلةِ بمَنْزلتها ، فجَعَلها مِثْلَها ، والمعنى : كأنَّما يُجْلَبُ إذا وُرِّعَ ، أى كأنه إذا مُنِع من الجَرْى يُحْمَلُ عليه ، وذلك مِن القُوَّةِ علَى السَّيْر ، ويقال : جَلَب على الفَرَس : إذا صاحَ به مِن خَلْفِه ، ومن ذلك قولُ الراجز [٧] :

جَرْجَرَ فى حَنْجَرةٍ كالحُبِّ   وهامَةٍ كالمِرْجَلِ المُنْكَبِّ

---

(١) لحسان بن ثابت ، رضى الله عنه . ديوانه ص ٤٠ ، وتخريجه فيه . وذكره أبو على ، فى البصريات ص ٣٨٦ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٥٧٨ ، وجمهرة الأمثال ٣٣٩/٢ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٢٨٨ ، ومجمع الأمثال ٣٦٧/٢ ، والمستقصى ٣٧٢/٢ . وذكره أبو على ، فى البصريات ص ٣٨٥ .

والرقين ، بكسر الراء : جمع رِقة ، بكسر الراء أيضا ، وتخفيف القاف : وهى الفضة ، والأَفْن : الحمق ونقصان العقل . والمعنى أن المال يغطى عيوبَ صاحبه ، ومثله قول الشاعر :

وكم من قليل اللبِّ يسحب ذيلَه   نفى عنه وِجدانُ الرِّقين المخازيا

(٣) ديوانه ص ٣٤٣ . وجاء فى أ : « أو يورّعا » . وصوابه فى ب ، والديوان .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) هكذا فى النسختين ، ولعل صوابه : « المصادر » .

(٦) راجع الكتاب ٢٢٢/١ ، والأصول ١٩٣/١ ، فى هذا والذى بعده ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٧٩٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩٣/١ ، وذكره أبو على ، مع سابقه وتابعه فى البغداديات ص ٢٧٧ . وخفق النجم ، وأخفق : أى غاب ، وقيل : هو إذا تلألأ وأضاء .

(٧) هو الأغلب العجلى ، وقيل : دُكَين ، على ماذكر أبو عبيد ، فى غريب الحديث ٢٥٣/١ ، والرجز فى مقاييس اللغة ٤١٣/١ ، والمجمل ص ١٧١ ، والتهذيب ٤٧٩/١٠ ، واللسان (جرر) .

والجرجرة : صوتٌ يردّده البعير فى حنجرته . والحُبّ ، بضم الحاء : الجَرَّة الضخمة . والمرجل : القدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : هو قدر النحاس خاصة ، وقيل : هى كلُّ ماطبخ فيها من قِدر وغيرها .

تقديره : كأسْفلِ المِرْجَلِ المُنْكَبِّ ؛ ألا تَرَى أنَّ الهامةَ ليست كالمِرْجَلِ ، وإنَّما تُشبَّه الهامةُ لِكبَرها ، بأسفلِ المِرْجَل ، الذى هو أعْرَضُ مِن أعلاه ، فإنَّما جُملةُ الرأسِ كجُمْلَةِ المِرْجَل ، فى بَسْطِ الأسْفَل ، وقَبْضِ الأعْلَى وتَضامِّه ، فأمَّا نَفْسُ الهامة فبمنزلةِ أسْفَلِ المِرْجَل ، ومثلُ هذا قولُ الآخر [1] :

ورأسٍ كقَبْرِ المَرْءِ مِن آلِ تُبَّعٍ غِلاظٍ أعاليه دِقاقٍ أسافِلُهْ

وقال لَبيدٌ [2] :

حتى إذا سَلَخَتْ جُمادَى سِتَّةً جَزْءًا فطالَ صِيامُه وصِيامُها

انتصبَ « ستَّةً » على الحال ، والتقدير : جُمادَى تتمَّةَ ستَّةِ أشْهُرٍ ، [3] أو تكملةَ ستّةِ أشْهُرٍ ، وهذا فى الجَزْءِ [4] بالرُّطْبِ عن الماء ، قالوا : والجَزْءُ لا يكون إلاَّ فى شهْرَين ، كقول أبى ذُؤَيبٍ :

به أَبَلَتْ شَهْرَىْ ربيعٍ كِلَيْهِما فقَدْ مارَ فيها نَسْؤُهَا واقْتِرارُها [5]

---

(١) ذو الرمة . ديوانه ص ١٢٥٦ ، وتخريج القصيدة فى ص ٢٠٣٠ ، ولا تخريج هناك للبيت الشاهد . والشاعر يصف جَملاً . وقوله « كرأس القبر » يريد : فى طول رأسه وخطمه ، وذلك مستحب . ورواية الديوان : « من قوم تبع ... سهولٍ أسافلُه » .

(٢) ديوانه ص ٣٠٥ ، وتخريجه فى ص ٣٩٤ . ورواية الديوان : « سلخا » ، ويعنى العَيْرَ والأتان . وجاء فى شرح الديوان : « يروى : حتى إذا سلخا جمادى كلَّها ، ويروى : جمادى ستَّةٍ ، بالإضافة ، أو جمادى حجّةٍ . فعلى الرواية الأولى يكون المعنى أنهما أقاما الشتاء كلَّه ، ستة أشهر ، وسمَّى الشتاء جُمادى ، وعلى الثانى – وهى رواية أبى عبيدة – معناه أنهما أكملا الشهر السادس من شهور الشتاء » .

وقال أبو بكر بن الأنبارى : « وجُمادى : شدة القُرّ ، وكذا كان الشتاء فى ذلك الزمان ، وفيها كان يكون أول المطر » . شرح القصائد السبع ص ٥٤٦ . وتوجيه رواية النصب فى شرح القصائد التسع ص ٣٨٩ .

(٣) في ب : « و » .

(٤) الجزء ، بفتح الجيم : الاكتفاء . والرُّطب ، بضم الراء وسكون الطاء : المرعى الأخضر من بقول الربيع .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ٧٢ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٧ . و « به أبلت » : أى بهذا المكان . وأبلت : جزأت بالرُّطب عن الماء . ومار : أى ماج وذهب وجاء ، وجرى فيها ، ونَسْؤُها : بَدْءُ سِمَنِها . والاقترار : مِن تقرَّرت الإبلُ : أى أكلت اليبيس ، وبزور الصحراء ، فعقدت عليها الشحم ، فخثرت أبوالُها ، فيتجسَّد ذلك على أفخاذها . وانظر شرح القصائد السبع ص ٥٤٥ .

قال بعضُ شُيوخِنا : ومَن ذَهب إلى أنَّ الجَزْءَ يكون سِتَّةَ أشْهُر ، فقد أخطأ ، وأنشد غيرُه لحُمَيدٍ (١) :

رَعَيْنَ المُرارَ الجَوْنَ مِن كلِّ باطِنٍ   دَمِيثٍ جُمادَى كُلَّها والمُحَرَّما

فهذان شهران ، كما قال (٢) أبو ذُؤَيب .

وقال الحارِثُ بن حِلِّزَةَ (٣) :

زعَمُوا أنَّ كلَّ مَن ضَرَب العَيْـ   ـرَ مَوالٍ لَنا وأنَّا الوَلاءُ

أى أهلُ الولاءِ ، فحذَف المضافَ .

قال أحدُ شيوخِنا : كلُّ ناتِئٍ فهو عَيْرٌ ، حتى قِيل للوَتِد : عَيْرٌ ، قال : وعليه فُسِّر هذا البيت ، أى مَن ضَرَب وَتِدَ الخِباء ، فهو (٤) مَوالٍ لَنا . وقيل : مَن ضَرَب العَيْرَ : أى مَن ضَرَب يديه ؛ إحداهما على الأُخرى (٥) ، أى كلُّ الناس . وقيل (٦) : مَن ضَرَب العَيْرَ : عَيْرَ القَدَم ، أى كلُّ مَن مَشَى . وقيل : مَن ضَرَب العَيْرَ : أى مَن قَتَل كُلَيْباً ، وسُمِّىَ عَيْراً ؛ لأنه كان رئيساً ، فشَبَّهَه بعَيْرِ العانةِ (٧) ؛ لأنه رئيسُها ، ويتصرَّفُ بأمرِها ، كما قال (٨) :

---

(١) ديوان حميد بن ثور ص ٩ ، وشرح القصائد السبع – الموضع السابق – والتهذيب ٤٩/٥ ، واللسان (حرم) . والمرار : عشبٌ مُرٌّ ، وهو من أفضل الأعشاب للإبل ، فإذا أكلته قلصت مشافرها . والجَونُ هنا : الأسود المشرب حمرة ، وقيل : هو النبات الذى يضرب إلى السواد من شدة خضرته . والبطن من الأرض والباطن : الغامض الداخل ، ويقال : أخذ فلانٌ باطناً من الأرض ، وهى أبطأ جفوفاً من غيره . والدميث والدمث : الليّن السَّهل . ورواية الديوان « شهورَ جمادى ... » . وقال العلّامة الميمنى فى شرحه : « يعنى أنها رعَتْ ستة أشهر ، أولها المحرم ، وآخرها جمادى حتى سمنت » . وقيل : أراد بالمحرم هنا : رجب . راجع التهذيب واللسان .

(٢) فى ب : « قاله » .

(٣) ديوانه ص ١٠ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٤٩ ، واللسان (عير) .

(٤) فى ب : « فهم » .

(٥) وذلك لأن من معانى « العير » : العظم الناتىء وسط الكفّ .

(٦) فى بَ : « إنّ من » .

(٧) يقال : فلان على عانة بكر بن وائل : أى جماعتهم وحُرْمتهم . وقيل : هو قائمٌ بأمرهم . اللسان (عون) . وحكى عن أبى عمرو بن العلاء ، أنه قال : « مات من يُحسن تفسير بيت الحارث بن حلزة : زعموا .... البيت » . ثم قال : « العير هو الناتىء فى بؤبؤ العين ، ومعناه : أن كلَّ من انتبه من نومه حتى يدور عيرُه جنى جِناية فهو مولًى لنا ، يقولونه ظُلماً وتَجنِّياً » . تهذيب اللغة ١٦٦/٣ .

(٨) الشماخ . ديوانه ص ١٧٧ ، وتخريجه فى ص ٢٠٥ ، وزِد عليه : شرح أبيات المغنى ١٦٤/٧ . =



وهُنَّ وقوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضاءَهُ   بِضاحِى عَذاةٍ أَمْرَهُ وهْوَ ضامِزُ

وأنشد أبو عبيدة :

يكـادُ دَفَّـاهُ ومَنْكِباهُمـا   يُمَوِّتُ الخِرْبانَ مِنْ وَحاهُما (١)

وهذا على حذفِ المضاف ، تقديره : يكادُ ذو دَفَّيْه ، وذُو دَفَّيْه هو ، فكأنه قال : يكاد [هو] (٢) يَفْعَلُ كذا .

وأنشد أبو عبيدة أيضا :

دِيارُ سُلَيْمَى عافِياتٌ رُسومُها   بَلِينَ بِلًى لم تَبْلَهُنَّ رُسومُ

قال : وجْهُ الكلامِ : بَلِينَ بِلًى لم يَبْلَهُ رُسُومٌ ، ولكنه احتاج (٣) .

وأنشد غيرُه :

وخَيْماتُكِ اللاَّتى ببَطْنِ مُحَسِّرٍ   بَلِينَ بِلًى لم تَبْلَهُنَّ رُبُوعُ (٤)

= والضمير « هنّ » يرجع للأُتُن الوحشية ، والضمير المذكر فى « قضاءه » يرجع إلى حمار الوحش . والضاحى من الأرض : الظاهر البارز . والعَذاة : الأرض الطيبة التربة ، الكريمة النبت . والضامز : الرجل الساكت ، شبَّه الحمارَ الوحشىَّ فى إمساكه عن النهاق ، به .

(١) لم أعرف قائلهما . ودَفَّاه : جنباه . والْخِربان ، بكسر الخاء : جمع الخَرَب ، بالتحريك ، وهو ذكر الحُبارَى . والحبارى : طائر على شكل الإوزَّة ، برأسه وبطنه غُبْرة ، ولون ظهره وجناحيه كلون السُّمانى غالبا . المصباح (حبر) . والوَحَى بوزن الوَغَى : الصوت ، يكون فى الناس وغيرهم .

(٢) تكملة من ب .

(٣) لضرورة الوزن .

(٤) لقيس بن ذريح . ديوانه ص ١١٤ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه شرح أبيات المغنى ٣١٣/٦ . والبيت من قصيدة تنازعها قيس بن ذريح ، ومجنون بنى عامر ، وجميل بثينة ، وغيرهم . انظر ديوان المجنون ص ١٩٠ ، وجميل ص ١٢٠ ، وحواشى السمط ص ٣٧٩ ، وحكى أبو عبيد البكرى ، قال : « قال ابن دريد : قوله « لم تبلهن ربوع » غلط ، والصواب : لم تبلَه . وله تأويل بعيد يخرَّج عليه ، ذكر أبو على الفارسى فى كتاب التذكرة أنه أراد : لم تبل بلاهُنّ ربوع ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال غيره : إنما قال : لم تبلهن لتشبُّث البِلَى بالخيمات ، كما قال جرير :

لما أتى خبر الـــزبير تواضعت   سور المدينة والجبال الـخُشَّعُ »

ومحسِّر ، بكسر السين المشددة ، على اسم الفاعل : وادٍ بين منى ومزدلفة ، وجاء فى ديوان قيس : « بمنعرج اللِّوى » . وهو من أودية بنى سليم . =



والقولُ فى ذلك : أنه على حذف المُضاف ، كأنه : بَلِينَ بِلًى ، لم يَبْلَ بِلاهُنَّ ، أى لم يَبْلَ بِلىً مِثْلَ بِلاهُنَّ ، فحذَفَ المضافَ ، ويكون قولُه : « وخَيْماتُكِ » علَى : ومَواضعُ خَيْماتِك .

وأنْشَدَ عن الأصمعىّ :

أَوْلَى فأَوْلَى يا امرءَ القيسِ بَعْدَما خَصَفْنَ بآثارِ المَطِىِّ الحَوافِرَا (١)

تقديره على تَرْك الاتِّساع : بآثارِ أخْفافِ المَطِىِّ آثارَ الحَوافِرِ ، والباءُ على هذا زائدةٌ فحذَفَ الباءَ ، ووصَلَ الفِعلُ (٢) ، يدلُّك على ذلك قولُ الآخَر :

لا يَخْصِفُون لهم نَعْلا (٣)

وأنشد أبو عبيدة :

مَرَّتْ بنا فى نِسْوةٍ خَوْلَـةٌ والمِسْكُ مِن أرْدانِها فائِحَهْ (٤)

التقدير : ورائحةُ المِسْكِ ، فحذَفَ المضافَ ، وحَمَلَ الكلامَ عليه ، كما حَمل أَوْسٌ

= هذا وقد وجدت فى شعر المجنون الذى رواه أبو بكر الوالبى ، رواية تخرج عن هذا التأويل كله ، وهى :
بلين بلًى ما إن لهنَّ رُجوعُ

انظر هذه الرواية فى ديوانه المسمّى : قيس بن الملوح – المجنون – وديوانه . تحقيق الدكتورة شوقية إنالجق . نشر معهد الدراسات اللغوية والأدبية الشرقية – جامعة أنقرة ١٩٦٧ م ، والقصيدة فى الديوان ص ٤٢ .

(١) قائله قُمّاس العائذى ، وسبق تخريجه . وهنا موضع شرحه : قال الضبّى : « خصفن : أى تبعت الخيلُ الإبلَ ، والعرب يركبون الإبل ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل » . وقال الزمخشرى : « والخيل تخصف أخفاف الإبل بحوافرها . وعن بعض العرب :اخْتَتُّوا كلَّ جُماليّة عيرانة ، فما زالوا يخصفون أخفاف المطىّ بحوافر الخيل حتى أدركوهم . أى ركبوا الإبل وجنّبوا الخيل وراءهم » . وقال ابن سيده : « يعنى أنهم جعلوا آثار حوافر الخيل على آثار أخفاف الإبل ، فكأنهم طارقوها بها ، أى خصفوها بها ، كما تخصف النعل » . شرح المفضليات ص ٦٠٩ ، والأساس (خصف) ، والمحكم ٣٩/٥ .

(٢) واضحٌ أن تأويل أبى علىٍّ هذا ، مبنىٌّ علَى القَلْب . وذهب ابن جنى إلى غير هذا ، قال : « أى خصفن بالحوافر آثارَ المطىّ ، يعنى آثار أخفافها ، فحذف الباء من « الحوافر » ، وزاد أخرى عوضاً منها فى « آثار المطىّ » . هذا على قول من لم يعتقد القلب ، وهو أمثل ، فما وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه » . الخصائص ٣٠٦/٢ .

(٣) لم أعرفه .

(٤) من غير نسبة فى شرح الكافية الشافية ص ٩٦٩ ، وروايته : « نافحه » . وراجع اللسان (مسك) .

عليه ، فى قوله :

وآثارُ نِسْعَيْها مِن الدَّفِّ أَبْلَقُ (١)

حَمَل « أَبْلَق » على « موضع » (٢) المحذوف .

وأنشد أبو زيد (٣) :

أقسمتُ أُشْكِيكِ مِن أَيْنٍ ومِن نَصَبٍ حتى تَرَىْ مَعْشَراً بالعَمِّ أُزْوالا

أى حتى تَرَىْ مَعْشراً برُؤْية العَمِّ ، كقوله (٤) :

تجىء به هيفٌ يَمانِيَةٌ

أى تجىء بمجيئه هَيْفٌ ، وكذلك قولُه بَعْدُ :

فلا مَحالَةَ أن تَلْقَىْ بهم (٥)

أى تَلْقَىْ بلِقائهم رجُلاً مِن شأنِه .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى أ : « الموضع » . وما فى ب أولى ؛ لأن التقدير « وموضع آثار ... » ، كما سبق فى المكان الأول .

(٣) النوادر ص ٢٧٣ ، ونسبه مع بيتين آخرين إلى رجلٍ من طىء ، يقال له : الوَدِك ، جاهلى ، يخاطب ناقته ، و « أُشكيك » بضم الهمزة ، أى أُزيل شكايتك » ، والهمزة للسَّلْب ، والمعنى : أقسمت لا أزيل شكواكِ . والأين : التعب . والنصب : التعب . وجاء فى ب « وصب » ، وهو الوجع . والأُزوال : الظرفاء ، واحدهم زَوْل ، والأنثى زولة . وقال أبو زيد : « العَمّ : الجماعة ، ويقال : إنه ها هنا اسم مكان » قال أبو الحسن ، الأخفش الصغير : « العمّ لا يكون ها هنا إلاّ اسم موضع ، وهو ثَبَتٌ ، وذكره الجماعةَ ها هنا غلط » .

و « عم » ذكره أبو عبيد البكرى فى معجم ما استعجم ص ٣٠٩ ، ٩٧٠ ، وقال : إنه مخلاف من مخاليف مكة التهامية ، وأنشد البيت مع بيت آخر ، وسمَّى الشاعر : الوَدَّاك الطائى . أمَّا ياقوت فقد ضبط « عم » بكسر أوله وتشديد ثانيه ، ثم قال : « ولا أراها إلاّ عجمية لا أصل لها فى العربية ، وهى قرية غناء ذات عيون جارية وأشجار متدانية ، بين حلب وأنطاكية » ... وأنشد البيت . معجم البلدان ٤/١٥٧ . وانظر تاج العروس (عم) .

(٤) ذو الرمة . والبيت بتمامه :

وصوَّح البقـلَ نآَّجٌ تجىءُ به هيفٌ يمانية فى مرِّها نكبُ

وسبق تخريجه .

(٥) تمامه :

رجُلاً مجرَّباً حَزْمُه ذا قُوَّةٍ نالا

ويقال : رجلٌ نالٌ بوزن بال : أى جوادٌ كريم ، من النَّيْل ، وهو العطاء .

وقد يجوز فى قوله : « حتى تَرَى مَعْشَراً بالعَمِّ » ، أى حتَّى تَرَى العَمَّ ، كقولِه (١) :

جازَتِ القَوْمَ إلى أَرْحُلِنا   آخِرَ اللَّيلِ بيَعْفُورٍ خَدِرْ

وكقوله (٢) :

بنَزْوَةِ لِصٍّ بَعْدَما مَرَّ مُصْعَبٌ   بأشْعَثَ لا يُفْلَى ولا هو يُقْمَلُ

---

(١) هو طرفة . والبيت فى ديوانه ص ٥٢ ، وتخريجه فى ص ٢١٨ ، وزد عليه المحتسب ٤٢/١ .

واليعفور : الظبى الذى لونه كلون العَفَر ، وهو التراب ، وقيل : هو الظبى عامة . و « خَدِر » من : خدَّرت الظبيةُ خِشْفَها فى الخَمَر والهَبَط : أى سترته ، وخِدْر الأسد : عرينه . وقال صاحب اللسان ، فى مادة (عفر) بعد أن ذكر أن اليعفور الظبى ، قال : « واليعفور أيضا : جزءٌ من أجزاء الليل الخمسة التى يقال لها : سُدْفة وسُتْفة وهجمة ويعفور وخُدْرة ، وقول طرفة :

جازت البيـد إلى أرحلنـا   آخـر الليـل بيعفـورٍ خَدِرْ

أراد بشخص إنسان مثل اليعفور . فالخَدِرُ على هذا : المتخلِّف عن القطيع . وقيل : أراد باليعفور : الجزء من أجزاء الليل ، فالخَدِر على هذا : المظلِمُ » . والتفسير الأول هو موضع الشاهد ، وصرح به ابن جنى ، قال : « أى بشخص أو بإنسان مثل اليعفور » الخصائص ١٧٧/٢ ، وانظر أيضا ٤٧٥ .

(٢) الأخطل . ديوانه ص ٣٢ ، وقافيته « يُغْسَلُ » وكذلك فى نقائض جرير والأخطل ص ٦١ ، ٦٢ ، وهو برواية أبى على فى الخصائص ٤٧٥/٢ ، والمحتسب ٤١/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٨ (باب البدل) والمقاصد النحوية ١٩٧/٤ ، وأنشده أبو على فى البصريات ص ٦٠٢ ، والنزوة : الوثبة . واللصّ هنا : الجحاف بن حكيم السلمى . ومصعب هو ابن الزبير . والأشعث : هو النابى بن زياد بن ظبيان ، وكان مصعب قتله قبل يوم الدَّيْر . هكذا جاء فى ديوان الأخطل ، صنعة السُّكَّرىّ ، بروايته عن ابن حبيب ، لكن أبا على ومن جاء بعده من النحاة ، جاءوا بالبيت شاهدًا على التجريد ، وهو أن مصعباً نفسه هو الأشعث ، وعلى هذا أنشده أبو على مرة أخرى فى هذا الكتاب ، ويؤكد هذا إعرابُ العينىّ له ، قال : « قوله بأشعث فى محل الرفع ؛ لأنه بدل من قوله مصعب ، بدل اشتمال » ثم قال : « الاستشهاد فيه : فى قوله « مصعب بأشعث » فإن فيه شاهداً على التجريد ، وذلك لأن الأشعث هو نفس المصعب » . وعلى تأويل النحاة هذا يُفَسَّر «الأشعث » هنا بأنه الوتد ، وهو صفة غالبةٌ غلبة الاسم ، وسُمِّىَ به لشَعَث رأسه ، أى تفرّق أجزائه ، وأنشد عليه صاحب اللسان :

وأشعثَ فى الدار ذى لِمَّـةٍ   يطيل الحُفُوفَ ولا يَقْمَـلُ

و « الحفوف » من : حَفّ رأسُ الإنسان وغيره يحِفُّ حُفُوفاً : شَعِث وبَعُدَ عهدُه بالدهن . اللسان (شعث - حفف) . ونسبه فى هذا الموضع الثانى للكميت ، يصف وتدا ، وهو فى ديوانه ٢٨/٢ . وأول من رأيته فسَّر البيت على التجريد ، وأن مصعبا هو الأشعث : ابنُ قتيبة ، فى موضعين من المعانى الكبير ص ٥١٠ ، ٩١٨ ، وفسَّر البيت تفسيراً يخالف تفسير السّكرىّ وأبى تمام . ولولا تجنبُ الإطالة لذكرت لك كلامه وكلامهما ، فانظره فى كتبهم ، وانظر الكامل للمبرد ٤٤/٤ .



وقوله (١) :

إذا وُرِّعَتْ أن تَرْكَبَ الحَوْضَ كَسَّرتْ بأركانِ هَضْبٍ كلَّ رَطْبٍ وذابِلِ

فأركانُ هَضْبٍ هِيَ (٢) هِيَ ، وهذا النَّحوُ كثيرٌ .

ولا يجوز فى قوله :

فلا مَحالةَ أن تَلْقَىْ بِهِمْ رجُلاً

إلاَّ علَى ما ذَكَرْناه ، من أنَّك تَلْقَىْ (٣) بلقائهم رجُلاً ؛ لأنَّ المجرورَ بالباء جميعٌ (٤) ، و « رجلٌ » مفرَد ، والمَعْشَر والعَمُّ ، كلُّ واحدٍ منهما جماعةٌ .

وأنشد محمد بن السَّرِىّ :

ومَهْمَهٍ طامِسِ الأعلامِ فى صَخِبِ الأَصْداءِ مُخْتَلِطٍ بالتُّرْبِ دَيْجُوجِ (٥)

الأصمعىُّ : فى ليلٍ صَخِبِ الأَصْداء : أى كثيرِ صوتِ الصَّدَى .

= وقول الأخطل « لا يفلى ولا هو يقمل » أى لا يصيبه القمل فيحتاج أن يفلى . ويقال : فلى رأسه يفليه ، من باب رمى : أى نقَّاه من القمل .

ويبقى أن أقول : إن « التجريد » الذى جاءت هذه الأبيات شواهدَ عليه – باب من أبواب علم البديع ، وقد عقد له أبو الفتح بن جنى باباً فى الخصائص ، قال فى أوله : « اعلم أن هذا فصلٌ من فصول العربية طريفٌ حسن ، ورأيت أبا على – رحمه الله – به غريًّا معنيًّا ، ولم يفرد له باباً ، لكنه وسمه فى بعض ألفاظه بهذه السمة ، فاستقريتُها منه وأنِقتُ لها » الخصائص ٤٧٣/٢ ، وانظر له : الخزانة ١٨٧/١ ، وفهارسها ٦١٥/١٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٦٦ ، وعقد مؤلفه للتجريد باباً ، حكى فيه كلاماً عن أبى على .

(١) الراعى النميرى ، وهو فى شعره ص ٧٨ ، وديوانه ص ٢٠٩ ، و « وُرِّعَتْ » أى كُفَّتْ ومُنِعَت . والهَضْب : الجبل الطويل الممتنع المنفرد . والشاعر يصف إبلا . قال ابن قتيبة ، وأنشد البيت : « يقول : إذا كُفَّتْ عن أن تزدحم على الحوض قحمت بأجسام كأركان الجبال ، فكسَّرت كلَّ رطب وذابل ، من عصىّ الرعاء » . غريب الحديث ٥٨٩/١ .

(٢) أى هى الإبل .

(٣) فى ب : « تلقين » . والذى فى أ يحكى رواية البيت .

(٤) فى ب : « جماعة » .

(٥) لذى الرمة ، فى ديوانه ص ٩٨٧ ، ولا تخريج للبيت فيه . والمهمه : الأرض البعيدة . و « مختلط بالتُّرب » يقول : هذا الليلُ ألقى أكنافه على التراب . وديجوج : أسود .



[قال أبو علىّ] (١) : تقديره : طَمَسَتْ أعلامُه فى صَخِبِ الأصداء ، والمعنى : فى ظُلمةِ صَخِبِ الأصداء ، أى فى ظُلْمةِ ليلِ صَخِبِ الأصداء ، فأقام المضافَ إليه مُقامَ المُضاف ، والصِّفةَ مُقامَ الموصوف ، ومِثْلُ ذلك فى المعنى قولُ الآخَر :

ألا طَرَقتْ ليلى بِنَيَّانَ بَعْدَما طَلَى الليلُ بِيداً فاستَوَتْ وإكاما (٢)

أى غَشِيتْه الظُّلْمةُ ، فصارَ البِيدُ والإكامُ سواءً ، فى مَرآةِ العَيْن ، فكذلك (٣) طمَسَتْ أعلامُ هذا المَهْمَه ، للظُّلْمة .

وقولُه : « مُخْتَلِطٍ بالتُّرْب » تقديره : مُخْتلِطةٌ ظُلْمتُه بالتُّرب ، فحذَف المضافَ ، الذى هو « الظُّلْمة » ، وأقام المضافَ إليه مُقامَ المضاف ، فصار فى اسم الفاعلِ ضميرُ « صَخِب الأصداء » الذى هو صِفةُ « ليلٍ » (٤) المحذوف ، ومثلُ ذلك فى المعنى قولُه (٥) :

ودَوِّيَّةٍ مثْلِ السَّماءِ اعْتَسفْتُها وقد صَبغَ الليلُ الحَصَى بسَوادِ

ألا تَرَى أنّ صَبْغَه للحَصَى ، إنما هو ما غَشِيَه من ظُلْمته .

---

(١) مكان هذا فى ب : « الحسن » . وهو اسم أبى على .

(٢) نيَّان : جبل فى بلاد قيس ، كما فى معجم البلدان ٥/٣٢٩ ، وأنشد البيت ، ولم ينسبه ، وفيه : « كسا الليلَ » . وجاء فى أ : « طوى الليل » وهو فى ب على الصواب . يقال : ليلٌ طالٍ : أى مظلم ، كأنه طلى الشُّخُوصَ فغطَّاها . ذكره فى اللسان ، وأنشد لابن مقبل :

ألا طَرَقَتْنا بالمدينـــة بعدمــا طلى الليلُ أذناب النجاد فأظلما

وهو مطلع قصيدة فى ديوانه ص ٢٨٣ ، وما أشبهه بشاهد أبى علىّ !

والبيد : جمع بيداء ، وهى الصحراء المستوية . والإكام : جمع أكمة ، وهى الموضع المرتفع .

(٣) فى أ : « وكذلك » .

(٤) فى ب : « لِلَّيْل » .

(٥) ذو الرمة . ديوانه ص ٦٨٥ ، وتخريجه فى ص ١٩٨٧ ، وزد عليه : شذور الذهب ص ٣٢١ ، وأتى به ابن هشام شاهداً على جرّ « دوّية » بربّ المحذوفة بعد الواو .

والدوّية : المستوى من الأرض ، وهى الفلاة . وقوله « مثل السماء » أى فى استوائها ، واعتسفتها : سرتُ فيها على غير هداية .



وقال أبو ذُؤَيبٍ ، يُشَبِّه الظَّبْىَ بالوَدْع :

كأنَّ الظِّباءَ كُشُوحُ النِّسا ءِ يَطْفُونَ فوقَ ذُراه جُنُوحا (١)

فوق ذُراه : أى فوقَ ذُرَى هذا السَّيلِ ، وذُراه : أعالِيه ، قالوا : والكُشُوح : أمثالُ الوُشْحِ (٢) تُعْمَلُ مِن وَدْعٍ ، فإذا كان كذلك ، فالتقدير : كأنَّ الظِّباءَ وَدْعُ كُشُوحِ النِّساء ، فحَذَف المضاف .

أنشدوا :

ويومٍ من الشِّعْرَى تَظَلُّ ظِباءُهُ بِسُوقِ العِضاهِ عُوَّذاً ما تَبرَّحُ (٣)

أى : ويومٍ تَظَلُّ ظِباءُه مِن حَرِّ الشِّعْرَى ، أى مِن حَرِّ طُلُوعِه بسُوقِ العِضاه ، أى بظِلِّ (٤) سُوقِ العِضاه .

وقال الرَّاعى (٥) :

رَعَيْنَ قَرارَ المُزْنِ حيثُ تَجاوَبَتْ مَذاكٍ وأبكارٌ من المُزْنِ دُلَّحُ

التقدير : حيث تَجاوَبَ رَعْدُ مَذاكٍ وأبكارٍ ، والمَذاكِى : المَسانُّ ، وهى التى قد مَطَرَتْ (٦) مرَّةً بعدَ مَرَّةٍ ، والأبكارُ : التى مَطَرتْ مرَّةً واحدةً .

---

(١) شرح أشعار الهذليين ص ٢٠٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٩١ .

(٢) الوُشْح ، بضم الواو وسكون الشين : جمع الوِشاح ، وهو من حلىّ النساء ، يُرَصَّع بالجواهر ، تشدُّه المرأة بين عاتقيها وكشْحَيْها ، والكشح : ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ، وهما كشحان ، والكشح : أحد جانبى الوشاح . والوَدْع والوَدَع ، بسكون الدال وفتحها : خَرَزٌ بيض تخرج من البحر ، مجوفة فى بطونها شق كشقّ النواة ، تتفاوت فى الصغر والكبر . وأراد أبو ذؤيب : كأن الظباء فى بياضها ودْعٌ يطفون – أى يعلون ويرتفعن – فوق ذرى الماء . وجنوح : مائلة . شبه الظباء وقد ارتفعن فى هذا السَّيل بكشوح النساء عليهنّ الودع . قال أبو سعيد السكرى : وكانت الأوشحة تعمل من ودع أبيض .

(٣) نسبه ابن قتيبة إلى ذى الرمة . المعانى الكبير ص ٧٩٠ ، وعنه فى ملحق الديوان ص ١٨٥٧ .

(٤) فى ب : « تَظَلُّ بسوق » . وقال ابن قتيبة : « أى لَواجِىء فى الكُنُس تحت سُوقِ العضاه ، وهو شجر » .

(٥) ديوانه ص ٣٦ ، وتخريجه فيه .

(٦) فى ب : « التى مُطِرت » بإسقاط « قد » وضم الميم وكسر الطاء . وفى اللسان (ذكو) : « ومذاكى السحاب : التى مَطَرت مرة بعد أخرى ، الواحدة مُذْكية » . =



أنشد يعقوبُ :

ولا يَحُلُّ إذا ما حَلَّ مُعْتَنِزاً   يَخْشَى الرَّزِيَّةَ بينَ الماءِ والبادِى [(١)]

إن أرادَ بالبادى ، الفاعلَ ، [نحو] [(٢)] الذى فى قوله عزّ وجلّ : ﴿ سَوَاءٌ ٱلْعاكِفُ فِيهِ وَٱلْبادِى ﴾ [(٣)] ، فالمضافُ من [(٤)] الأول محذوفٌ ، تقديرُه : بينَ أهلِ الماءِ والبادِى ، وإن أرادَ بالبادِى ، البادِيةَ ، [فحذَفَ التاءَ للقافية ، كان الكلامُ على ظاهرِه] [(٥)] .

* * *

= والدُّلَّح : جمع دالحة . يقال : سحابة دَلُوح ودالحة : مثقلة بالماء كثيرة الماء ، والجمع دُلُحٌ ، مثل قَئُوم وقُدُم ، ودالح ودُلَّح ، مثل راكع ورُكَّع .

(١) البيت من قصيدة تنسب إلى فارعة بنت شداد المُرِّيَّة ، ترثى أخاها مسعود بن شداد ، وإلى عمرو بن مالك ابن يثربى ، يرثى مسعوداً أيضا ، وإلى أبى الطمحان القينى . أمالى أبى على القالى ٢/٣٢٤ ، والسمط ص ٩٧٠ ، وحماسة ابن الشجرى ص ٣٠٤ ، وفى السمط فضل تخريج . ومعتنزاً : أى منفردًا عن الناس منتبذا ، ويقال : عنَزَ الرجل : عدل ، ونزل فلان معتنزاً : إذا نزل حريداً فى ناحية من الناس .

(٢) زيادة مَن ب . ويريد بالفاعل : اسم الفاعل .

(٣) سورة الحج ٢٥ . و ﴿ سواءٌ ﴾ ضبطت فى النسختين بالرفع . وهى قراءة السبعة ، ماعدا عاصماً فى رواية حفص ، فإنه قرأ ﴿ سواءً ﴾ بالنصب . و ﴿ البادى ﴾ بإثبات الياء ، وصْلاً ووقفا ابنُ كثير ، وأبو عمرو فى الوصل ، وفى الوقف بغير ياء . السبعة ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٤) فى ب : « فى » .

(٥) سقط من ب .



باب
من الصّلات والأسماءِ الموصولة

قال الشاعر :

وكيف أرهَبُ أمْراً أو أُراعُ بهِ　　　وقد زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بن مَرْوانِ
فنِعْمَ مَزْكَأُ مَن ضاقَتْ مذاهِبُهُ　　　ونِعم مَن هو فى سِرٍّ وإعلانِ (١)

القولُ فى الظَّرف (٢) : أنه متعلّقٌ (٣) بنِعْم ، وذلك أنه (٤) لا يَخْلُو من أن يكونَ خَبرَ « هو » فى (٥) الصِّلَةِ ، أو يكونَ متعلّقاً بنِعْم ، فلا يجوز أن يكون متعلّقاً بمحذوف (٦) ، على أن يكونَ فى موضعِ خَبَرِ « هو » التى فى الصِّلَة ؛ لأنَّ التقديرَ قبلَ كونِ الكلامِ صِلَةً ، يكون : هو فى سِرٍّ وإعلانٍ ، وهذا لا معنى له ، فإذاً المعنى : كرُمَ هذا الإنسانُ فى سِرِّه وعلانيتِه ، أى ليس ما يفعلُه من الخَير لتصنُّعٍ ، فيفعلُ الخيرَ فى السِّرِّ ، كما يفعله فى العَلانِية .

وإذا كان كذلك احتاج « هو » إلى جُزْءٍ آخَرَ ، حتى تَستقلَّ الصِّلةُ ، وذلك الجزءُ

---

(١) شرح الكافية الشافية ص ١١٠٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠ ، وشرح الجمل ١/٦٠١ ، والمساعد ١/١٦٦ ، ٢/١٣١ ، والمغنى ص ٣٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، وشرح أبياته ٥/٣٣٨ ، وشرح شواهده ص ٧٤٢ ، والهمع ١/٩٢ ، ٢/٨٦ ، وشرح الأشمونى ١/١٥٥ ، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧ ، والخزانة ٩/٤١٠ ، والجمهرة ٣/٢٨٣ ، ٤٨٦ ، واللسان (زكأ) . ويقال : زكأت إليه : لجأت إليه ، والمزكأ : مَفْعَل ، اسم مكان منه ، بمعنى الملجأ .

وقد نقل البغدادى فى الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، كلامَ أبى على فى هذا الكتاب ، وقال : « وبشر : هو ابن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية القرشى العبشمى الأموى . كان سمحاً جَواداً ، ولى إمرة العراقين لأخيه عبد الملك ، وهو أول أمير مات بالبصرة ، وذلك سنة خمس وسبعين ، عن نيف وأربعين سنة . والبيتان لم أقف على قائلهما . والله أعلم » .

(٢) يريد بالظرف هنا : « فى سرٍّ » .

(٣) فى ب : « يتعلق » . وكذلك عند البغدادى ، فى الخزانة وشرح أبيات المغنى .

(٤) كذا فى أ ، وشرح أبيات المغنى ، وفى ب ، والخزانة : « لأنه » .

(٥) فى النسختين : « وفى » بإقحام الواو ، وهو من غيرها فى الخزانة ، وقد سقط سطرٌ فى هذا الموضع من شرح أبيات المغنى .

(٦) فى أ : « فلا يجوز أن يتعلق بمحذوف » . وأثبتُّ ما فى ب ، والخزانة .



ينبغى أن يكون : الذى هو مِثْله ، ولا يكون : الذى هُوَ هُوَ ، لتكونَ الصِّلةُ شائعةً ، فلا تكون « مَنْ » مخصوصةً ؛ لأنها فاعلُ « نِعْمَ » (١) .

فإنّ قدّرْتَ : الذى هُوَ هُوَ ، وأنت تريدُ : الذى هو مِثْله ، فتحذفُ المضافَ ، فيصير الذى هُوَ هُوَ ، معناه : مِثْله ، جازَ أيضاً .

وقد يجُوزُ فى القياسِ أن تَجعلَ « مَنْ » نكرةً ، فإذا جُعِلَتْ نكرةً ، احتاجت إلى صِفةٍ ، فتكون الجُملةُ التى قدَّرتَها صِلَةً لها ، مُقدَّرةً صِفةً ، ويكون المقصودُ بالمدح مُضْمَراً ؛ لأنَّ ذِكْرَه قد جَرَى ، كما جَرَى ذِكْرُ « أيُّوبَ » ، قبلَ قوله : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ (٢) ، فاستَغْنى بذلك عن ذِكْرِ ما يخُصُّه بالمَدْحِ وإظهارِه .

ويجوز فى القياس أن تجعلَ « مَن » نكرةً ، ولا تجعلَ له صِفةً ، كما فُعِل ذلك بما ، فى قوله : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ (٣) ، فإذا جعلْتَها كذلك ، كان كأنَّه قال : فنِعم رجُلاً ، فيكون موضعُ « مَنْ » نَصْباً (٤) ، ويكون « هو » كنايةً (٥) عن المقصودِ بالمدح .

ووَجْهُ القِياس فى الحُكم على « مَنْ » أنها نكرةٌ غيرُ موصوفة ، أنهم جَعَلُوا « ما » بمنزلةِ شىءٍ ، وهو أشَدُّ إشاعةً وإبهاماً مِن « مَنْ » ، فإذا جاز ألاَّ تُوصَفَ ، مع أنَّها أشَدُّ إبْهاماً مِن

---

(١) وعلى هذا تكون « مَن » موصولة بمعنى « الذى » . و « هو » مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره « مثله » ، أو « هو » ثانية ، على حد قول أبى النجم :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

فيكون التقدير « هوهو » والجملة صلة « من » ، والمخصوص بالمدح محذوف ، تقديره « بشر » .

(٢) سورة ص ٣٠ .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) على التمييز . وعلى هذا يكون فاعل « نعم » مستترا . وقوله « ولا تجعل له صفة » هو ما يُعَبَّر عنه بالنكرة التامَّة .

(٥) أى المخصوص بالمدح . ويكون مبتدأ ، خبرُه الجملة التى قبله ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، على ما هو معروف فى بابه .

وقد ظهر مما سبق أن « مَنْ » عند أبى على تحتمل أن تكون موصولةً ، ونكرةً موصوفة ، ونكرةً تامَّة . والنحاة ينسبون إليه القولَ بالوجه الثالث فقط ، ويتعقَّبُونه فيه . انظر مراجع تخريج الشاهد . وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٣٧ أ ، ١٤٠ أ . وقد صرح ابن مالك فى شرح الكافية الشافية أن أبا على ذكر ذلك فى « التذكرة » .



« مَنْ » (١) ، كان ألاَّ تُوصَفَ « مَنْ » أجْوزَ ؛ لأنَّها أخَصُّ منها ، فيصير كأنه قال : نِعم رجُلاً هو ؛ لأنَّها تخُصُّ الناسَ ومَن أشْبَههم ، كما كانت « ما » تعُمُّ الأشياءَ ، إلاَّ أنَّا لم نعلَمْهم فى الاستعمال ، تركُوا « مَنْ » بغير صِفة ، كما تركُوا « ما » غيرَ موصوفةٍ فى الخبر ، نحو التّعجُّب ، والآيةِ التى تلَوْناها .

وقال الفرزدق (٢) :

أحْمَوْا حِمىً بطِعانٍ ليس يَمْنَعُهُ إلاَّ رِماحُهُمُ لِلمَوْتِ مَن حانا

تقديره : أحْمَوْا حِمًى ليس يمنَعُه إلاَّ رِماحُهُم بطِعانِ مَن حانَ ، ففَصَل بقوله : « ليس يمنَعُه إلاَّ رِماحُهُم » ، وهو صِفَةٌ للحِمَى ، بين المصدرِ ومعمولِه ، وهو أجنبىٌّ منهما .

وطِعانٌ : مصدرُ طاعَنَ ، ومفعوله « مَن حانَ » ، ويستقيم أن تجعلَ « طِعان » جَمْعَ طَعْنٍ ، أو طَعْنَة ، فتُعْمِلَه وإن جمعْتَه ، كما تُعْمِلُ الجَمْعَ ، فى نحو : مررتُ برجُلٍ حِسانٍ قومُه ، ونحو :

مَهاوِينَ أبْدانَ الجزُورِ (٣)

---

(١) فى أ : « ما » خطأ .

(٢) ديوانه ص ٨٧٥ . وقوله « حانَ » أى هَلَك . يقال : حان يحين حَيْناً ، وأحانه الله ، ومنه المثل : « أتتك بحائنٍ رجلاه » . يضرب مثلا للرجل يسعى إلى المكروه حتى يقع فيه . جمهرة الأمثال ١١٩/١ ، ومجمع الأمثال ٢١/١ ، وبعضهم يصحِّف فى هذا المثل فيقول : « أتتك بخائن » ، بالخاء المعجمة ، وليس بشىء كما رأيت .

(٣) جزء من بيت ، تمامه :

شُمٌّ مَهاوِينَ أبدانَ الجَزُور مَخاميصِ العشيّاتِ لاخُورٍ ولاقَزَمِ

وقد نسبه سيبويه إلى الكميت . قال البغدادى : « والشعر نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسدىّ ... وقال ابن المستوفى كابن خلف : رواه سيبويه للكميت ، ولم أره فى ديوانه . وأنشده ابن السيرافى تميم بن مقبل ، ولم أره فيما كتبه من شعره . والله أعلم » .

والأمر على ما قال البغدادى ، فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ٢١٥/١ .

وأنشد قبله :

يأوى إلى مجلسٍ بادٍ مكارِمُهم لا مطمعى ظالمٍ فيهم ولا ظُلُمِ

وقد استدل به البغدادى على أن الأوصاف فى البيت الشاهد كلَّها مجرورة ، وكذلك الروىّ ، وردَّ على من قال إن الروىّ فى كتاب سيبويه مرفوع . راجع الكتاب ١١٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ، الموضع السابق ، =



والأوَّل أشْبَهُ .

فأمّا قولهُ : « للموتِ » فيجوزُ حملُه على أمرين ، أحدُهما : أن يكون متعلّقاً بمحذوف ، فى موضعِ حالٍ ، لقوله : « رِماحُهُم » ، كأنه [قال] [1] رِماحُهُم لأحداث الموت .

والآخَر : أن تجعلَه تَبْييناً لِمَنْ حانا ، كقوله : ﴿ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّاصِحِينَ ﴾ [2] ، [ونحوِه] [3] .

= والتبصرة ص ٢٢٨ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ - ٧٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٦٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٤٧٠ (البيت الشاهد من غير نسبة) ، ص ٦٨٣ (البيتان) ونسبهما فى هذا الموضع إلى تميم بن مقبل . والمقاصد النحوية ٥٦٩/٣ ، والهمع ٩٧/٢ ، والخزانة ١٥٠/٨ ، واللسان (هون) .

ويبقى أن أشير إلى أن البيت الشاهد ، مفرد فى شعر الكميت ١٠٤/٢ ، ولم أجده ولا الذى قبله فى ديوان تميم بن أبى بن مقبل ، المطبوع .

وقوله : « يأوى إلى مجلس » المجلس : موضع الجلوس ، وقد أُطلق هنا على أهله ، تسميةً للحالِّ باسم المحلّ . والأوصاف الآتية كله له ، على إرادة أهله ، ولذلك عاد الضمير إليه بجمع العقلاء . و « ظُلُم » بضميتن : جمع ظَلُوم ، يريد أن الناس قد عرفوا أنه من ظلمهم انتصفوا منه ، وقابلوه بظلمه ، فليس أحدٌ يطمع فى ظلمهم ، ولا هم يظلمون أحدا . و « شُمّ » : جمع أشَمّ ، وصفٌ من الشمم ، وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، وهو كناية عن العزّة والأنفة . و « مهاوين » مجرور بالفتحة ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ، وهو جمع مِهْوان ، مبالغة فى مُهين ، مِن أهانه : أى أذلّه . و « أبدان » منصوب بمهاوين – وهو موضع الشاهد – وهو جمع بَدَنة ، وهى الناقة المتخّذة للنحر ، وكذلك الجَزُور . يريد أنهم يسمّنون الإبل فيهينونها للأضياف والمساكين ، أى ينحرونها . وقيل إن « أبدان » لم يسمع فى جمع بدنة ، وإنما ورد جمعها على بدنات وبُدن ، بضمتين ، وإسكان الدال تخفيفا . والصواب أنه جمع بَدَن ، وهو من الجسد ماسوى الرأس واليدين والرجلني ، وإنما آثر ذكره على غيره لإفادة زيادة وصفهم بالكرم . ومخاميص : جمع مخماص ، وهو الشديد الجوع . يريد أنهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم . والخور : جمع أخور ، وهو الضعيف . والقَزَم ، بالتحريك : رُذال الناس وسفِلتهم . ويقال أيضا للصغير الجُثَّة . ويقال للذكر والأنثى والواحد والجمع : قَزَم ، على حدٍّ سواء ؛ لأنه فى الأصل مصدر . وبعضهم يؤنثه ويثنيه ويجمعه .

(١) زيادة فى أ .

(٢) سورة الأعراف ٢١ ، وقد تقدم معنى « التبيين » كثيرا ، ويظهر فى الفهارس إن شاء الله .

(٣) سقط من ب .



أنشد التَّوَّزِيُّ [١] ، عن أبي زيد :

ماذا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهُما لا تَرْقُدانِ ولا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا [٢]

القولُ في « عَوِيلهما » أنه لا يخلُو من أن يكونَ مُرْتفعاً بِيَغيرُ ، أو يكونَ بَدَلاً ، فإن ارتفع بأنه فاعلُ « يَغِيرُ » ، وجَب أن ينتصبَ « ماذَا » إذا جعلْتَهما اسماً واحِداً ، بيَغِير ، وقد انتصَبَ به « ابْنَتا رِبْعٍ » ، فتكون قد عَدَّيْتَ « يَغِيرُ » إلى مفعولَيْن .

وإن جعلتَ « ذا » بمنزلةِ الذى ، والفاعل « عَوِيلُهما » ، وجب أن يكونَ في « يَغِيرُ » [ضميرٌ] [٣] منصوبٌ ، يعود إلى « الذى » ، ويرتفع [٤] « ما » بالابتداء ، فيتعدَّى « يَغِيرُ » إلى هذا الضَّمير ، وإلى « الابنتين » ، لابُدَّ مِن ذلك ؛ لأنه لا يجوزُ أن يتضمَّنَ [ضميراً] [٥] مرفوعاً ؛ لارتفاعِ الظَّاهِرِ به ، وذلك خطأٌ أيضاً ؛ لأنه لا يتعدَّى إلى مفعولين ، فإذا لم يجُزْ ذلك ، وجَب أن تَجعلَ « العَوِيل » بدلاً ؛ إمَّا مِن المضمَر في « يَغِيرُ » ، وإمَّا مِن « ما » ، أو مِن « ماذا » إذا جعلتَه مع « ما » اسماً [٦] واحداً ، فلا يجوز أن يكون بدلاً مِن واحِدٍ منهما ؛ لأنه لو كان كذلك ، لوجب أن يُذكَرَ حرفُ الاستفهام ، كما تقول : كم مالُكَ ؟ أعِشْرُون أم ثلاثون ؟ ولو لم تذكُر الحرفَ ، لم يجُزْ .

---

(١) فى ب : « الثورى » . وهو تصحيف يقع كثيرا فى الكتب . و « التوزى » لغوى أديب ، ويقال فيه : « التوجى » وهو : عبد الله بن محمد بن هارون . والثورى : إمامٌ من أئمة الحديث . وهو : سفيان بن سعيد .

(٢) مطلع قصيدة لعبد بن مناف بن ربع الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ٦٧١ ، وتخريجه فى ص ١٤٥٣ . و « يغير » : يَميرُ ، أى يعطى الميرة ، وهى الطعام . وتقول : غارنا اللهُ بخير ، كقولك : أعطانا خيرا . والمراد هنا : ينفع ويغنى ، يقول : ماذا يغنى ابنتى ربع عويلُها ، وما يردّ عليهما بكاؤهما . وابنتا رِبْع : أختا الشاعر . و « لا ترقدان » : لا تناماى . ومن نام فلا بؤسى له ، فإن الذى ينام مستَرِيحٌ بخير فى راحة ، قرير العين ، وإنما البؤس على من حَزِن لسهر أو مرض . والبؤس : الضيق والشدّة .

(٣) سقط من ب .

(٤) فى ب : « فيرتفع » .

(٥) سقط من ب .

(٦) أفرد أبو على لإعراب « ماذا » مسألة ، فى البغداديات ص ٣٧١ .

فإن قلت : يكون مِثْلَ قوله :

أَتَوْنِى فقالوا مِن ربيعةَ أو مُضَرْ [١]

فالقولُ : أنه لا يكون مِثلَه ؛ لأَنَّ ما بَقِىَ مِن حرفِ الاستِفهام قد يَدُلُّ على المحذوف ، وليس فى البيت كذلك .

فإذا لم يجزِ البدلُ مِن هذين ، وجب أن يكونَ من الضَّمير .

فإن جعلْتَ « ما » و « ذا » اسماً واحداً ، صار [٢] موضعُهما رفْعاً بالابتداء ، والضَّمير الذى فى « يَغيرُ » عائدٌ إليهما ، كما يعودُ إلى خمسة عشَرَ ، ونحوِه .

وإن جعلْتَ « ما » استفهاماً ، و « ذا » بمنزلة الذى ، فالضَّميرُ الذى فى « يَغِيرُ » عائدٌ إلى « ذا » الذى بمنزلة « الذى » ، والابنتان مَفعُولَتا [٣] هذا الضَّمير ، و « العويلُ » بدلٌ منه ، فى الوجهين جميعاً ؛ لأَنَّ « ذا » يقع على جميع ما يُشارُ إليه ، فيستقيم أن يكون « العَويلُ » بدلاً منه ، كما يُبدَلُ الشىءُ من الشىءِ ، إذا كان إيَّاه ، وكذلك إذا جَعَل « ما » و « ذا » اسماً واحداً ، جاز البدلُ ؛ لأَنَّ « ما » فى جَواز وُقوعِها على الأجناسِ المختلفة ، مثلُ « ذا » .

قال التَّوَّزِىُّ ، أحسِبُه عن أبى زيد : يُقال : غارَ بَنِى فُلانٍ ؛ لِيَنْصُرَهم ويَنصرُوه [٤] .

[٥] قال لبيدٌ :

وهُمُ العَشِيرةُ أن يُبَطِّىءَ حاسِدٌ ⠀⠀ أو أن يلُومَ مع العِدَى لُوَّامُها [٦]

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب : « كان » .

(٣) هكذا فى النسختين . والوجه : « مفعولا » .

(٤) الذى وجدته فى النوادر ص ٥٩٥ : « قد غارهم الله بحياً يَغيرُهم : إذا أصابهم مطرٌ ، وأصابوا خصبا » فلعل هذا الذى يحكيه عن أبى زيد ، فى كتاب آخرَ له . وقد قدّمت شرح « غار » فى البيت .

(٥) من هنا إلى قوله : « البغداديون ينشدون » جاء فى النسخة ب عقب الحديث على الشاهد :

آب الغزىُّ ولم يؤُبْ عمرو

وقد نبهت عليه هناك .

(٦) ديوان لبيد رضى الله عنه ، ص ٣٢١ ، وتخريجه فى ص ٣٩٦ ، وشرح القصائد السبع ص ٥٩٦ ، وأنشده أبو على ، فى البصريات ص ٧٣٥ .

موضع « أن » نَصْبٌ ، والمعنى : كراهةَ أن يُبَطِّئَ حاسدٌ ، وعلى قول البغداديِّين : لأنْ [١] لا يُبطِّئَ حاسدٌ ، والعامِلُ فيها ما فى العَشيرةِ مِن معنى الفِعل ، كأنّه : وهُمُ النُّصَّارُ كَراهةَ [٢] ؛ لأنَّ العشيرةَ تنصُرُ وتُعِينُ ، فتكون يداً واحدةً على مَن ناوَأَهم .

ومعنى « أن يُبطِّئَ حاسدٌ » : أى يُبطِّئَهم حاسِدٌ ، يريد أنهم يَنصُرُون ويُعينُون ، فلا يَخذُلُون ، كراهةَ أن ينسُبَهم حاسدٌ إلى البُطْء والتَّاقُلِ عن النُّصْرة [٣] ، فيكُونوا فى ذلك كمَنْ ذَمَّ بقوله [٤] :

بطىءٍ عن الدَّاعى سريعٍ إلى الخَنَا

وبقولِ الآخَر :

يداكَ عن المَوْلَى ونَصْرُكَ عاتِمُ [٥]

فحذَف المفعولَ [٦] ، كما يُحذَفُ فى غير هذا ، ولحَذْفِ المفعولِ هنا مَزِيَّةٌ فى الحُسْنِ ؛

---

(١) قال أبو بكر بن الأنبارى فى شرح القصائد السبع : و « أن » موضعها نصب فى قول الفراء ، بحذف الخافض . ثم قال : معناه مِن أن يبطىء حاسد ، كما تقول : هو الحصن أن يرام . أى مِن أن يرام . ونقل هذا المرزوقى فى شرح الحماسة ص ١٧١٣ ، ثم قال : وحذف حرف الجرّ يكثر مع أن . وقول أبى على : « البغداديين » يريد الكوفيين ، فإن هذا هو رأى شيوخهم ، والقول الأول رأى البصريين . راجع إعراب القرآن للنحاس ٤٧٧/١ ، والبحر ٤٠٨/٣ ، ٤٠٩ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾ آخر سورة النساء .

(٢) هكذا بفتحة واحدة فى النسختين ، وهو على نية الإضافة ، وسيأتى مضافاً .

(٣) وقال ابن قتيبة : « أى لا يقدر حاسدٌ أن يبطىء الناسَ عنهم ، بأن يقول فيهم قول سوء ، لا يقدر لائمٌ على لومهم » . المعانى الكبير ص ٥٤٧ ، ومثل هذا جاء فى شرح ديوان لبيد .

(٤) طرفة بن العبد . وتمامه :

ذليلٍ بأجماع الرجال مُلَهَّدِ

ديوانه ص ٤٦ ، وشرح القصائد السبع ص ٢٢٤ . والخنى : الفُحش . والأجماع : جمع جُمْع وجِمع ، بضم الجيم وكسرها ، وهو قبض الرجل أصابعه ، وشدّه إياها للَّكْز والضرب . والمُلَهَّد : الملكوز المُدَفَّع . واللَّهْد : الضرب فى الثديين وأصول الكتفين . ولهَدَه يَلْهَده لَهْداً ، ولَهَّده : غمزه .

(٥) لم أعرفه ، ولم أعرف قائله . و « عاتم » : أى بطىء . يقال : عتم عن الشىء يَعْتِم ، وأعْتَم ، وعَتَّم : أى أبطأ . ويقال : حمل عليه فما عَتَّم : أى ما نَكَل ولا أبطأ .

(٦) يريد الضمير الذى قدَّره بقوله : « يبطئهم حاسد » .



لأنَّها (١) فى صِلة « أن » ، فيُشْبِه حذفَ المفعول ، فى نحو : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾ (٢) ، ومثلُ هذا قولُهم : « أذَكَرٌ أن تَلِدَ (٣) ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى » ؟ وفى التنزيل : ﴿ وإنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ (٤) أى يتثاقلُ عنكم ، ويتقاعَدُ ، ويَحملُ غيرَه على مِثْل ذلك ، فلا يَنْفِرُ معكم ويُثبِّطُ غيره ؛ ألا ترى قولَه : ﴿ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيداً ﴾ .

وقولُه :

أو أن يَلُومَ مع العِدَى لُوَّامُها

الضميرُ فى « اللُّوَّام » يرجع إلى العَشيرة ، وهذا عكسُ قولِه تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ ٱلْإِنْسَانَ ﴾ (٥) ؛ لأن قولَه : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنْسَانَ ﴾ خصوصٌ بعدَ عُمُوم(٦) ، وقولَه : « أو أن يلومَ » عمومٌ بعد خُصوص ؛ ألا تَرى أن التَّبطُّؤَ ضَرْبٌ ممَّا يُستحقُّ به اللومُ ، واللَّوْمُ يشملُه وغيرَه .

وقد رأيتُ بعضَ مَن يتعاطَى البلاغةَ يعيبُ هذا النَّحوَ ، وإذا جاء فى مثلِ هذا الشِّعر ، هذا الذى أنكره ، وفى التَّنزيل ، ثَبَت أنه ليس بموضع عَيْبٍ .

---

(١) هكذا فى النسختين . والوجه : « لأنه » .

(٢) سورة الفرقان ٤١ ، وقد تكلم أبو على ، على حذف المفعول فى هذه الآية ، فى الإيضاح ص ١٧٤ ، والبغداديات ص ٣٧٨ ، ٥٥٣ ، والعسكريات ص ١٩٢ ، وانظر أمالى ابن الشجرى ٥/١ ، والبرهان ١٦٠/٣ . والتقدير : أهذا الذى بعثه الله رسولا . وفى نصب « رسولا » خلاف تراه فى كتب الأعاريب .

(٣) تقديره : « أن تلده » . ولا يجوز النصب فتقول : « أذكراً أن تلد الناقة .... » فتنصب « ذكرا » بـ « تلد » لأن ما فى الصلة لا يتقدم على الموصول . قال سيبويه : « كأنه قال : « أذكرٌ نتاجُها أحبُّ إليك أم أنثى » . الكتاب ١٣١/١ ، ١٣٢ ، وأفرد له أبو على مسألة ، فى البغداديات ص ٥٥٣ ، وسيعيده فى هذا الكتاب قريبا .

(٤) سورة النساء ٧٢ .

(٥) مفتتح سورة العلق . وجاء فى ب : « الذى خلق الإنسان » . خطأ .

(٦) وذلك لأنه لم يذكر مفعولا فى الأول ، لأنه أراد أنه الذى حصل منه الخلق ، واستأثر به ، لا خالق سِواه . وقد يكون المفعول مقدَّرا : أى خلق كلَّ شىء ، فيتناول كل مخلوق ، وليس بعض المخلوقات أولى بتقديره من بعض . وذكر مفعول « خلق » الثانى ، فقال : ﴿ خلق ٱلإنسان ﴾ تخصيصاً للإنسان بالذكر من بين ما يتناوله الخلق ؛ لأن التنزيل إليه ، وهو أشرف ما على الأرض . ذكره الزمخشرى فى الكشاف ٢٨١/٣ .



البغداديُّون يُنْشِدُون :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ (١)

ويستدلُّون (٢) به على أنَّ « ذا » (٣) بمنزلة « الذى » ، وأنه يُوصَلُ ، كما يُوصَلُ « الذى » ، فيجعلون « تحملين » صِلةً لِذا ، كما يجعلونه صِلةً للذى .

ويَحْتملُ قولُه : « تَحْمِلين » أمرين ، لا يكون فى واحدٍ منهما صِلةً ، أحدُهما : أن يكون « تَحْمِلِين » صفةً لموصوفٍ محذوف ، تقديره : وهذا رجلٌ تحملين ، فتحذفُ الهاءَ من الصِّفة ، كما حُذِفت من قولك : « الناسُ رجلان ؛ رجلٌ أكرمْتُ ، ورجلٌ أهنْتُ » (٤) ، وكقوله :

وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتباحِ (٥)

---

(١) قائله يزيد بن مفرِّغ الحميرى . ديوانه ص ١١٥ ، ومعانى القرآن ، للفراء ١/١٣٨ ، ٢/١٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٩٣ – فى تفسير الآية ٢٥ من سورة البقرة ، والمحتسب ٢/٩٤ ، والتبصرة ص ٥١٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/١٧٠ ، والإنصاف ص ٧١٧ ، ٧٢١ ، وشرح الجمل ١/١٦٩ ، وأوضح المسالك ١/١٦٢ ، ٢/٣٢٧ ، ٤/٩٠ ، والمغنى ص ٤٦٢ ، وشرح أبياته ٧/٢٠ ، وتذكرة النحاة ص ٢٠ ، والخزانة ٦/٤١ – ٤٣ ، ونقل كلام أبى على فى هذا الكتاب ، واللسان (عدس) . وهذا بيت سيّار ، تراه فى غير كتاب ، وتخريجه مستقصى فى كتاب شيخنا : معجم شواهد العربية ص ٢٤٦ ، وحواشى بعض الكتب التى ذكرتُ .

وعدس : اسم صوت لزجر البغل ، وقيل : هى اسم بغلة يزيد . وعبّاد : هو ابن زياد بن أبى سفيان ، وللشعر قصة تراها فى الخزانة ، وكتب الأدب والتاريخ .

(٢) أصحاب هذا الرأى هم الكوفيون ، فأبو على يريد بالبغداديين الكوفيين ، ولعل ذلك مما يحسم هذه القضية المشهورة فى درس تاريخ النحو .

(٣) فى ب « هذا » مصلحة بالهامش .

(٤) سبق لأبى على الاستشهاد به ، وهو فى الكتاب ١/٨٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٢ .

(٥) صدره :

أبحت حِمى تهامةَ بعد نَجْدٍ

وهو لجرير ، يخاطب عبد الملك بن مروان . يقول : ملكت العرب ، وأبحت حماها بعد مخالفتها لك ، وما حميته لا يصل إليه من خالفك ؛ لقوّة سلطانك . وتهامة : ما سفل من بلاد العرب . ونجد : ما ارتفع ، وكنى بهما عن جميع بلاد العرب . ديوانه ص ٨٩ ، والكتاب ١/٨٧ ، ١٣٠ ، والتبصرة ص ٣٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، والمغنى ص ٥٠٣ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، وشرح أبياته ٧/٨٢ – وانظر فهارسه – ، ومعجم شواهد العربية ص ٨٨ . وأنشده ابن جنى ، فى الموضع السابق من سرّ الصناعة .



أى حَمْيتَه .

والآخر : أن يكون صِفةً لطَلِيق ، فقُدِّمتْ فصارت فى موضعِ نصبٍ على الحال .

فإذا احْتَمَل غيرَ ما تأوَّلُوه مِن الصِّلة ، لم يكن على الحُكْمِ بأنَّ « ذا » [١] والأسماءَ المُبْهَمةَ تُوصَلُ [٢] كما يُوصَلُ « الذى » ، دَلِيلٌ ، وكذلك ما استشهَدُوا به ، من قوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [٣] ، وتأوَّلُوه على أنَّ المعنى : وما التى بيمينك [٤] ، لا دَلالةَ فيه ؛ لأنه يمكنُ أن يكونَ : ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ فى موضع الحال [٥] ، والعامِلُ فى الحال ، فى الموضعين جميعاً ، ما فى الاسم المبهَم من معنى الفِعل .

ولا يُجيز سيبويه [٦] أن يكون « ذا » بمنزلة « الذى » إلاَّ إذا كانت مع « ما » فى نحو : ماذا قلت ؟ فيقول : خيرٌ ، كأنه قال : ما الذى قلتَ ؟ فقال : خيرٌ ، أى الذى قُلْتُه [خيرٌ] [٧] ، وعلى هذا قولُ لَبِيدٍ [٨] :

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ   أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطِلُ

---

(١) فى ب : « ذاك » .

(٢) فى أ : « توصل الذى وكذلك ما استشهدوا ... » وهو سياق ناقص مضطرب ، صححته من ب .

(٣) سورة طه ١٧ .

(٤) قالوا : ما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، وبيمينك : صلة تلك . الإنصاف ص ٧١٧ . وهذا هو رأى الكوفيين ، كما سبق .

(٥) فيكون ما : اسم استفهام مبتدأ . وتلك : خبره . وبمينك : فى موضع الحال ، كقوله تعالى : ﴿ وهذا بَعْلِى شيخا ﴾ سورة هود ٧٢ . كأنه قال : أىّ شئٍ هذه كائنةً بيمينك . البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والإنصاف ص ٧٢١ .

(٦) الكتاب ٤١٦/٢ . وأجازه سيبويه مع « ما » و « من » الاستفهاميتين . وتمثيله : « ماذا رأيتَ ؟ فيقول : متاعٌ حسَنٌ » . وقد عقد أبو على لهذه المسألة فصلاً كبيرا فى البغداديات ص ٣٧١ .

(٧) تكملة من ب .

(٨) ديوانه ص ٢٥٤ ، وتخريجه فى ص ٣٨٩ ، وزد عليه : الأصول ٢٦٤/٢ ، واللامات للزجاجى ص ٥٠ ، والتبصرة ص ٥١٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٨٣ ، وشرح أبيات المغنى ٢٢٦/٥ ، وأنشده أبو على ، فى الموضع السابق من البغداديات . والنَّحْب هنا : النَّذْر ، وهو ما ينذره الإنسان على نفسه ، ويوجب عليها فعله فى كل حال . يقول لبيد رضى الله عنه : اسألوا هذا الحريصَ على الدنيا ، عن هذا الذى هو فيه ، أهو نذْرٌ نذره على نفسه ، فرأى أنه لابُدَّ من فِعله ، أم هو ضلَالٌ وباطلٌ من أمره ؟



كأنه قال : ما الذى يُحاوِلُه ؟ الَّذِى يُحاوِلُه نَحْبٌ أم ضَلالٌ ؟ ولو كان « ذا » مع « ما » [فى البيت] (١) اسماً واحداً ، كما كان كذلك فى قوله : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً ﴾ (٢) لكان النَّحبُ نَصْباً .

قال :

ولقد رأَبْتُ ثَأَى العَشيرةِ كلِّها وكفيتُ جانِيَها اللُّتَيَّا والَّتِى (٣)

اللُّتَيَّا (٤) والَّتِى ، على تأنيثِ الدَّاهية ، وصُغِّر كما صُغِّر فى قوله :

---

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة النحل ٣٠ ، وقد استقصى العلامة البغدادى الكلام على هذه المسألة ، وحكى كلام النحاة ، ومنهم أبو على ، فى هذا الكتاب . الخزانة ١٤٦/٦ ، وانظر أيضا البحر المحيط ٤٨٤/٥ ، ٤٨٧ .

(٣) هذا البيت من قصيدة تروى لِسُلْمِىّ بن ربيعة السِّيديّ الضَّبّىّ ، ولِعِلباء بن أرقم ، وبيتان منها ينسبان إلى عمرو بن قميئة . نوادر أبى زيد ص ٣٧٤ ، وشرح الحماسة ص ٥٤٦ ، والأصمعيات ص ١٦١ ، وديوان عمرو بن قميئة ص ١٩٧ .

والبيت الشاهد ، فى أمالى ابن الشجرى ٢٥/١ ، والفوائد المحصورة ص ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣١١ ، والخزانة ١٥٥/٦ ، استطرادًا عن ابن الشجرى ، وكذلك فى شرح أبيات المغنى ٣١١/٧ .

وسلمى : يضبط على وجهين : بضم السين وسكون اللام وتشديد الياء . وبفتح السين وسكون اللام والقصر . ورأبت : أصلحت . والثَّأَى ، بوزن العصا : الصَّدْع والشقّ ، والثأى : الفساد أيضا . واللتيا والتى : يريد الجناية الصغيرة والكبيرة . يقول : حملت عن الجانى من العشيرة جنايته ، بالمال والنفس والجاه والعز . قال المرزوقى : « وقوله « جانيها » إن فتحت الياء كان واحدًا ، وإن أدَّى معنى الجمع ، وإن سكنت الياء جاز أن يكون جمعاً سالماً ، وأن يكون واحداً قد حُذف فتحتها » . شرح الحماسة ص ٥٥٢ .

(٤) بفتح اللام ، وتُضَمُّ أيضا ، جَرْياً على أصلِ التصغير ، كما فى نوادر أبى زيد ص ٣٧٦ ، لكن الحريرى يخطىء الضم . قال فى الدرّة ص ١٢ : « ويقولون : « بعد اللُّتَيّا والتى » فيضمون اللامَ الثانية من اللتيا ، وهو لحن فاحش ، وغلطٌ شائن ، إذ الصواب فيها : اللَّتَيّا ، بفتح اللام ؛ لأن العرب خصَّت الذى والتى ، عند تصغيرهما ، وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها ، على صيغتها ، وبأن زادت ألفاً فى آخرها ، عِوضاً عن ضمِّ أولها ، فقالوا فى تصغير الذى والتى : اللَّذَيّا واللَّتَيَّا ، وفى تصغير ذاك وذلك : ذَيَّاك وذيّالك » .

قال ابن الشجرى : « أراد اللتيا والتى تأتى على النفوس ؛ لأن تأنيث اللتيا والتى هنا ، إنما هو لتأنيث الداهية » . وكان قد ذكر أن هذا مما حذف منه صلة موصولين . وقال ابن الأثير : « واللتيا : تصغير التى ، ولم يستعملوا معها الصلة والعائد ، ليُوهموا أن الأمر بلغ من الشدة ما تقصر العبارة عن وصفه » منال الطالب ص ٥١٣ .



دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنها الأَنامِلُ (١)

فاصْفِرارُ الأنامِلِ يكون من أكبر الدَّواهِي ؛ لأنه يحدُث عندَ الموت ، وهذا يدُلُّ [على] (٢) أنَّ التَّحقيرَ قد يُعْنَى به تعظيمُ الأمرِ .

فإن قلتَ : ما تُنْكِرُ أن يَعْنِي : كفَيْتُ الخَلَّةَ الهَيِّنَةَ ، فكيفَ بما فَوْقَها ؟

فإنَّ ذلك يَبْعُد ؛ لأنه قد قال : « جانِيَها » ، والأَمْرُ الهَيِّنُ لا يكاد يُسَمَّى فاعِلُه جانِياً ، ومع ذلك (٣) فإنه قد حُذِفَت الصِّلَةُ ، وهذا الحذفُ إنما يكون لتفخيمِ الأمر ، وأنَّ (٤) عِظَمَه معروفٌ ، ومثلُ ذلك حذفُ الأجوبة ، فى نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ ٱلظَّالِمُونَ فِى غَمَرَاتِ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٥) .

ويَقْرُب من هذا التحقيرِ والتقليل ، أنه يُرادُ به الكثرةُ ، قولُه (٦) :

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

---

(١) صدره :

وكُلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهُمْ

وهو للبيد ، رضى الله عنه . ديوانه ص ٢٥٦ ، وتخريجه فى ص ٣٩٠ ، وزد عليه : أمالى ابن الشجرى ٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ . والدويهية : تصغير الداهية ، والمراد بها الموت .

(٢) زيادة من ب .

(٣) فى ب : « ومع ذلك فقد حَذَف الصلة » .

(٤) فى ب : « فإن » .

(٥) سورة الأنعام ٩٣ . وتقدر الجواب هنا : أى لَرأيتَ عذاباً عظيماً . أو : لرأيت أمراً عظيما . إعراب القرآن ، للنحاس ٥٦٥/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١ .

(٦) فى النسختين : « قولهم » . والبيت لعَبيد بن الأبرص ، فى ديوانه ص ٤٩ ، والكتاب ٢٢٤/٤ ، والمقتضب ٤٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٢/١ ، وشرح المفصل ١٤٧/٨ ، ورصف المبانى ص ٤٥٦ ، والمغنى ص ١٧٤ ، وشرح أبياته ١٠٣/٤ - وانظر فهارسه - والخزانة ٢٥٣/١١ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى تلك الكتب .

والقِرن ، بكسر القاف : المِثل فى الشجاعة . و « أترك » يحتمل أن يكون من التَّرك بمعنى التخلية ، ويتعدى إلى مفعول واحد ، فمصفرًّا : حال من قرن ، ويحتمل أن يكون من الترك بمعنى التصيير ، فيتعدّى لمفعولين ، ثانيهما مصفرا . والمعنى : أقتله فينزف دمه فتصفرّ أنامله . ومُجّت : دَمِيَتْ ، والمراد : صُبِغت . والفِرصاد ، بكسر الفاء : التُّوت ، شبه الدم بحمرة عصارته . =



وقولُه (١) :

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً على رأسِه تُلْقِى اللِّسانَ مِن الفَمِ

هذا موضعٌ ، التكثيرُ فيه (٢) أَلْيَقُ ، وبه أَوْلَى . فكأنَّ اللَّفظَ على التقليل ، والمرادُ التكثير ، وكذلك قولُ الآخر (٣) :

رُبَّما أوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبِى شَمالاتُ

= و « قد » فى البيت بمعنى « ربّما » التى للتكثير ، وهو استشهاد أبى على . والنحاة مختلفون حول « قد » فى الشاهد ، هل هى مثل « ربما » فى التقليل أم فى التكثير . وقد انبنى خلافهم على فهم عبارة سيبويه ، إذ قال : « وتكون قد بمنزلة ربما » وممن ذهب إلى أن المراد بها هنا التكثير أبو حيان ، قال : « لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل النُّدرة والقلّة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » . راجع الخزانة . وقد أورده أبو حيان فى التذكرة ص ٧٦ ، شاهداً على التقليل على طريق التهكّم .

(١) أبو حية النميرى ، وهو فى شعره ص ١٤٤ ، نقلا عن شرح شواهد المغنى ص ٧٢١ فقط ، وهو فى غير كتاب . انظر الكتاب ١٥٦/٣ ، والمقتضب ١٧٤/٤ ، والأزهية ص ٩٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٤/٢ ، والمغنى ص ٣١١ ، ٣٢٢ ، وشرح أبياته ١٦٣/٣ ، والخزانة ٢١٤/١٠ ، وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، والشيرازيات ١٣١ أ .

والكبش هنا : الرئيس وسيد القوم ؛ لأنه يقارع دونهم ويحميهم .

وصدر البيت مسلوخ من شعر الفرزدق ، كما نبه البغدادى ، وذلك قوله :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارُها

قال البغدادى ، رحمه الله : « والظاهر أن أباحية أَلَمَّ ببيت الفرزدق ، فإنه قبل أبى حية ، وأبو حية توفى فى بضع وثمانين ومائة » .

(٢) فى ب : « التكثير أليقُ وأولى » . وعبارة أبى على ، فى الشيرازيات : « لأن التكثير أشبه بهذا من التقليل ، من حيث كان أذهبَ فى المدح ، وأفخمَ لشأنهم » .

(٣) هو جذيمة الأبرش . وهذا البيت مما استفاضت به كتب العربية . انظر الكتاب ٥١٨/٣ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وطبقات فحول الشعراء ص ٣٨ ، والأغانى ٣٢١/١٥ ، وتاريخ الطبرى ٦١٣/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٩ ، ونوادر أبى زيد ص ٥٣٦ ، والأصول ٤٥٣/٣ ، والتبصرة ص ١٩٠ ، ٤٣١ ، والمقتصد ص ٨٣٤ ، واللامات للزجاجى ص ١١٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٤٠٦ ، وضرائر الشعر ص ٢٩ ، والمقرب ٧٤/٢ ، والمغنى ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، وشرح أبياته ١٦٣/٣ ، ٢٥٧/٥ ، والخزانة ٤٠٤/١١ . وغير ذلك مما تراه فى حواشى تلك الكتب . وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ٢٥٣ ، والبغداديات ص ٣٠١ ، والشيرازيات ١٣٣ أ . =



هذا موضعُ تكثيرٍ ، ألا تَرَى الآخَرَ [(١)] يقولُ :

رَبَّاءُ شَمَّاءَ لا يَأْوِى لقُلَّتِها   إلاَّ السَّحابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

وفَعَّالٌ للكثرة .

وممَّا يجوز أن يكونَ على حذفِ الصِّلة ، قولُ الأسودِ بن يَعْفُر [(٢)] :

ليسُوا بأنذالٍ ولا بأُشابةٍ   فيما ينُوبُ القومَ لا باللَّاتِ

قيل : اللَّاتُ : الصَّنَمُ [(٣)] ، كأنَّه حلَفَ به .

ويُمكن أن يكون المعنى فى قولِه : « لا باللَّاتِ » : لا بالفِرقَة اللاَّتى يُبْتَغَى بهم بَدَلٌ ،

= وأوفيت : أشرفت . والعلم : الجبل المرتفع . والشَّمالات : جمع شَمال ، وهى ريح باردة شديدة الهبوب . يفخر بأنه يحفظ أصحابه على رأس جبل عالٍ ، مع الريح الباردة الشديدة ، إذا خافوا العدوّ ، فيكون طليعةً لهم .

ويأتى هذا البيت أيضا شاهداً على توكيد الفعل بالنون الخفيفة « ترفعن » ضرورة . قال شيخنا محمود محمد شاكر ، فى حواشى ابن سلام : « ويقول النحاة : زاد النون فى « ترفعن » ضرورة ، وأقول : إنها لغة قديمة ، لم يجلبها اضطرار » . وقال فى كتابه الفذّ أباطيل وأسمار ص ٣٨٧ ، « وقال : « ترفعنْ ثوبى » ، ولم يقل : « ترفع أثوابى » ، وارتكب تأكيد الفعل بالنون فى غير موضع تأكيده ؛ لأنه جعله فى حيِّز كلامٍ مؤكَّدٍ حذَفَه ؛ ليدلَّ على معنى ما حذف ، كأنه قال : « ترفع ثوبى شمالات ، ولترفعنَّه هذه الرياحُ الهُوج ، مهما جهدت أضمُّ علىَّ ثوبى وأجمعه » . فلمَّا حذف « ولترفعنّه » ارتكب تأكيد الفعل الأول فى غير موضع تأكيد » .

(١) المتنخّل الهذلى . والبيت آخر قصيدة له فى شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٥ ، وتخريجه فى ص ١٥١٨ ، وأنشده أبو على ، فى التكملة ص ٧٣ .

و « رباء » : صيغة مبالغة ، من قولهم : ربأ يربأ ، من باب منع ، إذا صار ربيئةً لأصحابه ، أى عيناً لهم ودَيْدَبانا ، ومن ذلك الربىء والربيئة ، وهو الطليعة . و « رباء » صفة لموصوف محذوف ، تقديره : هو رجلٌ ربَّاء . والشاعر يرثى ابنه ، ويصفه بالشجاعة ، وقوّة البأس . و « شماء » : مرتفعة ، من الشمم ، وهو الارتفاع . يقال : جبلٌ أشمّ ، ورابيةٌ شماء . وقلّة الجبل : رأسُه . والأَوْبُ : النحل . وقال أبو سعيد السكرى : رجوع النحل . والسَّبَل : المطر .

و « شماء » ضبطت فى النسختين بضم الهمزة ، وكذلك فى شرح أشعار الهذليين ، وكثير من مراجع تخريج البيت ، لكن استشهاد النحاة بالبيت يقضى أن تكون بالفتح ، لأنهم قالوا إن « رباء » صفة لموصوف محذوف ، وهو المرثىّ – كما سبق – فيكون قوله « شماء » مخفوضًا بإضافة « ربّاء » إليه ، والفتحة علامة الخفض ؛ لأنه لا ينصرف ، وهمزته للتأنيث . ذكر ذلك ابن يعيش فى شرح المفصل ٦٠/٣ ، وانظر الخزانة ٣/٥ .

(٢) ديوانه ص ٢٣ . والأُشابة من الناس : الأخلاط . والأُشابة فى الكسب : ما خالطه الحرامُ الذى لا خير فيه ، والسُّحتُ .

(٣) فى ب : « صنم فكأنه ... » .



فحذَفَ الصِّلَةَ ؛ للدَّلالةِ عليها ؛ لأنَّ قبلَ هذا البيت :

لا أَبْتَغِي عنهم ولا أُشْرِيهِمُ حتَّى يُلاقِيَنِى حِمامُ مَماتِى [(١)]

وقال الأسودُ [(٢)] :

شطَّتْ نَوَى تَنْهاةَ مِن أن تُوافِقَا فبانَتْ فشاقَ البَيْنُ من كان شائقا

فاعلُ [(٣)] « كان » « البَيْنُ » ، تقديره : مَن كان البَيْنُ شائقَه ، والذِّكْرُ [(٤)] المقدَّرُ فى اسم الفاعل ، المحذوفُ ، عائدٌ إلى الموصول ، وحذَفَه من اسمِ الفاعل ، كما يُحذَفُ من الفِعل ، فى نحو : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [(٥)] ، وليس ذلك [(٦)] بالكثير ، ومثلُه ما أنشدَ ثَعْلَبٌ :

أَلَمْ يأتِكَ الرُّكْبانُ قَبْلِى بمَجْدِهِمْ فلم أَقْضِ إلاَّ بالذى أنت عالِمُ

يريد : عالِمُه ، أو : عالِمٌ به .

أنشد أبو زيد [(٧)] :

فقلتُ له لا والَّذى حَجَّ حاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْداً إنَّنى غيرُ خَوَّانِ

قوله : « لا والَّذى حَجَّ حاتِمٌ » يَحْتَمِل « الذى » ضَرْبين : إن عَنَى بالذى : الكعبةَ ،

---

(١) الموضع المذكور من الديوان . وقال محققه فى ص ٧٤ ، عن هذا البيت ، والذى سبق : « لم أجدهما فى مصدر آخر » .

(٢) ديوانه ص ٥٣ ، وتخريجه فى ص ٨٠ ، وفيه « وشطت » على تمام التفعيلة . وسيعيد أبو علىٍّ إنشاده .

(٣) يريد « اسم كان » .

(٤) أى الضمير .

(٥) سورة الفرقان ٤١ ، وسبقت قريبا .

(٦) فى ب : « ذا » .

(٧) فى النوادر ص ٢٧٢ ، ونسبه للعريان بن سَهْلة الجرمى ، وهو من قصيدة حماسية للعريان ، لم يرو أبو تمام هذا الشاهد فيها . شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٦٢٦ . والشاهد فى الإفصاح ص ٣٠٤ ، والفوائد المحصورة ص ٢٠٩ ، ٢٩١ ، وضرائر الشعر ص ١٧٥ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧٧ ، وحاشية يس على التصريح ١/١٤٧ ، والخزانة ٦/٥٦ ، وحكى كلام أبى على فى هذا الكتاب .



فذكَّر ، على إرادةِ البيتِ ، كما يقولون : والكعبةِ ، والبيتِ ، والمسجدِ [الحرام] [(١)]
فالضميرُ [(٢)] فى « حَجَّ » محذوفٌ ؛ لأنَّ هذا الفِعْلَ مُتَعدٍّ ، يدلُّك [(٣)] على ذلك قولُه عزَّ وجَلَّ :
﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ ﴾ [(٤)] ، فالمعنى : الذى حَجَّه حاتمٌ .

وإن عَنَى بالذى ، اللهَ سبحانه ، فالتقدير : لا والذى حَجَّ له حاتمٌ ، فحذف « له »
مِن الصِّلة ، وهذا النحوُ من الحذفِ مِن الصِّلات ، قد جاء فى الشعر ، من ذلك قولُه :

ناديتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ ... إنَّ المنَوَّهَ باسمِه المَوْثُوقُ [(٥)]

فقال : « الموثوقُ » ، وحذَف « به » .

وقال النابغةُ [(٦)] :

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُها ... رُكْبانُ مكَّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

---

(١) سقط من ب ، والخزانة .

(٢) فى ب : « فالضمير يخرج فى حج » . ولو كان كذلك لوجب أن يقول : « محذوفا » .

(٣) فى ب ، والخزانة : « يدل » .

(٤) سورة البقرة ١٥٨ .

(٥) عجز البيت للفرزدق ، فى ديوانه ص ٥٧٠ ، والأغانى ٢١/٢٩٢ ، وصدره :

أصبحتُ قد نزلت بحمزة حاجتى

وحمزة هذا : هو ابن عبد الله بن الزبير . والشاهد برواية أبى على ، ومن غير نسبة ، فى الضرائر ص ١٧٥ ، والموضع السابق من الخزانة ، عرضًا ، عن كتابنا . وكذلك أنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٣١ ب ، ١٣٨ أ .

(٦) ديوانه ص ٢٥ ، وقافيته : « والسَّعَدِ » ، وشرح المفصل ٣/١١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٤١٥ ، وشرح أبيات المغنى ١/١٠٠ ، عرضا ، والخزانة ٥/٧١ ، ٧٢ ، ١٨٣ ، ٩/٣٨٦ ، وحكى كلام أبى على فى هذا الكتاب . والكشاف ٢/٤٦١ ، والبحر ٧/٣١١ ، فى توجيه قوله تعالى : ﴿ وغَرابيبُ سودٌ ﴾ الآية ٢٧ من سورة فاطر . والبيت من معلقة النابغة التى يمدح بها النعمان بن المنذر ، ملك الحيرة ، ويتبرأ فيها مما اتُّهم به . وقبله :

فلا لعمرُ الذى قد زُرْتُه حججا ... وماهُرِيقَ على الأنصاب من جَسَدِ

وراد بالعائذات : الحمام ، جمع عائذ ، مِن عُذتُ بالشئ ، أى لجأت إليه . لمّا عاذت بمكة والتجأت إليها حرَّم قتلها ، وآمنها من أن تضام . والسَّنَد ، بفتحتين : ما قابلك من الجبل ، وعَلا عن السفح . وروى أبو عبيدة : الغِيل ، بكسر الغين المعجمة . وقال : هى والسند : أَجَمتان كانتا بين مكة ومنى . وأنكرها الأصمعىُّ ، وقال : إنما الغَيْل ، بالفتح ، وهو ماء ، وإنما يعنى النابغة ماءً كان يخرج من أبى قُبيس . ذكر ذلك كلَّه العلّامة البغدادى .



مَن كانت الكسرةُ عندَه جَرَّةً ، علَى (١) : هذا الحَسَنُ الوجهِ ، جَرَّ « الطَّير » ؛ لأنَّ « العائذاتِ » مجرورةٌ ، ومَن كانت الكسرة عنده فى موضع نَصبٍ ، علَى قولك : الضارِبُ الرجلَ ، نصب « الطَّيرَ » .

و « الطَّيرُ » فى هذا الموضع ، بَدَلٌ ، أو عطفٌ ، وإنما كان حَدُّه : والمؤمِنِ الطَّيرَ العائذاتِ ، أو الطَّيرِ العائذاتِ ، فقدَّم « العائذات » ، وأخَّر « الطَّيْرَ » ، كقول عِمرانَ :

إن أنت لم تُبْقِ لى لَحماً ولا لَبَناً ... أَلْفَيْتَنِى أَعْظُماً فى قَرْقَرٍ قاعِ (٢)

وكقولِ الآخَر :

مِثْلُ الغُمَرِ القَعْبِ (٣)

وقولِ الآخَر :

وبالقَصِيرِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرا (٤)

يريد : فى قاعٍ قَرْقَرٍ ، وبالعُمْرِ القَصير .

والمؤمنُ : هو اللهُ عزَّ وجلَّ ، وهو اسمُ الفاعل من « آمن » ، كما قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾ (٥) أى آمنهم مِن الخوفِ ؛ لكونهم فى الحَرَم ، وحُلُولِهم فيه .

---

(١) أى : « عَلَى حَدِّ : هذا الحسن الوجه .... » وتفسير كلام أبى علىٍّ هذا ، فى الخزانة ٥/ ٧١ ، ولولا طولُه لنقلتُه .

(٢) سبق تخريجه قريبا .

(٣) فى النسختين : « بالغمر القعب » وهو فى شعر أبى دؤاد الإيادِىّ ، يصف فرسًا :

صحيح النَّسْرِ والحافِرُ مِثْلُ الغُمَرِ القَعْبِ

والنَّسْر : لحمة صلبة فى باطن الحافر ، كأنها حصاة أو نَواة . والغُمَر : قدح صغير لا يُروِى الرجل ، والقَعْبُ : قدح صغير أيضا ، ولكنه أكبر من الغُمَر ، وقد يروى الاثنين والثلاثة ، ويشبَّه به الحافر . والبيت من قصيدة تنسب إلى أبى دؤاد ، وإلى عقبة بن سابق الهِزّانى . شعر أبى دؤاد ص ٢٨٩ ، والسِّمط ص ٨٧٩ ، والأصمعيات ص ٣٩ . وأنشد أبو على ، منه موضع الشاهد ، فى الشيرازيات ٦٢ أ .

(٤) من غير نسبة فى معانى القرآن للزجاج ١/ ٥٧ ، والكشاف ١/ ١٤٦ ، فى تفسير الآية ١٦ من سورة البقرة ، والمقرب ١/ ٢٢٧ ، والرواية فى الثلاثة : « وبالطويل العمر » . وهو الأقرب ، فإن الحيدر يرجع إلى معنى القِصَر . وأنبه هنا إلى أن هذه الكلمة « حيدرا » جاءت فى النسخة أ : « جيدرا » بالجيم . والجيدر : القصير أيضا .

(٥) سورة قريش ٤ .



قال ذو الرُّمَّة (١) :

وأنت الذى اخترْتُ (٢) المذاهبَ كُلَّها   بوَهْبِينَ إذ رُدَّتْ علىَّ الأباعِـرُ

العائدُ (٣) من الصِّلةِ إلى « الذى » محذوفٌ ، وهو المفعولُ الأوَّل لاخترْتُ ، والمفعول الثانى « المذاهبَ » ، فحُذِف حرفُ الجَرّ ، فوُصِل الفِعلُ ، ومثلُه قولُ العَجَّاج (٤) :

تحت التى اختار لهُ اللهُ الشَّجَرْ

المعنى : التى اختارها لَهُ مِن الشَّجَر ، فلمَّا حذَفَ الجارَّ ، وصل الفِعلُ إلى « الشَّجر » وإلى « المَذاهِب » فى بيت ذى الرُّمَّة .

أنشد أحمدُ بن يحيى :

مَقادِيمكُمْ فينا وفينـا دماؤُنـا   فأدُّوا الذى استَوْدَعْـتُ والعِرْضُ أوفَرُ (٥)

تقديره : الذى استَوْدَعتُه إيَّاكم ، فحذَفَ المفعولَ مِن الصِّلة ، فاتَّصَل المفعولُ الثانى بالفِعل الذى فى الصِّلة ، فحذَفَه ، وإن لم يكن راجعاً إلى الموصول ، وحقُّ المحذوف مِن الصِّلة أن يكونَ الموصولَ فى المعنى ؛ وإنما استَجَزْتَ حذفَ المفعولِ مِن الصِّلة ، وإن لم يكن راجعاً إلى الموصول ؛ لأنه موضعٌ قد حُذِف منه المفعولُ كثيرا ، يدلُّ على جواز هذا الوجْهِ

---

(١) ديوانه ص ١٠٤٧ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٣ ، عن كتابنا هذا فقط .

(٢) ضبطت التاء فى النسختين بالفتح . والصواب الضمّ . وعليه المعنى والتوجيه النحوى . وقال أبو نصر : « يريد : وأنت الذى اخترتُك من المذاهب ، كقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ سورة الأعراف ١٥٥ – أى من قومه » . والشاعر يخاطب ممدوحه بلال بن أبى بردة . قال : « وقوله : « إذ رُدّت علىَّ الأباعرُ » أى رُدَّت من الرعى فركبتُها » .

و « وهبين » : أرض بناحية البحرين لبنى تميم . وقيل : جبل من جبال الدهناء .

(٣) فى ب : « إلى الذى من الصلة » .

(٤) ديوانه ص ٧ ، ومعانى القرآن ٣٩٥/١ ، فى تفسير الآية السابقة فى الحواشى ، من سورة الأعراف ، والتهذيب ٥٤٧/٧ ، وعنه اللسان (خير) .

(٥) لم أعرفه . والمقاديم : جمع مِقْدام ، وهو الجرئ فى الحرب ، الكثير الإقدام على العدوّ .



قولُ كُثَيِّرٍ (١) :

وإنَّ ابنَ لَيْلَى فاهَ لى بمقالةٍ ... ولو سِرْتُ فيها كنت مِمَّن يُنِيلُها

ومثلُه من الحَذْف : ﴿ مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٢) .

وإن شئتَ قلت فى البيت (٣) : إنه حذَفَ المفعولَيْن جميعاً ، كما حُذِفا فى قوله : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِىَ ٱلَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (٤) .

وأنشد بعضُ البَغْداديِّين لحُميد بن ثَوْر :

أَأَنتَ الهِلالىُّ الذى كنتَ مرَّةً ... سَمِعْنا به والأَرْحَبِىُّ المعلَّفُ (٥)

[قال : أراد : وهذا الأرحبىُّ المعلَّفُ ، فأضْمَرَ] (٦) ، وقد يجوز أن يكونَ المعنى : أأنت الهِلالىُّ ، وصاحبُ الأرحبىِّ ، فحذَفَ المضافَ .

---

(١) ديوانه ص ٣٠٤ ، وتخريجه فى ص ٣٠٦ . وابن ليلى : هو عبد العزيز بن مروان . وقوله : « ممن ينيلها » تقديره : « ممن ينيلهوها » والعائد إلى « من » هو ضمير المذكور المنصوب المحذوف ، وضمير المؤنث للمقالة . وفى « ينيلها » ضمير فاعل لابن ليلى . والمعنى : ينيله ابن ليلى إياها . وقوله « سرت فيها » أى فى طلبها . راجع الخزانة ٤٧٨/٨ .

(٢) تمامها : ﴿ فقد رحمه وذلك الفوز المبين ﴾ الأنعام ١٦ . و ﴿ يَصْرِفْ ﴾ هكذا ضبطت فى النسخة ب ، بفتح الياء وكسر الراء . وضبطت فى أ بفتح الياء وضمها وكسر الراء وفتحها ، وهما قراءتان سبعيتان . فقرأ حمزة وأبو بكر والكسائى بفتح الياء ، مبنيا للفاعل ، وقرأ الباقون بالضم ، مبنيا للمفعول . قال مكى : « من فتح الياء وكسر الراء فى ﴿ يصرف ﴾ أضمر الفاعل فى ﴿ يصرف ﴾ ، وهو الله جل ذكره ، وأضمر مفعولا محذوفاً ، تقديره : من يصرف اللهُ عنه العذاب يومئذ فقد رحمه . ومن ضمّ الياء وفتح الراء ، أضمر مفعولا لم يُسَمَّ فاعلُه لا غير ، تقديره : من يُصرف عنه العذابُ يومئذ . فهذا أقلّ إضمارًا من الأول ، وكلما قل الإضمار عند سيبويه كان أحسن » مشكل إعراب القرآن ٢٥٩/١ ، والكشف ٤٢٥/١ .

وظاهرٌ ، أن سياق أبى علىّ هنا هو على قراءة فتح الياء . وقد صرح بذلك أبو حيان ، فقال : « وأشار أبو على إلى تحسينه قراءة ﴿ يَصْرِفْ ﴾ مبنيا للفاعل ، لتناسب ﴿ فقد رحمه ﴾ ، ولم يأت : فقد رُحِم » البحر ٨٧/٤ .

(٣) يريد البيت الذى أنشده أحمد بن يحيى : مقاديمكم فينا ...

(٤) سورة القصص ٦٢ . والمفعولان المحذوفان : أحدهما العائد على الموصول ، والتقدير : تزعمونهم شركاء .

(٥) لم أجده فى ديوان حميد المطبوع ، مع وجود ثلاثة أبيات من بحر البيت وقافيته . والبيت برواية أبى على ومنسوبٌ لحميد فى الصاحبى ص ٣٨٧ ، وقال ابن فارس : « أى وهذا الأرحبّى ، يعنى بعيره » . وهو من غير نسبة وبقافية « المغلبُ » فى المقرب ٦٣/١ ، وشرح الجمل ١٨٩/١ ، والبحر ٢٤/١ ، وفى شفاء العليل ص ٢٣٥ « المعلبُ » ، وفى تعليق الفرائد ٢٣٥/٢ « المعلق » ، وفى الهمع ٨٧/١ « المهلب » وانظر الدرر ٦٤/١ .

(٦) تكملة من ب .

وفى هذا البيت أنه قال : « الذى كنتَ مرَّةً سَمِعْنا به » ، فحَمَل بعضَ الصِّلَة على الخِطاب ، وبعضَه على الغَيْبة .

ويدلُّ على أنَّ الأصلَ عندَهم ، فى [أنا الذى فعلتُ] [١] : أنا الذى فَعَل ، أنَّ قولهم : أنا الذى فعلتُ ، محمولٌ على المعنى ، والمرادُ فى الأصل : فَعَلَ ، إلاَّ أنه لمَّا كان الضميرُ الذى فى فعلتُ ، هو « الذى » فى المعنى ، كما أنَّ ضميرَ الغَيْبة هو « هو » فى المعنى ، وكِلاهما المُخاطَبُ ، اتَّسَعَ ، فوضَعَ لفظَ المتكلِّم موضعَ لَفْظِ الغَيْبة .

وأنشد أبو عبيدة ، البيتَ على غير إنشاد البَغْداديين ، فأنشد :

أأنتَ الذى قال الذى قِيل والذى ... بعيرُك هذا الأرحبىُّ المعلَّفُ

فعلى هذا الإنشاد أيضاً ؛ بعضُ الصِّلة على اللَّفظ ، وبعضُه على المعنى ، ومثلُ ذلك فى كونِها على الوجهين ، ما أنشده أبو زيدٍ وأبو عبيدة :

نحن الذين صَبَّحُوا صَباحَا ... فلم نَدَعْ لسارِحٍ مُراحَا [٢]

فأمَّا قولُ الآخَر ، أنشده أبو عبيدة :

أنا الذى انتشَلْتُها انتِشالا ... ثمّ دعوتُ فِتيةً أزْوالا [٣]

---

(١) تكملة من ب .

(٢) نوادر أبى زيد ص ٢٣٩ ، من رجز نسبه لأبى حرب بن الأعلم من بنى عُقَيل . جاهلى . وسياقة الأبيات عنده :

نحن الذين صبَّحوا صباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

نحن قتلنا الملك الجحجاحا ... ولم ندع لسارح مراحا

وهذه الأبيات تنسب أيضا إلى رؤبة ، وهى فى زيادات ديوانه ص ١٧٢ ، وإلى ليلى الأخيلية . راجع الأضداد لأبى الطيب ١/١٨١ ، والمخصص ٦/٩٥ ، وأوضح المسالك ١/١٤٣ ، والمغنى ص ٤١٠ ، وشرح أبياته ٦/٢٥٣ ، والخزانة ٦/٢٣ ، وغير ذلك مما تراه فى معجم الشواهد ص ٤٥٧ . ورواية النحاة للبيت الأول : « نحن اللُّذون » يوردونه شاهدا على مجىء « اللذون » بالواو ، وهى لغة هذيل أو عُقَيل .

والسارح : المال السائم ، أى الإبل السائمة . والمراح ، بضم الميم : اسم مكان ، من أراح إبله : إذا ردَّها إلى المراح ، وهو حيث تأوى إليه الإبل والغنم بالليل .

(٣) للقتَّال الكلابى . ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه فى ص ١١٤ ، و « أزوال » جمع زَوْل ، وهو الشجاع الذى يتزايل الناسُ من شجاعته . ولو حمل على اللفظ لقال : « انتشلها ... ثم دعا » .

فالصِّلةُ فيه محمولةٌ على المعنى ، ولا حَمْلَ فيه على اللَّفظ ، وكذلك قولُ الآخَر :

وأنا الذى قتَّلْتُ بَكْراً بالقَنا ... وتركتُ تَغْلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ [١]

وكذلك قولُ جَرِيرٍ [٢] :

نحن الذين هَزَمْنا جَيْشَ ذى نَجَبٍ ... والمُنْذِرَيْن اقْتَسَرْنا يومَ قابُوسِ

وكذلك قولُ الآخَر [٣] :

أنا الذى فَرَرْتُ [٤] يومَ الحَرَّهْ

فهذا كلُّه محمولٌ على المعنى فقط .

وقال الفرزدق [٥] :

وإنِّى لَرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتى ... لَعلِّى وإن شَطَّتْ نَواها أَزورُها

---

(١) نسبه المبرّد إلى مهلهل ، فى المقتضب ١٣٢/٤ ، وكذلك الفارق ، فى الإفصاح ص ٣٢٩ – وأظنه عن المبرّد – وهو من غير نسبة فى الأصول ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٤ . وأرجع أنه من قصيدة المهلهل التى فى الأصمعيات ص ١٥٦ . ولو حمل على اللفظ لقال : « أنا الذى قتل ... وترك » . وسنام كل شئ أعلاه . والمراد هنا : العزّ والرفعة .

(٢) ديوانه ص ١٣٠ . وذو نجب : موضعٌ كانت فيه وقعةٌ لبنى تميم ، علَى بنى عامر بن صعصعة . وأخبار هذا اليوم ورجاله فى النقائض ص ٥٨٧ .

(٣) هو عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوى ، وكان فرَّ يوم الحرَّة من جيش مسلم بن عقبة ، فلما كان أيام حصار الحجاج بمكة لعبد الله بن الزبير ، جعل يقاتل أهل الشام ويقول :

أنا الذى فررت يوم الحرَّهْ ... والشيخُ لايفرُّ إلا مرَّهْ

فاليوم أجزى فرَّةً بكرَّهْ ... لا بأس بالكرَّة بعد الفرَّهْ

فلم يزل يقاتل حتى قتل .

والحرة : أرضٌ ذات حجارة سود نخرة ، كأنها أحرقت بالنار . ويوم الحرة كان ليزيد بن معاوية ، علَى أهل المدينة ، سنة ٦٣ . تاريخ الطبرى ٤٨٢/٥ ، والكامل فى التاريخ ٣٥٥/٤ ، والأغانى ٢٣/١ ، والعقد الفريد ١٤٩/١ ، ٣٨٩/٤ .

(٤) فى النسختين : « أنا الذى كررت » . وصححته من العقد ، والكامل . وكذلك جاء هذا البيت وحده على الصواب ، فى الصاهل والشاحج ص ٦١٤ ، من غير نسبة .

(٥) ديوانه ص ٦٦١ ، من قصيدة لامية . والرواية فيه :

وإنى لرامٍ رميةً قِبَلَ التى ... لعلّى وإن شقَّتْ علىَّ أنالُها =

جاء الصِّلةُ غيرَ الخَبر (١) ، والصِّلَةُ لا تكونُ إلاَّ خبراً ، كما أنَّ الصِّفةَ كذلك .

فإن قلت : فقد جاء مِن الموصولةِ ما وُصِلَ بغير الخَبَر ، نحو ما قالوه ، مِن قولهم : كتبتُ إليه أنْ قُمْ ، وبأنْ قُمْ .

فإنَّ (٢) ذلك ، وإن جاء فى « أنْ » لا (٣) يستقيم فى « الذى » (٤) ، ونحوِه من الأسماء ؛ لأنَّ « الذى » يقتضى الإيضاحَ بصِلتِه ، وليست « أن » كذلك ، ألا تَرى أنها حرفٌ ، وأنَّه لا يرجعُ إليها ذِكْرٌ (٥) مِن الصِّلَة . وهذا وإن جاء فى هذا البيت ، فإنَّ النحويِّين يجعلون « لَعَلَّ » كلَيْتَ ، فى أنَّ الفاءَ لا تدخلُ علَى خبرِها ، فلا يُجيزُون : لعلَّ الذى فى الدارِ فمُنطَلِقٌ ، كما لا يُجيزُون ذلك فى « ليت » .

فإن قلت : أَحْمِلُ « لَعلَّ » على المعنى ؛ لأنه طَمَعٌ ، فكأنه قال : أطمَعُ فى زيارتِها .

قيل لك : فصِلْهُ (٦) أيضاً بليت ، وقل : المعنى : الذى أتمنَّى ، وصِلْه بالاستفهام ، والنِّداء ، وجميعِ ما لم يكن خبراً ، وقل : المعنى : الذى أُنادِى ، والذى أَستفهِم . فهذا لا يستقيم .

فإن قلت : أراد بأزورُها التقديمَ ، فكأنه (٧) قال : التى أزورُها .

= وبرواية أبى على جاء فى المغنى ص ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٥٨٥ ، وشرح أبياته ٦/١٩١ ، وحكى البغدادى كلام أبى علىّ ، فى هذا الكتاب ، وكذلك فى الخزانة ٥/٤٦٤ ، وأنشده استطرادا ، فى ٦/١٥١ ، والهمع ١/٨٥ .

(١) يريد الخبر الذى هو ضد الإنشاء .

(٢) هذا جواب « فإن قلت » وهو أسلوبٌ لأبى علىّ فى تلقّى الجواب ، وكذلك جاء فيما نقله البغدادى عن كتابنا ، فى شرح أبيات المغنى ، لكن جاء فى الخزانة – فيما حكاه البغدادى أيضا عن كتابنا : « قلت : ذلك وإن جاء ... » . وأعتقد أنه من تغيير النُّسَّاخ ، ولعله من تغيير البغدادىّ نفسهِ ، وانظر مقدّمتى ص ٦٤ .

(٣) فى أ : « فإنه لا يستقيم » وأسقطت « فإنه » حيث سقطت من ب ، وكتابى البغدادى .

(٤) فى ب : « الذين » .

(٥) أى ضمير .

(٦) فى أ : « فأوصله » .

(٧) فى ب : « كأنه » .



فإنَّ ذلك لا يستقيمُ أيضا ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الخَبر ، وتقديمُ الخَبر على « لعلَّ » لا يستقيم .

والوَجْهُ فيه : أنَّه لمَّا جَرَى « أزورُها » خبراً للَعلَّ ، سَدَّ « أزورُها » مَسَدَّ الصِّلَةِ ، التى يجب أن تكون خبراً ، فكأنه أراد : التى أزورُها ، فأغنَى ذِكْرُ « أزورُها » خبراً للَعلَّ ، عن ذِكرِه لها قبل « لعَلَّ » ، والمعنى علَى التقديم ، وأشْبَه هذا قولَهم : لو أنَّ زيداً جاءنى ، فى أنَّ الفِعلَ الجارىَ فى الصِّلة ، سَدَّ مَسَدَّ الفِعلِ الذى يَقَعُ قبل « أنَّ » بعدَ « لو » ، ولولا هذا الفِعلُ لم يَجُز ، ألا تَرَى أنَّه لا يجوزُ : لو مجيئُكَ ، فكذلك سَدَّ ذِكرُه بعد « لعلِّى » مَسَدَّ ذكرِه قبل « لَعلِّى » ، فهذا وجْهُه ، ولا ينبغى أن يُقاسَ على هذا ، ولا يُؤخَذَ به ، وكأنَّ الذى حَسَّنَ هذا طولُ الكلام ، وذِكرُ الجزاءِ فى الصِّلة ، وقد رأيتَ طولَ الصِّلةِ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ [1] إذا لم تَطُلْ .

ويجوز فيه شئٌ آخَرُ : وهو أن تُقدِّرَ قبلَ « لعلِّى » فِعلاً ، وتَحذِفَه لطُولِ الكلام ، فتكون الصِّلةُ الفِعْلَ الذى هو : « أقولُ فيها » [2] ، وهو خبرٌ ، لا إشكالَ فيه ، وحَسُنَ الحذفُ لطُولِ الكلامِ .

وقال الفرزدق [3] :

فحَقُّ امرىءٍ بينَ الوليدِ قَناتُهُ ... وكِنْدَةَ فوقَ المُرْتَقَى يتصَعَّدُ

تقديرُه : أن يتَصعَّدَ ، فحذف « أنْ » ، كما قال جريرٌ [4] :

نَفاكَ الأَغَرُّ ابنُ عبدِ العَزيزِ ... وحَقُّكَ تُنْفَى من المَسْجِدِ

---

(١) فى أ : « ما لم يجز » . وما فى ب مثله فى شرح أبيات المغنى . ويلاحظ أن البغدادى اختصر كلام أبى على ، الذى حكاه فى الخزانة ، فأسقط هذه الفقرة كلها ، أى من أول قوله : « فإن قلت : أراد بأزورها .. » إلى قوله : « إذا لم تطل » . وفى هذا دليل على أن الخزانة لا تغنى عن شرح أبيات المغنى ، كما يزعم بعضهم ، وأنه لا يغنى كتاب عن كتاب .

(٢) فى ب : « فيه » .

(٣) ديوانه ص ١٧٥ ، وشرح أبيات المغنى ٣٠٤/٦ ، استطرادا ، عن كتابنا ، وسيعيد أبو على إنشاده فى هذا الكتاب . وجاء فى أ : « قيامه » خطأ .

(٤) ديوانه ص ٨٤٢ ، عن النقائض ص ٧٩٨ ، والخصائص ٤٣٤/٢ ، والعمدة ٧٨/١ ، وشرح أبيات المغنى – استطرادا – ٦٥/٥ ، ٣٠٤/٦ ، وحكاه فى هذا الموضع عن كتابنا . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٠١ أ ، وسيعيد إنشاده فى موضعين قادمين .

=



أى حقُّكَ أن تُنْفَى .

والمعنى : يتصعَّدُ فوقَ المُرْتَقَى ، فتقدُّمُ « فوقَ » كتَقدُّمِ الجارِّ ، فى نحوِ قولِه :

كان جَزائِى بالعَصا أنْ أُجْلَدا [١]

أو بمنزلةِ قولِه تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [٢] ، والظَّرفُ بمنزلةِ الجارِّ والمجرور ؛ لأنَّ الجارَّ مُرادٌ معه ، يدلُّك على ذلك ردُّهُم له فى الكِناية [٣] .

والدَّليلُ على أنَّ « أنْ » فى هذا النَّحو ، بمنزلةِ المُثْبَت فى اللَّفظ ، ما جاء من قولهم : « لَأَنْ تَسمعَ بالمُعَيْدِىّ خيرٌ مِن أن تَراه » [٤] وحذفوا « أنْ » من هذا الكلام ، فقالوا : « تسمعَ بالمعيدىّ خيرٌ من أنْ تراه » فلولا أنَّ « أنْ » فى حُكم المُثْبَت ، لم يَجُزْ هذا الكلامُ ، ألا تَرَى أنَّك لا تُخْبِر عن الجُمَل ، ويدلُّك [٥] على ذلك أيضاً قولُهم : « تَسْمَعُ بالمُعَيدىِّ لا أن تَراه » فلولا أنَّ « أنْ » محذوفةً ، مثلُها مُثبتةً ، ما جازَ أن تعطفَ علَى « تسمعُ » الذى هو فِعْلٌ ، بالاسم .

ويدلُّ على أنها محذوفةً [٦] فى هذا النحو ، بمنزلتها مثبتةً ، أن أبا عثمان قد حكَى عن ابن قُطْرُبٍ [٧] ، عن أبيه ، أنه سَمِع مِن العرب من يقول :

= هذا وقد أورد صاحب الأغانى ، هذا البيت ، فى أثناء ترجمة الفرزدق من الأغانى ، ٣٢٤/٢١ ، ٤٠٢ ، وفى هذا الموضع الثانى ذكره بروايةٍ يفوت معها الاستشهاد ، وهى :

ومثلك يُنْفَى من المسجدِ

وابن عبد العزيز : هو عمر ، رضى الله عنه .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سورة الفرقان ٢٢ .

(٣) أى فى الضمير .

(٤) ويروى : « تسمعَ » ، و « أن تسمع » ، و « تسمعُ بالمعيدى لا أن تراه » . الكتاب ٤٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، والمغنى ص ٦٤١ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ وضرائر الشعر ص ٢٦٥ . وغير ذلك كثير ، فإن هذا شاهد دائر فى كتب النحو واللغة والأدب . وقد تكلم عليه الشيخ عبد القاهر ، فى كتابه المقتصد ، شرح إيضاح أبى على ، ص ٧٨ .

(٥) فى ب ، وشرح أبيات المغنى : « ويدل » .

(٦) ضبطت التاء فى النسختين بالرفع ، والصواب النصب على الحال من الضمير فى « أنها » والخبر « بمنزلتها » .

(٧) اسمه : الحسن . إنباه الرواه ٢٢٠/٣ .



ألا أيُّهذا الزَّاجِرِى أحضُرَ الوَغَى (١)

بالنَّصب ، فلولا أنَّها فى حُكم الإثبات ، لم تنصب الفِعْل ، وقد حكَى أحمدُ بن يحيى ، ثَعلبٌ ، نحوَ ذلك ، فقال : « خُذ اللِّصَّ قبلَ يأخُذَك » (٢) ، وحكى أبو الحسن نحو ذلك (٣) .

وقد جاء حذفُ « أنْ » مِن الكلام ، وما بعدَه مسندٌ إلى الفِعْل ، أنشد أحمدُ بن يحيى ، عن ابنِ الأعرابىّ :

وما راعَنا إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطةٍ ... وعَهْدِى به فِينا يَفُشُّ بكِيرِ (٤)

---

(١) تمامه :

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وهو لطرفة ، فى ديوانه ص ٣١ ، وتخريجه فى ص ٢١١ ، والأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، وهو شاهدٌ سيَّارٌ فى كتب العربية ، فلا معنى لاستقصاء تخريجه . وسيعيد أبو على إنشاده فى هذا الكتاب .

(٢) مجالس ثعلب ص ٣١٧ ، وقال عن نصب الفعل إنه شاذ ، ثم قال : « خذ اللص قبل يأخذُك ، القياس » يعنى الرفع . وأورده الميدانى فى أمثال المولَّدين ، ورواه بإثبات « أن » : « خذ اللص قبل أن يأخذك » مجمع الأمثال ٢٦٢/١ ، لم أجده فى كتب الأمثال الأخرى . وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٥٥٩ ، وضرائر الشعر ص ١٥٢ ، والمغنى ص ٦٤٠ (حذف أن الناصبة) من الباب الخامس ، وشرح التصريح ٢٤٥/٢ ، والهمع ١٧/٢ .

(٣) معانى القرآن ، له ص ١٢٦ ، ٤٣٧ .

(٤) الخصائص ٤٣٤/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٣٣ - وفيه تصحيفٌ منكر ، وشرح المفصل ٢٧/٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، والمغنى ص ٤٢٨ ، وشرح أبياته ٣٠٤/٦ ، والتصريح ٢٦٨/١ (باب الفاعل) . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٢٧ ب ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب ، وعنه الخزانة ٣٦٤/٥ ، استطرادا .

والبيت من أبيات أربعة ، أوردها البغدادى ، فى الخزانة ٥٨٤/٨ ، ٥٨٥ ، عن نوادر ابن الأعرابى ، ونسبها إلى رجل من بنى أسد ، يقال له : معاوية بن خليل النصرى . فى قصة ذكر شيئا منها فى الخزانة ، وأوردها كاملة فى شرح أبيات المغنى ٣٠٦/٦ ، ٣٠٧ .

وقوله : « فينا » هكذا جاء فى النسختين ، وفى مراجع التخريج : « قَيْناً » . وكانت فى مخطوطةَ الشيرازيات : « فِينا » ثم أصلحها مصلح ، فضرب على الكسرة التى تحت الفاء ، وزاد نقطة بجانب نقطة الفاء . وقال ابن جنى ، فى الموضع المذكور من الخصائص : « كذا أنشدَناه - يعنى أبا على - « فِينا » ، وإنما هو « قَيْنا » . انتهى كلامه .

والقَيْن هنا : الحَدَّاد . والفش ، بالفاء : إطلاق الريح المحبوسة ونحوها . والكير ، بكسر الكاف : المنفخ ، الذى ينفخ به الحداد النار .



وقال الفرزدق [١] :

فإنَّ ارْتِدادَ الهَمِّ عَجْزٌ على الفَتى عليه كما رُدَّ البعيرُ المُقيَّدُ

تقديره : فإنَّ ارْتدادَ الهَمِّ على الفتى ، عَجْزٌ عليه ، و « عَجْزٌ » خبر « الارتداد » ، وقد فَصَل به بين المصدرِ وصِلتِه ، وليس هذا فى الحُسْنِ ، كما فى التنزيل : ﴿ لَمَقْتُ ٱللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَانِ ﴾ [٢] ؛ لأنَّ الظَّرفَ فى هذه المواضع [٣] أسهلُ مِن غيرِه ، فكأنَّه شَبَّه هذا بالظَّرفِ ؛ من حيث كان معه الجارُّ ، ألا تَرَى أنَّك تقول : سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ ، فتقيم أيَّهما شئتَ مُقامَ الفاعل ، فلولا أنَّ الجارَّ والمجرور يُنَزَّلُ منزلةَ الظَّرف ، دونَ المفعول ، لم يجُز أن يُسْنَدَ الفِعلُ [٤] إلى المصدر ، مع المفعول به .

و « عليه » وَصْفٌ للعَجْزِ [٥] ، فهو متعلِّقٌ بمحذوف ، وفيه ذِكْرٌ [٦] يعودُ عليه ، ومثلُ هذا فى المعنى ، ما أنشده أحمدُ بن يحيى :

إذا الهَمُّ أمسَى وهْوَ داءٌ فأَمْضِهِ ولستَ بمُمْضِيهِ وأنت تُعادِلُهْ [٧]

---

(١) ديوانه ص ١٧٦ . وارتداد الهمّ : تتابعه وتواليه .

(٢) سورة غافر ١٠ . وعلى تقدير المصنّف بكون « أنفسكم » من صلة « لمقت الله » من حيث كان معمولاً له . وقال الزمخشرى : « والتقدير : لمقت الله أنفسكم أكبر من مقتكم أنفسكم . فاستغنى بذكرها مرة ... والمعنى : أنه يقال لهم يوم القيامة : كان الله يمقت أنفسكم الأمارة بالسوء والكفر ، حين كان الأنبياء يدعونكم إلى الإيمان فتأبون قبوله وتختارون عليه الكفر أشدَّ مما تمقتونهن اليوم وأنتم فى النار ، إذ أوقعتكم فيها باتباعكم هواهن . وقيل : معناه لمقتُ الله إياكم الآن أكبر من مقت بعضكم لبعض ، كقوله تعالى : ﴿ يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضا ﴾ الكشاف ٣٨/٣ ، ٣٩ ، وانظر تعقب أبى حيان الزمخشرى ، فى البحر ٤٥٢/٧ ، ٤٥٣ . وقال الفراء : « المعنى فيه : ينادَوْن أنّ مقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم يوم القيامة ، لأنهم مقتوا أنفسهم إذ تركوا الإيمان » . معانى القرآن ٦/٣ .

(٣) فى ب : « هذا الموضع » .

(٤) فى ب : « تُسند الفعلَ » .

(٥) فى أ : « العجز » .

(٦) أى ضمير .

(٧) البيت مطلع قصيدة حكيمة ، لحارثة بن بدر الغُدانى ، رضى الله عنه . فى أمالى المرتضى ٣٨٠/١ ، والحيوان ٧٧/٣ . وهو من غير نسبة فى التهذيب ٢١٣/٢ ، والمجمل ص ٦٥٢ ، والأساس ، واللسان (عدل) . وقوله : « تعادله » أى تشكّ فيه . يقال : فلانٌ يعادل أمرَه عِدالا ، ويقسِّمه : أى يميل بين أمرين أيهما يأتى .



أنشدنا محمدُ بنُ السَّرِيّ :

مِن النَّفرِ اللَّائى الذين إذا هُمُ   يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا [١]

اعلم أنه لا يجوز أن يكون « الذين » [٢] صِلةَ « اللائى » ، كقولك : الذى فى دارِه زيدٌ عمرٌو ؛ لأنه ليس فى ظاهرِ صِلةِ « الذين » ما يرجع إلى « اللائى » ، وقد جاء فى التنزيل وصلُ الموصولِ بالموصول ، علَى ما يَحْمل النحويُّون عليه مسائلَ [٣] هذا الباب ، زعموا أن بعضَ القُرَّاء قرأ : ﴿ فَٱسْتَغَاثَهُ ٱلَّذِى مَنْ شِيعَتُهُ ﴾ [٤] .

فأمَّا « هُمْ » فى البيت ، فإنه يرتفع بمُضْمَرٍ ، يُفسِّره « قَعْقَعُوا » ، والشَّرْطُ « قَعْقَعُوا » المتأخِّرُ ، والتَّقدير ، إذا أظهْرتَ المضمرَ الذى ارتفع عليه الضميرُ : إذا قَعْقَعُوا قَعْقَعُوا ؛ لأنّ الضميرَ يتَّصل بالفعلِ المضمَر إذا أظهْرتَه .

ولا يجوز أن يكون الشَّرطُ « يَهابُ » ؛ لأنه لا يجوزُ أن يُفَسِّرَ ما ارتفع عليه « هم » ، وإنما يُفسِّره قولُه « قَعْقَعُوا » ، والتقدير : إذا قَعْقَعُوا حلقةَ الباب ، هابَ اللِّئامُ دقَّها ؛ لأنهم ليسوا على ثقةٍ من الإذن لهم ، كما يثق هؤلاء النَّفرُ الرؤُساءُ ؛ بأنهم [٥] يُؤْذَنُ لهم .

---

(١) قائله أبو الرُّبَيس الثعلبى ، شاعر إسلامى ، واسمه عبّاد بن طِهفة . والبيت فى معانى القرآن ١/١٧٦ ، ٣/٨٤ ، والبيان والتبين ٣/٣٠٦ ، والأصول ٢/٣٥٤ ، وذيل الأمالى والنوادر ص ١٦٤ ، وأسرار البلاغة ص ١٦١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٩ ، والبحر المحيط ١/٩٥ ، والخزانة ٦/٧٨ - ٨٢ ، عن كتابنا . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٩٤ أ ، وسيعيد إنشاده فى هذا الكتاب .

والنفر : اسم جمع ، يقع على جماعة من الرجال خاصة ، ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ولا واحد له من لفظه . وقعقعوا : بمعنى ضربوا الحلقة على الباب لتصوِّت .

قال البغدادى : « وجميع من روى هذا البيت رواه : « من النفر البِيض الذين » أو « من النفر الشُّمّ الذين » . ولم أر من رواه : « من النفر اللائى الذين » إلاّ النحويين » .

(٢) فى النسختين : « الذى » . وكذلك فى الخزانة ، حكاية عن كتابنا . ولا وجه له .

(٣) فى أ : « فى هذا » .

(٤) سورة القصص ١٥ ، ولم أجد هذه القراءة ، لكنى وجدت لها نظيرا : فقد قرأ زيد بن على : ﴿ والذين مَنْ قبلكم ﴾ - البقرة ٢١ - بفتح ميم ﴿ مَن ﴾ فوصَلَ بالموصول . قال الزمخشرى : « وهى قراءة مشكلة ، ووجها على إشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته توكيدا » الكشاف ١/١٧٦ ، والبحر المحيط ، الموضع السابق . وقد أفدت هذا من حواشى المقتضب ٣/١٣١ .

(٥) فى أ : (لأنهم) . وما فى ب مثله فى الخزانة .



فـ « قَعْقَعُوا » وإن كان مؤخّراً فى اللفظ ، مُقدَّمٌ فى التّقدير ، بدلالةِ أنه لا يَخْلُو من أن تَجعلَ الشَّرطَ « إذا يَهابُ » أو « إذا قَعْقَعُوا » ، فلا يجوز أن تجعل الشَّرطَ « يَهابُ » ؛ لأنه لا يُفسِّرُ ما ارتفع عليه « هم » كما يُفسِّره « قَعْقَعُوا » ؛ ألا تَرَى أنه مُشْتَغِلٌ بظاهِرٍ ، فإذا [1] كان كذلك ، لم يَجُز مِن جهةِ اللَّفظ ، وإن [2] لم يمتنع من جِهة المعنى أن تقول : إذا هابَ اللِّئامُ دقَّ الحَلْقةِ ، دَقَّها الكِرامُ .

فأمّا وَصْلُه الموصولَ بإذا ، مع أنَّ « الذين » يُعْنَى بهم أعيانٌ ، ولا يجوز : الذى يومَ الجمعة [زيدٌ ، كما يجوز : الذى يومَ الجمعةِ] [3] القتالُ ، فإنَّ الكلامَ محمولٌ على المعنى ، كأنه قال : الذين إن قَعْقَعُوا [4] هابَ اللِّئامُ ، فلذلك جاز .

وهذا يدلُّ على جوازِ ما أجازَه سيبويه ، من قوله : زيدٌ إذا أتانى أَضرِبُ [5] ، وأنه لا يكون بمنزلةِ : زيدٌ يومَ الجمعة ، ولا : زيدٌ غدًا ، وعلى هذا قولُ أوسٍ [6] :

فقَوْمِى وأعدائى يظُنُّونَ أنّنى إذا [7] أَحْدَثُوا أمثالَها أتكلَّمِ

مع أنه لا يجوز : علمتُ أن زيداً يومَ الجمعة .

فأمّا قولُه : « إذا يَهابُ » ، فجاء بالمضارِع بعد « إذا » ، وأكثرُ ما يجيءُ بعدَه فى الاستعمال ، الماضى ، فإنَّ الأصلَ المضارِعُ ، ألا تَرَى أنه يُرادُ به الآتى ، فإذا جاء به على

---

(١) فى ب ، والخزانة : « وإذا » .

(٢) سقطت الواو من ب ، والخزانة .

(٣) سقط من ب ، وهو فى الخزانة .

(٤) فى ب : « قعقعوها باللئام » وهو خطأ سمعى ، وله نظائر ، ذكرتها فى كلمتى عن التصحيف والتحريف . راجع كتابى مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٣٠٥ ، وجاء فى الخزانة : « إن قعقعوا يهاب اللئام » .

(٥) الكتاب ١/١٣٥ ، وفيه « يأتينى » . وكذلك فى البغداديات ص ٤٥٥ .

(٦) ديوانه ص ١٢٢ ، وتخريجه فى ص ١٧٣ ، وهو فى تذكرة النحاة ص ٣٨٨ .

(٧) فى أ : « متى أحدثوا » وجاء بحاشيتها : « ويروى : إذا » . وفى الديوان : « متى يحدثوا » . وأثبت رواية ب ، وكانت الرواية كذلك فى أصل الخزانة – حكاية عن كتابنا – لكن شيخنا حفظه الله غيرَّها إلى « متى » ، ثم قال : « لأن النص يقتضى ظرفا جازما » . وشيخنا يعلم أن « إذا » الشرطية تجزم أيضا فى الشِّعر .



الأصل ، كان حَسناً ، كقوله (١) :

إذا يُراحُ اقْشَعَرَّ الكَشْحُ والعَضُدُ

أنشدنا (٢) بعضُ الرُّواة :

فلا أسأَلُ اليومَ عن ظاعِنٍ ولا ما يقولُ غُرابُ النَّوَى (٣)

القولُ فى « ما » أنه يَحْتملُ ضَربين ، أحدُهما : أن يكون خبراً ، والآخَر : أن يكون استفهاماً .

فإذا حملتَه على الخَبَر ، كان موضعُه جَرًّا بالعَطفِ على « ظاعِنٍ » .

وجازَ فى « ما » أن تكون موصولةً ، وأن تكون موصوفةً ، فإذا جعلْتَها موصولةً احتملَ ضَرْبين ، أحدُهما : أن تكون حَرْفاً كأنْ ، لا يعودُ إليها مِن صِلتها ذِكْرٌ ، كما لا يعودُ إلى « أنْ » ، والتقدير : لا أسأَلُ عن ظاعِنٍ ، ولا قولِ غُرابِ النَّوَى .

وإذا جعلْتَها بمنزلة « الذى » عادَ إليها الهاءُ المحذوفةُ مِن « يقولُ » (٤).

وإن جعلْتَها موصوفةً ، قدَّرْتَها منكورةً ، وجعلْتَ الجملةَ صفةً لها ، وفيها ذِكْرٌ يعودُ إليها ، على حَدِّ ما عادَ مِن الصِّلة ، فى (٥) تقديرها معرفةً .

---

(١) أبو ذؤيب الهذلى . وصدر البيت :

مستقبل الريح تجرى فوق منسجه

يصف حِمارًا . شرح أشعار الهذليين ص ٥٨ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٥ . والمنسج ، بكسر الميم وفتح السين ، أو بفتح الميم وكسر السِّين : أسفل من حارِك الدابَّة ، أو هو ما بين العُرْف وموضع اللبد . والكشح : الخصر . وقوله « يُراح » أى تصيبه ريح . وقد ضبط فى النسختين بفتح الياء . وضبطته بالضم من ديوان الهذليين ١/١٢٥ – طبعة دار الكتب المصرية . والشرح منه أيضا . والرواية فى شرح السكرى : « يُراعُ » ، من الروع .

(٢) فى ب : « أنشد » .

(٣) لحميد بن ثور ، فى المعانى الكبير ص ٣٠٦ . قال ابن قتيبة : « يقول : تركت اليوم طلبَ الباطل والجهل ، وتركت التطير » . ولم أجد البيت فى ديوان حميد ، الذى نشره العلامة عبد العزيز الميمنى ، بدار الكتب المصرية ، مع وجود قصيدة ، من هذا البحر المتقارب ورويّه . راجع الديوان ص ٤٧ .

(٤) فى ب : « يقوله » .

(٥) فى أ : « من » .



ومِثْلُ « مَنْ » فى التنكير والتعريف « ما » ، فمِمَّا جاءَ فيه « ما » نكرةً ، قولُ الشاعر [١] :

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

فَمَا : اسمٌ منكورٌ ، يدُلُّك [٢] على ذلك دخولُ « رُبَّ » عليه ، ولا يجوز أن تكونَ كافَّةً ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ رُبَّما يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٣] ؛ لأَنَّ الذِّكرَ قد عادَ إليها من قوله : « له فَرْجةٌ » ، فلا يجوز مع رجُوعِ الذِّكْرِ أن تكون حَرْفاً ، فالهاءُ فى قوله : « تَكْرَه » مُرادةٌ ، التقدير : تكرهه النُّفوس .

و « فَرْجةٌ » مرتفعةٌ بالظَّرف [٤] ، وموضعُ الجُملةِ جَرٌّ [٥] .

فأمَّا موضعُ الكافِ ، من قوله [٦] : « كحَلِّ العِقال » ، فيجوز فيه ضَرْبان ، أحدُهما : أن يكونَ نَصْباً ، والآخَرُ : أن يكونَ جَرًّا ، كقولك : « مررتُ برجُلٍ معه صقرٌ صائِدٍ به » [٧] .

وأمَّا كونُ « ما » استفهاماً ، فى قوله :

ولا ما يقولُ غُرابُ النَّوَى

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب : « يدلّ » . وكذلك فى الخزانة ١٠٨/٦ ، حكاية عن كتابنا .

(٣) الآية الثانية من سورة الحجر . و ﴿ ربَّما ﴾ ضبطت فى النسختين بتشديد الباء . وهى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى . وقرأ عاصمٌ ونافع ﴿ رُبَما ﴾ خفيفة . السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٦ .

(٤) يريد بالظرف هنا الجارَّ والمجرور « له » وقد عقد أبو على – فيما سبق – باباً للارتفاع بالظرف .

(٥) قال البغدادى ، فى الموضع المذكور من الخزانة : « وقوله « وموضع الجملة جرّ » أى على الوصفيّة للأمر ، ولا اعتبار بلام التعريف ؛ لأنها كما قال الشارح المحقق للجنس . وفى كون الجملة صفةً ، نظر ؛ إذ الوصف على كلامه إنما هو الجارُّ والمجرور لا غير ؛ لأنه جعل « فرجة » فاعلها ، وإنما كان يتوجّه لو جعل « فرجة » مبتدأ ، والظرف قبله خبره ، كما هو ظاهر صنيع الشارح المحقق فى قوله : له فرجة صفة الأمر » .

(٦) فى أ : « قولك » .

(٧) سبق تخريجه .



فعلَى أن تعطِفَه على « أسأَل » ، فيكون : لا أسأَل عن ظاعِنٍ ، ولا أسأَل ما يقولُ غُرابُ النَّوَى ، كأنّه قال : لا أسأَل أىَّ شىءٍ يقولُ غُرابُ النّوَى [(١)] ، فما فى موضع نَصْبٍ بيقول ، ولا يكون منتصباً بالسُّؤال .

أنشد أحمدُ بن يحيى ، للقَنَانىّ [(٢)] :

ولو أن عَرْضَ البحرِ بَيْنى وبَيْنَها   لحدَّثْتُ نَفْسِى ما إليكِ مَخاضُ

المعنى : لحدَّثْتُ نفسى بما إليكِ ، فحذَفَ الحرفَ ، ووصَلَ الفِعلُ ، و « ما » موصولةٌ ، أى لحدَّثْتُ نفسى بالذى هو إليك خَوْضٌ ، أى تأتَّيْتُ لذلك ، و « إليكِ »

---

(١) اضطربت النسختان هنا ، حذفاً وإضافة ، وقد رددتُ الكلام إلى حقّ سياقه ، دون ذكر لفرق ما بين النسختين ؛ فإنه مضطرب جدا .

(٢) القنانى ، بفتح القاف ونونين بينهما ألف : هذه النسبة إلى قنان بن سلمة بن وهب ، من مذحج . وإلى القنان : جبل فيه ماء يُدْعَى العُسَيلة لبنى أسد . وقيل : جبل بأعلى نجد . وإلى بئر قنان . اللباب ٥/٣ ، والاشتقاق ص ٤٠٢ ، ومعجم البلدان ٤٠١/٤ . وقد عرفت ثلاثةً يُنسَبُون هذه النسبة ، ويقولون الشعر : أولهم أبو محمد القنانى ، وهو أستاذ الفراء ، وثانيهم : القنانى الأعرابى ، وكان ثعلب يروى عنه . وهذان لهما ذِكرٌ فى الموضع السابق من معجم البلدان . أما الثالث فهو الأكثر شهرة ، وهو أبو خالد القنانى ، وكان من قَعَدِ الخوارج ، معاصرًا لقطرىّ بن الفجاءة ، وهو صاحب الأبيات السائرة التى أولها :

لقد زاد الحياةَ إلىَّ حبًّا   بناتِىَ إنهنّ من الضّعافِ

ترجمته فى الكامل للمبرد ١٦٧/٣ ، وشرح نهج البلاغة ٩١/٥ . ولم أجد له هذا الشاهد فى شعر الخوارج الذى جمعه الدكتور إحسان عباس .

على أنى أرجح أن المراد هنا : أبو محمد القنانى ، أستاذ الفراء ، وذلك أن أبا منصور الأزهرى قد أورد فى التهذيب ١٦٥/٢ ، ٥٤٩/٦ ، بيتاً من قصيدة الشاهد الذى معنا ، ذكره عن الفراء ، بعبارة « وأنشدنا القنانى » وذلك قوله :

ولو برزت من كفة السِّتْر عاطِلاً   لقلت غزالٌ ما عليه خضاضُ

ومعلوم أن عبارة « أنشد » أكثر ما يراد بها رواية الشعر ، لا قوله وإنشاؤه ، لكن الزَّبيدىّ أورد هذا البيت فى مادة (خضض) من التاج ، منسوباً للقنانى صراحةً ؛ حيث صدَّره بعبارة « قال القنانى » ، وسياقه عن ابن برى ، لكنه أورده فى مادة (عطل) بعبارة « أنشد القنانى » . وكذلك صرَّح بالإنشاد فقط ابن منظور فى اللسان (خضض – عطل) . وجاء البيت غير منسوب فى المقاييس ١٥٣/٢ ، والمجمل ص ٢٧٥ ، والأساس (خضض) والحلل فى شرح أبيات الجمل ص ١٣٩ ، والخزانة ٢٣٤/٨ . وجاء فى ألفاظ ابن السّكيت ص ٦٥٨ ، بعبارة : وأنشدنا القنانىُّ [ابن قنان] .



للتَّبيين ، ولا (١) يكونُ المخاضُ مكاناً ؛ لأنه إذا كان مكاناً ، لم يتعلَّقْ به شئٌ ، من حيثُ لم يُناسبِ الفِعلَ ، فلم يُفسِّرْ ما يتعلَّقُ التَّبيينُ به .

وقد يجوز أن يكونَ المعنى : لو أنَّ عَرْضَ البَحْرِ بينى وبينَها ، لحدَّثْتُ نفسى ، فقُلتُ (٢) : ليس إليكِ مَخاضٌ ، فأمَّا إذا كان شئٌ دُونَ عَرْضِ البَحْرِ ، فإنى أُحدِّثُ نفسى بذلك ، فتكون « ما » على هذا نَفْياً ، ويكون « إليكِ » متعلِّقاً بمحذوف ، كقولك : ليس بك مُرورٌ . ومَن رأى أن يرفَعَ بالظَّرف ، كان الاسمُ مرتفعاً به ، ولا شئَ فيه .

وقال كُثَيِّرٌ ، أو غيرُه (٣) :

ألا حَيِّيا ليلَى أَجَدَّ رَحِيلِي وآذَنَ أصحابى غداً بقُفُولِ

« غداً » لا يكون إلاَّ علَى (٤) مُضْمَر ، لامتناع حَمْلِه علَى المصدَر ، لتقدُّمِه [عليه] (٥) ، ولاستحالةِ حَمْلِه علَى الفِعْل .

فإن قلتَ : فلِم لا تُقَدِّرُ الماضِىَ تقديرَ الآتى ، كما أنَّ قولَه (٦) :

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبدِ المَلِكْ أَوْدَيْتَ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ

---

(١) فى ب : « فلا » .

(٢) فى أ : « لقلت » .

(٣) فى أ : « عنترة » . وهو تصحيفٌ طريف ، يُذاكَرُ به ويُستَمْلَح . والبيت مطلع قصيدة فى ديوان كثير ص ١٠٨ ، وتخريجه فى ص ١١٦ ، وسيعيد أبو على إنشاده .

(٤) يريد أن « غدا » متعلق بفعل محذوف يدلُّ عليه « القفول » ، وسيأتى بيانُ ذلك فى أواخر الكتاب ، إن شاء الله .

(٥) ساقط من ب .

(٦) رؤبة . ديوانه ص ١١٨ ، وبين الشطرين بضعة أشطار فى الديوان ، وأبو على يريد الاستشهاد بالشطر الثانى فقط . وهو فى الخصائص ٣٨٩/٢ ، ٣٣١/٣ ، ٣٣٢ ، والإنصاف ص ٦٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ٥٤/١ .

والنحويون يستشهدون بالشطر الأول على جواز رفع تابع المنادى – إذا كان مقترناً بأل – تبعاً للفظ المنادى ، ونصبه تبعًا لمحله . ومراجعهم فى معجم الشواهد ص ٥١١ .

وقوله : أوديت ، أى هلكت . والمعتنك : هو البعير يكلَّف الصعودَ فى العانك من الرمل ، وهو المتعقد منه ، والبعير يحبو فيه ويبطئ فى سيره ، ويشرف بصدره ، ويتلطف حتى يتمكن من صعوده . يقول : إن لم تجهد فى معونتى وتحتل لذلك وتتلطف فقد نزل بى الهلاك . والحكم هذا : هو ابن عبد الملك بن بشر بن مروان . راجع تحقيق ذلك فى شرح أبيات المغنى ٦٠/١ .



الماضى فيه بمنزلةِ الآتى [١] ، بدلالةِ وقوعِ الشَّرطِ بعدَه ، وأن المرادَ لو كان الماضى لم يصحّ ، من حيثُ لم يجُزْ : قمتُ إن قُمتَ ، وإنما تقول : أقومُ إن قمتَ ؛ لأنَّ المجازاةَ إنما تكون بما لم [٢] يَقَعْ .

فإنَّ [٣] البيتَ إن حُمِل على هذا لم يكن بالسَّهْلِ ؛ لأنَّ هذا إنَّما يكون فيما قَرُبَ قُرْباً شديداً ، ولم يكن فيه مُهلَةٌ ولا تَراخٍ ، كنحو قولهم : قد قامت الصلاةُ ، فإنَّما يحسُن ذلك فيما كان على هذا النَّحو من القُرب ، فإذا دخَلَه التَّراخى لم يحسُن ، وكذلك قولُ رُؤبةَ :

أوْدَيتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ

كأنَّه من مقاربته الهلاكَ ، فى حالِ مَن قد غَشِيَه ذلك ، فلذلك حَسُن أن يَسُدَّ مَسَدَّ الجزاء .

أنشد أبو عبيدة :

فلا تَحْسَبُ الأعداءُ إن مُتُّ أنَّنى وخَلَّفْتُ بِشْراً أنَّ حَدَّى [٤] كَلَّتِ

لا يستقيم أن تُقدِّرَ العطفَ فى قولِه : « وخلَّفْتُ » على هذا الشَّرط المُظْهرِ فى الكلام ؛ لأنك إن قدَّرْتَه هذا التَّقديرَ قدَّمْتَ الصِّلةَ على الموصول ، ولكن تُضْمِرُ بعد « أنَّ » شَرْطاً ، يكون هذا المتقدِّمُ دالاً عليه ، كما أضمرتَ بعدَ الاستفهام فِعلاً ، دلَّ عليه ما تقدَّمه فى قولِه : ﴿ وَأَنَا مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ . ءَآلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [٥] ألا ترى أنّ الاستفهامَ مِثلُ الموصولِ ، فى أنَّ ما تقدَّمه مُنْقَطِعٌ منه ، وغيرُ داخلٍ فى حيِّزِه ، كما أنَّ الموصولَ كذلك .

---

(١) أى أن « أوديت » بمعنى « أُودِى » . وهناك توجيه آخر : وهو أن جواب الشرط محذوف ، دلَّ عليه « أوديت » المتقدمة ، أى إن لم تحبُ أوديت . ذكر ذلك ابن جنى فى الموضع الأول من الخصائص ، ونظَّر له بأمثلة أخرى .

(٢) فى ب : « لما » .

(٣) هذا جواب : « فإن قلت فلم لا تقدر الماضى ... » .

(٤) فى أ : « حربى » . ولم أعرف هذا البيت فى كتاب .

(٥) سورة يونس ٩٠ ، ٩١ ، وسياق أبى على يؤذن بأن تقدير الفعل المضمر عنده : « أتُسْلِم » ، لكنَّ الذى فى البحر ١٨٨/٥ : « المعنى : أتؤمن الساعة فى حال الاضطرار حين أدركك الغرق ، وأيِسْتَ من نفسك » وهذا التقدير راجع إلى صدر الآية ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وجاوزنا ببنى إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدوا حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين ﴾ .



وأمّا « أنَّ » الثانيةَ ، فإنّما كُرِّرتْ لتراخى الأُولَى [١] ولا يكون علَى البدل ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يتمّ ، والبدَلُ لا يكون حتى يتمَّ المبدلُ منه .

شاعر [٢] :

وقالوا لَها لا تَنْكِحِيه فإنَّه　　لِأوَّلِ سَيْفٍ أن يُلاقِى مَصْرَعا

يجوز أن ينتصبَ « مَصْرَعاً » على الحال ، ممَّا فى اللام ، ويكون « أن يلاقىَ » بدلاً مِن السَّيف ، كأنَّه : لأوّلِ سيفٍ أن يلاقيَه ، فحذَفَ الضميرَ ، كما حُذِفَ من قولِك : « أذَكَرٌ أن تلدَ ناقتُك أم أُنْثى » [٣] ، كأنه : هو لأوَّلِ لقاءِ سيفٍ مَصْرَعا ، أى ذا مَصْرَعٍ ، أى : أوَّلِ ما يُلْقَى يُصْرَعُ .

ويجوز أن تَجعلَ « مَصْرَعاً » مفعولَ « يُلاقِى » ، فيكون التقدير : لأوَّلِ لقاءِ سَيْفٍ ، أى [٤] يأتِى عليه ، كما جاء فى الحديث : « هو لأخيك أو للذِّئب » [٥] أى يَفرِسُه الذِّئبُ ، أو يأخذُه غيرُك . الوَجْهان مُمْكِنان .

---

(١) فى أ : « الأول » .

(٢) هو تأبط شرا . والبيت مطلع قصيدة فى ديوانه ص ١١٢ – بقافية « مجمعا » . وتخريجه فيه . وزِد عليه : البحر المحيط ٣٠٧/٥ ، والهمع ٢٣٩/١ .

(٣) سبق تخريجه قريبا .

(٤) فى أ : « أن » .

(٥) هذا جزء من حديث اللقطة ، وهو جوابه ﷺ لمن سأل : فَضالَّةُ الغنم ؟ قال عليه السلام : « خذها فإنما هى لك أو لأخيك أو للذئب » . والمراد بأخيك : أخوك المسلم الذى يمُرُّ بها . والمعنى أن الغَنم حلالٌ لمن يلتقطها . فهى متردّدة بين أن تأخذها أنت ، أو يأخذها الذى يمُرُّ بها ، أو يفترسها الذئب لضعفها . والحديث فى صحيح البخارى (باب الغضب فى الموعظة والتعليم . من كتاب العلم) ٣١٤/١ ، و (باب شرب الناس والدوابّ من الأنهار . من كتاب المساقاة أو الشرب) ١٤٩/٣ ، و (باب ضالّة الغنم . من كتاب اللقطة) ١٦٣/٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ . و (باب حكم المفقود فى أهله وماله . من كتاب الطلاق) ٦٥/٧ ، و (باب ما يجوز من الغضب والشدّة لأمر الله . من كتاب الأدب) ٣٤/٨ ، وصحيح مسلم (كتاب اللقطة) ص ١٣٤٧ – ١٣٤٩ .

وأفاد الحافظ ابن حجر أن اللام فى قوله « للذئب » ليست للتمليك ؛ قال : لأن الذئب لا يملك . راجع فتح البارى ٨٢/٥ (كتاب اللقطة) .



والمَصْرَعُ [١] : يجوز أن يكون مصدراً ، ويجوز أن يكونَ اسمَ الموضِع ، الذى يُصْرَعُ فيه .

وقال بشرُ بن أبى خازِم [٢] :

ونَحنُ أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرٍ   بأسيافٍ مُهَنَّدةٍ رِقاقِ

وأنشد بعضُ البغداديِّين :

فإنَّ الأُلَاءِ يَعْلمونَكَ منهُمُ   كعِلْمِىَ مُظَنُّوكَ ما دُمْتَ أشْعَرا [٣]

وأنشد أيضا :

ألا أيُّها القومُ الأُلَى يَنْبَحُونَنِى   كما نَبح اللَّيثَ الكِلابُ الضَّوارِعُ [٤]

وأنشَدُوا :

ألم تَرَنِى بعدَ الذين تَتابَعُوا   وكانوا الأُلَى أُعْطِى بهِمْ وأُمانِعُ

أُلَى : اسمٌ موصولٌ ؛ بمنزلة « اللَّائى » ، والألفُ واللامُ فى هذه الأسماء الموصولةِ ، زائدةٌ ، يدلُّك [٥] على ذلك ، أنَّها لا تخلُو من أن تكون زائدةً ، أو غيرَ زائدة ، [فإن جعلتَها غيرَ زائدة] [٦] ، لم يستقم ؛ لأنه يلزَمُ مِن ذلك أن يجتمعَ فى الاسم تعريفان ، أحدُهما :

---

(١) ذكر المرزوقى أن « المصرع » يجوز أن يكون مصدرا ، ومكانا ، وزمانا . وذكر أوجه إعرابه . شرح الحماسة ص ٤٩٢ .

(٢) ديوانه ص ١٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٩٥/٢ ، استطراداً عن كتابنا . وصدره فى أمالى ابن الشجرى ٣٠/١ ، منسوباً لعَبِيد ، وصححت النسبة بهامش الأمالى عن إحدى مخطوطاتها . وسيعيد أبو على إنشاده قريبا .

(٣) البيت من غير نسبة فى معانى القرآن للفراء ٤٦٧/١ – ولعله هو المقصود بقول أبى على « بعض البغداديين » – واللسان (أين) وصدره من غير نسبة أيضاً فى اللسان (ألا) . والإنصاف ص ٣٢١ وقوله « مظنوك » جاء هكذا بالظاء المعجمة ، والنون ، فى أ ، ومعانى القرآن ، ومعناه : مُتَّهِمُوك . من الظن بمعنى التهمة ، وجاء فى ب : « مطبوك » بالطاء المهملة ، والباء الموحدة .

(٤) لم أعرف قائله . والضوارع هنا : جمع ضارع ، وهو النحيف الضاوى الجسم .

(٥) فى ب : « يدل » ، وكذلك فى الموضع التالى .

(٦) ساقط من ب .

مِن جهةِ الألِف واللَّام ، والآخَرُ : مِن [جهة] (١) اتصالِ الصِّلةِ بها ، [ألا تَرَى أن اتِّصالَ الصِّلةِ بها] (٢) يُوجِبُ فيها التعريفَ ، يدلُّك على ذلك تَعرُّفُ « ما » و « مَنْ » [بها] (٣) ، فكما تعرَّفَ « من » و « ما » بالصِّلة ، كذلك (٤) يجب أن يتعرَّفَ « الذى » بالصِّلة ، وإذا تعرَّفَ بها ، ثَبت زِيادةُ الألِفِ واللامِ ، ويدلُّ على زِيادتهما سُقوطُهما فيما سَقَط من قوله (٥) :

ونحن أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرٍ

ويدلُّ على ذلك أيضاً قولُهم : أنا ذو (٦) قال ، ومررتُ بالرجُل ذو قال ، ونحو ما أنشده أبو زيد :

فإن لم أُصَدِّقْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ ... لَأَنْتَحِيَنْ لِلعَظْمِ ذو أنا عارِقُهْ (٧)

فكما جَرَى صِفةً على المعرفة ، بغير (٨) أَلِفٍ ولام ، كذلك يكونان فى « الذى »

---

(١) ساقط من أ .

(٢) ساقط من ب .

(٣) ساقط من أ .

(٤) فى ب : « فكذلك » .

(٥) هكذا جاء الكلام فى ب . وفى ا : « فيما يسقط منه من قوله » . وفى شرح أبيات المغنى ، حكاية عن كتابنا : « فيما سقط منه من قول بشر » . ويلاحظ أن نقل البغدادى عن أبى على فى هذا الموضع مضطرب ؛ كأنّ فيما نقله سقطا .

(٦) هذه لغة طيىء ؛ استعمال « ذو » فى معنى « الذى » .

(٧) قائله قيس بن جِروة الطائى . الملقَّب بعارِق الطائى ؛ لهذا البيت – وقيل : هو عمرو بن ملقط ، كما ذكر أبو زيد ، فى نوادره ص ٢٦٦ .

والبيت من حماسية ، سبق تخريج بيتٍ منها . والشاهد فى المحتسب ١٤٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٤/٢ ، والفوائد المحصورة ص ٣٤٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، واللسان (عرق) ، ومعجم الشواهد ص ٢٤٧ . ورواية صدر البيت فى هذه الكتب :

* فإن لم تغيِّر بعض ما قد صنعتُمُ *

يخاطب المنذر بن ماء السماء . قال المرزوقى : « يقول : آليتُ إن لم تغيِّر أيها الملك بعضَ صنيعك ، ولم تتدارك ما فاتنا مِن عدلك ووفائك ، لأقصِدَنَّ فى مقاتلتك كَسْرَ العظم الذى صرتُ أعرُقه فيُنتَزَعُ العظمُ منه . جعل تقبيحه لما أتاه وشكواه كالعَرْق ، وهو انتزاعُ اللحم وما بعده ، إن لم يغيِّر معاملتَه ، تأثيراً فى العظم نفسِه » . شرح الحماسة ص ١٧٤٦ ، وانظر قصة هذا الشعر فى الأغانى ١٨٨/٢٢ ، والخزانة ٤٣٨/٧ .

(٨) فى ب : « بلا ألف » .



وما أشْبَهه من الأسماءِ الموصولة ، للجمعِ [كان] (١) ، أو للواحِدِ ، فأمَّا ما أنشده بعضُ البغداديِّين ، من قولِه :

فإن الأُلاءِ يعلَمُونَكَ مِنْهمُ

فالأُلاء : لغةٌ فى « أُلَى » الموصولةِ ، ولا يجوز أن يكونَ « أُلاءِ » المُبهَمةَ ، كإنَّ فى الموصولة لُغَتين ، كما كان فى المبهمة لغتان (٢) ، نحوَ :

هؤلا ثُمَّ هؤلا كُلاًّ آعْطَيْـــــتَ نِعالاً مَحْذُوَّةً بمِثالِ (٣)

ونحو : ﴿ أَهَؤُلَاءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ (٤) .

ولا تكون المبهمةَ ؛ لأنَّ المبهمةَ لم تدخُلْ عليها الألفُ واللامُ ، فى موضعٍ ، زائداً ، ولا غيرَ زائدٍ ، ألا تَرَى أنَّ دخولَها غيرَ زائدةٍ ، علَى المبهمةِ لا يجوز ، لأنَّ المبهمةَ أنفُسَها معارِفُ ، بما فيها من معنى الإشارة ، ويدلُّك (٥) على ذلك بِناؤُها ، وانتصابُ الأحوالِ عنها ، فإذا كانت مَعارفَ لم يدخُلاَ عليها ، ولَمَ (٦) تدخُلْ عليها زائدةً ؛ لأنَّها إنَّما تدخُلُ زائدةً فى الموضع الذى يجوز أن تكونَ فيه غيرَ زائدة .

فالأُلاءِ فى البيت : [اسمٌ] (٧) موصولٌ ، ولا يجوز أن تكون اسماً مُبْهَماً ؛ لِما ذكرنا .

فإن قلت : إذا كان « أىٌّ » مضافةً ، معرفةً بالإضافة ، والصِّلَةُ أيضاً تُعرِّفُ الموصولَ ، ولا يجوز أن يجتمعَ فى الاسم تعريفان ، فكيف جازَ أن يُوصَلَ « أىٌّ » فى حالِ إضافتها إلى المعرفة ، وهَلاَّ لم تُضَفْ موصولةً ؛ لئلاّ يجتمعَ فيها تعريفُ الإضافةِ ، وتعريفُ الصِّلة ؟

---

(١) ساقط من ب .

(٢) أى القصر والمدّ ، وواضحٌ أن المراد بالمبهمة : التى تستعمل اسمَ إشارة .

(٣) البيت للأعشى ، يمدح الأسود بن المنذر . ديوانه ص ١١ ، والمقتضب ٢٧٨/٤ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ١٦٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، والبحر المحيط ١٣٨/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٩٥/٢ ، استطرادا ، والقافية فيه : « بنعالِ » .

(٤) سورة الأنعام ٥٣ .

(٥) فى ب : « يدل » .

(٦) فى ب : « فلم » .

(٧) ساقط من ب .



فالقولُ فى ذلك : أنّ « أيًّا » إذا أُضِيف إلى المعرفة ، فقُلتَ : أيُّهم عندك ، وأىُّ القومِ عندك ؟ فهى فى هذه الإضافة غيرُ مُخْتَصَّةٍ ، اختصاصَ غُلامِك ، وغُلامِهم ، وغُلامِ الرجُلِ ؛ ألا تَرَى أنها فى حالِ الإضافة شائعةٌ ، وليس يُرادُ بها واحدٌ بعَيْنه ، من حيثُ جازَ أن يُعْنَى به كلُّ واحدٍ من أجزاء المُبَعَّضِ المضافِ إليه ، فلمَّا كان كذلك ، كان بمنزلة « مِثْلِك » ونحوِه ، ممَّا لا يَخْتصُّ فى الإضافة إلى المعارِف ، لقيامِ الإبهام والشِّياع فيه . وإذا كان كذلك ، لم يَمْتنع أن يُوصَلَ بالصِّلةِ ؛ ليختصَّ ؛ ألا تَرَى أنَّ الصِّلةَ تُخَصِّصُ الموصولَ ، كما تُخَصِّص الصِّفةُ الموصوفَ ، فلمَّا كان كذلك ، لم يمتنع أن تُوصَلَ ، مع كونِها مضافةً ، لتخصيص الصِّلَةِ لها ، وقَصْرِها على ما كانت تقعُ عليه قبلَ ذلك .

وممَّا يدلُّكَ على أن الصِّـلةَ تُوضِّح [١] الموصولَ ، كما تُخَصِّص الصِّفةُ الموصوفَ ، أنه يَرْجِعُ مِنها ذِكْرٌ [٢] إلى الموصول ، كما يرجع من الصِّفة إلى الموصوف ، فى أكثر الأمر [٣] .

وإنما قال النحويُّون : إن الصِّلةَ كبعضِ الاسم ، ولم يقولوا ذلك فى الصِّفة ؛ لأنّ الموصولَ لا يخلُو من الصِّلةِ المذكورة [أو فى حكم المذكورة] [٤] وليس الموصوفُ مع الصِّفة كذلك ، ولو كانت الصِّلةُ من الموصول فى الحقيقة ، بمنزلةِ أجزاء الاسمِ من الاسم ، لم يجُزْ أن يعودَ منها ذِكْرٌ إليه ، حتى ينقضىَ الموصولُ بجميع أجزاء الصِّلة ، وفى أنَّ الأمْرَ بخلافِ ذلك ، ما يدلُّ على أنَّ الصِّلةَ توضيحٌ للموصُول ، كما أنَّ الصِّفةَ مع الموصوفِ كذلك ؛ ألا تَرى أنَّك تقول : الذى هو مُنْطَلِقٌ [زيدٌ] [٥] ، فَتَكْنِى عن « الذى » ، وجميعِ الموصُولات ،

---

(١) هكذا فى النسختين . والأولى « تُخَصّص » . لكنه سيعيده كذلك .

(٢) أى ضميره .

(٣) إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأن هذا الضمير العائد إلى الموصول قد يُحذَف ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ وفى قول جرير :

وما شئٌ حميت بمستباح

وقد تقدَّم هذا قريبا .

(٤) زيادة من ب .

(٥) ساقط من أ .



والصِّلةُ لم تتمَّ بَعْدُ ، وتُثَنِّيه وتجمعُه ، فى قولك : اللذان ، والذين ، أو [١] الَّذُون ، والاسمُ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ قبلَ تمامِه ، كما لا يُكْنَى عنه إلاَّ بعدَ تمامِه .

فإن قلت : فَهلاَّ لم تَصْرِف [٢] « أيًّ » إذا أُلْحَقْتها تاءَ التأنيث ، ووصَلْتَها لتعرُّفِها بالصِّلةِ ، كتعرُّفِها بالتَّسمية ، لو سمَّيْتَ شيئاً : أيَّةَ .

فالقولُ فى ذلك : أنَّ أهلَ النَّظَر فى العربيَّة قد اختلَفُوا فيه ، فذهب أبو عُمرَ ، إلى أنَّ ذلك لا يُصرَفُ ، فيما حكَى محمد بن يَزيدَ ، عن أبى عثمان ، عنه ، وحكى أبو عثمان ، عن أبى الحسن : أنه كان يَصْرِفُ ، وكان أبو عُمَر [٣] يقول : رأيتُ أيَّةَ فى الدار [ولا يَصْرِف] [٤] ، وكان أبو الحسن يُنَوِّنُ [٥] ، ويقول : التَّنوينُ بعضُ الاسم ؛ لأنه وقع فى وسَطِه ، كقولى فى امرأةٍ تُسَمَّى « خيراً منك » ، ألا تَرَى أنِّى أقولُ فيها : رأيتُ خيراً منك . قال أبو عثمان : وهو قولى .

قال أبو علىّ : [وَجْهُ] [٦] قولِ أبى عمر إن « أيًّا » معرفةٌ ، وفيه علامةُ التأنيث ، وليست الصِّلَةُ ، وإن كان الاسمُ محتاجاً إليها ، مِثْلَ ما يطولُ به الاسمُ ، من نحو : خيرٍ منك ، وضاربٍ زيداً ، ولا آمِراً بالمعروف [لك] [٧] ، إنَّما تُوضِّحُ الموصولَ ، فهى مضارعةٌ الصِّفةَ فى ذلك ؛ ألا تَرى أنَّها لا تَخلُو مِن عائدٍ منها إلى الموصول ، كما أنَّ الصِّفةَ [قد] [٨] تكون كذلك ، وليست اللَّواحقُ التى تلحَقُ « خيراً » [٩] و « آمراً » كذلك ، وإن كانت تَخُصُّ

---

(١) فى ب : « والذون » بإسقاط الألف .

(٢) فى ب : « يُصْرَف ... لحقتْها » .

(٣) فى أ : « أبو عثمان » خطأ .

(٤) زيادة من ب . وانظر هذه المسألة فى الهمع ٩١/١ .

(٥) بحاشية ب : « حكى أبو الحسن فى المسائل الكبير ، الصرف وترك الصرف جميعا » . وهذه الحاشية صُدِّرت بالحرف (ع) والراجح أن المراد به « عثمان بن جنى » .

(٦) سقط من أ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) سقط من ب .

(٩) فى ب : « خيرًا منه » .

الاسمَ بعضَ التَّخصيص . فلمَّا كان كذلك لم تصرفْه [١] ، كما لم تَصرفِ الموصوفَ ، إذا كان ثانياً مِن جهتين .

ويدلُّك على ما ذكَرْنا ، من مُشابهةِ الصِّلةِ للصِّفة [٢] ، التَّثنيةُ والجمعُ اللاَّحقان « الذى » قبلَ الصِّلة ، والاسمُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ قبلَ تمامِه بأجزائه . فكما أنَّ التثنيةَ والجمعَ إنَّما يلحقانِ آخِرَه ، كذلك التَّنوينُ يلحقُ آخِرَه ، فإذا لحِقَ آخِرَه ، وكان يُحذَفُ من آخِرِ ما لا يَنْصَرِف ، حذفْتَ [٣] مِن آخِرِ « أيَّة » ، كما حذفتَ من آخِرِ الموصوف ، إذا حصَلَ فيه ما يمنع الصرفَ .

فإن قال قائلٌ ، مِمَّنْ [٤] يذهب إلى قولِ أبى عُمَر : إنَّ الذى شبَّه به أبو الحسن « أيَّةً » إذا وُصِلتْ مِن قولِهم : « خيراً منك » ، ونحوِه ، لا يُشْبِه الصِّلةَ ؛ لأنَّ هذه اللَّواحقَ التى تلحق « خيراً » ، و « ضارِباً » ، و « عشرين درهماً » ، يَعملُ فيها ما قبلَها ، والصِّلةُ لا يعملُ فيها الموصولُ ، فهذه اللَّواحقُ ؛ لتَشَبُّثِها [٥] بما قبلَها ، واقتضائِه لها ، لا يتمُّ إلاَّ بِها ، [فإذا لم يتمَّ إلاَّ بها] [٦] ، وقع التنوينُ وسَطاً ، فلم يلزم حذفُه ، والصلةُ ليست كذلك مع الموصول .

قيل : إنَّ الموصولَ يقتضى الصِّلةَ أشَدَّ من اقتضاء العاملِ المعمولَ فيه ؛ ألا تَرَى أنَّ الموصولَ لابُدَّ له مِن صِلةٍ ، ومِن ذِكرٍ يعود منها إلى الموصول ، إذا كان اسماً ، والعاملُ من نحو : ضاربٍ ، وخيرٍ ، وعشرين ، قد لا يعملُ فى شىءٍ ، فيكون كلاماً ، فإذا نُوِّنَ الاسمُ مع ما اتِّصالُه به ، واقتضاؤُه له [٧] دونَ اقتضاءِ الصِّلةِ للموصول [٨] ، فأَنْ يُنَوَّنَ مع الصِّلةِ

---

(١) فى ب : « لم يصرفه كما لم يصرف » .
(٢) فى ب : « الصفة للصلة » .
(٣) فى ب : « حُذِف » هنا وفى الموضع التالى .
(٤) فى ب : « فيمن » .
(٥) فى أ : « لشبهها » .
(٦) سقط من ب .
(٧) فى ب : « إياه » .
(٨) فى ب : « الموصول » .

أجْدَرُ ؛ من حيثُ تعلُّقُها به أشَدُّ ، ومِن ثَمَّ خُفِّفت « أنَّ » المفتوحةُ ، على شريطة الإضمارِ فيها ، ولم تكن المكسورةُ كذلك ؛ لأنَّ المفتوحةَ موصولةٌ ، والمكسورةَ عاملةٌ غيرُ موصولة ، فمِن حيث كان اقتضاءُ الموصولِ للصِّلة أشَدَّ مِن اقتضاء العامل ، الذى ليس بصِلةٍ [١] ، خُفِّفت على شريطةِ الإضمارِ فيها .

فالتَّنوين فى « أيَّةٍ » على ما ذهب إليه أبو الحسن ، أبْيَنُ ، إذا رددْتَها إلى هذا الاعتبار ، من قولِ أبى عُمرَ [٢] .

وأمَّا قولُ الأسودِ بن يعفُر :

هما خَيَّبانى كلَّ يومٍ غنيمةٍ وأهلكْتُهمْ لو أنَّ ذلك نافِعُ
وأتْبعْتُ أُخراهُمْ طريقَ أُلاهُمُ كما قِيل نَجْمٌ قد خَوَى مُتَتابعُ [٣]

فقيل فيه : إنه يريد : هَجَوتُ آخِرَهم ، كما هجَوتُ أوَّلَهم ، أى ألحقْتُ آخِرَهم بأوَّلهم ، فى الهجاء [٤] لهم ، فأراد بقوله : « أُلاهُمْ » أُولاهُمْ ، فحذَفَ الواوَ التى هى عينٌ ؛ لأنَّ هذه الحروفَ ، وإن كانت من أنفسِ [٥] الكَلِم ، فهى تُشْبِه الزِّيادةَ ؛ لما يَلْحقُها من الانقِلاب والحذفِ ، وقد جعلُوه بمنزلةِ الزِّيادة ، فى « مَنْزِلِى » و « يَبْتَلِى » [٦] و « شأنُهما

---

(١) فى أ : « صلة » .

(٢) بعد هذا فى ب : « عُ اقتضاء أنَّ المفتوحة لما تعمل فيه من وجهين : أحدهما الصلة ، والآخرُ العملُ . واقتضاء المكسورة لما تعمل فيه من وجهٍ واحدٍ لا غير ، وهو اقتضاء العامل والمعمول فيه . فهذا بيان .... » وبعد ذلك بياض بمقدار كلمتين اثنتين . ولا شك أن هذه حاشية أقحمت على النص . وقد تقدم قريبا أن المراد بالرمز (ع) فى الغالب : عثمان بن جنى .

(٣) سبق تخريجه ، والكلام على « متتابع » بالباء الموحدة ، والياء التحتية .

(٤) ذكر هذا ابن الشجرى ، دون عَزْوٍ إلى أبى على . راجع الأمالى ٢٩/١ .

(٥) فى ب : « نفس » بطرح الألف .

(٦) جاءت هاتان الكلمتان فى شعر امرئ القيس . الأولى فى قوله :

وألقى بِبُسْيانٍ مع الليل بَرْكَهُ فأنزل منه العُصْمَ من كلّ مَنْزِلِ

والثانية فى قوله :

وليلٍ كموج البحر أرْخَى سدولَه علىَّ بأنواع الهمومِ لِيَبْتَلِى

ديوانه ص ١٨ ، ٢٦



يَعْلُو » ، و « يُعرِّجنى طِفْلُو » (١) ، وقد جعلُوها مِن « مُرامًى » (٢) بمنزلة التى فى حُبارَى ، وجعلوها فى « تحيَّةٍ » فى النَّسَب ، بمنزلة التى فى عُلَيَّة (٣) الزَّائدة ، ومِن ثَمَّ جعله الخليلُ ، فى قولهم : « أُووِمَ » (٤) بمنزلةِ الواو ، فى : سُوِيرَ ، وقُووِلَ ، فلم يُدْغَم ، كما لم يُدْغَما فيهما .

وقال أبو عثمان : الهمزةُ بعدَها فى قياسِ قوله ، ينبغى أن تكون بَيْنَ بَيْنَ (٥) .

وممَّا يدلُّ (٦) على أنَّ المحذوفَ عينُ الفِعل من « ألاهُمْ » أنَّها مُعادِلةٌ لأُخراهُمْ ،

---

(١) وهذان جاءا فى شعر زهير ، وذلك قوله :

لأَرْتَحِلَنْ بالفجر ثم لأَدْأَبَــنْ ... إلى الليل إلاَّ أن يُعرِّجَنى طفلُ

فرِحْتُ بما خُبِّرْتُ عن سيِّدَيْكُمُ ... وكانا امرَأَيْنِ كلُّ شأنِهما يعلُو

وقوله : « يعرِّجنى » يريد : يحبسنى . والطَّفْلُ : قد يراد به النارُ ساعةَ تُقدَح ، أو الليل ، أو غيبوبة الشمس . ويعنى بالسَّيدَيْن : الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان . وفرحه لما تحمّلاه من حمالة . ديوان زهير ص ٩٩ ، ١٠٩ .

(٢) يريد أن الألف التى فى « مرامى » أصلية ، ولكنها لما وقعت خامسةً شبَّهُوها بالألف الزائدة للتأنيث فى « حبارى » فحذفوها عند النَّسب ، فقالوا : « مُرامِىّ » كما قالوا : « حُبارِىّ » راجع الكتاب ٣٥٤/٣ ، ٣٥٥ ، والتكملة ص ٥٤ ، ٥٨ ، والبصريات ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٣٥ .

والحبارى : طائرٌ على شكل الإوَزّة ، برأسه وبطنه غُبْرة ، ولون ظهره وجناحيه كلَوْن السُّمانى غالبا . والألف فيه للتأنيث ، وعلى هذا علماء اللغة والتصريف ، ولم يخالف إلاَّ الجوهرى ، فقال فى الصحاح (حبر) : « وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما بنى الاسم لها ، فصارت كأنها من نفس الكلمة ، لا تنصرف فى معرفة ولا فى نكرة ، أى لا تنون » . وتعقَّبه صاحب القاموس ، وانظر التاج ، وحواشى شرح الشافية ٢٤٤/١ ، والمخصص ٩٠/١٧ .

(٣) فى أ : « حنيفة » . وقد ذكر أبو على فى التكملة ص ٥٨ أن « تحيّة » تُشبَّه بأُمَيَّة » فهذا شاهد لترجيح « عُلَيَّة » . و « حنيفة » التى جاءت فى أ ، ليست خطأً . قال الرضىّ : « تحيّة فى الأصل : تفعلة ، إلا أنه لما صار بالإدغام كفعيلة فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عدىّ وغنىّ ، فى علَّة حذف الياء فى النسب ، وقلب الياء واوًا ، فحذفت ياؤه الأولى ، وقلبت الثانية واوًا لمشاركته له فى العلة ، وإن خالفه فى الوزن ، وفى كون الياء الساكنة فى تحية عينا » شرح الشافية ٣١/٢ . وانظر الكتاب ٣٤٦/٣ ، ٣٩٧/٤ . وتلخص من هذا أن النَّسَب إلى تحية : « تَحَوِىّ » وانظر أيضا مجموعة شروح الشافية ١٠٧/١ ، والمنصف ١٩٤/٢ ، ونقل أبو على كلام سيبويه ، فى البصريات ص ٣٣٦ ، وحكى ابن الشجرى كلام أبى علىٍّ هذا ، من غير عزو ، فى الأمالى ٣٠/١ .

(٤) أُفعِلَ ، من اليوم ، فالواو الأولى منقلبة عن ياء ، كما انقلبت ياء « أيقَنْتُ » فى « أُوقِن » ، ولم يُدْغِمها فى التى بعدها فيقل « أُوِّم » أو « أُيِّم » للعلّة التى ذُكِرت فى « سُوِير » . وقد خرَّجتُها فى أوائل الكتاب . وتظهر فى الفهارس إن شاء الله . وانظر المنصف ٢٩/٢ ، ٣٥ .

(٥) المنصف ٣٨/٢ .

(٧) فى ب : « يدلك » .



وفى التنزيل : ﴿ وَقَالَتْ أُخراهُمْ لِأُولَاهُمْ ﴾ (١) ، وقال أُميّةُ (٢) :

وقد عَلِمْنا لو آنَّ العِلْمَ يَنفَعُنا أنْ سَوْفَ تَلْحَقُ أُخرانا بأُولانا

ويدلُّك على ذلك أيضا ، أنّها لا تخلو من أن تكونَ على ما ذكرنا ، أو تكونَ « أُلَى » التى (٣) هى الاسمُ المبهم ، الذى يُمَدُّ ، أو « أُلَى » الموصولة ، فى نحو :

ونحن أُلَى ضَرَبْنا رأسَ حُجْرٍ (٤)

و :

نحن الأُلَى فاجْمَعْ جُموعَكَ (٥)

أو « أُلَى » الذى هو جَمْعُ « ذُو » من غيرِ لَفْظِه ، نحو قوله : ﴿ نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ ﴾ (٦) .

فلا يجوز أن تكونَ المبهمةَ ؛ لأنَّ تلك لا تُضافُ ، كما لا تدخلُها الألفُ واللامُ ، وكذلك سائرُ المُبْهَمات (٧) ، لا يجوز أن يُضافَ شئٌ منه ، أو تدخلَه الألفُ واللامُ .

ولا يجوز أن تكونَ الموصولةَ ؛ لأنَّ الموصولةَ لا تُضافُ ، كما لا يُضافُ « الذى » ، و « ما » ، و « مَن » .

---

(١) سورة الأعراف ٣٩

(٢) ديوانه ص ٣٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ ، وأنشده أيضاً فى المجلس التاسع والسبعين ، وهو مما لم ينشر فى المطبوع من الأمالى . وسياق ابن الشجرى يؤذن بأنه ينقل عن أبى على ، وكذلك البغدادى فى شرح أبيات المغنى ٢/١٩٤ . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٩ أ .

(٣) فى أ : « الذى هو » .

(٤) سبق تخريجه قريبا .

(٥) تمامه :

ثم وجههم إلينا

وهو من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص . ديوانه ص ١٣٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٩ ، ٢/١٧٩ ، ٣٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣١٢ ، والمغنى ص ٨٦ ، ٦٢٥ ، وشرح أبياته ٢/١٩٣ – وانظر فهارسه – والخزانة ٦/٥٤٢ ، استطرادًا ، ومعجم الشواهد ص ٣٨٨ .

(٦) سورة النمل ٣٣ .

(٧) فى الألف : « المبهمة » .



ولا يجوز أن يكونَ الذى هو جَمْع « ذِى » على غير لفظِه ؛ لأنَّ ذاك [(١)] لم نَعلمْه أُضِيفَ إلى المُضْمَر .

فإن قلتَ : تُضِيفُه كما أُضِيفَ « ذُو » فى قول كعبٍ [(٢)] :

أو ذَوُوهَا

فالقولُ : أنّ ذلك لا يستقيم ؛ لأنها لم تجئْ مضافةً فى موضعٍ عَلِمْناه ، وكان القِياسُ فى « ذُو » ألاَّ يُضافَ [(٣)] ، ولكنّه شُبِّه بصاحبٍ ، فأُضِيفَ ، كما أُضِيف صاحبٌ ، ولم يكن القِياسَ .

ومِن الأَسماءِ الموصولة : اللَّائى ، واللَّاتى ، وهما يقعان على المؤنَّث ، قال تعالى : ﴿ وَٱللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ [(٤)] ، وقال : ﴿ وَٱللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ [(٥)] ، وقال : ﴿ وَٱللاَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ [(٦)] ، ولم نَعلَم « اللَّاتِى » استُعملتْ فى المذكَّر ،

---

(١) فى ب : « ذلك » .

(٢) كعب بن زهير ، رضى الله عنه . وتمام البيت :

صبحنا الخزرجيَّةَ مرهفاتٍ   أبادَ ذوى أُرومَتِها ذَوُوها

ديوانه ص ٢١٢ ، وحماسة أبى تمام ٤٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٢٧ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، ٣٦/٣ ، وضرائر الشعر ص ٢٩٣ ، والمقرب ٢١١/١ ، واللسان (ذو) ٣٤٦/٢٠ ، وعجزه فى الهمع ٥٠/٢ ، بقافية مغيَّرة :

أبار ذوى أرومتها ذووه

والأُرومة ، بفتح الهمزة وضمها : الأصل . وقوله « ذووها » أى ذوو السيوف . المعانى الكبير ص ١٠٢٦ .

(٣) يريد « ألاَّ يُضاف إلاَّ إلى الظاهر » . قال ابن عصفور : « فذوو جمع ذو بمعنى صاحب ، وحكمها فى الكلام أن تضاف إلى الظاهر ، فأضافها لمّا اضطر إلى الضمير ، بدلاً لها من الظاهر ، إجراءً لها فى ذلك مجرى ما هى فى معناه ، وهو صاحب » .

(٤) سورة الطلاق ٤ .

(٥) سورة النساء ٣٤ .

(٦) سورة النساء ١٥ .



فأمَّا « اللَّائى » فقد استُعْمِل فى المذكَّر أيضاً ، يدلُّ على ذلك قولُ الشاعر [١] :

أَلَمَّا تَعْجَبى وتَرَىْ بَطِيطاً   مِن اللائِّينَ فى الحِقَبِ الخَوالِى

فجمع بالواو والنون ، ولو كان يَخْتَصُّ المؤنَّثَ لم يُجْمَع بالواوِ والنُّون .

فإن قلتَ : فكيف جُمِع بالواو والنُّون ، والياء والنُّون ، وهو جَمْعٌ ؟

فإنَّ [٢] ذلك ليس بأبعدَ من جَمْعِهم الاسمَ المجموعَ بالواوِ والنون ، والألِفِ والتاء ، فقد جاء فى الحديث : « صواحِباتُ يُوسف » [٣] ، وأنشدوا للفرزدق [٤] :

وإذا الرجالُ رأَوْا يزيدَ رأيتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسِى الأَبْصارِ

ويدلُّ على تذكير « اللَّائى » أيضاً قولُه :

مِن النَّفَرِ اللاَّئى الذين إذا هُمُ [٥]

---

(١) هو الكميت . والبيت مفردٌ فى ديوانه ٦٧/٢ ، وتخريجه فى ١٨٨ ، ١٨٩ . وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٣١٥ ، والبطيط : العَجَبُ والكذبُ . يقال : جاء بأمرٍ بطيط : أى عجيب . وأنشده البغدادى فى الخزانة ٨١/٦ ، استطرادًا عن كتابنا .

(٢) هذا هو أسلوب أبى علىّ فى تلقّى الجواب ، وقد نبّهت عليه من قبل .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) ديوانه ص ٣٧٦ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٤١١ ، والأصول ١٧/٣ ، والتبصرة ص ٦٦٨ ، وشرح الجمل ٥٣٩/٢ ، والخزانة ٢٠٤/١ .

وهذا بيتٌ سيّار ، تراه فى غير كتاب . انظر حواشى ما ذكرت . وللنحويين فيه شاهدان : أوّلهما – وأكثر ما يأتى البيت شاهدًا عليه : أن « نواكِسَ الأبصار » جاء جمعًا لناكس ، وهو صفة لمذكّرٍ عاقل ، وما كان كذلك لا يُجمع على فواعل ، إلاَّ ما شذَّ .

والثانى – وهو ما ذكره أبو على – أن جمع التكسير نحو « نواكس » لا يمتنع جمعه جمع سلامة كنواكِسِين .

وخضع : يضبط بضمتين ، وبضم فسكون ، وعلى الأول يكون جَمْعَ « خَضُوع » مبالغة خاضع من الخضوع ، وهو التطامن والتواضع . وعلى الثانى يكون جمع « أخضع » وهو الذى فى عنقه تطامنٌ مِن خِلقة . قال البغدادى : وهذا أبلغ من الأول .

(٣) تمامه :

يهابُ اللئامُ حلقة البابِ قعقعُوا

وسبق تخريجه قريبا . وحكى البغدادى كلام أبى على فى هذا الموضع ، فى الخزانة ٨٠/٦ ، ٨١ .

ألا تَرَى أنه جعلَه وصفاً للنَّفر ، والنَّفَرُ مذكَّر .

فأمَّا قولُه : « من النَّفَر اللاَّئى الذين » فإن « اللائى » وإن لم يَعُدْ عليه ذِكْرٌ من اللَّفظِ وظاهِرِه ، كما تقدَّم ذِكرُه ، فإنه يجوز أن يكونَ حذَفَ الراجعَ من الصِّلة ، كأنه قال : اللَّائى هم الذين ، ويجوز أن يكونَ حذفَ الصِّلَةَ ؛ لأنَّ صِلةَ الموصولِ التى [(١)] بعدَه تدُلُّ عليها ، كقولِ الآخر :

مِن اللَّواتِى والَّتى واللاَّتى زَعَمْنَ أنِّى كبِرَتْ لِداتِى [(٢)]

فلم يأتِ للموصُولَيْن الأوَّلَيْن بصِلةٍ .

ويجوز فيه وجهٌ آخَرُ : وهو أنّ البَغْداديِّين قد أجازوا فى هذه الموصولة ، من نحو « الذى » [(٣)] أن تُوصَفَ ، ولا تُوصَلَ ، كإجازة الجميع ذلك ، فى « مَنْ » و « ما » ، وقد أنشد أبو عثمان ، عن الأصمعىّ :

حتى إذا كانا هما اللَّذَيْنِ مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ [(٤)]

وقد قالوا : هُنَّ اللاَّ فَعَلْنَ ذاك ، قال :

فدُومِى على العَهْدِ الذى كان بيننا أَمَ آنتِ مِن اللاَّ مالَهُنَّ عُهودُ [(٥)]

---

(١) فى أ : « الذى » . وقد سقطت هذه الكلمة مما حكاه البغدادى عن كتابنا .

(٢) البيتان من غير نسبة فى الشعر والشعراء ٨٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤/١ ، واللسان (لتى) ، والخزانة ٨٠/٦ ، ١٥٤ – وهو فى الموضع الأول حكاية عن كتابنا ، كما سبق – وشرح أبيات المغنى ٣١١/٧ ، استطرادًا عن ابن الشجرى . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٩٥ أ .

(٣) فى ب ، والخزانة : « الذين » .

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٢٦٧ ، وشرح المفصل ١٥٣/٣ ، والهمع ٨٦/١ ، والخزانة ، عن كتابنا كما سبق ، وأنشدهما أبو على ، فى الشيرازيات ٩٥ أ . والجدل : شدة الفتل ، ومنه قيل لزمام الناقة : الجديل . ويقال أيضا : حملج الحبلَ : أى فتله فَتْلاً شديداً .

(٥) أمالى ابن الشجرى ٣٠٩/٢ ، واللسان (لوى) ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٩٧ أ .



وقال الكُمَيت بن معروف [١] :

وكانت مِن اللاَّ لا يُعَيِّرُها ابنُها　　إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عُيِّرا

وقال امرؤ القيس [٢] :

كبِكْرِ المُقاناةِ البياضَ بصُفْرةٍ　　غَذاها نميرُ الماءِ غيرَ مُحَلَّلِ

البياض : يُنشَدُ بالرفع والنَّصب والجَرّ .

فالنَّصْبُ علَى : الذى قُونِيَتِ البياضَ ، مثل : أُعْطِيَ الدِّرْهَمَ ، والجرُّ علَى : المُعْطَى الدِّرهمِ [مثل : الحسنِ الوجْهِ] [٣] والرَّفعُ على : التى قُونِيَ البياضُ منها .

وقيل فيه : إنه بَيْضُ النَّعامِ ، وقيل : الدُّرُّ .

والضَّميرُ فى « غَذاها » يعودُ إلى المرأةِ .

أنشد سيبويه [٤] :

وما أنا للشيءِ الذى ليس نافِعِي　　ويَغْضَبُ منه صاحبى بقَؤُولِ

---

(١) ديوان الكميت بن زيد ١/٢٢١ ، وتخريجه فى ص ٣٥٤ ، عن اللسان والتاج فقط ، وهو فى الموضع السابق من أمالى ابن الشجرى ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٦٩ ، وأنشده أبو على فى الموضع المذكور من الشيرازيات .

(٢) ديوانه ص ١٦ ، وشرح القصائد السبع ص ٧٠ ، وشرح القصائد التسع ١/١٥٤ ، والتبصرة ص ٢٣١ ، وشرح المفصل ٦/٩١ .

والبكر من كل شئ : أوله . والمقاناة : الخلط . يقال : قانيتُ الشئ : خلطتُه . قال الأصمعى : أراد : كالبكر المقاناة البياض بصفرة ، أى كالبيضة التى هى أول بيضة باضتها النعامة . ثم قال : المقاناة البياض بصفرة ، أى التى قُونى بياضُها بصُفرة ، أى خُلِط بياضُها بصُفرة ، فكانت صفراء بيضاء . والماء النمير : هو الكثير النامى ، الناجع فى الرىّ . وقوله : « غير محلل » يحتمل معنيين : أحدهما : أن يُعنى به أنه غذاها غذاءً ليس بمحلَّل ، أى ليس بيسير ، ولكنه مبالغ فيه . والآخر : أن يعنى به : غير محلولٍ عليه فيكدُر ويفسُد . وقال أبو الهيثم : غير محلَّل : يقال : إنه أراد ماء البحر ، أى أن البحر لا يُنزَلُ عليه ؛ لأن ماءه زعاق لا يُذاق ، فهو غير محلل ، أى غير منزول عليه . اللسان (نمر - حلل - قنا) .

(٣) ساقط من ب .

(٤) الكتاب ٣/٤٦ . والبيت من قصيدة لكعب بن سعد الغنوى ، فى الأصمعيات ص ٧٦ ، وهو فى المقتضب ٢/١٧ ، وشرح الجمل ٢/١٥٧ ، وشرح المفصل ٧/٣٦ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٨ ، والخزانة ٨/٥٦٩ - ٥٧٢ ، وحكى كلام أبى علىّ فى هذا الكتاب . وفى حواشى الخزانة فضل تخريج .

فى قوله [١] : « يَغْضَبُ » ضَرْبان : إن جعلْتَها داخِلةً فى الصِّلة ، كانت مرفوعةً ؛ لأنه لا شئَ يُحْمَلُ عليه فيُنْصَبَ ، فإذا عطَفَ لم يُخْرِجْها مِن الصِّلة ، وحَمَل الكلامَ علَى المعنى ، كأنه قال : وما أنا للَّذِى لا ينفعنى ويَغْضَبُ منه صاحِبى بقَوُولِ .

فإذا دَخلَ « يَغضَبُ » فى الصِّلة ، عُطِفَ المُضارِعُ على اسمِ الفاعل ، وكلُّ واحِدٍ من المضارِعِ واسمِ الفاعل ، يُعْطَفُ على الآخر ، لتشابُههما ، قال :

بات يُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرٍ ... يَقْصِدُ فى أسْوُقِها وجائرِ [٢]

وموضع المضارع الذى هو « يَغضَبُ » فى البيت ، نصبٌ للعطف على خَبَر « ليس » ، والضميرُ الذى هو « منه » يعودُ على اسم « ليس » ، والمقولُ حينئذ هو الشئُ ، والقولُ يقع عليه ، لعُمومِهِ ، واحتمالِه أن يكونَ القولَ وغيرَه ، وليس كالغَضَب .

فإذا أُخرِج « يَغْضَبُ » مِن الصِّلَة ، أضْمَرَ « أَنْ » لعَطْفِه [٣] إيَّاها على الشىء ، كأنه قال : وما أنا للشىء الذى ليس نافعى ، ولِغَضَبِ [٤] صاحِبى بقَوُولِ ، فالغَضَبُ [٥] لا يُقال ، ولكن التقدير : ولقولِ غَضَبِ صاحبى ، فتُضيفُ القولَ الحادثَ عنه الغضَبُ ، إلى الغَضَب ، كما تقول : ضَرْبُ التَّلَفِ ، فتُضيفُ الضَّرْبَ إلى ما يَحْدُثُ عنه .

---

(١) فى أ ، والخزانة : « قولك » .

(٢) معانى القرآن ٢١٣/١ ، ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٧٢ ، وشرح الجمل ٢٤٩/١ ، وشرح الأشمونى ١٢٠/٣ ، والخزانة ١٤٠/٥ ، وسائر كتب النحو فى باب العطف

وقوله : « يعشيها » بالعين المهملة ، أى يُطعمها العَشاء بالفتح ، وهو الطعام الذى يؤكَل وقتَ العِشاء بالكسر . قال البغدادى : « ورأيت فى أمالى ابن الشجرى فى نسخة صحيحة قد صحَّحها أبو اليمن الكندى وغيرُه ، وعليها خطوطُ العلماء وإجازاتهم : « بات يُغَشِّيها » بالغين المعجمة ، من الغِشاء كالغِطاء ، بكسر أولهما وزْناً ومعنىً ، أى يشملها ويعمُّها . وضمير المؤنث للإبل ، وهو فى وصف كريم بادَر يعقِرُ إبلَه لضيوفه » . والعَضْب : السيف . ويقصد : من القصد ، وهو التوسُّط وعدم مجاوزة الحد . والأسوق ، والأَسْؤُق ، بالواو ، وبالهمزة ، لغتان ، جمع قلّة لساق ، وهو ما بين الركبة والقدم .

(٣) فى الخزانة : « بعطفه » .

(٤) فى نسخة من الخزانة : « ويُغْضِب » .

(٥) هكذا فى أ ، والخزانة . وفى ب : « والغضب » .



أنشد سيبويه (١) :

وكلُّ أخٍ مُفارِقُـهُ أخُـوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرْقَدانِ

قال : لا يجوز أن يكون قولُه : « إلاَّ الفرْقَدان » علَى : إلاَّ أن يكون الفرْقدان ، وإنما لم يَجُزْ هذا ؛ لأنَّك لا تحذفُ الموصولَ (٢) وتدَعَ الصِّلةَ ؛ لأنَّ الصِّلةَ تُذكَر للتَّخْصيص والإيضاح للموصول ، فإذا حذفتَ الموصولَ ، لم يَجُزْ حَذْفُه وذِكْرُك ما يكونُ إيضاحاً له ، ونظيرُ ذلك « أجمعون » فى التأكيد ، لا يجوز أن تذكرَه ، وتحذفَ المؤكَّدَ .

فإن قلت : فلِم (٣) لا يكون كالصِّفة والموصوفِ ، فى جَوازِ حذفِ الموصوفِ وذكْرِ الصِّفة ، فكذلك (٤) تَحذِفُ الموصولَ وتذكرُ الصِّلةَ ؟

قيل : لم تكن الصِّلةُ فى هذا كالوصْف ، إذا كان مُفرداً ، ألا تَرى أنَّ الوصفَ إذا كان مفرداً كان كالموصوفِ ، فى الإفراد ، وإذا (٥) كان مِثْلَه ، جاز وقوعُه مَواقعَ الموصوفِ ؛ من حيث كان مفرداً مِثْلَه ، مع استقباحٍ لذلك ، فأمَّا الصِّلةُ فلا تَقَعُ مواقعَ المفرد ؛ من حيث كانت جُمَلاً ، كما لم يَجُزْ أن تُبْدَلَ الجُمَلُ من المُفْرَدة (٦) ؛ من حيث كان البَدلُ فى تقدير تكريرِ العاملِ ، والعاملُ فى المفرَد لا يعَملُ فى لفظِ الجُمَل (٧) ، فكذلك لا يجوز أن تحذفَ الموصولَ ، وتُقيمَ الصِّلةَ مُقامَه .

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٤ . والبيت لعمرو بن معدى كرب – ونسب إلى غيره – ديوانه ص ١٦٧ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : التبصرة ص ٣٨٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٣٧١ ، وشرح أبيات المغنى ٢/١٠٥ ، وما فى حواشيه .

هذا وقد نقل البغدادى كلام أبى على هنا ، فى الخزانة ٣/٤٢٣ ، ٤٢٤ ، وأيضاً فى ٥/٤٨٧ . والفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفارق أحدُهما الآخر .

(٢) تصرف أبو علىّ فى عبارة سيبويه . والذى فى الكتاب : « ولا يجوز رفع زيدٌ على : إلاَّ أن يكون ؛ لأنك لا تضمرُ الاسمَ الذى هذا مِن تمامه ؛ لأن « أن » يكون اسما » . ويريد أن « أنْ » تؤول مع ما بعدها بمصدر ، وهو الاسم . وكلام أبى علىٍّ الذى صاغ به كلام سيبويه يؤول إلى هذا ، كما لا يخفى . فإن « أنْ » موصول حرفى .

(٣) فى أ ، والخزانة : « لِم » .

(٤) فى أ ، والخزانة : « وكذلك » .

(٥) فى أ : « فإذا » .

(٦) فى الخزانة : « المفرد » .

(٧) فى ب ، والخزانة : « الجملة » .



فإن قلت : فَهلاَّ [١] جازَ حَذْفُها ، كما جاز حَذْفُ الصِّلات ، وإبقاءُ الموصولة ، كقولِه [٢] :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللُّتَيَّا والَّتِى

فإنَّ [٣] إبقاءَ الموصولِ ، وحَذْفَ الصِّلةِ أشْبَهُ مِن عكسِ ذلك ؛ لأنَّ الموصولَ مُفْردٌ ، وليس كالصِّلة التى هى جملةٌ ، فلذلك جاء فى الشِّعر ، ولم يَمْتنع ، كما لم يمتنعْ أن يُذكَرَ المؤكَّدُ ، ولا يُذكَرَ التأكيد ، ولو ذكرتَ « أجمعون » [٤] ونحوَه ، ولم تذكُر المؤكَّدَ ، لم يَجُزْ ، فأمَّا [قولُ] [٥] من تأوَّلَ قولَه [٦] :

لَعَمْرِى لأنت البيتُ أُكْرِمُ أهْلَهُ وأَقْعُدُ فى أَفْيائـِهِ بالأَصائـِلِ

على أنَّ التقدير : لأنت البيتُ الذى أُكْرِمُ أهلَه ، وحذَفَ الموصولَ ، فليس فى اليت دَلالةٌ على هذا الذى تأوَّلَه ، وذلك أنه يجوزُ أن يكون « أُكْرِمُ أهلَه » جملةً مُسْتأنَفةً معطوفةً على الأُولى ، ولم تَحتَج إلى حرفِ العطف ؛ لما فى الثانية مِن ذِكْر [٧] ما فى الأُولى ، كقولِهِ :

---

(١) فى ب ، والخزانة : « هلا » .

(٢) العجاج . ديوانه ص ٢٧٤ ، والكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، ونوادر أبى زيد ص ٣٧٦ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، والأصول ٢٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤/١ ، ٢٥ ، والخزانة ١٥٤/٦ ، استطراداً ، وشرح أبيات المغنى ٣١٠/٧ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧٧ وغير ذلك مما تراه فى معجم الشواهد ص ٤٥٠ ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٩٥ أ .

وتقدم الحديث عن فتح اللام وضمّها فى « اللُّتيا » ، فى الكلام على الشاهد :

ولقد رأيت ثأى العشيرة كلها وكفيت جانيها اللُّتيا والتى

(٣) هذا جواب « فإن قلت » وهو أسلوبٌ لأبى علىّ ، فى تلقّى الجواب ، نبَّهت على نظائره من قبل . وقد غيَّره البغدادى فيما حكاه عن أبى على ، فى الخزانة ، وجعل مكانه : « قلت : إبقاء الموصول ... » .

(٤) فى أ : « أجمعين » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة ، وهو محكىٌّ كما ترى .

(٥) ليس فى ب ، والخزانة .

(٦) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٤٢ ، وتخريجه فى ص ١٣٨١ ، وزد عليه : شرح الجمل ١٧٠/١ ، وما فى حواشيه ، وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٤٢ أ ، وحكى البغدادى فى الخزانة ٤٨٧/٥ ، كلام أبى علىٍّ ، فى هذا الكتاب .

والأفياء : جمع فىء ، وهو الظلّ ، ولا يكون الفىءُ إلاَّ بالعشىّ . والأصائل : العشيّات .

(٧) أى ضمير .



﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) ، ويجوز أيضا أن يكونَ قولُه : « لأنت البيتُ » على جهةِ التعظيمِ ، (٢) وأجْرَى عليه اسمَ الجِنْس ، لهذا ، كما تقول : أنت الرجلُ ، تُرِيدُ به الكمالَ والجَلَدَ ، فكذلك يكون المرادُ بالبيت ؛ ألا تَرى أنَّهم قد يقولون : له بيتٌ وشَرَفٌ .

فإذا كان كذلك ، جازَ أن يكونَ « أُكْرِمُ أهلَه » فى موضع حالٍ ، ممَّا فى البيت من معنى الفِعْل ، كما أنَّ « عِلْماً » مِن قولِك : أنت الرجلُ عِلْماً وفَهْماً ، ينتصِبُ عمَّا فى الرجُلِ من معنى الكمال ، وكما أنَّ « جارةً » فى قوله :

يا جارتا ما أنتِ جارَهْ (٣)

ينتصبُ عمَّا فى « ما أنتِ » من معنى التَّعظيمِ ، كأنه قال : كمُلْتَ فى حالِ علمِكَ وبَذِّكَ غيرَكَ .

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون « البيتُ » بدَلاً مِن « أنتَ » ، ويكون « أُكْرِمُ » فى موضع خَبر المبتدأ ، كأنه قال ، إذا أبدَلَ « البيتَ » من « أنتَ » : أنت أُكرِمُ أهلَه ، أو : البيتُ أُكْرِمُ أهلَه .

فإنَّ (٤) قياسَ قولِ سيبويه عندى ، ألاَّ يجوزَ هذا ؛ ألا تَرَى أنه لم يُجِزْ فى قولهم : « بِىَ المسكينِ كان الأمرُ » (٥) بَدَلَ « المسكينِ » مِن الياء ، وإنَّما لم يُجِزْ ذلك ؛ لأنَّ البدَلَ إنما يُذْكَرُ لضَرْبٍ من التبيين ، فإذا لم يُفِدْ ذلك لم يُستَجَزْ ، والمتكلِّمُ فى غاية التَّخصيص والتَّبيين ، فلم يُحْتجْ لذلك فيه إلى بَدَلٍ ، وإذا كان كذلك فالمخاطَبُ فى هذا كالمُتكلِّم .

---

(١) سورة البقرة ٣٩ ، وفى غير ذلك من الكتاب العزيز .

(٢) فى ب ، والخزانة : « فأجرى » .

(٣) للأعشى ، وسبق تخريجه .

(٤) فى الخزانة : « قلت : قياس قول سيبويه ... » وهو تغيير لأسلوب أبى علىّ ، فى تلقِّى الجواب ، نبهت عليه قريبا .

(٥) الكتاب ٧٦/٢ ، وعلل سيبويه عدم جواز البدل ، فى هذا ، وفى قولك « بك المسكين مررت » بقوله : « فلا يحسن فيه البدل ؛ لأنك إذا عنيت المخاطبَ أو نفسَك ، فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى ؛ لأنك لست تحدّث عن غائب » .



وقال امرؤ القيس (١) :

فأَدْبَرْنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بينَه بجِيدِ مُعَمٍّ فى العشيرةِ مُخْوَلِ

قولُه : « بجيدِ » يصلُحُ أن يتعلَّقَ بشيئَيْن : يكون متعلِّقاً بقوله : « فأدْبَرْنَ » ، كأنه : كالجزع ثابتاً بجِيد مُعَمٍّ ، [ويكون متعلّقاً بالفِعْلِ الذى فى الصِّلة ، كأنه : الذى فُصِّل ثابِتاً بجِيدِ مُعَمٍّ] (٢) .

فإن قلت : فهل يجوزُ أن يكونَ ظَرْفاً لِما فى الصِّلة ؟

فإنَّ ذلك لا تَحْمِلُه عليه ؛ ألا تَرَى أن قولَه : « بَيْنَه » ظَرْفٌ منه ، فلا يكونُ منه ظَرْفان ، ولكن يستقيم أن تجعلَه ظَرْفاً من العاملِ الأوَّل ، الذى هو : « كالجَزْع » بذلك المكان ، وأنت تجعلُه ظَرْفاً متعلّقاً بالأول ، لا حالاً متعلّقاً بمحذوف .

فأمَّا اللامُ فى « المُفَصَّل » فالعائدُ إليه الذِّكْرُ الذى فى « بَيْنَه » أى كالجَزْع الذى فُصِّلَ بينَه ، وينبغى أن يكونَ المسندُ إليه فُصِّلَ ، الفَصْلَ .

فإن (٣) قلت : إنَّ فى « المُفَصَّل » ذِكْراً مرفوعاً ، يعودُ إلى اللَّام ، والهاءُ أيضاً تعودُ إليه ، كأنه قال : كالجَزْع الذى فُصِّل بينَ بعضِه وبعضٍ ، كما تقول : كالجَزْع الذى فُصِّل يومَ الجُمعة ، أو فى الدار .

فذلك (٤) أيضاً مستقيمٌ .

فإن قلتَ : إنه فى قولِ أبى الحسن ، يجوز أن يكون « بينه » فى موضع رفع ، كما قال

---

(١) ديوانه ص ٢٢ ، وشرح القصائد السبع ص ٩٤ . والجزع ، بفتح الجيم ، وتكسر : ضربٌ من الخرز ، وقيل : هو الخَرَزُ اليمانى ، وهو الذى فيه بياض وسواد ، تشبّه به الأعين . ويقال : معمّ مخوَل ، بفتح العين ، والواو : أى كريم الأعمام والأخوال .

(٢) سقط من ب .

(٣) فى ب ، هنا وفيما يأتى : « وإن » .

(٤) هذا جواب « فإن قلت » .



فى قوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾ (١) : إن ﴿ بَيْنَكم ﴾ قام مَقامَ المُسْنَدِ إليه الفِعلُ .

فهو أيضاً مستقيمٌ على ذلك ، والمعنى أنَّ هذه البقَرَ أَدْبَرْنَ ، وفيها سوادٌ وبياضٌ ، فأشبهت ، للسَّوادِ الذى فيها والبياضِ ، الجَزْعَ الذى فُصِّلَ بينَه فى النَّظْم فى قِلادة ، على جِيد صبىٍّ مُعَمٍّ مُخْوَل ، فذلك يكونُ أَحْسَنَ لهذا الجَزْع ؛ لأنَّ الصبىَّ إذا كان كذلك ، تَنَوَّقُوا فيما (٢) يُطَوِّقُونه ، مِن هذه الإنظامة (٣) .

أنشد أحمدُ بن يحيى :

فإن أَدَعِ اللَّواتى مِن أُناسٍ ... أضاعُوهُنَّ لا أَدَعِ الَّذينا (٤)

قال : يقول : فإن أَدَعِ النِّساءَ اللَّواتى أولادُهُنّ من رجالٍ قد أضاعوا هؤلاء النِّساء ، أى لا أهجُو النِّساء ، ولكنْ أَهْجُو الرجالَ الذين لم يمنعوهنّ ، فعلى تفسيره ، ينبغى أن يكون المبتدأُ مضمراً فى الصِّلة ، كأنه قال : فإن أَدَعِ اللَّواتى أولادُهُنَّ من أُناسٍ أضاعُوهُنَّ ، فلم يَحْمُوهُنَّ ، كما تَحْمِى البُعولَةُ أَزْواجَها ، فلا أَدَعِ الذين ، والتقدير : إن أَدَعْ هَجْوَ هؤلاء النِّساءِ المُضَيَّعات (٥) ، لا أَدَعْ هَجْوَ الرجالِ المُضَيِّعين ، وذَمَّهم على فِعلهم ، فالمضاف محذوفٌ فى الموضعين .

---

(١) سورة الممتحنة ٣ . وضبط فى النسختين ﴿ يُفْصَلُ ﴾ بضم الياء وفتح الصاد ، مبنيا للمفعول ، وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ، والمفَضَّل عن عاصم . السبعة ص ٦٣٣ ، وإعراب القرآن ، للنحاس ٤١٣/٣ ، والبحر المحيط ٢٥٤/٨ . وراجع ما تقدّم فى ص ٣٠٦ .

(٢) فى ب : « مما » .

(٣) الإنظامة : خيطٌ قد نُظِم من الخَرْز .

(٤) للكميت . ديوانه ١٣٠/٢ ، وتخريجه فى ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، وزد عليه : الأُصول ٣٥٦/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧٧ ، واللسان (لذى) ، والخزانة ١٥٧/٦ ، وفيها كلام أبى علىّ فى هذا الكتاب . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ٩٥ أ .

(٥) فى ب ، والخزانة : « الضعاف » .



وتقديرُ حذفِ المبتدأ غيرُ ممتنعٍ هنا ، وقد حُذِف المبتدأُ فى [١] الصِّلة ، فى نحو قولِ عدىٍّ [٢] :

لم أرَ مِثْلَ الفِتْيانِ فى غَبَنِ الأيَّام يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها

أى : ما هُو عَواقِبُها [٣] ، فحذَفَ ، وكذلك يُمكِنُ أن يكون قولُه [٤] :

ألا لَيْتَ ما هذا الحَمامُ لَنا

وقد يستقيم أن تكونَ الصِّلةُ « مِن أُناسٍ » فتكون مستقلَّةً .

وإن لم تُقدِّرْ حذْفَ المبتدأ ، فيكون التقديرُ على أحدِ أمرين : إمَّا أن يكونَ : اللَّواتِى من نِساءِ أُناسٍ ، فحذَفَ المضافَ ، أو يكون : اللَّواتِى من أُناسٍ ، على ظاهرِه ، لا تُقدِّرُ فيه حَذْفاً ، فيكون معنى قوله فى النِّساء : هُنَّ مِن أُناسٍ ، على معنى أنهم يقومون بِهنّ ، وبالإنفاق عليهنّ .

---

(١) فى ب ، والخزانة : « من الصلة ، نحو قول عدى » .

(٢) ديوانه ص ٤٥ ، وتخريجه فيه وزِدْ عليه : معانى القرآن ٢٤٥/١ ، والمحتسب ٦٤/١ ، ٢٣٥ ، والخزانة ٣٥٣/٣ ، حكاية عن ابن الشجرى ، فى أماليه ٧٤/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٨٢٨ ، ٩١٤ وشرح أبيات المغنى ٣٤٢/٥ ، حكاية عن الفراء . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٣٥ أ .

(٣) انظر توجيهًا آخر فى أمالى ابن الشجرى . وتأمل تفرقته بين الغَبَن والغَبْن ، بفتح الباء وسكونها .

(٤) هو النابغة ، والبيت بتمامه :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ

ديوانه ص ٢٤ ، وهذا بيت سيَّار ، تراه فى غير كتاب ، وللنحويين فيه وجوه شتَّى من الاستشهاد . انظر الكتاب ١٣٧/٢ ، والأصول ٢٣٣/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والتبصرة ص ٢١٥ ، والمقتصد ص ٤٦٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢ ، والإنصاف ص ٤٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤٨٠ ، وشرح الجمل ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٦٤/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ ، وشرح أبيات المغنى ٤٦/٢ – وانظر فهارسه – وفى حواشى هذه الكتب فضل تخريج . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٣٥ أ .

والتقدير فى استشهاد المصنف : ألاليت الذى هو هذا الحمام لنا . على اعتبار « ما » موصولة ، والمبتدأ محذوف . وانظر توجيه السيرافى ، فى حواشى الكتاب .



فأمَّا (١) صِلةُ « الذين » فمحذوفٌ من (٢) اللفظ ، للدَّلالةِ عليها ، فيما جَرَى [مِن] (٣) ذِكرها ، تقديره : الذين أضاعُوهُنَّ .

وقال بعضُ الهُذليِّين (٤) :

السَّالِكُ الثُّغْرةَ اليَقْظانَ كالِئُها   مَشْىَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

إن نصَبْتَ « كالِئَها » لم يَجُزْ أن تجعَلَه حالاً مِن « السَّالك » وأنت قد وصفْتَه باليَقْظان ؛ لأنَّك حينئذٍ تَفْصِلُ بينَ الصِّلةِ والموصول ، ولكن يجوز أن تنصبَه حالاً عمَّا فى « يقظان » ، كأنه يتيقَّظُ فى حالِ حِفْظِه إيَّاها .

ويجوز إذا نصبْتَ « كالِئَها » أيضاً أن تجعلَه بدَلاً مِن « اليقظان » .

فإن قلت : أفيجوزُ إذا نصَبْتُ « كالئَها » أن أجعلَ الكالِئَ حالاً مِن الموصول ، الذى هو « السَّالِكُ » ، على ألاَّ أجعَلَ « اليقظانَ » صفةً للألِفِ واللاَّم ، ولكنْ أجعلُه صِفةً للثُّغْرة ، فلا يَلْزَمُ حينئذٍ إذا جعلتُه حالاً ، أن أكونَ قد فصلتُ بينَ الصِّلةِ والموصول .

---

(١) فى ب ، والخزانة : « وأما » .

(٢) فى أ : « فى » .

(٣) سقط من أ .

(٤) هو المتنخل الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨١ ، وتخريجه فى ص ١٥١٨ ، وزد عليه : الخصائص ١٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٢٣ ، ١٠٤٩ ، وتذكرة النحاة ص ٣٤٦ ، وما فى معجم الشواهد ص ٢٩٢ .

والثُّغرة ، بالضم ، والثغر ، بمعنًى واحد ، وهو موضعٌ يُخاف دخولُ العدوّ منه . وكالئُها : حافظها . والهلوكِ من النساء : التى تتهالك فى مشيتها ، أى تتبختر وتتكسَّر . وقيل : هى الفاجرة التى تتواقع على الرجال . والخيعل : ثوبٌ يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . والفضل : هو الخيعل ليس تحته إزار . وقيل : الخيعل : القميص الذى ليس له كمَّان . ويقال : امرأةٌ فُضُل ، بضمتين : إذا كان عليها قميصٌ ورداء ، وليس عليها إزار ولا سراويل .

والشاعر يرثى ابنه أُثَيْلة .

هذا وقد حكى البغدادى فى الخزانة ١٢/٥ ، ١٣ ، كلام أبى علىٍّ هذا فى إعراب البيت ، وأفاد أنه من باب تمرين الطالب .



فإنَّ (١) وصْفَ الثُّغْرةِ باليَقْظان ليس بالسَّهْلِ ؛ لأنَّ « اليقظانَ » مِن صِفة الرجُلْ ، دونَ الثُّغْرة ، وهو مع ذلك مذكَّرٌ ، والثُّغْرةُ مؤنَّث .

فإن قلتَ : فهل يجوز أن أحملَه على الاتِّساع ، فأقول : ثُغْرةٌ يَقْظانُ ، وأنا أُريد : يُتَيقَّظُ فيها ؛ لشدَّةِ خوفِ السَّالِكِ لَها ، كما أقولُ : ليلٌ نائمٌ ، أُرِيدُ أنَّه يُنامُ فيه ، وأحمِلُ التذكيرَ على المعنى ؛ لأنَّ الثُّغْرةَ ، والثَّغْرَ ، والموضعَ واحدٌ فى المعنى .

فأقول (٢) : إنَّك إن حملْتَه على هذا ، لم يَمتنع أن يكونَ « كالئُها » حالاً من اللاَّم التى فى « السَّالك » المنتصبِ ، وإن جعلتَ « اليقظانَ » على هذا الذى ذكرْتَه مِن الاتِّساع ، جازَ أيضاً فى « الكالىء » أن تجعلَه حالاً ممَّا فى « السَّالِك » ممَّا يعودُ إلى اللاَّم ، ألا تَرَى أنَّك إذا جعلْتَ « اليقظانَ » وصْفاً للثُّغْرة ، ولم تجعلْه صِفةً لِلاَّم ، لم تتمَّ الصِّلةُ ، وإذا لم تتمَّ الصِّلةُ لم يكن فى الكلام شىءٌ يؤذِنُ بتمامِها ، من صِفةٍ لها ، أو عَطْفٍ عليها ، أو تأكيدٍ يَتْبعُها ، لم يَمتنعْ أن تجعلَ « كالئَها » حالاً من الضَّمير ، كما وصَفْنا .

فإن رفعْتَ « كالئَها » ، ورفعْتَ « السَّالِكَ » جاز أن يكون « السالكُ » ابتداءً ، مثل : الضَّاربُ هنداً حافِظُها .

فإن نصبْتَ « السَّالكَ » ، ورفعْتَ « كالئَها » ، كان ارتفاعُ « كالئها » باليقظان ، كأنه (٣) : السَّالكُ الثُّغْرةَ المتيقِّظَ كالئُها ، كأنه ثَغْرٌ مَخُوفٌ يَحتاج (٤) حافِظُه أن يكون مُتيقِّظاً حَذِراً ، لا يَغْفُلُ ، ولا يَدَعُ التَّحرُّزَ ؛ من شِدَّة الخوفِ فيها (٥) .

---

(١) هذا هو جواب قوله : « فإن قلت » . وقد غيَّره البغدادى إلى المألوف فى تلقِّى الجواب ، قال : « فالجواب أن وصف الثغرة باليقظان ... » .

(٢) فى ب : « فالقول » . وفى الخزانة : « فالجواب » .

(٣) فى الخزانة : « كأنه قال : السالك ... » .

(٤) فى ب : « محتاجٌ » .

(٥) فى أ : « منها » .



ويجوز أن ترفعَ « اليقظانَ » ، وتنصبَ « السَّالِكَ » و « كالئَها » ، فيكون « اليَقْظانُ » بدلاً مِن الذِّكر [١] العائدِ إلى الألِفِ واللام ، فى « السالك » ، فيكون [٢] « كالئُها » حالاً من السُّلوك [٣] .

★ ★ ★

(١) أى الضمير .

(٢) فى أ : « ويكون » .

(٣) فى الخزانة : « السالك » . وجاء بحاشية النسخة ب : « فى الأصل . هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبى على ، رحمه الله . نقلته من خطّ أبى الفتح بن جنى » وبعد ذلك أربع كلمات لم تظهر بوضوح فى التصوير .



بـابٌ
مـن الفـاعـل

الاسمُ الذى يكونُ فاعلاً ، بالوصفِ [١] الذى ذُكِر فى كتاب « الإيضاح » على ضَرْبَين : مُظْهَر ، ومُضْمَر .

فالمُظْهَر المسنَدُ إليه الفِعلُ على ضَرْبين ، أحدُهما : أن يُسنَدَ الفِعلُ إليه بغير حرفِ جَرٍّ ، يدخُل عليه ، والآخَرُ : أن يُسنَدَ إلى الفاعلِ [٢] ، وفيه حرفُ جَرٍّ .

فما أُسْنِد إليه الفِعْلُ مِن الفاعِلِين ، وقد جُرَّ بحَرْفٍ ، فهو فى موضعين ، أحدُهما : أن يكونَ إيجاباً ، وهو قليلٌ ، والآخَرُ : أن يكون غيرَ إيجاب ، فالإيجابُ كقولك : كفَى باللهِ ، وفى التنزيل : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ [٣] ، وتقول : كفَى اللهُ ، فلا تُلْحِقُ الحرفَ ، قال [٤] :

عُمَيْرةَ وَدِّعْ إن تجهَّزْتَ غادِيَـا ... كفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيَا

وقالوا : أَحْسِنْ بزَيْدٍ ، وأَكْرِمْ بعمرٍو ، وفى التنزيل : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [٥] ،

---

(١) قال : « وصفته أن يُسنَد الفعلُ إليه مقدَّماً عليه » الإيضاح ص ٦٣ ، وانظر شرحه : المقتصد ٣٢٧/١ .

(٢) فى أ : « إلى الفعل » .

(٣) آخر سورة الرعد .

(٤) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . والبيت مطلع قصيدة فى ديوانه ص ١٦ ، وهو فى الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٤١ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٦٩ ، والإنصاف ص ١٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٧٩ ، والمحصول للرازى (القسم الأول من الجزء الأول – القسم التحقيقى) ص ٥١٤ ، وتفسير القرطبى ٥٢/١٥ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغى له ﴾ سورة يس ٦٩ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٧ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، والبرهان فى علوم القرآن ٢٥٣/٤ ، وشرح أبيات المغنى ٣٣٨/٢ – وانظر فهارسه ، وحاشية البغدادى على شرح بانت سعاد ٦٢٦/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى معجم الشواهد ص ٤٢١ .

وغاديا : اسم فاعل من غدا يغدو غدوا ، وذلك إذا سار فى وقت الغداة ، وهى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس . وجاء فى ب : « غازيا » وهى رواية .

(٥) سورة مريم ٣٨ ، وقد تكلم أبو على هذه الآية كلاماً مستفيضا ، فى البغداديات ص ١٦٥ ، ١٧١ ، ٣٤٥ .



فحذَف الباءَ ، كما حُذِفتْ من : كفَى باللهِ ، لمَّا قيل : كَفَى اللهُ ، فاسْتَتر الضَّميرُ فى الفِعل ، وعلى هذا قولُ أوْسٍ (١) :

تردَّدَ فيها ضَوْءُها وشُعاعُها فأحْصِنْ وأزْيِنْ لامرئٍ إنْ تَسَرْبَلاَ

ولا يجوزُ حذفُ الجارِّ والمجرور ، من حيث لم يجُزْ حذْفُ الفاعِلِ .

فإن قلتَ : فكيف القولُ فى قوله : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ولم يذكُرِ الجارَّ والمجرور بعد ﴿ أَبْصِرْ ﴾ ، كما ذُكِرا بعد ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ ؟

فالقولُ فى ذلك : أنَّ حذفَ الفاعِلِ قد جازَ فى قولِ ناسٍ (٢) مِن أهلِ النَّظَر فى العربيّة ، وقد ذهب أبو الحسن ، فى بعض الأشياء ، إلى ذلك ، ومَن لم يُجِزْ حذْفَ الفاعل – وهو قولُ سيبويه – جَعل فى قوله : ﴿ أَبْصِرْ ﴾ ضميراً ، كما كان فى قولِ أوسٍ .

فإن قلت : فهلاَّ جَمَع الضَّميرَ لمَّا حذَفَ الجارَّ ، فاتَّصَل الفاعلُ بالفِعل ، كما تقولُ : القَوْمُ كفَوْا ، إذا لم تُلحِقِ الجارَّ ، فتقول : القومُ كَفَى بِهِمْ .

فالقولُ فى ذلك : أنه يجوزُ أن يكونَ أضْمَرَ على لفظِ المفرَد ، دُونَ الجَميع ؛ لأنَّ هذا الفِعلَ بمنزلةِ نِعْمَ وبئس ، فكما لم يُلْحِقُوا علامةَ الجميع ، هذين (٣) الفِعْلَيْن ،

---

(١) ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه فى ص ١٦٤ . والرواية فيه :

تردَّد فيه ضوؤها وشعاعُها فأحسِنْ وأزين بامرئٍ أن تسربلا

وقبله :

كأن قرون الشمس عند ارتفاعها وقد صادفت طَلْقاً من النجم أعزلا

يصف الدرع فى البيتين ، بأنها برَّاقة لامعة ، إذا نظرتَ إليها وجدتها كأنَّ أشعةَ الشمس انعكست عليها فى يوم صافٍ طلق . قال فى اللسان (عزل) : « وقوله « تردَّد فيه » يعنى فى الدرع ، فذكّره للّفظ ، والغالب عليها التأنيث » .

(٢) أول من قال بذلك الكسائيُّ . راجع شرح الأشمونى ٤٥/٢ ، وحواشى أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، رحمه الله ، ٨٨/٢ . وسيعرض المصنِّف لذلك فيما يأتى من توجيه قول الشاعر :

فلو كان لا يرضيك حتى تردّنى إلى قطرىٍّ ما إخالك راضيا

وهو مستند الكسائى .

(٣) فى ب : « فى هذين » .

كذلك لم يُلْحَقْ هذا ، وجَعَل الفاعلَ على لفظ المفرد ، وإن كان فى المعنى جميعاً ، وأيضاً فإنه يجوز [أن يكون] (١) أُجْرِى مُجْرَى أَفْعَلَ ، الذى فى قولهم : ما أَحْسَنَ زيداً ، فكما لم يُجْمَع الضَّميرُ فى أَحْسَنَ ، كذلك لم يُجْمَع فى : أَسْمِعْ ، وأَحْسِنْ ؛ من حيثُ اتَّفقا فى المعنى ، وأيضا فإنَّ هذا الفِعْلَ قد جَرَى مَجْرَى الاسم ، فى تصحيحهم له ، ألا تراهم قالوا : أَقْوِلْ (٢) به ، و « أَطْيِبْ براحِ الشامِ صِرْفا » (٣) .

فكما لم تَظهرْ علامةُ الضَّمير ، فى اسم الفاعل ، كذلك لم تظهر فى هذا الفِعل .

وإن شئتَ قلت : إنَّ هذا الحذفَ (٤) اللاحقَ فى اللفظ ، حكمُه حكمُ الإثبات ؛ لأنَّ ما تقدَّم قد دَلَّ عليه ، كما كان « كلٌّ » فى قوله :

أكلَّ امرِىءٍ تحسَبِينَ امرءًا ونارٍ تَوقَّدُ باللَّيلِ نارا (٥)

فى حُكْم الملفوظِ به ، لتقدُّمِ ذِكْرِ « كُلٍّ » قَبْلَه ، وإغنائِه عنه ، وكذلك يكون هذا الفِعلُ (٦) الثانى الذى هو ﴿ أَبْصِرْ ﴾ بمنزلةِ الملفوظِ به ، وفى حُكْمِه ، فلا يَمتنعُ ذلك عنده ، كما لم يمتنع أن يقول :

ونارٍ توقَّدُ بالليل

---

(١) سقط من ب .

(٢) يريد أن يقول إن « ما أقولَه ، وأقولْ به » وكذلك « ما أبيعَه ، وأبْيِعْ به » صَحَّ ولم يُعَلّ كما أُعِلّ فِعله « قال وباع » وأصلهما : قَوَل وَبَيع » لأن فعل التعجّب قد أشبه الاسم الذى هو « أفعل » فى التفضيل ، وهذا صُحِّح ولم يُعَلّ . يقول ابن عصفور : « ولا يصحّ شىءٌ من ذلك إلا أن يكون فعل تعجب ، نحو : ما أقوله وما أطوله ، وأقولْ به وأطولْ به ، فإنه يصحُّ لشبهه بـ « أفعل » التى للمفاضلة ، نحو « هو أقول منه » و « أطول » . ووجه الشبه بينهما أنهما لا يبنيان إلاَّ من شىء واحد ، وأن فعل التعجب فيه تفضيلٌ للمتعجّب منه على غيره ، كما أن « أفعل » يقتضى التفضيل ، وأن فعل التعجب لا مصدر له ، ولا يتصرّف ، فصار بمنزلة الاسم لذلك » . الممتع ص ٤٨١ . وانظر تفصيل هذه المسألة فى المنصف ٣١٥/١ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، ٧٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢٣١/٣ ، ومجموعة شروح الشافية ٢٨٠/١ ، ١٩٦/٢ .

(٣) واضح أن هذا جزء من شاهد شعرىّ – على عادة أبى على فى الاجتزاء أحيانا من البيت بموضع الشاهد فقط – لكنى لم أعرفه .

(٤) فى أ : « الحرف » .

(٥) سبق تخريجه . وجاء فى أ عجز البيت فقط .

(٦) هكذا فى النسختين . ووجه الكلام : « وكذلك يكون فاعلُ هذا الفعل الثانى ... » .



فلم يكن ذلك عندَه [١] عطفاً على عاملين ؛ لكون « كلٍّ » فى حُكمِ الملفُوظِ به .

ومِثْل ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ فى أنّ اللفظَ لفظُ الأمرِ ، والمعنَى على الخَبر ، قولُه تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [٢] ألا ترَى أنَّ تأويلَ الأمرِ هنا لا يَتوجَّه .

وممَّا اتَّصل به الجارُّ من الفاعلِ المُظْهَر ، قولُه :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِى ... بما لاقَتْ لَبُونُ بنى زِيادِ [٣]

فالابتداءُ الذى بعدَ الفِعل وخبرُه ، اعتراضٌ ، كما كان اعتراضاً فى قولِ الآخَرِ [٤] :

وقد أدركتْنى والحوادِثُ جَمَّةٌ ... أسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

ومن ذلك قولُ النَّمِر بن تَوْلَبٍ [٥] :

حتّى إذا قُسِمَ النَّصِيبُ وأصْفَقَتْ ... يَدُه بجِلْدةِ ضَرْعِها وحُوارِها

ظَهَرَتْ نَدامَتُه وهانَ بسُخْطِهِ ... شيئاً علَى مَرْبُوعِها وعِذارِها

---

(١) يريد سيبويه – وأبو على يُضمر له كثيرًا من غير تقدّم ذِكر – راجع الكتاب ٦٦/١ ، وفى حواشيه معنى العطف على عاملين .

(٢) سورة مريم ٧٥ . وراجع البغداديات ص ١٦٦ ، والمنصف ٣١٧/١ ، وحاشية البغدادى على بانت سعاد ٦٢٠/١ . وتوجيه الخبر فى الآية تقديره : فسيمدّ له الرحمنُ مدا ، أو : فليمدنّ له الرحمن مدّا .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) هو جويرية – وقيل : حويرثة – بن بدر . والشاهد من أبيات قالها فى يوم الوقيط . راجع النقائض ص ٣٠٩ ، والخصائص ٣٣١/١ ، ٣٣٦ ، وسر الصناعة ص ١٤٠ ، والعقد الفريد ١٨٤/٥ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٥/١ ، والمغنى ص ٣٨٧ ، وشرح أبياته ١٨٣/٦ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٤٨/١ ، واللسان (هيم) .

وعزل : جمع الأعزل ، وهو الذى لا رمح معه .

(٥) شعره ص ٦٤ ، وتخريجه فى ص ١٤٤ – ١٤٦ ، وزِد عليه : ضرائر الشعر ص ٦٣ . يذكر جزاراً ، أو بائع ناقة . ويقال : أصفقت يده بكذا : أى صادفته ووافقته . والحُوار : ولد الناقة . والمربوع والعذار : قدحان من قداح الميسر . قال ابن قتيبة : « كان ربُّ الجزور يستثنى شيئًا لنفسه ، فكان ما استثناه هذا من هذه ، الضرع والجنبين » المعانى الكبير ص ١١٦١ ، وسيعيد أبو على الاستشهاد بالبيت الأول فى موضعين آتيين ، دليلا على استعمال « النصيب » فى معنى « الأنصباء » .



المعنى : هانَ سُخْطُه ، فالجارُّ والمجرورُ فى موضعِ رفع ، كما كانا فى ﴿ كَفَى بِاللّٰهِ ﴾ كذلك ، فأمَّا قولُ جريرٍ (١) :

فأَوْلِعْ بالعِفاسِ بنى نُمَيْرٍ ... كما أَوْلَعْتَ بالدَّبَرِ الغُرابا

فالجارُّ والمَجْرُور فى موضعِ نَصْب ، ويدلُّك على ذلك أمران : أحدُهما تَعَدِّى الفِعل إلى مفعولَيْن (٢) ، ألا تَرَى أنَّ « أَوْلِعْ » تعدَّى إلى بنى نُمَيرٍ ، وتَعدَّى إلى العِفاس بالباء ، والآخَرُ : تَعدِّيه إلى المصدر ، ألا تَرَى أنّ المعنى : أَوْلِعْهم بها إيلاعاً ، كإيلاعِك الغُرابَ بالدَّبَر ، ومن ذلك ما أنشده أبو زيد (٣) :

مَهْمَا لِىَ اللَّيلةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بنَعْلَىَّ وسِرْبالِيَهْ

يجوز أن تكون الباءُ زيادةً (٤) ، كأنه : أَوْدَى نَعْلاىَ ، فلَحِقت الباءُ ، كما لحِقَتْ فى ﴿ كَفَى بِاللّٰهِ ﴾ ، ويدلُّك على زيادة الباء ما أنشده أبو زيد (٥) :

أَوْدَى بَنِىَّ فما بِرَحْلِى مِنهُمُ ... إلاَّ غُلامَا بِيئَةٍ ضَنَيَـانِ

---

(١) ديوانه ص ٨٢٣ ، عن النقائض ص ٤٤٧ ، واللسان (ولع) . ويقال : أولعه به : أغراه . وجاء بحاشية ب بخط حديث : « الإيلاع : شدة الحِرص ، يُعَدَّى بالباء » . والعِفاس : ناقة ، كان الراعى ذكرها فى شعره ، وكذلك « بروع » . والدَّبَر ، بالتحريك : الجرحُ الذى يكون فى ظهر الدابَّة . ومعروف أن الغراب مولَعٌ بالوقوع على الجِيَف وجراحات الإبل .

(٢) فى ب : « المفعولين » .

(٣) النوادر ص ٢٦٧ ، مطلع قصيدة لعمرو بن مِلْقَط الطائى . والشاهد فى : الأزهية ص ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٤٤/٧ ، وشرح الكافية الشافية ص ٥٧٨ ، وشرح الجمل ٦٠١/٢ ، وضرائر الشعر ص ٦٣ ، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، والمغنى ص ١٠٨ ، ٣٣٢ ، وشرح أبياته ٣٦١/٢- ٣٦٢ ، والهمع ٥٨/٢ ، والخزانة ١٨/٩ ، ٥٢٤ – وحكى كلام أبى على هنا ، وكذلك فى شرح أبيات المغنى – واللسان (مهه) .

وقد أنشد أبو على ، البيت فى البغداديات ص ٣١٤ ، شاهداً على أن « مهما » للاستفهام . يريد : مالى الليلة ماليه ؟ وكذلك جاء البيت شاهداً على ذلك فى بعض ما ذكرت من الكتب .

(٤) فى ب : « زائدة » . وكذلك عند البغدادى . هنا وفيما يأتى .

(٥) النوادر ص ٤٧٠ ، ونسبه إلى عوف بن الأحوص . وأنشده ابن سيده ، فى المخصص ١٦٦/١٥ حكاية عن أبى على . وهو فى اللسان (ضنى) .

والبيئة ، بكسر الباء ، على وزن البِيعة : الحال السيِّئة . وقيل : الحال مطلقا . والضَّنَى : من المرض . وحكى ابن سيده عن أبى على ، قال : بعضهم لايثنّيه ولا يجمعه ولا يؤنثه ، وبعضهم يثنّى ويجمع ويؤنث .



فإن قلت : فلِمَ لا تَجعَلُ الباءَ زيادةً فى المفعولِ به ، كقوله :

هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ المحاجِرِ لا يَقْرأْنَ بالسُّوَرِ (١)

ويكون الفاعلُ مُضْمَراً ، كأنه : أَوْدَى مُودٍ بنَعْلَيَّ ، فتُضمِرُه للدَّلالة عليه ، كما أُضْمِر فى قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾ (٢) ، ونحو ذلك .

فالقولُ أنَّ هذا أضْعَفُ ؛ لأنه ليس فى « مُودٍ » الذى تُضْمِره زيادةٌ على ما استفدتَه فى قوله (٣) : « أَوْدَى » ، وليس قولُه سبحانه : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾ كذلك ؛ لأنَّ البَداءَ والبَدْوَ (٤) قد صارا بمنزلة المَذْهَبِ ، فى قولك : ذُهِبَ به مَذْهَبٌ ، وسُلِكَ به مَسْلَكٌ .

فإن قلت : فلِمَ لا تَجعلُ فاعِلَ « أَوْدَى » ذِكْراً (٥) يعودُ إلى ما فى قولِه : « مَهْما لِىَ اللَّيلةَ » ؟

فإن ذلك أيضاً ليس بالقوىِّ ؛ لأنَّ المعنى يصيرُ كأنه : أَوْدَى شىءٌ بنَعْلَىَّ ، فإذا جعلتَ الباءَ لاحِقةً للفاعِلِ ، كان أَشْبَهَ .

---

(١) وقع هذا البيت فى شعرين : أحدهما للراعى النميرى ، والثانى للقتّال الكلابى . ديوانه ص ٥٣ ، وديوان الراعى ص ١٢٢ ، وتخريجه مستقْصًى فيه . وزد عليه : المقتصد ص ٦٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٧/١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٤٨/٢ ، وشرح الجمل ٣٠٨/١ ، وشرح أبيات المغنى ٣٦٨/٢ .

والحرائر : جمع حُرَّة ، ومعناها الكريمة والأصيلة ، وضِدُّ الأمة . والرَّبَّات : جمع ربَّة بمعنى صاحبة . والأحمرة : جمع حمار ، بالحاء المهملة . وخَصَّ الحمير ؛ لأنها رُذال المال وشرُّه . يقال : شرُّ المال ما لا يزكَّى ولا يُذَكَّى . والمحاجر : جمع محجر ، بوزن مَجْلِس ومِنْبَر . والمحاجر من الوجه : حيث يقع عليه النقاب ، وما بدا من النقاب أيضا . وأراد سوادَ الوجه كلّه . والمعنى : هنّ خَيْرات كريمات ، يتلون القرآن ، ولسْنَ بإماءٍ سودٍ ذواتِ حُمُرٍ يسقينها . راجع الخزانة ١١٠/٩ .

(٢) سورة يوسف ٣٥ ، وسيأتى تقدير هذا الفاعل المضمر ، فى كلام أبى على . وتقدّم له كلامٌ حول فاعل ﴿ بدا ﴾ هذا ، فيما سبق . ويظهر فى فهارس الكتاب إن شاء الله .

(٣) فى أ : « من قولك » . وما فى ب مثله فى الخزانة ، وشرح أبيات المغنى .

(٤) هكذا فى أ . والذى فى ب ، وكتابَى البغدادى : « البدا والبداء » . وكلٌّ صواب . قال فى اللسان : « بدا الشىءُ يبدو بَدْوًا ، وَبُدُوًّا ، وبَداءً ، وبدًا – الأخيرة عن سيبويه – ظهر » .

(٥) أى ضميرًا .



فأمّا ما أنشده بعضُ البغداديِّين [١] :

أما واللهِ عالِمِ كلِّ غَيْبٍ ورَبِّ الحِجْرِ والبَيْتِ العتيقِ
لوَ آنَّكَ يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنت ولا الخَليقِ

فإنه يكون شاهداً على ما حكاه أبو عُمرَ [٢] ، مِن نصب خبر « ما » مُقَدَّما ، ومَن دَفَع [٣] ذلك أمكن أن يقولَ : إنَّ الباءَ دخلت على المبتدأ ، وحَمَل « ما » على أنَّها التَّميميّة ، كما دخَلَتْ على قولِ الأسود :

بشَرْعِها يَسَرٌ وغازٍ [٤]

ويُقوِّى أنّ « ما » حجازيَّة أنَّ « أنت » أخَصُّ من « الحُرِّ » ، فهو أولَى بأن يكون

---

(١) يريد الفَراء . وهو بيت مفرد ، فى معانى القرآن ٢/٤٤ ، ٣/١٩٢ ، برواية :

أمـــا والله أن لو كنت حرًّا وما بالحرِّ أنت ولا العتيـــقِ

وبهذه الرواية جاء فى : إعراب القرآن للنحاس ٢/١٣٩ ، والإنصاف ص ٢٠٠ ، وتفسير القرطبى ٩/١٨٢ ، ١٩/١٨ ، والمقرب ١/٢٠٥ ، والمغنى ص ٣٣ ، وشرح أبياته ١/١٥٧ ، وشرح شواهده ص ١١١ ، والهمع ٢/١٨ – صدر البيت الأول فقط على رواية الفراء – والتصريح ٢/٢٣٣ ، وحاشيته للشيخ يس ١/٢٠١ . والخزانة ٤/١٤٠ ، وفى ١٠/٨٢ ، استطرادًا ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ص ٥١ ، وحكى البغدادى كلام أبى علىّ فى هذا الكتاب .

وفى هذا الشعر شاهدان : الأول : زيادة « أن » لوقوعها بين « لو » وفعل القسم المتروك . والثانى : جواز تقدم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلاَّ على الخبر المنصوب . وقد انفرد أبو على برواية الشعر على هذا الوجه الذى تراه .

(٢) جاء فيما حكاه البغدادى ، فى الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، عن كتابنا هذا : « أبو عمرو » . لكنه فى شرح شواهد شرح التحفة : « أبو عمر » . وهو الجرمىّ ، كما تعلم .

(٣) فى أ « رفع » بالراء ، وكذلك جاء فى نسختين من الخزانة . وأثبته بالدال المهملة من ب ، وتصحيح الشنقيطى لما فى الخزانة ، وشرح أبيات المغنى . ويقوِّيه ما حكاه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ، عن أبى على ، قال : « قال أبو على : فى هذا البيت شاهدٌ على نصب خبر « ما » مقدَّما ؛ لأن الباء لا تدخل إلاَّ عليه . ومن أنكر ذلك يقول : إن الباء دخلت .... » .

(٤) سيأتى تخريجه قريبا عند إنشاده كاملا .



الاسمَ ، [ويكونَ « الحُرّ » الخَبَر ، فَقدّمت ، ودخلت عليه الباءُ] (١) .

وأمّا لَحاقُ الجارِّ الفاعلَ ، فى غير الإيجاب ، فكثيرٌ ، نحو : ما جاءك (٢) مِن رجُلٍ ، وهل جاءك مِن أحَدٍ ؟ ولا تَزيدُ مع الفاعل ، من الحروفِ الجارَّة ، غيرَ الباء ، فى قول سيبويه ، فى الإيجاب ، كما لم تَزِدْ فيه غيرَ الباء ، فى المبتدأ ، وذلك قولُه :

بحَسْبِكَ فى القومِ أن يَعْلَمُوا بأنَّكَ فيهمْ غَنِىٌّ مُضِرّْ (٣)

وأجاز أبو الحسن زيادةَ « مِن » فى الإيجاب ، وممَّا يدلُّ على صحّةِ قوله ، قولُ الأسودِ ابن يَعْفُر ، يذكُر عاداً :

هَوَى بِهِمْ مِن حَيْنِهِمْ وسَفاهِهِمْ مِن الرِّيحِ لا تَمْرِى سَحاباً ولا قَطْرَا (٤)

المعنى : هَوَى بهم الرِّيحُ .

وقال أحمدُ بن يحيى : رُوِىَ قولُه (٥) :

---

(١) ساقط من ب .

(٢) فى ب : « ما جاءنى » .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) لم أجده فى ديوان الأسود المطبوع ، وهو منسوبٌ إليه فى ضرائر الشعر ص ٦٤ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن أبى على . والحَيْن ، بفتح الحاء : الهلاك . وتمرى : مِن مريت الناقة : إذا مسحتها على ضرعها لتدرّ اللبن .

(٥) عنترة . ديوانه ص ٢٠٢ ، وتخريجه فى ص ٣٤٣ ، وزد عليه : المخصص ٦١/١ ، وضرائر الشعر ص ٦٤ ، واللسان (أوم) . والرواية فى الديوان :

وكأنما ينأى بجانب دَفّها الوحـ ـشىّ بعـد مخيلـةٍ وتزغُّـمِ
هرّ جنيب كلّما عطفت له غضبى اتقاها باليدين وبالفم

وبمثل رواية أبى على جاءت الرواية فى شرح القصائد السبع ص ٣٢٥ .

وينأى : يبعد . والدَّفّ ، بفتح الدال : الجنب . والوحشىّ : الجانب الأيمن . والإنسىّ : الأيسر . والمخيلة : الاختيال . والتزغم : النشاط . يقول : تميل فى سيرها . والمؤوم : العظيم القبيح المشوّه من الرءوس . قال أبو بكر بن الأنبارى : « وإنما جعله – أى الهرّ – هزج العشىّ ؛ لأنه إذا هزج هزجت الناقة لهزجه ، وجعله بالعشىّ ؛ لأنه ساعة الفتور والإعياء ، فأراد أنها أنشط ما تكون فى الوقت الذى تفتر فيه الإبل . يقول : بها من الحِدّة والنشاط ما كأنَّ هِرًّا بها تحت دَفّها ينهشُها » .



وكأنَّما يَنْأَى بجانبِ دَفِّها الوَحْشِيِّ مِن هَزِجِ العَشِيِّ مُؤَوَّمِ .

هِرٌّ ، وهِرٌّ ....

فمَن روَى « هِرٍّ » أبدلَه مِن « هَزِجِ العَشِيِّ » وكان موضعُ « هَزِجٍ » رَفْعاً بأنه فاعلٌ .

ومن قال : « هِرٌّ » فرفع ، أمكن فيه أمران : أحدُهما ، أن تحملَه على موضعِ الجارِّ والمجرور ، والآخَرُ : أن ترفعَه بيَنْأَى .

وقال أحمدُ : المُؤَوَّمُ : المُشوَّهُ الخَلْقِ ، والهَزِجُ : الكثيرُ العُواءِ باللَّيل .

وقال الأسودُ بن يَعْفُر ، فيما دخَلَه الباءُ فى الإيجاب ، من المبتدأ :

فقُلتُ بشَرْعِها يَسَرٌ وغازٍ ومُرْتَحِلٌ إذا ارْتَحلَ الوفُودُ [(١)]

فدخولُ الباء على « شَرْعِك » كدخولها على « حَسْبِك » .

وممَّا دخلَه باءُ الجرِّ من المبتدأ قولُ راجزٍ ، زَعموا أنه جاهلىٌّ [(٢)] :

نحن أرحْنَا الناسَ مِن عَذابِهِ ضِرْبتُ بالسَّيفِ علَى نِطابِهِ

أَتَى به الدَّهرُ بما أَتَى بِهِ

وأمَّا الفاعلُ المُضمَر ، المسنَدُ إليه فِعْلُه ، فعلَى ثلاثةِ أضْرُب :

أحدُها : أن يكونَ ذكَرَه وكَنَى [(٣)] عنه . والآخَرُ : ألاَّ يكونَ ذِكرُه جرَى ، ولكن دَلَّ عليه مشاهدةُ حالٍ ، فكان ذلك كجَرْيِ الذِّكْرِ . والثالث : أن يكونَ مُضْمَراً ، لا يُستَعْمَلُ إظهارُه .

---

(١) ديوانه ص ٢٤ ، وتخريجه فى ص ٧٤ . يتحدث عن ابنته ، وقد عاتبته على إضاعة ما له فيما ينوب قومه من حمالة ، وفى مساعدة فقراءِهم ومحتاجيهم . وشَرْعُها : ى حَسْبُها ، يقال : شَرْعك هذا : أى حسبُك . وفى المثل : شَرْعُك ما بلغَّك المحَلاً ، أى حسبُك وكافيك . واليَسَر : القوم المجتمعون على الميسر . و « غاز » جاء هكذا بالغين والزاى المعجمتين . وَجاء فى الديوان : « عار » بالمهملتين . والعارى : الذى يَعْرُو القوم يلتمس معروفَهم . والمرتحل : الذى يرتحل البعير : أى يركبه بالقتب . راجع حواشى الأغانى ٢٦/١٣ .

(٢) قيل : هو زنباع المرادى ، وقيل : هبيرة بن عبد يغوث . التكملة ٢٧٩/١ ، واللسان (نطب – قول) وانظر حاشية سر صناعة الإعراب ص ١٣٨ ، وجاء فى النسختين : « نصابه » بالصاد المهملة ، والصواب بالطاء المهملة . والنطاب : حبل العاتق .

(٣) فى ب : « فكنا » .

فمِثالُ ما ذُكِر فعاد الضميرُ إليه قولُ الشاعر (١) :

مِثْلُ القَنَا سَحَجَ الثِّقافُ كُعوبَهُ فاهْتَزَّ ، فيه لُدُونَةٌ وذُبُولُ

ففى قوله : « اهْتَزَّ » ضميرُ القَنَا ، وذُكِّر كما ذُكِّرَ فى قولِه عزَّ وجَلَّ : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمْ مِنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَاراً ﴾ (٢) .

وقولُه : « فيه لُدُونةٌ وذُبُولُ » فى موضعِ نصبٍ بالحال ، كأنَّه قال : اهتزَّ لَيِّناً ذابِلاً ، ومِثْلُ هذا ، فى وَصْفِ الرُّمْح باللِّين ، قولُ الآخَر (٣) :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أى يَعْسِلُ فى هَزِّه ، فأضْمَر الهَزَّ ؛ لتقدُّمِ ذِكْرِه ، والتقديرُ (٤) فى قوله : « يَعْسِلُ مَتْنُه » : يعْسِلُ هو ، يريدُ أنه لا كَزازَةَ فيه إذا هَززْتَه ، ولا جُسُوَّ ، ومثلُ ذلك قولُ الآخَر (٥) :

أو كاهْتِزازِ رُدَيْنِىٍّ تَعاوَرَهُ أَيْدِى التِّجارِ فزادُوا مَتْنَه لِينَا

ومِثْلُ ذِكْرِ المَتْنِ فى هذه المواضِعِ ، والمرادُ الجُمهورُ (٦) قولُ الآخَر (٧) :

يَغْشَى قَرَى عارِيَةٍ أَقراؤُهُ

---

(١) جرير . ديوانه ص ٩٣ ، ونقائض جرير والأخطل ص ١٨٢ . وسحج : قشَر ، والثِّقاف . ما تُسَوَّى به الرماح . وقيل : خشبةٌ تُسوَّى بها الرماح .

(٢) سورة يس ٨٠ ، والشجر : جمع شجرة ، فإذا حذفت التاء ذُكِّر الاسمُ وأُنِّث ، فالتأنيث على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع . وقد جاء القرآن بالأمرين جميعا ، فمن التذكير هذه الآية ، ومن التأنيث قوله تعالى : ﴿ لآكلون من شجر من زقوم . فمالئون منها البطون ﴾ – سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ . ومن العرب من يقول : الشجر الخضراء . التكملة ص ١٢٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٣٦/٢ ، ٣٣٤/٣ .

(٣) ساعدة بن جؤية ، وسبق تخريجه .

(٤) حكاه البغدادى ، فى الخزانة ٨٥/٣ ، عن كتابنا .

(٥) تميم بن أُبَىّ بن مقبل . ديوانه ص ٣٢٨ ، وتخريجه فيه . والردينى : الرمح ، منسوب إلى ردينة ، وهى امرأة كانت تتقن هى وزوجها – سَمْهَر – صنع الرماح بخط هجر . والتجار : بوزن كتاب : جمع تاجر ، وهو من يتَّجر فى الشئ ، أو هو الحاذق بمعرفة الشئ . والمتن : الظهر .

(٦) جمهورُ كلِّ شئ : معظمه .

(٧) رؤبة . ديوان ص ٤ . والقرى : الظَّهر . والأقراء : جمعُه . والذى فى ديوان رؤبة : « أعراؤه » . وأعراء الأرض : ما ظهر من مُتُونها وظُهورِها . واحِدُها عَرًى . راجع اللسان (عرا) .



ألا تَرَى أنَّ المعنَى : يَغْشَى هذه الفلاةَ ، ولا يريدُ تَخْصيصَ مكانٍ منها دُونَ مكانٍ .

ومِمَّا أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِه ، قولُ النَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ (١) :

وكأنَّها دَقَرَى تَخَيَّلُ ، نَبْتُها أُنُفٌ يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحارِها

ففى « تَخيَّلُ » ذِكْرٌ يعودُ إلى « دَقَرَى » ، وهو (٢) اسمُ روضةٍ بعَيْنِها ، ثم صارت اسماً لكُلِّ روضةٍ ، فعَلَى هذا جَمَعه أبو دُوَادٍ ، فقال (٣) :

تَخالُ مَكاكِيَّهُ بالضُّحَى خِلالَ الدَّقارِيِّ شَرْباً ثِمالاَ

فالدَّقارِيُّ : الرِّياضُ ، جَمَعه على حَدِّ قولِك : « نَفْيَ الدَّراهِيمِ » (٤) ، أو شَبَّهه بصَحارِيَّ ، من حيث كان آخِرُ كلِّ واحدةٍ من الكلمَتَيْن للتأنيث ، كما قالوا : دُنْياوِيٌّ ، فشَبَّهوه بصَحْراوِيٍّ .

---

(١) ديوانه ص ٥٩ ، وتخريجه فى ص ١٤٤ ، وسيعيد أبو علىّ إنشاده قريبا . ويقال : روضةٌ دَقَرَى : أى ممتلئة ، خضراء ناعمة ، من قولهم : دَقِرَ الفصيلُ دَقَراً : إذا امتلأ مِن اللبن . وتخيَّلُ : تكوَّنُ بالنَّوْر فتريك رؤيا تخيّل إليك أنها لونٌ ثم تراه لوناً آخر . والأُنُف ، بضمتين : الروضة التى لم تُرْعَ . ويَغُمُّ : يعلو ويغطِّى .

والضال : السِّدْر البَرّى . والبِحار : جمع بَحْرة ، وهى الأرض المستوية التى ليس بقُرْبها جَبَل .

وسيأتى فى شرح أبى على قريبا . وجاء فى اللسان (دقر) بعد شرح « تخيل » فى البيت ، قال : ثم قطع الكلام الأول ، وابتدأ فقال : نَبْتُها أنف ، فنبتُها مبتدأ . والأُنُف : خبره .

(٢) فى ب : « وهى » .

(٣) ديوانه ص ٣٣١ ، وتخريجه فيه . وانظر الجيم ١/٢٧١ . والمكاكىّ : جمع المُكَّاء ، بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو طائرٌ يألف الريف ، وهو فُعَّال مِن مَكا : إذا صَفَر . والشَّرْب ، بفتح الشين وسكون الراء ، وهم القوم يشربون ويجتمعون على الشراب .

(٤) هذا من قول الفرزدق :

تنفى يداها الحصى فى كلِّ هاجرة نَفْيَ الدراهيم تنقاد الصياريف

ديوانه ص ٥٧٠ ، والكتاب ١/٢٨ ، والخزانة ٤/٤٢٦ . والشاهد أنه جمع « الدراهيم » على غير لفظ مفرده . وحكى البغدادى فى الخزانة ، قال : « ومن روى الدراهيم ، فذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل فى بعض اللغات : دِرهام . قال : فيكون هذا على تصحيح الجمع . قال : أو يكون على أنه زاده للمد . قال : ويكون على الوجه الذى قال سيبويه أنه بنى الجمع على غير لفظ الواحد ، كما أن قولهم : مذاكير ، ليس على لفظ ذكر ، وإنما هو على لفظ مذكار ، وهو جمع لذكر على غير بناء واحده » .

وأنشده ابن الشجرى برواية « نفى الدراهم » ثم قال : « وقد روى بعضهم : « نفى الدراهيم » وهذا يقوله من يأبى طبعه الزحاف » الأمالى ٢/٩٣ ، وانظر ضرائر الشعر ص ٣٦ ، وحواشيه ، والفوائد المحصورة ص ٣٢٩ .



وقولُه : « نَبْتُها أُنُفٌ » ابتداءٌ وخَبَرٌ ، وتكون الجملةُ فى موضع الحال مِن الفاعِل ، فتقديرُه [١] : مُؤْتَنِفُ النَّباتِ ، فإن شئت كان العاملُ فيها : « تَخَيَّلُ » ، وإن شئتَ ما فى « كأنَّ » من معنى الفِعل .

ومعنى « تَخَيَّلُ » : تَلَوَّنُ .

وممَّا أُضْمِر لتقدُّمِ ذِكرِه ، قولُ الشاعر [٢] :

أو تَزْجُرُوا مُكْفَهِرًّا لا كِفاءَ له ... كاللَّيلِ ، يَخْلِطُ أَصْراماً بأَصْرامِ

ففاعل « يَخْلِطُ » المكفهِرُّ ، لا اللَّيلُ ؛ لأنَّ المكْفهِرَّ يريد به الجَيْشَ الكثيرَ ، الذى كأنَّ بعضَه علَى بعضٍ ، من كثرتِه ، ومن هنا قيل : جيشٌ مَجْرٌ .

ومعنى خَلْطِه صِرْماً بصِرْمٍ : هو جَمْعُ هذا الجَيْش بينَ مَن انْفَردَ عن أهلِه وبينَ أهلِه ، خوفاً مِن القَتْل والقَهْر ، ومِثلُ هذا قولُ أبى ذُؤَيْبٍ [٣] :

وزافَتْ كمَوْجِ البَحْرِ يَسْمُو أمامَها ... وقامتْ على ساقٍ وآنَ التَّلاحُقُ

أى تلاحُقُ كلِّ مُنْفرِدٍ عن أهلِه ، فى مَحَلِّه بأهْلِه ، ومثلُه قولُ رُؤبةَ [٤] :

وأَجْمعَتْ بالشَّرِّ أن تَلَفَّعا ... حَرْبٌ تَضُمُّ الخاذِلِين الشُّسَّعَا

---

(١) فى ب : « تقديره » .

(٢) النابغة . ديوانه ص ٨٣ ، والمعانى الكبير ص ٨٨٨ ، وشرح أشعار الهذليين ص ١٥٧ ، والخصائص ٢/٧٤ ، والصحاح ، واللسان (صرم) .

والمكفهر : الجيش العظيم ، وكلّ متراكب : مكفهر . وقوله : « لا كفاء له » أى ليس عندكم من القوة ما تكافئونه به وتماثلونه . وقوله : « كالليل ... » يعنى شدّةَ سوادِ الليل وتراكب ظلمته . وشبَّه الجيش به ؛ لأن الكتيبة توصف بالسواد لكثرتها واسوداد سلاحها .

والأصرام : القطع والجماعات . وقيل : معنى « يخلط أصراماً بأصرام » : أى يلحق كلَّ حىّ بقبيلته ، خوفاً من أن يغير عليه ويقع به . فيخلط على هذا خبرٌ عن الجيش . وعلى التفسير الأول يكون من وصف الليل . انتهى من الديوان . وتقدير أبى على لفاعل « يخلط » يتفق مع ذلك التفسير الثانى .

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ١٥٧ ، وتخريجه فيه ص ١٣٨٣ . يذكر حَرْباً . وزافت : الزيف هنا : أن تدفع مقدَّمَها بمؤخّرها ، وتسمو أمامها : تتقدّم أمامها قُدُماً . وقامت على ساق : اشتدَّتْ . وآن التلاحقُ : أى آن أن يلحق كلُّ قوم بأصلهم . ذكره ابن قتيبة فى المعانى الكبير ص ٨٨٨ .

(٤) ديوانه ص ٩١ ، والموضع السابق من شرح أشعار الهذليين ، والمعانى الكبير .

أى تَجمَعُ [بينَ] (١) مَن شَسَعَ عن أهلِه .

وأمَّا قولُ الأسودِ بنِ يَعْفُرَ :

شَطَّتْ نَوَى تَنْهاةَ مِن أن تُوافِقا فبانَتْ فَشاقَ البينُ مَن كان شائقا (٢)

ففاعِلُ « تُوافِقا » يُمكنُ أن يكونَ النَّوَى (٣) ، ويُمكِنُ أن يكون المرأةَ ، فإن جعَلْتَ الفاعلَ اسمَ المرأة ، كان المعنى : شَطَّتْ من أن تُوافِقَنا فى مَحْضَرٍ أو مَبْدًى ، وإن جعلْتَ الفاعلَ النَّوَى ، كان المعنى : شَطَّتْ مِن أن تُوافِقَنا نَواها ، والمُوافَقَةُ فى ذلك : أن يَجْتمِعا حيثُ انْتَوتْ ، والدليلُ على جَواز إسنادِ المُوافَقةِ إليها ، ما أنشده أبو زيد (٤) :

فإنْ لا تُوافِقْنا أُمَيمةُ فى النَّوَى نَزُرْها بفَتْلاءِ الذِّراعَيْن عَنْسَلِ

ويجوز أن يكون « فاعَلَ » فى معنى « افْتَعل » ، كما كان « افْتَعل » بمنزلةِ « فاعَلَ » (٥) فى ازْدَوَجُوا ، ونحوِ ذلك ، فيكون المعنى : شَطَّتْ من (٦) أن تَتَّفِق فى إقامةٍ فى موضعٍ .

فأمَّا قولُه : « مَن كان شائقا » ففاعِلُ (٧) « كان » البَيْنُ ، كأنَّه : مَن كان البَيْنُ شائقَه ، فحذَفَ الذِّكْرَ العائدَ مِن اسمِ الفاعِلِ إلى الموصول (٨) ، كما يَحْذفُه من الفِعْل ، ومن ذلك قولُ ذى الرُّمَّة (٩) :

فتَنْظُرَ إنْ مالَتْ بصَبْرِى صَبابَتِى إلى جَزَعِي أم كيفَ إن كان ، أَصْبِرُ

---

(١) ليس فى ب . وشسع : أى بعد . والشاسِعُ : المكان البعيد .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) النوى : التحوّل من دارٍ إلى دارٍ ، وهو مؤنث .
(٤) النوادر ص ٥٤٤ . والرواية هناك : « فإن لا تلائمنا » . والعَنْسل : الناقة النجيبة السريعة . وناقة فتلاء : أى ثقيلة . وناقة فتلاء : إذا كان فى ذراعها فَتَلٌ ، وهو اندماجٌ فى مرفق الناقة وبُيُونٌ عن الجنب ، أى بُعْدٌ وتجافٍ .
(٥) فى أ : « تفاعل » .
(٦) فى أ : « فى » .
(٧) يعنى اسم كان ، وقد نبَّهت عليه من قبل .
(٨) فى ب : « الموصوف » .
(٩) ديوانه ص ٦١٤ ، وتخريجه فى ص ١٩٨٠ . والراء من « فتظهر » ضبطت فى النسختين بالضم . والصواب الفتح ؛ لأنه جواب « هلا عجبت » فى البيت السابق : =



ففاعِلُ « كان » جَزَعِي ، التقديرُ [1] : أم كيف أَصْبِرُ إن كان جَزَعِي ، أى إنْ وَقَع ، ففى « كان » ضميرُ الجَزَع ، الذى تقدَّم ذِكْرُه ، ومن ذلك قولُ الآخر [2] :

أَهْوَيْتُ سَيْفِي وما أَدْرِي أَذالِبَدٍ ... يَغْشَى المُهَجْهِجَ ، عَضَّ السَّيفُ أم رجُلا

فقولُه : « يَغْشَى » صِفةُ « ذَالِبَدٍ » ، وفاعلُ « يَغْشَى » ذُو اللِّبَد ، الذى تقدَّم ذِكْرُه ، والتقديرُ : وما أَدْرِى أَعَضَّ السَّيفُ ذالِبَدٍ ، يَغْشَى المُهَجْهِجَ ، أم رجُلاً ؟ والمعنى : أنه لم يَفْصِلِ بَيْنَ الرجُلِ المُهْوَى السَّيفُ نحوَه ، وبينَ الأسدِ ، ومن ذلك قولُ الحارثِ بن زُهَير ، فى قَتْلِه حُذَيفةَ بنَ بَدْر :

تركْتُ على الهَباءةِ غيرَ فَخْرٍ ... حُذَيْفةَ حَوْلَهُ قِصَدُ العَوالِى [3]

ولولا ظُلْمُهُ حَنَشَ بنَ عمرٍو ... إذاً لاقاهُـمُ وابْنَـا بِلالِ [4]

ويُخْبِرُهُمْ مكانَ النُّونِ مِنِّى ... ومـا أُعْطِيتُـهُ عَرَقَ الخِـلالِ

= لك الخير هلاَّ عُجْتَ إذْ أنا واقفٌ ... أُغيضُ البُكا فى دارميٍّ وأزفِرُ

والصبابة : رقة الشوق ، يريد أن الصبابة تميل بالصبر ، أى تغلب .

(١) فى ب : « المتقدم » .

(٢) مالك بن الريب . ديوانه (المجلد الخامس عشر – الجزء الأول من مجلة معهد المخطوطات) ص ٨٢ ، وتخريجه فى ص ١٠٧ ، وزِد عليه : الجمهرة ٥٧/١ ، ١٣٦ ، والمحكم ٦٣/٤ ، واللسان (جهجه) . وفى صدر البيت خلاف ، تراه فيما ذكرت . ويقال : جهجهتُ بالسبع وبالإبل ، وهجهجتُ : إذا زجرتَه وزجرتَها . وقد جاء هذا أيضا فى شعر لبيد ، رضى الله عنه ، قال يصف أسداً :

أوذو زوائـد لايُطاف بأرضه ... يَغْشَى المهجهج كالذَّنوب المرسلِ

يعنى أن الأسد ينصَبُّ على الذى يصيح به ويزجره ، كالذَّنوب – وهو الدلو – مسرعاً فيفترسه . ديوانه ص ٢٧٢ .

(٣) النقائض ٩٦/١ ، والأغانى ٢٠٦/١٧ ، وسمط اللآلى ص ٥٨٣ . ومجاز القرآن ٣٤١/١ ، والألفاظ ص ٤٦٧ ، والتهذيب ٢٢٦/١ ، ٥٦١/١٥ ، والمخصص ٢٤٤/١٢ ، والمحكم ١٠٧/١ ، واللسان (عرق – نون) . وفى حواشى السمط فضل تخريج .

والهباءة : يومٌ من أيّامهم ، خبره فى النقائض والأغانى . والقِصَد ، بكسر القاف وفتح الصاد : جمع القِصْدة ، بكسر القاف وسكون الصاد ، وهى الكِسرة . والعوالى : الرماح ، يقال : تقصّدت الرماح : تكسَّرت ، ورمحٌ أقصاد ، وقد انقصد الرمح : انكسر بنصفين حتى يبين ، وكلّ قطعة قصدة .

(٤) هذه الرواية لصدر البيت ، انفرد بها أبو على ، ولم أجدها فيما بين يدىَّ من مراجع . ففى النقائض والألفاظ : =



فاعلُ « يُخْبِرُهم » المقتولُ ، المقدَّمُ ذِكرُه ، وهو حُذَيفةُ ، هكذا سمعتُه (١) بالنَّصب .

ويجوزُ أن تجعلَ « مكانَ » فاعلَ « يُخْبِر » .

والعَرَقُ : المكافأةُ ، والمودَّةُ .

والخِلالُ : الخُلَّةُ (٢) . يقول : لم يُعْطُونى السَّيفَ ، الذى هو ذُو (٣) النُّون ، عن مودَّةٍ ، ولكنْ قتَلْتُ ، وأخَذْتُ .

و « حَنَشُ (٤) بن عمرٍو » نِداءٌ .

ومن ذلك قولُه :

ومُجوَّفاتٍ قد علَا ألوانَها   أسْآرُ جُرْدٍ مُتْرَصاتٍ كالنَّوَى (٥)

= سيخبر قومَه حَنَشُ بن عمرٍو   إذَا ....

وفى الأغانى :

سيُخبر عنهُمُ حَنَشُ بن عمرٍو   إذَا ....

(١) أى « مكان » .

(٢) يريد أن الخُلَّة : مفرد الخلال ، فإن فُعْلة مما يُكسَّر على فِعال . حكاه عنه ابن سيدة ، فى الموضع المذكور من المخصص ، وذكر أيضا أن الخِلال قد يكون مصدر خالَلْتُه . والخُلّة ، بضم الخاء : الصداقة .

(٣) وسقطت « ذو » من البيت ليستقيم الوزن . وسمى هذا السيف ذا النون ؛ لأن عليه صورة سمكة . وهو سيف مالك بن زهير ، أخذه منه حمل بن بدر يوم قتله ، وأخذه الحارث من حمل بن بدر يوم الهباءة حين قتله . ذكره العلاَّمة الشنقيطى ، فى طرَّة المخصص .

(٤) هكذا ضبط هنا بالضم ، وسبق فى البيت بالفتح ، وكلا الضبطين صحيح ، لكنّ المختارَ عند البصريين – غير المبرد – الفتح . راجع باب النداء (نداء العلم المفرد الموصوف بابن المتصل به المضاف إلى علم) فى كتب النحو .

(٥) جاء مع بيت آخر ، فى أمالى أبى على القالى ١/٤٥ . قال القالى : وقرئ على أبى بكر بن دريد – وأنا أسمع – لرجلٍ ذكر دارًا ، ووصف ما فيها ، فقال :

إلَّا رواكـــد بينهن خصاصةٌ   سُفعُ المناكب كلهنّ قد اصطلى

ومجوّفات ....

وهذا الشعر نسبه أبو عبيد البكرى إلى الرُّخَيم العبدى . قال العلاَّمة عبد العزيز الميمنى ، رحمه الله : « والرخيم هذا لا أعرفه ، غير أنه مذكور فى المعانى والعيون » سمط اللآلى ص ١٨٩ . قلت : هو فى المعانى الكبير ص ٢ ، وعيون الأخبار ٤/٨٠ . =

ففاعِلُ « علاَ » التَّجويفُ (١) ، وأضْمَر ؛ لأنَّ المُجَوَّفاتِ قد دَلَّ عليه ، فصارَ تقدُّمُ ذِكْرِ المجوَّفات ، كتقدُّم ذِكْرِ التَّجويف . فأمَّا قولُه (٢) :

فلم يَبْقَ منها سِوَى هامِدٍ   وسُفْعِ الخُدُودِ وغَيرُ النُّؤَى

= والبيت الشاهد نسبه المرتضى فى أماليه ٣٢/٢ ، إلى الأسعر الجعفى . وللأسعر قصيدة أصمعية من بحر البيت وقافيته ، وليس فيها هذا البيت . انظر الأصمعيات ص ١٤٠ ، والوحشيات ص ٤٣ ، وقد سبق للمصنّف استشهاد ببيت من هذه القصيدة .

وهو من غير نسبة فى المعانى الكبير ص ٥٣ ، ٣٦٢ ، وأنشده أبو على ، فى الحلبيات ص ١٩٤ . وقوله : رواكد ، أى ثوابت ، ويعنى أثافىَّ ، وهى الحجارة التى تنصب وتوضع عليها القُدور . والخصاصة : الفُرْجة . والسُّفْعة : سوادٌ تعلوه حُمْرة . وقال ابن قتيبة : « مجوفات : يعنى نعاما . والمجَوَّفُ من الخيل : الذى ارتفع بياضٌ بلقه إلى بطنه ، فجعل النعام هكذا ، وقد علا ألوانها ، أى قد علا التجويفُ ألوانها . أسآر خيل قد طردت نعاماً فبقيت منها هذه النعام ، والخيل أسأرتْ هذه ، أى أبْقَتْها . والمُتَرَّص : المحكم ، يعنى الخيل ، كالنَّوَى فى الضُّمْر » . وقال القالى : « وأسآر : بقايا ، الواحد سُؤْر . وجُرد : خيل قصار شعرِ الأبدان ، واحدتها : جرداء ، وذلك من عَتْقِها . يقول : قد طردت الخيل هذه النعامَ ، فقتلت بعضَها وبقى بعض ، فهذه البقايا بقايا هذه الخيل . ومترصات : محكمات . كالنَّوَى : أى صِلاب ، ويجوز أن يكون فى ضُمْرِهِنّ » .

(١) هذا تقدير ابن قتيبة ، كما سبق . وعلى هذا فينبغى أن يكون « أسآر » مرفوعاً على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف ، تقديره : هُنَّ أسآرُ جُردٍ ...

(٢) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٠٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٧٢ ، وزِد عليه : ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، وأنشده أبو علىّ فى الشيرازيات ١٠٩ ب ، ١٥٣ ب ، والحلبيات ص ١٩٤ .

والرواية فى أشعار الهذليين : « معاً والنُّئِيُّ » . والبيت من قصيدة مضمومة ، أولها :

عرفت الديار كرقم الـدُّوا   ةِ يَذْبُرُها الكـاتبُ الحميرىُّ

وقد ضبطت القافية فى النسخة أ : « النُّؤِى » بكَسر الهمزة وسكون الياء . وهو ضبط صحيح ، على ما ذكر العينى ، قال فى المقاصد ٣٩٩/١ : « وهذه القصيدة تروى مطلقةً مرفوعة ، وتروى مقيدة ساكنة ، فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ، ووزنه فعولن ، ومن قيَّدها كانت من الضرب الثالث ، وهو المحذوف » . انتهى كلامه . ولا يخفى عليك أن البيت من المتقارب .

وأنبّه إلى أن القافية جاءت فى الخصائص ٣٦٩/٢ ، والضرائر : « وغير النؤىّ » بتشديد الياء المكسورة ، ولا وجه له ، كما ترى .

والهامد : الرماد . والسُّفع : الأثافى – وهى الأحجار – قد سفعتْها النارُ ، أى غيرَّتْها . والنؤىّ : جمع نُؤْي ، وهو الحاجز حولَ البيت ، وحول الخيمة ، لئلاً يدخلَها المطر .



فيجوز أن يكونَ فى « لم يَبْقَ » ذِكْرٌ [١] ممَّا قد جَرَى ذِكْرُه .

و « سِوَى » فى موضعِ نَصْبٍ بأنَّه ظَرْفٌ ، ويجوز أن يكونَ جعلَه [٢] فاعِلاً للضَّرورة ، كما جعله الآخَرُ ، الممدودَ ، اسماً لذلك فى قوله [٣] :

تَجانَفُ عن جُلِّ اليمامةِ ناقتِى وما قَصَدتْ مِن أهْلِها لِسِوائكا

ومِن ذلك قولُ أَوْسِ بن حَجَر [٤] :

كأنَّ جَديدَ الأرضِ يُبْلِيكَ عنهُمُ تَقِىَّ اليَمينِ بَعْدَ عَهْدِكَ حالِفُ

موضع « يُبْلِيك » نَصْبٌ على الحال ، كأنَّ جديدَ الأرضِ مُبْلِياً .

وفاعلُ « يُبْلِيك » « جَديدُ [٥] الأرضِ » ، و « تقىَّ اليمين » منتصبٌ بيُبْلِيك ، وهو المفعولُ الثانى .

أخبرنا محمدُ بن السَّرِىّ ، قال : يُقال : أَبْلِنِى يَميناً ، أى احلِفْ لى .

وأمَّا قولُه : « بعدَ عَهْدِك » فمتعلِّقٌ بأحدِ شيئين : يجوز أن يكونَ معْمُولَ « جديد » ، أى كأنَّ ما جَدَّ بعدَ عَهْدِك ، ومعنى جَدَّ بعدَ عهدِك : أى دَرَستِ الآثارُ ، والعَلاماتُ التى كانت عليها وبِها ، فصارتْ أرضاً جَديداً ، كأنَّها لم تُحَلَّ ، ولم تُرْعَ ، فيكونَ فيها أثَرُ تَخْيِيمٍ وتَطْنِيبٍ ، ومُخْتَبَزٍ ومُشْتَوًى ، ونحوِ ذلك من الآثار ، التى تدُلُّ على قُرْبِ عَهْدِ الحالِّ بِها .

---

(١) أى ضمير ، وهذا الضمير هو الفاعل . وحكاه فى الموضع المذكور من الخصائص .

(٢) أى « سوى » وإذا جعله فاعلاً فيكون قد اعتبره اسماً ، ضرورةً ، بمعنى « غير » .

(٣) الأعشى . ديوانه ص ٨٩ ، والكتاب ١/٣٢ ، ٤٠٨ ، والمقتضب ٤/٣٤٩ ، والتبصرة ص ٣١٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٣٥ ، ٢/٤٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، والإنصاف ص ٢٩٥ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ، ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، والخزانة ٣/٤٣٥ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٢٢٢ ، ٤/١٦ ، واللسان (سوى) ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى ماذكرت . وأنشده أبو على فى الشيرازيات ١٥٣ ب .

وقوله : « تجانف » أصله تتجانف ، بتاءين ، من الجنف ، وهو الميل . وجَوّ ، بفتح الجيم وتشديد الواو : اسم اليمامة فى الجاهلية ، وفى الكلام مضاف محذوف ، تقديره : عن أهل جَوّ اليمامة . يعنى أنه لم يقصد سوى ممدوحه من أهل اليمامة . واللام فى « لسِوائكا » بمعنى إلى غيرك .

(٤) ديوانه ص٦٣ ، وتخريجه فى ص ١٦٠ ، وزد عليه : شرح أبيات المغنى ١/١٦٥ ، وجديد الأرض : ما ليس به أثر ، وسيزيده أبو علىٍّ شرحا . وقوله « تقىّ اليمين » يريد : هذه يمين لا إثمَ فيها ؛ لأنهم يقولون فى ضدّه : يمينٌ فاجرة .

(٥) يريد الضمير المستتر فى « يبليك » العائد على « جديد الأرض » الذى هو اسم كأنَّ .



ويجوز أن يكونَ متعلّقاً بحالِف ، تقديرُه : كأنَّ جَديدَ الأرضِ حالِفٌ بعدَ عَهْدِك ، أَنّهم لم يَسْكُنُوه ، لتقدُّمِ عَهْدِهم ، وامِّحاءِ آثارِهم . و « حالِفٌ » خبرُ « كأنَّ » .

فأمَّا ما أُضْمِرَ ممَّا لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، ولكنْ دلَّتْ عليه حالٌ مُشاهَدَةٌ ، فنحو ما قال سيبويه ، مِن قولهم : « إذا كان غَداً فأْتِنا » [١] ، والمعنى : إذا كان ما نحنُ عليه ، مِن الرَّخاء ، أو البَلاء ، فى غَدٍ ، فأضْمَر الفاعلَ ؛ لدَلالة الحالِ عليه ، ومِثْلُ ذلك من الشِّعر ، قولُ الأسودِ بن يَعْفُر :

فلن تَعْدَمِى مِنَّا السَّراةَ أُولِى النُّهَى إذا قَحطتْ والمُسْمِحِينَ المَساحِقَا [٢]

ومن ذاك ما رُوِىَ لنا ، أنَّ يعقوبَ أنشَدَه لحُمَيد بنِ ثَوْرٍ ، وزعم أنه أوَّلُ قصيدةٍ [٣] :

وصَهْباءَ منها كالسَّفينةِ نَضَّجَتْ به الحَمْلَ حتى زادَ شَهْراً عَديدُها

[يجوزُ فى « العديد » أن يكونَ فى معنى المعدُود ، وأن يكون فاعِلاً] [٤] .

قال : صَهْباء : ناقةٌ .

و « منها » يعنى من الإبل ، أضْمَرها ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ . وهذا وإن لم يكن فاعِلاً ، فالفاعلُ فى حُكْمه .

و « الحَمْل » منصوبٌ ، ولم يَجْر فى البيت ذِكْرُ أُمِّها ، فقد أضْمَرها ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه . والتقدير : إذا قحطت البلادُ أو السِّنينُ .

(٣) ديوانه ص ٧٣ ، وتخريجه فيه . ويضاف إليه : المجمل ص ٨٧١ ، واللسان (نضج) .

وقال الميمنىّ ، رحمه الله ورضى عنه فى حواشى الديوان : « الصهباء : الناقة التى فيها حمرة وبياض ، شبَّهها بالسفينة فى عِظَم خَلْقها . ومنها : يعنى من إبله . والتنضيج : أن تزيد الناقةُ أياماً على مدَّة حَمْلِها المعهودة ، فيجيء الولد قوىَّ الخلقة ، محكم البنية » .

(٤) زيادة من ب .



و « الحَمْلُ » مصدرٌ ، جُعِل ظَرْفاً ، مثل « مَقْدَمِ الحاجِّ » [(١)] .

وتقدير « نَضَّجَتْ به الحَمْلَ » : أى فى الحَمْلِ ، والباءُ زائدةٌ ، أى نَضَّجَتْه .

وقوله : « حتى زادَ شَهْراً عَدِيدُها » أى حتى زادَ شَهْراً شُهورُ عَدَدِها [(٢)] . ومعنى « شُهورِها » شُهورُ حَمْلِها ، فحَذَف المضافَ فى الموضعين ، ومن ذلك قولُ أبى دُؤاد الإيادىّ [(٣)] :

ألاَ مَن رَأَى لى رأْىَ بَرْق شَرِيقِ ... أسالَ البِحارَ فانْتَحَى للعَقيقِ
إذا ما أقولُ أوْسَعَ الأرضَ كُلَّها ... تَلأْلأَ فى مَخِيلَةٍ وخُفُــوقِ

قولُه : « أسالَ البِحارَ » تقديرُه : أسالَ سحابُه البِحارَ ، أى سُقْيا سحابِه ، أو مطرُ سحابِه ، أى سحابُ البَرق ، فحَذَف [(٤)] ، وصارَ فى « أسالَ » ضميرُ البَرْق ، ويدلُّك على أن المعنى على حَذْف المُضاف ، أنَّ البَرْقَ لا يُسِيل البحارَ .

ومثلُ ذلك فى حَذْف الاسمين فى الإضافة قولُه [(٥)] :

فأدْرَك إبقاءَ العَرادَةِ ظَلْعُها ... وقد جَعلَتْنِى مِن حَزِيمَةَ إصْبَعَا

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب : « عديدها » .

(٣) ديوانه ص ٣٢٧ ، وتخريجه فيه . وانظر شرح المفصل ٢٨/٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٠/١ .

وقوله « رأى برق » فالرأى : هو اللمعان والتلألؤ . وشريق : مشرق . وانتحى : قصد . والعقيق : مكان . والمخيلة ، بفتح الميم : السحابة إذا أغامت فحسبتَها ماطرةً ولم تُمطِر . وسيشرحها أبو على . والخفوق : مِن خَفَق النجمُ والقمر : انحطَّ فى المغرب .

(٤) أى حذف مضافاً ومضافاً إليه . وهو ما سيعبِّر عنه بعدُ بقوله « حذف الاسمين » .

(٥) هو الكلحبة العَرِينىّ ، والبيت من قصيدة مفضلية ، تراها فى المفضليات ص ٣٢ ، والنوادر ص ٤٣٦ ، والخزانة ٣٨٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٣ .

قال البغدادى : « والكلحبة لقب الشاعر ، وهو بفتح الكاف وسكون اللام وبعدها حاء مهملة فباء موحدة ، ومعناه فى اللغة : صوت النار ولهبُها .... والعَرِينى : نسبة إلى عرين ، بفتح العين وكسر الراء المهملتين ، والياء فى فعيل تثبت فى النَّسَب ، وهو جدُّه القريب ، ويقال له : اليربوعىّ أيضاً نسبة إلى جدّه البعيد . وقولهم : الكلحبة العُرَنىّ : نسبة إلى عرينة ، كجُهَنىّ نسبة إلى جهينة ، تحريفٌ ، فإن عُرَيْنة بالتصغير بطنٌ من بجيلة ، وليس من نسبه » . وانظر الاشتقاق ص ٢٢٦ . =



أى جَعَلتْنِى مِن حَزِيمةَ ذا إصْبَعٍ ، أى ذا مَسافةِ إصْبَعٍ ، ومِثْلُ ذلك قولُهم : « أنت منِّى فَرْسَخانِ » (١) ، ومن ذلك قولُ الأَسْود بن يَعْفُر (٢) :

لا يَعْتَرِى خَمْرَنا الَّلحاءَ وقَدْ يُوهَبُ فيها القِيانُ والحُلَلُ

اللِّحاءُ : مِن المُلاحاة (٣) ، أى لا يَعْتَرِى أَصْحابَ خَمْرِنا ، أى أصحابَ شُرْبِها .

و « يُوهَبُ فيها » : أى فى شُرْبِها ، أى فى وقْتِ شُرْبِها ، فقد حَذَف فى كلِّ واحدٍ من الموضعَيْن فى البيت ، اسمين (٤) ، كما رأيتَ ، وكذلك قولُ مُزَرِّدٍ (٥) :

فَدَتْكَ عَرابَ اليومَ أُمِّى وخالَتِى وناقَتِىَ النَّاجِى إليك بَرِيدُها

أى ذُو بَرِيدها ، أى ذُو سَيْرِ بَرِيدِها ؛ ألا تَرَى أن النَّاجِىَ الرجلُ السَّائرُ البرِيدَ على

= واسم الكلحبة هبيرة بن عبد مناف بن عَرِين .

والبيت الشاهد فى : نقائض جرير والأخطل ص ٩٤ ، وشرح الحماسة ص ٥٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٧٢ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، والمغنى ص ٦٢٤ ، وشرح أبياته ٣٠٣/٧ ، وشرح الأشمونى ٢٧٢/٢ ، والخزانة ٤٠١/٤ ، واللسان (حرم) ، وذكره بالراء المهملة ، وقال : « وحريمة رجلٌ من أنجادهم » وأنشد البيت ، ولم أر من ذكره بالراء غيره .

ونُسِب الشاهدُ إلى الأسود بن يعفر ، ديوانه ص ٦٨ ، وذكر جامع ديوانه أن نسبة البيت إلى الأسود خطأ واضح . وراجع كلام العينى فى المقاصد .

والعرادة ، بفتح العين والراء والدال المهملات : اسم فرس الكلحبة . والإبقاء : ماتبقيه الفرس من العَدْو ، إذ من عِتاق الخيل مالا تعطى ماعندها من العَدْو ، بل تبقى منه شيئا إلى وقت الحاجة ، وهو مفعول ، وظلعُها : فاعل أدرك . والظَّلْع فى الإبل بمنزلة العرج اليسير ، ولا يكون فى ذى الحافر إلا استعارة . يقول : تبعتُ حزيمة فى هربه ، فلمَّا قربتُ منه أصاب فرسى عرجٌ فتخلَّفتُ عنه ، ولولا عَرَجُها لما أسره غيرى .

(١) ويقال : « هو منِّى فرسخان » . الكتاب ٤١٥/١ ، والأصول ٢٠٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٥٥/٢ .

(٢) تنازع هذا البيتَ ثلاثةُ شعراء : الأسود بن يعفر ، كما ترى ، وعدىّ بن زيد ، والنمر بن تولب . انظر ديوان الأول ص ٦٨ ، والثانى ص ٩٨ ، والثالث ص ١٢٧ . والتخريج مستوفًى فى الثلاثة الدواوين .

(٣) الملاحاة : المقاوَلَة والمُخاصَمَة ، وهو من لحيتُ الرجلَ ألحاه لَحْياً ، إذا لُمْتَه وعَذَلْتَه ، ولاحيتُه ملاحاةً ، إذا نازعْتَه .

(٤) فى ب : « اسمان » مع ضبط « حَذَف » بفتحيتن مبنيًّا للفاعل .

(٥) أخو الشماخ بن ضرار ، يمدح عَرابةَ الأوسىّ اللسان (برد) .



النَّاقةِ ، وليس النَّاجِى بالبَرِيد ، وأضاف البَريدَ إلى النَّاقة ، لمَّا كان بسَيْرِها ، كما أضافَ الإناءَ إلى الشَّارب منه ، فى قوله :

ذا إنائكَ أَجْمَعا (١)

فأمَّا « البِحارُ » فجَمْع بَحْرٍ ، وليس الذى هو خِلافُ البَرِّ ، ولكن الأريافُ ، مِن ذلك قولُه عزَّ وجَلَّ : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ (٢) فُسِّر أنه الجَدْبُ فى البَرِّ والرِّيفِ ، الذى هو خِلافُ البَرِّ ، وأنشد الأصمعىُّ ، فيماروى عنه أبو نَصْر (٣) :

حَسِبْتَ فيها تاجِراً بَصْرِيّا ... نَشَّرَ مِن مُلائهِ البَحْرِيّا

قال : أرادَ بالبَحْرِىِّ الرِّيفِىَّ ، وقيل فى قولِ النَّمِرِ بن تَوْلَب :

وكأنَّها دَقَرَى تَخيَّلُ ، نَبْتُها ... أُنُفٌ يَغُمُّ الضَّالَ نَبْتُ بِحارِها (٤)

إنَّ « البِحارَ » جَمْعُ بَحْرةٍ ، وهى الرِّياضُ ، وهذا قريبٌ من الأوّل .

وقوله :

إذا ما أقولُ أوسَعَ الأرضَ كلَّها

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) سورة الروم ٤١ ، وقد نُسِب هذا التفسير لأبى على . قال ابن سيده : « والبحر : الريف ، وبه فسَّر أبو على قوله تعالى ﴿ ظهر الفسادُ فى البَرّ والبحر ﴾ لأن البحر الذى هو الماء لا يظهر فيه فسادٌ ولا صلاح » المحكم ٣/٢٤٠ . وأبو علىّ مسبوقٌ بهذا . قال عكرمة : البحر : القرى ، والعرب تسمى الأمصار البحار . وقال قتادة : البَرّ : أهل العمود ، والبحر : أهل القرى والريف . وقال ابن عباس : إن البَرّ ما كان من المدن والقرى على غير نهر ، والبحر : ما كان على شط نهر . وقاله مجاهد ، قال : « أما والله ما هو بحركم هذا ، ولكن كلّ قرية على ماءٍ جار فهى بحر » . والذين فسَّروا البحر بهذا البحر المعروف ، فسَّروا الفساد فيه بأنه انقطاع صيده بذنوب بنى آدم . قيل : فإذا قلَّ المطر قلَّ الغَوْص عنده ، وأخفق الصيادون ، وعميت دوابُّ البحر . راجع إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٩٢ ، وتفسير القرطبى ١٤/٤١ ، والبحر ٧/١٧٦ .

(٣) أنشده فى شرحه لديوان ذى الرمة ص ٥٧٥ ، برواية :

كأنَّ فيها تاجــرًا بحريّـــا ... نشَّر مِن مُلائـــه البصريّـــا

قال : « والبحر : الريف ، مثل بغداد والكوفة والبصرة » . والريف : الخِصبُ والسَّعة فى المآكل ، والجمع أرياف . والريف : ما قارب الماءَ من أرض العرب وغيرها . النهاية ٢/٢٩٠ .

(٤) تقدَّم تخريجه .



تقديرُه : إذا أقولُ : أَوْسَعَ السَّحابُ الأرضَ كُلَّها ، غَيْثاً ، تلألأ فى مَخِيلةٍ ، ففاعِلُ « أَوْسَعَ » السَّحابُ أيضاً ، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، وحَذَف المفعولَ الثَّانى ، الذى ثَبَت فى قوله :

أَوْسَعْتُهُمْ سَبًّا وأَوْدَوْا بالإِبِلْ [١]

وأضْمَرَ السَّحابَ ، وإن لم يُذْكَرْ ؛ لدلالةِ البَرْقِ عليه ، كما دَلَّ عليه فى البيت الأوَّل ، وكما دَلَّ على الرَّعْد ، فى قولِه :

أَمِنْكِ البَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهاجَا   فَبِتُّ إِخالُهُ دُهْماً خِلاجَا [٢]

أى إِخالُ الرَّعْدَ ، فأضْمَره ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ .

والمعنى وصْفُ السَّحابِ بغُزْرِ المَطَر ، أى إذا قلتُ : أَوْسَعَ الأرضَ سُقْياً فالآنَ تَصْحُو ، تَلأْلأَ فى مَخِيلةٍ ، أى تَلألأ البَرْقُ فى مَخِيلةٍ ، فدَلَّ [٣] ذلك على استئنافِ مَطَرٍ ، وإثْجامِ غَيْمٍ .

والمَخِيلَةُ : الخَلاقَةُ للمَطَر ، والتَّهيُّؤُ له ، يُقال : أَخْيَلَتِ السَّماءُ ، وخَيَّلَتْ ، وسَحابٌ ذو مَخِيلَةٍ ، وما فى الحديث ، من قوله : « كان إذا رأى مَخِيلَةً » [٤] تقديرُه إقامةُ الصِّفةِ مُقامَ الموصوف ، وحذْفُ المُضافِ ، كأنه : إذا رأى سَحاباً ذا مَخِيلَةٍ ، والمَخِيلَةُ : مصدرٌ على مَفْعِلَةٍ ، كالمَسِيرِ ، والمَبِيت ، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ [٥] ، ومِن الصَّحيح : ﴿ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾ [٦] .

---

(١) من أمثال العرب ، يُضْرَبُ لمن لم يكن عنده إلاَّ الكلام . انظر أمثال أبى عبيد ص ٣٢١ ، وفيه شرحه وتخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) فى أ : « يدل » .

(٤) مرويٌّ عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : « كان النبيُّ ﷺ إذا رأى مَخِيلةً فى السماء أقبل وأدبر ، ودخل وخرج ، وتغيَّر وجهه ، فإذا أمطرت السماءُ سُرِّىَ عنه . فعرَّفتْه عائشة ذلك . فقال النبى ﷺ : ما أدرى لعله كما قال قوم : ﴿ فلمّا رأوه عارضا مستقبل أوديتهم ... ﴾ الآية . صحيح البخارى (باب ما جاء فى قوله : ﴿ وهو الذى أرسل الرياح نُشُراً بين يدى رحمته ﴾ من كتاب بدء الخَلْق) ١٣٢/٤ ، ١٣٣ . وعارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى (باب تفسير سورة الأحقاف . من كتاب التفسير) ١٤٠/١٢ ، وسنن ابن ماجة (باب ما يدعو به الرجل إذا رأى السحاب والمطر . من كتاب الدعاء) ص ١٢٨٠ ، والفائق ٤٠٢/١ ، والنهاية ٩٣/٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٢ ، وذكره سيبويه شاهداً على بناء المصدر على وزن اسم المكان . الكتاب ٨٨/٤ .

(٦) سورة آل عمران ٥٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .



ويجوز أن يكون « أَقُولُ » بمعنى أَظُنُّ ، وهو أَشْبَهُ ، كأنّه : إذا ما أَظُنُّ السَّحابَ أوسَعَ الأَرضَ كلَّها سُقْيا ، فحذَف المفعولَ الأوّلَ ، والمعنى : إذا ظننْتُ أنّ الغيثَ أَوْسَعَ الأرضَ جميعاً سُقْيا ، فقد أَنَى [١] أن يُثْجِمَ ، لم يكن كذلك ، ورأيتُ سحاباً ذا مَخِيلَةٍ .

وقد يُستَعْمَلُ « أَقُولُ » بمعنى أُقَدِّرُ ، كأنّه : إذا قدَّرْتُ ، والمعنيان مُتَقارِبان ، وقيل [٢] فى قولِ الحُطَيْئة [٣] :

إذا قُلتُ أَنِّى آيِبٌ أَهْلَ بلدةٍ　　　رفعتُ بها عنها الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

ويجوز أن يكون [٤] : إذا أَظُنُّ أَنْ أَوْسَعَ ، فحذَفَ « أَنْ » مع الماضى ، كما يُحْذَفُ مع المضارع ، فى نحو : ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [٥] فإذا قدَّرْتَه كذلك ، كان الفِعلُ فى موضع اسمٍ ، كما كان نحو قولِه :

وحَقُّك تُنْفَى من المسجِدِ [٦]

تقديره : وحَقُّك النَّفْىُ ، وإن شئتَ كان الموضعُ للفِعل ، مِن غير أن تُقدِّرَ فيه معنى

---

(١) يقال : أَنَى الشىءُ أَنْياً ، من باب رمى : دنا وقَرُب وحضر . والإثجام : سرعة المطر ودوامه .

(٢) أى : وقيل ذلك ...

(٣) ديوانه ص ٣٦٦ ، وشرح الجمل ١/٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٢/٤٦٤ ، وأوضح المسالك ٢/٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٣٢ ، والتصريح ١/٢٦٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٨ .

وآيِبٌ : أى آتيهم ليلا . يقال : تأَوَّبْت القوم : أى أتيتهم ليلا . والوَلِيَّة : البرذعة . والهجر : الهاجرة ، وهى منتصف النهار ، فى القيظ خاصّة . يقول : إذا قدَّرْتُ إتيان بلدةٍ عند الليل أتيتُها نصف النهار ، لسرعة بعيرى ونجابته .

وهمزة « أنى » هنا يجب فتحها ، لأن « أنَّ » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سدَّ مَسَدَّ مفعولى « قلت » التى بمعنى قدَّر ، أو ظنَّ . كما فى قوله تعالى : ﴿ وظن أهلها أنهم قادرون عليها ﴾ ولو أراد الحكاية لكسر الهمزة ، كما وردت مكسورة ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ قال إنى عبد الله ﴾ وانظر حواشى أوضح المسالك ، ورحم الله كاتبها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ورضى عنه .

(٤) فى ب : « أن يكون أراد أظن ... » .

(٥) سورة القيامة ٢٥ ، ولا حذف هنا ، وكأنه يريد أن يقول إنه إذا قيل فى غير القرآن الكريم « تظن يُفْعَلُ بها » بحذف « أن » لجاز ، بدليل تمثيله بشعر جرير الآتى . وقد أتى له بشواهد كثيرة فيما سبق .

(٦) سبق تخريجه .



الاسم ، يدلُّك على ذلك ما أنشده أبو زَيْد (١) :

ولا يَلْبَثُ الحُرُّ الكريمُ إذا ارْتَمَتْ ... به الجَمَزَى قد شَدَّ حَيْزُومَها الضَّفْرُ
سَيَكسِبُ مالاً أو يفىءُ له الغِنَى ... إذا لم تُعجِّلْهُ المَنِيَّةُ والقَدْرُ

فقولُه (٢) : « سيَكْسِبُ مالاً » يدُلُّ على وُقوعِ الفِعلِ موقعَ الاسم (٣) ، فى نحو ما أنشده أبو زيد ، من قوله (٤) :

فقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألْهُو ... إلى الإصْباحِ آثِرَ ذى أَثِيرِ

وفى نحو : « تَسْمَعُ بالمُعَيْدِىّ » (٥) ، ونحو ذلك ، لا علَى تقدير حذْفِ « أنْ » ؛

---

(١) النوادر ص ٤٨٧ ، من مقطوعة ، نسبها لرجل من طيىء . والبيتان أنشدهما ابن عصفور ، فى الضرائر ص ٢٦٣ ، حكاية عن أبى على . ويقال : الناقة تعدو الجَمَزَى ، وكذلك الفرس ، وهو العَدْوُ السريع ، دُون الحُضْر الشديد ، وفوق العَنَق . وهى ضُروبٌ من السَّيْر . والحَيْزُوم : الصَّدْر ، وقيل : وسطه ، وما يُضَمُّ عليه الحِزام . والضَّفْر : ما شَدَدْتَ به البعير من الشعر المضفور . والقَدْر ، بسكون الدال ، مثل القدَر ، بفتحها ، وهو ما يقدّره الله عز وجل من القضاء ، ويحكم به من الأمور .

(٢) فى أ : « قوله » . وهو بالفاء فى ب ، والضرائر .

(٣) وذلك لأن قوله « سيكسب » معمول « يلبث » . قال ابن عصفور بعد حكاية كلام أبى علىّ الآتى : « ولا دليل له فى ذلك عندى ، على وضع الفعل موضع الاسم ؛ لاحتمال أن يكون معمول « يلبث » محذوفاً ، والتقدير : ولا يلبث الحُرُّ الكريم إذا ارتمت به الجَمَزى قد شدَّ حيزومَها الضفر ، عن إدراك المُنَى ، ثم استأنف فقال : سيكسب مالاً أو يفىء له الغنى » .

(٤) هو عروة بن الورد ، من أبيات قالها فى امرأةٍ كان سباها ، ثم أعتقها وتزوَّجها ، ثم كان فى بنى النضير معها ، فعرض عليه أهلها أن يفتدوها منه ، ففعل وهو سكران ، وشرط عليهم أن يلهوَ بها ليله ، وآثرَ ذى أثير : أول كلِّ شئ . يقال : افعل هذا آثراً مّا ، وآثرَ ذى أثير : أى قدِّمْه على كلِّ عمل . الأغانى ٧٧/٣ ، ومعانى القرآن ١١/٢ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، والمحتسب ٣٢/٢ ، والمجمل ص ٨٧ ، والمقتصد ص ٨٠ ، وشرح المفصل ٩٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٦ والهمع ٦/١ ، واللسان (أثر) . وفى حواشى المقتصد مراجع أخرى . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ١٥ ب ، ١٠١ أ . ولم أجده فى نوادر أبى زيد ، المطبوع .

(٥) تمامه : « تسمع بالمعيدى خيرٌ من أن تراه » . وفيه روايات أُخرى . وهو مثَلٌ يُضْرَب لمن خبره خيرٌ من مَرْآه ، وأول من قاله المنذر بن ماء السماء ، فى قصةٍ تراها فى جمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ . وهو شاهد نثرى سيَّار فى كتب النحو ، انظر مثلاً : الكتاب ٤٤/٤ ، والخصائص ٤٣٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/٢ ، والمغنى ص ٦٤١ ، وغير ذلك كثير . ويأتون به شاهداً أيضا على تخفيف ياء « المعيدى » وسيعيد أبو علىّ ذكره فى هذا الكتاب ، وذكره فى الشيرازيات ٤٨ ب ، ١٠١ أ ، ١٥١ ب .



ألا ترَى أنَّ تقدير دخولِ « أنْ » مع السِّين ، لا يستقيمُ ، والمخفَّفة مِن الثقيلة لم نعلَمْها حُذِفَتْ فى موضعٍ ، والنَّاصبةُ للفِعْل لا تدخلُ مع السِّين ، ولا يستقيم تقدير الحالِ أيضاً ؛ لمكان السِّين ، والمعنى : لا يَلْبَثُ عن أن يَكْسِبَ مالاً ، فدَلَّ « سيكسِبُ » على ذلك .

ومِثْلُ هذين البيتين ، فى أنَّ الفاعلَ أُضْمِرَ فيهما ، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، قولُ أبى دُوادٍ أيضاً [١] :

تَهَبَّطْنَ مِن دُونِ السَّماءِ تَهبُّطاً   كأنَّ بِثِنْيَيْه عِفاءَ نَعامِ

فهذا فى المعنى كقوله [٢] :

فُوَيْقَ الأَرْضِ هَيْدَبُهُ

وتَهبَّطْنَ : يكون الضَّميرُ الذى فيه للسَّحاب ، وجَمَع ، كما قال تعالى : ﴿ السَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [٣] ، ودَلَّ عليه « البرقُ » فى قولِه قبلُ :

---

(١) ديوانه ص ٣٣٥ ، عن كتابنا فقط . والعِفاء ، بكسر العين : الوَبَر . وقوله « نَعام » هو هكذا فى النسختين بالنون والعين المهملة . وجاء فى ديوان أبى دؤاد « ثغام » بالثاء المثلثة والغين المعجمة . ولست أدرى من أين جاء بها جامع الديوان ، ومصدره الوحيد كتابنا ، ونسخته التى بين يديه نسخة برلين ، وهى التى معى . وقد وضع ناسخها تحت العين عيناً صغيرة ، علامة الإهمال . وأراد بِثِنْيَيْه : طَرَفَيْه ، الواحد ثِنْىٌ .

(٢) أوس بن حجر . وتمامه :

دانٍ مسفٌّ فويق الأرض هيدبه   يكاد يدفعه من قام بالراح

يصف سحاباً . ومُسَفٌّ : قريبٌ ، شديد الدنوِّ من الأرض . وهيدب السحابِ : ما تهدَّب منه – أى تدلَّى – كأنه خيوط . يقول : هذا السحاب يكاد من قام أن يمسَّه ويدفعه براحته لقُرْبه من الأرض .

ديوان أوس ص ١٥ ، وتخريجه فى ص ١٤٨ ، وزد عليه ما فى معجم الشواهد ص ٨٨ ، وينسب إلى عبيد ابن الأبرص . وأنشده أبو على فى التكملة ص ١٢٢ .

(٤) سورة الرعد ١٢ . قال الفراء : « السحاب وإن كان لفظه واحدًا فإنه جمع ، واحدته سحابة . جُعل نعتُه على الجمع ، كقوله : ﴿ متكئين على رفرف خضر وعبقريٍّ حسان ﴾ ولم يقل : أخضر ، ولا حسن ، ولا الثقيل ، للسحاب . ولو أتى بشىء من ذلك لكان صوابا » معانى القرآن ٢ / ٦٠ ، وتكلم أبو علىٍّ على هذا ، فى التكملة ص ١٢٢ ، وانظر ما يأتى . وقال فى اللسان : « والسَّحابة التى يكون عنها المطر ، سميت بذلك لانسحابها فى الهواء ، والجمع سحائبُ ، وسَحابٌ وسُحُبٌ ، وخليقٌ أن يكون سُحُبٌ جمعَ سحاب الذى هو جمع سحابة ، فيكون جَمْعَ جَمْعٍ » . وراجع إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٦٨ .



أعِنِّى علَى بَرْقٍ أَراهُ تَهامِ (١)

وما ذكرْناه أبْيَنُ مِن أن تجعلَ الضَّميرَ للخيل المذكورة قبلَ البيتِ فى قولِه :

تكشُّفَ عُوذِ الخَيْلِ تَحْمِى فِلاءَها إلى جَنْبِ أُخْرَى بالقُنِىِّ قِيامِ (٢)

ألا تَرَى أنَّ السَّحابَ يُشَبَّهُ بالإبلِ ، فى أكثرِ الأمرِ ، دُونَ الخيلِ .

وقال : « كأنَّ بِثِنْيَيْه » فذَكَّر ، كما قال تعالى : ﴿ يُزْجِى سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾ (٣) ، ولو قال : « بِثِنْيَيْها » (٤) ، كما قال : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ (٥) لاستقام ، ومثلُ قولِه : ﴿ السَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ ما أنشده يعقوبُ :

يَكْفِيكَ تَشْيِيطَ القَتادِ المُلْحِ داجِنَةٌ تَدْأَبُ حتَّى الصُّبْحِ
تَعْلُو الحَزابِىَّ بقَطْرٍ فُطْحِ (٦)

---

(١) لم يأت هذا العَجُز فى ديوان أبى دؤاد . ولم أعرف صدره . وقوله « تهام » بفتح التاء : نسبة إلى التَّهْم بمعنى تِهامة . والألف فى تهام بالفتح عوض من إحدى ياءى النسب ، كما فى يمان ، إذ هو منسوب إلى يمن . وإذا نسبت إلى تِهامة بكسر التاء ، قلت : تِهامىٌّ ، بتشديد الياء . وفى هذا كلام كثير ، تراه فى الخزانة ١٥٤/١ ، واللسان (تهم) .

(٢) الموضع السابق من الديوان ، عن كتابنا فقط ، كما ذكرت . و « تكشُّفَ » ضبط فى النسختين بضم الشين وفتح الفاء ، على المصدريّة ، والإضافة إلى « عوذ » . وضبط فى الديوان : « تكشَّفُ عوذُ » بضم الفاء ، ورفع الذال ، فعل وفاعل . وعُوذ الخيل : التى تعوذ بها أولادُها : أى تلوذ وتعتصم . والفِلاء : جمع الفلوّ ، وهو المُهْرُ إذا فُطِم . والقُنِىّ : الرماح ، الواحد : قناة .

(٣) سورة النور ٤٣ ، وراجع الموضع السابق من التكملة .

(٤) فى النسختين : « بَيْنَها » . وهو خطأ محض .

(٥) سورة الحاقة ٧ . ومن تذكير الصفة قوله تعالى : ﴿أعجاز نخلٍ منقعر﴾ سورة القمر ٢٠ ، وراجع الموضع المذكور من التكملة ، والأصول ٤٠٨/٢ ، ٤١٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢ .

(٦) لم أجد هذه الأشطار فى كتب ابن السكيت المطبوعة ، ولم أجدها فى كتب اللغة التى أعرفها . ولم يبق إلا شرح الألفاظ ، وهو شرح قاصر لجهالة سياق هذا الرجز . فالتشييط : الإحراق . يقال : شَيَّط اللحمَ أو الشَّعَر أو الصوفَ : إذا أحرق بَعْضَه . والقتاد : شجرٌ صُلب ذو شوك . والمُلْح : ذكر أبو على أنه جمع أمْلَح . ومن معانى « الأملح » الأبلق بسوادٍ وبياض ، وهو فى الألوان ، فهل هذا مناسب لما نحن فيه ؟ وداجنةٌ هنا ينبغى أن يكون معناها المطرةُ المطبقةُ ، نحو الديمة ، بقرينة قوله فى البيت التالى : « بقَطْرٍ » . والحزابىّ : أماكن منقادةٌ غِلاظٌ مُسْتَدِقّة . والقَطْر : المطر .



فالمُلْحُ : جَمْعُ أمْلَحَ ، والفُطْحُ : فسَّره يَعقُوبُ بالعِراض ، وقد جَمَع النابغةُ بينَ القولين ، فى قوله (١) :

إلى حَمامٍ سِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

وممَّا أُضمِر ، ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ مِن الفاعل ، قولُ الهُذَلىِّ :

أفعَنْكِ لا بَرْقٌ كأنَّ وَمِيضَه ... غابٌ تسَنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَبُ (٢)

سادٍ تَجرَّمَ فى البَضِيعِ ثمانياً ... تَعْلُو بعَيْقاتِ البِحارِ وتُجْنَبُ

سادٍ : فيه قولان ، فيما رواه لَنا محمدُ بن السَّرِىّ ، أحدُهما : من الإسْآدِ ، وهو سَيْرُ اللَّيل (٣) ، أراد : سائدٌ ، فقَلَب .

قال : والقولُ الآخَر : سادٍ : مُهمَلٌ .

قال أبو علىٍّ : فالقولُ الأوَّلُ يكون على أنه حذَفَ الهمزةَ ، كما حُذِفت فى « لَيلٍ غاضٍ » (٤) ، وقولِه :

---

(١) ديوانه ص ٢٣ وصدره :

آحكُمْ كحُكْمِ فتاةِ الحىِّ إذ نظَرتْ

يخاطب النعمان بن المنذر . يقول له : كن حكيما فى أمرى ، مصيباً للحق والعدل ، كهذه الفتاة – وهى زرقاء اليمامة فى حزرها للحمام الذى مرَّ بها طائرا ، فقدَّرت عدده ، فكان كما قالت . والحُكْم هنا يراد به الحكمة لا القضاء . والثمد : الماء القليل الذى لا مادَّة له . وسِراع : جمع سريعة ، والأصمعىّ يرويه : « شراع » بالشين المعجمة . جمع شريعة : التى شرعت فى الماء ، أى وردت . والشاهد أنه وصف « حمام » بالجمع ، وهو « سراع » ثم وصفه بالمفرد ، وهو « وارد » . وقال ابن الشجرى « : قوم يغلطون فيكتبون « واردى الثمد » بالياء ، يريدون : واردين ... وإنما وصفوا هذا الضرب بالمذكر ؛ لأنه اسم جنس ، لا جمع تكسير ، ووصفوه بالمؤنث حملاً على معنى الجماعة » . الأمالى ٢٨٩/٢ وانظر شرح أبيات المغنى ٤٩/٢ ، ومعجم الشواهد ص ١١٨ .

(٢) سبق تخريجه . وقوله : تَجرَّم : أى استوفى ثمانياً . والبضيع : جزائر البحر . وعيْقات : جمع عَيْقَة ، وهى فِناءٌ من الأرض . وسيستوفى أبو علىٍّ شرحه . وراجع شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٣ .

(٣) ويقال من هذا : أسْأَدَ ليلتَه : لم يَنَمْها .

(٤) هذا من قول رؤبة :

يخرُجنَ من أجْوازِ ليلٍ غاضِ =

ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ (١)

ونحوِ ذلك ، ويكون مع قَلْبِه الكلمةَ ، أبدلَ الهمزةَ إبدالاً ، ولم يُخفِّفْها تخفيفاً قياسيًّا .

والقولُ الآخَرُ : من قوله سبحانه : ﴿ أَيَحْسِبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ (٢) .

= ديوانه ص ٨٢ ، وسينشده أبو على ، فى موضعين من آخر الكتاب . وهو فى مجاز القرآن ٣٤٩/١ ، وإصلاح المنطق ص ٢٧٥ ، والمقتضب ١٧٩/٤ ، ورغبة الآمل ٣٥/٢ ، والمحتسب ٢٤٢/٢ ، والمخصص ٣٩/٩ ، ١٦٧ ، ١٠٩/١١ ، والفوائد المحصورة ص ٢٨٨ ، واللسان (غضا) . وفى حواشى المقتضب فضل تخريج .

ويقال : غضا الليل وأغضى ، وذلك حين تشتدّ ظلمتُه وتختلط . وليلة غاضية : شديدة الظلمة .

وموضع حذف الهمزة هنا إنما هو فى الفعل « أغضى » فإن مجىء اسم الفاعل هنا « غاض » دليل على أنه من « غضا » لا من « أغضى » ولو كان من هذا لقال « مغض » . وهذا على حذف الزيادة من الفعل وهو رأى المبرّد ، وابن قتيبة أيضا . إلا أن الأصمعىَّ حكى : غضا ، وأغضى . وذكره ابن خالويه فى باب القليل من « أفعل فهو فاعل » وذكر معه خمسة حروف . انظر ليس فى كلام العرب ص ٥٤ ، وحواشى المقتضب .

(١) صدره :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ

وهو للحارث بن نَهِيك ، وقيل : لنَهْشَل بن حَرِّىّ ، ونُسب إلى غيرهما .

وللنحويين فى هذا البيت شاهدان : الأول ، أن « ضارعٌ » مرفوع بفعل محذوف جوازا ، أى يبكيه ضارع . وسينشده أبو على قريبًا لهذا الوجه ، ومراجع تخريجه تأتى هناك إن شاء الله .

والشاهد الثانى – وهو ما أراده أبو على هنا – أن « الطوائح » جُمع على حذف الزوائد ؛ فإن فعله « أطاح » . ولو جُمع على الرباعىّ لكان « المطاوح » قال أبو عبيدة : « فحذف الميم ؛ لأنها المطاوح » جاء به فى سياق قوله تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ ، حيث ذكر أن هذا الجمع حقه أن يكون « ملاقح » لأن الريح ملقحة للسحاب . قال : والعرب قد تفعل هذا فتلقى الميم ؛ لأنها تعيده إلى أصل الكلام » . مجاز القرآن ٣٤٩/١ .

وقال ابن يعيش : « والطوائح : جمع مطيحة ، وهى القواذف ، يقال : طوَّحَتْه الطوائح ، أى ترامت به المهالك . والقياس أن يقال : المطاوح ؛ لأنه جمع مطيحة ، وإنما جاء على حذف الزوائد ، كما قال الله تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ [الحجر ٢٢] والقياس : ملاقح ، لأنه جمع ملقحة ، وإنما جاء محذوف الزوائد » شرح المفصل ٨٠/١ . وذكر مثلَ هذا البغدادىّ ، وأفاد أن تخريج الجمع على حذف الزوائد هو لأبى على الفارسّى . ثم قال : « ونقل ابن خلف ، عن الأصمعىّ أن العرب تقول : طاح الشئ فى نفسه ، وطاحه غيره ، بمعنى طوَّحه وأبعده ، فعلى هذا يكون الطوائح جمع طائحة من المتعدّى قياساً ، ولا شذوذ » . الخزانة ٣٠٧/١ .

ويزيد المرثىّ : هو يزيد بن نهشل . والضارع : الذليل . واللام فى « لخصومة » لام التعليل ؛ أى لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيِّده . والمختبط : طالب المعروف .

(٢) سورة القيامة ٣٦ . وقد ضبطت سين ﴿ أيحسِب ﴾ فى النسختين ، بالكسر ، وهى قراءة ابن كثير ، =



ويجوز أن يكونَ مِن السَّدَى ، الذى هو النَّدَى .

فأمَّا فاعل « تَجرَّمَ » فالقولُ فيه أنَّك إن جعلْتَ قولَه : « سادٍ » مِن أسأدْتُ ، فإنَّه على هذا [1] مِن صِفةِ البَرْق . قال أبو زيد : عَمِلَ البَرْقُ يَعْمَلُ عَمَلاً : إذا دأَبَ لَيْلَته ، لا يَفْتُرُ ، وعلى هذا قولُه [2] :

باتَتْ طِراباً وباتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ

فإذا كان هذا صفةً للبَرْق ، ففاعلُ « تَجرَّمَ » يكون على ضَرْبين ، أحدهما : أن يكون أضْمَرَ السَّحابَ ، وإن لم يَجرِ له [3] ذِكرٌ ؛ لدلالةِ ذِكرِ البَرْقِ عليه ، كما أضْمَر الرَّعْدَ ؛

= ونافع ، وأبى عمرو ، فى كلِّ القرآن . وقرأ بالفتح : ابن عامر وأبو جعفر وعاصم وحمزة ، فى كلِّ القرآن . السبعة ص ١٩١ ، وإرشاد المبتدى ص ٢٥١ ، عند ذكر الآية (٢٧٣) من سورة البقرة .

(١) فى ب : « ذلك » .

(٢) ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلى . وصدر البيت :

حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ

شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٩ ، وتخريجه فى ص ١٤٩٥ ، وزِد عليه : المقتضب ١١٥/٢ ، والتبصرة ص ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٧٢/٦ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٣٦ ، والمقرب ١٢٨/١ ، وشرح الجمل ٥٦٢/١ ، والمغنى ص ٤٣٥ ، وشرح أبياته ٣٤٧/٥ - استطرادا - ٣٢٤/٦ ، ونسبه الفارقى إلى ذى الرمة ، برواية :

باتت طِرابًا وبات البرقُ لم ينمِ

قال : « يريد : وبات رائى البرق لم ينم » الإفصاح ص ١٣٥ ، ١٣٦ . والبيت فى ملحق ديوان ذى الرمة ص ١٩١٤ ، عن الفارقى ، وصحح المحقق نسبته إلى ساعدة .

وقوله : شآها : أى شاقها فاشتاقت . وكليل : برقٌ ضعيف . ومَوْهِناً : أى بعد وَهْنٍ من الليل . والعَمِل ، بفتح العين وكسر الميم : الدائب المجتهد فى عمله ، الذى لا يفتر . وباتت طرابا : أى أن هذه البقر الوحشية باتت طِراباً إلى السير ، إلى الموضع الذى فيه البرق . وبات الليلَ لم ينم : أى بات البرقُ الليلَ أجمع ، لا يفتُر عن اللمعان ، فعبَّر عن البرق بأنه لم ينم ؛ لاتصاله من أول الليل إلى آخره .

والنحويون يستشهدون بصدر البيت على نصب المَوْهِن بكليل ، لأنه فعيل بمعنى فاعل . فهو منصوبٌ نصْبَ المفعول به . وقيل : إن « موهنًا » ظرف ، وليس بمفعول ، فى خلافٍ طويل ، تراه فيما ذكرت لك من كتب .

(٣) فى ب : « لها » .

لدلالةِ البَرْقِ عليه ، فى قوله :

أمِنْكِ البَرْقُ أرْقُبه فهاجا فبِتُّ إخالُه دُهْماً خِلاجا [(١)]

أى إخالُ الرَّعدَ دُهْماً ، أى صوتَ دُهْمٍ ؛ إلاَّ أنه أضْمَره لجَرْىِ ذِكْرِ البَرقِ ، الدالِّ على الرَّعْد .

والآخَرُ : أن يكون أراد : تَجرَّمَ سَحابُه ، أى سحابُ هذا البَرْقِ ، فحَذَف المضافَ الذى هو « سحاب » ، المضافُ إلى ضميرِ البَرْق ، وأضْمَر البرقَ ، فكأنه : تَجرَّمَ البَرْقُ ، والمرادُ سحابُ البَرْقِ ، أى تَقَطَّعَ السَّحابُ ، وتَفرَّق فى هذا الموضع ، ليأخُذَ منه الماءَ ، كما قال [(٢)] :

شَرِبْنَ بماء البَحْرِ ثم ترفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

ويدلُّكَ على إرادتِه السَّحابَ ، قولُه :

تَعْلُو بِعَيْقاتِ البُحُورِ وتُجْنَبُ

أى تُصيبُها الرِّيحُ الجَنُوبُ ؛ ليكونَ ذلك أغْزَرَ لمائِه ، وأدَرَّ له .

فأمَّا قولُه : « بعَيْقاتِ البُحُورِ » ، فيَحْتمِل أمرين ، أحدُهما : أن يعلُو بماءِ عَيْقات البُحُور ، فحَذَف المضافَ ، ويكون قولُه : « يعلُو بعَيْقات البحورِ » كقوله : « ثم ترفَّعَتْ » .

والآخَرُ : أن يكون المعنى : فيَعْلُو [(٣)] السَّحابُ فى هذا الموضع .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ ، وتخريجه فى ص ١٣٧٨ . وللنحويين فى هذا البيت بتلك الرواية شاهدان : الأول فى توجيه الباء التى فى قوله « بماء » ، والثانى أن « متى » فى لغة هذيل حرفُ جر بمعنى مِنْ ، أو فِى ، أو اسمٌ بمعنى وسْط . راجع الخزانة ٩٧/٧ ، وحواشيها .

واللجج : جمع لُجَّة ، وهو معظم الماء ، ووصفها بخُضْرٍ لصفائها، يقال : ماءٌ أخضر ، أى صافٍ . ونئيج : مرٌّ سريعٌ بصوت . قال ابنُ السِّيد : هذيلٌ كلُّها تصف أنّ السحاب تستقى من البحر ثم تصعد فى الجو ، وهذا ما عليه الحكماء من أن السحاب ينعقد من البخار ، أعنى الأجزاء الهوائيّة المتحلّلة بالحرارة من الأشياء الرطبة ، وذلك أن البخار المذكور إذا تصاعد ولم يتلطّف بتحليل الحرارة أجزاءَه المائية حتى يصير هواء ، فإنه إذا بلغ الطبقة الزمهريّرية تكاثف فاجتمع سحابا ، وتقاطر مطرًا ، إن لم يكن البرد شديدا . راجع الخزانة .

(٣) فى ب : « تعلو » .



فالباءُ على الوجْه الأَوَّل داخلةٌ على المفعولِ به ، وعلى هذا القولِ الثانى ظَرْفٌ ، كقولك : فُلانٌ بمكةَ .

ومَن قَدَّر « سادٍ » فاعِلاً [1] من السَّدَى ، الذى هو النَّدَى ، فإنَّ « سادٍ » ينبغى أن يكون خبرَ ابتداءٍ محذوف ، تقديره : سحابُه سادٍ ، أى نَدٍ ، فيكون « سادٍ » مِن صِفة السَّحاب ، ولا يكون من صِفة البَرْق ، على هذا التأويل ؛ ألا تَرَى أنَّ البَرْقَ لا يُوصَفُ بالنُّدُوَّةِ ، فإذا كان كذا ، كان فاعلُ « تَجَّرمَ » ضميرَ السَّحاب ، الذى لو كان هذا المبتدأُ مُظْهراً ، عادَ الذِّكْرُ إليه .

ومَن جَعل : « سادٍ » من السُّدَى ، الذى هو الإهمالُ ، وخِلافُ ضَبْط الشَّئِ وحَصْرِه ، كان « سادٍ » فى موضع رَفْعٍ ، على أنه صِفةُ البَرْق ، ولا يَمْتنعُ البرقُ أن يُوصَفَ بذلك ، كأنه لكثرتِه ، ودُؤُوبِه فى ليلتِه ، خَرَج عن الحَصْرِ والضَّبْط ، فلا يمتنعُ وصفُ البَرْقِ بِسادٍ ، إذا كان مِن هذا الوَجْه ، كما امتنع من الوجْهِ الآخَر ، ومن ذلك قولُه [2] :

فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها ... لِما نَسَجَتْها مِن جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

يجوز أن يكون فاعِلُ « نَسَجتْ » الرِّيحَ [3] ، وأضْمَرها لدَلالة الكلامِ عليها ، فيكون كهذه الأبيات التى ذكرْناها .

ويدلُّك على جَوازِ إسنادِ « نَسَجتْ » إلى الرِّيح المضمرةِ ، قولُ جَريرٍ [4] :

نَسَجَ الجَنُوبُ مع الشَّمالِ رُسُومَها ... وصَباً مُزَمْزِمَةُ الحَنِينِ عَجُولُ

---

(١) فى أ : « فاعل » . وواضح أن المراد : اسم الفاعل .

(٢) امرؤ القيس . والبيت من معلقته الشهيرة . ديوانه ص ٨ ، وشرح القصائد السبع ص ٢٠ ، والمغنى ص ٣٣١ ، وشرح أبياته ٣٤٩/٥ ، والخزانة ٦/١١ – ٢١ ، والهمع ٨٧/١ . وتوضح والمقراة : موضعان . وقال أبو عبيدة ، عن المِقراة : ليس موضعا ، وإنما يريد : الحوض الذى يجتمع فيه الماء ، من قريت بمعنى جمعت .

(٣) فى الخزانة : « وفاعل نسجت ضمير « ما » ، و « ها » ضمير المواضع الأربعة ، و « من » بيانٌ لما ، فتكون « ما » عبارة عن ريح الجنوب والشمال ، وهما ريحان متقابلان » . وسيذكر هذا أبو على .

(٤) ديوانه ص ٩٢ ، ونقائض جرير والأخطل ص ١٨٠ .



وقال :

وَمُغِيرةٍ نَسْجَ الجَنُوبِ شَهِدْتُها خُلِقَتْ مَعاقِمُها على مُطَوائِها [(١)]

ويجوز أن تكون : « مِن » زائدةً فى الإيجاب ، على قولِ أبى الحسن [(٢)] ، فيكون الجارُّ والمجرورُ فى موضع رَفْعٍ ، بأنه فاعلٌ ، كأنه : لِما نَسَجتْها جَنُوبٌ وشَمْأَلٌ .

ويجوز أن يكون فاعلُ « نَسَجتْ » ضميرَ « ما » ، وأَنَّثَ علَى المعنى ، كما قالوا : « ما جاءَتْ حاجتَك » [(٣)] ، فأَنَّثَ ضميرَ « ما » حيث كانت الحاجةَ فى المعنى ، ويكون الجارُّ على هذا القولِ تَبْييناً .

ويجوز إذا جعلتَ « مِن » زائدةً ، فى قولِ أبى الحَسَن ، أن تَجعلَ « ما » مصدراً ، فلا يَقْتضِى أن يعودَ عليه ذِكْرٌ ، فتكون الهاءُ فى « نَسجَتْها » للمِقْراةِ ، ويجوز أن تكون الهاءُ للمواضع المذكورةِ كلِّها .

---

(١) جاء صدره فقط فى أ . والبيت ملفَّق من بيتين ، أنشدهما ابن قتيبة فى المعانى ص ١٤٤ ، ونسبهما إلى المرقش ، بهذه الرواية :

ومغيرة نسج الجنوب شهدتها تمضى سوابقُها على غُلَوائها
بمُحالةٍ تِقِصُ الذبابَ بطَرْفها خُلِقَتْ معاقِمُها عَلى مُطوائِها

وهما من قصيدة مفضلية ، للمرقِّش الأكبر ، فى المفضليات ص ٢٣٤ ، وشرحها ص ٤٨٠ ، والبيت الثانى وحده ، نُسِب إلى المسيَّب بن عَلَس ، انظر شعره ، ضمن الصبح المنير ص ٣٤٩ ، وعَجُزُه فقط من غير نسبة فى الخصائص ٢/١٦٩ ، ورحم الله محققه الشيخ محمد على النجار ؛ فهو الذى فتح باب نسبته .

والمغيرة : القوم يغيرون . ونَسْج الجنوب : أى هم مجتمعون كسَحابٍ نسجَتْه الجَنُوب وجمَعَتْه من الآفاق . وقيل : أى تمرُّ هذه المغيرة مثل مرّ الريح . والسَّوابق : الخيل السابقة . وغلوائها : ارتفاعها . والمحالة ، بضم الميم : الشديدة المحال ، بفتحها . والمحال : فِقار الصُّلْب ، الواحدة : محالة . وتَقِصُ الذباب : تقتله بطرفها ، إذا دنا من عينها ضَرَبْته بجَفْنها فتقتله . والمعاقم : الفصوص ، وهى المفاصل . وعلى مطوائها : يريد كأنها تمطَّت فخُلِقَتْ على ذلك ، كناية عن شدّتها وطولها . يقال : تمطّى النهار : امتدَّ وطال . وكلُّ ما امتدَّ وطال فقد تمطَّى ، والاسم : المُطَواء .

(٢) ذكره فى معانى القرآن ص ٩٩ ، ٢٥٤ – فى تفسير الآية (٦١) من سورة البقرة ، والآية (٤) من سورة المائدة . استشهد له بقول العرب : قد كان من حديث ، وقد كان من مطر . وانظر البغداديات ص ٢٤٢ ، والبصريات ص ٢٤٧ ، والمغنى ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، واللسان (غيض) .

(٣) الكتاب ١/٥٠ ، ٥١ ، ٢/١٧٩ ، ٣/٢٤٨ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٥ ، والأصول ٢/٣٥١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٩١ .

وقال : « لم يَعْفُ رَسْمُها » ، ولم يقل : رُسُومُها ، كما قال :

وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ [١]

وقد يجوز فى الرَّسْم ، أن يكون واحداً ، يُرادُ [٢] به الجميعُ ، إذا أعدْتَ الهاءَ إلى « المِقْراةِ » ؛ لأنَّ الموضعَ الواحدَ قد تكون له عِدَّةُ رُسُومٍ ، ومن ذلك قولُ الرَّاعِى [٣] :

فباتَ يُرِيه عِرْسَهُ وَبناتِهِ ... وبِتُّ أُراعِى النَّجْمَ أين مَخافِقُهْ

فاعلُ « يُرِيه » النَّومُ ، وإنَّما يصفُ بذلك جَلَدَه وتَيقُّظَه ، وأنه خِلافُ هذا النُّوُوم ، المُؤْثِرِ للدَّعَةِ ، ومن ذلك قولُ ذى الرُّمَّة [٤] :

ما زالَ مُذْ وَجَفَتْ فى كلِّ هاجِرَةٍ ... بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلاَّ وهْوَ مَهْمُومُ

ففاعلُ « وجَفَتْ » الأرضُ ، وقد أضْمَرها .

فأمَّا الفاعِلُ المُضْمَر فى الفِعْل ، الذى لا يجوزُ إظهارُه ، فنحو : نِعْم رجُلاً ، وبِئسَ غُلاماً ، وكان زيدٌ مُنْطلقٌ ، وقد ذكرتُ الدَّلالةَ على ذلك فى « المسائل الحَلَبِيَّة » ، وسنذكرُ شيئاً منه عندَ ذِكرِ العوامِلِ الداخلةِ على الابتداء والخبر [٥] ، من هذا الكتاب .



(١) سبق تخريجه .

(٢) فى ب : « أراد » .

(٣) ديوانه ص ١٨٦ ، وتخريجه مستوفًى فيه . وفى ب « أنَّى مخافقه » . وما فى أ مثله فى الديوان ، وفيه : « وبتُّ أُريه » .

(٤) ديوانه ص ٤٣٩ ، وتخريجه فى ص ١٩٦٨ ، وسيعيد أبو علىٍّ إنشاده قريبا . ووجفت : خفقت واضطربت . والضمير فى « مازال » يرجع إلى الحمار الوحشىّ الذى يصفه . والأشعث الورد : سَفَا البُهْمَى – وهى نبت من خير أحرار البقول – لأنه متفرق متشعّث ، وهو بعدُ أحمر .

وقد خطأ أبو نصر الباهلى شارح الديوان ، هذه الرواية التى جاء بها أبو على ، لصَدْر البيت ، فى كلام طويل ، تراه فى الديوان .

(٥) لم يفرد له باباً خاصا ، وإنما أتى استطرادًا ، على عادة أبى على ، رحمه الله .

بـاب
يجمع ضُرُوباً مِن هذا الباب

قال الشاعر (١) :

ما يضُرُّ البَحْرَ أَمْسَى زاخِراً   أَنْ رَمَى فيه غُلامٌ بِحَجَرْ

القولُ فى فاعل « يَضُرُّ » أنه يَحْتَمِلُ أن يكونَ أحدَ شيئين ، أحدُهما : أن تَجعلَ « ما » استفهاماً ، فيصيرُ فى « يضُرُّ » ضميرُها ، ويكون « أن رَمى » (٢) فى موضع نَصْبٍ (٣) ، على هذا ، فيكون التقدير : بأَنْ رَمَى فيه ، كأنّه (٤) : أىُّ شىءٍ يضُرُّ يَرْمِى غلامٌ فيه بالحجر ؟

ويجوز أن تَجعلَ « ما » نَفْياً ، فيصيرُ موضعُ « أَنْ رَمَى » رفعاً ؛ بأنه فاعلٌ ، تقديرُه : ما يضُرُّ البَحْرَ رَمْىُ غُلامٍ فيه بحَجَرٍ ، ومن ذلك قولُه (٥) :

ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها   أم بُلْتَ حيثُ تَناطَحَ البَحْرانِ

إن جعْلتَ « ما » استفهاماً ، صارَ فى « ضَرَّ » ذِكْرٌ ، يكون فاعلَ قولك : « ضَرَّ » ،

---

(١) الأخطل . والبيت مفردٌ فى ديوانه ص ٧٢١ . وهو من غير نسبة فى البيان ٢٤٨/٣ ، والحيوان ١٣/١ ورسالة الغفران ص ٤٠٥ ، وبهجة المجالس ١٩٨/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٥٢/٥ ، استطرادًا ، وحكاه البغدادى ، عن كتابنا ، ونقل نقلاً كبيراً من هذه المسألة .

(٢) فى النسختين : « أن رماه » . وأثبت ما فى شرح أبيات المغنى – حكاية عن كتابنا كما ذكرت – وهو الذى فى البيت .

(٣) على الحال .

(٤) فى شرح أبيات المغنى : « كأنه قال ... » .

(٥) الفرزدق . ديوانه ص ٨٨٢ . يخاطب جريراً ، وهو بيت كثيرُ الدوران فى كتب العربية . أمالى ابن الشجرى ٢٦٦/١ ، وزهر الآداب ص ٢٢ ، ومعجم الشواهد ص ٤١٠ ، وقد جاءت هذه القافية فى شعر جرير ، وذلك قوله :

مالت عليك جبال غورتهامةٍ   وغرقت حيث تناطح البحرانِ

وعائداً إلى المبتدأ ، كقولها (١) :

ما كان ضَرَّك لو مَننْتَ ورُبَّما مَنَّ الفتَى وهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

فكما أنّ فاعلَ « ضَرَّك » فى هذا البيت ، فى المعنى ما يعودُ إلى « ما » كذلك يكون قولُه : « ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ » : أىُّ شئٍ ضَرَّها . وهذا هو الوَجْهُ .

فإن قلت : فهل يجُوزُ أن أجعلَ « ما » نَفْياً ، فى قوله : « ما ضَرَّ تغلِبَ وائِلٍ » ؟

فإنَّك إن جعلْتَها كذلك لم يكنْ للفِعْلِ فاعِلٌ .

فإن قلت : أجعلُ الفاعلَ فيه أحدَ شيئين ، أحدُهما : أنّى إذا قلتُ : ما ضَرَّ ، دلَّ الفِعلُ على المصدر ، فأجْعلُ الفاعلَ ضميرَ المصدر ، فيكون التقديرُ : ما ضَرَّها ضُرٌّ ، أو ضَيْرٌ ؛ لأنه بمعنى الضُّرِّ ، وقد قال : ﴿ لاَ ضَيْرَ ﴾ (٢) ، [فأجعله] (٣) بمَنزلِةِ : قِيلَ فيه قولٌ ، وذُهِبَ به مَذْهَبٌ ، ويكون قولُه :

أهَجْوتَها أم بُلْتَ حيث تَناطَحَ البَحْرانِ

اتِّصالُه بالكَلامِ علَى المعنى ، كأنه يريد : هَجْوُكَ لَها وبَوْلُك فى هذا المكان سَواءٌ ، فى أنَّهما لا يَضُرَّانِها ، ويُقَوِّى ذلك أنه ليس باستفهام ، ألا تَرَى أنه ليس يستفهمه عن ذلك ، ومِثْلُ هذا فى تأويل سيبويه ، قولُ الشاعر (٤) :

فقلتُ تَحمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَن يأْتِها لا يَضِيرُها

---

(١) قُتَيْلة بنت النضر بن الحارث . وقيل : إنها بنت الحارث ، وأخت النضر ، تخاطب رسول الله ﷺ . السيرة النبوية ٤٣/٣ ، والأغانى ١٩/١ ، وزهر الآداب ص ٢٩ ، وشرح الحماسة ص ٩٦٦ ، والعمدة ٥٦/١ ، والإصابة ٨٠/٨ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٥١/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٠٤ ، والمغنى ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ٥١/٥ ، ومعجم الشواهد ص ٢٤٨ .

(٢) سورة الشعراء ٥٠ .

(٣) سقط من ب ، وشرح أبيات المغنى .

(٤) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ٢٠٨ ، وتخريجه فى ص ١٣٩٤ ، وزِد عليه : المقتضب ٧٠/٢ ، والأصول ١٩٣/٢ ، ٤٦٢/٣ ، والتبصرة ص ٤١٤ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٥٩١ ، وشرح الجمل ٥٩٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٨/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٨٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣٧٢/١ ، ٥٢/٥ ، والخزانة ٥٧/٩ ، وفيه نقل عن كتابنا ، ومعجم الشواهد ص ١٥٩ ، وسيعيد أبو علىّ إنشاده قريبا . وتأويل سيبويه الذى ذكره فى الكتاب ، =



ألاَ تَرى أنّ الفاعلَ لا يكونُ إلاَّ ما دَلَّ عليه « يَضِيرها » ؛ لأنه ليس فى الكلام ما يجوز أن يكونَ فاعلاً غيرَ ذلك .

والآخَرُ : أن يكون الكلامُ محمولاً على المعنى ، فيكون الفاعلُ ما دَلَّ عليه « أهَجْوَتها أم بُلْتَ » ، كأنه قال : ما ضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ هِجاؤُك وبَوْلُك بهذا المكان ، وحَسَّنَ تجويزَ ذلك ، أنَّ ما ذكَرْنا مِن هذين الاسمين قد تَعاقَبا لفْظَ الاستفهام ، فجاءَ : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (١) ، وقال (٢) :

سواءٌ عليك اليومَ أَنْصاعَتِ النَّوَى ... بخَرْقاءَ أم أنْحَى لكَ السَّيفَ ذابِحُ

وقال (٣) :

ولا أنا مِمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيرَ هَمُّهُ ... أصاحَ غُرابٌ أم تَعرَّضَ ثَعْلَبُ

فما دخلتْ عليه الهمزةُ و « أم » فى موضع خبرِ المبتدأ ، وقال النَّمِر بن تولَب (٤) :

سواءٌ عليها الشَّيخُ لم يَدْرِ ما الصِّبا ... إذا ما رأتْهُ والأَلُوفُ المُقَتَّلُ

= أنه جعله على التقديم والتأخير ، والتقدير عنده : « لا يضيرُها من يأتها » ولذلك رفع « لا يضيرُها » ولم يجزمْه على الجواب ، ونَظَّرَ له بقوله : آتى من يأتنى . راجع الكتاب ٧٠/٣ .

وفاعل « تحمل » ضمير عائدٌ على البُخْتِيّ – وهو البعير – فى بيت سابق . وطوقك : طاقتك . ومطبَّعة – أى القَرْية – مختومة بالطابع ، يعنى أن هذه القرية مملوءةٌ بالطعام ؛ لأن الختم إنما يكون غالباً بعد المِلْء . وهذه القرية لايضرُّها من يأتيها ، لكثرة ما فيها .

(١) سورة المنافقون ٦ .

(٢) ذو الرمة . ديوانه ص ٨٧٣ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠١ . وقوله : أَنْصاعت النوى : أى انشقَّتْ وذهبت بها النيَّةُ إلى مكانٍ بعيد . وقوله : أم أنحى لك السيفَ ذابحُ ، يريد : أم قصَد لك بالسيف ذابح ، فهو سواءٌ عليك . قال البغدادى : « وقوله « أنصاعت » بفتح الهمزة ، وهى همزة الاستفهام ، وأصله : أانْصاعت ، فحذفت الثانية لكونها همزةَ وصل ، والنوى ، والنيّة : الوجه الذى ينويه المسافرُ من قُرْبٍ أو بعد ... وأنحى لك : أى قصد نحوك وجانبك » الخزانة ١٥٤/١١ .

(٣) الكميت . والبيت من بائيّته الشهيرة . شرح هاشميات الكميت ص ٤٤ ، وشرح أبيات المغنى ٣٢/١ ، ٣٢٠/٧ ، استطرادا ، وكذلك الخزانة ٣١٣/٤ ، ٣١٧ .

وزجر الطير : هو التيمن والتشاؤم بها والتفاؤل بطيرانها . وتعرَّض ثعلب : أى أخذ يميناً وشمالا .

(٤) ديوانه ص ٨٣ ، وتخريجه فى ص ١٤٩ ، والأَلُوف : الذى يألفُ النساءَ ويألَفنه . والمُقَتَّلُ : الغَزِلُ . يصفها بالعفاف والحِلم والرَّزانة . جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٣ .



فكما كان هذان الاسمان فى موضع خبر المبتدأ ، كذلك يجوز أن يكونا فاعِلَيْن فى هذه المواضِع [١] ، ويُحْمَلُ الكلامُ على المعنَى .

وإن شئتَ جوَّزتَ فى قولها :

ما كان ضَرَّك لو منَنْتَ

أن تكون « ما » نافيةً ، فأضْمرتَ فى الفِعل الضَّرَّ ، أو الضَّيْرَ .

ولا يستقيمُ أن تَجْعلَ « المَنَّ » الذى دَلَّ عليه قولُها : « لو منَنْتَ » الفاعلَ ، كما استقام ذلك فى همزة الاستفهام ، و « أَمْ » ؛ ألا تَرَى أنه ليس فى « لَوْ » ما فى الهمزة و « أم » مِن مُعاقَبة الاسمين بعدَ « لَوْ » كما تَعاقَبا بعدَ « سواءٍ » [٢] فى قولِ النَّمِر ، ونحوِه .

ومن ذلك قولُ الأسودِ بنِ يَعْفُر [٣] :

تَحاماكَ الحُتُوفُ وأَفْلَتُونِـى أَخُو المَلْهُوفِ والبَطَلِ المُحامِى

الواو فى « أَفْلَتُونى » ضميرٌ لما لم يتقدَّم ذِكرُه ، وليس علَى « أَكلُونى البَراغِيثُ » [٤] ،

---

(١) ذكر أبو علىٍّ هذه المسألة فى العسكريات ص ١٢٦ .

(٢) قال البغدادى ، عقبَ هذا الكلام الذى حكاه عن كتابنا : « ومقتضاه أن « لو » شرطية ، وجوابها محذوف ، دلَّ عليه ما قبلها ، ولا مانع منه » . وكان يردُّ بذلك على ابن مالك ، وابن هشام فى قولهما إن أبا علىٍّ يرى أن « لو » فى البيت مصدرية . شرح أبيات المغنى ٥/٥٢ ، ٥٣ .

(٣) ديوانه ص ٦١ ، وتخريجه فى ص ٨٢ .

(٤) هذا الشاهد النَّثْرىّ دائرٌ فى كتب النحو ، ولم أجده منسوباً لقائل ، فى واحدٍ من هذه الكتب التى أعرفها . وأوّل من رأيته نسبه إلى قائل ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، قال : « سمعتها من أبى عمرو الهذلى ، فى منطقه » مجاز القرآن ١/١٠١ ، وأيضا ص ١٧٤ ، ٢/٣٤ .

وأبو عمرو الهذلى هذا من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ، وذكره فى غير موضع من كتابه . وإن فى وجود هذا الشاهد وعَزْوِه ، فى كتاب أبى عبيدة معمر بن المثنى ، المتوفى بين سنتى ٢٠٨ - ٢١٣ : دليلاً على أن هذا الشاهد قديمٌ فى كلام العرب ، وأنه ليس من صُنْع النحاة ، حتى يُتَّخذ مادَّةً للسخرية والإضحاك البارد !

ومن قبل أبى عبيدة ، ذكره سيبويه فى الكتاب ١/٧٨ ، ٣/٢٠٩ ، وإن لم يَعْزُه . وانظره أيضا فى الأصول ١/٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢/٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢/١٦١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٥٧٧ ، وشرح المفصل ٣/٨٩ ، ٧/٧ ، والهمع ١/١٦٠ ، =



فهو فى المعنى كقول الآخَر :

يموتُ الصَّالحون وأنت حَيٌّ　　　تَخطَّاك المَنايا لا تَموتُ [١]

ونحوُه فى المعنى قولُ الشَّمَّاخ [٢] :

ولكنِّى إلى تَرِكاتِ قَوْمِى　　　بَقِيتُ وغادَرُونى كالخَلِيعِ

ومِثْلُ قولِ الأسودِ : « وأَفْلَتُونى » ، وهو يريدُ الموت ، قولُ النَّمِر بن تَوْلَبٍ [٣] :

شَهِدْتُ وفاتُونى وكنتُ حسِبْتُنى　　　فقيراً إلى أن يَشْهدُوا وتَغِيبِى

وقال : « تحاماكَ الحُتُوفُ » ، فجاء بِه على الخِطاب ، كما قال الأعشى :

شَتَّانَ ما يَوْمِى علَى كُورِها　　　ويومُ حَيَّانَ أخِى جابِرِ [٤]

= والخزانة ٥/٢٣٤ ، ٧/٣٤٦ ، ٩/٢١٨ ، وذكره أبو على ، فى البغداديات ص ١٠٩ ، وراجع سائر كتب النحو فى (باب الفاعل) وكتب التفسير ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمةٌ قائمة ﴾ آل عمران ١١٣ – وقوله تعالى : ﴿ ثم عموا وصَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾ المائدة ٧١ – وقوله تعالى : ﴿ وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا ﴾ الأنبياء ٣ .

(١) ذكر المسعوديّ أن عمرو بن العاص قدم من مصر ، على معاوية ، فى بعض الأيام ، فلمَّا رآه معاوية قال :

يموت الصالحون وأنت حيٌّ　　　تخطَّاك المنايا لا تموتُ

فأجابه عمرو :

فلستُ بميّتٍ مادمتَ حيًّا　　　ولست بميّتٍ حتى تموتُ

مروج الذهب ٣/٣٠ ، وحكاه عنه الصلاح الصفديّ ، فى تمام المتون ص ٦٣ ، لكنّ عبارته صريحة فى أن معاوية أنشد البيت ، ولم يقله . ورواية بيت عمرو ، عنده :

أترجو أن أموت وأنت حيٌّ

(٢) ديوانه ص ٢٢٤ ، وتخريجه فيه . وأظنُّ أن استشهاد أبى علىّ إنما يتمُّ بالبيت التالى ، وهو قوله :

تصيبهُمُ وتُخطِئنى المنايا　　　وأخلُفُ فى رُبُوعٍ عن رُبُوعِ

والتركات : جمع التركة ، وتركةُ الرجل الميّت : ما يتركه من التُّراث المتروك . والخليع : الذى خلعه أهله وتبرءوا منه . والرُّبوع هنا : أهل المنازل ، أى فى قومٍ بعد قوم .

قال ابن قتيبة : « يقول : لا أفعل فعلهم ، ولكنى أَلِى تركات قومى ، أقوم لحَسَبهم وشَرَفهم ، فلا أسأل الناس ، ولا أتعرَّض لما أشين به قومى » المعانى الكبير ص ٤٣٠ ، ١٢٣٤ . والرواية فيه : « أَلِى » ، من الولاية .

(٣) ديوانه ص ٤١ ، وتخريجه فى ص ١٤٠ .

(٤) تقدم تخريجُ البيت الثانى فى (باب مما يختلف فيه معنى حرف المضارعة مع اتفاق اللفظ) ، وقلت هناك إنى لم أجده فى ديوان الأعشى (طبعة مصر) ، ووجدته فى ذيل ديوان الأعشى (طبعة فينا) .　=

أَرْمِى بِها البِيدَ [1] إذا هَجَّرَتْ وأنتَ بينَ القَرْوِ والعـاصِرِ

يُريد : وأنا كذلك ، ألا تَرَى أنَّ قَبْلَه :

أرْمِى بِها البِيدَ إذا هَجَّرَتْ

وقوله : « أخو المَلْهُوف » بدلٌ من الضَّمير الذى فى « أفلَتُونى » ، وهو اسمٌ مضافٌ مفردٌ ، يُرادُ به الكثرةُ ، وفى التنزيل : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ آللهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [2] ، ولا ينبغى أن يكونَ علَى : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه ؛ لأنه لا يريدُ أنَّ بعضَ مَن فاتَه أخو المَلْهوف ، ولكنْ جميعُهم ، وعكْسُ هذا فى البَدَل ، ما أنشده أبو عُبيدة :

وأدخُلُ الجَوْفَ أجوافَ البُيوتِ علَى مِثْلِ النِّساءِ رجالٍ ما لَهُمْ غِيَرُ

فالجوفُ واحدٌ ، يُرادُ به الكثرةُ ؛ ألا تَرَى أنه لا يخلُو من أن يُرادَ به الإفرادُ أو الكثرةُ ، فلو أُريدُ به المفردُ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ البدَلَ إنما يكون وَفْقَ المبدَلِ منه ، أو بعضَه ، ولا يكونُ أن يَزِيدَ [عليه] [3] .

فإذا كان كذلك علمتَ أن الجوفَ يُرادُ به الكثرةُ ، فلذلك [4] استقام أن تُبدلَ

= أما البيت الأول فهو فى ديوان الأعشى ص ١٤٧ ، وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ ، والمقتصد ص ٥٧٥ ، وشرح المفصل ٣٧/٤ ، ٦٨ ، والمقرب ١٣٣/١ ، واللسان (شتت) ، وفى حواشى المقتصد فضل تخريج . وأنشده أبو على ، فى العسكريات ص ١١٨ .

والكور ، بضم الكاف : الرحل . يقول : إن يومىَّ لا يستويان ، فيومى وأنا راكبٌ ناقتى ، أعانى من وعثاء السفر ، ومشاقّ الطريق غير يومى وأنا فى يوم لهو وطرب ، مع حيانَ .

وحيان هذا يضرب به المثل ، فيقال : « أنْعَمُ مِن حَيان » . قال الزمخشرى : هو رجلٌ من بنى حنيفة ، كان فى نعمة من البدن ، ورخاءٍ من العيش ، وكان ينادم الأعشى ، فضُرب به المثل فى قوله : شتان مايومى ... وإنما أضافه إلى أخيه لاضطرار القافية ، وحيَّان كان جليلا ولم يكن جابرٌ مثله ، فغضب وقال : كأنى لا أُعْرَف إلاَّ بأخى ، واستشنّ ما بينهما بسبب ذلك » . المستقصى ٣٩٣/١ ، وانظر جمهرة الأمثال ٣٢٠/٢ .

(١) سبق فى الموضع الأول : « البَيْدَا إذا » وكلٌّ صواب .

(٢) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

(٣) تكملة من ب .

(٤) فى أ : « فكذلك » .

الأجوافُ منه ، فصار بمنزلةِ : ضربتُ زيداً رأسَه ، ومثلُ ذلك فى أنه أُريدَ بالمفردِ فيه الكثرةُ ، قولُ النَّمِر :

حتى إذا قُسِمَ النَّصيبُ وأصْفقَتْ يدُه بجِلْدةِ ضَرْعِها وحُوارِها [(١)]

أراد بالنَّصِيب الأنصباءَ ، ألا تَرَى أنَّ الميسِرَ إنَّما تكون فيه أنصباءُ عِدَّةٌ ، ليس نصيباً واحِداً .

وقال ذو الرُّمَّة [(٢)] :

إذا تَنازَعَ جالاَ مَجْهَلٍ قَذَفٍ أطْرافَ مُطَّرِدٍ بالحَرِّ مَنْسُوجِ

تَلْوِى الثَّنايا بأَحْقِيها حَواشِيَهُ لَىَّ المُلاءِ بأبـوابِ التَّفارِيـجِ

كأنَّه والرَّهاءُ المَرْتُ يَرْكُضُهُ أَعْراسُ أزْهَرَ تحتَ اللَّيلِ مَنتُوجِ

فاعلُ « يَرْكُضُ » لا يخلُو من أن يكون الآلَ [(٣)] ، أو « الرَّهاءَ المَرْت » ، فالدَّليلُ على

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) ديوانه ص ٩٨٩ – ٩٩١ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠٨ ، يصف طريقاً وسراباً ، فى يومٍ طويل شديد الحرّ . والجالان : جانبا بَلَدٍ . ويقال : أرضٌ مَجْهَل ، أى لا يُهْتَدَى فيها . وقَذَفٌ ، بالتحريك : بعيد . أراد أن الجالَيْن تنازعا أطرافَ طريقٍ مطَّرِدٍ بالحُرّ ، أى كأنه ماءٌ يجيء ويذهب ، يتبع بعضُه بعضاً ، يعنى السَّراب ، فإنه يطّرد كالماء ، ونَسْجُه من الحَرّ . والثَّنايا : الطرق فى الجبال . والأَحْقِى : جمع حَقْو ، بفتح فسكون ، وهو الوسَط . وأصلُ الحَقْو : الخَصْر وموضع شدّ الإزار . والباء بمعنى على . والحواشى : الأطراف والنواحى . والضمير راجع إلى المطّرد ، المراد به السَّراب . ولَىّ المُلاء كطَيِّها . والمُلاء بالضم والمدّ : المِلْحفة إذا كانت من لِفْقةٍ واحدة . ولَىّ : مصدر تشبيهى لقوله : تلوى : والأبواب : جمع باب . والتفاريج : فتحات الأصابع – واحدها تِفراج ، بكسر التاء – وخُرُوق الدرابزين أيضا . يقول : الثنايا تلوى حواشى السَّراب ، أى بلغ السَّرابُ أوساط الثنايا . قال أبو نصر ، شارح ديوان ذى الرمة : « بلغ السرابُ أوساطَ الثنايا ، وحواشيه : أطرافه ونواحيه ، كلىِّ الملاء ، أى كما يُلْوَى المُلاء بالمصاريع ، وقيل : الدرابزين ، وما سمعت أن المُلاءَ يُلْوَى بمصاريع الأبواب » قال البغدادى معقبّاً : « وجوابه أن مرادَ الشاعر أن الستائر تُوضَع وتُرْبَط على الدرابزين ، وأبوابها ، للتجمّل كما يفعله الأغنياء » . الخزانة ١١١/٤ .

والرَّهاء ، بفتح الراء : ما استوى من الأرض . والمرت ، بفتح فسكون : الأرضُ التى لا نبت فيها – ومنتوج : أى حين خَرَج من السَّحاب . وأغراس أزهر : يأتى فى شرح أبى على . ورواية الديوان : « أعْرافُ أزهر » شبَّه السَّراب بأعراف أزهر ، وهو الماء الأبيض ، وأعرافه : أعاليه . قال أبو نصر : « وبعضهم يروى : « أغراسُ أزهر » ، وأباه الأصمعىّ .

(٣) أى السَّراب ، والضمير فى « كأنه » عائدٌ إليه .



أنه الآل ، دُونَ « الرَّهاء » ، أنهم يَصِفُون الآل برَفْعِ الموضِعِ الذى يكونُ فيه ، فمِن ذلك قولُه (١) :

ورَفَّعَ الآلُ رأْسَ الكَلْبِ فارْتَفَعا

المعنى : رَفَع الآلُ هذه الهَضْبَةَ ، التى هى رأسُ الكَلْب (٢) ، وكان القياسُ : « رَفَّعَها فترفَّعَتْ » ، إلاّ أنَّ « ارْتَفَع » جاء كقوله (٣) :

وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

لأنَّ « ارْتَفَع » مُطاوِعٌ ، كما أنَّ « تَرَفَّع » كذلك ، ومن ذلك قولُه (٤) :

وساحِرةِ السَّرابِ من المَوامِى ... تَرَقَّصُ فى عَساقِلِها الأُرُومُ

---

(١) الأعشى ديوانه ص ١٠٣ ، وروايته :

إذْ نظرَتْ نَظْرةً ليستْ بكاذبةٍ ... إذ يرفع الآل ....

وكذلك رواية عجز البيت فى الخصائص ١٣٥/١ ، واللسان (أول) . وبمثل روايتنا جاء فى المعانى الكبير ص ٨٨٤ .

(٢) فى حواشى المعانى : « فى شرح الديوان : رأس الكلب : جبلٌ باليمامة ؛ وذلك أن عنز الجديسيّة نظرَتْ إلى الجيش من مسيرة ثلاث ليالٍ ، فحذَّرتْ قومها فلم يصدقوها » .

(٣) رؤبة . ديوانه ص ١٦ ، والكتاب ٨٢/٤ ، والأصول ١٣٥/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/١ ، والمقتصد ١٥٧/١ ، والمخصص ١١٠/٨ ، ١٨٢/١٠ ، ١٨٧/١٤ – حكاية عن أبى على – وأمالى ابن الشجرى ١٤١/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/١ ، والمقرب ١٣٥/٢ ، واللسان (حضب – طوى) . وراجع كتب التفسير ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا ﴾ آل عمران ٣٧ . وقوله تعالى : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا ﴾ نوح ١٧ . وقوله تعالى : ﴿ وتبتل إليه تبتيلا ﴾ سورة المزمل ٨ ، لأن الشاهد فى الآيات الكريمة والبيت هو مجىء المصدر من غير الفعل ، والذى سوَّغ ذلك أن معنى « تطوَّيْت » و « انطوي » سواء ، وكذلك ما فى الآيات .

والحَضْب ، بفتح الحاء وكسرها : ضربٌ من الحيَّات ، وقيل : هو الذكرُ الضخم منها .

(٤) ذو الرمة . ديوانه ص ٦٧٤ ، وتخريجه فى ص ١٩٨٦ ، وزِد عليه : المخصص ١٣/١٠ ، من غير نسبة . والموامى : واحِدُها مَوْماةٌ وهى المفازة ، وهى أرضٌ قَفْرٌ بعيدة . والعساقل : السَّراب . والأُروم ، بضم الهمزة : الأعلامُ التى تُجْعَل للطرق ، واحدها : إرَمٌ وإرَمِىٌّ ، وربما كانت قُبُوراً . وساحرة السراب : قال أبو نصر : « يخيَّل للرجل أن ثَمَّ ماءً وليس بماء ، وكأنه سَحَرهُ تلوُّنُ الموامى فى السَّراب ، كما تلوَّن الغُول » . ورواية الديوان : « وساجرة » بالجيم ، أى مالئة .



فالتَّرقُّصُ ارتفاعٌ مِن المُترقِّص ، وكذلك قولُ الآخَر :

وهَمَّ رَعْنُ الآلِ أن يكونا بَحْراً يكُبُّ الحُوتَ والسَّفينا
تَخالُ فيه القُنَّةَ القُنُونا إذا بَدَتْ نُوبِيَّةً زفُونا (١)

كان التقدير : تَخالُ فيه القُنَّةَ ذاتَ القُنُون ، أى التى تكون معها ، نُوبِّيةً زَفُوناً ، فالمفعولُ الثانى « نُوبِيَّة » ؛ لأنَّ القُنَّةَ السَّوداء ؛ لاهْتِزازِها فى منظرة العَيْن شَبَّهها بنُوبيَّةٍ تَزْفِنُ ، فكما وصَفَ بالتَّرقُّصِ ، وصَفَ بالزَّفْن ، ولا يكون « القُنُونا » المفعولَ الثانىَ ؛ لأنه لا يُخالُ فى الآلِ ، الشيءُ الواحدُ ، أشياءَ ، ولكن يُخالُ أنها تهتَزُّ وترتفعُ (٢) ، ومِن ثَمَّ قالوا : زَهاهُمُ الآلُ ، ومن ذلك قولُه (٣) :

إذا الشَّخْصُ فيها هَزَّهُ الآلُ أغْمضَتْ عليه كإغماضِ المُقَضِّى هُجُولُها

هُجولُها : فاعلُ « أغْمضَتْ » ، والهَجْلُ : بَطْنٌ من الأرضِ ، والمعنى : أنه جَعل انتفاءَ استبانةِ الشَّخص فيه ، بمنزلةِ إغماضةِ العَيْن على الشىء ، والتقدير : أغْمضَتْ مِثْل إغماضِ الميِّتِ ؛ لأنَّ المُقَضِّىَ المَيِّتُ .

والهَزُّ : تحريكٌ كالرَّقْص (٤) ، ويدلُّ على أنّ الهَزَّ فى ارتفاعٍ قولُه :

ورَفَّع الآلُ رأْسَ الكَلْبِ فارْتَفَعا

---

(١) الأشطار الأربعة ، من غير نسبة فى المحكم ٦/٨٥ ، من إنشاد يعقوب بن السِّكِّيت ، وكذلك فى اللسان (قنن) من إنشاد ثعلب .

والرَّعْن : الأنف العظيم من الجبل ، تراه متقدِّما ، شبَّه به ما تقدَّم وشَخَص للبصر من السحاب . ويكبُّ : يَقْلِب . والقُنَّة : الجبلُ الصغير ، وقيل : الجبلُ السَّهْلُ المستوى المنبسط على الأرض ، وقيل : هو الجبل المنفرد المستطيل فى السماء ، ولا تكون القُنَّة إلاَّ سوداء . والقُنون : الجَمْع . والنُّوبية : منسوبةٌ إلى النوبة : جنسٍ من السُّودان . وفى المحكم واللسان « نوتية » بالتاء الفوقية ، فإن صَحَّت ، فتكون مؤنث النُّوتيّ ، وهو ملَّاح السفينة ، ويقال : نات الرجلُ نَوْتاً : تمايل . وهذا مناسبٌ للزَّفْن ، وهو الرقص .

(٢) فى ب : « وتترفَّع » .

(٣) ذو الرمة . ديوانه ص ٩٢٦ ، وتخريجه فى ص ٢٠٠٥ . وانظر المخصص ١٠/١٢٣ ، ففيه حكايةٌ عن أبى على ، فى جمع الهَجْل – وهو ما اطمأنَّ من الأرض – على الهُجُول . والمعنى : يدخل الشخص فى الهُجول فلا يُرَى ، كما يُغْمِضُ الإنسانُ على الشىء . ويقال : أغمضت المفازةُ على القوم : إذا لم يظهروا فيها ، كأنما أغمضت عليهم أجفانها .

(٤) فى ب : « كالترقُّص » .



فإذا كان الآلُ هو المحرِّكَ ، والرافعَ لهذه المواضِع التى تكون فيه ، فكذلك فاعلُ « يَرْكُضُ » هو السَّرابُ . والضَّميرُ الذى فى قوله : « كأنّه » هو للآلِ ، أى : والرَّهاءُ المَرْتُ يَرْكُضُ الآلَ [1] ، ورَكْضُه إيَّاه هو كهَزِّه له ، ويكون ذلك فى ارتفاعٍ ، بدَلالة ما أنشَدْناه .

وإذا كان كذلك [علمتَ] [2] أن قولَه [3] :

كأنَّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلا

على القَلْب ، والمَعْنَى : يَرْفَعُه الآلُ ، فقَلَب ، كقوله [4] :

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرانَ أو بَلَغَتْ سوآتِهِمْ هَجَرُ

فعلى قياسِ القَلْب ، يجوز أن يكونَ فاعلُ « يركُضُ » الرَّهاءَ ، الذى هو اسمُ الموضِع ، كما كان فاعلُ « يَرْفَعُ » ، فى قوله : « يرفَعُ الآلا » القُفَّ ، وكذلك [5] ممّا إذا لم يُحْوِجْ إليه تصحيحُ وَزْنٍ ، أو إقامةُ قافيةٍ ، فلا يَنْبغِي أن يُحْملَ عليه .

ومَن قال : زيداً ضربْتُه ، قال : كأنه والرَّهاءَ المَرْتَ يركُضُه ؛ لأنّ الرَّهاءَ مَرْكُوضٌ ، وفاعلُه السَّرابُ ، كما أن زيداً مضروبٌ .

ومَن قَدَّر القَلْبَ ، لم يُجِزْ نَصْبَ الرَّهاءِ ؛ لأنه فاعلٌ ، على قوله ، وليس بمفعولٍ فى اللَّفظ .

وفاعلُ « أغْمضَتْ » الهُجُولُ ، التقديرُ : أغْمضَتْ عليه هُجُولُها ، فلم يُرَ الشَّخْصُ ،

---

(١) هكذا فى النسختين ، بنصب « الآل » . والذى يقتضيه تقديره : « يركضُه الآلُ » إلا أن يكون على القلب ، الذى سيذكره .

(٢) تكملة من ب .

(٣) النابغة الجعدى رضى الله عنه . ديوانه ص ١٠٦ ، والمعانى الكبير ص ٨٨٣ ، والخصائص ١/ ١٣٤ ، والمحتسب ٢/ ٢٧ ، والإنصاف ص ١٥٨ ، وشرح أبيات المغنى ٢/ ٣٢٤ ، وانظر السمط ص ٨٥٠ ، وحواشيه . وصدر البيت :

* حتى لحقْناهُمُ تُعْدِى فوارسُنا *

وتُعْدِى : أى تستحضر خيلها ، يقال : عدا الفرسُ ، وأعديتُه أنا . والقُفّ : الجبل ، والرعن : أنفه ، كما سبق .

(٤) هو الأخطل ، وفرغتُ منه فى أوائل الكتاب .

(٥) فى ب : « وذلك » .



كإغماضِ المُقضِّى – وهو الميِّتُ – عَيْنَه ، فحَذَف المفعولَ به ، وهذا فى المعنى كقوله [(١)] :

تَرَى قُورَها يَغْرَقْنَ فى الآلِ مَرَّةً وآونةً يَخْرُجْنَ مِن غامرٍ ضَحْلِ

فأغْمضَتْ ، كقوله : « يَغْرَقْنَ » ، [ويدُلُّك على أنَّ قولَه : « يَغْرقْنَ »] [(٢)] يريدُ [به] [(٢)] أنه لا يَظْهَرُ للعَيْن ، قولُه :

وآونةً يخرُجْنَ مِن غامرٍ ضَحْلِ

وقال ابنُ الرِّقاع :

وإذا بَدا عَلَمٌ لَهُنَّ كأنَّـه فى الآلِ حينَ بَدَا ذُؤابَةُ عائمِ [(٣)]

أى قد غطَّى الآلُ الجَبَلَ ، فإنّما يَظْهَرُ رأسُه ، كما يَبْدُو رأسُ السَّابِح . وقال أيضا :

إذا عَلَوْا ظَهْرَ حِزْباءٍ تَحامَلَهُمْ آلُ الضُّحَى وإذا ما أَسْهَلُوا غَرِقُوا [(٤)]

تَحامَلَهُمْ : تَحمَّلَهُم . ورَوَى محمدُ بن السَّرِيِّ ، أنَّ الآلَ بالضُّحَى : الذى يَرْفَعُ الشُّخُوصَ ، والسَّرابُ : نصفُ النَّهار ، ويدلُّ على ذلك قولُه :

ورَفَّع الآلُ رأْسَ الكَلْبِ فارْتَفعا

وقولُه :

إذا تنازَعَ جالاَ مَجْهَلٍ قَذَفٍ

فإنَّ منازَعةَ جالَي المَجْهَلِ وجانِبَيْه لأَطْرافِ المُطَّرِد ، إنَّما هو حُدُوثُه فيه ،

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) سقط من ب .

(٣) من هذا البحر والقافية قصيدة لعدىِّ بن الرِّقاع العاملى ، فى ديوانه ص ٧٦ ، وليس فيها هذا البيت .

(٤) وفى ديوانه أيضا قصيدة من بحر البيت وقافيته ، وليس فيها . انظره ص ٦٥ . والحِزْباء : جمع الحِزْب والحِزباءة ، وهى الأرض الغليظةُ الشديدة .



وانْتِساجُه به ، فجعَلَه مُنازَعَةً له ، كما أنَّ العَجَّاجَ فى قوله (١) :

مِن رَصَفٍ نازَعَ سَيْلاً رَصَفَا

جَعَل جَرْىَ الماءِ مِن السَّيْل إلى الرَّصَفِ ، مُنازَعَةً مِن الرَّصَفِ للسَّيْل .

وجَوابُ « إذا » (٢) قولُه : « تَلْوِى الثَّنايا » ، والمعنى : تَلْوِى ثَنايا هذين الجالَيْنِ ، أى الثَّنايا التى تَتَّصِلُ بأَحْقِيها ، أى بأَوْساطِها ، حَواشِىَ هذا الآلِ .

وليُّها له : هو ألاَّ يَطَّرِدَ فيه اطِّرادَه فى المُسْتَوَى . أى يَلْوِى (٣) عن الثَّنايا ، ولا يَطَّرِدُ فيها ، كما يُلْوَى السِّتْرُ عن هذه الأبواب ، فلا يُسْبَلُ على جَمِيعه .

والجُملةُ التى هى قولُه : « والرَّهاءُ المَرْتُ يَرْكُضُه » فى موضع نَصْبٍ على الحالِ ، والعامِلُ فيها معنى الفِعْل ، والمعنى : كأنَّ السَّرابَ ، أو الآلَ راكِضاً الرَّهاءَ ، مَطَرٌ ؛ لأنَّ ذلك يُشَبَّهُ بالماءِ ، ويُظَنُّ إيَّاه .

والأَغراسُ : جميعُ غِرْسٍ ، وهوالماءُ الذى يَخْرُج مع الوَلَد ، فاستعارَه للمَطَر ، أى كأنَّه مَطَرُ سَحابٍ أزْهَرَ ، خرَج ماؤُه ليلاً .

---

(١) ديوانه ص ٤٩٢ ، وإصلاح المنطق ص ٦٥ ، والمعانى الكبير ص ٤٥٢ ، والتهذيب ١٦٤/١٢ ، والمخصص ٩٨/١٠ ، واللسان (رصف) . وقبله :

فشَنَّ فى الإبريق منها نُزَفا

قال ابن قتيبة : « شنّ : صُبَّ فى الإبريق من الخمر نزفاً من الماء . والنزفة : الغرفة . رصَف : حجارة . نازع سيلاً رصفا : أى كأنّ السيل كان فى رصَف فسال منه فى هذا الرصف ، فجعل ذلك منازعته إيّاه . والرَّصَف : حجارة متراصّة » .

(٢) ردَّ هذا البغداديُّ ، فقال : « وقوله : إذا تنازع الخ ، إذا ظرف لقوله « نصَبْتُ » أى : رُبَّ يومٍ نصبتُ له حواجبَ القوم إذا تنازَعَ الخ . وأخطأ مَن جَعَلها شرطيّة ، وجَعَل جوابَها البيت الذى بعدها » الخزانة ١١٠/٤ .

و « نصبت » جاءت فى قول ذى الرمة :

وراكِدِ الشمسِ أَجَّاجٍ نصبْتُ له　　حواجبَ القوم بالمَهْرِيَّة العُوجِ

أى : ورُبَّ يومٍ راكِدِ الشمسِ – أى لا تكاد شمسُه تزول من طُوله – استقبلته بحواجب القوم . والعُوج : التى ضَمَرتْ فاعوَجَّت . والمَهْرِيّة : الإبل المنسوبة إلى مَهْرة بن حيدان .

(٣) فى ب : « تُلْوَى » .

ومثل قوله :

كأنّه والرّهاءُ المَرْتُ يركُضُه

فى أنَّ الفاعلَ يكونُ مرّةً الأرضَ ، ومرَّةً ما يَجْرِى عليها ، قولُه [١] :

فظَلَّ السَّفَا مِن كُلِّ قِنْعٍ جَرَى به　　يُخَزِّمُ أوْتارَ القُيُونِ نَواصِلُهْ

ففاعِلُ « جَرَى » ، مِن قوله : « مِن كلِّ قِنْعٍ جَرَى به » القِنْعُ ، على قِياسِ ما جاءَ مِن قولِه :

مازالَ مُذْ وَجَفَتْ فى كلِّ هاجِرَةٍ　　بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلاَّ وهْوَ مَهْمُومُ [٢]

ألا تَرَى أنَّ فاعِلَ « وجَفَتْ » الأرضُ ، وجَعلَها هى الواجِفَةَ بالأشْعَث ، وإنّما الأشعَثُ هو الواجِفُ فى الأرض ، وهذا كما قالوا : سالَتْ بهم الفِجاجُ ، والمعنى أنهم هُم سالُوا ، وجَرَوْا فى الفِجاج .

ويجُوز على تَرْكِ الاتِّساعِ والقَلْبِ ، أن يكونَ فاعلُ « جَرَى » السَّفَا ، دُونَ القِنْعِ ، كما أنَّ فاعلَ « يَرْكُضُه » المُطَّرِدُ [٣] ، دونَ الرّهاءِ ، ويُبيِّنُ ذلك قولُه [٤] :

وحتَّى رأيْنَ القِنْعَ مِن فاقِئِ السَّفَا　　قد انْتَسَجَتْ قُرْيانُهُ ومَذانِبُهْ

المعنى : قد انْتَسَجتْ قُرْيانُهُ بالسَّفَا ، فانْتِساجُه به جَرْيُه فيه . وإن شئتَ قدَّرْتَ حذْفَ المضاف : انْتَسَجَتْ سَفَا قُرْيانِه .

---

(١) ديوان ذى الرمة ص ١٢٦٢ ، وتخريج القصيدة فى ص ٢٠٣٠ ، ولا تخريج فيه للبيت الشاهد . والسَّفَى : شوكُ البُهْمَى – وهو نبت يشبه السُّنبلِ – والقِنع : مكان مطمئنّ الوسط وما حوله مشرف . ويخزِّم : أى ينتظم ويخترق . والقُيون : جمع القَيْن ، وهو موضع القَيْد مِن الوَظيف – وهو من الحيوان ما فوق الرُّسْغ إلى الساق ، وبعضهم يقول : مقدّم الساق . [ورواية الديوان : العُيُون] . والنواصل : ما نصل من شوك البُهْمَى فسقط .

(٢) تقدم تخريجه قريبا .

(٣) فى ب : « المطرة » تحريف . وراجع الأبيات .

(٤) ديوانه ص ٨٢٩ ، وتخريجه فى ص ١٩٩٨ ، عن كتابنا هذا فقط . وقوله « من فاقِئ السَّفا » يريد ممّا تفقّأ من السَّفا فيه فخرج شوكُه . والقُرْيان : مجارى الماء إلى الرياض ، والمذانب كذلك : مَدْفَعُ الماء إلى الرياض . الواحد : قَرِيٌّ ومِذْنَب . قال أبو نصر : « وقوله : « انتسجت قُريانُه » يقول : الريح هَبَّتْ بالسَّفا فرَكِب مَجارِىَ الماء ، فكأنها نسجَتْه » .



ومِثْلُ قولِ ذى الرُّمَّة :

ما زالَ مُذْ وجَفتْ فى كلِّ هاجِرةٍ

قولُ الشَّمّاخ (١) :

طَوَى ظِمْئَها فى بَيْضَةِ القَيْظِ بَعْدَما جَرَتْ فى عِنانِ الشِّعْرَيَيْنِ الأَماعِزُ

أى بَعْدَ ما جَرَت الأَماعِزُ بالسَّراب ، على ظاهرِ اللَّفظ ، وإن شئتَ قدَّرْتَ حذْفَ المضاف ، فكان التقديرُ : بَعْدَ ما جَرَى سرابُ الأَماعِزِ ، أو آلُهَا ، بِها ، إلاَّ أنَّك حملْتَ اللَّفْظَ على الأَماعزِ ، فأنَّثْتَ على ذلك .

أنشدَ محمدُ بنُ السَّرِيِّ ، لنُصَيْبٍ (٢) :

وقالوا عَهِدْناهُ وفى كلِّ ليلةٍ يَحُلُّ به مِن طالِبِ العُرْفِ راكِبُ

يَحْتَمِل قولُه : « مِن طالبِ العُرْف » أمرين ، أحدُهما : أن يكونَ أراد الجمعَ ، فحَذَف الياءَ (٣) ، لالتقاء السَّاكنين ، مثل : ﴿ مُحِلِّى الصَّيْدِ ﴾ (٤) ، ويكون « الراكبُ » بعضَ الجملةِ ، كما تقولُ : يَحُلُّ به مِن المُعْتَفِين ناسٌ ، والمعنى : فريقٌ راكِبٌ ، أو قَبيلٌ راكِبٌ .

---

(١) ديوانه ص ١٧٥ ، وتخريجه فى ص ٢٠٥ ، وزِد عليه : شرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٦/٧ . والظِّمْء ، بكسر الظاء : قَدْر ما بين الشُّرْبَيْن . وقوله : طوى ظمأها ، أى زاد فيه ، أدخل ظِمأين فى ظِمْء ، حيث اشتدّ الحرّ ، أى جعل الظمأين ظِمأً واحدًا خوفاً من النُّهوض إلى الماء ، فهو أشدُّ لعطشه وعطش راحلته . وبَيْضَةُ القَيْظِ : مُعْظَمُه ، ويقال : قد باض الحَرُّ علينا . والشِّعْرَى : كوكبٌ نَيِّر ، وطُلُوعه فى شدّة الحَرِّ ، والشِّعْرَيان : العَبُور التى فى الجوزاء ، والغُميصاء التى فى الذِّراع . وعِنانُها : أوَّلُها . والأَماعِزُ : جمع الأمعز ، وهى الأَرضُ الغليظةُ ذات الحجارة . وجَرْىُ الأماعز هنا : سَيَلانُها ، وهو كنايةٌ عن السَّراب . راجع شرح أبيات المغنى .

(٢) ديوانه ص ٥٩ ، وتخريجه واختلاف رواياته فى ص ١٤٥ ، ١٦٢ ، وقبله هذا البيت الشهير ، فى مدح سليمان بن عبد الملك :

فعاجُوا فأثْنَوا بالذى أنت أهلُه ولو سكتوا أثنَتْ عليك الحقائبُ

(٣) وهى رواية الديوان :

يُطيف به من طالبِى العرفِ راكبُ

(٤) أول سورة المائدة . وواضح أن تمثيل أبى على بالآية إنما هو لحذف الياء فى النُّطق فقط ؛ فإنها ثابتة فى الرسم . أما فى « طالب » فقد حُذفت نطقاً ورَسْماً .



والآخَرُ : أن يكون الراكبُ هوالطالبَ ، كما تقول : تَلْقَى مِن زيدٍ الأسدَ (١) ، وتَلْقى بعمرٍو شُجاعاً وعالِماً .

و : يأْبَى الظُّلامةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ (٢)

ويكون « طالبُ العُرْفِ » اسمَ (٣) الجِنْس ، فلا يكون واحداً ، ولكنْ كما أنشده أبو زَيدٍ ، من قولِ الراجز (٤) :

إنْ تَبْخَلِي يا جُمْلُ أو تَعْتَلِّى   أو تُصْبِحِى فى الظاعنِ المُوَلِّى

وكما تقول : نِعْمَ الرجلُ ، ونِعم غُلامُ الرجُل ، وفى التنزيل : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا ﴾ (٥) ، ويكون أفردَ « راكباً » لمَّا كان الأوَّلَ فى المعنى ، وإن كان المرادُ به

---

(١) وهذا هو التجريد ، وسبقت شواهده ، وتظهر فى الفهارس إن شاء الله تعالى .

(٢) صدره :

أخو رغائبَ يُعْطيها ويُسألُها

وهو لأعشى باهلة ، من قصيدة تُعدُّ من عيون المراثى ، يرثى بها أخاه لأمّه : المنتشر بن وهب . الأصمعيات ص ٩٠ ، والكامل ١/٥٧ ، والمخصص ١٢/٢٣٠ ، ١٣/٢٢٠ ، والمقتصد ص ١٠٠٩ ، والخزانة ١/١٨٥ ، واللسان (زفر – قفر – نفل) وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، وغير ذلك كثير ، وأنشده أبو على فى البصريات ص ٢٤٨ .

والأخ هنا : بمعنى الملابس والملازم للشئ . والرغائب : جمع رغيبة ، وهى العطايا الكثيرة . والظُّلامة ، بالضم : ما تطلبه عند الظالم ، وهو اسم ما أخذ منك . والنوفل : البحر ، والكثيرُ العطاء . والزُّفَر : السيّدُ الكثيرُ الناصرِ والأهلِ والعُدَّة . وحكى ابن سيدة فى الموضع الأول من المخصص ، عن أبى على ، أن « مِن » فى قوله « منه » للجِنس النفسى ، كقولك : بَلِلْتُ منه بشجاع . وهو التجريد الذى أشرت إليه .

(٣) فى ب : « اسماً للجنس » .

(٤) هو منظور بن مَرْثَد الأسدى . ويقال : منظور بن حَبَّة . قال فى القاموس (نظر) « ومنظور بن حَيَّة راجز ، وحيَّةُ أُمّه ، وأبوه مرثد » . والشطران من أرجوزة ، أوردها أبو العباس ثعلب ، فى مجالسه ص ٥٣٤ – ٥٣٦ ، وإن لم يذكر فيها هذين الشطرين . وهما فى النوادر ص ٢٤٨ ، والأصول ٣/٤٥٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٥٠ ، ٢/٢٦ ، والخزانة ٦/١٣٢ ، ١٣٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٩ ، وأنشدهما أبو على فى البصريات ص ٣٥٩ ، ٧٣٩ ، والعسكريات ص ٢٢٢ ، والشاهد أن « أل » هنا للجنس ، والمراد : الظاعنين المُوَلِّين .

(٥) تقدَّم استشهاده قريباً بهذه الآية الكريمة ، على المفرد الذى يُراد به الكثرة ؛ فإن النعمة هنا مرادٌ بها النِّعَم .



الكثْرةَ ؛ لأنّ الأوَّلَ أيضاً علَى لفظ الواحِدِ ، وقد جاء المفردُ فى الإيجاب ، يُرادُ به الكثْرةُ ، قال (١) :

فقَتْلاً بتَقْتيلٍ وضَرْباً بضَرْبِكُمْ جَزاءَ العُطاسِ لا يَنامُ مَن اتَّأَرْ

وقد قالوا : الجامِلُ ، والباقِرُ (٢) ، وقال عزَّ وجَلَّ : ﴿ فَكُنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ . مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ ﴾ (٣) ، فجاء ﴿ سَامِرًا ﴾ يُراد به الكثْرةُ ، وقال تعالى : ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٤) ، فهو فاعلٌ يُرادُ به الكثْرةُ (٥) .

ومِثْلُ كونِ الراكبِ ، الطالبَ فى المعنى ، قولُ أبى ذُؤَيب ، يصفُ سيلاً :

فمَرَّ بالطَّيرِ منه فاعِمٌ كَدِرٌ فيه الظِّباءُ وفيه العُصْمُ أجْناحُ (٦)

---

(١) هو المهلهل ، كما فى البيان ٣٢٠/٣ ، والتهذيب ١٤٥/١١ (جزى) ، وأنشد من غير نسبة فى الحيوان ٤٧٦/٣ ، والمعانى الكبير ص ١٠١٥ ، والمقاييس ٧٩/٤ .

ويلاحظ أنه لم يرد فى اللسان (جزى) ، مع وجوده فى التهذيب – كما رأيت – والتهذيب من مراجع اللسان الخمسة ، لكنه شرح عبارة « لا يموت من آتّأر » . قال شيخنا عبد السلام هارون ، فى حواشى البيان : « وهو دليل على سقطٍ فى هذا الموضع » . وذكر ذلك أيضا فى كتابه : تحقيقات وتنبيهات فى معجم لسان العرب ص ٣٣٤ .

وقوله : جزاء العطاس ، يريد التشميت ، وهو الدعاء للعاطس بالرحمة والخير . يقول : عَجَّلْنا الأخذ بالثأر ، بقدر ما بين العُطاس والتشميت . وقوله : لا ينام مَن اتأر : أى لا ينام من أدرك ثأره . ورُوى : « لا يموت » أى لا يموت ذكره . وأصل آتّأر : اثتأر .

(٢) الباقر : جماعة البَقَر مع رُعاتِها . والجامل : جماعة الجِمال مع راعيها . فهما اسم جمعٍ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٦ ، ٦٧ . وقوله تعالى ﴿ سامرا ﴾ يعنى – وهو أعلم – سُمَّارًا . والسَّمَر : المسامرة ، وهو الحديث بالليل . قال اللحيانى : « وسمعت العامرية تقول : تركتهم سامرًا بموضع كذا » وجَّهه على أنه جمع الموصوف ، فقال : تركتهم ، ثم أفرد الوصف ، فقال : سامرًا . اللسان (سمر) . وتفسير القرطبى ١٣٧/١٢ . وذكره أبو على ، فى البصريات ص ٣٤٩ ، وانظر حاشيته .

(٤) سورة الأنعام ٤٥ . ودابر القوم : آخر مَن يبقى منهم ويجىء فى آخرهم .

(٥) انظر هذه الحروف التى جاءت على « فاعل » مرادًا بها الكثرة ، فى اللسان (سمر) . وانظر أيضاً الكتاب ٦٢٥/٣ ، والبغداديات ص ٤٧٦ ، والتكملة ص ١٠٨ .

(٦) شرح أشعار الهذليين ص ١٦٨ ، وتخريجه فى ص ١٣٨٦ . وقوله : فمرَّ بالطير : يعنى السيلَ أنه كثير الطير وسيلٌ فاعم : ذو إفعام ، أى ملأ كلَّ شئ . والعُصْم : جمع الأعصم ، وهو الوَعْل ؛ التَّيْس الجبلىّ . والأعصم من الظّباء والوُعُول : الذى فى ذراعه بياض . والمراد أن الظباء والوعول قد جنحت ، أى دنت من الأرض ، ومنه جنحت السفينة : إذا لزمت الأرضَ .



« مَرَّ منه » يريدُ : مِن السَّيل ، والمعنى : مَرَّ هُو ، كقوله :

بنَزْوةِ لِصٍّ بعدَ ما مَرَّ مُصْعَبٌ   بأشْعَثَ لا يُفْلَى ولا هُوَ يُقْمَلُ (١)

وهو الأشْعَثُ .

وأجْناحٌ : جَمْعُ جانِحٍ ، مثلُ صاحبٍ وأصحابٍ ، وقيل : الجانِحُ : المُكِبُّ على وَجْهِه ، وأمَّا قولُ أبى وَجْزَةَ :

وأرَى كريمَكَ لا كَرِيمَةَ دُونَهُ   وأرَى بِلادَكَ مَنْقَعَ الأجوادِ (٢)

فيُقال : جِيدَ الرجلُ ، فهو مَجُودٌ : إذا عَطِشَ ، فمَنْقَعُ الأجواد : أى مَرْوَى العِطاش ، ليس أنَّ الأجوادَ جَمْعُ مَجُودٍ (٣) ، ولكنْ كأنَّه جَعَلَ الواحدَ جائداً ، فاعِلاً ، على معنى النَّسَب ، كلابِنٍ وتامِرٍ ، أى ذو عَطَشٍ ، ثم جمعه على أفعالٍ ، كأصحابٍ .

وقال أبو حَيَّةَ النُّميرىّ ، يصفُ حِماراً :

إذا رَيْدَةٌ مِن حيث ما نَفَحتْ لَهُ   أتاهُ بِرَيَّاها خَلِيلٌ يُواصِلُهْ (٤)

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) وكذلك نُسِب لأبى وجزة ، فى المعانى الكبير ص ٥٣٨ ، وأُنشد من غير نسبة فى التهذيب ٢٣٩/١٠ ، واللسان (كرم) ونُسِب لأبى وجزة ، فى التكملة ١٣٤/٦ ، برواية :

وأرى بلادك مَنْقَعًا لجوادِى

وكلُّ شيءٍ يكرُم عليك فهو كريمك وكريمتك . والكرَيمةُ : الرجلُ الحسيب ، يقال : هو كريمةُ قومِه . قال ابن قتيبة : « أى من أكرمته فليس تدَّخر عنه كريمةً من مالك » . وتفسير « منقع الأجواد » الذى ذكره أبو على ، هو من كلام ابن قتيبة .

(٣) عبارة ابن قتيبة : « فكأنه من الجمع الذى جاء على غير واحده ، يعنى الأجواد » .

(٤) جاءت القافية فى أ : « يوامِرُهْ » . وأثبتُّها كما جاءت فى ب ، ومراجع التخريج .

وهذا البيت مع بيت قبله ، وهو قوله :

أذلك أم ذَبُّ الريادِ خِلالَـه   لِوًى وكثيبٌ مزبئرٌّ خمائلُـهْ

ذكرهما جامع شعر أبى حية النميرى ، عن سمط اللآلى ، والذى فى السمط البيت الأول وحده [راجع مجلة المورد العراقية — العدد الأول من المجلد الرابع ص ١٤٦ — سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م] والبيت الشاهد فى شرح الكافية الشافية ص ٩٣٨ — عن أبى على — والمغنى ص ١٣٢ ، وشرح أبياته ١٤٨/٣ — ١٥٠ — وحكى البغدادى كلام أبى على فى هذا الكتاب ، وكذلك صنع فى الخزانة ٥٥٤/٦ ، ٥٥٩ — والمقاصد النحوية ٣٨٦/٣ ، والهمع ٢١٢/١ ، واللسان (ريد) .



يقال : رِيحٌ رادَةٌ ، ورَيْدَةٌ ، ورَيْدانَةٌ ، لِلَّين [١] . ورَيَّاها : رِيحُها ، وخَليلٌ : يعنى أنفَه . يقول : تأتيه الرِّيحُ ؛ لتَنَسُّمِه إيَّاها بأنفِه .

فإذا هذه : التى هى ظَرْفٌ مِن الزَّمان ؛ لأنَّ المعنى : إذا نَفَحتْ رِيحٌ تَنسَّمها ، وإذا كان كذلك ، كانت « رَيْدةٌ » مرتفعةً بفعلٍ مُضمَرٍ ، تفسيرُه [٢] « نَفحَتْ » ، مِثل : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [٣] ونحوِ ذلك ، و « مِن » متعلّقةٌ بالمحذُوف الذى فَسَّره « نَفحتْ » ، وما أُضِيف إليه « حيثُ » محذوفٌ [٤] ، كما يُحذَفُ ما يُضافُ إليه « إذْ » فى « يومئذٍ » للدَّلالةِ عليه ، وأنه قد عُلِم أنَّ المعنى : إذا نَفَحتْ من حيثُ ما نَفَحتْ ، ومثلُه [٥] فى حَذْفِ ما أُضِيف إليه « حيثُ » ما حكاه أحمدُ بن يحيى : « من حيثُ وليس » [٦] .

ومِثلُ حذفِ الفِعْل ، الذى تقتضيه « إذا » هنا ، ما جاء من حذفِ الفعلِ ، الذى تقتضيه « لو » فى قول الشاعر .... [٧] .

وإن شئتَ قلت : إنَّ « حيثُ » مضافةٌ إلى « نَفحتْ » ، و « رَيْدةٌ » مرتفعةٌ بفِعلٍ

---

(١) هكذا فى أ ، وشرح أبيات المغنى . وفى ب : « اللّين » . وفى الخزانة « اللّينة » . وكل هذا من كلام أبى على ، كما سبق . وفى اللسان : « ليّنة الهبوب » .

(٢) فى ب : « يفسّره » .

(٣) أول سورة الانشقاق .

(٤) وهذا المحذوف جملة معوَّضٌ منها « ما » والتقدير : من حيث هَبَّت .

(٥) من هنا إلى قوله : « الشاعر » سقط من الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، فيما حكاه البغدادى من كتابنا .

(٦) يقال : « خذه من حيث وليسا » و « جِئْ به من حيث وليسا » . الخصائص ١٢٣/٣ ، وسر الصناعة ص ٦٧٧ ، ٧١٩ .

(٧) هكذا فى النسختين بدون ذكر الشعر . وكُتب بحاشية أ « كذا فى الأصل » ، أمّا فى ب فقد اتّصل الكلام دون فاصل ، أو تنبيه على هذا السقط . والبيت الذى يستشهد به النحاة هنا ، هو قول جرير :

لو غيرُكم علق الزبير بحبلـه ... أدَّى الجِوارَ إلى بنى العوَّامِ

فغير هنا مرفوع أو منصوب بتقدير فِعل . ويستشهدون أيضا بما جاء فى المثل : « لو ذاتُ سِوارٍ لطمتنى » فهو فى تقدير : لو لطمتنى ذاتُ سوار . راجع المقتضب ٧٨/٣ ، والأصول ٢٦٨/١ ، والمغنى ص ٢٦٨ ، والهمع ٦٦/٢ ، وفى شرح أبيات المغنى ٧٧/٥ شواهد أخرى من الشعر .



مضمَرٍ ، دلَّ عليه « نَفحتْ » ، وإن كان قد أُضيف إليه « حيث » ، كما دَلَّ [١] الفعلُ الذى فى صِلَةِ « أنَّ » فى قولك : « لو أنَّك جئتنى لأكرمتُك » ، وأغْنَى عنه ، فكذلك هذا الفِعلُ ، المضافُ إليه « حيث » ، أغْنَى عن ذلك الفِعلِ ، لمَّا دَلَّ عليه ، كما قلنا فى « لَوْ » ألا تَرَى أنَّ المضافَ إليه ، مِثلُ ما بعدَ الاسمِ الموصولِ ، فى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يَعْملُ فيما قبلَه ، ومع ذلك فقد أغْنَى الفِعلُ الذى فى صِلةِ « أنَّ » عن الفِعل الذى تقتضيه « لَوْ » ، وإن كان قبلَ الصِّلة ، فكذلك الفِعلُ المضافُ إليه « حيث » [أغنى عن ذلك الفِعل] [٢] .

وقال ابنُ كُراعٍ [٣] :

وإذا الرِّكابُ تكلَّفَتْها عَطَّفَتْ ... ثَمَرَ السِّياطِ قَطُوفَها ووَساعَها

الرِّكابُ : واحِدُها [٤] راحِلَةٌ ، كما أنَّ النِّساءَ واحِدُها [٥] امرأةٌ ، والتقدير : إذا تَكلَّفَ أصحابُ الرِّكابِ هذه الناقةَ ، أى سَيْرَها ، وتكلُّفُهم لسيرِها إنما هو أن يُريدوا منهُنَّ أن يَسِرْنَ كسَيْرِها .

وإن شئتَ لم تُقدِّرْ حذْفَ المضافِ ، وتركْتَ الكلامَ على ظاهرِه .

وقولُه : « عَطَّفَتْ » أى عطَّفَتْ هذه الناقةُ ، ففاعلُ « عطَّفَتْ » ضميرُها ، أى عطَّفَتْ هذه الناقةُ ثَمَرَ السِّياط ، القَطُوفَ والوَساعَ ؛ لأنهنَّ يُقصِّرْن عن سيرِهنَّ [٦] ، فيُضرَبْن حتى يَلْحَقْنَ [بها] [٧] ، فلمّا ضُرِبْنَ مِن أجْلِها ، جَعل ضَرْبَهم إيَّاهُنَّ ضَرْباً مِنها لَهُنَّ ،

---

(١) فى الخزانة : « كما دلَّ عليه الفعل ... » وما فى النسختين مثله فى شرح أبيات المغنى . وانظر الموضع المذكور من المقتضب وحواشيه .

(٢) سقط من أ ، والخزانة ، وشرح أبيات المغنى .

(٣) سويد بن كُراع . وكراع : اسم أمّه . واسم أبيه : عُمَيْر . والبيت فى المعانى الكبير ص ٨١ ، والتهذيب ١٨٣/٢ ، والأساس (عطف) . وليس فى اللسان ، فى هذه المادة ، مع وجوده فى التهذيب ؛ وثمر السِّياط : أطرافُها . قال الأزهرى : « وإنما تُضرَب بالثمر ؛ لأنها لا تُدْرَك فتُضرب بالسِّياط . والقطوف من الدوابّ : المتقارب الخَطْو البطىء . والوَساع ، بفتح الواو ، يقال ذلك للجواد ، إذا كان ذا سَعةٍ فى خطوه ، وناقةٌ وَساع : واسِعَةُ الخَلْق .

(٤) فى ب « واحدتُها » .

(٥) فى ب : « الواحدة منهن » .

(٦) هكذا فى النسختين ، ولعله : « فى سيرهنّ » ، أو « عن سيرها » .

(٧) تكملة من ب . وهذا تفسير أبى على للبيت ، وذهب العلاّمة عبد الرحمن بن يحيى المعلّمى اليمانى ، =

كما يقولُ القائلُ ، إذا ضُرِبَ مِن أجْلِ زيدٍ : ضَرَبني زيدٌ ، فالناقةُ ضميرُها فاعلُ « عطَّفَتْ » ، وتَعدَّى « عَطَّفَتْ » إلى مفعولَيْن ، كما يتعدَّى : ردَّيْتُ زيداً ثَوْباً ، إلى مفعولَيْن ؛ لأنَّ العِطافَ الرِّداءُ ، فيما فُسِّر .

ومِثلُ ذلك ، فى أنَّه لمَّا ضَرَبها بالسَّوطِ ، جعلَه رِداءً لَها ؛ لوُقُوعِ الضَّربِ مَوْقعَ الرِّداء ، وإن لم يكن رِداءً فى الحقيقة ، قولُ الرَّاجز :

يَمْطُو مِلاطاهُ بحمراءَ فَرِى ... وإنْ تَأَبَّاها تَرَدَّى الأَصْبَحِى (١)

ومثلُه قولُ الآخَر (٢) :

إيَّاكِ أنْ تَوَشَّحِى بالأَصْبَحِى

ومثلُه فى أحدِ التفسيرين قولُه :

وداهيــةٍ جَرَّهـا جارِمٌ ... جَعلْتَ رِداءَكَ فيها خِمارا (٣)

= مذهباً آخر فى تفسير « التكلف » فى البيت ، فقال فى حواشى المعانى : « المعنى أن هذه الناقة إذا تكلَّفتْها السياط ، أى إذا ضُرِبت بها من دون حاجة ، أفرطت فى سرعة العَدْو ، فيحتاج أصحاب الركاب الأخرى إلى الإفراط فى ضرب ركابهم ، فتصير ثمر السياط – والمراد بها هنا سيورها – كالمعاطف لتلك الركاب ، أى أنها تلتوى عليها التواء المعاطف على أكتاف الرجال ، فكأن هذه الناقة هى التى فعلت ذلك بالركاب ، إذ هى السبب » .

(١) الشطران فى البصريات ص ٨٠٧ ، أنشدهما أبو علىّ شاهدًا على أن حرف الروىّ هنا الياء ، ولذلك لا يجوز حذفه . يريد أن الياء إذا كانت ياء نسبة لم يجز حذفها ، فإذا كانت ياء إطلاق جاز حذفها . وهما فى التهذيب ١٠٤/٧ ، والتكملة ٤٩٨/٢ ، واللسان (خضر) ، برواية « خضراء فرى » والخضراء : هى الدلو التى استقى بها زماناً طويلا حتى اخضرت . وفرِىّ ، بتشديد الياء ، من صفة الدلو . يقال : دلوٌ فرىٌّ : أى كبيرةٌ واسعة ، كأنها شُقَّت ، من قولهم : جلد فرىّ ، أى مشقوق . وقوله « يمطو » من المطو ، وهو المَدُّ ، يقال : مطا الشئَ مَطْواً : أى مدَّه . والمِلاطان : الكتفان ، وقيل : العضدان ، وقيل : الجنبان . والأصبحى : السوط ، منسوب إلى ذى أصبح ملكٍ من ملوك حمير ، وإليه تُنسَب السِّياط الأصبحية .

وقد ورد هذان الشطران ضمن أشطار خمسة ، فى ألفاظ ابن السكيت ص ١٣٨ ، فى وصف مُسْتقٍ من بئر . وانظر الجمهرة ١١٠/٢ .

(٢) لم أعرفه .

(٣) البيت بهذه الرواية فى اللسان (ردى) منسوباً إلى الخنساء . وهو فى ديوانها (أنيس الجلساء) ص ١٠٢ ، ورواية الصدر فيه :

وهاجرةٍ صاخِدٍ حَرُّها =



أى جعلْتَ رداءَكَ فيها سيفاً ، ضرَبْتَهم [١] به ، أى جعلْتَه موضعَ الخِمار ، كما جعلْتَ السَّوطَ موضعَ الرِّداء ، وقد يكون على هذا ، قولُه عزَّ وجلَّ : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٢] أى اجعلِ الإنذارَ بالعذابِ [٣] مكانَ البِشارة .

والتفسيرُ الآخَرُ فى البيت : أنه تَعَمَّم بالرِّداءِ [٤] ؛ للتَشمُّرِ ، والجِدِّ فى أمرِه ، كقول النابغة [٥] :

يَحُثُّ الحُداةَ عاصِباً بردائِهِ ... يَقِى حاجِبَيْهِ ما تُثيرُ القَنابِلُ

ومثلُ قولِ ابنِ كُراعٍ ، قولُ رؤبةَ ، إلاَّ أنه يعنى فَرساً :

ناجٍ يُعَنِّيهِنَّ بالإبعاطِ ... إذا استَدَى نَوَّهْنَ بالسِّياطِ [٦]

= والصاخدة : الشديدة الحرّ ، ترثى أخاها صخراً .

وهو برواية أبى على ، من غير نسبة ، فى البيان والتبيين ٣/١٠٤ ، وكذلك فى أصل المعانى الكبير ص ٤٨٠ ، ١٠٧٨ . والعَجُز من غير نسبة فى المجمل ص ٤٢٩ . وقد جاء عجز البيت فى شعر الأعشى ، من قصيدة يمدح فيها قيس ابن معد يكرب ، وذلك قوله :

ويومٍ يُبيلُ النِّساءَ الدِّما ... جعلتَ رداءَك فيها خِمارا

ديوانه ص ٥١ – ويُبيل : مِن البَوْل ، أى إن هذا اليوم من شدّته يجعل النساء يَبُلْن دَماً . فهذه ثلاثةُ صُدُورٍ لعَجُزٍ واحد .

(١) فى ب : « تضربهم » .

(٢) سورة آل عمران ٢١ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٣) فى أ : « العذاب » .

(٤) هذان التفسيران من توجيه ابن قتيبة ، راجع الموضعين المذكورين من المعانى .

(٥) ديوانه ص ١١٩ ، يرثى النعمان بن الحارث بن أبى شمر الغَسّانى . والبيت فى الموضعين السابقين من المعانى ، وصدره فى اللسان (جلز) .

وجاء فى أ : « يحث العداة » ، وفى ب : « الغذاة » ، وأثبت رواية الديوان ، والمعانى ، واللسان . والحداة : الذين يسوقون الإبل ، أى يعجلهم ويأمرهم بشدّة السَّوق . ويقى حاجبيه ، أراد يقى وجهه ، فلم يطاوعه النظم ، وسَهَّل ذلك أن الحاجبين متّصلان بالوجه . وتثير : تستخرج وتبعث ، يعنى الغُبار . والقنابل : جماعة الخيل ، واحدها قنبلة .

(٦) ديوانه ص ٨٧ – وفيه بين الشطرين شَطْر – والمعانى الكبير ص ٨٠ ، واللسان (بعط – سدى) .



أى إذا اشتَدَّ جَرْيُه فعَرِقَ ، نَوَّهَ أصحابُ غَيْرِها بالسِّياطِ ، ليَلْحقْنَه ، فحذَفَ المضافَ .

وقال القُطامِيُّ (١) :

إذا التَّيَّازُ ذو العَضَلاتِ قُلْنا إلَيْكَ إلَيْكَ ضاقَ بها ذِراعا

فاعل « ضاقَ » (٢) « التَّيَّازُ » المتقدّمُ ذِكْرُه ، و « ضاقَ » جواب « إذا » ، و « التَّيَّازُ » يرتفع بفعلٍ مُضْمَر ، يُفسِّره « قُلْنا » ، التقديرُ : إذا خُوطِبَ التَّيَّازُ ، و « قُلْنا » معناه : قُلْنا له ، وهو مُفَسِّرٌ لخُوطِبَ أو كُلِّم ، ونحوِ ذلك ، ممَّا يُفَسِّره قُلْنا له .

ورَفْعُ « التَّيَّازِ » (٣) كإنشادِ مَن أنْشَد :

إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ (٤)

= والناجى : السريع . والإبعاط : أن تكلّف الإنسان ماليس فى قوّته . والإبعاط : الإبعاد ، وروى عن الفراء ، أنه قال : يبدلون الدال طاءً ، فيقولون : ما أبعط طارك ، يريدون : ما أبعد دارك . واستدى : فسَّره ابن قتيبة بقوله : « عَرِق ، وهو افتعل مِن السَّدَى ، وهو النَّدَى » – وهو ما ذكره أبو على – وجعله فى اللّسان مِن : سَدَا يديه سَدْوًا ، واسْتَدَى : مَدَّ بهما . ثم أنشد الرجز ، وقال : إذا سَدَا هذا البعيرُ حَمَلَ سَدْوُه هؤلاء القوم على أن يضربوا إبلهم ، فكأنهنّ نَوَّهْنَ بالسِّياط لمَّا حَملْنهم على ذلك .

(١) ديوانه ص ٤٠ ، والمقرب ١٣٦/١ ، وشرح الجمل ٢٨٦/٢ ، والخزانة ٣٣/٣ – استطرادًا عن كتابنا – واللسان (تيز – ألا) . وفى الموضع الأول كلام جيّد لابن برّى ، فانظره .

والتَّيَّاز من الرجال : القصير الغليظ ، المُلزَّز الخَلْق ، الشَّديدُ العَضَل ، مع كثرة لحم فيها .

(٢) فى الخزانة : « ضميرُ التياز » . والبغدادى ينقل عن كتابنا كما ذكرتُ لك ، وقد زاد كلمة « ضمير » كما ترى ليجرىَ الكلام على سَنَن النحاة فيما اعتادوه من إجراء الإعراب ، لأن ظاهر كلام أبى علىٍّ يُجيز تقدّم الفاعل على الفعل ، وليس الأمر هكذا ، لأن أبا على يريد أن فاعل « ضاق » ضمير « التياز » ، وقد تقدّم له شبيه هذا ، فى قول أوس ابن حجر :

كأن جديد الأرضِ يبليك عنهمُ تقىُّ اليمين بعد عهدك حالِفُ

قال : « وفاعل يبليك : جديد الأرض » . وقد قلتُ هناك : إنه يريد الضمير المستتر فى « يبليك » العائد على « جديد الأرض » .

(٣) فى ب : « ورفَعَ التيّازَ » بنصب التياز على المفعولية .

(٤) تمامه :

فقام بفأسٍ بين وصليك جازِرُ =

والمعنى : ضاقَ ذَرْعُ التَّيَّازِ بأَخذِ هذه الناقةِ ؛ لأنه لا يَضْبِطُها ، مِن شِدَّتها ونَشاطِها ، فكيف مَن هو دُونَه ؟

ومَن أنْشَد :

إذا ابنَ أبى موسى بِلالاً

بالنَّصب ، نَصَب « التَّيَّازَ » أيضاً ؛ ألا تَرَى أنَّ « لَهُ » المقدَّرَ حَذْفُه ، فى موضع نَصْبٍ ، فإذا كان كذلك ، كان بمنزلةِ : إذا زيداً مَرَرْتَ به جِئتُكَ ، ويُقَوِّى إنشادَ مَن أنشدَ :

إذا ابنُ أبى موسى بِلالٌ

بالرفع ، قولُ لَبِيد [(١)] :

فإن أنت لم ينفَعْكَ عِلمُكَ فانْتسِبْ ... لعلَّك تَهْـديكَ القُـرونُ الأوائـلُ

ألا تَرَى أنَّ « أنت » يرتفعُ بفِعْلٍ فى معنى هذا الظَّاهِر ، كأنَّه لو أظْهرتَه : فإن لم تنتفِعْ . ولو حُمِل [(٢)] « أنت » على هذا [الفعل] [(٣)] الظاهر ، الذى هو « يَنفَعْك » ، لوجب أن يكونَ موضعَ « أنت » إيّاكَ ؛ لأنّ الكافَ الذى هو سببُه هى مفعولةٌ منصوبة .

= وهو لذى الرمة ، من قصيدته التى يمدح بها بلال بن أبى موسى الأشعرى . ديوانه ص ١٠٤٢ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٢ ، وزد عليه : التبصرة ص ٣٣٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣١١/١ ، وشرح أبيات المغنى ٩٠/٥ . وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤٦٣ .

والوِصل ، بكسر الواو : المفصل ، وهو ملتقى كلِّ عظمين ، وهو واحد الأوصال ، والمراد بوصليها : المفصلان اللذان عند موضع نحرها . والجازر : اسم فاعل ، مِن جَزَر الناقة ، إذا نحرها ، وهو فاعل قام . وقوله « فقام بفأس » هو جواب إذا ، ودخلت الفاء على الفعل الماضى ؛ لأنه دعاء ، كما تقول : إن أعطيتنى فجزاك الله خيرا ، ولو كان خبراً لم تدخل الفاء .

ورفع « ابن » إنما يكون على تقدير فِعل مبنى للمفعول ، هو « بُلِغ » فيكون « ابن » نائبَ الفعل لهذا الفعل المحذوف . و « بلال » على هذا يكون مرفوعاً ؛ لأنه بدلٌ من « ابن » أو عطف بيانٍ له . قال البغدادى : « وقد رأيته مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر ، لأبى على الفارسى ، إحداهما بخط أبى الفتح عثمان بن جنى » الخزانة ٣٣/٣ ، وشرح أبيات المغنى .

(١) ديوانه ص ٢٥٥ ، وتخريجه فى ص ٣٨٩ ، وزد عليه : شرح الكافية الشافية ص ٦٢٦ ، وشرح الجمل ٣٧٣/١ .

(٢) فى ب : « حملتَ » . وما فى أ مثله فى الخزانة ٢٥٤/٢ ، ٣٤/٣ ، عن كتابنا .

(٣) سقط من أ .



فهذا البيتُ يُقوِّى إنشادَ مَن أنْشَد :

إذا ابنُ أبى موسى

بالرفع ، على إضمار فعلٍ ، فى معنى [١] المضمَرِ ، غيرِ الظاهرِ نفسِه .

وقال الفرزدق [٢] :

إذا هو أعْطَى اليومَ زادَ عَطاءَه على ما مَضَى منه إذا أصبَحَ الغَدُ

تقديره : زادَ الغَدُ عطاءَه ، علَى ما مضَىَ منه . وتقدير : زاد عطاءَه الغَدُ ، على وجهين ، أحدُهما : زادَ صاحبُ الغَدِ ، أو : زادَ الغَدُ ، والمعنى : فى الغَدِ ، فاتَّسَع ، وجَعَل الظَّرفَ مفعولاً به ، فجعَلَه فاعِلاً ، على ذلك ، وعلَى أحدِ الوَجْهين : نهارُك صائمٌ [٣] .

وجوابُ « إذا » الأُولَى ، قد سَدَّ مَسَدَّ جَوابِ « إذا » الثانيةِ ، ومِثْلُ ذلك فى الجوابِ قولُه [٤] :

إذا سعدُ بنُ زَيدِ مناةَ سالَتْ بأكثَرَ فى العَديدِ مِن التُّرابِ
رأيتَ الأرضَ مُغْضِيةً [٥] لسَعْدٍ إذا فَرَّ الذَّليلُ إلى الشِّعابِ

فجوابُ « إذا » الأُولى ، سَدَّ مَسَدَّ جوابِ « إذا » الثانية ، ومثلُ ذلك قولُه [٦] :

إذا عَدَّ قومٌ مَجْدَهُمْ وبُيُوتَهُمْ فضَلْتُمْ إذا ما أكْرَمُ الناسِ عُدِّدُوا

وقال [٧] :

جَرَى ابنُ أبى العاصى فأحْرَزَ غايةً إذا أُحْرِزَتْ مَن نالَها فهْوَ أمْجَدُ

---

(١) هكذا فى النسختين . والذى فى الخزانة : « فى معنى الظاهر نفسه » . وقد سبق تقدير هذا الفعل المضمر .

(٢) ديوانه ص ١٧٤ ، يمدح عمر بن الوليد بن عبد الملك . وفى الديوان « عطاؤه » وبه يفوت الاستشهاد .

(٣) راجع الكتاب ٣٣٧/١ ، والأصول ٢٥٥/٢ .

(٤) ديوانه ص ٣٥ .

(٥) فى النسختين : « مغضبة » بالباء الموحدة ، وأثبتُّه بالياء التحتية من الديوان ، والنقائض ص ١٠٢٨ ، وفيها : « مغضية أى ملأى بهم خاشعة ، قال : لأن المُغْضِىَ يُغضى لمن فوقه » وفى الديوان والنقائض أيضا : « بسَعْدٍ » .

(٦) ديوانه ص ١٧٦ .

(٧) ديوانه الموضع السابق .

الفاءُ من جواب « إذا » محذوفةٌ ، التقدير : إذا أُحْرِزَتْ فَمَن نالَها .

والفاءُ فى قوله : « فهْوَ أمْجَدُ » على حَدّ التى فى قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (١) .

و « أمْجَدُ » يجوز أن يكون بمعنى ماجِدٍ ، ويجوز أن يكون المعنى : فهو أمْجَدُ مِمَّن لم يَنَلْها .

وأنشد سيبويه (٢) ، لِعمرانَ بنِ حِطّانَ :

ولِى نَفْسٌ أقولُ لَها إذَا ما تُنازِعُنِى لعَلِّى أوعَسانِى

وأنشَدَ لرؤبَةَ :

يا أَبَتا علَّكَ أو عَساكا (٣)

قال : الكافُ منصوبةٌ (٤) . قال : ولو كانت الكافُ مجرورةً ، لقال : عَساىَ ، ووَجْهُ ذلك : أنَّ « عسى » لمَّا كانت فى المعنى بمنزلةِ « لَعلَّ » ، وقال : « لعَلَّ وعَسى طَمَعٌ وإشفاقٌ » (٥) ، فتقارَبا ، أجْرَى « عَسَى » مُجْرَى « لعَلَّ » ؛ إذ كانت غيرَ متصرِّفةٍ ، كما أنَّ « لعَلَّ » كذلك ، فَوافَقتْها فى العَمَلِ ، حيث أشبَهتْها فى المعنى ، والامتناعِ مِن التصرُّف .

---

(١) سورة البقرة ٢٧٤ . ويريد أبو على أن الذى جوَّز دخول الفاء على الخبر هنا – ولا يجوز : زيد فمنطلق – أن المبتدأ هنا موصولٌ بالفعل ، ففى الكلام معنى الشرط والجزاء ؛ لأن المعنى : من ينفق ما له فله أجره عند ربه . راجع الإيضاح ص ٥٥ ، مع حاشيته ، ومعانى القرآن للأخفش ص ١٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢ ، والشاهد فى شعر الخوارج ص ٢١ ، وتخريجه فى ص ١٥٤ ، وزد عليه : المقتضب ٧٢/٣ ، والخصائص ٢٥/٣ ، والمقرب ١٠١/١ . وانظر أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وحاشيته ، ففيها كلام عن رواية البيت .

والمعنى : إذا نازعتنى نفسى إلى أمرٍ من أمور الدنيا خالفتُها ، وقلت : لعلّى أو عسانى أتورَّط ، فأكُفُّ عما تدعونى إليه نفسى .

(٣) سبق تخريجه فى أوائل الكتاب . وقد نقل البغدادى كلام أبى على هذا ، فى الخزانة ٣٦٣/٥ .

(٤) قال سيبويه : « والدليل على أنها منصوبة ، أنك إذا عنيتَ نفسَك كانت علامتُك نى » يريد أن النون والياء علامة المنصوب ، كما تقول : إننى ، وأكرمنى .

(٥) الكتاب ٢٣٣/٤ . وكلام سيبويه هذا ، انتزعه أبو على من موضعٍ آخر من الكتاب ، غير الموضع الذى تكلم فيه سيبويه على « عسى » . ولذلك ظن شيخنا عبد السلام هارون أن كلمة « وقال » فى هذا السياق مقحمة ، فيما حكاه البغدادى من كلام أبى على . راجع الحاشية (٢) من الموضع المذكور من الخزانة .



فإن قلت : إذا صارتْ بمنزلِتِها لهذا الشَّبَه ، فما المرفوعُ بها ، وهى إذا صارت بمنزلةِ « لَعلَّ » اقْتَضَى (١) مرفوعاً ، لا مَحالةَ ؛ لأنّه لا يكون المنصوبُ فى هذا النَّحو بلا رافِع (٢) ؟

قيل : إنَّ ذلكَ المرفوعَ الذى تَقْتضِيه محذوفٌ ، ولم يمتنعْ أن تحذِفَه ، وإن كان الفاعلُ لا يُحذَف ؛ لأنَّها إذا أشْبَهتْ « لَعَلَّ » جازَ أن (٣) يُحْذَفَ ، كما جازَ حذْفُ خبرِ هذه الحُروف ، من حيث كان الكلامُ فى الأصل ، الابتداءَ والخَبَر ، فحذَفْتَ ، كما تَحْذِفُ أخبارَ المبتدأ (٤) ، وكذلك المرفوعُ الذى تقتضيه « عَسى » حُذِف على هذا الحَدِّ ، كما حُذِف الخَبرُ من « لَعلَّ » ، فى قوله : « عَلَّكَ أو عساكا » ، وقوله : « لعَلِّى أو عسانِى » ، وكما حُذِف فى :

إنَّ مَحلاً وإنَّ مُرْتَحلاً (٥)

وكما حُذِف الخبرُ ، فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٦) ، لا كما يُحذَفُ الفاعل .

---

(١) هكذا فى النسختين ، والمراد : « اقتضى ذلك » ونحوه . وهو أسلوب أبى على . ولكن البغدادىّ غيَّره إلى « تقتضى » ؛ وسيأتى ما يقوِّيه .

(٢) فى الخزانة « مرفوع » . وهو أشبه .

(٣) فى الخزانة : « جاز أن تحذف خبر هذه الحروف ... » .

(٤) فى الخزانة : « المبتدءات » .

(٥) تمامه :

وإن فى السَّفْر ما مَضَى مَهلاَ

وهو للأعشى . ديوانه ص ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، والأصول ٢٤٧/١ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٣٤٩/١ ، وسرّ الصناعة ص ٥١٧ ، والتبصرة ص ٢١١ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٢١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٢/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٤/٨ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٢١٢/١ ، وشرح الجمل ٤٤٣/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، ورصف المبانى ص ٢٠٠ ، ٣٦٦ ، والمغنى ص ٨٢ – ومواضع أخرى ذكرها المحقق – ، وشرح أبياته ١٦١/٢ – وانظر فهارسه ، والخزانة ٤٥٢/١٠ ، وغير ذلك مما تراه فى حواشى ما ذكرتُ . وأنشده أبو على ، فى البغداديات ص ٤٣٠ .

والخبر المحذوف هنا ، تقديره : إن لنا محلاً فى الدنيا ماعِشْنا ، وإن لنا مرتحلاً إلى الآخرة . والمحلّ والمرتحل : مصدران ميميان ، بمعنى الحلول والارتحال ، أو اسما زمان ، أى وقت حلول ووقت ارتحال . والسَّفْر : المسافرون . والمهَل ، بالتحريك : السَّبْق والتقدّم . وأراد بالسَّبق هنا عدم الرجوع . وفى الخزانة مزيد شرح .

(٦) سورة الحج ٢٥ . وتقدير الخبر المحذوف هنا : إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا وخسِرُوا . وقيل غير ذلك . راجع إعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/٢ ، والمشكِل لمكى ٩٥/٢ ، وحواشيه .



ويُقوِّى ذلك أنَّهم قد قالوا : « عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسا » (١) ، فجَعلوها بمنزلةِ (٢) ما يدخُل على الابتداء والخبر .

وممَّا يُقوِّى حذْفَ ذلك ، لهذه المُشابَهة ، وأنَّ حذْفَه لا يمتنعُ ؛ من حيث امتنع حذْفُ الفاعلِ : أنَّ « ليس » لمَّا كانت غيرَ متصرِّفة ، صارتْ عينُها بمنزلةِ « ليت » فى السُّكون ، ولم يكن فى يائها الكَسرُ والسُّكونُ ، كما كان فى « صَيِدَ » .

ويكون ذلك المحذوفُ غائباً (٣) ، كأنَّه : عساكَ الهالِكُ ، أو عساكَ هو .

فإن قلت : فإن جاء شئٌ بعدَ شئٍ ، مِن هذه الأبيات التى تُشْبه ما ذُكِر مِن : عساك تَفْعلُ ، ولعَلِّى ، أو عسانى أخْرُجُ ، فما يكون الفاعلُ على قولِه ؟

قيل : أمَّا علَى ما ذَهَب إليه ، من أنه بمنزلةِ « لَعلَّ » ، فلا نَظَرَ فيه ، ويكون بمنزلة : لعلَّك تخرُجُ ، والقولُ فيه كالقولِ فيه .

وأمَّا علَى القولِ الآخَر ، الذى رأيناه غيرَ ممتنع ، فهو أشْكَلُ ؛ [لأنَّ الفاعلَ] (٤) لا يكون جملةً ، فإن شئتَ قلتَ : إنّ الفِعلَ فى موضع رفعٍ ، بأنّه فاعِلٌ ، (٥) وكأنَّه أراد : عَسانى (٦) أن أَخرُجَ ، فحذَفَ « أنْ » وصار « أنِ » المحذوفةُ (٧) فى موضعِ رفع ،

---

(١) الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ ، ومجالس ثعلب ص ٢٠٩ ، ٣٠٧ ، والأصول ٢٠٧/٢ ، والخصائص ٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤٥١ ، والمغنى ص ١٥٢ ، والخزانة ٣١٦/٩ ، واللسان (غور - بأس - عسا) .

والغوير : ماءٌ لكلب بأرض السَّماوة بين العراق والشام . وهو مصغَّر غَوْر ، أو غار . والأبْؤس : جمع بُؤْس ، وهو الشدة . والمثل يُضرب للرجل يتوقَّع الشرَّ من جهةٍ بعينها . ويُنْسَب إلى الزَّباء ، وإلى غيرها ، وفى مورده خلاف تراه فى الخزانة ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال ١٧/٢ . وذكره أبو على ، فى الإيضاح ص ٧٦ ، والبغداديات ص ٣٠١ ، وجاء فى العسكريات ص ١٤٦ ، برواية « عاد الغُوير أبؤسا » ولم أجد هذه الرواية .

(٢) أى بمنزلة « كان » .

(٣) هكذا فى أ ، والخزانة . وفى ب « عاميا » .

(٤) تكملة من ب ، والخزانة .

(٥) زدت الواو ، من ب ، والخزانة .

(٦) فى أ : « عساى » .

(٧) هكذا فى النسختين ، ومثله فى نسخة الشنقيطى من الخزانة ، وجاء فى طبعة بولاق من الخزانة ٤٤٢/٢ : =



بأنه فاعِلٌ ، كما كان فى موضعِ رفعٍ بالابتداء ، فى قولهم : « تَسْمعُ بالمعيدىِّ خيرٌ مِن أن تراه » [١] ، وكقولِ أبى دُؤادٍ [٢] :

لولا تُجاذِبُهُ قد هَرَبْ

وقد جاء [٣] ذلك فى الفاعل نفسِه ، أنشد أحمد بنُ يحيى :

وما راعَنا إلاّ يسيرُ بشُرطةٍ وعَهْدِى به فِينا يفُشُّ بكِيرِ [٤]

فكما أن هذا على حذفِ « أنْ » ، وتقديرُه : ما راعنا إلاَّ سيرُه بشُرْطة ، كذلك يكونُ فاعلُ « عسى » ، فى نحو : عسى يفعلُ ، إنما هو علَى : عسى أن يفعلَ ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾ [٥] ، فتحذفُ « أنْ » ، وهى فى حُكم الثَّبات .

ولو [٦] قال قائلٌ : إن « عسى » فى عسانِى [٧] وعساكَ ، قد تضمَّن ضميراً مرفوعاً ، وذلك الضمير هو الفاعل ، والكافُ والياءُ فى موضع نصب ، على حَدِّ النصب فى قوله : « عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا » ، لا علَى حدِّ تشبيهه بلَعَلَّ ، ولكنْ علَى أصل هذا الباب ، كأنه عدَّاه إلى المضمَر [٨] ، على حدِّ ما عَدَّاه إلى المُظْهَر ، الذى هو « أبْؤُس » : كان وَجْهاً .

= « وصار الفعل مع أن المحذوفة ... » ونبَّه على ذلك شيخنا فى حواشى طبعته ٣٦٤/٥ . ولم أستبح لنفسى أن أزيد شيئاً على كلام أبى على ؛ لأن هذا هو أسلوبه ، فى طىِّ الكلام واختصاره ، وقد سبق له أشباه ونظائر .

(١) سبق تخريجه .

(٢) ديوانه ص ٢٩٣ ، ولم يرد فيه سوى هذا العجز فقط ؛ لأن مصدره فيه كتابنا هذا وحده . ووضعه جامع الديوان آخر قصيدة من ثمانية عشر بيتا ، من البحر المتقارب .

(٣) فى أ : « جاز » . وأثبت ما فى ب ، والخزانة .

(٤) سبق تخريجه . وقوله : « فينا » كتب إزاءه فى حاشية ب : « عُ قَيْنا » وقد تكلمت على هذه الرواية فيما سبق . و (عُ) هو رمز (عثمان بن جنى) كما تقدّم .

(٥) سورة البقرة ٢١٦ .

(٦) من هنا إلى قوله : « أسبق » جاء فى أ بعد ورقة ونصف من المخطوطة ، وجاء مكانه مبحثٌ حول اسم « ليس » فى شعر أسماء بن خارجة . وقد رددته إلى هذا الموضع لأنه من تمام الكلام فى « عسى » . ولأنه أيضا قد جاء كما وضعته فى حقّ سياقه ، فى النسخة ب ، والخزانة .

(٧) فى أ : « عساى » .

(٨) فى أ : « مضمر » .

فأمَّا فاعلُها فإنه لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون قد جَرَى له ذِكْرٌ ، أو لم يَجْرِ له ذِكْر ؛ فإن كان ذِكْرُه قد جرى فلا إشكالَ فى إضمارِه ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ ، فإنما تُضْمِره لدلالةِ الحالِ عليه ، كما ذكره من قولهم : « إذا كان غداً فأْتِنا » [١] ، فكذلك يكون إضمارُ الفاعل فى « عسى » ، وتكون على بابِها ، ولا تكون مشبَّهةً بلعَلَّ .

والأوَّل الذى ذهب [٢] إليه ، كأنَّه إلى النَّفس أسْبَقُ .

وممَّا يرتفع بالفِعل ، ما ذكَره [٣] من أنَّ بعضَهم أنشَدَ لأوسِ بنِ حَجَرٍ [٤] :

تُواهِقُ رِجلاها يداها ورأسُهُ لها قَتَبٌ خَلْفَ الحَقيبةِ رادِفُ

ووجْهُه : أنّ المعنى : تُواهِقُ رِجلاها يَديْها ، فحذَفَ المفعولَ ؛ لأنَّ المفعولَ قد حُذِفَ كثيراً فى كلامهم ، وصار له هنا من الحُسْنِ مزيَّةٌ ؛ لدلالةِ الفاعلِ على المفعول ، فى باب « فاعَلَ » [٥] ، وأضْمَر فِعلاً ارْتَفَع به « يداها » ، كما تُضْمَر الأفعالُ الأُخَرُ ، فى هذا الباب ،

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) يريد سيبويه .

(٣) يريد سيبويه أيضا . راجع الكتاب ٢٨٧/١ .

(٤) ديوانه ص ٧٣ ، وتخريجه فى ص ١٦١ ، وزِد عليه سرّ صناعة الإعراب ص ٤٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٦٣ ، وشرح أبيات المغنى ١٧١/١ ، وما فى معجم الشواهد ص ٢٣٦ .

ورواية الديوان : « يديه ورأسَه » . وعليها يفوت الاستشهاد .

وتواهق : تُساير . والمواهقة : المسايرة . والقَتَب : إكاف البعير على قَدْر السَّنام . والحقيبة : كناية عن الكفل ، وهو مؤخر الرحل . يصف حمارًا من حُمُر الوحش ، يجرى وراء أتانٍ ، يقودها إلى الوجه الذى يريده ، ويزعجها نحوه ، فرأسُه لها بمثابة القتب الرادِف خلف الحقيبة .

وجاء فى النسختين : « ورأسُها » . ولم أجد هذه الرواية إلا فى نسخة من نُسَخ سرّ الصناعة ، أشار إليها المحقق فى حواشيه . ولا يستقيم بها المعنى ، قال ابن خلف ، فيما حكاه البغدادى ، فى شرح أبيات المغنى : « والحمار يقدّم أتانه بين يديه ، ثم يسير خلفَها ، يعنى أن يديه تعملان كعمل رجلى الأتان ، ورأسه فوق عَجُز الأتان كالقتب الذى يكون على ظهر البعير » .

(٥) نحو شارَك وخاصَم وقاتَل ، مما يكون الإنسان فيه فاعلاً ومفعولا فى وقت واحد ، فالمشارِك : فاعِلٌ مِن قِبَل نفسه ، وهو مشارَكٌ أيضاً مِن قبلَ مَن يشاركه . قال ابن جنى : « وقد عُلِم أن المُواهَقةَ لا تكون من الرجلين دون اليدين ، وأن اليدين مُواهِقتان ، كما أنهما مُواهَقتان » الخصائص ٤٢٥/٢ .



فكأنه قال : تُواهِقُ رِجلاها يَدَيْها تُواهِقُ يداها ، ومِثلُ ذلك ، فى الفِعل المبنىِّ للمفعول ، قولُ الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطيحُ الطَّوائحُ [(١)]

لمَّا قال : « لِيُبْكَ يزيدُ » فدَلَّ « لِيُبْكَ » على الفِعل المبنىِّ للفاعِل ، حُمِلَ « ضارِعٌ » على ذلك ، كأنه قال : لِيَبْكِهِ ضارِعٌ ، ومثلُه قراءةُ مَن قرأ : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ [(٢)] ، لمّا ذكَر ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ ﴾ ، فدَلَّ على فاعِلِ ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ حَمل قولَه عزّ وجلّ : ﴿ رِجَالٌ ﴾ عليه ، وكذلك قراءة مَن قرأ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [(٣)] .

---

(١) هذا بيتٌ كثير الدوران فى كتب العربية . وللنحويين فيه شاهدان : الأول ، أن « الطوائح » جمع على حذف الزوائد ، وقد استشهد به أبو على لذلك قريبا ، وتكلمت عليه هناك . والثانى : وهو مانحن فيه : أن « ضارع » مرفوع بفعل محذوف ، مدلولٍ عليه بالفعل المبنىّ للمفعول ، وانظر لذلك : الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ ، وفعلت وأفعلت ، لأبى حاتم ص ١٩١ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ ، ٤٤٤/٢ ، ٦٦٨/٣ ، والقطع والائتناف له ص ١١٨ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والمقتصد ص ٣٥٤ ، والإفصاح ص ١٤٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٥٩٣ ، وتفسير القرطبى ٢٧٥/١٢ ، وشرح الجمل ٥٣٧/١ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠٢ ، وأوضح المسالك ٩٣/٢ ، والمغنى ص ٦٢٠ ، وشرح أبياته ٢٩٥/٧ - ٢٩٧ ، والخزانة ٣٠٧/١ ، واللسان (طيح) . وغير ذلك كثير مما تراه فى حواشى تلك الكتب . وانظر ملحقات ديوان لبيد ص ٣٦١ .

وذكره ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ٩٩/١ ، تحت باب (العيب فى الإعراب) ثم قال عقبه : « وكان الأصمعىُّ ينكر هذا ، ويقول : ما اضطره إليه ؟ وإنما الرواية : لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة » . ومثل هذا فى شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٨ . وحكى أبو حاتم عن الأصمعى ، قال : « ولم يعرف لِيُبْكَ يزيدُ ، وقال : هذا مِن عمل النحويِّين » . راجع فعلت وأفعلت .

(٢) سورة النور ٣٦ ، ٣٧ . وقراءة ﴿ يُسَبَّح ﴾ بفتح الباء : قرأ بها ابن عامر ، وعاصم فى رواية أبى بكر . السبعة ص ٤٥٦ ، والكشف ١٣٩/٢ ، وإرشاد المبتدى ص ٤٦٢ ، وراجع ما ذكرت لك فى التعليق السابق عن النحاس ، وابن جنى ، والقرطبى ، وابن هشام .

(٣) سورة الأنعام ١٣٧ . والقراءة هنا برفع ﴿ قَتْل ﴾ نائب فاعل لزُيِّن . و ﴿ شركاؤُهم ﴾ فاعل لفعل محذوف ، حملاً على المعنى ، كأنه قيل : من زيَّنه لهم ؟ قيل : شركاؤهم ، أى زيَّنه شركاؤهم . وهى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى ، والحسن . الكتاب ٢٩٠/١ ، والمقتضب ٢٨١/٣ ، والأصول ٤٧٣/٣ ، والمحتسب ٢٢٩/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٩١/١ ، والبحر ٢٢٩/٤ .



وعَكْسُ بيتِ أوسٍ ، إنشادُ من أنشَد :

قد سالَمَ الحيَّاتُ منه القَدَمَا الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا [١]

أضْمَر الفِعلَ والفاعلَ [٢] ، فرفَع « الحيّات » بسالَمَتْ ، كأنه قال : سالمتِ الأُفْعُوانَ .

ومن ذلك ما أنشده ، من قولِ الشاعر [٣] :

فكَـرَّتْ تَبْتَغِيـه فَوافقَتْـهُ على دَمِه ومَصْرَعِه السِّباعا

فقولُه : « السِّباع » محمولٌ على فِعلٍ آخَرَ ، كما كان « الأُفْعُوان » محمولاً على فِعلٍ آخَرَ ، غيرِ « سالَمَ » الظاهر ، وكما كان « يداها » فى بيتِ أوسٍ ، محمولاً على فعلٍ آخَرَ ،

---

(١) اختلف فى نسبته اختلافا كبيرا . راجع الكتاب ٢٨٧/١ ، ومعانى القرآن ١١/٣ ، والمقتضب ٢٨٣/٣ ، والأصول ٤٧٣/٣ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، وسر الصناعة ص ٤٣١ ، ٤٨٣ ، والإفصاح ص ١٤٢ ، ٣٣٧ ، والمخصص ١٠٦/١٦ ، والروض الأنف ١٨٣/٢ ، وتفسير القرطبى ٣٣٢/١٥ (تفسير سورة غافر : المؤمن) وشرح الكافية الشافية ص ١٢٦٣ ، وشرح الجمل ١٨٥/٢ ، وضرائر الشعر ص ١٠٧ ، والمغنى ص ٦٩٩ ، وشرح أبياته ١٢٦/٨ ، والخزانة ٤١٥/١١ . وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٢ ، وأنشده أبو على ، فى العسكريات ص ٢٨١ .

والراجز يصف رجلا بخشونة القدم ، وغِلَظ جلدها ، وأن الحيّات لا تؤثر فيها . والأفعوان : الذكر من الأفاعى . والشجاع : ضربٌ منه . والشجعم : الطويل .

(٢) والتقدير : سالمت القدمُ الأفعوانَ . قال سيبويه : « فإنما نصب الأفعوانَ والشجاع ؛ لأنه قد عُلِم أن القدم ها هنا مسالِمة ، كما أنها مسالَمة ، فحمل الكلامَ على أنها مسالِمة » .

(٣) القطامى . ديوانه ص ٤١ ، والكتاب ٢٨٤/١ ، والنوادر ص ٥٢٦ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، والخصائص ٤٢٦/٢ ، والمحتسب ٢١٠/١ ، والإفصاح ص ٢٧٤ – وفى شرحه وتوجيه إعرابه تخليط شديد – وشرح الجمل ٦١١/٢ .

والشاعر يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلَّبَتْه ، فوجدت السباعَ قد اغتالته .

ورواية الديوان :

فكـرَّت عنـد فيـقتها إليـه فألـفت عند مربضه السباعا

ولا شاهد على هذه الرواية . وقد أورد أبو زيد البيت بروايتَيْه ، ثم أفاد أن رواية سيبويه ومن بعده إنما هى من تغييرات النحاة . قال : « وهذه أشياء ربّما خطر ببال النحوىّ أنها تجوز على بُعْد فى القياس ، فربّما غيرَّ الرواية » .

فكذلك السِّباع ، وكأنَّ المعنى : فصادَفَت البقَرةُ على دَمِ ولدِها أثَرَ [١] السِّباع ، لا السِّباعَ أنفُسَها ، كما تقول : هذا ضَرْبُ زيدٍ ، لِما مَضَى مِن ضَرْبِه . تريدُ : هذا أثرُه ، فعلى هذا قولُه [٢] فى ذلك .

ويجوز بَعْدُ : أن يكونَ الضميرُ المنصوبُ ، فى « وافقَتْه » لأحدِ ثلاثة أشياء ، لا يكونُ فى واحدٍ منها ضميرُ الوَلَد :

أحدُها : أن يكونَ كنايةً عن المصدر ، كأنّه : وافَقَ الوِفاقَ ، فأضْمَر المصدرَ ؛ لدَلالة الفِعلِ عليه ، وعلى هذا [عندنا] [٣] قراءةُ مَن قرأ : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِهِى قُلْ لَاۤ أَسْـَٔلُكُمْ ﴾ [٤] .

ويجوز أن تكون الهاءُ للمَكان ، اتَّسَع ، فحَذَف الجارَّ ، كأنَّ الأصل : كان وافَقَ الولدَ فى مَكَرِّه ، أى فى مكان كُرُورِه ، أو زَمانِه .

فإذا أمكن فى الضَّمير ، مِن [٥] « وافَقَتْه » هذا ، جاز أن يكونَ « السِّباعُ » مفعولاً لهذا الفِعلِ الظاهرِ ، دونَ فِعلٍ آخَرَ مُضْمَرٍ ، كما لو ذكرتَ المصدرَ ، أو اسمَ الزَّمان ، واسمَ المكان ، فعدَّيْته إلى أحدِ ذلك ، أو إلى جميعه ، كان « السِّباعُ » مفعولَ الظاهر .

---

(١) فيكون قدَّر مضافاً محذوفاً ، كما ترى . قال ابن جنى : « وذلك أنه إذا وافقته والسباع معه ، فقد دخلت السباع فى الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد : وافقت السباعَ . وهو عندنا على حذف المضاف ، أى وافقت آثارَ السباع ، قال أبو على : لأنها لو وافقت السباعَ هناك لأكلتها معه » . لكن النحاة على تقدير فعل ناصب للسباع أنفسها ، كما يدلُّ صدر كلام ابن جنى . قال ابن عصفور : « فالوجه رفعُ السباع على أنه مبتدأ ، والخبر فى المجرور قبله ، فنصب السباع بإضمار فعل يدلّ عليه وافقت المتقدم ، كأنه قال : وافقت السباع على دمه ومصرعه » .

(٢) فى ب : « تقوله » .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سورة الأنعام ٩٠ . وهذه القراءة بكسر الهاء ، ووصلها بياء ، وصلا ، وسكونها وقفا . والهاء على هذا ضمير المصدر ، لا هاء السَّكْت . والتقدير : اقتد الاقتداء ، ففيه معنى التأكيد وقد قرأ بها ابن ذكوان . إرشاد المبتدى ص ٣١٤ ، والبحر ١٧٦/٤ ، وانظر أيضا : إعراب القرآن للنحاس ٥٦٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٦/١ .

(٥) فى أ : « فى » .



وقال لَبيدٌ [١] :

أحْكَمَ الجِنْثِيُّ مِن عَوْراتِها   كُلَّ حِرْباءٍ إذا أُكْرِهَ صَلّْ

قد فُسِّرَ « الجِنْثِيُّ » تفسيرين [٢] ، ويُنْشَدُ : الجِنْثِيُّ ، والجِنْثِيَّ ، فمَن أنشده بالرفع ، جَعله الحَدَّادَ ، والحِرْباء : المِسمارُ الذى يجمع رأسَ حَلَقِ الدِّرْع ، أى أتى به مُحْكَماً ، فهو يملأ الموضعَ الذى يُجْعَلُ فيه ، ولا يكونُ فيه نَقْصٌ عنه .

ومَن نَصَبَ « الجِنْثِيَّ » جَعله السَّيفَ ، ومعنى « أحْكَمَ » : مَنَع ، كأنه : مَنَع السَّيفَ منها كلَّ حِرْباءَ ، ومِن ذلك حَكَمَةُ الدّابَّةِ ؛ لِرَدِّها مِن غَرْبِها ، ومَنْعِها إيّاه .

ومِثْلُ ذلك ، فى أن الفاعلَ يكون مرَّةً فاعلاً ، ومرّةً مفعولاً ، قولُ ذى الرُّمَّةِ [٣] :

رَبْلاً وأرْطَى نَفَتْ عنه ذوائبُهُ   كواكِبَ القَيْظِ حتى ماتت الشُّهُبُ

يُروى : « نفَتْ عنه ذوائبُه كواكبَ » ، و « ذوائبَه كواكبُ » . فمَن رَفع الذَّوائبَ ، جَعل أغصانَ الشَّجَر هى النّافيةَ للحَرِّ عن الثَّور .

ومَن نصبَها جَعَل كواكبَ الحَرِّ هى التى نَفَتِ الأغصانَ ، كأنها ألقَتْ ورَقَها [٤] ، فصارتْ لا تُكِنُّ .

والهاءُ فى « عنه » للثَّور .

---

(١) ديوانه ص ١٩٢ ، وتخريجه فى ص ٣٨٤ . يصف دِرْعًا . والعَوْرات : الفُتُوق ، واحدها عَوْرة . وإذا أُكْرِه : أى إذا أُكره هذا المسمار – الذى هو الحرباء – ليدخلَ فى الحَلَق ، سمعت له صليلا . قال ابن سيده : « يروى الجنثيُّ ، بالرفع والنصب ، فمن نصبه جعله السيف ، فيقول : هذه الدرعُ لإحكام صنعتها تمنع السيفَ أن يمضيَ فيها ، ومن رفع جعله الحدَّاد والزَّرّاد ، أحكم صنعةَ هذه الدرع » المخصص ١٢/٢٤٠ ، وانظر المعانى الكبير ص ١٠٣٠ ، والاقتضاب ص ٤١٩ .

(٢) فى ب : « بتفسيرين » .

(٣) ديوانه ص ٧٦ ، وتخريجه فى ص ١٩٣٧ . والرَّبْل : نَبْت يتفطَّر فى فى آخر الصيف ، فيصيبُه بردُ الليل فينبُت بلا مطر . والأرطى : شجر ، وذوائبه : أغصانُه . وكواكبُ القيظ : معظمُه وشدّتُه . والشُّهب : جمع شهاب ، وهو شدة الحَرِّ . وأصل الشهاب : النار .

(٤) هذان الوجهان ، من الرفع والنصب ، ذكرهما ابن قتيبة ، فى المعانى الكبير ص ٧٤٥ ، بهذه الألفاظ التى ذكرها أبو على .



قال محمدُ بن السَّرِىّ : ونَصَب [1] « رَبْلاً ، وأرْطَى » ، أرادَ : يُقَيِّظُ رَبْلاً وأرْطَى ، وكذلك قولُه [2] :

وأنْ لا يَنالَ الرَّكبُ تَهْوِيمَ وَقْعةٍ ... مِن الَّليل إلاَّ اعْتادنى مِنْكِ زائرُ

تَنصِبُ أيَّهما شئتَ ، وتَرْفَعُ أيَّهما شئتَ ، وقد قُرِىء : ﴿ لاَ يَنَالُ عَهْدِىَ الظَّالِمُونَ ﴾ [3] .

ومِن [4] ذلك قولُ أبى ذُؤَيبٍ [5] :

ذَكَر الوُرُودَ بِها وأجْمعَ أمرَهُ ... شُؤْماً وأقْبَلَ حَيْنَه يتَتَبَّعُ

يجوز فى « حَيْنه » الرفعُ ، والنَّصبُ ، على أنه مفعولٌ به ، كأنه : أقبلَ الحِمارُ يتتبَّعُ حَيْنَه .

والرَّفْعُ على وجهين ، أحدُهما : أن يكون مُرْتفعاً بأقْبلَ ، فيكون التقديرُ : أقْبلَ حَيْنُ الحِمار يتتبَّعُه ، أى يتتبَّعُ الحِمارَ ، فحذَف الذِّكْرَ العائدَ إليه .

---

(١) أى على الحال . وانظر حواشى الديوان .

(٢) ديوانه ص ١٠١٥ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٠ . وفى أ : « لك زائر » . وما فى ب ، مثله فى الديوان . والتهويم : النعاس . ووقعة : نومة . وزائر : يريد خيالَها .

(٣) سورة البقرة ١٢٤ . وقراءة العشرة : ﴿ الظالمين ﴾ وقراءة الرفع هذه مروية عن عبد الله بن مسعود ، وأبى الرجاء ، وقتادة والأعمش . وتوجيهها أنَّ ما نالَكَ فقد نلتَه ، كما تقول : نلتُ خيرَك ، ونالَنى خيرُك . قاله الفراء . وقال أبو حيان : « الظالمون بالرفع ؛ لأن العهد يُنال كما يَنال . أى عهدى لا يصل إلى الظالمين ، أو لا يصل الظالمون إليه ولا يدركونه » . معانى القرآن ٧٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/١ ، والبحر ٣٧٧/١ .

وقوله تعالى ﴿ عهدى ﴾ ضبط فى النسختين بفتح التاء ، وهى قراءة غير حمزة وحفص من القراء . راجع إرشاد المبتدى ص ٢٥٥ .

(٤) من هنا إلى قوله : « وأنشد أحمد بن يحيى لجرير » ساقط من ب .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٦ ، وتخريجه فى ص ١٣٥٩ . يصف أمْرَ الحِمار حين انقطع عنه الكلأ ، وذهبت مياهُ السماء ، واحتاج إلى العيون القديمة التى لها مادَّة . وقوله : « وأجمع أمرَه » أى عَزَم أمرَه شُؤْمًا ونكَداً . ورواية أشعار الهذليين : « وشاق أمْرَه » من الشقاء ، وأشار إلى روايتنا . وروايته أيضا : « يتنَبَّع » بالنون قبل الباء الموحدة ، ومعناه : يظهر ، أى يجىء قليلاً قليلاً . وأشار إلى روايتنا .



ويكون [١] « حَيْنُه » مرتفعاً بالابتداء على أن يكونَ في « أقْبَلَ » ذِكرٌ مِن الحِمار ، أي أقبل الحِمارُ ، حَيْنُه يَتتبَّعُ ، يَتتبَّعُه خبرُ الابتداء ، ويُحذَفُ الذِّكْرُ منه ، كما حُذِفَ من قولِه [٢] :

كُلُّه لم أصْنَعِ

كأنه : أقبل الحِمارُ وحَيْنُه يَتتبَّعُه ، كما تقول : أقبل زيدٌ ويدُه على رأسِه .

الأعشى [٣] :

رُبَّ خَرْقٍ مِن دونِها يَخْرَسُ السَّفْرُ وميلٍ يُفْضِي إلى أَمْيالِ

مَن أنشده : « يُخْرِسُ السَّفْرَ » ففاعِلُه ضميرُ الخَرْق ، ومن أنشد : « يَخْرَسُ السَّفْرُ » ، أراد يَخْرَسُ فيه السَّفْرُ ، والراجعُ إلى الموصوفِ الهاءُ المحذوفةُ .

فأمّا قولُه : « مِن دُونِها » ففي موضعِ جَرٍّ بكونِه وَصْفاً للنكِرة ، وفيه ضميرُ الموصوف ، على قياسِ قولِ سيبويه عِنْدِي ، ومتعلِّقٌ بمحذوف ، ولا يجوز أن يتعلَّقَ بيَخْرَس ، فتَنْوِي به التأخيرَ ، ألا تَرَى أنه قد جَرَى على النكرة ، فهو بمنزلة « معه » من قولك : « مررتُ برجُلٍ معه صَقْرٌ صائِدٍ به » [٤] ، يتعلَّق بمحذوف ، ولا يتعلَّق بالفِعل الظاهر ؛ لأنك إن علّقْتَه بالظاهر ، لَزِمك أن تُقدِّرَ فيه التأخيرَ .

---

(١) هذا هو الوجه الثاني لرفع « حينه » . وقوله « ذكر » يريد ضميرا .

(٢) أبو النجم العجلي . وتمامه :

قد أصبحت أم الخِيار تدَّعى عليَّ ذنباً كُلُّه لم أصنع

والشاهد فيه رفع « كل » على الابتداء ، وحذف الضمير المنصوب العائد إلى هذا المبتدأ ، والتقدير : لم أصنعه . ديوان أبي النجم ص ١٣٢ ، والكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ومعاني القرآن ١٤٠/١ ، ٢٤٢ ، ٩٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، والأغاني ١٥٩/١٠ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والمحتسب ٢١١/١ ، والتبصرة ص ٢٠١ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ، وأسرار البلاغة ص ٣٦٠ ، والإفصاح ص ٢٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٤٦ ، وشرح الجمل ٣٥٠/١ ، والمغني صفحات ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، وشرح أبياته ٢٤٠/٤ - وانظر فهارسه - والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشي تلك الكتب ، ومعجم الشواهد ص ٤٩٩ ، وأنشده أبو علي ، في البصريات ص ٦٣٤ .

(٣) ديوانه ص ٣ . والخَرْق : الأرض البعيدة ، والفلاة الواسعة ، سمّيت بذلك ؛ لأن الريح تنخرق فيها ، أي يشتدُّ هبوبها ، وتتخلّل المواضع . والسَّفْر : جماعة المسافرين .

(٤) سبق تخريجه .



فأمّا قولُه : « يُخْرِسُ السَّفْرَ » ، فموضعه يَحْتملُ ضَرْبين ؛ أحدُهما : أن يكون جَرًّا ، لكونه صِفةً للمجرور ، كما أنَّ قولَه : « مِن دُونِها » كذلك ، فهو صفةٌ بعد صفةٍ ، فكما أنَّ قولَه : ﴿ مُبَارَكٌ ﴾ فى قوله : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) صفةٌ بعدَ صفة ، كذلك يكون ما فى البيت .

والآخَرُ : أن تجعلَه فى موضع نَصْبٍ ، حالاً من الذِّكْرِ الذى فيه .

وفى قولك : « يُخْرِسُ السَّفْرَ » فى كلِّ واحدٍ مِن الإنشادَيْن ، ذِكْرٌ يعودُ إلى ذى الحال ، الذى هو الذِّكْرُ ، الكائنُ فى الظَّرف .

وأنشد أحمد بن يحيى ، لجرير (٢) :

شَفَّتْ فُؤَادَكَ إن لم يأتِ خازِنُها ... راحٌ ببَرْدِ قَراحِ الماء مَقْطُوبُ

قال : الهاءُ للرَّاح ، المعنى : شَفَّ فؤادَك عدمُ راحٍ ، أو خَزْنُ راحٍ ، والتقدير : إن لم يأتِ خازنُ الراحِ بِها ، فحَذَف « بِها » ، وألْحَق علامةَ التأنيثِ الفِعلَ ، على لفظِ الراح ، وإن كان المعنى لغيرِها .

أنشد أبو زيد (٣) :

فلو كان لا يُرضيكَ حتَّى تَرُدَّنِى ... إلى قَطَرِىٍّ ما إخالُكَ راضِيا

---

(١) سورة الأنعام ٩٢ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٢) ديوانه ص ٣٤٧ . ويقال : شفّ كبده : أحرقها ، وشفَّه الحزنُ : أظهر ما عنده من الجَزَع ، وشفَّه الهَمُّ : أى هزله وأضمره . والماء القراح ، بفتح القاف : هو الخالص الذى لم يخالطه شئ يُطيَّب به كالعسل والتمر . والمقطوب : الممزوج . يقال : قطب الشرابَ يقطِبُه قَطْباً ، وقطَّبه وأقطبه : كلُّه مَزَجه . وصدر البيت فى ديوان جرير :

قد كان يشفيك لو لم يأْبَ خازنُه

ولا شاهدَ على هذه الرواية .

(٣) النوادر ص ٢٣٣ ، والشاهد من أبيات أربعة ، لسَوَّار بن مُضَرَّب ، يخاطب الحجاج ، وكان الحجاج قد دعاه إلى أن يكون فى حرب الخوارج . وقطرىّ : هو ابن الفجاءة ، وكان على رأس الخوارج . وسوَّار ، بتشديد الواو ، بوزن فَعَّال ، ومضرِّب ، بتشديد الراء مفتوحة . المبهج ص ١٨ ، ورغبة الآمل ٢١/٥ .

وانظر الشاهد فى معانى القرآن ٢٣٢/١ . والكامل ١٠٢/٢ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، والمحتسب ١٩٢/٢ ، =



فاعلُ « يُرْضِيك » ما تدلُّ الحالُ عليه ، كأنه قال : فإن كان [١] لا يُرْضيك شأنى ، أو أمْرِى ، حتى تَرُدَّنِي ، فأضْمَر ، كما أضمَر ، فيما حكاه من قولهم : « إذا كان غداً فائتنِى » [٢] ، ولا يكونُ أن تُضْمِرَ المصدرَ ، كما أُضْمِر فى قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ﴾ [٣] ؛ لأنَّ البداءَ الذى هو المصدر ، قد صار بمنزلة العِلْم والرأى ، ألا تَرَى أن الشاعرَ قد أظْهَره فى قوله :

لعلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ   بدَا لَكَ فى تلك القَلُوصِ بَداءُ [٤]

فهو مِثْلُ : « قد قِيلَ فيه قولٌ » [٥] ، ونحوِ ذلك .

فأمَّا قولُه :

فقلتُ تحمَّلْ فوقَ طَوْقِك إنَّها   مطبَّعَةٌ من يأتِها لا يضيرُها [٦]

فمَن قَدَّر فيه التقديمَ ، كان فاعلُ « لا يضيرُها » : ضَيْرٌ [٧] ، فأضْمَر الضَّيْرَ ؛ لدلالة « يَضِيرُ » عليه ، والضَّيْرُ قد استُعْمِل استعمالَ الأسماء ، فى نحو : ﴿ لاَ ضَيْرَ ﴾[٨] ، كأنه قد صار اسماً لِمَا يُكْرَه ولا يُرادُ .

ومَن قَدَّر الهاءَ محذوفةً ، أمكن أن يكونَ الفاعلُ عندَه أحدَ شيئين ، أحدهُما : الضَّيْرُ ، كقول مَن قَدَّر التقديم ، ويجوز أن يكونَ فاعلُ « يضيرُ » ضميراً مِن الذى تقدَّم ذِكرُه .

= وأمالى ابن الشجرى ١/١٨٥ ، وحماسته ص ٢٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ٦٠٠ ، وشرح المفصل ١/٨٠ ، وشرح الجمل ١/٦١٨ ، وأوضح المسالك ٢/٩٠ (باب الفاعل) ، والمقاصد النحوية ٢/٤٥١ ، والتصريح ١/٢٧٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٤٥ ، والخزانة ٧/٥٥ ، استطرادا .

وفى ب : « فإن كنت لا يرضيك » . وهى رواية .

(١) فى ب : « كنت » .

(٢) سبق تخريجه . وقد تحدث أبو على ، عن حذف الفاعل ، فيما سبق ، عند قوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ .

(٣) سورة يوسف ٣٥ ، وسبقت .

(٤) سبق تخريجه . وفى أ : « حقاً لقاؤه » . وانظر حواشى الخزانة ٩/٢١٣ .

(٥) وهذا أيضاً سبق .

(٦) تقدم تخريجه .

(٧) فى أ : « ضيرا » . وما فى ب أولى ، لأنه على الحكاية . والفاعل كما تعرف لا يكون إلاَّ مرفوعا .

(٨) سورة الشعراء ٥٠ .

وقال بعضُ البغداديِّين ، في قوله :

فإن كنتَ لا يُرْضِيك

حَمَله على المعنى ، كأنه قال : لا يُرضِيك إلاَّ أن تَرُدَّنى [١] إلى قَطَرِيّ ، و « حتَّى » دلَّ عليه . فهذا [٢] غيرُ بعيدٍ .

ولا يجوز أن تكونَ « حتَّى » وما بعدَها ، الفاعلةَ ، كما لا يجوز أن تكونَ « كى » مع صِلَتها ، فاعلةً .

أنشد سيبويه [٣] :

تُساوِرُ سَوارًا إلى المجدِ والعُلا ‏ ‏ ‏ ‏ وفى ذِمَّتى لئن فَعلْتَ لَيَفْعلا

قوله : « وفى ذِمَّتى » قَسَمٌ ، وجوابُه : « لَيَفْعَلا » .

فإن قلت : إن قولَه : « وفى ذِمَّتى » ليس بكلامٍ مُسْتَقِلٍّ ، والقَسَمُ إنما هو جملةٌ .

فالقولُ : أنه أضْمَرَ فى الظَّرف [٤] ، اليمينَ أو القَسَم ؛ لدلالة الحالِ عليه ، كما أضْمَر فى قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾ الفاعلَ ، وصار ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ كالجواب ؛ لأنَّ ﴿ بَدَا ﴾ بمنزلة : عَلِمَ اللهُ ، وذاك أنه عِلْمٌ .

ومن لم يَرفَعْ بالظَّرف ، فينبغى أن يكونَ المبتدأ عنده محذوفاً ، ويُبَيِّن ذلك قولُهم : علىَّ عَهْدُ اللهِ لأفْعَلنَّ .

---

(١) ويكون ذلك من الاستثناء المفرَّغ ، وتكون « حتى » استثنائيَّة كإلاَّ ، لا غائيَّة . راجع حاشية يس على التصريح ٢٧٢/١ .

(٢) فى ب : « وهذا » .

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ . والبيت لليلى الأخيلية ، تخاطب النابغة الجعدى ، وكان يهاجى زوجها سَوَّار بن أوفى القشيرى . وانظر المقتضب ١١/٣ ، والتبصرة ص ٤٣٣ ، والاقتضاب ص ٣٩٧ ، وشرح الجمل ٥٣١/١ ، والخزانة ٢٤٣/٦ ، استطرادا . وقولها : تساور : تواثب وتغالب .

والنحاة يستشهدون بالبيت على إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً ، فى قولها « ليفعلا » فإن أصلها : ليفعلن .

(٤) يريد الجارّ والمجرور . والتقدير : فى ذمتى يمينٌ أو ميثاقٌ أو عَهْد . راجع أوضح المسالك ٢١٩/١ (باب المبتدأ و الخبر) .

وقال الأعشى (١) :

ما بُكاءُ الكبيرِ بالأطْلالِ وسُؤالِى وما يَرُدُّ سؤالى
دِمْنَةٌ قَفْرةٌ تعاورها الصَّيفُ برِيحيْنِ مِن صَباً وشَمالِ

اعلم أنَّ قولَه : « سُؤالى » بعد قولِه : « بُكاء الكبير » حَمْلٌ للكلام على المعنى ، وذاك أنَّ « الكبير » لمَّا كان المتكلِّمَ فى المعنى ، حَمَل « سُؤالِى » عليه ، ألا تَرَى أنَّ : « ما بُكاءُ الكبيرِ » إنَّما هو : ما بُكائى وأنا كبيرٌ ! وبُكاءُ الكبير بالأطلال ، ممَّا لا يليقُ به ؛ لأنه اهْتِياجٌ لِصِباً أو تَصابٍ ، وذلك ممّا لا يليقُ بالكبير ، ومِن ثَمَّ قال الآخَرُ (٢) :

أتَجْزَعُ أَنْ دارٌ تحمَّل أهلُها وأنت امرؤٌ قد حلَّمَتْكَ العَشائرُ

فحَمَل « سؤالى » على المعنى .

فأمَّا قولُه : « وما يردُّ سُؤالِى دِمْنةٌ قَفْرةٌ » فإنّ « ما » تَحْتِملُ ضَرْبَيْن ، أحدُهما : أن تكونَ استفهاماً فى موضع نَصْب ، كأنه قال : أىَّ شيءٍ يَرْجِعُ عليك سُؤالُك من النَّفْع ؟ وقد تقول : عادَ علىَّ نَفْعٌ مِن كذا ، ورَدَّ علىَّ كذا نَفْعاً ، ورجع علىَّ منه نَفْعٌ ، ويكون « دمنةٌ » منتصباً بالمصدر ، الذى هو « سؤالى » ، فالبيتُ على هذا مضمَّنٌ (٣) .

---

(١) مطلع قصيدة ، مدح بها الأسود بن المنذر اللخمى . ديوانه ص ٣ ، والخزانة ٥١١/٩ ، وفى حواشيها التخريج . وقد حكى البغدادىُّ كلام أبى على ، فى هذا الكتاب .

(٢) ذو الرمة . ديوانه ص ١٠١٢ ، وتخريجه فى ص ٢٠١٠ . ورواية الصدر فيه :

أفى الدار تبكى أن تفرَّق أهلها

وقوله « أتجزع » أو « أفى الدار » هو مقول مسعود فى البيت السابق :

عشيَّةَ مسعودٌ يقول وقد جَرَى على لحيتى من عبرة العين قاطِرُ

و « أَنْ دار » مجرور باللام المقدّرة ، أى لأن دارٌ . وتحّمل أهلها : أى تفرَّقوا . وحَلّمَتْك : وصفَتْك بالحِلم . الخزانة ٥٣/٩ . وجاء فى أ ، والموضع السابق من الخزانة : « حملتك » بتقديم الميم ، وليس بشئ .

(٣) التضمين فى الشعر : أن تتعلّق قافية البيت الأول بالبيت الثانى . وقيل : هو تمام وزن البيت قبل تمام المعنى . وقيل : ما لم تتمّ معانى قوافيه إلاّ بالبيت الذى يليه . وقيل غير ذلك مما لا يخرج عما ذكر . ويستشهدون له بشواهد ، منها قول النابغة :

وهم وردوا الجِفارَ على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إنى
شهدت لهم مواطن صادقاتٍ شهِدْن لهم بصدق الودّ منّى =

والآخَرُ : أن تكونَ نَفياً ، كأنه قال : ما يردُّ سُؤالِى ، أى جوابَ سؤالى ، دمنةٌ ، فالدِّمنةُ فاعلُ قوله : « تَرُدُّ » ، ومثلُ هذا قولُه [١] :

وَقَفْنا فسَلَّمْنا فردَّتْ تحيَّةً

إنما هو : « جوابَ تحيّةٍ » ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [٢] أى رُدُّوا جوابَها .

وقد قيل فى قوله : « فردَّتْ تحيَّةً » قولان [٣] ، أحدُهما : ردَّت التحيّة ، أى لم تَقْبَلْها ، والآخَرُ : ردّتْ تحيّةً ، أى ردَّت جَوابَها ، كما تقدَّم ؛ وذلك لِما رأينا فى وَجْهها ؛ من البَشاشَة ، وإن لم تَكلَّمْ .

فالتقدير : وما يُردُّ جوابَ سُؤالِى دِمْنةٌ ، فالبيتُ على هذا مضَمَّنٌ أيضاً ؛ لأنَّ الفاعلَ الذى هو « دِمْنةٌ » فِعلُه فى البيت الذى هو قبلَ البيت الثانى ، فيجوز أن تقول : « وما تَرُدُّ » ، فتؤنِّث ، على لفظِ الدِّمْنة ، وتُذكِّر ، على المعنى .

وقال ابنُ حِلِّزَة [٤] :

وبعَيْنيكَ أوقَدتْ هِنْدٌ النارَ أخيراً تُلْوِى بِها العَلياءُ

قيل فى « العَلْياء » قولان ، أحدُهما : أنه أراد بالعَلْياء ، العالية ، وهى الحِجازُ ، وما يليه من بِلادِ قيسٍ وغيرِه .

= الكافى للتبريزى ص ١٦٦ ، والقوافى للتنوخى ص ١٩٣ ، واللسان (ضمن) .

(١) ذو الرمة . ديوانه ص ١٩٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٤٩ . وتمام البيت :

علينا ولم تَرْجِعْ جوابَ المخاطِبِ

وسينشده أبو علىّ قريباً .

(٢) سورة النساء ٨٦ .

(٣) اقتصر أبو نصر الباهلى شارح الديوان على القول الأول ، فقال : « فردت الدار تحية علينا ، أى لم تقبل التحية ، أى ردَّتْها ولم تُجب . ثم بيَّن فقال : ولم ترجع جواب المخاطب » .

(٤) سبق تخريجه . وقوله « وبعينيك » معناه : وبرأى عينيك أوقدت هندٌ النار .



وقيل : العَلْياءُ : ما أشْرفَ مِن الأرض .

فأمّا القولُ الأوّل ، فعلَى (١) أنه حَرَّف (٢) الاسمَ ؛ للحاجة إلى إقامةِ القافية ، وهذا فى الشّعر قد جاء فى غير شيءٍ ، فمِن ذلك ما أنْشَدَناه علىٌّ بن سليمان :

بنى رَبِّ الجَوادِ فلا تَفِيلُوا فما أنتُمْ فنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ (٣)

قال : أراد : ربيعةَ الفَرَسِ ، فوضَعَ موضعَ « الفَرَس » ، الجوادَ ، ومن ذلك قولُ الآخَر ، أنشدَناه محمدُ بن السَّرِيّ :

وقاءَ عليه اللَّيثُ أفْلاذَ كِبْدِهِ وكَهَّلَهُ قِلْدٌ مِن البَطْنِ مُرْدِمُ (٤)

وإنَّما الاسمُ : الأسَدُ ، ومن ذلك قولُه :

رُبَّ مَسْقِيٍّ بغَيْلَى أُسَدٍ قد تقدَّمْتُ بِفُرَّاطِ السِّبا (٥)

والاسمُ : ذِراعا الأَسَد . وقال :

أبوكَ عطاءٌ ألْأَمُ الناسِ كلِّهِمْ فقُبِّحْتَ مِن نَسْلٍ وقُبِّحَ مِن كَهْلِ (٦)

والاسم : عَطِيَّةُ .

فكُلَّ هذا (٧) قد حُرِّفَ فيه الاسمُ .

---

(١) فى ب : « فُقُل » .

(٢) التحريف : هو العدول بالشيء عن جِهته . قال تعالى : ﴿ من الذين هادوا يحرِّفون الكلم عن مواضعه ﴾ النساء ٤٦ . والتحريف قد يكون بالزيادة فى الكلام ، أو النقص منه ، وقد يكون بتبديل بعض كلماته ، وقد يكون بحمله على غير المراد منه . راجع الباعث الحثيث فى اختصار علوم الحديث ص ١٧٢ ، ومقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين ص ٣٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) وهذا أيضاً سبق تخريجه .

(٥) مثل سابقيه .

(٦) وكذلك هذا فرغت منه .

(٧) فى أ : « فهذا قد ... » .

ويجوزُ فى « تُلْوِى بها العَلياءُ » وجهان [آخران] (١) ، أحدُهما : أن يكون أراد : ساكنَ العَلْياء ، فحَذَف المضافَ . والآخَر : أنه نسَب الفعلَ إلى العلياء ؛ لأنه فيها .

وتُلْوِى بها : أى تَرْفَعُها ، وتُصَوِّبُها (٢) ، كما يُلْوِى الرجلُ بثَوْبه ، إذا كان يُلَوِّحُ به للقَوم .

ومثلُ قولِه : « بعَيْنيكَ أَوْقَدتْ » قولُ أبى وَجْزَة :

وهُنَّ بالعَيْنِ مِن ذى صارِخٍ لَجِبٍ هَولٍ ولَوَّاحةٍ بالموتِ مِرْجاجِ (٣)

أى هذه الحميرُ بمَرْأًى مِن الصائد . وقال : « مِن ذى صارِخٍ » وهو يريدُ قَوْساً ؛ لأنه حَمَله على العُودِ ، أو الفِلْق (٤) ، ثم قال :

شاكَتْ رُغامَى قَذُوفِ العَيْنِ (٥)

ففى [قوله] (٦) : « شاكَتْ » ضميرٌ مِن قوله : « مِن ذى صارِخٍ » ، إلاَّ أنّه أَنَّثَ ؛

---

(١) زيادة من ب .

(٢) تصوِّبها : أى تخفضها . والتصوُّب : الانحدار . وجاء فى الموضع السابق من شرح القصائد السبع : « وتُضيئُها له » ، وكذلك فى شرح القصائد العشر ص ٣٧٢ ، والمعانى الكبير ص ٤٣٦ .

(٣) المعانى الكبير ص ١٠٥٣ ، وفيه : « نوَّاحةٍ بالموت » وقوله : وهُنَّ ، يريد حميراً . وذى صارخ : هو القانص . والقانص : القوس ، وهى مؤنَّثة ولكنه ذكَرها لأنه أراد العُود - كما ذكر أبو على - ولجب : شديد الصوت . ومِرجاج : لها رجَّة ، أى صوت واضطراب . يعنى أن هذه الحمير بين صائد ذى وتر لجب ، وقَوْسٍ لوَّاحة بالموت .

(٤) الفِلق ، بكسر الفاء : القوس ، يُشَقُّ من العُود فِلْقةٌ مع أخرى ، فكلُّ واحدةٍ من القوسين فِلْقٌ .

(٥) تمامه :

شاكت رُغامَى قَذُوفِ الطَّرْف خائفةٍ هَوْلَ الجنَانِ وماهَـمَّت بإدلاج

المعانى الكبير ص ١٠٥٢ ، والتهذيب ١٣٣/٨ ، ٣٠٣/١٠ ، والمخصص ٩٩/١٠ ، واللسان (شوك - رغم) .

والرُّغامى : زيادة الكبد ، وقيل : هى قصبةُ الرئة . ويقال : الرعامى ، بالعين المهملة أيضا ، ولكنه بالغين المعجمة أعلى . وشاكت : مِن شاكه يشوكه : إذا أدخل الشوكة فى رِجله . يقول : شاكت هذه القوسُ رُغامى هذه الأتان . وقذوف الطَّرْف - أو العين - بعيدة النظر . والجَنان : ماسترها ، يعنى الليل .

(٦) زيادة من ب .

لَحْمله على القوس . وقال ابنُ أحمر (١) :

مَنَى لكَ أن تَلْقَى ابنَ هِنْدٍ منيَّةٌ وفارسَ مَيَّـاسٍ إذا ما تَلَبَّبـا

فاعلُ « مَنَى لك » قولُه : « منيَّةٌ » ، وحَسُن ذلك ؛ لأنَّ المنيَّةَ قد صارتْ بمنزلة القَدْر والمِقْدارِ ، فصار بمنزلة قولك : « قد قِيل فيه قولٌ » و « ذُهِب به مَذْهبٌ » .

وروى أبو موسى : « أن تَلْقَى ابنَ هِندٍ مَنَيْتَهُ » (٢) ، فالفاعلُ على هذا ما دَلَّ عليه الفعلُ ، كما حُذِف من قولِه عزَّ وجَلَّ : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا ﴾ .

والمَنَى ، والمنيَّةُ ، قد صار بمنزلة القَدْرِ والتقدير ، كما صارَ البَداءُ بمنزلة الرأى .

وأنشد محمد بن السَّرِىّ ، لذى الرُّمَّة (٣) :

خِدَبٌّ حَنا مِن صُلْبه بعدَ سَلْوةٍ على قُصْبٍ مُنْضَمٍّ الثَّميلـةِ شازِبِ
مِراسُ الأَوابِى عن نُفُوسٍ عزيزةٍ وإلْفُ المَتالِى فى قُلُوبِ السَّلائبِ
وللشَّوْلِ أتْباعٌ مَقاحِيمُ بَرَّحَتْ به وامْتِحـانُ المُبْرِقـاتِ الكَـواذِبِ
وأنْ لم يَزَلْ يَسْتَسْمِعُ العامَ حولَهُ نَدَى صَوْتِ مَقْروعٍ عن العَذْفِ عاذِبِ

---

(١) ديوانه ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٣ ، وزِدْ عليه : أسماء خيل العرب وأنسابها ، للأسود الغندجانى ص ٢٢٨ ، وسيعيد أبو علىّ إنشاده قريبا .

ومَنَى : قَدَّر . يقال : مَنَى الله لك ما يسرُّك : أى قدَّر اللهُ لك ما يسرُّك . ومَيَّاس : فرس شقيق بن جَزْء الباهلى . وتلبَّب : تحزَّم بالسِّلاح ونحوِه .

ورواية صدر البيت فى الديوان :

فوارس سِلَّى يومَ سِلَّى وساجِرٍ

وانظر رواية أخرى بعيدة ، فى معجم ما استعجم ص ٧١٢ .

(٢) هكذا ضبط فى أ ، بفتح الميم والنون . وضبط فى ب بضمٍّ فكسر .

(٣) ديوانه ص ٢٠٨ – ٢١٠ ، وتخريجه فى ص ١٩٥٠ . والبيت الرابع ترتيبه الثالث فى الديوان .

وخدبٌّ ، بالجرِّ ، صفة لقوله « مُقْرِم » فى البيت السابق ، وهو الفحل . والخِدَبّ : الضخمُ من كلِّ شىء . وقوله « حنا ... » أى أضمره الهياج ، فترك العلَفَ لَمَّا هاج . والسَّلْوة : رخاءُ العيش . والقُصْب : الأمعاء . والمنضمّ : الضامر . والثميلة : ما بقى فى جوفه من عَلَف . وشازِب : ضامر . ومراس الأوابى : أى عِلاجُ الأوابى . والأوابى : النُّوق اللواتى كرهن الفحل . والمتالى : التى أتمّت فى حَمْلِها ، فوضع بعضُ الإبل وبقى بعض . والباقية : المتالى ، فإذا وضعت المتالى =



الموصوف محذوفٌ ، تقديره : علَى قُصْبِ بعيرٍ ، مُنْضمٍّ الثَّميلة ، وهذا البعيرُ هو الخِدَبُّ ، فى المعنى ، والتقدير : خِدَبٌّ حَنا صُلْبَه على قُصْبٍ مُنْضَمٍّ ، فعَلَى متعلِّقٌ بحَنا ، وتعلُّقُه به على أنه حالٌ ، ولا يكون مفعولاً به ؛ لأنَّ الفِعلَ قد استوفَى مفعولَه ، وهو قولُه : « مِن صُلْبه » علَى القولَين جميعا .

وفاعِلُ « حَنا » قولُه : « مِراسُ الأَوابِى » والبيتُ مضمَّنٌ [١] .

فأمَّا « عن » فى قولِه : « عن نُفوسٍ عزيزةٍ » ، فتتعلَّق بالأَوابِى ، كأنَّ التقدير : أبَيْنَ عن نُفوسٍ عزيزةٍ .

والمِراسُ : مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ، وفاعِلُه الفَحْلُ ، فى المعنى ، كأنه : مِراسُ هذا الفَحْلِ الأَوابِى .

= سُمّيت باسم الأولى . والسُّلائب : جمع سَلُوب ، وهى التى قد خَدَجَتْ - أى ألقت ولدها قبل تمام الأيام ، من الخِداج ، وهو النقص ، أو هى التى ماتت أولادُها ، أو ذُبحت . وهذه النوق التى ماتت أولادها ، فى قلوبهنّ حبُّ ذوات الأولاد ، فهنّ يألَفن المتالى ؛ لأن المتالى لها أولاد ، فهن يلحقن بها ، ويأتيهنّ الفحل فيميزُهُنّ ، ويجعلهنّ فيما يضرب . والشَّول : النوق التى قد جفَّت ألبانُها ، ومضى على نتاجها سبعة أشهر . ومقاحيم : واحدُها مُقْحَم ، وهو الذى يتقحَّم من سِنٍّ إلى سِنّ ، أى يستقبل السِّنَّ الأخرى ، وهو أن يُثْنِىَ ويُربِعَ فى سنه ، أو يسدُس ويبزُل فى سنة واحدة . وبَرَّحت : أى أن هذه المقاحيمَ أجهدت الفحل ، لأنهن يهدِرْن ، والفحلُ يطوف فيخرجهنّ من الشَّوْل ويطردُهنّ ، ثم يعُدْن إلى الشَّول .

وقوله « وامتحان المبرقات ... » أى أن الفحل يمتحن الناقة فتبرق بذنبها خوفاً منه ، وترفع ذنبها ، تُرِى أنها قد لقحت وهى غير لاقح ، وفى هذا إجهاد ، لأنه يطوف بهن فينتابهنّ ، ويشمُّ كشُوحهنّ وأبوالَهنّ ، فإذا لم ير لَقَحاً ردّهنّ فى الشول ليعيد عليهنّ الضراب ، فهذا ما حنى ظهره وأضمره . والكواذب : اللواتى لا حَمْلَ بهنّ .

وجاء فى النسخة أ : « وامتحاز » بالزاى مكان النون ، ولم يتضح الرسم فى ب . والمحز : النكاح والجماع . وقد جاء « امتحان » بالنون أيضا فى الحجَّة للمصنف ١/٣٣٦ .

وقوله « وأن لم يزل .... » معطوف على « مراس الأوابى » والتقدير : حنا من ظهره مراسُ الأوابى واستماعُ صوتِ فحلٍ ينادى بإزائه آخَرُ ، يخاطره على طروقته ، ويصاوله ، فبينهما هَدْرٌ وإيعاد . والندى : بعدُ ذهابِ الصوت ، والمقروع : المختار . والعَذْف : الأكلُ . والعاذب : القائم الذى لا يضع رأسَه على علف . هذا كلُّه من شرح الديوان ، والسمط ص ٧٢٧ .

(١) سبق معنى التضمين قريبا .

ولا تكون « عن » متعلّقةً بالمِراس ؛ لأنه يصير التقديرُ : يُمارِسُ عن نُفوسٍ ، وإنّما يُمارِس عن نَفْسٍ واحدةٍ ، لا عن نُفُوسٍ ، فهو يتعلَّق بالأَوابى ، دُونَ المِراس ، أى يأْبَيْنَ عن نُفُوس .

وقولُه :

وإلْفُ المَتالِى فى قُلُوبِ السَّلائبِ

كأنه وضَع الإلْف موضعَ الحُبِّ ؛ لأنَّ الإلْفَ مصدرُ أَلِفْتُ المكانَ ، وأَلِفْتُ زيداً ، وقالوا : آلَفْتُه .

وقولُه : « وللشَّوْلِ أتْباعٌ » ، فإن الظَّرفَ (١) فى موضعِ نصبٍ ، على حَدِّ :

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ (٢)

فتقديره : وحَنا مِن صُلْبِ هذا الفحلِ أتْباعٌ للشَّوْلِ ، مَقاحيمُ ، فالأَتْباعُ يرتفعُ بالعطفِ على الفاعل ، الذى هو « مِراسُ الأَوابى » .

و « بَرَّحَتْ به » فى موضعِ رفع ؛ لكونه صفةً للنكرة ، التى هى « أتباعٌ مقاحِيمُ » ، أى حَنا مِن صُلْبِه مخافةُ أَتْباعٍ مَقاحيمَ ، أى مَخافتُه إيَّاها ، علَى طَرُوقَتِه ، أن يَضْربَ فيها ، فيطرُدَها عن الطَّرُوقَة ، ويُخْرِجَها منها ، ومثله فى المعنى قولُ أبى النجم :

شَذَّبَ عنها الجِذْعَ مِن عِيالِها   والجَهْلَ والشَّادِنَ مِن سِخالِها (٣)

وقولُه : « وأن لم يَزَلْ » فى موضع رفعٍ أيضاً ، بالعطفِ على (٤) « حَنا » .

---

(١) يريد الجار والمجرور . والنصب هنا على الحال ، لأنه كان صفة للنكرة « أتباع » فلما تقدم عليها أعرب حالاً ، كالشاهد الذى نَظَّر به .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) لم أجده فى ديوانه ، المطبوع بالنادى الأدبى بالرياض (١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م) . مع وجود أشطار من هذا الروىّ . ولم أظفر به فى مرجع ، حتى أقف على سياقه ، فأبنى عليه شرح ألفاظه .

(٤) يريد العطف على فاعل (حنا) ، وقد ذكرتُه فى شرح الأبيات .



و « يَسْتَسْمِعُ » معناه : يَسْمَعُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [١] أى يَسْخَرُون .

وقولُه : الجذع ... [٢] .

أنشد أبو سعيدٍ المَكْفُوفُ :

إذا ما القَيْنَةُ اللَّعْساءُ قامَتْ تُقَرِّفُ عن أناملِها الخِضابا [٣]
جَلَتْ عن عُنْقَرٍ بِدماثِ وادٍ تَضَمَّنَ سَيْلَ أبطَحِهِ السَّحابا

قال محمدُ بن السَّرِىّ ، عن أبى سعيدٍ : شَبَّه موضعَ البياض ، مِن الذى قُرِّفَ مِن الخِضاب ، بالعُنْقَر ، قال : والعُنْقَر : أصلُ البَرْدِىّ الأبيضِ .

فأمّا فاعلُ « تضمَّنَ » فالوادى ، و « سيل أبطحِه » مفعولُه ، وانتصابُ « السحاب » بالمصدر ، الذى هو « سَيْل » ، والمصدرُ مضافٌ إلى الفاعل ، وهو « الأَبْطَح » ، والتقدير : سالَ أَبْطَحُه مِن ماءِ السَّحاب ، فلمَّا حَذَفَ الحرفَ ، وصل الفِعلُ إلى السَّحاب ، المُقامِ مُقامَ المضاف .

أنشد يَعْقوبُ :

كما نَوَّرَ المِصباحَ للعُجْمِ أَمْرَهُمْ بُعَيْدَ رُقادِ النائمين عَرِيجُ [٤]

عَرِيجٌ : رجلٌ مُعَرِّجٌ على مِصْباحِه ، بأَنْ زادَ فى دُهْنِه ، كأنه قال : نَوَّر بالمِصباح عَرِيجٌ [للعُجْم] [٥] أمرَهُمْ ، فحَذَف الجارَّ ، ووصَلَ الفِعلَ إلى المفعول ، فصار متعديًّا إلى

(١) سورة الصافات ١٤ . وتأول ﴿ يستسخرون ﴾ بيسخرون ، كما تقول : عَجِب ، وتعجَّب ، واستعجب ، بمعنًى واحد . اللسان (سخر) .

(٢) هكذا وقف الكلام مبتوراً فى أ . والعبارة كلها لم ترد فى ب .

(٣) لم أعرفهما . والقَيْنة : الأمة المغنّية . واللعساء : من اللَّعَس ، وهو سوادٌ يعلو شفةَ المرأةِ البيضاء ، وقيل : هو سواد فى حمرة . وتُقرِّف : أى تَقْشِر . والعُنْقَر ، بضم العين ، وسكون النون ، وفتح القاف وضمّها ، وقد شرحه أبو على . ودِماث ، بكسر الدال : السُّهول من الأرض ، الواحدة دَمِثة ، وكلُّ سَهْلٍ دَمِثٌ .

(٤) هو والذى بعده لأبى ذؤيب الهذلى . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، وتخريجهما فى ص ١٣٧٨ .

(٥) تكملة من ب ، وشرح أشعار الهذليين .

مفعولَيْن ، مِثل : « أستغْفِرُ اللهَ ذَنْباً » [١] ، ونحوِه .

والكاف ، فى « كما » تتعلَّق [٢] « بمُتَكَشِّف » ؛ لأنه تنويرٌ ، فكأنه قال : راتِقٌ مُنَوَّرٌ تَنْويراً ، كتنويرِ عريجٍ للعُجْم بالمِصباح ، أمْرَهُم ، أى : كما نَوَّر فى موضعٍ مُظْلِمٍ ، لا يُبصِرُون فيه ، فجاء بالمِصباح [٣] ، فتكشَّف لهم أمرُهم .

والتكشُّفُ الذى يتعلَّقُ الكافُ به ، فى البيت الذى قبلَ هذا البيت ، وهو :

يُضىءُ سَناهُ راتِقٌ متكشِّفٌ   أغَرُّ كمِصباح اليهودِ دَلُوجُ [٤]

قِيل : مِصباحُ اليهودِ فى كَنائسهم أدْوَمُ .

وراتِقٌ : رتَق السَّماءَ كلَّها ، ومَرَّ يَدْلَحُ بِحَمْلِه ، ويَدْلَج .

وأنشد يعقوبُ ، لأبى النَّجم :

للشِّقِّ تَهْوِى جَوْفُها مَفْتوحا   تَحْكِى الفصيلَ الهادِلَ المَقْرُوحا [٥]

قال : تَهْوِى هذه الأَتانُ ، أى جَوْفُها خالٍ مُنْفَتحٌ ، فيريدُ : تَهْوِى مُنْفتِحاً جوفُها ، جَوْفُها : بدلٌ مِن الضّمير ، الفاعِلِ [٦] الذى فى الفِعل ، مِثل : ضربتُ زيداً رأسَه .

---

(١) فى ب « ربنا » تصحيف . وهذه قطعة من بيت سيَّار ، وتمامه :

أستغفر اللهَ ذنباً لستُ محصيَهُ   ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

ولم يعرف قائله . الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والأصول ١٧٨/١ ، والخصائص ٢٤٧/٣ ، والتبصرة ص ١١١ ، والمخصص ٧١/١٤ ، والخزانة ١١١/٣ ، واللسان (غفر) ، وغير ذلك كثير مما تراه فى معجم الشواهد ص ٢٩٢

(٢) فى ب : « متعلّق » .

(٣) فى أ : « بمصباح » .

(٤) قوله « سناه » يريد ضوءَ البرق . والراتق : المنضمُّ منَ السَّحاب . ومتكشِّف : أى يتكشَّف إذا ابرقت . ودَلُوج : يدلج بالماء ، أى يمرُّ به .

(٥) الشطر الأول فقط فى ديوانه ص ٩٢ ، والتهذيب ٤٨٩/٦ ، والمخصص ٨٨/٦ ، واللسان (هوى) . والروايةَ فى كل ذلك : « يهوى » بالياء التحتية ، وعليها يفوت استشهاد أبى علىّ . والهادل : من الهَدَل ، وهو استرخاء المِشفَر الأسفل . ويقال : هَدِل البعير يَهْدَل هَدَلاً : إذا أخذتْه القرحةُ فَهدِل مشفرُه وطال .

(٦) فى ب : « للفاعل » .



وأرادَ يعقوبُ فيما أُرى - بما قال ، المعنى ، دونَ ما عليه اللفظُ ، وجعل الراجزُ ، الحالَ عن (١) البَدَل ، الذى هو « الجَوْف » ، والحملُ على البدَل أحسَنُ ، وقد جاء الحملُ على المبدَلِ منه ، قال :

وكأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كأنَّه ... ما حاجِبيْه مُعَيَّنٌ بسَوادِ (٢)

وقال آخَرُ (٣) :

إنَّ السُّيوفَ غُدُوَّها ورَواحَها ... تركَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

فَجَعل الخَبَر فيه عن المُبْدَلِ ، دونَ البدَلِ .

وتَحْكِي الفَصيلَ ، تقديره : تَحْكِي فَمَ الفَصيل ، الهادِلَ المَقْروحَ ؛ ألا تَرَى أنَّه [إنَّما] (٤) يُشَبِّه انفتاحَ الجَوفِ (٥) ، أو الضَّربةِ ، بانفتاحِ فمِ هذا الفَصيلِ .

وقال النابغةُ (٦) :

خلَّتْ سَبِيلَ أَتِيٍّ كان يَحْبِسُه ... ورفَّعتْهُ إلى السِّجْفَيْنِ فالنَّضَدِ

---

(١) فى أ : « على » .

(٢) سبق تخريجه . والمبدل منه هنا هو الضمير الذى فى « كأنه » . وقد حمل عليه المعنى ، و « حاجبيه » هو البدل ، ولو حمل عليه لقال : معيَّنان . وراجع الخزانة ١٩٧/٥ .

(٣) هو الأخطل . ديوانه ص ٩٠ ، والكامل ١٩/٣ ، وشرح الأشمونى ١٣٢/٣ ، والخزانة ١٩٩/٥ ، واللسان (عضب) . وانظر طبقات فحول الشعراء ص ٤٧٧ . والكبش الأعضب : هو المكسور القرن .

والمبدل هنا هو بدل الاشتمال . والشاهد أنه قد رُوعِى المبدل منه فى اللفظ - وهو السيوف - فرجع الضمير إليه من الخبر (تركت) مفردًا ، ولو رُوعِى البدل ، لقيل « تركا » بالتثنية ، للغدوّ والرَّواح .

وقد حكى البغدادىّ عن أبى على - فى كتابنا هذا - أنه « يحتمل أنّ نصب « غدوَّها » على الظرف ، كخفوق النجم ، وكأنه قال : إن السيوف وقتَ غدوِّها ورواحها » .

وأنت ترى أن أبا علىّ لم يذكر ذلك ، فلعله ذكَره فى كتابٍ آخر ! وقد ذكر ابن سلاّم أن نصب « غدوّها » على الظرفية مروىٌّ عن يونس . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٤٧٨ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) فى ب : « ... الجوف بالطعنة أو الضربة ... » .

(٦) ديوانه ص ١٥ . والأتىّ : النهر الصغير . والسِّجفان : ستران رقيقان يكونان فى مقدَّم البيت .

والنَّضَد : ما نُضِد من متاع البيت ، أى جُعِل بعضه فوق بعض . شرح القصائد العشر ص ٤٤٩ ، واللسان (نضد - سجف) .



المعنى : خَلَّت الوليدةُ سبيلَ أَتِيٍّ ، كان يحبسُ ماءَه ، فحَذَف المضافَ ، ففاعل « يَحْبِسُ » ضميرٌ ، يعودُ إلى الضَّمير ، الذى فى « كان » ، وذلك الضميرُ يعودُ إلى « سبيلِ الأَتِيّ » ، ويدلُّك على حَذْفِ المضافِ ، أن السَّبِيلَ يَحْبِسُ ماءَ الأَتِيِّ ، لا الأَتِيَّ ، والأَتِيُّ (١) : جَدْوَلُ الماءِ . قال الأصمعيُّ : أَتِّ لِمائِك ، أى اجعَلْ له أَتِيًّا (٢) .

وفاعِلُ « يَحْبِسُ » السَّبِيلُ (٣) ، كأنَّ السَّبِيلَ يحبسُ الماءَ ، لانْطِمامِه .

وقالوا فى قوله : « ورفَّعْتَه » : هو مِن قولهم : ارْتفعْ إلَيَّ ، أى تَقدَّمْ ، ورَفَعْتُه إلى الوالِى ، وليس يريدُ الارتفاعَ ، الذى هو عُلُوٌّ .

وقال أبو ذُؤَيب (٤) :

إذا نَهَضَتْ فيه تَصعَّدَ نَفْرَها كقِتْرِ الغِلاء مُسْتَدِرًّا صِيابُها

فاعلُ « تصعَّد » ما تُضْمِرُ ممَّا دَلَّ عليه قولُه : « نَهضَتْ » ، أى إذا نَهضَتْ فيه تصَعَّد نُهوضُها ، علَى نَفْرِها ، مِن قولك : تَصعَّدنِى الأَمْرُ ، أى شَقَّ علَيَّ ، وشَبَّهها فى ذَهابِها وسُرْعتِها ، بالقِتْرِ ، وهى القُطْبَةُ التى يُرْمَى بها الهدفُ ، والواحدةُ : قِتْرةٌ .

ومُسْتَدِرًّا : مُنْقلِباً ، ليس بمُسْتَرِيحٍ (٥) .

صِيابُها : قَصْدُها (٦) .

---

(١) فى ب : « والأتىّ : كل جدولٍ بماء » . والذى فى اللسان ، عن الأصمعىّ : « كل جدول ماءٍ أتىّ » .

(٢) يقال : أَتَّى للماء : وجَّه له مَجْرًى ، وهيَّأ له طريقا .

(٣) يريد ضمير « السبيل » .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٥٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٤ . يصف نحلا ، ويُشبِّه مَرَّها بمَرِّ سهام الأهداف . ونفرها : مانَفَر منها ، وقال ابن حبيب : نفرها : طيرانها . والقتر : نصل سهم الأهداف . ونهضت هنا : أى طارت فى هذا الموضع .

(٥) وقيل : مستدرٌّ : ذاهبٌ ، وقيل : متتابع . وقيل : دَرِيرٌ ، كأنه مجتمعٌ ليس بمنتشر . شرح أشعار الهذليين ، والمعانى الكبير ص ٦١٨ .

(٦) فى أشعار الهذليين : « قواصدها » . وفيه : « أى تجيء منفتلةً ليست بمسترخية . صاب فلانٌ : إذا قصد » .



والغِلاءُ : جَمْعُ غَلْوةٍ ، وقد يكون الغِلاءُ مصدرَ [(١)] غاليتُ ، ويكون الصِّيابُ جَمْعَ صايِبٍ [(٢)] ، كصاحِبٍ وصِحاب .

أنشد أحمدُ بن يحيى :

فلا تَسَلِينى واسْأَلِى عن خَلِيقتِى ... إذا رَدَّ عافِى القِدْرِ مَن يَسْتعيرُها [(٣)]

القولُ فيه : أنه مِثلُ : ضربَ زيداً غُلامُه ، و ﴿ لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا ﴾ [(٤)] لمّا تقدَّم ذِكْرُ القِدْر ، أضْمَرها فى الصِّلة .

و « عافِى » فى موضعِ نَصْب [(٥)] ، بأنه مفعولٌ به ، ولكنّه أسْكَنَ للضَّرورة .

ومعنى « رَدَّه » لم يُعْطِه إذا سأَل [(٦)] ، من قولِه : عَفاه يَعْفُوه ، واعْتَفاه : إذا جاءه يطلُبُ خيرَه .

و « مَنْ » فى موضع رفعٍ ، بأنه فاعلُ « رَدَّ » .

---

(١) يقال : غلا السَّهْمُ : ارتفع فى ذهابه وجاوز المدى ، وكذلك الحجر ، وكلُّ مرماةٍ من ذلك : غَلْوة . ويقال : غلا بالسهم يغلو غَلْوا ، وغالَى به غِلاء : رفع به يده ، يريد يرميه أقصى الغاية .

(٢) فى اللسان (صوب) : « أراد جمع صائب ، كصاحب وصِحاب ، وأعَلَّ العينَ فى الجمع ، كما أعلَّها فى الواحد ، كصائم وصِيام ، وقائم وقيام . هذا إذا كان صِيابٌ من الواو ، ومن الصواب فى الرمى ، وإن كان من صاب السهْمُ الهدفَ يَصيبُه ، فالياء فيه أصل .

(٣) هذا البيت من قصيدة ، اضطربت نسبتها اضطراباً شديدا ، فتُنسب للأعشى الكبير ، وللمضَرِّس بن رِبْعى ، ولعوف بن الأحوص ، ولغيرهم . انظر ديوان الأعشى ص ٣٧١ ، والمفضليات ص ١٧٦ ، وحماسة ابن الشجرى ص ٧٠٩ . وفى حواشى هذين فضل تخريج . والبيت الشاهد ينسب إلى الكميت ، كما فى الأساس (عفو) . وهو فى ديوانه ١٧/٣ ، وتخريجه فى ص ٦١ .

والعافى : كلّ شئٍ يردُّه مستعيرُ القدر فيها من المرق إذا ردَّها ، وكانوا يفعلون ذلك فى الجدب . قال الأصمعى : كانوا فى الجدب إذا استعار أحدُهم قِدْرًا ردَّ فيها شيئاً من طبيخ . وقيل : عافى القِدْر : من يأتيها لينال مما فيها . يقال : عفوت الرجلَ واعتفيته ، وعَرَوْتُه واعتريتُه . وقيل : عافى القِدْر : مايُبقى فيها المستعير لِمُعِيرها . وعلى هذه التفسيرات يتجه رفع « عافى » أو نصبه .

(٤) سورة الأنعام ١٥٨ .

(٥) وقيل : إن « عافى » فى موضع رفع ، و « مَنْ » فى موضع نصب . وتوجيه ذلك مما يضيق المقام عن ذكره ، فانظره فى شرح المفضليات ، لأبى محمد الأنبارى ص ٣٤٨ ، واللسان (عفا) .

(٦) فى ب : « سُئِل » .



وقيل فى قوله :

وقَفْنا فسلَّمْنا فردَّتْ تحيَّةً (١)

قولان ، أحدُهما : لم تَقْبلْها ، كأنَّ ذاك لخوفِ رِقْبةٍ ، أو لغيرِ ذلك ، فهذا كالردِّ ، فيما أنشده أحمدُ بن يحيى ، وكقولِه (٢) :

وليس للمُلْحِفِ مِثلُ الرَّدِّ

والقولُ الآخَرُ ، فى « ردَّتْ » : أنها قَبِلت التحيّةَ ، فأجابت عنه ، لِما رُئِىَ مِن البَشاشَةِ فى وجهها ، وإن كان قال فى آخرِ البيت :

ولم تَرْجِعْ جوابَ المخاطِبِ

فيكون على هذا التأويل ، كقوله : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (٣) أى لا تمتنعوا مِن أن تُجيبوا بأحسنَ منها ، أو بمِثلِها (٤) .

وتسكينُ (٥) الياء فى موضع النَّصْب ، كثيرٌ ، وقد جاء بعضُ ذلك فى الكلام .

أنشد (٦) أحمدُ بن يحيى ، لأسماء بن خارجة :

أَوَ لَيْس مِن عَجبٍ أسائلُكُمْ ... ما خَطْبُ عاذلتى وما خَطْبِى (٧)

---

(١) سبق تخريجه قريبا .

(٢) بشار بن بُرْد ، من أرجوزة يمدح بها عقبة بن سلم . وقبله :

الحُرُّ يُلْحَى والعصا للعبدِ

ديوانه ص ٨٥ ، وتخريجه فيه ، وزِد عليه : التمثيل والمحاضرة ص ٧٤ .

(٣) سورة النساء ٨٦ .

(٤) فى ب « مثلها » .

(٥) هذا رجوع إلى قوله « عافى القدر » فى البيت السابق . وانظر شواهد تسكين الياء فى موضع النصب ، فيما سبق ، عند قول الحطيئة : يادار هندٍ عفت إلاَّ أثافيها .

(٦) من هنا إلى قوله : « لأن الجارَّ مرادٌ معه » . جاء فى أ في غير هذا الموضع ، وقد نبهت عليه فيما سبق ، فى مبحث « عسى » .

(٧) لم أجد هذا البيت فى كتاب . وأسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزارى ، من الأجواد ، من الطبقة الأولى من التابعين من الكوفة . وهو صاحب الوصية المشهورة لابنته عند زواجها : « يابنيّة كونى لزوجك أمةً يكن لك عبدا ، ولا تدْنِى منه فيملَّكِ ، ولا تتباعدى عنه فيتغيَّر عليك » . فوات الوفيات ١٦٨/١ .



القولُ فى فاعل « ليس » أنه يحتملُ أمرين ، أحدُهما : أن تُضْمِرَ الحديثَ . والآخر : أن تريد « أنْ » وتحذفَها ، كأنه : أوَ ليس من عجبٍ أن أسائلَكم ، فتحذف « أنْ » . قال أحمد بن يحيى : يُعْجِبنى تقومُ ، كان هشامٌ يقوله . والفراءُ قال : محالٌ ؛ لأنه لا صاحبَ للإعجاب . والقولُ فى ذلك قولُ هشام ؛ لأنَّ « أنْ » قد جاءت محذوفةً فى نفس الفاعل ، فى البيت الذى أنشدْناه [١] ، وجاء فى الابتداء فى قولهم : « تسمعُ بالمعيدىّ خيرٌ من أن تراه » [٢] فقوله : « خيرٌ » خبر المبتدأ ، و « تسمع » فى موضع رفعٍ بالابتداء ، كما أنَّ قوله : « يسيرُ بشُرْطةٍ » فى البيت ، فى موضع رفعٍ بأنه فاعل . ويدلُّك على ذلك عطفُهم عليه الاسمَ ، كما كان يُعطَف عليه إذا ظهَرَتْ ، وذلك قولهم : تسمعُ بالمعيدىّ لا أن تراه ، فكما استوى الابتداءُ والفاعلُ [٣] ، فى دخولِ الجارِّ عليهما ، فى ﴿ كَفَى بِاللهِ ﴾ [٤] ، و « بِحَسْبِك » [٥] ، كذلك استويا فى حذف « أن » معهما .

ويدلُّ على جواز حذفِه من الفاعل ، حذفُهم له من خبر المبتدأ ، فى نحو قوله :

وحَقُّكَ تُنْفَى مِن المسجدِ [٦]

ألا ترى أن خبرَ المبتدأ بمنزلة الفاعل ، فى افتقاره إلى المبتدأ الذى تقدَّمه ، كافتقار الفاعل إلى فعله .

ويدلُّك على أن هذا الحذفَ فى « أنْ » بمنزلة الإثبات : أنّ مِن العرب – فيما زَعموا –

---

(١) يريد :

وما راعنا إلاَّ يسير بشرطة ... وعهدى به فينا يَفُشُّ بِكيرِ

وسبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) فى ب : « والفعل » .

(٤) سورة الرعد ٤٣ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٥) فى قولهم : بحَسْبك درهم .

(٦) سبق تخريجه .

مَنْ يحذفُ « أنْ » وينصبُ الفِعلَ . حكى أبو عثمان ، عن قُطْرَب ، أنه سمع من يقول :

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوَغَى [١]

بالنصب ، وحكى أحمدُ بن يحيى : « خُذِ اللصَّ قبلَ يأخُذَك » [٢] . وحكى أبو الحسن نحوَ ذلك ، فهذا يدلُّك على أن الحذفَ عندهم بمنزلة الإثبات ، فى هذا الموضع ، فكذلك يكون إذا حَذَف قبلَ الفِعل الذى يكون معه فاعِلاً . وحَذْفُ « أنْ » [٣] وإرادتُها قد كثُر ، وما كثُر كثرتَه لم ينبغ إحالتُه ، وقال الفرزدق :

فحَقُّ امرئٍ بين الوليد قَناتُهُ وكِنْدةُ فوق المُرْتَقى يتَصَعَّدُ [٤]

تقديره : أن يتصعَّد ، فحذف « أن » ، والمعنى : يتصعّدُ فوقَ المرتقى ، فتقدُّمُ « فوقَ » كتقدُّمِ « بالعصا » فى قوله :

كان جزائى بالعصا أن أُجْلَدا [٥]

أو بمنزلة قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [٦] . قال أبو الحسن : إنما يكون هذا فى المجرور ، والظرف بمنزلة المجرور ؛ لأنّ الجارَّ مرادٌ معه .

---

(١) تمامه :

وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِى

وتقدم تخريجه . وذكر هناك أن أبا عثمان حكاه عن ابن قطرب .

(٢) وهذا أيضاً سبق تخريجه .

(٣) لعل من تمام الفائدة أن أذكر أن حَذْفَ « أن » قبل الفعل ، قد جاء فى كلام الشافعىّ ، رضى الله عنه — ولغته حُجَّة — وذلك فى ثلاثة مواضع من الرسالة ، صفحات ٤٩ ، ٢٦٥ ، ٥٨٢ ، وذلك قوله : « كما عليه يتعلَّمُ الصلاةَ والذكرَ فيها » ، وقوله : « ثم تنصرف المحروسةُ قبلَ تُكْمِلُ الصلاة » ، وقوله : « قبلَ يُحِلُّ عليك » . وقد نبَّه إلى هذا العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، رحمه الله . وقال مجد الدين بن الأثير : « وهى لغة فاشيةٌ فى الحجاز ، يقولون : يريد يفعل ، أى أن يفعل . وما أكثر ما رأيتها واردة فى كلام الشافعىّ » . النهاية ٢٨٧/٢ (مادة ريث) . وانظر المسائل العسكرية ص ١٥٧ ، والإنصاف ص ٥٥٩ ، وشرح التصريح ٢٤٥/٢ ، والهمع ١٧/٢ .

(٤) تقدّم الحديثُ عنه .

(٥) مثل سابقه .

(٦) وهذه الآية الكريمة تقدمت أيضا مع الشواهد السابقة .



وقال أبو دُواد :

أَنارُ أبينا غيرَ أنّ ضِيافَه　　　قليلٌ وقد يُؤْوَى إليها فَيكْثُرُ (١)

جمع ضَيْفاً على ضِياف (٢) ؛ لأنه على وزن كَعْبٍ وكِعاب ، وكَلْبٍ و كِلاب .

فأما قولُه : « يكثُر » ففاعلُه الضيفُ ، كأنه أضمرَ ما يدلُّ عليه الضِّيافُ ، لا الجمعُ الذى هو الضِّياف . وقد يكون ضَيْفٌ للكثير . وفى التنزيل : ﴿ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِى ﴾ (٣) . فيجوز أن يكون رَدَّه إلى الواحد ، الذى هو الأصلُ ، لأنّ الأصلَ مفردٌ ، أو يكونَ جعله كالحِجالِ المسجَّفِ (٤) ، والسِّمامِ المُذَعَّفِ (٥) ، وكقوله :

مِثْلُ الفِراخِ نُتِّفَتْ حَواصِلُهُ (٦)

---

(١) بيت مفردٌ فى ديوان أبى دُؤاد ، ص ٣١٤ ، ومعتمده فى التخريج كتابنا هذا فقط . والبيت من غير نسبة فى شرح الكافية الشافية ص ١٨٥٠ .

(٢) وهو نادرٌ أو شاذ ؛ لأن « فِعالاً » يطّرد جَمْعاً لفَعْل ، بشرط ألاّ يكون فاؤه أو عينُه ياءً . راجع شرح الكافية السابق ، وأوضح المسالك ٣١٥/٤ ، والهمع ١٧٧/٢ .

(٣) سورة الحجر ٦٨ .

(٤) هذا من قول الفرزدق :

إذا القنبضاتُ السُّودُ طَوَّفْنَ بالضُّحَى　　　رقَدْنَ عليهنَّ الحِجالُ المُسَجَّفُ

ديوانه ص ٥٥٢ ، والنقائض ص ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٤٢٥ ، وسر الصناعة ص ٥٧٥ واللسان (قنبض – سجف – حجل) . والقُنْبضات من النساء : القِصارُ القليلات الأجسام . والحجال : جمع حجلة ، وهى سترٌ يُضْرَب للمرأة فى البيت . والمسجَّفُ : الذى أُرْخِى عليه سجفان ، وهما ستْرا باب الحجلة .

والشاهد هنا أنه ذكَّر لفظ الصفة ، وهى « المسجف » لمطابقة لفظ الموصوف « الحجال » لَفْظَ المذكَّر . وقال فى اللسان (حجل) : « قال : الحجال وهم جماعة ، ثم قال : المسجَّف ، فذكَّر ؛ لأن لفظ الحِجال لفظ الواحد ، مثل الجِراب والجِداد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم ﴾ يس ٧٨ – ولم يقل : رميمة » . وقال أبو عبيدة فى النقائض : « قال : الحجالُ المسجَّف ، فذكَّر ، كأنه نعت ، وفى كتاب الله عز وجل : نُسقيكم مما فى بطونه » . وصدر الآية : ﴿ وإن لكم فى الأنعام لعبرة ﴾ النحل ٦٦ .

(٥) ظاهرٌ أن هذا جزء من بيت ، لكننى لم أعرفه ، كما عرفت سابقة . والسِّمام ، بكسر السين : جمع السَّمّ ، هذا القاتل ، والمذعَّف : من قولهم : سَمٌّ ذُعاف : أى قاتل .

(٦) من غير نسبة فى معانى القرآن ١٣٠/١ ، ١٠٩/٢ ، ومجالس ثعلب ص ١٠٣ ، والمحتسب ١٥٣/٢ ، والتهذيب ١٣/٣ ، والإفصاح ص ١٦٦ ، ورسالة الغفران ص ٤١٦ ، وزاد المسير ٤٦٣/٤ ، وتفسير القرطبى ١٢٤/١٠ ، =



أو يكونَ جَعَل فاعلَه الأُوِيَّ ؛ لأنّ قولَه : « يُؤْوِى » قد دلَّ عليه .

وقولُه : « قليلٌ » مفردٌ ، يُرادُ به الكثرةُ [١] ، ألا تَرى أنه خَبرُ جَمْعٍ ، ومِثْلُ ذلك قولُ الآخَر [٢] :

وما ضَرَّنا أنا قليلٌ وجارُنا عزيزٌ وجارُ الأكْثَرِينَ ذليلُ

وقال أبو دُواد [٣] :

ضَرُوحُ الحَماتَيْنِ سامِى الذِّراعِ وَثُوبٌ إذا ما انْتحاهُ الخَبارا

يكون فاعلُ « انتحاه » مُضْمَراً ، المعنى [٤] : انْتحاه الراكبُ إلى الخَبار ، أو للخَبار [٥] ، ونَحاه ، وانْتَحاه ، مثلُ نَهَبه ، وانْتَهبَه .

= وشرح الجمل ٦٢٠/١ والبحر ٥٠٨/٥ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٨ ، وشرح أبيات المغنى ٤٨/٨ ، واللسان (خلف - نعم) . وأنشده أبو على فى البصريات ص ٣٦٨ ، والعسكريات ص ٢١٩ ، والشيرازيات ٨٢ ب ، ١١٦ أ .

وقوله « نتفت » جاء هكذا بالفاء فى النسختين ، وكُتُبِ أبى علىّ التى ذكرتها ، وبعض مراجع التخريج ، وفى بعضها الآخر : « نتقت » بالقاف ، ومعناها : سمنت وامتلأت وارتفعت . وهو الأقرب ، ولكنى لم أستجز تغيير ما فى النسختين ؛ لأنهما جيّدتان ، وقد قوّاهما ما ذكرتُ . والوجه : « حواصلُها » . والحوصلة من الطائر بمنزلة المعدة من الإنسان .

(١) تكلم ابن الشجرى على هذه المسألة فى الأمالى ٢٥/٢ ، وانظر منال الطالب ص ٤٢٥ ، وحواشيه .

(٢) السموأل بن عادياء اليهودى . والبيت من حماسيته الشهيرة . شرح الحماسة ص ١١٢ .

(٣) ديوانه ص ٣٥٣ ، وتخريجه فيه . يصف فرساً . والرواية فيه بالنصب : « ضروحَ ... وَثُوباً » على الحاليَّة . والضَّروح : الفرسُ النَّفُوح برجله ، أى الرَّامِحُ . والحماتان : اللحمتان اللتان فى عرض السَّاق ، تُرَيان كالعصبتين من ظاهر ومن باطن . وسامى : مرتفع . ورواية الديوان « سامى التليل » أى مرتفع العنق . وانتحاه : قصده . والخبار : مالان من الأرض واسترخى . يريد أن هذا الفرس يثب فى الخبار ، إذا ما قصده . وقد كرَّر أبو دواد هذه الصورة فى شعره مرة أخرى . وذلك قوله :

ضَروح الحماتين سَبْط الذراع إذا ما انتحاه خبارٌ وَثَبْ

ديوانه ص ٢٩٢ ، والمعانى الكبير ص ٢٠ ، ٣١ .

(٤) فى ب : « فى المعنى » .

(٥) وعلى هذا يكون « الخبار » منصوباً على نزع الخافض ، وأضمر له قبل الذّكر ، فى قوله « انتحاه » . حواشى الأصمعيات ص ١٩١ .

قال (١) :

وَهبَّتْ شَمالاً آخِرَ اللَّيلِ قَرَّةً ولا ثَوْبَ إلاَّ دِرْعُها ورِدائيا

يكون فاعلُ « هَبَّتْ » مضمراً ، أى هَبَّت الرِّيحُ ، شَمالاً قَرَّةً ، ويجوز : وهَبَّتْ شَمالٌ قَرَّةً ، على الحالِ مِن النكرة ، و : شَمالٌ قَرَّةٌ ، على وصفِ النكِرة بمِثْلها .

فأمّا قولُه : « آخِرَ الليل » فيجوز فيه ثلاثةُ أضْرُبٍ ، أحدُها : أن يَنْتَصبَ بهَبَّتْ ، أى هَبَّتْ فى هذا الوقت .

والآخَرُ : أن يَنْتصبَ بمحذوفٍ ، على أن يكونَ وصْفاً لشَمالٍ ، النكرةِ ، كما تقول : حضرتُ قِتالاً آخِرَ اللَّيل ، فتصفُ الحَدَثَ بأسماءِ الزَّمان ، كما تُخْبِر بها عنه .

والثالث : أن يتعلَّقَ بمُضْمَر ، يدلُّ عليه « قَرَّةٌ » ، ويدلُّ على جوازِ ذلك قولُه :

ألاَ حَيِّيَا لَيْلَى أجَدَّ رَحِيلِي وآذَنَ أصحابى غَداً بقُفُولِ (٢)

فكما أنّ « غَداً » لا يكونُ إلاَّ متعلِّقاً بمحذوف ، كذلك يجوزُ أن يكونَ « آخِرَ الليلِ » كذلك ، ودَلَّ عليه « قَرَّةٌ » ، كما دلَّ على المُضمَر « القُفُولُ » ، فى البيت الآخَر .

وقال جريرٌ ، فيما أظُنُّ (٣) :

ومايَسْتَوِى عَقْرُ الكَزُومِ بِصَوْأَرٍ وذى التَّاجِ تحتَ الرَّايةِ المُتَسيِّفُ

---

(١) سحيم عبد بنى الحسحاس . ديوانه ص ٢٠ ، والسّمط ص ٧٢١ . وقَرَّة : باردة .

ورواية الديوان :

وهبَّتْ لنا ريحُ الشمال بِقَرّةٍ

وأشار إلى روايتنا .

ورواية السّمط :

وهبَّتْ شمالٌ آخِرَ الليل قرّةٌ

وعلى الروايتين يفوت الاستشهاد

(٢) سبق تخريجه .

(٣) بل هو فى ديوانه ص ٩٢٨ ، عن النقائض ص ٥٨٠ . والكَزُوم : الناقة المسنّة الضعيفة . وصوأر : موضع أو ماءٌ لكلب فوق الكوفة مما يلى الشام ، وفيه عاقَرَ غالبُ بن صعصعة ، أبو الفرزدق ، وسُحَيم بن وثيل الرياحى ، =



المعنى : لا يَسْتوِى عَقْرُ الكَرُومِ ، وعَقْرُ ذى التاجِ ، ولا يكونُ على هذا الظاهرِ [١] ، ألا تَرَى أنه يَنْفى المساواةَ عن العَقْرَيْن ، إلاّ أنه لَمّا كان ذِكْرُ العَقْر ، قد جَرَى ، كان فى حَذْفِه [٢] إيّاه بمنزلةِ ذِكرِه له ، وهذا كما قال [٣] فى قوله :

أكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِين امْرَءًا ونـارٍ تَوقَّـدُ باللَّيـلِ نارا

لمَّا كان ذِكرُ « كُلٍّ » قد تقدَّم ، استَغْنَى بذلك عن تكريرِه ، وعلى ذلك تأوَّلَ أبو الحسن ، قراءةَ مَن قرأ : ﴿ كَذلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [٤] .

وعَقْرُ ذى التاج : المصدرُ فيه مُضافٌ إلى الفاعِل .

والمُتسيِّفُ : صفةٌ على الموضعِ ؛ لأنَّ المُتَسيِّفَ هو ذو التاجِ ، فى المعنى ، وإن شئتَ جعلتَ « المتسيِّفَ » فاعلاً ، وجعلتَ المصدرَ مضافاً إلى المفعولِ به ، نحو : أعجَبنِى ضَرْبُ زيدٍ عمرٌو .

= فعقر سحيم خمسةً وأمسك ، وعقر غالبٌ مائةً ولم يكن يملك غيرها ، وكان الفرزدق يفخر بذلك ، ورَدَّ عليه جريرٌ ذلك فى غير موضع من شعره ، ومن ذلك مااشتهر عند النحاة من قوله :

تعُدُّون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمىّ المقنعا

وتقدَّم فى كتابنا . وانظر قضية عقر الإبل فى معجم ما استعجم ص ٨٤٥ ، ومعجم البلدان ٤٣١/٣ ، والخزانة ٥٨/٣ ، وفى أخبار جرير الفرزدق فى كتب الأدب .

والمتسيِّفُ : الذى معه سيفُه ، والذى يُقْتَل تحت الراية بالسيف . يقول : نقتل نحن الأبطال ، وتعقرون الإبل ، فلا يستوى عقرنا وعقركم .

(١) فى ب : « ولا يكون هذا على الظاهر » .

(٢) فى ب : « كان حذفه بمنزلة ... » .

(٣) فى ب : « قاله » ، والمراد سيبويه . راجع الكتاب ٦٦/١ ، والبيت لأبى دواد ، وتقدم تخريجه .

(٤) سورة غافر ٣٥ . قال أبو الحسن الأخفش : « فمن نَوَّنَ جعل المتكبِّرَ الجَبَّارَ من صفته ، ومن لم يُنوِّن أضاف القلبَ إلى المتكبِّر » معانى القرآن ص ٤٦١ ، وراجع معانى القرآن للفراء ٨/٣ . والقراءة بتنوين « قلبٍ » لأبى عمرو ، وحده من السبعة . وقرأ الباقون بالإضافة . السبعة لابن مجاهد ص ٥٧٠ ، وذكر أبو العزّ الواسطى ، أن قراءة التنوين لأبى عمرو ، والأخفش . إرشاد المبتدى ص ٥٣٦ ، وانظر النشر ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٦٥/٧ . وقال ابن الباذش : « وقد اختلف عن الأخفش ، فقال جماعةٌ عنه : منوَّن ، وكذلك نَصَّ عليه فى كتابه ، وقال آخرون عنه بالإضافة » الإقناع ص ٧٥٣ ، ٧٥٤ .



وقد يجوز أن يُنشَد : « عَقْرُ الكَزُومِ بِصَوْأَرٍ ، وذو [١] التاج » ، فتحذفَ المضافَ ، وتُقيمَ المضافَ إليه مُقامَه ، والمذهَبُ الأوَّلُ أحسَنُ ؛ لأنك فى هذا تُعمِله وهو محذوفٌ ، وقد قام الثانى مَقامَه ، وإذا قام الثانى مَقامَه ، صار الحكمُ له ، يدلُّك على ذلك قولُه سبحانه : ﴿ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [٢] ، فجَعل الصِّفةَ على القرية ، وليس كذلك الوجهُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ المصدرَ فيه بمنزلةِ الملفوظِ به .

وقال :

مَنَتْ لكَ أن تُلاقِيَني المَنايا ... أُحادَ أُحادَ فى شَهْرٍ حَلالِ [٣]

---

(١) وهى رواية الديوان والنقائض .

(٢) سورة يوسف ٨٢ .

(٣) من غير نسبة فى المقتضب ٣/٣٨١ ، والتهذيب ١٥/٥٣٠ ، والمخصص ١٧/١٢٤ ، وشرح المفصل ١/٦٢ ، وشرح أبيات المغنى ١/٢٧٢ ، واللسان (منى) . ونسبه أبو عبيدة فى المجاز ١/١١٥ لصخر الغىّ الهذلى ، خطأً ، والصواب أنه لعمرو ذى الكَلْب - كما ذكر محقّق المجاز - وهو أحد بنى كاهل ، وكان جارًا لبنى هذيل . شرح أشعار الهذليين ص ٥٧٠ وتخريجه فى ص ١٤٤٢ وتفسير الطبرى ٧/٥٤٥ ، فى تفسير الآية الثالثة من سورة النساء .

والبيت من غير نسبة فى تذكرة النحاة ص ١٧ .

والرواية فى المخصص :

أحمّ الله ذلك من لقاءٍ ... أُحادَ أُحادَ فى شهرٍ حلالِ

وعلّق الشنقيطى - رحمه الله - فى حواشى المخصص ، فقال : « لقد أخطأ علىّ بن سيده خطأً كبيراً فى هذا البيت ، فبدّل وغيّر أوله ، ونكرّ المعرّفين آخِرَه ، والصواب ، وهو روايته الحقيقيّة عند الرواة الثقات :

منت لك أن تلاقينى المنايا ... أحاد أحاد فى الشهر الحلال »

انتهى كلام الشنقيطى ، وحكاه الشيخ عضيمة - رحمه الله - فى حواشى المقتضب ، ولم يتعرض له .

قلت : ما أخطأ ابنُ سيده ، وما بدّل وما غيّر ! والرواية التى ذكرها محكيّةٌ عن أبى عمرو ، كما ذكر أبو سعيد السّكرىّ ، فى شرح أشعار الهذليين ، وهى رواية أبى الحسن الأخفش أيضا ، فى معانى القرآن ص ٢٢٥ ، ٤٤٦ ، وكأنّ ابن سيده لم يعرف غير هذه الرواية ، فقد أنشد البيت بها أيضا فى المحكم ٢/٣٨٤ ، وعنه اللسان (حمم) .

ويبقى أن أشير إلى أن السيوطى ، أورد البيت فى الهمع ١/٢٦ ، بقافية مغيَّرة : « فى الشهر الحرامِ » . وكذلك فى الدّرر اللوامع ١/٧ .

وقولة : « منت » أى قدّرت لك الأقدار أن نلتقى ، وسبق قريباً فى شعر ابن أحمر . وأحاد أحاد : معدول عن واحد واحد ، وهو منصوب على الحال . وقوله فى الرواية الأخرى : « أحمَّ الله » فيقال : حمَّ الله كذا ، وأحَمَّه : قضاه ، ومنه الحِمام ، وهو قضاء الموت وقدرُه .



المنايا : المقاديرُ ، وهى رفْعٌ بأنها فاعلةٌ ، و « أَن تُلاقِينى » : فى موضعِ نَصْبٍ ، بأنه مفعولٌ به ، كأنه : قدَّرَتْ لك المقاديرُ لِقائِى [١] فَرْدَيْن ، فى شهرٍ حلالٍ ، يَحِلُّ فيه القتالُ .

وجاز إسنادُ « المنايا » إلى « مَنَتْ » ؛ لأنها جَمْعٌ ، وليس فى « مَنَتْ » دلالةٌ على جَمْعٍ ، فهو بمنزلة قولِه تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [٢] .

فأمّا قولُه :

مَنَتْ لك أن تَلْقَى ابنَ هندٍ مَنِيَّةٌ ... وفارسَ مَيَّاسٍ إذا ما تَلَبَّبا [٣]

فإن [٤] قلت : كيف جازَ هذا ، والتقديرُ : قُدِّرَ [٥] لك قَدَرٌ ؟

فإنّ التأنيثَ فيه ، قد جعلَه بمنزلةِ : نُفِخَ نَفْخةٌ ، وأيضاً : فإنَّ هذا النَّحوَ ، ممَّا يُسنَدُ إليه الفِعلُ ، يصيرُ إقامتُه مُقامَ العينِ مُجَوَّزاً فيه ، ما لم يكن يُجَوَّزُ قبلَ [٦] ذلك ، لِما دخَلَ فيه ، من المعنى الزائد على ما يدُلُّ عليه المصدرُ .

ابنُ سَلاَّم ، عَمَّن أخبره ، قال [٧] : نَظَر الفرزدقُ إلى عبد العزيز بن عبد الله بن خالِد بن أَسِيدٍ [يطوف بالبيت] [٨] يَتَبخْتر ، فقال :

تَمْشِى تَبَخْتَرُ حولَ البيتِ مُنْتَخِياً ... لو كنتَ عمرَو بنَ عبد اللهِ لم تَزِدِ [٩]

---

(١) فى أ : « لقاءَ » .

(٢) سورة الحاقة ١٣ .

(٣) تقدم تخريجه قريبا . والرواية هناك : « مَنَى لك ... » .

(٤) هكذا أجاب عن « أما » بالشَّرط .

(٥) فى ب : « قدّرت » .

(٦) فى أ : « مثل » .

(٧) طبقات فحول الشعراء ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٨) تكملة من الطبقات .

(٩) لم أجده فى ديوان الفرزدق المطبوع ، ونبَّه على ذلك شيخنا محمود محمد شاكر ، فى حواشى الطبقات ، وهو فى الأغانى ٢١/٣٠٤ ، عن ابن سلام . وعمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية ، كان كأبيه سيّداً عالىَ القَدْر فى قريش . و « منتخيا » بالخاء المعجمة : من النخوة ، وهى العظمة والكبر . يقال : نخا ينخو ، وانْتَخَى ، ونُخِىَ . وانتخى فلانٌ علينا : أى افتخر وتعظَّم .



فاعل « يَزِيدُ » [الانْتِخاءُ ، أى : لم يزِدِ] [(١)] نَخاؤُك ، لو كُنْتَه ، على ما أنت عليه ، منه الآن ، فحَذَف ذلك ؛ لتقدُّمِ قولِه : « مُنْتَخِياً » ، ودلالتُه عليه .

ومَن [(٢)] أنْشَد : « لم تَزِدِ » ، كان المعنى كذلك أيضاً ؛ إلاَّ أنك حذفْتَ المضافَ ؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه ، وأقمتَ المخاطَبَ مُقامَه ، فاللَّفظُ علَى : لم تَزِدْ [أنت] [(٣)] أيُّها المُخاطَب ، والمعنى علَى : لم يَزِدِ انتخاؤُك ، وقد يجوز : لم تزِدْ [(٤)] نَخْوتُك ؛ لأنَّ النَّخوةَ ، والانتخاءَ يتقاربان .

وقد يجوزُ أن يكون : لم تَزِد ، التاءُ للخِطاب ، على غيرِ حذفِ المضاف ، ولكن : لم تَزِدْ أنت فى النَّخْوة ، على ما أنت عليه . كلُّ ذلك مُتَّجِهٌ .

وقال عدىُّ بن زيدٍ :

مَن رأيتَ المَنُونَ عَرَّيْنَ أمْ مَنْ ... ذا عليه مِن أن يُضامَ خَفِيرُ [(٥)]

فاعلُ « عَرَّيْنَ » « المَنُونُ » [(٦)] ، وجعلَه جَمْعاً فى هذا الموضع ، ويمكن أن يكون جعلَه للجِنْس ، كقولِه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [(٧)] ثم استثنى منه الجميعَ ، وكقول النَّمِر :

حتَّى إذا قُسِم النَّصيبُ وأصْفقَتْ ... يدُه بجِلْدةِ ضَرْعِها وحُوارِها [(٨)]

ويجوز أن يكونَ جعلَه جَمعاً ، وإن كان على لفظِ الواحِد ، كقوله عزَّ وجلّ : ﴿ إِنَّ ٱلْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِيناً ﴾ [(٩)] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ ﴾ [(١٠)] ،

---

(١) سقط من ب .

(٢) فى أ : « وإن أنشد » .

(٣) زيادة من ب .

(٤) فى ب : « لم تزد لم تزد » مكرر .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) يريد نون النسوة العائدة على « المنون » . وهذا أسلوب أبى على فى إجراء الإعراب ، وقد سبق له نظائر .

(٧) سورة العصر ٢ .

(٨) تقدّم تخريجه . والشاهد هنا أنه أراد بالنصيب الأنصباء ، وسبق الحديثُ عنه .

(٩) سورة النساء ١٠١ . وذكره أبو على فى البغداديات ص ٥٨٦ .

(١٠) سورة النساء ٩٢ ، وهذا أيضا فى البغداديات ص ٤٢٣ ، الموضع السابق .



وقد وضعوا الواحدَ فى موضعِ الجمع ، فى مواضعَ ، كقول جرير [١] :

الوارِدُون وتَيْمٌ فى ذُرَى سَبَأٍ ... قد عَضَّ أعناقَهُمْ جِلْدُ الجَواميسِ

وقال :

بَنِى نُمَيْرٍ ماذِهِ الخَنافِقُ ... المالُ هَدْىٌ والنِّساءُ طالِقُ

وجَبَلٌ يأوِى إليه السَّارِقُ [٢]

ومثلُ ذلك ، فى وضعِ الواحِدِ موضعَ الجميع ، قولُ الآخَر :

ألاَ هَلَكَ الشِّهابُ المُسْتنيرُ ... ومِدْرَهُنا الهُمامُ إذا نُغِيرُ

وحَمَّالُ المِئِينَ إذا ألَمَّتْ ... بِنا الحَدَثانُ والأَنِفُ النَّصُورُ [٣]

فمِن الناس من يَذْهب إلى أنه ذَهَب بالحَدَثان ، إلى الحوادِث ، فأنَّثَ على ذلك ، وكأنَّه جعلَه اسماً للجِنس ، وحَمَل الكلامَ على المعنى ؛ لأنه جَمعٌ ، فأنَّث على ذلك .

أنشد أبو عبد الله اليزيدىُّ ، عن الأَحْول :

---

(١) ديوانه ص ١٣٠ ، وتخريجه فى ص ١٠٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨/٢ ، ٣٤٣ (عجزه فقط) ورواية الصدر فى الديوان :

تدعوك تيمٌ وتيمٌ فى قُرى سبأ

وكذلك فى شرح أبيات المغنى ٣٢٢/١ ، استطرادا . وبمثل رواية أبى على أنشده الفراء فى المعانى ١٠٢/٢ . ويريد أنهم أسرى ، وفى أعناقهم أطواق من جلود الجواميس .

(٢) الأشطار الثلاثة فى معانى القرآن ١٠٣/٢ ، والأول والثانى فى الخصائص ٦٢/٢ ، ٤٧٨ ، ١١٥/٣ . والثانى فى تأويل مشكل القرآن ص ٢٨٦ ، وفيه : « والنساء طوالق » وهو خطأ ، لأن ابن قتيبة أورده شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع ، كما صنع الفراء وأبو على . وماذِهِ : أى ماهذه . والخنافق : جمع خنفقيق ، وهى الداهية . وانظر الكلام على تصريف « الخنفقيق » فى كتاب سيبويه ٣٢٠/٤ ، والممتع ص ١٤٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٠٢ .

(٣) معانى القرآن ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب ص ٤٢١ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ص ٢٢٢ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١٠٦/١ — وأنشده أيضا فى المجلس الثانى والثمانين ، وهو مما أخلَّتْ به طبعة الهند — والإنصاف ص ٧٦٦ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٢ — وما فى حواشيه — واللسان (حدث) .

والمِدْره ، بكسر الميم : رأس القوم والمدافع عنهم .

وَمُسْتَنْبِحٍ بعدَ الهُدُوءِ دعوتُه ... وقد حانَ مِن سارِى الشتاءِ طُرُوقُ [١]

يُكابِدُ عِرْنيناً مِن الليلِ بارِداً ... تلُفُّ رِيـاحٌ ثَوْبَـه وبُـرُوقُ

قال أبو عبيدة ، فيما روى أبو عبد الله : الشَّمالُ تلُفُّ ثوبَه ، والبُروقُ لا تفعلُ ذلك [٢] . قال : وليس هذا بغَلَطٍ ، إذا كان الشيءُ مِن سبب الأوّل ، وصَفُوه ، وأضافُوه إليه ، فى التشبيه ، قال : وقال الأصمعيُّ : هذا كقول الرَّاعى :

فلمَّا دَعَتْ شِيباً بجَنْبَىْ عُنَيْزةٍ ... مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ [٣]

قال : وإنما يكونُ لمَشافِرِها فى الماءِ صوتٌ ، ولا يكونُ فى النَّبْت .

قال : وهذا فى العطفِ جائزٌ .

ومِثلُ ذلك ، ما أنشده أبو عبيدة ، من غير روايةِ أبى عبد الله :

فَعَلا فُروعَ الأَيْهُقانِ وأطْفَلَتْ ... بالجَلْهَتَيْن ظِباؤها ونَعامُها [٤]

ولا يكون : أطْفَلَت النَّعامةُ [٥] ، وجازَ ذلك فى العطف ، كأشياءَ تجوزُ فى العطفِ ،

---

(١) من قصيدة مفضلية لعمرو بن الأهتم . المفضليات ص ١٢٦ ، والتخريج فيه ، وزِد عليه للبيت الأول : الحيوان ٣٧٩/١ . والمستنبح : هو الرجل يضلّ الطريق ليلاً فينبَح لتجيبه الكلاب إن كانت منه قريبا ، فإذا أجابته تبع أصواتَها ، فأتى الحيَّ فاستضافهم . وبعد الهدوء : بعد ساعةٍ من الليل . وحان : دنا ، أى حان للسائر فى الشتاء أن يطرق ، يريد الضيف . والعرنين : الأنف ، وهو هنا مَثَل ، وعرنين الليل أوله ، كما أن العرنين يتقدم الوجه . شرح المفضليات ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ . والرواية فيه : « وقد حان من نجم الشتاء خفوق » وأشار إلى روايتنا . وكذلك جاءت القافية فى ب « خفوق » وفوقها « طروق » . وكذلك جاء فى ب : « من الليل موهنا » . والموهن : نحوٌ من نصف الليل ، وقيل : هو بعد ساعةٍ منه ، وقيل : هو حين يدبر الليل .

(٢) فى شرح المفضليات : « وقال : « تلف رياحٌ ثوبه وبروق » وإنما اللفُّ للرياح خاصّةً دون البرق ، فأتبع البروقَ الرياحَ على مجاز الكلام » . وفيه أيضا : « وبروق : أى تلفُّ الرياح ثوبه وتلمح له البروق ، والبروق لا تلفُّ ثوبه » .

(٣) سبق تخريجه فى أوائل الكتاب .

(٤) من معلّقة لبيد الشَّريفة . ديوانه ص ٢٩٨ ، وتخريجه فى ص ٣٩٤ ، وزِد عليه : الخصائص ٤٣٢/٢ ، والإنصاف ص ٦١١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٦٦ ، وشرح الجمل ٤٥٣/٢ ، والأَيْهُقان : نبتٌ يشبه الجرجير . وأطفلت : أى صارت ذات طِفل . والجلهتان : جانبا الوادى . والمراد وصف الأرض بالخصب والنماء عقب المطر .

(٥) وإنما يكون : أفرخت النعامة ، أو باضت . قال ابن سيده : « وأما قولُ لبيد : وأطفلت بالجلهتين ، فإنه أراد : وباض نعامها ، ولكنه على قوله :

شرَّابُ ألبانٍ وتمرٍ وأقطْ »

اللسان (طفل) .



ولا تجوزُ فى غيرِه ، نحو : رُبَّ رجُلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها [١] ، ونحو :
متقلِّداً سَيْفاً ورُمْحا [٢]

وأنشد أبو عبيدة :

ونابِغةُ الجَعْدِىِّ بالرَّمْلِ بيتُهُ ‏ ‏ ‏ عليه صَفِيحٌ مِن تُرابٍ وجَنْدَلِ [٣]

---

(١) والتقدير : وأخٍ له ، وسخلةٍ لها ، وقد اغتفر هذا فى العطف ، فلا يجوز أن تقول : رُبَّ أخيه ، ولا : كلّ سخلتها . والسخلة : ولد الشاة من المعز والضأن . الكتاب ٥٥/٢ ، ٨٢ ، ١٨٧ ، ٣٠٠ ، والمقتضب ١٦٤/٤ ، ٢١٣ ، والأصول ١٣٥/١ ، ٣٢٣ ، ٣٩٢ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٢٤٧ ، وتمام التمثيل : « كل شاة وسخلتها بدرهم » . ويقال أيضا : « كل نعجة ... » .

وذكره أبو على ، فى البصريات ص ٦٩٣ .

(٢) صدره :

ياليت زوجك قد غدا

وهو لعبد الله بن الزبعرى . فى شعره المنشور بالمجلد الرابع والعشرين من مجلة معهد المخطوطات ص ٦٨ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : معانى القرآن للأخفش ص ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ٥١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/٣ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والمقتصد ص ٦٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٩٢/٦ . والتقدير : وحاملاً رُمْحاً ؛ لأن الرمح لا يُتَقلَّد . وهذا البيت من الشواهد السَّيَّارة فى كتب العربية ، وأنشده أبو على فى الإيضاح ص ١٩٥ ، وانظر الموضع المذكور قريبا من شرح المفضليات .

(٣) لمسكين الدارمى . ديوانه ص ٤٩ ، وتخريجه فى ص ٧٦ . ورواية العجز فيه :

عليه صفيحٌ من رخامٍ مرصَّعُ

وجاءت القافية فى المقتضب ٣٧٣/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١١٤/٢ : « مُنَضَّدُ » . فهذه ثلاثة قوافٍ ، أصحُّها رواية الديوان ؛ لأن البيت من قصيدة عينية مضمومه ، أولها :

ولستُ بأحيا من رجالٍ رأيتهم ‏ ‏ ‏ لكلِّ امرئٍ يوماً حِمامٌ ومَصْرَعُ

قال البغدادى : « وهى قصيدة أورد فيها شعراءَ ، كلٌّ منهم نَسَبَ قبره إلى بلده ومسقط رأسِه ، وذكر حالَ الشعراء المتقدمين ، وأنهم ذهبوا ، ولم يبق منهم أحد ، يصغّر أمر الدنيا ويحقّره » .

وأراد بالرمل : رمل بنى جعدة ، وهى رمالٌ وراءَ الفلج من طريق البصرة إلى مكة . والصفيح : الحجارة الرِّقاق العِراض ، وهى الصفاح أيضا . والجندل : الحجارة أيضا . وأنشد أبو على منه فى التكملة ص ٦٤ قوله « ونابغة الجعدى » فقط ، وأورده شاهداً على وضع « نابغة » موضع الأعلام ، نحو زيد وعمرو ، وهو فى الأصل نعت ، ولكنه غلبت عليه الاسمية ، فلذلك لم تدخل عليه الألف واللام ، كما لم تدخل على أسماء الأعلام . وراجع الكتاب ٢٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٧٣/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١١٤/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١٧ .



فهذا مِثلُ الأبياتِ الأُوَل ؛ لأنه لا يكون صفيحٌ مِن تُراب ، كما يكون مِن الجَنْدل ؛ إلاَّ أنَّ ذلك غيرُ معطوفٍ ، والأشياءُ المُتَّسَعُ فيها ، فى الأبياتِ الأُخَر ، معطوفةٌ على غيرها ، كقوله :

مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ

وإنّما تدْعو مَشافِرُها الشِّيبَ ، إذا كانت فى الماء ، ولا تدعو الشِّيبَ إذا كانت فى البَقْل ، ومثلُ ذلك قولُ الآخَر :

تَداعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ فى مُتَثلِّمٍ جَوانِبُه مِن بَصْرةٍ وسِلامِ (١)

والشِّيبُ : ما تَسمَعُ (٢) مِن صوتِ المَشافِرِ ، عندَ رَشِيفها الماءَ .

ومثلُ قوله : « صفيحٌ من تُرابٍ وجندلِ » قولُ الآخَر :

علفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها (٣)

---

(١) سبق تخريجه فى أوائل الكتاب .

(٢) فى ب : « ما يُسْمَعُ » .

(٣) نسبه الفراء إلى بعض بنى أسد ، يصف فرسه . معانى القرآن ١٤/١ ، وعن بعض بنى دبير فى ١٢٤/٣ ، وهو من غير نسبة فى شرح المفضليات ص ٢٤٨ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٥/٣ ، والإنصاف ص ٦١٣ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، وشرح الجمل ٤٥٣/٢ ، والمغنى ص ٦٣٢ ، وشرح أبياته ٣٢٣/٧ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ ، والتصريح ٣٤٦/١ ، والخزانة ١٣٩/٣ واللسان (علف) وغير ذلك كثير ، مما تراه فى معجم الشواهد ص ٤١٦ .

والشاهد نصب « ماءً » على تقدير : « وسقيتها » . قال ابن هشام فى المغنى : « وقيل : لا حذف ، بل ضمّن علفتها معنى أنلْتُها وأعطيتُها » . وقوله : شتَتْ : أى أقامتْ شتاءً . وهمَّالة : مِن هملت العينُ : إذا صبَّتْ دمْعَها .

وقد جاء الشطر الأول منسوباً لذى الرمة ، مع شطر قبله ، هو :

لمَّا حططت الرحلَ عنها واردا

ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، وتخريجه فيه .

وجاء فى النسخة ب « أعْلَفْتُها » وفى حاشيتها : « كذا بخط فا . بخطّ عُ : علفْتُها » . و « فا » هو أبو على نفسه . و « عُ » هو ابن جنى ، ونبَّهتُ عليه من قبل .



وقال عديُّ بن الرِّقاع ، يذكر حِماراً :

فأورَدَها لمَّا انْجَلَى الليلُ أودَنا فِضاً كُنَّ للجُونِ الحَوائمِ مَشْرَبا (١)

قولُه : « أودَنا » فاعلُه لا يخلو مِن أحدِ شيئين : إمَّا أن يكون : دَنا الانجلاءُ ، فأضْمَر الانجلاءَ ؛ لتقدُّمِ دلالةِ الفِعلِ عليه ، مثل قوله عزَّ وجَلَّ : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفوراً ﴾ (٢) ، أى ما زادَهم مَجيئُه ، أو يكون أضمر النَّهارَ ؛ لدلالة الليلِ عليه ، كما أضْمَر الآخَرُ الرَّعدَ ؛ لدلالةِ البَرْقِ عليه ، فى قوله :

فبِتُّ إخالُه دُهْماً خِلاجا (٣)

والقولُ الأوَّلُ الوَجْهُ ، أى : لمَّا انْجَلَى الليلُ ، أودَنا الانْجلاءُ ، أى لمَّا أسْفَر ، أو دَنا الإسفارُ .

ولو حملْتَه على الوجهِ الثانى ، لكان المعنى : فلما دَنا (٤) النَّهارُ ، أو دَنا النهارُ ، فخيَّرْتَ بين شيئين ، أحدُهما هو الآخَرُ ، فليس ذلك بمُتَّجِه .

ولو جعلْتَ « أو » كالتى (٥) فى قولِ الشاعر :

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوه بِها واغْبرَّتِ السُّوحُ (٦)

وجعلْتَ فاعلَ « دَنا » النَّهارَ ، كان أمْثَلَ شيئاً ؛ لأنك قد تقول : قعدتُ أو جلسْتُ أنتظرُه ، ولو قلت : قعدْتُ أو قعدتُ ، لم يجُز ذلك .

---

(١) لم أجده فى ديوانه الذى نشره الصديق الدكتور عبد الله الحسينى . وهو منسوبٌ إليه فى اللسان (فضى) وقوله : « فِضًى » جمع فَضْية ، وهى الماء المستنقع . ويقال : فَضًى وفِضًى ، بفتح الفاء وكسرها . راجع الكلام عليه فى اللسان . والحوائم : العِطاش . وجاء فى أ : « الحمائم » . وأثبت ما فى ب ، واللسان . والجُون ، بضم الجيم : جمع الجَوْن ، بفتحها ، وهو هنا : حمار الوحش . وجاء فى ب « الجُمّ » . وسيأتى الكلام عليه .

(٢) سور فاطر ٤٢ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) يريد أن معنى « انجلى الليل » يؤول إلى « دنا النهار » .

(٥) أى بمعنى الواو . وقد سبق قوله فى هذا عند إنشاد البيت .

(٦) سبق تخريجه .



وقولُه : « فِضاً » ، روى محمدُ بن السَّرِىّ : أنه جَمْعُ فَضْيَةٍ ، وهو الماءُ المُسْتَنْقِعُ ، وأصلُها : فِضاءٌ ، مِثْل قَصْعةٍ وقِصاعٍ ، فقَصَرَ .

قال : وروى الأصمعىُّ أيضا : أَضاً [1] .

قال : والجُونُ : الحُمْر الضارِبةُ ألوانُها إلى السَّواد .

وقد أنشد أبو عبيدة :

ألاَ سبيلَ إلى خَمْرٍ فأشْرَبَها   أولا سبيلَ إلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ [2]

قال : تَمنَّتْهما جميعاً [3] ، وأنشَد :

بكَرَتْ باللَّوْم تَلْحانـا   فى بَعِيرٍ ضَلَّ أوحانا [4]

وقال النابغة [5] :

تَجُذُّ السَّلُوقىَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ   وتُوقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُباحِبِ

اختُلِف فى فاعل « تَجُذُّ » و « تُوقِدُ » ، فذهب أبو عبيدة إلى أنَّ فاعلَ « تُوقِد ،

---

(١) جمع الأضاة ، وهو الغدير ، والماء المستنقع من سيل أو غيره . مثل قناة وقنا .

(٢) قائلته الفُريعة بنت همّام ، المعروفة بالذلفاء ، وهى أم الحجاج بن يوسف الثقفى . ونصر بن الحجاج بن عِلاط ، كان من أحسن أهل زمانه صورة . وقد أحبته الفريعة ، وتمنته فى هذا البيت ، فعُرِفت بالمتنِّية ، وعرف هو بالمتمنَّى . وقيل فى الأمثال : أصبُّ من المتمنِّية ، وأدْنَفُ من المتمنَّى . وقد غرَّبه عمر رضى الله عنه ، فى قصة مسطورة فى كتب الأدب والأخبار . راجع عيون الأخبار ٢٣/٤ ، والدرة الفاخرة ٢٧٤/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٨٩/١ ، ومجمع الأمثال ٤١٥/١ ، والمرصَّع ص ٣٠٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٨٠/١ ، واللسان (منى) . وقد استقصى البغدادىُّ حديثَ هذا الشعر ، فى خزانته العامرة ٨٠/٤ .

وفى البيت روايات أخرى ، ذكرها البغدادى ، ثم ذكر رواية أبى على فى هذا الكتاب . وراجع الشاهد فى سر الصناعة ص ٢٧١ ، وشرح المفصل ٢٧/٧ .

(٣) يريد أن « أو » فى البيت بمعنى الواو .

(٤) للنمر بن تولب ، من كلمة يردُّ بها على زوجته ، وقد عذلته وعاتبته على كرمه . ديوانه ص ١٢٠ ، وتخريجه فى ص ١٥٥ . ويقال : حان البعير : هلك . وضبط فى ب « بُعَيْر » بضم الباء وفتح العين ، على التصغير .

(٥) ديوانه ص ٤٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٨/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٢٨٢/٢ ، ٣٠٥/٥ . وتجُذّ : تقطع . والرواية المشهورة « تقُدُّ » . وسلوق : مدينة بالرقة ، وقيل : باليمن ، تنسب إليها الدروع السلوقية ، والكلاب السلوقية =



وتَجُذُّ » الخيلُ ، لا السُّيوفُ ، ومثلُ تأويل أبى عبيدةَ هذا ، قولُه عزّ وجلّ : ﴿ فَٱلْمُورِيَاتِ قَدْحاً ﴾ (١) ، فى صفةِ خيل (٢) .

قال : والصُّفَّاح ، والصُّلّاعُ : الصَّفا (٣) الذى لا يُنْبِت ، وقال : ليس المذكورُ فى البيت بالصَّخْر ، ولكنْ صُفَّاحُ البَيْضِ ، والسَّاعِدُ من الحديد ، ففاعلُ « تُوقِدُ » ، أو « يُوقِدْنَ » الخيلُ ، والخيلُ (٤) : اسمُ الرجالِ على الأفراس ، والتقدير : وتُوقِد الخيلُ بضَرْبِ الصُّفّاح ، نارَ الحُباحِب ، فحذَف المصدرَ ، وأقام المضافَ إليه مُقامَه ، وتأويلُ المصدر ، الإضافةُ إلى المفعول به ، كقوله سبحانه وبحَمْدِه : ﴿ مِنْ دُعَاءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ (٥) ، والمعنى : من دعاءِ الإنسانِ (٦) الخيرَ ، فكذلك : وتُوقِدُ الخيلُ بضَرْب السُّيوفِ ، الصُّفَّاحَ نارَ الحُباحِبِ .

وفى قول الأصمعىّ ، فاعلُ « تُوقِدُ » السُّيوفُ ، لا الخيلُ ، كأنَّ السُّيوفَ تقطَعُ الدُّروعَ ، وكلَّ شىءٍ (٧) ، حتى تصلَ إلى الحجارة ، فتقدحَ ، وتُورِىَ . قال : والصُّفَّاحُ : حِجارةٌ عِراضٌ .

فالباءُ فى قوله : « ويُوقِدْنَ بالصُّفَّاح » على قولِ الأصمعىِّ ، يَحْتملُ ضَرْبَين ، أحدُهما : أن يكون مِثلَ : تُوقِدُ فى البيت النارَ ؛ لأنَّ الصُّفّاحَ مكانٌ كالبيت .

= أيضا . والصُّفَّاح بالضم والتشديد : حجارة عراض . والحباحب : النار الضعيفة . قال ابن الشجرى : « حباحب : رجلٌ كان لا ينتفع بناره لبخله ، فنُسبت إليه كلُّ نار لا ينتفع بها ، فقيل لما تقدحه حوافر الخيل على الصفا : نار الحباحب » .

(١) سورة العاديات ٢ .

(٢) فى ب : « الخيل » .

(٣) الصفا : العريض من الحجارة . وجاء فى ب : « التى لا تنبت » .

(٤) فى أ : « فالخيل .... فالتقدير » .

(٥) سورة فصلت ٤٩ .

(٦) النحويون يقدرون : « من دعائه الخير » ، لتقدم « الإنسان » فى قوله تعالى ﴿ لايسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ . والمحذوف هنا المقدَّر فاعل المصدر . أوضح المسالك ٢١٤/٣ ، وذكره أبو على ، فى البغداديات ص ٣٥٧ ، ٥٩١ ، والبصريات ص ٧٥١ ، وراجع البحر ٥٠٤/٧ .

(٧) فى الديوان – صنعة ابن السكيت – ص ٦١ ، عن الأصمعى : « وأرجلَ كلَّ شئ » .



والآخَرُ : أن يكونَ مِثلَ : كتبتُ بالقَلَم ؛ لأنه ، وإن كان مكاناً ، فهو آلةٌ ، ألا تَرَى أنَّ القَدْحَ قد يكونُ به ، فيكون آلةً له ، كما يكونُ القلمُ آلةً للكِتابة . ويُقوِّى قولَ الأصمعىّ قولُ النَّمِر بن تَوْلَبٍ (١) :

تَظَلُّ تَحْفِرُ عنه

وقال الأعشى (٢) :

فإنِّى وجَدِّكَ لو لَمْ تَجِىءْ ... لقد قَلِقَ الخُرْتُ إلاَّ انتِظارا

قال محمد بن السَّرِىّ ، عن أبى عُبيدة : ضَرَبه مَثَلاً . والخُرْتُ : ثَقْبُ الفَأْسِ .

وقال ابنُ الأعرابىّ : يقول : لو لَمْ آتِكَ (٣) فَسَد علىَّ أمرِى ، وصَعُبَ (٤) ، كما يَقْلَقُ خُرْتُ الفأسِ ، إذا اتَّسَع ثَقْبُها عن عُودِها ، فيسقُطُ (٥) العُودُ . يُقالُ : قَلِقَ خُرْتُه : إذا فَسَد عليه أمرُه . وقريبٌ مِن هذا ما أنشده ابنُ الأعرابىّ :

أَرِطُّوا فقد أَقْلَقْتُمُ حَلَقاتِكُمْ ... عسى أن تَفوزُوا أن تكونوا رَطائِطا (٦)

---

(١) البيت بتمامه :

تظلُّ تحفر عنه إن ضربْتَ به ... بُعدَ الذراعين والساقين والهادِى

ديوانه ص ٥٣ ، وتخريجه فى ص ١٤٣ ، والفوائد المحصورة فى شرح المقصورة ص ٢٥٧ . والهادى : العُنق . يصف سيفاً ، يقول : إذا ضربت بهذا السيف قطع المضروب وتجاوزه حتى غاص فى الأرض ، فاحتجت أن تحفر عنه فتستخرجه . وهذا البيت دائر فى كتب النقد والبلاغة ، وقد عدَّه بعضهم من المبالغة المذمومة .

(٢) ديوانه ص ٥١ . وصدره فى اللسان (خرت) من غير نسبة ، ونُسب إليه فى (رطط) مع تحريف .

(٣) الذى فى البيت : « لو لم تجىء » .

(٤) فى أ : « وضِعْتُ » . ومن طريف ما يذكر هنا أن تصحيف « صعب » بـ « ضعت » قد أورده صلاح الدين الصفدى ، فيما حُكى أن سائلاً سأل آخر : « ما تصحيف : نصحت فضعت ؟ فقال : تصحيفُ صعب » . وهذه هى الإجابة . راجع الغيث المسجم ٢/١٤٥ ، وتصحيح التصحيف ص ٥٨ .

(٥) فى ب : « فسقط » .

(٦) من غير نسبة فى التهذيب ١٣/٢٩٠ ، واللسان (رطط – عضرط) مع بيتٍ آخر .

والرَّطيط : الحُمْق ، وهو الأحمقُ أيضا ، فهو اسمٌ وصفة . ويقال : أَرَطَّ القومُ : حَمُقُوا ، وقومٌ رطائط : حَمْقَى .



والمعنى : لقد قَلِقَ عُودُ الخُرْتِ ، ألا تَرَى أنَّ الخُرْتَ على حالٍ واحدة ، وإنما يَقْلَقُ العُودُ المُدْخَلُ الخُرْتَ .

وقولُه : « أَقْلَقْتُم حَلَقاتِكم » عندى ، مثلُ قولِه : « لقد قَلِقَ الخُرتُ » ، كأنه يقولُ : أفسدتم أمرَكم ، بتغافُلِكم .

فأمَّا موضعُ قولِه : « أن تكونوا » فيجوز أن يكونَ نَصْباً ، وأن يكونَ رفعاً .

فالنَّصْبُ : أن يريدَ [(١)] : « أن تفوزوا بأنْ » ، فيحذِفَ الحرفَ ، فيصلَ الفِعلِ ، ويجوز أن يكونَ جرًّا ، علَى قولِ الخليل .

والرفعُ : أن تجعلَه بدلاً من « أن تفوزُوا » ؛ لأنَّ كونَهم رَطائِطَ ، فَوْزٌ .

أنشد أبو عبيدة ، للفرزدق :

وعَضُّ زَمانٍ يا بنَ مَروانَ لم يَدَعْ ... مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ [(٢)]

قد أُنشِد : « إلاَّ مُسْحَتاً ، وإلاَّ مُسْحَتٌ » ، نَصْباً ورَفْعاً ، فمَن نصبَه كان « يَدَعْ » مِن التَّرْك ، و « مُسْحَت » مفعول [التَّرْك] [(٣)] ، وحَمَل « مُجَلَّف » بعدَه على المعنى ؛ لأنَّ معنى « لم يَدَعْ مِن المالِ إلاَّ مُسْحتاً » تقديره : لم يَبْقَ مِن المالِ إلاَّ مُسْحَتٌ ، فحَمَل « مُجَلَّف » على ذلك ، ومثلُ ذلك فى الحَمْلِ على المعنى ، من أبيات الكتاب ، قولُه [(٤)] :

---

(١) فى ب : « تريد ... فتحذف » .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) زيادة من ب .

(٤) الكتاب ١/١٧٣ ، ١٧٤ ، والإفصاح ص ٨١ ، والخزانة ٥/١٤٧ ، استطراداً ، نقلا عن كتابنا . والبيتان ينسبان إلى الشماخ ، وإلى ذى الرمة ، والراجح أنهما للشمّاخ ، كما رجَّح محقق ديوانه ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وانظر ديوان ذى الرمة ص ١٨٤٠ . وقوله « بادت » : تغيَّرت وبليت . والآى : جمع آية ، وهى آثار الديار وعلاماتها . والبِلى : تقادم العهد . والرواكد : الأثافى – وهى الحجارة التى تنصب وتُجعل القِدرُ عليها – لركودها وثباتها . والهباء : الغُبار ، وجعل الجمر كالهباء لقدمه وانسحاقه . والمشجَّج : الوتد من أوتاد الخِباء ، وتشجيجه : ضربُ رأسه لتثبيته . والقذال : أصله جِماعُ مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا ، ولكنه أراد به هنا أعلى الوتد ، وسواؤه : وسطه . وجاء فى ب « سواد » بالدال ، وهى رواية ، وسوادُ كلِّ شئ : شخصه . وساره : جميعه ، وأراد : سائره ، فحذف عين الفعل لاعتلاله ، ونظيره : هارٍ بمعنى هائر ، وشاكٍ بمعنى شائك . والمَعْزاء : أرضٌ صُلبة غليظة بها حجارة .

بادَتْ وغَيَّر آيَهُنَّ مع البِلَى　　إلاَّ رَواكِدَ جَمْرُهـنَّ هَبـاءُ
ومُشَجَّجٌ أمَّـا سَواءُ قَذالِـهِ　　فبَـدا وغَيَّـرَ سارَه المَعْـزاءُ

لأنَّ معنى « بادَتْ إلاَّ رواكِدَ » معناه : بِها رَواكِدُ ، فحَمَل « مُشَجَّجاً » على ذلك .
ومِثلُ ذلك قولُ الآخر [١] :

فلم يَجِدَا إلاَّ مُنـاخَ مَطِيَّـةٍ　　تَجافَى بِها زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ
ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بجِرانِها　　ومَثْنَى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ
وسُمْرٌ ظِمـاءٌ واتَرَتْهُـنّ بَعْدَمـا　　مَضَتْ هَجْعةٌ مِن آخِرِ اللَّيلِ ذُبَّلُ

لأنَّ معنى : « فلم يجِدا إلاَّ مُناخَ مطيَّةٍ » : بها مُناخُ مطيَّةٍ ، فكذلك قولُه : « لم يدَعْ من المالِ إلاَّ مُسْحَتاً » معناه : بَقِىَ مُسْحَتٌ [٢] .

---

(١) كعب بن زهير ، رضى الله عنه . ديوانه ص ٥٢ – ٥٤ ، والموضع السابق من الكتاب . والضمير فى « يجدا » يعود إلى غراب وذئب ، فى بيتٍ سابق . والزَّوْر : ما بين ذراعيها من صدرها ، والكلكل معناه قريبٌ من الزور . يقول : لم يجدا بالمنزل إلاَّ موضع إناخة مطية ، وقد تجافى بها زَوْرُها المشرفُ الواسع عن أن يمسَّ بطنها الأرض ، لضمرها والمفحص : موضع فحصها الحَصَى عند البروك ، والفحص : البحث . والجران : باطن العنق ، وهو ما ولى الأرضَ من عنقها . والمثنى : موضع الثَّنى ، يعنى موضعَ قوائمها حين تثنيها للبروك . والنواجى : الخِفاف السِّراع ، والنجاء : السُّرعة . ولم يخنهن مفصل : أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة . يقول : هنّ صِلابٌ لم تخنهنّ مفاصلهنّ . يقال : خانته رجلاه : إذا لم يتماسك . وسُمْرٌ : يعنى البَعَر . ظِماء : أى يابسة ، لأن الناقة قد عدمت المرعى الرطب ، ولم تشرب الماءَ أياما ، لأنها فى فلاة . وقوله : واترتهنّ ، أى تابعت بينهنّ عند انبعاثها . يقول : كانت يابسة ، وكانت تجيء الواحدة ثم تَزْحَر – أى تخرج صوتها أو نَفَسها بأنين – فتجيء أخرى ، ولو كانت رطبةً لجاءت معاً . وذُبَّل : يُبَّسٌ ، جمع ذابلة .

والشاهد رفع « سُمْر » حملاً على المعنى ، كأنه قال : فى ذلك المكان سُمْرٌ ظِماءٌ . هكذا قدّره سيبويه ، وقال أبو سعيد السكرى فى شرح ديوان كعب : « ورفع سُمْراً على الابتداء ، لمَّا تطاول النعتُ » . وهذا يخالف تقدير أبى على الآتى ، وإن كان كلا التقديرين يعود إلى الحمل على المعنى .

(٢) جاء فى شرح المفضليات : « ويروى أن عيسى بن عمر كان يروى بيت الفرزدق :

وعَضُّ زمانٍ ياابن مروان لم يَدِعْ　　مِن المال إلا مُسْحَتٌ أو مجلفُ

يجعل الفعلَ للمُسْحَت ، أى لم يبق إلا مسحتٌ ومجلَّفٌ » . انتهى ، وهذه الرواية متجهة إلى رواية كسر الدال من « يدِع » . وانظر ما يأتى فى تخريج بيت سويد بن أبى كاهل .

قال أبو عُمَر (١) : وهذا قولُ الخليل ، وليس البيتُ فى الكتاب ، فلا أدرى أسَمِعه عنه ، أم قاسَه على هذه الأبيات ؟

قال أبو عبيدة : المُجَلَّف : المُجرَّفُ الذى قد بقيتْ منه بقيَّةٌ .

وأنشد لسُوَيْد بن أبى كاهِلٍ :

أَرَّقَ الرَّكْبَ خيالٌ لم يَدِعْ مِن سُلَيْمى ففُؤادِى مُنْتَزَعْ (٢)

[قال] (٣) لم يَدِعْ : لم يستقرّ ، فكأنَّ « يَدِعْ » يَفْعِلُ مِن الدَّعَةِ ، التى هى الاستقرارُ ، وخِلافُ النَّصَب .

وأنشد يعقوبُ ، لخُفاف بنِ نُدْبة (٤) ، يذكر فَرَساً :

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أرضُه مِن سمائِهِ جَرَى وهْو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ

---

(١) أبو عمر هنا هو الجَرْمى . وجاء فى ب : « أبو عمرو هذا » وفوق العين فتحة . وكانت فى أ : « أبو عمرٍو وهذا » بواوين ، مع فتح العين وتنوين الراء ، ثم وضع الناسخ ضمة فوق العين ، وضبَّب على تنوين الراء ، ثم ضبَّب على الواو أيضا .

(٢) من قصيدته العالية المفضلية . والبيت الشاهد فى المفضليات ص ١٩٥ ، وتخريجه فيه . وقد ضبطت دال « يدع » فى النسختين بالفتح ، فى البيت وفى الشرح . والرواية المسموعة بالكسر . قال أبو محمد الأنبارى : « الرواية « يدِع » بكسر الدال ، وحكى عن أبى عمرو ، قال : لم يتَّدِع : من الدعة والسكون ، أى لم يتَّدِع ولم يتقارَّ حين جاءنا » شرح المفضليات ص ٣٩٦ . وقال محققا المفضليات : لم يدع ، بكسر الدال ، أى لم يسكن ولم يستقر ، من الدعة والسكون ، وهكذا الرواية هنا بالكسر فقط ، كما نص عليه الأنبارى ، ولم يذكر فى المعاجم ، بل ذكروا فى هذا المعنى « ودَع يدَع » من باب « وضع » و « ودُع يودُع » من باب « كرُم » .

قلت : وقد ذكر ابن جنى هذه اللغة ، فقال : « فأما قولهم : ودَع الشئُ يدِع - إذا سكَن - فاتَّدع ، فمسموعٌ متَّبع ، وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يَدَعْ من المال إلاَّ مسحتٌ أو مجلَّفُ

فمعنى « لم يَدِعْ » - بكسر الدال - أى لم يتّدع ولم يثبت » . الخصائص ١/٩٩ ، وحكاه البغدادى فى الخزانة ٥/١٥٠ .

(٣) سقط من ب .

(٤) ضبطت النون فى ا بالفتح ، وفى ب بالضم ، وكلاهما صحيح . ونُدْبة : اسم أُمّه . والبيت فى ديوانه ص ٣٣ ، وتخريجه فى ص ١٤١ ، وراجع الخصائص ٢/٢١٦ ، والخزانة ٦/٤٧٢ .

وقوله « مودوع » من الدَّعة ، وهى السكون . والمصدق ، بفتح الميم والدال : الصدق فى كلّ شئ . يقول : إذا ابتلَّت حوافرُه من عرق أعاليه جرى فى دَعَةٍ ، لا يُضرَب ولا يُزجَر ، ويصدُقك فيما يعدك البلوغَ إلى الغاية .



قال : يَعِدُ صِدْقاً فى القِتال .

فإن قلت : مَوْدُوعٌ ، مِمَّ هو ؟

فالقولُ فيه : أنه مفعولٌ مِن الدَّعَة ، كأنه يريدُ : أن هذا الفَرسَ لسَبْقِه وعِتْقِه ، لا كُلْفةَ عليه فى الجَرْيِ ، فهو فيه بمنزلةِ المُتَّدِعِ .

فإن قلت : إنَّك لا تقول : ودَعْتُه ، وقولُه :

أرَّقَ الرَّكْبَ خَيالٌ لم يِدِعْ (١)

يَدِع فيه : فعلٌ غيرُ مُتعَدٍّ .

فإنه يجوز أن يكونَ كما حكاه أبو زيدٍ ، من قولهم : رجلٌ مَفْؤُودٌ ، للجَبان ، ورجلٌ مُدَرْهَمٌ (٢) ، قال : ولم يُستعْمَل لهما فِعلٌ ، ويجوز أن يكون مِثلَ : « دَلْوِ الدالْ » (٣) ،

---

(١) ضبطت الدال بالفتح ، وقد نبهتُ عليه من قبل .

(٢) رجلٌ مُدَرْهم : أى كثير الدراهم . ورجلٌ مفؤود : لا فؤادَ له . ولم أجد هذا النقل فى نوادر أبى زيد – اعتمادًا على فهارسه – وهو فى اللسان (فأد – درهم) . وذكره أبو علىّ أيضاً فى العسكريات ص ١٤٢ ، وزاد : « ولم يقولوا : دَرْهَم » . وعقَّب ابن جنى – فيما حكاه صاحب اللسان – على عدم وجود الفعل دَرْهَم ، قال : « لكنه إذا وُجد اسمُ المفعول فالفعل حاصل » .

(٣) فى النسختين : « الدالى » . والصواب بسكون اللام ؛ لأنه من أرجوزة للعجاج مقيَّدة بالسكون . ملحقات ديوانه ص ٨٦ ، ٨٧ (طبعة وليم بن الورد) ، وجاء فى طبعة الدكتور عزة حسن ص ١٥٩ ، استشهادًا . والبيت بتمامه :

يكشف عن جَمّاته دلوُ الدالْ

والجَمَّات : جمع جَمَّة ، وهى المكان الذى يجتمع فيه ماء البئر . والشاهد فيه استعمال الدالى بمعنى المدلى ، فإنه يقال : أدلى دلوه : إذا أرسلها ليملأها ، فإذا نزعها وأخرجها قيل : دلاها يدلوها . انظر المقتضب ١٧٩/٤ ، والمخصص ١٦٧/٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ص ٧٩٦ ، وللتبريزى ٢٨٩/٢ ، والصحاح واللسان (دلا) ، وحكى صاحب اللسان تعقُّبَ على بن حمزة النحويين فى تقدير الدالى بمعنى المدلى . وأنشده أبو على ، فى الشيرازيات ٢٣ ب ، وسيعيد إنشاده قريبا .

ووَجْهُ تنظِير أبى على (مودوع) بـ (الدالى) أن كليهما جاء على غير لفظ الفعل .

وأنشده الزمخشرى فى الفائق ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، وحكى عن أبى على قوله : « أراد المدلى ، فحذف الزيادة ، أو أراد دَلْوَ ذى الدَّلْو ، كلابنٍ وتامر » . وانظر إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج ص ٤٦٤ .



و « من أجْوازِ ليلٍ غاضٍ » [1] ، ونحوِ ذلك .

أنشد عن الأصمعيّ :

إذا ما المُغْسِياتُ كذَبْنَ أبْدَى جَرِىُّ المُحْصَنَاتِ إلى النَّزِيلِ [2]

فاعلُ « أبْدَى » مُضْمَرٌ ، وهو هذا الذى يَقْرِى الضِّيفانَ ؛ لأنَّ النَّزِيلَ الضَّيفُ . والمُحْصَنُ : المُدَّخَرُ مِن الطَّعام . والجَرِىُّ : الرَّسُولُ ، وجعلَه رسولَ المُحْصَنات ، وهو المدَّخَرُ من الطَّعام ؛ لأنه يحملُها ، ويتولَّى إطعامَها [3] ، ومثلُه :

إذا المُغْسِياتُ كذَبْنَ الصَّبُو حَ خَبَّ جَرِيُّكَ بالمُحْصَنِ [4]

وقال ابنُ مُقْبِلٍ [5] :

يَظَلُّ الحِصانُ الوَرْدُ فيها مُجَلَّلاً لَدَى السِّتْرِ يَغْشاه المِصَكُّ الصَّمَحْمَحُ

قال بعضُهم [6] : المِصَكُّ الصَّمَحْمَحُ : من صِفة الحِصان . وروى محمد بن السَّرِىّ ، عن ابن الأعرابىّ : المِصَكُّ الصَّمَحْمَحُ ، يعنى به البعيرَ الكبيرَ ، العظيمَ . يقول : فمن شِدَّة البَرْد يَغْشَى هذا الجملُ الحِصانَ ؛ ليصيرَ معه فى السِّتْر .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) لم أجده فى كتاب . والمُغْسِيات : جمع المغسية ، وهى الناقةُ التى يُشَكُّ فيها ؛ أبِها لبنٌ أم لا ، وبقية ألفاظ البيت تأتيك فى شرح أبى على ، وفى الشاهد التالى .

(٣) فى ب « إطعامه » .

(٤) أنشده أبو على ، من غير نسبة فى الحجة ١/٣٣٢ ، وكذلك جاء فى التهذيب ٣/٨٦ ، واللسان (جرى – عسى) . والجرىّ : الوكيل والرسول ، وقيل : الجرىّ : الخادمُ ، والمحصَنُ : ما أُحصِن وادُّخِر من الطعام للجدب .

وقال أبو على فى الحجة : « أى إذا انتفى الصبوح منهنّ فلم يوجد فيهنّ أطعمتَ من مُدَّخَر الطعام وغيرِ ألبان هذه الإبل التى يُظَنّ أن فيهنّ الصبوح ، فجعل كونَ الشيء على خلاف ما يُظَنّ كَذِباً ، وإن لم يكن قولا » .

(٥) ديوانه ص ٢٤ ، يصف سنةَ جَدْبٍ وبَرْدًا . يقال : فرسٌ وَرْدٌ . والوَرْدُ : لونٌ أحمرُ يضربُ إلى صُفْرة حسنةٍ فى كل شىء . والمُجلَّل : الذى أُلْبِس الجُلّ ، وجِلالُ كلّ شىء : غِطاؤه . وتجليلُ الفرس : أن تُلْبِسه الجُلّ . والمِصَكّ : القوىُّ الشديد ، وكذا الصمحمح ، وهما من نعت الإبل أكثر .

(٦) لعله يريد ابن قتيبة ، فقد ذهب إلى هذا ، وأشار إلى التأويل الآخر ، قال : « يعنى يغشى الفرسُ البيت من شدّة البرد ، فأراد : يظلُّ الحصانُ الوردُ المصكُّ الصمحمح مجلَّلاً من شدّة البرد ، لدى السِّتر يغشاه . ويقال : مِصَكٌّ : بعيرٌ يغشاه من شدة البرد » المعانى الكبير ص ٤١٨ ، ١٢٤٧ . وانظر ص ٨٣ من مقدّمتى .



فعلى القولِ الأوّلِ يرتفع « المِصَكُّ » بأنه صفةٌ للحِصان ، وفاعلُ « يَغْشَى » ضميرُ الحِصان ، أى يَغْشَى الحِصانُ السِّتْرَ ، من شدَّة البَرْد .

وموضع « يَغْشَى » نَصْبٌ على الحال من الحِصان ، والعاملُ فيه « يَظَلُّ » ، تقديره : يَظَلُّ الحِصانُ مُجَلَّلاً غاشِياً ، فيكون فاعلُ « يَغْشاه » ضميرَ الحِصان .

ويجوز أن يكونَ حالاً من الضَّمير الذى فى « مُجَلَّل » ، والعاملُ فيها المُجَلَّل ، فإذا كان كذلك ، عاد الضميرُ الذى فى « يَغْشَى » إلى الضَّمير .

ويجوز أن يكونَ فاعلُ « يَغْشَى » ضميراً عائداً إلى السِّتْر ، أى يَغْشَى السِّتْرُ الحِصانَ ، ويكونُ حالاً من السِّتْر ، الذى هو مضافٌ إليه .

وعلى القولِ الثانى – وهو قولُ ابنِ الأعرابىِّ – يكون فاعلُ « يَغْشَى » المِصَكُّ .

قال [١] :

لو بغير الماءِ حَلْقِى شَرِقٌ ... كنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اعْتِصارِى

موضع « حَلْقِى » رفعٌ ، بأنه فاعلٌ ، والرافعُ له فعلٌ مُضمَرٌ ، يُفسِّره « شَرِقٌ » ، كأنّه [٢] : لو شَرِق حَلْقِى بغير الماء . ولا يكون « شَرِقٌ » خبرَ « حَلْقِى » هذا الظاهرِ ؛ لأنَّ ما بعدَ « لو » لا يكون مبتدأً ، كما أنَّ ما بعدَ « إنْ » ، وما بعدَ « إذا » [٣] لا يكونُ كذلك .

---

(١) عدى بن زيد العِبادى . ديوانه ص ٩٣ ، وتخريجه فى ص ٢٢٠ ، وانظر الكتاب ٣/١٢١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٦٣٦ ، وشرح الجمل ٢/٤٤٠ ، والمغنى ص ٢٦٨ ، وشرح أبياته ٥/٨٢ ، والخزانة ٨/٥٠٨ ، وما فى حواشيها . وتذكرة النحاة ص ٤٩٠ .

وشَرِق فلان بريقه أو بالماء : إذا غَصَّ به ولم يقدر على بلعه . والغَصّان : مِن غَصَّ فلانٌ بالطعام غَصَصًا ، من باب تعب ، ومن باب قتل لغة : إذا لم يقدر على بلعه . والاعتصار : أن يَغَصَّ الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء ، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليُسيغَه . والاعتصار هنا معناه الالتجاء ، كما حكاه البغدادى ، عن على بن حمزة . والمعنى : لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصْت بالماء فبم أسيغه ؟ يُضرَب مثلا للتأذِّى ممن يُرْجَى عونُه وإحسانُه .

(٢) فى الخزانة ، وشرح أبيات المغنى ، حكايةً عن كتابنا : « كأنه قال : لو شرق .... » .

(٣) فى مثل قوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ وقوله : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ فأحد ، والسماء : فاعلان لفعل محذوف ، تقديره : وإن استجارك أحد ... وإذا انشقت السماء . على ما هو معروف .



فإذا لم يَجُزْ أن تجعلَه خبرَ « حَلْقِى » الواقعِ بعد « لو » ؛ لأنه يرتفع بفعلٍ مُضْمَر ، وما ارتَفَع بفِعلٍ مُضْمَر ، لا يجوز أن يكونَ له خبرٌ ، على حَدّ الخَبر ، فى : زيدٌ منطلقٌ ، كما أنَّ ما ارتَفَع بفعلٍ مُضْمَر ، لا يكونُ له على هذا الحَدِّ : وجَب أن تُضمِر لقوله : « شرِقٌ » مبتدأً ، يكون « شَرِقٌ » خبرَه ، ويكون المبتدأُ المُضْمَر ، الذى قولُك [١] : « شَرِقٌ » خبرُه ، جملةً من مبتدأ وخَبَرٍ ، وقَعتْ مَوْقعَ التى مِن الفِعل والفاعِلِ ، كما أنَّ قولَه : ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [٢] [بمنزلة] [٣] : أم صَمَتُّمْ ، فيكون « هو شَرِقٌ » بمنزلة : شَرِقَ ، تفسيراً للفِعل المُضْمَر بعد « لَوْ » ، ويكون ذلك بمنزلةِ ما يُحْمَلُ على المعنى ، ألا تَرَى أنَّ « هو شَرِقٌ » بمنزلةِ « شَرِقَ » ، فى المعنى [٤] .

وقولُه : « بغير الماء » يتعلّق الجارُّ فيه بالفِعل ، الرافع لِحَلْقِى ، كأنه : لو شَرِقَ بغير الماءِ حَلْقِى شَرِقَ ؛ لأنّ « هو شَرِقٌ » قد وقَع موقعَ « شَرِقَ » ، وهو أسْهَلُ مِن أن تُعلِّقه بشَرِقٍ ، هذا الظاهرِ . وهذا يدُلُّ أنَّ هذه الأشياءَ ، علَى فِعلٍ مُضْمَر ، يُفسِّره المظْهرُ ؛ ألا تَرى أنّك إن تُقدِّرْ هذا المُضْمَر ، لَزِم أن يكون « لو » قد ابتُدِئَ بعدها الاسمُ . فإذَنْ ثبت فى هذا الموضع ، إضمارُ الفِعل ، فحُكْمُ سائرِ ما أشْبَهه مِثلُه .

ومِثْلُ تفسير « شَرِقٍ » الذى هو اسمُ الفِعل ، الذى ارتفع به قولُه : « حَلْقِى » دلالةُ

---

(١) فى ب : « الذى فى قولك » .

(٢) سورة الأعراف ١٩٣ ، وذكر أبو على ذلك فى البصريات ص ٧١١ ، والعسكريات ص ١٢٥ .

(٣) تكملة من ب .

(٤) لم يرتض ابن مالك هذا التقدير ، وشنّع علَى أبى علىّ بسببه ، قال : « وقد زعم أبو على أن تقدير « لو بغير الماء حلقى شرق » : لو شرق بغير الماء حلقى هو شَرِقٌ ، فهو شرقٌ جملة اسميّة مفسِّرة للفعل المضمر . وهذا تكلّفٌ لا مزيدَ عليه ، فلا يلتفت إليه » . الموضع السابق من شرح الكافية .

هذا وقد حكى البغدادى وَجْهاً آخر فى إعراب البيت ، عن أبى على ، نقله ابن جنى ، قال البغدادى : « وبتقدير المبتدأ تعرف أن ما نقله ابن جنى ، عن شيخه الفارسىّ عند الكلام على البيت الآتى ، خِلافُ الواقع . قال : سألْنا يوماً أبا على عن بيت عدىّ ، فأخذ يتطلّبُ له وجهاً ، وتعسّف فيه ، وأراد أن يرفع حلقى بفعل مضمر يفسِّره قوله شَرِق . فقلنا له : فبِمَ يرتفع إذن شرقٌ ؟ فقال : هو بدلٌ من حَلْقى . فأطال الطريق وأعور المذهب . ولو قال : إن الجمل الاسمية وقعتْ موقع الفعليّة لكان أقربَ مأخذاً وأسهل متوجَّهاً » .



أَفْعَلَ ، فى قوله عزّ وجَلَّ : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [(١)] ، على الفِعل ، الذى صار فى قوله : ﴿ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [(٢)] فى موضِع نَصْب ، ألا تَرَى أن ﴿ مَنْ ﴾ فى موضع استفهام ، والاستفهام إنما تُعلَّقُ عنه الأفعالُ ، ونحو « أَفْعَلُ » لا يُعَلَّق قبلَه ، كما لا يُلْغَى ، فهذا مِثْلُ « شَرِقٍ » فى البيت ؛ لاجتماعهما جميعاً ، على الدَّلالة على فعلٍ مُضْمَر .

فأمَّا قولُه : « بالماءِ اعتصارِى » فموضِعُه نصبٌ ، بأنه خبرُ « كنتُ » ، والعائدُ إلى الاسم ، الياءُ فى « اعتصارِى » .

و « كالغَصَّانِ » فى موضعِ حالٍ ، والعاملُ فيه « كنتُ » ، ولا يكون الخبرَ [(٣)] ، لأنَّ الحالَ إذا تقدَّمتْ لم يعملْ فيها معنى الفِعل ، كما يعملُ فى الظَّرفِ ، إذا تَقدَّمه .

[ولا تكون الباءُ فى قوله : « بالماء »] [(٤)] كالجارِّ فى قولِه تعالى : ﴿ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّاصِحِينَ ﴾ [(٥)] ، ولكنه يتعلَّق بمحذُوفٍ فى موضعِ خبر المبتدأ ؛ ألا ترى أنك لو قلت : إنى من الناصِحين لكُما ، لتعلَّقت اللامُ بالنُّصْح ، ولو قلتَ : كنتُ مرورى بزيدٍ ، لم تتعلَّق الباءُ بالمرور ، إنما تتعلَّق بمحذوف .

وقال الأعشى :

هذا النهارُ بَدا لَها مِن هَمِّها ... ما بالُها باللَّيل زالَ زوالَها [(٦)]

---

(١) سورة الأنعام ١١٧ .

(٢) فى أ « به فى موضع ... » . وقال أبو على فى البصريات ص ٥٤٢ : « مَنْ وما بعدها من الجملة التى هى استفهامٌ فى موضع نصب بفعلٍ دلَّ عليه « أعلم » . ألا ترى أن « أعلم » لا يجوز أن يعمل عملَ الفعل » . وأشار إليه فى العسكريات ص ١٩٥ . ورأى أبى على هذا جارٍ على رأى البصريين الذين لا يجيزون عمل اسم التفضيل فى المفعول به . فمَنْ عندهم معمول لفعل محذوف ، تقديره « يعلم » . والكوفيون يرون عملَه . و « من » عندهم اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « يضل » ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب علِّق عنه العامل . راجع حواشى معانى القرآن ٣٥٢/١ .

(٣) قال البغدادى مفسِّراً : « وقوله : « ولا يكون الخَبَرَ » أى لا يكون العامل فى الحال الخبر ، وهو قوله « بالماء » الواقع خبرًا لقوله « اعتصارى » . والجملة خبر كنت » .

(٤) ساقط من ب .

(٥) سورة الأعراف ٢١ ، وقد سبق وجه الاستشهاد بهذه الآية الكريمة . ويظهر ذلك فى الفهارس إن شاء الله .

(٦) سبق تخريجه .

قال محمدُ بن السَّرِيّ : رواها أبو عمرٍو الشَّيبانيّ : « هذا النَّهارَ » ، [بالنَّصب] [١] وبالنَّصب أيضاً رواها أبو الحسن . وقال الأصمعيُّ : لا أدرى ما هذا [٢] !

وقال أبو عبيدة : قال أبو عمرٍو بنُ العلاء : « زال زوالُها » بالرفع ، قال : صادَفَ مَثَلاً ، وهى كلمةٌ يُدْعَى بها ، فتركَها على حالِها ، ولم ينظُرْ إلى القافية .

وقال غيرُه : « زالَ زوالَها » ، وهى لغةٌ . قال : يقولون : زُلْتُ الشىءَ مِن مكانِه ، فأراد : زال اللهُ زَوالَها .

وقال أبو عمرٍو الشَّيبانىُّ : زالَ الهَمُّ زوالَها ، دعا عليها أن يزولَ الهَمُّ معها حيث زالتْ . انتهت الحكايةُ عن أبى بكر .

وحكى أيضاً [عن] [٣] محمدِ بن يزيد ، فى موضعٍ آخَرَ : يقال : زِلْتُ الشىءَ ، وأزلْتُه . قال : فهذا ، على هذا القول ، دَعا [٤] عليها ، كأنه قال : زالَ زوالَها ، كما تقول [٥] : أزالَ اللهُ زوالَها .

قال : هذا قولُ البصريين والكوفيين . قال : وقال أبو عثمان : ارتحلَتْ بالنَّهار ، وأتاه طَيْفُها باللَّيل ، فقال : ما بالُها بالليلِ زالَ خيالُها زوالَها ، كما تقولُ : أنت شُرْبَ الإبلِ ، والمعنى : تَشْرَبُ شُرْباً مِثلَ شُربِ الإبلِ ، فحذفْتَ لعِلْمِ السامعِ .

وحكى غيرُ محمدِ بن السَّرِىّ ، عن أحمدَ بن يحيى ، عن أبى عمرو بن العلاء : « زوالُها » بالرفع ، قال : صادَفَ مثلاً فأعملَه ، وهى كلمةٌ يُدْعَى بها ، فتركها ، ولم ينظُرْ إلى القافية ، ما هى .

وعن أبى عبيدة : زالَ زوالَها ، يريدُ : أزالَ زوالَها ، فألْقَى الألفَ ، وإلقاؤها لغةٌ . قال : وقال الأصمعىُّ : لا أدرِى ما هذا !

---

(١) تكملة من ب ، ومما سبق .

(٢) حكاه عنه أبو حاتم ، بعبارة « لا أدرى ما وجهه » . وراجع مراجع تخريج البيت فيما سبق .

(٣) ساقط من ب .

(٤) هكذا فى النسختين ، وضُبِطت الدال فى أ بالفتح .

(٥) فى ب « يقال » . وما فى أ مثله فى المنصف ٢١/٢ .

قال أحمدُ : وقال غيرُه : زال ذلك الهَمُّ زوالَها ، دَعا عليها أن يزولَ الهَمُّ معها حيث زالَتْ . انتهت الحكايةُ عن أحمدَ بن يحيى .

القولُ فى ذلك : أنَّ هذا فى قولِ مَن نَصَبَ « النهارَ » يجوز أن يكون إشارةً إلى أحدِ أربعة أشياء (١) :

أحدها : أن يكونَ إشارةً إلى الارتحال ، كأنه لمَّا قال : رحلَتْ غُدْوةً (٢) ، قال : هذا الارتحالُ بَدا لَها النَّهارَ .

ويجوز أن يكون إشارةً إلى « ما » ، أو إلى ضميرِه الذى فى « بدا » مِن قوله : « فما تقول بَدا لَها » .

ويجوز أن يكونَ إشارةً إلى « البَداءِ » الذى دَلَّ عليه « بَدا » .

ويجوز أن يكونَ إشارةً إلى الهَمِّ ، كأنه : هذا الهَمُّ بَدا لَها مِن هَمِّها . أى مِن هُمُومِها ، فيكون « مِن هَمِّها » فى موضعِ نَصْبٍ على الحال .

والهَمُّ لا يخلُو مِن أحدِ أمرَيْن : إمّا أن يكونَ الهَمُّ (٣) ، الذى هو العَزْمُ على الشىء ، كقوله :

همَمْتُ ولم أفعَلْ و كِدْتُ وليتَنِى (٤)

أو الهَمُّ الذى بمعنى الغَمِّ ، كقولِه :

وهَمٌّ لَنا مِنْها كهَمِّ المُخاطِرِ (٥)

---

(١) فى ب : « واحدٍ من أربعة أشياء » .

(٢) يريد قوله :

رحلتْ سُمَيَّةُ غُدوةً أجمالَها غَضْبَى عليك فما تقول بدالَها

(٣) هكذا ضُبِطت الميم بالرفع فى النسختين .

(٤) تمامه :

تركت على عثمان تبكى حلائلُهْ

وسبق تخريجه .

(٥) للطرماح ، وهو فى ديوانه ، برواية « كهمِّ المراهنِ » ، وقد سبق تخريجه والكلام على هذه الرواية .

فإن جعلْتَه العزْمَ ، وهو الأشْبَهُ ، كان المعنى : هذا الهَمُّ بَدَا لَها ، وهذا العَزْمُ ، فأمضَتْه ، واستمرَّتْ عليه ، فما بالُها ، أى فما بالُ خيالِها طارِقاً باللَّيل ! وكلُّ واحدٍ من ذلك ، يجوز أن يكونَ فاعلَ « بدا » ، من قوله : « هذا النهارَ بَدا لَها » .

ومَن رفَع « النهار » ، فقال : « هذا النَّهارُ » ، جعله صِفةً لهذا ، وهو رفْعٌ بالابتداء ، والذِّكْرُ العائدُ إليه من الخبر محذوفٌ ، تقديرُه : بَدا لَها فيه ، فحذَفَ ، كما حذَفَ من قولهم : « السَّمنُ مَنَوانِ بدِرْهمٍ » (١) ، ونحوِه . وفاعِلُ « بَدا » فيمن رفع « النهار » ما كان يكونُ فيمن نَصبَه ؛ إلا أنه يجوزُ فى قياسِ قولِ أبى الحسن ، أن يكونَ « مِن هَمِّها » أيضاً فى موضعِ رفعٍ ، وتقديره : هذا النَّهارُ بَدا لَها فيه هَمُّها ، فما بالُ خيالِها !

ومَن نصبَ « النهارَ » فى قوله : « هذا النَّهارَ » احْتَمل أمرَيْن ، أحدُهما : أن يكونَ ظَرْفاً لِبدَا ، تقديره : بَدا لَها فى هذا النَّهار .

والآخَرُ : أن يكونَ علَى : زيداً مررتُ به ؛ لأنَّ « فيه » المقدَّرةَ فى قوله : « هذا النهارَ بدَا لَها فيه » فى موضعِ نَصْبٍ ، كما أنَّ « به » فى قولك : زيدٌ مررتُ به ، كذلك .

فأمَّا فاعلُ « زال » فى قولِ من رَفع ، فقال : « زوالُها » فهو الزَّوالُ المرفوعُ ، المضافُ إلى ضمير المؤنَّث ، ويدلُّ على جوازِ ذلك ، وأنه مَثَلٌ ، كما حكاه أحمدُ بن يحيى ، ومحمدُ بن السَّرِىّ ، عن أبى عمرو بن العلاء ، قولُ أبى دُوادٍ الإيادِىّ (٢) :

سَأَلَتْ مَعَدٌّ هذه بِجَدِيَّةٍ مَنْ جارُ يَقْدُمَ عامَ زالَ زوالُها ؟

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) ديوانه ص ٣٣٣ ، عن كتابنا هذا فقط . وبعد هذا البيت الشاهد ثلاثة أبيات فى مدح الحارث بن همام ، وكان من أكرم الناس جِوارًا ، وهو « جار أبى دواد » المضروب به المثل . انظر الأغانى ١٦/٣٧٧ .

وجاء بحاشية الديوان « جدية أرضٌ بنجد ، كانت داراً لبنى شيبان . والجدية فى اللغة : شئٌ محشوٌّ تحت الرحل ، ومن الدم : مالصق بالجسد » .

ويقدُم بن أفْصَى بن دُعْمِىّ . من إياد بن معد . راجع جمهرة الأنساب ص ٣٢٧ ، والاشتقاق ص ١٦٩ .

وقوله : « من جار » ضبطت الميم فى النسختين بالفتح . وفى أ « جاز » بالزاى ، وفى ب « جار » بالراء ، وفوقها ضَمّة واضحة . وأثبتها ناشر ديوان أبى دواد ، بالراء أيضا ، عن النسخة ب ، ولكنه كسر الراء .



فأمَّا زالَ ، على هذه الرواية ، فتكون التى عينُها واوٌ ، مِن زال يزولُ ، فيصير بمنزلةِ قولهم : « خرجَتْ خوارِجُه » ، وما أشْبَه ذلك ، ممَّا يُفيدُ فيه الفاعلُ ، الذى مِن لفظِ الفِعْل ، زيادةً على إفادةِ الفِعل (١) .

ويجوزُ أن يكونَ مِن زالَ ، التى عينُها ياءٌ ، وهو فِعلٌ مُتعدٍّ إلى مفعولٍ . قال يعقوبُ : « زِلْتُه فلم يَنْزَلْ ، كما تقول : مِزْتُه فلم يَنْمَزْ » (٢) ، فيكون المعنى : انمازَ حركتُها عنها ، وفارقَتْها ، وهو دُعاءٌ بالهلاك ؛ لأنَّ حركةَ الحَىِّ إنما تَبْطُلُ فى أكثرِ الأمرِ ، لموتٍ أو بليَّةٍ .

فأمَّا مَن قال : « زالَ زوالَها » فنصَب ، فإنَّ فاعلَ « زال » المُنْتصِبَ بعدَها ، « زوالَها » (٣) لا يَخْلُو من أحدِ ثلاثة أشياءَ : إمَّا أن يكونَ اسمَ اللهِ عزّ وجلّ ، أو الهَمَّ الذى فى البيت ، وهو قولُه : « مِن هَمِّها » ، أو الخيالَ المرادَ بقوله : « ما بالُها باللَّيل » .

وموضعُ « باللَّيل » نصبٌ على الحال ، والمعنى : ما بالُها باللَّيل على خِلافِ رِحلتِها بالنَّهار ، ومُفارقتِها لنا !

فالقولُ : أن فاعلَ « زالَ » الخَيالُ ، قولُ أبى عثمانَ ، وهو قولُه ، فيما ذكرْنا (٤) قَبْلُ : زالَ خيالُها زوالَها (٥) ، كما تقول : إنما أنت شُرْبَ الإبلِ . يريدُ أنَّ المعنى : زالَ خيالُها زَوالاً مِثلَ زَوالِها ، كما أنَّ قولك : إنما أنت شُرْبَ الإبلِ ، تقديره : أنت تَشْرَبُ شُرْباً مثلَ شُرْبِ الإبلِ .

و « زال » على هذا القولِ ، التى عينُها واوٌ .

وأمَّا كونُ فاعلِ « زال » الهَمَّ ، فهو قولُ أبى عمرٍو الشَّيْبانىّ ، وذلك أنه قال ،

---

(١) بعد هذا فى ب « قال أبو دواد ... » وبعده بياض كتب الناسخ عقبه : « انقطع » .

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٧٣ ، واللسان (ميز) . والميز : التمييز بين الأشياء وفصل بعضها من بعض .

(٣) فى ب « زوالُها ؛ لأن زوالَها لا يخلو ... » . وكذلك ضبطت « زوالُها » بضم اللام فى أ ، وضبطتها بالفتح على الحكاية .

(٤) فى ب : « حكينا » .

(٥) قال فى اللسان (زول) : « نصب زوالَها فى قوله ، على الوقت ومذهب المَحَلّ ، ويقال : ركوبى ركوبَ الأمير ، والمصادر المؤقتة تجرى مَجْرَى الأوقات ، ويقال : أَلْقَى عبدَ الله خُروجَه من منزله ، أى حين خروجه » .



فيما حُكِيَ عنه : زال الهَمُّ زوالَها ، وقال : دَعا عليها ، أن يَزُولَ الهَمُّ معها (١) ، حيث زالَتْ ، وينبغى أن يكون جعل الهَمَّ ، الذى هو الغَمُّ ، وليس بالعَزْم ، لأنه إن جعلَه العَزْمَ ، لم يكن دعاءً عليها ، بل هو إلى الدُّعاءِ لَها أَقْرَبُ ، وقدَّر فى الكلام « معها » ليصحَّ الدعاءُ عليها ، ويَخْتصَّ الهَمُّ بزوالِه معها .

وانتصابُ الزَّوال ، على أنه مصدرٌ ، تقديره : زال الهَمُّ معها زَوالاً مِثلَ زوالِها .

و « زال » هى التى عينُها واوٌ ، فى هذا القولِ .

فأمَّا كونُ فاعلِ « زال » اسمَ اللهِ عزَّ وجلَّ ، فقد قاله أبو عبيدةَ ، فيما حكاه أحمدُ بن يحيى ، وحكاه محمدُ بنُ السَّرِىِّ غيرَ مَنْسُوبٍ إلى أبى عبيدة ، فقال : وقال غيرُه – يعنى غيرَ أبى عمرو بنِ العلاء – : أراد : أزال اللهُ زوالَها . فزوالُها ، على هذا القول ، ينتصبُ انتصابَ المفعولِ به ، ولا ينتصبُ انتصابَ المصدر .

و « زال » يجوز أنْ تكونَ التى عينُها ياءٌ ، ويجوز أن تكونَ التى عينُها واوٌ . فإن جعلْتَها التى عينُها ياءٌ ، وهى التى حكاها سيبويه ، فقال : زايَلْتُ : بارَحْتُ ، فعلمتَ بقوله : زايلْتُ (٢) ، أنَّ العينَ منها ياءٌ .

ومعنى زالَ زوالَها : سلَبَها اللهُ حركَتَها ، وعَرَّاها منها ، وهذا دعاءٌ بالهلاكِ ؛ لأنَّ خُلُوَّ الحيوانِ مِن حركتِه ، فى أكثر الأمرِ ، إنَّما هو للموت ، أو لبليَّةٍ تَحُلُّ به ، وعلى هذا قالوا : أسْكَت اللهُ نَأْمَتَه ، والنَّأْمةُ والنَّئِيمُ (٣) : ضَرْبٌ مِن الحركةِ .

ومما يدلُّكَ على تعدِّى « زال » هذه ، قولُ ذى الرُّمَّة :

وبيضاءَ لا تَنْحاشُ مِنَّا وأُمُّها ... إذا ما رأَتْنا زِيلَ مِنَّا زَوِيلُها (٤)

---

(١) أى يتصرَّف معها ويَتَحَّرك .

(٢) الكتاب ٣٦٧/٤ ، وقد صرَّح سيبويه بأن « زِلْتُ » من الياء .

(٣) حكاه ابن جنى ، عن أبى على . راجع المنصف ٢٢/٢ ، والنأمة والنئيم : الصوت .

(٤) سبق تخريجه ، فى سياق تخريج بيت الأعشى ، الذى أدار أبو علىٍّ عليه الكلام .

فبناؤُه للمفعولِ يدلُّك [١] على أنه مُتَعدٍّ .

فأمّا الزَّوِيلُ ، فيجوز أن يكونَ لغةً فى الزَّوال ، كما قالوا : صَحاحٌ وصَحِيحٌ ، ويجوز أن يكونَ بناه للقافية ، على فَعِيل ، كما قال الهذلىُّ [٢] : « خَرِيجُ » .

ويجوز أن يكونَ « زال » فى هذا القول ، الذى هو خلافُ « ثَبَتَ » ، وعينُه واوٌ ، وذلك لا يخلُو مِن أحدِ أمرَيْن : إمّا أن يكونَ أرادَ : أزالَ ، فحذَفَ الهمزةَ ، كما جاء « دَلْوُ الدالْ » [٣] ، و « مِن أجوازِ لَيْلٍ غاضِ » [٤] ، ونحوِ ذلك ، فالفِعلُ ، فى حذف الهمزةِ منه ، كاسمِ الفاعِلِ .

وإمّا أن يكونَ لغةً فى زالَ ، فتقول : زالَ ، وزلْتُه ، كما تقول : غاضَ الماءُ ، وغِضْتُه [٥] ، وسارتِ الناقةُ ، وسِرْتُها [٦] .

وقال الأعشى [٧] :

كناطِحٍ صَخْرةً يوماً ليَفْلِقَها ... فلم يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ

فاعلُ « يَضِرْها » يجوز أن يكونَ أحدَ ثلاثةِ أشياء : الناطحُ ، الذى تقدّم ذِكْرُه ، والنَّطْحُ ، الذى دلَّ عليه الناطحُ ، والضَّيْرُ ، الذى دلَّ عليه « لم يضِرْها » .

---

(١) فى ب « يدلُّ » .

(٢) أبو ذؤيب . شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٧٨ ، والبيت بتمامه :

أرِقْتُ له ذاتَ العِشاء كأنه ... مخاريقُ يُدْعَى تحتهنّ خَرِيجُ

أرقت له : يعنى لذلك السحاب ، فلم أنم . وذات العشاء : يعنى الساعة التى فيها العِشاءُ . قال السكّرى : « كأنه يريد البرق ، فشبَّه انشقاق البرق بالمخاريق » والمخاريق : جمع مِخراق ، كمِفْتاح ، وهو المنديل يُلَفُّ ليُضْرَبَ به ، وهى لعبة للصبيان . وخريج : لعبة ، يقول الأطفال : خَراجِ خَراجِ ، أى اخرجوا إلى الخريج . راجع الكتاب ٢٧٦/٣ ، وشرح المفصل ٥١/٤ ، وفى اللسان (خرج) : « قال أبو على : لا يقال : خَرِيجٌ ، وإنما المعروف : خراجِ ، غير أن أبا ذؤيب احتاج إلى إقامة القافية فأبدل الياء مكان الألف » .

(٣) فى النسختين : « الدالى » . وصوابه باللام الساكنة ، وهو من رجز للعجاج ، تقدَّم تخريجه قريبا .

(٤) وهذا أيضا لرؤبة ، وسبق تخريجه مع رجز أبيه .

(٥) هذا والذى بعده ذكرهما أبو حاتم فى كتابه فعلت وأفعلت ص ١٠٥ ، ١١٣ .

(٦) بعد هذا فى ب : « وزعم الفراء فى قولهم : زال يزال » وانقطع الكلام ، ثم كتب الناسخ : « بيّض موضعه » .

(٧) ديوانه ص ٦١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٣٠ ، ومعجم الشواهد ص ٢٩٠ .



فإن جعلتَ فاعلَها الناطحَ ، جاز فى قولك : « فلم يضِرْها » ، إن جعلتَ الفاءَ زائدةً : أمران ، أحدُهما : أن يكونَ صفةً لناطحٍ ، النكرةِ ، والآخَرُ : أن يكون صفةً للصَّخْرة ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ منهما ذِكراً فى الجملة (١) .

وإن جعلتَ فاعلَ « يضرْها » النَّطحَ ، أو الضَّيْرَ ، كان صفةً للصخرة ، ولم يجُزْ أن يكونَ وصفاً للنَّاطح ؛ لأنه لا ذِكْرَ له على هذا ، فى الجملة التى هى « يضرْها » .

وإن لم تجعل الفاءَ زائدةً ، ولكنْ جعلْتَها على معنى الجزاء ؛ لأنَّ المعنى : كمَنْ نَطَح صَخْرةً يوماً ، لم يكن صفةً لواحدٍ منهما .

وفى « ناطحٍ » ذِكرٌ للموصوفِ المحذوف ، التقديرُ : كوَعْلٍ (٢) ناطحٍ صَخْرةً ، يدلُّك على ذلك قولُه :

وأوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ

فأمَّا « يَوْماً » فلا يخلُو من أحدِ ثلاثة أشياءَ ، إمَّا أن يكونَ متعلّقاً بمحذوفٍ ، على أن يكونَ صفةً للصَّخرة المذكورة ، أو بالفَلْقِ ، أو بالنَّطْح .

فلا يجوز أن يكون وصفاً للصَّخرة ؛ لأنها اسمُ عَيْن ، واليومُ مِن أسماء الزَّمان ، ولا يكون متعلّقاً بالفَلْقِ ؛ لتقدُّمِه (٣) على الصِّلة ، فإذا لم يجُزْ هذانِ ، علمتَ أنه متعلّقٌ بالنَّطْحِ .

هذا آخر ما عَمِلَه أبو علىٍّ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغَفّار الفارسىُّ . رحمه اللهُ .

نسختُه من نسخةٍ مقابلةٍ علَى أصل المصنِّف ، ووافق الفراغُ من نَقْله يومَ الخميس ،

---

(١) فى ب : « لأنَّ فى كلِّ واحدٍ منهما ذِكراً من الجملة » . وجاء بحاشيتها من نسخة : « لأن فى الجملة ذِكْراً من كلِّ واحدٍ منهما » . والمراد بالذكر هنا الضمير ، كما سبق .

(٢) الوعل : هو تَيْس الجَبَل ، ويضبط بفتح الواو وسكون العين ، وبفتحها مع كسر العين ، بوزن كَتِف ، وبضمّها وكسر العين ، بوزن دُئِل . ثلاث لغات ذكرها صاحب القاموس ، وأفاد أن الأخيرة نادرة .

(٣) فى أ : « لتقدّمها » .



لليلتين بَقِيتَا مِن صفر ، سنةَ ثَمانٍ وعشرين وخمس مائةٍ . وكتب أحمدُ بنُ منيرِ بنِ أحمدَ بنِ مُفْلِحٍ الأطرابُلُسيّ ، حامداً لله تعالى ، ومصليًّا على سيد الأولين والآخرين ، محمد نبيّه . صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه ، وسلَّم تسليما (١) .

★ ★ ★

---

(١) هكذا جاء ختام الكتاب فى النسخة (أ) ، وجاء فى (ب) :

« هذا آخر ما عمله أبو عليٍّ ، رحمه الله من الأبيات . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ وآلِه . فرغ منه نسخاً لنفسه أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن أحمد بن موسى . فى يوم الثلاثاء ثالث شهر الله الأصم رجب ، من سنة ثمانى وسبعين وخمسمائة للهجرة المباركة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

قلت : وقد فرغت منه نسخاً ، مع أذان مغرب يوم الثلاثاء ، الخامس والعشرين من ذى الحجة شهر الله الحرام ، سنة اثنتين وأربعمائة بعد الألف من الهجرة المباركة . ثم فرغت من تحقيقه وشرحه مع أذان ظُهر يوم الأربعاء ، الرابع عشر من شهر شعبان المكـرَّم ، سنة ست وأربعمائة بعد الألف من هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم إلى يوم الدين . وكتب أضعف عباد الله وأفقرهم إلى عفوه ورحمته : محمود بن محمد بن على الطناحيّ المِصرىّ ، نزيل مكة المشرَّفة . وكان النسخ والتحقيق والشرح بمكتبى بجامعة أم القرى ، حرسها الله ، وجعلها مثابةً للعلم والعلماء . والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .





الفهارس الفنّية



١ - فهرس مقدمة التحقيق

الصفحة





٢ - فهرس أبواب الكتاب

الصفحة

الصفحة

الصفحة

* * *



٣ – فهرس الآيات القرآنية



الآيـة	رقمها	رقم الصفحة
وإن تعدُّوا نعمة الله لا تحصوها	١٨	٤٧٥ ، ٤٨٤
ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا	٣٠	٣٩٠
وما بكم من نعمة فمن الله	٥٣	٩٢
وأوحى ربُّك إلى النحل	٦٨	٣٦٠
سرابيل تقِيكُمُ الحرَّ	٨١	٢٩٣
إنما حرَّم عليكم الميتة	١١٥	١٩٩
سورة الإسراء		
ويقولون متى هو	٥١	٢٥٠
سورة الكهف		
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا	٣٠	١٠٤
كلتا الجنتين آتتْ أكلها ولم تظلم منه شيئا	٣٣	١٢٨ ، ١٣١
إن ترنى أنا أقلَّ منك مالاً وولدا	٣٩	٢١٤
سورة مريم		
ما كان لله أن يتخذ مِن ولد	٣٥	٨٠
أسمع بهم وأبصر	٣٨	٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠
قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدّا	٧٥	٤٤٠
إن كلُّ من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمنِ عبدا	٩٣	١٢٨ ، ٢٧٧
سورة طه		
فإنه يعلم السرَّ وأخفى	٧	١٩ ، ٢١٥ ، ٣٦٦
وما تلك بيمينك يا موسى	١٧	٣٨٩



الآيـة	رقمها	رقم الصفحة
سورة المجادلة		
والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة	٣	١٠٠، ١٠٢، ١٠٣
سورة الممتحنة		
يوم القيامة يُفْصَلُ بينَكم	٣	٣٠٦ ، ٤٣٢
سورة المنافقون		
سواءٌ عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم	٦	٤٧٢
سورة الطلاق		
يا أيها النبىّ إذا طلقتم النساء	١	٢٠٧
إلاّ أن يأتين بفاحشة مبِّينة	»	١٩٢
واللائى يئسْن من المحيض	٤	٤٢٣
واللائى لم يحضْن	»	٢٧٦ ، ٢٧٧
خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن	١٢	١٣٥
سورة المُلْك		
هو الذى جعل لكم الأرضَ ذلولا	١٥	١٨٣
سورة الحاقة		
الحاقّة . ما الحاقّة	١ ، ٢	٣٢٠
أعجاز نخلٍ خاوية	٧	٤٦٢
فإذا نُفخ فى الصُّور نفخةٌ واحدة	١٣	٥٢٨
هاؤم اقرءوا كتابيه	١٩	١٠
ولا طعامٌ إلاّ من غِسلين	٣٦	١٥٩
فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين	٤٧	٧٨
سورة المعارج		
كلا إنها لظى . نزّاعةً للشّوى	١٥ ، ١٦	٢٥١



الآيـة	رقمها	رقم الصفحة
سورة العلق		
الذى خلق . خلق الإنسان	١ ، ٢	٣٨٧
لنسفعا	١٥	٧٠
سورة البيّنة		
لم يكن الذين كفروا	١	١١٤
سورة الزلزلة		
يومئذ تحدّث أخبارها . بأن ربك أوحى لها	٤ ، ٥	١٩٨
بأن ربّك أوحى لها	٥	١٠٣ ، ٣٦٠
سورة العاديات		
فالموريات قدحا	٢	٥٣٦
سورة القارعة		
القارعة . ما القارعة	١ ، ٢	٣٢٠
سورة العصر		
إن الإنسان لفى خُسر	٢	٥٢٩
سورة قريش		
الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف	٤	٣٩٦
سورة الإخلاص		
أحدُ اللهُ	١ ، ٢	١١٤

* * *

٤ - فهرس الأحاديث النبويّة

القوليّة والفِعليّة

***



٥ - فهرس الأمثال

* * *

---

(١) ويروى : لأن تسمع .....

٦ - فهرس الأساليب والنماذج النحوية واللغوية

(أ)

(ب)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

* * *

(١) وانظره أيضا فى فهرس الشعر (الراء المكسورة من الرجز) .

٧ – فهرس الأمثلة والأبنية والصِّيَغ [١]

---

(١) هذا فهرس نافعٌ إن شاء الله ، فهو مدخلٌ لكثير من قضايا الصرف التى يستطرد إليها أبو على ، دون أن يسلكها فى باب مفرد .



---

(١) وانظر : الرفع بمثل ، فى (فهرس مسائل النحو والصرف) .

٨ - فهرس اللغة التى شرحها أبو علىّ

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

٩ - فهرس الأشعار

(باب الهمزة)

فصل الهمزة المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
بداءُ	الطويل	محمد بن بشير الخارجى	٢٢٥ ، ٥٠٦
بما شاءوا	البسيط	أبو نواس	١٨٣
هواءُ	الوافر	زهير	٣٤٢
هباءُ	الكامل	الشماخ	٥٣٩
المعزاءُ	«	«	٥٣٩
أعماؤُه	الرجز	رؤبة	٢٣٨
أقراؤُه	«	«	٤٤٦
أعراؤُه = أقراؤُه			
الثَّواءُ	الخفيف	الحارث بن حِلِّزة	١٠٦
العلياءُ	«	« « «	٣٦٥ ، ٥٠٩
الولاءُ	«	« « «	٣٧١
الشفاءُ	«	عدىّ بن الرقاع	٣٨

فصل الهمزة المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
برِشائها	الطويل	الفرزدق	١٠٦
مُطوائها	الكامل	المرقّش الأكبر	٤٦٨
صُرَّائِهِ	الرجز	أبو النجم	١٤٨
أنقائه	«	« «	٣٤٢
إضوائها	«	عمر بن لجأ التيمىّ	١٠٦
النُّؤْى	المتقارب	أبو ذؤيب	٤٥٢

(باب الباء)

فصل الباء الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
منقلبْ	الرجز	هِمْيان بن قحافة	٣٣٠
كلبْ	«	أو الزَّفَيان	«



فصل الباء المكسورة



(باب التاء)

فصل التاء المضمومة

فصل التاء المكسورة





فصل الراء المكسورة

(باب الزاى)

فصل الزاى المفتوحة

فصل الزاى المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		(باب السين)	
		فصل السين المفتوحة	
الرعوسا	الطويل	يزيد بن الخذّاق الشنّى	٦٠
		فصل السين المضمومة	
رأسُ	الطويل	—	٣١٤
المتقاعسُ	«	الهُذلول بن كعب العنبرى	١٠١
والآسُ	البسيط	مالك بن خالد الهذلى ، وقيل غيره	٥٤
النقرسُ	الكامل	المتلمس	٣١٠
يتوجَّسُ	«	—	٢٣٧
الأنفسُ	«	—	٣٥٢
		فصل السين المكسورة	
مِقْبَسِ	الطويل	بشر بن أبى خازم	٣٤٥
المدانيسِ	البسيط	جرير	٣٨
بالعِيسِ	«	«	٧٤
قابوسِ	«	«	٤٠٠
الجواميسِ	«	«	٥٣٠
العَنْسِ	الرجز	خُزَز بن لوذان ، أو	٣٤٦ ، ٣٤٧
والحلسِ	«	خالد بن المهاجر	—
		(باب الشين)	
		فصل الشين المفتوحة	
وَحْشا	الرجز	—	٣١
		(باب الصاد)	
		فصل الصاد المفتوحة	
القلائصا	الطويل	الأعشى	٢٠
ناقصا	«	«	١٢٧
		فصل الصاد المضمومة	
حريصُ	الوافر	عدىّ بن زيد ، أو عمرو بن جابر الحنفى	١٢٧

فصل العين المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
متتابِعُ	الطويل	الأسود بن يعفر	٢٠٨ ، ٤٢٠
وأُمانِعُ	»	—	٤١٤
الضَّوارِعُ	»	—	»
رُبوعُ	»	قيس بن ذَرِيح	٣٧٢
الضبُعُ	البسيط	العباس بن مِرداس	٥٨
ما أَسَعُ	»	أبو زُبيد الطائى	٢٥ ، ٢٧
صليعُ	الوافر	عمرو بن معدى كرب	٣١٢
الوزيعُ	»	» » »	»
فودَّعُوا	الكامل	أبو ذؤيب	٨١
أصلعُ	»	» »	١٢٦
ينفعُ	»	» »	١٢٧
مجمعُ	»	» »	١٦٣
الأذرُعُ	»	» »	١٧٠
سلفعُ	»	» »	٢٥٧
يُنزعُ	»	» »	٢٧٢
يتتبّعُ	»	» »	٥٠٣
المرتعُ	»	الفرزدق	١٤٥
وُقَّعُ	»	عبد الله بن الحجاج	١٣٧
جُوَّعُ = وُقَّعُ			

فصل العين المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
لم يتجَّمعِ	الطويل	الحِناك الكلابىّ	٢١
مطمعِ	»	غَضُوب	٣١٦
المُشايعِ	»	حسان بن ثابت	٣٣٧
ولم تدَعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٢٠٤
قاعِ	»	عمران بن حِطّان	٣٤٧ ، ٣٩٦
قِباعِ	الوافر	أبو حية النميرى	٣٤٨
راعِ	»	نُصيب ، وقيل رجل من قيس عيلان	٢٥٩
سماعِي	»	بعض بنى نهشل	٣٢٧
صناعِ	»	» » »	»
بديعِ	»	الشماخ	٣٢

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
كالخليع	الوافر	الشماخ	٤٧٤
فاجزعى	الكامل	النمر بن تولب	٧٧ ، ٣٢٦
لم أصنع	الرجز	أبو النجم	٥٠٤

(باب الفاء)

فصل الفاء المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
تكشَّفا	الرجز	العجاج	٣٣٣
أخصفا	»	»	»
رصفا	»	»	٤٨١
وليفا	المتقارب	صخر الغىّ	٣٣٧

فصل الفاء المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
وتصدِفُ	الطويل	ابن مقبل	٣٣٤
المعلَّفُ	»	حميد بن ثور	٣٩٨ ، ٣٩٩
أعجفُ	»	الفرزدق	١٧٨
المفوَّفُ	»	»	٢٦٧
المتخوَّفُ	»	»	٢٧٥
مشرَّفُ	»	»	٢٧٦
مجلَّفُ	»	»	٣١٣ ، ٥٣٨
المسجَّفُ	»	»	٥٢٣
المتسيِّفُ	»	جرير	٥٢٥
المكلَّفُ	»	ذو الرمة	٩
النَّوادفُ	»	أوس بن حجر	٢٥٦
عازفُ	»	» » »	٣٦٦
حالفُ	»	» » »	٤٥٣
رادِفُ	»	» » »	٤٩٨
عارفُ	»	مزاحم بن الحارث العُقيلى	٢٨٣
متقاذفُ	»	مزاحم بن الحارث ، أو النابغة الجعدى	٤٠

فصل الفاء المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
لم تحنَّفِ	الطويل	أبو الأخزر الحِمَّانى	١٣١

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
المحنَقُ	الكامل	قتيلة بنت النضر	٤٧١
الموثوقُ	«	الفرزدق [١]	٣٩٥
ما لا يُطاقُ	مجزوء الكامل	عبد الصمد بن المعذَّل أو أبو تمام	٣١٥
الخنافقُ	الرجز	—	٥٣٠
طالقُ	«	—	«
السارقُ	«	—	«

فصل القاف المكسورة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
مُشْفَقِ	الطويل	معقل بن جوشن الأسدى . وقيل ضرار بن الأزور	١٨٧
مَصْدَقِ	«	خُفاف بن نُدْبة	٥٤٠
بالمعازقِ	«	ذو الرمة	٢٠٢
للعقيقِ	«	أبو دؤاد	٤٥٥ ، ٤٥٧
وخُفوقِ	«	« «	« «
باقِ	البسيط	تأبط شرا	٣٠٠
والرهَقِ = والرُّهُبِ	في البسيط المكسور من باب الباء		
رِقاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٢
العتيقِ	«	—	٤٤٣
الخليقِ	«	—	«
لم تُخلقِ	الكامل	كعب بن مالك	٢٦
الإحماقِ	«	جَبّار بن سلمى بن مالك	٣١
فطلّقِ	الرجز	رؤبة	٢٠٥
ولا تملّقِ	«	«	«
بواقي	«	—	٢٠٢
تساقي	«	—	«
إشفاقِ = أشغالِي	في الخفيف المكسور من باب اللام		

(باب الكاف)

فصل الكاف الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
عبد الملكْ	الرجز	رؤبة	٤١١ ، ٤١٢

---

(١) انظر الموضع .

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
المعتنكْ	الرجز	رؤبة	٤١١ ، ٤١٢

فصل الكاف المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
لسوائكا	الطويل	الأعشى	٤٥٣
دونكا	الرجز	راجز من بنى أُسَيِّد بن عمرو بن تميم	٢٣
عساكا	«	رؤبة	١٤ ، ٧٩ ، ٤٩٤
عساكا = عساكَنْ	فى الرجز الساكن من باب النون		

فصل الكاف المضمومة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
والحَسَكُ	البسيط	زهير بن أبى سلمى	٢٩٧

(باب اللام)

فصل اللام الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الأَبِلْ	الطويل	الكميت	٣٢٠
بالإِبِلْ	الرجز	—	٤٥٨
طالْ	«	العجاج	٢٦١
الدالْ	«	«	٥٤١ ، ٥٥١
الأطفالْ	«	دُكَيْن	٣٤٤
مأكولْ	«	رؤبة ، أو حُميد الأرقط	٢٥٧
حىَّ هلْ	الرمل	لبيد	٦٨ ، ٧٦
الأُوَلْ	«	«	٩٠ ، ٩٥
صلّْ	«	«	٥٠٢

فصل اللام المفتوحة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
وكَلْكَلا	الطويل	المرّار بن سعيد ، وقيل غيره	٣٢٩
إنْ تسَرْبَلا	«	أوس بن حجر	٤٣٨
ليفْعلا	«	ليلى الأخيلية	٥٠٧
قاتِلَهْ	«	—	١١٧
خِلالَها	«	كثيِّر	١٦٢
قِيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٥٧
رُجلا	«	مالك بن الريب	٤٥٠



فصل الميم المضمومة



(باب النون)

فصل النون الساكنة

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		فصل النون المفتوحة	
أعيانا	المديد	النمر بن تولب	٣١
أوحانا	»	» » »	٥٣٥
قالينا	البسيط	ابن مقبل	١٨٥
مجنونا	»	» »	٢٣٧
مأمونا	»	» »	٣٦٠
لِينا	»	» »	٤٤٦
بأولانا	»	أمية بن أبى الصلت	٤٢٢
حانا	»	الفرزدق	٣٨٢
إخوانا	»	الأخطل	٢٨٤
اليقينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٥
مَقْتَوِينا	»	» » »	١٥٢
جُنونا	»	ابن أحمر	٣٤
كبينا	»	الكميت	١٥٤ ، ١٦٥
الذَّوينا	»	»	» »
كالفتينا	»	»	١٦٥
الَّذينا	»	»	٤٣٢
ومِينا	»	—	١٤٤
إلينا	مجزوء الكامل	عَبيد بن الأبرص	٤٢٢
إحسانا	الرجز	رؤبة ، أو رجلٌ من بنى ضبَّة	١٢٣
والعينانا	»	» » » » » »	»
ظبيانا	»	» » » » » »	»
أمسَيْنا	»	—	١٢٥ ، ٢٠٢
العَيْنا	»	—	» »
أيامنينا	»	—	١٤٩
فطينا	»	—	»
دُهَيْدِهينا	»	—	١٣٨ ، ١٥٠
وأُبيكرينا	»	—	» »
يكونا	»	—	٤٧٨
والسَّفينا	»	—	»



القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
مَن دعا	الطويل	الأعشى	٥٣
اللّحَى	الكامل	الأسعر الجعفى	٢٤٨
كالنَّوَى	«	الرُّخَيم العبدى ، أو الأسعر الجعفى	٤٥١
والدَّها	«	أبو الأسود الدؤلى	١٤٢ ، ٣٠٣
وفا	الرجز	العجاج	١١٠
السَّبا	الرمل	—	١٨٥ ، ٥١٠
النَّوَى	المتقارب	حميد بن ثور	٤٠٨ ، ٤٠٩

* * *

أنصاف أبيات وأجزاء أبيات وإحالات

(باب الهمزة)

آب الغزىُّ ولم يؤُبْ عمرو	= القَبْرُ	= فى الكامل
أبوك عطاءٌ ألأم الناس كلهم	= كهلِ	= فى الطويل
إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ بلغتهِ	= جازرُ	= « »
إذا قالت حذامِ فصدِّقوها	= حذامِ	= فى الوافر
أستغفر الله ذنباً	= والعملُ	= فى البسيط
أطيبُ براح الشام صِرفا		٤٣٩
أقلّى اللى عاذلَ والعتَابا	= أصابا	= فى الوافر
ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	= مخلِدى	= فى الطويل
ألا ليتما هذا الحمامُ لنا	= فقدِ	= فى البسيط
ألا يا اسلمى	= القطرُ	= فى الطويل
إن عمَّىَّ اللذا	= الأغلالا	= فى الكامل
إنّ محلاً وإن مرتحلاً	= مَهَلا	= فى المنسرح
أنا ابن جلا	= تعرفونى	= فى الوافر
أنوفهمُ أذلُّ من السِّراط		١٨٢
أيما إذا الشمس عارضتْ	= فيخصَرُ	= فى الطويل

(باب الباء)

بشَرْعها يسَرٌ وغازِ	= الوفودُ	= فى الوافر
بطىءٍ عن الداعى سريع إلى الخنا	= ملهَّدِ	= فى الطويل
بمنصلت مثل الحُسامِ	= شحبوا	= فى البسيط
به عرصاتُ الحىِّ قوَّبْنَ حولَه	= حاطبُهْ	= فى الطويل

(باب التاء)

تحيَّزتْ ثُباتا	= واكتئابُها	= فى الطويل
تظلّ تحفر عنه	= والهادى	= فى البسيط

(باب الثاء)

ثم اسمُ السلامِ عليكما	= اعتذرْ	= فى الطويل

(باب الجيم)

الجبابير	= والنَّعَمِ	= فى البسيط

(باب الكاف)

(باب اللام)

(باب الميم)

(باب النون)

(باب الهاء)

(باب الواو)

ومنّا لقيطٌ وابناه وحاجبٌ	= المُحْبى	= فى الطويل	
ونحن أُلى ضربْنا رأسَ حُجْرٍ	= رِقاقِ	= فى الوافر	

(باب الياء)

يابا المغيرة والدنيا مفجّعةٌ	= لَمغرورُ	= فى البسيط	
يا دار هندٍ عفتْ إلاّ أثافيها	= فواديها	= فى البسيط	
يا مطراً – ويا مطرٌ	= السلامُ	= فى الوافر	
يجولُ بريمُها	= وتُمْسَحُ	= فى الطويل	
يداك عن المولى ونصُرك عاتمُ			٣٨٦
يسير بشرطةٍ	= بكيرِ	= فى الطويل	
يعسِلُ متنُه	= الثعلبُ	= فى الكامل	

* * *

١٠ – فهرس الأعلام والقبائل والأمم والفِرَق والطَّوائف [١]

(أ)

---

(١) وفيه أيضا : أيام العرب ، وأسماء الخيل والأصنام .

(٢) هكذا جاء ، وأكثر ما يقال : أبو سعيد الضرير .



(١) وانظر : العُجْم .



---

(١) ويقال : المنذر بن حرملة .

---

(١) اختلف فى اسمه على أقوال كثيرة ، وقيل إن كنيته هى اسمه .
(٢) ترخيم (زُهَيرة) راجع شرح أشعار الهذليين ص ١٠٦٩ .



---

(١) قد يكون الأصمعى ، أو السُكّرىّ ، أو الضَّرير .
(٢) وأكثر ما يقال : أبو سعيد الضرير .



(١) وقيل : اسمه مَعْقِل بن ضِرار ، والشمَّاخ لقبُه .

---

(١) ويقال : عبادة بن المجيب .

---

(١) وانظر : الأعاجم .



---

(١) فاتنى أن أذكر فى ذلك الموضع أن « الكميت بن معروف » هذا يُعْرَف بالكميت الأوسط ؛ لتوسّطه فى الزمن بين جدّه الكميت بن ثعلبة ، والكميت بن زيد ، شاعر الهاشميين الكبير ، والمتعصّب للمضريّة على القحطانية .
وأنبّه هنا إلى أن البيت الذى نسبه أبو على للكميت بن معروف هذا ، أورده جامع ديوان الكميت بن زيد – كما ذكرت فى موضع تخريجه – ومعتمده اللسان والتاج فقط ، وهما ما ذكرا إلاَّ « الكميت » فقط . فهذه من فوائد أبى علىٍّ ، كما ترى .
(٢) وانظر : البغداديون .

---

(١) لعله : أبو موسى الحامض : سليمان بن محمد بن أحمد ، أو : محمد بن سليمان ، المتوفى سنة (٣٠٥) قيل عنه : « كان أوحدَ الناس فى البيان والمعرفة بالعربية واللغة والشعر » . إنباه الرواه ٢/٢١ ، ٣/١٤١ .



* * *

١١ - فهرس الأماكن والبلدان



• • •

١٢ - فهرس مسائل النحو والصرف
ويشمل
الحروف والأدوات والمصطلحات

---

(١) ويريد به أبو عليّ : الاتّساع النحويّ ، والاتّساع اللغويّ .
(٢) وانظر : فهرس ضرائر الشعر .

---

(١) ويأتى الإضمار أيضا فى : الخبر ، والفاعل ، والمبتدأ ، والمصدر ، فانظره هناك .

---

(١) وقد يُعبَّر عن ذلك بقولهم : الجموع التى لا واحد لها من لفظها . راجع الموضع المذكور .
(٢) حافظتُ على عبارة أبى علىّ ، وأنت تعلم أن الحال يُذكَّر ويُؤنَّث .

---

(١) ترى « الحذف » فى سائر الأبواب ، كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ، والإضافة والصفة ، وفى الأدوات والحروف ، فإذا أردْته فاطلُبْه فى أبواب النحو والصرف كلها .

(٢) وانظر من أبواب الكتاب : باب من حذف خبر المبتدأ ، من ص ٢٧٥ إلى ٢٨٥ .



---

(١) وهذا المكان هو موضع الحديث عنه ، والخلاف بين سيبويه والأخفش .

---

(١) وانظر من أبواب الكتاب : باب من الصلات والأسماء الموصولة من ص ٣٨٠ – ٤٣٦ .

---

(١) وانظر من أبواب الكتاب : باب من الفاعل ، ص ٤٧٠ إلى آخر الكتاب .

(١) أما إجراء القياس فهو دائرٌ على امتداد الكتاب كلّه ، وأنت عليمٌ أن أبا علىٍّ – رحمه الله – كان مولَعاً به . وانظر مقدّمتى ص ٣١ ، ٦٢ .

(١) وانظر من أبواب الكتاب : باب من الابتداء ص ٢٠٩ إلى ٢٤٦ ، والأبواب الخمسة التى بعده .

---

(١) وانظر من أبواب الكتاب : باب من حذف المضاف ص ٣٣٣ إلى ٣٧٩ .

---

(١) وانظر : الصِّلة . ومن أبواب الكتاب : باب من الصلات والأسماء الموصولة ص ٣٨٠ إلى ٤٣٦ .

° ° °

١٣ - فهرس البلاغة

* * *

(١) وانظر : الاتّساع ، فى فهرس النحو والصرف .

(٢) هو فى هذين الموضعين « التفات » عند علماء البلاغة ، ولكن ابن جنى يطلق عليه : التجريد .

١٤ - فهرس العروض والقافية

* * *

١٥ - فهرس ضرائر الشعر

١٦ - فهرس معانى الشّعر

الإنسان وما يتّصل به

الحنين إلى الأحباب النازحين : ٢٩٣

الشفتان واللثتان : وصْفُهما باللَّمَى ، وهو السَّواد : ٣٥٤

العَزْم والهَمُّ : إمضاؤهما وعدم التردّد فيهما : ٤٠٥

الكبير : لا يليق به البكاء على الأطلال ؛ لأنه اهتياجٌ لصِباً أو تصابٍ : ٥٠٨

المال : فقْدُه يُزرِى بالسَّادة الكِرام ، كما أن وجودَه يرفع من خسيسة اللئام : ٣٦٧ ، ٣٦٩

الموت والحياة : تعبير الشعراء عنهما : ٤٧٤

النساء : تشبيههنّ ببيض النعام ، فى أنهنّ مَصُونات ، لا يُبتذلْن ولا يُمتهنَّ : ٣٥٠ ، ٣٥١

النَّفْس : جعلها نَفْسين ؛ نفسٌ تأمر بالشىء ، ونفسٌ تنهى عنه ؛ وذلك فى كلِّ مكروهٍ أو مخوف : ٣٢١

الهَمُّ : إطلاقه والمرادُ ما يحدُث عنه : ٨٢

الخيل والإبل وسائر الحيوان

البقر : تشبيهها وهى مدبرةٌ وفيها سوادٌ وبياض بالجَزْع ، وهو الخَرَزُ اليمانى الذى يجمع السَّواد والبياض : ٤٣١ ، ٤٣٢

الثَّور : تصويره وهو يَعْدُو ناظِراً إلى ظلِّه عن يمينٍ وشمال ، يظنّه شيئاً فهو يُباريه : ٣٤٥

الجمل : تشبيه هامته لكبَرها بأسفل المِرْجَل ، وهو القِدْرُ من النحاس ، أو كَقَبْرٍ من آل تُبَّع : ٣٧٠

الحِمار : تصويره فى وُثوبه وأُتْناه تعدو خلفَه : ٣٥١

الخيل : الإبل تُقْرَن بها فى الغَزو ، عليها الماءُ والزاد ، فتطأ الخيلُ على آثار الإبل : ١٩ ، ٢٠

تشبيه عُنُقها بالجذع ؛ لطولها : ٢٨٨ ، ٢٨٩

الحرب والآته

الكون والطبيعة

١٧ - فهرس الكتب التى ذكرها أبو على

* * *



فهرس المراجع

(أ)

أباطيل وأسمار . لمحمود محمد شاكر . مطبعة المدنى بمصر . الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م

الإبدال . لابن السّكّيت . تحقيق الدكتور حسين شرف . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ م

ابن سيده المرسى – حياته وآثاره . تأليف داريوكا بانيلاس . ترجمه عن الأسبانية الدكتور حسن الوراجلى . الدار التونسية للنشر . تونس ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

ابن الشجرىّ وآراؤه النحوية ، مع تحقيق الجزء الأول من كتابة « الأمالى » رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م – إعداد محمود محمد الطناحى .

أبو على الفارسى . للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . الطبعة الأولى . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م

اختيار الممتع فى علم الشعر وعمله . لعبد الكريم النهشلى . تحقيق الدكتور محمود شاكر القطان . دار المعارف بمصر ١٩٨٣ م

الاختيارين . للأخفش الأصغر ، علىّ بن سليمان . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دمشق ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م

أدب الكاتب . لابن قتيبة . تحقيق محمد أحمد الدالى . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر . لأبى العِزّ بن بُنْدار الواسطى . تحقيق عمر حمدان الكبيسى . المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة – ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

الأزمنة والأمكنة . للمرزوقى . حيدرآباد . الهند ١٣٣٢ هـ

الأزهية . للهروى . تحقيق عبد المعين المَلُّوحى . دمشق ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م

أساس البلاغة . للزمخشرى . دار الكتب المصرية . الطبعة الأولى ١٣٤١ هـ والثانية ١٩٧٢ م

الاستغناء فى أحكام الاستثناء . لشهاب الدين القرافى . تحقيق الدكتور طه محسن . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

أسد الغابة فى معرفة الصحابة . لعزّ الدين بن الأثير . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، والدكتور محمد أحمد عاشور . دار الشعب بالقاهرة ١٣٩٣ هـ



أسرار البلاغة . لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق هلموت ريتَّر . استانبول ١٩٥٤ م

أسماء خيل العرب وأنسابها وذِكر فُرسانها . للأسود الغندجانى . تحقيق الدكتور محمد على سلطانى . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨١ م

الاشتقاق . لابن دريد . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م

الإصابة فى تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلانى . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ

إصلاح الخلل = الحُلَل فى إصلاح الخلل

إصلاح المنطق . لابن السِّكِّيت . تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م

الأصمعيات . للأصمعى . تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م

الأصنام . لابن الكلبى . تحقيق أحمد زكى باشا . دار الكتب المصرية ١٣٤٣ هـ = ١٩٢٤ م

الأصول . لأبى بكر بن السرَّاج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفَتْلى . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

الأضداد . لأبى بكر بن الأنبارى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠ م

الأضداد . لأبى الطيب اللغوى . تحقيق الدكتور عِزّة حسن . دمشق ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م

الأضداد . للأصمعى ، وللسجستانى ، ولابن السّكّيت . ضمن (ثلاثة كتب فى الأضداد) تحقيق أوغست هَفْنَر . بيروت ١٩١٣ م

الإعجاز البلاغى فى رؤية أبى الحسن على بن عيسى الرمانى . للدكتور محمد محمد أبو موسى . مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى . جامعة أم القرى (العدد الخامس ١٤٠٢ هـ)

إعراب القرآن . لأبى إسحاق الزجاج . مصورة عن مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣٣٣ ق)
وانظر = معانى القرآن وإعرابه .

إعراب القرآن المنسوب خطأً [١] إلى الزجّاج . تحقيق إبراهيم الأبيارى . القاهرة ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م

(١) راجع ما ذكرته عن تصحيح نسبته ، ص ٩٦ من مقدّمتى ، عن شيخنا علّامة الشام أحمد راتب النَّفّاخ ، أطال الله فى النعمة بقاءه .



إعراب القرآن . لأبى جعفر النحاس . تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م

الأغانى . لأبى الفرج الأصبهانى . دار الكتب المصرية ١٣٤٥ هـ = ١٩٢٧ م ، والهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب . للفارقى . تحقيق سعيد الأفغانى . جامعة بنى غازى - ليبيا ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

الاقتضاب فى شرح أدب الكُتَّاب . لابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ . بيروت ١٩٠١ م

إقليد الخزانة . وهو فهرس الكتب الواردة فى خزانة البغداديّ . لعبد العزيز الميمنى الراجكوتى . جامعة البنجاب - لاهور ١٩٢٧ م

الإقناع فى القراءات السبع . لابن الباذش . تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٠٣ هـ

الألفاظ لابن السكّيت = تهذيب الألفاظ

أمالى ابن الشجريّ . حيدرآباد . الهند ١٣٤٩ هـ

أمالى الزَّجاجى . تحقيق عبد السلام محمد هارون . المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ

أمالى السُّهيلى . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م

أمالى القالى . دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦ م

أمالى المرتضى ، المسمَّى : غُرر الفوائد ودُرر القلائد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م

الإمتاع والمؤانسة . لأبى حيان التوحيديّ . تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبيارى . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٣ م

الأمثال . لأبى عبيد القاسم بن سلَّام . تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة الملك عبد العزيز (أم القُرى) مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

إملاء ما منَّ به الرحمن = التبيان فى إعراب القرآن

إنباه الرُّواة على أنباه النحاه . للقفطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ

الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب . لابن عدلان الموصلى . تحقيق الدكتور حاتم صالح



الضامن . مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

الإنصاف فى مسائل الخلاف . لأبى البركات الأنبارى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م

أنيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء . تصحيح وتعليق لويس شيخو اليسوعى . المطبعة الكاثوليكية – بيروت ١٨٩٦ م

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . الطبعة الخامسة – دار الجيل ، بيروت ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م مصورة عن طبعة مصر .

الإيضاح . لأبى على الفارسى . تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود . مطبعة دار التأليف بالقاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

إيضاح شواهد الإيضاح . للقيسى . رسالة دكتوراه مخطوطة . من إعداد الأخ الدكتور محمد بن حمود الدعجانى – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ

الإيضاح فى شرح المفصل . لابن الحاجب . تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٩٨٢ م

إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون . لإسماعيل باشا البغدادى . مطبعة المعارف . استانبول ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م

(ب)

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث . لابن كثير . تأليف أحمد محمد شاكر . مطبعة محمد على صبيح . مصر ١٣٧٠ هـ

البحر المحيط . لأبى حَيّان النحوى . القاهرة ١٣٢٨ هـ

برنامج الوادى آشى . تحقيق محمد محفوظ . دار الغرب الإسلامى . بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

البرهان فى علوم القرآن . للزركشى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م

البسيط ، فى شرح جُمل الزّجّاجى . لابن أبى الربيع . تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتى . دار الغرب الإسلامى . بيروت ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م

البصريات = المسائل البصريات

البغداديات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات



بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

بهجة المجالس وأُنس المجالس . لابن عبد البر . تحقيق الدكتور محمد مرسى الخولى . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة ١٩٦٢ م

البيان فى غريب إعراب القرآن . لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . دار الكاتب العربى . القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

البئر . لابن الأعرابى . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ م

(ت)

تاج العروس ، شرح القاموس . للمرتضى الزَّبِيدى . القاهرة ١٣٠٦ هـ والكويت ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م

تاريخ الأدب العربى . لبروكلمان . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . دار المعارف بمصر ١٩٧٤ م

تاريخ سلاطين آل عثمان . ليوسف آصاف . تحقيق بَسَّام عبد الوَهَّاب الجابى . دار البصائر — دمشق ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

تاريخ الطبرى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

تاريخ العلماء النحويين . لابن مِسْعَر . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . دار التراث . القاهرة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

التبصرة والتذكرة . للصيمرى . تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى علىّ الدين . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

التبيان فى إعراب القرآن . لأبى البقاء العكبرى . تحقيق على محمد البجاوى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م . وطبعة مصطفى البابى الحلبى ، بعنوان : إملاء ما مَنَّ به الرحمن . القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م



التبيين عن مذاهب النحويين . لأبى البقاء العكبرى . تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامى – بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

تذكرة النُّحاة . لأبى حيان النحوى . تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكاتب العربى بمصر ١٣٨٧ هـ

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف . لصلاح الدين الصفدى . تحقيق السيد الشرقاوى . ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى . القاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

تصحيفات المحدِّثين . لأبى أحمد العسكرىّ . تحقيق الدكتور محمود ميرة . القاهرة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهرىّ . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ، بدون تاريخ

التعازى والمراثى . تحقيق محمد الدِّيباجى . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق ١٩٧٦ م

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . لبدر الدين الدمامينى . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى . الرياض ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م

تفسير سورة الإخلاص . لابن تيمية . تصحيح الشيخ طه يوسف شاهين . دار الطباعة المحمدية بالأزهر . القاهرة بدون تاريخ .

تفسير الطبرى . تحقيق محمود محمد شاكر . دار المعارف بمصر ١٣٧٤ هـ ، وطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة أيضا ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م

تفسير القرطبى . دار الكتب المصرية ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٢ م

التكملة . لأبى على الفارسىّ . تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود . عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض (الملك سعود) ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

التكملة والذيل والصلة . للصاغانى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٠ م

تمام المتون فى شرح رسالة ابن زيدون . لصلاح الدين الصفدى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

التمثيل والمحاضرة . للثعالبى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م



التمييز والفصل بين المتفق فى الخط والنقط والشكل . لابن باطيش . تحقيق عبد الحفيظ منصور . الدار العربية للكتاب . تونس ١٩٨٣ م

التنبيه على حدوث التصحيف . لحمزة الأصفهانى . تحقيق محمد أسعد طلس . ومراجعة أسماء الحمصى ، وعبد المعين الملُّوحى . دمشق ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م

التنبيهات على أغاليط الرواة . لعلىّ بن حمزة البصرى . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى . نشر مع كتاب : المنقوص والممدود . للفراء . دار المعارف بمصر ١٣٨٧ هـ

تهذيب الألفاظ . لابن السِّكِّيت . والمهذِّب أبو زكريا التبريزى . نشره لويس شيخو . بيروت ١٨٩٥ م

تهذيب اللغة . للأزهرى . المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

(ث)

ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب . للثعالبى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

(ج)

الجامع الصغير . للسيوطى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م

الجمان فى تشبيهات القرآن . لابن ناقيا البغدادى . تحقيق عدنان زرزور ، ومحمد رضوان الداية . الكويت ١٩٦٨ م

جمهرة أشعار العرب . لأبى زيد القرشى . تحقيق على محمد البجاوى . نهضة مصر ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م

جمهرة الأمثال . لأبى هلال العسكرى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

جمهرة أنساب العرب . لابن حزم . تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م

الجمهرة فى اللغة . لابن دريد . حيدرآباد . الهند ١٣٥١ هـ

الجنى الدانى فى حروف المعانى . لابن أم قاسم المرادى . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب . لعلاء الدين الإربلى . تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل . مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

الجيم . لأبى عمرو الشيبانى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

(ح)

حاشية الدسوقى على المغنى . بولاق بمصر ١٢٨٦ هـ

حاشية على شرح بانت سعاد . لابن هشام . تأليف عبد القادر البغدادىّ . تحقيق نظيف محرَّم خواجة . النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية . دار صادر . بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

حاشية الصبّان على الأشمونى = انظرها مع : شرح الأُشمونى على ألفية ابن مالك

حاشية يس على التصريح = انظرها مع التصريح بمضمون التوضيح

حُجَّة القراءات . لابن زنجلة . تحقيق سعيد الأفغانى . بنى غازى . ليبيا ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

الحجة للقرّاء السبعة . لأبى على الفارسىّ . تحقيق بدر الدين قهوجى ، وبشير جويجاتى . دار المأمون للتراث . دمشق ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٥ م

الحديث النبوىّ الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضارى حمّادى . اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

الحديث النبوىّ فى النحو العربى . للدكتور محمود فَجَّال . نادى أبها الأدبى – شركة العبيكان للطباعة والنشر . الرياض ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

حلبة الكميت . للنَّواجى . نشر زكى مجاهد . مصر ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م

الحلبيات = المسائل الحلبيات

الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل . لابن السِّيد البطليوسى . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى . دار الرشيد . بغداد ١٩٨٠ م

الحلل فى شرح أبيات الجمل . لابن السِّيد البطليوسىّ . تحقيق الدكتور مصطفى إمام . القاهرة ١٩٧٩ م

حماسة أبى تمام . تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . دار الهلال للأوفست . الرياض ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

حماسة البحترى . ضبط لويس شيخو اليَسُوعى . دار الكتاب العربى . بيروت ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م



الحماسة الشجرية . لابن الشجرىّ . تحقيق الدكتور عبد المعين المَلُّوحى ، وأسماء الحِمصى . دمشق ١٩٧٠ م

الحيوان . للجاحظ . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م

(خ)

خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادى . طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ . وتحقيق عبد السلام محمد هارون . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة ، ومكتبة الخانجى ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م

الخصائص . لابن جنى . تحقيق محمد على النجار . دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م

الخيل . لأبى عبيدة . حيدرآباد . الهند ١٣٥٨ هـ

(د)

دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف محمد عبد الخالق عضيمة . مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

درَّة الغَوَّاص فى أوهام الخَواصّ . للحريرى . دار نهضة مصر ١٩٧٥ م

الدرّة الفاخرة فى الأمثال السائرة . لحمزة الأصبهانى . تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش . دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م

الدرر اللوامع على همع الهوامع . لأحمد بن الأمين الشنقيطى . مطبعة كردستان . القاهرة ١٣٢٨ هـ

الدرّ المصون فى علوم الكتاب المكنون . للسَّمين الحلبى . مصوّرة عن نسخة [١] مكتبة شهيد على باشا باستانبول .

دلائل الإعجاز . لعبد القاهر الجرجانى . قرأه وعَلَّق عليه محمود محمد شاكر . مكتبة الخانجى بالقاهرة . مطبعة المدنى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

ديوان إبراهيم بن هرمة . طبعة العراق . مطبعة الآداب فى النجف الأشرف ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م بتحقيق محمد جبار المعيبد . وطبعة دمشق باسم (شعر إبراهيم بن هرمة) ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م ، بتحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان .

(١) وهى نسخة بخط المؤلف . انظر وصفها فى مقدمة تحقيق الدكتور أحمد الخرَّاط للكتاب ص ١٠٨ - دار القلم . دمشق ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م



ديوان ابن أحمر = شعر عمرو بن أحمر

ديوان أبى الأسود الدؤلىّ . تحقيق محمد حسن آل ياسين . بغداد ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

ديوان أبى تمام . بشرح التبريزى . تحقيق محمد عبده عزام . دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م

ديوان أبى حيَّة النميرى = شعر أبى حية

ديوان أبى دَهْبَل الجمحى . تحقيق عبد العظيم عبد المحسن . النجف - العراق ١٩٧٢ م

ديوان أبى دؤاد الإيادى (ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى : تأليف جوستاف فون جرنباوم) زاد فى تخريجه وتحقيقه الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٩٥٩ م

ديوان أبى زُبَيْد الطائى = شعر أبى زُبيد

ديوان أبى طالب ، المسمّى : غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب . شرح محمد الخطيب . طنطا . من بلاد مصر ١٣٧١ هـ = ١٩٥٠ م

ديوان أبى النجم العِجْلى . صنعة علاء الدين أغا . النادى الأدبى بالرياض ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

ديوان أبى نواس . نشره أحمد عبد المجيد الغزالى . مطبعة مصر ١٩٥٣ م

ديوان الأحوص = شعر الأحوص

ديوان الأخطل = شعر الأخطل

ديوان الأسود بن يعفر . طبعة فينا ١٩٢٧ م (ضمن الصُّبح المنير فى شعر أبى بصير) تحقيق رودلف جاير .

وطبعة بغداد ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م ، صنعة الدكتور نورى القيسى

ديوان الأعشى الكبير . طبعة ڤينا السابقة (باسم الصُّبح المنير فى شعر أبى بصير) وطبعة مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٥٠ م ، شرح الدكتور محمد محمد حسين .

ديوان الأعْشَيْن = الصُّبح المنير

ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م

ديوان أمية بن أبى الصلت . طبعة دمشق ١٩٧٤ م بتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السَّطلى . وطبعة بغداد ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م ، بتحقيق بهجة عبد الغفور الحديثى .

ديوان أوس بن حجر . تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

ديوان بشّار بن برد . جمع وتحقيق السيد محمد بدر الدين العلوى . دار الثقافة . بيروت ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م



ديوان بشر بن أبى خازم . تحقيق الدكتور عِزّة حسن . دمشق ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م
ديوان تأبط شرًّا . جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامى . بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م
ديوان تميم بن أُبَىّ بن مقبل . تحقيق الدكتور عِزة حسن . دمشق ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م
ديوان جرير . بشرح ابن حبيب . تحقيق الدكتور نعمان طه . دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م
ديوان جميل بثينة . تحقيق الدكتور حسين نصار . مكتبة مصر ١٩٦٧ م
ديوان حاتم الطائى . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . مطبعة المدنى . القاهرة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م
ديوان الحارث بن حِلّزة . تحقيق هاشم الطعّان . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٩٦٩ م
ديوان حسّان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جب التذكارية . بيروت ١٩٧١ م
ديوان الحطيئة . تحقيق الدكتور نعمان طه . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م . والطبعة الثانية بمكتبة الخانجى . القاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ هـ
ديوان حُميد بن ثور . تحقيق عبد العزيز الميمنى . دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م
ديوان خُفاف بن نُدْبة = شعر خُفاف بن نُدْبة
ديوان الخنساء = أنيس الجلساء
ديوان ذى الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م
ديوان الراعى النُّميرى . طبعة بغداد ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م ، باسم (شعر الراعى النميرى) تحقيق الدكتور نورى القيسى ، وهلال ناجى . وطبعة المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ببيروت ١٤٠١ هـ = ١٩٨٠ م بتحقيق راينهرت فايبرت
ديوان رؤبة . تصحيح وِليم آلورت (ضمن مجموع أشعار العرب) ليبزج ١٩٠٢ م
ديوان زهير بن أبى سلمى . دار الكتب المصرية ١٣٦٢ هـ = ١٩٤٤ م
ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس . تحقيق عبد العزيز الميمنى . دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م
ديوان سلامة بن جندل . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
ديوان الشماخ . تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى . دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م

ديوان طرفة بن العبد . تحقيق درية الخطيب ، ولطفى الصقال . دمشق ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

ديوان الطرماح . تحقيق الدكتور عِزة حسن . دمشق ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م

ديوان الطفيل الغنوى . تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد . بيروت ١٩٦٨ م

ديوان العباس بن مِرداس . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٨ م

ديوان عَبْدة بن الطَّبيب = شعر عَبْدة بن الطبيب

ديوان عَبِيد بن الأبرص . تحقيق الدكتور حسين نصار . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م

ديوان عُبيد الله بن قيس الرُّقيَّات . تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م

ديوان العجاج . تصحيح وليم آلورت (ضمن مجموع أشعار العرب) ليبزج ١٩٠٢ م. وتحقيق الدكتور عِزّة حسن . بيروت ١٩٧١ م

ديوان عدىّ بن الرِّقاع العاملى . تحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسينى البركاتى . المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م

ديوان عدىّ بن زيد العِبادىّ . تحقيق محمد جَبَّار المعيبد بغداد ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م

ديوان علقمة بن عَبَدة الفَحل . تحقيق لطفى الصقال ، ودريَّة الخطيب . مراجعة الدكتور فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربى . حلب ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

ديوان عمر بن أبى ربيعة . شرح محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

ديوان عمرو بن قميئة . تحقيق حسن كامل الصيرفى . معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م

ديوان عمرو بن معدى كرب = شعر عمرو بن معدى كرب

ديوان عنترة . تحقيق عبد المنعم عبد الرءوف شلبى . المكتبة التجارية بالقاهرة ، بدون تاريخ . وتحقيق محمد سعيد مولوى . المكتب الإسلامى . دمشق ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م

ديوان الفرزدق . بشرح عبد الله الصاوى . القاهرة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م

ديوان القتّال الكلابى . تحقيق الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م

ديوان القطامى . تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى ، والدكتور أحمد مطلوب . بيروت ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م



ديوان قيس بن ذَرِيح . تحقيق الدكتور حسين نصّار . مكتبة مصر ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م

ديوان كثيِّر . تحقيق الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م

ديوان كعب بن زهير . دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م

ديوان الكميت = شعر الكميت

ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م

ديوان مالك بن الريب . تحقيق الدكتور نورى القيسى . مجلة معهد المخطوطات . بالقاهرة . الجزء الأول من المجلد الخامس عشر ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

ديوان المتلمس ، بشرح الأصمعى . تحقيق حسن كامل الصيرفى . معهد المخطوطات بالقاهرة ١٣٩٠ = ١٩٧٠ م

ديوان المثقّب العَبْدى . تحقيق حسن كامل الصيرفى . معهد المخطوطات بالقاهرة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م

ديوان المجنون . تحقيق عبد الستار فراج . مكتبة مصر ، بدون تاريخ . وتحقيق الدكتورة شوقية إنالجق ، باسم (قيس بن الملوّح – المجنون – وديوانه) معهد الدراسات اللغوية والأدبية الشرقية . جامعة أنقرة ١٩٦٧ م

ديوان مزاحم بن الحارث العُقيلى . مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة . الجزء الأول من المجلد الثانى والعشرين ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م

ديوان مسكين الدارمى . تحقيق خليل العطية ، وعبد الله الجبورى . بغداد ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م

ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى

ديوان النابغة الذبيانى . صنعة ابن السّكّيت . تحقيق الدكتور شكرى فيصل . بيروت١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م . وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م

ديوان نُصَيب بن رباح = شعر نُصَيب

ديوان النمر بن تولب = شعر النمر

ديوان الهذليين . دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ

وانظر : شرح أشعار الهذليين

ديوان ابن هرمة = ديوان إبراهيم بن هرمة

ديوان يزيد بن الطثرية = شعر يزيد بن الطثرية

ديوان يزيد بن معاوية . جمعه وحققه الدكتور صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد – بيروت ١٩٨٢ م

ديوان يزيد بن مفرغ الحميرى = شعر يزيد بن مفرغ

(ذ)

الذيل على طبقات الحنابلة . لابن رجب . تحقيق محمد حامد الفقى . القاهرة ١٣٧٢ هـ

(ر)

الرسالة . للإمام الشافعى . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م

رسالة الغفران . لأبى العلاء المعرّى . تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى ١٩٥٠ م ، والطبعة الثانية .

رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا = المتنبى

رسالة الملائكة . لأبى العلاء المعرى . تحقيق محمد سليم الجندى . دار الآفاق الجديدة . بيروت ١٩٧٩ م . مصورة عن طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٦٣ هـ

رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقى . تحقيق أحمد الخرَّاط . دمشق ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

رغبة الآمل من كتاب الكامل . لسيد بن على المرصفى . مصر ١٣٤٦ هـ

روح المعانى . للآلوسى . دار إحياء التراث – بيروت . مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر

الروض الأُنُف . للسُّهَيْلى . مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢ هـ

(ز)

زاد المسير فى علم التفسير . لابن الجوزى . المكتب الإسلامى . دمشق ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

الزاهر فى معانى كلمات الناس . لأبى بكر بن الأنبارى . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن . وزارة الثقافة والإعلام . بغداد ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

زَهْر الآداب . للحُصْرى . تحقيق على محمد البجاوى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م



(س)

السبعة فى القراءات . لابن مجاهد . تحقيق الدكتور شوقى ضيف . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

سرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون . لابن نُباتة المصرى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م

سرّ صناعة الإعراب . لابن جنّى . الجزء الأول . تحقيق مصطفى السّقا ، ومحمد الزفزاف ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م ، وطبعة كاملة بتحقيق الدكتور حسن هنداوى . دار الفكر بدمشق ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

سِرّ الفصاحة . لابن سِنان الخفاجى . مصوَّرة بيروتية .

سِفر السعادة وسفير الإفادة . لعلم الدين السخاوى . تحقيق محمد أحمد الدالى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ م

سقط الزند = شروح سقط الزند

سمط اللآلى [1] . لأبى عبيد البكرى . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م

سنن أبى داود . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٩ هـ

سنن الترمذى . طبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م

سنن ابن ماجة . تحقيق محمد فؤاد عبد الباق . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٣ هـ

سنن النَّسائى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م

سير أعلام النبلاء . تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٨١ م

السيرة النبوية . لابن إسحاق . رواية وتهذيب ابن هشام . تحقيق مصطفى السقّا ، وإبراهيم الأبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٥ هـ

(ش)

شذور الذهب . لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م

---

(١) هذه تسمية الميمنى ، رحمه الله ، أما كتاب البكرى فاسمه : اللآلى فى شرح الأمالى . أمالى أبى على القالى .

شرح أبيات سيبويه . لابن السِّيرافى . تحقيق الدكتور محمد على سلطانى . مطبعة الحجاز . دمشق ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م

شرح أبيات مغنى اللبيب . لعبد القادر بن عمر البغدادى . تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث . دمشق ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شرح أشعار الهذليين . صنعة السكّرى . تحقيق عبد الستار فرَّاج . مراجعة محمود محمد شاكر . دار العروبة . القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

شرح الأُشمونى على ألفية ابن مالك . ومعه حاشية الصبّان . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة بدون تاريخ .

شرح الألفية . لابن الناظم . بعناية محمد سليم اللبابيدى . بيروت ١٣١٢ هـ

شرح التسهيل . لابن مالك . مصورة عن نسخة دار الكتب الصرية ، برقم (١٠ ش نحو)

شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح .

شرح الجمل . لابن عصفور . تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح . بغداد ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

شرح الحماسة . للتبريزى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة حجازى . القاهرة ١٣٥٨ هـ

شرح الحماسة . للمرزوقى . تحقيق أحمد أمين ، وعبد السلام محمد هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م

شرح ديوان المتنبى المنسوب خطأً إلى العكبرى . ضبط وتصحيح مصطفى السقّا ، وإبراهيم الأبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى القاهرة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٦ م

شرح الرضىّ على الكافية . تحقيق الشيخ يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنى غازى . مطابع الشروق . بيروت ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شرح الشافية للرضىّ . تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة حجازى . القاهرة ١٣٥٦ هـ

شرح شواهد شرح الشافية . لعبد القادر بن عمر البغدادى . منشور مع شرح الشافية السابق (الجزء الرابع) .

شرح شواهد شرح التحفة الوردية . لعبد القادر بن عمر البغدادى . تصحيح وتقديم نظيف محرَّم خواجه . مطبعة كلية الآداب – جامعة استانبول ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م



شرح شواهد المغنى . للسيوطى . وقف على طبعه أحمد ظافر كوجان . دار مكتبة الحياة بيروت ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . الطبعة السادسة القاهرة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م

شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ . لابن مالك . تحقيق عدنان الدُّورى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م

شرح القصائد التسع . لأبى جعفر النحاس . تحقيق أحمد خطاب العمر . بغداد ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شرح القصائد السبع . لأبى بكر بن الأنبارى . تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م

شرح القصائد العشر . للتبريزى . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) لابن هشام . تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى . مؤسسة علوم القرآن . دمشق – بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

شرح الكافية الشافية . لابن مالك . تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

شرح كتاب سيبويه . للسِّيرافى . مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (١٣٦ ، ١٣٧ نحو)

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف . لأبى أحمد العسكرى . تحقيق عبد العزيز أحمد . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م

شرح معلقة عمرو بن كلثوم = معلقة عمرو بن كلثوم

شرح المفصل . لابن يعيش . المطبعة المنيرية بمصر ١٩٢٨ م

شرح المفصل فى صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمير . لصدر الأفاضل الخوارزمى (رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ) من إعداد الأخ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .

شرح المفضليات . لأبى محمد [١] الأنبارى . تحقيق كارلوس لايل . بيروت ١٩٢٠ م

شرح المقدمة المحسبة . لابن بابشاذ . تحقيق خالد عبد الكريم . الكويت ١٩٧٦ م

---

(١) يُنسب هذا الشرح خطأً إلى ابنه أبى بكر بن الأنبارى . وهذا إنما قرأه على أبيه ونَقَّحه ، ليس غير .



شرح الملوكى فى التصريف . لابن يعيش . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . المكتبة العربية . حلب ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شرح نهج البلاغة . لابن أبى الحديد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م

شرح هاشميات الكميت . لأبى رياش أحمد بن إبراهيم القيسى . تحقيق الدكتور داود سلّوم ، ونورى حمُّودى القيسى . عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية . بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

شروح التلخيص . فى البلاغة . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٩٣٧ م

شروح سقط الزند . لأبى العلاء المعرى . لجنة إحياء آثار أبى العلاء . دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م

شروح الشافية = مجموعة الشافية

شعر إبراهيم بن هرمة = ديوان إبراهيم بن هرمة

شعر أبى حيّة النميرى . تحقيق الدكتور يحيى الجبورى . وزارة الثقافة والإرشاد القومى . بغداد ١٩٧٥ م

وتحقيق رحيم ضحى التويلى . مجلة المورد العراقية (العدد الأول من المجلد الرابع ١٩٧٥ م)

شعر أبى زُبيد الطائى . تحقيق الدكتور نُورى القيسى . بغداد ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٧ م

شعر الأحوص الأنصارى . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م

شعر الأخطل . صنعة السكّرى . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دار الأصمعىّ بحلب ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م . والطبعة الثانية . دار الآفاق الجديدة . بيروت ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

شعر أعشى باهلة = نُشر مع الصُّبْح المنير فى شعر أبى بصير (الأعْشَيْن) .

شعر خُفاف بن نُدْبة . تحقيق الدكتور نورى القيسى . بغداد ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م

شعر الخوارج . جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٩٦٣ م

شعر الراعى النميرى = ديوان الراعى

شعر عَبْدة بن الطبيب . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . دار التربية للطباعة . بغداد ١٩٧٢ م

شعر عمر بن لجأ التيمى . تحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م

شعر عمرو بن أحمر الباهلى . تحقيق الدكتور حسين عطوان . مجمع اللغة العربية . دمشق ، بدون تاريخ .



شعر عمرو بن شأس الأسدى . تحقيق الدكتور يحيى الجبورى . النجف . العراق ١٩٧٦ م

شعر عمرو بن معدى كرِب . جمعه وحقَّقه مطاع طرابيشى . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ م

شعر الكميت بن زيد الأسدى . جمع وتحقيق الدكتور داود سلّوم . بغداد ١٩٦٩ م

شعر محمد بن بشير الخارجى = شعراء أمويون

شعر المسيَّب بن علس = الصُّبح المنير فى شعر أبى بصير (نُشِر بآخره)

شعر النابغة الجعدى . تحقيق عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامى . دمشق ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

شعر نُصَيب بن رباح . جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م

شعر النمر بن تولب . صنعة الدكتور نورى القيسى . بغداد ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م

شعر يزيد بن الحكم الثقفى = شعراء أمويون

شعر يزيد بن الطثرية . صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن . مطبعة أسعد ببغداد ١٩٧٣ م

شعر يزيد بن مفرّغ الحميرى . تحقيق الدكتور داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م

شعر اليزيديِّين . جمعه وحققه الدكتور محسن غياض . مطبعة النعمان . النجف الأشرف – العراق ١٩٧٣ م

الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق أحمد محمد شاكر . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م

شعراء أمويون . للدكتور نورى القيسى . الجزء الثالث . مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

شفاء العليل فى إيضاح التسهيل . للسَّلْسيلى . تحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسينى البركاتى . المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك . تحقيق محمد فؤاد عبد الباق . عالم الكتب – بيروت . مصورة عن طبعة عيسى البابى الحلبى بمصر ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م

الشواهد والاستشهاد فى النحو . لعبد الجبار علوان النايلة . مطبعة الزهراء . بغداد ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م

الشيرازيات = المسائل الشيرازيات

(ص)

الصاحبى . لابن فارس . تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م

الصاهل والشاحج . لأبى العلاء المعرى . تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) دار المعارف بمصر ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

الصبح المنير فى شعر أبى بصير (وفيه شعر الأعشى الكبير ، والأَعْشَيْنَ الآخَرِين) تحقيق رودلف جاير . فينا ١٩٢٧ م

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرىّ . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . مطبعة دار الكتاب العربى (حلمى المنياوى) القاهرة ١٩٥٦ م

صحيح البخارى . دار الشعب بمصر ١٣٧٨ هـ ، مصوَّرة عن طبعة بولاق

صحيح مسلم . تحقيق محمد فؤاد عبد الباق . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٤ هـ

صحيح مسلم بشرح النووى . دار إحياء التراث العربى – بيروت ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م . مصورة عن طبعة المطبعة المصرية ١٣٤٩ هـ

الصراع الأدبى بين القديم والجديد . للدكتور على العَمّارى . دار الكتب الحديثة . القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

الصناعتين . لأبى هلال العسكرى . تحقيق على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م

(ض)

ضرائر الشعر : لابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس . بيروت ١٩٨٠ م

(ط)

طبقات الشافعية الكبرى . لابن السبكى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م

طبقات فحول الشعراء . قرأه وشرحه محمود محمد شاكر . مطبعة المدنى . القاهرة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

الطبقات الكبرى . لابن سعد . دار صادر – بيروت ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م

طبقات المفسرين . للداوودى . تحقيق على عمر . مكتبة وهبة . القاهرة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

طبقات النحوّيين واللغوّيين . لأبى بكر الزُّبيدى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م

الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . ليحيى بن حمزة العلوى . تصحيح الشيخ



سيد بن على المرصفى . نشر دار الكتب الخديوية (المصرية) مطبعة المقتطف بمصر ١٣٣٢ هـ = ١٩١٤ م

ابن الطراوة النحوى . للدكتور عياد بن عيد الثبيتى . مطبوعات نادى الطائف الأدبى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م

طيف الخيال . للشريف المرتضى . تحقيق حسن كامل الصيرفى . وزارة الثقافة والإرشاد القومى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م

(ظ)

الظئريات ، وهو فهرس شواهد معانى القرآن للفراء . صنعة الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد . مجلة المورد العراقية . العدد الأول من المجلد العاشر ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

(ع)

عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى . لأبى بكر بن العربى – بيروت . مصورة عن الطبعة المصرية

عبقرية العربية . للدكتور لطفى عبد البديع . النادى الأدبى بجدّة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

العَضُديات = المسائل العضُدِيات

العقد الفَريد . لابن عبد ربّه . تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبيارى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م

علم اللغة العام – الأصوات . للدكتور كمال بشر . دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م

العُمدة فى صناعة الشعر ونقده . لابن رشيق . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة – بيروت ١٩٧٢ م ، مصورة عن الطبعة المصربة

العواصم من القواصم . (وهو المنشور باسم : آراء أبى بكر بن العربى الكلامية) للدكتور عمَّار طالبى . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

عيار الشعر . لابن طباطبا . تحقيق الدكتور طه الحاجرى ، والدكتور محمد زغلول سلّام . المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٦ م

عيون الأخبار . لابن قتيبة . دار الكتب المصرية ١٣٤٣ هـ

العيون الغامزة على خبايا الرامزة . للدمامينى . تحقيق الحسّانى حسن عبد الله . مطبعة المدنى . القاهرة ١٩٧٣ م



(غ)

غُرر الفوائد ودُرر القلائد = أمالى المرتضى

غريب الحديث . لأبى عبيد القاسم بن سلّام . تصحيح محمد عظيم الدين . حيدرآباد . الهند ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م

غريب الحديث . لابن قتيبة . تحقيق الدكتور عبد الله الجُبُورى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م

غريب الحديث . للخَطّابى . تحقيق عبد الكريم العزباوى . خرَّج أحاديثه عبد القيوم عبد رَبّ النبى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

الغريبين – غريبى القرآن والحديث . لأبى عبيد الهروى . تحقيق محمود محمد الطناحى (الجزء الأول) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م

الغيث المسجم فى شرح لامية العجم . لصلاح الدين الصفدىّ . دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

(ف)

الفائق فى غريب الحديث . للزمخشرى . تحقيق على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٧١ م

الفاخر فى الأمثال . للمفضل بن سلمة . تحقيق عبد العليم الطحاوى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م

فتح البارى بشرح صحيح البخارى . لابن حجر العسقلانى . رقَّم كتبه وأبوابَه وأحاديثَه محمد فؤاد عبد الباق ، وصحَّحه وأخرجه محبّ الدين الخطيب . المكتبة السلفية . القاهرة ١٣٧٩ هـ

فتح القدير الجامع بين فنّى الرواية والدِّراية من علم التفسير . للشوكانى . دار الفكر – بيروت ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . مصورة عن طبعة المطبعة المنيرية بمصر

فُرْحة الأديب فى الردّ على ابن السِّيرافى فى شرح أبيات سيبويه . للأسود الغندجانى . تحقيق الدكتور محمد على سلطانى . دمشق ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

الفصول الخمسون . لابن معطى . تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م

فضائل الصحابة . للإمام أحمد بن حنبل . تحقيق وصىّ الله بن محمد عباس . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م



فعلتُ وأفعلتُ [1] لأبى حاتم السِّجستانى . تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية . منشورات جامعة البصرة ١٩٧٩ م

فهارس كتاب الأصول لابن السراج . صنعة محمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

فهرس ابن عطية – أبى محمد عبد الحق بن عطية المحاربى الأندلسىّ . تحقيق محمد أبو الأجفان ، ومحمد الزاهى . دار الغرب الإسلامى – بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

الفهرست . لابن النديم . تحقيق رضا تجدّد بن علىٍ . طهران ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م

فهرست ماروان عن شيوخه من الدواوين المصنَّفة فى ضروب العلم أبو بكر بن خير الإشبيلى . المكتب التجارى – بيروت . الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م

فوات الوفيات . لابن شاكر الكتبى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م

الفوائد المحصورة فى شرح المقصورة . لابن هشام اللخمى . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . مكتبة الحياة – بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

(ق)

القاموس المحيط . للفيروزابادى . القاهرة ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٣ م

القطع والائتناف . لأبى جعفر النحاس . تحقيق أحمد خطاب العمر . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

القوافى للتَّنوخى . تحقيق عمر الأسعد ، ومحيى الدين رمضان . دار الإرشاد بيروت ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م

قيس بن الملّوح – المجنون = ديوان المجنون

(ك)

الكافى فى العَرُوض والقوافى . للتِّبريزى . تحقيق الحسَّانى حسن عبد الله . مجلة معهد المخطوطات . القاهرة (الجزء الأول من المجلد الثانى عشر) ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م

الكافية فى النحو . لابن الحاجب . تحقيق الدكتور طارق نجم . مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع .

---

(١) ونُشِر فى العدد الرابع من مجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى . جامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠١ هـ) باسم (فَعَل وأفعل للأصمعى) وهو خطأ .



جدّة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الكامل . فى الأدب . للمبرّد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ١٩٥٦ م

الكامل . فى التاريخ . لعز الدين بن الأثير . دار صادر – بيروت ١٩٧٩ م

الكتاب . لسيبويه . طبعة بولاق بمصر ١٣١٦ هـ = ١٨٩٨ م

وتحقيق عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م

الكشاف للزمخشرى . مطبعة بولاق بمصر ١٣١٨ هـ

الكشف عن وجوه القراءات . لمكّى بن أبى طالب . تحقيق الدكتور محيى الدين رمضان . دمشق ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

(ل)

اللامات . للزَّجَّاجى . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

لباب الآداب . لأسامة بن منقذ . تحقيق أحمد محمد شاكر . المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م

اللباب فى تهذيب الأنساب . لعز الدين بن الأثير . مكتبة حسام الدين القدسى . القاهرة ١٣٥٧ هـ

لسان العرب . لابن منظور . مطبعة بولاق بمصر ١٣٠٠ هـ

ليس فى كلام العرب . لابن خالويه . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العِلم للملايين . بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

(م)

مالم يُنشر من الأمالى الشجرية . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن . مجلة المورد العراقية . العدد الأول والثانى من المجلد الثالث ١٩٧٤ م

ما يجوز للشاعر فى الضرورة . للقزّاز القيروانى . تحقيق الدكتور المنجى الكعبى . الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م

المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة . نشر حسام الدين القدسى . مطبعة الترقى بدمشق ١٣٤٨ هـ

متشابه القرآن . للقاضى عبد الجبار . تحقيق الدكتور عدنان محمد زَرْزُور . دار التراث . القاهرة ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م



المتنبى – وبأوله : رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا – لمحمود محمد شاكر . دار المدنى بجدة ، ومكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

مجاز القرآن . لأبى عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سِزْجين . مكتبة الخانجى بمصر ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م

مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م

مجالس العلماء للزجاجى . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الكويت ١٩٦٢ م . الطبعة الثانية بمكتبة الخانجى . القاهرة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

مجمع الأمثال . للميدانى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩ م

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . لنور الدين الهيثمى . دار الكتب – بيروت ١٩٦٧ م . مصورة عن الطبعة المصرية التى نشرها حسام الدين القدسى

المجمل فى اللغة . لابن فارس . دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

مجموعة الشافية وشروحها ، من علمى الصرف والخط . عالم الكتب – بيروت ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م مصورة عن طبعة دار الطباعة العامرة . استانبول ١٣١٠ هـ

المحتسب فى تبيين وجوه شَواذّ القراءات . لابن جنى . تحقيق عبد الحليم النجار ، وعلى النجدى ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ

المحصول . للرازى . تحقيق الدكتور طه جابر فيَّاض العلوانى . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

المحكم . لابن سيده . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٨ م

مختارات شعراء العرب . لابن الشجرى . تحقيق على محمد البجاوى . دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

مختصر فى شواذّ القراءات . لابن خالويه . نشر برجستراسر . المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م

مختلف القبائل ومؤتلفها . لابن حبيب . طبع مع : الإيناس فى علم الأنساب . للوزير المغربى . أعدَّهما للنشر حَمْد الجاسر . النادى الأدبى بالرياض ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

المخصص . لابن سيده . تحقيق محمد محمود التركزى الشنقيطى ، ومعاونة عبد الغنى محمود . مطبعة بولاق بمصر ١٣٢١ هـ



المدارس النحوية . للدكتور شوقى ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م

مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى . لمحمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى بمصر ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

المذكّر والمؤنّث . لابن الأنبارى . تحقيق الدكتور طارق الجنابى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٩٧٨ م

المذكّر والمؤنث . للمبرد . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادى . مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٧٠ م

المرتجل – وهو شرح جمل عبد القاهر الجرجانى – لابن الخَشَّاب . تحقيق على حيدر . دمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

المرصَّع فى الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات . لمجد الدين بن الأثير . تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٩٧١ م

مروج الذهب ومعادن الجوهر . للمسعودى . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤ م

المزهر . للسُّيوطى . تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٦١ هـ

المسائل البصريات . لأبى علىّ الفارسى . تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

المسائل الحلبيات . لأبى على الفارسى . مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٢٦٦ نحو تيمور)

مسائل خلافية فى النحو . للعكبرى . تحقيق الدكتور محمد خير الحلوانى . دار المأمون للتراث دمشق . الطبعة الثانية .

المسائل الشيرازيات . لأبى على الفارسى . مصورة عن نسخة راغب باشا باستانبول ، برقم (١٣٧٤)

المسائل العسكرية . لأبى علىّ الفارسى . تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م

المسائل العضُديات . لأبى على الفارسى . تحقيق الدكتور على جابر المنصورى . عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م



المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . لأبى على الفارسى . تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكارى . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد ١٩٨٣ م

المسائل المنثورة . لأبى على الفارسى . مصوّرة .

المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

المستقصى فى أمثال العرب . للزمخشرى . حيدرآباد . الهند ١٩٦٢ م

مسند أحمد بن حنبل . المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ

مشكل إعراب القرآن . لمكى بن أبى طالب . تحقيق ياسين محمد السوّاس . دمشق ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م . وطبعة بغداد بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

مصادر الشعر الجاهلى . للدكتور ناصر الدين الأسد . دار المعارف بمصر ١٩٥٦ م

المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير . للفيومى . تصحيح الشيخ حمزة فتح الله . الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية (بولاق) بمصر ١٩٠٩ م

المصطلح النحوى . نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى . تأليف عوض حمد القُوزى . عمادة شئون المكتبات . جامعة الرياض ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

معانى القرآن . للأخفش . تحقيق الدكتور فائز فارس . الكويت . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

معانى القرآن للفراء . الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، والثانى تحقيق محمد على النجار ، والثالث الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م

معانى القرآن وإعرابه . للزّجّاج . طبع منه الأول والثانى بتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبى . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م

وانظر : إعراب القرآن

المعانى الكبير . لابن قتيبة . تحقيق كرنكو ، وعبد الرحمن بن يحيى المعلّمى اليمانى .

دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م

مأخوذة [1] من طبعة حيدرآباد - الهند ١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩ م

(١) هذه الطبعة صُفَّت بحروف جديدة ، ولكنها التزمت أرقامَ طبعة حيدرآباد ، وسلخت تعليقاتها ، وأغارت على فهارسها ، وهو لونٌ جديد من ألوان السرقة والنصب والاحتيال . وحسْبُنا الله ونعم الوكيل .



معجم الأدباء . لياقوت الحموى . دار المأمون . القاهرة ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦ م

معجم البلدان . لياقوت الحموى . تحقيق فرديناند وستنفلد – ليبزج ١٨٦٦ م . وطبعة دار الكتاب العربى – بيروت .

معجم الشعراء . للمرزبانى . تحقيق كرنكو . نشر حسام الدين القدسى . القاهرة ١٣٥٤ هـ وتحقيق عبد الستار فراج . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م

معجم شواهد العربية . لعبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجى بمصر ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

معجم ما استعجم . للبكرى . تحقيق مصطفى السَّقا . لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ م

المعرَّب . للجواليقى . تحقيق أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية . الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

معلقة عمرو بن كلثوم . بشرح أبى الحسن بن كيسان . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . القاهرة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة المدنى بمصر . بدون تاريخ

مفتاح العلوم للسَّكّاكى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م

مفردات القرآن الكريم . للراغب الأصبهانى . ضبط محمد سيد كيلانى . مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م

المفضليات . للمفضَّل الضبّى . تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م

المقاصد الشافية ، شرح خلاصة الكافية . لأبى إسحاق الشاطبى . مصورة عن نسخة الخزانة الملكية بالرباط

المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية – ويعرف بشرح الشواهد الكبرى – لبدر الدين العينى . بهامش الخزانة ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ

مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى ، عيسى البابى الحلبى بمصر ١٣٦٦ هـ . والثانية بمطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٨٩ هـ

المقتصد فى شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة والإعلام العراقية . بغداد ١٩٨٢ م



المقتضب . للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٥ هـ

مقدمة ابن خلدون . المكتبة التجارية بمصر

المقرَّب . لابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى . بغداد ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م

المقصور والممدود . لابن ولّاد . عُنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى . مكتبة الخانجى . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م

الممتع فى التصريف . لابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

الممدود والمقصور . لأبى الطيب الوشّاء . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى بمصر ١٩٧٩ م

المنازل والديار . لأسامة بن منقذ . تحقيق مصطفى حجازى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٧ هـ

منال الطالب فى شرح طِوال الغرائب . لمجد الدين بن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحى . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى . مطبعة المدنى بمصر ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

المنصف ، شرح تصريف المازنى ، لابن جنّى . تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين . مطبعة مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م

المنقوص والممدود . للفراء . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى . دار المعارف بمصر ١٣٨٧ هـ

منير الدياجى فى تفسير الأحاجى . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م إعداد الدكتور سلامة عبد القادر المرافى .

مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح = شروح التلخيص

المؤتلف والمختلف . للآمدى . تحقيق عبد الستار أحمد فراج .. مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م

ونشرة حسام الدين القدسى . تحقيق كرنكو . القاهرة ١٣٥٤ هـ .

الموجز فى مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم . لمحمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى بمصر ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م



الموشَّح . للمرزبانى . تحقيق على محمد البجاوى . دار نهضة مصر ١٩٦٥ م

الموطأ . للإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٧٠ هـ

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث . للدكتورة خديجة الحديثى . وزارة الثقافة والإعلام العراقية . دار الرشيد للنشر ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

(ن)

نزهة الألبّاء فى طبقات الأدباء . لأبى البركات الأنبارى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٧ م

النشر فى القراءات العشر . لابن الجزرى . تصحيح محمد على الضباع . المكتبة التجارية بمصر ، بدون تاريخ .

نضرة الإغريض فى نُصرة القريض . للمظفَّر بن الفضل العلوى . تحقيق الدكتوره نهى عارف الحسن . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م

نقائض جرير والأخطل . لأبى تمام . تحقيق أنطون صالحانى اليسوعى — بيروت ١٩٢٢ م

نقائض جرير والفرزدق . تحقيقى بيڤان . ليدن ١٩٠٥ م

نَكْت الهِمْيان فى نُكَت العِميان . لصلاح الدين الصفدى . تحقيق أحمد زكى باشا . المطبعة الجمالية بمصر ١٣٢٩ هـ = ١٩١١ م

نهاية الأرب فى فنون الأدب . للنُّويرى . دار الكتب المصرية ١٣٤٧ هـ = ١٩٢٩ م

النهاية فى غريب الحديث والأثر . لمجد الدين بن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحى . مطبعة عيسى البابى الحلبى . القاهرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م

النوادر . لأبى زيد الأنصارى . تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق — بيروت ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

نوادر المخطوطات العربية فى مكتبات تركيا . للدكتور رمضان ششن . دار الكتاب الجديد — بيروت . الجزء الأول ١٩٧٥ م . والثانى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م . والثالث ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

(هـ)

الهاشميات . للكميت . القاهرة ١٣٣٠ هـ

وانظر : شرح الهاشميات



همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع . للسيوطى . عُنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ

(و)

الوافى بالوفيات . للصَّفدى . النشريات الإسلامية ، تصدرها جمعية المستشرقين الألمانية . نَشَر هلموت ريتّر الجزء الأول منه باستانبول سنة ١٩٣١ م ، ولا زال يصدر إلى يومنا هذا .

الوحشيات – وهى الحماسة الصغرى – لأبى تمام . حقَّقه عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، وزاده فى حواشيه محمود محمد شاكر . دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م

وفيات الأعيان . لابن خلّكان . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار صادر – بيرت ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

وقعة صِفِّين . لنصر بن مزاحم . تحقيق عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى بمؤسسة المطبوعات الحديثة . القاهرة ١٣٨٢ هـ

والثانية بمكتبة الخانجى . القاهرة ١٤٠١ هـ

***



رقم الإيداع ٨٩٨٨ / ٨٧

الدولى ٤ - ٠٨٢ - ٥٠٥ - ٩٧٧

